

الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مناصب الإمام الأعظم
أبي حنيفة النعمان

تأليف
العلامة الهامة مولانا الشيخ نظام
وجهاة من علماء الهند الأعظم

قريبه وصديقه
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مكتبة أبي بكر
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الفناوی الهندیة

المعروفة بالفناوی العالمگیرہ

فی مذهب الایمام الاثنی عشری منہجۃ النعمان

تألیف
العلامة النعمان مولانا الشیخ نظام

وہجراتی من ۱۳۵۰ھ الی ۱۳۵۸ھ

فیہ ما یرتفع

عبداللطیف مسٹر عبدالرحمن

المجلد الرابع

مکتبہ دارالعلوم لدھیانہ

المکتبہ دارالعلوم لدھیانہ - الہ آباد - اتر پردیش - ہندوستان

المکتبہ دارالعلوم لدھیانہ - الہ آباد - اتر پردیش - ہندوستان

مکتبہ دارالعلوم لدھیانہ

محمد علی بیرون

دارالکتاب العلمیہ

مکتبہ دارالعلوم لدھیانہ



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنسيق، أو اقتباس، أو إجراء أي تعديل على
المصروف الإلكتروني أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أي نظم أو شبكات (إلا بموافقة
الناشر خطياً).

Exclusive Rights by

Der Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Der Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D. ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation écrite de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رئيس التحرير: الدكتور محمد باقر
مطابق وفائس : ٣١١٣٧٨ - ٣١١٣٧٩ - ٣١١٣٨٠ (١١١)
مستوفى بريد : ٩٩٧٤ - بيروت، لبنان

Der Al-Kutub Al-Ilmiyyah

Beirut - Lebanon

Ramad Al-Zarif, Bohary St., Makrem Bldg., 1st Floor
Tel & Fax: 00 (961) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
PO Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Der Al-Kutub Al-Ilmiyyah

Beirut - Liban

Ramad Al-Zarif, Rue Bohary, 1er étage, Makrem Bldg.
Tel & Fax: 00 (961) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 3-7451-2882-5



<http://www.dar-ilmiah.com>

e-mail: info@dar-ilmiah.com
info@dar-ilmiah.com
info@dar-ilmiah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب

الباب الأول: في تفسيرها شرعاً وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعي من المدعى عليه

أما تفسيرها شرعاً وهو ركنها: فهي إضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة بأن يقول: هذه العين لي هكذا في محيط السرخسي.

وأما شروط صحتها^(١): فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيّنة، ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبيّنة إلا على خصم حاضر إلا إذا التمس بذلك كتاباً حكماً للقضاء به فيجيبه القاضي إليه فيكتب إلى القاضي الغائب الذي بطرفه الخصم بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقتضي عليه هكذا في البدائع، ومنها أن يكون للدعي به شيئاً معلوماً وإن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان الدعي به مجهولاً أو لا يلزم على المطلوب شيء نعم أن يدعي أنه وكيل هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فإن القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية، ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي، ومنها أن تكون بلسانه عيناً إذا لم يكن به عذر إلا إذا رضي المدعي عليه بلسان غيره عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلاً بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البيّنة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع، وإن كان المدعي عاجزاً عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فتسمع ولو كان لسانه غير لسان القاضي يأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيان، ومنها عدم التناقض في الدعوى إلا في النسب والحرية وهو أن لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو أقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده أو مطلقاً كذا في البحر الرائق، ومنها أن يكون المدعي بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لثله: هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع.

وأما حكمها^(٢): فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم أو لا فإن أقر ثبت المدعى به وإن أنكر يقول القاضي للمدعي: لك بيّنة؟ فإن قال: لا يقول لك بيمينته ولو سكّت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكراً حتى لو أقام المدعي البيّنة تسمع كذا في محيط السرخسي.

وأما أنواعها^(٣): فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة، فالصحيحة: ما تتعلق بها أحكامها وهي إحضار الخصم، والمطالبة بالجواب، ووجوب الجواب واليمين إذا أنكر، والإثبات بالبيّنة ولزوم إحضار المدعي، والفاسدة: ما لا تتعلق بها الأحكام هكذا في الكافي، لو كانت

الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه^(١) وهل يمكن إثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعي الدفع يطلب بتصحيح الدعوى ثم إثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي.

وأما معرفة المدعي من المدعى عليه^(٢): فهي أن المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد رحمه الله في الأصل: المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالدقة عند الخذاق من أصحابنا رحمهم الله تعالى لأن الاعتبار لتساعني دون الصور والمجاني، فإن المودع إذا قال: رددت الوديعة فالقول له مع اليمين وإن كان مدعياً لرد صورة لأنه ينكر الضمان هكذا في الهداية.

الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول فيما يتعلق بالدين: إن كان المدعى به ديناً ذكر أنه بطالبه به هكذا في الكافي، ولا تصح الدعوى فيه إلا بعد بيان القدر والجنس والنصفة هكذا في فتاوى فاضلخانات، فإن كان مكيفاً فإنما تصح الدعوى إذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فإن ذكر منه حنطة يذكر نوعها أنها سلفية أو برية غريفة أو ربيعية وصفتها: كندم سفيدة أو كندم سرخة^(٣) وأنها جيدة أو وسط أو رديئة وقدرها بالكيل فيقول: كذا قفيزاً ويذكر بقفيز كذا لأن القفزان تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة. ويذكر سبب الوجوب كذا في الهيض، فلو ادعى عشرة اقفرة حنطة ديناً عليه ولم يذكر بأي سبب لا تسمع كذا في خزنة المفتين، ويذكر في السلم شرائط صحته ولو قال: بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم، كان القاضي الإمام شمس الإسلام محسود الأوزجندی رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفترون بصحتها، وفي دعوى البيع بأن قال: بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشايخ وإن لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية، ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك إلى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالإجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة، قال صدر الإسلام: لا يشترط بيان مكان الإيفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي، رجل ادعى على آخر كذا مالاً بسبب: حسابي كه ميان ايستان است^(٤) ذكر هذا السبب ليس بتصحيح لأن الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة، وإن كان وزفياً فإنما تصح الدعوى إذا بين الجنس بأن قال: ذهب أو فضة فإن قال: ذهب، فإن كان مضروباً يقول: كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه أنه بخاري الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في الهيض، وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول: دمهني أو دمنهي^(٥) كذا في الخلاصة، قالوا: ويتنفي أن يذكر صلفته أنه جيد أو

(١) مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى للفاسدة. (٢) مطلب معرفة ادعي من ادعى عليه. (٣)

حنطة بيضاء أو حنطة حمراء. (٤) بسبب حساب بينهما. (٥) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة.

وسط أو رديه كذا في المحيط، وهذه الدعوى إن كانت بسبب البيع فلا حاجة إلى ذكر الصفة إذا كان في البلد نقد واحد معروف إلا إذا كان قد مضى من وقت البيع إلى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يحتم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان أن نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان نفع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة، إن كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطي المشتري البائع أي التقدير شاء إلا أن في الدعوى يمين أحدهما وإن كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الخطريفة والعمادية في دينارنا قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان وكذا لا نصح الدعوى من غير بيان كذا في المحيط، وإن كان أحد التقديرين أروج وللآخر فضل فالحق جائز وينصرف إلى الأروج ورأيت بخط الإستروشي إذا كان في البلد نقود واجدها أروج لا نصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية، وإن كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية، وإن ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: لا حاجة إلى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح، ولو ذكر الجيد ولم يذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط، وعند ذكر النيسابوري أو البخاري لا حاجة إلى ذكر الأحمر لأن النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما إلا أحمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسفي إذا ذكر أحمر خالصاً ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر أنه من ضرب أي وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه لو سعى والأول أحوط كذا في الذخيرة، وإن لم يكن الذهب مضروباً لا يذكر في الدعوى كذا ديناراً، وفي ذكر كذا مثقالاً فإن كان خالصاً من الغش يذكر ذلك وإن كان فيه غش ذكر نحوه الذهني أو الذهني^١ أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية، وإن كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما تضاف إليه وصفها أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويذكر قدرها أنه كذا درهماً وإن سبعة كذا في المحيط، وإن كان المدعى به دراهم مضروبة والعش فيها غالب إن كان يتعامل بها وزناً يذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها، وإن كان يتعامل بها عدداً يذكر عددها كذا في الظهيرية، وإن كانت غير مضروبة بلا غش يذكر أنها خالصة ونوعها كقولهم: نقرة فرنج أو الروس أو الطمغاجي وصفها أنها جيدة أو رديئة وقيل: إذا ذكر أنها طمغاجية مثلاً لا حاجة إلى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله: إنها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية أو كلبجة كذا في الوجيز للكردي، ويذكر قدرها كذا درهماً كذا في المحيط، لو ادعى الخطئة أو الشعرير بالأمناء والمختار للفتوى أنه يسأل المدعي عن دعواه فإن ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يغني بالنصحة وإن ادعى بسبب بيع عين من أعيان ماله بخطئة في الذمة أو بسبب السلم يغني بالنصحة هكذا في الذخيرة، وإن ادعى مكابلة حتى صحت الدعوى بلا حلاف وإقام البينة على إقرار المدعى عليه بالخطئة أو الشعرير ولم يذكر الصفة في إقراره فبطلت البينة في حق الجير على البين لا في حق الجير على الأداء كذا في المحيط، وفي النقرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية، إذا

ادعى الدقيق بالتفويض لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذكر خشك آرد وشسته^(١) ويذكر مع ذلك يخته أو نأ يخته^(٢) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرة، وإذا ادعى على آخر مائة عدالية غصباً وهي منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يذعي قيمته غير أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب، وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع، ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة، وفي دعوى الدين على الميت إذا ذكر أنه مات قبل أداء شيء من هذا الدين وخلف من الثركة في بد هؤلاء الورثة ما بقي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكر أعيان الورثة تسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث ما لم تصل إليه الثركة، فإن أنكر وصول الثركة إليه وأراد إثباته لا يتمكّن من ذلك إلا بذكر أعيان الثركة على وجه يحصل به الإعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى، وفي الدين لو ادعى المديون أنه بعث كذا من الدراهم إليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف، ولو ادعى عليه فرض ألف درهم وقال: وصل إليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة، وفي دعوى المال بسبب الكفالة لابد من بيان السبب وكذا يذكر قبول المكفول له في مجلسها أما لو قال: قبلها في مجلسه فلا يصح، وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته مالا لا تصح إلا بيان السبب، قالوا: وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والإجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي، وفي دعوى مال الإجارة المفسوخة بموت الآجر إذا كانت الأجرة دراهم أو عدالية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالية راتبة من وقت العقد إلى وقت الفسخ كذا في الذخيرة، رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال: لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا، اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: الدعوى صحيحة، وقال بعضهم: لا تصح ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطيني هكذا في النوازل، وقال أبو نصر رحمه الله تعالى: الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة، إذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدود ولم يحدده يجزى وهو الأصح وكذا في دعوى مال الإجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر ولو ادعى على آخر أنه استاجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الأجرة المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى، ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من إحصاء المبيع مجلس القضاء حتى يثبت المبيع عند القاضي كذا في خزنة المفتين، رجل ادعى على غيره أن وصي باع من أقمشتي منك كذا في حال صفري بكذا وكذا وأنه قد مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع إليّ فقد قبل: لا تصح هذه الدعوى لأن بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فإن لم يكن له وصي أو وارث فالقاضي يتصّب له وصياً، قال رضي الله عنه: فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع إذا مات قبل قبض الثمن فحق

(١) دقيق منخول أو غيره منخول. (٢) مخبوز أو غيره مخبوز.

القبض ينتقل إلى الموكل ينتهي أن يقال هاهنا حق القبض ينتقل إلى القسبي بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط.

الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول: إن كان العين الذي يدعيه المدعي قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير إليه باليد فيقول: هذا العين لي والإشارة بالرأس لا تكفي إلا إذا علم بإشارته الإشارة إلى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيهان، إن كان المدعى به عين في يد المدعى عليه كلف إحضارها ليشير إليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف كذا في المكافي: قال شمس الأئمة الخنواني رحمه الله تعالى: ومن المنقولات ما لا يمكن إحضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار إن شاء حضر ذلك الموضع أو تبرأه ذلك وإلا فإن كان مأذوناً بالاستحلاف يبعث خليفته إلى ذلك الموضع كذا في المحيط، وفي دعوى إحضار المدعي لا بد أن يقول: لازم على هذا المدعى عليه إحضار المدعي إن كان منكراً لأبرهن عليه لأنه إذا لم يكن منكراً وكان مقراً لا يلزم الإحضار بل يأخذ المقر كذا في الوجيز للكردي، ادعى عينا في يد رجل فلراد إحضاره مجلس القضاء فانكر المدعى عليه أن يكون في يده فجاء المدعي بشاهدين شهدا أن هذا المين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بمئة تستمع ويحجر المدعى عليه على إحضاره كذا في خزنة المفتين، إن وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بأن ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو جارية ولا يدري أنه قائم أو هالك إن بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينه مقبولة وإن لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب أنها مسموعة كذا في الظهيرية، وإن كان المدعى به هالكا لا تصح الدعوى إلا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لأنه لا يصير معلوماً إلا بذكر هذه الأشياء وشرط الحصاص بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط الترخسي في باب شرط الدعوى والخصومة من كتاب أدب القاضي، قال القفبه أبو النيث: يشترط مع بيان القيمة ذكر المذكورة والأثورة كذا في الكافي، ولا يشترط ذكر اللون والنية في دعوى المداية حتى لو ادعى أنه غصب منه حملاً وذكر شيته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حملاً فقال المدعي: هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذلك أيضاً فنظروا فإذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود بأنه مشقوق الأذن وهذا الحملاً غير مشقوق الأذن قالوا: لا يمنع هذا القضاء للمدعي ولا يكون هذا خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول العمادية، سئل الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين عن ادعى على رجل أنه غصب منه غلاماً تركياً وبين صفاته وطلب إحضار الغلام، فما أحضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى أنه له وأقام البينة، قال رحمه الله تعالى: إن قال المدعي: هذا الغلام هو الذي ادعيت لا نسمع دعواه إذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل، وإن قال المدعي بعد ما أحضر الغلام: هو عبدي ولم يزد على ذلك نسمع دعواه وقبل بينته كذا في فتاوى قاضيهان، رجل ادعى أعباناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين، وهكذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعباناً لا بد وأن يبين قيمتها في موضع

الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مطلباً ومنها ما يكون من ذوات القيم
 كذا في القصول العمادية، رجل بعث عمامته إلى رقاء بيده تلميذه ليصلحها فانكر الرقاء قبض
 العمامة والتلميذ قد مات أو غاب فادعى صاحب العمامة أنها ملكي وصلت إليك بيد فلان لا
 تسمح هذه الدعوى إلا إذا قال: استهلكتها وادعى القيمة عليه، ولو قال: بعثت إليك تسمح
 كذا في الخلاصة، وإن ادعى عنياً فليأمر بشير ولا يحتاج إلى ذكر الأوصاف والوزن والنوع وإن
 ديناً في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا أمنا طائفة أبيض ويذكر الجودة
 والوسط وإن بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذي يباع فيه فيقول له الحاكم: ماذا تريد
 إن قال: العنب لا يصفي إلى دعواه، وإن قال: قيمته بأمرة يذكر السبب لأنه إن كان ثمن المبيع
 انفسخ البيع بالانقطاع عن أيدي الناس كما في الدراهم والدنانير وإن بسبب السلم أو
 الاستهلاك أو الفرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة إذا كان لا ينتظر أوانه كذا قال الإمام ظهير
 الدين: كذا في الوجيز للكردي، وإن ادعى نوعين من العنب بأن ادعى ألف من من العنب
 العلاتي والورخمني الحلو الوسط لا بد وأن يقول: من العلاتي كذا ومن الورخمني كذا في
 المحيط، ولو ادعى قمرتان أو سفرجل يذكر الوزن ويذكر أنه حلو أو حامض صغير أو كبير وفي
 دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة، فإن بين أنه يدعي بسبب أنه جعل ثمناً
 للمبيع تصح إذا بين أوصافه وموضعه هكذا في الوجيز للكردي، ولو ادعى على رجل مائة من
 من الكمك لا تصح إلا بعد بيان السبب لأن في السلم في الحيز اختلافاً وفي الاستقراض أيضاً
 كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وإن بين أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذكر
 في الدعوى الكمك المتخذ من الدقيق الفسيل أو غير الفسيل، وكذا ينبغي أن يذكر أنه أبيض
 الوجه أو مزعفر الوجه، وكذا ينبغي أن يذكر أن على وجهه سمساً حتى تصح الدعوى كذا
 في الظهيرية، ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تصح وإن كان من ذوات الأمثال لعدم وجوب رد
 مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي، وفي دعوى الدهن
 واشباهه إن كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج إلى الإحضار للإشارة إليه وإن كانت بسبب
 الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الثمنية لا يحتاج إلى الإحضار كذا في خزائن المفتين، إذا
 ادعى ديباجاً على إنسان ولم يذكر وزنه فإن كان الديباج عيماً يشترط إحضاره والإشارة إليه
 وعند ذلك لا حاجة إلى بيان الوزن ومائره أوصافه، وإن كان ديناً بأن كان مسلماً فيه ففيه
 اختلاف للشافعية في أنه هل يشترط ذكر الوزن أم لا فعامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا
 في الذخيرة، وقعت الدعوى في خباء في ذمة مهرأ فارسيته: خركاه، فافتوا بالصحة إذ ليس فيه
 أكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط، وذكر الوتر
 ادعى زنديجياً طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فإذا هو أزيد
 أو انقص بطلت الشهادة والدعوى كما إذا خالف سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضاً ادعى
 حديدأ وذكر أنه عشرة أمنا فإذا هو عشرون أو ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لأن الوزن في
 المشار إليه لغو كذا في الوجيز للكردي، وفي دعوى الفطن لا بد وأن يبين الفطن البيزفاني أو
 البيهقي أو الحاجرسي كذا في خزائن المفتين، ولا يشترط أنه يحصل من كذا منا منه كذا منا من

المخلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي، وفي دعوى القميص إذا بين نوعه وجسه وصفته وقيمه لا بد وأن يذكر ويبين: مرقاته يازنانه خرديا بورك^(١) كذا في خزائن المفتين، وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط إحضار الثوب والدابة لأن المدعى به في الحقيقة الجزء الثالث من الثوب والدابة كذا في الخلاصة، إذا ادعى جوهراً لا بد من ذكر الوزن إذا كان غالباً وكان المدعى عليه منكراً كون ذلك في يده كذا في السراجية، وفي اللؤلؤ يذكر دوره وضوئه ووزنه كذا في خزائن المفتين، وفي دعوى عدد من الإبرة والمسلة لا بد من بيان السبب لأنه إن عينا يلزم إحضاره وإن ديناً بسبب السلم أو يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لأنهما قيمان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردي، ادعى كذا متناً من الخناء لا بد وأن يذكر الجيد أو الوسط أو الرديء وبذكر: حنا برك أو سورج أو كوفته^(٢) ولو ادعى قدرماً من الثوبياء ينبغي أن يذكر في دعواه: كوفته أونا كوفته^(٣) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين، ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الأدوات القائمة في الطاحونة إلا أنه لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل: لا تصح الدعوى وهو الأصح كذا في الغبط، وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة أن لي عنده كذا فبسته كذا فأمره ليحضره لأقيم عليه البينة على أنه ملكي إن كان منكراً وإن كان مقراً فأمره بالتخلية حتى أرفع ولا يقول فأمره بالرد كذا في الفصول العمادية، وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الإيداع أنه في أي مصر سواء كان له حمل ومؤنة أم لم يكن، وفي دعوى الغصب إذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة، ادعى عليه غصب حنطة وبين الشروط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي، وفي غصب غير المثلي واستهلاكه ينبغي أن يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية، وفي دعوى التخرج لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد ضماها وبيان الأمتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من حصته، فإن التركة لو أتلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على أزيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسألة الصلح بعد الغصب والإتلاف على أزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي، ولو ادعى على غيره أنه باع شيئاً مشتركاً بيني وبينه وأني قد أجزت البيع حين وصل إليّ خير البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن إليّ لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائماً في يد المشتري وقت الإجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الإجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري، ويسأل القاضي المدعي أن العين كان مشتركاً بينكما شركة ملك أم شركة عقد، فإن قال: شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط، وإن قال: شركة عقد لا حاجة إلى قيام العين وقت الإجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية، وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن يبين أنه مات مجهلاً لمال الشركة أم مات مجهلاً

(١) من ملبوس الرجال أو النساء صغير أو كبير. (٢) حناء ورق أو مسحوفة أو مدفوفة. (٣) مدفوفة أو غير مدفوفة.

للمشتري بمال الشركة لأن مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لأن الواجب على المودع التخلية كذا في خزانة المفتين، وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلاً لا بد وأن يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة إذا مات المضارب مجهلاً لا بد وأن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلاً نقد أو عرص كذا في الفصول العمادية، لو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا قفيز حنطة أمانة فوجب عليه ردها إن كانت قيمتها قائمة وإن كانت هالكة أو مستهلكة فرد مثبها ينبغي أن يقول إن كانت قائمة فعليه التخلية، وإن كانت هالكة ينبغي أن يقول هالكة بعد الجهود، وإن كانت مستهلكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة، إذا ادعى أنه قبض مني بجهة السوم كذا زنديجياً طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فوجب عليه تسليم عينه إن كان قائماً وتسليم قيمته إن كان هالكاً فهذه الدعوى لا تصح ما لم يقتل قبض بجهة السوم لمشتري بكذا إذا رصي كذا في الفصول العمادية، لو ادعى الراس تسليم الرهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة رد المرحون على الراس فعلى هذا لو طالبه الراس بالرد والتسليم لا تصح وقيل: مؤنة رد المرحون على المرتهن قطعي هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزانة المفتين، رجل باع عينا من الأعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم إن المولى دعي العين التي باعها العبد لنفسه فإن كان العبد مائتواً له لا تصح دعوى المولى وإن كان محجوراً عليه تصح كذا في الظهيرية، ادعى أنه كان مكرهاً على البيع وأراد استرداده لا تصح ما لم يقتل - باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضاً ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضاً مكرهاً وبه من على الكل، أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لأن بيع المكره إذا اتصل به القبض يثبت الملك فعلى هذا، لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض فإنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكرتري، وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الإكراه على البيع لا حاجة إلى تعيين المكره كما لو ادعى مائلاً بسبب السعاية لا حاجة إلى تعيين العوان وهو الأصح كذا في الفصول العمادية، في التتقي رجل ادعى على آخر أنه أمر فلاناً حتى أخذ منه كذا إن كان الأمر سلطاناً فاللدعوى صحبة، وإن كان غير السلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة، وإن ادعى الضمان على المأمور فإن كان الأمر سلطاناً لا تصح الدعوى على المأمور، وإن لم يكن سلطاناً تصح الدعوى على المأمور ومجرد أمر لإمام إكراه كذا في خزانة المفتين، وفي دعوى السعاية لا حاجة إلى ذكر اسم قابط المالك ونسبه لكن يبين السعاية أما لو قال: فلان غمز كرد مراتزيان كرد ندمرا ظلمان^(١) بمجرد هذا لا تصح للدعوى، وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة، ادعى على إنسان أنه أخسرني كذا بسبب أنك سعايت كرد مرا بأصحاب سلطان بنا حق وشهد الشهود كه ابن فلان سعايت كرد بأصحاب سلطان بنا حق مراين مدعي وأصحاب سلطان يستندون بنا حق أربع مدعي بسبب سعايت ابن مدعي عليه ابن مقدار مال موصوف^(٢) فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان وإن لم يذكروا قابط المال على

(١) غمز بي فلان حتى أخسرني الظلمة. (٢) بسبب أنه سعى بي إلى أصحاب السلطان بغير حق -

الدميين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فإنه يجوز أنه سعى إلى أصحاب السلطان وقال لي: عليه حق واجب فأمره بالدفع إليّ فطلبوه بالأداء وأخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لأنها بحق وكذلك إذا سعى وقال: أنه يجيء إلى امرأتي فأخذه السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجباً للضمان لأنه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للحصبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سبباً لأخذ المال منه أو لا يكون لصدده إقامة الحصبة كما لو قال عبد السلطان: إن فلاناً وجد مالاً وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لأن السلطان ظاهراً يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين، ولو ادّعى أنه ارتشى منه لا تصح أيضاً بدون التفصيل فإن فسر على الوجه تسمع وإلا فلا كذا في الخلاصة.

الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار: إن كان المدعى به عقاراً ذكر حدوده الأربعة وأسماء أصحابها ونسبهم إلى الجدة كذا في الاختيار شرح المختار، ولا بد من ذكر الجد عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج، هذا إذا لم يشتهر الرجل فإن اشتهر فلا حاجة إلى ذكر الأب والجد إجماعاً كذا في الوجيز للكردي، ذكر الشيخ الإمام الفقيه الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه إذا وقعت الدعوى في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر الهلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالهلة ثم بالسكة اختياراً لقول محمد رحمه الله تعالى فإن المذهب عنده أن يبدأ بالأعم ثم ينزل من الأعم إلى الأخص، وقال أبو زيد البغدادي: يبدأ بالأخص ثم بالأعم فيقول: دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا، لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية، وذكر أنه في يد المدعى عنه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه أنه في يده بل تثبت بالبيينة أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي، وذكر أنه يطالبه به لأن المطالبة حقه فلا بد من طلبه، ولأنه يحتمل أن يكون مرهوناً في يده أو محبوباً باليمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال، وعن هذا قالوا في لقول: يجب أن يقول في يده بغير حق كذا في الهداية، قال جماعة من أهل الشروط: ينبغي أن يذكر في الحدود لربيع دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلا اللفظين على السواء أيما ذكر فهو حسن كذا في المحيط، ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر، وإن لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه: ليس هذا الحدود في يدي أو قال: ليس عليّ تسليم هذا الحدود فإنه لا تتوجه عليه هذه الخصومة، وإن قال المدعى عليه: هذا الحدود في يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا ادّعى داراً وذكر أن أحد حدودها دار زيد ثم ادّعى ثانياً وذكر لهذا الحد دار عمرو لا يقبل وإن كان المدعى عليه يصدقه أنه غلط أو لا، ادّعى على آخر كرمياً وبين حدوده: وأز حد جهارم بعضي يهوسه رز عمرو بن أحمد بن يوسف است أمشان يهوسه رز عمرو بن

= وشهد الشهود بأن فلاناً هذا سعى بهذا المدعي لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعي بسبب سعاية هذا المدعي عليه مقداراً من المال الموصوف بغير حق.

أحمد بن عمرو نوشته اندو همجين دعوى كرد وكواهان ياهن كواهي دادند قاضي حكم كرداين حكم در حق اين رزكه در دست مدعى عليه است لا يصح جهن بعض حدود را عطف گفته اند^(١) ولا يحور للمدعى أن يتصرف فيه هكذا في حزمة المعتن، ولو ذكر في أحد الأرباع لزيق الرقية أو الرقاق وإليه المدخل أو الباب فذلك لا يكفي لأن في الأربعة كثرة فلا بد من أن يسبها إلى ما يعرف به وإن كانت لا تنسب إلى شيء يقول: زقيقة بالخلعة أو بالقرية أو الساحة ليصح بذلك نوع معرفة كذا في المصنوع العمادة، وهكذا في الوجيز للكردي، وإن ذكر حديث لا يكفي في ظاهر الرواية عند أصحاب وإن ذكر ثلاثة حدود كفاء وكيف يحكم بأحد الأرباع في هذه قال الخصاص رحمه الله تعالى في وقعه: جعل الحد الرابع بإزاء أحد الثالث حتى ينهي إلى مبدأ أحد الأول كذا في المحيط، إذا كان الحد الرابع لزيق مثل رجلين لكل واحد منهما أرض على حدة أو لريق أرض فلان ومسجد فقال المدعى: الحد الرابع لريق أرض فلان ولم يذكر الجار الآخر أو المسجد تصح، وميل: الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين المصنوعين هكذا في الفصول العمادية، لو ادعى محدوداً واحداً حدوده أو جميعها متصل بملك المدعى هل يحتاج إلى ذكر العاصل، قبل: لا يحتاج وإن كان متصلاً بملك المدعى عليه يحتاج إلى ذكر العاصل وميل: إن كان المدعى أرضاً فذلك الجواب وإن كان بيتاً أو منزلاً أو داراً فلا حاجة إلى ذكر العاصل والجدار فاصل هكذا، في المحيط في كتاب الشهادات، والشجرة لا تصح فاصلاً أما المساة فتصلح فاصلاً والشجر إذا كان محيطاً بجميع المدعى بها يصلح فاصلاً كذا في الخلاصة، والطريق يصح حداً ولا حاجة فيه إلى بيان الطول والعرض على الأصح والبهر لا يصلح حداً والأصح أنه يصح كالخندق كذا في حرة المفتين، وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الأصح أنه لا يشترط كذا في حزمة الفتاوى، وإذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذكر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات، وفي ظاهر المذهب أن السور يصح حداً كذا في المصنوع العمادية، وهو الأصح كذا في حرة الفتاوى، والمقبرة بوجوبه تصلح حداً وإلا فلا كذا في الوجيز للكردي، ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة إن كانت تلك الأرض الواحدة في وسط هذه الأراضي فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقتضي بالجملة عند ظهور الحاجة وإن كانت هذه الواحدة على طرف بدون ذكر الحد لا يصير معلوماً فلا يجوز القضاء بها كذا في حرة المفتين، وهكذا في الوجيز للكردي، ولو قال: لريق أرض الوقف لا بد وإن بين المصروف، ولو قال: لريق أرض لمنكة بين اسم أمير المملكة وسبه إن كان الأسير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات، وإذا ذكر في الحد لريق أرض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط، وإذا كتب لريق ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي، ورأيت بخط الموثوق به إذا كتب لريق دار من ثروة فلان يصح ويصلح حداً وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لريق أرض: میان دیهی^(٢) فذلك لا يكفي فإذا جعل أحد حدوده أراضي لا يدري مالکها لا يكفي ما

(١) وبهذا متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من أحد الأرباع فكتب أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن عمرو وادعى المدعي هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي فيها بالحكم في حق هذا الكرم الذي في يد المدعى عليه لا يصح حيث أنهم غلطوا في بعض الحدود (٢) وسط قرية

لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة، إذا ذكر أحد الحدود لزيق أراضي اسلكه يصح، وإن لم يذكر أنها في يد من لكن بشرط أن يقول: والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية، وفي اشتراط حدود المستثبات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف لمشايع فمهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتناع وما يكتسبون في زمانها في تحديد المستثنى أن حدودها الأربعة لزيق أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا البيع لا يصح لأنه لا يقع به الامتناع. فيذكر في التحديد نهراً بقرب حد المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في حرابة المعتن، وكان ظهور الدين المرعياني رحمه الله تعالى يقول: إذا كانت المقبرة تلاً لا يحتاج إلى ذكر حدودها وإن لم تكن تلاً يحتاج كذا في الفصول العمادية، قال الإمام السهري وأبو شجاع الإمام السرخسي: كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر وأحياء وطرق العامة ونحوها في شراء القرية خلاصة أن يذكر حدود هذه لأشياء ومقابر وطولاً وعرضاً وكان يرد أصحاب المساجد والمقابر التي كان فيها استثناء هذه الأشياء مصفاً من غير بيان الحدود والسيد الإمام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الأشياء، قال: فمعتني بهذا تسهلاً للأمر على المسلمين كذا في الخلاصة، وما يكتسبون في زمانها وقد عرف لمعتن هذا جميعاً ورد عليه العقد وأخطأ به عمداً فقد ستر له بعض مشايخه وهو شعار أن يبيع لا يصح به معمولاً بنقاصي عند الشهادة فلا بد من التعبير كذا في الفصول العمادية، رجل ادعى دلاً في يد رجل مقدار له نقاصي هل تعرف حدود الدار، قال: لا ثم ادناها وبين الحدود لا تسمع، أما إذا قال: لا أعرف أسامي أصحاب الحدود ثم ذكر في مرة ثانياً تسمع ولا حاجة إلى التوضيح كذا في الخلاصة، ولو أنه قال: لا أعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال: عنتي بعولي لا أعرف الحدود لا أعرف أسماء أصحاب الحدود قيل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في المسحيرة، رجل ادعى محدة وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكانت محدودة بتلك الحدود ولكنها خالية عن الأشجار لا يطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار المحصور ولو كان المدعي دلاً في تعريفها: يس فيها شجر ولا حائط فدا فيها شجر عظيم لا يتصور حدوثها بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق حدود باقي ذكر يطل دعواه ولو ادعى أرضاً ذكر حدودها وقال: هي عشر ديرات أرض أو عشر جرب فكلفت أكثر من ذلك لا تقبل دعواه، وكذا لو قال: هي أرض يسدر فيها عشر مكبل فإذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى المدعي لا تطل دعوى المدعي لأن هذا خلاف المحتمل الصحيح وهي عبر محتاجة إليه كذا في فتاوى قاصيحاء، إذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين أن حدود كرم أو أرض أو دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى وشهادة حكى فوى شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى وشهادة وحكى فوى شمس الإسلام الأورجندي أن المدعي إذا بين مصر وأثنية وموضع وحدود تصح دعوى ولا يوجب ترك باب أن الحدود ما هو جهالة في المدعي وكان ظهور الدين المرعياني يكسب في جواب فتوى أبو سمع قاضي هذه الدعوى يعزور، وفيه: ذكر المصير والقرية والمحلة ليس بالأمر وذكر وشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأي موضع لترتفع الجهالة، وذكر أيضاً إذا كتب صك الصبغة لا بد أن

يكتب بأي قرية هي وبأي موضع لانه وإن بين الحد لكن إذا لم يبين الموضع والجهة فيه بادية، قلت واحتلافات أهل شروط أنه يسن من الأهم إلى الأخص أو من الأخص إلى الأهم إجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية، إذا دعي مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين مسيل ماء يظهر أو ماء الوضوء كذا في في خزانة المفتين، ويسمي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البست أو في مؤخره كذا في المحيط، رجل دعي بحرى ماء في أرض رجل أو حريقاً في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة إلا بعد بيان الموضع وبطلان العرصه وذكر في الأصل أنه يسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيهان في فصل من الشهادة ابن مفلح من كتاب الشهادات، ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهراً وساق فيه ماء إلى أرضه لا بد وأن يسمى الأرض التي شق عنها وأن يبين موضع النهر أنه من الجانب الأيمن من هذه الأرض أو من الجانب الأيسر ويسمى قدر ضون النهر وعرضه ويبين عمقه، فإذا بين ذلك إن أقر المدعى عليه بذلك لم يرد وإن أنكر حلفه بالله ما أحدثت في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي، وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يثبت إلى دعواه حتى يبين البناء ويصف البناء عونه وعرضه وأنه من الخشب أو من الحجر، وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا في بيان المدعي ذلك إن أقر المدعي عليه أمر برفع البناء والشجر وإن أنكر حلفه بالله ما بنى هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فإن تكلم أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية، إذا ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الأسهم الثلاثة من عشرة الأسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه غير حق ولم يذكر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد بشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط، وفي دعوى غصب نصف الدار شائع هل يشترط أن يبين كونه جميع الدار في يده المدعى عليه، احتلف المشايخ فيه قال بعضهم يشترط لأن غصب نصف الدار شائعاً لا يكون إلا يكون كل الدار في يده، وقال بعضهم غصب نصف الدار شائعاً يتصور بأن يكون الدار في يد رجلين فعصم هو يد أحدهما فحينئذ يكون غصب لنصف الدار شائعاً كذا في الفصول العمادية، دعى إليه له بسب وقطعه في حقيقته لا بد وأن يذكر أن القسمة كانت بانقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للكرخي، إذا دار غيره وسلمها إلى المشتري وحده المالك فادعى الدار على البائع، هل تصح الدعوى بغير إذارة أحد الدار لا تصح، وإن أراد التصديق بالعصب فعلى الخلاف المشهور أن الغصب في العقار هل يتحقق موجباً لغصب وفي وجوب القسمة بالسبع والتسليم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تدعى كذا في المحيط، والأصح أن تغذر يقسم بالسبع والتسليم كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين، وإن أراد إجازة البيع وأحد الثمر تصح دعواه كذا في المحيط، ادعى داراً من ثركة وأده أنه اشتراها من والده في مرضه وأبكر باقي الورثة ذلك، فقد قيل لا تصح هذه الدعوى، وهل ينبغي أن تصح كذا في الدخيرة، رجل باع عقاراً وابنه وإمرأته أو بعض أقاربه حاصر بعضهم ووقع الغبض بينهما ونصرف مشتريه، ما ثم إن الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ملكه ولم يكن مثلك للبائع وقت البيع فحق المناحره من مشتريه سمي قد على

انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوتة كالإعصاح بالإقرار به ملك البيع ومشايخ بحارى
اقتوا بصحة هذه الدعوى، قال الصدر الشهيد في معانيه: إن نظر المعنى في الدعوى وأنتى بما
هو الاحوط كان أحسن وإن لم يمكنه ذلك يقتضى بقول مشايخ بحارى فإن كان المصالحع بعد البيع
جاء إلى المشتري وبغضائه الثمن بأن بعته الساع إتيه لا تسمع دعواه بعد ذلك المثلث بفسه
ويصير محبواً للبيع بنقاصى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المخطوط، رجل ادعى
داراً في يد رجل فقال: اشتريت من وصيك في صغرته تصح إذا ذكر اسم الوصي ونسبه، وكذا
لو قال: اشتريت من وكيلك أم لو قال: اشتريت وكنتي مثلاً فلا تصح كذا في الخلاصة، رجل
ادعى داراً في يد إنسان وقال في دعواه: هذه الدار كانت لأبي فلان مات وتركها ميراثاً لي
ولاختي فلانة ولا وارث له غيري وتركت دواياً وثياباً فقصص الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي
بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بعير حتى مدعواه صحيحة
ولكن لا بد وأن يقول: وأحدث أختي نصيبها من تلك الأمور حتى تصح منه مدعاه مدعى
عليه يتسلم كل الدار إليه ولو كان قال في دعواه: مات أبي وتركها ميراثاً لي ولاختي ثم إن
أختي أقرت بجميعها لي فصدقتها في قرارها، حكى عن شيخ الإسلام الأورجندى رحمه الله
نعالي أنه قال: دعواه صحيحة، والتصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المخطوط في فصل
الشهادة في الخواص من كتاب الشهادات، سئل الإمام شمس الإسلام الأورجندى رحمه الله
تعالى عن ادعى على آخر عبداً، وقال: كان هذا ملكت أبي مات وتركها ميراثاً لي ولعلاء ونسبى
عدد الورثة، لا أنه لم يمس حصته بهذه الدعوى صحيحة ولكن إذا كان الأمر إلى المظان
بالتمسك لا بد وأن يبين حصته ولو كان من حصته ولم يبين عدد الورثة بأن قال: مات أبي
وتركت هذا العبد ميراثاً لي وخمسة سوي وحقي منه كذا وهالته بتسليمه ذلك لا تصح منه
الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الدخيرة، إذا ادعى الرجل داراً ميراثاً من أبيه أو أمه
ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الإسلام الأورجندى أنه لا تسمع دعواه كذا في
المخطوط في فصل الشهادة في الخواص، لو ادعى عبداً في يد إنسان أنه له أن صاحب اليد
أقر به به أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه: لي عليه ألف درهم ما أنه أقر به به أو قال
لمتدء إن هذا الرجل أقر أن هذا العبد لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه
الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في حجة اعتبار نقلاً عن الدخيرة، ذكر الصدر لشهيد في
الكتاب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعى لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء بي لمره
بالتسليم إلي ولم يدع أنه ملكي فعلمه العمداء على أنه يسمع وبأمره بالتسليم إليه هكذا في
الفصول العمادية، أجمعوا على أنه لو قال: هذا العبد ملكي، وهكذا أقر به صاحب اليد أو
قال لي عنه كذا، وهكذا أقر به المدعى عليه أنه تصح الدعوى وتسمع منه على إقراره كذا
في الدخيرة، وفي هذه الصورة لو أكره على يمينه على إقراره الفتوى على أنه لا يحلف على
الإقرار وإنما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية، وكذا لا تصح دعوى المال بسبب الإقرار

(١) إذا ادعى داراً ميراثاً عن أبيه ولم يذكر نسبه وبه لا تصح دعواه

(٢) لا تصح الدعوى بسبب الإقرار

لا تصح دعوى النكاح أيضاً بسبب الإقرار كذا في حرفة لمعين، ولو قال في الدعوى إن صاحب اليد قال: هذا العين لك يسمع ذلك منه لأن هذه دعوى الهبة وانتهت سبب الملك كذا في الذخيرة، احتلفوا أنه هل تصح دعوى الإقرار من طرف المدعى حتى لو أقام المدعى عليه يئنة أن المدعى أقراه لا حق له على المدعى عليه أو أقام يئنة أن المدعى أقراه هذا ملكك هذا المدعى عليه من تقبل علمتهم على أنه تصح دعوى الإقرار من طرف المدعى هكذا في المصنوع العمادية.

الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في الاستحلاف والكول: لاستحلاف يحتاج إلى معرفة اليمين وعسيرها وركبتها وشروطها وحكمها.

أما تفسيرها: فاليمين عبارة عن القوة وانقذره ومضى القدرة هاهنا أن يتقوى الخائف في إنكاره بأن يدع دعوى المدعي للحال.

وأما ركنها: وذكر اسم الله تعالى مقروناً بالخبر

وأما شرطها: فإتكار المنكر

وأما حكمها: فانقطاع الخصومة وانفصال المناجزة بينهما حتى لا يسمع دعوى المدعي بعد ذلك إذا لم تكن له يئنة، قال الحسن بن زياد: عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سئلت لرجل فيما يدعي عليه فيئني له أن يرضي حصصه ولا يعجل بيمينه وبصاحبه، وإن كان في شبهة ينظر إن كان أكبر رايه أن دعواه حق فلا يسمعه أن يحلف، وإن كان أكبر رايه أن دعواه باطلة يسمعه أن يحلف هكذا في محيط المرحسي لاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدها^(١) كذا في الفصول العمادية، فإن صحت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فإن أقر أو أنكر فبرهن المدعي قصي عليه وإلا حلف بطلبه كذا في كسر الدقائق، إذا توحشت اليمين على المنكر إن شاء حلف إن كان صادقاً وإن شاء عدى بيمينه بأمال كذا في محيط المرحسي، لو حلف بطلب للمدعي يئنه يبي يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لأن التحليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل المدعي ذلك أحدها: الشميع إذا طلب من القاضي أن يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وإن لم يطلب المشتري ذلك^(٢) وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحلفه، الثاني: أنكر إذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التعريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت، وإن لم يطلب الزوج، الثالث: المشتري إذا أراد الرد بالعيب يحلفه القاضي إنك سم عرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيته، الرابع: المرأة إذا سألت من القاضي أن يرضى لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما أعطتك نفقتك حين خرج ويجب أن تكون مسأله النفقة في قولهم جميعاً كذا في المصنوع العمادية، وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بنت ولا

(١) مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى انعاده.

(٢) مطلب في الأشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

وهبت ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون صلب الخصم هكذا في الخلاصة والوجيز لمكردري، وأجمعوا على أن من دعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين لميت ولا من أحد أذنه إليك عنه، ولا قبض لك قابض بامرك ولا أبراه من ولا شيد منه ولا أحلت بذلك ولا بشيء منه على أحد ولا عندك به ولا بشيء منه وهو كذا في الخلاصة^(١)، لا يحلف مع وجود أبراه إلا في مسائل الأولى يحلف مدعي الدين على الميت إذا برهن، ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة وأثبتته بالبينة فإنه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق لجميع بالبينة بالمستحق عليه تخليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من منكبه الثالثة يحلف مدعي الأبق مع البينة بالله أنه باق على ملكك إلى الآن لم يخرج بيع ولا هبة كذا في البحر الرائق، وإذا قال المدعي: لي عليه شهود حضور في مصر وطلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقارن لخصمه. أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام فلا تعيب فيبطل حق المدعي ويجب أن يكون الكميل ثقة معروف المدار حتى تحصل قاعدة التكميل كذا في الكافي، وإن قال: لا، أو قال: شهودي غيب أو مرضى حلف المدعي عليه، وإذا مشايخنا: إذا قال المدعي شهدي غيب أو مرضى إنما يحلف المدعي عليه إذا بحث القاضي أميناً من أمثاله إلى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فإن أخبر أنهم غيب أو مرضى يحلفه أما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف إذا كانت له بيعة حاضرة في المصر كذا في المحيط، وإذا لكل المدعي عليه عن اليمين قضى بالمال لمدعي على المدعي عليه بسبب النكول عندنا ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي، ولا ترد ليمين على المدعي كذا في الهداية، وينبغي للقاضي أن يقول له: إني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادعى، فإذا كرر للعرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي، وهذا التكرار ذكره الخفاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في إيلاء العذر فاما المذهب فهو أنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والأول أولى كذا في الهداية، ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فابى أن يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال: أما أحلف لا يلتفت إليه، ولو قال: أما أحلف قبل أن يقضي عليه يقبل ذلك منه ويشترط أن يكون القضاء على نور النكول عند بعض المشايخ وعلى قور الخفاف لا يشترط وعليه الفتوى كذا في العصول العمادية، ولو أن القاضي عرض عليه اليمين في المرة الأولى فقال: لا أحلف ولم أعرض عليه في المرة الثانية قال: أحلف فأراد أن يحلف فقال له: قل بالله، فقال: لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال: لا أحلف فإن القاضي يقضي عليه ويحسب كل ذلك عليه، ولو أن المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال: لا أحلف فإن القاضي لا يقضي عليه حتى مكل ثلاثة ومستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان، ثم إن انكول قد يكون حقيقياً

كقوله لا اخلع وقد يكون حكماً بأن يسكت وحكمه حكم الاول إذا علم أنه لا آفة به من طرأ أو حرس هو الصحيح كذا في الكافي، ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكما كتبه القاضي بشيء لم يجبه بالقاضي بأمر المدعي أن يأخذ منه كميلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة سمعه من السمع والكلام فإن ظهر أنه لا آفة به وأعادته إلى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فاقاضي بحرس عنه اليمين ثلاثاً فيقضي عليه بالسكوت، ولو قال: لا أقر ولا أفكر لا يحلفه ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل مسكراً كذا في صحيح السرخسي، وإن علم القاضي أن بسببه آفة بأن علم أنه أحرس بأمرة أن يجيب بالإشارة ويعمل بإشارته، فإن أشار بالإقرار ثم الإقرار، وإن أشار بالإنكار عرض عليه اليمين فإن أشار بالإجابة كان يميناً وإن أشار بالإباء يكون سكوتاً فيقضي عليه بالسكوت كذا في الدجيرة، وإن ادعى رجل عني امرأة أنه تزوجها وأنكرت المرأة ذلك أو ادعت المرأة النكاح وأنكر الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه كان راحعها في العدة وأنكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وأنكر الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الإيلاء أنه كان قائماً فيها في المدة وأنكرت المرأة أو ادعت امرأة ذلك وأنكر الزوج أو ادعى عني مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو احتضما عني هذا الوجه في ولاء الاعتاق أو ولاء المولاة، أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولده، أو ادعت امرأة على مولاهما أنها ربدت منه، هذا الولد أو ادعت أنها ربدت منه ولد وقد مات الولد وأنها أم ولد له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف، أنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف وإذا كحل يقضي بالسكوت كذا في النهاية، وكذا لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الأمر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في حرة الملتصق، وما أمولى إذا ادعى الاستيلاء فيثبت بإقراره ولا يلتفت إلى إنكارها ففي هذه المسائل تتصور الدعوى من الجدير إلا أني لاستيلاء كذا في الجوهرة ليرة، قال القاضي فخر الدين في الجامع بصغير والفقوى على قولهما، وقيل: يشفي للقاضي أن يظفر في حال المدعى عليه فإن رآه معتمداً يحلفه ويأخذ بقولهما فإن كان مظلوماً لا يحلفه أحداً بقوله كذا في الكافي، قال في المتيقن: إذا رفعت امرأة زوجها إلى القاضي وجحد الزوج نكاحها حلفه القاضي فإذا حلف يقول: رفعت بينكما هكذا روى خلف من أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقيل: يقول القاضي للزوج: إن كانت امرأتك هي طالق، فيقول الزوج: نعم كذا في السراج البرهان، ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي: لا يمكنني أن أتزوج لأن هذا زوجي وقد أنكر النكاح فمره ليطنقني لا تزوج، والزوج لا يمكنه أن يطلقها لأن بالطلاق يصير مفرأً بالنكاح مادام يصح القاضي؟ ذكر فخر الإسلام عليّ المزدوي يقول لمزوج: قل لها: إن كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط، وإن كانت الدعوى من الزوج وقال: أنا أريد أن أتزوج أختها أو أرباعاً سواها فإن القاضي لا يمكنه من ذلك لأنه أقر لهدم المرأة أنها امرأته فيقول له: إن كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو أرباعاً سواها هكذا في المتيقن، وإنما يستحلف في لسبب مجرد عندهما إذا كان يثبت بإقراره كذا في النهاية، إقرار الرجل يصح بحضرة بالوالدين والولد والزوجة

والمولى لأنه أقر بما يلزمه ولا يصح إقراره بحسب سواه، ويصح إقرار المرأة بأربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لأن فيه تحميل للنسب على الغير إلا إذا صدقها الزوج في إقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في عاية البهائم، هذا كله إذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الأشياء مالا أما إذا ادعى مالا بدعوى هذه الأشياء كالمرأة تدعي على رجل أنه تزوجها على كذا وطلقها قبل المدخول بها وأدعت نصف المهر أو سم تدع الطلاق وأدعت النفقة فيحلفه القاضي بلا خلاف كذا في العتاي الصغرى، إذ قال المدعي: أنا أخو المدعي عليه لآبيه وإن أباهما مات وترك مالا في يد هذا المدعي عليه، أو ادعى حجرا بأن قال: هذا الصغير الذي التفتله أخي ولي ولاية الحجر عليه وأنكر دو اليد، أو قال المدعي: وهو من أنا أخو لمدعي عليه فأفرض بي عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أريد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له: أنا أخوك يستحلف المدعي عليه عني ما يدعي من النسب بالإجماع ولكن إن مكثت ما ادعى من المال أو الحق لا النسب هكذا في الكافي، أما الحدود فاجتمعوا أنه لا يستحلف فيها إلا في السرقة فإذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فإنه يستحلف فإن أبى أن يحلف لم يقصم ويضمن المال، وكذا اللعان لا يستحلف فيه أيضا بالإجماع لأن اللعان في معنى الحد، فإذا ادعت على زوجها أنه فدهب وأرادت استخلافه فإنه لا يستحبسه كذا في السراج الوهاج، ذكر المصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الحدود لا يستحلف فيها بالإجماع إلا إذا تضمن حقا بأن علق عتق عبده بالرنا وقال: إن ربيت فانت حرّ ادعى العبد أنه قد ربي ولا يمين له عليه يستحلف المولى حتى إذا نكل ثبت للعتق دون الزنا كذا في التبيين، ثم إذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف عني السبب بالله ما ربيت بعد ما حملت بعث عبدك هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له: يا متافق يا رنديق يا كافر أو ادعى أنه صر به أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الأمور التي أوجبت التعزير وأراد تخليفه فأنعاضه يحلفه فإن حلف لا شيء عليه وإن نكل يقتضي عليه بالتعزير ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط، ومن ادعى قصاصا عني غيره فنجده استحلف بالإجماع كذا في الهداية، فإن حلف فإنه يبرأ كذا في السراج الوهاج، ثم إن نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص، وإن نكل في النفس حبس حتى يقرّ أو يحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يلزمه الأرض فيهما كذا في الهداية

الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف: من توجهت عليه يمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط المرخسي، إن أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي إلى ذلك لأن استحلاف بالطلاق أو العتاق ومنع ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، ويغنى بذكر أوصافه نحو قوله: قل هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لعلم هذا عليك ولا قبلك هذا المان الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه، وبه أن يزيد في التثنيظ على هذا وله أن ينقص منه إلا أنه يحتاط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وإن شاء القاضي لم يغنى فيقول: قل بالله أو والله كذا في الكافي، وبعضهم قالوا: القاضي ينظر إلى

المدعى عليه إن عرفه بالخبر وللصلاح أو رأى عليه سيما الخبر ولم يتهمه، كتفى يدكر اسم الله وحده وإن كان عني خلاف ذلك علته، وبعضهم قالوا: ينظر إلى المدعى به إن كان مالا عصبيا غلط وإن كان حقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده، ثم بعضهم قدروا المقيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرفة وإن أراد التخليط عني اليهودي يحلعه بالله الذي أنزل التوراة عني موسى وإن أراد التخليط عني النصراني يحلعه بالله الذي أنزل الإنجيل عني عيسى كد في الخيط، ولا يحلف بالإشارة إلى مصحف معين بأن يقول بالله الذي أنزل هذا الإنجيل أو هذه السورة لأنه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى المحرف فيكون التحليف به تعديلاً بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع، ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ومثله في الهداية وكر الدفائن، وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر، لا أنه روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الموارد قال لا يحلف إلا بالله حده ولهذا فإن بعض مشايخنا لا يبيح أن يذكر النار عند اليمين كد في المسوط، وغيرهم من أهل لشرع يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق النور والنفس كذا في محبة السرحسي، ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في لأحبار شرح مختار، ولا يحلف تعليط اليمين على المسسم برمان ولا مكان كذا في الكافي، استجلاف الأحرس أن يقول العصي: عليك عهد الله إن كان بهذا عليت هذا، عن ريشير الأحرس ير سه أي نعم ولا يستحلفه بالله^(١) ما هذا عليك ألف وبشير الأحرس براسه أي نعم كد في محيط السرحسي، وإن كان المدعى أحرس وله إشارات معروفة وحصمه صحيح عاقل فاصي يحلعه بطلب الأحرس بالله الذي لا إله إلا هو كذا إذا كان صحيحاً وإن كان المدعى عليه مع كونه أحرس أصمً وعاقل فاصي يعرفه أنه أصم فإن لفاصي يكتب له ويأمره أن يجيب، الكتابة وإن كان لا يعرف الكتابة وله إشارة معروفة يؤمر بالإشارة ليحلف ويعامل معه كد يعامل مع الأحرس كذا في الدخيرة، إذا ادعى دينا ولم يذكر به سببا يحلف عني الحاصل بالله ما بهد عليت ولا قبئت هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا إذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذكر به سببا يحلف عني الحاصل فيحلف بالله ما هذا اتعير لعلان بين فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والجميع احتياطاً كذا في المحيط، وإن ادعى عليه ديناً بسبب قرض أو سبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف عني حاصلي الدعوى في ظاهر الرواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف عني السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال، ما غصبته ما أودعته، ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بيعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض، لا أن فسد سوى لودبعة يحلفه بالله ما له عليك ولا قبئت المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الودبعة يحلعه بأنه ليس في يدك هذه الودبعة التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبيلت حق من لا المدعى لو كان مستهتت الودبعة أو دون مارقاً عليها لا تكون في يده ويكون ضامداً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان، ثم التحليف على الحاصل هو الأصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله إلخ لأنه، قال: نعم يمكن إقراراً لا يمس كد في الشربلالية هـ

تعالى إذا كان سبباً يرتفع برفع يده، وإذا كان فيه ترك النظر للمدعي فيحسد بحلف على السبب إجماعاً وذلك بأن تدعي مبتوة بعة والزوج من لا يرها، أو ادعى شفعه بخوار والمشتري من لا يراها بأنه كان شافعاً كذا في «الكافي»، وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن المدعي إذا ادعى مالاً مطلقاً يحلف على المال وإن ادعى مالاً بسبب يحلف على مال بدلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اعتصمت منه هذا المال أو نحو ذلك إلا أن يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تخلفي على هذا الزوج فإن الرجل قد يستمرس مالاً ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبراه منه فإذا عرضه على هذا الوجه فيحسد بحلفه على الحاصل، وبه أخذ بعض المشايخ، وقال شمس الأئمة المحمدي: ينظر إلى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي إن أنكر المدعي عليه الاستفراص والعصب فقال ما استقرضت منه شيء ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت، وإن قال المدعي عليه في الجواب: ليس نه عني هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه، قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الأثواب عندني وعليه أكثر لقصة رحمهم الله تعالى كذا في فتاوى قاصيحات، وإن كان سبب لا يرتفع برفع يده فالتحليف على السبب بالإجماع كالعبد المسلم إذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الأمة والعبد الكافر لأنه يتكرر الرق عليها بالردة وإسحاق وعنه بقصر العهد والملاحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية، المشتري إذا ادعى الشراء فإن ذكر نقد الثمن يحلف المدعي عليه بأنه ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعث كذا في الفصول العبادية، وإن شاء يحلف بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذه الساعة بما ادعى من ثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وإن شاء حلفه ما غلبت تسليم هذه الضيقة إليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض للمدعي عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للخصف، وإن لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له: أحضر الثمن فإذا أحضر الثمن يستحلف القاضي بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من أوجه الذي ادعى وإن شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العبادية، وإذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري إن ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وإن ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في محيط القسرخسي، ويستحلف على لعين والثمن جميعاً كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العبادية، ويستحلف في سكاك ما بينكما سكاك قائم في الحال هكذا في الهداية، إذا ادعت السكاك والصدق في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا السكاك الذي تدعي ولا بها عليك حد المداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وإن كان المدعي هذا الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك عني ما يدعي كذا في فتاوى قاصيحات، ادعت على زوجها تطلقه رجعة يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وإن ادعت الناش ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي

بائن منك الساعة بواحدة أو ثلاث على حسب ادعوى أو بالله ما طلقته لبائن أو الثلاث في هذا التكاح المدعى ولا يحلف ما طلقته ثلاثاً مطلقاً كذا في التوجيه المذكور في، وكذلك إذا لم تدع المرأة ذنب ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من القضاة بذلك لأن حرمة المهرج من الشرع مكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط، أدعت أنها سألته الطلاق فقال لها: أمرت بيدك فاحتدت بذلك التعميص نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الأمر والاحتياط لا يحلله على الحاصل بلا خلاف ويحلف على لسبب واحتياط فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرها بيدها منذ آخر نزوح تزوجتها بعد سؤاليها الطلاق ولا علمت أنها احتدت نفسها بذلك التعميص في مجلس التعميص كذا في التوجيه المذكور في، وإن أمر بالأمر وأكبر احتياطها نفسها يحلف الزوج بالله ما علم أنها احتدت نفسها في مجلس الأمر الذي أدعت، وإن أقر بالاحتياط وتكرر الأمر يحلف بالله ما جعلت أمر امرأتك هذه بيدها قبل أن تحتدر نفسها في ذلك المجلس كذا في انفصول العمادية، امرأة أدعت على زوجها أنه أتى بها ومضت مدة الإيلاء ووقعت الفقرة بهسا وطلبت من القاضي تحليمه وقالت للقاضي: إنه عسى يرى أن المولى يوقف^(١) بعد الأربعة الأشهر فيحلف أنها ليست ببائن منه ولا يحث فيلجعه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا أقربك منذ كذا على ما أدعت، وإن تكن عن اليمين أبانها منه بتطليقة نظراً لها وإن كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي، فإن أقر الزوج بالإيلاء فادعى أنه جاء إليها في المدة وأكثرت هي الغنى في ليله فلفول قولها مع اليمين وتحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله ليست بأمرأة له اليوم بالنسب الذي يدعي ولا تحلف بالله سمعني إلبث قبل مضي الأربعة الأشهر، وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: تستحلف بالله أنه لم يعم إلبث قبل مضي الأربعة الأشهر، قال: والأحوط على قوله أن يراد في اليمين فتحلف بالله أنه لم يعم إلبث في الأربعة الأشهر في الكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط، لو احتلف من زوجها بمهرها وجحد الزوج فالفقوه فوه ويحلف على الحاصل على الأظهر، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في حرارة المعتين، امرأة أدعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد السمين إن أقر باليمين وأدخول جميعاً فقد أقر بالطلاق وإن سكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأة بائن منك ثلاثاً تطليقات كما أدعته وإن أقر باليمين وأكبر الدخول بعد السمين يحلف بالله ما حدثت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقر بالدخول في ذلك الزمان وأكبر السمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً أن لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاصيحات، وكذلك على هذا المعتال إذا ادعى العبد أو الأمة على المولى أنه حلف بعقده أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها إلا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك شيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثاً بهذه اليمين التي أدعت ولا هذه الأمة حرة بما أدعت من يمينك فهذا حلف على ذلك فقد أتى على ما

(١) قوله يوقف إلخ. هو مذهب الشافعي فإنه يقول لا يقع الفرحه بحسب المدة ولكنه يتمتع بحكم بعد المدة على أن يمي إليها أو يعاقبها لم يعزوي.

يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصاف، لو ادعى أني أردعت عندك كذا مقال أودعت مع فلان آخر فلا أردك له إثبات يحلف المدعى عليه بالله إن رد الكل ليس بواجب عليه فإذا حلف اندفعت كذا في حزمة المفتين، عصب جارية وعبيها مبرهن المالك على أنه عصب من جاريه فإنه يحبس بها حتى يجيء به ويردّها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وإن لم تكن لسالك بينه يحلفه بالله ما لهدا عليك جارية ولا قبستها وهي كذا درهم ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي، وفي الإجماع والبراعة والمعاصم يحلف بالله ما بين وبينه إجماع في هذه الدار قائمة أو مراوعة في هذه الأرض قائمة لأربعة اليوم إلى الوقت الذي ادّعاء بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي، وإن ادّعى المدعي جرة الدر ووجد المدعى عليه يحلفه القاضي بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي من إجماع هذه الدار بهذا الوقت الذي ادّعى أنه أجره منك قالوا: وإن شاء القاضي حلفه بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادّعاء أو من هذا الموجه الذي ادّعاء كذا في المحيط، لو ادّعى الكفالة بدل أو يعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن إنما يحلفه إذا ادّعى كفالة صحيحة مسجرة أو معلقة بشرط متعارف وذكر أن الكفالة بإدبه أو ذكر إجماعه بتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون ذلك فلا يكون مدعياً كفالة صحيحة فلا يترتب عليه إسحب وإذا حلفه يحلفه بالله ما له قبلك هذه الألف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا إذا كانت كفالة يعرض يحلفه بالله ما له قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي بعض بقول بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في العصور العمادية، لو ادّعى رجلاً ادّعى على رجل أنه اشترى داراً حسب داري وأني شيعته يداري وأراد استحقاقه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار أني سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئاً منها وإن أقر المدعى عليه بالشراء والخوار إلا أنه يقول الشفع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفع: لا يلى طلب ما يقول قول الشفع مع اليمين، وإذا كان يقول قول الشفع مع اليمين إذا طلب لشري من القاضي عن الشفع فإن القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بعك شراً وأشهدت على ذلك بحضرة أحد السامعين، الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف، ولكن هذا إنما يستقيم إذا ادّعى المشتري أنه بعهه الشراء وهو بين من الناس أما إذا لم يكن عليه من يشهد به تبطل شفعته بترك لإشهاد لمحال فإذا أقر بذلك حلفه بالله قد طلبت الشفعة حين عومت بالشراء أو خرجت إلى الشهود حين قدوت وطلبتها بحضرة أحد المتعاقدين أو الدار وأشهدت على ذلك، وإذا ادّعى الشفع أنه بعهه الشد بلاء وأنه طلب الشفعة وأشهد عليها حين أصبح، حلفه القاضي بالله ما بعتك إلا في الوقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة وأشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط، وخبرة بختيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفع على طلب الشفعة، فإن قالت للقاضي: قد اخترت نفسي حين بعت أو قالت: حين بعت طلبت الفرقة قل قولها مع اليمين، وإن قالت: بعت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج إلى إقامة لينة والجواب في الشفعة هكذا إذا قال

الشميع: طلبت الشفعة حين علمت بالقول قوله ولو قال: علمت أمس وطلبت كلف إقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في المصنوع العمادية، وإن ادعى على رجل أنه كسر إبريقاً له من العصاة واحصر الإبريق، أو ادعى أنه صب ماء في طعامه وأفسده إن أقر المدعى عليه بذلك بخبر صاحب الإبريق والطعام إن شاء أمسكه كذلك ولا شيء له، وإن شاء دفعه إلى الإبريق والطعام وصمته قيمة الإبريق من خلاف الجنس وصمته مثل ذلك الطعام وليس له تصميم التفصيص فإن أنكر المدعى عليه حله القاصي على قيمة الإبريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدعى: إن هذا المدعى عليه ممن يقول: لا يجب الضمان وإنما يجب التفصيص فإن القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاصيخان، ولو أن رجلاً ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب إلى القاضي معه وأراد استخلافه فإن القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما حرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لأن من الخرق ما يوجب التفصيص من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيراً ومن الخرق ما يثبت الخيار إن شاء أحد الثوب وصمته التفصيص وإن شاء ترك للثوب وصمته قيمة الثوب كله نحو أن يكون الخرق فاحشاً فإن كان يسيراً حتى أوجب التفصيص من غير خيار يقوم الثوب صحيحاً ويقوم مخرقاً فيصمته ذلك التفصيص ويحلفه على الحاصل بالله ما له عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فإن حلف برئ وإن تكلف لزمه ذلك هذا إن كان للثوب حاصراً وإن لم يكن حاصراً فجاء للمدعي فقال: إن هذا خرق ثوباً لي فإن القاضي يقول له: كم يقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى يحلفه لك عليه هذا إذا كان الخرق يسيراً وإن كان خرقاً فاحشاً يوجب جميع قيمة الثوب فإن القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي ممسراً نظراً للمدعي وإن كان فيه إصرار بالمدعى عليه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للمصدر الشهيد، وهو الصحيح هكذا في المحيط، ولو أن رجلاً ادعى أنه هدم حائطاً له أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين لتقصان وطلب التفصيص حله للقاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاصيخان وهكذا ذكر الخصاف، وقال شمس الأئمة الموسوي رحمه الله تعالى: ينهي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط، وإن ادعى رجل على رجل أنه دبح شاة أو بقرة أو حفا عيون عبد له قد مات من غير ذلك أو عين دابة أو جنى على شيء من ماله فقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاصر فإن القاضي يقول: كم يقصان ذلك فإذا عرض ذلك حلفه على الحاصل ولا يحلف على السبب لأن في التحليف على السبب إضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل إضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف، رجس ادعى على رجل أنه وضع على حائط له حشاً أو أجرة على سطحه ماء أو في داره ميزلياً، أو ادعى أنه لثع في حائط له باباً، أو بنى على حائط له بناء، أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه، أو دابة ميتة في أرضه. أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج إلى رفعه ونقله وصحح دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فإذا صحت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الحشيب هو المدعي فلزم صاحب الحائط إلى

القاضي وقال. كان لي على حائط هذا الرجل حشيش موقع أو قلعته لأعيده وإن صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصحح وتصحيح الدعوى بأن يبين موضع الحشيش وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك ويبين غلط الخشبة وختمتها فإذا صححت الدعوى وانكر المدعى عليه يحلله القاضي على الخالص بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الحشيش الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم الست أو مؤخره حق واجب له فإذا بكل الزمة القاضي حقه، ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفيرة أضرت ذلك بأرضه وطلب النقصان فإن بين موضع لأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلله القاضي على الخالص بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلله على السب كذا في فتوى قاضيان، وإن ادعى مسيل ماء أو طريقاً في دار رجل يحلله على الخالص بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محط المرحسي، إن ادعى رجل على رجل أنه قتل ابناً له عمداً أو عبداً أو ولياً بالله توجب القصاص ودعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يده عمداً أو قطع يداً من صميم عمداً أو ادعى شحة أو جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له أن يستحلله ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الخالص بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان من فلان ولي هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشحة ونحو ذلك يحلف على الخالص بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل ينفي عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يحلف أو يقر كذا في فتوى قاضيان، وإن ادعى أنه قتل به خطأ أو وياً له خطأ أو قطع يده خطأ أو شجبه خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عليه فيه دية أو أرض استحلله بالله ما لفلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى بالديه والأرض عند اليمين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى. كل حق يجب على غير المدعي عليه مثل القتل خطأ والجذية التي يجب بها الأرض فإنه يستحلف بالله ما قتلته من هذا فلاناً وفي الشحة بالله ما شججته هذا هذه الشجة وكل حابة يجب بها الأرض والدية عليه يستحلف على الخالص كما في شرح أدب القاضي لمختصاف بلصنور الشهيد، وإن كانت دعوى الجذية على العبد فإن كانت في النفس وكانت عبداً فالخصم في ذلك العبد يستحلف العبد وإن كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن يحلف المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في الغبط، إن وقعت الدعوى على فعل ادعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرقته هذا العين مني أو غصبت يستحلف على البتات، وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو دعى المدعي دية على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك أو دعي أن أبالك سرق هذا العين مني أو غصبت مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهب كذا في الدخيرة، قال الحلواني هذا الأصل

مستقيم في المسائل كلها إلا في الرد بحسب فإنه إذا ادعى المشتري أن العبد أتى ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فإنه يحلف على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالماً عن العيوب فالتحليف يرجع إلى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولأنه إنما يكون الحلف على فعل الغير على العلم إذا قال المذكر: لا علم لي بذلك، وأما إذا ادعى العلم فيحلف على البتات ألا يرى أن المودع إذا قال: إن الرديهة فيها صاحبها يحلف على البتات، وكذا التوكيل بالبائع إذا ادعى قبض الموكل الشئ فإنه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين، وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بأن قال: اشترت مني، استأجرت مني، استقرضت مني، يحلف على البتات كذا في الشوط، بر أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي فقال: إن أبا هذا توفي ولي عليه ألف درهم فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه: هل مات أبوه فإن قال: نعم، سأل عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه وإن أنكر فاقام المدعي البينة على ذلك تقبل وينفي بالدين ويستوفي من التركة لا من نصيب هذا الوارث وإن لم تكن له بينة على ذلك وأراد استحلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول عليهما: بأن يحلف بالله ما تعلم أن لغلان ابن فلان هذا على أبيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الأمر وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه، فإن قال: لم يصل إلي من ميراث أبي شيء إن صدقه المدعي فلا شيء له وإن كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل إلي من مال أبيه هذه الألف ولا شيء منها فإن نكل لزمه القضاء وإن حلف لا شيء عليه هذا إذا حلفه على الدين أولاً ثم على الوصول فإن حلفه على الوصول ولم يكن المدعي حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على الدين فقال الأب: ليس علي يمين فإن القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم وإذا أراد أن يحلفه على الدين أولاً فقال الأب: لم يصل إلي من ميراث أبي شيء وليس علي دعوى فإن صدقه المدعي ومع هذا أراد استحلافه على الدين فله ذلك، وإن كذبه وأراد استحلافه على الدين والوصول جميعاً اختلف المشايخ فيه قال عامتهم: يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا إذا أقر وقال نعم أما إذا أنكر أن يكون أبوه مات وأراد العزم استحلافه على ذلك فعامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات، فإن نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فإن حلف لم يكن عليه شيء وإن نكل لزمه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد، وجل ادعى عيناً في يدي رجل وأراد استحلاف المدعى عليه فإن قال المدعى عليه: العين في يدي بميراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعي بذلك أو لم يقر ولكن أقام المدعي عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم أن عليك تسليم هذا العبد إلى هذا المدعي، وإن لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعي بذلك ولا أقام المدعي عليه بينة على ذلك فالتقاضي يحلفه البينة، فإن طلب المدعي عليه من القاضي أن يحلف المدعي ما وصل إليه من جهة الميراث فالتقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل إليه بالميراث، فإن حلف المدعي على ذلك اتفقت الوصول إلى المدعى عليه بجهة الميراث فاستحلف حينئذ البينة، وإن

تكل صار مقراً أنه وصل إليه من جهة الميراث فحلف المدعي عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط، وإن قال المدعي عليه: وصل العير إلى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العير إلى هذا المدعي وإن كان المدعي عليه يدعي لنفسه ملكاً مطلقاً يحلف على البتات أيضاً كذا في الذخيرة، رجل في يديه عبد جاء رجل وأدعاه وأقام البيعة أنه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل آخر وسلم إلى المدعي المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف للمدعي على الحاصل بالله ما هذا العير لذي اليد هكذا في المحيط، رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من المائع قيل أن يشتريها منه فإنه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم أن هذا الرجل اشتراها من المائع لبل أن يشتريها منه كذا في محيط السرخسي، فإن عزم المدعي عليه للقاضي وقال: إن الرجل قد يشتري شيئاً ثم ينتقص البيع بينهما بإقالة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر محاقاً أن يلزمه شيء، فالقاضي يحلف للمدعي عليه بالله ما تعلم أن بينهما شراء قائماً للساعة في هذه الجارية، حكى عن القاضي الإمام ركن الإسلام علي السغدري رحمه الله تعالى أنه قال: تمام النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعي من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر إنما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط، لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر قطابه المرتهن بالدين أمر يدفع المال إلى المرتهن فإن ادعى الرهن هلاك الرهن وأكراه المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كان وصفاً الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العزم كذا في العصول العمادية، أودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة، فقال للمستودع: هلكت بعدما نزلت عنها وقال المودع: لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال: والحلف على العزم بالله ما تعلم أنها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي، إذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاً صفاً من التجارة، وقتاً أو لم يوقتاً فهذه الشركة جائزة، فإن قال أحدهما: اشتريت متاعاً فهلك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأكره الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف مكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى يقول: يجب أن يزاد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط، ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات يحلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضي عليه بالسكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم فعلى البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضي عليه إذا نكل لأن الحلف على البتات أكد باعتبار مطلقاً بخلاف المكس كذا في القيين.

الفصل الثالث فيمن تفرجه عليه اليمين ومن لا تفرجه ومن لا يحل له الإفلام على اليمين ومن لا يحل: رجل ادعى على رجل أن المدعي عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الأب وطلب المدعي بحقه إن كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعهد صاحبيه يستحلف الأب وإن كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيهان، ولو دعي على رجل أنه روج أمته منه يستحلف أمولى عندهما وإن كانت كبيرة كذا في العصور العمادية، ادعى على آخر مالا وأقام البيهته فقال المدعى عليه للقاضي: حلف امدعي أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بحلف الشريعة، ولو أراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف وكذا في الخلاصة، ولو دل المدعى عليه، ابن شاهد مفر آمده ست پیش ازین کواهی که ابن محدود ملک من است^١ وأراد تخفيف الشاهد أو ادعى لا يحلف، وكذا الشاهد إذا انكر الشهادة لا يحلفه للقاضي، وكذا لو قال: ابن شاهد ابن محدود را دعوى کرده است بر من پیش ازین کواهی^٢ وأرد تخفيف الشاهد أو المدعى لا يحلف، وكذا لو طلب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه: كه بن سوکندر است جوردي^٣ لا يجيبه القاضي إلى ذلك هكذا، في حربه انفتحت، لا يمين على الأب فيما يدعي على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي، لو ادعى ضيعة في يد رجل ابن له وقال دو بيه هي لایمي الصغير بلان لا يستحلف المدعى عليه، ولو استحلف فبكل لا يصح بكونه من قال ادعى. إن هذا استهلك داري بإقراره بولده الصغير فيصير صاحباً عند استكول عندهما لا يستحلف وعنى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لأن عند محمد رحمه الله تعالى العقار يصير بالعصب، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن يعقوب بإقراره بولده الصغير: لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي لإمام أبو علي السفي: إذا أقر بلصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير أباه أو لغيره، ولو قال المدعى عليه: هذه الدار لایمي الكبير العائب بلان عهد وما لو أقر بذلك لأجسي سواء لا يسقط عنه اليمين فإن حلف فبكل تدفع الدار إلى المدعى فإن حضر العائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق إقراره وكذلك في الإقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فإن بكل تدفع الدار إلى المدعى وإذا بلغ الصغير فادعاهما تدفع إليه هكذا، في فتاوى قاضيهان، ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول عند ادعى؟ فقال: هذه الدار لابني قد الطعل صبح إقراره فإن قال الشفعيع بلقاضي حلفه بالله ما أنا شفعيعها فإنه لا يجنبه وإن أراد لشفيع أن يقيم بيته على الشراء كان الأب خصماً وتسمع البيهة عليه كذا في العصور العمادية، لو دعى عبد في يد غيره فقال صاحب اليد إنه لعائل العائب أو دعيه ولم يقم بيته عني ما ادعى حتى صار خصماً للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه فإن حلف برىء عن الخصومة وإن بكل قصي ما ادعى المدعي فإن جاء المقر له الأول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي: أثبت عني حصصك مع الأول فإن أدام بيته أنه له أحده من أول لم تكن له نية على ذلك استحلف الأول فإن حلف برىء عن خصومة المدعي وإن بكل قضى عليه بالعبد للمدعي هذا إذا أقر به للأول وبكر المدعي بعد ذلك، ولو لم يقل شيئاً حتى استحلفه للمدعي وبكر وقضى به للمدعي ثم أقر

(١) هذا الشاهد جاء مرفقاً قبل هذه الشهادة بأن هذه الحدود منك (٢) هذا الشاهد دعى علي بهد

المحدود من هذه الشهادة (٣) أنك جئت هذا اليمين صادراً

به لتعبر لا يصح إقراره ولا يقضي لديك الغير شيئاً كذا في الهبط، في يده جارية يقول:
 أودعنيها فلان الغائب وبرهن عقان المدعي، بأعها أو ذهبها بعد الإيداع منك وأنكره المدعي
 عليه يحلف بالله ما بأعها أو ذهب منك كذا في الوجير للكردي، للصبي إذا كان محجوراً إن
 لم يكن للمدعي بينه لا يكون له حق إحصاره إلى باب القاصي لأنه لا تتوجه عليه اليمين لأنه
 لو بكل لا يقضي عليه بشكوه إن كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له حق
 إحصاره لأن الصبي يؤخذ بأعماله والشهود يحاضرون إلى الإثارة إليه لكن يحضر معه أبوه
 حتى إذا أقر الصبي شيئاً يؤمر الأب بالأداء عنه من ماله كذا في محبط السرحسي، الصبي
 المأذون يحلف كدابع وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه
 يحلف، ثم إن كان المال وجباً بسبب الاستهلاك يباع فيه وإن كان مائلاً لا يؤخذ به إلا بعد العتق
 كدبس السكاح بلا إذن لموسى والكفالة كذلك يحلف إن حلف برىء أو بكل أو أقر بعد العتق
 هكذا في الوجير للكردي، أختلف مشايخنا في اثنين المزجل والأصم أنه لا يحلف قبل حلول
 الاجل كذا في الخلاصة، ولو أن رجلاً ادعى أن فلاناً مات ولوصى إلي هذا برجل وفل برجل
 لم يوص إلي فإنه لا يستحلف، وكذلك إذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا إذا ادعى الصانع على
 رجل أنه استصمعي في كذا، فإنه لا يستحلف مستصع هكذا في شرح أدب القاصي
 للمصنف، رجل استصع رجلاً في شيء ثم اختلفا في التصوع فقال مستصع: لم تفعل كما
 أمرتك وقال نصاع: فعلت، قالوا: لا يمين فيه لأحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيخان،
 إذا ادعى على تركة ميت ديناً وقدم الوصي إلى القاصي ولا بينة له فإن كان الوصي ورثاً يحلف
 وإن لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الدخيرة، رجل دعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم
 رجل يدعى له. فلان بن فلان الغلامي وأن هذا مال لي وإن فلان بن فلان الغلامي الذي أثار
 باسمه أقر أن المال لي، وإن اسمه غريبة لي انصك وإن اندي باسمه المال وكسبي بقيه هذا المال
 وبالخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر مدفع المال إليه وبم يكن ذلك نقضاً على
 الغائب حتى لو حضر الغائب وأبكر ذلك أحد المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر كذا في
 فتاوى قاضيخان، وإن جحد الدعوى كتبها فقال للمدعي للقاصي: حلف لي فإن القاصي يكلف
 المدعي إقامة البينة على ما دعى من إقرار الرجل بماله من توحيته به بغير ذلك المال والشرط
 إقامة البينة على أنه وكيل فلان ثبتت كونه حصصاً فإن أقام ثبت كونه حصصاً فبعد ذلك إن
 أقام البينة على المال تقبل وبأحد المدعي المال ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء وأنكر
 ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعى عنه، وإن لم تكن له بيعة على المال وأراد استحقاقه
 فإن بقاصي يحلفه بالله ما لفلان بن فلان الغلامي ولا باسمه عليك هذا المال الذي سمى فلان
 بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وإن لم تكن للمدعي بيعة على التوكيل وقد للقاضي. إن
 هذا المدعى عليه يعلم أن فلاناً الذي باسمه المال استحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما يعلم أن
 فلان بن فلان الغلامي وكلفه على ما ادعى، إن حلف انتهى الأمر وإن لم يكن صار مقرأ بالوكالة
 منكر للمال وإن أقام المدعي البينة على إقرار الغائب له بالمال ولم تكن له بيعة على التوكيل فلا
 خصومة بينهما، فإن صدق من القاصي أن يحلفه حذمه كما قلنا فإن حلف انتهى الأمر وإن

تكل صار مفرأ بالوكالة مسكراً للمال، ولو أقر بالوكالة صريحاً أو في ضمن إنكسور وإنكر المال صار المدعي خصماً في حق استحلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصبر حصصاً في حق الخصومة حتى لو أورد المدعي إقدمة البيعة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعدما حلف لا يسمع، ونظير هذا ما قال أصحابها ورحمهم الله تعالى: لو أن رجلاً ادعى أن رجلاً يقال له فلان بن فلان العلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأنكر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعي: أما أقسم البيعة أن هذا المال عليه لم يكن حصصاً في ذلك وإن أقر بشيء أمره لقاضي بدفعه إليه وإن لم يقر وأراد استحلافه حلفه، فإن جاء العائب بعد ذلك وأنكر الوكالة فانفرد قوله كذا هاهنا، وأما إذا أقر بالمال ووجد الوكالة فإن أقام البيعة على الوكالة صار حصصاً مطلقاً مؤمراً بتسليم المال إليه، وإن لم تكن له بيعة وأراد استحلافه يحلفه على ما قلنا فإن حلف انتهى الأمر وإن سكت ثبثت الوكالة لكن في حق أحد المال منه لا في حق الخصومة والنفصاء على العائب هكذا في شرح أدب القاضي للحصاف للصدر الشهيد، إذا وكل الرجل رجلاً بطلب شئ فادعى المشتري على الوكيل أنه موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل بالقاضي لا يحلفه وإن ادعى تسليم الوكيل إن ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وإن ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف جميعهما الله تعالى يستحلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحلف كذا في المحوط، في كل موضع لو أقر لزمه إذا أنكر يستحلف إلا في ثلاث مسائل، الأولى الوكيل بالشراء إذا وجد في المشتري عيباً فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف وإن أقر الوكيل لزمه ذلك وبطل حق الرد، الثانية لو ادعى على الأمر رضاء لا يحلف وإن أقر لزمه، الثالثة الوكيل بقصص الدين إذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه من الدين وحلف بمير الوكيل لا يحلف على العلم وإن أقر به لزمه كذا في الخلاصة، إذا ادعى مسلم على دمي خمراً بعها تصح وإذا أنكر يستحلف وإن ادعى عليه استهلاك حمر لا يحلف كذا في حرمة المفتين، ادعى على آخر مالاً وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استمتهت مني هذا المال وصوت مفرأ بالمال وادعى عليه ينكر المال والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لأن الاستمهال يصبر مفرأ والإقرار حجة مدعي، والمدعى عليه لا يحلف على حجة مدعي فإنه لا يحلف بالله ما للمدعي بنة والأصل في حرس هذه المسائل أن الإنسان إنما يستحلف على حق حصصه أو على سب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف على حجة حصصه هكذا في الدخيرة، ادعى على رجل مالاً يحكم الشركة ووجد المدعى عليه ذلك ثم إن المدعى عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا يحكم الشركة ولكن قد دفعته إليك فأنكر المدعي الدفع وبعض إن كان المدعى عليه أنكر الشركة وكان المال في يده أصلاً يان قال لم يكن بيبي وبسلك شركة قد وما قضت منك شيئاً يحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبح، وإن قال للمدعى عليه وقت الإنكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا في المفصول العبادية، لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو للشريك القبض يحلف

المضارب والشريك الذي كان المال في يده، وإذا ادعى المدعي إبقاء الثمن وانكر البائع فالقاضي إنما يحلفه إذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحديفه ثانياً له ذلك، ثم إذا حلف البائع أنه لم يستوف الثمن وقال للمشتري: أنا لم أجرء بالبيعة على الإيلاء فالقاضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل يحمله ثلاثة أيام بشرط أن يدعي حضور الشهود، وأما إذا قال: شهودي غيب فيقضي عليه بالمال ولا يحمله كذا في خزانة المفتين، ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال: رسائده أم^(١) لا يعتبر ذلك، ولو ادعى القرض أو ثمن المبيع فقال: رسائده أم^(٢) لا يقبل قوله ويعتبر بيمين البائع والمقرض أنه لم يصل فأحصل أن هي كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البيعة بينته، وإن كان المال مضموناً عليه فالبيعة بينته على الإيلاء ويكون القول قوله مع اليمين كذا في المصنوع العمدية، لو أن رجلاً ادعى على رجل أنه استهلك مالي وطلب التحصيف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال: كان هذا شريكاً وقد حان في الربح ولا أدري قدره ولا بلغت إليه، وكذا لو قال: بلغتني أن فلاناً ابن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي إلى ذلك وكذا المديون إذا قال: قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال: سبت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا ينتفت إليه، قال شمس الأنعة الحلواني: الخيانة كما تنبع فهو البيعة تنبع فهو الاستحلاف أيضاً إلا إذا اتهم القاضي وصي اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئاً معلوماً فإنه يحلف بغير نكوف واليمين كذا في فتاوى قاضيهان، رجل ادعى سرّاً في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له وملكه وهو يمينه عن ذلك فقال المدعي عليه: أنه وقف على جهة معلومة صار وقفاً وعليه اليمين للمدعي إن حلف برئ وإن بكل صمم فبمنه ولا يدفع المثل إليه، وكذا لو أقام للمدعي عليه البيعة على أنه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقعه لا يدفع عنه اليمين وصار وقفاً بإقراره والبيعة فضل لا يحتاج إليها، إذا قال: هو وقف، وأما إذا قال: وقفته على جهة معلومة وأراد المدعي أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لهما ولو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف مالا في والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة، إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً وأمر الغاصب بذلك ثم حثلهما في قيمته فقال المخصوب منه: كانت قيمة ثوبي مائة، وقال الغاصب: ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع محسه ويؤمر بالبيان وإن لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المخصوب منه من الريادة فإن حلف رغم ثبت ما ادعاه المخصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف أن المخصوب منه يحلف أن قيمة الثوب مائة^(٣) كذا في المحيط،

(١) وصلته (٢) ووجدته (٣) وصلته (٤) قوله يحلف أن قيمة الثوب مائة: أي فيما دعه من الغاصب فإذا أحد ثم مهر الثوب حير الغاصب بين أحده أو وده وأخذ القيمة وحكي عن الحاكم أبي محمد العيني أنه كان يقول: ما ذكر من تحليف المخصوب منه وأخذ المائة بقيمته من الغاصب هذا بالإنكار يصح وكان يقول: الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فإن أبي يقول له القاضي: أكان قيمته مائة فإن قال: لا يقول: أكان خمسين، فإن قال: لا، يقول له: خمسة وعشرين إلى أن ينتهي إلى ما لا تنقص عنه قيمته مرفقاً وعادة فيقره ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات الشارحانية اهـ مصححه.

البائع إذا أقر يقبض الثمن ثم قال: لم أقبض وأراد استعلاء المشتري بصدق ويحلف استحساناً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتندهما لا يحلف قياساً وهاتان خمس مسائل، أحداها هذه، الثانية: رجل أقر ببيع داره ثم قال: أقرت مبيع لكني ما يابعت وطلبت يمينه، الثالثة: إذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال: لم أقبض، الرابعة: إذا قال المدينون: أقرت بقبض الدين ولكني ما قبضت، الخامسة: إذا قال الزاهد: أقرت باللهة لكني ما وهبت وحلبت يمين الموهوب له الكحل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى: الاحتياط في لأحد بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايعته أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي في باب اليمين، رب الدين إذا أقر بقبض الدين من لمدينون وأشهد عليه ثم أنكر القبض فأرد تخفيف المدينون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى القاضي لا يحلفه، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه هكذا في المحيط، وإذا أقر رجل أنني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى أنه لم يقبضه مني وإنما قد أقرت بالقبض كاذباً وحلبت يمين الموهوب له ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر رآه في المراجعة أنه لا يحلف الموهوب به في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع إذا ادعى أنه كان كاذباً فيما أقر كذا في فتاوى قاضيخان، رجل أخرج صكاً بإقرار رجل فقال المقر: قد أقرت لك بهذا المال إلا أنك رددت إقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات، ادعى على ورث رجل مالاً وأخرج صكاً بإقرار المورث بالمال فادعى لورث أن المقر له رد إقراره وحلب يمين المدعي كان له أن يحلفه كذا في خزائن المفتين، فإن مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر تلجفة يحلف المقر له بالله لقد أقر لي إقراراً صحيحاً كذا أحاط الرعصاني، وإن مات المقر له هل يحلف ورثته ذكر في بعض تعليق بعض البحاريين أنه يحلف الورث على العلم وصححت عن والدي رحمه الله تعالى موثقة أيضاً أنه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الورث كما إذا ادعى المودع رد أودعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف ورثته نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للمكردي، وإذا مقر رجل لإنسان بمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته: إن أبانا قد أقر بمال كاذباً فلم يصح إقراره وأنت أيها المقر له تعلم بذلك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يمكن لهم أن يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات، إن أشهد البائع على المبيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تلجفة وحلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف عدهم جميعاً ويحلف بالله ما شرطت أن يكون البيع والذي جرى بينكما تلجفة كذا في الفصول المعادية في العصل السادس عشر، عبد في يد رجل أدهاه رجل فقال: منكى اشتريته من فلان منذ سبعة أيام، وقال ذو اليد: ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة أيام، فقال المدعي: البيع الذي جرى بينكما كان تلجفة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي، وكذا في الوجيز للمكردي في كتاب الاستحلاف، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا كانت لرجل دار إلى جنب دار رجل فتصدق أحدهما على رجل بإحاطة الذي يلي دار جدره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من

المصدق فليس للحاز فيها شعبة فإن طلب الحاز الذي وراءه احتفظ بمسئلتين وبتشري بانه ما
 باع الحائط صراوا ولا فرأوا من الشفعة على وجه السجنة وإبطال شفعه حله القاضي على ذلك
 يريد بهد والله اعلم أن الحاز الذي وراءه احتفظ ادعى وقال إن صدقة الحائط كانت لجنته وقد
 بعث النكل وحاصم المشتري سوء كانت الدار في يده أم لم يكن، وبيائع به كانت الدار في
 يده وطلب يمين البيائع أو المشتري كان له ذلك فإذا أنكر يستحلف عليه فإن حلف لم تثبت
 لجنته الحائط وانقضت حصرمة الحاز عن المصدق عليه والمشتري، وإن نكل تثبت لجنته
 الصدقة فكذلك النجس الشفعة كذا في المحيط، لو ادعى أحدهما أنه اشتراه منه ودعى الآخر أنه
 رقبته أو استأجره بألف درهم فأقر به للمرتبة أو للمستأجر أو لا، فقال صاحب الشراء حله
 في بانه ما بعه منه فإنه يحلف له فإن حلف أنهى الكلام وإن نكل يست البيع وينت الحيز
 للمشتري إن شاء صير إلى أن يملك الزمان ونقض مدة الإجارة وإن شاء فصح وإن أقر لصاحب
 الشراء أو لا، فقال المربح أو المستأجر حله في بانه ما رقبته أو أجره منه لم يكن عليه في
 ذلك يمين وكذلك لو كان مدعي الإجارة فأقر لأحدهما لم يحلف للآخر كذا في محيط
 السرحسي، رجل في يديه دار أو عرص أو حيوان فقدمه رجلا إلى القاضي وادعى كل واحد
 منهما أنه اشتراه من دعي أريد بكذا فأقر المدعي عليه لأحدهما بعينه أنه بانه منه وأكر للآخر
 فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه في أنه لم يبعه منه فإنه لا يحلفه، وكذا لو أنكر المدعي
 عليه دعواه فحلفه القاضي لأحدهما فكل وقضى عليه بالكل ثم دعى الآخر حلفه في أنه
 لا يحلفه، ورجل في يديه دار أو عرص فقدمه رجلا إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أن
 صاحب الدار منه أنه وسلمه إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر بعينه لا يحلف، وكذا لو
 حلف لأحدهما فكل لا يحلف للآخر، وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رقبته عنده بألف
 درهم وأنه قبضه فأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى
 قاضحان لو أن رجلا في يديه أمه أو عبد أو عرص خاء رجلا وادعى كل واحد منهما أنه له
 أو أنه له غصنه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه إلى القاضي فساله القاضي عن
 دعواهما فإن أقر به لأحدهما وجحد للآخر يزمر بالتسليم إلى المقر به، فإن أراد الآخر استغلافه
 فلا سبيل له عليه، تكون الخصومة للآخر مع المقر به لأحدهما في دعوى الملك المطلق فإن قال
 الآخر للقاضي إنا أقر به به لنذفع اليمين عن نفسه فحلفه في فالصواب أنه لا يحلفه له،
 وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في العصب وكذلك في الوديعة
 عند محمد رحمه الله تعالى، وإن أقر لهما أمر بالتسليم بينهما ولا يصح الواحد منهما شيئا
 فإن إذا أحدهما أو كل واحد منهما أن يحلفه عن النصف الآخر نعمه لا يحلف في دعوى
 الملك المصغر وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في العصب،
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا، أما إذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما
 من القاضي أن يحلفه به فالقاضي لا يحلفه بانه هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد
 منهما وبعد هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف لهما بميا واحدة بانه ما هذا العبد لهما
 لا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما بميا على حدة وبعضهم قدلوا يحلف لكل واحد

بميناً على حدة والرأي في ذلك للقاضي إن شاء بدأ بأحدهما من غير إقراع وإن شاء أقرع بينهما تطليقاً لقبولهما وبعبارة لثبته عن نفسه ثم إذا حلف لكل واحد منهما بما على حده فالتسليم على ثلاثة أوجه، الأول - حلف لكل واحد منهما بما على حده وهي هذا الوجه يرى عن دعواتهما وهذا ظاهر، الثاني إذا حلف لأحدهما وبكل عن الآخر فإن حلف للأول يرى عن دعواه وإن نكل عن الآخر فقصي بكل الثمين له كما إذا دعاه هو وحده فحلف وبكل فإن نكل للأول فالقاضي لا يقضي بسكوله للأول بل يحلف للآخر ويصر حاله مع الآخر، ولو أنه نصي سدي نكله أولاً مع أنه لا يثبت له أن يعمل ذلك فقد قصاؤه، ولو نكل لهما جملته بأن حلفه القاضي لهما بيمين واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل لهما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهما بيميناً على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الثلث المطلق يقضي باليمين بينهما وفي دعوى العصب يقضي باليمين بينهما وبالفقمة بينهما، وفي دعوى الوديعة يقضي باليمين بينهما ولا يقضي بشيء من بينهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضي بالفقمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في المحيط، رجل في يده عند ورثته من أبيه قاذع يد أن العبد عبده أودعه أباه بيت وأبكر صاحب بيد فإنه يستحلف صاحب يد على دعواه على نكاح فإن حلف يرى أن يمكن قصي به وأمره بالتسليم إلى المدعي فإن سمع قاذع على المدعي عليه آخر مثل ما ادعاه الأول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك فلو كان وهذا إذا لم يكن في يد الأب شيء من مركة الأب سوى هذا لعبد، أما إذا كان في يده من مركة الأب شيء سوى هذا لعبد فاستحلف لثاني وإذا تمكن يقضي عليه ولو كان هذه الدعوى في العصب لا يستحلف لثاني أيضاً إن لم يكن في يده شيء من المركة سوى لعبد وإن كان يستحلف هكذا في المصول العمادية في الفصل السادس عشر، لو دعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها إلى القاضي فافترت لأحدهما وأنكرت للآخر فقال الآخر: حنفتها لي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان، ومن يستحلف لروح القر له ذكر فخر الإسلام عليّ الزدوي في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستحلف، وبعضهم قالوا يستحلف، فإن حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وإن نكل تستحلف المرأة حنفتها فإن مكنت قصي بالنكاح الثاني وبطل نكاح الأول كذا في المحيط، ولو أنكرت دعوى هما فحلفها لأحدهما يعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فمكنت قصي بها له لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان، اشترى جارية وتقايضاً ثم ردت على البائع بالعيب بالكل ثم جاء البائع وقال: ردت علي وهي حيلة، إن أقر المشتري الزمته وضمن البائع نقصان العيب الأول وإن أنكر يريه النساء بأن قضا حيلة يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا أحسن إن حلف مدعى وإن نكل إن شاء البائع أمسكها ولا شيء له على المشتري وإن شاء رد مع نقصان العيب الأول كذا في الخلاصة، وإن قال المشتري للقاضي: قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع، قالوا: ينبغي أن يحلف بالله لقد سلمتها بحكم هذا اسع وما بها هذا العيب، قالوا: ولو كانت جارية لي سدي المشتري فخاصم بائع في العيب فمما حكم أحكم بردها على البائع، فإن البائع إنهم حيلى وهذا الحبل حادث عند المشتري، وقال المشتري: لا يل

كان عنده، فإن القاضي يحلف للبائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط، رجل
توجهت عليه اليمين فقال إن ادعى قد حلفي في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب
يمين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فإن مكل لا يكون له أن يحلف المدعي عليه
وإن حلف كان له أن يحلف المدعي عليه على أنال كذا في فتاوى قاصيخان، لو ادعى ادعى
عليه أنه أبراني عن هذه الدعوى وقال للخصم: حلفه أنه لم يبرني عن هذه الدعوى لا يحلفه
القاضي ويقال له: أجب حلفت ثم ادع عليه ما شئت وهذا يحلف ما لو قال أبراني عن
هذه الألف فإنه يحلف، ومن المشايخ من قال: الصحيح أنه يحلف المدعي على دعوى البراءة
عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف وإليه مال شمس الأئمة الحلواني وعليه فضاة
رمانا كذا في الفصول العمادية، رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعي عليه: إن المدعي
أبراني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم أن هذا إقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي على
البراءة فحلف أيضا المدعي عليه بعد ذلك على المال أم لا، قال الخصاص رحمه الله تعالى
وهكذا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل إن المدعي عليه يحلف، وقوله أبراني
المدعي عن الدعوى لا يكون إقراراً بالمال وكان الوجوب على القاضي أن يسأل المدعي الك بينة
على المال، فإن أقام البينة على أنال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وإن لم تكن للمدعي
بينة على أنال يحلف المدعي عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون إقراراً بالمال، فإن
حلف المدعي عليه برك وإن مكل حلف المدعي على البراءة، قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم
الله تعالى. دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون إقراراً وهذا أصح، قال الشيخ الإمام الأجل
الاستاذ ضهير الدين رحمه الله تعالى. يسمى أن يحلف المدعي أولاً على البراءة هكذا في ساوى
قاضيخان، إذا توجهت اليمين على الورثة يمين الواحد منهم لا يبوب عن الباقين حتى
يستحلف الكل وإذا توجهت بهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف
الكل، وصورته رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة
ولا يكتفى بيمين واحدة منهم فإن كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت حقا
يحلف الباقين لحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك للعائب حتى يقدم ثم يحلفان، ولو ادعى
الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في
محيط السرخسي، لو ادعى أحد شريكي العيان أو أحد شريكي المفوضة حقا على رجل
لشركة وحلف للمدعي عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحقق، ولو ادعى رجل
على أحد الشريكين حقا من شركتهما أنه أن يحلفهما جميعاً كذا في محيط السرخسي، ولو
ادعى جماعة اشراء على رجل وحلفه أحدهم كان لبقية المدعين أن يحلفوا كذا في خزنة
المفتين، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم
قال: لا أدري أيتهما الأولى فإنه يحلف لكن واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبتهما
وللقاضي أن يتدعى بأيتهما شاء، وإن شاء أقرع بينهما فإن حلف لأحدهما ثبت نكاح الأخرى
وإن مكل للأولى لزمته وبطل نكاح الأخرى إذا ادعت كل واحدة منهما أن نكاحها كان أولاً
كذا في محيط السرخسي، رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلمها إلى الموهوب له ثم جاءت
أمرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها فإنهم قسموا الميراث بعدما وهب لك

الأرض فوقعت في قسمي، وادعى الموهوب له أن الأرض أرضه فإنهم كانوا قسموا الأرض قبل
 التهمة وقد وقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البيينة وحلفت المرأة على
 ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر برد الأرض كذا في الدجيرة، ولو قال: لي عليك ألف
 درهم فقال ادعى عليه إن حلفت أنها لك علي أدبتك إليك فحلف فأداهما إليه حل له أن
 يسترد ما منه بعد ذلك إن دفعها إليه على الشرط الذي شرطاً كان له أن يسترد ما منه كذا في
 خزانة المغنين، رجل في يديه سلعة لا يعدم لأحد فيها حقاً جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع
 الذي في يديه أن يحلفه البيينة بالله ما له فيها حق، ولو كان المدعي مع المدعى عليه نصالحاً من
 دعوى المدعى على دراهم ثم أن المدعى عليه جحد حق المدعي فيه لا يسمه أن يحلف ما له
 قبله حق حتى يعلم أن لا حق له في ذلك الشيء، وإذا أحال الرجل غريباً من عمرائه على رجل
 بألف درهم ثم إن اختلف له قدم المهيمل إلى القاضي وهو لا يرى أن الخوالة توجب براءة الأصل
 وذلك قبل أن يجحد اختلف عليه وقبل أن يغلس حل للمهيمل أن يحلف ما له عليه حق إذا كان
 من رأي المهيمل أن الخوالة توجب براءة الأصل وإن قصي للمحتال له بمطالبة المهيمل وجعل الخوالة
 بمنزلة الكفالة ثم أراد المهيمل أن يحلف حتى براءة نفسه لا يسمه ذلك كذا في المحيط، رجل عليه
 دين لرجل وبه رهس يضي بالدين فتكرر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن
 أن يحلف بالله ما له علي هذا الدين الذي يدعي كذا في فتاوى قاضيهان، استعرض منه مائة
 ورهن عنده رهناً ويخاف الضمان إن أقر بالدين أنكر المرتهن يقول للقاضي: سمعته أبهده المائة
 التي تدعي رهس أم لا، فإن أقر بالرهن أقر هو بذلك وإن أنكر الرهن حلفه بأنه لا دين عليك بلا
 رهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز للكردي، بالله ما له قبله شيء كذا في
 المحيط، رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنها نسبة فخاف أنه لو أقر بالألف
 وادعى الأجل ربما ينكر الأجل وبطالته بالألف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول القاضي سله
 أنها معجلة أو مؤجلة فإن سألته فقال: هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن
 يحلف بالله ما له علي هذه الألف التي يدعي، ولو حلف بالله ما له علي أداه هذه التي يدعي
 كان صادقاً في يمينه ولو كان عليه الألف حالة وهو معسر لا يسمه أن يحلف بالله ما له علي
 هذه الألف التي يدعي حتى لو حلف بالطلاق ليس له علي هذه الألف وهو معسر يقع الطلاق
 كذا في فتاوى قاضيهان، رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها أو لم يعلم
 فادعى رجل لنفسه فيها حقاً معلوماً بأن يدعي الثلث أو الربع، فقال المدعى عليه للقاضي: إن
 أعلم للمدعي فيها حقاً ولا أدري مقدار حقه فادفع إليه ما أحببت لا ينتمي للقاضي أن يتعرض
 لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعي فإن نكل فقد صار مقراً أو بادلاً
 بذلك القدر وأما ما كان فهو حجة وإن حلف على ذلك المقتدر المعين فالقاضي يسكن المدعي
 مع المدعى عليه في الدار بإقراره أن له فيها حقاً كذا في المحيط.

الباب الرابع في التحالف

إذا اختلف المتبايعان في قدر الشئ أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أكثر منه
 أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى
 الزوج أنه تزوجها بألف، وقالت: تزوجتني بألفين فأيهما أقام البيينة قضى له، وإن أقاما البيينة

فالبينة المثبتة للزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الشمس والمبيع جميعاً بأن ادعى بائع أكثر مما يدهيه المشتري من الشمس وادعى المشتري أكثر مما ينز به البائع من البيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الشمس وبينة المشتري أولى في المبيع وإن لم يكن لكل واحد منهما بينة ميل للمشتري: إما أن ترعى بالثمن الذي ادعاه البائع وإلا فصحة البيع، وقيل للبائع بما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع وإلا فصحة البيع، فإن لم يتراضا ستحلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح، وهو المروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول محمد وزهر رحمهما الله تعالى وهذا إذا كان بيع عن يدين فإن كان بيع عن يمين أو ثمن بمن بدأ القاضي يمين أيهما شاء كذا في الكافي، وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالثمن ويحلف المشتري بالله ما شتره بالثمن وهو الأصح كذا في الهداية، فإن حلفا فسخ القاضي البيع بينهما إن علنا أو طلب أحدهما وهو الصحيح، وإيهما تكل عن اليمين لزمته دعوى الآخر هكذا في الكافي، وإن لم يكن اختلافهما في البديل مقصوداً بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر سمناً في رقب وورنه مائة رطل ثم جاء بالرق بمرده على صاحبه وورنه عشرون، فقال البائع: ليس هذا ونفي وقيل لمشتري: هو رقبك فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمناً أو لم يسم هكذا في الشيبين، ولا تحلف إن احتلما في الأجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا إذا احتلما في شرط الخيار إما في أصله أو في قدره، وكذا إذا احتلما في قبض الثمن أو للمبيع أو في الخط أو لإبراء أو مكان تسليم يسلم فيه وحلف المتكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي إسحاق للشافعية، وإن اختلف في أصل البيع لم يتحالفا والقول لتكر العقد كذا في الكافي، وإذا اختلفا في حسن العقد بأن ادعى أحدهما أن البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بأن ادعى أحدهما الدرهم والآخر الدينار، ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقيل: لا يتحالفا، قال مشايخنا: المذكور في الجامع قولهما بأنما عهد محمد رحمه الله تعالى فيتحالفا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، إن هنك البيع لم يختلف لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا إذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده باعتب وهذا إذا كان الثمن ديناً فإن كان عيناً يتحالفا ثم يرد مثل الهالك إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل كذا في الهداية، وجعل شترى عشرين صفقة واحدة وقبضهما مائة اختلف في الشمس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: القول قول المشتري مع اليمين إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له، قال بعضهم: أراد به أن لا يأخذ من ثمن البنت وزيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف إلى التحالف أو إلى يمين المشتري، فإن بعضهم: بأنه منصرف إلى التحالف معناه لا يتحالفاً إلا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ يتحالفاً لأنه حينئذ صار الحلي كل انعقد عليه كذا في شرح الجامع الصغير، وهو الأظهر كذا في محيط السرخسي، وفي لكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي إسحاق لمقتصر الوقاية، وقال بعضهم: بأنه منصرف إلى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه إلا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لأن

للمذكور بمن المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف إلى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير، وإذا اشترى عبداً فباع نصه بعد القبض ثم اختلف البائع الأول مع المشتري الأول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري إن رضي بتمتع يوسف رحمه الله تعالى: يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري إن رضي بتمتع يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: يتحالفان في الكل وإذا تحالفا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد وبرد النصف الذي بقي على ملكه إن قبله البائع وإن أبي يعيب الشركة رد قيمة هذا النصف أيضاً كذا في الكافي، ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلا ثم اختلفا في الثمن فإنهما يتحالفان ويهود البيع الأول، ولو نبض البائع المبيع بعد الإقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية، رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة ثم تقابلا ثم اختلفا في رأس المال فاقول قول المسلم إليه ولا يهود السلم كذا في شرح الجامع الصغير، اشترى عبيدين مصفة أو صفقتين أحدهما بالعلم والآخر بالعلم مؤجل إلى سنة، فرد أحدهما بالعيب فقال المشتري: ثمن المردود حال، وقال البائع: مؤجل، فاقول للبائع ولم يتحالفا، وكذلك لو اشتراها بمئة في صمقة وقبضها ومات أحدهما في يده ورد الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فاقول للبائع ولم يتحالفا، ولو كان ثمن أحدهما دراهم وثمان الآخر حنائر وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد أحدهما بالعيب فقال المشتري: ثمنه دراهم فرد الحنائر، وقال البائع: على عكسه فاقول للمشتري مع يمينه إن مات ولا يتحالفان خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى، فإن كانا قائمين يتحالفان بالإجماع، وكذا إذا اختلفا في الصمقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فاقول للمشتري كذا في الكافي، لو اختلفا في عينة الثمن ودينه فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين فإن كان مدعي العين هو البائع كما إذا قال: بعث منك جاريته هذه بعملك هذا والمشتري يدعي الكل ديناً ويقول: اشتريت منك بلف درهم فإن كانت الجارية قائمة تحالفا وتراًداً، وإن كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فاقول قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان، ولو كان المدعي للعين هو المشتري وهو يقول: اشتريت جاريته بفلاني هذا، وقال البائع: بعثتها منك بلفي درهم أو مائة دينار فإن كانت الجارية قائمة تحالفا وتراًداً، وإن كانت هالكة كذلك تحالفا وتراًداً القيمة في قولهم جميعاً كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع، اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال للمشتري: اشتريتها بلف وهذا الوصيف وليمتة خمسمائة، وقال البائع: بعثتها بلفين فاقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشترها بلف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصص الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جعلتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالدين ويحلف البائع بالله ما بعثتها بلف وهذا الوصيف وإذا حلف لهرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الألف وأخذ الوصيف، وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي، ولو ادعى البائع أنه باع الأمة بلف وبهذا الوصيف وادعى المشتري أنه اشترها بلفين وهلكت الأمة في يد المشتري فاقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفا في شيء من الأمة، وكذا لو كان مكان الوصيف مكبل أو موزون بيمينه كذا

في الكافي، وإن ادعى البائع البيع بالمقنن والمشتري بمائة دينار ووصف فالفول للمشتري مع عبه في حصة مائة دينار إذا قسمت الجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفان في حصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة الدينار، ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بالفين فالفول للمشتري مع عبه وكذا إذا ضم إلى الدراهم شيئاً مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً بغير عبته فهو بمنزلة النسي وما كان ممياً فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالإجماع كذا في محيط السرخسي، عبد قطع عبد النافع فقال البائع: قطعه المشتري قبل البيع رلي عليه نصف القيمة وكل النسي، وقال للمشتري: قطعه البائع بعد البيع رلي الخيار إن شئت أخذته بنصف النسي وإن شئت تركته ولا يبيته لهما تحالف وإن حلها أحده المشتري بكل ثمنه أو تركه وإن برهنا بالبينة لمشتريه وإن اتفقا أن يقطعها بالثمن أو يشتريه أو أجني وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالفول قور البائع والبينة لمشتريه كذا في الكافي، لو قال البائع: الجارية التي يعتها ملك هذا الرجل وكسبي بييمها، وقال المقر له: يعتها منك مائة دينار وقضتها ثم يعتها لنفسك فالجارية للمشتري، وإذا كانت الجارية غير معروفة للمقر له يتحالفان ويبدأ بيمين المقر فإن حسم عزم المقر لبيئتها، وإن كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ النسي إن شاء، ولا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له لئلا عاد إلى تصديقه بأحده، وإن كانت الجارية هالكة فالقيمة لأرمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي، ولو كانتا أو اعتقها أو دبرها أو استولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وإن كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها، وتبطل الكتابة بمجرد ما عن الأداء وتعتق بموت المقر لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيها مات لو كانت مديرة برغم كل واحد منهما وتوقف الولاء لو كانت محررة يسمى كل واحد منهما، ولو قال: كانت ودبعة وأمرني سميها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لأنه اشتهر بالتعدي وهو تسليم الدبيعة إلى الأمير كذا في الكافي، وإن اختلفا في الأجرة قبل استيفاء المقنود عليه تحالف وتراداً، فإن وقع الاختلاف في الأجرة يبدأ بيمين المستاجر وإن وقع في المسعة يبدأ بيمين المؤجر وأيهما بكل بزمته دعوى صاحبه وأيهما أقدم البينة قبلت بيئته، ولو أقامها فسهة المؤجر أولى إن كان الاختلاف في الأجرة وإن كان في المساقع فسهة المستاجر أولى، وإن كان فيهما قبلت بيته كل واحد فيما يدعيه من الفصل نحو أن يدعي هذا شهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضي بشهرين وعشرة وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وإن حسم بعد استيفاء بعض المقنود عليه تحالفا وفسخ العقد فما بقي وكان القول في الماضي قور المستاجر كذا في الهداية، إذا اختلف المولى ومكاتب في قدر بدل للكنية لم يتحالفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مع عبته رقلاً. يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي، وإن اتفقا أحدهما بسة تفصل بيئته، وإن أقاما البينة كانت بيته المولى أولى إلا أنه إذا أدعى المولى قدر ما أقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين، إذا اختلف الزوجان في المهر فادعى للروح أنه تزوجها مائة رقالت: تزوجني بالفين فأيهما أقام البينة تفصل بيئته، وإن أقاما البينة فالبيته بسة المرأة إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته، وإن لم تكن لهما بسة

تحالف عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل، فإن كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج وإن كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترفت به المرأة قضى لها مهر المثل ذكر التحالف أو لا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية، وأما في قول الرازي فلا تخلف إلا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهداً لأحدهما ونفساً عداه فلقول قوله بيمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقوله مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية: وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح، قالوا: إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية، وبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العهد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسالة المتقدمة إلا أن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية

الباب الخامس فيمن يصلح حصصاً لغيره ومن لا يصلح وفيمن نشترط حصصته ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل الغصاء

تشترط حصرة الراعي والمرتهن في دعوى عين رهن، والعارية والإجارة كارهين وأما حصرة المزارع فهل هي شرط في دعوى لصبح إن كان البذر من المزارع فهو كالمساجر شرط حضوره وإن لم يكن لبذر منه إن سبب لزوع فكذلك وإن لم يستل لا تشترط هذا في دعوى الملك لمطلق أما إذا دعى على آخر غصب مبيعاً وأنها في يد المزارع فلا تشترط حصرة المزارع لأنه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فتاء مستحق راسبقتها لا يقضي بالدر له إلا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة، المشتري شراء فاسد يصلح حصصاً للمدعي إذا قفس المسع وقيل للقبض فالخضم هو البائع وحده أو اشتري شرط بالخيار فادعاه آخر تشترط حصرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالبائع الباطل لا يكون حصصاً للمستحق كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث، رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان من فلان العائث كان شريكاً شركته عنان في ثعب بيننا وأن العائث شترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فصعبها لي وصعبها لفلان العائث، فقد الذي في يديه جارية - أنا أعلم أن فلاناً العائث اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان العائث فصعبها لك ونصفها لفلان العائث إلا أن فلاناً العائث أمرني أن أذهب بالجارية إلى بعدد وأبيعها، قال الشيخ الإمام الأجلّ ظهير الدين ليس للمدعي أن يمنع من أن يذهب بها إلى بغداد قال وكذا لو كان العائث مضارباً وكل من كان له حق التصرف وإن كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له أن يمنع من المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في صاوي فاصبحان، رجل استأجر ثلاث دواب ثم إن رب الدواب أجر دابة من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوحد المستأجر الدواب في أيديهم فإن باع من عدد مبيعه خائر وإن باع من غير عدد كان نعمتاً جاز أن يأخذها فإن أخذها كان المشتري بالخيار إن شاء، صبر حتى تنقضي مدة الإجارة ثم يأخذها وإن شاء ففسخ البيع، وإن وهبها رب الدابة من غيره أو أعارها أو أعارها فإن كانت الإجارة

الأولى معروفة منه أن يسترد من يديهم وبأنه نكس الإجارة لأولى معروفة وأرد إقامة البينة فإن كانت الدابة في يد الموهوب به فله أن يقيم البينة ويأخذها، وإن كان الواهب غائب فإدأ أحداه ومضت مدة الإجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك إذا كان في يد المشتري والمشتري خصم فله أن يقيم البينة عليه، وإن كان في يد المستعير أو المستاجر فإرد أن يقيم البينة عندهما والإجارة والإعارة من الثاني ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستاجر الثاني بینه على العارية والإجارة ورب الدابة غائب فلا يمين بینه المستاجر عليهما هكذا، في العصور العمادية، استاجر دابة وقبضها وعاب للمالك فادعى آخر أن يجارته كانت أسير منه ويبرهن فتى صحر الإسلام للبردوي بأنه يقبل وهذا أقرب إلى الصواب، وقيل لا يتصب حصصاً بلا دعوى الفعل عليه بأن يقول: كان مسلماً إليّ وأنت قبضتها مني، أم لو قال: سلمها إليك بالإجارة المتأخرة مني لا إليّ فلا يقبل وبه أفتى الإمام طهبر الدين، قال المرحسي رحمه الله تعالى الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وبك في دعوى الرهن والإعارة لا يصلح للمستاجر خصماً والمشتري والموهوب له يصلحان حصصاً لكل واحد وإليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في التوجيه للكردي، إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل منها في جازني أجريها فلان وادعى ذو اليد أنها في إجازتي أجريها فلان آخر نسمع دعوى المدعي ويتصب صاحب اليد خصماً بخلاف ما إذا ادعى المدعي المثل المنطبق وصاحب اليد ادعى الإجارة، وإذا ادعى المستاجر بغير حصة الآخر نسمع دعوه كذا في المحيط، ادعى أن هذه الدار كانت لفلان العلب وذو اليد اشتراها منه وقبضها منه وأن شفعها أطاب الشفعة وذو اليد يقول: هي دائري لم اشتراها من أحد، أو قال دارك بعثها من فلان ولم تسلمها وأنا أطاب الشفعة لا يقبل عند الإمام ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل لأول، والمشتري في الفصل الثاني، والإمام الثاني رحمه الله تعالى حمل ذا اليد حصصاً وحكم عليه بالشفعة وحمله حكماً بالشفعة على البائع والمشتري وأحد الثمن ووصفه عن يدي عدل، وإن كان المشتري حاصراً يسكن الشراء فسمحمد رحمه الله تعالى حكم لشفيع بالشفعة وجعل المهددة على المشتري ودفع الثمن إليه كذا في الوجيز للكردي، الوكيل بشراء ائدار إذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ ائدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشترط حصة الموكل، ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها إلا بحصة الموكل أو وكيله وبحصة الشفيع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من يد الوكيل بشراء لا تشترط حصة الموكل للقضاء به المستحق ويكتفي بحصة الوكيل كذا في العصور العمادية، آخر دره وسلمها ثم عصبها من المستاجر فاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستاجر كذا في التوجيه للكردي، لو اشترى داراً ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع إن كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مزجلاً فالخصم هو المشتري وإلا فالخصم هو البائع كذا في العصور العمادية، باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية نسمع دعوى لأول على الثاني لأنه يدعي المالك لنفسه وذو اليد يعارضه بكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يد ذي اليد كذا في الوجيز للكردي، رجل اشترى من آخر جارية بألف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير

إذن البائع وباعه من رجل آخر بمائة دينار وتقايف وعاب لمشتري الأول وحضر بائعه وارد استردادها من يد المشتري الثاني فبأنه استقرى الثاني أن الأمر كما وصف ابائع الأول كان للبائع الأول أن يسردها من المشتري الثاني وإن كذب بمشرب الثاني البائع الأول أو دل لا أخرى أحق ما قاله البائع الأول أو باطل فلا حصومة بينهما حتى يحضر المشتري الأول كذا في المحيط، دعى على رجل أنه فعاً عن عبده والعبء حتى لا يسمع الدعوى والبيعة لا يحضره التعبد، ولو لم يكن التعبد حياً تسمع وبمضي بارش العين كذا في المحيط للمرجسي، إذا كان التعبد صعباً لا يصح عن نفسه فانقاضي بمضي بالآرث لمدعي على شاعى ولا يشترط حضوره التعبد، ولو أن المدعى عليه آخر به فعاً عن التعبد وأنه عند هذا المدعى والتعبد عاب فإنه بمضي بارش التعبد به كذا في المحيط، ولو أقام البيعة أنه فعاً عن بردون له نفس وإرادته بالردون لمناصبي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضراً يجب إراءه المناصبي أنه فعاً عليه أم لا، فإن جاء المرحل بالبردون مفقود العين ودار بالبردون له ثم بمضي له بالآرث إلا بيعة يقيم على الميت وإن المدعى عليه فعاً عنه وهو يملكه وأقدم المدعى لأول البيعة على أنه وإن دا الباء فعاً عنه تكرب بيعة أولى كذا في المحيط للمرجسي، لو ادعى حراً في ذبه وحرراً في ثوب لا يشترط إحصار الدابة والثوب لسماع هذه البيعة كذا في حرية المعتن، رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلاث مائة وجحد ثوارث ذلك الفاضلي يسمع بيعة على الوارث وبمضي بوحيته فإن دفع الوارث الثلث إلى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأداه بيعة أن الميت أوصى به بثلاث مائة وقد عاب الوارث وأحضر الموصى له إلى الفاضلي وشاعى بجعل الموصى له حصصاً ويسمع بيعة عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى المدعى الثاني فإن لم يكن عند الأول شيء بأن هلك ما في يده أو ستهلكه وهو مدمم وحضر الثاني بوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته له بكذب الثاني بإعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الأول فبأخذان منه نصف ما أخذ فردا أحد ذلك انقسمه على خمسة أسهم سبعة للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالمقصود إلى الفاضلي الذي قضى بالأول وإلى قاضي آخر سواء ولو كان الموصى له الأول هو لعالب وأحضر الثاني الوارث الفاضلي بنفسه على بوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الأول فإن كان الفاضلي قضى بوصية الأول ولم يدفع إليه شيئاً حتى حاصمه الثاني والوارث عائب، فإن حاصمه إلى ذلك الفاضلي بيعة جمعه حصصاً وإن حاصمه إلى قاضي آخر لم يجبه حصصاً ولو كان الموصى به الأول هو لعالب والوارث حاضراً ولم يدفع الفاضلي إلى الموصى له الأول شيئاً فبوارث حصصه للموصى له الثاني، وإن حاصمه الثاني إلى قاضي آخر هذا كله إذا أقر الموصى به الأول بأن أصل عدي في يده بحكم النوصية من الميت أو كان ذلك معلوماً للفاضلي أم إذا لم يكن شيء من ذلك والأول يقول هذا مالي ورثته من أبي والميت ما أوصى لي بشيء وما أحدث من ماله شيئاً فإنه يكون حصصاً للموصى له الثاني فإن قال هذا مال وديعة عدي من جهة هلال الميت الذي يدعي الثاني

الموصية من جهته أو قال . غصبته منه فلا حصومة بينهما، وإن قال : هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصي، أو قال . غصبته منه فهو حصم، لا أن يقبض بيعة عنى ما قال كذا، في اغتبط، رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً وأقام رجلاً بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضي له على الوارث ودفع إليه ألف درهم وعاب الوارث محض غريم آخر للميت وأدعى عليه ألف درهم من العريم الأول لا يكون حصماً للعريم الثاني ولو كان الغريم الأول هو العائث فاحصر الثاني وارث الميت كان حصماً له ثم إذا قضى القاضي على الوارث ولقد توى ما أحده الوارث رجوع العريم الثاني على العريم الأول فأحد منه نصف ما قضي ثم يتبعان الوارث ما بقي لهما ولو لم يكن الأول غريباً وكان موصى له بالثالث وقبضه وعاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالموصى له ليس بحصم له كذا في الذخيرة، رجل أقام بيعة على وارث ميت أنه أوصى به بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها إليه وعاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فإن ذكرها رجوعاً قضى القاضي بكل الجارية للثاني، وإن لم يذكرها رجوعاً قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاءً على الوارث عاب أو حصر حتى أن الموصى به الأول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني، فإن دفع القاضي الجارية إلى الأول ثم عاب الموصى له وحصر الوارث لم ينتصب الوارث حصماً للموصى به الآخر خاصة إلى تقاضي الأول أو إلى غيره فإن كان القاضي قضى للأول ماخارية فله بدفعها إليه حتى خاصم الثاني الوارث فإن خاصمه فيها إلى القاضي الأول لم يجعله حصماً، وإن خاصمه إلى قاصر آخر جعله حصماً ثم القاضي إذا سمع بيعة الثاني على الوارث في هذا المصل فقضى للثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الأولى أم لم يشهدوا على الرجوع، فإذا حصر الأول فإن أعاد لثاني البيعة على الرجوع أحد الكل وإلا أحد نصفها دون أقام الأول بيعة أن الميت أوصى به بثلث ماله ودفعه القاضي إليه ثم أقام الثاني السنة على الأول أن الميت رجع عن الوصية الأولى وأوصى بثلث ماله لثاني والقاضي بأحد الثلث من الأول ويدفعه إلى الثاني ولو كان الوارث هو الخاصم قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الأولى، ولو كان الأول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع إليه بقضاء القاضي ثم أقام آخر السنة على الموصى به أن الميت أوصى به بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون حصماً له، ولو حصر الوارث وعاب الموصى له الأول كان الوارث حصماً للثاني كذا في هيبة، رجل له على رجل ألف درهم قرص أو عصب أو وديعة وهي قائمة بعينها في يد العاصب والمردوع فأقام رجل البيعة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا بدري أمام فلان أم لم يمت لم يجمع القاضي بينهما حصومة حتى يحصر وأثراً أو وصياً، فإن قال الذي في يديه المال : هذا منكى وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعى وقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه إلا أن يقبض المدعى بيعة أن الميت ترك ألفي درهم عمر هذه الألف وأن الوارث بعير ذلك فحينئذ يقضي القاضي للموصى له بكل هذه الألف، فلو حصر الوارث بعد ذلك وقال : لم أبع من مال الميت شيئاً لم ينتصت إلى قوله، ولو كان مكان الموصى به عريم يدعي ديناً على الميت لم يكن الذي قبله لادل حصماً سواء كان صاحب المال مفرطاً بالمال

أو جاحداً فإن أقام هـ المدعي بيته أن فلان مات ولم يدع وارثاً ولا وصياً يقبل القاضي بيته ولم يصب من الميراث وصياً وبأمر المدعي أن يقيم البيعة عليه بذلك الدين فإذا فعل ذلك قبل بيته على الدين وأمر أن يدين قسماً المال بقضاء الدين إلى الميراث إن كان الذي فيه مال مقراً بذلك هكذا في الدخيرة، ولو أن الموصى به أقام البيعة أن فلان مات ولم يدع وارثاً وأوصى له بالمال التي قبل فلان وديعة أو غصب وقال الشهود لا أعلم له ورثاً والذي قبله دليل مقرباً بالمال الذي قبله القاضي بعصي بالمال للموصى له كذا في المحيط، والمقصود في إثبات بوصية وارث الميت أو موصى له أو غريم له للميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمدانية. رجل مات وله ابنان أحدهما غائب ودعى الحضر أن به على أبيه ألف درهم ديناً ولا مان للصبي غير ألف درهم على رجل فبني قبل بيعة لابن الحضر في إثبات الدين على الأب جسي ولا أسمع بيته على أبيه بدية ولا أقضي له من الألف شيء فصيت على الأب جسي بدية فأوقف لألف جسي يحيى الأخ كذا في المحيط، ادعى داراً في يد رجل أن فلاناً العائث اشتراها منك لأحسني ووجهه ذو اليد البيع تقبل بيعة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضراً بكرة بشراء وهذا بمنزلة من ادعى داراً في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وذكر في دعوى منسوبة إلى أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذو اليد قد كنت بعيتها من فلان الذي برعمتك وكنته بالشراء لك وفلان غائب فلا حصومة بيته وبين دي البيعة وكذلك لو قال كنت بعيتها من فلان الذي برعمتك اشتريتها منه وهي في يدي حتى به فمع التمس. ر قال أودعنيها فلا حصومة بينهما كذا في الفصول العمدانية، رجل جاء بصفت باسم غيره على رجل أنى ذلك الرجل وقال هذا الذي في هذا الصك باسم فلان علفك قد أقر به فلان لي ولبي بيعة على ذلك فإن أنكروا مدعى عليه أن يكون فلان العائث عليه شيء فهو حصصه منقول بيعة المدعى عليه ويقضي به بدالاً، وإن أقر بالمال للرجل الذي انصت باسمه لا تقبل بيعة هذا على العائث الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في حراثة الحنفية، عن ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أمر رجلاً أن يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعي الدنانير والمشتري حصص به ولا أقلل بيعة المشتري أن فلاناً أمره واشترى هذه الدنانير له وإن أقر مدعى أنه دنانير بذلك لم يجعل بينهما حصومة كذا في المحيط، رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بصاعته في يديه فقد ادعى عليه معنه بغير أمر صاحبه فأني أحمله حصصاً وأقصي عليه بدفع العبد إلى المشتري كذا في الدخيرة، رجل ادعى مملوكاً ورعاً أنه له وقد نسي هو اليوم في يدي وقال لمملوك أنا مملوك لفلان العائث فإن جاء المملوك ببيعة على ما ذكر فلا حصومة بيته وبين المدعي، وإن لم يقر على ذلك حصة قبلت بيعة المدعى عليه وقصيب به به، فإن جاء المقر به بعد ذلك لم يكر له على العبد سبيل، فإن أقام بيعة قبلت بيته ويقضي له بالعبد على لمقصي له الأول كذا في المحيط، لو أن رجلاً ادعى عبداً في يدي عبداً أو ادعى ديناً عليه أو ادعى شراء شيء منه فهو حصصه إلا أن يقر المدعى أنه محبوس عليه فلا أحمل بينهما حصومة كذا في الدخيرة، وفي المستقى دار في يد رجل ادعى رجل أنها دار فلان وأن فلاناً ذلك كان من عدي

هذه الدار بالألف نتي لي عليه مند شهر ودفعها إليّ وقصبتها منه ثم به بعد ذلك استمرها
 مني فأعرتها إياه، وأداه اليه على ذلك ورب الدار عاتب وأداه الذي في يديه الدار اليه من
 يداد دافره اشتراها أمس من العاتب الذي يدعي المدعي أنه رهنها أو قال: اشتريتها منه مند
 عشرة أيام، قال مدعي لرهى يستحقها وليس للمدعي اشتراء أن يصغر ببيع إذا كان سائغ عائلاً
 وأكد لو دعى الاستحجار مكان لرهى ولو كان مكان لرهى واشتجار رجل مدعي مند ثلث
 ويقرب: اشتريتها من العاتب مند شهر قبل شراء دي اليد فهو حصم يقضى له بالدر وبفصل
 لبيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون أمانة عنده ويسمى بيه الدار إذا كان سم يشهد
 شهود المدعي أن البائع قبض منه الثمن كد في فتاوى دصيحان، قال هشام سألت محمد
 رحمه الله تعالى عن رجل قد: اشتريت من رجل جارية وبقدته ثمن وثبنت أجاره
 واستحققت مني إنسان بية وقضى القاضي القاضي بها للمستحق فأحضر الذي باعها فقال للبائع لي
 لبية على أن الذي استحققتها منك يا عيسا أو أقر بها لي فأقضى بحجر المشتري، إن شاء ولي
 خصومة بنفسه وإن شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع، وإن قال المشتري: ألق أمرى ولي
 لسائغ اخصومة بنفسه ليس به ذلك كذا في الدحيرة، رجل دعى على آخر عبداً بعبه وأداه
 لبيه فزكراً أو لم يركو حتى أقر فواليد أنه حر أو باعه من غيره أو وهبه لا يصح التمثل في حق
 مدعي، أما التصرفات في حق المقر فصحيحه حتى لو لم تظهر عدلته الشهود يعمل بإقراره،
 وكذلك لو أقام شهوداً واحداً ثم تصرف المدعي عليه هذه التصرفات لم يحر في حق المدعي كما
 في الشاهدين ولو لم يباشر المدعي عليه هذه التصرفات ولكنه أقر بالعبد مدعى به بمدعي
 بعدد أقام المدعي البية فالقاضي هل يقضي عليه بالإقرار أو بالبينة ذكر في لأقضية أنه يقضي
 بالإقرار، في الجامع الكبير قال: يقضي ببينة كذا، في خلاصة، رجل ادعى عبداً في يد رجل أنه
 به وأكر المدعي عليه فقبل أن يقم المدعي البية على دعواه باع المدعي عليه ثمن من رجل
 وأشهد عليه فلما أقام المدعي بينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين لقاء ذلك
 المشتري ببينة على القاضي له إن العين به ولي يده بعبر حتى نقضى نه لم يأنقضني له الثاني
 وهو لمشتري باعه من بائعه أو وهبه نه حار وتعود العين إليه وهذه حيلة يقعها الناس بدين
 الظلم إلا أنه إنما تصح هذه الحيلة إذا لم يدع الشراء من خفصي عليه الأول وإنما ادعى ملكاً
 مطلقاً، وأما إذا دعى الشراء منه فلا تسمع دعوى المشتري كد في فتاوى دصيحان، وفي
 لأقضية رجل ادعى نصف دار لي يد رجل فافقر له يدعو عبه وسم يدفع إليه وعاب وحضر
 رجل آخر وادعى هذا النصف فافقر له لا يكون حصماً ولو عاب المقر له وحضر المقر فهو حصم
 كذا في خلاصة، رجل أقر بدر في يديه أنها لفلان سمي رجلاً عائلاً عبية منقطعه وأنه أمر
 فلاناً أن يبعها على امرأه ثم إن ذلك امرأه جعلها على يدي وقد ماتت دفوعة بده يكون
 حصماً لكل من ادعاه إلا أن يقم البية على أن العاتب فلان بن فلان وقد ثنت معرفته دفعها
 إلى الحب الذي دفعها إلى هذا الذي هي في يديه وعاب فإذا أقام على ذلك بيه فلا حصومة
 بيه وبين المدعي، قال ولا اجعنه وصياً إلا بها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وإن في
 قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمنع أن يكون وصياً في كل شيء، رجل دعى أن به

على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤديه إليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه
ببضء الدين من ذلك المال بالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته، ولو طلب من القاضي أن
يحلل المدعى عنه فبقاضي لا يحلفه كذا في المحيط، إذا استحق مال المصارفة وعيها ربح
والخسار في قدر الترخيص المصارف ولا يشترط حصرة رب المال فيه وإن لم يكن فيه ربح قرب المال
كذا في التوجيه للكردي، قال هشام. سألت محمداً رحمه الله تعالى ما يقول في رجل وثب
على طريق من طرق المسلمين بأحد ميسر أو زرع ثم خرج ودفعه إلى إنسان فجاء أهل الطريق
وحاصموه، فأقام الذي في يديه بيعة أمها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه إليه، قال: إن
كان طريقاً كما يشكل ولا يعلم أنه طريق إلا ببيته فلا حصرة بينهما حتى يحضر الدافع وإن
كان مما لا يشكل فهو حصص كذا في الذخيرة، إبراهيم في بواره عن محمد رحمه الله تعالى
رجل اعتق عبداً ومات لرجل فجاء رجل وأدعى أنه ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت
وصي هل يكون هذا المقتن حصصاً قال: إن كان اعتقه في حاله المرض يكون حصصاً وإن كان
اعتقه في حاله الصحة لا يكون حصصاً كذا في المحيط، رجل اشترى من آخر عبداً ولم يتفحصها
حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر الشائع والمشتري عبد الحاكم وقال لا بيعة لي
واستحلقتها أحاكم فحلف الشائع وبكل ابائع فعلى الشائع جميع قيمته للمدعي إلا أن يجير بيع
ويهرى بالشئ كذا في الذخيرة، رجل في يديه دار وهو مقر بابها لفلان مات وتركها ميراثاً
وسعى الورثة وبعضهم عيب وأدعى أنه اشترى من العيب حقوقهم وسأل أن يفرك ذلك في يده
إلى أن يحصروا لم أتركه في يده فإن أحضر بيعة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا أعدد
البيع ولا أفضي على العائيب ولكن أترك في يده واستثنى كعلاً حتى يقدم العائيب فيستأنف
الخصومة معه كذا في المحيط، رجل وكن رجلين بخصومة رجل فأقام المدعي على أحدهما
شاهد واحداً وعلى الآخر شاهداً آخر قال: هو جائز وكذلك لو أقام على الوكيل شاهداً واحداً
وعلى الموكل شاهداً وكذلك لو أقام على المحي شاهد وعسى الورثة بعد موته شاهداً كذا في
الذخيرة، هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب اليد لرجل هذه
الدار لك ورثتها من أخيك فلان وقد المهر له: بن هذه لرجل آخر ورثتها من أخيه فقصى بها
للمقر الآخر إذا كان كلام المقر له موصولاً، فإن غاب المقر له لأول وجاء مقره الآخر إلى الذي
الدار في يديه وأقام البيعة عليه بغيره للعائيب وبأقرار العائيب له لا تقبل بيته كذا في المحيط، لو
اشترى شيئاً بمئة أو دم أو حمر أو حنظل وقبض المشتري ثم استحقه إسماعيل بالبيعة فعلى الشراء
بالمئة والدم لا يكون اشترى حصصاً ولا تسمع البيعة عليه كذا في العصور العمادة، وفي
الشراء بالخمر والحنظل يكون المشتري حصصاً وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط، قال محمد
رحمه الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر إبريق فضة بدينارين وقبض الإبريق ونفذ
ديناراً واحداً ثم تعرفا قبل أن يتفد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الإبريق لا يتعدى
الفاسد إلى النصف الآخر، فإن حصر رجل بعدما عاب بائع الإبريق وأدعى أن نصف الإبريق له
كان اشترى حصصاً له، فلو حصر البائع بعدما أقام المستحق البيعة على النصف وقبض القاضي

بالصف له رد المشتري على البائع ربع الإبريق ورد البائع على المشتري نصف حصه ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وإن صار البائع شريكاً في الإبريق، وكذا لو اشترى من رجل عبد بصفقه واحدة بصفه بمائة دينار حاله وبصفه بمائة دينار إلى العطاء فقبض المشتري العبد وعاب البائع فحضر رجل وأقام البينة أن له نصف العبد هكذا في الدخيرة، لو باع نصف وأودعه النصف وعاب فادعى رجل أنصف لم يكن المشتري حصصاً، ولو باعه رجل النصف وأودعه آخر لنصف ثم استحق النصف قضى له برجع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي، لو أن رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه بصفه الآخر أحدهما صحيح والآخر فاسد أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد وأقام البينة فالمشتري حصم له ويقضي انقاضي عليه بالنصف لذي ورد عليه البيع الثاني، ولو كان البيع الأول صحيحاً والبيع الثاني بمينة أو دم أو حر لم تكن بينهما حصومة حتى يحضر البائع لأن المشتري يدم أو مينة أو خير غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط، إذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت زوج ونزوح غائب فدعوه صحيحه ولا تشترط حصره أنزوج كذا في الدخيرة، رجل ادعى على رجل أنه قطع يد عبده خطأ وبه عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه روح أمه فإلانة منه وله عليه المهر والعبد والأمة حيوان عائش فقل المدعي عليه. نعم لكن لا أعطيك الأرض والمهر محدثة أن يحصر العبد والأمة فيكون المثل لك فيصماني فالفاضي يلزمه الأرض والمهر بإقراره، وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضاً من لعروض وإن كان لسعيد وديعة أرب درهم عند الرجل أو عصبه منه أو كان من قرض أو بيع فأقر بدي عبده المال أن الذي دفع إليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال إن هذا المال من هذا الرجل عصبه منه عبده ودفعه إليه وصدق بذلك المقر له وكذلك إن أقر أن فلاناً أمر عبده ببيع أمة له فباعها ولم يقض الثمن وصدق رب العبد بذلك لم يحضر على دفع الثمن إلى المولى هذا كله إذا كان المال قائماً في يد المقر فإن كان مستهلكاً فليقر به أن يأخذ بذلك، فإن قدم العائب وانكر أن يكون عبداً لفلان أو أن يكون عصب من فلان شيئاً كان القول قوله وله أن يضمن المقر مثل مال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له؟ فعليه إذا أخذ المقر به من المقر الأرض والمهر ثم قدم العائب وانكر أن يكون مملوكاً للمقر له يرجع ومعه عده لا يرجع هكذا في المحيط، ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما أدري العائب أمر عبده لك أم لا، سم نقبل مينة المولى أن لغائب عبده له ولا يقضي له على المقر بشيء حتى يحضر العبد ولا يستحلف المدعي عليه ما ادعى المدعي من ملك العائب ويستحلف في الحباية والمهر بالله ما له قبلك ما يدهي من الحباية والمهر ولا يستحلف من المال في شيء إلا أن يدهي المدهي أو العبد أخذ المال فافترضه هذا أو أنه أخذ العا مني فافترضه هذا منه فاستهلكه، فإن ادعى هذا وقال المدهي عليه: قد أقرضني فلان أو قد عصب من فلان ألفاً فاستهلكته وما أدري أمر عبده هذا أم ليس فإنه يستحلف ما له قبلك هذا الذي يدهي فإن قال رجل لآخر: هذه الألف التي في يدي لك لأنني عصبته من عبده لأن مال عبده لك أو لأن عبده أودعته، وقال المولى

الألف لي ولم نخصه من عبدي فإنه يأخذها إلا أن يقيم المقر بيته على الغصب والوديعة، فإن لم يكن به بيعة وقبض المولى المال ثم حصر العبد فأنكر أن يكون عبداً للمقر له ولم يكن للمولى بيعة ضمن المقر للعبد فإن كان أقر بالغصب وإن كان أقر بالوديعة لم يضمن شيئاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يضمن في الوجهين جميعاً وإن كان الذي في يده المال قال: هذه الألف أودعها عبدك أو عصبته منه وهو لك لأن مال عبدك لك فإن المولى يأخذها بعدما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلاناً أودعه أو أنه عصبه من فلان، فإن قدم العائث وأنكر أن يكون عبداً بفلان فإنه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى: اقم البيعة بحق إن كان لك ولا يضمن المقر شيئاً، ولو قال المقر: هذه الألف لعبدك فلان في يدي عصباً أو وديعة، وقال: «مولى» فلان عبدي وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سئل إلا أن يقيم البيعة، وإن ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جارية على عبد له أو وديعة بعده في يديه أو عصباً أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى بدمع ذلك إليه، فإن قال المدعى عليه: على العبد دين لم يستع إلى ذلك وكذلك إن لم يقر المدعى عليه بشيء من دينه وأقام المولى البيعة على ذلك كده في محضر الجامع الكبير في باب ما يكون الرجل فيه حصصاً من عبده، رجل في يده مال قال رجل لصاحب المهر: غصبي عبدك هذا المار فأودعه إليك وقال صاحب المهر: صدقت لكسي لا أردته عليك لأنني أخاف أن يحدد العبد أن يكون عبدي لم يلتزم إلى قوله به جبر على دفع المال إليه، فإذا دمه إليه لم يحضر العائث فأنكر أن يكون عبداً للمقر كان القون قونه وقضى القاضي به بأن المال الذي أحده المقر له إن وجدته قائماً إلا أن يقيم المقر له للحال بيعة أن المال ماله وإن كان المقر به استهلك ذلك المال الذي أخذه فأراد العائث أن يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر: هذا المال أودعته عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعى بيعة أن المال ماله فالقاضي يقبل منه هذه البيعة ويدفع المال إليه، فإن حصر العائث وأنكر أن يكون عبداً للمقر أحد ماله ويقال للمدعى: أعد بينك وإلا فلا حق لك، وإن قال المقر وهو الذي في يده المهر: هذا مال لك أودعته لك فلان وفلان ليس بعبدي فأقام المدعى بيعة أن فلاناً عبدك لم تكن بينهما حصومة ولم تغبل بيته كد في الخيط، رجل وهب لعبد رجل شيئاً ثم أراد الرجوع ومولى العبد عاثب فإن كان العبد مادون يقضي له بالرجوع وإن كان محجوراً لا يقضي به بالرجوع ما لم يحضر المولى فإن قال العبد: أنا محجور وقال الوهاب: لا بل أنت مادون فقول قول الوهاب مع عصبه وإن أقام العبد بيعة أنه محجور لا تقبل بيته فإن كان المولى حاصراً والعبد عائياً فإن كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى حصصاً وإن كان في يد المولى فهو حصص كذا في حزمة المفتين، وإن قال المولى: أودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا أدري أوصيها به أم لا فأقام المدعى بيعة على الهبة للمولى خصم فإذا قضى القاضي بالجارية للموهب فخصها الوهاب ورادت في يدها في يد الوهاب ثم حصر الموهوب له وأنكر أن يكون عبداً فالفول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للموهب أن يرجع في الهبة، فإن كانت الجارية قد ماتت في يد الوهاب كان للموهوب له الخيار إن شاء ضمن المودع وإن شاء ضمن الوهاب قيمتها، فإن ضمن الوهاب لا يرجع على المودع بما ضمن

أول ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً وإن كان المولى قد علمت أنك وهبتها للدي أودعني إلا أنه ليس بمعدني وأقام المدعي بيته على أن فلاناً يعائب عبده لا تقبل هذه البيعة إن كان العبد حياً، وإن قال الواهب ليست لي بيته وطلب بمن المودع بالله أن العائب ليس بمعدني استحلته انقاضي فإن حلف برئ من الخصومة وإن بكل لزمته الخصومة، ولو أقام المدعي بيته على إقرار المولى أن فلاناً عبده تقبل بيته وقضى بالرجوع وإن أقام المدعي بيته على أن العائب عبد هذا الرجل وأنه قد مات قبلت بيته وصار ذو اليد حصصاً له، وإن أقام المدعي بيته على أن العائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقضيه فلان منه لم تقبل بيته ولا يرجع في البيعة وإن أقام بيته على إقرار الذي في يده لجارية أنه قد باع فلاناً العائب من فلان ولم يقم البيعة على إقراره أن العائب عبده فالعاضي لا يقبل هذه البيعة فلا يجعل الذي في يده حصصاً كذا في المحيط، رجل في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلاناً العائب اشتراه من مولاه هذا بألف ونفذه الشمس لا يقبل قوله وإن ادعى أن فلاناً العائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة ويقض بمعه من صاحب اليد قبلت بيته لأن العبد يصلح حصصاً في بعض نفسه، ولو قال العبد: كنت عبداً لفلان مباحي منكم بألف درهم ووكلني بقبض الشمس وأقام البيعة على ذلك قبلت بيته إلا أن لمولاه أن يحميه من الخصومة، وإن لم يحمه فالوكالة جائزة وله أن يقبض الشمس ويبرأ منه المولى ولو قال: أنا عبد فلان قد وكلني بحصولك في نفسي وأقام البيعة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان

الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعي وما لا تدفع به

رجل ادعى على رجل حقاً أو مالاً وأقام البيعة فقال المدعي عليه: لي مخرج من دعواه أمهله القاضي إلى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون إقراراً منه للمدعي، قال مولانا رضي الله عنه: ويبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع إن كان صحيحاً أمهله القاضي، وإن كان فاسداً لا يمهله ولا يفتت إليه كذا في فتاوى قاضيخان، ادعى رجل عبداً في يد رجل أنه له فقال ذو اليد: هو لفلان العائب وديعة عدي أو عارية أو إجازة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بيعة أو أقدم ذو اليد بيعة أن المدعي أقر أنه لفلان فادعت خصومة مدعي عنه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان ذو اليد صالحاً تدفع عنه الخصومة إذا أقام البيعة وإن كان معروفاً بالخيل سم تدفع الخصومة عنه بإقامة السنة، جمع إليه حين ابتلي بالقصد وعرف أحوال الناس فقال المحتار: من الناس قد يأخذ مال إنسان عصباً ثم يدفع سرّاً إلى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى إذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذو اليد بيعة على أن فلاناً أودعه فيصل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي، وإن سم يقم البيعة فهو حصص في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط في السور لأول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما تدفع به دعوى المدعي، فلو قضى القاضي للمدعي وحضر العائب وأقام بيعة على أنه منك دفعه إلى صاحب اليد وديعة فالقاضي يقضي بلدي حصر هكذا في المحيط في السور الثاني فيما يدعي المدعي مع دعوى المالك للعلق فعلاً، ولو أن القاضي سم يقض

للمدعي بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد إلى المقر له وغضى القاضي للمدعي للعبد بئتك البينة كان هذا قضاء على صاحب اليد فإن أقام المقر له بينة على المدعي أنه عبده كان أودعه من صاحب اليد قبلت بئته ويقضي بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وحكى القاضي أبو الهيثم عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح أنه يقضي بالعبد بين الذي حصر وبين المدعي نصير، قال القاضي أبو الهيثم أن ابن سبابة كتب إلى محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة فكتب إليه محمد رحمه الله تعالى أن يقضي بالعبد بينهما ثم إذا أقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي أعد بينتك على الذي حصر وإلا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل، إذا قال شهود دي اليد: أودعه رجل لا يعرفه أصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومه للمدعي عن صاحب اليد بالإجماع كذا في الكافي، وإن قالوا: يعرف للمودع بوجهه ولا يعرفه باسمه وبسبه جازب شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور والأراضي، ولو قال شهود المدعي عليه يعرف بوجهه باسمه وبسبه ولا يعرفه بوجهه بهذا فصل لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: لا تدفع الخصومة عن دي اليد، وبعضهم قالوا: تدفع وهكذا ذكر في الأمية أن القاضي يسان المدعي هل هو بهذا الاسم والسبب فإن قال: لا ظهر أنه غير المودع كذا في المحيط، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا بد في معرفته من الطرق الثلاث وتعويل لائمة على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز لمكردي، وروى قال الذي في يده: أودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده أن رجلاً أودعها إياه قالوا: لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط، ولو قال الذي في يده: أو دعني رجل لا يعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهذا لا يعرفه كان الذي في يده خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور، ولو قال الذي في يده: أودعني رجل لا يعرفه وقال الشهود: أودعه فلان بن فلان ذكر الخصام رحمه الله تعالى في ادب القاضي أن القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عن دي اليد كذا في المدحيرة، وروى أقر المدعي أن رجلاً دفعها إليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود دي اليد على إقرار المدعي أنه دفعها إليه رجل لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في حزانة المعتز، ولو قال الشهود أودعه من يعرفه بالطرق الثلاث لكن لا نقوله ولا شهد به لا تدفع، ولو برهن أنه دفع إليه رجل معروف ولكن لم يصبوا على أنه ملك للمودع تدفع، ولو قالوا: أودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء، أو قالوا: كان للمدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري أودعه إليه أم لا، وقال دي اليد: هو دفعه إليّ تدفع كذا في الوجيز لمكردي، لو شهد شهود ادعى عنه أن المدعي أقر أن هذا لفلان الغائب وقال: أودعني فلان الغائب أو شهد الشهود على إقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو لفلان الغائب أودعني، قالوا: تدفع عنه الخصومة وكذا لو أقر المدعي عند القاضي أن فلاناً الغائب دفعه إليه فإنه تدفع الخصومة عن دي اليد هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر المدعي أنها كانت في يد فلان ولا أحري أدفعها إلى هذا، أم لا، ودو اليد

يقول: دفعها إلى فلان فلا خصومة بينهما كذا في حزاة المقتن، شهد الشهود على إقرار المدعي أنها كانت في يد فلان ولا بدري ادعها إلى فلان أم لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد أنها لفلان ولم يشهدوا أن فلاناً أودعها (بأنه قاضي لا يعمل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عنه ولو أقام المدعي بيته على سبيل دفع بيته صاحب اليد أن صاحب اليد ادعاهما لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بيته على الإيداع أصلاً كذا في المحيط، ولو قالوا هذه الدار لفلان المالك أسكنه فيها واشهدنا على ذلك وندار في يد المالك يومئذ، أو قالوا كانت في يد الساكن، أو قالوا لا بدري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم أنها اليوم في يد الساكن أو لم يدري أن الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجهر للمكردي، وإن قالوا: كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع خصومة كما لو شهدوا أنه أسكنها فلان إلا أنه سندها إليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي، ولو برهن المدعي أن الدار يومئذ شهدها كانت في يد غير الساكن والمساكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هد وبرهن على ذلك الوجه أيضاً لا تقبل عندهما خلافاً للثاني كذا في الوجهر للمكردي، ولو قال المدعي عليه نصف الدار لي ونصفها ودعته فلان وأقام البيته على ذلك اندفعت الخصومة في انكسر كذا في لاخبار شرح المختار، ولو ادعى ذو اليد ودعته ولم يمكن إثباتها حتى نفي القاضي للمدعي بعد فصدؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بيته على الإيداع لا تقبل بينته فتر قدم المالك فهو على حخته ولو لم يقم ذو اليد بيته على ما ادعى من الإيداع حتى صار حصصاً وأقام المدعي شاهداً واحداً أو شاهدين ولكنه لم ينفذ القاضي بها ثم وجد ذو اليد بيته على الإيداع تقبل بيته لأنه طهر أنه ليس بخصمه قبل أن يتجه القضاء كذا في جامع الإسيجاني بحمده الله تعالى كذا في المصنوع العمادية، رجل ادعى داراً في يدي رجل فقار ذو اليد. إن فلاناً أودعنيها، فقال المدعي قد كان فلان أودعها لكنه وهبها منك بعد ذلك أو باعها للقاضي يستحلف المدعي عنه ما وهبها له ولا باعها منه فإن لكل من اليمين جعل خصماً له فيها كذا في محيط السرخسي، ولو ألام المدعي بيته أن فلاناً باعها من الذي في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصماً، ولو ادعى المدعي عليه التوديعة ولم يقم بيته وطلب المدعي يمينه أن ذلك الرجل أودعها إياه يحلفه القاضي بالله لقد أودعها إياه ويحلف على البعث لا على العلم وإن كان على فعل المير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البعث كذا في المصنوع العمادية، رجل في يديه ودعة لرجل جاء وادعى أنه وكيل المودع بقبضها وأقام على ذلك بيته وأقام الذي في يديه التوديعة بيته أن المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبضت بينته وكذا إذا أقام بيته أن شهود التوكيل عيب كذا في المحيط، ادعى على آخر داراً فقال ذو اليد. إنها ودعة من فلان في يدي وأقام البيته عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر المالك وسلمها ذو اليد إليه وأعاد المدعي لدعوى في الدار فأجاب أنها ودعة في يدي من فلان وأقام البيته عليه، قال: تدفع عنه الخصومة أيضاً كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي، رجل ادعى داراً في يدي رجل وأقر ذو اليد أنها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك: إنها لفلان أودعها، أو قال. على القلب بأن بدأ بالإيداع ثم نفي بالإقرار أن أقام البيته على الإيداع اندفعت عنه الخصومة وإن لم تكن به بيته إن بدأ بالإقرار للمدعي ونفي

بالإبداع يؤمر بالتسليم إلى المدعي فإن حضر العائب وصدقه لا تسرع لدار من يد المدعي لأن حجه كان أسبق لكن يقال لمقره: قم ببينة أن الدار كلها لك، وإن بدا بالإبداع ونفى بالإقرار يؤمر بتسليم الدار إلى المدعي لأنه ثبت حق المدعي وحق العائب وهو أنه صدق المدعي وعسى يكذبه العائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق العائب ولو لم يقم البينة على الإبداع ولكن علم القاضي أن العائب أردعها إليه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنها للمدعي وأقام الذي هي يديه البينة أن فلاناً للعائب وأدعها لا خصومة بينهما حتى يحضر العائب ولو علم القاضي أن العائب غصبها من مدعي وأردعها اليد فإنه يأخذها من ذي اليد ويسمى مدعي وذكر في باب اليمين أن ما اليد هو قال أردعها العائب ولم تكن له بينة يخلص، إن حلف برئ وإن نكل لزمه ولو جاء المقر به الأول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصومتك مع المقر به الأول إن أقام البينة أحده وإن لم يكن له بينة يحلف إن حلف برئ وإن نكل لزمه هكذا في الجميع، وإن قال المدعي عليه: أبعثت من العائب وهو خصم هكذا هي الهداية، دارمي يد رجل ادعها أحر منكاً مطلقاً أو شراء منه سند سنة أو شفعة فيها فقد دو اليد كانت لي يصبها من فلان أو وهبتها له وسلمتها فأردعها لا تندفع عنه الخصومة إلا بإد صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك فحيث لا تندفع عنه الخصومة فإن لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذو اليد بينة على البيع لا تقبل فإن قضى عليه فحضر العائب وأقام بينة على شرائه من ذي اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن العائب قبل القضاء للمدعي على الملك للمعلق صار هر مع المدعي كخارجين أقام البينة فإن برهن العائب على شراء من ذي اليد منذ شهر تقبل في إحصان بينة الخارج ويقال للمدعي أعد الشهود على المقر إن شئت ولو قال: كنت في يد فلان ولكن لم أدر أدفع إليه أم لا، وقال ذو اليد دعي إلى فلان فلا خصومة كذا في الكافي، رجل دعي عبداً في يد رجل أنه له فطوبى ببينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي لي يديه لعيد من ثالث ولفلانها ثم أودعه المشتري عند البائع فذهب ثم جاء المدعي بالبينة، فإن علم القاضي ما صنع ذو اليد أو أقر به للمدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد، وإن لم يعلم به للمدعي ولا أقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذي اليد على ما صنع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعي والهيئة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة السع كذا في فتاوى قاضيهان في فصل دعوى المقول، لو دعي الدار وأقام شاهداً واحداً ثم قاما من عند القاضي ومكثا زماناً ثم تقدم إلى القاضي وحده المدعي بشاهد آخر وأقام صاحب اليد بينة على أنه باع لدار من فلان بعدما قام من عند القاضي أو قال وهبها له وسلمها إليه فإن أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذو اليد بينة على إقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذو اليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع عنه الخصومة ولو كان المدعي حين ادعى الدار أقام شاهدين فعلاً مقبل أن يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي مكثا زماناً ثم تقدم عند القاضي وأدعي صاحب اليد أنه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي أو وهبها له وسلمها له

ثم إن فلان أودعنيها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فإنه لا تندفع الخصومة من ذي اليد كذا في المصطلح في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصماً بغيره، ورجل ادعى عبداً في يد رجل وأقام البيعة وأقام المدعي عليه البيعة أن المدعي باعه من فلان العائث بعت دهماء وكذا لو قال: بعت من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه إثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى ميراث، إذا أقام المدعي عليه بيعة عليه بغيره أو ابني فلان أو على إقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في المصطلح المعادة، ادعى داراً في يد رجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي: اشتريتها من فلان وأنت أجرت هذا المبيع فهذا لا يكون إقراراً بملكك لتدعي عليه ولا يكون دفعاً لدعوى المدعي كذا في المصطلح، لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل أنها له وأقام البيعة فأقام الذي في يديه بدار أن هذه الدار لفلان العائث اشتراها من المدعي ووكتفي فيها ذكر في المنتقى أنه تقبل بيعة ذي اليد ويجعل وكيلاً وأدفع عنه الخصومة وأقر العائث الشراء كذا في فتاوى قاضيخان، رجل في يديه دار اشتراها وطلب الشفيع اشفعه فقال المشتري: اشتريتها لفلان وأقام بيعة وإن فلاناً وكله بشرائها سنداً قال لا أبس بيعة كذا في المصطلح في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصنع خصماً بغيره، وإن ولعت الدعوى في العين بعد هلاكه وأقام المدعي عليه بيعة أنه كان عبدي وديعة أو رهناً أو مضاربة أو شركة لا تقبل بيعة المدعي عليه ثم إذا قضى بالقيمة لمدعي واحد القيمة من المدعي عليه فإذا حصر العائث وحصد المدعي عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والإجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على العائث بما حصر ولا يرجع المستعير والعاصب والسارق بما حصر على العائث وإن كذب صاحب اليد العائث في إقراره أنه وصل إليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يتم البيعة على ما أدهاه من الإجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة، وإذا أبقى العبد فداهاه على الذي أبقى من يده وأقام المدعي عليه بيعة على هذه الوجوه فإن الجواب فيه كما جواب في الموت فإذا عاد العبد من إيفاق فضي فصل بوديعة والرهن والإجارة والشركة ومضاربة يعود على ملك العبد وفي فصل السرقة والعصب والعورة يعود على ملك الذي كان في يده لأن الصمان لا يقتصر عليه كذا في حزمة المعتبرين، ولو كان العبد قائماً وذهبت عنه واحد أرضها وأقام البيعة أن فلاناً أودعه فلا خصومة في العبد ولا في الأرض كذا في النكاهي، ولو كانت جارية مولدت ثم ماتت وأقام المدعي البيعة أنها جاريته ردت في ملكه وأقام ذو اليد البيعة على الوديعة قبل الولادة فإنه يقضي لمدعي بقيمة الجارية ولا يقضي في الولد شيء حتى يحصر العائث كذا في محيط المرحسي، ادعى عبداً في يدي رجل فقال المدعي عليه: هذا عبيد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعي: سلم العبد إلي وأحضر فلان حتى آتاه البيعة عليه فدفع لعبد إليه وذهب بجيء بفلان فمات العبد في يدي المدعي ثم جاء فلان وأقام بيعة أنه عبده كان أودعه صاحب اليد وأقام المدعي بيعة أنه عبده فالبينة بيعة فلان ولو كان العبد حياً يؤمر المدعي بدفع العبد إلى فلان المقر له ويقال للمدعي أقم البيعة عليه كذا في المحيط، أما في يد رجل فتلها عبيد فدفع بها وأقام رجل البيعة أن الأمة كانت له وأقام ذو اليد البيعة على الوديعة قبل لمدعي: إن طبت العبد فلا خصومة لك وإن طلبت القيمة عند الخصومة كذا في

الكافي، وإذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذي اليد وأخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يد ذي اليد ويرجع ذو اليد على الغائب بما ضرس للمدعي من قيمة الجارية، ولو أن الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودمع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لا في الجارية ولا في العبد كذا في المحيط، وإن ادعى القفل على ذي اليد بأن قال: غصبتها مني أو أجزتها منه أو وهبتها وأدعى ذو اليد أنها وديعة أو عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة، فإن حضر المقر له وأقام البينة على ذلك قبلت بيته كذا في محيط السرخسي، وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقدم البينة على ما ادعى كذا في المحيط، رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له اغتصبها منه الذي في يديه، وقال المدعى عليه: هي ملك والدي وديعة في يدي لا تدفع عنه الخصومة فإن أقام المدعي البينة على ما ادعاه ثم أقام المدعى عليه البينة أنها ملك والده اشتراها من المدعي قالوا: لا تقبل بيته المدعى عليه كذا في فتاوى قاضيهان، وإن قال المدعي: سرقته مني أو سرق مني لا تدفع الخصومة وإن أقام ذو اليد البينة على الوديعة فلو قصى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي، وفيما إذا قال: سرق مني القياس أن تدفع الخصومة عن صاحب اليد إذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان لا تدفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ولو ادعى عبداً وقال: غصب أو أخذ مني فلقم ذو اليد بيته على أنه وحمل إليه من جهة الغائب تدفع عنه بالإجماع كذا في الفصول العمادية، عید في يدي رجل أقام العبد بيته أنه عبد الذي في يديه وأنه اعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أودعه إليه فالتقاضي يقتضي يعتق العبد ولا تدفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة، فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت إليه لنفاذ القضاء عليهما كذا في الكافي، وهكذا في محيط السرخسي والمحيط، وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه اعتقه فقال المولى: حين اعتقته لم يكن ملكي لما أنه بعته من فلان ثم اشترته منه وأقام البينة على بيعه قبل الإعتاق لا تقبل بيته، ولو كان المولى قال له: اعتقتك قبل أن اشتريتك، وقال العبد: لا بل اعتقني بعدما اشتريتني فالتقول قول العبد كذا في المحيط، وإن ادعى على ذي اليد فعلاً لم تنته أحكامه بأن ادعى الشراء منه بثلث ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أودعته أو غصبتها منه لا تدفع عنه الخصومة في قولهم وإن ادعى عليه عقداً انتهت أحكامه بأن ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا للعبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أودعته احتلفوا فيه قال بعضهم: تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان في فصل دعوى الدور والأراضي، عبد في يد رجل ادعاه وقال: اشترته من ذي اليد وأقام ذو اليد البينة أن فلاناً أودعته لا تدفع الخصومة عنه فلو لم يلفق القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضي للعبد إلى المقر له، ثم يلغى بالعبد للمدعي الشراء ولا يكلفه إعادة البينة على المقر له، وإن أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أودعه أو لم يقل أودعه قبلت وبطلت بيته للمدعي فلو

أقام رب العبد البيعة آتة عبده ثم أعاد مدعي العبد البيعة على رب العبد أن العبد كان لدي ليد وأنه اشتراه منه بكذا وبعدة الثمن إن أعاد البيعة بعدما قضى لرب العبد لا تقبل بيعة وإن كان قبل أن يقضي تقبل كذا في الخلاصة، ولو كان مدعي الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من دي اليد فافتر صاحب اليد أن العبد لفلان الغائب أودعه فقبل أن يفهم شاهداً آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد إلى الذي حضر ثم إن المدعي أقام شاهداً آخر على الشراء قصى بالعبد له ولا يكلف إعادة الشاهد الأول على الذي حضر ويكون للمقضي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط، مدعي الشراء إذا لم يقيم البيعة على دي اليد حتى أقر ذو اليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد إليه ثم أقام مدعي الشراء البيعة على المقر له وقضى به كان للمقضي عليه المقر له كذا في الخلاصة، إذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي في يديه بيعة أنه ودعاه عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن دي اليد ويقضي بانثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الدجيرة، رجل ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بيعة، وقال صاحب اليد: فلان ذلك أودعته فلا خصومة بينهما وإن لم يقم صاحب اليد بيعة على الإيداع كذا في المحيط، لو ادعى شراؤه من فلان وقال ذو اليد: أودعته فلان ذلك اندفعت الخصومة بعوله بغير بيعة إلا أن يقيم المدعي البيعة أن فلاناً وكله بقبضه فإن طلب المدعي يمينه على ما ادعاه من الإيداع حلف على البتات، ولو قال ذو اليد: أودعني وكبته لا يصدق إلا بيعة كذا في الكافي، ولو شهدوا أن عمراً أودعها إياه، وقالوا: لا تدري من دفعها إلى عمرو وقال ذو اليد: دفعها عبدالله لا خصومة بينهما ولا يمين على دي اليد ولو قالوا: دفعها إلى عمرو ولكن لا تدري من دفعها إلى دي اليد وقال ذو اليد: دفعها إلى عمرو لا تندفع عنه الخصومة، فإن قال ذو اليد: حلف المدعي ما دفعها إلى عمرو يحلف على العلم، ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد أودعها إياه عمرو يحلف على البتات كذا في الخلاصة، ولو أن العبد أقام البيعة أن فلاناً اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة أن فلاناً ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة العبد ولا يحال يمينه وبين العبد قياساً وبحال استحساناً ويؤخذ من العبد كعقل بنعمته استيثاقاً حتى لا يهرب، فإذا حضر الغائب فإن أعاد البيعة عتق وإلا فهو عبد كذا في محيط السرخسي، وكذا لو أقام ذو اليد البيعة أن فلاناً أودعه إياه كذا في الخلاصة، لو ادعى العبد أنه حر الأصل فالقول للعبد فإن أقام ذو اليد البيعة على المثلث وإيداعه تقبل وإن أقام على إيداعه فحسب لا تقبل بحلاب الدلو، وإن يرهن على الملك والإيداع يرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي، عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل ولياً له خطأ وأقام ذو اليد البيعة أن العبد لفلان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة، إذا ادعى رجل على آخر أنني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبايع يجحد البيع فأقام المدعي البيعة على الشراء فقال البايع في دفع دعواه: إنك قد رددت عليّ هذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بيعة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيعة عليه كذا في المحيط، رجل ادعى على آخر أنه باعه حارية فقال: لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البيعة على الشراء فوجد بها إصبعاً زائدة وأراد ردّها وأقام البايع

البينة أنه برئ إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع، وذكر الخصام رحمه الله تعالى هذه المسألة في آخر أدب القاضي، وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يعزل بینه كذا في شرح التاجع بنصر الشاهد حسام الدين في كذب انقضاء ادعى على آخر محدوداً في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقد دو اليك باعه مني حال صغرته وبعور عوب المدعي كذا في الفصول العمادية، شترى دار لابنه التصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهود وكبر الابن ولم يعدم بما صبح الأب، ثم إن الأب باع ذلك الدار من رجل وسنمها إليه، ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صبح الأب فأدعى الدار على المشتري وقال: يا بني كذا شترى هذه الدار من نفسه في صغري وبها ملكي وأقام على ذلك بینه فقد ادعى عليه في دفع دعوى المدعي إنك متاخر في هذه الدار استأجرت اذار مني إقرار بأن الدار ليست لك فدعوا بعد ذلك الدار بعينك يكون تناقض فهذه المسألة صارت واقعة القوي، وقد حتمت أجوبة المفتي في هذا والصحيح أن هذا لا يصح دعواً مدعى مدعى ودعوى مدعى صحيحة وإن ثبت التناقض إلا أن هذا تناقض فيما ضربه حرقاً، كذا في له حرة، ادعى داراً بسبب اشتراء من فلان فعدل المدعى عليه باني اشتريه من فلان ثم أيضاً وأقام بینه وتاريخ الخارج أمبق فقال المدعى عليه إن دعواً باطلة لأن في تاريخ الذي شترى هذه الدار من فلان كانت رهناً عند فلان ولم يرض بشرائك ولا شرائي لأنه كان بعد ما كنت رهس وأقام البينة لا يصح هذا دفع كذا في فصول العمادية، ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهس يكتذا عدي وثبنته وأقام اسة وأقام المدعى عليه في دفع دعوه أنه اشترىه منه ونقدته الثمن كان ذلك دعواً لدعوى الرهن كذا في دعوى قاضيهم في باب البينة، في مجموع التنازل رجل ادعى على آخر أنه اشترى مني جارية وصفها كذا بكذا رهس وقصصها وامتهلنها وزجب عنه أداء هذا الثمن لي وقد أقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد إنكاره فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي إنك مبطل في دعوى الاستهلال لأن الجارية قائمة وهي في يدي فلان وأقام شهوداً شهدوا أن رثياها حصة قائمة في بلدة كذا هل يصح ذلك دعواً لدعوى المدعي قال: لا كذا في تلك الحيرة. ادعى داراً في يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائه فعدل المدعى عليه في دفع دعوى مدعي أبي كذا اشتريه هذه الدار من هذا المدعي. فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد ك أقبلت السمع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذه دفع صحيح، وكذلك لو كان المدعي من الابتداء ادعى الدار على صاحب ليد ملك مطمناً، وقال المدعى عليه في دفع دعوه: يا كذا شترى هذه الدار من هذا مدعي، فقال المدعي في دفع دعوى المدعى عليه قد ك أقبلت السمع الذي جرى بينه وبين مدعى عليه، كان هذا دفع صحيح وكذلك إذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه: إنك أقررت أنك ما اشتريتها مني كان هذا دفعاً صحيحاً كذا في المحيط، رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له فقد ادعى عليه شتريتها من المدعي وسي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى. في الاستحسان نترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كدليل ويؤخذ ثلاثة أهام، فإن أقام المدعي البينة على ما ادعى ولا قضى عليه هكذا في فتاوى قاضحان، ادعى داراً

في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه: إنك أقررت قبل هذا إنك بعت هذه الدار مني وأراد أن يحلف المدعي له ذلك ولو أقام البيعة على إقرار المدعي بذلك قبلت بيئته ودفعت دعوى المدعي كذا في الذخيرة، ادعى داراً أنها ملكي لأنني اشتريتها من فلان فقار ذو اليد لا بل ملكي لأنني اشتريتها من فلان ذلك أيضاً فقال المدعي: جرى المصحح بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البيعة تسمع ولو كان في المقول يشترط انقيض بعد المصحح لصحة البيع، إذا ادعى عيماً في يدي رجل أني اشتريته من فلان منذ سبعة أيام وقال ذو اليد: لا بل هو ملكي اشتريته من ذلك الذي تدعي الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام البيعة بكون لاسبقهما تاريخاً، ولو أن من يدعي البيع بتاريخ لاحق يقول: إن بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجفة والآخر يسكر كان له أن يحلفه كذا في المصول العمادية، برهن على أن هذا إرث له عن أبيه فبرهن المطلوب على إقرار أبيه حال حياته أنه لا حق له فيه أو برهن على إقرار المدعي حال حياة أبيه أو بعد مماته أنه لم يكن لأبيه بص دعوى المدعي وبرهانه، وكذا لو برهن المطلوب على إقرار المدعي قبل دعواه أنه ليس له أو ما كان له أو كان أقر أنه لا حق له فيه أو أنه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلت بيعة المدعي وإن لم يكن من يدعيه هناك لا تسطل كذا هي الوجيز للكردي، ادعى داراً ميراثاً عن أبيه فقال المدعي عليه: إن أباك باعها من فلان حال حياته وصحته كذا، وإنني اشتريت من فلان وأقام البيعة فقد قيل يصح وهو الأصح هكذا في المصول العمادية، ادعى عليه داراً في يده إرثاً أو هبة فبرهن المدعي عليه أنه اشتراها منه وبرهن المدعي على إقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي، دار في يدي رجل جاء رجل وادعى أن أبيه مات وترك هذه الدار ميراثاً له وأقام بيعة شهدوا أن أبيه مات وهذه الدار هي يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته أو أخذها من أبي هذا المدعي هي حال حياته وأقام ذو اليد البيعة أن الوارث أو أبيه أقر أن الدار ليست به فالحقاضي يقضي بدفع الدار إلى الوارث هكذا في المحيط، رجل ادعى عيماً في يد رجل أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له وقال ذو اليد: أودعي أبوك ولا أدري أمات أبوك أم لم يمت ذكر في المتن أنه لا تدفع به الخصومة كذا في فتاوى قاضيهان، رجل ادعى على آخر ضيعة فقال: الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثاً لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأنا وارثها وأقام البيعة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع: إن فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة، ادعت المرأة على ورثة زوجها للمهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواه: إن أبانا قد حرمها على نفسه قبل موته بمسنتين وقالت هي في دفع دعواهم: إن الزوج أقر في مرض الموت أبي حلال عيه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط، امرأة ادعت على ولد رجل ميت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فصعد الابن فاقامت البيعة على نكاحها ثم إن الابن أقام لبيعة أو أبيه كان طلقها ثلاثاً وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا معه والصحيح أنها تقبل بيعة الابن، فإن كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال أنه لم يكن تزوجها أو لم تكن زوجة له فط ثم اقامت البيعة على الطلاق لا تقبل بيئته كذا في فتاوى قاضيهان، ادعى على غيره أنه كان لأبي عتيك كذا وكذا من المال وأنه قد مات قبل استيعاء شيء من ذلك وحار جميع ذلك ميرثاً لي لما أني

وارثه لا وارث له غيري فقال المدعي عليه: الدين الذي تدعيه قد كان لأبيك عليّ بحكم الكفالة عن فلان وفلان دبت قد أدى جميع ذلك إلى أبيك في حال حياته وقد صدقه مدعي الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان إلا أنه أنكرا أدله فلان ذلك إليه فأقام المدعي عليه بيعة على دعواه بهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة: أخرجني أبوك عن الكفالة في حياته أو قال: أخرجني عن الكفالة بعد موت أبيك وأقام بيعة على ما ادعى تدفع دعوى المدعي كذا في المحيط، ادعى على غيره أنه كان لأبي عليك كذا وكذا مات أبي قبل أن يقضى شفا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثاً لي من جهة أبي لما أنه لا وارث لأبي غيري فقال للمدعي عليه في دفع دعواه: إن أبك قد أحال فلاناً بما كان له عليّ وقد قبلت المحاولة ودفعت جميع ذلك إلى احتمال له وصدقه احتمال له في ذلك كنه لا تدفع المحسومة عن المدعي ما لم يتم البيعة على المحاولة فإذا أقام البيعة على المحاولة تدفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الدخيرة، رجل ادعى على آخر كذا ديناً مال الإجارة المصروفة بحكم لإرث عن أبيه فقال المدعى عليه في الدفع: إنه أقر بأن أباه استوفى مني هذا المال وأقر به بعد موت أبيه وأقام البيعة فشهد الشهود أنه أقر أن أباه استوفى ولم يذكره، أنه أقر بعد الموت نسمع كذا في الخلاصة، ادعى في تركة امرأة ميراثاً وقال: كانت امرأة لي يوم موتها غيرهن الورثة أن الزوج قال: لو كانت المرأة المتوفية امرأتي لورثت منها نصف المدعى ولو قالوا: كان طلقها لا يصح المدعى لاحتمال أن يكون رجعياً وبه لا تنقطع الزوجية هيرث كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة، امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في المدعى: إنها أقرت أن النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة، ادعى رجل دراً في يد امرأة أبيه أنها تركت أبيه وقالت المرأة: هذه الدر تركت أبيك إلا أن القاضي ماعها مني بمهرتي وأنت صعبير كان ذلك دفعاً لدعوى المدعي وهو الابن لو ثبت ذلك بالنسبة كذا في المحيط، رجل مات وترك مالاً وثق فاقام رجل البيعة أنه كان عبده ماعته، وأن ولاده به وأقامت ابنت البيعة أنه كان حر الأصل ذكر في ولاء الأصل أن السنة بسنة اثنت كذا في فتاوى قاصيحات، رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكن ابن قيم على حدة وفي يد أحد القيسين در يزعم أنها در الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير، الآخر أن الدار التي في يديك نصفها ملث الصغير الذي أنا قبسه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكاً لولده الصغيرين مات وتركها ميراثاً للصغيرين فادفع إليّ نصفها لأحفصه لأجل الصغير الذي أنا قبسه، فأقام ابن قيم المدعى عليه بيعة أن ولد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته تدفع عنه دعوى القيم مدعي، من أقام القسم المدعي بيعة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال: إنك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك لإثبات عن أبيه والآن تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بحجة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه مكان التماضي كذا في الدخيرة، مثل نجم الدين النسمي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصبة سوة النعم وأقام البيعة على سبب يذكر الأسامي إلى الخدم فأقام مسكر هذا النسب والميراث بيعة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبتته المدعي هل تدفع بهذا دعوى المدعي ويثبت قال: إن وقع القضاء ببيعة المدعي فمخصص ماض ولا

تبطل بينة المدعي بهذا ولا تندفع دعواه وإن لم يقع القضاء بيمينه المدعي القاضي لا يقضي
 يحدى البيّنات لمكان التعارض كذا في المحيط، ولو ادعى ميراثاً من رجل وذكر أنه ابن عم أخت
 لأبيه وذكر الأسامي إلى الجد الأعلى فأقام المدعي عليه بينة أن المدعي هذا كان يعمل في حياته:
 أن أخو فلان لأمه لا لأبيه لا تقبل بينة المدعي عليه إلا إذا أقام المدعي عليه البينة أن قاصداً قصي
 بنيت نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاصحان، رجل ادعى على
 آخر داراً بالإرث من أبيه فاصطالحا على مال مقدّر ثم ادعى المدعي عليه أن بائني اشترى تلك
 من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة، ادعى كرمياً في يد رجل ميراثاً عن جده أبي أمه وقال: أنا
 محمد واسم أبي حرة وأبوه محمد بن الحرث بن سادع فأقام المدعي عليه بينة أن المدعي كان
 رعم قبل هذا أنه ابن عائشة بنت عبي بن الحسن كان شمس الإسلام الأورجندي رحمه الله
 تعالى يعني في جنس هذه بأنه لا تندفع دعوى المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه على ما ادعاه
 وبأنه في ذلك بعض المشايخ في زمانه وبه كان يصي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى
 وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول السادة وأعطى والد الحيرة، وعلى هذا إذا ادعى رجل أنه
 كان لأبي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استبراء شيء من
 ذلك وصار ما كان له عليك ميراثاً لي، وقال المدعي عليه: إنه يبطل في هذه الدعوى لأنه رعم
 أن ولد القاسم محمد ووالد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعي علي ما هو اختيار
 شمس الإسلام وبعض مشايخ زمانه فلا تقبل بينة المدعي عليه في ذلك والمسألة كانت واقعة
 العتوى كذا في المحيط، ادعى علي أخيه شركة في دار في يده بحق الميراث عن أبيه وأبكر
 المدعي عليه دعواه وقال لم يكن لأبي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعي عليه أنه كان اشترى
 هذه الدار من أبيه أو ادعى أن لهاه قد أقر به بها فدعواه صحيحة وبينته مسموعة وإن قال لم
 يكن لأبي قط أو قال لم يكن لأبي فيها حق قط لم تسمع دعواه البتة من أبيه كذا في
 الدخيرة، إذا ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه فقل المدعي عليه في دفع دعوى المدعي
 اشترت هذه الدار في حال صمرك بإطلاق القاضي فهذا دفع صحيح إذا أثبت أن أصبح كان
 لحاجه الصمير أو لقضاء دين الميت كذا في المحيط، ادعى داراً فقال المدعي عليه: اشترت هذه
 الدار من وصيكت في حال صمرك بكذ ولم يسم الوصي أو قال إن فلاناً باع هذه الدار بإطلاق
 القاضي في حال صمرك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعاً فيه اختلاف للمشايخ ولو
 سمي الوصي والقاضي جاز بالأعلاق كذا في الفصول العمادية، إذا قال المدعي في دعوى
 الميراث: لا وارث له غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه: إن لك أخاً أو أختاً وقد قلت لا
 وارث له غيري حكى فتوى القاضي الإمام شمس الإسلام الأورجندي رحمه الله تعالى أن
 المدعي لو أقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعاً وأما لو أراد المدعي عليه إثباته بالبينة لا
 تسمع بينته وفي كتاب الجبايات أنه تسمع كذا في الدخيرة، وفي فتاوى رشيد الدين الذي
 ادعى داراً ميراثاً عن أبيه وأقام بينة وأقام المدعي عليه بينة أن أباك أقر حال حياته أنها ملكي
 يسمع هذا الدفع ولو أقام المدعي بينة أنك أقررت أن هذه الدار منك أبي وحقه يقبل هذا الدفع
 أيضاً وقد تعارض الدعيان فتقبل بينة الإرث بلا معارض ولو أن المدعي عليه ذكر للتاريخ في

إقرار المورث والمدعى لم يذكر التاريخ في إقرار المدعى عليه تقبل بيعة المدعى كذا في المصنوع العمادية، رجل ادعى محدوداً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه له ولا حبه العائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى: إن مورثك فلاناً قد أقر في حال حيائه أن هذا المحدود ملكي فقد قبل. هذا دفع وهو الأصح هكذا في الذخيرة، وإن حصر اللاح العائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على أخيه وقال: إن المدعى عليه أقر بعد موت أبيه أن هذا المحدود تركه أبيه فهذا دفع لدعوى المدعى عليه، ولو كان المدعى عليه من الأبداء لم يدع إقرار مورثه بكون المحدود ملكاً له إنما ادعى إقرار المورث المدعى بكون المحدود ملكاً للمدعى عليه والجواب فيه على الخلاف أيضاً على قول بعض المشايخ هذا دفع، وعلى قول بعضهم يجب أن يكون مسألة على التمسك إن قال: إنك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقت بصح الدفع وإن لم يقل وأنا صدقتك لم يصح، وإن حصر اللاح العائب وادعى أن المدعى عليه قد أقر بعد موت أبيه أن هذا المحدود تركه أبيه لا يصح منه هذا الدفع هكذا في المحيط، ادعت امرأة أمها أيتها هذا الميت وأن لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت: أنت مطعنة في هذه الدعوى لما أنك قد أقررت بعد وفاة هذا الميت وقلت: بنده، ابن مرده يردم وي برا أراد كرده سباً لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة، رجل ادعى صبيحة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرهاً على البيع والتسليم وأقام على ذلك بيعة وأراد استرداد الصبيحة فقل المدعى عليه: كان الأمر كما قلت إلا أن بعدما رآه الإكراه بعث هذا المبيع مني بكداً عن طوع ورضا وأقام على ذلك بيعة فالتقاضي يقضي بيعة المدعى عليه وتدفع دعوى المدعى حتى لا يكون للناس حق الاسترداد كذا في المحيط، رجل ادعى على آخر صبيحة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعى عليه بالبيع منه وأقام المدعى عليه البيعة أنه كان مكرهاً في الإقرار بالسبع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة، وبه كان يعني الإمام ظهير الدين لمربعيناني رحمه الله تعالى وكان يقول: يحتمل أنه كاد طائفاً في البيع مكرهاً في الإقرار، والإقرار بالسبع مكرهاً لا يوجب حلاً في البيع طائفاً حتى لو أفاء البيعة على كونه مكرهاً في البيع والإقرار جميعاً كان الدفع صحيحاً كذا في المحيط، إذ ادعى الإكراه على السبع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه: إنك أحدث الشئ مني طائفاً أو ادعى الإكراه على البيعة، فقال للموهوب له في دفع دعواه: إنك أحدث عوض هبتك مني طائفاً فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة، وفي مجموع الموازن مثل شيخ الإسلام أعضاء بن حمزة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أنشأ على رجل بالبيعة أنه أقر له بكداً طائفاً وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بيعة أن إقراره بذلك كان بإكراهه هل يكون ذلك دعواً لبيعة المدعى؟ قال نعم، وبيعة الإكراه أولى بالقبول كذا في المحيط، رجل ادعى على آخر ديةاً ثم قال: وهكذا أقر فقال المدعى عليه: كنت مكرهاً في الإقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره وبسبه كذا في الخلاصة، لو ادعى الإقرار طائفاً فأقام المدعى عليه البيعة أنه كان ذلك الإقرار لهذا الترخيع عن إكراه فالبيعة بيعة المدعى عليه، وإن لم يؤثر أو أرحا على التفاوت فالبيعة للمدعى كذا في التناحر حاشية باقلاً عن التصريح، ورجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بأمره أو بفرض أمره فجاء الأصل، وقال في

الدفع: هذا المال غير واجب عليّ وكنت مكرهاً في الإقرار لا يسمع هذا الدفع أما لو ادعى الكفيل أن الأصل ادعى هذا المال أو أبرأه المدعي صح كد في الخلاصة، كعمل من آخر بالف يدعيها ثم أقام الكفيل البيّنة أن لائف التي ادّعاها على المكفول عنه ثمن حمر لم يقس ديث من الكفيل؛ وإن أقام البيّنة على إقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجمع ذلك لا تقبل بيّنته، ولو أراد أن يختلف الطالب لا يلتفت إليه ولو كان الكفيل أدّى المال وأرد أن يرجع على المكفول عنه وأطالب غائب فقال المكفول عنه: كان المال ثماراً أو ثمن خمر أو مئة أو ما أشبه ديث وأراد أن يقم البيّنة على الكفيل لا تقبل بيّنته ويؤمر بأداء المال إلى الكفيل ويقال له: اطلب حصصك وخاصصه، فإن حضر الطالب قيل إن يأخذ المال من الكفيل فاقتر لطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برئ الأصل والكفيل جميعاً كذا في الفصول العسادية، إذا قال المدعي عليه في دعوى الدين أنا أحيى بالدفع فدل له المدعي: اندفع بكون بالإبراء أو بالإبقاء فأيهما تدعي قال: كسبهما هل يكون هذا تناقضاً حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النسفي أنه قال: لا يكون تناقضاً إذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول: أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه، أو يقول: أوفيت الكل فوجدتني متشفعت إليه فأبرأتني، أو يقول: كان أبرأتني ثم جحد الإبراء فأوفيت، وقيل: لا يكون تناقضاً ولا يطل دعواه، وإن لم يوفق كذا في الذخيرة، إذا دعت أمهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بيّنة وقالت الورثة في دفع دعواها: إنك كنت قد أقررت أن السكاح كان بغير تسمية وإن الواجب مهر المثل والآن تدعي المسمى وبينهما تناقض فقد قيل: إنه ليس بدفع وهو الأصح هكذا في المخط، وهي فتوى رشيد الدين أدعت المهر على ورثة زوجها وأدعت الورثة خلع بعد إنكار أصل سكاح لا يسمع كد في الفصول العسادية، رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعي عليه: ما كان لك عليّ شيء قد أو بيس لك عليّ شيء فقام المدعي للسنة على المال فادعى المدعي عليه الإبقاء أو الإبراء تسمع فلو أقام البيّنة ثبت، ولو قال: ما كان لك عليّ شيء فدل ولا اعرفك قد وباني المسألة على حانها لا يسمع لدفع، وروى القنذوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة، ادعى على غيره ديثاً فأنكر المدعي عليه ذلك فأقام المدعي بيّنة على أنك استمهلتنى هذا المال منذ عشرة أيام وذلك إقرار منك بهذا المال عليك، وقال المدعي عليه: هي دفع دعواه إنك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً وأقام على ذلك بيّنة فهد لا يكون دفعاً كد، في المخط، ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعي عليه: هي المدفع إن قل: مرا جرت دينار درهم سنين فبست^(١) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة، رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي عليه: دعت إليك منها خمسين درهماً وأنكر المدعي قبض ديث منه فأقام مدعى عليه البيّنة أنه دفع إلى المدعي خمسين درهماً فهد لا يكون دفعاً ما لم يشهدوا أنه دفع إليه أو قضى هذا الخمسين الذي يدعي كذا في حواهر العدوى، إذا قال المدعي عليه: إن ما تدعي عليّ مال القمار أو ثمن خمر يسمع، ولو أقام لبيّنة تقبل كذا في الخلاصة، ادعى على غيره كذا كذا ديناراً أو دراهم فادعى المدعي عليه الإبقاء وجاء بشهود شهدوا أن المدعي عليه دفع هذا المال

كذا كذا درهماً من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يفضل القاضي هذه الشهادة وهل
تدفع بها دعوى المدعي عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتدفع بها دعوى
المدعي وهو الأشبه والأقرب إلى الصواب هكذا في المحيط، رجل ادعى على رجل ألف درهم
فقال المدعي عليه: قد قصيتها في سوي سمرفت وطولب بالبينة فقال: لا بينة بي على ذلك لم
قال بعد ذلك: قد قصيتها في قرمة كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بيئته كذا في فتاوى
قاصيخان، رجل ادعى على رجل مائة وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي: إنه أبرأني عن
هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة مائة مائة أن المدعي عليه قد كان أقر بالمال بعد إبرائي بهاء
هل يصح دفع الدفع؟ قيل: إن قال المدعي عليه: أبرأتني عن هذه الدعوى وقبليت الإبراء، أو
قال: صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع بعني دعوى الإقرار، وإن لم يكن قال: قبست
الإبراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية، برهن عليه أنه دفع إليه عشرة فقال: دفعته إلي
لأدفعه إلي فلان مدفعت بصح الدفع كذا في الوجهر للكردي، ادعى على آخر خمسين ديناراً
فقال المدعي عليه في الدفع: إن المدعي قد أقر أنه دفع إليه العتالي بكل دينار خمسين ولكن
أحدثت الخط بالدينار صح الدفع، وكذلك لو قال: إنني أبرأتني عن الدعوى كلها في سنة كذا
يصح الدفع كذا في المحيط، ادعى ديناً في تركه فقال الوارث: لم يحلف تركه فبرهن المدعي أن
عينا من الأعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل عائب يدفع وإن لم يذكر
اسم المشتري ونسبه كذا في الوجهر للكردي، رجل ادعى ديناً في تركه ميت وأقام البينة ثم إن
وارثاً آخر عبر الذي أنيئت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بأن ادعى مائة دينار
والصلح على عشرين فلما طلبه بديل الصلح أتى بالدفع فقال: أنا أقوم البينة أن مورثي أوفى
هذا المال ودعواؤه باطل فلم يقع صحيحاً كان مدعي الإبراء غير المصالح يسمع الدفع، أما لو
أراد هذا المصالح أن يفهم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة، رجل أحضر وصي
الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهماً وكان الميت أقر به بحسب درهماً في حال حياته
ديناً لازماً فأقام وصي الميت بينة أن المدعي قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لأنه كان باع
منه مائة درهم له على ثالث، قالوا: تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دعماً لبينة المدعي كذا في
فتاوى قاضيخان، رجل ادعى على غيره أن أباك أوصى لي بثلاث ماله وأنكر المدعي عليه الوصية
فأقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه في دفع دعواه: إن أبي قد كان رجع عن هذه
الوصية في حياته، أو قال: إن أبي قد كان في حياته: رجعت عن كل وصية أوصيتها بها قبل يسمع
وهو الصحيح وكذلك لو أقام البينة على أن الأب سجد الوصية في حياته كان هذا دعماً على ما
ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن وجود الوصية لا يكون رجوعاً، قيل: في مسألة رويان،
وقيل: ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط، ادعى في تركه
ميت وصية لأبيه الصغير بثلاث ماله وأقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لأبيه ثم
إن الورثة أقاموا البينة على المدعي بطريق الدفع أنه قد كان أقر قبل الحكم، على الميت دين
مستغرقاً لتركته كان هذا دعماً صحيحاً ويبطل حكم القاضي وسجله كذا في الدخيرة، رجل
أوصى لأبيه بثلاث ماله وأحدهما صغير والآخر كبير وأبوهما حي ثم مات الموصي نادى أبوه

الصغير على وارث الوصي لأجل أنه الصغير الوصي من جهة الميث وأدعى الكبير لعه الوصية من جهة الميث وأبكر الوارث وصيتهما وكان في دفع دعوتهما إن هذا الكبير قد أقر بعد موت الميث أن الميث ما أوصى لي بشيء وكذلك أبو الصغير أقر أن الميث ما أوصى لأبيه الصغير بشيء هل يكون هذا دعاء قبل هذا ليس يدفع أصلاً وهو الظاهر والأشبه بالعقبة كذا في المحيط، إذا ادعى التنازع في دأبه فقل المدعى عليه في دفع دعوى المدعى إنك مبطل في هذه الدعوى لما أنك أقررت أنك شربت هذه الدية من فلان بهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الدحيمة، رجل دعى على آخر أنه استأجر من فلان محدوداً إجاره طريفة وقبضه وبين حدوده وآجره من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال لإجاره، قال المستأجر المقاطع في الدفع، أن اشتريت هذا المحدود من الآخر فبقي لي بيع بقضي الدية راسماً الآخر لا يصح هذا الدفع بعبية الآخر وهو المخار هكدا في الخلاصة، وفي دعوى الكرم لو قام مدعى عليه بيمينه أن ندعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعاً ويكون إقراراً من المدعى أنه ليس ملكه، وكذا لو أقام بيمينه أن لدعى استأجر مني هذه الدار وأجد هذه الأرض مزبونة وأقام بيمينه به قال لي، أين حانه رابح إجاره تايكريم، أو أنه قال، أين ور رابح يبركوى ده، يكون دفعاً ويكون إقراراً أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في حصول العداية، ذكر ابن سماعه رجل دعى على رجل أنه أحد من ماله وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بيمينه أن مدعى قد أقر أن هذا المال المسمى المفسر أحد من فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بباطال لدعوى المدعى ولا إكذاب بيمينه، ولو أن المدعى عليه أقام ليمينه أن هذا المدعى أقر أن فلان وكل هذا مدعى عنه أحد من هذا المال فهذا إبطال لدعوى المدعى وإكذاب ليمينته، قالوا، والمراد من مسألة التوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان أما إن كان ذا سلطان كان الصانع فيه على الموكل وهو المدعى عليه ولزم من الوكالة المذكورة فيه الأمر لا حفيضة للوكالة كذا في الدحيمة، رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بصره فقل المدعى عليه في الدفع، بها حرحت إلى السوق بعد الضرب لا يصح دفع، أما لو أقام ليمينه أنها صحت بعد الضرب فصح، ولو أقام بيمينه هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى كذا في الخلاصة، ادعى على آخر أنه لكر أبي ومات من لكره وأقام على ذلك بيمينه وأقام الضارب بيمينه أن أباه قد صبح من لكره وبرئ من صبره فقد قيل هذا دفع صحيح بدعوى مدعى، وقيل يجب أن يكون الحبوب فيه على التفصيل إن كان المدعى ادعى أنه لكره لكره ومات من تلك الذكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى، وإن كان ادعى أنه لكره ومات من لكره فهذا لا يكون دعاء لدعوى المدعى ويقضي عليه بالضمان كذا في المحيط، ادعى على آخر أنه كسر سنه العليا فقال المدعى عليه في الدفع، به لم تكسر له ليس العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة، وإذا ادعى على رجل عيت في يده ملك مطلقاً وأقام بيمينه فقل المدعى عليه في دفع دعوى مدعى هذا العين ملكي وقد كنت أبيعها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم أفلت أبيع ولليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بيمينه فهذا ليس بدفع لأن المدعى دعى الملك المطلق وفي مثل هذا البينة

بينة اخارج كذا في المحيط، رجل أحضر مملوكاً وأدعى أنه له وأنه تمرد عنه وقال المملوك: أنا عبد فلان العاتب ذكر في المتقى أن العبد إذا جاء ببينة على ما ذكر لم تجعل بينه وبين المدعي حصومة وإن لم يقم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويقضى له وإن حضر العاتب لمقر له بعد ذلك لا سبيل له على العبد إلا أن يميته البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على نقصي به الأول كذا في فتاوى صاحبان، رجل ادعى على رجل آخر مائة من دهن التسمم بسبب صحيح فدل المدعى عليه في دفع دعواه إنه مبطل في هذه الدعوى لآني قد كنت أعصيته عوض هذا الدهن ديناراً من ذهب الأحمر الجديد ليحاري نظرت بهذا ليس يدفع ما له يعلم سبب وجوب الدهن لجوار أن الدهن قد وجب بسبب السوء، فإذا أخذ عوضه ديناراً فقد استبدل بالسلم فيه واستبدال المسلم به قبل انقضاء لا يجوز، وإن كره بدهن مبيعاً بأن اشترى مقدراً معيناً من الدهن، وإذا أسطه عوض ذلك من ذهب وهو قائم بعينه كان بائعاً للمبيع قبل انقضاء وإن لا يجوز فلا يصح بدفع أيضاً كذا في المحيط، رجل جعل امرأته بيدها على أنه إن لم تصل إليها السبعة في وقت كذا فامرأته بيدها في تطليقه فقال الزوج: وصلت السبعة إليها، وقالت في لدفع: إنه أقر أنه لم تصل إليها يسمع، أما لو قالت: إنه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة، في تناوى السفي رحمه الله تعالى مثل عمن ادعى على آخر أني رحت منك كذا عينا سماه ووصفه بكذا وطالب منه إحضار الرهن ليقتضي ما له عليه من الدين ويرد الرهن عليه والندعى عليه يسكر الرهن والارتهاق فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهد أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ويقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع بدعوى المدعي ويقضي ببينة صاحب اليد لأن بينته أكثر إثباتاً لأن الشراء أكد من الرهن كذا في المحيط، رجل أخذ دابة رجل فهتك في يده فجاء الذي كانت للدابة في يده إلى القاضي وأدعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أحد دابتي بعير حق وهتك في يده وأقام لأحد جنة أي أحدها بحق ما أن الدابة منكبي وكانت في يد صاحب الدابة بعير حق فهذا دفع صحيح، ولو كانت الدابة قائمه في يد الآخر وأدعى الذي في يده على نحو ما بيناً وأقام لأحد جنة أنه أحدها وأنه منكبه فبنت بينته كذا في الدحيه، امرأة ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلقت الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال بروج في دفع دعوها إنها أقرت أنها عند عد الطلقات الثلاث ومزوج بروج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها وانفصلت عدتها ثم سرجها وهي حلال له ليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة هكذا في المحيط، لو ادعى ككاح امرأة وأقام بينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه جملها فهذا دفع، لم يوقنا أو وقت أحدهما دون الآخر، وإن وقت وتابخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينة امرأة مردودة ولو ادعى ككاح امرأة وهي مدعي إقرار المدعي بحرمته فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت لككاح وأدعى هو الخلع بهذا دفع ولو ادعى ككاح امرأة وادعت هي أنها منكحة فلان العاتب فهذا ليس بدفع كذا في المقصور المصادية، لو ادعت امرأة على رجل ككاحاً فقال للرجل لا ككاح لسي وبنيك فلما أقامت المرأة البينة على الككاح أقام هو البينة على أنها فتنعت منه بقول بينته كذا في فتاوى قاضيخان.

دعت السكاح وأنكر الزوج النكاح أصلاً فأقامت بينة وقضى بالسكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خالعه هل تندفع دعوى المرأة؟ أجاب رحمه الله تعالى: لا تدفع لأن الزوج مباح كذا في الفصول العمادية، القاضي إذا فرض البينة على الزوج قال الزوج: إنها عني حرام وقت العرض لا يسمع هذا لدفع ولو ادعى الخلع على المهر وبقه العدة يسمع كذا في الخلاصة، رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه إنسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فإن رجع قبل أن يقضي القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه له لا تسمع دعوى البائع، وإن أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري أو أقام البائع البينة على انتاج يظن أن أقام البينة على المستحق قبلت بيئته وبطل قصاء القاضي للمستحق وإن أقام البائع بذلك بينة على المشتري إن أقامها بعدما قصى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة، وإن أقامها بعدما رجع المشتري على البائع ولم يقص القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاصيخان، إذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العبد ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكاً مطلقاً فدل المدعى عليه للمضي في دفع دعواه. إنه أقر مره أن هذا العبد ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط، رجل ادعى عبداً في يدي إنسان عند القاضي ملكاً بسبب لم يمكن إثباته فباع المدعى عليه ذلك العبد من رجل وسلمه إليه ومضى على ذلك زمان ثم يد المدعي ادعى ذلك العبد على المشتري عند ذلك القاضي أو قاضي آخر ملكاً مطلقاً فقال المشتري في دفع دعواه. إنه يبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العبد على بائعي بسبب الشراء والآن يدعيه ملكاً مطلقاً فهذا دفع صحيح كذا في الدحيرة، ادعى عبداً في يدي إنسان ملكاً مطلقاً وادعى المدعى عليه في دفع دعواه أنه كان دعى هذا العبد قبل هذا بسبب فعل المدعى: أن ادعيه الآن بذلك السبب أيضاً وتركت دعوى الملك المطلق تصح دعواه ثانياً ويبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمادية، في دعوى الشفعة، لو أقام المشتري بينه أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع، ولو أقام البينة أنه أقر أنها لفلان يسمع منه كذا في الخلاصة، رجل ادعى داراً أنها له وأن مورث المدعى عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام مدعى عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراها من المدعي بكذا ببيعاً باتاً وتقاضاً ثم مات مورثها فمورثتها منه مدعى المدعي لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن المبيع لذي جري بينه وبين المدعي هذا كان بيع وفاء إذا رد عني الثمن يجب عني ردها إليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الإمام الأجل طهبر الدين رحمه الله تعالى: لا يسمع منه هذا دفع كذا في فتاوى قاصيخان، الاستيهاب والاستيلاء يكونان إقراراً بالملك للبائع على الأصح وفي الزهادات لا يكونان إقراراً وهو الصحيح كذا في حزمة الثميين، وفي زهادات القاضي علاء الدين الصحيح روي به إجماع والإقدام على الاستيلاء والاستيهاب والاستيلاء والاستيلاء لا يكونان إقراراً بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية، ادعى عبداً في يدي إنسان أنه ملكي وقد أقر صاحب اليد بذلك لي فأقام المدعى عليه البينة أنه استوهب هذا العبد مني يكون ذلك دفعاً لدعوى المدعي كذا في المحيط،

ذكر في «جامع إذا أقام الشهود عليه البينة أن المدعي ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لأن الاستيلاء إقرار بالملك لبائع وإقرار من المساوم أن لا ملك به فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو ادعى المدعي الترفيق وقال: كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع إليّ فاستشرفته منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في حرمه المفتين، فهو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استلم من المدعي بها قبلت هذه البينة وبطلت الدفع الأول لأن في رواية «جامع الاستيلاء إقرار بالملك للمساوم منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعياً لإقرار صاحب اليد بالملك للمدعي والمساوم يبطل بتصديق الخصم هذا إذا أرح كل واحد منهما لإقراره فاشترى، فإن لم يقرحاً فكذا يسمع إقرار كل واحد منهما بإقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك للمتلقي وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء إقراراً بأن لا ملك له فكذا يسمع هذا الدفع لأن إقرار ذي اليد بأن لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون إقراراً بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيه خان، والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه إقراراً بأنه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشرى هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العديدة، استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لا يسهير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي أنه يسمع دعواه ولقبيل يينه قال المؤلف وهذا على الرواية التي لا تكن الاستمارة إقراراً بالملك له وإني تكون إقراراً بأن لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا ادعى نخلًا في يدي رجل فقام المدعي عليه في دفع دعواه، إني استشرى ثمر هذا النخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الدخيرة، وفي دعوى العقار إذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال إن الأرض التي في يدي ليست على هذه الحدود لا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين، ادعى محدوداً في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعي عليه: أين محدودك مدعى دعوى ميكنك بين حدود ملك منست وحق منست^(١) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه در حدود حفظا كرده وبين محدود كه در دست منست بين حدود نهست كه دعوى كرده^(٢) فأعاد المدعي دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعي عليه: آں محدود كه تو دعوى ميكنى بفلاق فروخته موى بیش ازآنكه دعوى ميكر دى ومن از آن فلان خر بده ام^(٣)، هل يكون هذا دفعاً لدفع المدعي فقبل: لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لسقط كلامه الثالث وإن لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط، استمار من آخر دابة وهلكك الدابة تحت المستعير وأنكر رب الدابة الإعارة وصالحه المستعير على مال حاز فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال: إنها نقصت فنثبت بينته وبطل الصلح وإن أراد استحلاف المبيع على ذلك قل ذلك وكثرت في المنفى مسائل تدل على عدم القبول، ومن جملة ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً من أبيه ثم اصطلمها على شيء لم إن المدعي عليه أقام بينة أنه كان اشترى

(١) هذا المحدود الذي يدعيه المدعي بهذه الحدود ملكي وحقني. (٢) أخطأ في حدود وهذا المحدود الذي

في يدي ليس محدوداً بثلث الحدود التي ادعاه (٣) دلت المحدود الذي تدعيه كسب أنت بعد لدلان

قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذلك الرجل.

هذه الدار من أبي هذا المدعى حال حياته أو أقام بيته أنه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من أبي هذا المدعى لا تقبل بيته كذا هي الذخيرة، في المستحق إذا صالح المدعى عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم إن المدعى عليه أتى بعد ذلك بيته يشهدون على إقرار المدعى بأنه لا حق له في ذلك الثوب إن شهدوا على إقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطلة والصلح جائز ولو أقام المدعى عليه البيته على إقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فإن كان القاضي قد علم بأن الرجل قد كان أقر عده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي هاهنا بمنزلة الإقرار بعد الصلح إذا كان إنما ادعاه بملك واحد بأن كان قد أقر عند القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط رسم يرثه عن أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الإقرار كذا في الخلاصة، رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدعيتها أمس إليك، فقال المدعى سي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئاً فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم إن للمدعى عليه أقام البيته بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعى عليه دفع إلى المدعى أمس ألف درهم لا يلتفت إلى شهادتهم لأن صلحه كان افتداء عن اليمين ومركب المدعى عليه قال للمدعى حين كان ادعى صدقت لك علي ألف درهم إلا أبي فضيتكها أمس، فقال مدعي: ما قصيتني فدفع إليه ألفاً أو صالحه عن الألف على خمسمائة ثم إن المدعى عليه أقام البيته فشهد الشهود أنه دفع إليه أمس ألف درهم جارت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما أخذ منه شيئاً لأن في هذه الصورة ما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى اعتدء عن اليمين كذا في فتاوى قاصيحاء، الوكيل بقبض المال إذا اثبت الوكالة بالبيته وقضى القاضي بوجوبه ثم إن المطلوب ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق في القبض فهذا دفع صحيح إن أقام البيته تدفع به دعوى المدعى كذا في الفصل العمادية، رجل ادعى على رجل أن لفلان بن فلان وكذا وأنه سبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصياً لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم إن فلان بن فلان وكلني بقبض مال لصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى للقاضي بوكالة المدعى بشرائه وقبض المدعى المال ثم إن هذا المدعى عليه بعد ذلك يوماً ادعى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك ووكّلني بقبض ماله منك أيها الوكيل عن الوصي، فقال الوكيل عن الوصي، بعثت مالاً إلي الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط، حانوت مسحق من يد رجل بالبيته ورجع المستحق عليه على بئانه بنسبه بالبيته فأقام بئانه بيته بحضرته وبحضرة المستحق أن المستحق أقر أن هذا الحانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراث لي لا وارث له غيري وإن أبي قال في حايته وصحته: إن جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وآتاه في يده بحكم الإجراء لا ملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الإقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا وأن قضاء القاضي للمستحق وقع باطلاً فهذا دفع صحيح، ولو أن البائع لم يفل هذا وإنما قال: إن المسحق قد كان قال قيل دعوى الحانوت: الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان لأن يدعي

الجانث لتفسيه وهذا نافي عن دفع لدعوى المدعى كذا في الدخيرة، بانع العبد إذا طلبه
 الشمس من المشتري فقال المشتري: إنك مبطل في هذه للدعوى لأنك بعث الحر فإنك جئت
 وقتك إن اشتريت عبداً فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعقك عليك وبعته مني فهذا
 دفع صحيح لو أثبت بالبينة، وكذلك لو قال: حلفت وقتك كل عبد اشتريته فهو حر ثم
 اشتريت هذا العبد بعد البيع حتى عتق عتقت ثم بعته مني وكذلك لو قال: اعتقت هذا العبد
 قبل أن يبيعه مني فهذا كنه دفع صحيح ذكر الفصل الأخير في الريايات من غير ذكر خلاف
 وذكر الفصل الأخير في موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بينة
 المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الشمس من البائع لكن يعتق العبد على
 المشتري لإقراره بذلك كذا في المحط

الباب السابع فيما يكون جواباً من المدعى عليه وما لا يكون

رحل ادعى صيغة في يدي رجل أنها ملكة فقال المدعى عليه تأمل كسم وشكاه كنه^(١)
 فهذا ليس بحواب ويحيره القاضي على الحواب كذا في المحط، وإذا قال: به قسم^(٢)، أو قال: مرا
 علم نيسبت، أو قال: لا أدري أهو ملكي أم لا، أو قال: أين مدعى بحق من است وترادوى حتى
 نيسبت^(٣) فالكل ليس بحواب كذا في الخلاصة، ولو قال: لا أدري أهو ملك هذا المدعى فهذا
 ليس بحواب ويحيره القاضي على الحواب فإن لم يجب يحمله مكرًا ويسمع البينة عليه كذا
 في المحط، وإذا قال المدعى عليه: أين محدود مرأيتي ميراثي نيسبت^(٤)، أو قال: بتوسم
 كردنى نيسبت، فعند بعضهم هذا جواب وهو الأصح كذا في الدخيرة، ادعى طبعة في يدي
 رجلاً فقال: دوسيرازسه تهراريس صباغ ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غالب
 است ودر دست ما امانت است^(٥) فهذا جواب تام ولكن لا يدفع خصمه عنهما عن السهم
 لأحر ما سم بهما بينة على البوديمة على ما عرف كذا في المحط، وهي دعوى الغفار إذا قال: هذا
 المحدود ملكي ولم يفعل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب، وإذا قال هو ملكي
 وفي يد هذا المدعى عليه فعاد المدعى عليه للمدعى أين محدود ماست نيسبت^(٦) فهذا على
 وجهين أما إذا قال: درست ماست وماست نيسبت^(٧) فهذا جواب، وإن لم يقل: درست
 ماست، فقد قيل إنه جواب وهو الأصح هكذا في الدخيرة، ادعى درأ في يدي رجل أنها داره
 غصبا ذو اليد فقال ذو اليد: حملكي ذين حانه درست ماست نيسبت شرعي ومرأيتي
 مدعي سبردنى نيسبت^(٨) فهذا جواب تام في حق إنكار الغصب عبر تام في حق الملك كذا في
 المحط، ادعى مثلاً في يد رجل فقال المدعى عليه: عرصه ماست ماست^(٩) لا يكون جواب ما لم
 يقل أين عرصه ماست^(١٠) وكذا إذا قال الشهود: العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا: هذه

(١) آتاس وانظر (٢) أرى أو قال ليس لي قسم (٣) هذه مدعى بحقي وليس بك منه حر (٤) محدود
 محدود في حد ليس محلاً للبينة أو قال ليس مستملاً بك (٥) سهمان من ثلاثة أسهم من هذه
 الضبعة لها وهي في بدنا وسهم لفلان الغائب وهو في يد أمته (٦) هذا المحدود ليس بمالك (٧)
 في يدي وليس ملكك (٨) في يدي (٩) كل هذه الدار في يدي بسبب شرعي وسبب سلمها
 لهذا المدعي (١٠) العرصه ملكي.

الفرصة ملكه كذا في الوجير للمكروري، رجل ادعى داراً في يدي رجل فقال المدعى عليه: إنها دائري ثم قال: إنها وقف فهذا جواب تام تقبل بيته المدعى عليه، وكذلك لو قال في الابتداء: هذه الدار وقف وفي يدي يحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحقق، وفي دعوى ائدين إذا قال المدعى عليه: مرا بتو جيري دادني نيست^(١) عند بعضهم هو جواب وهو الاشبه، ولو قال في دعوى ائدين: مرا علم نيست مرا خبر نيست^(٢) فهذا ليس بجواب هكذا في الدخيرة، وإذا قال في دعوى الدين: بحسب البيع أو ما أشبه ذلك: مرا بين مبلغ يدين سبب ددني نيست^(٣) فهذا ليس بجواب قبل هكذا قيل وقد قيل هذا إنكار لأصل الدين فيكون حصصاً في أصل الدين كذا في المحقق، ولو ادعى وارث رب المال على المصارف عند القاضي فاجاب انصارب وقال: مرا بدين دعوى كه وي ميكنه بوي وبموكلان وي^(٤) يعني بقية الورثة: جيري دادني نيست، فهذا جواب كاف وليس لقاضي أن يجبره على بيان ذلك فإن أقام بيته أن مورثه دبع إليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كالودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستنصع إلا إذا ادعى شيئاً يجب به الصمان كذا في المستقط، ادعى نكاح امرأة فقالت: من رن ابن مدعي نيم^(٥) فإن أشارت إليه فجواب وإلا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجير للمكروري، ادعى عشرة دنانير معجلة لابنته فقال الزوج: آجه بوده است دام^(٦) هذا لا يكون جواباً لدعوى ادعي لأنه يدعي عليه المقدّر لكن للقاضي أن يقول للزوج: اقم البيته على ما ادّيت فإذا أقام البيته لا بد وأن يبين قدر المزدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال: آجه بوده است دام^(٧) فكذلك الجواب أيضاً كذا في العصول العمادية

الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع

مضى ثبت عند المحاكم تملص القولين المتضادين المتناقضين من المدعي في الدعوى بمح استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي، التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه بمنع صحة الدعوى لغيره فمن أقر بحين لغيره فكما لا يملك أن يدعي نفسه لا يملك أن يدعي لغيره بوصاية أو وكالة وهذا إذا وجد منه ما يكون إقراراً بالملك له أما إذا أبراه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالاً بجهة الوكالة من رجل أو وصاية منه فتنسحب كذا في حرانة المعتبر، ادعى عيماً في يدي إنسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكله بالخصومة فيه وأقام البيته على ذلك قبلت بيته ولا يصير متناقضاً ولو ادعى أولاً أنه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البيته على ذلك يصير متناقضاً ولا تقبل بيته إلا أن يوفق فيقول: كان لفلان وكلني بالخصومة ثم أشتريته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بيته فحينئذ تقبل بيته كذا في الظهيرية، ادعى أنه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل إلا إذا وفق وقال: كان لفلان الأول وكان وكلني ثم باعه من الثاني ووكنتي الثاني أيضاً واستدرك بمكر بأن شاب عن

(١) مدع عرصي (٢) ليس لي شيء أعطيه للد (٣) ليس لي علم ليس لي خبر (٤) ليس لي أن أعطيت هذا المبلغ بهذا السبب (٥) لا أعطيه هو ولا مورثه (يعني بقية الورثة) شيئاً بملك الدعوى التي يذهبها (٦) أنا كنت امرأة هذا المدعي (٧) الذي كان عليّ أدبته

المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه المحضري في الجامع كذا في الوجيز
 للمكردري، والذين في هذا نظير العين كذا في الصهيرة، لو قيل بالخصومة لو أقر على موكله في
 غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لا حق لموكله عليه ثم ادعى عليه دين لموكله لم يفعل
 دعواه كذا في محيط السرخسي، إذا دفع الوصي إلى التيمم ماله بعد البلوغ فاشهد الأبي على
 نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عده من
 دليل ولا كثير إلا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركته والذي
 وأقام البيته قبل بيته ولو أقر الوصي أنه سومي جميع ما كان للميت على الدس ثم ادعى
 على رجل ديناً سميت تسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى ديناً للبيت هكذا في فتوى
 قاضيهان، لو قال هذا العبد لعلان ثم أقام البيته أنه اشترى منه بالعب وبم يوفته سمعت، ولو
 قال: هو لعلان اشتريته منه أسس موصولاً فإقام بيته قبلت استحساناً، وإذا قال مفصلاً بأن
 قال هو لعلان وسكت ثم قال اشتريته منه أسس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي،
 رجل أقر أن هذا العبد لعلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيته على الشراء من
 علان ولم يوفت الشهود وقت قبض بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لعلان لا حق لي فيه ثم
 مكث حب ثم ادعى أنه اشتراه منه، وأقام البيته إن وقت الشهود أنه اشتراه بعد لإقرار قس
 وإلا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان مملوك لا حق لي فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه في وقت
 الشهود وقتاً بعد الإقرار جار وإلا فلا كذا في انفصول العمادية في الإملاء عن محمد رحمه
 الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لعلان ثم قال بعدما سكت بعته منه بمائة دينار، وقال
 علان: هو لي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن لإقراره (كذباً لبيته) ولو كان المقر وصل كلامه
 فقال: هذا لعلان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده إلا بما قال كذا في المحيط، عن
 محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فآقر رجل آخر أن هذه الدار لي في يده أما
 بيعها منه بألف درهم موصولاً بقرره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي، فأقام المقر البيته
 على أن الدار دونه تقبل بيته، وإن قال ذلك مفصلاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في
 محيط السرخسي، رجل أقر عبد القاضي أن هذا العبد أو الدار لعلان غير ذي لد ثم أقام البيته
 أنه له اشتراه من الذي في يده قبل إقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال: هذا
 لعلان لا حق لي فيه أو قال: كان لعلان لا حق لي فيه ثم أقام بيته بعد حين على الشراء منه لا
 تقبل حتى لو وقت لشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي، رجل قال لغيره: هذا العبد
 لك وقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الأصل أنه لم يكن له ولو أقام البيته بم تقبل
 بيته كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال لا أعلم لي حذ أو لا أعلم لي حجة ثم ادعى حقاً أو
 حاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي، إذا قال ذو اليد: ليس هذا لي أو ليس ملكي أو
 لا حق لي أو ليس لي به حق أو ما كان بي أو نحو ذلك ولا مزارع حيثما قال. ثم ادعى ذلك
 أحد فقال ذو اليد: هو لي صح ذلك منه والمقول قوله ولو كان لدى أسد مزارع يدعي ذلك حين
 ما قال: هذه الألفاظ التي ذكرها فعلى رواية الجامع يكون هذا إقراراً منه بالملك للمزارع وهو في
 باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الأصل لا يكون إقراراً بالملك للمزارع لكن القاضي

يسأل ذا اليد أهو ملك المدعي؟ فإن أقر به أمره بالتسليم إليه وإن أنكر يأمر المدعي بإقامة البينة عليه، ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ لإسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكاً لي أو ما كان لي يسمعه من الدعوى بعد ذلك للتناقض وإنما لم يسمع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بينة على إقرار المدعي أن الدار ليست ملكاً لي أو ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الأصول العمادية، لو قال الزوج: ليس هذا الولد مني ونفاه متلاعاً على صبي الولد ونقطع سببه منه ثم قال هو أبني يصدق كذا في محيط السرخسي، وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن أنها كانت لمورثه أحدها منه بعد موته أو حال حياته ردت إلى الوارث إن أميناً حتى يقدم المودع وإلا جعلت في يدي عدل هذا إذا أقر بها لمعلوم أما إذا قال: ليس هذا الشيء بمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع إلى الوارث بعد استلوم إذا لم يحضر له مطالب كذا في الوجيز للكردي، ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال: مالي بالري حق في دار أو أرض، ثم ادعى وأقام البينة في دار في يدي إنسان بالري أنها له قال: تقبل وإن قال: ليس لي بالري في رستاق كذا في يدي فلان دار أو أرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يديه في ذلك الرستاق حقاً في دار أو أرض لم تقبل إلا أن يقيم البينة أنه أحذه بعد الإقرار كذا في محيط السرخسي، لو قال: مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم يسمه إلى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقاً بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بسمه كذا فتاوى قاضيهان، في بواشر هشام قال: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل، قال: لا حق لي في هذه الدار ولا حصومة ولا طلبية ثم جاء يرغم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك سبه كذا في المحيط، ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعى عليه، وقال: لم يكن لأبي فيود حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراها من أبيه أو ادعى أن أبه كان أقر له بها فدعواه صحيحة وبينه مسموعة لأنه يمكن أن يقول: لم يكن لأبي بعدما اشتريتها منه فإن كان قال: لم يكن لأبي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لأن فيه تناقضاً وتسمع دعوى إقرار أبيه له لأن لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضيهان، ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعى عليه الشركة ثم إن المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال إلى المدعي فإن كان أنكر الشركة أصلاً بأن قال: لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعت إليه شيئاً من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وإن أنكر الشركة والمال في الحال بأن قال: لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط، إذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وأدعى عليه النفقة فقال المدعى عليه: هو ليس بأخي ثم مات المدعي فجاء المدعى عليه بطلب الميراث، وقال: هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الأخت دعوى البنت أو دعوى الأخت يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في المناوي الصغرى، لو ادعى أنها له اشتراها من أبي ذي اليد فقال ذو اليد: ما كان لأبي فيها حق فلما أقام المدعي البينة على أنه اشتراها من أميت وهو يملكها أقام ذو اليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه قبلت بينته، ولو قال ذو اليد: هذه الدار ما كانت لأبي عط أو لم يكن لأبي فيها حق قط فلما أقام

للمدعي البيته على ما ادّعه اقام دو البند البيته انه كان اشترى من أبيه في صحته لا نفس بيته
 وإن أقام البيته أن أباه أقر في صحته أنها لي فلبت بيته كذا في فتاوى قاضيهان، ادّعى عني
 رجل ألف درهم، فقال: لم يكن لك عني شيء قط ثم أقام المدعي البيته وأقام المدعي عليه
 البيته أنه قد قضى ثقب من ولو قال: لم يكن بيبي وبك معاملة في شيء لا ثقب بيته عني
 القضاء، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن قال: لم يجر بيني وبك معاملة وبكر أخري
 شهرتي هؤلاء أنه ادّعى عني حقاً ثم قال: اشهدوا أنني قد أبرأته ولم يجر بيبي وبك معاملة قبل
 ذلك من كذا في محيط السرخسي، ولو قال المدعي عليه: أولاً لم يكن له عني شيء قط ولا
 أعمره فلما أقم المدعي البيته عني المال أقام هو للسنة عني القضاء لا ثقب بيته في طاهر الرواية
 كذا في فتاوى قاضيهان، لو ادّعى رجل على رجل أنه باع منه هذه الحذيرة بألف درهم، وقال دو
 اليد لم أبيعها منه قط فلما أقام المدعي البيته على المشتري وقضى له بذلك وجد بها إصبعاً زائدة
 وأرد أن يردّها على المفضي عليه فقال المفضي عليه: إنه يرى إليّ من كل عيب بها لا ثقب بيته
 كذا في الفصول العمادية، ولو ادّعت امرأة على رجل بكاحاً فقال للرجل لا بكاح بيني وبينك
 فلما أقامت المرأة البيته على الكاح أقام هو البيته على أنها احتلعت منه ثقب بيته، وإن قال
 الرجل في إنكاره: لم يكن بيننا بكاح قط، أو قال: ما تزوّجتها قط فلما أقامت المرأة البيته على
 النكاح أقام هو السنة على أنها احتلعت منه، قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسألة
 ومسألة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا ثقب السنة عني البراءة من الحب فكذلك الخلع
 عندنا لأن الخلع طلاق، والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق مدّعياً فلا
 يسمع هكذا في فتاوى قاضيهان، امرأة ادّعت على رجل أنه تزوّجها وأنكر الرجل ذلك ثم
 ادّعى تزوّجها فأقام البيته ثقب كذا في محيط السرخسي، لو أقامت امرأة بيته على الطلاق ثلاثاً
 بعدما احتلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع، وإن كانت متناقضة وكذلك الزوج إذا قسم أحاً
 أمراته ميراثها وأقر الأخ أنه ورثها ثم أقام الأخ بيته أن الروح كان ضيقها ثلاثاً قبلت بيته
 ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتب إذا أدت بدل الكتابة ثم أقامت بيته
 على إعتاق المولى إياها قبل الكتابة ثقب وكذلك العبد وكذا المرأة إذا غاسمت ورثة زوجها الميراث
 وكلهم كبار وقد أقرروا أنها زوّجته ثم وجدوا شهود أن زوجها كان ضيقها ثلاثاً في صحته
 فإنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العمادية، قوم ورثوا داراً عن أبيهم
 والتسموها برصاصهم مدّعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه أو ادّعى ذلك
 لأبن له صغير وقال: مات بيبي عودتها منه وأقام على ذلك بيته فدعواه باطلة وبنته مردودة،
 ولو كان ادّعى ديناً على أبيه صحت دعواه وقبلت بيته عني ذلك كذا في السحيرة، إذا انقسم
 القوم داراً وامرأة مقيمة بذلك وأصابها الشمس بمنزل لها طائفة من الأرض ثم ادّعت أنه أصدقها
 إياها في صحته أو ادّعت أنها اشتريتها منه بصداقها لا ثقب بيته، وكذلك إذا قسموا أرضاً
 فأصاب كل إنسان حائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادّعى أحدهم في قسم لأخر بقاء أو حلاً
 وزعم أنه هو الذي بناء وعمره وأقام البيته على ذلك لا ثقب كذا في فتاوى قاضيهان، إذا أقر
 أحد الورثة أن هذا المندود ميراث عن أبيها ثم ادّعى أنه وصية عن أبي لابني فلان وأقام البيته

قيل: لا تقبل بيئته ويكون متناقضاً وهو الأظهر هكذا في الظهيرة، لو أن رجلاً أقر أن علاناً مات وترك هذه الأرض أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميراث أوصى له بالثلث فقبل بيئته وإقراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية، وكذا لو ادعى ديناً قبل البت كذلك ورثة أقروا جميعاً أن هذه المواضع ميراث يسا عن أبيها ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبيه لأبي الصغير فلان، وأقام البيعة فقبل بيئته كذلك في متاوى قاصيخان، استاجر من آخر محدوداً لإجارة طويلة مرسومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المستاجر الثاني بالتبضع ثم إن المستاجر الأول مع المستاجر الثاني سحبا الإجارة الثانية بينهما وطالب المساجر الأول لمساجر الثاني بمال المقاطعة، فقال المستاجر الثاني إن هذا محدود كان في يدي الأجر الأول من يوم الإجارة الثانية إلى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البيعة الصحيحة أنه لا تصح دعواه ولا تقبل بيئته لمكان التناقض، ولو أقام المساجر الأول بيعة على أن الثاني قد قبض المستاجر وأقام الثاني بيعة على أنها كانت في يد الأول علم المدة فبيعة الأول أولى، مثل جم الدين النسفي: عن رجل ادعى ديناً في تركة ميت وصدقه الوارث في ذلك وصلى له إبقاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك أن الميراث قد كان نصيباً له في حبه وأراد إثبات ذلك بالبيعة، قال: لا تصح دعواه ولا تسمع بيئته هكذا في المحيط، مثل الشيخ الإمام طهيري الدين عيسى حلق امراته وقال في مجلسه: مرا اندرس حالي هيج جيري بيست^١ ثم ادعى شيئاً من متاع البيعة أو أفقشته، قال: إن كان المدعي يقول: كان هذا في البيت وقت لإقرار لا تسمع دعواه، وإن قال: لم يكن هذا في البيت وقت لإقرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجل قال: ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع بعلان صح إقراره وإن جاء أنقر له ليأخذ عبداً من يد المقر واحتلقت فقال المقر له: كان في يدك وقت الإقرار فهو لي وقال المقر: لا بل ملكت هذا بعد الإقرار كان القول قول المقر إلا أن يقيم المقر له البيعة أنه كان في يد المقر وقت الإقرار وذكر في الإقرار ما يوافق رواية الجامع، رجل قال: ما في حائوتي لعلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الحائوت فنه وصعه في الحائوت بعد الإقرار صدق وذكر في بعض الروايات أنه لا يصدق، قال رضي الله عنه: وهذه الرواية بحائف رواية الجامع، قال: تأويل الرواية الثانية إن ادعى بعد الإقرار في مدة لا يمكن إدخاله في الحائوت في تلك المدة يقيم وفي مسائله الجامع إذا ادعى مقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله، إنني ملكته بعد إقرار كذا في فتاوى قاصيخان، وإن ادعى أنه لم يعمل شيئاً تسمع دعواه إذا لم تكن دعواه في ذلك مجلس، قال رضي الله عنه: ذكر في الجامع الكبير رجل قال: لا حق لي قبل فلان أو قال: في يد فلان ثم إنه أقام البيعة على عبد في يد أنقر له أنه غصبه منه أو ادعى عبده ديناً لا تقبل بيئته حتى يشهد للشهود أنه غصبه بعد الإقرار وعلى دين حادث بعد الإقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل أنه لا حق لي قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم أقام البيعة على شراء عبد من الذي أبراه أو على قرص ألف درهم لا يقبل إلا بتدريج بعد الإقرار قال رضي الله عنه: فعلى هذا يسمى أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الإقرار إلا أن يدعي أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الإقرار، أما إذا ادعى

يُقبل إلا أن يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للمكردي، اشترى ثوباً أو ساووم أو استوجبه ثم ادعى أنه كان ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو قبل الاستيهاب، أو ادعى أنه كان ملك أبيه يوم المساومة فمات و ترك ميراثاً له أو وحيه له لا نسمع دعواه إلا إذا صرح بملك أبيه عند المساومة بأن أثبت أنه قال عند المساومة: إن هذا الثوب لأبي ووكلك يبيعه فيعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الإرث عن أبيه فيقبل لعدم التناقض، وكذا لو قال: عند الدعوى كان لأبيه وكله يبيعه واشترته ثم مات وترك ثمنه ميراثاً لي يسمع ويقضي له بالثمن لأنه ليس بمساوم كذا في الكافي، ولو ادعى طليساناً وساوومه ثم ادعى مع أح له أنه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيهاب أو ادعى أنه كان ملك أبيه يوم المساومة فمات وتركه ميراثاً لهما لا نسمع دعواه في نصيبه ونسمع في نصيب صاحبه ويحجر في نصف الطليسان لعمق الصعقة عليه، ولو اشتراه وحده وقبضه أو لم يقبضه أو لم يشتري ولكنه ساوومه ثم جاء أبوه وادعى أن الطليسان له نسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا إذا قضى لأبيه ولم يقبض الأب حتى مات وتركه ميراثاً به سلم الطليسان ويرجع بالثمن على البائع أما إذا لم يقبض القاضي حتى مات أبوه لا يقضي للأبين هكذا في الخلاصة، لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى أولاً ثم رعم أحد الشاهدين أن الثوب له أو لأبيه ورثه هو عنه لا نسمع دعواه، ولو قال عند الشهادة: هذا ثوب باعته منه لـ كـ لي أو لأبي ورثته عنه يقضي بالبيع ونسمع دعوى الشاهد، فإذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قالاً قولاً ولم يؤدبا الشهادة ثم ادعى لنفسه أو أنه لأبيه وكله بالطلب فقبل كذا في الوجيز للمكردي، رجل ساوم بـ كـ أو ثمة بـ كـ أو رجل في أرض في يده غيره ثم أقام البينة أن الأمة أو النحلة أو الأرض له بقضى له بالأمة أو النحلة أو الأرض دون الولد والشمرة والرجل ولو ادعى الأم مع الولد أو النحلة مع الشمرة أو الأرض مع النحل لا نسمع دعوى النحلة والشمرة والولد كذا في الخلاصة، وكذلك لو كانت الأمة حاملاً فولدت في يده ساوم بالولد بعد إقامة البينة قبل القضاء بالأمة وكذلك إذا قال الشاهدان: إن الولد للمدعى عليه أو قالاً لا ندري لمن الولد وكذلك إذا لم يكن بينة للمدعى ولكن للمدعى عليه أقر أن الأم له دون ولدها كذا في الدخيرة، لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وإن في غير مجلسه خرج الوكيل فقط، وإن برهن الموكل على أنه وكله عبر جواز الإقرار ببرهن المدعى عليه على إقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للمكردي، ولو اشترى جارية متقبه فلما جلست وكشفت نقابها قال المشتري: هذه جاريته ولم اعرفها بالتقاب لا تقبل دعواه ولا بيتته، وإن اشترى منه متاعاً في جراب مدرج أو ثوباً في صندوق فلما أخرجه ونشره قال: هذا مناعي ولم اعرفه تقبل دعواه وبيتته، قال محمد رحمه الله تعالى: كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتقبه القائمة بين يديه لا يقبل قوله أنه لم يعرفه، وكل ما لا تمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في صندوق أو جارية قاعدية عليها كساء معطاء لا يرى منها شيئاً تقبل دعواه وبيتته كذا في محيط السرخسي، المبدأ المأدون إذا اشترى عبداً وقبضه ثم أقر أن هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان أعنته

قبل أن يبيعه منه فاشتره وهو حر وأبكر البائع ذلك، فإن العبد مخلوق له على حاله ولا يصدق للمادون فيما أقر به على البائع، ولو كان العبد مادوناً، لم يقر بذلك وإنما أقر أن البائع كان مع هذا العبد من خلال قبل أن يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذا في البائع فإن مادون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد إلى فلان، وإن أقر للبائع بما دعه المادون، رجع المادون على البائع الثمن وكذلك لو أقام المادون البينة على ما ادعى على البائع أو حلف المادون البينة على ما ادعى وبشكل رجع للمادون على البائع بالثمن فقد جمع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول، إقرار البائع بما ادعاه المادون، وإقامة المادون البينة على البائع، وتحلف المادون البينة على ما ادعاه، وأجاب في الكل أن المادون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل لإقرار بشكل في فصل إقامة البينة وفي تحلف البائع وكان يسمى أن لا تسمع البينة من المادون على ما ادعى ولا يكون له حق تحلف البائع على ما ادعى، وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه لمسألة في الر دات والجامع في حر وذكر أن المشتري لو أقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه، ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فمن مشايخنا من أنه يصحح ما ذكر في المادون ومنهم من صححه واحتلفوا فيما جاهد قال بعضهم في المسألة روايتان: على رواية الربادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع، وعلى رواية المادون تسمع البينة ويحلف البائع، وقال بعضهم: ما ذكر في الربادات والجامع قبلاً وما ذكر في مادون استحسان كذا في المحيط، رجل قدم بلدة واستأجر داراً وقيل له هذه دار أبيك فادعها وتركها ميراثاً فقال ما كنت أعزم ذلك فدعى الدار لعمه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان لتقصي كذا في الدخيرة، دار في يد رجل قال له رجل ادفع إلي هذه الدار اسكنها فاني أن يدفع مدعى المسائل أيها لا تسمع دعواه، وكذا لو قال: أعطني هذه الدابة أركبها أو قال: يا بني هذا الثوب البسة، ولو قال: أسكني هذه أو أعطني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب لم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان، في نواذر هشام قال: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن ترواح امرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها، قال: لا أقبل بيته على ذلك حتى يشهد أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط، في المتنقى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وأبعد القاضي شهدتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها من الذي طلقها ولي على ذلك بينة ولما تجمد لا يقبل ذلك منه، وكذلك لو سم يكرها شهدا أنها امرأته وشهد أنه طلق هذه ثلاثاً وكذلك هذا في المتنقى والبيع وغير ذلك إذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال: المتاع لي وكذبت راقول الشاهد. نحن امرأه في البيع سواء كان البائع جحداً ببيع أو كان المشتري جاحداً بليثه وهو شهدا مرد تخاكم شهدتهما ثم ادعى أنهما عيسى لهما في ذلك دعوى، فإن سم يشهد عيه عند تخاكم لكن شهد على المبايعه وحتماً على الشراء من غير إقرار بكلام فإن هدير لا يقبل لهما دعوى، وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه امرأة وسم يشهد أنها امرأته وأجدر القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وحسن ما لم اعرضها وسم

أكثر دخلت بها قبلت بيته، وكذا لو شهد على إقرار امرأة أنها امرأته ولم يشهد أنها امرأته وأجاز القاضي عليها إقرارها وجعلها امرأته ثم أقام لشهادتها أنه زوجها عند سمع وبني سم أعرفها قبلت بيته وبطل قضاء القاضي ويرد على الشاهد، فصار بمسألة الطلاق محتلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمهما لله تعالى كذا في الدخيرة، ادعى عينا في يدي رجل مدينا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صحيح دعوه، ولو ادعى أولاً المالك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على الرجل مدينا مطلقا عند ذلك القاضي لا تصح دعواه كذا في المحيط، وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية، لو ادعى المالك أولاً في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن لا تصح دعواه الثانية، بخلاف ما إذا ادعى المالك المطلق أولاً ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط، ورجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القبط تسمع كذا في الخلاصة، والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعاً إلا إذا كان قال وقت دعوى النصف لا حق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع دعواه جميعاً كذا في المحيط، ولو ادعى داراً في يد رجل بسبب الشراء وظهر أن الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعي عنه بل في يد غيره ثم إن هذا المدعي ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب الدار ملكاً مضطراً قيل: لا تسمع وهو الأصح وهذا إذا ادعى شراء أولاً ولم يذكر قبض، ولو ادعى الشراء مع القبض أولاً ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكاً مضطراً هل تسمع، قيل: ينبغي أن يكون فيه اختلاف للمشايخ كما إذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك، بطل في اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية، دار في يد رجل يرغم أنه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي أنها داره تصدق بها على لذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعي الذي في يده الدار إلى القاضي بعد شهر أو سنة ودعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذو اليد أنه اشتراها منه، فإن ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وإن ذكر تاريخ شراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الألفية، وإما لم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد رحمه الله تعالى: ولا أبالي، قال في الصدقة: قبضت أو لم أقبض، قال محمد رحمه الله تعالى: لو كان ادعى للصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالشئ عنى ابتاع هكذا في الدخيرة والمحيط في فصل التناقص بين الدعوى والشهادة، لو ادعى داراً شراء من أبيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أولاً بسبب الإرث ثم ادعى الشراء لا تقبل وبثبت التناقص كذا في حرة المفتين، ادعت المرأة مهر المثل ثم دعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثالثة، ولو ادعت المسمى أولاً ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحيط، امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أوفيتها مرة قال أدبت إلى أبيها قالوا: لا يكون منافضاً كذا في الفصول الإستروشية، واقعة الفتوى مردى ربي را كه خدمت اوميكرد بشوهری داد بعد ازان دعوى ميكند كه آن زن در شكاح من بوه است ومن طلاق نداده ام^(١) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقص لظاهر قوله الإستروشي كذا

(١) رجل روج خدمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها.

في الفصول العبادية، امرأة باعت كرمًا ودعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم به ورثه من أبيه وحصدته أمه البائعة ورعيت أنها لم تكن وصية له، دلووا إن كانت ادعت وقت البيع أنها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنها لم تكن وصية به وكانت عليها قيمة المبيع لمصير بإقرارها على نفسها أنها استهلكته بالبيع والتسليم ولا نسمع منه العلام ولا يبار من له ولاية عليه كذا في فتاوى فاضيلحان، إذا كانت الدار في يدي رجل حاء رجل ودعى أنها داره ورثها من أبيه من سنة وأقام البينة أنه اشتراها من الذي بي يديه من مستر والمدعي يدعي ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضي بالرد للمدعي، فإن وفق المدعي فقرار كمت اشترىها من سبي من دي اليد كمت شهد الشهود ثم بعها من أبي ثم ورثتها من أبي من سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالرد له وكذلك إذا ادعى هبة أو صدقة مكر الشراء كان الجواب فيه كما جواب فيما إذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل النقص بين الدعوى وشهادة، لو ادعى الصدقة من سنة ثم ادعى الشراء منه من شهرين وأقام البينة لا تقبل إلا إذا وفق، وقال: تصدق علي وقبضته ثم وصل إليه يسبب من الأسباب فحجدي الصدقة واشتريتها بين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخصيصًا لمكة كذا في الخلاصة بولو ادعى الصدقة من سنة فشهد شهوده أنه اشتراها منه من شهر لا يقبل إلا أن يوفق فيقول تصدق لي عني من سنة وقبضته ووصل إليه بسبب وحجدي الصدقة واشتريتها منه من شهر، فإذا وافق وأنت تالسة قيدت بيته كذا في فتاوى قاضي صيد في باب من يكتفب الشاهد، وإذا ادعى دارًا في يدي رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا يكذب منه شهادته فلا تقبل وكذلك لو ادعى ابن ميراث لم يشتريها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشراء ولم أرثها قط فحده بشاهدين على الشراء من سنة فهو باطل، فإن دعاه هبة ولم يقبل لم يتصدق بها علي قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال: لما حججني الهبة سألته أن يتصدق بها عني ففعلت هذا وكذلك لو قال ورثتها من أبي من سنة ثم ادعى هو مع آخر أنها ورثتها من أبيه وأقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة، حسي به عقارات مورثة ادعى بعد ملوغة عقار من عقاراته على رجل أن وصية ماله مكرها وسلم مكرها فأراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصية باعه يعن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الدجيرة، رجل اشترى من رجل عبداً ثم إن البائع ادعى أنه كان فضولياً في هذا البيع وأراد استرداد العبد من يدي المشتري وأبكر المشتري ذلك وادعى المشتري أن البائع كان فضولياً في هذا البيع وأراد استرداد الشخص لا تصح دعوته، وإن أراد أن يقيه بيته على ما ادعى من كونه فضولياً في بيع لا نسمع بيته وكذا إذا لم تكن به بيته وأراد أن يحذف صاحبه على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ديث كذا في المحيط، ادعى عليه أنها له ثم ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى أولاً الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي، رجل باع صبيعة ثم أقام بينة أنه كان وفقاً عليه

وعلى أولاده قال - لا تسمع للمنافس وإن أراد تخفيف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام البيعة
تقبل بيته وقد ميل الثوب بعدم القبول أصوب وأحوط هكذا في محيط السرخسي، وفي
الاجناس مشنري الأرض إذا أقر أن الأرض المشترة مقبرة أو مسجد وأبعد القاضي إقراره بحضرة
من يختصمه ثم أقام المشنري البيعة على البائع ليرجع بالشئ عليه قبلت بيته كذا في المحيط،
ولو ادعى المشنري على بائعه أن الأرض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل ويستقر
البيع عند العقبة أبي جعفر رحمه الله تعالى، قال للعقبه أبو الليث رحمه الله تعالى - وبه يأخذ،
وقيل - لا يقبل والأول أصح كذا في الفصول العمادية، لو ادعى مالاً يمسك الشركة في يده ثم
ادعى ذلك دساً عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لأمر ما الشركة قد يصير دساً للمحود
والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الإسروشية، رجل ادعى على آخر أنه كان لفلان عسل
كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عندك ميراثاً لي فقل مدعي عليه. أما أوفيه هذا المال
المدعى وذهب ليأتي بالبيعة فلم يأت، ثم إن مدعي أعاد دعواه ثانياً في محسن آخر فقال المدعى
عليه - لا علم لي بوزنك سمع ذلك منه كذا في المحط في الفصل الحادي عشر من كتاب
الدعوى، رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنكرت ثم ماتت لرحل فحانت مدعي ميراثها فيها
لميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى ميراث - ولو كانت المرأة دعت النكاح فذكر
الرجل ثم ماتت فطلب للرجل ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان به الميراث هكذا روي عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في لوادر كذا في صاوى قضيجان، ولو أن امرأة ادعت على زوجها
أنه طلقها ثلاثاً وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال - لم أورثها منه،
وكذلك إن كانت اكتسبت نفسها وزعمت أنه لم ينفقها قبل موته كذا في المحيط، رجل في
يديه بمسك آتاه رجل أنه بمسكه والذي في يديه بجهد ودعاؤه نفسه فحلفه القاضي ما هو
لهذا المدعي فلي أن يحلف وقضى القاضي عليه بكماله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته
منه قبل الخصومة وأقام على ذلك بيعة فبنت بيته وقضى له به ولا يكون إبطال البيعة إكدياً
لشهود الشراء، ولو أقام بيعة على أنه بي وبذ في ملكي ثم أقام بيعة أنني اشتريته من فلان آخر
سوى ادعى لا تقبل منه البيعة هكذا في الدخيرة، في لوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بيعة
على رجل ثلث لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم وقضى القاضي به لهم ثم إن أحدهم قال بعد
ذلك - ما لي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق وإنما هذا لأخوي، قد لا يبطل
بهذا القول عن انقضي عليه شيء، إلا أن يقول ما كان لي أصلاً في هذا المال شيء وما هو إلا
لأخوي فحينئذ يبطل حقه عن المقضى عليه، ولو قد قبل أن يقضي للقاضي له بالمال - مالي في
هذا المال حتى وما هو إلا لأخوي يسأل عن ذلك بأي وجه صار لهما ذلك وإن ادعيتهم من
ميراث أبيكم فإن جاءه بوجه يكون له فيه من حوله محرج قبل منه وإن قال - هذا القول ثم مات
قضى القاضي به للأخوين مثلثين وترك نصيب أمقر، ولو كان الدين أقاموا البيعة هم الدين
قولوا معاملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء باعوه به ثم قال أحدهم ما المال
إلا لهادين مالي فيه حق كأن المال كله لهادين وبم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في
الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعي من قوته أو فعله.

الباب التاسع هي دعوى الرجلين، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول في دعوى الملك المطلق في لأعيان. قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا ادعى رجل ديراً في يدي رجل أو عقاراً آخر أو متقولاً وأماما البيعة قصي بيته الخارج عند عسانا الثلاثة هذه إذا سم يذكر تاريخاً فاما إذا ذكر تاريخاً فإن كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب أنه يقضى بالخارج منهما وإن أرحا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحضر في الدعوى إلا تاريخاً وإذا أرح أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالخارج هكذا في الغلط، دار في يدي رجل ادعى رجل أنها ديرة ملكها صدقة ونام صاحب اليد به أنه اشترها من فلان صدق سبيل وهو يملكها ويضرب قصي به للمدعي الخارج كذا في نظيره، إذا ادعى لخارج أنه عبده كتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بيعة وأقام ذو اليد بيعة أنه عبده كذبه على ألف درهم قال: جمعه مكاتبا بينهما يؤدي إليهما جميعاً كذا في الدخيرة، لو ادعى أحدهما أنه ديرة وهو يملكها وأقام على ذلك بيعة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكها كاتبه للتدبير أولى كذا في الغلط، إذا ادعى ملكاً مطلقاً وكان في يدي ثالث ولم يؤرخ أو أرحا تاريخاً واحداً فهو بينهما نصيب هكذا في الخلاصة، وإن أرحا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الأول يقضى لاسبقهما، وإن أرح أحدهما وأصق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما وهو الصحيح، واحتجبت الروايات عن صاحبيه قال الإمام المعروف بحواهر راده: إن الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصيب كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصدين، دار أو سبق في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما صدقة على ما ادعى ولم يؤرخا أو أرحا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصيب وإن أرحا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخراً وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً يقضى لاسبقهما تاريخاً، وإن أرح أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به سهما وكذلك عندنا على القول الذي لا يعتبر التاريخ، وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لأن عبر المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في الغلط، عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه عبده غصبه ذو اليد منه أو قال: استأجره ذو اليد منه أو استأجره منه أو أثبته منه وأقام ذو اليد بيعة أنه ملكه أمثله أو ديرة أو كانت أمة أقام ذو اليد بيعة أنه استولدها كانت بيعة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الدخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى المتاج، رجل في يديه دار وأقام رجل أحبي عليه البيعة أنها داره وأقام رجل آخر البيعة أنها داره غصبها منه هذا المدعي الآخر فإنه يقضى بالدار لعدم شهود له بالعصب وكذلك لو كان مكان دعوى العصب دعوى الإيداع كذا في الغلط، ادعى بكر يماً هو في يدي سعد ويريد وبرهن أنه له وكل واحد

منهما برهن أنه له نصفه بكر ونصفه لهما، ولو ادعى بكر العصب أو الودبعة على سعد فبره
 لزيد وما بقي لبكر، والأصل: أن الخارجين إذا تنازعا في عين ودعى أحدهما العصب على
 صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي ببيتة مدعي العصب ولا يقضي ببيتة لمدعي عليه العصب كذا
 هنا ولو ادعى بكر العصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكاً مطلقاً فبره لبكر ونصفه
 لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكاً مطلقاً فبره لزيد وما بقي لبكر
 ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف للذي في يد سعد
 ولبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى العصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي
 في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد وكذا في الكافي، ولو أقام سعد بيته أنه داري
 غصنها مني زيد وأقام زيد بيته أنه داري غصنها مني سعد وأقام بكر البيته أنها دري غصنها
 مني سعد وزيد فللبكر نصف الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصيبين هكذا في المحيط

الفصل الثاني في دعوى الملك في الأعيان بسبب الإرث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه
 ذلك: دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي أنها داره ورثها عن أبيه فلان
 وأقام على ذلك بيته فإن لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السوء يقضى بالدار بينهما: وإن
 أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخراً على ما ذكر في المشتق
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخراً على ما في الأصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى
 أولاً على ما رواه ابن ساعدة عنه يقضي لاسبقهما تاريخاً كذا في الذخيرة، وكذا إن أرخا ملث
 المورثين يقضى لاسبقهما تاريخاً بالإجماع هكذا في الخلاصة، وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ
 الآخر قضى بينهما نصيبين إجماعاً كذا في الكافي، ولو كان في يد أحدهما فهو للخارج إلا إذا
 كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجميعهما الله تعالى وعند
 محمد رحمه الله تعالى يقضى به للخارج، وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج
 بالإجماع وإن كان في أيديهما فهو بينهما نصيبين بالإجماع، لا إذا كان تاريخ أحدهما أسبق
 فهو أولى كذا في الخلاصة، إن ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراها من فلان
 وهو يملكها وأقام آخر بيته أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فإن القاضي يقضي بينهما كذا
 في فتاوى قاضيهان، سواء أرخا على الشراء أو لم يؤرخا هكذا في المحيط، وإن وقتا فصاحب
 الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية وإن أرخ أحدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقاً كذا في
 فتاوى قاضيهان، وإن ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخ أو أرخا تاريخاً واحداً فهو بينهما
 نصيبين كذا في الكافي، ويخير كل واحد منهما فإن رضي أحدهما وأبى الآخر بعدما حبرهما
 القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس لمدعي رضي به إلا النصف كذا في المحيط، وإن
 أرخا وأحدهما أسبق تاريخاً يقضى لاسبقهما تاريخاً اتفاقاً وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر
 فهو للمؤرخ اتفاقاً، وإن كانت العين في أيديهما فهي بينهما إلا إذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
 فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخاً، وإن كانت في يد أحدهما فهي لذي اليد سواء أرخ أم لم
 يؤرخ إلا إذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فعلى بها للخارج كذا في الكافي، رجل في يده دار
 وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البيته أنه اشترى منه الدار بالعبد اندي في يده وصاحب

اليدين بذكر دعواهما فإن القاضي يقضي بالمدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما ولهنا اختيار فإن
احتارا انعقد أحدا مدار بينهما والعبد بينهما، وإن احتار الفصح أحد العبد بينهما وفيه
العبد بينهما، وإن أراد أحدهما أن يأخذ كل المدار بعدما قصي القاضي لهما ليس به ذلك كذا
في فتاوى قاصيحات، وإن كانت المدار في أيدي مدعين والباقي بحاله فكذلك الخراب وإن
كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قصي بالمدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون
كل العبد للآخر كذا في المحيط، ولو لم تكن المدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقص المدار
قصي القاضي له بالمدار كذا في فتاوى قاصيحات، ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد إن عوض
المدار لم يسلم له بل استحق بيعة الخصم الآخر فلما أرجع عليك المدار لا ينتص إليه لأن العبد
استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيعة صاحب اليد على بيعة الآخر فسم يصهر
الاستحقاق في حق صاحب اليد إليه وصار كما لو استحق عليه بإقراره هذا إذا دعي للشراء
مطلقاً، فاما إذا ادعى الشراء مؤرخاً وأقاما البيعة على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق قصي
لاسبقهما تاريخاً سواء كانت المدار في يد المدعى عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أيهما
كان ويقضي بالعبد للآخر كذا في المحيط، وإن أرح أحدهما دون الآخر والمدار في يد المدعى عليه
يقضي للمؤرخ بالمدار وبالعبد للآخر، وإن كان لأحدهما قص مشهود به وللآخر قبض معائن أو مشهود
به فهو أولى كذا في الكافي، وإن شهد شهود الذي لم يؤرخ على إقرار البائع بالشراء والقبض
قصي لصاحب التاريخ، ولو كان لأحدهما قص مشهود به وللآخر قبض معائن فالذي به قص
معائن أولى كذا في المحيط، ولو كانت المدار في أيديهما فأرح أحدهما وأطس لأخر قصي بالمدار
والعبد بينهما كذا في الكافي، وإن شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معائنه أو
على إقرار البائع بالقبض وأرح أحدهما ولم يؤرخ لأخر إن كانت المدار في يد البائع فصاحب
التاريخ أولى، وإن كانت المدار في يد المشتري وأقاما البيعة على الشراء والقبض معائنه أو على إقرار البائع
بالقبض وأرح شهود أحدهما دون الآخر قصي بالمدار بينهما بصين والعبد لهما أيضاً وبخبران
أيضاً قال محمد رحمه الله تعالى: وتاريخ القيص في هذا بمنزلة تاريخ شراء حتى لو كانت
المدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من مدعين على الشراء والقبض وأرخ القيص دون
الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القيص السابق أولى، وكذلك إذا كانت المدار في يد
صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق، وإن أرح أحدهما في القيص دون
الآخر والمدار في يدي البائع قصي لصاحب التاريخ وإن كانت المدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو
أولى هذا كله إذا كان العبد في يد المدعى عليه فاما إذا كان العبد في يد مدعين والمدار في يد
المدعى عليه والباقي بحاله فالمدار والعبد بينهما وبخبران فإن أمصا انعقد بالمدار بينهما وإن
اختارا فسبح انعقد كان العبد بينهما بصفين ولا يجر المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في
المحيط، عه في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم ورطل من
حمر وهو بمنك وأقام رجل آخر البيعة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم وحبر وهو بمنك
والذي في يديه بذكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرد العبد على المدعين بصين

ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته، وكذا لو ادم كل واحد منهما النسيئة أنه باعه من الذي في يديه ببيعاً فسد كذا في دعوى فاصبحان وإن مات العبد في يد المشتري ضمنه قيمتان كذا في المحيط، وهذا إذا أقالم البيعة على إقرار الذي في يديه بذلك وإن أقالم كل واحد منهما النسيئة على معاينة السبع وقصر بعد فإن كان العبد قائماً أحداً العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك، وإن كان العبد مسهلكتاً بينهما بأحدان فقرة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في دعوى فاصبحان، عند في يد رخص ادعاء رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتاً معدوماً والذي في يديه يسكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالذي في يديه العبد بالخيار يدفعه إلى أبيهما شاء وعطاه ثمنه لتأخر كذا في الظهيرية، عند في يد رجل أقام رجلان كل واحد منهما بيعة أنه عبده، عه يراه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام، فإن أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورخصي به الآخر لم يشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وإن أمضى أحدهما لسبع ونقص الآخر فدمم حير نصف الثمن وللمدفع كل العبد وإن لم يضمن السبع أحد العبد نصفين ولا شيء على المشتري وإن لم يضمن البيعة وصدفهما ذو اليد ولا يعلم أيهما أول إن أمضيا سبع أحد كل واحد منهما ألف درهم وإن لم يضمن السبع ومضت مدة أحداً العبد بضمير ونصف وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته، وإن أمضاه أحدهما ولم يضمن الآخر بأحد أجر الألف كلها وبأحد لأبى العبد كله كذا في محيط سرخسي، في نودو هشام قال سأل محمداً رحمه الله تعالى عن علام في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار من حمسة أشهر وصاحب اليد يقول: بعته من صاحب المائة فقضى القاضي بالعلام لصاحب الألف وسلم العلام إليه ثم وجد المشتري به عب ورده على القاضي عليه بقضاء وجاه صاحب المائة فقال أنا أخذ العلام لأملك أقررت ببيعه مني وصاحب اليد يأبى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا بدعت إلى قول صاحب العلام ولا يكون القضاء بالعلام لصاحب الألف فسخاً ببيع بمائة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ العلام بإقرار الداع أنه باعه منه ولم يضمن من ذلك، وإن قد البائع لصاحب المائة حد العلام وأبى هو فللداع أنه يلزمه، وإن قال صاحب المائة حير قضي القاضي بالعلام لصاحب الألف وقام من مجلس القاضي قد مسحت البيعة بيسا لم يسكن فسخاً، لا أن يقول البائع أحببتك إلى ذلك أو يفسخ القاضي لعقد بينهما كذا في المحيط، إذا ادعى المدعي أن رجلاً قد أرح أحدهما وهو اليد أولى، وإن أرحا وتاريخ أحدهما سبق كان لأسفهما تاريخاً نوسى هكذا في الدخيرة، إذا كانت الدار في يد رجل وادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وقام على ذلك بيعة ذو اليد قام ببيعه أنه اشترى من زيد وادعى هو الأول أي تاريخ إخراج أول فإنه يضمن بها للخارج فإذا قضى بالشراء بخارج فإن ثبت تقدمها الثمن عند القاضي بقرار البائع أو تعذبه القاضي فإنه يسلم الدار إلى الخارج ولا يكون لدى اليد أن يحبس الدار حتى يستوفي ما يقدر للبائع، وإن لم يثبت يقدر أحد منهما الثمن بقرار البائع أو بالمعاينة من القاضي لا يسلم الدار إلى الخارج حتى يسوفي الثمن منه وإن

ثبت نقد أحدهما عند القاضي إما بإقرار البائع أو بالمعاينة فإن ثبت نقد الخارج فإنه يسلم البائع وإلا ثبت نقد ذي اليد بالإقرار أو بالمعاينة ولم يثبت نقد الخارج فإن القاضي لا يسلم البائع إلا إذا ثبت حتى يسد في الثمن فإن كان الثمن من جنسين مخضمين فإن القاضي لا يعطي دأيد شيئاً مما قبض من الخارج لأن البائع لو كان حاضر لم يكن له أن يأخذ ذلك بعير رصاً بائع فكذلك إذا كان عائباً لا يكون للقاضي أن يعطيه، وإن كان من جنس واحد فإنه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم إن فصل شيء أمسكه على البائع وإن بقي من دين ذي اليد شيء نفع البائع إذا حضر هذا إذا ثبت نقد ذي اليد بإقرار البائع عند القاضي أو بالمعاينة وأما إذا أراد أن يقيم البيعة على نقد الثمن للمدعى فإنه لا يسمع منه، ولو كانت الدار في يد ذي اليد ببيعة أو صدقة أو بيع وهم ينفق الثمن فاقدم هذا ببيعة أنه اشتراها من زيد فإنه ينفق الثمن بالخارج وتدفعها إليه وأحدث منه الثمن للبائع ولا يعطي ذي اليد من ذلك شيئاً هكذا في المخطط في بعض الخنافس في دعوى لبيع والشراء، وإن ادعى ثمن في ملك من جهة أخرى فإنه ينفق الثمن بالخارج هكذا في المخطط والذخيرة إذا ادعى صاحب اليد ثمن في ملك من جهة واحدة وهم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على النساء أو أرخ أحدهما دون الآخر ينفق البائع ببيعهما، وإن أرخا وتاريخ أحدهما سبق ينفق لآخرهما تاريخاً، وإذا ادعى ثمن في ملك من جهة أخرى فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة، الخارج ودو اليد إذا ادعى ببيعة ببيعة من ثمن وأرخا وهي تاريخ أحدهما جهالة بأن ادعى المدعي أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقدم البيعة وأقام ذو اليد البيعة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفصل فالبيعة المدعى ركناً إذا شهد شهود المدعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الريادة ينفق بالخارج كذا في المصنوع للمعدية، دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقام السنة ولا تاريخ معهما نهاترت البيعتان سواء شهدوا بانقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بعير قضاء، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ثم لو شهدت البيعتان على نقد الثمن تقع المقاصة عدتهما، وإن لم يشهدوا فاستفاض مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب ثمن عدده كذا في الكافي، فإن وقعت البيعتان في العقار ولم تثبت قبض روقب الخارج أسبق ينفق لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وإن أثبت قبض قصي لصاحب اليد، وإن كان وقت صاحب اليد أسبق ينفق بالخارج في الوجهين هكذا في التهذيب، دار في يد رجل أقدم رجل البيعة أنها داره باعها من ذي اليد بألف درهم وأقام ذو اليد بيعة أنها داره باعها من هذا المدعي بألف درهم فعلى قيس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى نهاترت البيعتان كذا في المخطط، دار في يد زيد برهن عمرو على أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار وجمد زيد ذلك كذا قضى بالدار بين المدعيين ولا ينفق بشيء من التمسين كذا في الكافي، دار في يد رجل يسمى محمداً أقدم خارج يسمى بكر البيعة على الشراء من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة بيعة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البيعة على الشراء من بكر ولم يدكروا القبض والتاريخ بيعة محمد مقبولة وينقص بالبشارة له من بكر وبيعة بكر

والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمائلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وترك الدار في يدها هكذا في محيط سرخسي، وإذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسألة بحالها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضى بشيء محمد وتهاترت بيعة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما إذا كانت الدار في يد بكر وإن كان في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بيعة بكر ومحمد ولا تقبل بيعة المرأة هكذا في المحيط، حر في يده عند أقدم مكاتب أبيه أنه عبده ناعه من هذه المرأة، وأقامت المرأة لنفسه على البيع من المكاتب عشرة أكرار حطوة وأقام الحر السنة أنه اشترى من المكاتب بهذا الوصف ولم يدكروا يقض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضى به بلحر وبطل بيعة المرأة والمكاتب، ولو كان عند في يد مكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وإن كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط سرخسي، إذا شهدوا بالعقد والقبض والعقد في يد الحر فإن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى بيعة المرأة والمكاتب باطلتان وبيعة الحر والمكاتب مقبولة وإن كان العبد في يد المكاتب وباقي المسألة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الأول، وإن كان العبد في يد المرأة وبقي المسألة بحالها فعلى قولهما بيعة المكاتب على المرأة باطلة وبيعة المرء على المكاتب وبيعة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط، ولو كان الحر يدعي البيع من المكاتب بمائة دينار والمسألة بحالها وهو في يدي الحر ولم يدكروا القمض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وإن كان في يد امرأة قضى ببيع الحر من المكاتب ولو دكروا القمض والبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسمى إليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وإن كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتهاترت بيعة المرأة والمكاتب ويقضى ببيع الحر على المكاتب بالشر عندهما هكذا في محيط السرخسي، رجلان ادعيا بكاح امرأة وأقاما البيعة لا يقضى لواحد منهما إلا إذا أقرت المرأة لأحدهما وهذا إذا لم يزوج أو أزوجا تاريخاً واحداً، وإن أزوجا تاريخاً أحدهما سبق فهو أولى، وإن كان تاريخهما سواء ولا أحدهما يدعي له، وإن أزوج أحدهما دون الآخر فصاحب التاريخ أولى، وإن كان لأحدهما تاريخ وللآخر يد فصاحب اليد أولى، فإن أقرت لأحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي أقرت له وهذا كله في حال حياة المرأة (ما بعد موتها، فإن كان تاريخ أحدهما سبق يقضى له وإن كان تاريخهما سواء أو لم يزوجا يقضى بالسكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ويرثان ميراث روح واحد فإن جاءت بولد ينسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهذا يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة، الخارج مع ذي اليد إذا أقاما البيعة على السكاح مصدق من غير تاريخ يقضى ببيعة صاحب اليد، ولو كان العاصي يقضى للخارج ببيعة ثم أقام صاحب اليد ببيعه هل يقضى ببيعة صاحب اليد؟ فيه اختلاف الشافعي رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع ببيعه ذي اليد، لو أقام الخارج بعد ذلك ببيعه على أنه تزوجه قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا

في المصول العمادية، ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر فافترت المرأة للمدعي ثم أقام البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: يقضى للحارح بحكم الإقرار، وقال بعضهم: يقضى لصاحب اليد كذا في المصول الإستروشبة، لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فافترت لأحدهما فهي لمقر له فإن أقام لآخر بعد ذلك جنة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقام البينة بعد افترت لأحدهما فإن وقتها الأولي وإن لم يوقتا فالذي زكيت بيته أولى وإن لم ترك بينهما أو ركبت قصد بعض لمشايخ رحمهم الله تعالى يقضى للذي افترت به بالنكاح سابقا وهو الأقوى وعند بعضهم لا يقضى بواحد، وإليه أثر في أدب القاضي في باب الشهادة على النكاح كذا في المصول العمادية، ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما وأقام البينة من غير تاريخ وسقط المرأة عن ذلك فلم يقر لأحدهما حتى نهائرت البينتان ثم أقام أحدهما البينة على إقرارها له بالنكاح يقضى به بالنكاح كما لو افترت لأحدهما بالنكاح بعدما أقام البينة عياناً، ولو ادعى نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة على النكاح وأقام الآخر لبيته على النكاح وعنى إقرار المرأة بالنكاح لا تفرج بيته من يدعي إقرارها بالنكاح كذا في المصول الإستروشبة، ولو أقام البينة فمات أحدهما فافترت امرأة بتكاح ابنت صبح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث، وكذا لو أقام البينة على النكاح والدحول فافترت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أولاً فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدحول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو نمرّد أحدهما بالدعوى والرافة تجحد فاقدم البينة ويقضى به القاضي ثم ادعى آخر وأقام لبينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقفت شهود الثاني سابقاً، وكذا إذا كانت المرأة في يد الروح ونكاحه طهر لا تقبل بيته لخارج إلا على وجه السبق كذا في الهدية، ولو شهد شهود أحد مدعي النكاح أنه دخل بها كان هو أولى، وإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدحول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى، ولو أن أحدهما ادعى كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فاقام أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بألف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعانت البينتان، فإن القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد لشهود على إقراره استحساناً وإن أقامت إحدهما البينة على إقراره بالدحول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على إقراره بالدحول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو يسكن الكفر فإن القاضي يقضى لسدحول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدحول دليل على سبق نكاحها، ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدحول بها ولا على الدحول أصلاً فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المائتين لهما بينهما المدعية الدرهم بربع الدرهم والمدعيه الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيهان، امرأة عالت، تزوجت زيداً بعد ما تزوجت عمراً والزوجهان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنده معتوى هكذا في المصول العمادية، وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيداً إقرارها بالنكاح فصحيح الإقرار منها فهي تزوجت بعد ما تزوجت عمراً بطلان إقرارها الأول ولا تحدث هكذا في محيط

السرحسي، لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بيمينه أنها اقرب إليها امرأته حتى تعذب منه بألف درهم ولم يوفقا فعليه أن يؤدي كل واحد منهما ماله وإن وقتا لزمها حال الوقت الأول ويبطل عنها حال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما وقت سقضي في مثله العدة وسروج فيلزمها المألان جميعاً وإن لم يدخل بها أحدهما لزم المألان جميعاً وقت أو لم يوفقا كذا في المحيط، في دعوى مائة نجم انتسفي رحمه الله تعالى دعوى على امرأة أنها امرأته وحلاله وهي تدعي أنها كانت امرأته لكن طلقها وانقضت عدتها وسروج بعد الروح الثاني وهي في يده وبدعي الثاني أنه تزوجها وبكره كساح الأول وطلانه نكاح المرأة بإقامة البيعة على الصلح فإن عجزت عن إقامة البيعة حلف الروح الأول على الطلاق وقرن بينهما وبين الروح الثاني كذا في الفصول العمادية، رجل تزوج امرأة ثم قال لها: كان لك زوج قلبي طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وفالت: ما ضفسي الأول لا يعرف بينهما فإن حصر العائت بعد ذلك وبكر الصلح فرق بينهما وهي للأول وإن أقر الأول بالنكاح والصلح وكذبته المرأة في الصلح كان الطلاق واقعاً عليها وتعبد من الأول من هذا الوقت ويصدق نسها وبين الآخر وإن صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وإن أنكرت ما أقره الأول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاصيحات، ولو قال الزوج: كان لك زوج قلبي وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الصلح فجاء رجل ودعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فائقون للثاني كذا في محيط السرحسي في كتاب النكاح، رجل تزوج امرأة لم جاء رجل ودعى أنها امرأتي فقال المدعى عليه: كانت امرأتك لكن طلقها عند ستمين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وأنكر المدعى الطلاق بؤمر بالتسليم إلى المدعي ولو قال: بلى طلقها لكن تزوجتها بعد ذلك وما عى عليه يارحوسق وبراً منكر است^(١) تنكح في يد المدعى عليه وهو أن المدعي أنكر الطلاق وإقامه المدعى عليه حجة أنه طلقها عند ستمين وأني تزوجتها وحكم للفرسي بالصلح كانت عدتها من وقت الصلح كذا في الفصول الإستروشنة، امرأة في دار رجل يدعي أنها امرأته وحارح بدعها وهي تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول لقول من هي في داره كذا في الفصول العمادية، برهن على أنها منكوحته وفي يد ذي اليد بغير حق وهو اليد قال: زوجتي والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح للمخارج وإن برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ قبيلته أولى كذا في الوحيير للكردي، رجل قال لامرأة: زوجيك أبوك وأنت صغيرة وفالت: بل روحيت وأنا كبيرة فلم أرحس كان القبول قولها والبيعة بين الزوج كذا في فتاوى قاصيحات وهكذا في المحيط، البالغة إذا أقامت البيعة على رد النكاح بعد البلوغ والروح وأقام البيعة أنها سكنت بعد مسوعها تقبل بيعتها كذا في الفصول الإستروشنة، إذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح فساد فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيعة تقبل بيعة من يدعي الفساد ومتى قبلنا بيئته على الفساد سقطت بقفه العدة وبسبب الولد ثابت كيمما كان كذا في الفصول العمادية، رجل وامرأة في أيديهما دار أقامت امرأة البيعة أن الدار لها وإن الرجل عيها وأقام الرجل البيعة أن الدار له وامرأة زوجته تزوجها على ألف درهم ودفع إليها رسم يقيم البيعة أنه حر فإنه يقضي

بالدار للمرأة ويكون الرجل عبداً لها ولو أقام رجل البينة أنه حر الأصل والمسألة بحالها فإن المرأة امرأته ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم يكن بهما بينة كانت الدار بطرود كذا في فتاوى قاضيه، وي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة أحلفا في متاع النساء فادعت المرأة بينة أن المتاع متاعها وأن الزوج عبدها وأقام الرجل بينة أن المتاع له وأن المرأة امرأته تزوجها على ألف ومفده فإن الرجل يقضى به عبداً للمرأة ويقضى بالمتاع لها فإن شهد شهوة الرجل أنه حر الأصل قصي بأنها امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر، وعلى فبني مسأله الدار يسمى أن يقضى بالمتاع لها، وبو أحلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة مثل ذلك في يد الرجل يقضى بالكساح ويعتق الرجل ويقضى بما في يده كل واحد منهما بآخر مدع استاء كان أو متاع الرجال أو متاعهما وإذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبينة بينه لمدعي هكذا في الدخيرة، وذكر ابن شحات في التودر بوقام الرجل البينة أن الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها ولست الدار في يدهما فالدار بينهما نصيب وإن كانت في يد أحدهما تنكح هي يده ويحكم لكل واحد منهما بآخره ولا قبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضي الله عنه ويسمي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى ببينة لخارج لأن بينة صاحب في المثل مطلق لا تعارض بينة لخارج كذا في فتاوى قاضيه، رجل ادعى على امرأة أنها لمرأته وأقام رجل آخر بينة أنها أمته وأقامت المرأة البينة عندهما أنهما عبداً لها فالقياس أنه تنقل بينة المرأة عندهما وإن لم يقم كل واحد منهما لبينة لا يحسم ولا يقضى بالسكوت كذا في حواهر المتدري، إذا زوج عبد الرجل حرة ثم ادعى أن الأولى لم يادن له بالكساح وقالت المرأة قد أذن به يفرق بينهما ولا يصدق في إبطال المهر وبدره الساعة إن دخل بها ولها العتقة ما دامت في العدة وإن لم يدخل بها بفرمه نصف المهر، وكذلك إذا قال: لا أدري أدن لي أم لم يادن كذا في المصنوع العمادية

وما يتصل بذلك مسائل. رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة على رجل آخر أنه تزوجها وهو بكم ذلك فالبينة بينة لرجل كذا في الدخيرة، رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت عليه أنها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى. قبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة وبو وقتت بينة المرأة ولم توفت بينة الرجل حارب دعوى الرجل وبشيت بكساح المرأة التي يدعي الرجل ويصل بكساح لمدعة لها على المهر نصف المهر كذا في فتاوى قاضيه، ادعى على امرأة بكساحاً وقد أدام البينة وأقامت هي بينة أن زوجها امرأة ادعى وهو بكم ذلك ويقول. ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضي بكساح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بكساح العائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على فرار المدعي بكساح العائبة ومالا. يتوقف القاضي ولا يقضي بكساح لشاهدة كذا في المصنوع العمادية، بو ادعى بكساح امرأة وأقام البينة فادعت المرأة أنه تزوجها بأمرها أو بابتها فهذا وما لو دعت المرأة بكساح لأخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها أو قبلها أو مسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بكساح العائبة هكذا في المصنوع الإستروضية، رجل له ابنتان

صغرى وكبرى وأقام رجل بيعة على هذا الرجل أنه روح ابنه الكبرى منه وأقام لأب بيعة أنه زوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بيعة الروح كذا في المحيط، لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت: تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي أعرب تنكحه أمس ولو شهد الشهود على إقرارها لهما جميعا وهي لتحده، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أسأل الشهود بأيهما بدأت وأقضي به، ولو قالت: بروحهما جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب لأمس كذا في فتاوى فاصبيحان، لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاصر وصدفها انقر له فإن المدعي يحتاج إلى إقامة البينة وإن أقام البينة وثبت يحتاج المقر له إلى إقامة البينة على هذا المدعي بحصره هذه المرأة وإذا أقام المقر له البينة بعد إقامة البينة من المدعي صدر المقر له أولى بالبينة والإقرار كذا في الفصول العبادية، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بيعة على امرأة أنه تزوجها عني أنه دفع درهم وأقامت المرأة بيعة أنه تزوجها عني مائة دينار وأقام أبوها وهو عبد للزوج بيعة أنه تزوجها عني دفعته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بيعة أنه تزوجها عني رقبها فالبينة بيعة الأب والأم والنكاح حائر على نصف رقبتهما وإن كان القاضي قضى للمرأة مائة دينار ثم ادعى لأب والمسألة بحالها قضى بأن الأب صدقها ويعتق من مالها ويبطل القصاص الأول ولو أقام للروح البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقه الأب في ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تغيب بستانه ويقضى لها بمائة دينار وعنتق الأب من مال الروح وللولاة له ولو أقام الأب البينة أنه تزوجها عني رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي أنه دفعه حكم ببينة الأب واعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم امرأة البينة أنه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرحسي، إذا ادعى احتنان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أو لا كان ذلك إلى الروح إذا صدق واحدة منهما أنها كانت أولاً امرأة تبطل بيعة الأخرى ولا شيء لها من المهر إن لم يكن دخل بها وإن قال الزوج: لم أتزوج واحدة منهما أو قال: تزوجتهما جميعا ولا أدري الأولى منهما، قال في الكتاب: فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما إن لم يكن دخل بواحدة منهما قالوا: هذا إذا قال: تزوجتهما ولا أدري الأولى منهما أما إذا قال: لم أتزوج واحدة منهما فوينبغي أن لا يجب شيء والأصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء كان كذا في فتاوى قاضيخان، لو ادعت المرأة النكاح عني رجل فأنكر الزوج ثم تصادقا عني أن النكاح كان لا يثبت النكاح لأن في الابتداء لم تصدقا، كما مازن وشريم^(١) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الإسترواشية، برهن عليها بالنكاح فقالت: لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمبرهن ولا ينفقت إلى إقرارها كذا في الوجيز للكردري، ولو ادعى نكاح امرأة وأنكرت ونكر ثم تفرير رجل آخر ثم أقرت بين يدي القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي يصح إقرارها ويسمع ذلك ولو أقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي لا يسمع إقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العبادية، امرأة ادعت عني رجل أنه تزوجها ففان الرجل، ما فعلت ثم قال: بنى فمست بهذا جائر كذا في المحيط، امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام

البينة قبلت بيمينته، رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على أنه تزوجها بالف في درهم يقبل ويفضي بالسكاح بالعين وكذا برأوم البينة أنه تزوجها على هذا العيد قبلت بيمينته كذا في فتاوى فاصبحنا، ادعى عليها نكاحاً فقالت: كنت زوجته لكن احببت بؤسه فاعتذرت وتزوجت بهذا فهي روجه المدعي ولو قالت: ان امرأة هذا وبكيت كنت لهذا المدعي اولاً وسألت لفصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجهر للمكرري، يوم لموت لا بدخل تحت القساء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة على هذا الميت أنه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويفضي بالسكاح ويوم القتل يدخل تحت القساء حتى لو ادعى على آخر أنه صل اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول الحادية، ادعى على امرأة نكاحاً وهل ان زوجها فلاناً طلقها وسقطت عدتها واما تزوجك فقالت امرأة: ما طلعتي فلان واقام المدعي لبينة على طلاق الزوج لاون لا نعل فلان حصر الزوج واقام البينة على صلاحه بصل ثم بشر ان اقام البينة على ان التزوج بعد انقضاء العدة بثب السكاح كذا في الفصول الإسروشية، ولو برهما على نتائج ذبته وأرجحاً قصي لمن وافق سبه تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في أيديهما او في يد أحدهما او في يد ثالث لان القسي لا يحتلف بحلاف ما إذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم بها لذي اليد ان كانت في يد أحدهما او لهما ان كانت في أيديهما او في يد ثالث وان اشكل من الدابة في موافقة أحد التاريخين يفضي لهما بها وهذا إذا كان خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا إذا كانت في أيديهما كذا في التبيين، وإذا علم ان من لداه محالف لأحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قصي بالذبة لصالح الوقت الذي اشكل من الدابة عليه وان أرح أحدهما ومن يؤرخ الآخر وكان من الدابة مسكلاً قصي بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما ان كانت في أيديهما هكذا في المحيط، وان كانت في يد أحدهما قصي بها لصالح اليد وان حالف من الدابة التاريخين بطلت البينة وسرد في يد من كانت في يده كذا في التبيين، دال عامة المشايخ، وهو الصحيح هكذا في عيص، والاصح أنهما لا يطلان بل يقضي بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضي بها لذي اليد كذا في التبيين، سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القساء بها لسحارج او بعده كذا في المحيط، لو اقام اخارج البينة أنه عبده شراء من فلان وأنه ولد في ملك يانته واقام ذو اليد البينة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قصي به لذي اليد وكذلك لو اقام اخارج البينة على نتائج يانته واقام ذو اليد البينة على نتائج في ملكه في اليد أولى وكذلك لو اقام البينة على ورثه او وصيه أنه عبده مفعول من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المسوط، شاه في يدي رجل اقام رجل لبينة أنها شاته ولدت في ملكه واقام صاحب اليد البينة أنها شاته عندها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تمكنه منه قصي بها لصالح اليد كذا في الدحيرة، ذكر في الاصل ان انفاصي بنفس القساء على الثاني ويقضي به للأول وهو الصحيح هكذا في المحيط، ولو اقام أحدهما البينة على الثالث والآخر على النتائج لصالح النتائج أحق أيهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين

خارجين بيعة التناج أحق ولو قضى بالتناج لذي اليد ثم أقام ثالث لبيعه على التناج بقضى له
 إلا أن يعيد ذو اليد البيعة على التناج كذا في الكافي، فإن لم يقدر ذو اليد على إعادة البيعة
 وقضى القاضي بالبيع للثالث ثم حضر ذو اليد بيعة أو العبد عبده ولد في ملكه قضى به له
 وإن لم يعد ذو اليد بيعة ولكن حضر رابع وأقام بيعة له عبده ولد في ملكه فإن القاضي يقول
 للثالث: أعد بيتك على أنه عبدك ولد في ملكك بمحضر من رابع فإن أحضرها كان هو أحق
 بالعبد من الرابع فإن حضر المدعي الأول وأقام البيعة له عبده ولد في ملكه ثم قبل بيعة لآخر
 قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيعة على أحد بعد ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى وهو قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الموطأ، رجل في يديه عبد أقام
 رجل بيعة له عبده ولد في ملكه وأقام رجل آخر بيعة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما
 صفين ثم جاء ثالث وأقام بيعة بمثل ذلك يقضى بالعبد له إن لم يعد لمقضي لهما البيعة أنه
 عبدهما ولد في ملكهما فإن أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي
 أعاد بيعة له ولم تقبل فيه بيعة ثالث ويقضى للثالث على المقضي له الآخر الذي لم يعد البيعة
 بالنصف الذي في يديه ولا شركة فيه مع الثالث بل الذي أعاد بيعة فإن وجد لمقضي عليه الأول
 وهو الذي كان العبد في يديه بيعة أن العبد ملكه ولد في ملكه وأقامها عبد القاضي قضى
 بقاضي بالعبد له لأنه لو أقام يومئذ بيعة على ذلك كان هو أولى فكذا إذا أقام بيعة بعد ذلك
 كذا في الخبر، لو ادعى ذو اليد وخارج منك لمطلق وبره وقضى على ذي اليد بذلك ثم
 إن ذا اليد المقضي عليه أو أقام البيعة على التناج تقبل ويقضى به القضاء الأول كذا في الكافي،
 عبد في يدي رجل أقام البيعة له عبده أعنفه وهو يملكه ولزم رجل آخر لبيعة له عبده و - في
 ملكه فإن الولادة أولى كذا في فتاوى قاصيص، الخارج وذر اليد إذا أقام البيعة على نتائج العبد
 والخارج يدعي الإعتاق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعياه وهو في يد ثالث وأحدهما يدعي
 الإعتاق أيضا لأن بيعة التناج مع العتق أكثر إثباتا لأنها أثبتت أربنته على وجه لا يستحق عليه
 أصلاً وبسبب ذي اليد أثبتت منك على وجه ينصّر استحقاق ذلك عليه كذا في محبت
 صرحسي، ولو ادعى الخارج للتدبير مع التناج وادعى صاحب اليد التناج لا غير ففي هذا الوجه
 اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضي للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في
 رواية أبي حنيفة أنه يقضي لذي اليد وجعله بمنزلة اكتساب كذا في الموطأ، لو ادعى الخارج
 التدبير أو الاستيلاء مع التناج أيضا وذو اليد مع التناج غنياً بأن فهو أولى، ولو ادعى ذو اليد
 التدبير أو الاستيلاء مع التناج والخارج ادعى عتق بأن بالخارج أولى كذا في محبت صرحسي،
 وإذا ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج أنه ملكه عصبه منه ذو اليد كانت بيعة الخارج أولى،
 وكذا إذا ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو أودعه منه أو أعاره منه كانت بيعة
 الخارج أولى كذا في الموطأ، أما في يد رجل أقام رجل بيعة له فبعض بلدة كذا قضى له بها على
 هذا الرجل الذي هي في يديه راقم ذو اليد بيعة أنها أمته وولدت في ملكه فإن شهد شهود
 المدعي أنه قضى بها بشهادة شهود عبده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذو اليد منه أو
 تصدق بها ذو اليد عنه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعي وتم يسيراً سبب لقضاء بمضي

القاضي ذلك القضاء أيضاً ويدفعها إلى للدعي وإن شهدوا أنه قضى بها له بشهادة شهود شهدوا عنه أنها له أو أنها نتجت عنه فالقاضي يقضي ذلك القضاء أيضاً عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى يقضيه وإن شهدوا أن قاضي بلدة كذا أقر عندما أنه قضى للدعي بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عنه أنها له أو أنها نتجت عنه ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني يقض ذلك بالإجماع هكذا في الدخيرة، إذا كانت الجارية في يدي رجل أقام رجل البيعة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء وأقام رجل آخر بيعة على التاج فصاحب القضاء أولى وإن أقام الأول بيعة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهدوا عنه أنها له وأقام الآخر بيعة على التاج فصاحب القضاء أولى عندهما وعبد محمد رحمه الله تعالى صاحب التاج أولى كذا في المحيط، إذا أقام الخارج بيعة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بيعة على مثل ذلك فإنه يقضي بها للدعي لأنها ادعيا في الأمة منكاً مطلقاً فيقضي بها للدعي ثم يستحق العبد تبعاً كذا في العصول العمادية، أقام المدعي البيعة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاته وأنه جز هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بيعة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للدعي كذا في الدخيرة، لو أن عبداً في يد رجل أقام هو البيعة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعنده وأقام خارج البيعة على مثل ذلك يقضي بالعبد لهما كذا في تناوي قاضيخان، ويكون ابن أمته وعنده ولا يكون ابن أمة الآخر وعنده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والسبب جميعاً كذا في المحيط، عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبد بين الخارجين مصمين ويكون الابن من العبد بين الاثنين جميعاً كذا في تناوي قاضيخان، عبد في يدي رجل أقام رجل بيعة أنه عبده ولد في ملكه ولم يسموا أمة وأقام رجل بيعة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه فإنه يقضي بالعبد للذي أمته هي يده وإن أقام صاحب اليد بيعة على أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه غير أمة أخرى قضى به للذي اليد كذا في المحيط، في الكهري رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البيعة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الأصل أن بهيتهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات، وإنما تقبل البيعتان إذا كانتا امتنان الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أمماً للأخرى بمرأى العين وأما إذا كانت إحداها لا تصلح أمماً للأخرى فلا تقبل ولو أقام بيعة على أن الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وإن شاة صاحبه له ولدتها شاة عنده وأقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي، كل سبب لا يتكرر فهو في معنى التنازع وذلك كالسج في الثياب التي لا تنسج إلا مرة كمنسج الثياب القطمية وعزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الحين واللبد والمرعري وجز الصوف وإن كان سبباً يتكرر لا يكون في معنى التنازع فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الحجر والبناء والغرس ورواة الخنطة والحبوب فإن أشكل يرجع إلى أهل الخبرة كذا في الكافي، إذا ادعى ثوباً

في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى فصل سيف في يدي رجل أنه سببه صبره وأقام عليه
 بيعة وأقام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك رب كان يعلم قطعاً أن هذا الثوب وهذا الفصل لا
 يتسح ولا يضرب إلا مرة واحدة فقصي بيعة صاحب اليد، وإن كان يعلم قطعاً أن هذا الثوب
 وهذا الفصل يضرب مرة بعد أخرى فإنه يقضي بيعة الخارج وإن أشكل على القاضي ذلك ساء
 أهل العلم عن ذلك يريد به للعدول منهم وبسبب الحكم على قولهم والواحد منهم يكفي والاثنتان
 أحوط وإن احتلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلاً فعيه روايات في رواية يقضي
 لمخرج هكذا في المحيط، وكذا إذا احتلف أهل الصناعة كما في التوجيه للكردي، لو تارعت
 امرأتان في غزل قصص كل واحدة منهما تدعي أنها عزله فإنه يقضي به للتي تعرف في يدها كد
 في فتاوى قاضيهان، ولو كان مكانه غزل صرف فالخارجة أولى كذا هي الصهرية، ولو سارعت
 في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البيعة أنه تسح نصفه وأقام الذي في يده أنه تسح
 نصفه، قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان يعرف المصداق بكل واحد منهما النصف الذي
 نسجه وإن لم يعرف ذلك فكله لمخرج كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى صوفاً في يدي رجل
 أنه صوفه جره من عنقه وأقام على ذلك بيعة فأقام صاحب اليد النسبة على مثل ذلك قصي
 لصاحب اليد كذا في الدخيرة، إذا ادعى ممناً أو زيناً أو دهن سمس في يدي رجل أنه به
 عصره وسلاه وأقام على ذلك بيعة وأقام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك قصي لصاحب اليد
 وكذا في الدقيق والسويق كذا في المحيط، إذا تارعا في حبس فأقام لخاص حاج وهو اليد كل واحد
 منهما سنة أنه جبهه صمغ في منكه فهو يدي اليد وكذا إذا أقام كل واحد منهما السنة أن الثمن
 حلب في يده وفي منكه قصي لذي اليد كذا في الكافي، ولو أقام كل واحد منهما بيعة أن
 اللبن الذي صنع منه هذا اللبن كان له يقضي للخارج ولو أقام كل واحد منهما البيعة أن اللبن
 حلب من شاته وفي منكه وصنع منه هذا اللبن فإنه يقضي باحدر يدي اليد ولو أقام كل واحد
 منهما بيعة أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ملكه قصي به للمدعي ولو
 أقام كل واحد منهما بيعة أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ولدت من
 شاته قصي بالجن يدي اليد كذا في المحيط، وبو قال المدعي هذا الجن بي صنعت من من شاتي
 هذه وأقام الخارج البيعة على مثل ذلك فإنه يقضي بالشاة لمخرج كذا في فتاوى قاضيهان، لو
 دعي حلياً أنه له صاغة في ملكه لم يكن هذا دعوى استاج وكذا لو ادعى حمله أنها له ررها
 بنفسه كذا في الصهرية، إذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بيعة أنها دار حده احتطها
 وساق الميراث حتى انتهى إليه وأقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك فإنه يقضي بالدار للمدعي كذا
 في المحيط، إذا كانت الأرض والسجل في يد رجل فأقام آخر البيعة أنها رصه وسجله وأنه عرس
 هذا السجل فيها وأقام ذو اليد البيعة على مثل ذلك يقضي به للمدعي وكذا إنكرم والشجر كذا
 في الكافي، وبو كان في الأرض روع وأقام كل واحد من صاحب اليد والادعي بيعة أن لأرض له
 والزرع له روعه قصي بالأرض والزرع لمخرج هكذا في المحيط، وكذلك إذا احتلها في ساء
 وادعى كل واحد أنه يسي على أرضه كذا في محيط السرحسي، إذا كان ماء محشواً في يدي
 رجل فأقام رجل البيعة أنه له قصعه وحشاه وحاطه في منكه وأقام ذو اليد البيعة على مثل ذلك

فيه يقضى به للمدعي كذا في المبروط، وكذلك الحبة المحشوة والقرو وكل ما يقطع من الثياب والبسط والأغاط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر أو الرعقرن أو الورس إذا أقام الخارج يدو اليد كل واحد منهما البينة أنه له صبه في ملكه كذا في الظهيرية، جلد في يده أقام آخر البينة أنه جلده سلخه في ملكه وأقام ذو اليد البينة على مثله فهو لذو اليد كذا في محيط السرخسي، إذا كلفت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاه رجل آخر أنها له فبجها وسلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة على ذلك قضى بها للخارج كذا في المحيط، لو أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة شاته نتجت عنده في ملكه دبجها وسلخها وأن له جلدها ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذي الشاة في يده كذا في المبروط، ولو اختصم ذو اليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما مدعي أنه شوله في ملكه فإنه يقضى به للمدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما أقام البينة أنه مصحفه كتبه في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لأن الكتابة مما يتكرر ويكتب ثم يحرق ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيان، وإن كان كوز صفر أو طسناً أو آنية من حديد أو صفر أو نحاس أو شبه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الأقداح أو تابوتاً أو سريراً أو حجلة أو قبة أو خفاً أو فلانس يقضى بها للخارج إن كان يماز وإن كان لا يماز يقضى لذو اليد كذا في الخلاصة، إذا ادعى لبناً في يدي رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى للخارج وإن كان مقام اللين آجر أو جص أو نورة يقضى بصاحب اليد كذا في المحيط، شاة مصلوخة في يد رجل وجلدها وسقطها في يد آخر فأقام الذي الشاة في يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كنه له وأقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى بكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي، إن كان في يدي رجل حمام أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد كذا في الذخيرة، ولو أقام المدعي البينة أن البينة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقص له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببينة مثلهما لصاحبها كذا في المبسوط، باضت الدجاجة المخصوصة ببضتين فبضت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحسن العاصب الأخرى تحت دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمقصوب منه والفرخ الذي حضن العاصب له كذا في محيط السرخسي، الصوف وورق الشجرة وثمرة الشجر بمنزلة النتاج وحسن الشجرة والحنطة ليس بمنزلة النتاج حتى لو أقام المدعي البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الفصن من نخله وهذه الحنطة من حنطته بدرها في أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففي العصن والحنطة يقضى للمدعي وفي الصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط، لو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له نسجه فأقام البينة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فإنه لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في ثابة أنها نتجت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى بها للمدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته، وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيان، لو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو يملك

وسيج على الفاضل قطع شدة والثوب للفاضل إلا أن يقول المالك: أنا أمرته بالعرل والنسج
 فيأخذ عنه كذا في محيط السرحسي، إذ شهدوا أن هذا الثمر من بحير هذا المدعي فضي
 بالثمر لمدعي كذا في المحيط، لو شهدوا أن هذه الحنطة من روع كان في أرض فلان أو هذا
 الثمر من بحير كان في أرض فلان أو هذا الربيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان
 ولو أقر الذي في يديه بدلت يؤخذ بإقراره ولو شهدوا أن هذا العبد وندته أمة فلان كان العبد
 لصاحب الأمة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من روع هذا الرجل يقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو
 شهدوا أن هذا الربيب من كرم فلان يقضي بالربيب لفلان كذا في فتاوى قاضيان، لو شهدوا
 أن فلانا طلع هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها فضي عليه بحنطة مثلها وإن قل رب
 الحنطة: أنا أمرته أحد الدقيق كذا في الميسوط، ثوب مصبوع بالعصفر في يدي رجل شهد
 الشهود أن هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبح هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي
 على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في
 المحيط، أمة في يد رجل وابشها في يد رجل آخر ادعي رجل أنه أمة وأقام ابنة ففضي له
 بالجدية لا يكون هذا المدعي أن يأخذ ابنته وإن استحق الجارية ملكاً مطلقاً ولو كانت البنت
 في يد مدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية، ولو أقام رجل البنة على رجل في يد
 رجل وغمر هذا الرجل في يد غيره ففضي له بالحل به بأخذ الثمر أيضاً ولا يشبه الثمر للوند
 كذا في فتاوى قاضيان، قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن أرض مزروعة حنطة
 أقام آخر بية أن لأرض له وقالت البية: لا بدري لمن الزرع قال: إذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع
 الأرض قلت: فإن أقام للذي في يده الأرض بية أنه هو الذي زرع أيحتمل له لزوع قال: نعم
 قلت: فإن كان الزرع محصوا أو كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لأحد قال: الزرع لمن في
 يديه الأرض كذا في المحيط، إن أقام الخارج البية على المالك المطلق وصاحب اليد بية على
 الشراء منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهدية، إذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر
 الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على الشراء فالشراء
 أولى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ أيهما كان أولى ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
 فهو أولى وإن كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ
 يقضى بالخارج وإن كانت في أيديهما فهو بينهما إلا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ
 يقضى لأسبقهما تاريخاً والجواب في الصدقة مع القبض والشراء إذا اجتمعا كجواب في الهبة
 والقبض مع الشراء هكذا في المحيط، لو ادعى أحدهما الشراء من ريد بالف وادعى آخر أن فلاناً
 آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قصي بينهما، وكذا إذا ادعى ثالث ميراثاً عن أبيه
 وادعى رابع صدقة من آخر قصي بينهما أرباعاً ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى بالخارج إلا
 في أسبق التاريخ فهي للأسبق وإن كانت في أيديهما يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهي له
 وهذا إذا كان المدعي به محلاً لا يقسم كالعبد والندبة أما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى لمدعي
 الشراء كذا في محيط السرحسي، والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل
 القسمة في ذلك على الشراء كذا في المحيط والحديرة، ودعوى الهبة وصدقة مع القبض فيهما

مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واحتنفوا فيما يحتمل القسمة والأصح أنه لا يصح وهذا إذا لم توفت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما قبض وأما إذا وقتنا فصاحب الوقت الأقدم أولى وإن لم يوقتا ومع أحدهما قبض كان هو أولى وكذا إن وقت صاحب كذا في التبيين، وإن وقتت بيعة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط، رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه ارتبته من زيد وقبضه وأقاما البيعة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فإن أخرج أحدهما دون الآخر بالمؤرخ أولى أيهما كان وإن أرخا وتاريخ أحدهما سبق فهو أولى وإن كانت المير في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج سبق فحيثما يقضى للخارج كذا في القصول المصادفة، لو ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا من صاحب اليد وأقاما البيعة ولم يكن مع أحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين، هذا إذا كانت دعواهما من واحد أما إذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الزهاج، فإن ترجع أحدهما بالتاريخ أو سقية اليد يقضى له به كذا في القصول المصادفة، هذا إذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الزهاج والهبات، إذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعى المرأة تزويجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما بضمير هذا إذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما إذا أرخا وتاريخ أحدهما سبق فالأسبق أولى هكذا في غاية التبيين، ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة نصف المير ونصف قيمتها على الزوج وبمشتري نصف المير ويرجع بنصف الثمن إن شاء وإن شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة المير هكذا في التبيين، وإذا اجتمع البكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط، شهد شاهدان بانقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة مدعي القرض كذا في محيط السرحسي.

مسائل متفرقة: هي المستقى دار في يدي رجل أقام رجل بيعة أني كنت ادعيت هذه الدار وأن صاحب اليد صاغني منها عني مائة درهم وأقام الذي في يديه الدار بيعة أنه أبراه من حقه من دعواه في هذه الدار بيعة الصلح أولى كذا في الدخيرة، رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه أعتقها وأقام على ذلك بيعة وأقام آخر بيعة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكر الإعتاق فصاحب الميرق أولى ولم يذكر ما إذا كان مدعي الشراء قبض العبد ولو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط، رجل له عبد أقام العبد بيعة أن المولى أعتقه أو دبره وأقام رجل آخر بيعة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فإن لم يكن للمشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وإن كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى وإذا أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخاً هكذا في الدخيرة، لو دعب أمة أنها ولدت من مولاهم وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراها من مولاهم فبيعة الأمه أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتاً قبل الحمل بثلاث سنين كانت بيعة المشتري أولى كذا في المحيط، أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي للمدي في يده

كذبه في فتاوى قاضيه، وإذا أقام عبد البينة أن فلان أعتقه وفلان يكره أو يقر وأقام آخر البينة أنه عبده قضيت به لئدي أقام البينة أنه عبده وكذبت بو شهود أنه أعتقه وهو في يديه، وكذبت بو شهودا أن كان في يده أمس لم تعين هذه الشهادة كذا في المبسوط، وإن شهد شهود العبد أن فلاناً أعتقه وهو يملكه وشهد شهود لآخر أنه عبده فقصي ببينة أعتق كذا في المحيط، ولو أن المولى أقام بينة على أنه عبده أعتقه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده فقصي ببينة أعتق وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلاناً ذبحه وهو يملكه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده فقصي ببينة المدير كما لو أقام المولى بنفسه بينة أنه عبده ذبحه وأقام الآخر بينة أنه عبده فقصي ببينة المولى كذا في الدحيرة، ولو أقام للعبد بينة أن فلاناً كانه وهو يملكه وأقام آخر بينة أنه عبده يقضى لئدي أقام ببينة أنه عبده ولو أقام لئدي في يديه بينة أنه ملكه كانته وأقام الآخر بينة أنه عبده قضى لئدي أقام البينة أنه عبده هكذا في المحيط، عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه له أعتقه وأقام آخر البينة أنه حر الأصل وأنه والأه وعافده فصاحب المولاة أولى كذا في الدحيرة، عبد في يدي رجل أقام الذي في يديه البينة أنه أعتقه وهو يملكه وأقام آخر ببينة أنه أعتقه وهو يملكه قال صدق العبد أحدهما ببينة أولى وإن كذبهما جميعاً يقضى بولائه ببينتهما يصعب كذا في فتاوى قاضيه، ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه أعتقه على أنه درهم وهو يملكه لم يلتفت إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه ببينتهما ولكن واحد منهما عليه ألف درهم وإن ذكرت إحدى البينتين مالا ولم تذكر الأخرى فالبينة بينة لئدي يدعي المال وولاؤه له ولا أبالي صدقه العبد أو كذبه كذا في الدحيرة، وفي بواحد ليس سمعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى أن له وأقام بينة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام لعبد بينة أن الأب قد أعتقه قال: أقبل بينة العتق ولو شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير فقبر هذا وقبضه إليه وشهد شهود العبد أنه أعتقه وبه يوثقوا أجرت الصدقة وأعطيت العتق وفي المستشفى رجل شهد على رجل أنه أعتق عبده وهو مريض وقال الوارث: كان يهدي حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالإعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان صحيح العقل، وبه أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان يهدي بالقول قول بعلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة أنه يهدي كذا في المحيط، رجل أعتق أمة ولها ولد فقالت: اعتنسي قبل الولادة والولد حر وقال المولى: لا بل اعتنك بعد الولادة والولد عبد ذكر في لعبون أن لولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها وإن أقاما البينة فببينة أولى وكذا في الكتابة وما في التدبير فالحقول قول المولى وفيه يستعمل عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه بالقول قوله وإن كان لا يعبر فالحقول لم هو في يديه وإن أقاما لبينة فببينة أولى، وكذلك في الكتابة ولو أعتق جاريته لم احتسب بعد حين في ولدها فقلت: ولده بعد عتقي فأحدثه مني وقال المولى: ولده قبل العتق فأحدثه مني والولد لا يعبر على المولى أن يرده إلى الآء وكذلك في الكتابة، وفي المدير وأم الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيه، علام في يدي رجل يدعي الحرية وقال هو اليد، هو غلامي فإن كان لا يعبر بالقول لئدي لأنه كلفنا وإن

كان يحبر عن نفسه أو بالغا بالقول بالعلم وإن برها على الرق والحرية فبینه العلم أو لى كذا في
 التوجيه المذكور، قدم بلسه ومع رجلا وساء وصبيان يحذمون وهم في بده يدعى أنهم
 أرقاؤه وادعوا أنهم أحرار فالتقوا قرونهم ما سم يفروا له بالملك بكلام أو بيع أو يقوم به بيه
 عليهم، قال: وإن كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكروا وبأوبله إذا جاء بهم
 عبر مقهورين أما إذا كانوا مقهورين من جهة فلا يفس قولهم بهم أحرار كذا في المحيط، دعى
 رجل حرية الأصل ولم يذكر اسم أمه واسم أبيه ولا حرية جده كذا في الحيرة، مات رجل
 وعليه ديون ولم يترك ولا جارية وفي حجرها ولد فادعت أنها أم ولد للميت وب هذا من الميت لا
 يقبل قولها من غير بيه تقوم على قرار مولى في حبه أنها أم ولده ولو شهدت الورثة أنها
 ولده لم يثبت قتلهم ولا سبيل للمراء عليها كذا في المحيط، رجلا، دعى بيه على عبد
 في يدي رجل يدعى كى واحد به أو دعى فافر لأحدهما فلا يحدو أما إن أقر بعدا فأقام البينة أو
 قبل فقامتهما البينة أو بعدا أقام كل واحد شاهداً واحداً أو بعدا أقام أحدهما شاهدين فإن أقر
 بعد السماع قبل انقضاء سببه دفع إليه ولو عدس البينة فهو بينهما ولا يصل بيه بقره
 وأما إذا أقر لأحدهما قبل إقامه البينة ثم أقام البينة يقتضى لعبر المقر له، وأما إذا أقام كل واحد
 شاهداً واحداً ثم قر لأحدهما دفع بيه وقيل للآخر ثم شاهد آخر من أقام يقتضى له بون سم
 يقص حتى جاء الآخر به يشهد آخر بقصى بيهما وإن لم يقص حتى جاء الآخر شاهد لأول
 أو أقام شاهدين مستقلين يقتضى بكنه به، فإن أقام مقر له شاهد لأول وشهدا آخر على
 إخراج قبل أن يعصى لمخرج أو بعده لا يسمع منه ولو قال غير المقر له مات شهدى الأول أو
 عاب قبل له مات بآخر من جاء بآخر يقتضى له ما عيب إلا أن يقص المقر له شهدا آخر وشاهدين
 مستقلين فيكون بينهما وفي رواية أو يقص شاهدين مستقلين فيكون بعه كنه له وإن سم يقر
 ذو أيد لأحدهما حتى قصي به بينهما ثم أقام أحدهما البينة أو اعيد به لا يسمع من بقره
 بينة أحدهما أو لم يقم حتى قصي للآخر ثم تعد الآخر البينة لعادته على أن تعد له قصي به
 على المنقضي له أما إذا أقام أحدهما البينة ولم يقم للآخر وأقر ذو البينة لعبره يقتضى دفع إليه
 ويقصى بينة غير المقر له من غير أن يكلف إعادتها، يكرر قضاء على المقر دون المقر له حتى
 أقام مقر له البينة أنه عبده أو دعه د إليه يقتضى له وإذا لم يقص له حتى تعد غير المقر له شهاده
 بطلت بينة المقر له ويقضى بالعبد للآخر هكذا هي محط لسرحسي، دى في يدي رجل دعى
 رجلا كل واحد منهما يدعى أنه داره آخرها من الذي في يديه شهر بعشرة دراهم وأقده على
 ذلك بينة والذي في يديه أنه رغب سكت شهر وهو شاهد دعواهما فإنها بإحداهما أو
 منهما بصفين وبأحد عشرة دراهم ويكون بينهما بصفين أيضاً كذا في المحيط، في بقره عشر
 من أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل شترى من رجل عبداً وبيعه وبقره الشخص لم أقر بعد
 ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان وأراد لبائع أن يقصه هذا: أمه، عبيد، وقال المقر
 إنما بعثك أئمة بالعلم فالتقوا قولهم، قال وكذلك رجل أقر بعد رجل أمس وأقر المقر له
 بالعبد اليوم بمقر الأول وقال له المقر له الثاني العبد عبيد، وقال المقر الثاني إنما أقررت بذلك
 لاني بعته منك اليوم وإن وصل بي من فسك فاقول قوله ولا بأحده، لا بالشخص كذا في

الدخيرة، هي موارد هشام جل في يديه ثوب قد له رجل بعثك هذا ثوب بخمسين درهماً، وقد صاحب اللحد. وهيته بي فالثوب قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط.

الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة: إذا كانت دار في يدي رجل ادعاهما اثنان أحدهما جميعها والآخر نصفها وأقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: هي بينهما أثلاثاً كذا في الهداية، وإن لم تكن لهما بنة حلف على دعوى كل واحد منهما فإن حلف برئ عن خصوصتهما وترك الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط، وإذا كانت الدار في يد رجلين أحدهما يدعي النصف والآخر يدعي الجميع فإن لم تكن له بنة فإنه لا يمين على مدعي الجميع ويحلف مدعي النصف فإن حلف تترك الدار في أيديهما نصفين وإن لم تكن يقضي به فإن ادعا جميعاً البينة يقضى بجميع الدار لمدعي الجميع نصيبها بالبينة ونصيبها بالإقرار كذا في شرح الطحاوي، وفي موارد هشام قال: سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول: في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار ودعى الآخر لها ميراث بينهما من أيديهما كان: بلدي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه وبالأخر ربعها فإن أقام البينة على ما ادعى صار النصف الذي في يد مدعي الكل ميراثاً فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يد مدعي الميراث للأخر فيكون لمدعي الكل ثلاثة أرباع الدار ولمدعي الميراث ربعها فإن جاء إنسان آخر وأقام البينة أنها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعي الجميع فلا شيء لأخيه فيها وإن وهبها لمدعي الميراث أخذ أخوه نصيبه كذا في المحيط، ولو شهد شهود مدعي الميراث أن الدار بینه وبين مدعي الجميع نصفين شترها من فلان بينهما نصفين وشهد شهود الآخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط المرحسي في باب الرجلين يقتسمان بينة عن شيء في أيديهما، دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وحر ثلثيها وآخر نصفها وأقاموا البينة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر وصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المارعة وعندهما يقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بصريق العون والمصاربة لصاحب الجميع ستة وصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فإن حلفوا فقد ربيهم أثلاث وإن حلف صاحب الجميع ومكلا فانداد لصاحب الجميع وإن حلف صاحب الثلثين ومكلا أحد سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وإن حلف صاحب النصف ومكلا على ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا إذا حلف واحد ومكلا اثنان ولو حلف ثمان ومكلا واحد فإن حلف مدعي الجميع ومدعي الثلثين وتكل مدعي النصف يقسم ما في يده على المارعة أرباعاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم أثلاثاً ثلثه لمدعي الجميع وثلثه لمدعي الثلثين عن سبيل العول ومضاريه، ولو حلف مدعي الكل ومدعي النصف وتكل مدعي الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم لمدعي النصف وسبعة لمدعي الكل عده وعندهما يقسم أحداً خمسة مدعي النصف وأربعة أحد مدعي الكل ولو

حلف مدعي النصف ومدعي الثلثين وتشكل مدعي الجميع لما في يده يقسم على أربعة أسهم سهم لمدعي النصف وسهم لمدعي الثلثين ويبقى لمدعي الكل سهم بلا متارعة هذا كله إذا لم تكن لهم بيعة^(١) أو نكلوا فأما إذا أقاموا جميعاً البيعة أو نكلوا جميعاً فلصاحب النصف الثلثين ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم على مائة وثلاثين سهماً لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي، ولو كانت الدار في يد ثلاثة فدعى أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وجحد بعضهم دعوى البعض فإن في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعي السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فإن قامت للبيعة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا هي الميسرة دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما أن جميع الدار له ودعى الآخر أن الدار بينهما نصفين ولا بيعة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فإن حلف فالمنزل الذي في يد مدعي الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعي النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعي النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرهان فيها على السواء وإن أقاما البيعة في هذه الصورة قيلت بيعة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط، لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهم وكل واحد منهما يدعي الجميع ولم تكن لهما بيعة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وإن أقاما البيعة يقضى بما في يد هذا بآخر ويد في يد الآخر، لهذا والساحة بينهما نصفين كذا في شرح الصحاوي، دار سفلها في يد أحدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلو في الساحة فدعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفلى لا العلو وحريقه كذا في محيط السرخسي، ولو كان العلو في يد أحدهما والسفل في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بيعة وحلفا وكل واحد يدعي الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلو حق المسرف في روية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وإن أقاما البيعة يقضى بالسفل لصاحب العلو وبالعلو لصاحب السفلى والساحة بلدي قصي به بالسفل كذا في شرح الصحاوي، رجل أقام بيعة على دار في يدي رجل أنها له وأقام الآخر البيعة أنها له ولصاحب اليد اشتريهما من علان وقبضاهما منه وهو يملكها فإنه يقضي بالدار بين المدعيين أثلاثاً ثلثاها لمدعي الجميع وثلثها لمدعي النصف لنفسه ولو ادعى أحدهما أنها كلها له وادعى الآخر صاحب اليد أن أباه مات وتركها بينه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البيعة على ما ادعيا يقضى للأجنبي بثلاثة أرباعها وللأخ المدعي بربعها كذا في محيط السرخسي، فإن أراد ذو اليد أن يدخل مع أخيه في الربيع الذي صار له وقال له: قد أقررت أن النصف لذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فما ورد عليه الاستحقاق يكون

(١) قوله إذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا هي المسح والضراب وكل البعض بل على ذلك السابق واللاحق لصل احمد حاروي.

مستحقاً على الكل وما بقي يبقى على الكل وليس له ذلك كذا في المحيط، ولو كان أيدي في يديه الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أنكر الورثة وبعدما أقام البيعة وجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يقر بالورثة سواء بقضى بثلاثة أرباع الدار للأجنبي وبربعها لأخي دي اليد وإن كان أقر دي اليد بالورثة قبل إقامتهما البيعة ثم أقام البيعة بمضي بكل الدار للأجنبي كذا في الذخيرة، ولو كان ذو اليد من الابتداء ادعى أن هذه الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً بيته وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الأجنبي البيعة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للأجنبي ببيعة ثم حصر أخو دي اليد وأقام البيعة أن الدار كانت لأبيه فلان مات وتركها ميراثاً بيته وبين أخيه دي اليد فإن القاضي لا يقبل بيته وإن كان إقرار دي اليد أن الدار ميراث بيته وبين أخيه العائب فلان بعدما أقام الأجنبي عليه البيعة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للأجنبي بكل الدار ثم حصر أخو دي اليد فأقام البيعة على أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً بيته وبين أخيه قبل القاضي بيته هكذا في المحيط.

الفصل الرابع في شراح الأيدي إذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما أنها في يده فإن عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وإن لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها ليست في يد ثالث جعل كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه فإن أقام البيعة على اليد قصي بالدار لها وتعمل الدار في أيديهم ولو وجدها في يدي ثالث يترعاها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا يترعاها من يد ثلث وإن قامت لأحدهما بيعة قصي باليد له وإن سمى ثلثي لهما بيعة ولا لأحدهما بحلف كل واحد منهما على صاحبه فإن حلما يرى كل واحد على دعوى صاحبه يوقف القاضي الدار إلى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وإن نكل أحدهم عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها القاضي في يد الخالف ولكن يجمع الناكل من أن يتعرض للدار وإن وجد للقاضي الدار من يد الثالث لا يترعاها من يد الثالث هكذا في المحيط، إذا تعلق رجلان بعين وأقاما البيعة على اليد حتى يجعلها في أيديهما ثم أقام أحدهما بيعة أن عين ملكه قضي له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حده هكذا ذكر في بعض المواضع إذا أقام البيعة على اليد ثم أقام أحدهم بيعة أن العين له قصي بكنها له كذا في الذخيرة والمحيط، ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مستأنس ولقي بهما يغل عليه ما وكل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بيعة من المستأنس فإن القاضي يقضي بالمال لمن أقام البيعة كذا في فتاوى قاضيهان، في كتاب الأقضية إذا تنازع ثلثان في دار كل واحد منهما يدعي أنها في يده وأقام البيعة على ذلك ثم إن أحدهما قال أنا أقيم البيعة على ما هو أخود من هذا إنما أقيم البيعة على أن أبي مات وترك هذه العين ميراثاً لي ولا وارث له غيري وأقام البيعة على ذلك نقبل ويكون ذلك قضاء على الذي حاصمه وقوه في الكتاب أنا أقيم البيعة على ما هو أخود من هذا أعراض عن بيته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجاً فتقبل بيته على المثلث كذا في المحيط، سنن الشيخ الإمام لأجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى عن رجلين حلتصا في دار أحدهما يدهي أنها ملكه وفي يده والآمر أنها في يده وأنه أحق بها من غيره لما أنها كانت إحارة في يده

من جهة فلان وقد مات فلان وهي محسوسة في يدي بل الإجارة، فإن جعل الدار في يديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله تعالى فتى بأن الدار جعل في يد مدعي الإجارة كد في الظهيرية، في كتاب الأقضية إذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي أنها في يديه فأقام أحدهما بيته أنهم رأوا دونه وعلموه يدخلونها ويخرجون منها فالعاصي لا يعطي نايد لندي شهد الشهود بما وصفت له حتى يقولوا كانوا سكان فيها فإذا قالوا ذلك قضيت بأيد في يد صاحب الحصان والندوب كذا في ضبط، ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في أجمه أو عيصة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي أنه له وفي يديه وشهد الشهود لأحد الفريقين بها في يديه أو لتعريفين أنها في أيديهما فإن لم يسألهم القاضي عن تفسير ذلك ولم يربطوا على ما ذكروا فهو مستقيم وإن سألهم عن تفسير ذلك فهو أوفى وأحسن ثم إن ما عرف به اليد على العيصة والأجمه قدر في العيصة، إذا كان يقطع الأشجار ويبيعها أو يبيع بها مسعة ضرب منها، وإن في الأجمه، إذا كان يقطع القصب ويأخذها ليصرف إلى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كد، في الظهيرية، إذا احتصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فإن كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه بالقاصي لا يعطى بواحد منهما بالثب ما لم يتم البيعة لكن يجعله في أيديهما فإن كان العلام كبيراً يتكلم ويعمل ما يقول أو صغيراً يعبر عن نفسه فقال: أنا حر فاعمل قوله ولا يعطي القاضي له ما يشي، لا يملك ولا باليد ما لم يتم البيعة على ذلك ولو قال: أنا عبد أحدهما لم يصدق وهو عبدهما حكاه في المحيط، ولو قال: أنا عبد فلان يعبر دي البد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده: إنه عبدي فهو عبد لندي في يده كذا في الكافي، وإذا كان العبد في يد رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال ما حب اليد، إنه عبدي فالقول قوله يقضى له بالملك فإن كبر العلام وإن كان حر الأصل لا يصدق إلا بحجة لأنه يريد بإصال ملك جرت القصة به وكذلك إذا قال: أنا لبيد فهذا كقولنا أنا حر فإن أقام ذو اليد بيته أنه عبده وأقام العبد بيته أنه حر الأصل فبيته العبد أولى كذا في الذخيرة، سئل الشيخ القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأرجندي رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل أنت رجل آخر يده عليها يضرين المتعب فأقام الذي كانت الضياع في يده بيته على المتعب أن الضياع منك وأنه أحدهما من يده بطريق المتعب قال: قيت بيته وقصي بالضياع به وانتزعت من يد المتعب وسلمت إليه ولو لم تكن له بيته وأراد تحسب لمعصب بالله ما كانت هذه الضياع في يد هذا المدعي وما أخذت منه بطريق المتعب قال له ذلك، وكذلك لو ادعى على المتقلب إقراره أنها كانت في يده وأراد أن يحسبه على ذلك قال له ذلك كد في المحيط، وفي فوائد شمس الإسلام وهو أقام البيعة أن هذا المحدث في يده مد عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له بالبد وبإمارة القاضي بإسليم إليه لكن لا يصير المدعى عليه مقصياً عليه حتى لو أقام البيعة بعد ذلك أنه ملكه ثقبيل ولو أقام البيعة أن هذا المحدث كان في يده مد عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق بهذا شيئاً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى نفى هذه الشهادة وأحسوا أنهم لو شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس بإمره القاضي بالرد إليه، وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أحده من المدعى كذا في الخلاصة، وفي

واقعات القاطن إذا ادم البينة على عبد في يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة
حتى انقضت هذه المدة أو قام ذو اليد ببينه أنه عبده منذ عشرين سنة فهو من في
يده كذا في المحظ، وهي العيون تدارع في شيء فأقام أحدهما البينة به كان في يده منذ شهر
وأقدم الآخر بينة أنه في يده السنة أقره القاضي في يده مدعي البينة لأن يد الآخر مقصية
واليد المقصية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ومقدم أحدهما بينة
أنه في يده منذ شهر وأقدم الآخر بينة أنه في يده منذ خمسة فصي به مدعي البينة كذا في
المحظ، رجل في يده أرض لعمه آخره فقل رب الأرض آخرها بخمري واد جري واد الآخر
غصبتها منك فأجرها فالأجر في كان القول لرب الأرض ولو كان الآخر يبي في لأرض ثم أجرها
فقال رب الأرض ثمريت أن يبي فيها لي ثم نأجرها وقال ذو اليد غصبتها منك وبنيك ثم
أجرها فإنه بقصد الآخر على الأرض وهي بسببه وعلى الأرض وهي غير مكية فما أصاب البناء
يكون للأجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض فإن قال رب لأرض غصبتها مني بسببه
كان القول قوله وإن أقام البينة كذب بینه العاصم أولى كذا في دعوى قاصصات، ولو قال
لغيره: غصبت منك أنفاً وربحت فيها عشرة آلاف وقال مقربه، بل امرئك به فالقول للمقر له
ولو قال لغيره بل غصبت لألف وعشرة آلاف فالقول للمقر ولو قال غصبت منك برأ
وقصصه وحضته بغير أمرك وقال مقربه بل غصبت لنفسك أو قال بل امرئك بحياضه
فالقول للمقر له كذا في المحظ، بعث نقضار ربع قطع مع الكرم إلى صاحبها بيد صاحبه
فجاء إليه بثلاث قطع وقال النقضار دفع إليك أربعاً وقال للمسلم، دفع ولم تعده على بدل
لصاحب الثوب صدق من ثمنك إن صدق برسول برئ وبوجه الخلف على النقضار ب كل ثوبه
الصالح وإن حلف برئ ولنقصار على صاحب ثوب التميم على لأجر إن حلف برئ من الآخر
بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق نقضار برئ ولم يخلف على برسول ويجب عليه أجر
النقضار إذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب كذا في الوجير للكردي، حائط لرجل وله
أشجار على صفة بهر فبنت من عروقه في الجانب الآخر من النهر أشجار وللرجل حرم في ذلك
الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق ودعى صاحب الكرم لأشجار ودعى الآخر دون إنها
من عروقه أشجاري إن علم أنه من عروقه أشجاره فهي لصاحب الأشجار وإن لم يعرف ذلك ولا
يعرف بها عروس فهد أشجار لا مالك لها فلا يستحب أحدهما كذا في الخلاصة، وهو بيت
ورع في أرض إنسان بلا إنبات أحد لصاحب لأرض بخلاف النصب يدخل في أرض إنسان
حيث يكون للأحد كذا في الوجير للكردي، إذا دعى على آخر عرصه كذا بالبراث وقضي
القاضي للمدعي بالعرصة بسبب أقدمها ثم أحلف المقضي به بالعرصة والمقصي عليه بالعرصة في
الأشجار والسكنى ولا يسه له أحد منهما فقبل القول قول المقضي عليه بالعرصة وقبل القول قول
المقصي له بالعرصة كذا في المحظ، وفي الخانع الصغير بهر لرجل إلى حديقته مسنة وأرض لرجل
حرف المسنة بهرهما وليست المسنة في يد أحدهما بل في يد الآخر فاحلف عليها عرس ولا يصر
على صاحب النهر ودعى صاحب الأرض لئسها وأدعاهما صاحب النهر أيضاً فهي لصاحب
الأرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يكون لصاحب النهر حريماً ملقى طنبه وغير

ذلك كالمشي وحموه وتحرته يظهر في موضعين: أحدهما أنه إذا كان على المساة اشجار لا يدري من عزمها فعنده الأشجار لرب الأرض وعندهما لرب الشهر. وثانيهما. أن ولاية العرس على المساة لرب الأرض عنده وعندهما رب النهر والفاء الطين، قيل هو على الخلاف، وقيل: إن لرب الشهر ذلك ما لم يصير وهو الصحيح وإن أراد أن يمر عليها صاحب النهر فمبطل بسبب له ذلك عنده والأشبه أن لا يجمع إذا لم يكن فيه صرر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: أحد بقوله في العرس وقولهما في إلقاء الطين كذا في الكافي في كتاب إحياء المواب، السبل لو جاء بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو نهر فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة، والمجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والأصح أنه لمن سبق يده إليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من أحواء الأرض كالرماد والسرفين، أهل سكة يرمون بالرماد والسرفين في ملك رجل واجتمع فيه سيطرة فهي لمن سبق يده إليها وكذا من بني مرط أو اصصلاً تجمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرفين فهو من أحفله قيل العبرة لإعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الإمام الثاني في المنشور في الزلازم إذا صب في حجره فاحده أخذ إن كان هيا ذيله وحجره لذلك يسترده من الأخذ وإلا لا، إن سبق إحرازه تناول الآخر ما جمع لميسرط في ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الإحراز ويؤيده ما ذكر في العساوى آجر داره فتابخ المستاجر جماله ونهر فيه فالمستجمع لمن سبق يده إليه إلا إذا كان المؤاجر أراد أن يجمع فيه الروث والنهر فحينئذ يكون له كذا في الوحير للكردي، رجل مات وترك سناً وأحاً وأمتعة فقالت البنت الأمتعة كلها لي وقد كاد اشتراها ذب لي من مالي أمري والأخ يقول لا تمتعه كلها للميت فالتقوا قول الأخ كذا في الدخيرة، لو تنازعا في ذبة أو فصص وأحدهما راكبها أو لايسه والآخر متعلق بلجامها أو بكفه فالراكب واللايس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي، وإذا كان أحدهما راكباً في السرج والآخر رديقه فالراكب أولى بخلاف ما إذا كانا راكبين حيث يكون بينهما كذا في الهداية، لو كان أحدهما يقود الدابة والآخر يسوقها قضى بالهداية للقائد وإذا كان أحدهما ممسكاً بلجام الدابة والآخر متعلقاً بدنبها قال مشايخنا. يعني أن يقضى للذي هو ممسكٌ بمجامعها كذا في المحيط^(١)، إذا تنازعا في بعير وعليه حمل لأحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية، فانه تنازع فيها، جلال لأحدهما عليها حمل وللآخر كور معلق أو مغللة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي، رجل يقود قطاراً من إبل وعن بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والمقائد كل واحد منهما الأبرة كلها قال: إن كانت على الأبرة حمولة لراكب فالإبل كلها للراكب والمقائد أجبر وإن كانت الأبرة عروة للراكب البعير الذي هو عليه والباقي للمقائد كذا في الدخيرة، هشام عن محمد رحمه الله تعالى في قصر إبل على البعير الأول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم المقطار كله فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الأول والأوسط للأول وما بين الأوسط

(١) عد وجدت هذه المسألة في نسخة واحدة من النسخ المتأخرة، رجل يقود بقراً أو غنماً أو بطلاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والمقائد ذلك كله فلكل للمقائد ولا شيء منها للمقائد إلا أن يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي، كذا بهامش النسخة المجموع منها اهـ

والآخر بين الأول والأوسط بصعين وليس بآخر إلا ما ركيه فإن قامت لهم بيعة مما ركيه كل واحد منهم بين الآخرين بصعين والذي بين الأول والأوسط بين الأوسط والآخر بصعين والذي بين الأوسط والآخر بصعه للآخر وبصعين بين الأول والأوسط بصعين كذا في محيط السرخسي، إذا كان ثوب في يد رجل وصرف منه في يد آخر فهو بينهما بصعين كذا في الهدية، في القدوري لو أن حياضاً يحيط ثوباً في دار رجل وسارعا في الثوب فالفول قول صاحب الدار كذا في المحيط، لو احتلف الخياط ورب الثوب فدل رب الثوب، أنا حطه وقال الخياط: لا بل أنا حطته إن كان الثوب في يد الخياط كذا القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وإن كان في يد الثالث فالفول له إن كان في أيديهما فالفول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي، مستاجر لبيع الثوب أو لخياطة الثوب فادعى الأجير أن الثوب الذي في يده له والمستاجر أنه له إن كان في جانب المستاجر فهو له بحلفه وإن كان في أيمنه أو في منزل الأخير فالفول للأجير حراً كان أو عبداً مাদوناً أو مكيناً كذا في لوجير لمكردي، ذكر في المأثور الكبير لو أخرج عبده من قصار أو حبار أو نحوه فوجد المولى معه صاعاً في طريق فاحلف فيه هو والمستاجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان ذلك المتاع من صاعه المستاجر فالفول له وإن لم يكن من صاعه فالفول للمولى وإن كان في منزله المستاجر فالفول للمستاجر في التوحيين كذا في محيط السرخسي، رجل حرق من دار رجل وعلى غنمه متاع فراه قوم وشهدوا أنها أيت هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على غنمه، وقال صاحب الدر المنثور في الخارج بدعي ذلك لعمه إن كان الحمال ممن يعرف سبيع مثل هذا المتاع بأن كان بزاراً أو صاحب حر فهو للحمال وإن كان لا يعرف فهو لصاحب الست كذا في الوقعات الحسنة، وفي مودر من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه ما قال رب الدر: هذا مالي أحدته من منزلي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الفول قول رب الدار ولا يصدق الداحل في شيء ما حلا ثوبه التي عليه إن كنت الثياب مما يلبس فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن الداحل رجلاً يعرف بصاعه شيء من الأشياء بأن كان حمالاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق أو كان ممن يبيع الخبز ويظوف بالمتاع في الأسواق فالفول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط، وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى قالو: لو أن كساً في منزل رجلين وعلى غنم الكناس قطيعه أو نحوها فادعى كل واحد منهما أنها له فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي، حمار عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة به، وقال الحمال: لا من منكي فالفول قول الحمال إذ كان الحمال يحمل البز والكارة مما يحمل كذا في الوقعات الحسنة، لو سارعا في سباط أحدهما جالس عليه والآخر متعلق به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق النقض كذا في العدة، ثار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه^(١) فإنه لا يقضي بينهما كذا في المحيط، إن ادعى رجل السبية وهو راكبها والآخر ممسك بسكاتها^(٢) وآخر يجذف فيها والآخر يمددها فهي بين الراكب

(١) قوله هذا لا يصح بينهما بل يعمل في أيديهما بلا قصه لعدم المتاع بينهما واسمائها في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٢) قوله يسكنها قد في الخارج صحيح ملاك وهو أيضاً دسب السبية وهو المراد هنا به محمولي

وصاحب السكك والذي يجذب فيها ولا شيء من يدها كذا في محيط السرخسي، عبد المومر في عنقه حرة تساوي بدرة والعبد في بيت مومر لا يملك إلا حصيراً ادعى مالك العبد أن الدرة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في توحيد للكردري، رجلان في السعينة وهي السعينة دقيق قاضي كل واحد منهما السعينة وما فيها وأحدهما معروف ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف قالدقيق الذي هو معروف ببيعه والسعينة للملاح، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اصعد حائراً في دار رجل فإن تعاقب على أنه على أصل الإباحة فهو لصائد سوء، صغاده من الهواء أو على الشجرة وإن ختمنا فقال رب الدار كنت اصغاده قبلت أو ورثته وانكر الصائد، فإن كان أحده من الهواء فهو له وإن كان أحده من دمه أو شجره فالقول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي، إذا باع مستاجر اخنوب سككى اخنوب من رجل وقبضها لمشتري وجاء صاحب الخنوب واستحق السككى من يد المشتري فإن كانت السككى متصلة ببناء الخنوب وهي ليست من آلات صدعة المستاجر فالقول صاحب الخنوب مع يمينه وإذا حلف رجوع المشتري على مستاجر بشئ السككى وإن كانت من آلات صدعة مستاجر فالقول مستاجر ولا سبيل لصاحب الخنوب على السككى كذا في محيط

الباب العاشر في دعوى الحائط

إذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبهما إن كان متصلاً بهاتهما اتصال تربيع أو اتصال ملاقة فهو بينهما لا متوائهما في اليد الثابتة على الحائط وإن كان اتصال أحدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملاقة فصاحب التربيع أولى لأن له مع الاتصال مربع استحصال وإن كان متصلاً ببناء أحدهما اتصال تربيع أو ملاقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وإن كان لأحدهما اتصال وللآخر عليه جدوع فإن كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجدوع موضع جدوعه وإن كان لأحدهما اتصال ملاقة وللآخر عليه جدوع فصاحب الجدوع أولى وصوره اتصال التربيع مداحة التي بعصه في بعض إن كان الحائط من مدر أو آخر وهو أن يكون اتصال كل واحد من ختطين متداخلاً في حائط الآخر وإن كان الحائط من حشيش فهو أن يكون رأس ساجه أحدهما مركباً على ساجه الآخر فمما إذا نصب الحائط واحد لا يكون تربيعاً وعن أبي الحسن كرحي اتصال التربيع أن يكون الحائط مسرع فيه طرفاه موصولين باختطين وحائطان موصولين بحائط الدار وأما إذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجدوع أولى وذكر الصغاري إذا كان متصلاً من جانب واحد دفع به المرجح قالو الصحيح رواية الصغاري كذا في محيط السرخسي، وإن لم يكن متصلاً بهاتهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجدوع وعبره فإنه يقتضى باختطين بينهما إذا عرف كونه في أيديهما فضاء ترك، وإن لم يعرف كونه في أيديهما وادعى كل واحد منهما أنه منك في يده يجعل في أيديهما هكذا في المحيط، وإن كان لأحدهما عليه حرادي أو يوراني ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى فضيخان، وإذا كان لهما عليه حرادي أو يوراني يقتضى باختطين بينهما كذا في المحيط في كتاب حيطان، وإن كان لأحدهما عليه جدوع واحد وللآخر عليه حرادي أو يوراني ولا

شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا كان لأحدهما عليه جذوع وللآخر حرادي يقضى به لصاحب الجذع ويكرى لا يؤمر برفع حرادي كذا في محيط السرخسي، وإن كان لأحدهما عليه جذوع وللآخر عليه ستره أو حائط فالحائط المذروع فيه هو لأهل الجذع ولصاحب الجذع والستره لصاحب السترة ولا يؤمر صاحب السترة برفع ستره إلا أن يشتد مدعي الحائط استحقاق الحائط بالقيمة بحيث يؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيهان، ولو تدرع في الحائط والستره جميعاً فهما لصاحب المذروع كذا في محيط السرخسي، وإذا كان لأحدهما عليه ستره وللآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في محيط السرخسي، وإذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات وللآخر ثلاث خشبات فصاحبهان يبيع عشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر التروية وهو التصحيح هكذا في محيط، ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة أجداع أو أكثر ذكر في لورل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة وبصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه فإن هذا استحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لقيس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ولا ثم رجعا إلى الاستحسان وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة بكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وإنما استحسنا هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صحيح الأصل وذكر في كتاب الإفرا أن الحائط كله لصاحب عشر خشبات إلا موضع خشبة به لصاحبه لا يؤمر هو برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ثم يذكر في الكتاب حكم ما بين خشبات أنه لا يهما يقضى به لكل واحد منهما من أن يقضى بذلك بينهما على أحد عشر سهماً عشرة أسهم لصاحب عشر خشبات وسهم لصاحب خشبة واحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لا يهدم الحائط فمسئله أرصه وأكثرهم علي أنه يقضى به لصاحب لعشر الخشبات إلا موضع خشبة واحدة من جهة من الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة واحدة عند أكثرهم قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، وإذا كان الحائط طويلاً وكل واحد منهما مسدود ببعض الحائط بالانفصال ووضع المذروع قصي بكل واحد منهما بما يوراي مساحته من الحائط ولا ينظر إلى عدد المذروع وبه كان يقضى القاضي عياض الصميري وأما ما بينهما من انقباض فيقضى به بينهما كذا في محيط السرخسي، قال الإمام الإسبغاني رحمه الله تعالى في شرح المطحاني إن كان وجه الحائط إلى أحدهما وجهه إلى آخر فالأمر حليفه رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهما ولا يقضى لمن إليه وجه الحائط، وإذا: يقضى بالحائط لمن إليه وجه الحائط هذا إذا جعل وجه البناء حين بنى وأما إذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتصوين فلا يسحق به الحائط في قولهم جميعاً كذا في غاية البيان شرح الهداية، حصص بين دارين قطعة إلى إحدى الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعي الحائط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط

بيهما نصفين وقال صاحبه : يقضى به لمن إليه القمط كذا في فتاوى قاضيهان، لو تنازعا في باب يعلق على حائط بين دارين والعلق إلى أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى . يقضى بالعلق والباب بينهما وقالوا : يقضى بالباب لمن إليه العلق، ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالإجماع كذا في عاينه البيان شرح الهداية، إذا كان الحائط بين رجلين فاقام رجل البنية على أحدهما أنه أقر أن الحائط له فصبت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط، جدوع شاحصة إلى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كتيبا إلا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها إذا أمكنه البناء عليها، وإن سمح بمكن البناء عليها بأن كانت جدوعا صغارا أو جدوعا واحدا يطرأ أن كس قطعها يضر بقية الجدوع ويصعقها لا يخلت القطع وإن لم يضر بها يطالبه بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعلق على أطراف هذه الجدوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي، جدار بين اثنين لهما عليه حمولة غير أن حمولة أحدهما أثقل من حمولة بينهما نصفين ولو كان لأحدهما عليه حمولة وليس للآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى للأخر أن يصع عليه مثل حمولة صاحبه إن كان الحائط يحتل ذلك ألا ترى أن أصحاب رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جدوع أحدهما أكثر فدلّ الآخر أن يريد في جدوعه إن كان يحصل ذلك ولم يدكروا أنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الخيطان، وإن لم يكن لهما عليه حشيت فاراد أحدهما أن يضع عليه حشيتا له ذلك وليس للآخر أن يمنع، ويقال له : صغ أنت مثل ذلك إن شئت كذا في الفصول العمادية، لو كانت لأحدهما عليه جدوع وليس للآخر عليه جدوع فاراد أن يصع والجدار لا يحتل جدوع اثنين وهما مفران بأن الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجدوع : إن شئت فلرفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وإن شئت فحصد عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة، جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فاراد أن يحول جدوعه إلى موضع آخر قال : إن كان يحول من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس به ذلك وإن أراد أن يعمل الجدوع فلا بأس به وإن أراد أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، حائط بينهما وكانت لكل واحد جدوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بحداء صاحب الأعلى إن لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن يرفع جدوعه من الحائط به ذلك إن لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية، إذا كانت جدوع أحدهما مرتفعة وجدوع الآخر متسفلة فاراد أن ينقب الحائط ليسر فيه الحشيت هل له ذلك قيل : ليس له ذلك، وكان أبو عبدالله الجرجاني يعني بأن له ذلك وقيل : يطرأ أن كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك وإن كان مما لا يدخل فيه وهما له ذلك كذا في محيط السرخسي، جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يريد في البناء لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أصغر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيهان، قال أبو القاسم حائط بين رجلين تهدم جانب منه فظهر أنه ذو طللين متلازمين فريد أحدهما أن يرفع حداده ويرغم أن اخذ الباقي يكفه للستر فيما بينهما ويرغم الآخر أن اخذ الباقي إذا بقي ما طاق واحد بهي وينهدم فإن سبق منهما أن الحائط بينهما قبل أن ينسب انهما حائطان فكلا الحائطين بينهما وليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شئاً بغير إذن

شريكه وإن أقر أن كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الخيطان، جدار بين اثنين وهي وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينمي أن يقول له: أرفع حمولتك بعمد لأنني أرفع في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وإن لم يفعل فله أن يرفع الجدار فإن سقطت حمولته لا يضمن كذا في الخلاصة، وعن الشيخ الإمام أبى القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه حمولة وليس للأخر شيء، فقال الجدار إلى الذي لا حمولة له فاشهد على صاحب الحمولة فيما يرفع مع إمكان الرفع بعد الإشهاد حتى أتهدم وأفسد شيئا قال: إذ ثبت الإشهاد وكان محوفاً وقت الإشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمه ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاصصنا، قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه عرفة وآخر عليه سقف بينهما فهدما الحائط من أسفله وردما أعلاه بالأساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بهما فلما بلغ السقف موهج سفع هذا أبى صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يجبر أن يبنى فيما جاور ذلك كذا في الصغرى في كتاب الخيطان، رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جداره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته عرفة ولا يصح حسبه على هذا الحائط قال أبو القاسم: إن يبني في حد نفسه من غير أن يكون معسداً على الخائط المشترك لم يكن للجدار معه كذا في صغرى قاصصنا في باب الخيطان، رجل له سلابة أحد طرفي جدوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجدوع فقال صاحب الدار: جدوعك على حائطي بعير حتى ترفع جدوعك عنه وقد صاحب السلابات هذه جدوع على حائطك بحد واحد ذكر صاحب كتاب الخيطان الشيخ النقي أن القاضي يأمره برفع جدوعه، وقال الصدر لشهيد رحمه الله تعالى: وبه يعني وإن تنازعا في الخائط يعصى بالخائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لأن الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالامتناع تثبت اليد ولكن هذا إذا كان الاتصال اتصال مبيع أما إذا كان اتصال ملازقة فصاحب السلابات أوبى هكذا في الخيط، في كتاب الخيطان، جدار بين دارين أتهدم لأحدهما باب وسوء وأراد صاحب المال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم: لا يجبر الآتي، وقال العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى: في زماننا يجبر لأنه لا بد أن يكون بينهما مشقة، قال مولانا رضي الله عنه: ويحتمل أن يكون الجواب على التعصیل إن كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه سرة لا يجبر الآتي على البناء وإن كان أصل الخائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يزعم الآتي بالبناء كذا في صغرى قاصصنا، إذا كان الخائط بين رجلين أتهدم فأراد أحدهما قسمة عرفة الخائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبني بناء بدون طلب القسمة وأبى القسمة فإن لم يكن عليه حمولة أصلاً وطلب أحدهما قسمة عرفة الخائط وأبى الآخر ذكر في بعض المواضع مطلقاً أنه لا يجبر وبه أخذ بعض مشايخ وبعض مشايخ قالوا: إن كان القاضي لا يرى القسمة إلا بالإفراغ لا يقسم وأم إذا كان يرى القسمة بدون الإفراغ فإنه يقسم بينهما إذا كانت العروة عريضة بحيث لا تقسم أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبني فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي داره تنصفاً للتمتع عليهما وقال بعضهم: إذا كانت العروة عريضة فالقاضي يجبر الآتي على القسمة على كل حال وإليه أشار المحقق

وعليه الفتوى، وأما إذا أراد أحدهما أن يبني ابتداءً بدون طلب القسمة وأبى الآخر فإن كانت عرصه الحائط عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبني فيه حائطاً لنفسه لا يجبر وإن كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم: يجبر وإليه مال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة وهو الأشبه ولو لم يكن شيء من ذلك لكن بنى أحدهما الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الأفضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في التورث عن أصحابنا وقال بعضهم: إن كانت عرصه الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وإن كانت غير عريضة يرجع وإذا كان على الحائط حمولة فإذا كانت بهما عليه جذوع فطلب أحدهما قسمة عرصه الحائط والحواشي فيه أنه لا يقسم عرصه الحائط إلا من تراض منهما وإن كانت العرصه عريضة على التفسير الذي قلنا وإذا أراد أحدهما البناء وأبى الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى وإذا بنى أحدهما بغير إذن صاحبه فيبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: إن كانت عرصه الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الثاني على شريكه ويكون متطوعاً هكذا ذكر الحاصل في نفقاته وبعض مشايخنا قالوا: لا يكون متطوعاً وإليه أثار في كتاب الأفضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره وهو الأصح هكذا في المحيط، وإن كان بناءه بإذنه ليس له أن يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا كان لأحدهما عليه حمولة فطلب هو القسمة وبني الآخر يجبر الأبى إذا كانت العرصه عريضة على التفسير الذي بينه وهو الصحيح وعليه الفتوى وإذا أراد من له الحمولة البناء وأبى الآخر فالصحيح أنه يجبر عليه وإذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح أنه يرجع وإن بناء الآخر وعرصه الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعاً ثم في كل موضع لم يكن الثاني متطوعاً كما إذا كان له أو لهما عليه حمولة كان للثاني أن يمنع صاحبه عن الانقطاع إلى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فإن قال صاحبه: أنا لا أنفع بالثاني هل يرجع الثاني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: لا يرجع وإليه مال القاضي الإمام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب المحيط والشيخ الإمام المعروف بحواهر رآه في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا: يرجع وإليه مال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عني ثم إذا رجع بماد يرجع ذكر العاصم الإسيجاني في شرح مختصر للصحابي في كتاب الصلح في مسألة العلو والسلل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنياً لا بما أنفق وهكذا ذكر الشيخ الإمام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفصل في الحائط المشترك أنه يرجع بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا فقالوا: إن بنى بامر لخاصي رجع بما أنفق وإن بنى بغير أمر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يعني للقاضي الإمام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يعني للصدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا إذا

انهدم الخائط وإن هدمه فكذلك الجواب في أوجه كلها وإن هدمه أحدهما أثير على البناء
هكذا في المحبط، في صلح الورل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما
عالب فيه الآخر، بناء بنفس الخائط الأول فهو متضرع وليس له أن يجمع الآخر من الحمل وإن
بناء بين أو حشب من قبل نفسه لم يكن للذي له بين أن يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته
كذا في الخلاصة، وفي فتاوى الصغرى إن أراد أحدهما نقص جدار مشترك وأبى الآخر فقل له
صاحبه أنا أصغر لك كل ما يهدم من بيتك فخص له ذلك ثم بقصر الجدار يرد شريكه لم
يلزمه من ضمان ما يهدم من منزل المصنوع له شيء كما هو قال حسب لك ما يهدم من
مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب المحبط، جدار بين رجلين انهدم واحد الجدران عائل
فبني الخائط في مكانه جداراً من حشب وترك موضع الخائط على حاله فقدم العائل فأراد أن
يبني الخائط في الموضع القديم ومنعه الآخر، قال الفقيه أبو بكر إن أراد الذي قدم أن يبني على
طرف موضع الخائط بما يليه جدار وإن جعل مساحة أس الخائط إلى جانب نفسه ليس له ذلك وإن
أراد أن يبني الخائط كما كان أو أرق منه ويترك انفصل من الجدارين سواء له ذلك كذا في فتاوى
قاضيان في باب المحبط، جدار بين رجلين انهدم فاستدعى أحدهما إلى السلطان ما
أبى صاحبه أن يبني فأمر السلطان ببناء يرضى المستدعي أن يبني الجدار على أن يأخذ الآخر
منهما جميعاً فبني كان له أن يأخذ الآخر من صاحبه الكرمي كذا في الفصول بمعدية، وفي
الاقضية خائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما نقص الخائط وأبى الشريك الآخر إذا كان يحال لا
يخاف منه الموقوف لا يجبر وإن كان بحيث يخاف من الإمام أبي بكر محمد بن الفصل رحمه
الله تعالى أنه يجبر إن هدمه وأراد أحدهما أن يبني وأبى الآخر إن كان أس الخائط عريصاً
ممكناً أن يبني حالطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر شريك وإن كان لا يمكن يجبر كذا حكى
عن الإمام أبي بكر محمد بن الفصل وعنه الفتاوى وتفسير الجبر أنه إن لم يوافق الشريك فهو
ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق إن كان أس الخائط لا يقس القسمة كذا
في الخلاصة، لو هدم جداراً بينهما ثم بناء أحدهما بعتقه ولاخر لا يعطيه السفة ويقول أنا
لا أصح على الجدار حمولة فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وإن لم يضع غير البني
الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى، إن حاد وقوع الخائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على
البناء وإن كان الخائط صحيحاً فهدم أحدهما ياد الشريك لا شئ أنه يجبر نهادم على البناء إن
أراد الآخر البناء كما لو هدمه وإن هدم بغير إذن الشريك إن لم يكن للتراب قيمة ولا يرداد
الأرض قيمة ببناء الخائط فإنه يخصص قيمة نصيب شريكه من الخائط بالغة ما بدعت وإن كان
لغترب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه إلا أن يخطر أن يترك التراب عليه ويخصصه
قيمة نصيبه بحيث لا يرجع منه قدر قيمة نصيبه من التراب ولو كانت الأرض ترداد قيمة ببناء
الخائط يقوم الخائط بأرضه وبناء ثم يرفع عنه قدر الأرض بدون البناء فيخصص نصيب الشريك
بما بقي من بناءه كذا في الخلاصة، جدار بين رجلين لكن واحد منهما عنه حمولات فهو
الجدار فرفع أحدهما وبناء بما له ومع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في
القديم من الفقيه أبو بكر الإسكافي ينظر إن كان عرض موضع الجدار يحال أو قسم بينهما

أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يسي عليه حائطاً يحمل حملاته على ما كان عليه في الأصل كان الباني مقترعاً في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الحمولات على الحدار وإن كان بحال لو قسم لا يضيئه ذلك لا يكون مبروراً وله أن يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الحدار حتى يضمن به نصف ما أنفق في البناء. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن القفيل البجلي رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق إن بناءه بأمر القاضي ويتصرف قيمة البناء إن بناءه بعير أمر القاضي كذا في فتاوى وصيحاته، في شروط السوارق قال أبو بكر رحمه الله تعالى في حدار بين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر درع أو ذراعين فأنه قد يقال لصاحب الأسفل: ليس إليّ حد بيتي ثم يسي جميعاً ليس له ذلك بل يساهمه جميعاً من أسفله إلى أعلاه، فإن التقية أبو الميث. إن كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يحد بيتاً فصلاحه على صاحب الأسفل حتى ينتهي إلى موضع البيت الآخر لأنه بمنزلة الحائطين من أسفل وعلو وقيل: يساهم الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال: إلى حيث يمكنه عليه ثم بعد ذلك يشتركان كذا في الفصول العمادية، صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وإن كان للسفل حائط منده حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان، عمرو لرجل وسفل لآخر ليس لصاحب السفلى أن يثد وتداً ولا أن يثقب كوةً بعير وصاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: يصنع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب معرفة كتاب أدب القاضي، علو لرجل وسفل لآخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ليس لصاحب العلو أن يسي في العلو بناء أو يثد وتداً إلا برف صاحب السفلى واختار للمؤلف أنه إن أمر بالسفل منع وعند الاشتباه والإشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاصصنا في باب الحيطان، يهدم السفلى والعمرو لا يجبر صاحب السفلى على البناء ولصاحب العلو بناء السفلى ومنع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فإذا أدى إليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين، وقالوا: إن بني بأمر القاضي جمع بما أنفق وإن يسي بعير أمره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي، ثم إذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وأوسع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه^(١) كذا في المحيط، وإن كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف إعادته بخلاف ما إذا هدم أجنبي السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته، صاحب العلو والسفل إذا اختلفا في الجدوع السفلى أو الحراذي والواري والظير والأراج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطاء والقرار على ذلك فإن تنازع في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل: يكون لصاحب السفلى، وقيل: لا يحكمه بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى، ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاختلف في الروشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومرور كذا في محيط السرخسي،

(١) قوله لا يجبر عليه. قال الرملي: محله إذا بني ذو القدر بلا إذن القاضي فهو بأمره يجبر على أدائه حصته ويجبر فيه كما بينه في تنقيح الحامدية أبو بصير

ثلاثة نفر لرجل سفل وللآخر عليه علو وللآخر على الصو عندهم الكل فقال . كل واحد بينتهما ومنهم لصاحبه . السفل لك والعلو لي فإن كان لوحد منهم بيعة بمضي بيته وإن كان لأثنين منهم بيعة بمضي بالطر بعضه الأرض بينهما مضمون وإن لم تكن لوحد منهم بيعة أصلاً يحلف كل واحد منهم لصاحبه ثم يكتموا في كيمه الاستعلاف قال صاحب كتاب الحيطان . يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا إله إلا هو ما يجب عليك بقاء هذا السفل الذي يجب بهذا بناء علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رحمهم الله تعالى يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أن هذه الأرض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناؤها ، قال انصدرك الشهيد رحمه الله تعالى : وبهذا معنى الصحيح عدي ما ذكره الإمام الصائبي أنه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلت حتى ياء العلو على سفلك لو بى بإداء حلفوا يقال بكل واحد منهم إن شئت أن تبني السفل فأبى وبسبى عليه ما ادعى عليه من العلو وتمنع صاحبك من الاستماع به إلى أن يدفع لك ما أعتقت وإن شئت دفع هكذا . في الأصول العمادية

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل

لو ادعى على آخر حو المرور ورقية الطريق في داره فانقول قول صاحب الدار ، ولو أقام المدعى البيعة أنه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئاً كذا في الخلاصة ، ولو شهد الشهود أن له طريقاً في هذه الدار جرت شهادتهم وإن لم يحدوا الطريق قال شمس الأئمة الطنوباني رحمه الله تعالى ذكره في بعض الروايات أنها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق فإنه في مقدم الدار أو في مؤخره وبدكر طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح وما ذكره في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على إثر المدعى عنه بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل وإن لم يذكرها موضع الطريق ومقدارها لأن الجهالة إما تمنع قبول الشهادة إذا تعدد انقضاء بها وهذا لا يتمد فإن عرض الساب لأعظم يجعل حكماً بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيه في باب اليمين ، والأصح أن هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في محيط ، ولو شهدوا أن أباه مات وترك هذه الطريق ميراثاً له جرت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيه ، إذا كان به باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أسكن أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في رفاقهم فله منعه إلا أن تقوم بسة على أن له طريقاً ثابتاً فيها كذا في المحيط ، إذا كان الميزاب منصوباً إلى دار رجل وحدهما في حق إجراء الماء وإسائلته فإن كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق إجراء الماء وإسائلته إلا ببيعة هكذا في محيط السرخسي ، وليس لصاحب الدار أيضاً أن يقطع الميزاب كذا في محيط ، وحكى الفقيه أبو ظليل رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب إذا كان قديماً وكان تصويب السطح إلى داره وعدم أن التصويب قديم وليس يحدث أن يجعل له حق التسييل وإن احتدما في حال جريان الماء قبل القبول لصاحب الميزاب ويستحق إجراء الماء ، وقيل لا يستحق فإن أقام البيعة على أن له حق المسبل وبنيوا أنه لما انظر من هذا الميزاب فهو لماء المطر وليس له أن يسيل ماء الأغصان ولوضوء فيه وإن بنوا أنه له الاعتسال والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء

انقصر فيه وإن قالوا: له فيه حق مسيل ماء وسيم يبيع ماء انصر أو غيره صح والقول لرب الدار مع
 بنيه أنه ماء لطر أو ماء ابرصه والعصاة وثال بعض مشايخنا لا من هذه الشهادة في المسيل
 وفي القيرين يقبل كذا في محيط نسر حسي. ولو لم يكن للمدعي بنيه أصلاً استحب صاحب
 الدار وبعضه من بالنكول كذا في الحارثي، في داور هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى
 عن رجل ادعى على رجل أن مجرى مائه في بستانه ولم يكن ماء جارياً يوم احتضنه فذهب
 شاهدان أنه كان جارياً إلى بستان هذا أمس، قال: كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يحبر هذه
 الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحرمه ما لم يشهدوا له بالثبوت أو الحق وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على إقرار المدعي عليه فذلك حارثي في قوتهم جميعاً كذا
 في المحققين من ادعى قبل تحريرها (أو موصوعاً) على نهره هذا أمس ماء المسيل وقتلته أمس
 وروى به قال محمد رحمه الله تعالى: إذا شهدوا بذلك ثمرها بإعادة الدوق كذا كان فإذا أراد
 يحري الماء فمعه صاحب النهر وحده أن يكون له فيه حق إجزاء الماء، قال: أنه أن سمع حتى
 يقسم البينة أن مجرى مائه فيها قبل لمحمة رحمه الله تعالى لما سمعته إذن قال يستأجر
 صاحب النهر إن شاء بإجزاء ماء فيه وذلك حارثي كذا في الظهيرية، يجر في أرض رجل مسيل فيه
 الماء يختلف في ذلك فالقول قول صاحب الماء إلا أن يقسم صاحب الأرض بنيه أن النهر ملكه
 وكذلك إذا لم يكن جارياً وقت الخصومة إلا أنه علم أنه كذا يحري في أرض هذا الرجل من
 ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى به التمسك إلا أن يقسم صاحب الأرض سنة أن النهر
 ملكه وإن لم يكن ماء جارياً إلى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بحرمانه إلى أرضه
 قبل ذلك فإنه يقضى لصاحب الأرض بالنهر إلا أن يقسم صاحب الماء سنة أن النهر ملكه هكذا
 في المحيط، وهي المتفق على هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن نهر عظيم يسرب لأهل
 قرى لا يحصون حصة قوم من أهلي النهر عن الأصغر وقالوا: هو لنا وفيه ماء، وقال الذين
 هم في أسفل النهر هو لنا كذا ولا حق لكم فيه، قال: إذا كان للنهر يحري في أسفلين يوم
 يحتضمون نهرًا يجري على حاله كما كان يجري وشربهم جميعاً منه كما كان وليس بالأعلى
 أن يسكروه عنهم ولا كذا ماء مقطوعاً عن الأسفلين يوم يحتضمون نهرًا علم أنه كان يجري
 إلى الأسفلين فيما مضى وإن أهل الأعلى حبسوه عنهم أو أقام أهل الأسفلين سنة أن النهر كان
 يجري إليهم وإن أهل الأعلى حبسوه عنهم أمر أهل الأعلى بخمس عليهم كذا في المدحقة،
 دار في سكة غير مأمدة وهي تسكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل ماء في داره، يحريه إلى
 يستأنه للمعير أن سمعوه وبه أن سمع الخبر من مثل ذلك ومن أخرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه
 عليهم سمع وإن كان ذلك قديماً لم تمنع كذا في خربة المقتن، دار بين ورثة أقر بعضهم أن لفلان
 فيها طرقتاً أو مسيل ماء لم يكن به أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكنهم لم يسموا ذلك فسمعت
 إن وقع لطريق أو لمسيل انقصر به في نصيب أفقره الإنسان والاستصراق وإن وقع في نصيب
 السالك يصرب انقصر له بقيمة الطريق والمسيل في حصه أفقر وأفقر بحصه سوى قيمة الطريق

() قوله دوقاً يسرب والمخج دوق وهو حنثه المنقورة التي يجردها ماء في سرب ريعه على
 النهر أو الجبال كما هي كذا في السمعة والحارثي

أو المسيل فيكون بينهما على ذلك لأنه أقر له بحق المرور وتسهيل الماء لا بقرينة الطريق حتى لو أقر بقرينة الطريق لحيث أنه يضرب المقر له بقدر درعان الطريق والمقر بقدر درعان نصيبه سوى درعان الطريق ويجب أن يكون هذا على مولهما، وأما على قرون محمد رحمه الله تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف لبنة الطريق والمسيل والمقر بجميع مبة نصيبه إلا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل كذا في محيط المرحسي، وإذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة أن يجعله ميزاباً فليس له ذلك إلا برضا صاحب الدار، ولو كان ميزاباً فاراد أن يجعله قناة فإن كان في ذلك ضرر على صاحب الدار بأن يحتاج إلى هدم حائطي النهر لجمعه قناة فليس له ذلك إلا برضا صاحب الدار وإن لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بأن لم يحتاج إلى ذلك بأن كان الميزاب عريضاً وله ذلك وذكره إكبري أنه إذا تساوى الأمران في الضرر له أن يجعل القناة ميزاباً والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال: ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب محمول على ما إذا كان له حق المسيل لا غير فاما إذا كانت للبنة التي يسيل فيها الماء ملكه له أن يتصرف فيها كيف يشاء، قال في الكتاب: فإن كان الميزاب على الهواء فليس له أن يجعله قناة ولم يفصل بينهما إذا كان لصاحب الأرض فيه ضرر أو لم يكن لو أراد أن يجعله ميزاباً أطول من ميزابه أو أعرض أو أقصر أو أراد أن يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب ليس له ذلك إلا برضا أهل الدار كذا في المحيط، لو أراد أهل الدار أن يبنوا حائطاً ليسدوا مسيله وأرادوا أن ينقلوا الميزاب من موضعه أو يرفعوه أو يسهلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناء ليسيل ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع، ولو كان له طريق في دار رجل أراد أهل الدار أن يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك ويسني أن يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة، ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في قناة جدية يحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره أو في أرض رجل عليها حائط محيط فأدعى صاحب القناة ظهر آبارها وأدعى صاحب الدار والأرض ذلك، قال: أما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار أما ما في الأرض فهو لصاحب القناة إذا لم يعلم في يد من هو فإن كان صاحب الأرض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال: هي للذي زرعها لأنه إذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي، رجل له قناة خالصة عندها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يصرف قنواته من هذا النهر ويحفر له موضعاً آخر ليس له ذلك، ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة شفعة حوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين

الباب الثاني عشر في دعوى الدين

إذا أرادت المرأة إثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وإن لم يكن لها حق لمطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين للأجل إذا أراد إثباته فله ذلك وإن لم يكن له حق لمطالبة في الحال كذا في المحيط، امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث مقراً بالنكاح يقول له القاضي: أكان مهرها كذا أكثر من مهر مثلها فإن قال الوارث: لا، يقول للقاضي: أكان كذا يذكر مهرها دون الأول لكنه أكثر من مهر مثلها إن قال لا يقول له القاضي:

أكون كذا إلى أن يأتي القاضي على مقدار مهر فمثل فبعد ذلك إذا قال الورث ، لا الزمة القاضي
مقدار مهر المثل ويحلله على الزيادة هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فإن كان لا
يعرف يأمر أسماء بالسؤال من يعلم أو يكلفها إقامه البينة على ما تدعي كذا في مساوى
قاصيحات ، دعت المرأة المهر في بركة الزوج فانكرت الورثة لتكاح فاقامت بينة على كلاًهما
ثبتت كلاًهما فهو أقامت للورثة بينة على أنها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته لا تقبل منادى
كذا في الفصول العمدية في الفصل الرابع عشر امرأة دعت على حاصر أنه كان على زوجي
فلان بن هلال بقية المهر كذا وأنت حسنت لي ذلك عنه أن حرمت عليه بثلاث تطيقات وأني
أجرت ضمانك هذا بنعمتي وبه حرمتي على نفسه بثلاث تطيقات فصارت بقية المهر واجبه
لي عليك بسبب ضمانك هذا يوقع الفرقة ونطالبه بالأداء مقر المدعى عليه بالتصديق ويكر
للمدعي بوقع الحزمة الغليظة فشهد الشهود بوقع الحزمة الغليظة يحكم القاضي بذلك على
الحاضر ويوقع الحزمة على الزوج العائب كذا في حزمة المفتين ، قال هشام في نوادره قست
لحمد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم والرجل على امرأة ألف درهم وحاضماً به
فأقامت المرأة شهودين وأنا غائب أني أقررت أن الدرهم الذي على هذا الرجل الذي يطالبها
ملكت لهذه امرأة لا شيء لي فيها وإنما هي ، سمي من ثمن عبد بعته بها والرجل الذي يطالب
للراة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأن
أقررت أنها ملكت له وإن أسمى في ذلك عاربه قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر حذر وشهده
قاطعة كذا في المحيط ، إثبات مدعي على الميت بحضرة الورث أو الوصي يجوز وإن لم يكر في
أيديهم شيء من التركة كذا في الفصول العمدية في الفصل الثامن والعشرين ، رجل ادعى
ديناً على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح إقراره وبشرطه جميع ذلك في حصته من
الميراث ، وقال شمس لأئمة رحمه الله تعالى هذا ، إذا قضى القاضي على هذا الوارث بإقراره أما
بمجرد إقراره فلا يزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاصيحات ، وفي فتاوى الفصلي إذا ادعى
بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذبه بعض قال ، يستوفي الدين من نصيب
من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط ، لو ادعى على الميت ديناً
بحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق لكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على إنسان
للميت وأقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع إلى الحضرة نصيبه مشاعاً ولا يدفع إلى
الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ، بوضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقرراً لا
يؤخذ نصيب الغائبين من يده رجاء هذا في العفار وفي المسقول بوضع على يدي عدل إن كان
منكراً وإن كان مقرراً يترك في يده ، وإذا حضر العائب لا يحتمل إلى إعادة البينة على الأصح كذا
في حزمة المفتين ، وفي كتاب الأقضية رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم وإن
فلاناً أمر هذا أن يدفع إليه هذه الألف الواجبة لني عنه له وجحد المدعي الأمر بذلك فأقام
المدعي بينة على الألف الواجبة والآخر بالدفع وقضى القاضي القاضي عليه بأنه يكون قضاء على ، غائب
ويستحب الحاضر خصماً عن العائب كذا في المحيط ، لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف
درهم وترك بها عمال الأجور هذه الألف ودبقة كانت عند أبي لعلان وجاء فلان يدعي ذلك

بصدقه غرماء الميت في ذلك، وقالوا: الألف لفلان أو كذبوه وقالوا: الألف للميت أو لم يصدقه ولم يكذبوه وقالوا: لا ندري لمن هي فإن القاضي يقضي بحرمه بالألف عن الميت ولا يجعلها مدعي الوديعة لكن في الوجه الأول وهو ما إذا صدقه غرماء الميت إذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم بإقرارهم أنها له هذا إذا أقر وكذلك إذا جحد وقال: لألف لابي أو لم يقر به ولم يجحد وقال: لا أدري لمن هي فهذا وأول سواء إذا أراد مدعي الوديعة استخلاف الابن في الوجه الثاني، وهو ما إذا جحد فلا يمر عليه وإذا عرفت اجواب في الوديعة هكذا الجواب في المصارفة والبصاة والعارية والإجارة ولزهر إذا كان في يد الميت عير وأقروا بشيء من هذا كذا في شرح آداب القاضي للحصاف في الفصل الثالث ونسبعين، إذا ادعى دين على ميت والورثة الكبار عيب والصغير حاصر فبقاضي أن يصيب عن هذا الصغير وكبلاً مدعي عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كما ذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت: عير أن العزم يستوفي دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب البكر فإذا حصر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية، ولو كان الوارث الحاصر كبير فامر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع إقراره سيكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل بيئته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأرد المدعي أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الإقرار كذا في فتاوى قاصيخان، إذا ادعى ديناً على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب إقامة البينة فعيل لأنه يحتاج إلى إثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لأنه ربما يكون للميت عزم آخر فيحصر ودينه ظاهر ودين المقر له بقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك المقر فيحتاج إلى إثبات الدين بالبينة وكذا إذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضاً كذا في الفصول العمادية، رجل ادعى على عاتب ديناً بحضرة رجل يدعي أنه وكيل العاتب في الخصومة فأقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح إقراره حتى يوافق بينة بالدين على الغائب لم تقبل بيئته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعي أنه وصي الميت فأقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاصيخان، إذا حصر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكلفه بقبض الدين الذي له بذلك وبقبض العين التي له في ذلك ودينه وصدقه لمدعي عليه بجميع ذلك فإنه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة وإذا حضر الوصي وقبض فلان بن فلان توفي وأوصى إلي بقبض الدين الذي له في دمه هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فإنه يؤمر بتسليم العين والدين إليه جميعاً كذا في شرح آداب القاضي بحصاف، لو أقام البينة على مدين مدينه لا يقبل ولا يملك أحد الدين منه أما إذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عبد القاضي أن لسميت عليه ديناً قدره كذا، يأمره بالدفع إلى رب الدين وفي العين لو قضى هذا الذي عليه للميت ألف درهم الألف التي على الميت وللميت وصي بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى إن كان قال حين قضى هذه الألف التي لفلان الميت علي من الألف التي لك على أميت جاز وإن لم يقل ذلك لكن قضاء الألف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة، إذا كانت الورثة صغاراً وكباراً فأقر الكبار بالدين على

الأمم يحتاج العزم إلى إقامة البينة لثبت فيه في حق المصداق كذا في الفصول العمادية، رجل ادعى ديناً على ميب بحضرة وارثه وقال إن أئمت قد حلف من التركة من جس هذا الدين في يد الوارث ما به زعمه بالدين وأقام بينة على ذلك لا شك أن هذا القدر يكفي لأمر الوارث بإحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال إن هذا مال الميب، ولو اكتفى بهذا بعد القضاء على الوراث كان جائزاً كذا في فتاوى قاصيخا، برهن على دين على الميب وعلى ولاء الشركة به لا بد من بيان الشركة فهو كان عقاراً لا يهد من بيان حدوده وإن ادعى إقرار الورثة بوفاء لا يحتاج إلى بيان الشركة والأصح أنه يغفل بلا بيان تركته وعليه مقتضى، وإن استوفى عزم الميب وبرهن على الوفاء وبين الشركة ثم برهن عزم آخر لا يحتاج إلى إثبات الشركة ووفاء بلا حلف، وإذا أنكر الوارث دين العزم الثاني برصده العزم الأول بشلوك الثاني لأول لإقراره بالشركة كذا في الوجيز للكردي، لو أن رجلاً توفي فحلف قوم إلى القاضي وهو إن فلاناً توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالاً وعدا ورثته على ماله وهم يعرفونه ويسألون القاضي أن يأمر بحمل الشركة مرفوعة حتى يثبتوا عبده حقوقهم فإنه لا يجوز للقاضي أن يعرض للورثة في أيديهم فإن قالوا: لنا شهود حضور بقيقها في حاصر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الإنطاف والإسراف أو شهد أن فلاناً مات وله عرماء أو عرف القاضي هؤلاء المدعى بالصالح أو من فيه إلى أنهم صادقون والوارث ممن يخاف عليه الإنطاف والإسراف في الاستحسان لا يأمر بأن يقفه أيماً وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي لمحقصاف، إذا كان الدين بين ثلاثة مشتركاً على إنسان فعلم أن أحدهم الثالث وحلف نصيبه بحجر المدينين على المدعى كذا في الفصول العمادية في الترميم، لو أن رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي وقال: إن أبي فلاناً مات ولم يترك ولو أن عبي رله على هذا كذا كذا من المال فهد القاضي يسأل المدعى عنه عن ذلك فإن أقر بجميع ما ادعى صح إقراره وأمر بتسليم الدين والعين فاما إذا أنكر فإن أقام المدعي بينة قبلت بيته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعاً وإن لم يكن للمدعي بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر المحصاف أنه روى عن بعض أصحاب رحمهم الله تعالى أنه لا يحلف، قال المحصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في العهد، رب الدين إذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبداً من التركة والتركة مستغرقة بالدين ففقدت الورثة: إن أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فبينة رب الدين أولى كذا في خروعة المعتين، التركة إذا كانت مستغرقة بالدين فجاء عزم آخر وأراد إثبات دينه بالبينة فإنه يغفل بيته على الوارث لا على عزم آخر ولكن لا يحلف الوارث هـ هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح إقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر لسميت من آخر يستوفي دين هذا العزم من نصيب الوارث المقر بيمينه أن يصح ولكن لا يحلف بهذه القائدة لو هومة كذا في المحيط، ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة إذا كانت غير مستغرقة والعزم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع المحاضر نصيبه وبعضه لا يحلف من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضي الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعهم إلا برضا العرماء كذا في الفصول العمادية، لو كانت التركة ثلاثة آلاف

والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث الألف لو ظهر بهم جملة عند القاضي أم إذا حضر بأحدهم فإنه يأخذ منه جميع ما لي بذه كذا في حرلة المفتين، ولو ورثة حق استحلاص التركة بقضاء الدين وكذا لأحد الورثة إذا امتنع الباقي ولو امتنع الكل عن الاستحلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ويكن القاضي يصيب وصياً كذا في الخلاصة، دعى عسى واحد من ورثة ميت ذمت وأثبته وانتركة في يد أحبيي فلم يدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية، رجل مات في بلدة وماله وثركته في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى ثلث حقوقه وأمواله فإن كان اليد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وذلك ثم يكتى متقصداً ثم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع شهود مدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من مورثهم من قاضي بلد فيه الورثة ليقضي بهم ثم يكتب ذلك بقاضي إلى الكاتب ليسلم التركة بهم كذا في السراجية، إن لم يكن الميت أوصى إلى رجل وكانت ورثته صغاراً ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي أن يجعل بهم وصياً يقوهم بأمرهم فإن أثبت الثمناء حفروهم بمحضر من هـ الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه إليهم من مال ميت فيجيب للقاضي أن يستحلف كل واحد منهم قبل أن يدع إليهم شيئاً بالله ما ثبتت شيئاً من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد أذه إليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا من شيء منه ولا أحل بذلك ولا بشيء منه فلان أميت ولا ارتفعت بذلك ولا بشيء منه رها من فلان وإن لم يدع الوصي ذلك فإذا حلف أمر بالدفع إليه وإن نكل لم يحكم له بشيء ولم يأمر بالدفع وكذلك إن مات رجل ولم يوص إلى أحد ولم يخلف وارث وادعى عليه قوم ماله وحقوقاً فإن القاضي يجعل له وصياً ثم يدعوهم ببيناتهم على ما يدعوون محضر من هذا الوصي فإذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح أدب القاضي للحصصاء، برهن عسى أن له كذا على الميت يحلف على أنه ما استوفاه ولا شيء منه وإن لم يدع الورثة الاستبراء، وهي الفتاوى وإن أبى الورثة التحليف كذا في الوجيز للمكردي، لو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما وأقام اليه عسى دينهما والشريث لأخر عائب ذكر في المتنفي أن عسى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينقض للحاضر بخمسائه، وإذا حضر الغائب كلف بإعادة السنة ولا يجعل حاضر خصماً عن الغائب في وجه من الوجوه، لأن تكون الألف ميراثاً بينهما من شخص واحد وإن حضر لعائت وم يقدر على إعادة السنة دخل مع شريكه في الخمسمائة انتفى الشريك كذا في فتاوى قاصصان، رجل ادعى على رجلين ماله في حلك وأقام البيعة وأحدهما حاضر والأخر عائب والحاضر يحدد يقضي على الحاضر بنصف المال على مختار، لا أن يكون كعيلاً عن الغائب يأمره فإنه يقضي عليه بجميع المال كذا خزنة المفتين، رجل يدعي ديناً على رجل وكل المدعى عليه رجلين فأقام المدعي شاهداً على أحد الوكيعين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز ولو أقام شاهداً على موكل وشاهد على الوكيل أو أقام على المدعى عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه شاهداً أو كان لسيث وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً، حاز كذا في فتاوى قاضيجان، أوصى إذا ادعى ديناً في

التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العبادية، رجل مات وترك ابنين وادعى أحدهما أن لا يهبها على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من مرض وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى عليه يقضي لكل واحد منهما بمحسنة ليس لأحدهما أن يشارك صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضيهخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى، في كتاب الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى فيمن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دينار أو عقاراً أو رقيقاً أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين به أودعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذي في يديه المال بذلك وبأنه لا يعلم للميت وترك وارثاً صغيراً أو ترك وارثاً غائباً فإن القاضي لا يدفع إلى المدعي شيئاً بإقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في الفصول العبادية، إذا ادعى بعض المقتسمين من الورثة دعواً على الميت وأقام بينة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة إبراء عن الدين بحلاف ما لو ادعى عيب من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في التصرف.

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة

رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب بوثائق حقوقه وديونه على الناس وللثالث على هذا عشرة دراهم قرص مره حتى يسلم إلي فلم يجب المدعي عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعي عليه أجاب وقال: إن موكلتي يقول: ليس علي هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي ف قضى القاضي بثبوت وكالة والمدعى عليه ساكت لم يجب أصلاً وتوكيل الوكيل من المدعي عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل: لا وبه كان يفتي الإمام ظهير الدين وهي واقعة العامة فلتحفظ كذا في المحيط، رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى المدعيون الإبراء والإيفاء وقال الوكيل: عزني الموكل إن كان للتوكيل بالتماس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لأنه لا يملك عزله وإن كان التوكيل بغير التماس من جهته نسمع ولكن إنما يثبت إذا أقام البينة على العزل أما بدون البينة فلا ولو لم يقل هكذا ولكنه قال: لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صلح مع الخصم ثم قال: لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة، وكله بقبض دينه أو رديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائدته تظهر فيما إذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم أحضر خصماً آخر لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق لم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر به في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادتها وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز للكردوي، رجل حضر مجلس القضاء و وكل رجلاً بقبض كل حق له بسخاوى والخصومة وليس معهما أحد للموكل قبله حق فإن كان القاضي يعرف للموكل باسمه وسميه قبل وكالته حتى إذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل رجلاً يدعي للموكل عليه حقاً تسمع حصومته ولا

يكلف إقامة البينة على الوكالة وإن كان انقاضي لا يعرف موكل باسمه ومسبه لا يقبل وكالته
 فإن غفل الموكل: أنا أقام البينة وقال: إني فلان بن فلان ليقصي بوكالتي هذه لهذا امرئ
 فانقاضي لا يسمع البينة كذا في انقاضي المصري، رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال: يا فلان
 ابن فلان عنى هذا الف درهم وقد وكلني باخصومة فيها وفي كل حق له وبقيصة وفام ابينه
 على ذلك جمعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على مقال حتى يمينه البينة على
 الوكالة وإن أقام البينة عنى لوكاله والدين جملة يقضي بالوكاله ويميد البينة على الدين وقال
 محمد رحمه الله تعالى: إذا أقام البينة على الكل يقضي بالكل ولا يحتاج إلى إعادة بيته على
 الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى أحد بالاستحسان لحاجة الناس والمعوى على
 قوله، وعن هذا الخلاف الرضي إذا أقام البينة على الدين وبوصايه جملة والورث إذا أقام البينة
 على النسب وموت المورث والدين كذا في فتوى ذهبنا، رجل أقام البينة على رجل أن فلان
 ابن فلان وكله وفلان بن فلان يقضي المال الذي له عليه محمد العريم الدين والوكالة أو جحد
 الوكالة خاصة فأقام الوكيل لبينة على الوكالة والدين جملة هل يقضي بوكالتهما وبالدين عند
 محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضي وعندهما لا تقبل وإذا أثبت ثم يكرى له أن يقضي حتى
 يعصر العائب ويمسكه لو أقام هذا الوكيل البينة أن صاحب ادل وكله وفلان العائب باخصومه مع
 فلان أو يقضي الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم فإنه يقضي بوكالة الخاصر دون العائب
 والوصي لو أقام البينة أن فلاناً أوصى إليه وإلى فلان العائب عندهما يقضي بوصايته وبوصايته
 العائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي بوصايته وحده كذا في الحلحة، لو أقام
 لوكيل بينة على الوكالة فقبل أن يركى الشهود أقام البينة على الحق على العريم يسمع ويقضي
 به إذا زكيت بينة الوكالة وثبت الوكالة سابط عليه ويصير وكيلاً في حق جميع أهل البلد إذا
 كانت الوكالة عامة وكذا الرضي أو المورث أقام بينه على بوصايه والورثة، وقيل إن يركى أقام
 البينة على أحدهم زكيت صح وإن لم يركى بينه الوكالة أو الوصاية بطلب به الحق كذا في
 انتشارخانية تافلاً عن العائبة، ادعى على جرح الكهالة نال لإجراه معلماً بالمشح وقال إني قد
 فسحت لإجدة ولزمت المال وأدم على ذلك بينة والآحر عائب فيمت بينه ويكون ذلك قضاء
 على الآخر وانتصب الكفيل حصصاً عنه وإذ أدن الكفيل رجع على الآخر إن كانت الكهالة
 بأمره وإن كانت بغير أمره لا يرجع عليه فإن حصر الآخر قبل أن يحد ادعى من الكفيل شيء
 وانكر المصح لم يلتفت إلى إنكاره وكان المصح صاحب كذا في المحبط، برهن أن به عنى العائب
 تلقاً وهذا كقبل عنه أن ادعى كفالة بيهمة قال ذلكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي
 عليه العا وذكر شهوده مثل ذلك ومضو على قنوبها قصي بها على الخاصر والعائب وله مطالبة
 أيهما شاء ولا يحتاج إلى إعادة البينة بعد حصول الأصل وإن فسر الكهالة وقال كعدت بالغ
 بي على العائب إن قال كانت بأمره وبرهن حكمه بهما عليها كما مر وإن لم يذكر الأمر برهن
 فعلى الكفيل خاصة فإذا حضر العائب لا بد من إعادة البينة كذا في بوجير المكردي، ادعى
 على آخر أنه كفيل له أنه إن مات فلان معجلاً لوديعتي وهي كذا فصانها علي وهذا ما بال فلان
 معجلاً لوديعتي وأقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قبل تسمع وفي دعوى الكهالة
 لا بد وإن يقول وأنا أحررت كهالته مجلس الكهالة وبه كان بعني الشفع الإمام ظهير الدين رحمه

الله تعالى وقد قيل: لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تنضم ذكر الإجارة كدعوى البيع بنص
 ذكر الشراء كذا في المحيط، لو أقام على الحاصر بينة أن به عليه وعلى فلان العتاب ألف درهم
 وأن الحاصر كفيل عن العتاب بأمره يقضي عندهما بالألف ولو ادعى أن العتاب كفيل عن
 الحاصر لا يقضي إلا بتسليم الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبتت على
 الحاصر الخمسمائة بالأصله والخمسمائة بالكفالة وثبتت على العتاب الخمسمائة بالأصله لا غير
 والحاصل أن الكفالة على العتاب لا تثبت والأصله تثبت إذ ثبتت بكفالة عن الحاصر عن
 العتاب بأمره وأما بغير أمره فلا كذا في التارخدية ناقلاً عن العناية، باع منها متاعاً بألف
 وكفل كل منها عن الآخر بأمره فنفى أحدهما وبرهن عليه بحكم بالألف عليه نصفها أصالة
 ونصفها كفالة وإن لم يستوف منه شيئاً حتى لقي المشتري الآخر به المطلب منه بلا إعادة البينة
 كذا في الموحيز للمكردي، وجعل ادعى على آخر أنه كفيل له هو وفلان العتاب من رجل بألف
 درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وأقام البينة فإنه يقضي له عن الحاصر بألف ويأخذ
 به أيهما شاء فإن وجد العتاب لا يحاج إلى إعادة البينة كذا في الخلاصة، برهن على أنه كفيل
 له عن فلان بألف وحكم به فأبرأ الكفيل عن الكفالة ثم علم سداد الدعوى وأحكم وأراد إعادة
 الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في التوجيه للمكردي، مراة دعت على
 رجل أنه كفيل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقاً بالفرقة وقد تحققت لا
 الزوج جعل الأمر بيدي مني غاب عني شهراً وقد عاب شهراً فصلقت نفسي في مجلسي فافانست
 البينة على الغيبة والأمر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وإن كان الزوج غائباً ينصب بكفيل
 خصماً عن الزوج كذا في الخلاصة، اشترى عبداً بألف درهم وقبض العبد بإذن البائع وطلب
 البائع الثمن فقال المشتري: قد كنت أحلته على فلان وفلان العتاب وأقام على ذلك بينة قبلت
 بینه ويتعدى ذلك إلى الغائب وفي مثل هذا ينصب الحاصر خصماً عن الغائب كذا في المحيط

الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً

الفصل الأول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة ولثبوت النسب مراتب

ثلاث:

أحدها: بإسكاح الصحيح وما هو في معناه من السكاح الفاسد والحكم فيه أنه يثبت من
 غير دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي وإنما ينتفي باللعان في إسكاح الصحيح دون العاسد كذا في
 الظهيرية، وله أن يسعى ما لم يغربسبه صريحاً أو يظهر منه ما يكون اعترافاً من قبول تهمة أو
 شراء متاع الولادة أو تطاول للمدة مع لعن بالولادة أو يقع الاسعاء عن نفيه أو يقع منه حكم لا
 يقبل النقص والإبطال متى وجد كما إذا جرى هذا الولد حياً وقضى القاضي القاضي على عاقدة الأب
 بالارث لا يستطيع نفي هذا الولد لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقص واسطلاح والمرجع في معرفة
 تطاول المدة العرف والعادة فإذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن
 ينفيه بعد ذلك وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يعمى

ذلك إلى رأي القاضي، وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنهما قدّر المدعى الضمنية بالأربعين فبعد الأربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط، إذ نفى الرجل ولد امرأته بعدما مات أو كان حياً فمات قبل العلمان فهو به لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو ولد له ولد كذا في الميسوط، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاءت امرأته بولد فبغاه وبغ بلاعها حتى قدّمه اجسبي بالولد فحدث ثبت النسب ولا تلاحس بينهما كذا في المحيط

المروية الثانية: أم الولد والحكم فيها أن نسب وندى يثبت بدون الدعوى إذا كانت بحر يحل للمولى وطؤها أما إذا كانت بحال لا يحل تملؤن فيها وطؤها لا يثبت نسب وندى بدون الدعوة فلا يرى أنه لو كانت لها مولود ثم جاءت بولد لا يثبت نسب من مولود به وإن بدعوه وللمولى أن ينفيه إذا لم تتعاول المدعى مع العلم بالولادة ولم يقر به صريحاً ولم يقع الاستعلاء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والإبطال كذا في المحيط، أمه لرجل ومات فلم ينعه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع أن ينفيه وتناول هذه المسألة في أم الولد وكذلك إن جسي جنابة فقصي القاضي به عني عقولته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جسي عليه وحكم به بنقصان أو إرش كذا في الميسوط، ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل الهبة ولا شك أن يكون إقراراً فقد ذكر في القاضى أنه لو جسي المولى بولد الأمه فسكب يكون إقراراً بغير الهبة، وإذا روج الرجل أم ولده من رجل ومات عنها زوجها أو طلقها وانقضت عدتها لم جاءت بولد لئلا أشهر من انقضت فهو ابن المولى وبه أن ينفيه ما لم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط، وإن كان حرمها عني نفيه أو حلف أن لا يعرفها بفرم ولد ما لم يقع نفيه كذا في المحيط المرحسي، ذكر من سمعته في نوايه عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فاعتنقها مولاه ثم جاءت بولد لم يفرمه إلا أن نفي به أقل من ستة أشهر من حرمت على سيدها كذا في محيط المرحسي، وكانت أم ولد للمسلم محوسبه أو مربعة لم يفرمه وندى إلا أن يدعيه أو حلف به لأقل من ستة أشهر بعد الردة كذا في الميسوط، وحرم بالحيف أو بالغش أو بالحرام أو لعزم بين نسب ولقده يثبت منه ولو روجها لمولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وإن ادعاه لمولى لم يثبت نسب منه وكذلك لو كان الكاخ فاسداً ودخل بها كذا في الخاوي، أم الولد بخارية التي سوتها الرجل تمت فبمس أو استولدها بملك الكاخ ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بنسب آخر أو استولدها بالشبهة لم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بنسب آخر، وإذا انقضت أمة الرجل سقط استناك حنقه أو عص حنقه نصير أم ولد له وإن لم يمس شيء من حنقه لا نصير أم ولد له، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل أن حاربه هذه قد أسقطت منه فهذا إقرار أنها أم ولد له كذا في المحيط، ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت منسب الخلق ثم ولدت بعد ذلك ستة أشهر وهو عائب أو مريض فإنه يثبت النسب منه ما لم ينعه فإن نفيه ينفي بمجرد نفيه عتقنا كذا في الميسوط، أمة بغير شريكين جاءت بولد فادّعى بشت النسب معها ولو ولدت آخر لا يلزمها إلا بالدعوة وإن ادعاه أحدهما يدرمه ويصفي عندهما حصه شريكه من الأم والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط المرحسي.

المرتبة الثالثة: الأمة والحكم فيها أن نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدور دعوة المولى ويستوي في ذلك أن يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعي نسبه وهو في بطلها بأن قال هذا الحسن الذي في بطن أمي هذه مني أو قال: هذا الولد الذي في بطن أمي بطل هذه مني، في الأصل رجل به أمة حامل فإن كان حملها غلاماً فهو مني وإن كان جارية فهو من فلان أو قال: وليس مني مولدت غلاماً وجارية لأفل من سنة أشهر وثبت نسبهما منه كذا في المحيط، رجل عالج جاريته فيما دون العرج فانزل فاحذت الجارية ماءه في شيء فاستدحتته في مراحها فعلقن عند أبي حبيفة رحمه الله تعالى أن الولد ولده ونصير لجاريته أم ولد له كذا في فتاوى قاضيهان، الأمة إذا جاءت بولد فهي المولى مسكت لا يكون قبولاً كذا في المدخيرة، ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافاً كذا في المحيط، لو أحصل المولى أمته ووطئها فجاءت بولد يستحب به أن يدعيه لأن الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا إذا لم يعلم حقيقة أنه منه فإذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا يسكر ولا يسمي وإن لم يحصنها فله أن يسكر كذا في المحيط، روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية له ولم يبرئها بيماً ولم يحصنها قال: قال أبو حبيبة رحمه الله تعالى له أن يسمي ولدها ويبيعها فأما في قولي فأحب أن يعتق ولدها ويشتري بها فإذا مات اعتقها كذا في المحيط، أمة ولدت نادعت أن مولاهم قد أبر به وحمد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تعبر شهادتهما كذا في المحيط، وإن اتفق الشاهدان على إقرار المولى أنها ولدت منه ثبتت شهادتهما وكذلك إذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط، ولو كان المولى دميماً والأمة مسلمة فشهد دميماً عليه بذلك جاز فإن كان المولى هو المدعي والأمة جاحدة لم تجز شهادة المدعين عليها وقابل هذه المسألة أنها تجحد المملوكية للمولى فإنها إذا كانت تفر بذلك ينهد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكديسها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة أبو المولى وحده لم تجز الشهادة وإن شهد بذلك ابنا المولى جازت الشهادة إذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المسرط، الدعوة ثلاثة أنواع: دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك، أما دعوة الاستيلاء فإن يدعي نسب ولد أصل علقوه يعلم أنه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند إلى وقت العلق وتروح فسخ ما جرى من العقود إذا كان لولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معترفاً بوطء الجارية مستند إلى وقت العلق وأمومية الولد تبع لثبوت النسب في الولد، وأما دعوة التحرير فإن يدعي نسب ولد لم يكن علقوه في ملكه وإنما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معترفاً بالوطء ولا تروح فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه إثبات اعتق نصح وإلا فلا حتى لو اشترى جارية حاملاً ثم دعي للتحرير الولد كانت هذه دعوة تحرير وأما دعوة شبهة الملك فإن يدعي ولد جارية أنه كذا في محيط المرحسي، وشرط صحتها أن يكون للأب تأويل ملك في جارية أبه من وقت العلق إلى وقت الدعوة والولاية التمسك أبض من وقت العلق إلى وقت الدعوى وأن تكون جارية محل النقل من ملك إلى ملك كذا في المحيط، ثم إذا احتضنت الدعوات دعوة الاستيلاء أولى من دعوى التحرير وإن سبقته دعوة التحرير فهي أولى ودعوة التحرير أولى من دعوة شبهة الملك ودعوة

صاحب النكاح أولى من الكل فبدأ كان النكاح أو صحيحاً كذا في محيط السرخسي .

الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري : بيع أمة فولدت عبد المشتري فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على إقرار البائع به بثبت سبه منه فتصير الجارية أم ولد له ويتمنض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي، وإن ادعاه المشتري صحت دعوته وبثت النسب منه وصارت الجارية أم ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري ولأه على الولد كذا في المحيط، ولو ادعياه معاً بدعوة البائع أولى وإن ادعياه على التعاقب فالسابق منهما أولى أيهما كان هكذا في محيط السرخسي، وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً ما بينهما وبين سنتين من رمت البيع وقد علم ذلك فإن ادعى البائع سب الولد وحده لا تصح دعوته إلا بتصديق المشتري وإن ادعاه المشتري وحده صحت دعوته ويجب أن يكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حر الأصل ولا يكون للمشتري ولأه كذا في المحيط، وإن ادعياه معاً أو متعاقباً تصح دعوة المشتري دون البائع وإن جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع إلا بتصديق المشتري فإن صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا يتمنض البيع ولا تصير الجارية أم ولد له ويبقى الولد ملكاً للمشتري هكذا في محيط السرخسي، وإن ادعاه المشتري وحده صحت دعوته وكانت دعوة استيلاء كذا في المحيط، وإن ادعياه معاً أو متعاقباً تصح دعوة المشتري وهذا كله إذا علمت مدة الولادة وأما إذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فإن احتدما في المدة لا تصح دعوة البائع إلا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فإن ادعياه معاً لا تصح دعوة واحد منهما وإن سبق المشتري صحت دعوته وإن سبق البائع لا تصح دعوه واحد منهما سواء كان البائع ديباً أو مكاتباً والمشتري حراً أو مملوكاً وادعاه البائع قبل الولادة يكون موقوفاً ليمصل حياً فينفذ ولو لم يكن أصل الحمل عند البائع بأن كان اشتراها حبلى ثم باع لا تصح دعونه ويقول للبائع أن الحمل عنده كذا في محيط السرخسي، لو حبلت أمه في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لأقل من ستة أشهر مد باعها فادعى البائع الولد وقد عتق المشتري الأم فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الأم حتى لا تصير أم ولده ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الأم وفيها إذا أعتق الأم برده عليه حصته من الثمن صدهما وعنده يرده كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط - برده حصته من الثمن لا حصته بالتعاقب هكذا في الكافي، ولو دبرها أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرده حصة الأم بلا خلاف فإن دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي، ولو ماتت الأم لم ادعى البائع سب الولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الأم أو وهبها أو رهنها أو أجرها أو كاتبها أبطلت جميع ذلك وردتها على البائع كذا في المبسوط، ولو مات الولد في يد المشتري أو قتل وأخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعتمه الذي صار له أو دبره أو مات عنده ولو باعه المشتري أو رهنه أو أجره أو كاتبه بنفس ذلك وبثت النسب كذا في المحاوي، ولو قطعت يد الولد فاحد المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع

صحت دعوته لكن الأرض تبقى سالماً للمشتري فترد الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن إلا حصّة اليد وكذلك لو كان القطع في الأم كذا في الميسوط، وبوفتت عبده فقهه المشتري وأخذ قيمته صحت الدعوة وبرد الثمن ورجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا قرش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرحسي، إذا حبت الأمة عند رجل صاعها وقبض الثمن فولدت عبد المشتري لأقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل لولده بعد ذلك أو قطعت يده عمداً أو خصاً فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الحاية على الأحرار وإن كانت الجنينة على أم كان على مجسي ما هي الجنينة على أمهات الأولاد ولو جسي الولد كانت جنائنه كجنائنه الحر وجناية أمه كجنينة أم الولد وإن لم يكن القاصي قصي بذلك وإن كانت الجنائنه منهنما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو محتار إن كان عالماً بها كذا في الحاوي، إذا ولدت الجارية لبيعة في يد المشتري وبدأ لأقل من ستة أشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الأول ثم إن البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملاحعة إن كبر وولد له ولد ثم مات الولد الثاني وبقي ابنه فادعاه الملاحع صحت دعوته هكذا في المحيط، الأمة المشتراة إذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان أن البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولد وأكروها البائع إن كان المشتري يدعي ذلك للشهادة مقبولة وإن كان المشتري لا يدعي ذلك فإن كان الولد أنثى فكذلك الخواب تقبل الشهادة وإن كان الولد ذكر فكذلك الخواب عند أبي يوسف ومحمد ورحمهم الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأم على قود أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه الشهادة لا في حق لولد لأن الشهادة على عتيق للعبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لأن حق الجارية في هذا الباب تبع وإلى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا: لا بل هذه الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً لأنها وإن قدمت على عتيق العبد إلا أنها تضمنت حرمة الفرح حتى مو كانت الأم ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده وإلى هذا مال شيخ الإسلام المعروف بخواهر راده وقيل بعضهم: لا بل هذه الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت الأم ميتة ود ليس المقصود على الولد وإنما المقصود ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز أن يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى وإلى هذا مال شمس الأئمة المحناني هكذا في تدحيرة، إذا حبلت الأمة عند رجل فباعها ثم ادعى الحمل قبل أن تلد وقال المشتري: ليس لها حبل وأراها النساء فقلن: هي حبلى فزني لا أجبر دعوته في ذلك حتى تضع الأمة وكذلك إن صدقه المشتري في الحمل ولكنه يقول: ليس مني فيه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر فهو ابنه وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي، فإن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع فقال المشتري: أصل الحمل لم يكن لي ملكك إنما اشتريته وهي حامل، وقال البائع: لا بل أصل الحمل كان في منكبي فقلن قول البائع فإن أقاما جميع البيعة فالبيعة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحتلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البيعة بينة المشتري وأصل هذا فيما إذا احتلعا في تاريخ الشراء وقد وردت لجاريه في يد

المشتري بعد البيع بيوم ودعا البائع قال المشتري. سم خيل عندك ويا استربتها قبل ان يبعها
 مني صد شهر، وقال البائع. لا بل اشتريتها صد سنة ويقول قول البائع من ادما جميع البينة
 فالبينة بينة البائع عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينه
 المشتري كذا هي المحيط، إذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع. يعتب من صد شهر
 وأولد مني، وقال المشتري. يعتب مني لأكثر من ستة أشهر وأولد ليس صد ويقول للمشتري
 بالانفاق فإن أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد
 رحمه الله تعالى البينة ببائع كذا في الكافي، رجل اشترى جارية فظهر به رجل يبعه فقام
 فحاصم البائع فقال له البائع. أمسكها عندك فإن كنت فهو مني وأمر علامه بأن يرد الشخص إلى
 المشتري ويلبس احدا منه فاستعطت لجارية سقطاً منسباً لخلع بعد هذا القول لأقل من أربعة
 أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان الولد منه وعليه ردّه وكانت جاريته أم ولد له ويرد كذا في
 الوقعات الحسامية، وإذا ولدت اجارية فالبينة بنتاً لأقل من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت
 البنت ابتداء فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت منه فصبح دعوته وإذا صحت
 دعوته في حق البنت صحت في حق ابها حتى يصل حق المشتري كذا في المحيط، وكذلك إذا
 كانت الابنة ولدت بنة كذا في المحيط، ولو ولدت بنتا عبد البائع ثم البنت ابنة ثم باع الابن
 فاعتقه المشتري ثم ادعى لبائع البنت بطل لبيع والعنق وبو باع البنت واعتقها المشتري ثم ادعى
 البائع بنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وإن لم يثبت نسب منه هكذا هي محيط
 السيرخسي، إذا حبلت الامة فولدت في يد مولاهما ثم باعها فزوجها المشتري من عبده فولدت له
 ولداً ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى لبائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه
 ويرد إليه ابن العبد بحصته من الشخص ولو لم يستولد لمشتري لام كذا جميعاً مردودين عنه
 ويعتبر في الانقسام فبعتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بحرب البائع من
 جميع ماله فإن ادعى البائع ابن العبد أنه ابنه عني عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المحيط، لو
 باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير
 زوج مدعى البائع والمشتري معا الولدين فهما ابن البائع وولد المشتري فادعى الولد الثاني
 جعلته ابنه جعلتها أم ولده فلأن ادعى البائع بعد ذلك الولد الأول ثبت نسبه منه بحصته من
 الثمن وإن لم يذبح واحد منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق، وكذلك
 إن مات الأول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل
 له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري ولداً فادعى الولد أبو البائع وكذبته
 للمشتري وصدقه البائع أو كذبته بدعوته بطله ولا يثبت نسب الولد منه وإن صدقه المشتري
 وكذبته البائع صحت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الشخص بتصديقه أو البائع في دعونه ولا
 يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية ونسب للمشتري على أبي البائع شيئاً من قيمة الجارية
 ولا من قيمة الولد ولو صدقه جميعاً صارت لجارية أم ولد له وثبت نسب الولد منه ورجع
 المشتري بالشخص على البائع وحصل الأب قيمة خذية للبائع كذا في المحيط. أمه ولد ولدين
 في بطن واحد فباع الولي أحدهما فادعى أبو الدائع الولدين وكذب البائع والمشتري صحت

الدعوة ويثبت نسب الولدين وعق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي، فإن كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم إن ابا البائع ادعى نسب الولدين جميعاً وكديه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية أم ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرمة الولد ابين بل يكون عبداً للمشتري والولد الباقي يكون حراً بانقيسه وإن صدقه المشتري وكديه البائع فالجارية تصير أم ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للاب ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حراً بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حر حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكديه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسعي أن لا يثبت نسب الولدين والصحيح أنه قول الكل ثم إن محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الأم وكان القاضي الإمام أبو حازم والقاضي الإمام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولد للمدعي وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو ابنه قيمتها قة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئاً بالاتفاق هكذا في المحيط، وإذا ولدت الأمة المبيعة ولدين في بطن واحد لأقل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه وبطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذلك إن جاءت بأحدهما لأقل من ستة أشهر وبالأحر لاكثر ولو ادعاهما المشتري أولاً ثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنس على أحدهما وأحد المشتري الأرض ثم ادعاهما البائع صحح والأرض والكسب للمشتري ولو قتل واحد واحد المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول إلى الذبة ولو أعنتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثاً وأحد المشتري دينه وإرثه بانولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأحد الذبة والميراث من المشتري وبطل الولاء كذا في محيط السرخسي، وإذا ولدت الأمة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع أحدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يحق الولد الآخر ولا تصير الجارية أم ولد له كذا في المحيط، باع أحد التزويج وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعنتقه مشترىه بطل عتقه هذا إذا كان أصل العلوق في ملكه وإن لم يكن أصل العلوق في ملك البائع والمسألة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع أيضاً ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي، رجل اشترى عبدين تزويجاً ولد في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكاً له كما كان كذا في المبسوط، رجل له جارية حبلى عنده فولدت بنتاً مكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابناً ثم باع المولى هذا الابن واعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الأكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه التمس وإن لم يكن ادعى

ليُثبِتَ نسب الولد الأكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا نسمع دعواه كذا في التارخانية بإفلا
عن الخرافة إذا اشترى الرجل أمه وولدها أو شترها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك
الرجل أو من غيره وادعى ولدها مدعوه جائزة إذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يصح
شيء من البيع والعقد التي جرت فيه وهي أمه ولو كان أصل الخيل عنده بطلب بذلك لبيع
والعقد كله كذا في الحاشية، شترى عبداً وشترى أبوه أحياه وهما يومئذ نادى أحدهما من
في يده بثبوت نسبهما منه وعن أبي يدي لأحر بإقراره كذا في محيط السرخسي، ولو
شترى جارية على أنه بالخيار فيها ثلاث فودت عنده في الثالث ولداً فادعاه المشتري صحب
دعوه ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فإن أجاز البيع بثبوت
النسب من المشتري كما لو جدد الدعوة بعد لإحالة فإن بعض البائع البيع بطلب دعوه المشتري
كد في مبسوط، وإذا أحد الرجل امتن من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء بألف درهم
ويرد الأخرى مولوداً عنده وتقر أنهما منه إلا أنه لم يعن أبي وطشها أولاً فقراره صحيح في رد
أحدهما وهي التي سألها البيع ويعن بالخيار للمشتري فيؤمر بالبيان ما به حب فإن مات قبل
البيان فإبيان إلى الورثة فإن قامت الورثة. إن أباه وصى هذه خاتمة أولاً فإنه يثبت نسب هذه
هذه من أبيه ويرث معها وتعتبر هي أم ولد للميت وتعتق موته وعلى الورثة ثمن هذه المائتين
ويؤدون ذلك من بركة الميت ويردون الأمة الأخرى على البائع مع غيرها فيكون أمة البائع كما
هو حصل هذا البيان من الميت ورد من بعض الورثة. إن أباه وطشها أولاً فإنه بعض ثورته لا
بل وطشها هذه الأخرى أولاً كانت التي قال لها بعض الورثة أولاً في أبي وطشها الميت أولاً منعنة
بلاسيلا ويرد الأخرى وباتت الورثة أهم لا يردون التي وطشها الميت أولاً فإنه لا يثبت
نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة
من الجاريين وسعت كل واحدة من الجاريين وكل واحد من الولدين في نصف النصف ويرد
الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريين ونصف العقر من لثركة فإن لم تمت
المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضاً فهذا على وجهين، الأول أن
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في تولد الذي يرد
عليه وهي أمه كيما جاءنا بالولدين لأقل من ستة أشهر من وقت بيع أو لستة أشهر ولو
دعاهما جميعاً إن جاءت بالولدين لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيه ولا تصح
دعوه فيما صار للمشتري وإن جاءنا بالولد لأقل من ستة أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين
كذا في المحيط، باع أم ولده ومشتري يعلم أنها أم ولد ليستعقب فحدث بولد فادعاه المشتري لا
تصح ويكون أبي البائع وإن نفع يشت من المشتري استعسناً ويكون للبائع عملة أمه وكذلك
لو لم يعلم المشتري بأنها أم ولد البائع إلا أن الولد يكون حراً إذا نفع البائع فادعاه المشتري كما
في محيط السرخسي

الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد حارية ابنة ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ومن
يكن أصل الحبل عند أبيه وكذبه الأب ثم غمز دعوته إلا أن يصدق المولى فتصح دعوه ولا يملك
الحارية كما إذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة أمه أو ولد أم ولده

المعي من جهة الأب أو ولد مكاتبه الذي ولدته في الكتابة أو قبلها لا يصح دعوه إلا بتصديق الأب كد في محيط السرحسي، إذا اشترى الأب أمة حاملاً وباعها قبل أن تلد ثم ولدت ودعاها أبوها لم يصح دعوه هكذا في المسوط، جارية لرجل حيث في مكنه فباعها وهي حامل وقبضها اشترى ثم اشترى البائع فوضعت حملها في بده لأقل من ستة أشهر فدعاها أبو البائع الأول وكذب به في ذلك كانت دعوه الأب باعده ولو صدقه الأب كانت جارية أم ولد له باغيمة ويثبت سب بولد ويكون حراً بغير قيمة ولو أن المشتري لم يبعها من البائع ونكحها ردها بغيره الفاسي أو غير قصاء العاصي أو بغير الشرط أو بغير الرزية أو كان البيع فاسد بولد يصبه المشتري ردها على البائع بحكم فساد البيع ثم إن البائع ادعى الولد فهذا ولأول سواء كد في المحيط، إذا كانت لرجل أمة ولد وطئها ثم ولدت بنت فدعاها أبوه جارب دعوته كذا في المدوي، وإذا قال الأب ونعت على جارية بني أو أنعم أنها عتي حرام يصح دعوه ويثبت سب الولد كما لو لم يعلم كد في المحيط، إذا ادعى ولد جارية أمه وخصم قيمتها فلا ين ثم ستحقها رجل فإنه بإحدها وعقرها وقيمه ولدها من الأب ثم يرجع الأب على الأب بما أحد منه من قيمة جارية كذا في الدجيرة، ولو كان الأب ادعى الولد ثم ادعاه أب وادعاه معاً ولأب أولى هكذا في السراج الوهاج، لو ادعى ولد جارية أمه ولأب حر ممدوم والأب عبد أو مكاتب أو كافر لم يصح دعوه ولو كان الأب مسيماً والأب كافراً صحب دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعاً من أصل الأمة ومتهماً مختلفه حارب دعوه الأب فيه كذا في المسوط، إذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولداً فدعاها لجد والوالد حي حقه واعتار بأن كان الولد حراً مسيماً فدعوه أحد ماضلة فإن كان الولد نصرانياً واحد والمخادع مسلمين أو كان الأب عبد أو مكاتباً ولجد واحد حربي صحب دعوة أحد ولو كان الأب مرزوقاً ولجد واحد مسلمين فدعوه الحمد موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن سلم الأب بطلت دعوته وإن مات أو قتل على رده صحت دعوته وإن كانوا جميعاً أحراراً ومسلمين ثم مات الأب والجارية حامل فوضعت حملها لأقل من ستة أشهر منذ مات الأب فدعاها لجد ثم يصح دعوته، وكذلك لو كان الأب نصرانياً ولجد واحد مسلمين ثم أسلم الأب والجارية حامل فوضعت حملها لأقل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطنة وكذلك لو كان بواحد مكاتباً فادى بدل الكتابة فعق قبل دعوة الجد أو كان عبداً فاعق قبل دعوة أحد كانت دعوة أحد باطلة كذا في المحيط، لو كان الأب معتوهاً من حين تعلوقه إلى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فإن أفاق اعتوره ثم ادعى الجد فدعوته باطنة كذا في المدوي، وإن لم يدع الجد الولد حتى أفاق لأب وإنما ادعاه الأب بعدما أفاق في الاستحسان يصح دعوته هكذا في المحيط

الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة إذا كانت الأمة بين رجلين في ملكهما وولدت فدعاها أحدهما يثبت السب وصارت الجارية أم ولد له ويمثل نصيب الشريك بالقيمة موسراً كان أو معسراً ويضمن نصف المعقر وثم يضمن من قيمة الولد شيء كد في المدوي، فإن قال المدعى لصاحبه إن هذه الجارية قد ولدت منك ولداً وادعته قبل أن تلد مني وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبت الجارية فإيهما لا يصدقان على الجارية وعلى رده

حتى لا يطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يطل الصواب من المدعي ولكن
يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخ من قال هذا قوبها أما على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للمقر له شيئاً وقيل لا بل هو مولهم جميعاً ولأول أشبه
واقرب إلى الصواب فإن اكتسب تجارية (كسب) أو قتلته هي أو ولدته فذلك كله للمقر، ولو
قال هذا المدعي للشريك: كنت اعتنقتها أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالأمة تعس ولا
ضمان على لواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عقرها، جارية بين اثنين قال أحدهما: هذه
أم ولدي وأم ولدك، أو قال: أم ولداً فإن صدقه صاحبه في ذلك صارب الجارية أم ولد لهما ولا
ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو دعه مع زوج كذبه صاحبه في ذلك ضمن مقر
لشريكه نصف قيمتها موسراً كان أو معسراً وضمن أيضاً نصف العمر لشريكه ثم يكون نصف
الجارية أم ولد للمقر ونصفه موقوف بمنزلة أم الولد فإن عاد الشريك إلى التصديق صارت أم
ولد بينهما يريد ما أخذ من الصمان وإن لم يعد فهي التصديق مصمها أم ولد للمقر ونصفها
موقوف بمنزلة أم الولد يخدم المقر يوماً وتوقف يوماً فإن ساب أحدهما معي فصل التصديق
عنتت أيهما مات ولا سعاية عليها للحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عنيها
السعاية وفي فصل التكذيب كذا ثبت يعتق أيهما مات ولا سعاية عليها للمكر وإن مات المكر
عنتت ولا سعاية عنيها بمقر عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المحيط، ولو
كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فدعوه معاً فهو إيهام جميعاً ثبت فيه منهم
والجارية أم ولد لهم عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا
يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في
البدائع، وإذا كانت الأنصاء محتتمة بالحكم في حق الولد لا يختلف أما لاسيلا فيثبت في
حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي، دعوه الولد إذا تعدد اعتبارها دعوه لاسيلا بعتر دعوه
للتحريم قال محمد رحمه الله تعالى في الزهادات جارية بين رجلين وبذبت ستة أشهر فصعدا
ميد ملكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك ستة أشهر فصاعد ميد ولدت الولد الأول فقال أحد
المولدين: الأصغر ابنتي والأكبر ابن شريكي فإن صدقه شريكه يثبت نسب الولد الأصغر من
مدعي الأصغر ونصير الجارية أم ولد مدعي الأصغر ويضمن مدعي الأصغر لشريكه نصف قيمة
الجارية موسراً كان أو معسراً وضمن نصف عقرها أيضاً لا يضمن من قيمة الولد شيئاً ويثبت
نسب الولد الأكبر من مدعي الأكبر ويضمن مدعي الأكبر مبيعاً للأكبر وهو مشترك بينهما
وعلى مدعي الأكبر نصف قيمة الأكبر لشريكه إن كان موسراً وإن كان معسراً سمي الأكبر في
نصف قيمته ولا نصير الجارية أم ولد لمدعي الأكبر ويضمن مدعي الأكبر نصف العمر لمدعي
الأصغر هذا إذا صدقه شريكه، فإما إذا كذبه فاجواب في حق مدعي الأصغر ما ذكرنا ولا يثبت
نسب الأكبر من واحد منهما ولكن يعتق الأكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين
شهد أحدهما على صاحبه بالعنق وصاحبه مكر هذا الذي ذكرنا كله إذا قال أحد المولدين
الأصغر ابنتي والأكبر ابن شريكي فإما إذا قال الأكبر ابن شريكي والأصغر ابنتي فبصدقه
شريكه في ذلك يثبت نسب الأكبر من لشريك المصدق وصارت الجارية أم ولد له وضمن

لمدعي الأصغر نصف قيمته ونصف عقرها موسراً كان أو معسراً ولا يضم من قيمة الولد شيئاً وفي الاستحسان يثبت نسب الأصغر من مدعي الأصغر ويضم مدعي الأصغر قيمة الأصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضم نصف العقر وإذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الأصغر من مدعي الأصغر وصاربت الحارية أم ولد له يضم لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضم من قيمة الولد شيئاً ولا يثبت نسب الأكبر من الشريك هكذا في المحيط، رحلان اشترى جارية فوَدَّتْ ستة أشهر فدعى أحدهما الولد والآخر الأم فادعوه دعوه صاحب الولد والحارية أم ولد له والولد حر ويضم نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الحارية ولو وُدَّتْ بعد الشراء لأقل من ستة أشهر والمسألة بحالها صححت دعوة كل واحد ومدعي الأم لا يضم لشريكه ولا تسمى له الأمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضم نصف قيمتها إن موسراً وتسمى فيه إن كان معسراً ولا يضم نصف العقر ولا يضم مدعي الأول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الحارية ولا عقرها فإن ولد الحارية بنتاً لسنة شهر من وقت الشراء ثم البت ولداً فدعى أحدهما الولد الأول والآخر الثاني معاً والمجدة حرة أو مينة صححت دعوه كل واحد نصرت المجدة أم ولد الأول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يبرم قيمة الولد ويضم مدعي الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الأصح ويضم مدعي الكبرى نصف قيمة المجدة ونصف عقرها ولا يضم شيئاً من قيمة الكبرى فإن كانت المجدة قتلت قبل الدعوة فاحذف قيمتها بينهما نصين لم ادعيا لم يضم من قيمة المجدة شيئاً ويضم مدعي الكبرى للآخر عقر المجدة بالإقرار بالوطء ولا يضم من قيمة الأم شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف قيمة الأم إن كان موسراً ومدعي الصغرى لا ضمان عليه والولد الأكبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وإن وُدَّتْ حرة وبدأ لأقل من ستة أشهر والمسألة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصححت دعوة الصغرى وأما أم ولد له ويضم نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولد له ومدعي الكبرى يضم نصف قيمة المجدة لشريكه وصارت أم ولد له إن كانت حرة ولا تصير أم ولد إن كانت مينة كذا في محيط السرخسي، رحلان اشترى جارية مولدت في ملكهما ولداً لأقل من ستة أشهر فدعى الولد أحدهما صحب دعوته وكانت الحارية أم ولد له ويضم لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسراً كان أو معسراً ولا يضم لشريكه شيئاً من عقرها فأجواب في الولد كاجواب في العمد إذا كان بين اثنين اعتقه أحدهما كذا في المحيط، إذا كانت الحارية بين رحلين فجاءت بولد فدعى كل واحد أحد الولدين فإن جاءب بهما في بطن واحد فدعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر وخرج الكلاء منهما جميعاً مع يثبت النسب بهما جميعاً فاما إذا سبق أحدهما بالدعوة يثبت نسب الولدين منه وعقراً وصاربت الحارية أم ولد له ويضم نصف قيمة الحارية ونصف العقر بصاحبه، ولو ولد في بطنين مختلفين فدعى أحدهما الأكبر والآخر أصغر وخرج الكلام منهما معاً يثبت نسب الأكبر من مدعي الأصغر ويضم مدعي الأصغر من مدعي الأصغر في الاستحسان ويضم العقر لمدعي الأكبر إذا خرج الكلام منهما معاً ولو ادعى الأكبر أولاً يثبت نسب الأكبر وعقراً وصاربت الحارية أم ولد له

ويغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فيعد ذلك لو ادعى الآخر الأصغر فقد ادعى
ولد أم ولد الغير فيحتاج إلى تصديقه فلو صدقه ثبت النسب وتكون كام الولد وإن كذبه لا
يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الأصغر أولاً عتق الأصغر ويثبت نسبه من وصارت الجارية
أم ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والأكبر رقبتي بينهما وإذا ادعى الآخر
الأكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه من والآخر بالخيار
إن شاء اعتق وإن شاء استسعى وإن شاء ضمن المعتق إن كان موسراً وإن كان معسراً فله الخيار
بين السدقة والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إن كان موسراً فله لضمان وإن
كان معسراً فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي، رجل مات وترك ابنين وجارية مظهر
بها حبل فادعى أحدهما أن الحبل من أبيه وادعى الآخر أن الحبل منه وكانت الدعوى منهما بما
فالحبل من الذي ادّعاء لنفسه ويغرم الذي ادّعاء لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لسريته
وكذلك إن كان الذي ادّعاء لنفسه سبق بالدعوى وإن كان الذي ادعى الحبل للاب بد' بالإقرار سم
يثبت من الأب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الأم وما هو في بطنها كذا في المبسوط، ولا
يضمن المدعي لآخيه شيئاً لا من أم ولا من الولد كذا في المحيط، ويجوز دعوى الآخر ويثبت
نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الأم شيئاً ويضمن نصف عقرها إن صب ذلك أخوه كذا
في المبسوط، أمه بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منه شهر وآخر منه ستة أشهر فجاءت بولد
فادّعيها فهو لأقدمهما علناً ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في لكتاب من
يضمن وينبغي أن يضمن للبائع لا لصاحبه وعلى الدّاع أن يرد جميع الثمن إلى صاحب المثلث
الآخر قال مشايخنا - يعني أن يضمن جميع العقر لصاحبه لأنه ظهر أنه أثر بوجه أم ولد
لصاحبه كذا في محيط السرخسي، هذا إذا علم المالك الأول من المالك الآخر فاما إذا لم يعلم
فهثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية أم ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لصاحبه
ويصحتان نصف العقر للبائع وإلى هذا مال شح الإسلام وبعض مشايخنا قالوا: لا عقر على
واحد منهما أصلاً وإلى هذا ما من شمس الأئمة السرخسي والأول أشبه بأصول أصحابنا هكذا
في المحيط، أمه بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير يثبت من صاحب لرفقة كذا
في محيط السرخسي، أمه بين رجلين جاءت بولد فادّعا أحدهما في مرض موته صحب دعوى
ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد
ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فتعتق من الثلث كذا في المحيط، لو كانت جارية بين رجل وأمه
فولدت فادّعيها ما جعته ابن الأب استحساناً وصمته نصف قيمة الأم ونصف عقرها
وضمنت الأب نصف العقر أيضاً فكون قصاصاً وكذا الجد أبو الأب إذا كان لأب ميباً وأما
الأخ والعلم والأجنبي فهم كلهم سواء كذا في الخاوي، ولو كان بين الحد والحفد جارية فادّعيها
جميعاً والأب قائم ثبت النسب منهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي، ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بينه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف
قيمة الأم للأب وعليه للآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط، روي عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وأمه وجده جاءت بولد ادّعوا جميعاً ما فأنجد أولى

وعليهما مهر تام للجد إذا صدقهما الجدة أنهما رطداه فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحمل هذه الجارية للجد وإن كذبهما في الوطء فليس هذا كالابن إذا ادعى أنه وصى جارية أبيه وكذبه لأب فإنها لا تحرم عليه كذا في الحاروي، الأمة إذا كانت بين مكاتب حر وولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عمرها لشريكه وإذا كانت بين حر وعبد ناجر وولدت ولداً فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئاً كذا في المحيط، وإذا كانت بين حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاروي، جارية بين مسلم ودمي ولدت فادعى فهو ابن المسلم عبدنا فإن كان الدمي قد أسلم ثم جاءت الأمة بولد فادعى فهو ابنهما يرثهما ويرثانه سواء كان العتوق بإجباره قبل إسلام الدمي أو بعده وإذا كانت أمة بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاء بولد فادعى فهو ابن المسلم قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار لمسلم أولى بالولد صارب الجارية أم ولد له ويضمن للمرتد مثل قيمتها ويتفحصان في العقر كذا في المحيط، ولو كانت بين مسلم ودمي ثم ارتد المسلم ثم ادعى فهو ابن المرتد وهي أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الدمي له نصف العقر وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه العصور كلها فهو أولى كاتباً من كان كذا في الحاروي، أمة بين مسلم ومرتد فادعى ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي، ولو كانت بين مجوسي وكتاني في الأسحسان يثبت من الكتاني كذا في شرح الطحاوي، أمة بين مسلم ودمي ومكاتب ومدير وعبد فادعى فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي، إذا كانت الأمة بين مجوسي حر وبن مكاتب مسلم جاءت بولد فادعى فهو ابن المجوسي كذا في المحيط، أمة لدمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لأحد من سبه أشهر فادعى فهو ابن الدمي ويطلق البيع كذا في المبسوط، إذا كانت الأمة بين رجلين فعينت ثم باع أحدهما بصبه من صاحبه ثم وصفت لأقل من ستة أشهر فادعى المشتري ثبت سبه منه ويطلق البيع ويسترد الثمن ويعزم حصه الباقي من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان النسخ هو الذي ادعى كذا في الحاروي، ولو ادعى فهو ابنهما هكذا في المحيط.

الفصل الخامس في دعوة الخارج ودي اليد ودعوة الخارجين - صغير لا يكلم في يد رجل يدعي أنه ابنه يثبت النسب منه أسحسان إذا لم يعبر عن نفسه وإن ادعى آخر أنه ابنه يثبت سبه صدقه ذو اليد أو كذبه أسحساناً لا قياساً ولو ادعى ذو اليد ورجل آخر فذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل لو أن حراً مسلماً في يديه علام يدعي أنه ابنه جاء مسلم حر أو دمي أو عبد فأقام بيعة أنه ابنه ولا بيعة بصاحب اليد فظني بسبه من مدعي ذكر شيوخ الإسلام ويكون الولد حر في ذنك كنه وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون النسبي حر إلا في العبد خاصة وهو الأشبه كذا في المحيط، لخارج وذو اليد أقامة للبيعة على النوة فذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي، وإن أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البيعة أنه ابنه من امرأته هذه قضي بنسبه من ذي اليد ومن امرأته وإن جحدت هي ذلك وكذلك بر جحد الأب وادعت الأم هكذا في المبسوط، إذا كان

الصبي في يد رجل أقام رجل البيه أنه ابنه ولد من أمته هذه عند أكثر من ستة أشهر وأقام الذي في يديه بيته أنه ابنه من أمته هذه عند ستة أو سبعة أشهر مشكل النسب فالبيته بيته الذي في يديه كذا في المحيط، روحان رقيعان في أيديهما صبي يقسمان البيته أنه ابنهما وأقام حر دمي أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضي بالحر كذا في محيط السرحسي، لو كان الصبي في يد رجل وأقام رجل البيته أنه ابنه ولم يصبه إلى أمه فإنه يقضي به للمدعي، وكذلك إذا كانت الأم هي المدعي كذا في المسوط، صبي في يد دمي أقام مسلم بيته من المسلمين أو أهل الذمة أنه ابنه ولد على فراشه وأقام دمي من أهل الذمة البيته على مثل هذا، يقضي للمسلم وإن كان شهود الدمي مسلمين يقضي له دون المسلم كذا في محيط السرحسي، قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها بنان والأمة مع أحد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فدعي كل واحد منهما أن الأمة له وأن الابن ابنه ولدا من هذه الأمة قصي بالأمة وبالولد من جميع لئدي في يديه الأمة سواء ولدا في بعض واحد أو عطين محتلعين وهذا ادعى كل واحد منهما الأمة مع الولد الذي في يديه لا غير إن ولدتهما في بعض واحد فهذا والاول سواء وإن ولدتهما في بطنين فإن دم يعصم الأكبر من الأصغر قصي بالأمة لئدي في يديه ويقضي لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه وأما إذا علم الأكبر من الأصغر والأكبر في يدي الذي الأمة في يديه فإنه يقضي له بالأمة والولد الأكبر ولا يقضي له بالولد الأصغر وإن كان الأكبر في يدي الذي ليست الأمة في يديه فإنه يقضي لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه وأما الأمة فقد ذكر في الكتاب أن يقضي بها بخارج الذي الأكبر في يديه هكذا في المحيط، علام وأمة في يد رجل أقام آخر النسبة أن هذه الأمة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام ذو اليد البيته أنها أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبيته دي اليد أولى وهذا إذا كان الغلام صغيراً أو كبير مصدقاً لذي اليد فإن كان كبيراً يدعي أنه ابن الآخر فهي أقصى بالعلام والأمة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولادة والشهادة عندها، قال محمد رحمه الله تعالى حره لها ابن وهما في يدي رجل وأقام رجل آخر بيته أنه مروجها وأنها ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذو اليد بيته على مثل ذلك فإنه يقضي بالولد لذي اليد سواء ادعى بعلام أنه ابن دي اليد أو ابن الخارج، ولو كان الذي هما في يديه من أهل الذمة وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمراه من أهل الذمة قصيت بالمراه والولد لئدي هما في يديه وإن كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضي بالمراه والولد للمدعي سواء كانت شهود دي اليد مسلمين أو كانوا من أهل الذمة كذا في المحيط، ولو أقام البيته أنه مروجها في وقت وأقام ذو اليد النسبة على وقت دونه فإنه أقصى بها للمدعي كذا في المسوط، ولو أقام ذو اليد ستة أشهر مراة تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بيته أنها أمته وولدت هذا الغلام في مسكه على فراشه فإنه يقضي بالولد للمزوج ويملك الأمة للمدعي وكان الولد من لامة مملوكين له إلا أن الولد يعتق بإقرار المدعي وتصير اختارية أم ولد بإقراره أيضاً فإن إلا أن يشهد شهود المدعي أنها حرته من نفسها بأن روجت نفسها على أنها حرة فعينه يكون الولد حر بالفيمه كذا في المحيط، لو أن رجلاً في يديه أمة لها ولد وأقام آخر البيته أنها أمه أبيه ولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهد آخرون أنها أمة لئدي في يديه ولدت هذا الولد في ملكه وعلى فراشه

أقصى للذي هي في يديه بشيء من ذلك كذا في الحارثي، لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأة البينة أنه ابنها قضيت بالنسب معها وإن كان ذو اليد يدعيه لم يقص له به ولو لم تقم امرأة إلا امرأة واحدة شهدت أنها ولدته فإن كان ذو اليد يدعي أنه ابنه أو عبده لم يقص للمرأة بشيء وإن كان الذي في يديه لا يدعي فإنني أقضي به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط، صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة وأقامت المرأة التي في يديها امرأة أنه ابنها بنفسها للتي في يديها، ولو شهد لكل واحد منهما رجلاً فبقي لدات اليد وشهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلاً فبقي للخارجة كذا في المحيط، صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأة البينة أنه ابنها ولدته وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسموا أمه جعلته ابن الرجل والمرأة، وكذا لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بانقراض بينهما كذا في المبسوط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: رجلان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه ولد على فراشه من امرأته هـ جعل ابن رجلين والمرأتين وقالوا: يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط المرحسي، قال محمد رحمه الله تعالى: صبي في يدي رجل جاء رجلان وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقام على ذلك بينة فبقي ينسبه منهما، وإن رقت إحدى البنتين وقتاً قبل الأخرى ينظر إلى من نصبي فإن كان موافقاً لأحد البنتين مخالفاً للوقت الآخر يقضي للذي كان وقته موافقاً لسن النصبي، وإن كان مخالفاً لأحد البنتين يفتقر مشكلاً للوقت الآخر يقضي للمشكّل وإن كان مشكلاً للبنتين نحو أن شهد أحد البنتين أنه ابن نزع سين وشهد البتريق الآخر أنه ابن عشر سين وهو يصلح ابن نزع سين وابن عشر سين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضي بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضي بينهما قال: وهو لصحيح هكذا في المحيط، لقيط ادعى رجلان أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الآخر البينة أنها ابنته فهذا هو ختلى فإن كان يبول من مبال الرجال فهو لدعي الابن وإن كان يبول من مبال الجارية فهو مدعي البنت فإن كان منهما فالحكم للأب لأن بال منهما معاً ولم يسق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا علم لي بذلك فبقضي بينهما وقالوا: بقضي بأكثرهما بولاً، وإن كان يخرج منهما على السواء فهو مشكّل بالاتفاق كذا في شرح المنظومة، لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الأمة وادعى ذمي أنه ابنه ولد على فراشه من امرأة هذه قضى لعبد الذمي كذا في المبسوط، صبي في يدي رجل يدعي نسبه خارجان أحدهما مسلم والآخر ذمي وأقام كل واحد منهما بينة من المسلمين أنه ابنه قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الإسلام كذا في المحيط، لو ادعى يهودي ونصراني ومجوسي وأقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط، صبي في يدي رجل ادعى حر مسلم أنه ابنه من هذه المرأة وادعى عبد أو مكاتب أنه ابنه من هذه المرأة قضى للعبد ولو ادعى عبد أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الأمة وادعى مكاتب أنه ابنه ولد من هذه المكاتب قضى للمكاتب كذا في المحيط

الفصل السادس في دعوى الزوجين والولد في أيديهما أو في يد أحدهما إذا كان الصبي

في يد رجل و مراته فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنه من غيرها فهو ابنهما
 جميعاً هذا إذا كان النكاح بينهما ظاهراً، وإن لم يكن النكاح ظاهراً بينهما يقتضي بالنكاح
 بينهما كذا في شرح الصحاوي، ولو كان لولد في يد زوج فقد الزوج هذا ابني من امرأة
 أخرى وقالت المرأة: هذا ابني منك فالحق قول الزوج ولو كان الولد في يد امرأة فكانت امرأة هذا
 ابني من زوج آخر كان لي حيث، وقال الزوج هذا ابني منك فالحق قول الزوج أيضاً كذا في
 الذخيرة، ولو ادعى الزوج أولاً أنه ابنه من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها بعد
 ذلك إذا ادعت امرأة لا يثبت النسب منها، وإن ادعت المرأة أولاً أنه ابنها من غيره وهو في يديها
 فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها بعد ذلك فإن كان بينهما نكاح ظاهراً لا يقبل قولهما فهو ابنهما
 وإن لم يكن بينهما نكاح ظاهراً فالحق قولها ويثبت نسبه منها إذا صدق ذلك الرجل هذا إذا
 كان العلام لا يعبر عن نفسه، أما إذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رفق ظاهر فالحق قول العلام
 أيهما صدقه يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج التوضيح، ادعت على زوجها أن هذا
 ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذب الزوج قال محمد رحمه الله
 تعالى: إذا برمها بزمه كذا في الوجيز للكردي، امرأة لها زوج ادعت صبي أنه ابنه منه وانكر
 الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وإن كانت معتدة وادعت النسب
 على الزوج احتاجت إلى حجة تامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن لم تكن معتدة ولا
 منكوبة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنهما وإن لم تشهد امرأة على
 الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير لمصدر الشهيد حسنة الدين رحمه الله تعالى، لو كان
 الزوج يدعي الولد وكذبت المرأة وبرهن بامرأة على الولادة لم يصدق الزوج وإنما يثبت بشهادة
 القابلة إذا ادعت امرأة لولادة كذا في الوجيز للكردي، صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة أنه
 ابنها من الرجل ودعى الرجل أنه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فإن جاءت المرأة بامرأة
 تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت روحته بهذه الشهادة، ولو كان الصبي في يد
 الرجل دونها والمرأة امرأته والنسالة بحالها فادعت المرأة امرأة تشهد لها على ولادة فإنه لا يكون
 ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي، إذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على يد
 في يد أحدهما أنه ابنهما فهو ابنهما والمرأة امرأة الرجل فإن كانت امرأة لا تعرف أنها حرة
 وقامت: أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وأنت امرأتي فهو بينهما ولكنها أثرت له
 بالرق وهو كذبه في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون
 بينهما نكاح، وكذلك لو دعت ابنها زوجته وقال الرجل هي أم ولدي فهذا الأول سواء كذا في
 الميسود، ولو قال الرجل للمرأة: هذا ابني منك من نكاح حائز، وقالت المرأة: هذا ابني منك من
 نكاح فسد فهو بينهما وكذلك لو قالت المرأة لرجل هذا ابني منك من نكاح حائز وقال الرجل
 هذا ابني منك من نكاح فسد فهو بينهما ويكون القول قول من يدعي الحواز كذا في خصص،
 فإن قال الزوج: من فسد يسأل ليخبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تعريفاً بالعلاق في
 حق المهر والسفقة حتى يلزمه المهر والسفقة وإن كان ادعى للفساد امرأة لا يفرق كذا في محيط
 السرخسي.

الفصل السابع في دعوى نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح: رجل في يده أمة له منها ولد فاقام البينة أن هذه الأمة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينة أن الأمة التي في يده زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضى لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الأمة في يد ذي اليد لا يطؤها أحدهما وإيهما مات عتقت بموته كذا في محيط المرخسي، جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد أن هذه الجارية في يد المدعي زوجها مني والولد مني بحيث نسبته منهما وعتق ويعتقب حكم الجارية لا يطؤها أحدهما فإذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التترخانية ناقلاً عن الخزانة، إن كانت الأمة في يدي رجل ولي يديه ولدها وادعى رجل أنه تزوجها بغير إذن مولاهما فولدت له عني فراشه هذا الولد الذي في يد مولاهما بعد ما تزوجها بسنة أشهر واقام البينة عني ذلك واقام المولى البينة أنه ابنه ولد على فراشه من أمته هذه فإني أقضي بالولد للزوج وأثبت نسبه منه وأعتقه بإقرار المولى وأجعل الأمة ممزولة أم الولد إذا مات المولى عتقت كذا في الخاوي، أمة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر: هي امتك ووجتنيها وصدقه الآخر ولا يعرف أن أصلها كان للآخر فالولد حر ثابت النسب من ذي اليد وأمه أم ولد له لكن بضمن قيمتها للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وإن كان الأصل لا يعرف لهذا فقال: هذا بعثكها وقال الآخر: إن الولد ولد روجتي فحس أبو الولد قيمتها ولا بضمن المقر، وكذلك لو قال أبو الولد: يعني هذه الجارية وقال الآخر: لا بل روجتك فهذا والأول سواء، وإن كان يعرف أن الأصل لهذا فإنه بإحد الأم وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصلة واحدة وهي أن يفر ياله باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يفرم أبو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه المقر وكانت بمزلة أم الولد موقوفة كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجها وأنها ولدت منه هذا الولد وقال المولى: بعثكها باللف درهم وهذا الولد منك قال: هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويحق الولد وتصير الجارية أم ولد له وتكون موقوفة لا تخدم واحداً منهما ولا يحل للزوج غشيانها، وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج شهر قضاء عن الفم وإن كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه زوجها منه وبقي لمسألة لحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد وبقين للمولى ولا يحل للمستولد وطؤها ويحل للمولى وطؤها كذا في المحيط.

الفصل الثامن في دعوى الولد من الزنا وما في حكمه: إذا زنى رجل بامرأة فحاضت بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وأما المرأة فثبت نسبه منها، وكذلك لو ادعى رجل عبداً صياً في يد رجل أنه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه للمولى أو صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فإن ملك أمه ثم تصر أم ولد كذا في البدائع، وكذلك إذا قال المدعي: هذا ابني من فجور أو قال: فحرت بها فولدت هذا الولد أو قال: هذا ابني من غير رشدة، وكذلك إن كان هذا الولد لأبي المدعي أو لحاله أو لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي إذا قال: هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما إذا كان الولد لأبي

المدعي فإنه يثبت نسب الولد منه وإن قال: هو من ربا كذا في المحيط، ولو قال المدعي: هو أبي وهو غير الأب وبم يقل من الرقا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق، وكذلك لو قال: هو بني من تكاح فاسد أو شراء فاسد أو ادعى شبهة أو قال: أحملها إليّ المولى وكذبه لم يثبت النسب ما دام عبداً لغيره فإذا ملكه المدعي يثبت نسب وعق عليه وإن ملك الأم تصير أم ولد له كذا في الحارثي، رجب أقر أنه رضى بامرأة حرة وإن هذا الولد ابنه من الزنا وصدفته المرأة فإن النسب لا يثبت من واحد منهما فإن شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في الميسود، وإن أقر الرجل بالزنا بامرأة حرة أو أمة وإن هذا الولد منها من الرقا وادعت المرأة تكاح جائراً أو فاسداً فإنه لا يثبت نسب من الرجل وإن ملكه ولكن يعتق عليه إذا ملكه ولا حد عليه وعليه لعقر، وكذلك إذا أقامت شاهد واحد لا يثبت النسب من الرجل وإن كان لشهد عدلاً وعليه العقر وعليها العدة في المصلين كذا في الدحيرة، ولو ادعى صبياً في يدي امرأة فقال: هو أبي من الرقا وعلقت المرأة: هو من المكاح لم يثبت النسب فإن قال بعد ذلك: من مكاح يثبت النسب، وكذلك لو ادعى الرجل المكاح وادعت المرأة أنه من الرقا ثم يثبت النسب فإن عادت إلى الصديق يثبت نسبه منه كذا في الحارثي، وإن ادعى الرجل المكاح وادعى هي أنه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وإن كان في يد المرأة لم يثبت نسبه وإن ملكه يثبت النسب وإن ملك أمه صارت أم ولد له ولا حد عليه وعليه للعقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي، إذا أقام الرجل شاهد واحد على المكاح لا يثبت النسب من الرجل إذا كان الولد في يد المرأة وكذلك إذا أقام شاهدين غير أنهما لم يزكيا أو كذا محدودين في قذف أو أعميين إلّا أن لا تثبت النسب وأوجب لمهر والعدة هكذا في المحيط، وإذا كانت للمرأة امرأة وندت على فراشه ولد فقال الزوج: يثبت بها ويزيد هذا الولد منه وصدفته المرأة في ذلك فإن نسب الولد يثبت منه كذا في الدحيرة، إذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل: ربي بك فلان وهذا الولد منه وصدفته المرأة وأقر فلان بذلك فإن نسب الولد ثابت من الزوج كذا في الميسود.

الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمته قال محمد رحمه الله تعالى: إذا روج الرجل أمته من عبده فجاءت بولد نكسه أشهر فصاعداً فهو ابن الروح وإن بقه الزوج ثم ينتف منه فإن ادعاه المولى وقال: هذا أبي لم تجر دعواه ولم يثبت نسب المولد منه ولكن يسمى المولد بإقراره وتصير الجارية أم ولد له وإذا قال: هي مسالما هذه هد ولدي من هذه لجارية من الزنا لا تصير الجارية أم ولد له هذا إذا جاءت بالولد لستة أشهر من وقت المكاح، فمجردت به لأقل من ستة أشهر من وقت المكاح ثم يثبت نسبه من الزوج فإن ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد المكاح هكذا في شخص، لو كان روح أمته من عبد غيره بإذن مولاه أو من حر فجاءت بولد لستة أشهر فصاعداً فدعاه المولى وصدفه الزوج أو كذبه فهو ابن الروح ولكن يعتق عسى المولى بإقراره أنه أبه ولم يثبت النسب ويكول أمه بمنزلة أم ولد له كذا في الميسود، وهل يحكم بفساد نكاح إن كذبه الزوج لا ثبت أنه لا يحكم بفساد المكاح وأما إذا صدقه فقال بعضهم: يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال: لا يحكم بفساد نكاح إلا إذا كان الزوج قرآن

الولد من المولى قبل النكاح بحيث يحكم بمساده المكاح، وإذا روح الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسنة أشهر فصاعداً من وقت الفكاك ولاقل من ستة أشهر سدد باعها المولى فادعاه المولى فإنه لا يصدق في حق السب ولا يعتق الولد ولا يفتص البيع والولد ابن الزوج على حاله، وإن ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق السب ولكن يعتق الولد وتصير الحاربة ثم ولد له كذا في الخط، إذا تزوج أمه رجل بعير فإنه ثم ولدت لسنة أشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى، وكذلك أم ولد لرجل تزوجت بعير فإنه ودخل بها لزوج فجاءت بولد ستة أشهر فادعاه أو بغياء أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الأحوال هكذا في سخاوي، آدم مولى الأمة بيعة على ولد أمه ولد له من أمته على فواشه وادعى آخر أنه مزوجها بعير فإن مولاهما ولدت على فرشه هذا الولد الذي في يد المولى يقتضى بالولد للزوج ويعتق الولد بقرار المولى لبحال وتعنى أمه إذا مات المولى كذا في محيط لسرحسي، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل به أمه لها أولاد قد ولدتهم في بصرى محتصة من غير زوج فقال المولى في صحته أحد هؤلاء ابني فما دم المولى حياً يجبر على البيع فإن مات قبل البيع أجمعوا على أن السب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من ميت وأجمعوا على أن أم الأولاد يعتق ولم يعتق من الأولاد^١ احتصموا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته، وإن محمد رحمه الله تعالى: يعتق لأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسمى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب، وحكي أن أبا أحمد النعماني كان يروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: ما تيقنت بعثته عتق كذا كما قال محمد رحمه الله تعالى وما له أتبع بعثته فإن قولني فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمضى هذا يعتق الأصغر كله على مولاه ويعتق من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في الشيخ، إذا ولدت أمة ولد من غير زوج ولم يدعه مولى حتى كبر وولد له ولد من أمة بالمولى ثم مات الأب لأبى ثم دعى المولى أحدهما فقال أحد هذين ابني يعني لحيث وأباه فإنه يعتق الأسفل كله على اختلاف الأصناف ويسمى أمه في نصف قيمتها، وكذلك الجدات تسمى في نصف قيمتها كذا في المبسوط، أمه في يد رجل ولدت بنتاً وولدت ابنتها بنتاً فقال المولى في صحته: إحدى هؤلاء ثلاث ولدي ومات قبل أن يبين فإنه تعتق السفلى كلها وكذلك الأوسط تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط، أمة ولدت ابناً من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابناً آخر من غير زوج ثم نصر المولى إلى العلام الأكبر وإحدى التوأمين فقال في صحته أحد هذين وبدي ثم قبل البيع سم يثبت سب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسمى في نصف قيمته ويعتق من كل حاربة نصفها ويسمى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله ويعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أم على قولهم فتعتقان جميعاً وبو نظر إلى الأكبر والأصغر فقال أحدهما ابني عنى من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه ويعتق أمهم ويعتق نصف البنتين وتسعيان في نصف قيمتهما

(١) موله ولم يعتق من الأولاد إلخ. هكذا في الأصل فاخود منه لم

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، رعدهما يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنتين كذا في محبط السرخسي، رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت أمة شاهدين أن الميت أقر أن هذا لولد لأكبر وبه من هذه فهو ابنه والأوسد والأصغر بمنزلة أمهم فإن قال الشهود: يشهد أنه أقر بهما الولد الأكبر أنه ولد قبل أن تلد هذين فهما ابناه أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا جاءت بولد بعد إقرار المولى بالأكبر ستة أشهر فصاعداً لرمه الولد وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محبط السرخسي في باب إقامة البينة على دعوى النسب، إذا كان للرجل منكوبة حرة وأمه جاءت كل واحدة منهما بفلام ثم ماتت المنكوبة والأمة فعدل الرجل، أحدهما أبي ولا أعرف من هو فإنه لا يثبت نسب واحد منهما به كسرى يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في غيظ، وكذلك رجل له عبدان يقال أحدهما: أبي أو قال: هذا أبي أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فبشيء فاعتق فبهما عند موت البينتين بالموت كذا في الميسوط، أمة ولدت أولاداً في بطون مختلفة مشهود ثلاثة على إقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الأكبر أقر للمولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها حرة ولدت الثاني أقر للمولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقر بالثالث والمولى يجهد جميع ذلك، فإن محمد رحمه الله تعالى: بولد الأكبر عبده يبيع ولثاني حكمه حكم ولد أم الولد وإن لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث إلا أن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيين في بعض فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

المفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الإقرار أنه لفلان إذا كانت الأمة في يدي رجل ولدت غلاماً فأقر مولى الأمة أن هذا لعلام من روح حر أو عبد روحها إياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه إن صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يسعى للعلام عليه بإقراره، وكذا إذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكن له بل سكب لا تصح دعوته أصلاً، وكذلك إذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى وأما إذا كذبه المقر له في إقراره ثم ادعى المولى بنفسه فقد أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في المذخيرة، ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن أحسب قال: هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه لأجنبي أو ورثه فادعى أنه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط، إذا دعت امرأة علي رجل أنه تزوجها وإن هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه وتزوج بمحمد ذلك وشهد رجلاً علي الزوج بم ادعته امرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الأسباب ثم إن أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المذخيرة، ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بسبب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في الميسوط، إذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تنكر وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم إن أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وإن هذه المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالتاضي لا يقبل شهادتهما، وإن ادعت امرأة

أنه ابنها من هذا الرجل وأنه زوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بيئتها كذا في المحيط، لو ادعى الرجلان صبياً في يد امرأة كل واحد منهما يقول: هو ابني منها بسكاح وهي نسكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم أقبل شهادتهما، وكذا الصبي في يد امرأة شهد رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط، إذا أقر أنه ولد مكابته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي، إذا كانت لرجل جارية حامل فاطر أن حملها من زوج قد مات ثم ادعى أنه من مولد لآقل من ستة أشهر فإنه يعتق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد إقراره الأول ستة ثم قال: هي حامل مني فولدت ولداً لآقل من ستة أشهر من وقت الإقرار فهو ابن المولى ثبت بالنسب منه كذا في المحيط، ولو أقر أنه زوج أمه رجلاً عائلاً وهو حي لم يمت ثم جاء بولد بعد قوله لست أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط، إذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما: أنه ابن صاحبي وقال الآخر: أنه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه إن ادعى الثاني لا تصح دعواه بلا خلاف ولو ادعاه الأول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تصح دعوته خلافاً لهما وعن الولد بتصادفهما على حرمة وتكون الجارية أم ولد موقوفة أيهما مات عتقت كذا في الدخيرة.

الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك إذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فإن القاضي لا يسمع من شهوده إلا على حصص وهو وارث ميت أو عريم للميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصى له فإن أحضر رجلاً وادعى عليه حماً لأبيه والمدعى عليه لذلك الحق مقر به أو جاحد له منه أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضور ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي لمصنف رحمه الله تعالى، رجل ادعى على آخر أنه أخوه لأبيه وأمه إن ادعى بسببها الميراث أو العفة نسمع الدعوى وبمضي بآته أخوه وكان حدث قضاء على جميع الإخوة والورثة، وإن لم يدع بسببها مالاً لا يمكن إثبات الأخيرة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لا تصح، وكذا لو ادعى أنه ابن أمه والأب غائب أو ميت، وكذا لو ادعى أنه جده أبو أبيه والأب غائب أو ميت فإن ادعى بسببها مالاً من العفة وغيرها فحبيش. يتنصب خصماً عن الغائب كذا في خزانة المتين، ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأة أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثاً ولا حقاً لم تصح كذا في السراجية، لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو دعت امرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه اعتقه وهو مولاة أو ادعى العربي أن هذا كان عبداً له وأنه أعتقه أو ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله يسكر فاقام المدعي البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الأشياء مالاً أو لم يدع كذا في الخلاصة، لو ادعت امرأة أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعي أيها أمه فاقام المدعي منهما البينة على دعواه فإن القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ما وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استثنان هكذا في شرح أدب القاضي لمصنف، لو أن

صبيها في يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده أنه التعلل وأقامت المرأة الحرة الأصل بيعة أنه أخوها لأبيها وأنها جعلته أخوها وقضيت ببيعتها ودفعته إليها، وكذلك لو كان الذي في يده يدعي أنه عبيد، وباقي المسألة بحالها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعتقه، إذا ادعت على رجل أنه ابن أبيها فهذا وما لو ادعت الأخوة سواء فإن ادعت مع ذلك حقا مستحفاً قبلت البيعة وما لا فلا، رجل مات وترك موالى ثلاثة اعتقوه وترك داراً فأقام موالى البيعة أنهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بانداز بينهم اثلاثاً ثم مات واحد من الموالى فأقام رجل البيعة أنه أخوه لأبيه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ للميت لثاني وقضى القاضي به بتصبيه ودفعه إليه غير مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه إلى المشتري ثم إن المشتري أودع ما اشترى من رجل وعاب المشتري مجاء رجل وأقام بيعة بحضرة أخي الميت الآخر أنه ابن للميت الآخر ووارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريكان في الدار والقاضي بقضي بسبب الابن وهل يقضي بالابن بالثلث الذي قضى به للأخ من تركة الميت الآخر إن كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للأخ بتصويب الميت قضى للابن بذلك وإن كان القاضي الذي وقع عنده حصومة الابن غير القاضي الذي قضى للأخ بتصويب الميت لا يقضي للابن وتأويل هذه المسألة أن القاضي الثاني عرف كون المودع مودعاً بالمدينة بأن كان إيداع المشتري منه بمعاينة القاضي الثاني أو بيعة أقامها المودع، أما إذا لم يعرف القاضي انتاني كونه مودعاً فالقاضي يقضي للابن بتصويب الأخ ثم إذا لم يقض القاضي للابن بتصويب الأخ لا يدخل لابن في نصيب الشريكين المصدقين فإن حصر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه إلى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، قالوا تأويل هذا إذا أعاد الابن البيعة على المشتري أو يفر المشتري أنه اشترى هذا من أخي الميت وإن الأخ كان ورثه من الميت أما بدون ذلك فلا يقضي له القاضي بتصويب الميت هكذا في المحيط، في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه ليفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام للزمن بيعة على ذلك وأقام المدعى عليه بيعة على رجل آخر أنه أبو الزمى وذلك الرجل يسكر والزمن أيضاً ينكر فالبيعة بينة الزمن وبُيُت نسب من الذي أقام عليه البيعة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت إلى بيعة الآخر كذا في الذخيرة، وفي بعض الفتاوى محذور النسب إذا ادعى على رجل أنني لميتك وصدقه المدعى عليه ببيت النسب منه وإن كذبه في دعواه فبأن أقام بيعة أنه ابنه ببيت النسب منه وإلا فلا فإن أقام المدعى عليه بيعة أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بيعة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر لما ذكر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط، رجل أقام البيعة أن هذا ابني من فلانة الميتة ولي هي ميراثها حق وأقام الابن البيعة أنه ابن رجل آخر من أمهاته والآخر ينكر بحكم بيعة مدعي الميراث وبُيُت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي، لو أن رجلاً محتاجاً ادعى على غلام مؤسر أنه ابنه لبُيُت نسب من ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بيعة والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بيعة أنه ابن فلان يسمى رجلاً آخر وفلان يجحد فالبيعة بينة الأب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بيعة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة، علامان تزعمان مات أحدهما من مال والآخر زمن محتاج فجاء رجلي وأدعى أنه أبوهما ليأخذ الميراث ودعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطالب منه النعمة وبرهنا معا

حكم بسبب العلامين من الأبوين بلا ترجيح كذا في الوجيز للكردري، ولو أقامت على رجل أنه عمها فتريد إسقفة وأقام العم عبي آخر أن هذا أخوها برئ العم من السفقة ويعرض على الأخ إن شاءت كذا في التتارحاتية ناقلاً عن العتائبة، علام احتتم أقام البيعة على رجل وامرأته أنه لبيهما وأقام رجل آخر وامرأة لبيته أن الغلام لبيته فبيعه العلام أولى وثبت سببه من اللذين ادعاهما للغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانياً وأقام بيعة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه لبيتهما وأقام مسلم ومسلمة بيعة على ذلك فبيعه العلام أولى وتترجح على بيعة مدعي الإسلام ولو كانت بيعة الغلام نصرانية فبيعه المسلم أولى ويجبر العلام على الإسلام كذا في محيط السرخسي، عد إذا كان الأبوان مسلمين في الأصل أو كانا كافرين في الأصل إلا أنهما أسلما والغلام صغير لكن لا يقتل^(١) إن أبى الإسلام هكذا في المحيط، إذا ادعى العلام أنه ابن فلان ولد على فراشه من أمته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبيدي من أمتي ورجعتها عبيدي فلاناً والعبد حي يدعي ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد وأقام البيعة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الخلوي، ولو أقام العبد لبيته أنه ابنه من هذه الأمة وهي زوجته وأقام المولى البيعة أنه ابنه منها فالبينة بيعة العبد إلا أنه يعتق بإقرار المولى وتصير الحاربية بمنزلة أم الولد كذا في المبسوط، وإذا كان العبد ميتاً أو كان حياً إلا أنه لا يدعي بسبب الغلام ولا يدعي للزكاح ومولى الأمة أيضاً ميت وإنما يدعيه ورثة الميت ويقبضون البيعة على ذلك يقضي بسبب العلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط، ولو أن رجلاً مات وترك مالاً فأقام الغلام بيعة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدته في ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البيعة أن العلام عبيده وأمته روجها من عبيده فلاناً ولدته هذا الغلام على فراشه والعبد حي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالألم إن كانت حية للمدعي كذا في المبسوط، وإن كان العبد ميتاً أو كان حياً إلا أنه أنكر الزكاح فإن نسب الغلام يثبت من الميت الذي أقام للغلام البيعة أنه ابنه ويرث منه ويقضي بالأمة بلميت وتصير أم ولد له ويحكم بمنته كذا في المحيط.

الفصل الثاني عشر في مسب ولده المطلق والمعتقة عن الوفاة: إذا طلق الرجل امرأته وكان للطلاق رجعيًا فجاءت بولدين لأقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فملى أحدهما حين ولدته لم ولدت الثاني فهما ابناه ولا حدٌ عليه ولا لعان، وإن جاءت بهما لأكثر من سنتين فنفاهما بجري اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وإن كان نعي الأول منهما لم أقر بالثاني فهما ابناه وعليه الحد وإن جاءت بأحد الولدين لأقل من سنتين وبالأخر لأكثر من سنتين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا والفصل الأول سواء وإذا كان الطلاق بائناً أو ثلاثاً فإن جاءت بهما لأقل من سنتين فعليه الحد بالنسي وهما ابناء، وإن جاءت بهما لأكثر من سنتين لم يثبت نسبهما عنه وإن نفاهما فلا حدٌ عليه ولا لعان وإن جاءت بأحدهما لأقل من سنتين وبالأخر لأكثر من سنتين بيوم فعليه الحد وأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا والفصل الأول سواء هكذا في المبسوط، وإذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانياً ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الزكاح الثاني فمات فإنه يلاعن بينهما

(١) قوله لكن لا يقتل: استدراك على قوله يجبر الغلام على الإسلام وحيلة المحيط بعد مولد الغلام صغير لأن الصغير يصير مسلماً بإسلام الأبوين فإذا بلغ كفراً بجبر على الإسلام لكن لا يقتل إن أبى الإسلام اهـ

ومهرق بينهما وبولد ثابت النسب من الأب وإن جاءت به لسة أشهر فصاعداً فإنه بلاع
ويقطع سب الولد كذا في المخط، معنّده تزوّجت بآخر ودخل بها ومهرق بينهما فجاءت بولد
يتصور أن يكون معها فهو من الأول قيل. هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عنى
فولهما فثبت النسب من الثاني فإن لم يتصور من الأول فهو من الثاني وإن لم يتصور معها لا
يجعل معها بأن جاءت بولد لأكثر من سنتين من صلقتها الأول وأقل من ستة أشهر منه دخل
بها الثاني وحكم أم الولد إن جاءت بولد سنتين أو أكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتنّدة عن
الوفاة يثبت سب ولدها إلى سنتين والتصغير المعتنّدة عن الوفاة إذا جاءت بولد بعد بقضاء عدّة
الوفاة لأقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا في محيط لسرحسي، رجل سروج أمه فظفها ثم
اشتراها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وإن جاءت بولد لسة أشهر من
وقت الشراء لا يلزمه هذا إذا كان الطلاق واحداً فإن كان طلقها تسعين يثبت السب إلى تسعين
من وقت الطلاق كذا في مآوى قاصيحات.

الفصل الثالث عشر في نفي أحد الأبوين الولد وادعاء الآخر إياه. إذا تزوج الرجل امرأة
وجاءت بولد لسة أشهر منه تزوّج والزوجان حراً مسلماً فادعى أحدهما أنه له وكذبه
الآخر فهو إياه معها، وكذلك لو قال سروج هذا الولد كان لك من روح فلي وقال المرأة بل
هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حدّ على الزوج كذا في المخط، ولو قال الروح
ولدت من ربا فإن صدقه المرأة بولدت فهو إياه وإن أنكرت ذلك وحب اللعان فيما بينهما ويقطع
النسب عنه باللعان كذا في المبسوط، إذا ولدت المرأة ولد من في بطن واحد وأقر بأول منهما
ومعى الآخر ففهما إياه وبلاعن بينهما يقطع النكاح فإن كان نعى الأول معها ثم أقر بالثاني
جند الحد وكان إياه، وإذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين ففهما الروح وقضى لقاضي
باللعان فمات أحد الولدين قبل اللعان ففهما إياه الروح وبلاعن يقطع النكاح، وكذلك لو لم
يمت واحد من الولدين ولكن مات الروح أو المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب معها
وكذلك لو اتعنا عند القاضي إلا أن لقاضي لم يفرق بينهما ولم يرم الولد أمه حتى مات
الزوج أو المرأة فالولدان ثابتا النسب معها وإذا ولدت ولداً ففهما الروح ولا عن القاضي بينهما
ومهرق بينهما والزم الولد أمه ثم ولدت ولداً آخر في ذلك البطن فإن لولدين يلزمان الأب كذا
في المحيط، ولو كانت ولدت ولدين ففهما إياه ففهما إياه ففهما إياه ففهما إياه ففهما إياه
وفرق بينهما ثم علم بالآخر ففهما إياه فإن علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما أعاد
اللعان والزم لولدين الأم كذا في المبسوط، وإذا اكذب الملاعن نفسه وادعى سب الولد بعدما
فرق القاضي بينهما والزم الولد أمه إن كان الولد حياً فثبت سب الولد منه ويقام عليه الحد
سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط، وإن كان الولد قد مات وترك ميراثاً ثم ادعاه الأب
لم يصدق عليه إلا أن يكون ترك من الملاعة ولداً ذكراً أو أنثى فحيث يصدق الأب فبدا صبح
الإقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت لسة ابنة فماتت عن ابن ثم اكذب الملاعن نفسه
لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قولهما يصدق ويضرب الحد
ويثبت كذا في المبسوط، وإذا لعن الرجل حاربة وأمرها لأم ثم أراد أن يزوجها لم

يكن له ذلك ويهون بينهما وكذا البلاغ نفسه هو ادعى أنه تم بدخول بالأم وتزوج بالنسب بغير
 بينهما كد في الخط، إذا اعتنى أم ولده ثم تزوجها فجاءت بولد لنفسه أشهر فصاعداً فإن جاءه
 لأمن وبرم الولد أمه وإن جاء به لأمن من سنة أشهر صد تزوجها لأمن وبرم بولد أمه وتزوج
 هذه المسألة إذا كان لأقل من سنتين صد اعتنقها حتى ينبت النسب من المؤن كذا في النسب
 إذا كانت منكوبة الرجل أمه جاءت بولد فإن جاء به لأقل من سنة أشهر من وقت النكاح فإن
 ادعاه الزوج لا ينبت نسبه إلا بعدد موثق وإن جاء به لا يبرمه وإن جاء به سنة أشهر فصاعداً
 من وقت النكاح ينبت نسب الولد منه ادعاه أو لم يدع وإن جاء به لا يبرمه ولا ينبت
 نسب الولد ولا حد عليه وإن كان المؤن أعنى أمة ثم جاءت بولد فإن جاء به لأقل من سنة
 أشهر من وقت المعنى فإن ادعى الزوج الولد ينبت نسب الولد من الزوج احتاربت زوجها
 نفسها قبل الدعوى وبعد الدعوى وإن نفى الزوج الولد فإن احتاربت زوجها فمسب الولد ثبت
 منه ويتلاعنان فمقطع النكاح وإن احتاربت نفسها فإن كاد ثبت من نفى الولد ثم نفى الزوج
 الولد فمسب الولد ثبت من الزوج ولا يبرم أحد على الزوج وإن احتاربت نفسها بعد
 النفي قبل إقامة الدعوى فلولد ثابت النسب من الزوج ولا لعن ولا حد أيضاً هذا إذا جاء
 بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت العتق فاما إذا جاءت بالولد سنة أشهر فصاعداً من وقت
 العتق فإن ادعى الزوج الولد فلولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعن في وجوه كلها وإن جاء
 فإن اختاربت زوجها فليهما يتلاعنان وهل ينقطع نسب الولد في الاستحسان ينقطع إذا احتاربت
 نفسها قبل نفى الولد فإن الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعن ولا حد أيضاً إذا احتاربت
 نفسها بعد النفي قبل إقامة الدعوى فلولد ثابت النسب من الزوج ولا حد ولا لعن في
 المحيط ولو شترها الزوج فجاءت بولد لأقل من سنة أشهر من وقت شترها فصاعداً لا يصح منه
 ويبرمه بولد وإن جاءت به لسنة أشهر فصاعداً فصاعداً ينفي بمجرد النفي ولا يبرمه ولا لعن في
 هكدا في محيط السر خسي رجل تحت أمه اشتراه من مولاه فأعتقها ثم جاءت بالولد فإن
 جاءت بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت العتق فإن ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولاً
 بها أم لم تكن وصارت اجارية أم ولد له وأما إذا جاء الزوج فإن جاءت به لأقل من سنة أشهر
 من وقت الشراء لا ينبت نسبه ولا لعن بينهما ويجب حد لقتلها إذا جاءها به لسنة أشهر
 من وقت الشراء فإن نسب الولد لا يثبت منه ولا لعن ولا حد على الزوج وإن جاءت بالولد
 لسنة أشهر فصاعداً بى سنتين من وقت العتق فإن ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء
 كانت امرأة مدخولاً بها أم غير مدخول بها، وإن جاءه فإن كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت
 النسب منه عندهم جميعاً وإن كانت المرأة مدخولاً بها ونفاه أو لم ينف ولم يدع بين سكنت
 اختفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبه من الزوج ولا يصحب أحد بالنفى
 وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت نسب من الزوج ويصحب أحد بالنفى فإن جاءت بالولد
 لأكثر من سنتين من وقت العتق فإن ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وإن جاء به لا يثبت نسبه منه
 عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت شراء زوجها يثبت
 نسبه منه ادعاه أو سكنت ويهرن البيع ويجب على الزوج رد النصف وإن جاء به لا ينبت نسبه بصاً

وإن جاءت بالولد ستة أشهر فقط منذ شترها بزوج فادعاه بزوج فاجواب فيه كاجواب فيها
إذا جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ اشتراها بزوج، وإذا جاءت بالولد أكثر من ستة أشهر
منذ شترها بزوج إن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ بيع الزوج فدعاه بشبه الولد عنه
من غير تصديق المشتري وبطل البيع وإن نقض الزوج في هذه الصورة لا يشبه نسبه ويعي البيع
على حاله، وإن جاءت بالولد ستة أشهر فصاعداً ليس مستثنى من وقت بيع الزوج وإن جاءه من
كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه إذ بتصديق المشتري وإذ صدقه المشتري حتى يثبت
النسب بطل البيع وإن كانت المرأة مدخولاً بها وباقي المسألة بحالها كان أبو يوسف رحمه الله
تعالى يقول أولاً تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهذا
إذا دعاه وإن نقض لا يثبت نسبه عندهم جميعاً، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر من وقت
البيع إن ادعاه الزوج لا يثبت نسبه، لا بتصديق المشتري عندهم جميعاً، ولو نقض لا يثبت نسبه
عندهم جميعاً هكذا في المحيط، وإن كان المشتري الآخر قد أعقب بولد ثم رعاها المشتري الأول
وإن جاءت به ستة أشهر فصاعداً بعد اشتراء الأول لم يلزمه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر
تصح دعواه ويصلح بيع ويستغنى العن، وكذلك لو أعقب المشتري الآخر ثم أعقب بولد يصلح
البيع والعن فيها هكذا في محيط ثمر خسي، وإن لم يكن المشتري غنق بولد لكن أعقب بولد
فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ شترها بزوج صح دعواه في حق الولد والولد جميعاً
وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً منذ اشتراها بزوج فإن كان ذقن من ستة أشهر منذ عجب لا
يثبت النسب إلا بالدعوة وإذا دعي صححت دعواه في حق الولد ولم تصح دعواه في حق أمه
وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر منذ عجب بزوج فإنه لا تصح دعواه، لا ينفك عن المشتري
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى تصح دعواه أبي
مستثنى من غير تصديق المشتري إذا كانت مدخولاً بها وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
الأول، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر منذ شترها بزوج جاءت به لأقل من ستة أشهر أو لأكثر من
ستين منذ أعطاها الزوج لا تصح دعواه بزوج، لا بتصديق المشتري بل أنه إن جاءه بالولد من
من وقت البيع وسدقه المشتري ينقضي البيع، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستين من وقت البيع
لا ينقضي البيع هكذا في المحيط، رجل طلق امرأته فزوجة ثانية وهي أمه ثم أعقبت فإن جاءت
بالولد إلى ستين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينقضي بسفيه ويضرب الحد وولاء
الولد إلى الأم ومات الأب صححت دعواه بالولد ما بين ستين وقد اعتقت بعده بيوم فأنوب
ثابت النسب والولاء لمولى الأم كما هي الميسومة، إذا كانت امرأة الرجل أمه فولدت منه ولداً
فاشترها الزوج وقد أعقبها وأوجها له ولدت ولداً آخر ستة أشهر فصاعداً منذ تزوجها صحها
لأحد القاضي يسهما ولم الولد أمه فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر أو لأكثر
من ستة أشهر ومنذ اشتراها لم يلاعى ويلزم الولد أمه ولو جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ
اشترها لأحد القضاة يسهما ولم الولد أمه ويضرب الحد إذا كانت أم الولد صبيحة ولو صدقته
المرأة أن الولد ليس منه لم يصدق على الولد كما في المحيط، ولو لم يتزوجها تزوجها الولد ما
بينهما وبين ستين من وقت العن فإن لم يضر الحد كما هي الميسومة

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد الناجر والمكاتب إذا اشترى العبد المأدوم أمة موطنها

قولدت فادعى ولدها ثبت نسبه منه وبذلك العبد يبيع الولد والام هكذا في المحيط، ولو زوج المولى هذه الأمة من عبده صح النكاح كما لو روجه أمة أخرى وبثت النسب منه إذا ولدت، وكذلك لو تزوجها بغيره من المولى ثبت نسب الولد منه، إذا أنزله كذا في المبسوط، المأدوم إذا كان مديوناً فاشترى أمة موطنها وولدت له ولداً وادعى نسب الولد وكذبه مولاه صححت دعواه وبثت نسب الولد منه، وكذلك إذا ادعى ابن المولى أحلها له وكذبه مولى كذا في المحيط، إذا ادعى ولداً من أمة مولاه لم تكن من تجارتها فدعى أن مولاه أحلها له أو روجه إياه فإن كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه، لا أنه إذا اعتنق منك به ثبت النسب منه في دعوى النكاح قياساً واستحساناً، وفي دعوى الإحلال استحساناً بأن صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب إلا أن في دعوى النكاح بحث إلى التصديق في النكاح خاصة وهي دعوى الإحلال يحتاج إلى التصديق في شقين في أنه أحلها وأنها ولدت منه كذا في المبسوط، ولو ادعى ولد أمة بغير مولاه بنكاح فاسد أو جائر وصدقه مولاه ثبت نسبه منه كذا في الحاوي، عند ادعى بقيقاً أنه ابنه من زوجته هذه الأمة وصدقه الأمة وقال المولى هو عبدي فهد عبده وبهها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقد محمد رحمه الله تعالى هو ابنيها وهو حر وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسي، في التنقي هي عبد ادعى بقيقاً أنه ابنه من امرأته هذه وهي أمة يثبت نسبه من العبد ويكون حرّاً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحقق في المتفرقات، وإذا ولدت أم المكاتب ولداً فدعى المكاتب نسبه صححت دعوته ويستوي إن صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الأس ولا الأم هكذا في المحيط في فصل دعوى نسب، لو ادعى المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائر أو فاسد وصدقه المراه كان بطله هكذا في السوي، ولو ادعى المكاتب ولداً أمة رجل بنكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرة إذا ادعاه، فإن عتق فمعه يوماً يثبت نسبه منه هكذا في المبسوط، إذا اشترى المكاتب أمة فولدت عبده ولداً لأقل من سنة أشهر فدعاه المكاتب صححت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبد مأدوم لا تصح دعوته كذا في المحيط، وإذا باع المكاتب أمة فولدت لأقل من سنة أشهر فدعى الولد صححت دعوته ويرد إليه مع أمه كذا في المبسوط، ولو ادعاه العبد وبأنه المسألة بحالها لا تصح دعوته كذا في المحيط، وإن وطئ المكاتب أمة ابنه وهو حر أو مكاتب بعقد على عدة لم يثبت إذا كذبه الأس كذا في المبسوط، فإن عتق المكاتب ومث هذا الأس يوماً من الدهر مع الحرية يثبت نسب الولد منه وصارت الحرة أم ولد له وإن كان الأس قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشترى فولدت أمة هذه الأس ولداً وادعاه المكاتب صححت دعوته وصارت الأمة أم ولد له ولا يصح مهرها ولا قسمتها لأن نسب الولد، المولود في الكتابة والولد المشترى محترمة كسبه حتى يبعد تصرفه فيه كذا في المحيط، ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقر إن جاءت بالولد لأكثر من سنة أشهر من يوم كتابته وإن جاءت به لأقل من سنة أشهر فلا عقر عنه كذا في الحاوي، وتحرير المكاتبه فإن شهدت مضت في الكتابة وإن شاعت

مسحت كذا في المحيط، وإن كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي، وإن ادعى ولد أمة مكنته لا تصح دعوته ولا يتصدق المكاتب وهذا جواب ظاهر الرواية فإذا صدقته المكاتب ثبت لنسب منه وكان الولد حراً بالقبحة وبهرم أبولى قيمة الولد للمكاتب وبهرم عقرها للمكاتب أيضاً وبهرم قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا إذا جاء به الأمة بالولد لستة أشهر منذ اشترتها للمكاتب فاما إذا جاءت الأمة بالولد لأقل من ستة أشهر عند اشترتها فادعاء المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتب وإذا صدقته المكاتب حتى ثبت النسب كان عبد على حاله هكذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى بر اشترى المكاتب عبداً صغيراً فادعاه المولى بم يجز دعونه فإن صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاروي، وجن اشترى عبداً وكاتبه ثم إن مكاتب كاتب أمة له ثم ولدت مكاتب فادعاه مولى المكاتب فإن صدقته المكاتب يثبت النسب منه ويجب العقر له إن ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وإن ولدت لأقل من ستة أشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع أمه فإن أدت الأم بدن بكتابة عتقت وعق الولد معها تبعاً لها وإن عجزت وردت في الرق أحد المولى اسمها بالقيمة ولا يحتاج إلى تصديق المكاتب وإن ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة م إلى المصدق وتعتبر قيمة الولد يوم عقر المكاتب، ولو كذبته المكاتب وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتباً مع أمه إن أدت بدن الكتابة عقراً وإن عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حراً بالقبحة غير أنه إن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ كونت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة، وإن جاءت به لستة أشهر منذ كونت تعتبر قيمة الولد يوم العقر وإن كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الأم مكاتبين للمكاتب، وإن أدت بدل الكتابة عتقا وإن عجزت صاراً مملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب، وإن صدقه يثبت النسب من المولى فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ كاتبه للمكاتب حتى كان المملوك في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمته يوم الولادة، وإن جاءت به لستة أشهر منذ كاتبه المكاتب فالولد مكاتب معها ما دامت مكاتباً ثم تعجز بعد فإن عجزت يأخذ المولى الولد بالقبحة يوم العقر ثم فيما إذا صدقه المكاتب وكذبته المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تعمر لمكاتبته بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعق فإن كانت لمكاتبته جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ كونت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا إذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه، وإن كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فابولد حر ورجع في حق النسب إلى قول الولد، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر منذ كونت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع أمه ولا يثبت نسبه من المولى أيضاً، فإن عجزت بكتابة بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وإن لم تعجز ولكن أدت بدل الكتابة عتقت وعق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى إلا أنه إذا كبر الأبى وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبه من المولى بتصديقه ولا تلزمه القبحة هكذا في المحيط، وإذا أدى المكاتب الأول وعق ثم جاءت لمكاتبه بولد لأقل من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت

لكتابة كان الجواب كما إذا ولد قبل عتق المكاتب وإن ولدت بعده أشهر فصاعداً عند عتق إن
 رعى المولى أنه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبه وإن وجد التصديق هناك رتباً، أم إذا دعى
 الكساح بعد عتق المكاتب فإن صدقته المكاتبه تثبت شبهه الكساح فثبت النسب ولا يعتق
 الولد، وإن صدقه لمكانب الحر في الكساح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب إلا إذا عجزت وردت
 في الرق فيبعد إقرار المولى وهو مكاتب الحر عليها بالكساح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وإن
 ادعى أنه ولد بوطء كان قبل العتق لم يصدق فإن صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فإن
 أدت عتقت مع ولدها وإن عجزت أحد لمولى الولد حرّاً بالقيمة وإن صدقته المكاتبه وكذبه
 المكاتب الحر يثبت النسب وللولد رفيق فإن عجزت فهي ولدها مملوكاً للمكاتب لأول وإن
 صدقه لمكانب الحر وإن وطء أمولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب إلا إذا عجزت
 فبعتق الولد بالقيمة يوم العجز، وكذا ثبت ما يؤد المكاتب الأول الكتابة لكن ما من رقاء
 عادت كذبت ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والأم مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح
 الزيادات للعشبي.

الفصل الخامس عشر في المنفردات إذا مات الرجل وترك امرأة وأم ولد وأقر للورث أمه
 وندت هـ الضلام من الميت فإن لم يكن هناك لمقر مدعى يثبت نسب لعلاء من الميت ويرث
 ولا يشترط العدد في المقر ولا لعط الشهادة فإن كان للمقر مدعى يشترط تعدد باتفاق الروايات
 ولا تشترط العدة باتفاق الروايات، وهل يشترط لعط الشهادة منه رويتان كذا في المحيط، رجل
 مات عن أم ولد فحاضت بولد ما بينه وبين ستمين فبعاه الورثة ثم يثبت النسب في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان إلا أن
 يكون لمولى قد أقر بأنها حبلتي منه وحشد يثبت النسب بشهادة القابلة وإن أقر به الورثة
 فأقرارهم كإقرار الميت كذا في المبسوط، رجل في يديه أمة فوطئها وولدت منه ولداً فدعى
 ولدها ثم قس: كانت هي أم ولد فلان فروجتها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فإن
 صدقتهما الأمة في ذلك أو كذبتهما ولكن رجعت إلى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها أم
 ولد للمقر فهي أم ولد للمقر به ويكون حكم ولدها كحكمهما فيعتق إذا مات المقر له فإن كبر
 للولد بعد ذلك وكذبها فما أقرب لم يثبت إلى شكديه ولو لم يصدق بجارية المقر ولم تكذبه
 حتى مات صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبداً للمقر له فإن كبر الولد وانكر أن يكون
 عبداً للمقر له لم يثبت إلى إنكاره وإن كذبتهم الأمة وثبتت على ذلك فافصلي بحملها أم
 ولد للمقر وعلى المقر قيمتها أم ولد للمقر له قيل: هذا على قولهما، أما على قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى: فلا ضمان على المقر ولا عفو للمقر له على المقر وإن كذبتهم فلم يفتي
 القاضي بشيء، حتى ماتت يوقف أمر الولد حتى يكبر فإن كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبداً
 للمقر به وأمه أم ولد للمقر له فإن مضى على الشك يثبت جعله القاضي حرّاً من جهة المقر وأمه أم
 ولد للمقر له وإن كانت الأم حرة والعلام يهر عن نفسه فصدت الأم المقر وكذبه العلام فالعلام
 حر واجارية أم ولد للمقر، وكذلك إذا كذبت الأم المقر وصدقه لعلام في جميع ما وصفت لك
 كذا في المحيط، رجل مات وترك أمة صبيحة امرأة وادعت أنه ابنها من الميت وصدقه العلام

واقامت البينة على ذلك فإن القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بانروحية وثرث من ميت كذا
 في شرح الطحاوي، المرأتان إذا ادعى نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلين أو رجلاً
 وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت نسبه من واحدة منهما
 وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسبه منها وإذا اقامت كل واحدة منهما امرأة
 واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضي بواحدة منهما بهذه الحجة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضي بالولد بينهما ولو لم تكن بواحدة منهما
 حجة لا يقضي بنسب الولد منهما بلا خلاف، فإن في مجموع النوارل، ولو كان أحد الولدين
 ذكراً والآخر أنثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الأخت بورن ليهما فيجعل لابي بنتي
 منها أثقل هكدا في المحيط، إذا ولدت أمة للرجل نادعه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره
 لمولى لم يصدق على ذلك، وكذلك العم والحال وسائر الأقربيات فإن ملكه يوماً وقد ادعه من
 جهة نكاح صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسبه منه، وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم
 يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولد له وإن ملك الولد أبه ادعى وهو
 بمحمد مائة ابنه لم يثبت نسبه من الابن ولا يعتق كذا في المحيط، إذا ولدت جارية لرجل
 ولداً وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته إلا بتصديق من الأب وكذلك لو ادعى الابن أنه
 تزوجها لا يصدق، لا بتصديق الأب فإن أقام لابن بية على التزويج برضا الأب أو بغير رصده فإن
 نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا في المحيط، إذا اعتز عبداً صغيراً ثم ادعى أنه ابنه صح وبه
 عنده أو لا، ولو كان كبير ينظر إن حشد يهطل إقراره وإلا فهو حائر كذا في التتارخانية، رجل
 اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط،
 عبد صغير بين رحبين اعتقه أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه صحت دعوته عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ويكون مرسى بهما إن كانت دعوة المدعي دعوة تحرير فإن لم يكن في ملكه وإن
 كانت دعوته دعوة استيلاء بأن كان العتق في ملكه فلم يعتق نصف الولاء ولا ولأ المدعي،
 فأما على قولهما فيعتق العبد كله على المعتق والآخر ادعى نسب حر صغير ليس له نسب
 معروف فتصح دعوته استحساناً هذا إذا ادعى الآخر نسبه فأما إذا ادعه المعتق فعلى قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى: لا تصح دعوته إلا بتصديق الآخر وعندهما تصح دعوته استحساناً،
 وإذا كان الولد كبيراً يعبر عن نفسه فإن أقر بذلك ثبت نسبه من المدعي وإن جحد لم تصح
 دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما لا تصح
 دعوة أحدهما إلا بتصديقه كذا في الذخيرة، لو كان ولدان توأمان فاعتق أحدهما ادعى نسب
 الآخر يثبت نسبهما ويهطل العتق كذا في التتارخانية، ابن سماعة في بواذره رجل اعتق جارية
 وتزوجت زوجاً وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر مد بزوجها فادعه الروح والسيد قال: أيهما
 صدقته فهو ابنه فإن صدقت الروح وادعى نكاحاً فاسداً أو وصفاً بشبهة لزمه ذلك، وكذلك
 السيد ليس له دعواه بدور تصديقها كذا في المحيط، نعى إلى امرأة زوجها فاعتدت ونكحت
 وولدت فجاء الروح الأول حياً فالولد من الأول كيف ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى،
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان من وقت نكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة

أشهر فالولد للأول، فإن كان أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني؛ وقال محمد رحمه الله تعالى إن كان من وقت ابتداء هذه الروح الثاني إلى وقت الولادة أقل من سنتين فالولد من ذؤن وإن كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي، قال أبو الليث في شرحه هي دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أصبح وبه واحد كذا في الفصول العبادية، وروى أبو عصمة سعد بن معاذ عن سماعة بن حماد عن عبد الكريم الخزازي رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه رجع عن هذا القول وقال: الأولاد لثاني كذا في المحيط، رجع عاب عن أمراته وهي بكر لينة عشر سنين مثلاً فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الأولاد للزوج الأول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة إلى هؤلاء ونجور شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن الأولاد بروح الثاني ورجع إلى هذا القول وعنه المتوفى كذا في الترمذي الحاشية، وأجمعوا على أن أمه تزد على لأول كذا في المحبرة، ولو سببت امرأة متزوجها رجل من أهل الحرب وولدت أولاد فهو على هذا خلاف مكدا في المبسوط، وعلى هذا خلاف إذا أدعت امرأة طلاقاً وأعدت مبرؤحت ورجع روجها الأول كذا في محيط السرخسي، وهي مجموع للورل مثل نجم الدين السبيعي عن بروح أمه صغيرة يتزوج فيها ثم مات الأب والزوج عثت فكبرت اليست وتزوجت برجل آخر فحصر الغائب وأدعاه فأنكرت ولم تكن له بيعة فلم يقض به بها وقضى بها لثاني فوجدت منه بنت وللزوج الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز السكاح بين هذا الابن وهذه البنت؟ قال: إن كان في حال الصغر لا يجوز لأن في رعم أبيه إن لم لست زوجته والنسب ولدب على فرشه فهي بيه وأما إذا كبر الابن وهو يتزوج النست بنفسه فيمضي أن يجوز لا إقرار الابن لم بعدد على غيره كذا في الفصول العبادية، وإذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً فادعى أحدهما أن السكاح كان منذ شهر وأدعى الآخر أنه كان منذ ستة فالقول قول من يدعي السكاح منذ ستة ويحكم بإثبات النسب منهما لأن تصادقا على أنه تزوجه منذ شهر لم يثبت نسب وإن قدمت بيعة بعدما تصادقا أنه تزوجه منذ شهر على أنه تزوجه منذ ستة قبلت بيته هكذا في المحبرة. رجل قال لي مرضه: هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريتين ثم مات، قال محمد رحمه الله تعالى: يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط، رجل أقر بأن هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات لما قام إخوته البيعة أو أباهم روح أمته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والأمة يتكران لا تليل بينهم كذا في محيط السرخسي، وإذا كان الغلام والأمة يدعان ذلك قبل بينهما لانيهما بهذه البيعة يشتان الحق لانيهما وهو السكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير احدى أم ولد له فبعد ذلك إن كان هذا لإقرار من الأولى في صحته يعتبر يعتق من جميع المال وإن كان في مرضه يعتبر من الثلث وكذلك إذا ادعى الغلام ذلك نفس البيعة ايض ويكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى الغلام والأمة جميعاً ذلك هكذا في المحيط، ولو ادعت الأم السكاح أو ادعاه الغلام قبلت بيعة التزويج لأنها تكون للإثبات فإن النسب من حق الغلام فإذا أثبتته بالبيعة من العبد كان مثبتاً حتى نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك

حقها كذا في الميسر، ولو كان العبد عاتياً حال ما أقامت لورثة البيعة يوقف حكم هذه البيعة حتى يحصر العبد كذا في الميسر، إذا وجدت امرأة الرجل ولداً وأدعت أنه ابنها منه والزوج يجحد ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في المدخيرة، ولو شهد على إقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته أدعت المرأة أو جحدت، وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جحد كذا في الميسر، والله سبحانه أعلم.

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق

إذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالنسبة لا بد وأن يمسر الاستحقاق ويبين سببه ثم إذا بوى سبب الاستحقاق وصح ذلك وأسكر البائع البيع منه وأقام المشتري البيعة على البيع فثبت بيئته وكان له الرجوع بالنسبة ولا يشترط حصره المشتري لسماع هذه البيعة عند بعض المشايخ وبه كان يعتني ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى، بل إذا ذكر شئته وصفاته وذكر مقدار الثمن كعاه ثم إذا قبلت بيعة المشتري ورجع المشتري على البائع بالنسبة بمصاء المصافي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في المدخيرة، ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء، وكذلك بقية الباع لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمادية، وإذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الأول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني لجواز أن المقاضي عسى أن لا يقضي سيئة المسحوق أو يحجز المستحق البيع كذا في الميسر، إذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن إن صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وإن لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم حالف لا يجبر كما في خلاصة، إذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شيء قبل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في الميسر، رجل اشترى من آخر داراً بعبد وتقالصاً ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار إن شاء أحد نصف الدار بنصف العبد وإن شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار، وإن تفرقت الصفقة عليه وتعبت باقي بعيب الشراكة وعلى هذا إذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار، وإن استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب، إن كل واحد من المشتريين بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك ولم يمسر المأخوذ وقدر فثروك فمن أصحابنا من قال: كل واحد منهما بالخيار إن شاء أحد الربع بالربع وإن شاء ترك وبعض أصحابنا قالوا: كل واحد منهما بالخيار إن شاء أحد النصف بالنصف وإن شاء ترك وإن لم يحتر واحد منهما شيئاً حتى أحار المسحوق نصف العبد أو سلم ذلك النصف إلى مشتري العبد بهية أو صدقة بطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في الميسر، باب الاستحقاق، اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم إن المشتري الأول اشتراه ثانياً ثم استحق من يده رجوعه على البائع الأول هكذا حكى فتوى شمس الإسلام محمود الأوزجدي رحمه الله تعالى، وهذا الجواب إنما يستقيم على الرواية التي يقول فيها. إن القضاء بالنسبة للمستحق بوجوب انقضاء البيعات كلها أما على

ظاهر الرواية بالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انقضاء البياعات فيبقى بيع المشتري الأول وشروءه ثابتاً على حالهما فلا يكون به الرجوع على البائع الأول ولكن هو يرجع على بائعه ثم يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الأول كذا في الفصول العمادية؛ اشترى من آخر داراً وقبضها واستحققت من يده فقام المستحق للمشتري: خذ الثمن الذي دفعته إلى البائع مني فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك؟ فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها: إن بقضاء القاضي بالملك للمستحق تنسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو أن المشتري رجع على البائع وطالبه بالثمن فقام المستحق للمشتري. خذ الثمن مني فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الدخيرة؛ قال محمد رحمه الله تعالى في الربادات: رجل اشترى من رجل عبداً وباعه وصلى رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه اشترى من غيره وسلمه إليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه إليه ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري. الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو أدام المشتري الآخر أو واحد من الباعة بيعة على المستحق باسك المطلق لا تقبل بيعة وكان لكل واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج إلى إعادته البيعة ولكن إذا يرجع كل مشتري على بائعه إذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الأوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الأول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الأوسط وكذلك لا يكون للمشتري الأول أن يصلى الكفيل باندوك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري إلى إقامة البيعة على الرجوع إذا أراد الرجوع على بائعه؟ يضرب إن لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بأن كان الرجوع عند خاص آخر يباح وإن عدم القاضي بذلك بأن كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يباح ولو أن العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الآخر على حرية الأصل وقضى القاضي بها رجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه، وكذلك المشتري الأول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يتم العبد البيعة على حرية الأصل ولكن أقام بيعة أنه كان عبداً لعلان مدسه أعنفه وأقام رجل بيعة أن العبد كان له منذ سنة أعنفه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البعثة كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه، وكذلك إذا لم يعرف التاريخ، وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبداً لعلان مدسه دسه أو أقام رجل بيعة على ذلك أو كانت حرة أقامت بيعة أنها كانت لعلان مدسه استولدها أو أقام رجل بيعة على ذلك وكان تاريخ هذه الأسباب قبل تاريخ البعثة كلها أو لم يعرف التاريخ أصلاً وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الأصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عنه، وإن أقامت البيعة على العتق والتبدير، الاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البعثة كلها بأن أقام العبد أو الجارية بيعة على المشتري الآخر أنه عند فلان أو حرة فلان أعنفه أو استولدها بعد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل بيعة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا وانقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع

عليه وما كان بعد الحق يرجع فيه كل مشتر على بائعه قبل أن يرجع اعتباراً ببعضه بالكل كما
 في هيب، قال محمد رحمه الله تعالى في لريادات، رجل اشترى من آخر حارية وبضها ثم
 جاء مستحق واستحقها بيعة يرجع المشتري بالثمن على بائع هكذا في الدحيه، بر امر
 اشترى بالمستحق أو استحقه مكل وقضى به المستحق ثم أراد أن يرجع على بائعه ليس له
 ذلك ولو أقام بيعة على إقرار البائع أنه لمستحق رجع عليه ولو لم تكن له بيعة فأراد أن يحلها
 ما أقر به بالمستحق يحل كذا في خلاصه، فإن يكن رد ثمن كذا في الوجير المذكور، فإن
 قال المشتري بعد ما أقر أو بكل أنا أقيم بيعة على أن الحارية مثلك للمستحق يريد به الرجوع
 بالثمن على البائع لا يسمع بيته ولو لم يستحق حاريه أحد ولكن ادعت بها حرة الأصل فامر
 المشتري بذلك أو أبى ليعين وقضى نقاضي بحريتها لا يرجع ثمن على البائع من حصر البائع
 وأتكر ما قاله المشري فقال المشري، أنا أقيم البيعة على بائع أنها حرة الأصل قبلت بيته ولو
 دعى المستحق على المشتري أنها حاريتة وأنه أعفها وديرها أو أسودها وأقر خشري بذلك
 أو مكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فإن أقام المشتري بيته على بائع بذلك يرجع
 بالثمن على بائع يظهر إن شهد بيته بعض مطلق أو بعض بتاريخ بل بشره قبض ويرجع
 بالثمن، وتم إذا شهدوا بحق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا قبض بيته كذا في الدحيه، قال
 محمد في لريادات أنه في يد عبد الله فعاد إبراهيم فحمد يا محمد الأمة سي في يد عبد الله
 كاتب أصلي بعثها ملك بائع درهم ومستهديك ولم يمد الثمن إلا أن عبد الله عيب عليه
 وغصبها مثلك وصدق محمد بي ذلك كله وعبد الله يكر ذلك كله ويقول الحارية حاريتي
 فالتقول في الحارية فون عبد الله وبغضى بالثمن لإبراهيم على محمد هكذا في محيط، ولو
 استحقه رجل من عبد الله ببيته على البائع أو مطلق ثم يرجع محمد على إبراهيم شيء ولو
 أقام محمد أبيه على المسحق أنها أمه اشتراه من إبراهيم وهو يملكها وهو قبضها قضى به
 بها وإن أعاد المسحق بيته البائع على محمد قضى به بها على محمد ورجع محمد بالثمن
 على إبراهيم كذا في محيط السحسي، ولو لم يستحق الحارية أحد ولكن أقامت الحارية بيعة
 على عبد الله أنها حرة الأصل وقضى نقاضي بحريتها رجع محمد بالثمن على إبراهيم،
 وكذلك لو أقامت الحارية البيعة على عبد الله أنها كانت أمته أعفها أو ديرها أو أسودها
 وقضى نقاضي بذلك رجع محمد بالثمن على إبراهيم وهذا إذا أقامت بيته على الإعتاق
 والسبي والاستيلاء من غير تاريخ فأما إذا رجع على أقامت البيعة على أن عبد الله يملكها منذ
 سنة وأعفها أو ديرها أو أسودها وقضى نقاضي بذلك يظهر إلى تاريخ العقد الذي كان من
 إبراهيم ومحمد فإن كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على إبراهيم ولو كان
 تاريخ العقد الذي جرى به محمد وإبراهيم منذ سنين لا يرجع محمد بالثمن على إبراهيم ولو
 أن حارية أقامت بيعة على عبد الله أنه كاتبها وقضى نقاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن
 على إبراهيم، وإذا أدت بدل الكتابة وعققت فحيثما يرجع محمد بالثمن على إبراهيم هكذا
 في محمد، وإن أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وبضها وقضى الثمن وصدق
 محمد في ذلك أن تصادق عنه ثم استحق الحارية من يد عبد الله يرجع عنه إليه بالثمن

على محمد ويرجع محمد بالثمن على إبراهيم وإن تصادقا عليه بعد ما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على إبراهيم، وكذا إن أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان عائلاً أو حاضراً فلم يصدقه ولم يكديه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيها قال فإن قال محمد: أن أقيم البيعة على إبراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على إبراهيم قبلت بيته، وكذلك لو أقام محمد بيعة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيته ويرجع محمد بالثمن على إبراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على أن محمداً وعب الجارية من عبد الله وسلمها إليه أو على أن محمداً تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها إليه معي الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على إبراهيم وفي الوجه الأول يرجع على إبراهيم هكذا في الدخيرة، رجل اشترى أمة بالف درهم وقد انشئ ولم يقبضها حتى أقام رجل البيعة أنها أمته والمشتري والبائع حاضران فقبض القاضي للقاضي المستحق ثم ادعى البائع أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل أن يبيعها من المشتري وأقام البيعة قبلت بيته، ولو قال المشتري للبائع بعد الاستحقاق قل للبائع يسلم المبيع إليّ وإلا فانقض البيع بيما فالقاضي ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو نسخ القاضي البيع بينهما ثم إن البائع وجد بيعة أنه كان اشترى الأمة من المستحق ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهراً وبطناً فإن أراد أحدهما أن يجهز البيع ليس له ذلك فإن كان المشتري قبض الأمة من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيعة على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالأمة للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع للمشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا إذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة، أما إذا أقام البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية إلى المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة معني ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية وامتنع البائع لا يصح ولو أراد البائع أن يلزم له ذلك فلو لم يحاصم المشتري البائع وكفى طلب منه انشئ فاعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بيعة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على أنها نتجت عنده فهذا وما لو أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة، اشترى حارية فولدت أو شجرة فثمرت والثمار عليها واستحقها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد والثمرة مقصوداً اختلف فيه قيل: القضاء له بالأصل قضاء بالفرع وقال الصدر: لا يد من القضاء بالفرع أيضاً كما إذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وإن كانت ولدت من المشتري فهو حرم بالقصة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولو مات الولد لا شيء على المشتري وإن قتل أخذ منه عشرة آلاف عزم قيمته لا غير وإن مات وترك مالا كثيراً فكله للمشتري ولا يعزم للبائع شيئاً وعليه المعفر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع إلا

بالتمن كذا في الوجير للكردي، رجل اشترى من آخر كرمًا أو اشترى الأرض والتحويل جميعاً وقبضهما ثم استحققت المربة وحدها كان للمشتري أن يرد الأشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة، اشترى فرساً مع السرج واستحقا رجوع بكل الثمن وإن استحق بلا سرج يرجع بالخصة، وكذا لو صاع السرج قائماً وأراد المشتري رد السرج وإن يرجع بكسر الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجير للكردي، رجل اشترى أرضاً فحرس بها شجرة فنبت الشجر ثم استحققت الأرض يقال للمشتري أقطع الشجر فإن كان عليه يضر بالأرض يقال المستحق إن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقبوعاً ويكون لشجر لك وإن شئت نمره حتى ينفع الشجر وبضمن لك نقصان أرضك فإن أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم صغر بالبائع بعد القمع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما صغر من نقصان لأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقبوعاً وبمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بمقصد الأرض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن لم تستحق الأرض حتى اشترى الشجر بلغ الثمن أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك وإن كان بائع الأرض حاصراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الأرض ويسلم الشجر قائمة إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجوز للمشتري على فقع الثمن بلغ الثمن أو لم يبلغ ويجوز البائع على قطع الشجر كذا في فتاوى قاصيخان، أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى الغنال له ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الإمام شيوخ الإسلام السندي. أن للمشتري يرجع على البائع قبل له: فإن لم يظهر للمشتري بالبائع هل يرجع على الغنال له؟ قال لا، وفي الجامع قيل له إن المشتري بالخيار إن شاء وجع على القايض وإن شاء رجع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل إن كان للمشتري دفع الثمن إلى الوكيل وإن كان دفع إلى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وحده وأدفعه إلى المشتري كذا في الذخيرة، وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطالب للمشتري الثمن من البائع وقضى ثم ظهر مساد القضاء يقتوى لأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يمسك تلك الجارية كذا في الخلاصة، اشترى من آخر قرايطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حملاً معيناً في ثمن القرايطيس بسبعين فبنته أربعون فعند استحقاق القرايطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية، رجل اشترى من رجل جارية وبيعها ثم جاء رجل وأدعاهما وأقر المشتري أنها المدعى وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعى وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري: إنما كانت هي للمدعى لأنك وهبتها له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة، وإن استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلتهما المشهود عليه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أسأل عن الشاهدين فإن عدلا رجع المشهود عليه على بائعه بالثمن

وإن لم يحدل فإنه يقضي على المشهود عنه بتعديله إياه ولا يرجع هو بالنسبة على بائعه وهو بمزلة الإقرار كذا في المصنوع العمادة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير: رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالنسبة كعقل بامر المشتري ونفذ الكفيل للبائع الثمن، ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدتها أم ولد فاراد المشتري أن يرجع على البائع بالنسبة ماله يضر إن كان الكفيل قد رجع على المشتري بما بعده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وإن كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما بعده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم إذا حصر الكفيل فإن شاء رجع على البائع بما تقدمه وإن شاء رجع على المشتري فإن أحد من البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن أحد من المشتري يرجع المشتري على البائع وإن أريد للمشتري بعد ما حصر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يحل الكفيل لاتباع المشتري ليس به ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وباتى للمسألة بحالها كان هذا بمزلة الكفالة في جميع ما وصفاً ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل العمادة وبكر مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نفذ الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالنسبة سواء رجع الكفيل على المشتري بما تقدم أو لم يرجع فإن حصر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاصراً لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالنسبة ولو لم يمت العبد ولكن انفسح البيع فيما بينهما بسبب من الأسباب فإن كان الانفساح بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرد بعبارة الرؤية أو بغير الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات للعبد قبل القبض، وكذلك لو كان المشتري أمر غيره أن يقد لثمنه منقذ ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالنسبة في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسح البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالنسبة وبسبب ذلك على المشتري سبيل وإن انفسح البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الإقانة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كفالة ولكن بقد وجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على حمس ديناراً كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حصر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس، وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما إذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم خمسين ديناراً ونقصها منه البائع فإن

للمشتري أن يرجع على البائع بالف ولا سبيل للكفيل على البائع، وكذا لو كان الكفيل صاحب
البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح لبائع الخيار إن شاء رد خمسين ديناراً، وإن شاء رد ألف
درهم وفي البيع برد ألف درهم من غير حيدو لم يفي الصلح إن اختار البائع رد الدراهم فامشترى
هو الذي يستوفيه وإن اختار رد الدينارين فالكفيل هو الذي يتبع ذلك ولا سبيل للكفيل على
المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً أن يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع
خمسين ديناراً بالثمن بجور، وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين ديناراً ولو
كان الكفيل كفيل عن المشتري بالثمن بغير أمره لم إن الكفيل صالح مع البائع على خمسين
ديناراً بالثمن أو باع منه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل
للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتحير البائع في التصحح بين إعطاء
الدراهم وبين إعطاء الدينارين، وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن
جاء متبرع وباع ديناره من يافع العبد بالثمن الذي به على المشتري أو صالح معه من الثمن على
ديناره فاتباع باطل على كل حال وأما التصحح فإن كان شرط أن يكون الثمن الذي على
المشتري للمتبوع يكون باطلاً وإن كان للصلح بشرط براءة مشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً
وإن أطلق الصلح إطلاقاً ولم يصرح بالإبراء ولا بتمليك يتجور، فإن استحق العبد كان على
البائع رد الدينارين على المصالح وإن مات العبد كان للبائع الخيار إن شاء رد الدينارين على الكفيل
وإن شاء رد عليه الدراهم هكذا في عيب، ولو كمل بغيره ونقد بهرجة ورجع ناجية على
المشتري وإن استحق اتباع البائع أو المشتري بالنهرجة وإن كمل بهرجة ونقد حياض ورجع
بالبهرجة ولو استحق اتباع البائع بالخيد أو المشتري بالنهرجة ورجع المشتري على البائع بالخيد
كذلك في الكافي، ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل
أدى أنقص مما ألزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بالف درهم سهرجة
ولو كان الكفيل أدى أجود مما ألزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع
سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كمل عنه ويرجع المشتري على البائع بمثل الدراهم
التي أعطى الكفيل البائع وهو الجياض ولو كان المشتري امر رجلاً أن يسق عنه ثمن من غير
كفالة فنقد المأمور أفضل مما أمره به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمره به وإن نقده أراد ما أمره
به يرجع بمثل المؤدى فإن استحق العبد يحير المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فإن رجع
على البائع رجع بمثل المقصود وإن رجع على المشتري يرجع بالمؤدى إن كان المؤدى أراد ما أمره
به وإن كان أجود رجع بما أمره به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم
يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري
بما أدى إن كان المؤدى أراد ما أمره به وإن كان أجود يرجع بما أمره به كذا في المحيط، من ضمن
القسر بمشتري عند الشراء معيقاً يظهر الاستحقاق حار لكن إذا أحده المستحق من يد
المشتري بالقضاء فإن يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وإنما يجب الثمن على
البائع بمسح البيع وذلك بأن يرجع عنه ويتنهي به القاضي ويمسح العقد ويجب الثمن على
البائع فيكون الخيار للمشتري إن شاء أحد من الكفيل وإن شاء أحد من البائع فإن أحد من

الكفيل وكانت الكفالة بمير الأمر لا يرجع على الياثع لكن الياثع بعد الاستحقاق وانقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية، إن دفع المدعي إلى المدعي شيئاً واحداً ادلر ثم استحق المدعي فإنه لا يرجع اندافع بما دفع كذا في الوجير للكردي في دعوى الصلح، لو صالحه من الدناير عني دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجع بالدراير كذا في الفصول العمادية، وإن صالح من مائة على نصفها فاستحق البديل رجع بمثلها ولا يرجع بجميع الدين الأول كذا في الوجير للكردي في دعوى الصلح، لو صالح من الدراهم عني كذا حصة جاز فإنه استحق المكر أو وجد به عيباً فرتد يرجع إلى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية، والله أعلم.

الباب السادس عشر في دعوى الغرور

إذا اشترى الرجل أمة شراءً فاسداً أو جائزاً أو ملكها بهبة أو صدقة أو وصية فولدت له أولاداً ثم استحلها رجل فإنه يقضي للمستحق بالجارية وأولادها إلا إذا ثبت غرور المستولد ولا بد لدلت من البينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك، فإذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيعطي القاضي للمستحق بالخيار وبقيته الولد ويعمره أيضاً ولا يرجع لمشتري على ملكها بالمعسر بائناً كالأزواجاً عينا أو وهباً عينا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونقضها لا يرجع كذا في المحيط، وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الأولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئاً كذا في الدخيرة، والغرور أنه يشترى رجل أمة أو يتملكها بسبب من أسباب الدلت كالهبه والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة أنها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بقيمة كذا في الكافي، أمة أنت رجلاً فأخبرته أنها حرة فتزوجها على دلت فولدت وبدأت أنه أقدم مولاهاً إليه أنها أمة وقضى بها له فإنه يقضي بالولد أيضاً لمولى الجارية إلا أن يقيم الزوج بينة أنه تزوجها على أنها حرة فإن أقدم إليه عني هذا فقد ثبت سبب حرية الأولاد وهو لغرور فكان أولاد حراً لا سبيل عليه وعلى أبيه قيمة دية في ماله حالاً وقت القضاء به كذا في المبسوط، ومن قتل من الأولاد حصاً فقصى للأب بديته وقبضها فإنه يقضي عليه بقيته يوم القتل وإذا كان لم يقض شيئاً من دية الولد لا يقضي عليه بقيمة الولد، وإن قبض من الدية قدر قيمة الولد فإنه يقضي عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط، وإن كان للولد ولد يحرر دية وميراثه مع لأب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونه قصيت على الأب بمثل ذلك في ماله ولا انقضى به في الدية ولا في تركة الأب كذا في الخاوي، ولو قتل الأب يعمر قيمته كذا في الهدية، وإن مات المستولد وعليه ديون كان المستحق سواه لعمرته ولا يكون ولأه. الولد لمولى الجارية وإن عتق رقباً في حق مولى الجارية لأنه إن أعسر رقيقاً في حق المستحق لم يمكن إيجاب انصاف على المستولد وهو حر في حق ما سواه من الأحكام وعن هذا قلنا إن للمستحق أن يضمن المستولد قيمة الولد وإن كان المستحق ذا رحم محرم من الولد ولا يجعل حراً من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط، وإن لم تكن للأب بينة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب ممن المستحق على علمه حالته على علمه عني

ذلك كذا في الميسوط، إذا احبر الرجل غيره عن امرأة أنها حرة وتزوجها ذلك العبر على أنها حرة وولدت له ولداً ثم استحقها رجل وجعل القاضي الولد حراً ببقية أن زوجها غير على أنها حرة فالمستولد يرجع بقيمة الولد على الغير وإن لم يكن غير زوجها منه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الدخيرة، إذا عرت الأمة من نفسها رجلاً أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشترها منه فاستولدها ثم استحق رجلاً أو الولد بالثمن بقيمة الولد على البائع كذا في الميسوط، إذا شترت جارية وفحصها وداعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحق الجارية فإن المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الأول فقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصيحيان، إذا اشترى للرحلان جارية ثم إن أحدهما وهب نصيبه من شريكه وولدت له أولاداً واستحقها رجل واخذها بقيمة الأولاد يرجع للمستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الأولاد على بائعه ولا يرجع على الوهاب بشيء، ويرجع الوهاب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الأولاد كذا في الدخيرة، ولو كانت أمة بين رجلين فباعها بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل قصى بها وبقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه بنصف الثمن كذا في الميسوط، رجلاً اشترى أمة من وصي يتيمة فاستولدها أحدهما ثم استحق الجارية كان الولد حراً بالقيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على شريكه وإن صار مشترياً بنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال ليتيم، وكذلك جواب فيما إذا كان البائع أبا للصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الصغير على السوء، وكذلك الجواب فيما إذا كان البائع وكيلًا أو مستبصلاً كان له الرجوع بما خفه من العهدة على من وقع البيع به، وكذلك إذا كان البائع مزارعاً ولم يكن في تجارته فصل ربح ورجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال فإن كان في تجارته فصل فإما يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصته من الربح كذا في المحيط، وإذا أمة من رجل ثم استحق فماتت بواصي اشترىها من فلان وصدقه فلان ولم يصدفهما المستحق يكون ولده عبداً بعد ما يحلف المستحق أنه لا يعلم أنه اشتراها من فلان ولو أقر المستحق وأبكر البائع فالولد حر وعلى الأب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق دونهما على الولد بإقراره بغير قيمة كذا في المحيط السرحسي، إذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة بإذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها للمستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر، وكذلك إذا صار المكاتب مملوكاً بالشرع كذا في الميسوط، إذا اشترى أم ولد لرجل أو مديرة أو مكانية من أجسبي ووقع عليها فباعته بولد فإن على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المديرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتب كذا في المحيط، مكانية زوجت نفسها من رجل على أنها حرة فظهر أنها مكانية فإن المستولد يضمن للمكاتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الدخيرة، مكاتب أو عبد ماذون بع أمة فاستولدها المشتري ثم استحق رجلاً أبى الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في الميسوط، الوارث يرجع على بائع المورث بقيمة الولد إذا استحققت من يده بعدم استولدها

والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب إذا استولدها ثم استحققت كذا في خلاصة إذا أقر القرض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لعلان ورجعه عنده فوطئ الوارث الأمام بعد موته وقد علم الوارث بإقرار المورث فوردت منه أنه استحقها رجل فإنه يقضي للمستحق بالجارية والولد كذا في الخلاصة، وحل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حراً بقيمة ثم يرجع بالثمن بقيمة الولد على بائع مورث بخلاف الموصى له إذا استولده ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الموصى، مات رجل وترك ابنة وحارية وعليه دين محيط فوطئها بنية فولدت منه بنت الجارية في الدين ويضمن لأب قيمة ولدها وعقرها لمفرده كذا في محيط السرخسي، ولو جاء رجل وأقام بيته أنها له فقصى بالجارية وبالعقر بقيمة الولد كذا في المحيط، ولو كان الدين غير محيط يضمن فسخها وعقرها ويقضي منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا إذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فإن كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويعزم العقر كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى جارية معصومة وهو يعلم أن البائع عاصب أو تزوج امرأة أحبرتها أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقاً كذا في المبسوط، ولو اشترى رجل وهو يعلم أنها لعينه فدل بآثار إن صاحبها وكلني ببيعها أو بت وأوصى أبي فباعها منه على ذمت فاستولدها ثم حضر ثلث وانكر الوكالة منه أن يأخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما عزم من قيمه الولد كذا في الخلاصة، ولو وكل رجلاً أن يشتري به جارية فاشترىها وتقد الثمن من من الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت أحدها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر جارية من المسبوق لا من الوكيل ويرجع لمسبوق وهو الموكل بالثمن بقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يبيع المضمومة في ذمت مع البائع فإن أنكر البائع أسبق من المستولد، وقار له بشر هذا في إقامة المستولد بيته أن خلافاً اشترى هذه الجارية من هذا الرجل بأمره ويقدر الثمن من مالي صدر المشتري مغروراً من جهة البائع وكان به الرجوع على البائع بالثمن بقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي المضمومة في ذمت، وإن شهد شهود مستولد على الشيء وهم يشهدون على أن المستولد أمر المشتري بذلك وإن شهدوا أن المشتري أقر أنه اشترىها لعلان بأمره فإن شهد الشهود أن المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريها لعلان بصير المستولد مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع وإن شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشترىها لعلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في شيخه، رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالتصريف فاشترى بها جارية بساوي أبعي درهم فاستولدها لمضارب ثم استحققت بالولد حراً بقيمة ثم يرجع لمضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كذا كان ويرجع عليه أيضاً بربع قيمة الولد ويكون له ذلك حاصبه ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فصل أحد للمستحق الولد مع الأم وله بثمن نسبه من المضارب وإن كان رب المال هو الذي استولده فإن لم يكن فيها فصل كان الولد حراً وعليه قيمته للمستحق ويرجع على البائع بالثمن بقيمة الولد والذي يلي حصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة بقيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط، رجل أمر رجلاً بشراء جارية فاشترى له جارية ثم إن الأمر وهبها فولدت له ولداً ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها

فإن الواطئ لا يرجع على لبايع شيء لأنه مشر للعبر كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يحبر الزوج أبداً حرة ولا أنها أمة إلا أن روح علم يشراء للزوج واعتقه إياها ثم وطئها الزوج فولدت وبعثاً ثم استعقب فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة، اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استعقب وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد حين يرجع المستحق على البايع بقيمة الولد الأول دون الثاني ثم المستولد يصير عقرها واحداً كذا في محيط السرخسي، إذا ادعى على رجل مالا فصالحه منه عني حرة يعيها وقيمتها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها وقيمة ولدها وقت الخصومة فإن كان الولد قد مات قبل أن يقضي عليه بقيمته فلا يقضي عليه بقيمة الولد ثم يظهر إن كان الصلح عن إقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وإن كان الصلح عن إنكار أو سكوت رجوع على دعواه لا غير فإن أقيم البينة على دعواه أو حلفه فكل رجوع عما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها، ولو لم يكن للمدعي مال ولكن دعوى قصاصاً في نفس أو فيما دولها فصالح معه عني جارية فاستولدها ثم استعقب الجارية فإن كان الصلح عن إقرار فلا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعي عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وإن كان الصلح عن إنكار أو سكوت ثم أقيم البينة على دعواه أو حلفه وبكل فكذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فإن حلفه رجعت لا يرجع شيء كذا في شرح المصنف، ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو إنكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستعقب أسى في يد المدعي فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد إلا إذا أقيم البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاه وبقيمة الولد أبداً وإن استعقب التي استولدها المدعي عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع للمستولد بقيمة الجارية الأخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي، ولو اصطالحا على أن يدفع المدعي إلى ندعى عليه جارية أخرى وبأحد المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى دستولد كل واحد منهما الجارية التي أخذها ثم استعقب إحدى الجارتين رجعت للمستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي صمها للمستحق كذا في الذخيرة، ولد الممرور وولد الممرورين في إثبات النسب من المستولد والحرة بالقيمة وإنما يفرقان في رجوع المستولد بالقيمة على مملوك أجنبية ففي ولد الممرور يرجع وفي ولد المملوك لا يرجع هكذا في محيط السرخسي، وأهل ادمعة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط.

الباب السابع عشر في استفرقات

إذا قال في دعوى البروة هذا أبي ولم يدل ولد على فراشي فهذه الدعوى صحيحة وإذا أقيم البينة سمعت بهتة وقضى ببسوة كذا في المحيط، رجل ادعى شيئاً في يد غيره وقال هو منكى وقال، إن صاحب اليد أحدث يده عليه بعير حق قانوناً لا تكون هذه دعوى لعصب على ذي اليد وكذا لو كان المدعي في دعواه هذا منكى كان في يدي وإن صاحب اليد أحدث

بده عليه بعير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي إني أن أحدث المدعى عليه بده عليه بعير حق تكون هذه دعوى العصب على ذي اليد كذا في مابى فاصبحان، الدعوى في عتق ذمة وفي الطلاقات الثلاث وفي الصلح البائن ليس بشرط بصحة القضاء والمساله معروفه قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرط لصحته لأن حكمه حرمة العرج بعد انعضاء العدة وأنه حق الله تعالى أيضاً كذا في المحيط، إن ادعى مائين وقد بين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يفضي بالمائين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى، دعى على آخر ملكية حمار في يديه فقال ادعى هذا الحمار ملكي لأنى اشتريته من فلان يكذا ومي يدك بغير حق مواجه عليك تسيمة إني فإنه لا تسمع منه هذه للدعوى كذا في الذخيرة، قال حلف بن أيوب سألت شذاداً عن مائين وترك مائتي درهم فادعى رجل البيه بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بهه لمدعي فامر المدعي الذي قضى له بمائته لهذا المدعي الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه مسأله قال للمائة التي أحدها لمعصبي به مكروه بينهما تصغير قال خلع: وبه أخذ والمسأله مسطورة في الكسب كذا في المحيط، رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالح شرعية صحيحة على أرض كذا فأني دعيت عليك وأقام البيه على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه اسنة على صلح دسد فأسنة على الصلح الصحيح مقولة كذا في جواهر الفتاوى، رجل مات وترك ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك أيضاً لا وارث له سواه فأقام رجل بمئة أن الميت أوصى له بمعهده هذا الذي يقدر له ساسم وأنكر الوارث ذلك وقال: إنما أوصى لهذا الرجل الآخر بعينه هذا الذي يقدر له، بربيع وصدقه المقر له بدلت فاقاضي بنفسي لصاحب البيه بساسم ولا يقضي للمقر له من بزيغ بشيء ولو اشترى الورث ساسماً بزيغ جز الشراء وكذلك لو اشترى بألف درهم لكن في الفصل الأول بنفس الوارث فبحة بزيغ للمقر له بزيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ إلى المقر له، رجل مات وترك عبداً قيمته ألف درهم لا مال له غيره فامر الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان فأني أجرت وصيته بمائة مائة وأقام رجل بيه أن به على الميت ألف درهم ووجد الوارث ذيه فإن القاضي يجمع العبد بالأهين ويقضي للدين من ثمنه وإن اشترى لوارث العبد أو رجع العبد بيه بهبة أو وصية أو مراث فلراد المقر له أن يأخذ من لوارث بإقراره له بأنوصية لا سبيس له عليه ولو ظهر أنه استشهد على الدين كانوا عسداً فالقاضي لا يعمل السع ولكن يدفع للتمس بلى الموصى له ولو أن العريم مات بعدما قضى للثمن وورثه وارث الميت الأول فإن ترك تلك الألف يعيها فللمقر له أن يأخذها وإن ورث مالاً آخر غير تلك الألف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك إلى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت بمقر بتلك الألف بعينها كان على الوارث أن يردّها على المقر له وإن كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن ذهب العريم لمقر تلك الألف بعينها أو أملاً أخرى إن كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وإن كانت الهبة في حال الصحة إن كان الموهوب تلك الألف بعينها أمر بالتسليم إلى المقر له، وإن كان للموهوب أملاً أخرى لا يؤمر بالتسليم إلى المقر له ولو أن القاضي لم يبع العبد من الأجني بالدين لكن أعطاه العريم بديه

عقال: هذا العبد يبيع لك بديت أو قال جعلته لك بديت فأخذه العرم على هذا ثم إن الورث اشتراه منه أو وهبه العرم به أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من العرم ولكن جعله صلحاً للعرم من ماله بأن قال هذا العبد صلح بك من مالك وسلمه إليه ثم حصل العبد إلى الورث يوم من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه إلى الموصى له لمقر له هكذا في المحيط، مات وترك ثلاثة أعباء فيمتهم سواء فامر الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصدقه المقر له فقامت بينة أنه أوصى بهذا العبد الآخر لآخر وجعله الوارث فاعتق المقر به عبده فوأن اعتقه قبل القصة بالبينة تعد عنه فإن قضى بينة لآخر عزم المعتبر فيهما ما اعتق للورث وإن اعتقه بعد انقضاء لم يمسد فإن حلت لوارث العبد المشهود به أمر بمسحبه مقر به إلى المقر له ولا يمسد إعاقته هكذا في محيط السرخسي، في يود أن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى . رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل إحدى الدارين به غصبها بوهماً وحلفها سني ديث وحلف أحدهما وبكل لآخر عن اليمين فقال أقضي للمدعي بصف بذار حصه أي تكل عن اليمين وبيع المدعي حصه الساكن عن اليمين من الدار لآخرى فيأخذ من ذلك نصف قيمة بذار التي ادعاه ولو سمع المدعي غصباً وادعى أن الدار به لم يكن له على الماكل ضمان نصف الأخرى كذا في المحيط، عن إمام رحمه الله تعالى أن الدار إذا كانت في يد ورثة وأحدهم عائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب العائب منه وبهره عليه إن كان باقي الورثة مقرين بحصة العائب لا يقبل وإن كانوا متكررين يقبل ويثبت الشراء على العائب حتى لو حضر وأنكر لا ينتفى إلى أنكره كذا في الوجيز للمكرري، إذا باع رجل حاربه من رجل ثم عاب المشري ولا يدري أين هو عرفع لأمر إلى القاضي وحلف منه أن يبيع حاربه ويؤمى ثبته فإن القاضي لا يجيبه إلى ذلك قبل إقامة البينة فإن أقام البينة على ذلك ذكر أن القاضي يبيع الجارية على المشتري ويصدق الثمن على البائع ويسبوثى من الشئ يكفيل ثبته ثم إن كان منه وصية فعلى المشتري وإن كان فيه فصل فليس للمشري ثم وضع المسألة في الجارية ولم يصح في الدار ويجب أن يقان بأنه في الدار لا يتعرض القاضي بذلك ولا يبيع الدار وإن كان يعرف مكان المشتري فإنه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وإن أقام البينة على ذلك وجه إذا جاء المشتري وأمر بذلك فاما إذا أنكر فشرأ احتاج البائع إلى إقامة البينة على المشتري ثابت كذا في المحيط . رجل دعى على آخر در في يده وقال ملكي رهها أي منك فأنكر مشهوداً . هذه الدار منك رمي بد فلان حبر حق يقبل وصارت يده بعير حتى أنكر امره كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الصانع والعقد، دعى عليه دار أنها منك رهها من ذلك وتركها في يدك فعليك أن تعقب الميرمي وسلم الدار إلي فأنكر وشهد الشهود على روى دعواه ولكن رادو منه واليوم منك هذا المدعي وحقه وفي يد المدعي غثيه مد بعير حتى تعبل هذه الشهادة كذا في القصة، إذا دعى جارية في يد إنسان أنها منك وهي يد هذا، فعرف حق فدعواه صحيحة وإن لم يقل في دعواه أنها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب الدار مني ، إذا دعى أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وإن لم يقل ملكي ولو أقام بينة على أن صاحب البينة غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك هكذا في المحيط، رجل

في يديه دار اشترها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد إليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهية أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فإن جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بأن كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشترها بالعبد فوصلت إلى يد المشتري بسبب من الأسباب التي ذكرنا ثم هبكت في يده لا يكون له على العبد سبيل إلا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد، وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فلبت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فإن عادت من الإهراق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبننا والعبد سالم لمشتري اجارية لا سبيل للبائع اجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء، رجل اشترى من آخر داراً بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعي أنها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما اجابه إلى ذلك فإن فسخ العقد بينهما وأمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار إلى يد المشتري يوماً من الدهر بسبب من الأسباب فالفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر للمشتري بتسليم الدار إلى البائع؟ ينظر إن كان المشتري صرح بالإقرار له وقت الشراء يؤمر وإن لم يصرح بالإقرار به ذكر هاهنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء، أرض في يد رجل ادعى رجل أن هذه لأرض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولي هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بدنية وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الأرض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والمعار، سئل نعم الدين النسفي عن رجل ادعى أرضاً في يد رجل أنها ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه: هي ليست بملكي إنما هي وقف على كذا وأنا متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بيعة على ما قال فلم تمكنه إقامة البيعة على ما قال فأمر القاضي المدعى عليه بتسليم الأرض إلى المدعي لتكون في يده إلى أن يقيم البيعة على ما قال، قال: كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي أن يطلب البيعة من المدعى عليه على مقالته ولا أن يأمر المدعى عليه بتسليم الأرض إلى المدعي وإنما يأمر المدعي بإقامة البيعة على دعواه للملك على المدعى عليه وبيئته على ذلك على المدعى عليه مقبولة لأنه متول في زعمه والمتولي خصم لمن يدعي الملك لنفسه في الوقف كذا في المحيط، في المتن: رجل في يديه دار ادعاها رجل أنها داره اشترها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه أنها داره اشترها من المدعي بألف درهم ولا بيعة لهما فإن الدار للذي في يديه فإن أسكرا تلث المقاتلة وشهد على إقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعي الدار لنفسه وينكر تلك المقاتلة التي شهدت الشهود عليها فإن الدار للمتكلم الأول وهو الخارج كذا في الذخيرة، قال هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار ادعاها رجل وقدم صاحب اليد إلى القاضي فأمر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى أن له بيعة هل يؤمر صاحب الد

بتسليم الدار إلى المدعي بحكم هذا الإقرار قال: أما عي القبلان فنعلم لكن ادعى الدار في يد المدعي عليه استحقاقاً وأخذ منه كقبلاً وأؤجله إلى ثلاثة أيام فإن أحضر بيته وإلا قضيت عليه كذا في المحيط، في التفتي رجل ادعى على رجل أني قد بعثك هذا الطيلسان الذي عنك بكذا وأتكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال: الطيلسان لي وأنا كنت أودعته لك فرددتها علي يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان عني إنني ادعى البيع ويبدأ في الخصم بالمدعى عليه كذا في الدخيرة، في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب إلى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبداً في يدي رجل وأقام البيعة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلاً غالباً وأن فلاناً أقر أنه لهذا المدعي والذي في يديه العبد يسكن دعواه ويدعي رقية العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة أخرى بهية أو صدقة أو شراء منه، قال محمد رحمه الله تعالى: لا يستحق بهذا شيئاً حتى يقيم البيعة على هبة وقبض أو شراء بثمن معلوم فإذا أقام البيعة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك إن قال المدعي صدق الشهود ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضراً والعبد في يده فقال المدعي: قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئاً حتى يقر له بهية وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط، رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال: يعني هذا العبد يالف درهم وقدتلك الثمن فأنكر المدعي عليه البيع وقبض، الثمن فشهد للمدعي شاهدان على إقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال: لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبيد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد أو أقر البائع أن اسمه زيد فإنه لا يتم البيع بهذه الشهادة، ويحلف البائع فإن حلف يرد الثمن وإن نكل البائع عن البين نرغمه البيع بنكوله وإن شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيداً المولود فتنسبوه إلى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال: هذا والاول في القبلان سواء إلا أنني استحسن إذا نسبوه إلى معروف أن أجيزه وكذلك في الأمانة كذا في فتاوى قاضيهان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة، ولو شهدا عني إقراره بالعبد بعينه وسميها ووصفا وقال: أرانا يومئذ وسمي لنا ونكتنا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط، في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشترها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض الف وقبضها وأنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعي بيعة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعي قال: أقبل ذلك وأجعلها للمدعي وبعد ذلك إن ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقره يدفعه إليه وإن سم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الدخيرة، وإذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعي أن يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرأً باليد ثم إذا صار مقرأً باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرأً له بالملك وإذا صار مقرأً بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط، وإن ادعى أنه اشترى داراً من هذا الرجل أو قرية أو ضيعة ولم يحدد ذلك فأنكر المدعي عليه له بذلك وانفقا على حدوده ذلك فإن القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه بإقراره وإن أقر

بالشراء وأخلعنا في الحدود فقال المدعى هذه حدودها وقال مدعى عليه لا بل هذه حدودها
والتي أقر بها المدعى عليه أقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فإنهما يتحلفان
ويشاهدان وكذلك لو شهد شهود على إقرارهما بالشراء ولم يسمي حدوداً فإن اتفعا على حدود
نقد ذلك عليهما وإن اختلفا في الحدود وليس للمشتري شهود يعرفون الحدود تحلفا على ذلك
وتنافسا البيع وإذا تحلفا لا يقضى القاصي لسع بينهما حتى يسان القاصي فإن أبي المشتري
أخذ ذلك على ما قال البيهقي: ولم يرجع إلى تصديق الساع وطلب الشائع نقص ذلك فإن القاصي
يظهر في ذلك فيئاني فإن كان للمشتري حجة تثبت بها دعواه وإلا بنقص البيع، وكذلك لو
حصر المشتري كتاب شراء بحقه كسبه على الشائع مشهود على إقراره جميعاً بذلك
الشراء وفيه تسمية الحدود فإن القاصي يلزم الشائع ذلك ويأخذه بتسليمه إلى المشتري، فإن
اختلفا في الحدود تحلفا وتنافسا البيع إلا أن يأتي المشتري ببينة تشهد على الحدود لشي يدعي
فإن أتى على ذلك ببينة ألزم القاصي الشائع ما شهدت به الشهود وأخذه بتسليمه إلى المشتري
كذا في شرح أدب القاضي للحصاف، ادعى داراً في يدي رجل أنها داره اشتراها من صه حب
اليد قبله من تاريخ شهر وأبكر المدعى عليه فاقم المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه
لدار كانت لي إلا أنني كنت بعثتها قبل هذا من امرأتي بتاريخ ثلاثة أشهر وحصدت امرأة المدعى
عليه ذلك وقالت قد كنت اشترت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا ثلاثة أشهر
واقامت بينة على دعواها على المدعى وكاد ذلك قبل القضاء الدار للمدعى بالقاصي لا يقبل
بينتها ولو أقامت المرأة البينة بدمت على زوجها فبست مستها وقضى بالدار لها وإن أقر الزوج لها
بذلك كذا في الخط، وهي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جزء رجل ودعى أنه وقف
هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوضعها جميعاً فبست شهادتهم كذا في
الذخيرة، رجل زوج ابنة امرأة وسعى لها ميراً وباعه منها ميراً صحيحاً ثم إن هذا الرجل مات
وادعى ورثته أن أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فبهم لا يصح فون على ذلك
والمنزل لها وعلى فلان أن يلزم البينة على شرائه بتاريخ قبل أن يبيع شراء المرأة ولا تقبل شهادة
بروثة هي ذلك كذا في الخط، مدركة روحها أودع ومات الزوج فبست مدعى ميراث إن
قالت كنت امرأت الأب بالسكاح فبست السكاح وورثت وإن قالت، سم أكن امرأت أبي بالسكاح
ويكر بنص السكاح فأجرت كان عليها البينة، وكذلك هذا في السع كذا في فتاوى قاضيخان
في فصل دعوى السكاح، إذا أقام المدعى بينة على أن قاضي بند كذا فلا تقضى له على هذا
الرجل بألف درهم وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الألف
فالقاضي يعضي بالبينة التي قامت على البراءة ولا يقضي ببينة المدعى كذا في الخط، امرأة مع
رجل في سره يعطونها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى، إذا أمرت أن هذا الولد ويدها منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها
فون كانت مع على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى السكاح، ولو أن رجلاً
ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا المدعى أخوان كل واحد
منهما يدعي بعد ذلك أن له نصف الدار إن جئنا لأول ما ادعى قضي بدار بين أخويه نصيب

وإن لم يقبض الأول ما ادعى قضى بينهما بالدار الثلاث كذا في المحبط، رجل مات وترك ابن فدعى أحدهما على رجل أن لآبيه عليه ألف درهم فصر وأقام على ذلك بيعة وأدعى الآخر على ذلك الرجل بعيه أن لآبيه عليه ألف درهم ثمس جارية باعها منه وأقام على ذلك بيعة وتصدقا على أنه ليس للآب عليه إلا الألف يقضى لكل واحد منهما خمسمائة وإذا استوفى أحدهما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في لدخيرة، المحبوس بالدين إذا أقام بيعة أنه معسر وأقام رب الدين بيعة أنه موسر فالقاضي يقبل بيعة رب الدين وإن لم يسو مقداراً ملكه حتى يحلده في السحر بيعة رب الدين كذا في المحبط، والله سبحانه أعلم

(١) قوله وإن لم يسو مقداراً ملكه إلخ قال في المحبط، فيه إشكال لأن تعيينه في السحر لا يسحر إلا باليسار واليسار لا يثبت إلا بالملك وتعدر القضية بالملك جهالة مدرك إلخ المحبوس بالدين

كتاب الإقرار هذا الكتاب يشتمل على أبواب

الباب الأول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط جوازه وحكمه

الإقرار: إخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا، في الكافي، وأم ركنه: فعله لقفلان عليّ كذا أو ما يشبهه لأنه يقوم به ظهور الحق واكتشافه حتى لا يصح شرط إخبار فيه بأن أقر بدين أو بعين على أنه بخيار ثلاثة أيام فإخبار باصل وإن صدقه المقر له والمدان لازم كذا في محيط السرخسي، وأما شرطه فاعمل والبيع بلا خلاف، وأم الخربة فهي شرط في بعض الأشياء دون البعض كذا في النهاية، حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا يبعد في حق لموسى، ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي، وبأحر إقراره بمال إلى ما بعد العسر وكذا لما دون له يتأخر إقراره بما ليس من باب التحرة كإقراره بأنهر بوط، امرأة بزوجها بغير إذن مولاه وكذا إذا أقر بجدية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما إذا لم يحدد وانقص كذا في التبيين، وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح إقرار منكره كذا في النهاية، وإقرار مسكران بطريق محظور صحيح إلا في حد الرب وشرب خمر لا يقبل الرجوع^(١) وإن كان بصريق متاح لا كذا في البحر الرائق، وشرط جوازه على الخصوص كون مقره م يجب تسليمه إلى المقر له أما تسليمه عيه كما لو أقر بعين في يده أو تسليمه منه كما لو أقر بدين في الدمة فمأداً كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه إلى المقر له فإن الإقرار به لا يجوز كما لو أقر أنه بيع من فلان شيئاً أو استأجر منه شيئاً أو اشتري منه عبداً بشيء أو غصب منه كعاً من تراب أو حبة من حصة كان باطلاً حتى لا يجزى عن البيان كذا في المحظوظ، وحكمه ظهور المقر به لا ثبوت له كذا في الكافي، ولهذا قلنا إن الإقرار بخمر للمسئوم يصح ولو كان تملكاً لا يصح وكذلك لا يصح الإقرار بالطلاق والعتق مع الإكراه والإنشاء يصح مع الإكراه كذا في الخيض، ولو أقر لغيره بما والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره لا يحل له ديانة إلا أن يسلمه بظن من نفسه فيكون همه منه ابتداء كذا في الفتن، وإذا عثر الإقرار إظهاراً في حق ملكية المقر به حتى يملكه بملكه للمقر له ببعض الإقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فمعتبر تمسكاً متداً كآلهه حتى يصل برد المقر له وعندما وجد التصديق من المقر له لا يعمد رده لو رد الإقرار بعد ذلك ثم الإقرار إنما يصل برد المقر به إذا كان المقر له بالرد يصل حق نفسه خاصة إن كان يصل حق غيره فلا يعمل رده كما إذا أقر الرجل أبي بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له إقراره وهذا ما اشترت مائة شيئاً ثم من بعد ذلك اشترت مائة البائع ما بعثته لم يملك البائع بما سمي لأنه جمعت البائع بعد مائة ووجود أحد المتعاقدين لا يقضي حتى أن المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع ودلّ بعم ما اشتريت ثم قال: لا بل اشتريت لا يشت السواء وإن قام التهمة على

(١) قوله لا يقبل الرجوع: كذا في جميع نسخ النهاية وعبارة البحر ما يقبل الرجوع وهي التصويب كذا لا يحتمل أنه يعني وي

ذلك لأن المبيع تم بجهوده، ثم في كل موضع بطل الإفراز برد انفرته لو أعدد لمقر ذلك الإفراز مضمعه لمقر له كان للمقر له أن يأخذه بإقراره وهذا مستحسن هكذا في المحيط

الباب الثاني في بيان ما يكون إفرازاً وما لا يكون

رجل قال لفلان عني مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو إفراز بالدين ولا بصدق بها ودعوى إلا إذا قال موصلاً كذا في فتاوى قاصيحات، وإن قال عندي فهذا إفراز بالوديعة وكذا لو قال، معي أو في يدي أو بعني أو كبسي أو صدقني فهذا كله إفراز بالوديعة كذا في المسوّض. ولو قال له: عندي مائة درهم رديعة قرص أو بصاعة قرص أو مضاربة قرص أو دل وديعة دين أو دين وديعة فهي قرص ودين^(١) كذا في محيط السرخسي، رجل قال لفلان عندي ألف درهم عارية كان إفرازاً بالمقرض وكذا كل ما يكال ويوزن، لأن إعادة ما لا يمكن الاستماع إلا بإذنه تكون قرصاً كذا في فتاوى قاصيحات، وفي فتوى لشمسي إذا قال مرا بفلان ده درهم دادي است^(٢) قال: لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي أو في رمتي أو دمي أو هو دين واحد أو حق لأرم كذا في الظهيرية، وهو له ألف درهم في مالي أو دراهمي مده فهو إفراز ثم إن كان متممراً فهو ودعوى ولا شركة فأب عن المقر العادي ما، وقد انفره ملك لألف مده فهل يكون رداً لإقراره قيل: يكون رد وقيل: لا يصل إفرازه بالشركة لأنه ليس من ضروره دعوى الألف بمجهاد الإفراز بالشركة حوار أن يكون مشتركاً كما قرره ثم انقسم فيكون مده مده دعوى لقسمته وإذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة ففي الإفراز بالشركة على حياته ولو عين المقر اللعاً من مثله وانكر انفره فاثبوت قوله كذا في محيط السرخسي، وهو له: من ماني ألف درهم بهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها إليه ريس بإقراره وهو قال: هذه الألف لك كان إفرازاً ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على تسليم كذا في المحيط، وإذا قال له من ماني ألف درهم لا حق لي فيها فهذا إفراز بالدين كذا في المسوّض امرأة قتلت لزوجها هرجه مرمي بانيست از نوباً قسم^(٣) لا يكون إفرازاً بقصر المقر كذا نقل عن الصدر مشيد حمه الله تعالى وقيل: يكون إفرازاً كذا في الخلاصة، لو قال هذا الثوب أو الدرعة لفلان أو قال: من فلان أو قال: لمذكه أو بمذكه أو في مذكه أو بمذائه أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو إفراز كذا في محيط السرخسي، إذا قال: في ثوب وبندي عادية عندي حق فلان لا يكون إفرازاً، وكذلك لو قال: هذه ألف مضاربة عندي حق فلان لم يكن إفرازاً بخلاف ما لو قر بالفقرض حق فلان فإنه يكون إفرازاً ولو قال: هذه الدراهم عندي عارية لفلان فهذا إفراز به كذا في المسوّض في الإفراز بالعارية، وهو قد عارية عندي علي يدي فلان أو قال لفلان علي ألف درهم حصّة أو لشركة أو بشركة أو من شركة أو لأجرة أو بأجرة أو من أجره أو من بضاعة أو ببضاعة فهو إفراز كذا في محيط السرخسي، وإن قال: فلان علي كذا حصّة من قسم

(١) قوله فهي قرص ودين قال في البحر والاصل أن أحد الثقلين إذا كان للأمانة والآخر للدين رجع بينهما ترجيح للدين أنه بحرلوي (٢) يلزمي إعطاء عشرة دراهم لفلان (٣) حصلت كل شيء بحسب بي ملك

وكذلك: بكبرش، بكسر الراء لا يكون إقراراً، ولو قال: كيمسه بدورش، بمنح الراء قص
كنش، بمنح السور: بكبرش، بمنح الراء، فقد احتلت المنايخ والاصح انه إقرار لأن هذه الألفاظ
لا تذكر على سبيل الاستهراء ولا تصح تلاوته، فتجمل للبناء منوهاً كذا في المحيط، لو قال
أقضي المائة التي لي عليك فان غرمتني لا بدعوتي فقال: أحل علي بها بعضهم أو من شئت
منهم أو اتني برجل منهم أضمتها أو احتال عني بها فهذا كله إقرار ولو قال: قضيتكها فهذا
إقرار ولو قال: أبرأتني منها وكذلك لو قال: قد حسبتك لك وكذلك لو قال: قد حلتني منها
وكذلك لو قال: قد وهبتها بي أو تصدقت بها عني وكذلك لو قال: قد احتلتك بها كذا في
المبسوط، وإذا قال أو فئتك فهذا منه إقرار بالدين فيلزم بالقضاء ثم بآثبات الإبقاء وكذلك إذا
قال المدعي عليه للمدعي: سوكد حوركه ابن مال بتور ساهده أم^(١) أو ذل سوكد حوركه
ابن مال بتور ساهده ست^(٢) فقد إقرار من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالإيفاء، هكذا حكم فتوى
بعض مشايخنا كذا في المحيط، ولو قال أبرأتني عن هذه الدعوى أو صالحني عن هذه الدعوى
لا يكون إقراراً كذا في الخلاصة، سو قد: صالحتك من حقت يكون إقرار بالسداد في المقر ولو
قال: من دعواك لا يكون إقراراً كذا في محيط السرخسي، ولو قال: حرج من هذه الدار بأف
أو أبرأ منها أو أتركها أو سلم لي أو أعطها لي فقد أقر له بالملك لأن هذه الألفاظ منى ذكرت
مقروية بالبدل ولم يتقدمها لفظ أصبح تستعمل لمسرومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه
الألفاظ ولم يذكر بدلاً لا يكون إقراراً ولو اصطلاحاً عني أو يسلم أحدهم داراً، والآخر يسلم له
عبداً لم يكن إقراراً ولو اشترى دار من رجل ثم قال لآخر سلم لي شراءها بالثمن لم يكن إقراراً
كذا في محيط السرخسي، وفي مجموع الموارل ورجل قال لي: عليك ألف فقال: ولي عليك
مثلاً أو قال لآخر: صقت امرئتك أو اعتقت أمك أو عبدك فقال الآخر: وأنت طلفت امرئتك
أو اعتقت أمك أو عبدك عن ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون إقراراً وفي ظاهر
الرواية لا يكون إقراراً والشيخ الإمام الأستاذ طهیر الدين كان يعني بحواب ابن مساعة كذا في
الخلاصة، ولو قال ذلك الرجل لي عليك ألف دوهم بدون حرف الواو فهذا ليس بإقرار بلا
خلاف ولو قال لي: عليك مثلاً فهو على الخلاف، ولو قال: لي عليك أيضاً مثلاً فالظاهر انه
على الخلاف وإذا قال ذلك الغير فانت اعتقت أيضاً علامك هل يكون إقراراً من ذلك الغير
باعتق عبده فالظاهر انه على خلاف ولو قال ذلك الغير أنت اعتقت علامك فهذا ليس بإقرار
بلا خلاف وعليه هذا الخلاف إذا قال الرجل لغيره أنت قتلت فلاناً فقد به ذلك الغير وأنت
قتلت فلاناً أيضاً، ولو قال ذلك الغير أنت قتلت فلاناً فهذا لا يكون إقراراً بلا خلاف كذا في
المحيط، وإذا قال بالعربية: مرا تزو جديس مي باید^(٣) وسمى مالاً محرمًا ففار المحاطب
مراسرلزو جديس مي باید^(٤) كان هذا من الشاي إقراراً بما دعاه الأول هكذا قال بعض مشايخنا
ويسمى أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يكون إقراراً كما في قوله أيضاً بالعربية ولو قال: مرا تزو جديس مي باید ففار المحاطب

(١) أحلف بيمينتي ما وصفت لك هذا المال. (٢) أحلف بيمينتي أن هذا المال ما وصل لك (٣) يجب لي
عليك هذا القدر. (٤) يجب لي عليك هذا القدر أيضاً

مرابري اذ لو جمدتني مي بايد^(١) فهذا لا يكون إقراراً من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة، وفي العميون رجل قال: قنت ابن فلان ثم قال: قنت ابن فلان يكون هذا إقراراً بعلي ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند هو قال لآخر لم تلب فلاناً فقال: كان في النوح مكتوباً هكذا أو قنت عدوي فهو إقرار بالقتل وتلزمه الذمة في ماله إن لم يقر بالصد، ولو قال المقتور كائس لا يكون إقراراً كذا في الخلاصة، ولو ادعى مائتي درهم فقال مدعى عليه: قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن إقراراً وكذا لو ادعى مائة درهم فقال لمدعى عليه: قد قضيتك خمسين درهماً لا يكون إقراراً كذا في فتاوى عاصمجان، ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال: قد أحدث معها شيئاً فقد أقر بها، وكذلك إذا قال: كم ورثها أو متى أجلها أو ما ضررها أو قد برئت اليك منها أو قد أدبتهما إليك فهذا كله إفراء بالألف ولو قال: قد برئت إليك من كل طبل وكثير كان بك عني لم يكن هذا إقرار بالألف ولكنه إفراء بشيء مجهول الخمس والقدر فيكون مجبراً على بيانه وإدعيه يحلف بالطلب ما مضى عنه ويحلف بالمصوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب إقرار الرجل في نصيبه، وإذا ادعى على عسر الورثة شيئاً على الميت فقال لمدعى عليه: درسم من أزره جبري يست^(٢) فهذا لا يكون إقراراً بالركه كذا في المحيط، ولو ادعى رجل أوصاً في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى: مر جريسي رحمني ديكره^(٣) فهذا إقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية، رجل ادعى على آخر أنه قبض عنه كذا درهماً بعير حتى فقال المدعى عليه ما قبضت بعير حتى لا يكون إقراراً ولو دل دعته إلى أحبك بأمره فهو إقرار وعنه إثبات الأمر كذا في الخلاصة، إذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال مدعى عليه: ريس جملة مباح درهم دادني سب^(٤) فهذا إقرار بالعشرة وكذا إذا قال: أوزن جملة ببح درهم باقي است^(٥) ولو قال: ببح درهم باقي مائة سب^(٦) لا يكون إقراراً بالعشرة كذا في الظهيرية، في المستفى إذا قال لعمره: نبي عليك ألف درهم فقال: أما خمسمائة منها فلا، أو قال: أما خمسمائة منها فلا أعرفها فقد أقر بخمسمائة ولو قال: أما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا سب بإقرار كذا في المحيط، قال لي عنك أربع فقال الحق أو الصدق أو البقي أو قل: حقاً أو صدقاً أو يقيناً أو قال الحق الحق أو الصدق الصدق أو البقيين البقيين أو حقاً حقاً أو صدق صدقاً أو يقيناً يقيناً أو قال البقي الحق أو الحق البقي فهو إقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو البقي يقين وكذا لفظ البقي معروف بأن قال: البقي أو مرا وقال مكرراً غير منضم إلى الحق أو البقي أو الصدق بأن قال البقي البقي أو بربراً لا يكون إقراراً وكذلك لفظ الصلاح معروفاً أو متروكاً بالحق أو الصدق لا يكون إقراراً هكذا في الكافي، ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه: مع مائة دسر قال الفقهاء أبو بكر الإسكافي: لا يكون إقراراً وقال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى: إن صدقه في الدناير صح إقراره بالدناير وإن كذبه في الدناير صح إقراره بالدراهم كذا في الظهيرية، ولو قال لغيره: أقرضتك مائة درهم فقال ما

(١) حيفك بعب لي عليك هذا القدر (٢) ليس في يدي شيء من التركة (٣) لك أرض أخرى غير هذه (٤) يلزمني أن أعطيك من هذه الخمسة خمسة دراهم (٥) باقي من هذه خمسة دراهم (٦) بقيت خمسة دراهم

سئلت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد قبلك 'و قال' لا أستقرص من أحد بعدك لم يكن إقراراً هكذا في تناوي قاصيحيان، وفي الأصل إذا قال لغيره: أقرصتك مائة درهم فقال لا أعود لها أو لا، أعود بعد ذلك يكون إقراراً بحلاف ما إذا قال: لا أعود حيث لا يكون إقراراً ولو قال لغيره: عصبت مئة درهم فقال: لم أعصبك إلا هذه المائة كان إقراراً وكذلك إذا قال لم أعصبت سوى هذه المائة أو غير هذه المائة، وكذلك لو قال لم أعصبك بعد هذه المائة شيئاً أو قال لم أعصبت مع هذه المائة شيئاً أو قال قبل هذه المائة شيئاً كان إقراراً بمصعب المائة وكذلك لا أعصبت أحداً بعدك أو لم أعصب أحداً بعدك كذا في المحيط، ولو قال ما كنت عليّ إلا مائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم كان إقراراً بأدائه، ولو قال ما كنت عليّ أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن إقراراً هكذا في تناوي قاصيحيان، ولو قال ما كنت عليّ أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون إقراراً كما إذا نفى الأقل مطلقاً وجب أن يكون إقراراً بمائة وهو الأصح كذا في محيط السرحسي، ولو قال لأخيراً إنك عليّ مائة درهم مهد إقراراً بمائة ولو قد: ليس لك عليّ مائة درهم بم يقر له شيء كذا في المبسوط، ولو أن رجلاً قال لقسم: أقسم هذه لدار ثلثاً لفلان وثلثاً لي وثلثاً لفلان آخر لم يكن ذلك إقراراً لآخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية، ولو قال لفلان عليّ ألف درهم فيما أعظم أو في عيني أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: هذا باطل كنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، هو إقرار صحيح وأصحوا على أنه لو قال علمت أن لفلان عليّ ألف درهم أو قال لفلان عليّ ألف درهم وقد علمت ذلك إن ذلك إقرار صحيح كذا في الذخيرة، ولو قال له عليّ ألف درهم فيما أضرب أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء، ولو قال: له عليّ ألف درهم في شهادة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء، ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان إقراراً ولو قد في قول فلان أو بقوله لا يلزمه شيء كذا في تناوي قاصيحيان، ولو قال له عليّ ألف درهم في حسبي أو حساب فلان أو بحسبه أو في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلاً ولو قال في حقه أو بصك فلان أو في صكي أو بصكي كان إقراراً ولو قال لفلان عليّ ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان عليّ ألف درهم في حساب أو من حساب أو بحساب كان إقراراً هكذا في المحيط، ولو قال يسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيبي وبينه أو من حساب بيبي وبينه كل ذلك إقرار كذا في تناوي قاصيحيان، ولو قد له عليّ صك بألف درهم أو كتاب أو حساب بألف درهم المال، وكذا لو قال له عليّ ألف درهم من شركة بيبي وبينه أو من تجارة بيبي وبينه أو من حلقة برسه الألف كذا في حرمه المفتين، ولو قال له عليّ ألف درهم في قضاء فلان وهو قاصر أو في قضاء فلان العقيق أو بفشاء أو في فقهه لم يلزمه شيء بأن قال بقضاء فلان وفلان قاصر يدرمه لفلان وإن لم يكن لفلان قاضي فقال للضائب: حاكمته إليه فقص لي عليه لزمه المال وإن تصادق على أنه لم يحاكمه إليه لم يلزمه شيء وإن قال لفلان عليّ ألف درهم في ذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء، إذا أقر الرجل فقال: لفلان عليّ ألفاً إن شاء الله تعالى قال أبو حنيفة

لا يكون إقراراً ولو قال ابتداءً: لا تخبر فلاناً أن به علي ألف درهم كان إقراراً، وذكر الداطني في اجتنابه عن الكرخي أنه قال: لا تخبر كقوله: لا تشهد، لا يكون إقراراً في الطالين جميعاً والصحيح هو: عرق بينهما كذا في المحيط السرخسي، ولو قال: اكتبوها أي طلقنها اكتبوها، طلاقاً إياها فهذا إقرار بخلاف قوله: لا تخبروها أي طلقنها ولو قال: اكتبوها طلاقاً لم يكن طلاقاً كذا في الذخيرة، وإذا قل الرجل: جميع ما في يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان فهذا الإقرار صحيح فإن حضر فلان ليأخذ ما في يده أقر فاحتسب ما في يده في يده فقال فلان: كان في يدك يوم أقررت فهو لي وقال المقر: لم يكن هذا في يدي يوم أقررت وإنما تمسكته بعد ذلك فالقول قول المقر إلا أن يقيم المقر بهينة أنه كان في يده يوم أقر فاحتسب بقضي لمسقر كذا في المحيط، رجل قال: جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما يمسب إلي فهو لفلان فهذا إقرار كذا في الخلاصة، ولو قال: جميع ما بي أو جميع ما أملكه لفلان فهو حبه لا يجوز إلا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال: جميع ما في بيتي لفلان كان إقراراً كذا في فتاوى ناصبجان، وإذا أقر الأجير أن ماني يده من قليل أو كثير من تجرة أو متاع أو مال غير أو دين فهو لفلان وقال: أن أجبر له فيه، فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لا حق للأجير فيه غير أني استحسن الطعام والكمسة فأجعلهما للأجير ولو أقر الأجير أن ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت إقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيهانه قول المقر، وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة يدعي أنه أصابه بعد إقراره فالقول فيه قوله مع يمينه وإذا أقر الأجير ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك ومال غير فهو كله لفلان، ولو أقر أن ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده حصة وشعير ومسسم وتقر لم يكن من ذلك لفلان، لا الحسنة، ولو لم يكن في يده من الحسنة شيء فلا شيء للمقر له، كذا في البسوط في باب إقرار المحجوز والمسلوك، أقر لآبته لي صحته بجميع ما في منزله من الفروش والأواني وغير ذلك مما يقع عليه اسم المثلك من صنف الأموال كلها وله في الرسائل جواب وعلمان وهو ساكن في البلد فإن يقع إقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه إما كان فيه من الدواب يستحب إلى الباقورة بالنهار ويرجع إلى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الإقرار، وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجه ويأوون بالليل إلى منزله يدخلون تحت الإقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الشهيرية، رجل أقر في صحة يده وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لأمراته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابناً ثم ادعى الابن أن ذلك من تركته أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتمليك الزوج إياها بيع صحيح أو بهينة صحيحة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من متعه والاحتجاج بهذا الإقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الإقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركته المتوفي وأما في الحكم للم شهداء الشهوة على ذلك الإقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الإقرار كذا في الخلاصة، إذا قال لامراتي هذا البيت وما أغلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الإقرار بيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قل: بعثك البيت بحقوقه ولو أغلق مال والدنه ثم قال لها جميع

ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وإن كان الابن استهلك ذلك وهو ما لا يكال ولا يورث وقد ترك دراهم ودينارين فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدينارين مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صادر بمنزلة الصلح في الاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة، إذا أقر بحائط لرجل ثم قال عنيت البناء دون الأرض سم يصدق ويقضي عليه بالحائط بأرضه وكذلك لو أقر بالأسطوانة المنية بالآجر، فاما إذا كانت الأسطوانة من خشب فللمقر له الخشبة دون الأرض فإن كان يستطيع رفعها بغير ضرر أحدها المقر له وإن كانت لا تؤخذ إلا بضرر ضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوطه ولو قال: بناء هذه الدار لفلان لا يقضي له بما تحته من الأرض كذا في الظهيرية، إذا أقر بنخلة أو شجرة في مسئلة أو أرضه دخلت الشجرة والنخلة بأصلها من الأرض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الأرض وأشار في موضع آخر إلى أنه يدخل ما يراه سابقاً حتى لو قلع الشجرة وبنت في موضع قلعها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل يختلف للشافعي فيه قال بعضهم: يدخل موضع عروفتها الكبرى التي هي شبه الخبز أما موضع ما يتشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا: يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والريادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم: يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الأرض إذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم: يدخل مقدار غلط النخلة وقت الإقرار كذا في المحيط، إذا قال: الشجرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقراً له بالنخلة ولو قال: البرج الذي في هذه الأرض لفلان كان له الزرع دون الأرض كذا في الذخيرة، ولو قال: هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الأشجار والمراجم والبساتين ولو قال: هذه الأرض لفلان وتحيلها لي أو قال هذه الأرض لفلان إلا نخيلها فإن الأرض مع النخيل لفلان، وكذلك إذا قال: هذه الحيل بأصولها لفلان ونخيلها لي فإن النخيل مع الشجرة لفلان كذا في المحيط، رجل قال: هذه الأرض لفلان وفيها برج كانت الأرض لفلان بزرعها ولو أقام المقر البيعة أن الزرع له قبل القضاء أو بعده تقبل بيئته ولو كان في الأرض شجرة نخيل كذلك إلا أنه لو أقام البيعة أن الشجرة بي لا تقبل بيئته إلا أن يكون مقراً بأن الأرض وشجرها بي فحينئذ لا يقضي بالشجرة للمقر له كذا في التوفعات الحسامية، عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه، وكذلك إذا قال أرض هذه الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة، ومن أقر بغيره بخاتم هذه الحققة والمقصود من أقر بسبب لرمه النصل والجفن والحماثل ومن أقر بحيلة لرم العبدان والكسوة كذا في الكافي، دار في يده قال: هذه الدار لفلان إلا بيتاً معلوماً أو جزءاً شائعاً فإنه بي فهو عني ما قال ولو قال: هذا البيت لي أو قال: ولكن هذا لي فكلها لفلان، ولو قال: هذه الدار لفلان وهذا البيت لآخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي، ولو قال: هذه الدار لفلان وماؤها لي أو قال: هذه الأرض لفلان وتخلها بي أو النخل بأصولها لفلان والشجرة بي كان لكل للمقر له ولا يصدق المقر إلا بحجة هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: هذه الدار لفلان إلا بساتينها فإنه بي لم يصدق على البساتين وعلى هذا لو قال هذا الستان لفلان إلا نخلة بغير أصولها فإنها بي أو قال: هذه الحبة

لعنان إلا بظانها فإنها لي وهذا السيف لعنان إلا حليته فإنها لي وهذا خاتم لعنان إلا عصه فإنه لي أو هذه الخصلة لعنان إلا قصها فإنه لي كذا في المسود ، وإن قال بتأوها لي والعصه لعنان فهو كذا قال كذا في السيف ، إذا قال بقاء هذه الدر لي وأرضها لعنان أو أرضها لعنان وتأوها لي كان البناء والأرض للمقر به وإن قال أرضها لي وتأوها لعنان كانت لأرض له وتأوها لعنان وإن قال : أرضها لعنان وتأوها لأخر كانت لأرض والبناء للمقر له الأول وإن قال : تأوها لعنان وأرضها لعنان آخر كان كذا قال هكذا في المحيط ، وفي المتنق إذا دل لعنره هذا الخاتم لي وعصه لك وهذه المنطقه لي وحليتها لك وهذا السيف لي وحيته لك وهذه الحبة لي وبطانها لك وقال المقر له لكل لي فاقول ما أقر به المقر بعد ذلك ينظر إن لم يكن في برع المقر به صبر للمقر يؤمر المقر بالبرع والدمع إلى المقر به وإن كان في النزاع صبر وأحب المقر أن يعصيه فيصا ما أقر به منه ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الدحيه ، إذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال : اجارية لعنان وتولد لي فهو كذا قال وعلى هذا وإن سائر الحيوانات والثمار المجدودة من الأشجار كذا في المسود في باب الإقرار بقبض شيء من ملك إنسان والاستثناء في الإقرار ، ولو كان في يده صندوق فيه متاع فقال : الصندوق لعنان والباع لي أو قال : هذه ائثار لعنان وماقيها من افتاح لي كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيها ، إذا قال : هذا لكيس لعنان فهو لعنان بما فيه من الدراهم وإن قال أردت به الخرقه دون الدراهم لم يصدق وكذلك إذا قال : هذه القوصرة لعنان فهي للمقر به بما فيها من الثمر ، وكذلك إذا قال : هذا الدن لعنان وهو دن فيه حل أو قال : هذا الجراب لعنان وفيه متاع هروي أو قال : هذا جراب لعنان وفيه دقيق ، أو قال : هذا الجراتق لعنان وفيه حيطه وقال : عشت نفس الجراب أو نفس الجراتق صدق وإنما يقع هذا على ما يصح الناس ويعملون به ولو نظر إلى ربي سمس وقال : هذا الخرق لعنان فهو على الظرف بعينه ، ولو قال : ثمر هذه الخصة لعنان فالتن لعنان ، ولو قال : خصة هذا السبل لعنان فله الخصة والسبل ، ولو قال : ظهارة القياء لعنان فلبقاء كله لعنان ولو قال : نطاة هذا انقياء لعنان فهو صائم للبهانه عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال : هذه الرمية لعنان وفيها ماء كان بناء للمقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط ، ولو قال : هذه الخصة من ررع كان في أرض فلان أو من ررع حصص من أرضه فهو إقرار بالخطه وكذا لو قال هذا الربيب من كرم فلان أو هذه الشجرة من بطن فلان كذا في فتاوى قاضيها ، وإذا قال : هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان أو قال : هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان أو قال : ذلك لسمي أو حين فهذا إقرار كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيها ، وكذلك إذا قال الجوار كذا ما حلا الفرقين كذا في المحيط ، ولو أقر أن فلاناً ررع هذه الأرض أو بى هذه ائثار أو عرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر مدعى المقر له أنها له وقال المقر كل ذلك لي وبما استعت بث فعلت أو فعلت بأجر فاقول بتمقر كذا في الكافي ، ولو قال : هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون إقرار كذا في الخلاصة ، ولو قال : غصبتك كذا وكذا فهو إقرار بعصيهما إذا قال : غصبت عبد وجارية كان إقراراً بعصيهما وكذلك لو قال : كذا مع كذا نحو أن يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال : كذا بكذا نحو أن يقول : عصمت مرساً بلجامها وعبداً بمديله فهو إقرار

بفصلهما، وكذلك لو قال: كذا مكد نحو أن يقول: عصيت عبداً مجارياً، وكذلك لو قال: كذا وعليه كذا نحو أن يقول: عصيت دابة وعليها سرجها وإن كان كذا من كذا بأن قال: عصيت مديلاً من علامة وسرجاً من دابة كان إفرا بالعصب في الأول خاصة وكذلك لو قال: كذا على كذا نحو عصيت إكافاً على حمامه ولو قال: كذا في كذا فإن كان الثاني مما يكون وعاءً للأول برماه نحو ثوب في مديلا وطعام في سمينة وما أشبه ذلك، وكذلك ثمر في موصره أو حصه في جوانب و إن كان الثاني مما لا يكون وعاءً للأول ونحو قوله: عصيتك درهماً في درهم لم يلزمه الثاني وإن كان الثاني مما يكون الأول وسطه نحو أن يقول: عصيت ثوباً في عشرة أثواب لم يلزمه إلا ثوباً وحداً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوباً كذا في المبسوط، ولو قال: عصيتك كربات في عشرة أثواب حرير عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الأول كذا في محيط الصرخسي، ولو قال: عصيتك طعاماً في بيت كان هذا منزلة قوله طعاماً في سبعة فيكون إفرا بفصل البيت والطعام إلا أن الطعام يدخل في صماته بالعصب والبيت لا يدخل في صماته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وإن قال: ثم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا في المبسوط، ولو أقر بذابة في إسطين برمت الدابة فقط كذا في الكيز، إذا قال للفراغ علي عشرة في عشرة دراهم، إن قال إفرا: عيت يفي مع، أو قل: عيت نواو فعليه عشرون درهماً وإن قال: عيت به علي لزمه عشرة دراهم، عيت به المصرب لزمه عشرة عند علمائنا، وكذلك إذا نوى حقيقة كلمة في وهي انصرفة لزمه عشرة كذا في المحيط، ولو قال له: عي درهم في فقير حصة لزمه الدرهم والفقير باطل، وهو قال: به علي فقير حصة في درهم لزمه الفقير وبطل الدرهم، وكذلك لو قال له: علي فرق ريت في عشرة محانيم حنطة لزمه الريت والحنطة باطل كذا في غاية لسان، وهو قال: عشرة دراهم في عشرة دنابر يلزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه إلا أن يقول عيت المليون فلزمه كذا في فتاوى قاضيهان، لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه خمسة فإن قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها إليه فيه فهذا يرد لكن فيه "مبهر فلا يصح مفصلاً إلا أن يصدق الطالب في ذلك بأن صدقه قلنا الحق لا يعدو هذا فيثبت ما تصدق عليه وإن حدد كان للمقر أن يحلفه فإذا حلف كان له أن يأخذ المثل بخمسة دراهم كما أقر به كذا في المبسوط، ولو قال: عصيت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط الصرخسي، هو قال: علي درهم مع درهم أو معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهدية، لو قال: علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال: قبله درهم فعليه درهمان ولو قال: درهم بعد درهم أو بعد درهم يلزمه درهمان، وكذلك لو سمي أحدهما ديناراً أو فقير حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيهان، وهو قال: درهم ودرهم أو قال: درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال: درهم درهم لزمه درهم واحد، وكذلك إذا قال: لعلاء علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد ولو قال: درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة، وكذلك علي انعكس كذا في اللذخيرة، ولو قال: علي درهم وعلي درهمان كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال له

عليّ درهم بدرهم لزمه درهم كذا في عاية البيان شرح الهداية، ولو قال لفلان عليّ مع كل درهم درهم أو قال لفلان: عليّ درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر إلى عشرة دراهم بعينها وقال: لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر إلى عشرة دراهم وقال: لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يدرمه أحد عشر درهماً، ولو قال: لفلان عليّ كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه عشرة، رجل قال لفلان عليّ درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيهان، الإقرار بالكتابة عليّ وجوه منها أن يكتب عليّ وجه لا يكون مستتباً بأن كتب عليّ انواء أو على الماء أو على الجمد لا يجب به شيء وإن أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول جماعة أشهدوا عليّ بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك، أما إذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة، ومنها أن يكتب عليّ وجه يكون مستتباً وأنه عليّ وجوه منها كتب الرسالة وهو أن يكتب عليّ بيده ويصدره بالسبعية ثم يلداء ثم بين المقصود فيكتب أن بك عليّ ألف درهم من قبل كذا يكون إقراراً استحساناً ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد عليّ ذلك أو لم يشهد هكذا في المحقق، ولو كتب رسالة من فلان إلى فلان أما بعد فإني كتبت إليك أبي صميت لك من فلان ألف درهم لم أصح لك أنما إلى ضمنت لك خمسمائة وعنده رجلان شهدا كتابته ثم مح كتابته وشهدا بذلك عليه لزمه وإن لم يقل لهما شهدا ولا احتسأ، وكذلك الطلاق والعقود وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط، إن كتب عليّ وجه الرسالة في ثراب أو خرقة أو نحوهما لم يكن ذلك إقراراً ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال إلا أن يقولوا: شهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كتب غير مرسول على القرطاس مستتباً أن لفلان عليه حقاً كذا، لا يجوز إلا إذا قال: شهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محط السرخسي، ومنها كتاب صك إذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال: شهدوا بهذا لفلان عليّ ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤوه عليه فهذا جائز إذا كتب بين أيديهم بيده أو أملاء على إنسان وإن لم يحضروا كتابته ولا إملاء لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط، وإن كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقرأ شهدوا عني ذكر في الكتاب أنه لا يكون إقراراً حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى إن كان المكتوب مصدراً مرسوماً نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما قال فلان بين فلان عليّ نفسه لفلان ألف درهم وعدم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالمكتوب وإن لم يقرأ عليهم ولم يشهدوا ولو أنه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وإن لم يقل شهدوا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب: شهدوا عليّ بما فيه كان إقراراً وإن لم يقل شهدوا لا يكون إقراراً كذا في حرارة المفتين، رجل كتب عليّ نفسه صكاً عند قوم ثم قال احتسأوا عليه ولم يقل شهدوا عليه لم يكن ذلك إقراراً ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود: أشهد عليك

بهذا فقال احتموا عليه، ولو قالو: تحسم هذا البعث، فقال: أشهدو علي كذا إقراراً وحل نعم
أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيه، ولو قال للبصكاك: اكسب لفلان حطاً إقراراً بألف
درهم عليّ يكون إقراراً ويحل للبصكاك أن يشهد بفلان، وكذا لو قال للبصكاك: اكسب له حط
بيع هذه لعار بكذا وكتب البصكاك أو لم يكتب فهو إقرار بالبيع وكذا لو قال له: كتب
لامراتي خلاصه، ولو قال للبصكاك ثانياً: اكسب بها خلاصه يكون إقراراً بتطيقه واحدة وهذا
للتعاضد كذا في الخلاصة، رجل قرأ على رجل صكاً من وقال له الآخر: أشهد عليك بهذا، فقال
الذي في البعث فقال: نعم كان ذلك إقراراً وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيه،
ومها كتب حساب وهو يكتبه الشجر في صحائفهم ودفاتر حسابهم كذا في الغيبة، لو كتب
في صحيفه حساباً أن لفلان علي ألف درهم وشهد شاهدان حصراً ذلك أو أقر هو عند الحاكم
به لم يلزمه إلا أن يقول: أشهدو عليّ به كذا في المبسوط، ومن المتأخرين من قال: إذا كان في
رورنا معه أن لفلان عليّ كذا وكذا فإنه بعد مرسوم ولا يكون الإشهاد عليه شرط كذا في
الغيبة، ولو قال: وجذب في كتابي أن لفلان عليّ ألف درهم أو قال: وجذب في ذكري أو في
حسابي أو بحظي أو في كسبي بيدي أن لفلان عليّ ألف درهم فهذا كنه باطل كذا في
الظهيرية، وجماعة من نعه بلح دالو في ياد كاز: التابعة أن لا يوجد فيه مكتوب بحضرة سماع
فهو لازم عليه فعلى هذا إذا قال السماع: رجعت في يد كاري بحضي ركتست في يد كاري
بيدي أن لفلان عليّ ألف درهم كان هذا إقراراً ملزماً بإياه كذا في المبسوط والظهيرية، حط
للمراف والسماح حجة وإن لم يكن معصياً بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب
الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة، ولو ادعى رجل مالا فمال
المدعى عليه، كل ما يوجد في تذكرة المدعي بحضرة فقد نثره ثم يكتسب ذلك إقراراً كذا في حراء
المعزين.

الباب الثالث في تكرار الإقرار

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر
وأشهد شاهدين فقد انفر هي مائة وقال الطالب: هي مائتان وهذه لمسألة عسى وجوه: إن أن
يصيب إقراره إلى سبب والسبب واحد أو مختلف أو لا يصيب إلى سبب فإن اصاب إلى سبب
بأن قال له: عليّ ألف درهم ثم هذا لعبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك لعبد وفي مجلس آخر
أن عليه لفلان ألف درهم ثم هذا لعبد والعبد واحد ففي هذه الوجه لا يلزمه إلا ما واحد
عسى كل حال في قولهم جميعاً وإن كان بسبب مختلف بأن قال: لفلان عليّ ألف درهم في
هذه الحارة ثم قال لفلان عليّ ألف درهم ثم هذا لعبد وفي هذا الوجه يلزمه أن لا يكون
قولهم، سوء أقر بدينك في موطن واحد أو موطنين وإن لم يقض الإقرار إلى سبب لكن عقد
عسى نفسه بدين صكاً فإن كان البعث واحداً كان مائة واحداً عند الكل وإن عقد عسى نفسه
صكاً كل صك بألف درهم وأشهد عسى ذلك برمه مائة على كل حال وخلاف حسب يسود

بجملته اختلاف السبب وإن لم يعتقد صكاً ولكنه قد مطلقاً بأن كان إقراره ذلول عند غير القاضي بحضرة شاهدين وإقراره الثاني عند القاضي بمره من واحد هكذا هي فتاوى قاصحات، وكذا إن أقر أولاً عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في خلاصة، وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف، أثبت القاضي ذلك في دوائه ثم أعاده إلى القاضي في مجلس آخر فأمر بألف وأدعى الطالب مائة، والمصوب يدعي أنه مال واحد كان الثمن قول المصوب وإن كان الإقرار عند غير القاضي أو كذا الإقرار الأول عند القاضي والثاني عند غيره فإن كان أشهد على كل إقرار شاهداً واحداً فمال واحد عند الكل كان ذلك في موطى أو موطى بن أشهد على إقراره الأول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكون المال واحد واحتلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمظاهر أن عنده يكون للمال واحد أيضاً هكذا في فتاوى قاصحات، وإن أشهد على إقراره الأول شاهدين وأشهد على إقراره الثاني في موطى آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المال واحد سواء شهد على الإقرار الثاني شاهدين أو شاهدين واحد أو غيرهما بعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن شهد الشاهدين أو شاهداً واحداً في موطى شهد غيرهما بمره أدلان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الاختلاف وذكر الخصائص على عكس هذا هكذا في محيطة مسرخسي، وإن كان الإقرار في موطى واحد فإن عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا شهد على إقراره الأول شاهدين ثم شهد على إقراره الثاني شاهداً واحداً أو أكثر فعليه قياس وسحبان فالقياس على قوله أن يكون المال مثنى وسحبان وقول المال واحد وإنه ذهب الإمام المرحلي هكذا في شرح أذنب القاضي للصدر شهيد حسام الدين، وإن جاء بشاهدين على إقراره ألف ثم جاء بشاهدين آخرين على إقراره بألف ولا بدري أن ذلك كان في موطى أو في موصي وسي شهود ذلك فهم مالان إلا أن يجمع أنه كان في موصي واحد كذا في فتاوى قاصحات، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكانت الألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه أن لا شيء عليه غيرها وذهب واحد أو لا وقت فبهما فمال كله لأبي حنيفة، إن شهد شاهداً على ألف وسأه شاهدان على ألف ببعض فبهما مالان، ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطى ثم أقر في موطى في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف رفر ويعقوب رحمهما الله تعالى أنه بمره ألف درهم ومائة درهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في نوادر قاصحات، وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا شهد رجل شاهدين على نفسه بمره بألف درهم إلى شيء وأشهد آخرين على نفسه بألف درهم إلى شيء فبهما مالان لا اختلاف لأحد كذا في محيطة ولو أن رجلاً أقر وقال قتلت عبداً فلان وسمى ولم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه ومساءه أو سم يسمه ثم أقر ثم قال قتلته ذلك مرة أخرى فقال فقال قتلته بي عشرين أو مائة أو مائة فبها إقراره يقتل عبداً واحد وبن واحد وأخ واحد إلا أن يكون بطالب مسمى من محلفين فحمله لمره ثلث قال القاضي الإمام أبو الحسن عليه بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن

تكون هذه المسائل أيضاً على الاختلاف ويحور أن تكون على الاتفاق إذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر تشهد حمام الدين.

الباب الرابع في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الإقرار

من أقر بحمل أو لحمل وبين سبباً صالحاً صح الإقرار وإلا لا إذا أقر بحمل أمة أو حمل شاة لرجل صح إقراره ولزمه وإذا أقر لحمل ثلاثة خالف درهم فهذا على ثلاثة أوجه أحدها أن بين سبباً صالحاً بأن قال أوصى له فلان أو مات أبوه فبرئته فاسهلكنه فهذا إقرار صحيح ولزمه المال ثم إن جاءت به حياء في مدة يعلم أنه كان قائماً وقت الإقرار لزمه بأن وضعه لأهل من سه أشهر مد مات المورث والموصي وإن وضعته لأكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئاً إلا أن تكون المرأة معتدة فحينئذ إذا ولدت لأقل من سنين حتى حكم شوب للسبب كان ذلك حكماً بوجوبه في الطل حين مات المورث والموصي فإن وندته ميت فالمان مردود على ورثة الموصي والموت ربو ولدت ولدين حييين فأنزل بينهما فإن كان أحدهما ذكراً ولآخر أنثى ففي الموصيه يقسم بينهما نصيبين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وثانيها أن بين سبباً مستحيلاً بأن يقول: أقرضني ألف درهم أو ناع مني شيء بألف درهم فهذا الإقرار باطل ولا يلزمه شيء، وثالثها: أن بينهم إقرار بأنه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي، وإذا أقر الرجل نصي صغير لقط أو غير غيب يدين بمائة درهم فهو لارم، وكذا لو قال أقرضني النصي والنصي بحيث لا يسكله ولا يقرض فأنال لارم وعلى هذا لو قال أودعني هذا النصي هذا العبد أو أعارنيته أو آخريته أو أقر بذلك تخون فإقراره باطل لأن صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط، وهل يكون العبد مصموراً على بقرم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب قل مشايختنا رحمهم الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مصموراً عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مصموراً عليه وكذا إذا أقر نصي هكذا قالوا كذا في الدخيرة، ولو أقر أنه كفعل بهذا النصي عن فلان بألف درهم والنصي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة إلا أن يقبل عنه وإليه الذي له ولاية التجارة على النصي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وإن لم يقبل عنه وبه وإن حاطه من ولي المصروف في النفس لا في المال كالأح والعم فإن الكفالة معتقدة موقوفة على الإحارة في أدرك النصي ورصي بها جازت فإن رجع التكفل عنها صح رجوعه هكذا في غيبط، ولو أقر أنه كفعل عن هذا التميمي لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على التكفل ولم يدرم النصي شيء كذا في المبسوط في باب إقرار المخجور والمملوك، وإذا أقر النصي المادون في التجارة يدين لرجل يصح إقراره إذا كان من دين التجاره ولم يصح إقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك إقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك إقراره بالنفس وكذلك إقراره ببيع سلعة ناعها حائر وكذلك الإقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته لأن وراث من أبيه ولا يجوز إقراره بالظهر والجناية والكفالة كذا في الدخيرة، إقرار النصي بمجور عليه والمعتوه والمعص عليه والتائب باطل عملة

سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرحسي، وإقرار السكران جائز بالحقوق كلها إلا بالحدود
 الخالصة لله تعالى والردة بمسرة سائر التصرفات تنعذ من السكران كما تنعذ من الصاحي كذا
 في الكافي، وإقرار الأحرار إذا كان يكتب ويعمل جائز في المصالح وحقوق الناس ما خلا
 الحدود كذا في الخاوي، ولو أقر الحر لعبد تاجر أو محجور عليه بدين أو عين وأرد مولاه حده
 من المهر في حال عيبة العبد لم يكن له ديث ولو أقر الحر لعبد بوديعة فامر العبد بها بغيره فإن
 كان مادتاً جاز إقراره وإن محجور عليه بإقراره بها بغيره باطل كذا في المبسوط، إذا أقر لعبد
 المحجور بدم عمد وله وليان فعلى أحدهما لم يكن للآخر مال في عبده ولو أقر بسرقة لا يجب في
 منها القطع كالإقرار به بطلاً في حق المولى كذا في الخاوي، وإقرار العبد للتاجر لأحسبي بدين
 أو ودعة أو عصب أو بيع أو إجارة جائز وإن كان عليه دين يحيط بفيئته وما في يده وإن أقر
 لمولاه بدين عليه أو ودعة في يده وعليه دين مستغرق لم يحر إقراره ولا يجوز إقرار العبد
 التاجر لأحسبي بحماية ليس فيها قصاص، وإذا أقر بقتل عمد جاز إقراره وعليه القصاص، وكذا
 إذا أقر على نفسه بسبب موجب للحد كالغذف ومزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط، ولو أقر
 بسرقة يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ديث كذا في الخاوي، ولا يجوز إقراره بمهر
 امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بمل ولا يعتق عبده ولا بكتابة ولا بسير، وإذا أقر سكاح مائة جاز
 إقراره غير أن المولى به أن يفرق بينهما كذا في المبسوط، وإقرار العبد للتاجر بالطلاق جائز لأن
 إقرار العبد المحجور بالطلاق جائز لأن العبد في حق الطلاق بمسرة الحر وإقرار المادون أولى كذا في
 الهيوط، ولو أقر العبد للتاجر أنه انفق مائة بأصبعه أمة كانت أو حرة لم يبرمه شيء، في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبرمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو أقر
 بتزويجهما وأنه قد فتنهما لم يلزمه مهر لواحدة منهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى حتى يعتق، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في المرأة كذلك الجواب، فإن إد
 كانت أمة فإن كان المولى زوجها لم يبرمه شيء حتى يعتق، وإن لم يكن مولى زوجها فهو
 مؤاخذ بالمهر في الحال، وإن كانت الأمة ثيباً لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط، ولو أقر
 باقتصاص الأمة المشترأة ثم استحققت بزمه العقر فهو مؤاخذ للحال كذا في محيط السرحسي، ولو
 أقر أنه وطئ صبية بعذرة فذهب عذرتها فأصاها لم يبرمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ
 أمة بشبهة فذهب عذرتها وأصاها بغير إذن مولاه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كان البول لا يستمسك لا يبرمه شيء لا في الحال ولا
 بعد الاعتق وإن كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون ديناً عليه
 اليوم ولا يصدق في الإقصاء وفي نسخ أبي حنيفة قال: إن كان البول يستمسك لا يصدق في
 المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ أبي سليمان أشبه بالصواب هكذا في المبسوط، وإذا
 كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في استجارة فامر العبد بدين لزمه في حصة لأذن وجميع
 ما يجوز إقرار العبد للتاجر فيه فإنه يجوز إقراره في حصة الذي أذن له وجميع ما هذا العبد

من ماله مديته أولى به وإذا قضى الدين كان الباقي بين الموليين نصيبون إلا أن يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو سحر ذلك فيكون نصيبه للذي لم ياذن قبل قضاء الدين ولو أقر لهذا العبد حر بدين فهو بين الثنتين ولا يستحق أحدهما المال كله بالإذن كذا في الحاوي، وإذا أقر المكاتب بدين عليه حر أو لعبد من ثمن بيع أو فرض أو عصب فهو لارم له فإن عجز لم يبطل ذلك عنه وإقرار المكاتب بالحدود جائز وإن أقر بمهر من مكاح لم يبرمه إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى . إذا أقر بالدخول فإنه يلزمه وكذلك لو أقر أنه افترض امرأة بإصبعه حرة أو أمة أو صبية فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا بمنزلة الإفراز بالجناية وإقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة حين عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجار في قول محمد رحمه الله تعالى وإذا قضى عليه بارش جناية بخطأ بعدما أقر به فأدّى بعضه ثم عجز ببطل عنه ما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لارم بخلاف ما إذا عجز قبل أن يقضي به عليه كذا في الميسر، إذا حجر القاضي على حر ثم أقر المحجور عبية بدين أو عصب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال . الحجر جائز وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وقالوا لا يجوز إقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عبية في الهزل فهو في الحجر جائز عليه كذا في الميسر .

الباب الخامس في الإفراز للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالبهم

لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحشت الجهالة بأن قال . عني ألف درهم لو أحد من الناس أو لم تفاحش بأن قال . علي ألف لأحد هذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الإسلام في ميسرته والناطفي في واقعاته: أنها إذا تفاحشت لا يجوز وإن لم تفاحش جاز وفي مثله يؤمر باتفكة ولا يجبر على البيان لأن المقر لهما إذا اتفقا على الأخذ من المقر واصطلاحاً بينهما أمكن دعواهما فيصبح إقراره قال في الكافي: وهو الأصح هكذا في التبيين، ثم قال: لفلان عني عشرة دراهم أو لفلان علي درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي، إذا أقر أنه عصب هذا العبد من هذا أو هذا وكن واحد منهما يدعيه لنفسه كان الإفراز فاسداً حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطلحا فيأخذ العبد من المقر وإن لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر أنه يستحلف لكل واحد منهما جملة بمبدأ واحدة أو لكل واحد عينا على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: يحلف لكل واحد منهما بمبدأ على حدة وبمبدأ القاضي يمين أيهما شاء وإن شاء أقرع بينهما وإذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها: أن يحلف لأحدهما وينكحل للآخر وفي هذا الوجه يقضي بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضي للذي حلف له بشيء وإن نكل بهما يقضي بالعبد وقبضه العبد بينهما مصغر سواء نكل لهما جملة بأن حلفه

القاضي لهما يميناً واحدة أو نكل لهما على التعاقب بأن حلف بكل واحد منهما يميناً على حدة فأم إذا حلف لهما فقد برئ من دعوى كل واحد منهما، فإن أراد أن يصطلحاً فليأخذ العبد منه فإنه يكون لهما ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال: لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف كذا في المحيط، ولو قال: لفلان عني ألف درهم ولفلان عليّ مائة دينار أو لفلان ولألف للاول وللآخرين إن يصطلحاً في المائة الدينار، وهو قال: لفلان عليّ مائة دينار ولفلان عني كذا حصة أو لفلان كذا شعير فالدنير للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط، وهو قال: لفلان عليّ مائة درهم ولفلان أو لفلان للاول عليه نصف لعانة والتصف الثاني يحلف بكل واحد من الآخرين عليه، لا أن يصطلحاً عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال: لفلان عليّ مائة درهم أو لفلان ولفلان فالتصف للثالث والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفا كذا في الاحوي، قال: لفلان عليّ مائة درهم ولفلان أو فلان ولفلان للاول الثلث والاربع الثلث ويحلف للثاني والثالث إلا أن يصطلحاً كذا في محيط السرخسي، وإن قال: لفلان عليّ مائة درهم وإلا فلفلان ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله لفلان أو لفلان، وفي قول محمد رحمه الله تعالى الأول وللآخرين الثاني كذا في المبسوط: لو كان المقر عليه مجهولاً بأن قال: لك على أحدهما ألف درهم لا يصح كذا في التبيين، هو قال: عليّ عشرة أو على عبيدي فلان وليس على عبيده دين لزمه أحدهما وعليه أن يبين وإن كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه دين قصي دينه يوم من دهره بزمه الإفراق كذا في محيط السرخسي، كما يصح الإفراق بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط، وإن قال: لفلان عليّ شيء لزمه أن يبين ماله قيمة فإذا بين غير ذلك يكون رجوعاً والقول قوله مع يمينه إن ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا إذا قال: لفلان عني حق كذا في الهداية، إذا قال: لفلان عني حق له قال: إن عصيت به حق الإسلام إن قال ذلك مفصلاً لا يصح وإن قال موصلاً يصح وإذا قال: لفلان على عبيدي فلان حق كان هذا إقراراً بالدين على عبده حتى إذا ادعى المقر له شركة في العبد وأنكر المقر كان القبول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال: لفلان حق في عبيدي كان إقراراً ببعض العبد له حتى لو قال المقر: عصيت به (الدين) لا يصدق كذا في الهداية، ولو قال: لفلان حق في عبيدي هذا أو أمته هذه فادعى المطالب حقاً في الدمة حلف المقر عليه فإن حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فإن ادعى فيها المقر بطائفة من أبيهما شاء وكذلك إذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي، إذا أقر أنه عصب من فلان شيئاً ولم يبين فإنه يصح إقراره ويؤمر المقر بالبيان فإذا بين ما هو مال منقوض نحو الدراهم والدينار وما أشبههما فإن صدقته المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وإن صدقه كمن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون لقول المقر للسكنى زيادة مع يمينه وإن كذبه يمين بين رادعي عليه شيئاً آخر بطل إقراره بالتكذيب وكان لقول المقر فلان المقر فمادعى عليه هكذا في المحيط، وإذا بين ما ليس مالاً إن صدقه المقر له فما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بأن قال: غصبت منه امرأة أو ولده الصغير أولاً فإن غصبت منه كذا من ذم أو

حبة حنطة أو سمسم وإن كذبه ودعى عليه عصب مال متقوم حل يصدق المقر فيما بين إن بين ما لا يقصد بالعصب لا يصدق بلا خلاف بين المشايخ وإن بين ما يقصد بالعصب إلا أنه ليس بمال متقوم احتلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون: إنه لا يصح بانه ويكون محسر على أن بين شيئاً هو مال متقوم وهو الأصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية، وإذا أقر أن فلان عنده درهمة ولم بين ما هي لما أقرب من شيء فهو مصدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئاً يقصد به الإيداع وإن ادعى المقر به شيئاً آخر فعلى المقر اليمين، وكذا لو أقر بثوب وديعة وجاء به معينا وأقر أنه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك وإذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه ما لجوب فيه كذا في المبسوط، ولو أقر أنه عصب من فلان عبداً صح إقراره ويلزم بالدين فإذا بين وقال العبد الذي عصبته هذا وهو عبد جيد أو وسط أو ردي، وصدقه المقر به في ذلك أخذ ذلك وإن كذبه فيما بين ودعى عليه عبداً آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيما دعى المقر له وبطل إقرار المقر بما أقر به بغيره هذا إذا كان العبد قتلماً، وإن كان مستهدكاً فبقول في مقدار القيمة قول المقر كذا في الذخيرة، إذا أقر أنه عصب شاة أو بعير أو ثوباً صح إقراره ويرجع في البيان إليه كذا في المحيط، ولو أقر أنه عصب داراً فالقول قوله بها هي هذه وإنها في بلد آخر، ولو قال: هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه نادر يسكن ذلك له يضمن المقر شيئاً وسم يؤخذ بغير تلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن مقر قيمة تلك الدار مع يمينه كذا في خاوي، ولو قال: عصبته هذه الأمة أو هذا العبد فادعها حصة المقر له فإنه يقال للمعاصي: أقر بأيهما شئت وأحلف على الآخر فإذا أقر بأحدهما خرج به عن عهدة ذلك الإقرار وقد صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعاً فبأخذ المقر له ذلك الذي عصبه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول قول المقر مع يمينه وإن ادعى المقر له أحدهما يعينه سم يستحق ذلك إذا رجم المقر أن انفصرت هو الآخر وتبقى دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد بالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط، لو قال: عني تغير حنطة فهو بقفيض أسبله وكذا في الأوقار والأسماء ولو قال: فلان عني مائة درهم فهو على وزن بلده إن كان سبعة قسبة، ولا يصدق على النقصان إلا إذا وصل بأن يقول مائة درهم مثقل أو مائة وزن خمسة فسكون عني ما قال فإذا كان إقراره بالكوفة فافتراف منها الدراهم وزن سبعة وإن كان بقدر البلد مختلف فإن كان بقدر فيها يعينه غالباً يصرف الإقرار به وإن استوثب الشهود في الأرواح يصرف إلى أقرب، ولو قال: له عليّ درهم صغير أو قال: دريهم أو دريسر أو قصر أو درهم كبير فكله عني التام، لا إذا بين موضوعاً كذا في محيط المرحسي؛ ولو قال: وهو ببعد فلان عليّ درهم طرية فعليه درهم طرية ولكن بوزن معدة، وكذا لو قال: وهو ببعد: فلان عليّ كراً حنطة موضعية فعليه حنطة موضعية لكن يكيل بقدر كذا في المحيط، ولو قال: عني دراهم فعليه ثلاثة دراهم، وكذا لو قال: له عليّ دراهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط، ولو قال: له عليّ دراهم كثيرة أو دنانير كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما مائتا درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط المرحسي؛ إذا قال: عني ثياب كثيرة

أو وصائف كثيرة معنده عشرة وعدهما يلزمه ما ساوي مائتي درهم، وإن قال: قضيت إيلاً كثيرة أو بقرأ كثيرة أو عنماً كثيرة ينصرف إلى أقل نصاب يؤخذ منه ما هر من جسسه عدهما وهو خمسة وعشرون من الإبل والثلاثون من البقر والأربعون من الغنم وعنده يرجع إلى بيان المقر كذا في التبيين، ولو قال: لفلان عني أكثر لدراهم فعليه عشرة دراهم وعللاً مائتان ولو قال: لفلان علي شيء من الدراهم أو شيء من دراهم فعليه ثلاثة دراهم كذا في حراة المتعين، روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا قال: له عني دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم، ولو قال: دراهم مضاعفاً مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهماً، وكذا، إذا عكس بأن قال: علي دراهم مضاعفة مضاعفاً كذا في التبيين، ولو قال: له علي عشرة دراهم وأصابعها مضاعفة يلزمه ثمانون درهماً كذا في محيط السرخسي، ولو قال: كذا درهماً فهو درهم كذا في الكنز والتهذيب، وذكر في التهمة والمدحورة وغيرهما. يلزمه درهمان لأن كذا كتابة عني العدد وأقل العدد اثنان كذا في التبيين وهكذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال: كذا كذا درهماً لرمه أحد عشر، ولو قال: كذا وكذا درهماً لرمه إحدى وعشرون درهماً وكذا الدنانير والمكبل والموزون، ولو قال: كذا كذا محتوماً من حصة لرمه أحد عشر مختوماً، ولو قال: علي كذا كذا درهماً وكذا كذا دهنراً يلزمه من كل واحد أحد عشر، ولو قال: كذا كذا دهنراً ودرهماً لرمه من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاصيخان، ولو ثلث كذا حبرواو بأحد عشر وإن ثلث بالواو فعالة وإحدى وعشرون، وإن ربح يزداد عليها ألف كذا في التهذيب، ولو خمس بالواو ينفي أن تراد عشرة آلاف، ولو سددس تراد مائة ألف، وثو سبع يرد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفاً بالواو زيد عليه ما جرت العادة به إلى ما لا يتناهي كذا في التبيين، وقد كنه إذا ذكر الدرهم بالنصب فإن ذكره بالجمع بأن قال كذا درهم، روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يدرمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي، ولو قال: لفلان عني مال فلقون قوته في القدر ويقبل قوله في القليل والكثير إلا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال: له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فإن قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الإبل بحمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين، وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لأن التقدير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان، هذا كله إذا قال: مال عظيم من الدراهم فإن لم يقل من الدراهم صدق في كل جسم ذكر كذا في المعتابية، ولو قال: أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصاب من فن سماه حتى لو قال من الدراهم كان متماثلة درهم كذا في الكافي، ولو قال: عني مال نعيم أو خطير أو كريم قالوا: يلزمه مائتان، ولو قال: لفلان علي مال كثير ذكر الساطفي أنه يلزمه مائت درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقر بأكثر من ذلك ويأفل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى: يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: ألف

درهم فتلاثة آلاف ولو قال: ألوف كثيرة معشرة آلاف وكذا في العنوس والدينار كذا في المحيط، وفي المنتقى لو قال: علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة، ولو قال: علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال: به عني رهاء ألف درهم أو جل ألف درهم أو عظم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله إقرار بحمسمائة وزيادة شيء وكذلك هذا في المصعب والوديعه، وكذلك هذا في الكيلي والوزي والنياب كذا في الذخيرة، عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: لفلان علي غير ألف فعليه ألفان، ولو قال: غير ألفين فعليه أربعة آلاف، ولو قال: غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي، وبر قال: حطة كثيرة فتعدهما على حصة أوسق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله يعني يكون البیان إليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة أقدرة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولو قال علي أقمرة حطة يلزمه ثلاثة أقمرة، ولو قال: أقمرة كثيرة معشرة كذا في فتاوى قاصيخان، لو قال: لفلان علي عشرة دراهم وربع فالبيان في النيف إليه فإن مرره بأقل من درهم جزر كذا في التبيين، ولو قال: علي بضع وحمسون درهماً فالْبضع ثلاثة فصاعداً وليس له أن ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرحسي، ولو قال له علي مائة ودرهم فعليه مائة درهم ودرهم عبداً، وكذلك لو قال: مائة وديس أو مائة وقمير حطة فذكر شيئاً من المكيل أو اللوز كذا في المبسوط، وبر قال: عشرة دراهم ودائق أو قيراط فهو من القضة كذا في السبب، ولو قال: لفلان عني عشرة دينار ودائق أو قال وقيراط فالدينار والقيراط من الذهب كذا في المحيط، لو قال له علي مائتا مثقال ذهب ومضة أو كذا حنطة وشعر فعليه من كل واحد منهما النصف، وكذلك لو سمي اجتناساً ثلاثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاوي، لو قال: مائة وعبد أو قال: مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة، وبر قال: مائة وثلاثة أثواب فلاكل من الثياب كذا في المبسوط، إذا قال لفلان جزء من ثلثي مالها البيان وله أن يقر بما شاء، وكذلك الشقص والنصيب والطاعة والقطعة، وأما السهم فهو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القسرس، وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط، إذا أقر الرجل بشاة في غنمه صبح إقراره بهذا ادعى للمقر له شاة بعينها فإن ساعده المقر على ذلك أخذها، وإن أبي ذلك لم يأخذها إلا بإقامة البينة أو بكول المدعي عليه بعد استحلاله فإن ادعى المقر له شاة بعينها أعطاه المقر أي شاة من غنمه، وإن حلف المقر عني كلهن لم يقبل منه ويجوز على أن يعطيه شاة منها، وإن لم يعين واحد منهما شاة منها، وقالوا: لا تدري أو رجع المقر عن إقراره وجحدته فهو شريكه بها حتى إذا كانت العنم عشراً وله عشر كل شاة وإن مائت شاة منها ذهبت من مالهما وإن ولدت شاة منها كان لهما جميعاً على ذلك الحساب، وإذا جحد المقر أصلاً وضيع العنم فهو صامس لنصيب المقر له حتى إذا هلكت شاة منها صمّر مقدّر نصيبه منها وهو المشر فإن مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة إلا أنهم يستحلون على العلم وأنواع الحيوان والرفيق والعروض في حد مثل الغنم كذا في المبسوط، ولو قال: له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وعينها نقص وكبار فهي من الكبار وري سبعة ولا يصدق أنها من النقص وإن كان فيها ريواف فقال: هي من

صدق كذا في محيط المرخسي، ولو قال له في طعني هذا كَرَحْنَطَه فَإِذَا طَعَمَهُ لَا يَبِيعُ كَرًا فهو به كله ولا يضمن الزبدة ويستحلف المقر ما استهلك من ذلك انصاعاً شيئاً ولو كان انصاعاً كَرًا واقباً فهو له كله وإن كان أريد من انكره له سه كَر كذا في المحيط؛ له من داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز، ولو قال: له علي من درهم إلى عشرة أو قال: ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة، وقالوا: يئزمه العشرة كذا في المكافي، ولو قال: له علي ما بين كَر شعير إلى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كَر شعير وكَر حنطة إلا قفبر حنطة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الكرآن، ولو قال: علي ما بين عشرة دراهم إلى عشرة دنانير فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الدرهم وتسعة دنانير وعندهما يئزمه عشرة درهم وعشرة دنانير، وكذلك لو قال: ما بين عشرة دنانير إلى عشرة دراهم فعليه الدرهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووقع في بعض نسخ أبي حنيفة أن عليه عشرة دنانير ويسمى درهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن لأصح هو الأول، وقوله من كذا إلى كذا بمسألة بوله ما بين كذا إلى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط، بشر من أبي يوسف رحمه الله إذا قال الرجل: لعل علي ما بين شاة إلى بقرة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: ليس عليه شيء سواء كان بعير أو بعير غيره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان بعيره فلا شيء عليه وإن كان بعير غيره فهما عليه ولو قال ما بين درهم إلى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يئزمه درهمان كذا في المحيط.

الباب السادس في أقاربه المريض وأقاربه

المريض مرض الموت من لا يخرج إلى حوائج نفسه وهو لأصح كذا في حزانة الممتنع، حد مرض الموت تكلموا فيه واهتار لمعتوى أنه إذا كان الغائب منه لموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أم لم يكن كذا في المضمرات، وإقرار المريض لمورثه لا يجوز إلا بإجازة نفسه الورثة فإن كان أمقر له ولم يورث المريض وقت الإقرار وبقي وارثاً، كذلك إلى أن مات المريض بالإقرار باطل وإن كان المقر له وارثاً وقت الإقرار وخرج من أن يكون وارثاً بعد الإقرار وبقي كذلك حتى مات فإن أقر لأخيه وليس به بين ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حياً إلى أن مات المريض بالإقرار جائز هكذا في المحيط، ولو أقر من له يمكن ورثاً وقت الإقرار ثم صار ورثاً به بسبب قائم وقت الإقرار نحو أن أقر لأخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح إقراره، ولو أقر من لا يكون ورثاً ثم صار ورثاً به بسبب حادث فإن أقر لأخيه ثم تزوجها ثم مات صح إقراره كذا في فتاوى قاضيخان، وإن كان وارثاً وقت الإقرار ثم خرج من أن يكون ورثاً ثم يصير وارثاً، وذلك نحو أن أقر لأخته ثم أبنها وانقضت عدها ثم تزوجها ثم مات أو كان والي رجلاً فمات له بعد مرض ثم فسحاً الولاء ثم عقد له ابناً ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلافان محمد رحمه الله تعالى: الإقرار جائز، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الإقرار باطل، قانوا، ما

قال محمد رحمه الله تعالى قياس، وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في الضبط، ولو أن مريضاً أقر لأبيه يدين وأبنته عبد ثم اعتق ثم مات الأب وهو من ورثته بإقراره بالدين جائز وإن كان العبد تاجراً وعليه دين والمسألة بحالها بالإقرار باطل، ولو أقر المريض لأبنته وهو مكاتب ثم مات الأب والأب مكاتب على حقه بإقراره نه جائز وإن عتق المكاتب قبل موت الأب لم يحرق إقراره له كذا في المبسوط، إذا أقر المكاتب للمريض لأبيه الحر يدين ثم مات لا عن وفاة أو ترك وفاة بالدين دون المكتوبة جاز إقراره وإن ترك وفاة بهما بإقراره باطل كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر المريض بوديعة لورث بعينها ثم مات من ذلك الفرض فإنه لا يحرق كذا في الضبط، وإذا أقر الرجل في مرضه لامرأته يدين ثم مات امرأته قبله ولها إثنان أحدهما منه والآخر من غيره فإن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول الإفراق باطل وعلى قوله الآخر يحرق وإذا أقر المريض لامرأة بالدين ثم مات قبله ولها ورثة يحرقون ميراثها وليس من ورثة أميب فإن إقراره جائز كذا في الدحيوة، وإذا أقر مريض لأبيه يدين ثم مات الأب لمقر نه إن ترك باً وليس للمريض ابن فإن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول لا يحرق هذا إقرار، وعلى قوله الآخر يحرق كذا في الضبط، ولو أقر في مرض موته يدين من مهر لامرأته يصدق إلى تمام مهر مثلها ونحوها الصحة كذا في حزمة المعتين، ولو أقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط، رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته ومات ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لأزم بإقراره كذا في الخلاصة، ولو أقر لورثته أو لأجنبي ثم مات المقر نه ثم مات المريض وورث المقر له من ورثة المريض لم يحرق ذلك الإفراق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأول وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وكذا لو أقر المريض بعبد في يديه أنه لأجنبي فقال الأجنبي: بل هو لفلان وارث المريض لم يمكن له فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول إقرار المريض باطل وفي قوله الآخر الإفراق صحيح وقوله الآخر أقرب إلى القياس وقوله الأول أحد بالأجبياط كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيخان، من مرض يومين ويصح ثلاثة أو يمرض يوماً ويصح يومين فأقر لأبيه يدين فإن فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وإن فعل في مرض الزمة الفرياش واتصل بموته لم يحرق كذا في حزمة المعتين، أقر لورثه شيء ومات ثم اختلف المقر له وبقيت الورثة فقال المقر نه: كان لإقراره في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فإن أقام جميعاً البينة فبينة المقر له ولحق وإن لم تكن للبينة فإنه أراد استحلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز إقرار المريض لفاتحه قالوا: هذا إذا أئتمنته الجراحة وصار يحال لا يجيء ولا يذهب، وأما إذا لم تشفعه الجراحة وكان يحال يجيء ويذهب صح إقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل العلية لصبرورته في حكم المرضي بقول، هذا إذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على سبيل العلية أما إذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق العلية صح إقراره كذا في الضبط، ولا يحرق إقرار المريض لعبد ورثه ولا لمكاتب ورثه ولا لعبد قائمه ولا لمكاتبه كذا في المبسوط، وإن أقر لمكاتب نفسه يدين جاز إذا كان كاتبه في

الصحة فإن كان كاتبه في المرض لم يحضر إلا من الثلث كذا في الحايي، وإقرار المريض بالدين للأجنبي بجميع المال جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط، ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت بإقراره وهو أن يقضى من الشركة أولاً دين الصحة فإن حصل شيء يصرف إلى دين المرض وإذا ثبت الدين باليمين أو بمشاهدة القاضي فهما سواء كذا في المحيط لسرخسي، ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا في حرانة المفتي، اشترى شيئاً في مرضه أو استقرض أو استأجر وعاش انشهود قنصة أو تزوج امرأة على ألف وهو مهر مثلها فإنهم يحاصرون عزماء الصحة، وكذلك كل دين وحب على المريض بدلاً عن مال ملكه أو استهلكه وعلم وحوبه بغير إقراره فهو بمنزلة دين الصحة، ولو قضى دينه في المرض لم يقضى دين الغرض وثمن المبيع كذلك له دواب غرماء الصحة وإن قضى دين لمهر أو لأجرة بشركور فيه كذا في محيط السرخسي، وإن لم تكن عليه ديون الصحة مافى مرضه بالدين مرحس فإنهما يتحصانان ولا يبدأ بأحدهما سواء وقع الإقراران معاً بأن قال المريض مرحسين، فكما علي ألف درهم أو دفعا على المتعاقب بأن قال لأحدهما بك علي حسنة ثم سكنت يوماً أو نزل أو أكثر ثم قال للأخر لك عني حسنة كذا في المحيط، رجل أقر في صحته أنه عصب من رجل جارئة ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال به غيرها وعنده دين فهد حائره وهو مصدق، وكذا لم أقر في صحته أن لفلان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الألف بعينها صدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة، ولو أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فلهما ديان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولاً ثم بالدين فالإقرار بالوديعة أولى والمصاحبة وحكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الحايي، ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم بمرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في حرانة المفتي، ولو مرض وفي يده ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بك الألف اندي في يده وديعة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات، قسمت الألف اثلاثاً ولو قال صاحب الدين الأول لا حق لي قبل المات أو قد أمّنته من ديني كانت الألف من صاحب الوديعة وبه العزم الآخر بضعين ولا يبطل حق العزم الآخرى فانه لعزم الأول كذا في المسوط، وإذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بمصارفة ألف درهم رجل آخر بمسها ثم أقر بوديعة ألف درهم بعينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك إلا ألف درهم فإن هذه الألف تقسم بينهم بإخصص كذا في المحيط، وإذا أقر المريض أن على أبيه ديناً لفلان وفي يده دار لاسيه وعلى المريض دين معروف في الصحة فإن دبه الذي في الصحة أولى فإن حصل شيء كان في دين أبيه ولو كان أقر بدلت في صحته بعد موت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من عزماء الأب كذا في الحايي، رجل قال لفلان على أبي ألف درهم وجحد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترى العا و نه عن الجاحد فإن غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المسوط، لو اشترى عبداً في صحته بغير فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجار أو سكنت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت الحباة من الثلث كذا في حرانة المفتي، رجل أقر في مرضه

بأرض في يده أنها وقف إن أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعتق عبده أو أقر أنه تصدق به على فلان وإن أقر بوقف من جهة غيره، إن صدقه فذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وإن أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مريض أقر لوارثه ولأجنبي يدين بإفرازه باطل تصديقاً في الشركة أو تكادها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: إفرازه للأجنبي بقدر نصيبه جائز إذا تكادها في الشركة أو أنكر الأجنبي الشركة كذا في فتاوى فاضلخان، وإذا كذبه الوارث في الشركة وصدقه الأجنبي قيل: يجب أن يكون على الخلاف والأصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط المرحسي، فإن صدقهما المقر في نفي الشركة وقال: لم يكن مشتركاً وإنما أقررت بالشركة كاداً بحقيقة يصبح الإفراز للأجنبي كذا في المحيط، ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقاً صدقوه بما قال ثم مات المريض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فإن ادعى أكثر من ذلك حلف الورثة على عصبهم فإذا حلفوا أحد الثلث فإن أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى أولى بما ترك كله كذا في الحاوي، ولو لم يفر بدين وأوصى بثلاث ماله لرجل خانوصية اسماء أولى ويقال للورثة: أقرؤا له في الثلثين بم شتم ويقال للموصى له بالثلاث: أقر له في الثلث بما شتم فأبي العريقين أقر بشيء يؤحد به ويحلف على إنباتي كذا في المحيط، مريض أقر لوارثه بعد فقل: ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم لعبد للأجنبي وعزم الوارث قيمته ودفع حصه، وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الأول قيمته وصارت ميراثاً وبالأول والثاني منها نصيب، ولو كان على الميت دين يحيط بماله بعزم كل القيمة ولا تسقط حصه أحد كذا في الكافي، مريض وهب عبداً له لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقيسه الموهوب له ثم إن الموهوب له أقر أن المريض قد كان أقر قبل أن يهبه مني أن يعبد لهذا الوارث الآخر أو أمر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الآخر وصدقه الآخر في ذلك للثاني أن يأخذ العبد من الأول فلو أحد الثاني العبد من الأول ثم مات المريض من مرضه ذلك فإن كان قائماً يؤحد من الثاني ويصير ميراثاً للورثة لميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعنى الميت دين يحيط بما له فإن للعمراء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان للعبد قد حاب في يد الوارث الثاني فإن العمراء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الأولى إن شأؤوا صموا للوارث الأول قيمة العبد وإن شأؤوا صموا الثاني والثاني لا يرجع على الأول وإن صموا الأول فالأول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في علمه روايت هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة إما يجيء إذ لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب، وأما إذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين اثنتي، وأما إذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الأول هذا إذا صدق المقر له الثاني المقر له الأول فاما إذا كذبه وقال: العبد عيدي ولا أعرف ما يقول فإن العبد يسلم للثاني هذا إذا كان الأول قبض للعبد من المريض ثم أقر به للثاني وكذلك لو أن الأول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقر به للثاني قبل هذا فإن صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه دين كثيرة والعبد قائم في يد

الثاني أخذ بعبد منه وقسم بين العرماء، وإن لم يكن العبد قائماً في يده فمعرءاء خيار المتضمنين
 إن شأؤهم صمموه الأول وإن شأؤوا صمموه الثاني، وإن لم يكن يمس المريض دين عياني فثلاثة حتى
 أحد العبد إن كان قائماً وخيار التصمين إن كان هائكاً هكذا في القمط. إذا أمر المريض بالاستيفاء
 دين وجب له على غيره فإن كان الدين واجب بدلاً عما هو مال بأن قرض أو باع حتى وجب
 قنص في دمة المشتري ومثل القرض في دمة بعير أو وجب بدلاً عما ليس بمال كقنصر وبدل
 الخلع وأشبه ذلك فإن وجب الدين للمريض بدلاً عما هو مال والعزم تجسي صح إقراره بالاستيفاء
 إذا كان الوجوب في حائه للصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن. وإن كان الوجوب في
 حاله أرض لا يصح الإقرار بالاستيفاء في حق عزم الصحة إذا كان عليه دين الصحة هكذا في
 التدحيرة، وهذا إذا علم وجوبه في حائه للصحة باليمين أو بالعاينة فاما إذا لم يعلم وجوبه في
 حائه للصحة إلا بقول المريض وقول من دأب معه بأن قال المريض لرجل بعينه قد كتب بعتك
 هذا العبد في صحتي هكذا وأنت قبضت لعبد وإن تسوقيت نفسك وصداقة في ذلك بشري
 ولا يعرف ذلك إلا بقولهما فإن كان بعد قائم في يد بشري أو في يد النافع وقت الإقرار أو
 كان هناك وقت الإقرار فلا أنه عرف حياته وحياته في أرض المرض و كان هناك وقت الإقرار ولا
 يدري أنه هنت في حاله مرض أو في حاله الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح إقرار المريض
 بالاستيفاء إذا كذبه في ذلك عزماء الصحة وإن علم أن العبد هلث في حاله بصحة صح إقراره
 بالاستيفاء وإن كان واجباً على وارثه وأقر بالاستيفاء لا يصح إقراره سواء وجب في حائه المرض
 أو في حاله للصحة وسواء كان عليه ديون للصحة أو لم تكن، وإذا وجب الدين بدلاً عما ليس
 بدين وعزم تجسي فإقراره بالاستيفاء في حاله المرض صح لإقراره سواء وجب هذا الدين في حائه
 للصحة أو في حاله مرض وسواء كان عليه ديون للصحة أو لم يكن وإذا وجب الدين بدلاً عما
 ليس بدين وعزم واثرت لا يصح إقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حاله مرض أو
 في حائه للصحة هكذا في القمط، وإذا أمر المريض بخلد يده أنه قبض من وارثه وديعة كانت له
 عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كما في المبسوط، ولو أمر المريض بالرجوع في
 حبه فهو مصدق وبرئ الموهوب له. وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع انعاسد أو باسترداد
 المعصوب والرهن يصح وإن كان عليه دين للصحة ولو أقر بقضه من ثوبت في جميع ذلك لم
 يصدق كذا في محيط نسرحسي، فإن محمد وحمه الله تعالى في إجماع إذا وجب لرجل
 على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض رب الدين أقر باللف في يديه أنه وديعة عنده
 لعمريه أو مكاتبه وهي مثل الألف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون للصحة وعرماء
 المريض يحدون ما أقر به المريض فالمرضى مصدق فيما مر ويكون الألف الوديعه فصاحب الدين
 ويعتق لمكاتبه، ولو أقر بألف درهم وديعة هي تجود من الألف الواجب للمريض صح الإقرار.
 فإن قال المقر له أنا استردت أجياد وأعطي مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الإقرار بالبرادة،
 ولو أقر بألف ربوف في يده أنه وديعة عنده له وثلاثين حياء لم يصح إقراره فسميت هذه
 الدراهم بين العرماء ويؤخذ بعزمه والمكاتب يد عليهما، وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنه
 وديعة عنده لمكاتبه أو لعمريه أو لمجاريه في يديه ثم مات وذلك في يده قائم بعينه أو لا

يدري ما فعل بالجارية فإن إقراره باطل فإن قال المريض، أخذت هذه الدرهم لآلئ البهجة من غريمي أو قال: من مكاتبي قضاء خفي أو قال: أخذت هذه الدنانير قضاء لعمي أو هذه الجارية شراء بحفي إن كذبه الغريم والمكاتب ودلا دية عليا وهذه الأمور أموال بطل إقرار المريض وبقي المهر به حقا لعماء المريض يقسم بينهم باحصى وأدين على المكاتب والعريم على حاله وإن صدق العريم أو المكاتب المريض فيما أقر ففي الجارية والدنانير ينظر إن كانت قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو العريم أو أكثر صح الإقرار، وإن كانت القيمة أقل من دين المريض بأن كانت القيمة خمسمائة ودين مريض ألف درهم ففي الجارية بطل للعريم أو المكاتب، وإن المريض حابي بمدر خمسمائة والمائة لا يصح من المريض المدينون فإن شئت قامص البيع وأتم حقه بخمسمائة وإن شئت فأنقص البيع وحد الجارية وأد ما عليك وفي الدرهم البهجة لا يختار المكاتب أو العريم بين أن يأخذ البهجة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويصم الجردة ولكن يأخذ البهجة ويرد الجياد وبم يذكر في الكتاب ما إذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يحبر مكاتب ذكر العقبة أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه يحبر وهو الأصح فإن احتار المكاتب أو العريم النقص وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط، إن أقر بعد التاجر بمقص دين كان له على مولاه فإن لم يكن عليه دين جار وإن كان عليه دين لم يحبر إقراره بذلك وكذلك المكاتب إذا أقر بمقص دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه بإقراره باطل، وإن لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعة ومكاتبته دراهم فأقر باستيلاء الطعام ثم مات وترك ولاء فإن لم يكن له وارث سوى المولى فالإقرار صحيح وإن كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وإن كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في الميسوط، ولو أقر رجل لمريض أنه قتل عبده أو قصع يده ثم أقر المريض بالاستيلاء صح وكذلك لو كان اجاني قتل العبد عمدا في مرض الموت ثم صدقه المولى على ما وأمر ببعض بدل الصلح جاز كذا في الحارثي، إذا قرت المريضة باستيلاء مهر من الزوج وعذوها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج فإنه لا يصح إقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين العمراء بالخصص وإن كان الزوج يطلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيلاء المهر ثم ماتت من مرضها صح إقرارها فإن قال الزوج، أنا أصرب مع العمراء بنصف المهر لم يكن به ذلك كذا في الدخيرة، فإن بقي شيء من ماله بعد قضاء ديون عمراء لصحة رجوع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا باتنا أو رجعياً فمرصت وأقرت بالاستيلاء ثم ماتت فإن ماتت بعد نقضاء العدة بإقرارها بالاستيلاء منه صحيح وإن ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح إقرارها ومتى لم يصح إقرارها باستيلاء المهر في هذا الوجه يستوفي أصحاب ديون الصحة ديونهم فإن فصل شيء ينظر إلى المهر وإلى ميراثه عما عسلم له لأقل من ذلك كذا في المحيط، ولو جنع امرأته في مرضه على جعل وانقصت عذنها فأمر باستيعانها منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كذا مصدق كذا في الميسوط، مريض عليه ديون الصحة عصب رجل منه عبداً في مرضه فمات العبد في يديه أو أبقي وعصى العاصي للمريض على العاصب بأنقيمه فأقر المريض باستيعانها من العاصب لا يصدق إلا بيبه وبو كان العصب في حال صحة فعصب منه لم

مرضى والعبد قائم بعينه في يد انعاصب ثم أبقى أو مات وقضى القاصي عليه بما قيمته ثم أقر المريض باستيفاء ثلث القيمة إن كان لعبد ميتاً أو لم يعد من إمامي كاه مصداً بمنزلة دين وجب له في الصحة وإن كان العبد قد عاد من الإبقاء لا يصح إقراره، ولو كان العصب والمقتضاء بائضمان جميعاً في حال الصحة وإقرار المصوب منه بامتناعه الصالح في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط، مريض باع عبد قيمته ألف باليمن لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات، ثم يصح إقراره بشيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحذر المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي بعض البيع فإن احتار دفع الثمن فهو بغيره الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى: المريض مصدق فيما راد من الثمن على قيمة العبد ويحذر المشتري بين أن يدفع ألف أخرى أو ينقص البيع ويباع العبد للغيراء ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكر متبعنا رحمهم الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح إجماع الكبراء رجل باع عبده في صحته من أجل وثبته المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح إقراره في حق غيره الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد شيئاً ورده بقضاء القاصي فليس للمشتري أن يشارك غيره أميت في سائر أموال الميت ولكن له حبس العبد إلى أن يستوفي الثمن هيباع لصد ويكون المشتري أحق بالثمن من غيره الميت ثم إذا بيع العبد صرف ثمنه إلى المشتري فإن فضل شيء فالعقل لسائر غيره الميت وإن نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غيره الميت ديونهم من سائر أموال الميت فإن بقي شيء من حقوقهم أحده المشتري وبر أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه إلى المريض حال حياته أو إلى وصية بعد موته بقضاء القاصي بطل تقدمه ولكن لا يطلن حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط، إذا دفع المريض إلى وارثه درهم ليقضها غريباً من غرمائه فقال الوارث: قد دفعناها إليه ركديه العريم فالورث مصدق في براءة نفسه صدقه للمريض أو كذبه ولا يصدق في إعطال حق العريم وإن كان وكله بقبض دين له على أجنبي فقال: قد قبضته ودفعته إليه فهو مصدق والمطلوب يرى إذا وكله ببيع متاع له ولا دين عليه لبايع بقيته بشهادة الشهود ثم قال: في حياته أو بعد موته قد قبضت بشئ ودفعته إليه أو صاع فهو مصدق في ذلك وإن دلّ بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فإن كان المتاع مستهلكاً ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حياً أو ميتاً وإن كان المتاع قائماً والذي اشتراه معروفاً مقرراً بذلك وليس على المريض دين فالورث مصدق أيضاً إذا كان الورث حياً وإن كان على المريض دين لم يصدق الورث على ذلك وإن صدقه المريض فيه، وإن كان ميتاً حين أقر الورث بذلك ثم يصح إقراره كذا في المبسوط، رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كليل به أو كان الدين على الورث ورجل أجنبي كليل به بأمر الورث أو بعير موه معرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل إقراره فأما إذا أبرأ الأجنبي من غير قبض فإن كان أصيلاً لا يصح وإن كان كليلًا يصح من ثلث فإن كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكليل والدين على الورث على حانه وإن لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيل في ثلثي الألف إن شاوروا أحده من الأصيل وإن شاوروا أخذوه

من الكفيل والثالث الباقي يؤخذ من الأصل لا غير ولو أبرأ الوارث لا يصح كلفه كان ولو أقر أنه قبض من اجنبي فطرح به عن الوارث أو تحول له اجنبي منه أو وكل رجلاً ببيع عبده فدفعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فافترق قبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه إلى الموكل لم يصدق فإن كان المريض هو الوكيل والأمر صحيح فهو مصدق وإن جحد الأمر فإن كان المشتري وارثاً لهما وهما من صناد لا يصدق الوكيل وإن كان الوارث الوكيل دون الأمر فإن أقر أنه قبض ودفعه إلى الأمر أو هلك في يده يصدق فإن أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحال عليه ثم مات، إن كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وإن كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون الأصل فإن كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضاً وإن كان الكفيل اجنبياً يصح من الثلث مكان الورثة الخبار إن شأؤوا، أجازوا، الحوالة وإن شأؤوا نعتوا وإن أجازوا، إن شأؤوا أحدوا الدين من المحتال عليه وإن شأؤوا أحدوا من الأصل الوارث وإن لم يجيزوا فإن كان لدميت مال يخرج ذلك من الثلث هكذا وإن لم يكن لدميت مال غير الألف فهو صحيح في ثلثه وللورثة أخبار إن شأؤوا أحدوا المحتال عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وإن شأؤوا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض سم يهر بالاسمعاء ولم يهر الكفيل ولم يعمل وبكر أقر بالف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده أنها وديعه أو عصب للكفيل وأبدي أقر به فأنه يمينه ولا يبري ما فعل فإقراره باطل فإن لم نعم بيمينه حتى مات مجهلاً يجب الصمان عليه فيصير نصيباً بالدين وإن كان قائماً كان سكمين أن يأخذ ذلك ويميمها فيتوصل إلى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من غير حاجة إلى قضاء الدين بيمين من أعيان ماله وكذا إن أقر بهذا كله للأصل كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باسمعاء بدين المكتوبة جاز من الثلث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيهان، ولو لم يقر باسمعاء بدين المكتوبة ولكنه أقر بالألف في يده أو مائة دينار أو جارية أنها وديعه لهذا المكاتب أو دفعها بتمامه بعد الكتابة ثم مات فإنه يجوز إقراره بقدر الثلث كذا في العبد، رجل أودع أباه ألف درهم ببيعة اليهود في مرض موت الأب أو صحته قلما حصره لموت آخر أنه استهلكها فإن أقر أنه استهلكها أو دفعه في ذلك حتى مات فحجب صارت الوديعة ديناً للأب في ماله ولا يكون هذا إقرار المريض لورثته، وإنما إن جحد الوديعة أو يقر أنه استهلكها ثم غر: صاعبت الوديعة مني أو رددتها على صاحبها فحجب لا يلتزم إلى موله ويجب عليه الصمان وإن حلف، وإنما إن يقول: صاعبت الوديعة مني أو رددتها قلما طوالب باليمين أقر بالسهل أو بكل عن ليمين فحجب يصل عنه الصمان ولا يؤخذ من تركته هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري، قال محمد رحمه الله تعالى رجل له ثلاثة مدين وفي يده دار فحضره الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها منها ولم أدفع إليهما شيئاً من الثمن وصدفاه على ما أقر من الشراكة ثم مات وبلغ شفع وأبنا الأخوان يسكنون جميع تلك هذه الإقرار باطل وإذا بطل الإقرار قسمت الدار بين اليمين اثلاثاً لكل ابن الثلث فإن حضر الشفع أحد الثلث الذي في يد الأب المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الأب المقر له وبين الاجنبي نصفين، فإن كان الأب

المقر له ورث مالا آخر يصم ذلك إلى ما وصل من ثمن الدار وتكون لجملة بين الابن وبين
الأجنبي حتى يصل إلى كل واحد منها ثمن الخمسمائة، فإن كذبه لأجنبي في الشركة يأن قال
الأجنبي: بعث نصف دار منته بخمسمائة فأما النصف الآخر فلا أدري من كان ولم تكن بيني
وبين الابن شركة وصلى الابن أباه فيما أقر من الشركة، فعلى من أبي حبيبه وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى. هذا والإقرار سواء وبأحد الشفع ثلث الدار بثلاث اشهر ويكون ثمن
المن بين الابن وبين الأجنبي بصين، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: يأخذ الشفع نثني
كل الدار ولو كذب الابن أباه وصديق العريب فعلى قول أبي حبيبة وأبي يوسف رحمهما الله
تعالى: إقرار المريض بأحد أيضاً غير أن الشفع بأحد من الابن المقر له سدس الدار بسدس ثمن
أما على قول محمد رحمه الله تعالى، فالإقرار في حق الأجنبي صحيح فيعصي ببيع الأجنبي
نصف الدار من المريض فأخذ الشفع ذلك بالثلاثة والنصف الآخر يقسم بين البين ثلاثاً لكل
من ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفع من الابن لمقره في هذه المسألة شيء كذا
في المحيط، ولو أقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسؤلها سوى مهرها وقد استوفت مهرها
فمات بعد العدة وترك أخاً وصهرتها وأربعين درهماً لها كله وإن مات قبل مصي العدة بها خمسة
دراهم ثمن الأربعين كذا في الكافي، ولو كان الروح ترك مكان أربعين درهماً ثوباً قيمته أربعون
درهماً ولم يترك مالا آخر غير مات الروح قبل انقضاء العدة فعبر المطلقة ثمن هذا الثوب، وأما
المطلقة فلا تستحق عين الثوب فبإع ثمن الثوب بخمسة دراهم فعلى لها ذلك إلا أن ترعى
أن تأخذ ثمن الثوب بحققا وإن مات الروح بعد انقضاء العدة ببيع ثوب ويصرف ثمن كذا
فيها فكذا في المحيط، رجع حصره الموت وإن أخ لأب وأم وامرأة فسأته أن يطلقها ثلاثاً ففعل
ثم أقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها وأوصى رجل بثلاث ماله ثم مات وترك ستين
درهماً فإن مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع الستين بدينها وإن مات قبل انقضاء عدتها
فللموصى له الثلث عشرون درهماً وإن كان الدين مقدماً على الوصية ثم للمرة ربع ما بقي وهو
عشرة بقي للأخ ثلاثون ولو ترك مكان ستين ثوباً يساوي ستين درهماً وقد مات قبل انقضاء
عدتها فللموصى له ثلث الثوب وربع ما بقي للمرأة إلا أن ترعى أن تأخذه بحققا وإن بقي
للأخ ولو مات بعد انقضاء عدتها ببيع الثوب للمرأة إلا أن تأخذه ويحلفها ولا شيء للموصى
به، ولو كان أقر مع ذلك لأجنبي بدين والمسألة بحالها فإن مات بعد انقضاء عدتها بالمرأة
فخاصص لأجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفى دينها بدين الأجنبي فإن فضل شيء أخذ للموصى به
وما بقي للأخ وإن مات قبل انقضاء عدتها بدين الأجنبي فإن فضل شيء أخذ للموصى به
ثلاث ما بقي ثم يعطى للمرأة لأقل من ربع ما بقي ومما أقر لها به وما بقي فهو للأخ كذا في
التحريم شرح الجامع الكبير للمصيري، كاتب عبده على ألف فآقر لولاه بألف وأجنبي بألف
في مرضه وهي يده ألف فبإع من الكتابة ثمن مات ولا مال له غيره مات حراً ويكون ثلثا هذا
الألف لولاه وللثالث للأجنبي ولو قضاه الموصى من الدين أو لم يقم ومات عنه فالأجنبي أحق به
لأن المكاتب عبد لاه مات ولم يترك وء بالكتابة فتمسح الكتابة بالبيع ولا يجب للمولى
على عبده دين يطل كذا في محيط السرخسي، ولو ترك المكاتب ابناً ولد في مكانته

فالأجنبي أحق بهذا الألف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتب والدين، ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابناً مولوداً في كتابته كان الأجسبي أحق بالألف أيضاً ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتب وإذا أدى الابن المكاتب والدين الذي على الأب لا يفتقر القضاء إلى الأجسبي وإن صدرت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط، رجل كاتب عبداً له على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجسبي ألفاً في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفاً بمعاينة اشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاه المولى من القرض ثم مات فالمولى أحق به وإن لم يتروك مالاً آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري ومكاتب به على مولاه دين في حال الصحة فمات في مرضه أنه قد أسهم ماله على مولاه وعليه دين في حالة لصحة فمات في مرضه ثم مات ولم يدع مالاً ثم يصدق على ذلك كذا في المحيط، مكاتب مريض أقر لأجنبي بألف ثم مات وترك ألفاً وعليه للكتابة فالأجنبي أولى من الكتابه كذا في محيط السرخسي، ولو أقر في مرضه للمولى بألف قرص وأقر لأجنبي بمثل ذلك أو بدأ بالأجنبي ثم مات وترك ألفي درهم بدئاً بالدين الأجسبي يأخذ المولى الألف الآخر من الكتابة وعق المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الألف الذي للمولى بجهة الدين وإن ترك فضلاً على ألفي درهم أحده المولى من الألف الذي أقر له به إن لم يكن وارثاً ياد كان للمكاتب عصبة وإن كان المولى وارثاً بطل الإقرار له والفصل بين المولى وصاحب القرض إن كان له وإن لم يكن فهو للمولى بالمعصومة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري، ولو كان في يد المكاتب حين مرض ماله دينار فأقر بابنائه ودبغة عبده للمولى ثم أقر للأجنبي بدين ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقر بها مولاه فإنه يبدأ بالدين الأجسبي فيصرف الألف إليه والدينارين تبعه فيفتقر من ذلك أولاً بدل الكتابه فإن قصص شيء كان فعامل للمولى بحكم الإقرار إلا أن يكون المولى من ورثة المكاتب فيجوز أن يكون المفضل ميراثاً كذا في المحيط، ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفاً في صحته ثم مات المكاتب وبورن ألفاً وأولاداً أحراراً من امرأة حرة يفتقر للمولى بالألف من لكتابه ويقضي بعقده ويلحق ولاء الأولاد به فإن قال المولى أجعل الألف من القرض أو من القرض والمكاتبه ثم بنتت إلى ذلك وإن ترك أكثر من الألف أحد المولى العا من بدل الكتابه وبأخذ المفضل عن الدين الذي أقر به فإن فضل من دينه شيء يصرف إلى أولاده الأحرار كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري، كاتب على ألف وله ابنان حران وأقر لأحدهما بدين ألف ولللمولى بدين ألف ومات عن العيين أحدهما المولى وإن ترك أقل من الأعيان بدئاً بالدين الأب كذا في محيط السرخسي، إذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطعة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فإن صدقته الورثة فيما قال فإنه لا يصير ميراثاً بينهم ويتصدقون به وإن كذبت الورثة فإن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح إقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح إقراره في حق الثلثين فيكون لك الألف ميراثاً بين الورثة، وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح إقرار المريض أصلاً ويكون الكل ميراثاً بينهم كذا في المحيط، وإن مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقر في مرضه بنهضه وصدقه الابن للمريم وأخ وكذبه الثالث يرى الأس العريم من ثلثه

ثبته ولث المصدق وغرم لثث المنكر وإن ترك الميت الفأ آخر واقتسموا بينهم اثلاثاً الثلث للمكذب وبقي ثلثان للمصدق والمغرم فباعد الابن الغريم ثلثاً يحكم دينه وبقي ثلث آخر فوَقَّعَ بينهما نصفين ولو أقر في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من أبيه فلان وفيص ثمنه وأنفق في حاجته وسلم العبد إليه ثم أودعه إليه ثم مات وصدقه الابن المنقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فإذ أمضى أخذ ثلثيه ورجع ثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة وإن فسح صار العبد بينهم اثلاثاً ورجع المنقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر إن كان للميت مال آخر وعندهما لا ينقص البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي، وإن كان في البيع محاباة بأن كانت قيمة العبد الفير وقد أقر الميرس أنه باع هذا العبد في صحته من أبيه هذا بألف درهم وبقي المسألة بحالها فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا والأول سواء فأما على قولهما فالحاباة وصية ولا وصية للوارث إلا بإحارة باقي الورثة وإذا لم توجد الإحارة من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بأشمن الذي تصادقا على الشراء به فيكون له الخيار إن شاء مسح العقد وإن شاء أمضى فإذ احتار الإمضاء بطل الثمن إلى تمام القيمة في نصيب المكذب رداً للوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الأنف للمكذب نصف ذلك حصه من الحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع لمشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الألف في نصيبه ونصيب المصدق من الألف للتروك وإن مسح العقد ورد العبد صار العبد ميراثاً بين البنين الثلاثة اثلاثاً ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فإذ قال للمشتري: أنا أنقض البيع في حصه المكذب حاصه كاذ له فذلك وإذا فسح السع في نصيب المكذب وجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط

الباب السابع في إقرار الوارث بعد موت المورث

رجل مات وترك ألف درهم وأباً فقال الابن في كلام موصول: لهذا على أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم فالألف بينهما نصفين ولو أقر للأول وسكت ثم أقر للثاني فالأول أحق بالألف فإذا دفع الألف لي الأول بقضاء لم يضمن للثاني شيئاً وإن دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الألف وديعة لهذا ولهذا الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف، ولو قال: فلان عني أبي ألف درهم وهذا الألف وديعة لفلان تخاصا به كذا في المبسوط، لو قال له رجل: هذا الألف الذي تركه الميت وديعة لي وقال لآخر: لي على أبيك ألف درهم دين فقال للوارث: صدقتماء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الإقراران جميعاً ويكون الألف بينهما نصيبين، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يصح بأن الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الإقرار للثاني كذا في المحيط، لو قال لفلان عني أبي ألف درهم ودفعه إليه بقضاء ثم أقر بألف آخر عني أبيه لآخر لم يضمن له شيئاً من ذلك عند محمد رحمه الله تعالى، ولو دفع الفأ بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة، ولو قال: لفلان عني أبي ألف لا بل لفلان، فدفع إلى الأول بقضاء لم يضمن للثاني شيئاً وبغير قضاء ضمن للثاني

مثله كذا في محيط السرخسي، إذا مات وترك اثنين، الفين فأحد كل واحد منهما أنفاً ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم، ودعى أيضاً آخر ألف درهم فأقرا جميعاً لأحدهما وأمر أحدهما للأخر وحده وكان الإقراران معاً فإن الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة، ولو لم يقصدا منهما شيئاً حتى غاب الذي أقرا له جميعاً وجاء الذي أقر له الواحد وقدمه إلى الحاكم فقال لي على لست ألف درهم وقد أقر به هذا الورث لي فصدقه الآن وأحبر القاضي بما أقر به بغيره فإن القاضي يقضي عليه بالألف كله فإن جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف بقضي في يديه كله ولا يرجع واحد من الأخوين على أخيه بشيء، وكذلك لو كان الذي أقرا له جميعاً قدم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالألف الذي في يديه، فإن جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف الذي في يديه ولا يرجع واحد من الأخوين على صاحبه بشيء، وكذلك لو كان لميراث دنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحاوي، رجل مات وترك عشرين قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك ابنين فاقترنما وأخذ كل واحد منهما عبداً ثم أقر، جميعاً أن اباهما اعتق أحد العبدين بعينه وهو الذي في يد الأصغر منهما في صحته، وأقر الأكبر أن أداه اعتق لعبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معاً فهما حران وهما الأكبر بالأصغر نصف قيمة العبد الذي في يده، وكذلك الإقرار بالوديعة في العبدين بأن أقرا بأحدهما بعينه أنه وديعه فلان وأقر الآخر في يده أنه وديعة لفلان فهذا والإقرار بهتق سوء وهو كانت الدكة التي درهم فاقترنهما وأخذ كل واحد منهما أنفاً ثم أقر أحدهما لرجل بدين خمسمائة على أنه وقضى للقاضي بها عليه ثم أقرا جميعاً أن على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فإنه يقضي به عليهما أثلاثاً ولو كان الأول أقر يانف ودفعه يقضاه فاضي ثم أقرا جميعاً بالألف الثلاثي قضى بالألف كله مما في يد الحدة والمقر الأول لا يصير صديقاً ولو كانا أقر أولاً لرجل بدين مائة درهم ثم مر أحدهما لأخر بدين مائة درهم فثلاثة الأوسى عليهما نصفين فإن أخذ المفق عليه مائة من أحدهما رجع على أبيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فأقر لرجل بمائة درهم ثم أقر بعد ذلك الآخر بمائة درهم فالأول يأخذ من المقر مائة درهم في يده ومائة التي هي حق المفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهماً فإن أخذ المائة من أحدهما رجع على صاحبه بحصة سهمها وكذلك لو كان الإقراره جميعاً معاً فثلاثة التي أقر بها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الأخرى عليهما على تسعة عشر سهماً كذا في المسعود، ترك ثلاثة بين وثلاثة آلاف درهم فاقترنهما فادعى أجسي على أبيهما بثلاثة آلاف درهم فصدقه الأكبر فيها والأوسط في الاثنين والأصغر في الألف يأخذ منهم ألفاً أثلاثاً والآخر من الأوسط والأكبر نصيبين ومن الأكبر بقضي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من الأكبر بقضي في الأوسط ألفه ومن الأصغر ثلث ألفه هذا إذا تقبهم جميعاً وإن أخذ لقبهم متفرقين فإنه بقي الأوسط وحده أولاً بأخذ منه الألف، وإن بقي الأوسط معاً يأخذ منه لألف بقي في يده وكذلك لو بقي الأكبر بعده يأخذ منه ما بقي يده كله ولم يذكر في الكتاب أن لأوسط والأصغر هل يرجعان على المقر به بشيء؟ قالوا: يجب أن يرجع الأصغر ثلثي الألف على المقر به

بإتفاقهما، فاما الأوسط فلا يرجع بشيء عند محمد رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الألف هذا يعني الأصغر أولاً فإن بقي الأكبر أولاً يأخذ ألفه، ومن الأوسط بعده يأخذ ألفه ومن الأصغر ثلث ما في يده إذا كان مقرراً بأن أخويه أقراله بالزيادة على الألف، فإن جحد الأصغر إقرارهما له بالزيادة ثم يأخذ منه شيئاً ثم الأكبر لا يرجع على الأصغر بشيء، وكذلك الأوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الألف ويرجع لأصغر عن الغريم بسدس الألف فإن بقي الأوسط أولاً يأخذ ألفه، فإن بقي الأصغر بعده فكما ذكرنا أراد به إذا جحد الأصغر إقرارهما فإن بقي الأكبر بعده يأخذ ألفه كد في محيط السرحسي، رجل مات وترك لابن لا وارث به غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقل للغريم قد قضى الميت مني خمسمائة حال حياته وصدقه أحد الابن مني ذلك وكذبه الآخر فإن للمكذب أن يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق أن يأخذ من الغريم شيئاً ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الألف فصدقه أحد الابن مني ذلك وكذبه الآخر فللمكذب أن يأخذ من الغريم خمسمائة ومن للمصدق أن يرجع على الغريم بشيء، وبغريم أن يحلف المكذب بأنه ما تعلم أن أباك قبض مني جميع الألف فإن حلف الجحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسمه الابن تلك الألف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق وبأخذ منه الخمسمائة شيء ورثها كذا في المحيط، إذ مات وترك ابناً وألف درهم فادعى رجل على الميت ألف درهم لصدقه لا يس ودفع إليه بقضاء أو يعبر بقضاء ثم ادعى رجل آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الأول وانكر الثاني دين الغريم الأول لم يلتفت إلى إكراهه ويقسمان الألف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فإن الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحديثي

الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له

رجل قال لآخر: أخذت منك أمناً وديعة وألفاً عصياً فصاعب الوديعة وهذه ذلف عصب وقل أنقر به لا بل هلك العصب ونصب الوديعة كان لقول قول أنقر به يأخذ هذه الدرهم ويعزم مقر الأمناً أخرى وكذا لو قال المقر له لا من عصيتي الألفين كان أجواب كذا لك، ولو قال المقر: أردعتني ألفاً وعصيت منك أمناً فهلك الوديعة وبقي العصب، وقال المقر له لا بل هلك العصب كان لقول قول مقر يأخذ المقر له الألف ولا يصحبه شيء كذا في فتوى قاضيخان، رجل قال لآخر: أخذت منك ألف درهم وديعة فهلك، وقال صاحب المال لا بل أخذتها عصباً فحلف المقر له ذمة أقر بسبب الصمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو الإذن بالأخذ والآخر ينكر فكان القبول قوله مع يمينه ووجوب التصمان على المقر بإقراره إلا أن يمكن الخصم عن اليمين وإن قال: أعطيتني ألف درهم وديعة فهلك، وقال صاحب المال بل أخذته غصب لم يضمن المقر لأنه ما أقر بسبب الصمان بل أقر بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر إلا أنه يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القبول قول المكسر مع اليمين إلا أن يمكن المقر عن اليمين فحينئذ يرميه المال كذا في الكافي، ولو استأجر

فلم يثنى إحداهما إلى الخيرة والأخرى إلى القادسية وهي أبعد من خيرة فحصل عنهما إلى القادسية فسقط إحداهما في القادسية فقال المالك: نفقت التي استأجرتها إلى الخيرة وعليك ضمانتها وقال المستأجر: لا بل نفقت التي استأجرتها إلى القادسية فالقول قول المالك وبضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للمصبري، لو قال: أقرضت ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه إليه كذا في التبیین، وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان: أخذت مني هذا المال ولم يكن لك عني شيء ورده عليّ فإنه يجبر عني أن يرد المال بعد أن يحلف أنه ما كان له عليّ شيء، وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت ودعاه به عبده أو هبة وهبه له فقال: بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط، ولو قال: قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال: وهبتها لفلان فأمرني بتقبضها فقبضتها له ودفعتها إليه فالمقر ضامن هكذا في المحيط، ولو قال: أسكنت بيّتي فلاناً هذا ثم أخرجته منه ودفعه إليّ رادعي الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسناً وعني الساكن البيّة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: القول قول الساكن وهو المقياس وعنى هذا الخلاف لو كان هذه الدابة لي أعرتها فلاناً ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعترته فلاناً ثم قبضه منه، وإذا أمر الرجل أن يلبس فلاناً الخياط حاط فقبضه هذا بصف درهم وقبض منه لقبض، وقال الخياط: هو قبضي أعربك فالقول فيه كالقول في الآسي، وكذلك الثوب سلم إليّ الصباغ كذا في المبسوط، وإن لم يقض في مسألة الخياط وغيرها وقبضته منه لا يرد اتفاقاً كذا في محيط السرخسي، ولو كان الثوب معروفاً أنه للمقر أو الدابة أو الدار فقال: أعتره فلاناً وقبضه منه كالقول قوله كذا في المبسوط، ولو قال: وصعب ثوبي في بيت فلان ثم أحدثت به بضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بضمن كذا في محيط السرخسي، قل الخياط: هذا الثوب لفلان سلمه إليّ فلان فادعيه فهو للمقر له أولاً ولا بضمن لدثاني شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الإقرار بمال دفع إليه فلان وهو لآخر، رجل قال لآخر: أحدثت منك هذا ثوب عارية وقال الآخر: أحدثت مني بيعاً فالقول قول الآخر وهذا إذا لم يبيعه، أما إذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة، ولو قال لآخر: أحدثت منك هذه السراهم ودعيت، وقال الآخر: أحدثت مني مرض فقلول قول للمقر كذا في خزانة المفتين، ولو قال: أقرضتني ألف درهم، وقال الآخر: غصبتني فالمقر ضامن بها غير أنها إن كانت فائضة ببيعها فالمقر له أن يأخذها كذا في الحارثي، إذا قال الرجل لغيره: أعترتني هذه الدابة التي في يدي، وقال صاحب الدابة: ما أعزتك ولكك غصبتك فإن لم يكن المستعير كتبها فالقول قوله ولا ضمان وإن كان المستعير قد ركبها فهو ضامن، وكذلك إذا قال: دفعتها إليّ عارية أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن قال: أحدثت عارية منك وجحد الآخر فهم ضامن كذا في المحيط، رجل قال لآخر: قد غصبتك ألف درهم ورضيت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقر له: قد أمرتك به فالقول قول المعصوب منه، ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول العاصب كذا في الخلاصة، قال لغيره: هذه الألف

ودبعة لك عندي، وذل المقر له: ليست بودبعة ولي عليمك ألف من قرص أو ثمن بيع ثم جحد المقر الدين ومودبعة وأراد المقر له أن يأخذ الودبعة قضاء عن الدين الذي يدعي به يكن له دلت لأن إقراره بمودبعة أولاً يطل بالرد ولو قال المقر له: ليست بودبعة وبكفي اترضنكها بعينها وجحد المقر انقضى كان لمقر له أن يأخذ ألف بعينها كذا في فتاوى قاضحان، ولو أقر بالف قرص أو عصا وأدعى لصاً أو قال: لس عند أو ادعى ثمن أمة بومه كذا في الكافي، إذا قال: لعنان علي ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان: ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وصكت ثم ادعى الألف أنه قرص لا يصدق كذا في المحيط، وإذا أقر الرجل لعنان علي ألف درهم من ثمن متاع بآمنه إلا أنني لم أقبضه فإنه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه للمقر له في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بأنه يصدق إذا وصل صدقه المقر له في الجهة أم كذبه وإذا فصل أن كذبه المقر له في الجهة بأن قال لي عليمك ألف درهم من قرص فإنه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض ويلزمه للمال عنه صدق، وأن إذا صدقه في الجهة بأن قال لي عليمك ألف درهم من ثمن متاع وقبضت مني والمقر يقول: لم أقبض مقصوداً عن إقراره، كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً: بأنه لا يصدق كما به كذبه في الجهة ثم رجع، وقال: يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، ولو قال: لعنان علي ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فون صدقه المقر له فيما أقر لزمه ألف درهم وإن قال مقر له: هذا العبد عبيدي وإنما بعثتك عبداً غيره فأحد العبد منه لا يلزمه شيء، ولو قال: العبد عبيد وإنما بعثتك عبداً غيره وقبضته وبني عليك ألف درهم ثمنه فإنه يلزمه ألف درهم هكذا في المحيط، لو قال: لعنان علي ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فإن أقر الصائب سلمه له وأخذه بالمال وإن قال العبد عبيدك لم أقبضه وإنما بعثتك غيره فالمال لأرم له كذا في المسعودي، وإن قال: العبد عبيدي ما بعثتك فحكمه أن لا يدرم المقر شيء هكذا في الهداية، ولو قال: العبد عبيدي ما بعثته مني إنما بعثت غيره لم يكن له عنه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: يحذف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو لزمهما كذا في المسعودي، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضحان، وإذا تخالفاً بطل المال كذا في الهداية والكافي، لأن كان العبد في يد ثالث إن صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال وإلا فلا كذا في الخلاصة، ولو قال: ابتعت منه شيئاً بألف درهم إلا أنني لم أقبضه فالحقول قوله بالإجماع كذا في الكافي، به أقر أنه أع عبده من فلان ودعى أنه لم يقبض الثمن وجبه كان له ذلك وكان القول بموله إذا أنكر مقر له كذا في السير، وحل قال: لعنان علي ألف درهم ثمن حمار أو حبرير يدرمه للمال ولا يصدق في السب إذا كذبه المدعي في السب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذا لو قال: علي ألف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضحان، وإن صدقه الطالب في ذلك فإنه لا يلزمه شيء في قولهم جميعاً كذا في الذخيرة، ولو قال: لعنان علي ألف درهم حرماً أو رب فهو لأرم له، ولو قال:

لفلان عني ألف درهم زور أو باصل إن صدقه مقره فلا شيء عليه وإن كده لرمه كذا في
التبيين، ولو قال: له عني ألف من ثمن متاع، أو قال أقرصتي ألف درهم ثم قال هي ربوف
أو نهرجة أو ستوفة أو رصاص أو قال: لا أنها ربوف أو قال لفلان عني ألف درهم ربوف من
ثمن متاع، وقال المقر له: جيد لرمه اجساد عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل،
وقال: إن وصل صدق وإن فصل لا يصدق، ولو قال لفلان علي ألف درهم ربوف ولم يذكر
البيع والقرض قيل يصدق إجماعاً إذا وصل وقيل هو على خلاف أيضاً كذا في الكافي، وإذا أقر
بالن عصباً أو وديعة وقال هي نهرجة أو ربوف صدق وصل أم فصل، ولو قال في الغصب
والوديعة: إلا أنها ستوفة أو رصاص فإن قال موصولاً صدق، وإن قال موصولاً لم يصدق كذا
في الميسوط، وإن قال لفلان علي ألف درهم من ثمن متاع، أو قال أقرصني فلان ألف درهم
أو قال: أردعني أو قال: غصب ألف درهم ثم قال: لا أنه ينقص كذا صدق وإن وصل ولا فلا
ولو كان الفصل بضرورة النقطاع لنفس فهو وصل كذا في الكافي، وبه يمتنع كذا في الدخيرة،
رجل قال: قد هبعت من فلان ألفاً ثم قال: هي ربوف يقل قوله، ولو قال هي ستوفة لا يقبل
وإن مات المقر قيل أن يقرب شيئاً فقال وأرله: هي ربوف لا يصدق كذا في الظهيرية، وفي
المضاربة والغصب إذا مات المقر فقال ورثته: هي ربوف لا يصدقون كذا في الغصب، وكذا في
في الوديعة كذا في الظهيرية، أقر بقبض حمسائة على لشركة وقال: هي ربوف صدق وصل
أم فصل وللشريك نصفه، أو شاء وإن شاء اتبع المصطوب بإيجابه فإن قال موصولاً هي رصاص لم
يصدق وللشريك نصفها جازاً، ولو قال موصولاً يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط
السرخسي، وفي دعوى الزيادة إذا كان من قبضت حقني للشريك أن يأخذ منه نصف الجبابة
كذا في المحيط، ولو قال له: علي كثر حنطة من ثمن بيع أو عرض ثم قال: هو رديء فلقول قوله
في ذلك وصل أم فصل، وكذا في سائر الموروبات ومكيلات على هذا، وكذا في بؤ أقر بكثرة
حنطة غصب أو وديعة ثم قال: هو رديء فلقول قوله وكذا في لو أقر بصمام قد أصابه الله،
وعني فقال: هذا الذي عصبته أو أردعته فلقول قوله في ذلك، وكذا في لو قال: مستودعني
عبداً ثم جاء بعبد معيب فقال هو حم فلقول قوله في ذلك كذا في الميسوط، ولو أقر بفلان
عليه عشرة أنفس من عرض أو ثمن مبيع ثم قال: هي من النفوس الكاسدة لم يصدق، وكذا في
إن وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى:
يصدق في العرض إذا وصل وعليه ما قال، وأما في البيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
لاول لا يصدق، وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق إذا وصل وعليه فيه المبيع، ولو قال
عصبت عشرة أنفس ثم قال: هي من النفوس الكاسدة كان مصدق وكذا في الوديعة كذا في
المحاوي، وإذا أقر ببعض رأس مال النسم ثم ادعى أنها ربوف، إن كان أقر ببعض أجياد أو بغير
ببعض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله
كانت زبواً، وإن كان أقر بقبض الدراهم فعوله مقبول في دعوى الزيادة سمحاً كذا في
الظهيرية، ومن أقر بدين مؤجل فصدقه مقر له في الدين وكذا في المناجيب لرمه الله تعالى
ويستحلف المقر له على الأجل كذا في الكافي، ولو قال: لفلان علي عشرة مثاقيل فضة ثم قال

هي سوداء، أو قال: لفلان عني ألف درهم ثم قال: هي من صرب كذا البرع من الدراهم، أو قال: من نقد بلد كذا، إن قال: علي من عصب فإنه يصدق عندهم جميعاً وصل أم فصل، ولو قال: من قرص أو ثمن بيع إن كان ماسمى نقد البلد فإنه يكون مصداقاً عندهم جميعاً، فاعلم إذا لم يكن نقد البلد إن فصل لا يصدق عندهم جميعاً وإن وصل ذكر أنه يصدق، ولم يحدث فيه خلافاً، من مثلهما من قال: ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق، ومنهم من قال: ما ذكر في الكتاب قولهم جميعاً كذا في الدخيرة، ولو قال: أسلمت إليّ ثي عشرة دراهم في كرا حنطة وقال: بم أقبضها وقال رب السهم: لا بل قبضتها، إن قال المسلم إليه ذلك موصولاً صدق قياساً واستحساناً، وإن فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: لفلان عندي وديعة ألف درهم أو عني ألف درهم قرصاً ثم قال: لم أقبضه ضمنه كذا في الخلاصة، لو قال: أعطيتني ألفاً أو أقرضتني ألفاً أو أسميتني ألفاً ثم قال: لم أقبض، إن كان ذلك موصولاً صدق قياساً واستحساناً، وإن قال ذلك مفصلاً لا يصدق استحساناً ولو قال: نقدتني ألفاً أو قال: دفعت إليّ ألفاً، وقال: لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: يصدق إذا وصل كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال: أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها إليّ وقال ذلك مفصلاً لا يصدق وهو ضامن، وإن كان كلامه موصولاً فالقول له، وكذلك إذا قال: أعطيتني أو أسلفتنني لكن لم تدفع إليّ ووصل كلامه، ولو قال: دفعت إليّ ألفاً أو نقدتني ألفاً فلم أقبضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يصدق وهو ضامن، وقال محمد رحمه الله تعالى: القول قوله ولا ضمان عليه، ولو قال: قبضت منك ألفاً أو أخذت منك ألفاً لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط، رجل قال: لفلان عليّ مائة درهم عدداً ثم قال بعد ذلك: هي وزن خمسة أو ستة وكان الإفراق منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على المقصان إلا أن يبين الوزن موصولاً بكلامه كذا في المبسوط، ثم إذا ذكر ذلك مفصلاً وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بياحه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى إذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عدداً خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط، وإن كان في البلد يتباهون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فإن ادعى وزناً دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق إلا إذا ذكره موصولاً بكلامه وإن كان في البلد يقود مخالفة وإن كان العايب منها نقداً بعمه يتصرف مطلق الإفراق إليه وإن لم يكن البعض غالباً على البعض يتصرف بإقراره على أقل ذلك، ولو قال: بالكوفة له عني مائة درهم بيع عدداً ثم قال هي نقص دانقاً لم يصدق، ولو قال: له عليّ مائة درهم أسهدية عدداً ثم قال عسيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الأسهدية كذا في المبسوط

الباب التاسع في الإفراق بأخذ الشيء من مكان

لو أقر أنه أخذ ثوباً من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأبكر المقر فالقول للمقر ولو كان مستأجراً أو مستعيراً فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي، رجل قال:

قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فإنه يقضى بأمانة لصاحب البيت ويعزم المقر مثلها لئلا يهرأها له، وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كسب فلان ألف درهم ومن سمط فلان ثوباً أو من قربة فلان كراً حطه أو من حبل فلان كزقر ومن ررع فلان كراً حصه كل ذلك يكون بمنزلة إقراره بأنقص من يده كذا في فتاوى قاضيان ولو قال: قبضت من أرض فلان عدلاً من رطبي، وقال: إني مروت فيها مائة لبرلتها ومعني أحمال من زهي فإنه يقضى بالبرطي لصاحب الأرض إلا أن يقيم البينة أنه كان مراً فيها، وكذلك إذا كان فيه صريق معروف بعماله كذا في المحيط، وإذا أقر أنه أخذ سرخاً كان على دابة فلان أو حماراً أو حياً ودعى ذئب رب الدابة بضربه به وكذلك لو قال: أخذت حطه كانت على دابته أو صاعاً كان في جوارق فلان فبني له بذلك، وكذلك لو أقر أنه أخذ نطاة جته أو ستر بابه ولو أقر أنه أخذ ثياباً من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والحل والأرض يبرئها الناس ويصنعون فيها الأمعة وكل موضع يكون بعماله، ولو أقر أنه أخذ ثوباً من صديق فلان أو ماء فلان فلا شيء عليه، ولو أقر أنه أخذ من أجير فلان فإنه للأجير دون الأستاذ، ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أحده لم يقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ادعاه رب البيت ويقض في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحدودي، ولو قال: أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال: كسب فيها ساكناً أو كنت الدار في يدي بإجارة لا يصدق وإن أقام البينة أن الدار كانت في يده بإجارة برئ من الضمان كذا في فتاوى قاضيان. ولو أقر أنه حتم أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فانقول قول صاحب الأرض، وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان وحتم فيها واستخرج منها ألف درهم ورز سبعة وأدعاه رب الأرض وجمعت أشهود عليه الفعل أو أقر بمعمل وأدعاه لنفسه فهي رب الأرض، وكذا لو شهدا أنه أخذ كذا من داره أو سرقة أو حياوته أو دهناً من قارورته أو سبوا من رقه فهو ضامن لذلك كله ولو أقر أنه ركب دابة فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتناوبه عندي إذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع

إذا أقر الرجل أن فلان عني ألف درهم على أبي الخيار ثلاثة أيام أو قل أو أكثر فإن المال يلزمه والخيار باطل صدقة المطلب في الخيار أو كذبه هذا إذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما إذا شرط الخيار للمقر له لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل فأما ويسعي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط، ورجل أقر له رجل بدين من قرص أو عصا أو وديعة أو عارية قائمة أو مستهدكة على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالإقرار جائز والخيار باطل صدقة صاحبه أو كذبه وإن أقر بدين من ثمن يبيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فإن هناك يثبت الخيار إذا صدقه وإن كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط وإن كان الخيار من جانب المقر له فالمقر له إذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وإذا كذبه المقر له في الخيار فارد هو أن يقيم بينة على

كذا في الخط، وإذا أقر بالدين من كماله على اشتراط اختيار مدة معلومة طويلة أو قصيرة
 وصدقه المقر له فهو كما قال واختاره له إلى آخر المدة وإن كذبه المقر له في الخيار ثمره المال ولم
 يصدق على شرط الخيار كذا في غيبة البيان شرح الهداية، استثناء الكل من لكن باطل
 واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية
 واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياساً وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان وهو
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى إن كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في
 الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بأن كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات في
 الذمة حالاً وموجلاً يصح الاستثناء حتى لو قال: لفلان عني ألف درهم إلا ديناراً أو قال: إلا كراً
 حنطة أو إلا عشرة أعص كان الاستثناء جائزاً وبصرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى عنه وإن لم
 يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بأن كان المستثنى منه يجب في
 الذمة في عقود التجارات حالاً وموجلاً والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات أصلاً أو
 كان يجب موجلاً لا حالاً لا يصح الاستثناء، حتى لو قال: لفلان عني ألف درهم إلا ثوباً أو
 قال: إلا حيواناً أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في الخط، ولو قال: لفلان عني ألف
 درهم ولفلان عني مائة دينار إلا قيراط كان الاستثناء من الآخر كذا في بسوط، وفي المنتقى
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا أقر بشيء بعينه واستثنى غيره من صممه أو من غير صممه
 فالاستثناء باطل كذا في الخط، وإن أقر بالخيار وسثنى شيئاً ولم يبين أن المستثنى من أي الدين
 فإن كان المقر له في الدين واحداً كما إذا قال: لفلان عني ألف درهم ومائة دينار إلا درهماً فمعي
 الاستحسان يصرف لاستثناء إلى المال الأول إذا كان المستثنى من جنس المال الأول وإن كان المقر
 له رجلين فالاستثناء يصرف إلى المال الثاني وإن سمى بكى المستثنى من جنس المال الثاني كما إذا
 قال: لفلان عني ألف درهم ولفلان آخر عني مائة دينار إلا درهماً، وهذا كله قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في الذخيرة، ولو قال: لفلان عني ألف درهم ولفلان
 مائة دينار إلا درهماً من الألف كان كما قال كذا في الحاوي، ولو قال: لفلان عني ألف درهم إلا
 مائة أو خمسين ذكر في رواية أبي سليمان أن عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الأصح هكذا
 في الذخيرة، ولو قال: لفلان عني ألف درهم ومائة دينار إلا مائة درهم وعشرة دنانير فإنما عليه
 تسعمائة درهم وتسعون ديناراً كذا في الخط، الحسن بن زيد في كتاب الاختلاف رجل قال
 لغيره: لك علي ألف درهم إلا خمسمائة وخمسمائة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه
 جميع الألف، ولو قال: لك علي خمسمائة وخمسمائة إلا خمسمائة فالاستثناء جائز وعليه
 خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جمعاً كذا في الذخيرة، وفي نوادر هشام عن محمد رحمه
 الله تعالى في رجل قال لغيره: لك علي ألف درهم وضع إلا مائة درهم يهرجة إن في قياس قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر كم يستوي الهرجة بالدينار، فإن كان يستوي كل مائة منها
 أربعة دنانير ينظر كم يستوي الأربعة الدنانير بالوضع فإن كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة
 وعشرون وضماً، وقال محمد رحمه الله تعالى: فاما في قولي بطلومه الألف الوضع كلها ولو
 قال: له علي ألف درهم غلة إلا مائة وضع فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعاً كذا في الخط،

لو قال: لعلان علي ألف درهم إلا مائة درهم وعشرة دنابر إلا قيراطاً فاستثنى مائة وعشرة دنابر غير قيراط فيخرج ذلك من الدنابر هكذا في محيط السرخسي، ولو قال: له علي ألف درهم ومائت دينار إلا ألف درهم كان الاستثناء باطلاً، ولو قال: لعلان علي كَر حنطة وكَر شعير إلا كَر حنطة ومميز شعير فاستثناء صغير الشعير جائز واستثناء كَر الحنطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزم الكَر ولو قال: لعلان علي ألف درهم وعلان مائتا دينار إلا ألف درهم كان الاستثناء جائز من المائتين الأخير كذا في الحاوي، ولو قال: لعلان علي عشرة باطلاً إلا درهماً فهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عيب وجهين: إن كان المراد به هو المثل صح لأن الخطاب يرجع إليه، وإن كان غير المثل لم يصح الاستثناء هكذا في المحررة البصرة، ولو قال: لعلان علي ألف درهم استعقر الله إلا مائة درهم واستثناء باطل كذا في الحاوي، وكذلك إذا ذكر بين مثنى والمثنى منه تهيلاً أو تكبيراً أو تسييحاً كذا في المبسوط، لو قال: لعلان علي مائة درهم فاشهدوا علي بذلك إلا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال: لعلان علي ألف درهم إلا عشرة دراهم فصحبها إياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الألف كلها ولو قال: إلا عشرة دراهم وقد قصصها إياه فعليه الألف إلا عشرة ولو قال: علي ألف درهم إلا درهماً قصصته إياه كان لاستثناء صحيح كذا في المحيط، ولو قال: له علي درهم غير دقيق من ثمن بعل مد قصصته إياه ففي رواية أبي حمزة عليه درهم إلا دقيقاً وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، ولو قال: لعلان علي درهم غير دقيق بالنصب يلزمه خمسة دقيق ولو قال: غير دقيق بالرفع يلزمه درهم ولو قال: له علي عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال: غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية، ولو قال: لعلان علي عشرة إلا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال: إلا درهماً يلزمه عشرة درهم كذا في حزمة المفتين، ولو قال: علي مائة درهم إلا ليلياً فعليه أحد وحمسون، وكذلك لو قال: إلا شيئاً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: لعلان علي عشرة درهم إلا بعضها فهو عملة قوله إلا شيئاً كذا في الظهيرية، لو قال: ما في هذا الكيس من الدرهم فهي لعلان إلا ألف درهم فإنها لي، إن كان فيه ألف درهم وريادة فاريدة للمقر له والألف للمقر قلت ريادة أو كثرت، وإن كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من الألف فالحق أهم كلها للمقر به كذا في حزمة المفتين، في المنتقى لو قال: لعلان علي دينار إلا مائة درهم فالاستثناء باطل، ولو قال: له علي درهم إلا رطل زيت أو قربة ماء أجرته فيعصى هذا درهم إلا قيمة رطل زيت أو قربة ماء كذا في محيط السرخسي، ولو قال: له علي عشرة أرطال زيت إلا رطل سمس كان الاستثناء باطلاً، وكذلك لو قال: له علي عشرة أرطال سمس إلا درهماً أو علي كَر حنطة إلا خمسة أرطال من زيت كذا في المحيط، رجل قال: لعلان علي عشرة دراهم جيد إلا خمسة يوفاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يلزمه عشرة جياذ ويرجع المقر على المقر له بخمسة ربوف، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يجب على المقر خمسة جياذ ويصير الممنثنى عن المشرة خمسة جياذ فلا يلزمه إلا خمسة، ولو قال: لعلان علي عشرة دراهم إلا خمسة متوقفة يلزمه عشرة جياذ بطرح منها قيمة خمسة متوقفة في قولهم، ولو قال:

لفلان علي عشرة إلا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى بعد الاستثناء يكون من
 السوقة كذا في لتاوي قاضيخان، ولو قال: له علي عشرة دراهم إلا غير خمسة إلا غير أربعة إلا
 غير ثلاثة إلا غير اثنين إلا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال: له علي عشرة دراهم إلا غير
 أربعة إلى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال: له علي عشرة دراهم إلا غير اثنين إلا غير
 واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية، فإن استثنى بعد الاستثناء بالاستثناء الأول نفي
 والثاني إيجاب مثل قوله: لفلان علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية فإنه يلزمه تسعة، ولو قال:
 عشرة إلا ثلاثة إلا درهماً لزمه ثمانية ولو قال: عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهماً
 فذلك تجعل المستثنى الأخير وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلاثة يبقى درهماً ثم تستثنى
 مما يليه وهو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة مما يليه وهو سبعة يبقى أربعة ثم
 تستثنى الأربعة مما يليه وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت بإقراره، وفيه وجه آخر وهو أن تأخذ
 ما قرره بيمينك والاستثناء الأول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك وعلي هذا إلى آخر
 الاستثناءات مما اجتمع في يسارك أسقطه مما في يمينك فما بقي فهو المقر به وقال بعضهم: إذا
 أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صح الأول وبطل الثاني كما إذا قال: له علي
 عشرة إلا خمسة إلا عشرة يلزمه خمسة، وإن كان الأول مسغرقاً دون الثاني كما إذا قال: عشرة
 إلا عشرة إلا أربعة ففيه ثلاثة أوجه أحدها يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الأول لاستغراقه، ويبطل
 الثاني لأنه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناءان جميعاً لأن الكلام إنما يسم بآخره
 قالوا: وهذا أقس والثالث يلزمه ستة لأن الاستثناء الأول باطل والثاني يرجع إلى أول الكلام
 وهذا صحيح وهذا كله إذا لم يكن في الاستثناء عطف، أما إذا كان بان قال: عشرة إلا
 خمسة إلا ثلاثة أو عشرة إلا خمسة وثلاثة فهما جميعاً مستثنيان من العشرة فلا يلزمه إلا
 درهمان فإن كان العددان جميعاً لرجعما استغرقا بان قال: إلا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه
 عشرة لأن الواو جمعتهما فيقتضي الاستغراق فكأنه قال: عشرة إلا عشرة وقال بعضهم يلزمه
 ثلاثة لأن الواو صحح استثناءه، فإن قال: له علي درهم ودرهم ودرهم إلا درهماً ودرهماً
 ودرهماً يلزمه ثلاثة، وكذا إذا قال: ثلاثة إلا درهماً ودرهماً ودرهماً، وكذا إذا قال: ثلاثة إلا
 درهماً ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضاً، ولو قال: عشرة إلا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال: له
 علي درهم درهم درهم واحد وكذا لو كثره ألف مرة بغير الواو كذا في السراج
 الوهاج، ولو قال: لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كأنه قال: درهم وغيره مثله، ولو قال:
 لفلان علي غير ألف درهم يلزمه ألفان إذا قال الرجل: هذه الدار لفلان إلا نصيباً منها فإنها
 لفلان، فإن وصل كلامه بان قال: لفلان تسعة أعشارها مثلاً ولهذا عشرين فهو جائز كما قل:
 وإن لم يعمل فلست أجير قوله بعد حلت فيها ويقال للمقر به بالدار أقر لصاحب النصيب بما
 شئت وسم ما هو كذا في المحيط، ولو قال: هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان إلا نصفه فإنه
 لفلان كان كما قال، وكذلك لو قال: هذان العبدان لفلان إلا هذا فإنه لفلان، ولو قال: هذا
 العبد لفلان وهذا العبد لفلان للمقر له الأول إلا الأول فإنه لي لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا
 جميعاً لفلان، ولو قال: هذا العبد لفلان إلا أنه لفلان عندي وديعة كان للأول ومقرم للثاني

قيمته، ولو قال، هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان إلا نصف الأول فإنه لفلان وإلا نصف الآخر فإنه لفلان كان جائزاً على ما قل، وكذلك هذا في الحسنة والشعير الذهب والمصبة والداهم والعرض كذا في المبسوط، وإذا قل لفلان علي ألف درهم لأجل خمس مائة فعليه ألف، ولو قل له علي درهم أبيض لأجل أسود فعليه أصلهما، وكذلك الخبز والبردي، وأصل أن كلمة لا بل إذا دخلت بين مصدرين فإن كان المقر به أنقر برمه فلان جميعاً فقد أحسن أو حشفت، وإن كان المقر له واحد إن كان الجنس مختلف لرمه المال جميعاً أيضاً وإن كان الجنس متحداً برمه أكثر المالين وأفضلهما كذا في المظهرية، ولو قال لفلان علي مائة من دقيق رديء لأجل من حوارى^(١) فهو حوارى وفي شرح مشافى عن أحسن من رباد في كتاب الاختلاف، وإذا قل لفلان علي دقيق حوارى لأجل حشكار^(٢) لرمه الحوارى، ولو قال، كره حصة لأجل كره دقيق برمه المكروب كذا في العبط، ولو قال به علي رطل من سمسم لا بل من سمسمي برمه جميعاً، وكذلك لو قال، به علي رطل من سمسم السم لا بل من سمسم ابتقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط، ولو قال، لفلان علي ألف درهم لأجل لفلان لرمه المال، وكذلك لو كان الثاني مكبياً للأول أو عيباً مادوناً مدبوناً وإن لم يكن بعد مدبوناً برمه ألف واحدة مستحسان كذا في محيط السرحسي، ولو قال، لفلان علي ألف درهم نفس جارية باعيتها لأجل باعيتها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف، ولا أن يمر الثاني أنها ثلاثون فيكون عليه ألف واحد للأول مستحسان كذا في الحوارى، ولو قال، هذا لعبد لفلان ثم دار، لفلان بقصي للأول قال، دفع إلى الأول، بعير قضاء سمسم قيمته للأخر وإن دفع بقصه، لا يصح كذا في محيط السرحسي، ولو قال غصب هذا للعبد من فلان لأجل من فلان فاعيد للأول ولثاني قيمته سوء، دفعه إلى الأول بقصه أو بغير قضاء، وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والغارية، دفع إلى الأول بقصه، فقصي ثم يضمن الثاني شيئاً، وإن دفع بعير قضاء فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط، ليس سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال، هذه لألف أودعيتها فلان لأجل فلان والأول غائب فأخذه الثاني ثم حضر الأول من أحد مثلهما من نفره يرجع لمقر بها على المدفوع إليه، وإن أخذه من المدفوع إليه رجع المدفوع إليه مثلهما على المقر كذا في العبط، رحن في يده ألف فدار هي نفلان ثم قال بعد ذلك، لا بل لفلان فهي ثلاثون كذا في محيط السرحسي، وبو قال، هذه الدار نفلان ثم قال بعد ذلك، لا بل لفلان فهي ثلاثون ونيس للأخر شيء، وكذلك لو قال الدار نفلان ثم قال بعد ذلك، له ولفلان رطل ولفلان دينار كلهما للأول وإن دار ابتداء، إنه لفلان ولفلان فوصل المصون فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب الإفراز بعض شيء من مدد إنسان والأشياء بالإفراز، أس سماعة عن محمد رحمه الله تعالى، رحن في يده عند قال، هذا العبد معارية لفلان عدي ثم قل، دفع إلي خمس مائة فاشترى بها هذا العبد ودان، أمر له: بل دفعت لك هذا العبد فلقوا، قول المقر له بالعبد له وكذلك العقال والعروض وما يملك

(١) قوله بل من حوارى، نعم خاء وشذ الولو ومع الراء بدقيق الأصم وهو الدقيق كما في كتب اللغة

(٢) قوله حشكار، كذا في النسخة المجموع منها والذي في العاموس الحشكار، نعم الرديء من كل شيء وما لا لب له من الشعير أو الحوارى

ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط، ولو قال: غصبت فلان مائة درهم ومائة دينار وكتر حطة لا بل فلاناً بزمه لكل واحد منهما كله، ولو كانت بينهما خبي للاول ومثلها لثاني كذا في التبيين، ولو قال: غصبت فلاناً ألف درهم وفلاناً مائة دينار وفلاناً كتر حطة لا بل فلاناً بزمه بزمه بزمه ما أقر به للثالث كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين: اقتضيت منك درهماً أسود لا بل أبيض أو على العكس فقال المدينون: قد اقتضينا مني بزمه فتضاء درهم أبيض، ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب الدين: اقتضيت منك ديناراً لا بل درهماً وقال المدينون لا بل اقتضيت درهماً وديناراً بزمه اقتضوهما كذا في المحيط، ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصدك لا بل من هذا الصدك مائة عشرة وحدة يجمعها من أبيهم شاء الذي قصده كذا في المبسوط، ولو كان لرجل علي رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صدك على حدة أو كان في صدك واحد فقال رب الدين: قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا بزمه لكل واحد منهما عشرة، وكذلك لو كف عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين: قبضت عشرة من هذا بكفيل لا بل من هذا بكفيل لزمه كذا في المحيط، ولو كان لرجل علي آخر ألف درهم فقال الطب دعوت إلي منها مائة درهم بيدك ثم قال: لا بل أرسلت إلي بها مع فلان علامة فإنها مائة واحدة لا بزمه أكثر منها، ولو كان بها كفيل فقال: قد قبضت منك مائة لا بل من بكفيلك بزمه لكل واحد منهما مائة درهم، فإن أراد أن يستحلف كل واحد منهما لم يكر عيهما بزمه كذا في الحاوي، قال: قبضت منك مائة فقال المصوب: عشرة أرسلت بها إليك وثوب بعثت بشرة فقال الصالح: صدقت وقد دحل هذا في هذه المائة كان القول له مع عييه وقيل لو كان قال: المطوب عشرة بغير واو لا بزمه إلا المائة أما مع الواو فيلزمه للمطوب مع المائة، وقيل لا يزمه إلا المائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى من آخر متاعاً فقال ابتاعه. قبضت الثمن من ابشترتي ثم قال بعد ذلك: كان به عني ألف درهم فقاصصت بها لم يصدق، ولو قال: قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك: قاصصتك به صدق، وكذلك لو قال: قد برئت إلي منها ولو قدم ذكر القصاص^(١) فقال: قد قاصصتك بالدين نسي كان لك علي ثمن ما اشترته مني، ثم قال بعد ذلك: وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا إذا قال: قبضت منك الثمن لا بل قاصصتك بألف كانت لك علي ثم يصدق ولو قال: استوفيت منك الثمن لا بل قاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في غيظ.

الباب الحادي عشر في إقرار الزوجي بما وصل إلى يده من رجل لآخر وإقرار ماله على آخر لغيره

إذا قال: دمع إلي هذه فلان وهي لفلان حر فإن أقر الداع أنها مملوكة للثاني وأقرى (أو) بالدفع من جهة وصدفه الكسبي فيه يدفع لقر إلى أبيهما شاء، وإن كذبه الثاني في الأمر لا يدفع

(١) قوله ذكر القصاص: الأولى أن يقول التقاص في القاموس تقدم انقضى قص كل واحد منهم صاحبه في حساب وجهه وهو يحرروي

إلى المدافع ولا يصح للمقر للمدافع شيئاً، وأما إذا ادعى كل واحد انك لنفسه فهي مدافع ولا يصح للناسي فإذا ردها إلى المدافع برئ مالكاً أو غير حادث كذا في محيط المرحسي، رجل في يديه ألف درهم قال: هذا الألف لفلان وهو كان دفعه إلى فلان فإن المقر المدافع أن الألف لفلان وهو كان مأمور من جهته بالمدفع إلى المقر فإن الألف يكون للآخر وإن أسكر المدفع ذلك كله وادعى الألف نفسه دفع إلى الأول دون الثاني وهل يصح للثاني إن دفع بغير قضاء ليصير بعد أن يحلف الثاني بالله ما كنت مأموراً بالمدفع من جهة الأول محلف، وأما إذا سكر فلا يصح للثاني شيئاً، وأما إذا دفع بقضاء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يصح وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: يصح كذا في المحيط، رجل في يده أمة فقد في فلان استودعها ثم قال: بل فلان أودعها وهي به قضى بها للأول كذا في محيط المرحسي، في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم ثم قال: هذا الألف لفلان هذا أودعها فلان آخر فقد المقر له. هو في غصبته مني قال: يأتي أودعها إلى المقر له فإن جاء المودع بعد ذلك وأسكر أن يكون نسقر له صحت المقر ألف آخر للمودع ولا يرجع على المقر له بشيء كذا في المحيط، ولو قال: هذا الألف لفلان أقرضه فلان آخر وأدعاه كلاهما فهو للأول وللمقرض عليه ألف درهم كذا في الخلاصة، إذا كان في يده عبد فقال: هو لفلان بأعني فلاز آخر فدعى كل واحد منهما ماقر به فالعبد للمقر له ويدفعه إليه إذا حلف أنه لم ياد بآخر في بيعه وبقضي بالمقر للثاني عليه كذا في المحيط، في المشتق عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يديه مال قال: دفعه إلى فلان مضاربة بالنصف وفلان عائب ثم قال بعد ذلك: قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال نسقر له منه شيء، إنما هو لفلان آخر دفعه إلى مضاربة بالنصف والمقر به الآخر حاضر فقال: صدقت أن دفعته إليك فاشتر به وبع واشترى به وبيع عليه ثم حضر الأول فالأول على مضاربة وما كان من البيع فهو بين المقر والمقر به الأول بصين ولا شيء للمقر به الثاني ولكن يصح المقر للثاني مالاً مثله قال: واندي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة إذا قال: هذا الألف وديعة لفلان وفلان عائب ثم قال: أبطلت فيما أقررت به وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو صائم للثاني ولا يصح للأول كذا في المحيط، لو قال: هذا الألف لفلان أرسله إليّ مع فلان وديعة وأدعاه فهو للأول إلا أن يقول: ليس لي والمدافع وليس لدرسون متردد العين، إذا كان لمرس عائداً كذا في محيط المرحسي، لو قال: هذه الدية لفلان أرسلها إليّ مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للمدافع إن ادعاه المدافع بنفسه ودفعها المقر إلى الأول بغير قضاء وإن دفعها بقضاء لا يضمن وفي قيس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يضمن للمدافع شيئاً كذا في فتاوى قاضيه، إذا أقر أن هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فإنه يقضي به للمقر به الأول ولا يقضي للمعصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع إلى الأول بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط، لو قال: هذا المصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو المصبي أنه ابنه وادعى المعصوب منه أنه عبده قضى به للأول وهو حر ثابت أنسب منه وكذلك لو قال: هذا المصبي ابن فلان أرسل به إليّ مع فلان كان الأمر للأول

إذا ادعاه دون الرسول هكذا في الميسوط، خياط في يده ثوب أقر أن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه إليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب يندي أقر به أول مرة، وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، لو قال: هذا الثوب مني إلى فلان ليقطع قميصاً وهو لفلان وادعياء فهو لندي سلمه وليس للثاني كذا في الحارثي، ولو قال: استعرت هذا الثوب من فلان فبعث إلي مع فلان فهو للمعير، لو قال: فلان أتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا في محيط السرخسي، في الأصل إذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين في صلك باسمه فآقر الطالب أن ما في هذا الصلح لفلان فهو جائز ويكون حق المبيع للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض إلا بتوكيل من جهة المقر وذكر في الأقضية المنسوبة إلى أهل الكوفة أن للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا: ما ذكر في الأصل أن حق المبيع للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما إذا أقر المقر له أن المقر يأسر الدين بإدعه وتوكيل منه وأما إذا أنكر أن يكون ذلك في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط، وإذا أقر أن الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صحت وعشره ودينار في صلح فدل المقر: إنما عبت الدرهم خاصة وادعاهما المقر له فلهما جميعاً للمقر له، ولو عاب المقر به يكن للمقر له أن يتقاضى الدل من العريم، فإن صدقه للعريم بأنه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه إليه فإن دفعه إليه العريم برئ، ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فآقر أن يصحه لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى وبعض المقر به نصف ما يخرج منه فإن ادعى المقر له الضمان على المقر وقال: أدته بغير أمري وقد المقر: لم أدبه ذلك فالقول قول المقر ولا حسم عليه، وإن ادعى أنه أداه بإدعه فهو صامس له بعد أن يحلف المقر له ما أد له في ذلك، وكذلك لو كان هذا في ستم أربع أو عصب من الكيلبي والورثي كذا في الحارثي، ولو أقر أن الوديعه التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها ويدفعها إليه وإن دفعها المستودع إلى المقر له برئ، وإن كاتب له عبده ودائع فقال: عيب بعضها لم يصدق، فم قال فلان: ما استودعني المقر شيئاً، وقال المقر له: استودعها إياه بغير أمري فالمقر صامس لها بعد أن يحلف المقر له ما أمره بذلك، وإن أقر بالامر وقال المستودع: قد رددتها إلى المقر أو قال: دعيتها إلى المقر له أو قال: صاغت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن اندي يلي خصوصته في ذلك واستحلافه للمقر إذا كان أودعه بدون المقر كذا في الميسوط.

الباب الثاني عشر في إسعاد الإقرار إلى حال ينالني صحته وثبوت حكمه

رجل أقر أنه كان آقر وهو صبي لفلان بألف درهم وقال الطالب: بل أقررت به لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال: أقررت له به في حالة موتي وكذلك لو قال: أقررت به قبل أن أهلك ولو قال: أقررت له وإن ذهب العقل من يرسم أو لم فإن كان بحرف أنه كان أصابه لم يلزمه شيء وإن كان لا يعرف أن ذلك أصابه كان صامساً للمعير كذا في الميسوط، لو قال: تزوجتك وأنا صبي وقت ذرة لا بن تزوجني وأنت بالغ فالقول قول الزوج وإذا قل

الزوج لأمراهه: تزوجتك وأما مجوسي وقالت المرأة. لا بل تزوجتني وأنت مسلم فاقول قول المرأة هكذا في الهبط، وإذا أقرب المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهي أمة وقد كانت أمة فاعتفت وقال الزوج: تزوجتها بعد اعتن أو قبله فهو سواء واليكاح جائز في قولهم، ولو كانت مجوسية فأسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهي مجوسية ودل الرجل. تزوجتها بعد الإسلام فاقول قوله، ولو قالت. تزوجتك وأنت صبي أو في الاسم أو قال. تزوجتك وأنا معلوبة عني عملي وقد عرف ذلك منها فاقول قولها كذا في الحاروي، أمر أحدهما أن اليكاح كان في هذه العير أو في كاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتحت أربع سوة أو أحدها في بكاحه أو في عده لا يقبل فور من يدعي هذه الموانع، فإن كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يعرف بينهما بإقراره كذا في فتاوى قاضيجان، ولو أقر أنه كتيه وهو صبي فدل المكتاتب: بن كاتيسي وأنت رجل فاقول قول نولي كذا في الميسوط، ولو قال. أحدث منك وأنا صبي أو ذهب العقل يرمه في خالين كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر الرجل الحر أنني أقررت بملال بألف درهم علي وأنا عبد فإن المال لازم عليه وكذلك الحرابي إذا أسلم وأمر أنه كان أمر لملال في دار الإسلام بألف درهم حين دخلها بأمان فإن المال يلزمه، وكذلك هو قال: دخل ملال المسلم في دار الحرب فأقررت له بكذا كان المال لازماً، وكذلك إذا قال أقررت به بألف وأنت في دار الحرب وهو في دار الإسلام فإن هذا يلزمه كذا في الهبط، لو قال الحر أو نعيد. أقررت له بألف والمهر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر الحرابي مستأمن في دار الإسلام يدين لمسلم فهو لازم به من دار. أداني في دار الحرب وقال المسلم في دار الإسلام قائم من دار عليه سوء قال ذلك موصولاً بإقراره أو مفصلاً، وكذلك هو أقر بذلك مستأمن مثله أو لدمي، وكذلك هو أمر بشيء بعينه في يديه أنه له وإقرار المستأمن باليكاح والطلاق والمعتق والولد والمزاحمة وحدائق القذف والإحارة والكفالة وما أشبه ذلك حائز كذا في الميسوط، ولو أن رجلاً اعتن عبده فعلى به بعد ذلك عصمت يده، وأنت عيدي وقال العبد. فعلت بعد العتق فعلى قول أبي حبيبة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى القول قول العبد والمولى صام، وكذا إذا أسلم الحرابي أو صار دينياً فعلى رجل مسلم قطعت يده وأنت حرابي في دار الحرب أحدث من مالك كذا وأنت حرابي في دار الحرب وقال الحرابي. فعلت ما فعلت بعدما أسلمت أو صرت دينياً في دار الإسلام فاقول قول الحرابي عندهما والمسلم صام، وكذا إذا أسلم الحرابي فدل لرجل مسلم. قطعت يده أحدث مالك وأنا حرابي في دار الحرب وقال المسلم: فعلت ما فعلت في دار الإسلام بعدما أسلمت فاقول قول المسلم والحرابي ضامن عن قولهما، وأجمعوا على أن المال لو كان قائماً في يد المقر في هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمر أنقر رده عليه، وأجمعوا على أنه إذا قال لجاربه يعدم أعفها وطعتك قبل العتق وقالت: لا بل يعدم اعتفتني إن القول قول المولى ولا ضمان عليه، وأجمعوا على أنه إذا قال لعبده يعدم اعتقه. أحدث منك صربية كل شهر وأنت عيدي وقال العبد: لا بل أحدثت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه، وأجمعوا على أن من اعتق عبداً له فقال العبد لرجل: قطعت يده وأنا عبد وقال ذلك الرجل: لا بل بعدما اعتقتك إن القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في الهبط، ولو اعتق أمته ثم قال. أحدث منك هذا الولد قبل العتق

وقالت: لا بل بعده يرده عليها وهو حر ولو لم يقل أخذته منك لا يرده ولو قال: اعتقتك بعدما ولدته وقالت: لا بل قيمه فالقول لم الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقد أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأباني: ولو كان الولد في أيديهم جميعاً فالقول قولها ولو كان لهم بيعة فالبينة بينتها، وأما في التدبير فالقول قول المولى كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً اعتق عبداً فأقر رجل أنه أحد منه ألفاً وهو عبد وقال العبد: أخذته مني بعد أن اعتق فالحق قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الإقرار والاختلاف، ولو باعه ثم أقر رجل أنه عصب من مائه درهم وهو عبد مولاه الأول وقال مولاه الآخر: بل عصبته وهو عبدي فالحق للآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي، ولو أقر أنه قفا غير مملوك عمداً ثم ذهب غير الثماني بعد ذلك وقال المفقوء عنه: مثقت عيني وعيشت داهية فالحق قول المفقوء عنه كذا في المبسوط، ولو قال: قننت وليه خطاً وأن عبد وقال الخصم: بل بعد العنق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر أحد المتعاضدين أن عني صاحبه ديناً قبل أن يشركه لفلان وأكر صاحبه وأدعى انصافاً أن هذا الدين كان في الشركة لزمهم جميعاً ولو أن ذلك عليه دون شريكه قبل أن يشركه وأدعى الطالب في الشركة فالحق لازم له ولشريكه وب تصادقوا أن الدين كان قبل شركته ثم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه وإذا مات أحدهما أو تعرفا ثم أقر أحدهما بدين عبيهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي، ولو أقر مسلم بدين يحمي أو حرير في يده جاز إقراره، وكذلك لو أقر الديمي بدين يحمي وإن أقر له يحمي أو حرير مستهلك لم يلزمه شيء وإن أقر بها لدمي يحمي بدين يحمي أو حرير مستهلك لزمته قيمتها، وإذا أسلم الديمي فأقر دمي أنه استهلكه له حريراً بعد إسلامه وقد أسلم. استهلكته قبل إسلامي فهو صائب لقيمته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وكذا لو أن دمي أقر بدين يحمي استهلكها فقال: استهلكتها وأما حريري: أقر: استهلكتها وست حريري وقد عدم كونه حريراً من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه هكذا في المبسوط

الباب الثالث عشر فيما يكون إقراراً بالشركة

وما لا يكون وفي الإقرار فيما يكون مشتركاً فيه وبين غيره
والإقرار على نفسه وعلى غيره والإقرار بشيء لنفسه وبغيره

لو أن رجلاً في يديه عبد ففان لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: الحق قول المقر في بيان مقدار ما أقر به وإنما أنه لو قال: فلان شريكي في هذا العبد أو هذا العبد مشترك بي وبين فلان أو هو بي وله كان بينهما مصعبين، وإن وصل الكلام ففان: هو شريكي فيه بالعشر فالحق قوله وكذلك لو قال: هذا العبد لي ولفلان لي الثلثان ولفلان الثلث، وإذا أقر أن فلاناً ولفلاناً معاً شركاء في هذا فهو بينهما اثلاثاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى البيان فيه إلى المقر كذا في المبسوط، إن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال: لهذا الرجل في هذا العبد ألف درهم والعبد عبد المقر قال: هذا عبدي على أن ذلك دين في رقبته إلا أن

يكون فيه كلام يدل على أنه شريك في رقبته بالف درهم بأن يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لعلان في هذا الثوب ألف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس له وجه غير اشتركة فهو على الشركة كذا في المحيط، أقر أحد الشريكين في الدار بيت بمائة لآخر لم يصح الإفراز للحال وتقسيم وإن وقع في نصيبه بمائة وإن وقع البيت في نصيب شريكه يتقسم نصيب المقر به وبين المقر له على قدر حصتهما بضرب المقر له بجميع دراهم البيت والمقر بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف أدرع البيت والمقر بنصف باقي الدار حتى لو كانت ابدل مائة دراع والبيت عشرة أدرع فبعضهما يضرب المقر له بعشرة أدرع والمقر بحمسة وأربعين ذراعاً فيكون بينهما على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بحمسة أدرع والمقر بحمسة وأربعين فيكون به عشرة نصيب المقر وكذلك على هذا لو أقر أحد الشريكين في الدار بيت بمائة لآخر ثم مات كذا في محيط السرخسي، وإذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الأوسط منه لرجل لم يجز ذلك والمقر له أن يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو أقر به بنصف الحمام أو ثلثه كان إقراره جائزاً كذا في المبسوط، ولو أن سيفاً بين رجلين فبعضهما أقر أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه ويضمن المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر بجدع من سقف بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجدع للمقر له وكذلك لو أقر بأجر من حائط بينهما أو يعود من قبة أو بلوط من باب كذا في الحاوي، وإن كان عدل رطل بين رجلين فأقر أحدهما بثوب بمائة منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في المبسوط، وكذلك الرقيق والخيلان كذا في الحاوي، دار بين رجلين فقال أحدهما: عشر جميع الدار من نصيب لعلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر لعلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذلك سهم ما في يد المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر أربعة أسهم ما في يده ولو قال: ربع جميع هذه الدار وبالباقى يساوي شريكه فنقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلاثة وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي، ولو كانت دار بين رجلين فأقر أحدهما ببيت بمائة لرجل وأكر شريكه وأقر شريكه ببيت آخر وأكر صاحبه ذلك فالدار تنقسم بينهما نصيبين وإيهما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه إلى المقر له وإن لم يقع في نصيبه قسم ما أصله بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط، دار بين رجلين أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان اثلاثاً وأقر الآخر أنها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر أربعة فإنما نسي الذي أقر له متفقاً عليه والذي أقر له أحدهما مجهود والذي أقر لهما مقراً وشريكه مكذباً فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يأتي لمتفق عليه إلى المقر فيأخذ منه ربع ما في يده ويصه إلى ما في يد المكذب فيقسمانه نصيبين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المجهود نصفين وأما على قول محمد رحمه الله تعالى والمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده ويبقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، ولو أن طريقاً لقوم عليها باب منصوب أقر واحد منهم بطريق فيه لرجل ثم

يجز إقراره على شركائه ولم يكن للمقر له أن يمر فيه حتى يقتسموها، فإن وقع موصع الطريق في قسمة للمقر جاز ذلك عليه وإن وقع في نصيب غيره كان للمقر له أن يقاسم المقر محصة ذلك الطريق فما أصابه كذا في الحاربي، نهر بين ثلاثة أقر أحدهم بعشر أشهر لآخر فهذا على وجهين إن أقر له بعشر أشهر وإن البقي بين اثنين فالثالث أيدي في يده بينه وبين المقر له على أربعة للمقر له واحد وإن كان يدعي لنفسه ثلث جميع أشهر فما في يده بينهما على ثلاثة عشر ثلاثة للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط المرحسي، وكذلك لو كانت عين أو ركن بين ثلاثة نفر كذا في السوط، في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رحلان في أيديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر بهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر ذلك: لا حق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه أنه أقر بهذا المدعي بنصف الدار فإن المدعي بأحد نصف الدار منهما كذا في المحيط، وإذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فاصصوه إلى القاضي فإنه يقضي للأول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بشحه ويسقى في يد المقر الشمس، وكذلك لو أقر بهذا على ميت هو وارثه كذا في الحاربي، كبس في يد رجلين منه ألف درهم فأقر أحدهما لأحسني بنصفه فإن قال بصفه لث رسكت وأنكر الآخر فتنمقر له ثلثا ما في يد المقر، وإن قال بصفه لك ونصفه بيني وبين شريكك فكذلك وإن قال هذا الكبس بيني وبينك نصفين فما في يده بينهما نصفين هكذا في محيط المرحسي، ولو قر أحدهما لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر به ثلثه ولي ثلثاه وصدق الأول أحد من الثاني ثلث ما في يده وحسم إلى ما في يد الأول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى بأحد خمس ما في يده ويضم إلى ما في يد الأول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكلي أحد المقر له من كل واحد ما أقر به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى بأحد من المقر لثالث خمس ما في يده ومن المقر بنصف خمسين ما في يده هكذا في الكامي، لو أقر أحدهما أن لفلان الثلث ولي ثلثان لآخر له الثلثان ولي الثلث ورغم فلان أن الكبس به أخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا إذا كديهما المقر له فإن صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فضمه إلى ما في يد الآخر فبقسمانه أثلاثاً للمقر له ثلثه كذا في محيط المرحسي، كبس بي أيدي ثلاثة أقر أحدهم بشريكة بثلثة أرباعه وله الربع والآخر أقر أن يدمقر له خمسة الأسداس وله سدس والمقر له يدعي الكل أخذ من كل واحد ما أقر وعند محمد رحمه الله تعالى بأحد من المقر بثلثة أرباع خمسين ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكامي، ولو أقر أحدهم أن لفلان لأحسني ثلثه ولي ثلثه وقال الآخر بل له نصفه وبني نصفه وقال الآخر له ثلثاه وبني ثلثه وقال لأحسني بل بي كله أحد من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بنصف سبعمي ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثلثي سبعة كذا في محيط المرحسي، كبس في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف إليه ثم أقر أن الكبس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على

لقلان: علي رجل ألف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال علي رجلين ما كد في الخبط، ولو قال: يا فلان لكم علي ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال: أنتم يا فلان لكم علي ألف درهم ولو قال: يا فلان لكم علي ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في السرحسي، ولو قال: أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعارمنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق علي أنه أراد به غيره معه، ولو قال: غصبت ومعني فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس كذا في الخبط، لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمداً جعد فلان ذلك وأدعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شيء في القياس ولكن ادع القياس وتجعل عليه نصف أرض اليد كذا في الحاروي، لو مات رجل وترك أخوين وأقر أحدهما بأخ وانكر الآخر فإن المقر بعضي الأخ لمقر له نصف ما في يده في قول عثمان كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى، ولو قال: ما عندي إرث من أبي لي ولهذا، وهو أخي فأنكر المقر له بنوة المقر وقال: أنا ابن الميت أو قال لرجل: ماتت أختك وهي زوجتي وتركته هذا المال ميراثاً بيضي وبهنتك فقال: هو كله لي لأنك لست بزوجه ففي المسألة الأولى نصف المال للمقرنه وفي المسألة الثانية بأحد الأخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المال كذا في الكافي، المرأة إذا أقرت أنها ورثت من الزوج ثم أقرت بأخ للزوج فقال الأخ: أنا أخ وانت لست بأمراته فماله كله للأخ في قول محمد وروى رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: للمرأة الربع والباقي للأخ كذا في الفتاوى الصغرى، كتب ابن سماعه إلى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين: لكم علي ألف درهم من ثمن عبد بعثنا به جميعاً فصدقه أحدهما وقال الآخر: لي عليك خمسمائة درهم قرضاً أقرضتكها لا شركة لأحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى: أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى: فيبني أن لا يقبض واحد منهما شيئاً إلا شاركه الآخر وأما في قولي: فما قبضه أحدهما لا يشارك الآخر فيه إذا كذبه أن يكون شريك فيه، رجل قال لرجلين: غصبت من أبيكما ألف درهم ولا وارث له غيركما فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم قرضاً أقرضتكها ولم تغصب من أبي شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى: لا يأخذ واحد منهما شيئاً إلا شاركه أخوه فيه كذا في الخبط

الباب الرابع عشر فيما يكون إفتراراً بالإبراء وما لا يكون وفي الإبراء صريحاً

إذا أقر الرجل أنه لا حق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالوكالة بالنفس والمقاصص وحد القذف وما هو دين وجب بدلاً عما هو مال كالنفس والأجرة أو وجب بدلاً عما ليس بمال كالمهر وأرض الجبلة وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والمعارية والإجارة ولو قال: لا حق لي علي فلان فإنه يتناول المضمون ولا يتناول الأمانة ولو قال لا حق لي عند فلان فإنه يتناول الأمانة ولا يتناول المضمون هكذا في الخبط، قال هو يريء من مالي عليه يتناول الدين، وإذا قال: من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون وإذا قال يريء من مالي قبله يريء من الضمان والأمانة فإن ادعى للعالم بعد ذلك

عليه حقاً لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يقرنوا وقتاً بعداً هكذا في محيط السرخسي، وإن لم يقرخ بل اتهم الدعوى إبهاماً فلقبنا أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط، لو قال: لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناً صح وفي بواذر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال: كل من لي عليه دين فهو بريء منه لا يبرأ عرملؤه من ديونه إلا أن يفصل أحداً بعينه يقول: هذا بريء مما لي عليه أو فيبينة فلان وهم بخصوص، وكذلك لو قال: استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي، ولو أقر أن فلاناً قد برئ من حقه قبله ثم قال: إنما برئ من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال: هو بريء من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجنابة التي فيها فود أو أورش لأن ذلك من حقوق كذا في المبسوط، ولو قال الطالب: قد برئت من ديني على فلان أو هو في حق مما لي عليه كانت هذه براءة للمطوب وكذلك لو قال: وهبت الذي لي عنه من مالي فهو بريء من ذلك فإن كان حاضرًا قتل لا تقبل الهبة أو عاتياً فليعلم فقل: لا تقبل فبدال عليه، وإن مات قبل أن يرد فهو بريء كذا في الحاروي، وإذا أقر الطالب أن عاتياً قد برئ إلي مما لي عليه مهد إقرار بالقبض كذا في المبسوط، لو أقر أنه ليس له مع فلان شيء كان هذا براءة عن لاملات لا عن الدين كذا في المحيط، وإن أقر أنه لا أحد له قبل فلان فله أن يدعي سرقة فيها قطع وإن كان لا أورش له قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحاً ولا كفالة بدية ولو قال: لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطأ والعمد جميعاً ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطأ والحد ولو أقر أنه لا جراحة له خطأ قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أو لم يكن كذا في المبسوط، وإن أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمد ولا خطأ وله أن يدعي ما دون الدم كذا في الحاروي، ولو أقر أنه لا حق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد لذهب أو سرقة لم تقبل بينته على ذلك إلا أن يشهدوا أنه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط، ولو قال له: إنه بريء من فذعه إياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال: هو بريء من السرقة التي ادعيت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي، وإذا قال الرجل: لا حق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البينة أن له عليه حقاً مسمى قبلت بينته ولم يست هذه البراءة بشيء، وكذلك لو قال: هي علمي أو في يقيني أو في ظني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال: قد علمت أنه لا حق لي على فلان أو استيفت لم أقبل منه بينته كذا في الحاروي، ولو قال: لست من فلان في شيء ثم أقام البينة عني مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال: برئت من فلان أو مالي برئ فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط، لو قال: لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أنا بريء من هذه الدار ثم ادعها وأقام البينة لم تقبل بينته إلا أن يدعي حقاً حادثاً بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا في المحيط، لو قال: خرجت من هذه الدار لم يكن إقراراً بشيء وإن قال: قد خرجت منها على مائة درهم أو بمائة درهم وقبضتها كان إقراراً بأنه لا حق له فيها وعلى هذا الحيران والعروض والدين، فإن أنكر ذو اليد ذلك وقال: هي لي

وقد أخذت مني مائة درهم فصاعداً حلف على ذلك ويسترد المائة إذا حلف ويكون المقر على خصومته كد في الميسوط، ولو قال: إن يري، من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البيعة لم نفس وكذا إذا قال: خرجت من هذا العبد أو قال: خرج هذا العبد من ملكي أو قال: عن يدي ثم ادعاه وأقام البيعة لم تقبل كذا في المحيط، لو قال: هذا العبد لك فقال: هو ليس لي ثم قال: بل هو بي لم يكن له، وكذلك لو أقام البيعة عليه لم تقبل بيئته كذا في الميسوط، قال: لفلان علي ألف فقال فلان: ما لي عليك شيء يرند إقراره بأن أعاد الإقرار فقال المقر له: أحل يلزمه كذا في محيط السرخسي، لو أقر أن هذه الجارية لفلان عصبتها براه فقال فلان: ليست هذه بي يحل إقراره بأن أعاد الإقرار مادعاهما أمقر له وقعت إليه كذا في الميسوط، ذكر بشر بن البريد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل: أبرأك من لي عليك فقال الرجل: مجيب له: إن لك علي ألف درهم فقال الأول: صدقت يلزمه ألف عباس وببر: من استحسن كذا في محيط السرخسي، رجل جاء بشاهدي عن رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فإن كان المال مؤرخاً والبراءة كذلك فإن كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وإن كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضي بالمال وإن لم يكن أحد سهم مؤرخاً بعين البراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء، وإن كان صك المال مؤرخاً والبراءة غير مؤرخة و على العكس يؤمر بالبراءة، ولو كان لرجل على رجل صك كل صك بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب: كان لك علي ألف درهم وقد أخذتني ألفاً وخمسمائة وقال لطالب: كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئاً فإن المطلوب ببراً عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الألفين كذا في فتاوى قاضيخان

وما ينصل بذلك: قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: دار في يدي رجل أقر وقال هذه الدار لفلان لا حق لي فيها فقال المقر له: ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لعنان يريد به رجلاً ثانياً وصدقه الثالث في ذلك فإن القاضي يقضي باندوئثالث هذا إذا قال المقر له: لأول ولكنها لعنان موصولاً بقوله ما كانت هذه الدار لي قط، وأما إذا قال ذلك مفصلاً فلا هكذا في المحيط، رجل أقر له بسند بالدين فأقر المقر له بالدين لعنان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض لأول دون الثاني، ولو أدى إلى الثاني برئ كذا في مداري قاصحان، ولو قال لألف التي لي على فلان هي لفلان ريسب لي فعاد فلان ما هي لي على فلان لا ببر من عليه المال، ولو قال المقر له: ما لي على فلان شيء رى منه كذا في محيط السرخسي، هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده ألف درهم قال لرجل: هذا الألف لك ورثته عن أبيك وقال المقر له: هو لهذا لرجل الآخر ورثته عن أبيه، قال: يدفع الألف إلى المقر الآخر إذا كان الكلام موصولاً كذا في المحيط.

الباب الخامس عشر في الإقرار بالثلثة

إذا أقر الرجل أن لعنان عليه ألف درهم ثلثة فقال الطالب: بل هو حي فإن كان المقر له لم يقر بأنه ثلثة فالألف لازم على المقر إلا أن يصدقه المقر له بذلك فحبس له لم يدره شيء، وكذلك

لو قال : أشهدو أن لعلان علي ألف درهم روراً وباطلاً وكذباً فقل فلان صدق في جميع ما
 قاله لم يلزمه شيء ، وإن قال : صدق في المال وكذب في قوله روراً وباطلاً أحذره بألف وعلى
 هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم فليحقة بزم مقر سبيع إذا كذبه في قوله بليحقة ، وإن
 صدقه في جميع ما قل فهو باطل ، وإن قال : صدق فهو باطل أيضاً لأن مصنف المصنفين يصرف
 إلى تصديق جميع ما أقر به ، بل له يخص منه شيئاً هكذا في المبسوط ، إذا قال الرجل لأخيه : لا
 حق لي عليك عاشد لي عليك بألف درهم فقل : لا خير لك عني ثم أشهد به بألف
 درهم وأشهود بسمون ذلك كذب فهذا باطل لا يلزمه شيء ، ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه
 وبه قال . أشهد لي عييث بألف عسى أنه باطل أو عسى أنك بريء فعلى من يكسر عليه من شيء
 كذا في المحيط ، وإذا قال رجل للمرأة : إني أريد أن أشهد أن تزوجتك بألف درهم بروحاً باطلاً
 وتنجسة وقالت المرأة : نعم انزل على هذا الوجه وحصر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد
 تزوجها بألف درهم ووصيت بذلك وسكح جائزه وكذلك الطلاق والعاق على مال وغير ما
 واخلف وتدل وجب فيما يسمى فيه نال وأما الكسبية على هذا الوجه فيأخذ بحرية سبيع كذا
 في الخوي ، ولو قال لامراه : إني أمهرك ألف درهم في السر وأظهر في العلانية عير وأشهد على
 ذمت والمهر لها ألف درهم ، ولو نواصه على أن المهر في السر ألف درهم وإني يصهران . بعد
 بمائة دينار سمعه فعلاً ذلك فلها مهر مثله ، ولو كان هذا في سبيع في ألف ومائة دينار في
 انقياس السبيع باطل وفي الاستحسان السبيع صحيح ، ولو كان هذا في لأب والأخير في السبيع فقل
 أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى سبيع أعتق وهكذا
 روى المعنى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عاتق وروى عن محمد رحمه الله
 تعالى في بطلانه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سبيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في
 المبسوط .

باب السادس عشر في الإفراز بالنكاح والطلاق والرق

رجل أمر أنه تزوج فلاة بألف درهم في صحة أو مرض ثم جحدته وصدقته في حياته أو
 بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر إلا أن يكون فيه فصل على مهر مثله فيقبل الفصل إذا
 كان في المرض ، ولو أقرت امرأة بي صحة أو مرض بأنها تزوجت فلاناً بكذا ثم جحدته فإن
 صدقها الزوج في حياتها ينبت النكاح وإن صدقها بعد موتها لم ينبت النكاح في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث تزوج منها ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 ينبت انتحاج كذا في المبسوط ، ولو قال : تزوجت فلاة وميت إن شاء الله فهذا ليس بمهر
 بالنكاح بل هو إنكار له حتى لو قال : هي . ما قال : إن شاء الله كان الثمن . فلو تزوج ، وكذلك
 إن قالت : مي ديت وكذا لك طلاق والعاق ما قال : طلقك وقلب : إن شاء الله أو استغنىك
 وقلت : إن شاء الله ، ولو قال لها : ألم أتزوجك أمس ؟ أو : ليس تزوجت أمس ؟ أو : أما تزوجتك
 أمس ؟ فقلت : بلى ، فهذا إفراز منها بالنكاح . على أن كلمة الاستعفاء إذا دعت على لعمري
 كانت عسى لإثبات فصار كأنه قال لها : تزوجتك فقلت : بلى كذا في المحييه ، ولو قال : أنيس

قد طلقنت أمس؟ فقالت: بلى، فهو إقرار بالطلاق كذا في محيط السرحسي، ولو قال لها: تزوجتك أمس فقالت: لا ثم قالت: بلى، فقال الزوج: لا لزمه النكاح، ولو قال لها: ألم اطلقك أمس؟ أما طلقنتك أمس؟ فهذا إقرار منه بالنكاح والطلاق جميعاً، ولو قال: هل طلقنتك أمس؟ فهذا إقرار بالنكاح وليس بإقرار بالطلاق كذا في المحيط، امرأة قالت لرجل: طلقني فهذا إقرار بالنكاح، وكذلك لو قالت: احتلني بألف درهم، وكذلك لو قالت: طلقني أمس بألف درهم أو قالت: احتلني أمس بألف درهم، أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط، ولو قال لها: أنا منك مول أو مظاهر كان إقراراً بالنكاح، ولو قال: أنت عيني كظهر أمي لم يكن إقراراً كذا في الحاوي، ولو قال الرجل: احتلني مني بمائة كان هذا إقراراً منه أنه تزوجها كذا في المبسوط، لو قالت المرأة: طلقني فقال الرجل: احتاري، أو قال لها: أترك بيدك في الطلاق أو لم يعمل في الطلاق فهذا من الرجل إقرار بالنكاح، وإذا قال: هذا كلام ابتدء وقال في الطلاق: كان إقراراً منه بالنكاح، وإذا لم يقل في الطلاق لا يكون إقراراً بالنكاح هكذا في المحيط، لو قال الرجل لامرأته: أنت طالق فهو إقرار بالنكاح، ولو قال: والله لا أقر بك لا يكون إقراراً بالنكاح، وكذلك لو قال: أنت علي حرام أو بائن أو بة إلا أن يكون فانه في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرحسي، لو قال لامرأة حرة: هذا بي منك فعلت نعم فهذا إقرار بالنكاح، وكذلك إذا قال لها: هذا لمسا فقلت: نعم، ولو كانت امرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا إقراراً بالنكاح هكذا في المحيط، إذا أمر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فإن كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء، وإن كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها إلا أنها إن صدقت في الإِسَاد فعدها من حين وقع الطلاق عليها، وإن كذبت في الإِسَاد فعدها من وقت إقرار الزوج به كذا في المبسوط، لو أقر بعد الدخول أنه كان صلحاً قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهرًا من الطلاق وقع ولها نصف المسمى بإقراره بالصلح قبل لدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط، امرأة أقرت أن علاناً وطئها سكاكاً أو صنت وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل أو أنه لا يعرف بينهما، وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً وهو يقول: طلقنتك واحدة ثم سرحها قبل التزويج بعيره جاز، وكذلك لو قرأت أنها أوصفت صبياً ثم كبر فزوجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما ويسمي به أن لا يقرب واحدة منهما وكل إقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينقص به النكاح، وإن كان من قبل الزوج فدعى أن هذه أخته لأبيه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها مرقب بينهما وألزمه نصف المهر كذا في محيط السرحسي، لو أقر أنه كان صلحاً ثلاثاً ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره وقالت هي: ما طلقني أو تزوجت غيره ودخل بي فإنه يعرف بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكله وبثقة لعدة بعد الدخول كذا في المبسوط، لو أن المجهولة أقرت أنها بة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكسبها الزوج القاضي يفرق بينهما، ولو أن اثنتين معرفتين أمتا اختان وهما تزوجان رجل واحد فأكفرت الأخرى أنها بة أبي زوجها وصدقها المهر له بذلك وكذبتهما تحتها وروج اختها والقاضي يعرف بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط، رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشترها أجرة أو ابنه لم يحل له أن يقر بها، وكذلك لو أقر بذلك بعدما وطئها الأب أو الأم يصدق إن كان

عاموناً عليه استحسناناً، ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها فيه لا يصدّق الأب ويجوز النكاح لباساً ويعرق بينهما استحسناناً كما في محيط السرخسي، وإذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فإنه يصح إقرارها وتصير أمة للمقر له يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقر له، وإن علم أنها كاذبة في إقرارها أنها تصير أمة له يسترقها ويستخدمها ويستعرضها ومشايخنا قالوا: الأصح أن ينقسم يمينان: يميناً يملك لتصرف فيما إذا علم أنها صدقة فيما تقول أما إذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف، وكذلك الرجل إذا كان مجهول الحال في الرق والحرية إذا أقر بالرق لإنسان وصدقه لمقر له في إقراره فإنه يصح إقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل ويتكلم وإن أقر بالرق بغيره صح إقراره وصار عبداً أو أمة للمقر له إذا صدقه في إقراره، والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا إذا لم تعرف حرته بسوء دليل، فأما إذا عرفت حرته بدليل بأن عرف أن أبويه حر الأصل أو نسب حرته بالشهرة فلقاضي لا يصدقه في إقراره ولا يجمعه مملوكاً للمقر له، وكذلك إذا كان القاضي قاضي عليه بحكم من أحكام الأحرار بأن جسي أو جسي عليه وقضى اعاضي بارش الأحرار فلا يصدقه في إقراره بالرق، وكذلك إذا عرف كونه حراً رجل فافر بالرق لإنسان لا يصح إقراره وإن أقر للمعتق بذلك وصدقه أجزت إقراره هكذا في الغبط، رجل يزوج امرأة لا يعرف أمة أم أمة فالتكاح جائز بناءً على ظاهر حرته، ولو ولدت أولاد ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها أنقر له ويحدد الزوج صدق في حقها حتى صدرت أمة له ومالها له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الإدب من المولى، وليس للمقر له أن يمنعه من روجه وله أن يمنع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح لمجمع أنكبير، فإن أعطاهما للزوج المهر قبل إقراره برئ وبعد إقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لأقل من سنة أشهر فهو حر، فإن وددت لاكثر بعد أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلاص لمحمد رحمه الله تعالى واصلقتها فستان وعدتها حبستاه بالإجماع فإن كان صلحها قبل إقرارها تميم يملك الرحمة وله عليها الثانية، فإن اعتقها المقر له فلا حبار لها وإن كان الزوج ألقى منها فاقرب بالرق قبل أن يفضي شهران بإبلاؤها شهران، وإن أقرت بعد انقضاء شهرين بإبلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي، وإن جسي عليها عارش الأمة للمقر له وإن حست حبر المقر له بين الدفع ولعد، كذا في الكافي، لو طلق الزوج مطبقتين وهو لا يعلم بإقرارها يملك عليها الرحمة ولو علم لا يملك وهو الصحيح، وكذلك لو وكل رجلاً بأن يطلقها تميم ثم أقرت بالرق فعلم لزوج ولم يعرف الوكيل حتى يطلقها تميم باتت منه ولو لم يعلم أو علم ولم يقدر على الوكيل يملك مراجعتها مكداً في محيط السرخسي، لو طلقها الزوج واحدة فمضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين، ولو أقرت بالرق بعد ما حاصت حبستين كانت عدتها ثلاث حيض ولو أقر للزوج إلى منها فمضى شهر ثم ألقى منها فمضى شهر ثم أقرت بالرق فعددة الإيلاء الأولى أربعة أشهر ومدة الإيلاء الثاني شهران فإذا مضى شهر من وقت الإقرار تطلق بالإيلاء الثاني وسبق مدة الإيلاء الأول وكذلك لو ألقى منها ثم قال إذا مضى شهران فوالله لا أقربك فمضى شهران أقرت بالرق كانت مدة الإيلاء الأولى أربعة أشهر ومدة الإيلاء الثاني شهران، فإذا مضى شهران

بعد الإقرار بآنت بتطليقتين بحكم الإيلاءين كذا في المحيط، ولو قال لها: إذا دخلت الدار أو إذا كلمت فلاناً أو صليت الظهر أو إذا جاء رأس الشهر فآنت طالق ثنتين لم أقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لأن الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وإنما علق بشرط الرجعة، فلو حرمت حرمة عيلة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل أمرها بيدها في تطليقتين أو بيد أجنبي ثم أقرت بالرق لأن التمويص لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، لو علق طلاقها لنتين بفعلها فآقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه، ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعدما أقرت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب: سواء كان فعلاً له منه بدءاً أو لا بد له منه مثل كلام الأب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط، لو أن رجلاً مجهول الأصل له أولاد وأمهات أولاد ومدهرون ومكاتبون فأقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومدهريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، في المتنبي عبد قال لرجل: أنا ابن أمك وهذه أمي أمة لك ولدت في ملكك ولكني حرماً ولدت إلا حراً فاقول قوله ولا يكون عبداً له كذا في المحيط، لو أن امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فأقرت أنها أمة لفلان وأن ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها، وإن كان الابن يحبر عن نفسه فقال: أنا حر كان لقول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان لهما ولد صغير أقر بالرق لرجل على نفسيهما وابنها جاز، وإن قال: نحن مملوكان لفلان ولبناتنا هذا مملوك لفلان آخر وكدهما مولاها في الابن فالابن عبد له معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، رجل أعتق عبداً له ثم أقر أنه عبد فلان وصدقه فلان بصير رقيقاً إذا لم يحكم القاضي بعتقه، بخلاف ما إذا أقر بعدما قضى القاضي بعتقه لا يصح، ولو قال لآخر: أنا عبد لك فقال: لا، ثم قال: بلى يكون عبداً له كذا في محيط السرخسي، ولو قال ذو اليد لرجل: هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبيدي وجاء بالبيعة أنه له لم تقبل بيعته، وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبيعة أنه له لم تقبل بيعته كذا في المبسوط، وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون إقراراً بالرق له بنظر إن كان تصرفاً يشترك فيه الحر والمملوك كالإجارة والنكاح والخدمة لا يكون إقراراً بالرق، وإن كان تصرفاً يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرمز مع القبض ودفعه بالجناية فالتسكوت عن الرد عنده يكون إقراراً بالرق، وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون إقراراً بالرق أما إذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون إقراراً بالرق؟ اختلفوا فيه قيل: يكون إقراراً وقال المتأخرون من أصحابنا: لا يكون إقراراً بالرق كذا في محيط السرخسي، لو أن رجلاً أدمى على أمة أنها أمته وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصديق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاً فذلك باطل، وإن كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيراً مملوك للأول إذا صدقه ثانياً، فإن صدقه المقر له في ذلك كان عبداً له وإن لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكاً للآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، إذا قال: أعتقني فهو إقرار بالرق وكذلك إذا قال: أعتقني أسس، وكذلك قوله: هل أعتقني؟ إقرار بالرق كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبداً وأعتقه ثم

أقر بالرق لإنسان وصدقه المقر له وجحد المعتق صح إقراره في حق نفسه حتى صار رقيقاً للمقر له ولا يصح إقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه ولو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له وإن لم يكن له عصبة فإن كانت للميت عصبة نحو الابن أو الأخ أو العم فهؤلاء أحق بالميراث من المقر له وإن لم تكن للميت إلا ابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير للمقر له بإقراره، ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسمى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أنه يسمى في قيمته أو في دية المقتول قال بعضهم: يسمى في قيمته ومن بعضهم: يسمى في الدية، قال نضر الشهيد رحمه الله تعالى: وهو الأصح وإليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، وإن جنى عليه فهو كاجتذبة على المملوك كذا في محيط السرخسي، ولو أن المقر له بالرق أعنى امرئ ثم مات المعتق الأول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر له حر لأن الأب إذا كان حياً لا حق للابن في تركته معتمة ولو مات المقر أولاً وترك ابناً حراً ثم مات للمقر الأول ولم يترك عصبة فميراثه لابن امرئ لا للمقر له وكذا لو كانت له عصبة سوى الابن كان مال به كذا في التحرير شرح الجامع الكبير.

الباب السابع عشر في الإقرار بالنسب وأمية الولد والعنق والكتابة والتدبير

يصح إقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال يولد مثله لمثله وإن لا يكون امرئ له ثابت النسب من غيره وأن يصدق امرئ له المقر في إقراره إذا كانت له عبدة صحيحة وبالولد إذا كان المقر يولد مثله وإن لا يكون امرئ ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر به المقر في إقراره إذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة إذا صدقته وكانت حالية عن زوج وعدة، وإن لا تكون تحت المقر احتها ولا أربع سواها وبالمولى بأن أقر أن هذا العبد معتقي أو أقر أن هذا معتقي إذا صدقه المقر له وإن لا يكون للمعتق في الصورة الأولى والمعتق في الصورة الثانية ولأن ثابت من العبر ولا يصح إقراره بما عدا هؤلاء نحو الأخ والعم والحال ومن أشبههم، وبغير صحة الإقرار عن ذكر اعتبار الإقرار فيما يرمي المقر له من الحقوق وفيما يلزمهما من الحقوق فإقراره صحيح معسر حتى إن من أقر مثلاً بأخ وله ورثة سواء يجمدون أخوته فمات المقر لا يرثه لأخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر إذا كان ذكراً يجمد نسبه، وإنما يستحق النسبة على المقر حال حياته وإقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: ما ذكر أن إقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما إذا كان لها روح معروف، فاما إذا لم يكن لها روح معروف فيسعي أن يصح إقرارها كذا في المحيط، رجل ميث عبد، في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله يولد مثله وليس له نسب معروف فهو يمين ويعص ويرثه ولا يسعى في شيء، وإن لم يكن له مال عمره وكان عليه دين محيط بقيته وكذلك إذا ملك معه أمه وقد ملكها في حالة الصحة لا سعاية على الأم هذا إذا ملك للعبد وحده أو مع أمه في حالة الصحة،

فإذا ملك العبد في مرضه وأقر بنفسه يثبت نسبه أيضاً وعنق عنه كذا في مدحبره، وإن لم يكن للمريض مال آخر يخرج العبد من ذلك تجب عنه المداية ثم في أي قدر يسمى ذكر أن عسى فون أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسمى في الثلثي ليمته وعندهما يسمى في جميع قيمته إلا قدر ما يحصله من الميراث فإن ذلك يطرح عنه، وإن كان لسريظ مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى فونهما يرث العبد منه ويسمى في ليمته إلا قدر ما يصبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يرث ولا يسمى في شيء من قيمته، وأما الجارية فإذا تعتق مائة ولا سمانه عليها وإن ملكها في حالة المرض عددهم هكذا في المحيط، عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما: هو أبي وبك، أو قال: أبك وبني، أو قال: ابنتا، فذكره موصولاً يثبت نسبه من أمقر صدقه شريكه أو كدبه وإن قصر ما قال: أبي وسكت ثم قال: وابنت بعد على المقر، ولو قال: ابنت وسكت ثم قال: وبني فإن صدقه شريكه يثبت نسبه من الشريك وإن كدبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك، وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؟ لا يثبت وعندهما يثبت، وإن قال المقر له بعد مقانه المقر قيمه، إذ قصر: هو ابنتي وابنت، أو قال: أبك وبني أو ابنتا يثبت نسبه منه لأن هذا منه تصديق وإقرار، وإن قال المقر له: هو بك دوني أو ابنت وسكت ثم قال: هو أبي ثم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا، في شرح الزيارات لنعنابي، وإن كان كبيراً وصغيراً يعبر عن نفسه فإن كان مقرّاً بالرق بينهما فهو والدي لا يعبر عن نفسه سواء وإن لم يعبر بالرق لهما يرجع في ذلك إلى مائة فإن أقر أنه ليس بمقر فهو ليس المقر وإن أقر أنه ليس لمقر به فهو بن المقر له إن صدقه المقر له، وإن أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيض، جارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما: هو أبي وابنت أو بك وبني أو ابنتا فإن صدقه شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبعاً للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو مقسراً ولا يضمن قيمه لولد ونصف المقر ونصف العمر قصاصاً، وإن كدبه شريكه فأجواب كذا، إلا أن هاهنا يجب لشريك على المستولد نصف المقر وله يجب للمستولد على شريكه نصف المقر كذا في شرح الزيارات لنعنابي، رجلان اشتريا عبداً من السوق وكان عبد الرجل ولد عنه فقال أحدهما لصاحبه: هذا بني وابنت أو قال هو بك وبني أو قال: هو ابنتا جميعاً فقال صاحبه: صدقت أو قال: كذبت فهو ليس المقر ولا يرجع فيه إلى قول العلامة، وإن كان يعبر عن نفسه بعد ذلك إن صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وإن كدبه كان حكم الولد كحكم عبد بين اثنين أعققه أحدهما وإن قال الشريك هو بك دوني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيء ويمكن يسمى بعلام له في قيمه، وعندهما يضمن المقر إن كان موسراً كذا في المحيط، رجلان اشتريا عبداً فأدعاه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعققه قبل أن يدهه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصديقاً صاحبه كذا في شرح الزيارات لنعنابي. جارية بين رجلين اتعتق أحدهما لها أم ولده وقال شريكه: كتب أعققتها قبل أن يقر هذا وكذا به مقر فالجارية أم ولد للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمته كذا في المحيط، جارية بين رجلين وندب في ملكهما

فأدعى أحدهما الولد والآخر الأم ساء أو أقر أنه كان أعتقها لبيت بسب الولد من مدعي الولد وأما أم ولد له لأن دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتستند إلى أول الطلق ودعوة الأم دعوة تحرير فتقتصر على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها، وإن رجم اشتركت أنه لا ضمان له حيث رجم أنها بنت أو محققة ويضمن نصف غيرها لإقراره بالوطء ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لعلوه حراً من الأصل كذا في شرح الزيادات للعتابي، استبردها ثم أقر أنها لعلان وزوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوكان للمقر له ولا يلتفت إلى تكذيب العلام إذا بلغ وكذلك إذا لم يفل شيئاً حتى ماتت فإن كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقر له ولا يقضى بالمقر، وإن مات قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبداً للمقر له، ولو أنكرت وماتت قبل أحكم بشيء لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فإذا كبر فالقول له ولو كانت الأم حية والغلام يبيع عن نفسه لصدقته وكذبه الغلام أو على عكسه عنق الغلام والأم أم ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل له عبد ولعبدته ابن ولابن عبده ابنان ولد في بطين وكلهم يولد مثبهم مثل المولى عقد المولى في صحته: أحدهم ولدي يزرع بالبيان مادام حياً ففي أيهم يورث يثبت نسبه منه وعق ما بعده، وإن مات قبل البيان فالعبد يسمى في ثلاثة أرباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الأصغر في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، رجل له عبد ولعبدته ابنان ولد في بطين مختلفين ولكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته أحد هؤلاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فإنه يعتق من لأول خمسة ويسمى في أربعة أخماسه، وأما الأوسطان فيعتق من كل واحد منهما ربعه ويسمى في ثلاثة أرباعه وأما الأصغر فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط، ولو كان العبد سبعة بأن كان لكل واحد من الأصغر ابن فقال: أحدهم ولدي فعندهما وهو الأصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول سبعة ويسمى في ستة أسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنه سدس ويسمى في خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابن خمسة ويسمى في أربعة أخماسه ويعتق من كل واحد من الأصغر خمسة أنسك ويسمى في ثلاثة أنسك قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: أعتقته أو قال: أعتقته أنا وانت أو قال: أعتقته أنت وأنا وصدق صاحبه في ذلك كله عنق لعبد عهدهما ومبار مولى لهما وإن كذبه صاحبه عنق على المقر بإقراره وصار كعبد مشرك بين اثنين أعققه أحدهما فيكون للشريك حيازات ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأم عندهما فيعتق الضمان إن كان المقر مومراً والسامية إن كان معسراً وولاء نصيب المقر له وولاء نصيب شريكه موقوف فإن عاد إلى التصديق رد ما أخذ من الضمان أو السامية وبثت الولاء منه كذا في المحيط، إذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عنق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط، ولو قال: أعتقك أمس وكذبتك قبل إن شاء الله لم يعتق وكذبتك لو قال: أعتقك أمس وإنما اشتراه اليوم وكذبتك قوله: أعتقك قبل إن اشتريتك كذا في الحاوي، ولو قال: أعتقك إن دخلت لدار لم يعتق حتى يدخل، ولو قال: جعلت امرئ في يدك

في العنق أمس فثم تعنق نفسك، وقال العبد: بل اعتنقت نفسي ثم يعتنق كذا في محيط
المرحسي، سؤدد: اعتنقتك على مال وقال العبد: اعتنقتي بغير من قال قول العبد، ولو
قال: اعتنقتك على مال أمس فلم تقبل، فقال العبد: بن قبش. أو قال: اعتنقتي بغير شيء
فالحقول قول المولى كذا في المبسوط، أقر أنه اعتنق عبده هذا لا بل هذا عبداً كذا في محيط
المرحسي، لو قال: كانتك ولم يسم مالا، وقال العبد: عني حمسمائة فإنه يسمى في قول
أبي حنيفة. رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عبدهما كذا في الخاوي، ولو قدر
كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل الكتابة، وقد العبد: بل قبلتها ما قول قول العبد، ولو
أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لا بل هذا وأدعى كذا واحد منهما الكتابة حر ذلك
كذا في المبسوط، ولو أقر أنه كاتب عبداً قبل أن يملكه أو أنه كاتبه أمس وإذا اشتراه ليوم ثم
يصح، ولو أقر أنه كاتبه أمس وقد إن شاء الله فالحقول قوله، ولو قال: استئيب الخيل نفسي
وقال المكاتب: ثم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخبر وكذا
البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الخاوي، دبر جارية ثم أقر أنها كانت مديرة لأخر عصبتها
منه ثم يصدق على الجارية ويصحب قيمتها ولا يمنع من استعادتها ووطئها قضاء وفي البداية لا
يفعل إن كان كذا يقول، وإن قتلها أحسبي فعليه المقود للمقر ولو قتلها المقر فله عليه المقود قيساً
ولا قود عنه استحصاناً كذا في محيط المرحسي، جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه
دبرتها أنا وأنت، أو قال: دبرتها أنت وأنا، أو قال: دبرناها فإن صدقه صاحبه في ذلك فهي
مديرة لهما وإن كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما، والحكم
ثمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشريك خياراً خمسة إن شاء دبر نصيبه، وإن شاء
ترك نصيبه على حاده، وإن شاء ضمن المقر المدير إن كان موسراً، وإن شاء استسمى الجارية إن
كان المدير معسراً، وإن شاء اعتنق نصيبه فإن ضمن المقر كانت الجارية نصيبها مديرة للمقر
والنصف الآخر موقوف لعدم المقر يوماً وتوقف يوماً، فإن عاد الشريك إلى تصديق المقر صارت
مديرة بينهما ورد على المقر ما أحد من الصدان، وإن لم يرجع إلى تصديقه حتى مات أحدهما
ولا مال له سوى الجارية، فإن مات المقر وصدقه جارية فيما قال سمعت في ثلثي نصف قيمتها
لورثة المقر، وأما إذا كذبت الجارية المقر فيما قال سمعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية، وإن
مات السكر فإن صدقت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسمى للمقر في جميع قيمتها، وإن كذب
الجارية المقر فيما أقر فإنها تسمى للمقر في نصف قيمتها ودبت قيمة حصه ونسب يسع في غير
ذلك، وأما إذا ماتا جميعاً أحدهما قبل الآخر فإن مات المقر أولاً ثم السكر والجارية صدقت المقر
فيما أقر فحكم المسألة قبل موت السكر أن يعطى ثلث نصف الذي هو حصه المقر ويلزمها
السعاية في ثلثي ذلك النصف وإن مات السكر بعد ذلك وجبت عنها السعاية في نصيب السكر
للمقر وإذا وجبت للسعاية في نصيب السكر للمقر صار ذلك تركه للمقر وأردت تركه المقر
وإذا أردت تركه المقر أردد الثلث فيقسم لها ثلث جميع الرقبة ويسمى في ثلثي جميع الرقبة،
وإن كانت جارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الخواص تسمى في ثلثي قيمتها، وإن مات السكر
أولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر مساهمة رحمهم الله تعالى ذكروا أنه يلزمها السعاية

في كل قيمتها، وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فقول ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه للسئلة قبل موت المقر أنه تلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشاهدنا رحمهم الله تعالى ذكروا أنه تلزمها السعاية في كل قيمتها لأنه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فتصير كلها مدبرة بإقرار المقر بعد ذلك إن صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان علي المقر، وإن كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ويكون نصفها مديراً للمقر والنصف الآخر موقوفاً إلى أن يعود الشريك إلى تصديق المقر فإن عاد صارت مدبرة بينهما رد الشريك ماأحد من المقر، وإن لم يعد حتى مات المقر سمعت في قلبي نصف قيمتها بورثة المقر وليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر أو كذبت وبقي المسأل بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بهما لأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط.

الباب الثامن عشر في الإفراق في البيع والشراء وفي الإفراق بالعيب في المبيع

لو قال لرجل: بعثك عبيدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري: قد قبلت فالقول له، وكذلك لو قال المشتري: اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع: بلى قد قبلت فالقول له لأن البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي، إذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز، ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجور، ولو سمي ثمناً وقال: لم أقبضه وقال المشتري: قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه واليمين على المشتري كذا في المبسوط، أقر أنه باع داراً منه ولم يسمها ثم جعده بالإقرار باطل، وكذا إن سمي للمبيع ولم يسم ثمناً فإن حدد الدار وسمى الثمن يلزمه، وإن جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود المحدود بعد أن تقوم اليمين على معرفة المحدود كذا في محيط السرخسي، لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الإقرار باطل، وكذلك إن أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط، لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري: اشتريته منك بمخمسة مائة فجحد البائع أن يكون بأهه بشيء حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالإقرار الأول، وكذلك لو كان المشتري بدأ بالإقرار على هذا الوجه كذا في المحيط، إذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان: ما اشتريته منك بشيء، ثم قال: بلى قد اشتريته منك بألف درهم، وقال البائع: ما بعثتك فالقول قول المشتري وإن كان واحده بالثمن، ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع: صدقت لم تشتريه ثم قال المشتري بعد ذلك: قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بيعة على ذلك إلا أن يصدق للبائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك، صحيح أن تصادقهما على الشراء بمزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط، أقر أنه باع هذا العبد من فلان لأبى من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما إن ادعاه يشس مسمى كذا في محيط السرخسي، ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منه بألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك: اشتريته من فلان الآخر بمخمسة مائة درهم ونقدته

الثمن فإن أقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعينه اشترى للأول ولشئ لآخر هذا إذا أقام البينة على البيع فقط دون نقد التمس، فمما إذا أقام البينة على نقد التمس فلا شيء عليه لو أحد سهماء وإذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد للأول إن جحد البيع، وإن صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسائه، وإن جحد البيع ضمن له لمقر قيمة العبد هكذا في ميسوط في باب إقرار الرجل في نصيبه، ولو أقام البينة على الأول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كذا الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت ابتيان جميعاً بالبينة كذا في المحيط، لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري: اشتريته بعسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: نقول في الثمن قول المشتري سواء رضي لبياعه باعتداده ما بقي أم لم يرض، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: نقول في الثمن قول المشتري مع يمينه إلا أن يرضى البياع أن يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري المتحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى: فتحتاجان ويترادان قيمة العبد إلا أن يشاء البياع أن يأخذ ما بقي من العبد وحصة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط، في المنفرد رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري أنها لهذا المدعي وصدقه البياع فدراة المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البياع: إنما كانت للمدعي لأنك وهبتها له كان القول فونه كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل اشترى من رجل جارية بدينار فلهما وقبضها لمشتري فحضر البياع يريد استردها فقال المشتري: وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عبدي وأكر البياع لم يقبل قوله وللبياع أن يأخذها: فإن أقام المشتري بينة على ما ادعى لا تقبل، ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البينة على إقرار البياع أو حلعه المشتري فكل المدفوع الخصومة عنه ويحرم قيمتها للبياع، ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واستردها البياع ثم حصر الغائب وأكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبياع، وإن أقر بما قال المشتري أخذ الجارية من البياع ويحرم المشتري قيمتها، ولو قال المشتري: وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعنيها ثم اعتصمها أو دبرها أو استولدها فحصد البائع ذلك فلا سبل له عليها ويأخذ قيمتها ويكون موقوفه الولاء وتصير مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له، فإن حضر وصدق المشتري في ذلك كله أخذ الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد له كما قال المشتري، وإن حصر وادعى الهبة وأكر الإعتاق وغيره فهي أمة وإن يأخذها من المشتري، ولو قال المشتري: إن الموهوب له كتبها وكديه سابع كان له أن يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له، فإن حصر وكديه المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبياع إلا إذا أقامت خاتمة البينة أنه قد كان بلعها وإن اشترى كتبها فحينئذ يقضى بكتبتها، وإن صدقه في الهبة وكذبه في الكتابة أخذها وكانت أمة له، وإن صدقه في ذلك كله أخذها من البياع وكانت كما قال المشتري ويحرم قيمتها، فإن كان البياع حين ردت عليه باعها أو دبرها أو اعتقها كان ذلك باطلاً إذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة ويسعد فيما إذا كذبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، الوكيل بالبيع إذا أقر بالبيع صح إقراره في حق الموكل سواء كان الشراء قائماً أو هائلك، ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بألف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يحصد

فالعبد بفلان يأنف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط، إذ دفع رجل إلى رجل عبدًا وامره أن يبيعه ثم مات الأمر فاقتر الوكيل أنه باعه بأنف درهم وقبضه فإن كان العبد حياً لم يصدق الوكيل وإن كان مستهلكاً صدق كذا في المحيط. عبد لرجل أجسي واستهنت المشتري العبد فقال رب العبد يلبث. إن امرتك بالبيع عليّ الشمس، وكان الوكيل لم يأمري بشي من الشمس ذلك لقبضة، فاقول لرب العبد، وكذلك إن كان بعد قاتماً كذا في محيط السرخسي، ولو لم يأمر بذلك ولكنه أجاز البيع فإن كان العبد قائماً بعينه جاز وإن كان مستهلكاً لم يجز وإن قطع يده ثم أجاز لبيع فالأمر للمشتري وإن لم يجز لبيع فالأمر لرب العبد كذا في المحيط، فإن أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعدما وقع بيوم وانكر للمشتري فاقول لرب العبد ولا يمن عليه وإن كان العبد ميتاً فاقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي، رجل وكل رجلاً ببيع جارية به مسلمها إليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد سلمتها من فلان بألف درهم وقبضها وقصت شمس وهو هذا ثم أودعها وكسبه 'الموكل سم يميل موله وردت على الموكل ولا تسبل بيه لو كهل على ما ادعى، لأن حصر المقر له وانكر سلمت اجازية سمو كفي فإن ادعى ما أقر به الوكيل أحد الجارية من الموكل وبأحد الموكل الشمس من الوكيل إن كان قائماً في يده وإن هلك في يده لا ضمان عليه، وإن لم يهر الوكيل بقص شمس فالقول قوله وينفع المقر له الشمس وبأحد اجازية وكذلك اجازية المأسورة إذا اشتراها مسلم بثمن وأخرجها إلى دار الإسلام وجاء المالك لتقديم بإحدى من المشتري بالثمن فقال، وهبتها من فلان وقبضها مني ثم أودعنيها وعذب ثم يقبل ثوبه وبعضها بها سمالت القديم ولا تعين بيه المشتري على ما ادعى، فإن حصر المقر له وانكر ذلك سلمت اجازية لسمو القديمة بالثمن وإن ادعى ما أقر به المشتري أحد اجازية من المولى القديم وأحد المولى منه بالقبضة ورد المشتري الشمس على المالك بتقديم، وعلى هذا لو وهب من رجل شيئاً وسلمه إليه ثم أودع الرجوع فقال الموهوب له وهبت من فلان وسلمته إليه ثم أودعني بؤمر بالتسليم بيه فإن كسبه فيما ادعى فالرجوع من فلان صدق بؤمر بؤمر الموهوب بالتسليم إليه وكذا لو ادعى أنه أخوه أو أنه عوفه وغيره ثم بعه الرجوع كان له الرجوع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير لمصطفى، لو أمر رجل رجلاً بشراء عبد بعينه فاقتر الوكيل به قد اشتراه بألف درهم وادعى ذلك للبائع وأجده الأمر فالقول قول الوكيل، ولو أمره بشراء عبد بعينه وسمى جسمه وصعته وثمنه فاقتر الوكيل أنه قد اشتري هذا العبد بالثمن الذي سماه به وأجده الأمر فإن حبس حبيفة رحمه الله تعالى فإن كان دفع الأمر الشمس إلى الوكيل فهو مصدق وإن لم يكن دفع الشمس إليه لم يصدق، وقالوا، إذا كان العبد قائماً بعينه وكان مثله يشتري بذلك شمس فاقول قول الوكيل، ولو كان لأمر قد مات ثم أمر الوكيل بشراء هذا العبد فإن كان الشمس في يده بعينه أو في يد لئاع أو كان لأمر لم يدفع الشمس إليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع الوكيل وتختلف الرواية على علمهم، وإن كان قد استهنت المالك الشمس فاقول قول الوكيل ويهرم لبيع الميت كذا في الحاوي، قال محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية فلان بألف درهم فقال نعم فاشترها فبسطها أو لم يمسها حتى قال اشتريتها بألف وخمسمائة وبعثت محمدًا

عاجارية لي، وقد أمرتني باللف والجارية مسكي وصدق ليائع الأمر بالقول قول البائع،
والأمر إن سم يقتصر الشمس فيعطي الأمر ألف درهم إلى البائع ويأخذ الجارية، فإن أراد المشتري أن
يحلف البائع على ما ادعى يس له ذلك وإن أراد أن يحلف الأمر له ذلك، فإن حلف أحد
الجارية وأعطى للبائع الشمس والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع شيء من العهد على المأمور،
وإن نكل صارت الجارية للمشتري ويرد للمشتري إلى البائع ألف درهم ويأخذ الجارية، فإن رجع
البائع إلى نكته يأخذ حصة منه وله يدكر في الكتاب أن البائع لم أراد أن يطالب الأمر بألف
درهم هل له ذلك أم لا، حكى جصاص عن أنكر حفي والقاضي الإمام أبو الهيثم عن القاضي
رحمهم الله تعالى أنه له ذلك وهو خيار، إن شاء طالب المشتري بذلك، وإن شاء طالب الأمر
وقال عامة المشايخ ليس له ذلك، وكذا هو قول المشتري. اشترتها بمائة دينار والمائة يحلف
كان جواب في هذه المسألة والمسألة الأولى سواء، لا في فصل واحد وهو أن في الأولى إذا أحد
الأمر الجارية وأدى لألف إلى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل بأحد المشتري الجارية من الأمر
مجباً بغير شيء في القياس، وفي الاستعصان يأخذها بما أدى من الألف وكان للأمر حق
حسبها عن المشتري إلى أن يؤدي إليه الألف، وفي هذه المسألة يأخذها مجباً بغير شيء فليأخذ
واستحساناً هذا إذا أقر بالشراء أم إذا أنكر الشراء أصلاً فقال الأمر اشترتها بألف وصدقه البائع
كان القول قول البائع والعهد على الأمر، فلو قال البائع أنا استخلف للمشتري بالله ما اشتري
للأمر به ديث، فإن حلف فلا شيء عليه وإن نكل لزمته العهد فيؤدي الشمس ويرجع فيه على
الأمر ويرجع عليه قبل الأداء وإن كان قد أقر أنه لا حق له قبل الأمر حين أنكر الشراء ذكر في
هذه المسألة استحلاف البائع للمشتري ولم يذكره في مسائلني الخلاف بالكثرة والخلاف بتعابير
الحسن، من مشايحنا رحمهم الله تعالى من قال: لا يستحلف ثمة ومنهم من قال: هلاك العبد
يستحلف إذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشترى بألف وحصة مائة أو بمائة دينار، وهو كان للبائع
في هذه المرحوة قبض الشمس نعم ثم دل كان الشمس ألفاً ومائة دينار لا يفسد إلى قوله فصل
قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فمأمور يدعي أنه اشترى لنفسه والأمر يدعي أنه اشترى له
فكان القول قول المأمور مع نفسه، فإن حلف ثبت الشراء لنفسه وإن نكل ثبت الشراء للأمر هذا
إذا صدق الأمر، وإن صدق المأمور وقد سمي الأمر شمس ولم يسم فاشترى فقال: اشترت بألف
وقال الأمر اشترت بمائة وصدق البائع فمأمور بالقول قول المأمور مع نفسه كذا في
التحرير شرح الجامع الكبير، إذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن
المشتري أبراه منه فعليه البيعة فإن لم تكن له بيعة استخلف المشتري ما أبراه وما عرض على بيع
منه رآه ولا رضى به ولا حرج من ملكه، فإن حلف رده عليه، وإن دعى المشتري أنه اشتراه وبه
هذا العيب وهو عيب يحدث منه وحده البائع ذلك وأقر أنه باعه وبه عيب ولم يسمه به
يرمعه بهذا الإقرار شيء كذا في الجاري، وإذا أقر البائع أن بالمشتري عيباً يثوهم رواله بحيث لا
يبقى به أثر فإن أقر أنه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمه ولم يعيها ثم جاء المشتري بعبء
وبه قرحة وأراد أن يرده وقال هي ثلث القرحة التي أقررت بها، وقال البائع بشي أقررت بها قد
رأيت وهذه قرحة أخرى حدثت في بدني والقول قول البائع مع نفسه، على المشتري البسة والقول

قوله وكذلك إن سمي البائع نوعاً من العيوب صدق أنه قد ذهب وهذا غيره إذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط، فلا يكون للمشتري حق الرد إلا بيبينه بنفسها أو هذا للعيوب عين ذلك العيب أو يكون بين إقرار البائع وبين المداخلة مدة لا يتوهم رواها للفرقة بانها في سنت المدة، ولا فرقة بالجارية إلا هذه فحيثما كان القول بولي للمشتري وله أن يرد بالبائع على البائع كذا في المحیط، أقر البائع أنه باع وبه حرق فجاء المشتري بحرق فقال البائع: ليس هذا ذلك لا يصدق، ولو قال: رد وكان صغيراً صدق، ولو كان به حرق غير ذلك فقال البائع بعكك وهذا به ولم يكن الآخر به بالقول قول البائع مع يمينه كذا في صحيح السرخسي، ولو كان البائع شيئاً وأقر أحدهما ببيع وسماه وجحد الآخر كان للمشتري أن يرد على أنقر دون الآخر، فإن كان البائع واحداً وله شريك متفاوض فحجده البائع العيب وأقر به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط وله الخيار إن شاء رد على الشريك المقر بالبيع وإن شاء رد على البائع كذا في المضيق، وإن كان الشريك شريكاً عملاً لم يكن للمشتري أن يرده بإقراره. وكذلك المضارب إذا باع حادماً من المصاربه فلغز رب المال فيه ببيع لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك، وكذلك لو كان رب المال هو الذي باع فأقر المضارب بالبيع وكذلك لو كسب إذا باع وأقر الموكل بالبيع لم يلزم الوكيل ولا الأمر من ذلك شيء، ولو أقر الوكيل بالبيع وجحد الأمر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه دون الأمر إلا أن يكون عيباً لا يحدث مثله فحيثما يرد على الأمر لا بإقرار الوكيل ولكن تيقناً أن العيب كان موجوداً عند الأمر، وإن كان العيب يحدث مثله فإن أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الأمر رده عليه وإن لم يكن به يمينه استحلل الأمر على دعواه، فإن نكر رده عليه وإن حلف فهو لازم للوكيل، وفي شريك العيب لو أقر البائع منهما بالبيع وجحد شريكه رده عليه ولزمه جميعاً، وكذلك المضارب إذا أقر بالبيع لزمه ولو لم يزل كذا في المبسوط، ولو أقر رجلاً بشيء من رجل سلعة رباعها من غيره قطع فيها المشتري الآخر ببيع وردّها على المشتري لأول أو ردها بعير مضاع لا يكون للمشتري الأول أن يخاصم بآلعه في ذلك العيب وإن ردها بقضاء قاض فهذا على وجه ثلاثة الأول: إذا ردها بإقراره بالبيع بأن أقر بهذا العيب ثم أتى للقبول ونقص القاضي عليه بآلعه وأنه على وجهين: إن لم يسبق منه جحد هذا العيب نص قبل الإفراق بالبيع بأن لم يقل قبل الإفراق بالبيع: يعتقها وما بها هذا العيب كان له أن يخاصم بآلعه ويرد عليه إذا أقر البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء، وإن سبق منه جحد هذا العيب نصاً قبل إقراره بهذا العيب لا يكون له أن يخاصم بآلعه، الوجه الثاني: إذا رد عليه بأكوله وفي هذا الوجه إن لم يسبق منه جحد هذا العيب نصاً بأن سكنت حالة الدعوى ولم يقل شيئاً فمعرض عليه اليمين فأتى بآلعه عليه بالبينة كان له أن يخاصم بآلعه، وإن سبق منه جحد هذا العيب نصاً فهذا على الوجه الثالث: إذا رد عليه بالبينة وفي هذا الوجه إن لم يسبق منه جحد هذا العيب نصاً بأن سكنت حتى قامت عليه البينة كان له أن يخاصم بآلعه، وإن سبق منه جحد هذا العيب نصاً فهذا على وجهين: إن أقام المشتري الآخر بينة أن البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له محاصمة بآلعه، وإن أقام بينة أن هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الأول كان له محاصمة بآلعه هكذا

ذكر في بعض الروايات قيل: هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخصصة قيل: هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في إقرار الوكيل والرعي بالقبض، إذا باع داراً ثم أقر أنه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط بحاف منه أو كسر في جذع أو في باب ردت عليه بذلك، وكذلك لو باع أرضاً فيها ثقل فاقترع بعيب ينقص الثمن في نخلة أو شجرة، وكذلك الثياب والعروض والحيوان بقر البائع بعيب ينقص الثمن، لو أقر أنه باعه أقطع اليد فجاء به المشتري وهو أقطع اليدين ثم يكره له أن يرده ولكنه يرجع بفحص العيب في يد واحدة، وإذا كان للمعيد أصبح رائدة فمشتري أن يرده بها إن أقر به البائع أو أنكر إلا أن يثبت للبائع سبباً مانعاً من الرد، ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وعبيته إذا كان البائع مقرراً بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال للجارية يا سارقة أو يا بقة أو يا زانية أو يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد بالعيب فقال البائع: حدثت عليك فللقول قوله فإن أقام المشتري البينة على ما كان من قول ليائع لا يقبل ذلك وليس له أن يردها، وكذا لو أقام البينة أنه قال لها قيل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة فحدثت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، ولو قال: هذه سارقة وسكت كان إقراراً كذا في محيط السرخسي، ولو شهدوا أنه قال: هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الآثمة أو هذه المجنونة ولم يقر بالفعل، أو هذه سارقة أو هذه آثمة أو هذه زانية أو هذه مجنونة فمشتري أن يرد بهده الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، ويرى قال لامرأته يا طالق أو لامته يا حرة، أو قال: هذه الطالقة أو هذه الحرة فقلت كذا يكون إيقاعاً وإقراراً، وإن كان مقروناً بالفعل أو على وجه الداء كذا في محيط السرخسي.

الباب التاسع عشر في إقرار المضارب والشريك

إقرار المضارب يدين في المضاربة جائز على رب المال إذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز إذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز إقرار المضارب بالدين على رب المال إذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالإجماع، ويجوز إقرار أحد شريكي ابعاد لمن لا تقبل شهادته له يمين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالإجماع ويلزمه دونه صاحبه وإقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط، وإذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فاقترع به يدين وحده رب المال جبر إقراره فيه، وكذلك إن أقر فيه باجر أجير أو دابة أو حائوت مرد كان قد دفعه إلى رب المال فقال: هذا من رأسي مائة فاقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي، إذا أقر الرجل فقال: هذا الألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك: هو مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاه كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم حمل المضارب وبيع فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع إلى الأول ألف درهم ونصف الربح وبضمن للثاني ألف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن

لكل واحد منهما ألف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للمعامل ويتصدق به كذا في المحيط، إذا أقر المصارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقاه ثم قال بعد ذلك مفصلاً. لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث لم يصدق، وهو بينهما نصفون كذا في المبسوط، عيّد في يده فقال: هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالفلين وقال: كان رأس المال ألفاً، وقال رب العبد: دفعت إليك العبد مضاربة بالمضاربة فاسد، ولك أجر المثل والثلث منه لي قال قول رب العبد كذا في محيط السرخسي، ولو أقر المصاربة بمال في أيديهما أنه مضاربة لفلان وصداقهما في ذلك ثم أقر رب المال لاحدهما بثلث الربح ولآخر بربعه فاقول قوله كذا في المبسوط، أقر بمضاربة لرجل ولم يسمعها فاقول له فيما سمي ولورثته إن مات كذا في محيط السرخسي، لو أقر المصارب بربح ألف درهم في المال ثم قال علّقت إنما هو خمس مائة درهم له يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وإن بقي في يده شيء من المال فقال: هذا ربيع وقد دفع رأس المال إلي رب المال وكذبه رب المال فاقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المصارب، فإن حلف بأخذ ما في يده بحساب رأس ماله كذا في المبسوط، أقر رب المال ببيع فيما باعه المصارب ليس للمشتري رده على المصارب وإن أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي، إذا قال الرجل: فلان شريكي بمفاوضة لفلان فلان. نعم أو أجل، أو قال. صدق أو قال. هو كما قال أو هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله ببيع أو دين أو رقب أو عقار أو غير ذلك أي في يد كل واحد منهما بينهما نصيب إلا طعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة أهله فإن ذلك لم يده مستحسناً، وكذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته، قام إذا كان لأحدهما مكاتب قد كاتبه قبل إقراره بما عليه من بدل لكتابه يكون بينهما، وكذلك لو قال. هو مدوخي في الشركة وأنا مفارضة في الشركة كذا في المبسوط، إذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه، والإقرار بمطلق الدين داخل تحت المدوخي فإن أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وأنه عليك خالصه وقال انقر. لا بل بعد المفاوضة فاقول قول المقر مع بيمينته، وإذا أقر أحد شريكي الدين بدين دخل تحت ثمن ثمنهما لا يصح على شريكه إذا كذبه الشريك فيه، فإن أقر بدين تولي مباشرة سببه بيمينته بؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشيء وإن أقر بدين تولي مباشرة سببه بؤاخذ بصف ما أقر به ولا بؤاخذ شريكه بشيء، وإن أقر بدين تولي شريكه مباشرة سببه بيمينته^(١) لا يلزمه شيء هكذا في المحيط، إقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه حاضر وله على شريكه حصصه، وإن أقر بشراء شيء مستهلك يكون ثمنه دية عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي، لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في صحته أو مرضه بؤاخذ به شريكه وهذا إذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه، فإن إذا كفل بغير أمره فإنه يبرمه خاصة في قول الكف وهو الصحيح، ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالته في صحته بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كنه دون المريض كذا في حرافة للفتن، إذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل من صاحبه كهر أو نفقة زوجته أو جدة برمه ولزم

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يبرم صاحبه لجأه أيضاً كما هو عبارة المحيط ابن جرير

صاحبه ايضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط، إذا كان الرجلان متعاضدين فافر أحدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب أن إقراره جائز عيهم وما في أيديهم يصير مشتركاً بينهما وبين الثالث شركة ملث ولا تثبت بينهما شركة معاوضة ولا شركة عنان ولو قال: فلان شريكاً شركة عنان، أو قال: شركة معاوضة وكذبه صاحبه، فإن الثالث يصير شريكاً شركة عنان لا شريكاً شركة معاوضة كذا في المحيط، إذا أقر الرجل لآخر بالشركة معاوضة وانكر الآخر ذلك فلا شيء، بواحد منهم فيما في يدي صاحبه وإن قال الآخر: أنا شريكك فيما في يديك غير معاوضة ولست شريكك فيما في يدي كان لقول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي، ولو أقر المحر بعد ما دون أنه شريكك معاوضة أو أقر به لمكتب فصدقه في ذلك لم تثبت المعاوضة بينهما، ولكن ما في أيديهما يكون بينهما نصيب ولا يجوز إقرار واحد منهما على صاحبه بدس ولا ودعة، وعلى هذا لو أقر نصيب تاجر بالمعاوضة أو أقر النصيب التاجر لنفسه تاجر فما في أيديهم بينهما ولكن لا تثبت المعاوضة بينهما كذا في المبسوط، أقر لنصيب لا يتكلم بشركة المعاوضة وصدقه أبوه فما في يدي الرجل بينهما نصيب ولا يكونان متعاضدين وم يصير ما في يدي للنصيب مشتركاً بينهما كذا في محيط السرخسي، وإذا أقر الدمي لمسلم بالمعاوضة أو المسلم لدمي بها ففي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكونان متعاضدين ولكن ما في أيديهم يكون بينهما نصيب هكذا في المبسوط، إذا قال: فلان شريكك وم يرد على هذا يرجع في البيان إليه وأي شيء بين كان مصداقاً فيه بعد أن يكون شيئاً تثبت فيه الشركة كذا في المحيط، قال أنت شريكك في التجارات فما في أيديهم من منافع التجارات بينهما وكذا في الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكر والخدم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي، إن قال: أنا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يدي كل واحد منهما وقت الإقرار من مال التجارة مشتركاً بينهما فما عرف وجوده في يدي كل واحد منهما وقت الإقرار وعرف أنه مال التجارة كالأهبة والعصاة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك إلى أحد، وما عرف أنه ليس من مال التجارة نحو مسكر ومأشبه ذلك من الأموال التي هي مشغولة باحداجة الأصلية لا يكون للتجارة، وإن علم وجوده في يدي كل واحد منهما وقت الإقرار ومعددا الذهب والعصاة مما لا يكون مشغولاً باحداجة الأصلية فإن القول في أنه للتجارة أو ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط، قال: هو شريكك فيما في هذا الخانوت، ثم قال: أدخلت للعدل الزحني بعد الإقرار لا يصدق وهو على الشركة، وفي رواية يقبل قوله، ومن أصحاب من وفق بين الرد بين فقال: إن كان الخانوت معقلاً يوم الإقرار إلى يوم القمع لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي، ولو أقر فقال: فلان شريكك فيما في هذا الخانوت فإن جميع ما في الخانوت يصير مشتركاً بينهما، وإن تزارعا في منافع فقال: أدخلت هذا في الخانوت بعد الإقرار وقال للمقر له: لا بل كان موجوداً وقت الإقرار، اختلفت الرويات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر به ويكون بينهما، وذكر في رواية أبي حمزة القول قول المقر ويكون له خاصة، وانفقت الروايات كلها فيما إذا قال: فلان شريكك فيما في يدي من مال

التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجوداً وقت الإقرار في يده وما أصابه بعد الإفراز، وقال الآخر: بل كان موجوداً في يده وقت الإفراز أن يقول قول المقر كذا في المحيط، لو قال: فلان شريك في المحضر وفي يد المقر رضى وإسن وساع المطحانين فادعى المقر به الشركة في ذلك كنه فاعول قول المقر، وكذلك كل عاين في يده حدود وقبه صاع فأمر أنه شريك لعلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المتاع، ولو قال: هو شريك في هذا الحدوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك لحدوت من عمل أو صاع ذلك لعين فهو بينهما، ولو كان الحدوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريك في عمل كذا فأما المتاع فهو بي وقال الآخر بل صاع بين فهو بينهما كذا في المبسوط، قال فلان شريك في كل ما اشترت من رطبي وفي يده عدل، ثم قال اشترت أحدهما ورثت الآخر فالقول به كذا في محيط السرحسي، ولو قال هو شريك في كل رطبي عدي للتجارة ثم قال اشترت أحدهما من حصص مالي لغير التجارة فالقول قوله، ولو أقر أيهما في يده للتجارة ثم قال: هذا من حصص مالي لم يصدق كذا في المبسوط، ولو قال هو شريك في كل رطبي قدم بي من الأهور أمس ثم أقر أن عدلين قدما وعدل. أحدهما بصاعة فكلهما على الشركة ولا يصح إقراره إلا في نصيبه فيدفع نصيبه إلى المقر له بالبصاعة، ويصير له نصف قيمة هذا العدل إذا دفع انصاف إلى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرحسي، وإذا قال فلان شريك في هذا مدين الذي على فلان فقال المقر له أنت أدته بغير إيدي ولم يكن بيني وبينك شركة فإن كان المقر هو الذي باع لمبيع فهو صاير نصف قيمة المبيع، وإن قال له في ذكر الحق إنه باعه للمتاع فقال: سمعته أن ولكن بعاه جميعاً وكنت الصك باسمي فالقول قوله، فإن أراد المقر له أن ينص من الذي عليه انصاف نصف قيمة المبيع وقال نصبت ماعني بغير إيدي وذلك الذي عليه النص: ما اشترت منك شيئاً وإنما باعني ماعني الذي نصبت باسمه فلا ضمان عليه ولكن مال الذي في انصاف بينهما وحق المطالبة من باسمه الصك كذا في المبسوط، قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر سمعت أحدهما عن مال فقالت ورثته: هذا مال استعاده لا من الشركة فالقول لهم، وإن أقر أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في محيط السرحسي، وإن كان للميت صك باسمه على رجل بعد تاريخه قبل الإفراز با شركة فهو من الشركة بينهما، وإن كان تاريخ لصك بعد الإفراز بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المبسوط

الباب العشرون في إقرار الوصي بالقبض

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كنه هو ثم قال بعد ذلك إنما قبضت منه مائة درهم وقال المقر: كان لعلان علي ألف درهم وقد قبضه الوصي بتمامه فإن كان الدين واجباً بإدانة الميت وأقر الوصي أولاً بامتياز جميع ماعله ثم قال: وهو مائة مقصوداً عن إقراره، ثم أقر العريم بعد ذلك أن الدين للدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالعريم بريء عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يشيعه بشيء، والقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة ولا يصدق

الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة سوارث بسبب الجحود، فإن قامبت للميت به عني
 أن الدين على الغريم كان ألف درهم فإن أقدم الوارث ثبته أنه غريم الميت كان الغريم بريئاً عن
 جميع الألف حتى لم يكن للوصي أن يسبق لغريم تسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة سوارثه،
 وإذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو
 مائة مفصولاً عن إقراره بكون الغريم بريئاً عن جميع الألف بإقرار الوصي، ويضمن الوصي
 تسعمائة لمورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا، إن قال الوصي، وهو مائة مفصولاً عن إقراره، فأما إذا
 قاله موصولاً بأن قال استوفيت جميع ما لميت على فلان وهو مائة وقال الغريم: لا بل كان
 ألف درهم فالوصي يصدق في هذا الدين حتى كان للوصي أن يتبع غريم تسعمائة وجواب
 فيما إذا أقر الغريم أولاً بدين ألف درهم ثم قال الوصي، استوفيت جميع ما عليه وهو مائة
 كاجواب فيما إذا كان إقرار الوصي بالاستبراء أولاً، هذا إذا وجب الدين بإدانة الميت، فأما إذا
 وجب الدين بإدانة الوصي إن أقر الوصي بالاستبراء أولاً، ثم قال مفصولاً وهو مائة ثم أقر الغريم
 أن الدين كان ألفاً ببراء الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئاً للمورثة بعمول لغريم، وإن
 قامت البينة على أن الدين كان ألف درهم بكون الغريم بريئاً عن جميع دين بإقرار الوصي
 ويضمن الوصي لمورثة تسعمائة، إما لجحوده أو لإقراره، وإن أقر الغريم أولاً بالدين ثم قال
 الوصي: ستوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولاً عن إقراره بكون الغريم بريئاً عن
 جميع ما عليه لإقرار الوصي، ويضمن الوصي لمورثة تسعمائة، وإن قاله موصولاً بأن قال
 ستوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم كان الدين علي ألف درهم وقد قبضه من
 لغريم بكون بريئاً عن جميع ما عليه حتى لا يكون الوصي أن يتبعه بشيء، ولا يضمن الوصي
 للمورثة إلا قدر ما أقر الوصي باستيفائه، وإذا أقر الغريم أولاً بالألف درهم ثم قال الوصي استوفيت
 جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريئاً عن جميع الألف ويضمن الوصي لمورثة تسعمائة
 هكذا في المحيط، باع مالا للمورثة فاشهد أنه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري: من
 كان مائة وخمسين فاستوفى للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئاً، ولو أقر الوصي أنه
 استوفى مائة وهو جميع لثمن وقال المشتري: الثمن مائة وحمصون فالوصي قبض الخمسين
 الفضل، وكذلك لو باع من نفسه كذا في محط السرحسي، ولو أقر الوصي أنه قد استوفى
 جميع ما لميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة أنه كان له عليه مائتا درهم فإن الغريم
 يؤخذ بالمائة المعصلة ولا يصدق الوصي على إبطائها كذا هي المسودة، إذا أقر الوصي أنه استوفى
 ما للفلان الميت عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك: إنما
 قبضت منه مائة فإن أقر الوصي بالاستبراء أولاً ثم قال بعد ذلك: قبضت مائة وقال المصوب:
 كان ألف درهم وقد قبضه فإن الوصي لا يضمن أكثر مما أقر بقضه ويكون المصوب بريئاً عن
 الجميع كما في الدين، وإن أقام البينة أنه كان عند المصوب ألف درهم فإن الوصي ضامن بذلك
 ولا يضمن المصوب هذا إذا قاله مفصولاً، فأما إذا قاله موصولاً ثم أقر المصوب بأن ماعده ألف
 درهم فإن المقول قول الوصي بأنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء، بخلاف ما لو كان هذا
 في الدين فإنه يتبع الغريم بالباقي، وإذا أقر المصوب أولاً أن الأمانة عنده ألف درهم سميت ثم

أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فإن قاله مفصلاً صار ضامناً للكل، وإن قاله موصلاً لا يلزم إلا ما أقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط، وإذا أقر الوصي أنه قبض كل دين لفلان على الناس وجاء عريم لفلان فقال: قد دفعت إليّ كذا وقال للوصي: ما قبضت منك شيئاً وما عمت أن لفلان عليك شيئاً فانقول قول الوصي ويؤخذ العريم بذلك، ولو قامت البيّنة على أصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء، لأنه لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه، وكذلك لو قال: قبضت كل دين لفلان بأكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي، ولو أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان فلهن فلان وقامت البيّنة أن للميت على رجل ألف درهم فعُدّ الوصي: ليس هذا فيما قبضت فإنه يلزم الوصي كذا في المبسوط، إذا أقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال العريم: كان له عليّ ألف درهم، وقال الوصي: قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمساً في حياته إلى الميت وخمساً دفعتها إليّ بعد موته، وقال العريم: بل دفعت الكل إليك بضمن الوصي ألف درهم ولكن تستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط، ولو أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك: هو مائة درهم وخمسة أثواب وأقام الورثة البيّنة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي، ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذا من عمر أو أنه قبض زرع هذه الأرض ثم قال: هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البيّنة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر بقبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط، لو أقر الوصي أن المكتبة على المكتاب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أن منها مائة بعد موته ودل المكتاب: قبضت الألف كلها وقامت البيّنة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكتاب لزم الوصي الألف كنه بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي، إذا أقر الوصي أنه قد استوفى ما على مكتاب فلان الميت وهو مائة والمكتاب معروف يدعي ذلك ويقول: قبضت مني ألف درهم وهي جميع مكانتي فانقول قول الوصي في المائة ويلزم المكتاب تسعمائة وإن أقر الوصي بقبض المكتبة منه ولم يسم شيئاً عتق المكتاب، فإن قامت البيّنة أن أصل المكتبة ألف درهم وأن المكتاب أقر بذلك قيل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الألف كذا في المبسوط.

الباب الحادي والعشرون فِيمَنْ فِي يَدِهِ مَالُ الْمَيِّتِ إِذَا أقر بوارث أو موصى له

رجل في يده مال لإنسان غائب ومات المائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذو اليد فإن القاضي يتلوم سواء قال: إن للميت وارثاً آخر أو لم يقل، فإن طهر له وارث آخر وإلا دفع المال إليه وفي كل موضع قال يتلوم القاضي يكون ذلك مفروضاً إليه يعني يتحرى أنه لو كان له وارث آخر لحصر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى، في الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى: رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت، وقال الذي في يده المال: صدقتما ولا تعلم به وارثا

غير كما وكذب كل واحد منهما صاحبه فالتقاضي يتلوم زماناً ثم يعطي الابن المال كله بعدما يستحلفه على حمله على دعوى المرأة، وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك، وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوجه أو زوجة أو أخ لام أو عمه أو خالة أو كل ذي نسب ومولى المعتاق بمنزلة النسب في هذا، فإذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعمى للميت وقال الذي في يديه المال: صدقتما أو قال: هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه وهذا بالمولى ثم بلائنة فهما سواء والمال بينهما نصفين، وإن كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين، ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة قلبي في يديها المال: أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضاً وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم للميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة: أنا زوجته دونك، وقال مولى الموالاة: أنا وارثه دونكما فالتقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقى لمولى الموالاة هكذا في المحيط، وإن أقر أن هذا ابنه وقال: لا أدري له وارث آخر أم لا؟ فإن التقاضي يتلوم ويستظر فإن جاء وارث آخر وإلا دفع المال إليه، وإن قال: لا أعرف له وارثاً آخر لا يتلوم بل يدفع إليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في إثبات النسب، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لذي في يديه المال لرجل أنت أخوه لآبيه وأمه ولا أدري له وارث آخر بحديث عن الميراث وقال المدهي: أنا أخوه لآبيه وأمه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للأخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره، ولو قال الذي في يديه المال: أنت أخوه لآبيه وأمه وله أخ آخر لآبيه وأمه وانتا وراثا جميعاً لا تعلم له وارثاً غيركما، وقال المدهي: أنا أخوه لآبيه وأمه ووارثه لا وارث له غيري فإن القاضي يتأني في ذلك، فإن جاء وارث آخر وإلا دفع المال كله إلى هذا المدهي كذا في المحيط، لو جاء رجل وادعى أن الميت عبده وأن للمال مال عبده فهو أحق به وحاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذي في يده المال يقول: إن الميت عبد وكذب كل واحد منهما صاحبه فإن المال للمولى دون الابن كذا في المحيط، لو ادعى أنه آخر العائِل وأمه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى أنه ابنه أو أبوه أو أمه أو مولاه اعتقه، أو كانت امرأة فادعت أنها عمه للميت أو خالته أو بنت أخته وقالت: لا وارث له غيري وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو ثلث المال وصدقهما ذو اليد وقال: لا أدري للميت وارث غيركما أم لا ثم يكن للمدهي الوصية شيء بحكم هذا الإقرار ويدفع القاضي المال إليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى، والزوجان ومولى الموالاة أولى من الموصى له كذا في المحيط، لو أقر الذي في يديه أو صاحب المال مات وإن لهذا الرجل عليه ألفاً سأله القاضي: أترك وارثاً؟ فإن قال: نعم يجعل بينهما خصومة، وإن قال: لا، تأنى القاضي في ذلك، فإن لم يجئ وارث جعل للميت وصياً فإن ثبت الدين دفعه إلى العريم وإلا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا، رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال وأقر الذي في يديه للمال أن للميت أوصى لهذا بجميع هذا المال، وأقر أيضاً أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك الرجل: إن الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى لك بشيء فمال بينهما ولو أن الرجل الذي في يديه للمال قال: إن الميت أوصى لهذا بجميع ماله وأقر أيضاً أن هذا أخوه لآبيه ووارثه لا وارث له

غيره وبكادياً بينهما فإن قلت فقال لصاحب الوصية وبثلثان للأخ، ولو قال لذي في يديه مال
إن الميت أوصى بهذا بجميع ماله، وقال أيضاً، إن الميت أقر أن هذا ابنه أو بوه أو مولاه مولى عتقه
أو مولى مولاه نبي زوجه لا وارث له غيره، فإلّا كان كفه ملووثاً لمقر به والمولى كذا في محض، هو
ادعى رجل أن به عني صاحب المال ألف درهم وأنه مات وصدهه ابني قبله المال ثم بسفت إلى
دعوت حتى يحضر ورث، فإن أقر العريم والدعي أنه لا وارث سميت تاسي العاصي في ذلك ثم
جعل للعصبة وصياً ببعض المال الذي قبضه، ثم يقال سمعني قبي أبيه على حثك فإن قامها
فصبي به، فإن جاء صاحب المال حين رآه العاصي انقضت في ذلك، فإن كان مسهلخاً وكان أصله
ديناً فصاحب المال أن يصحس ابني كان للمال قبضه، وإن كان أصله عصياً فإن شاء صهر
القبض، وإن كان أصله وديعه فالصهر عني العاصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى،
وقال محمد رحمه الله تعالى: أنودبعة عدي بمرته العصب، وإن كان المال وصل الذي في يديه
من قبل أبيه أوصى به إليه فلا ضمان عليه والعصبة عني العاصي، فإن لم يجز صاحب المال حين
وحضر وارثه وحشد ندين فالعصاة ماض كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا، ونحو
كان الذي في يديه المال من أبي الميت وصى بهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان عني ميت
دين كذا وكذا وصده المقر له بالندين وموصى به يدعي الوصاية ويكره ندين وقد أقررا جميعاً
أن الميت لم يدع وارثاً، فإن العاصي يسوم في ذلك زماناً ثم يقول صاحب الندين: لم يسمه
عني ذلك فإن سم تكسر به استحل الموصى له على عاقبة ما بعثم من الدين ميتاً عني
الميت، فإن حلف أعداءه أن سم يعط العريم شئت، ولو أن الذي في يديه مال قال الميت أوصى
لهذا بجميع المال ولا شيء لغيره وارثاً أم لا؟ فدل به الموصى به عطفي فإنه لي على كل حال ترك
وارثاً أو سم يترك فالعاصي لا يدع إليه شيئاً كذا في المختص، ولو أن الذي يملكه المال قال بالعاصي
هذا، الذي لرجل مات ولم يدع وارثاً تاسي العاصي في ذلك واحد كفيلاً بنفسه، فإن حضر
الوارث أو موصى له، إلا أحد المال وجعله في بيت المال، فإن قسمه بين المستحقين ثم جاء
صاحب المال حين وكاز المال ميتاً عني العريم عوض العريم من بيت المال، وإن كان عصياً فعليه
بالخمس وإن شاء صهر الذي كان في يديه وإن شاء أحد مثله من بيت المال، وإن أحد من العاصي
وجع في بيت المال، فإن كان وديعة فلا ضمان عني المستودع في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: هو عدي بمرته العصب، وإن كان الذي في يديه مال
وصياً في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال، فإن سم يات صاحب المال حين
وجاء إليه فلا ضمان عني الذي كان المال قبله في شيء من ذلك، ويعوض الأس من بيت مال
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

باب الثاني والعشرون في إقرار ما قتل وأختانية

إذا أقر لرجل قتل رجل حياً وقامت النسبة به عني آخر وبولي دعي ذلك كذا معني نفر
نصف ابني ولا شيء على الآخر، وعلى هذا ما أقرت هما بالتقريب عند أو قام النسبة عني

آخر بمثل ذلك والنولي ادعى القتل عمداً كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر، ولو أنه النولي في فصل الخطأ ادعى لكل على المقر وجبت الدية بكما فيها في منه، ولو ادعى القتل كذباً على المشهود عليه وجبت الدية على عاقبته كذا في الخطأ، ولو أقر رجل أنه قتل فلاناً عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال النولي: قتلناه جميعاً كان له أن يقتلها كذا في الميسوط، لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل أنه قتل هذا لرجل وقال النولي: قتلناه جميعاً لم يكن له أن يقتل واحداً منهما كذا في الخطأ، ولو كان لاحدهما أدلة فتنته كان له أن يقتله، ولو كان لهما صدقتان جميعاً في مقاتلتهما ليس له أن يقتل واحداً منهما كذا في الميسوط، لو أقر باجناية ثم بالثبوت بغيره في عهد معروف بالمقر من صدقه المقر له في المثلث واجنبية جميعاً يقال نعمتونه، ادفع العبد أو العدة، وإن كذب فيها لا يكون المقر محتاراً للعداء، وإن صدقه في المثلث وكذبه في الجنبية صار المقر محتاراً للعداء، ولو أقر بالملك أولاً ثم بالخفية، إن صدقه فيها فالخصم هو مقر به، وإن كذبه بينهما فالخصم هو المقر، وإن صدقه في المثلث وكذبه في الجنبية هدرت الجنبية، وكذلك إن كان لعبد مجهولاً لا بدري أنه بمقر ولغيره فافر بالخفية أولاً ثم بالملك، أو بالملك أولاً ثم بالخفية، ولو نال كنت بعته من فلان قبل الجنبية وصدقه فلان بحبر المشتري بين الدفع والعداء كذا في صحيح السرخسي في كتاب اجنابته، والله أعلم.

الباب الثالث والعشرون في التغربات

ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الرجل: لورثة فلان علي ألف درهم فهو بينهم على ميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال: لورثة فلان علي ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في صحيحه، رجل قال لامراته تروحتك وأنا صبي ثم يفرق بينهما ينسئ: هل أجاز والدك؟ فإن قال: لا، قيل له: هل أجزت بعد بله عليك؟ قال: لا، قيل له: هل تجيز الآن؟ فإن قال: لا الآن يعرف بينهما كذا في الوقعات لمخسومية، في نودر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أقر رجل فلان علي ألف درهم من ميراث فلان فإن أقر للمقر له بما قال المقر أخذت ورثة فلان من المقر، وإن أكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في الخطأ في الفصل الحادي عشر من الإفراء، عند قتل رجلاً خطأ ولم يعلم مولاه حتى أقر أنه باعه من فلان وسماه إليه ثم أودعه وكذبه ولي الخاية لا يقبل ثوبه ولا نسبه، ويؤمر بتسليم العبد إلى ولي الخاية أو العدة، فإن دفع ثم حضر الغائب فإن كذبه فلدفع ماضٍ وإن صدقه له أن يأخذ للعبد ويعزم صاحبه عند القصة لنولي الجنبية، وإن قل بعث وأأتمم باجنبية فلا سبيل لنولي الخاية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير، بن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا عبي مثل ملهنا علي ولم يكن أقر لآخر بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء، يدعى علي ما للأخر عليه، فإنه يقر لكل واحد منهما بما شاء، فإن أقال الآخر بينة أن له عسه ألف درهم لم يستحق هذا ألف وكان للمقر أن يقول له بما شاء، وهي نودر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى إذا

ولو قال: لهذا علي ألف درهم وسكت ثم قال: ولهذا عني مثل ما لهذا فإن لكل واحد منهما عليه ألف درهم إذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط، رجل أقر بعبد ربح أنه لفلان وجمد الذي في يده ثم قال للقر: إن اشتريته فهو حر ثم اشتراه فإنه يقضى للمقر له ويطلق العتق، وإن أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للمقر له، وإن بدا فقال: هو حر ثم قال: هو لفلان ثم اشتراه فهو حر، وإن أقر لرجل ثم أقر أنه لآخر ثم اشتراه فإنه يقضى به للأول، ولو أمره رجل بعد الإقرارين بشراؤه له ثم اشتراه كان الأمر أحق به كذا في محيط السرخسي، في المتنقي: بشرين الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دل. لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال: ضاعت قبل إقراري لا يصدق وهو صامس، ولو قال: كان له عندي وديعة فصاحت فالتقون قوله، ولو قال: له عندي ألف درهم وديعة صاحت ووصل الكلام صدق استحساناً، وكذلك إذا قال: وقد صاحت أمس كذا في المحيط، لو أقر أن لفلان عليه ثوب هروياً فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد أن يحلعه قيل. هذا على قول محمد رحمه الله تعالى، وأما عبد الله بن يوسف رحمه الله تعالى فيسعي أن ينصرف إقراره إلى الوسط والأصح أنه قولهم جميعاً، وكذلك لو قال له: علي ثوب ولم يسم جسده فأي ثوب جاء به قبل منه انبئس والجدد فيه سواء ولا يترك حتى يعطى ثوباً كذا في لميسوط في إقرار الرجل بأحد السبب، وإذا أقر الرجل أن لفلان عليه داراً أو أرضاً أو محلاً أو شيئاً كان هذا إقراراً بالعصب فيؤمر برد العين إن كانت في يده وإن عجز عن ردّها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الآخر. لا يضمن القيمة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى. يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الإقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك، وإذا أقر أن لفلان عليه عبداً أو ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأنه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط، وقول محمد رحمه الله تعالى. بأن القول قوله في العبد وفي قيمته. وكذلك عني هذا الاختلاف إذا قال: إن لفلان علي شاة أو بقرة أو بعيراً كذا في اللدحيرة، وإذا قال: علي عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوة مع يمينه كذا في الميسوط، ولو أقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة أي الدواب شاء فإن جاء بدابة وقال: هي هذه كان القول قوله إن جاء بفرس أو بردون أو حمار أو بعير ولا يقبل قوله عني غير ذلك كذا في صاوي قاصبحان في نصر ما يكون إقراراً بشيء أو بشيئين، وفي كتاب العمل إذا قال: لفلان علي درهم فلوس فإن عليه فلوساً تساوي درهماً، وكذلك لو قال: لفلان عني دينار دراهم فعليه درهم تساوي ديناراً، ولو قال: لفلان علي بدرهم فلوس فإن هذا بيع فكذا قال: بع من فلوساً بدرهم ويكون ديناراً للفلوس إليه أنها كم وفي المتنقي إذا قال: لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهماً كذا في المحيط، أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شيء ويحلف على فصل يدعيه الخصم، وإن أبى أن يسمى يقول له القاصي. أنصف أو ثلث أو ربع حتى يصل إلى مقدار يعلم في التعرف أنه لا يملك أقل منه فيزومه ثم يستحلف على الرابدة، فإن قال: حقه فيها هذا الخدع أو الباب لمركب أو الباء بعير أرض أو حق الرزاعة أو السكينة بالإحارة لا يصدق إلا إذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي، لو قال: لفلان عني دين وأبى أن يبين فالقاصي يسمى به الدين درجة

فدرجة حتى يسهي إلى أقل ما يطبق عليه اسم الدين بحكم العرف، فإن أقر بذلك وإلا لزمه ذلك المقدار ويحذف على الزيادة كذا في المحيط، ولو قال: هذ العبد لعنان شترته منه فوصل بإقراره وأقام البيته على الشراء فبات بيته استحساناً، ولو قال بعدما سكت: اشتريته منه قبل لإقراره أو وجهه لي أو تصدق به علي لم يقبل بيته على ذلك كذا في المسود في باب إقرار الرجل في نفسه، في المسمى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: لآحي علي ألف درهم ولم يسمه فهو باطل، ولو سمى به أح على ذلك الاسم لزمه، ولو قال: لأبني ولم يسمه وله به معروف فعال، لي بن آخر زايه عيت فالقول قوله وإن سماه لم يكن له أن يصره إلى غيره قال: وكل شيء من هذا لقبيل اتقى عليه اسمان عمر وعمر وسالم وسالم فالإقرار بالدين باطل والطلاق والعتاق يقعان وله أن يبين كذا في المحيط، الأصل أنه متى ذكر مقدر أو أصابه إلى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لأنه أصناف، المقدار إليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو أصاف إلى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية، والمساواة في الإصاف تقتضي استوزيع على سبيل السوية، لو قال: ستودعي عشرة أثواب هروية وهروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي، إذا قال: لعنان عليه مائتا مثقال ذهب وقصة فإن عليه من كل واحد منهما النصف وليس ليعقر له أن يجعل القصة أكثر ولقول قول المقر في الجلد من ذلك والرديء كذا في المحيط، إذا قال: لعنان عدي ألف درهم قرص ووديعة فهو صامس لصعها قرصاً والنصف الآخر وديعة، وكذلك لو قال: له شلبي ألف درهم مضاربة وقرص فإن وصل الكلام فدل ثلاثمائة منها قرص وسعمائة مضاربة كان القول قوله، وإن قصر الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي، قال: له عدي ألف درهم هبة ووديعة فكيفها وديعة كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أودعي ثلاثة أثواب رطبي ويهودي ينزعه رطبي ويهودي والبيان في الثالث إليه إن شاء جعله رصياً وإن شاء جعله يهودياً مع عبه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: عليه قمبر من حطة وشعير إلا ربعاً فعليه ثلاثة أرباع فغير من كل واحد النصف هكذا في محيط السرخسي، لو قال: علي كثر حنطة وشعير وصمسم كان أثلاثاً يلزمه من كل واحد ثلثه هكذا في فتاوى قاضيهان، لو قال: لعنان علي نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما، وكذلك لو قال: نصف كثر حنطة وكثر شعير وكثر ثمر، وكذلك لو قال: علي نصف هذا العبد وهذه الأمة، ولو قال: له علي نصف هذا الكثر حطة وكثر شعير فعليه من الشعير كثر كامل، وكذلك لو قال: عصيت فلاناً نصف عبده وهذه الأمة، وكذلك لو قال: نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي، وفي إجماع الصمير رجل مات وترك عبداً فقال العبد للوارث: اعتقتي أبوك، وقال رجل آخر: لي على أبيك ألف درهم دين فقال الوارث: صدقت، فعلى قون أبي حبيبة رحمه الله تعالى الدين أولى وسعى العبد في قيمته وقال: لا سعاية عليه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل له غلام ولآخر حارية مشهد كل واحد منهما على صاحبه أنه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه، ثم إن كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء واعتق كل واحد منهما على من اشتراه قبض أو لم يقبض ويصير كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه، فإن كانت قيمتهما على السواء وقعت المقاصة ولم

يرجع أحدهما على صاحبه بشيء، وإن كانت قيمه أحدهما أكثر يرجع على صاحبه بالمعصل، وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع أنه دبر مملوكه يتعنى عتق كل واحد منهما بموت بانه لا يموت المشتري ويتوقف الولاء، ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أن المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل منهما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه فالبيع جائز، ويرد كل واحد منهما ما اشتراه إلى من أمر له وهذا إذا صدقه المقر له، وأم إذا كذبه فلا يؤمر بالسليم ولا يصح كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما باعه، ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه أن الذي في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فنفق له بأحد المقر به من مشربه والذي أمر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبر موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء، ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه كاتب مملوكه ثم تباعا ورتعا إلى القاصي، فإن ترك المملوك أن يكتبه بغير موقوفين وحكم بحوزة البيع مطلقا، وإن ادعى الكتابة فإن بقاصي يسأل لعلين البيعة على الكتابة فلو أقام كل واحد منهما البيعة بقصبي بكتابه ويفسخ البيع وإن لم تكن لهما بيعة حلف كل واحد من البيعتين لعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فإن حلف جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا لئدي اشتراه وإن مكلا بقصبي بكتابه كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بأن تدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فله الذي شهد بالتدبير يصير لئدي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بانه باعته بغيره، ولا لزم موقوف والذي شهد بالكتابة بما اشتراه يكون مملوكا عند مسخ الكتابه يحلف البائع إذا لم يكن له بيعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء، وإن لم يكن للبائع مرد العبد على لاقعه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الإفراء بالبيع في مساد أو غير مساد، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين باباً

الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه وشرائطه وأبراه

أما تفسيره شرعاً فهو أنه عقد وضع لرفع المارعة بالتراضي هكذا في النهاية وأما ركنه بالإيجاب مطلقاً والقبول فما يتعين بالتعيين كد في العبي شرح الهداية إذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعي صلح كسر أرس مدعي بأمس بدهم كد بتوسدهم^(١) فقال المدعي فعت لا يشك الصلح ماله يقل الضال بقلت ، كذلت إذا وقعت الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين بغير الدراهم والدنابر وطلب الصلح على حشر آخر، فلما إذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك لحسن يتم الصلح بقول مدعي. فعت ولا يحدث إلى قبول مدعي عليه لأن هذا طلب إسقاط بعض الحق والإسقاط يتم بالمسقط كذا في مدحيرة، للإيجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صاحبك من كد على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر قليت أو رصبت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع، رجل ادعى على آخر شيئاً فقال المدعي عليه بر حندين فرضي كردم، فقال كرد، يكون صلحاً على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى

أما حكمه موقوف المثل في القتل وثبوت امك في المصالح عنه إن كان مما يختص بملك كالمال ووقع ابتداء عنه للمدعي عنه إن كان لا يختص بملك كالقصاص هذا إذا كان الصلح على الإقرار وفي الصلح على الإنكار ثبوت امك في بدل للمدعي، ووقع ابتداء للمدعي عليه عن الدعوى سوء كد المصالح عنه مالا أو سم بكن كد في محيط السرخسي وما شرائطه فأبراه منه أن يكون المصالح عاقلاً فلا يصح صلح مجنون ولصي ندي لا يحق هكذا في البدائع، وصلح السكران حاش كذا في السراجية، ومنها أن لا يكون المصالح بالصالح على الصغير مصرته مصرته ظاهرة حتى أن من ادعى على صبي عبد فصالح أبو الصبي من دعواه على ما بالصبي الصغير، فإن كان للمدعي به وما عصى من المال مثل الحق مدعي أو زيادة يتقارب في مثلها فالصلح جائز وإن لم تكن له بينة فلا يجوز، وهو صالح من مال نفسه جائز وممنوع أن يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي، ومنها أن لا يكون مرتداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما صلحه نافذ على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلح المرتد جائز بلا خلاف هكذا في البدائع، وأما سلوكه وأخرية فليسا بشرط صلح من الصبي إذا فؤد إن نعم أو عدي عن العسر ومن العبد المأذون إذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق إذا كانت له بينة، ويمثل التاحيل مطلقاً وحط بعض الثمن للعب ومن المكاتب هكذا في الفرغ، ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوماً إن كان يحتاج إلى قبضه، وإن كان لا يحتاج إلى قبضه بشرطه أن

(١) اصطلاح مدعي عن هذا المدعي بالدرهم لنتي أعطيتها لك

يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوماً أو مجهولاً هكذا في المحيط، وإذا ادعى عين مال في يدي رجل كالنار والأرض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعى عليه مقر به أو جاحد أو ساكت، فإن كان الذي وقع عليه الصلح ذراهم يميز عينها بالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على أعياد من نقد سيلد فإن كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها، وإن لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين مقدراً منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وفيض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الإقتراف ليس بشرط، وإن كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى إن المدعى عنه لو أراد أن يحبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك، ولو هلك في يده قبل التسليم إلى المدعي أو استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها، وإن احتجها في قدرها ووصفها بعد الهلاك فبطلت بتحالفان ويتردان الصلح، وكذا إذا وقع الصلح على الذنابير في جميع مذكورات، ولو صالح من دعواه على كسبي كالخطة والشعير أو ورسي كالخديد والصفر إن كان معاً وأصاف العقد إليه وهو حاصر أو غائب بعد أن كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ماسمى من الكسبي والورسي، وإن أشار إليه ولم يسم الكسبي والورس جاز ويعين من ذلك في العقد، فإن ضرب الأجل في الخطة إذا كانت بعينها كان ذلك باطلاً وهذا لا يصح ذكره شيخ الإسلام حواضر راده في الباب الثاني، وإن كان موضوعاً في الدمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الأجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الإسلام حواضر راده أيضاً، ولو بين الأجل جاز وثبت الأجل، ولو صالح على ثياب فإن كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه لإشارة لا غير، وإن كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السهم، ولو صالح من دعواه على حيوان أو عبي ما لا يجوز فيه التسليم لمجهله فلا يصح الصلح إلا أن يكون معاً هكذا في شرح الطحاوي ومنها: أن يكون المال المصالح عليه متقوماً فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم، وكذا إذا صالح على دين من حن فإدا هو حمر ومنها: أن يكون مملوكاً للمصالح حتى إذا صالح على مال ثم استحق من يد المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع. ومنها: أن يكون المصالح عنه مما يجوز الاعتراض عنه مالا أو غير مال نحو القصاص مجهولاً كان أو معلوماً هكذا في المحيط ومنها: أن يكون المصالح عنه حن العبد لا حن الله سواء كان مالا عيباً أو ديناً أو حقاً ليس عال عيب ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الرب والسرقه وشرب الخمر بأن أحد راتباً أو سارقاً من غيره أو شارب حمر فصاحبه عبي مال أن لا يرافعه إلى ولي الأمر كذا في البدائع، ولو أخذ سارقاً في داره بعدما أخرج السرقه من الدار فصاحبه السارق على ما به معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق وبراءة عن الخصومة إذا دفع السرقه إلى صاحبه، ولو كان هذا الصلح بعدما رفع إلى القاضي إن كان ذلك بلفظ العمول لا يصح العمول بالاتفاق، وإن كان بلفظ البراءة عندنا يسقط القطع هكذا في مناوي فاصحاحان، وإن كان لا يجوز الاعتراض عنه كحبي الشعرة وحد القدر والكفاية بالنفس لا يجوز صلح عنه هكذا في محيط السرخسي، إن وقع الصلح في حد الفداء قبل أن يرفع إلى القاضي لا يجب بدل الصلح ويسقط الحد، وإن صالح فيه بعد الترافع إلى القاضي لا يجب

البدل ولا يسقط أحد كذا في السراج الوهاج، ولو صالح شاهداً يربد أن يشهد عليه على مال على أن لا يشهد عليه فهو باطل لأن الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما أخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا في البدائع، والذي استقر عليه فتوى ائمة حواريهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح، والذي يمكن تصحيحها كما إذا ترك ذكر حد أو غلط في أحد الحدود كذا في الوجيز للكروبي

وأما أنواعه: بحسب المدعى عليه ثلاثة هكذا في النهاية، صلح مع إقرار، و صلح مع سكوت وهو أن لا يقر المدعى عليه ولا يسكره، و صلح مع إنكار، وكل ذلك جائز، فإن وقع الصلح عن إقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات إن وقع عن مال بمال فتجري فيه الشعنة إذا كان عقاراً، ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشتط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية، ولو كانا يقدبن لهما حكم الصرف حتى لو لم يتبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب، وإن وقع عن مال بمنافع يعتبر بالإجراءات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت أحدهما في المدة كذا في الهداية، حتى لو صالح على سكنى بيت يعينه إلى مدة معلومة جاز، وإن قال: أبداً أو: حتى يموت لا يجوز في المحيط، وإن كان المدعي مفعلة فإن كانت المفعلتان من جنس مختلفين كما إذا صالح من سكنى دار على خدمة عبيد يجوز بالإجماع، وإن كانت من جنس واحد فلا يجوز عندنا كذا في البدائع، والصلح عن السكوت والإنكار في حق المدعى عليه لا يفتد، اليمين وقضع الخصومة وهي حق المدعي بمعنى المعارضة كذا في الهداية.

وأما أنواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه أربعة: لأنه ما أن يقع عن معلوم على معلوم بأن يدعي المدعي حقاً معلوماً في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وبه جائز، وإما عن مجهول على مجهول وإنه على وجهين، إن كان لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن ادعى رجل حقاً في دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقاً في أرض في يد المدعي ولم يسمه، فاصطلحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فإنه جائز، وإن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم بأن اصطلحا على أن يدع أحدهما من عند نفسه مالاً ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه، أو على أن يسلم إليه بما ادعاه فإنه لا يجوز وإما عن مجهول على معلوم وإنه على وجهين أيضاً، إن كان المصالح عنه بحيث يحتاج إلى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقاً في يدي رجل ولم يسمه فاصطلحا على أن يعطيه المدعي مالاً معلوماً ليسلم المدعى عليه للمدعي ما ادعاه فإنه لا يجوز، وإن كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج إلى تسليمه بأن اصطلحا في هذه الصورة على أن يعطي المدعى عليه مالاً معلوماً للمدعي ليرتكب للمدعي دعواه فهو جائز، وأما عن معلوم على مجهول فإنه على وجهين أيضاً، إن كان يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم لا يجوز، وإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسليم يجوز والأصل في ذلك أن الجهالة لا تعد العقد بعينها بل تغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم، والتسليم ففي كل موضع لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تفضي إلى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح، وفي كل موضع يحتاج فيه إلى التسليم والتسليم فالجهالة فيه

كتاب الصلح / باب الصلح في الدين وفيما يتعلق به
تفصي إلى مثل هذه المذوعة فتمسح حوازي الصلح هكذا في الهدية، إذا وقع الصلح على دين
فحكمه حكم الثمن في البيع، وإن وقع على غير حكمه لم يبيع فما يصح أمه في بيع
أو مبيعاً يصلح بدلاً في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط، والله اعلم.

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره

رحل له على آخر ألف درهم فصالحه على خمسمائة بحور كذا في الفتاوى الصغرى،
وإذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة بصل لم يجر بخلاف ما إذا كان له بصل فصالحه
على ما دون ذلك من السود حاز هكذا في غاية البيان شرح الهدية، لو كانت مائة درهم سود
فصالحه منها على خمسين غلة حاة أو إلى أجل حار هكذا في المبسوط، لو كان لرحل قبل
ورحل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة بحية^١ وبها إياه في المجلس لا يجوز في
قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى
قاضيخان، لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم بحية حاة فإن قبض قبل أن
يسفرقا جار، وإن تمزقا قبل القبض بطل، وإن جعل له أجلاً بطل كذا في المبسوط، وإن وقع
للصلح عن درهم في ائمة على دينار أو عكسه بشرط قبض ليدل لو وقع عن الدينارين في
الائمة على دينار أقل منها لا يشترط قبضه وإن وقع عن مائة درهم في ائمة على عشرة درهم
إلى شهر حار كذا في الرجيز للكردي، إذا كان عليه ألف درهم سود حاة فصالحه على ألف
درهم نجدة أو أقل بطل لا يجوز، وإذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم
بحية حاة حار إذا بعد النجدة في المجلس كذا في الدخيرة، ولو كانت العباد ألفاً حاة فصالحه
على ألف بيهرة مؤجلة جار إلا أن أصل المال إذا كان فرياً فصالحه على خمسمائة إلى أجل لا
يصح بتأجيل كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا كان عليه ألف درهم نجدة مؤجلة فصالحه على ألف
سود حاة فإنه لا يجوز كذا في الدخيرة، لو كانت له ألف مؤجله فصالحه على خمسمائة حاة
لا يجوز كذا في الهدية، لو كان برجل على رجل ألف درهم بصل بصل فصالحه على
خمسمائة درهم بصل سود إلى أجل حار وإن صالحه على خمسمائة درهم بضرورة ورد سبعة إلى
أجل لا يجوز بالحاصل أنه إذا صالح على أجود من حقه وأغص قدراً من حقه لا يجوز، وإن
صالحه على أقل من حقه قدر أو جودة أو على مثل حقه جودة وأغص قدراً من حقه جار كذا في
فتاوى قاضيخان، لو كان لرحل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين
درهماً وعشرة دنانير إلى شهر فهو جائز، وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهماً حاة
أو إلى أجل فهو جائز، وكذلك لو صالحه على خمسين درهماً قصة بصل تبرحاً أو إلى أجل
كذا في المبسوط، قال شيخ الإسلام: وتناول المسألة إذا كان التبر مثل ما عليه في جودة أو دونه
أما إذا كان التبر أجود مما عليه لم يجر كذا في الدخيرة، لو كانت له عليه مائة درهم نجدة

(١) قوله حية بالون ثم جعله مذهباً حاله كما يستفاد من كتب اللغة وفي بعض سراج الهداية هي مذهب
إذا هو أجود من سود أو بحرلوي.

وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهماً سوداً حالة أو إلى أجل فهو جائز هكذا في المبسوط، لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم إلى أجل لا يجوز ولو صالحه عليهما ودفعهما إليه فهو جائز، وإن قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط، رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم ورثها فصالح منها على ثوب أو عرض بعينه جائز وإن صالحه على دراهم معلومة يجوز استحساناً، وكذا إذا جعل لها أجلاً جائز ويجعل إبراءً عن البعس وتاجيلاً للباقي هكذا في فتاوى فاضليحان، رجل له على آخر ألف درهم معلومة الورن فقبضه دراهم مجهولة الورن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويجعل على أنه أقل كذا في الخلاصة، رجل له عليه ألف مصاحه على مائة إلى شهر وعلى مائة إن لم يعطه إلى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي، ادعى على آخر كذا ديناراً فأنكر فتصلحا على دنانير معلومة بعضها معجل وبعضها مؤجل فإنه يصح كذا في جواهر الفتاوى، إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الدمة مؤجلاً أو غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل وإذا وقع الصلح من الدراهم التي في الدمة على كره حنطة بعينها وتفرقا قبل أن يقبض الكر جار، ولو وقع الصلح من كره حنطة في الدمة على عشرة دراهم فإن قبض العشرة قبل أن يتفرقا جائز، وإن تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الدخيرة، ولو صالحه من كره حنطة قرص على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم اتفرقا بقي الصلح في نصف الكره بحساب ما قبض وببطل في النصف بحساب ما بقي، وإن صالحه على كره شعير بعينه ثم عرفا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فإن تقابضا قبل أن يتفرقا جائز وإن تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط، إذا كان عليه كره حنطة فصالحه على نصف كره حنطة ونصف كره شعير بغير عينه إلى أجل لم يجر والحنطة عليه حالة، ولو لم يصرب لذلك أجلاً وكان الشعير قائماً بعينه والحنطة بغير عينها كان جائزاً، وكذلك لو كانت الحنطة إلى أجل ونصف كره شعير حال بغير عينه فإن تفرقا ودفع إليه الحنطة ولم يدفع إليه الشعير فالصلح فاسد^(١) على حصة الشعير كذا في المحيط، إذا كان له آخر عشرة دراهم وعشرة اقعة حنطة فصالحه على أحد عشر درهماً وقاربه قبل القبض انفسخ الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية، لو كان لرجلين على رجل كره حنطة قورص فصالح أحدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز، ويدفع إلى شريكه إن شاء ربع الكره وإن شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط، رجلان لهما على رجل ألف درهم إن لم يكن الدين واجباً يعتقد أحدهما بأن ورثاً دية مؤجلاً من رجل فصالحه أحدهما على مائة معجلة على أن آخر عنه ما بقي من حصته وهو أربع مائة درهم إلى ستة فالدائة المقبوضة تكون بينهما، وتأخير حصته وذلك أربع مائة باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشريك الآخر شيئاً كان للمؤخر أن يشاركه في اللقبوض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. تأخير في حصته جائز، وإن كان ديهما واجباً بإدانة أحدهما بأن كانا شريكين شركة عان فإن

(١) قوله: فالصلح فاسد على حصة الشعير. ويكون عليه نصف كره حنطة حينئذ لأنه لا يطل الصلح عاد الأمر إلى ما كان عليه قبل الصلح وليراجع علم عبادة المحيط مع التامل فيها أو بحرلوي

آخر الذي ولي الإداة صحح تأجيله في جميع الدين، وإن آخر الذي لم يباشر الإداة لا يصح تأجيله في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما يصح، وإن كانا متعاضدين فأجل أحدهما ديناً كان من المعاوضة صح تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى فاضلخان، إذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب شريكه بالخيار إن شاء أخذ منه نصف الثوب إلا أن يخص له شريكه ربع الدين، وإن شاء أتبع غيره بنصف الدين، ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من الدين لشريكه أن يشاركه فيما قبض ثم يرجعان على العزم بالباقي كذا في الكافي، ولو كان لرجلين على رجل ألف درهم بمجه مصالح أحدهما من نصيبه على حسمانه ربوف أو على خمسائة سود كان لشريكه أن يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط، ولو كان المالان لرجلين عليه لأحدهما دراهم وللآخر دنانير فصالحه على مائة درهم فهر جائز وينقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير، فما أصاب الدنانير فهو صرف ويشترط القبض في المجلس، وما أصاب الدراهم فهو استيعاء للبعض وإسقاط للباقي كذا في الحاوي، ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن إقرار أو إنكار، وكذلك لو صالحاه على حنطة في الدمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط، إذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعيه فهو جائز والعبد للطالب بحور فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب، وإن مات من يده المطلوب قبل أن يقبضه للطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين، وكذلك كل شيء بعيه لا يبطله ائترافهما قبل القبض كذا في المبسوط، وإن صالحه عن ألف على عبد ثم تصادقا أن لا شيء عليه فالدفع إليه بالخيار إن شاء برد العبد وإن شاء أعطاه العا وأمسك العبد كذا في محيط السرخسي، صالح من ألف على مائة عنى أن يبيع به ثوباً لا يصح كذا في الوحي للكرموي، لو ادعى ديناً على رجل واصطلحا على دار عنى أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز، وكذلك إذا ادعى ديناً على رجل ثم صالحه عنه عنى عبد عنى أن يخدم العبد المدعي عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط، له على آخر مائة دينار يساوي به فصالحه على مائة بخارية وتمرقا قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح، ولو كان على القب بشرط قبض بدل الصلح بلا خلاف هكذا في الدخيرة، سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لا فصة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فتمرقا قبل القبض قال: يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم هي الدمة، فأما إذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط، من عيه الدين للمؤجل إذا قضى المال قبل الأجل ثم استحق المقبوض أو وجدته ربوفاً أو نهرجة أو متوقفة فردة عاد المال مؤجلاً، وكذا لو ياعه به عبداً أو صالحه على عبد وقبض العبد واستحق أو ظهر حراً أو رده بعيب بقضاء فاضي عاد المال مؤجلاً، وإن طلب أن يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح أو رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً، وإن لم يسم الأجل في الإقانة والرد بالعيب بغير قضاء فالأجل حال كذا في فتاوى فاضلخان، وإذا كان لرجل على رجل كثر حنطة قرض فصالحه من ذلك على كثر شعير ودفعه إليه فوجد المدعي بالشعير عيباً رده بعدما تمرقا وإن

لم يستبدل في مجلس الرد بصل الصلح عندهم جميعاً، وإن استبدل أحدهم في مجلس الرد
فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما الصلح على حله وعلى هذا الاختلاف
كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وحده بالمقصر عبداً ورده كالمصرف والسهم كذا في
المصنف، وهو دعي على رجل أنفاً فأنكر المدعي عليه فأرد أن يصالحه على مائة فقال المدعي،
صالحتك على مائة درهم من الألف التي لي عليك وأبرأتك عن بقية حار وبهراً المدعي عليه
عن الباقي قضاء وديانة وإذ قال صالحتك من الألف عني مائة رسم يقل وأبرأتك عن الباقي يرى
المطوب عن الباقي قضاء لا ديانة كذا في الفتاوى الظهيرية، وهو أن المطوب قضى الألف فأنكر
الطالب قضاء فصالحه المطوب على مائة درهم حار قضاؤه ولا يحسن لطلب أن يأخذ مائة إذا
كان يعلم بالمقصود كذا في فتاوى قاصيخان، إذا كان لرجل على رجل ألف درهم ديناً من ثمن
بيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كميلاً وأخر عنه سنة بعد لأجل فهو جائز وهذا
جواب لاستحسان، وكذلك لو كان معه كميل فصالحه على أن يبرأ هذا التكميل أو عني أن
يدخل معه رجلاً حر في الكعدة وعلى أن أخر عنه بعد لأجل شهراً فهو جائز، ولو صاحبه عني
أن يجعل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي سنة بعد لأجل كان ماسداً، وبأخر عنه
المطالب سنة بعد لأجل من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المصنف، من له على آخر ألف
درهم فقال دفع إلي عدي منها خمسمائة على أنك بريء من المصل ففعل فهو بريء من سم
بدفع إليه خمسمائة عداً عادت الألف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في
لكامي، ولو قال حطت عليك خمسمائة عني أن تغدني خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتاً إذا
قبل العزم دلت برىء عن خمسمائة أعضاء الباقي أو لم يعصه في قوتهم، ولو قال حطت
عني خمسمائة على أن تغدني ليوم خمسمائة من لم ينفذ فالحال عليك على حائه فصل
لغيره، ب بعدة الخمسمائة اليوم برىء من الباقي وإن لم يعصه في اليوم لا يبرأ في قوتهم، وهو
قال حطت عني خمسمائة على أن تغدني ليوم برىء من الباقي اليوم ولم يرد عني ذلك فقبل العزم قال
أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إن تغدني اليوم برىء من الباقي، وإن لم ينفذ لا يبرأ
كذا في فتاوى قاصيخان، إذا قال أبرأتك خمسمائة من الألف على أن تعطيني خمسمائة
غداً فالإبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعص كذا في الهداية، ولو كان له على رجل ألف
درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه بقاء ولم يوقت لأداء الخمسمائة وفي الصلح جائز،
ويكون منه حط للمخمسمائة الثانية، وهو قال. صالحتك عني خمسمائة على أن تعطيني
خمسمائة اليوم فإن لم تعطيني فالألف عليك عني حاليه من أعطاه فالصلح ماضى، وإن لم يعصه
حتى مضى اليوم فالألف عليه، ولو قال. صالحتك من الألف على خمسمائة عني أن تعطيني
ليوم رسم يقل فإن لم يعطيني اليوم فالألف عليك عني أعطاه خمسمائة اليوم برىء من
خمسمائة بباقيته بالإجماع، وإن سم يعصه حتى مضى اليوم عاد جميع ذلك في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الصحاوي، ولو دل. صالحتك من الألف عني

(١) قوله أخرى: كذا رخصته مؤثراً في عبارة الشافعي ولا وجه له بل الترجع اندكبر عني أنه صفة لشخص ولو

حذف هذا الوصف ما خسرنا من إله بحراري

خمسمائة ندفعها إليّ عداً وأنت بريء من الفضل على أنك إن لم تدفعها عداً فالألف عليك على حاله فإن دفعه خمسمائة بقي الإبراء ماضياً وإن لم يدفع بطل الإبراء بالإجماع كذا في الكافي، إذا قال: أد إليّ خمسمائة على أنك بريء من الفصل ولم يوفت لأتاء وقت يصح الإبراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية، ولو قال: حططت عنك خمسمائة إن بددت إليّ خمسمائة لا يصح الخط في قولهم جميعاً فقد أو لم يدفع وكذا لو قال: لعزم أو للكفيل إذا أدبت منها خمسمائة أو متى أدبت، أو قال: إن بددت إليّ خمسمائة فانت بريء من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي، وإن أدى إليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح أو لم يذكر كذا في الظهيرية، إن حط أحد الشريكين شيئاً إن كان المصالح عاقداً جاز حطه حط الكل أو بمعه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويصير نصيب شريكه إن حط الكل، وإن لم يكن المصالح عاقداً جاز الخط في نصيبه عند الكل، وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والطلاق والنفقة والسكنى

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاه بعينها جاز، وإن كان سبيقة لا يجوز، وإن صالحها على شيء من الكفيل أو الموزون إن كان بعينه يجوز، وإن كان بغيره إن كان مؤجلاً لا يجوز، وإن كان حالاً إن دفع في المجلس جاز وإن لم يدفع في المجلس لا يجوز، وإن صالحها من الخادم على دراهم سبيقة جاز، ولو صالحها على خادم بعينه ورادف مع ذلك درهم مسماه كان جائزاً، فإن صالح على عرض بعينه ودفعه إليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار إن شاءت ردت إية نصف قيمه الخادم وإن شاءت ردت إليه نصف العرض الذي أحدثت ولو اشترت العرض فإنها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير حبار وإذا صالحته على درهم فإنها ترد عليه نصف ما بعته، وكذلك لو أعطاه خادماً وسطاً ثم طلقها قبل أن يدخل بها ردت عليه نصفها من غير حبار هكذا في الخط، إذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية إلى أجل لم يجز، وإن صالحها من البيت والخادم على درهم أو دينار إلى أجل فهو جائز كذا في المبسوط، ولا يجوز بأكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التتارخانية نقلاً عن المعتزلية، إذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز، وإن كان بغيره إن كان مؤجلاً لا يجوز وإن كان حالاً ذكر أنه لا يجوز أبصاً، فإذا زوجها على كثر حنطة ثم صالحها من ذلك على كثر شعير بعينه فهو جائز، وإن كان الشعير بغيره إن كان الشعير مؤجلاً لا يجوز وإن كان حالاً إن دفع في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى الروايتين، وإن تعرف قبل انقبض بصل الصلح، ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على أن يبرأ من رويجها الذي ادعى جاز إذا قبل ذلك فإن أقام الدعي بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل بيته، وكذلك لو قالت: أعطيت مائة درهم على المباركة كان جائزاً، وكذلك لو قالت: أعطيت مائة درهم على أنك بريء من دعواك ولو قلت: أعطيت مائة درهم على أن لا نكاح بيني وبينك ذكر شيوخ الإسلام على قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قوبهما لا يصح، ولو قالت أعطيت مائة على أن تقول له أتزوجك فهذا باطل بلا خلاف كذا في المهيضة، ادعت المرأة أن زوجها طلقها ثلاثاً وأمر الزوج فصالحها على مائة درهم على أن تبرا من الدعوى لا يصح ويسرّوح أن يرجع عنيه بما أعطاه من الدار وتكون المرأة على دعواها، وكذا لو ادعت نطفة أو نطفة بر أو خلعة كذا في حزانة المصنفين، إذا طلق لرجل امرأته قبل أن يدخل بها ثم احتلها في مهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت امرأة مهري ألف درهم فاصطنعها على ثلاثمائة من نصف المهر مهر جائز، ولو قال الزوج، لم أفرس لك المهر وإنما لك النطفة فاصطنعها على أن يسلم لها النطفة على أن أبرأته من دعواها فهو جائز، فإن أقامت بعد ذلك بينة على أن مهرها كان ألفاً لا تعجل ببيئته، ولو كان الزوج قد أعطاه المهر ثم طلقها قبل أن يدخل بها وطأها برد لنصف واحتسب في النصف فقال الزوج: لنصف ثلاثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطنعها على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المصنفين، لو ادعت امرأة على زوجها طلاقاً بشأ فصالها على مائة درهم على أن يطلقها بأنسا فهو جائز، وكذا لو قالت، على أن يقر بي بهذا الطلاق الذي ادعى وهو يجهل ذلك فهو جائز، وإن أقامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثاً أو واحدة بأنه رجعت عليه بالخلع الذي اعطته كذا في المصنفين، مردى أن يذكر بر دعوى كرد وصلاح كردند، عن أن يصح من الدعوى بعد لا يجوز هذا الصلح كذا في حرية المصنفين، في استغنى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأة ادعت على رجل أنها امرأته وأن لها عيب ألف درهم من مهرها وإن هذا المصنف ابنه معها ووجد الرجل ذلك كذا ثم صالحها على مائة درهم يدفعها إليها على أن أبرأته عن جميع هذه الدعوى لم يبرأ به الزوج عن شيء، ثم أقامت بينة لها على جميع ما ادعت فإن النكاح ثابت والنصف ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم ساقط لها وهي صلح من الألف التي ادعتها وهذا المستحسن، ولو ادعت نكاحاً بغير ولد ولم يدع مهر فصالها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على أن أبرأته من دعوى النكاح وعلى أن يبرأها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قلة مهر ولا عفة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي أعطاه ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد أبرأه وكان هذا بمرئ حليج. ولو ادعت عليه مائة نكاحاً فصالها على مائة درهم على أن يبرأها فاصطنع حاتر ولدته الدرهم بالشفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء، ولا نكاح بينهما كذا في المهيضة، الصلح من الشفعة إن كان على شيء يجوز للقاضي تعليل الشفعة به كالنفق والصمام يعتبر تقديراً للشفقة ولا يعتبره معاوضة، وإن وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير الشفقة به كالعمد والدانة يعتبر معاوضة وتعتبر ميراثاً زوجها عن الشفقة بما أحدث من الدار كذا في محيط السرخسي، إذا صلح لرجل امرأته ولم يدخل بها على أن يصقها على أن ترضع ولده ستين حتى يعصمه وعلى أن ردها هو ثوباً بعينه، فقبضت امرأة الثوب فاصطنعته وأرضعت له مائة درهم من الصبي وقبضت الثوب والمهر سواء، فإن الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب ويرجع قيمة الرضاع، ولو كانت امرأته رده مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ومسلمت به

الشاة، ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة، وإن استحق لثوب ولم تستحق الشاة والمسألة بحالها فإن المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف السنة التي أرضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط، لو صاغت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر أحده بل شهر الماضي، ولو صاغت مرة ثانياً بعدما صاغتها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة محاتيم دقيق غير عنه قبل مضي شهر يجوز وبعد مضيه المقتين، وإن صاغت من الدراهم على محاتيم دقيق غير عنه قبل مضي شهر يجوز وبعد مضي لا يجوز كذا في محيط السرحسي، إذ صاغت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج: لا أطيق ذلك فذلك لازم له إلا أن تبرئ المرأة أو القاصي أو يرحص السحر فيكفيها دون ذلك، وإن قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها أن تحاصه حتى يريد لها إذا كان موسراً، ولو قدر القاصي بنفسها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها أن تحاصه إذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها، وكذا في هذا الحكم في نعمة الأقارب، ولو أعطاه كفيلاً بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فإن قال الكفيل: ما عشت أو صدمت امرأته فهو كما قال، وإن مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فإني أطلقها كذا في المبسوط، ولو صاغت امرأة من نفقتها سه على حيوان أو ثوب سمي جنه جاز مؤجلاً وحالاً بخلاف ما لو صاغت بعد الفرس أو بعد قرصيتها عن النفقة لا يجوز كذا في محيط السرحسي، ولو صاغت عن أجر رصاع الفصي بعد التهنئة كان جائزاً ثم ليس لها أن تصالح بما ثبت لها من دراهم الأجر على طعام يعبر عليه كذا في المبسوط، رجل صاغت امرأة المطلعة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يريد لها عليها حتى تقضي عندها وعدتها بالأشهر جاز ذلك وإن كانت عندها بالحبس لا يجوز لأن الحبس غير معلوم قد تحبس ثلاث حبس في شهرين وقد لا تحبس عشرة أشهر كذا في صدى قاصيها، لو صاغت مع الزوج من نفقتها ما دامت روجه له على مال لا يجوز كذا في محيط السرحسي، لو كانت امرأته مكاتباً أو أمة عد بها المولى بيتاً فصالحها على دراهم مسمدة من الكسوة والنفقة لكل سنة حاز ذلك، وكذلك لو صالح مولى أمة فلو لم يكن بها المولى بيتاً لم يجز هذا الصلح، وكذلك إن كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يفر بها فصالح أباه على نفقتها ثم يجز وإن كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه على النفقة وصح حاز، وإذا صالح المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه، وكذلك بعد المحور والتاجر يصالح امرأته على نفقتها كذا في المبسوط، رجل صاغت امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضته منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة إن مرضت وإن لم تعرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرحسي، إذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد برأها بيناً فصالح لحرمة على نفقة مسمدة كل شهر وصالح الأمة على نفقة أكثر منها فهو جائز، وكذلك لو كانت إحداهما ذمية فصالحها على أكثر من نفقة المسلمة، وإذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه إلا نفقة مثلها كذا في المبسوط، لو صالح على نفقة المحارم ثم ادعى الإعتسار صدق وظل لصلح كذا في

التنازحية باقلاً عن العباية، إذا صلح الرجل بعض محارمه عن السقعة وهو فقير لم يجبر على إعطائه إن أقروا أنه محتاج فإن لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فاقول بوله وبطل عنه ما صلح عليه إلا أن تقوم بهينة أنه موثر فيمضي بالصلح عليه، ويقفه الولد الصغير كسقعة الزوجة من حيث أن اليسار ليس بشرط بوجوبها فالصلح فيه يكون ماصياً، وإن كان ابوالد محتاجاً إن كان صلح على أكثر من يعقثهم بما يتعاضد الناس فيه أبطلت بعض عنه وكذلك الصلح في المكسوة للمحاجة واعتبر فيه الكدية كالسقعة بصلح مرأته من كسوتها على درع يهودي ولم يمس طوبه وعرضه ورفعته جار ذلك، وكذلك كسوة القرنة، ولو صلح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على درهم مائة سقعة وكسوته كل شهر ثم يجر ذلك ولم يجبر عليه كد في المبسوط، إن صلحت المبانة روحها عن سكران على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان، إذا صلح امرأته من ممتلكاتها وكسوتها عشر سنين على وصيف وسط إلى شهر أو لم يجعل له أحلاً فهو جائز كذا في المبسوط

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهيبة والإجارة والمضاربة والرهن

إن صلح صاحب الوديعة على شيء، فإن ادعى صاحب المال لإبداع ودل لمسودع، ما أودعني شيئاً ثم صلح على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم، وإن ادعى صاحب المال الوديعة وظالبه بالرد فاقول لمسودع بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وإن ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد أو الهلاك ثم صلح على شيء فاجمعوا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يجوز هذا الصلح في قولهم، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وعنه الفتوى هكذا في فتاوى قاضخان، ثم إن عامة المشايخ يسمون بغيره ما إذا قل المالك أولاً: استهلكتها، وقال مودع بعد ذلك: صاعته أو رددته، وبين ما إذا قل المودع ولا صاعته أو رددته، وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في الحديث، واجمعوا على أنه صلح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح إما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع، وإذا ادعى مودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى، ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع له يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم، فإن احلف بعد ذلك فقال لمودع: كسب قلت قبل الصلح أنها قد هلكت أو رددتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن قال صاحب المال ما قلت ذلك كد القول قول صاحب المال ولا يبطن الصلح كد في فتاوى قاضخان، إن أنكر مستعير إعارية أصلاً ثم صلح صح الصلح، وإن أقر بإعارة ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح، وإن ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فامسألة على الخلاف، وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال أصله آمانة هكذا في المحيط، وإن كسب الوديعة فائمة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة

كتاب الصلح / باب الصلح في الوديعة والمهبة والإجارة

دروهم بعد إقرار أو إنكار ثم يعر إذا قامت البينة على الوديعة وإن لم تقم بينة وكان المودع مسكراً فالصلح جائز كذا في الظهيرية، ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط، ولو صاحبه على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صاحبه على عشرة دنانير، فإن صاحبه وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح إذا تصرفا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح، أما إذا كان المودع مقراً بالوديعة إن كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز إذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس، ولو لم يجد المودع القبض فالصلح باطل، وإن كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة، امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر وقبضتها منه أيضاً فقعدت متاعاً منها فقالت: ذهب بيسكم ولا أدري من أصابعه، وقال: لا ندري ما كان في وعدك غير أنك دعيت إليه فلم تعشه ورددناه عليك، فصالحتهما من ذلك على ما نفي صاحبة لصاحب المتاع والصلح بينهما وبسهم جائز، ثم صالحها على قيمة المتاع لا يحل من وجهين أما إن كان بعدما ضمنها لثالث قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدر كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل، وأما إن كان قبل أن يضمنها لمالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه إن صاحبت بدر مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتعاضد الناس فيه، فالصلح جائز ويرى عن ضمان المتاع، حتى لو أقام صاحب متاع بينة بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل، وإن صاحبت بدر هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يحصى لناس فيه لا يجوز للصلح، وللمالك تخيير إن شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وإن شاء ضمن المودعين إن قامت له بينة على المتاع، فإن ضمن المودعين رجع على المرأة بما دفعها إليها وإن ضمن المرأة بعد الصلح عليها كذا في الدخيرة، إذا ادعى عيماً في يدي إنسان فقال: دو البند. هذه وديعة فلان أو دعوها فصالحه بعد إقامة البينة أو قبضها صح الصلح، لا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العسادية، وإن كانت الدبة قد بيعت تحت المستعير ثم أنكرت الدابة الإعارة وصالح المستعير على ما جاز، فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال: إنها تعقت بطل الصلح، وإن أراد استحلاله على ذلك منه ذلك كذا في المحيط، ومن استعار دابة إلى وقت فعصبت فقال المستعير: بيعت تحتي وكذبه رب الدابة وهو مقر بالعمارة فأنفذ المستعير نفسه^(١) فصالحه صلحاً لم يجر، وكذلك لو قال المستعير: دفعتها إليك كذا في حرانه المصنف، ولو كان المصارب جعده مصاربه ثم أقر بها أو أقر بها ثم جعدها ثم صالح من ذلك على ما جاز، وإذا كان للمصارب دين على رجل أدانته من المضاربة فصالحه على أن أخذه عنه حار، وإن حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه ثوب المال، ولو كان الخط بيعت في مبيع أو صاحبه من العيب على درهمين بد له جاز ذلك على رب المال، ولو صالح على أن يأخذ بالدين كميلاً على أن أبرأ المدي عنه الأصل أو احتل به فهو جائز كذا في المسوط، إذ دعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه وانعبد في يد الزاهب والنواصب يحدد ذلك فاصطفاها على أن يكون نصف العبد للمدعي ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح، وإن أقام المدعي بعد هذا

(١) قوله نفسه كذا في جميع النسخ ولعل الصواب بيمينه بشرط جمع الخبراته أنه بحراني

بينة على الهبة والقبض لا تقبل بيته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده، فإن شرط مع ذلك أحدهما على الآخر دراهم فهو جائز، وإن اصطلاحاً أن يكون جميع المبد لأحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزاً أيضاً، وإذا ادعى الموهوب له الهبة وأقر أنه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلاحاً على أن يكون المبد بينهما نصفين فالصلح باطل، وإن شرطاً مع هذا لأحدهما دراهم إن شرطاً الدرهم على الواهب لا يجوز، وإن شرطاً الدرهم على الموهوب له يجوز، وإن اصطلاحاً أن يكون المبد سائماً لأحدهما ويدفع هو إلى صاحبه كذا درهماً إن شرطاً أن يكون الدرهم على الواهب كان باطلاً، وإن شرطاً الدرهم على الموهوب له كان جائزاً هكذا في الخطبة امرأة رهبت أرضاً لها لأخوين أحدهما لأب والأم والآخر لأب، ثم ماتت فورثها أخوها لأبيها وأمها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء، لم اصطلاحاً بينهما على صلح ثم مات الأخ من الأب والأم فأراد ورثته إبطال ذلك للصلح عند قاضي يرى أصل الهبة باطلة فإنه يبطل في قول من يرى تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثاً، وفي قول من يجبر الهبة: يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين، ولو كانت وهبتها كلها للأخ لأب غير أنه لم يقبضها في حياة الأخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال: إنها لم تجز لك لأنك لم تقبضها وقال الآخر: صدقت لم اقبضها ولكن لا أردّها حتى يعصي للماضي عليّ بدلت، فاصطلاحاً منها على صلح فهو باطل سواء اصطلاحاً على المخاصمة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط، لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار مشاعاً ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطلاحاً على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الخاري، إذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلاناً تصدق بها عليه وأنه قبضها وقد فلان بل وهبتها لث وأما إيراد الرجوع فيها فاصطلاحاً على مائة درهم على أن يسلم له الدار بمصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك، فإن أقر للذي في يديه أنها هبة بعد الصلح أو جحد رب الدار الهبة والمصدقة جميعاً قبل الصلح فهو على ما ذكرنا، وكذلك لو اصطلاحاً على أن يكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشروع كذا في المبسوط، ستاجر رجلاً على حطة بعينها فصالحه على دراهم لم يجز لأن الحطة إذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرحسي، إذا استاجر من آخر درهماً واحتلما في المدة فقال الآخر: أجرتك شهرين بعشرة دراهم، وقال المستاجر لا بل أجرتني ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصطلاحاً على أن يسكنها شهرين وبضعاً بعشرة دراهم فهذا جائز، ولو اصطلاحاً على سكنى ثلاثة أشهر على أن راد الآخر درهماً كان هذا جائزاً أيضاً، ولو اصطلاحاً على سكنى هذه الثلاثة على أن زاده قفيراً بعينه أو بغير عيه بعد أن يكون موصفاً في الدمة كان حاتراً، ولو اصطلاحاً على سكنى هذه الدار شهرين على أن رده الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزاً أيضاً، والأصل في جسي هذه المسائل أن ينظر في الريادة إن كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر أو من جانب المستاجر، حتى لو اصطلاحاً على سكنى الثلاثة الأشهر على أن راده المساجر ركوب دابة مجهولة أو اصطلاحاً على سكنى شهرين على أن راده الآخر سكنى بيت مجهول لا يجوز، وإن كانت سكنى الزيادة معلومة، فإن كانت من جانب

الأجر جازت سواء كانت الزبدة من جنس ما آخر أو من خلاف جنسه، وإن كانت من جانب المستاجر إن كانت من جنس ما استاجر لايجوز، وإن كانت من خلاف جنسه جاز، ولو اصطلاحاً على سكنى الأشهر الثلاثة بمشرة على أن أعطاه المستاجر أرضاً بميتها جاز استحساناً كذا في التثاراتية، لو اصطلاح الأجر والمستاجر على مدة من لسكنى على أن يعطيه هذا كقبلاً به، ورضي بذلك الكفيل فهو جائز، وإن كان الكفيل عائلاً فالصنع مردود، وإن اشترط على أن يزده مع السكنى وكوب دابة إلى موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة عبده هذا شهراً، ولو زاده المستاجر سكنى دار معروفة شهراً لم يجز هكذا في الميسوط، لو استاجر دابة إلى مكان معلوم بأجر مسمى فادعى رب الدابة آخر أكثر من ذلك وادعى المستاجر موضعاً أبعد من ذلك فاصطلاحاً على الموضع الذي عين رب الدابة بالأجر الذي ادعاه المستاجر فهذا الصلح جائز، ولو جحد المستاجر الإجارة أصلاً وادعاه رب الدابة فاصطلاحاً على أن يركبها المستاجر إلى ذلك على أجر درهم فهو جائز، ولو ادعى أنه استكرى هذه الدابة بأكاف يحمل عليها ثقله إلى بغداد بخمسة فجدد ذلك رب الدابة فاصطلاحاً على أن يركبها هو بمسه إلى بغداد يسرجه فهو جائز كذا في التثاراتية، إذا ادعى رجل عبداً في يدي رجل أنه رهه إياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد . العبد عبدي والمائة لي عليه، فاصطلاحاً على أن يبرئه المرتهن من المالة التي ادعى عليه ويذهب له خمسين ويترك المدعي الخصومه في العبد فهذا الصلح جائز، وإن أقر المرتهن بعد هذا الصلح أن العبد كان رهناً في يده لا ينتقص الصلح، ولو كان العبد في يد المرتهن فقال: رهته مني بمائة لي عليك وقال الراهن . لك عني مائة إلا التي ما رهت العبد منك، فاصطلاحاً على أن زاده المرتهن خمسين درهماً رهناً على أن يكون العبد رهناً بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فبصير العبد رهناً بالمائة والخمسين، وإن اصطلاحاً على أن يهب منه المرتهن خمسين درهماً على أن يجعل الراهن العبد رهناً بالمائة فإن هذا الصلح قاسد وللمرتهن أن يرجع في هبه وللراهن أن يرجع في رهه، ولو اصطلاحاً على أن يبرئه المرتهن عن خمسين من المائة على أن يجعل الراهن للعبد رهناً بالخمسين الباقية فهذا جائز، ولو ادعى المرتهن ثوباً في يد الراهن أنه رهته إياه بمشرة درهم أقرصها إياه وأقر أنه لم يقبض الرهن وقال الراهن . لك علي عشرة دراهم إلا التي لم أرهاك فاصطلاحاً على أن يحط المرتهن عنه درهماً ليرهه الراهن الثوب فهو جائز، وكذلك لو اصطلاحاً على أن يقرصه المرتهن درهماً يجعل ثوب رهناً عنده فهو جائز، وكذلك لو اصطلاحاً على أن يرهه إياه ليحط عنه درهماً ويقرصه درهماً جميعاً بين الحط والزيادة فإنه جائز أيضاً، فإن لم يدفع إليه الثوب ويد له في إمساكه فله ذلك إلا أن الحط لا يثبت كذا في المحيط، ولو رهن متاعاً بمائة درهم وقبضة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن: هلك الرهن وقال الراهن: ما هلك فاصطلاحاً على أن يرد المرتهن عليه خمسين درهماً وأبرأه عن الباقي كان باطلاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وكذا الجواب إذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانتكر الراهن، ولو أن الراهن ادعى عليه لاستهلاك فلم يقر به المرتهن ولم يسكر فاصطلاحاً على شيء جاز للصلح في قولهم كذا، في فتاوى قاصيحيان، إذا كتبت قبضة رهن مثلي درهم والدين مائة فقال الراهن بعث متاعاً فلم يقر ولم يسكر ثم اصطلاحاً جاز للصلح، ولو أقر المرتهن

أنه باع المتاع بمائة درهم بوكاه الرهن وقال الراهن: ما وكلتكم بالبيع ثم اصطالحا على أن أبراه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهماً جاز، فإن ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماضٍ، ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الرهن فصالح الورثة على أن يبرئوه عني أن يرد عليهم خمسين درهماً فهو جائز، فإن جاء آخر فقال: الرهن لي فصالحه لمرتته عني عشرة فهو جائز أيضاً كذا في المبسوط، لو أن الراهن مات فادعى رجس أن المتاع له وأنه كان أعاره لبرهه فاصطالحا على أن أقر المرتهن بذلك فإن المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب الخامس في لصلح في الغصب والسرقة والإكراه والتهديد

لو ادعى غصباً على إنسان ثم صالحه على مال حد الصلح كذا في المبسوط، غصب ثوباً قيمته مائة فأتلفه فصالحه منه على أن يرده من مائة جاز وقال يبطل الفضل عني قيمته بما لا يتعابى فيه والصحيح مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في حراة المتناوى، إذا كان المصسوب عبداً فأبق منه أو هلك في يده فصالحه على أكثر من قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبطل الفضل على قسمته بما لا يتعابى الناس فيه، ومن أصحابنا من قال: الخلاف فيما إذا أبق العبد وأما إذا كان مستهلكاً فصالح على أكثر من قيمته لا يجوز عندهم، والأصح أن الخلاف بينهما جميعاً كذا ذكره محرر الدين فاصحيحان في شرح الجامع الصغير، وعلى هذا الخلاف إذا غصب عبداً فهلك في يده فصالحه عني مال ثم أقام العاصب البينة على أن قسمته أقل مما صالح عيه لم تقبل بسته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: تقبل ببسته وترد رباذة القيمة على العاصب هكذا في عدة البيان شرح الهداية، أجمعوا على أنه لو صالحه على عرض حار سواء كان كثير القيمة أو قليل الفسدة، وأجمعوا على أنه لو قضى القاضي عليه بأن قيمة ثم صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا لم يوصف فصاحه مولا على درهم مسماة حالة أو إلى أجل جاز، ولو صالحه على العبد الأبق على مكيل أو مورو، إن كان بعينه أو بعير عيه ولكن قصه في المجلس جاز، وإن كان بعير عيه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكاً حقيقة، ولو كان العبد قائماً بعينه في يد فصالحه عني شيء مما ذكرنا بعينه أو بعير عيه حالاً كان أو مؤجلاً جاز وكان كالتبع، ولو اختلف العاصب والمصسوب منه فقال أحدهما: هي آتفة وقال الآخر: هي حاضرة كان القول قول العاصب، فإن قال: هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالاً كان أو مؤجلاً، وإن قال: هي آتفة حار الصبح عني الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكيل والموزون حار الصلح حالاً ولا يجوز مؤجلاً كذا في المحيط، وإذا غصب ثوباً من رجل فاستهلكه آخر عند العاصب فصالح صاحب الثوب الأول على أقل من قيمته فهو جائز، ويرجع الأول على المستهلك بقسمته ويتصدق بالفضل وإن تم يصالح الأول ولكنه صالح الثاني على أقل من قسمته جاز ويكون براءة للأول ولا يتصدق الآخر بشيء، وإن توى ما على الآخر لم يكن له أن يرجع على الأول بشيء، كذا في الحاوي، لو غصب كمر حنطة ثم صالحه عني دراهم مسماة حالة أو مؤجلة وانكر قائم

بعمه جزر الصلح، وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالاً أو مؤجلاً وكذا لو صلح على سائر
الوريات، ولو صالحه على كينى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غيرها، وإن كان
الكسر مستهلكاً فصاحبه على دراهم أو دينارين إن كان إلى أجل لا يجوز وإن كان حالاً وعصبه
فالمصلح جائز، وإن اعتزفا قبل القبض بصل الصلح، وإن صالحه على مكيل أو موزون، إن كان حالاً
وعصبه جار وإن كان إلى أجل إن كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز، وإن كان لمصالح عليه
الحنطة جار، وإن صالحه على كز ونصف كز كان باطلاً سواء كان الكسر قائماً أو مستهلكاً فكان
الربا كذا في المحط، ولو عصب كز حصة وكز شعير فاستهلكهما ثم صالحه عليه على كز شعير
إلى أجل على أن أبراه من الحنطة فهو جائز، وكذلك إذا كان أحدهما قائماً فصاحبه عليه على
أن أبراه من المستهلك كذا في المبسوط، في المنقضى رجل عصب عروصاً وحنطة وسعيراً فصاحبه
المعصوب منه على ألف درهم إلى سنة قال حصة الحنطة والشعير من ألف باطله وإن كان ذلك
مستهلكاً ويجوز الصلح في حصة العروص، وإن كان قبل العصب لم يكن الحنطة مستهلكة،
وقال المعصوب منه كانت مستهلكة، فالقول قول المعصب كذا في المحط، ولو عصب مئة
درهم وعشرة دسبر فاستهلكهما ثم صالحه مهما على كز حصة بعينه ثم استحق الكز ووجد
به عيباً برده رجع بادرهم والدينارين، وإن صالحه على خمسين درهماً حالاً أو مؤجلاً فهو جائز.
وإن استحققت بعدما قبضها أو وجدها ربيعاً أو ستوفه رجع بمثلها ولم يتقص الصلح، وكذا لو
لو صالحه على وزن خمسين درهماً فضة نبر، وكذلك لو عصب مائة مثقال فضة سبعة وعشرة
دسبر فصاحبه على خمسين درهماً حالاً أو مؤجلاً فهو جائز إذا كانت الدراهم مثل العضة في
الحدود، وإن كانت خيراً منها لم يجر كذا في المبسوط، إذا عصب كز حنطة ثم صالحه على
نصف كز حنطة فإن كان الكز المعصوب معيباً فصاحبه على نصف ذلك الكسر لا يجوز الصلح
سواء كان المعصب مقراً بالمعصب أو كان جاحداً، وإن صالحه على نصف كز آخر جاز الصلح مقراً
كان أو جاحداً، إلا أنه لا يطيب به الفصل فيما بينه وبين الله تعالى، إذا كان الكز دماً في يده
حقيقة ويلزم الرد على المعصوب منه، وإن كان الكسر المعصوب حاصراً إن كان المعصب جاحداً
للمعصب فصاحبه على نصف الكسر المعصوب أو على نصف كز آخر يجوز الصلح في الحكم
ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المعصوب منه، وإن كان مقراً
بالمعصب لا يجوز الصلح على نصف الكسر المعصوب أو على نصف كز آخر استحساناً، ولو كان
صاحبه على ثوب ودفعه إليه جاز حاصراً كان الكسر المعصوب أو عالياً مقراً كان المعصب أو
جاحداً، والذي ذكرنا من الأجواب في الحنطة فهو لجواب في سائر المكيلات ولكن ما يحتمل
القسمة نحو الموروثات والعدديات المتقاربة، وإن كان المعصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بأن كان
عبداً أو ذاباً أو أمة فصالح المعصوب منه المعصب على نصفه إن كان معيباً لا شك أنه لا يجوز
الصلح، وإن كان حاضراً بأن كان المعصب مقراً بالمعصب لا يجوز الصلح أبداً وإن كان جاحداً
ذكر أنه لا يجوز الصلح هكذا في المحط، رجل عصب من رجل امرأة واحداً وعيه وصاحبه
لما نث على حصة فاعطاه المعصب من ذلك الألف أو من غيره جاز الصلح قضاء وكان على
المعصب فما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد المعصب بحيث يراه

المالك فإن كان العاصب جاحداً فكذلك الجواب، فإن وجد المعصوب منه بينة بعد ذلك فادّعى المالك فإنه يقتص له ببقية ماله، فإن كان مقراً بالعصب والدرهم ظاهرة في يده يقتدر المعصوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول بحوز الصلح قضاء، وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يردّها على المعصوب منه كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا عصب الرجل عبداً أو ثوباً أو ما تشبهه من رجلين واستهلكه ثم صاحبه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دينار وقصبت فهو جائز، وبشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح اختيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره، وقد وقع الصلح على عرض واحترار لآخر نصيب المصالح كان للمصالح اختيار، إن شاء أعطاه نصف ما قبض وإن شاء أعطاه ربع الدين، وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما العاصب عن نصيبه، فإن كان العرض في يد العاصب ظاهراً بحيث أبرأ المالك ولعاصب مقر بالعصب لا يكون سساکت حتى المشاركة مع المصالح في المقبوض، وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا العاصب والباقي بحالته فليسكت أن يشارك المصالح في المقبوض، وإن كان العرض قائماً في يد العاصب أبرأ المالك إلا أن العاصب جاحداً للعصب ذكر في الأصل أنه ليس لسساکت حتى المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن مسعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لسساکت حتى المشاركة مع المصالح في المقبوض فإن شيع الإسلام ويجب أن يكون على هذا إجماع ما إذا كان غائب بحيث لا يعرف المالك مكانه إلا أن العاصب يعرف مكانه كذا في المحيط، رجل استهلك على رجل إناء قصة وقصص القاصي عليه بالنسيئة فاسترق قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عند، وكذا لو اصطفت على النسيئة من غير قضاء واسترق قبل القبض، وكذا لو استهلك نهر قصة أو دراهم فصاحبه على ثلث منها إلى أجل جار عند كذا في ردوى قاضيهان، لو استهلك نهر قصة أو دراهم فصاحبه على عشرة دراهم منها إلى أجل جاز كذا في حرقه «فتين»، وفي ردوى سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عصب إناء مصرغاً من قصه موضعه في بيته ثم بعه المالك فصالحه منه على مثل ورثه من القصّة أو على ذهب ثم حرقه قبل أن يعصبه ثم يبطل الصلح، وفيه أيضاً رجل عصب طوقاً قيمته مائة دينار وصاع من الذهب وصالحه صاحب الطوق على خمسين ديناراً فهو حذر، وإن وجده العاصب كان رب الطوق شريكاً فيه له نصفه، ولو كان العاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده ثم يهر الصلح وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عصب من آخر قلب قصة وصالحه بعدما عيبه على أكثر من ثيمته لا يجوز، وإن استهلك العاصب ودعي المعصوب منه أن يأخذ مثل ورب القلب قصة تبر وفيرة عن العمل جاز كذا في المحيط، رجل أخذ سارق في دار غيره فأراد أن يدفعه إلى صاحب السرقة بعد ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معنوم حتى كف عنه كان باطلاً وعليه أن يرد المال على السارق، ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب للمالك على السارق ويبرأ عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها، ولو كان هذا للصلح من صاحب السرقة بعد ما دفع إلى القاصي إن كان ذلك بلفظ معفو لا يصح العفو بالاتفاق، وإن كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يفسد القطع، وإمام أو القاصي إذا صالح شارب

الخمر على أن يأخذ منه ما لا يعرفه عنه لا يصح ائصاله ويرد المال على شاربه أخسر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيهان، إسكاف سرق من خلوته حفاف لأقلام صلح الإسكاف مع السارق، فإن كان المسروق قلعاً بعينه لم يجز الصلح إلا بإحارة أربابها، وإن كان مستهلكاً جاز من غير إحارة أربابها بعد أن يكون الصلح على ما هم وإن لا يكون فيه صرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين، ربح نهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم لم أخرج وأنكر فدان، إنما صالحتكم خوفاً على نفسي فدوا: إن كان في حبس القاضي فالصلح جائز، وإن كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية، دفع إلى آخر بصاعة تفصيع عليه الطريق فأخذ ماله وبصاعة الدافع فصالح المستبصع النص ويقول: إنما صاحبت عن مالي، والمبضع يقول: إنما صالحت عن بصاعتي، فإن كان وقت القبض سبي الدافع أنه من جملة ما وحب عليه فهو من الجميع على قدر أملاكهم، وإن كان يسمى شيئاً فهو من ذلك شيء ولا يدخل فيه غيره، وإن أبهنا ولم يفسر فإن كان النص حاصراً والقول قوله عن أي مال أدى إذا لم يكن في ذلك ذكر الصلح وإن كان غالباً لا يقدر عليه وافق المبضع والمستبضع أنه لم يسم عما دفع فهو من الجميع كذا في خزائن المفتين، صلح المكره لا يجوز كذا في سراجية، إذا كان المدهي رجلين فأكره سلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما جميعاً لم يجز صلحه مع من أكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط، قوم دخلوا على رجل جالساً أو نهاراً أو شهروا عليه سلاحاً وهددوه حتى صاح رجلان عن دعوه على شيء، أو أكرهوه على إقرار أو إبراء ففعل قالوا: في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والإقرار والإبراء لأن عهده الإكراه لا يكون إلا من السلطان، وعندهما يحقق الإكراه من كل معصب يقدر على تحقيق ما أوعده والعتوى على قولهما، وإن لم يشهروا عليه سلاحاً وهددوه فإن كان ذلك نهاراً في المصر فالصلح جائز، وإن هددوه بحش كبر لا يلبث فهو عملة لسلح في هذا الحكم، وإن كان ذلك في الطريق ليلاً أو نهاراً أو كان في رفاق لا يلحقه لعوث كان الصلح والإقرار باطلين وإن لم يشهروا عليه السلاح، والروح إذا هدد مرأته لتصلح عن التصديق على شيء أو لثبته فهو بمنزلة الأجبي، وإن هددتها باطلاق أو بالترويع عيها أو بشري لم يكر ذلك إكراهها هكذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

الباب السادس في صلح العمال

إذا دفع الرجل إلى قصار ثوباً لينقصه فحرقه فقصار لحقه رب الثوب على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار أو ليأخذ رب الثوب ثوبه فالصلح حاشر حالة كانت دراهم أو مؤجلة، وكذلك إذا صالحه على ثائبر وإن وقع الصلح على مكبل أو مودون فإن كان المكبل أو المودون بعينه حار الصلح سواء وقع الصلح على أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار، وإن كان المكبل أو المودون في الدمة إن وقع الصلح على أن يكون الثوب للقصار فالصلح جائز فمما يخص لثوب، باطل فيما يخص قيمة الخرق، وإن وقع لصلح على أن يكون لثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في المحبرة، ولو قال القصار قد دفعت إليك لثوب واحد رب الثوب ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يحب للقصار

الأجر، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى بحوز الصلح، وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لآخر هكذا في المحيط، ولو ادعى القصار أنه دفع الثوب إلى رب الثوب رطلت أذخر وكده رب الثوب فصالحه من الأجر على نصفه جاز، وكذا لو أمر بعض الثوب فادعى به أو فاه الأجر وانكر القصار فاصطلحا على نصف الأجر جاز كذا في الخلاصة، ادعى الأجير المشتري أن العون قد هكت عنه ثم صالحه على درهمين معنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأخير المشترك أمرين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هكت العيون كما في مودع، وعندنا صامص فيصيح الصلح كما في العاصم، والراعي إن كان أجيراً مشتركاً فهو كالقصار وإن كان 'جير' حصاً فهو أجير واحد وهو أمين بلا خلاف وكان الجواب منه كاجواب في المودع كذا في الذخيرة، دفع غزلاً إلى حائك فحذف الحائك شرطه بأن أمره أن يسبح له ثوباً سباعاً في أربع نفوس وسبح حمصاً في أربع أو راد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار، إن شاء أخذ الثوب وأعطاه أحر مثله، وإن شاء ترك الثوب عليه وصممه غزلاً مثل غزله على ما عرف في كتاب الإجازات، فإن صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعصيه الحائك دراهم مائة إلى أجل ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح، فلو تأويله إذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضممه غزلاً مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على درهمين إلى أجل لأن الغزل دين في دمه فخلقه، وإذا صالحه من ذلك على درهمين إلى أجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرم، أما إذا احتار صاحب الغزل أحد الثوب ثم صالح الحائك على أن يكون الثوب سحائث بدراهم معلومة إلى أجل كان جائزاً كذا في فتاوى ناصحان، وإن صالحه على أن يأخذ ثوباً ويعطيه بعض الأجر ويخصه عنه بعضه جاز كذا في المبسوط، إذا دفع إلى صانع ثوباً ليصنعه فقير عصره درهم بصدقه فقيرين حتى قيمة رب الثوب الخيار إن كان يأخذ ثوبه وأعطاه درهمين وما راد لقصر الأجر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصانع وضمه قيمة أبيص، فصالحه رب الثوب على أن يأخذ الثوب على فقير حطة ببعضها جاز سواء صالحه عن الأجر وعملاً راد لقصر الثاني في ثوبه، أو صالحه عما راد التقدير الثاني في ثوبه، وإن صالحه على فقير حطة إلى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه قال مشايخ العراق: يجوز، وقال مشايخ بلخ لا يجوز، ولو صالحه على فقير عصره إن كان بعينه يجوز، وإن كان بغيره لا يجوز كذا في المحيط، ولو صالح الصانع على درهمين إلى أجل جاز، وكذلك لو صالحه على قيراط ذهب حاز إذا نقص الذهب في الخمس، وإن لم يفيض أواجه فيه فإن كانت قيمة ما راد التقدير لآخر في الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الأجر، وتأجيل فيما راد التقدير فيه، وإن كانت قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجوز الصلح هكذا في المبسوط، والله أعلم

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم

لو باع منه عبداً بالمال درهمين سود ثم صالحه على ألف أو مائة ريف أو سهرجة حائلة أو إلى أجل كان ذلك باطلاً، وكذلك لو صالحه عليها على شيء مما يكال أو يوزن بغيره لم يجوز كذا في المبسوط، لو اشترى رجل شيئاً فادعى ذلك الشيء أو شيئاً منه رطل فصالحه المشتري صح، ولو أراد أن يرجع بذلك على بালে لا مقدراً كذا في الفصول العمادية، مثل أحسن من

عليّ عن ادعى على آخر فساداً في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهيأ له إقامة البيعة فصرح
ببطلان دعوى الفساد على دلتاير هل يصح المصالح؟ فقال لا، بل ولو وجد بيعة بعد
المصالح هل تسمع البيعة؟ فقال: نعم كذا في السراخانية نقلاً عن البيعة، إذا ادعى على رجل
ألف درهم ثم خادماً بعهده بقاءاً فساداً وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد
ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم، وادعى المظنوب بأن قيمته أربعمائة فالمصالح جائز كذا
في المبسوط، ولو كان رب المسلم واحداً وصالح مع المسلم إليه عن المسلم فيه على رأس المال
جار كذا في السراج الوهاج، ولا يجوز المصالح عن المسلم فيه على جس آخر سوى رأس المال
كد في المبسوط، لو كان عليه ألف درهم وكثر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البيدائع، قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يصالح الرجل في السهم على أن يأخذ نصف رأس ماله
ونصف سلمه بعينه، فإذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال
على أن يعطيه نصف السهم حتى جاز المصالح، فجاء المسلم إليه بنصف ثوب مفصوع لم يجبر
على أخذه، فإن شاء قبل ذلك منه وإن شاء لم يقبل حتى يأتبه بثوب صحيح كذا في المحيط، لو
كان السهم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويأخذه نصف السهم ويعجل له
نصف السلم قبل الأجل جاز التخصيص في نقص رأس المال، ولم يجز السحب كذا في المبسوط،
إذا أسلم إلى رجل في كثر حصه وجعل أجله إلى شهر وأسلم في ذلك الرجل أيضاً في كثر شعير
وجعل أجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد وحل أجل الحنطة فصالحه على أن يأخذ الحنطة
ويريد في أجل الشعير كان جائزاً ولو صالحه على أن يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا
في المحيط، ولو حل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئاً على أن يؤخره شهراً جاز، قيل.
يجوز إرد، فأما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب، وهو الفرق بين هذه وبين ما إذا كان السلم
مؤجلاً فحده عنه المسلم إليه درهماً ليريد من الأجل شهراً لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر
بقبض السلم فيه لأنهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز
الاستبدال بهما لما فيه من تعويت القبض، ثم لو قبض بعض السلم فيه والسلم حال ليؤجل في
اليومي جاز، فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتباراً
لاحدهما بالآخر، ولو قبض بعض السلم فيه والسلم مؤجل ليزيد من أجل لما بقي لا يجوز،
فكذا إذا قبض بعض رأس المال ليزيد من الأجل كذا في محيط السرخسي، إن كان السلم كثر
حنطة فصالحه على نصف كثر حنطة على أن يأخذ عما بقي فهو جائز، وكذلك لو كان السلم كثر
حنطة جيدة فصالحه على كثر حنطة رديئة فهو جائز، ولو كان السلم كثر حنطة رديئة فصالحه
على نصف كثر حنطة جيدة لا يجوز في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله
تعالى كذا في المحيط، إذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن يرد
عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهماً كان باطلاً، وأما إذا قال: صاخذت من السلم
على مائة من رأس مالك كان جائزاً، وكذلك إذا قال: صاخذت من السلم على خمسين درهماً
من رأس مالك كذا في الذخيرة، وإن قال: صاخذت من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا
يجوز الزيادة وتقع الإقالة بعدد رأس المال هكذا ذكر شيخ الإسلام، وأشار شمس لأئمة

المرحسي إلى أنه تبطل الإقالة في هذا الوجه أصلاً هكذا في المحيط، تقابلاً للسلم ورأس المال
 هرب من فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن السلم إليه قيمته، ولو وهبه من رب المال بغير عوض
 لا يضمن استحساناً كذا في محيط المرحسي، إذا سلم درهم معدودة في كره حنطة إلى أجل
 لم اصطلاحاً بعد زمان على أن زاده المسلم إليه نصف كره حنطة إلى تلك الأجل ثم يجز
 بالإجماع، ثم إذا لم يجز فعلى السلم إليه أن يرد ثلث رأس المال إلى رب السلم وعليه كره تام
 عنده وقالوا لا يرد شيئاً وعليه كره تام كذا في شرح المنظومة، أسلم ثوباً في كره حنطة ثم إن
 المسلم إليه بعدما قبض الثوب أسسم ذلك الثوب إلى آخر، ثم إن أسلم إليه الأول صالح مع رب
 السلم الأول على رأس المال إن كان هذا الصلح بعدما عاد الثوب من المسلم إليه الثاني إلى
 المسلم إليه الأول، فإن عاد إليه بسبب هو مسح من كل وجه نحو الرد بغير ربه أو عيب
 بقضاء، أو افتراق عن التمس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم إليه الأول رد
 عين الثوب إلى رب السلم الأول وليس له رد القيمة، وكذلك إذا كان روالاً لثوب عن ملك
 المسلم إليه بطريق الهبة فعاد إليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء، وإن
 عاد إليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والخيرث بحق رب السلم الأول
 في قيمة الثوب لا في عينه، فإن اصطلاحاً على أحد عين الثوب إن كان هذا الاصطلاح قبل أن
 يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياساً ويجوز استحساناً، وإن كان بعدما قضى
 القاضي عليه بقيمة لا يجوز قياساً وهل يجوز استحساناً فيه اختلاف لمشايخ، وإن عاد إليه
 بسبب يشبه المسح والتملك نحو الإقالة والرد بالعيب بغير قضاء بحق رب السلم الأول في
 قيمة الثوب لا في عينه، فإن اصطلاحاً على أحد عين الثوب إن كان هذا الاصطلاح قبل قضاء
 القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياساً ويجوز استحساناً، وإن كان بعد ذلك لا يجوز قياساً
 ولا استحساناً، وإن كان الصلح من أسلم إليه الأول قبل أن يعود إليه الثوب من المسلم إليه
 الثاني ثم عاد إليه الثوب، فإن عاد بعدما قضى القاضي على المسلم إليه الأول بقيمة الثوب لا
 يجوز اصطلاحاً على أحد العين بأي سبب عاد إليه الثوب، إلا أنه إن رد عليه بالعيب بقضاء
 القاضي فإنه يرد الثوب على رب السلم الأول وبأحد منه قيمته، وإن عاد إليه الثوب قبل قضاء
 القاضي عليه بقيمة الثوب إن عاد بسبب هو مسح من كل وجه يرد الثوب على رب السلم
 الأول، وإن عاد بسبب يشبه التملك والمسح فإن عليه قيمة الثوب لرب السلم الأول، وإن
 اصطلاحاً على أحد العين ففيه اختلاف للمشايخ هكذا في المحيط، ولا يجوز صلح أحدهما في
 السلم على أحد نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويتوقف على
 إجارة شريكه، فإن رد بطل أصلاً وفي السلم فيه بينهما على حاله، وإن أجاز نقد عليهما
 فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حاز
 الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه إن شاء شاركه في قبض، وإن شاء سبغ المطلوب بنصيبه
 إلا إذا نوى عليه ف يرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح مختار، هذا إذا كان رأس المال
 محلولاً، وإن لم يحلله وتمد كل واحد منهما على حدة احتلوا فيه فقال بعضهم يجوز
 عندهما أيضاً، وقال بعضهم هذه الصورة أيضاً على اختلاف وهو الصحيح كذا في التبيين

وهكذا في الكافي، إذا كان للمشتريين سهم على رجل فصاحبه أحدهما على رأس المال جاز، وكذلك شريكاً للعتان كذا في المبسوط، قال: إذا كان لرجل على رجل كثر حصة سلم وبه كفيلاً فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: الصلح يكون موقوفاً على إجارة المسلم إليه، إن أجاز حاز وصار حق رب السلم في رأس المال، وإن أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام، وكذلك إن كان الكفيل يبيع أمر المسلم إليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف، وكذلك الأجنبي إذا صاح على رأس المال وضمن المال هكذا في المهيض، ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السهم إلا أنه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم إليه بالجهد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل أن يرجع بذلك على المكفون عنه، ولو صالح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الثوب لا يحوز بخلاف ولو صالح الكفيل لمسلم إليه على شيء آخر سوى السهم كان حائراً، ثم الكفيل بالسهم إذا صالح مع المطرب على غير جنس السلم برىء المطرب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب، وبعد ذلك ينظر إن أدى الكفيل الطعام إلى الطالب برئاً جليماً، وإن رجع الطالب على المصوب وأخذ منه الطعام كان له أن يرجع على الكفيل وكان للكفيل خيار، إن شاء أوفاه طعام السهم وإن شاء رد عليه عين ماأخذ هكذا في المهيض، ولو صالح الكفيل رب السلم على أن يزيده درهماً في رأس المال وقبضه لا يحوز كذا في محيط السرخسي، إذا صالح الكفيل على أن يواد المسلم إليه محتو حصة في السلم لم يحوز كذا في المهيض، ولو زاده رب السلم درهماً على أن راده الكفيل محتو حصة لم يحوز ذلك كذا في المبسوط، إذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والذرعيات إلى رب السلم فقال: خذ هذا وأرد عليك درهماً لا يحوز من السلم إليه عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذا من الكفيل، وإن أتى بأجود مما كفل به وقال: خذ هذا وردني درهماً فإنه لا يحوز لا في الذرعيات ولا في المكيلات، وإن كان هذا في الذرعيات يحوز من السلم إليه هكذا في المهيض، ولو أوفاه لكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط قبضه كان له أن يرجع على الأصل في موضع لشرط كذا في المبسوط، ولو كان الكفيل صالح الطالب على أن يعطيه الطعام في غير موضع الشرط ويعطيه أجر الحمل إلى موضع الشرط لم يحوز، ويرد الطالب الطعام والأجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط، ولو كان المشروط بإعطاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على أن يوفيه إليه بالكوفة على أن يعطيه الطالب بذلك كذا درهماً لم يحوز، وإن كان الكفيل أوفاه لطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الأصل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المهيض، لو أمر رجل رجلاً فاسلم له في كثر حصة ثم صالح الذي ولي السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كراً مثله للأمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وكذلك إذا أبرأ بطريق الصلح على رأس المال، ولو كره الأمر هو يدي صالح المصلوب على رأس المال وقبضه حرة، منزلة ما لو أبرأ لا بطريق الصلح كذا في المبسوط، وإذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكثر حصة سلم فصاحبه من ذلك على عشرين ديناراً فإن كان رأس مال السلم ذراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً سواء تفرقا قبل نقد الدينارين

أم بعده، وإن كان رأس السلم دنانير إن كان رأس المال خمسة دنانير، وقد شرط في صلح بأن يكون براءة السلم خمسة دنانير وقد عشرين ديناراً وقد حصه اثنتان كان الصلح - ثراً في النكس، وأما إذا لم يجعل خمسة دنانير براءة السلم هل يجوز الصلح في النكس؟ إذا بعد العشرين لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر البغدادي يقول: بأنه لا يجوز والفقيه أبو بكر بلخي 'سأد الفقيه أبي جعفر يقول: بأنه يجوز ويجعل من الصلح إقالة للسلم مستحباً بمقدار رأس المال هكذا في المحقق، وإذا أسسم الدنانير إلى دمي في حمر ثم أسسم أحدهما بطلب حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله، فإن صالح من رأس ماله عني صعام عني أو إلى أهل لم يجز، ولو توى من البصرياتي من هذا السلم كان له أن يشرك لمسه فيما قبض من رأس المال، ولو أسسم بصري حمر إلى بصرياتي في حنطة وقبض الحمر ثم أسسم أحدهما لم يفسخ بسم، ولو صالح لمسلم منه عني رأس ماله لم يجز، وإذا أسسم بصرياتي إلى بصرياتي حمر في حمر وقبض الحمر واستهلكه ثم أسسم أحدهما تنقص السلم وعني قيمة الخبز كذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العبد

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصاحه عني عبد وشرط الخيار للمدعي أو لعنه ثلاثة أيام والصلح جائز، والخيار جائز ويستوي أن يكون المدعي عني مائة أو مائة كذا في المحقق، وإذا كان لرجل عني رجل ألف درهم فصاحه منه عني عبد على أن رآه للمدعي عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح، فإن استوجب العقد بري، المنصوب من الأعب وصارت الدنانير على الصالح إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط، إذا كان لرجل عني رجل عشرة دنانير فصاحه عني ثوب واشترط بطلوب لعنه الخيار ثلاثة أيام، ودفع إلى الطيب الثوب مهلت الثوب عند الصلح قبل الثلاثة فهو صامع لقبضه ودانيره عني صاحبه، وإن كان الخيار مشروطاً لطلب مهلت في يده في يده خيار فإنه هلث مصحوباً عنه بالتمس، ولو لم يهلت الثوب ولكن هلث الذي له الخيار في الصلح كذا في المحقق، لو كان لرجل على رجل دين فصاحه على عبده واشترط لخبر ثلاثة مضت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة ثم بعد ذلك إلا بينة، فإن أقام بينة على بفسخ وأقام لأخر اثبتة أنه قد أمضى الصلح في الثلاثة أحدث بفسخ الفسخ، وإن حبسها في الثلاثة فلا قول قول الذي له خيار أنه قد فسخ وليبينة بينة الآخر كذا في المبسوط، إذا كان الدين لرجلين على رجل فصاحهما بطلوب على عبد وشرط الخيار لهما، ثم إن أحدهما صي بالعتق وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس به الفسخ وعندهما له ذلك، وإن كان لدين ثوبين على رجلين فصاحه على عبد وشرط الخيار منه ثلاثة أيام، فإن كان الخيار مشروطاً لطلب الخيار الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك أن على قولهما يجوز، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز، وإن كان الخيار للمطلوبين فاجاز أحدهما الصلح ولم يجز الآخر كانت مسألة عن الاختلاف عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى يجوز صلح في الكل، وعندهما يجوز في حصة الصغير ولا يجوز في حصة الآخر كذا في غيظ، وفي الصلح عن الإنكار إذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم مسح العقد بحبارة فالمدعى يعود على دعواه، ولا يكون ما صنع المدعى عليه إقراراً منه كذا في المبسوط، صالحه على شيء لم يره فله الخبر إذا رآه كذا في المرجعية، إذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصلحه المدعى عليه معها على عدل زطي مقبوض لم يره، ثم إن المدعى صالح على هذا العدل رجلاً آخر ادعى قبله دعوى مقبوضة الآخر ولم يره فلا خير أن يرده على الثاني، ولم يكن للثاني أن يرده على الأول سواء فيه الثاني بقضاء أو بغير قضاء، ولو كان مكيد خبير الرزية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بنقذه كان لثاني أن يرده على الأول كذا في الغيظ، خيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى المان حتى لو ادعى دينا وصالحه على عبد وأراد المصلح أن يرده بالعيب فله ذلك، والحكم فيه كالحكم في المبيع أنه إذا رده بالمعصاة كان وصحاً للصلح وكان لذي رد عليه أن يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبدأ ولم يكن له أن يرده على بائعه لا أول كذا في القصول العنادية، وفي حكم الرد بالعيب المصلح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والعاجل ويرجع في الدعوى إن كان رده بحكم أو عبر حكم كذا في المبسوط، لو وجد بما وقع عليه الصلح عيب فلم يقدر على رده لأجل الهلاك أو لأجل الزيادة أو لأجل نقصان في يد المدعي فإنه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فإن كان الصلح عن إقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعي، وإن كان عن إنكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه، فإن أقام البينة أو حلفه فكل استحق حصة العيب منه حلف فحلفه فلا شيء له عليه كذا في السراج الوهيج، وإن ادعى رجل داراً في يدي رجل فصلحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا إذا لم يجز المستحق الصلح، أما إذا أجاره جاز وسلم العبد للمدعي ف يرجع المستحق بيمينه العبد على المدعى عليه، ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار، إن شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في بصف الدعوى، وإن شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا إذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً، وأما إذا كان دينا كأندراهم والدنير والكيلبي والوربي بغير أعيانهما، أو ثياب موصوفة مؤجلة فلا يبطر الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في حرمة المفتين، رجل اشترى من حر عبداً بألف درهم وتقايضا ثم وجد به عيباً فأنكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصلحه على درهم حانه أو مؤجلة جاز، فإن صالحه على دنائير يشترط لتقايض كذا في الخلاصة، وإن صاحبه من العيب على ثوب بيمينه فهو جائز، وإن صالحه على حصة بيمينها جاز، وإن تعرق قبل التقبض وإن كان بغير عيبه فإن كان مؤجلاً فإنه لا يجوز، وإن كان حالاً إن كان قبض الحنيفة قبل أن يتفرقا جاز وإن لم يقبض حتى تفرقا يبطر الصلح، وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يرده أو مات عند المشتري أو اعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطعم على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعدد الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنفسه العيب إذا وقع الصلح عن العيب يجوز، ومتى تعدد الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنفسه

العيب إذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لأن في الوجه الأول وقع الصلح عما هو من المشتري، وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحسب المشتري، ولو أعتقه بعد علمه بالعيب ثم صاح عن العيب لا يجوز، وكذلك لو عرفه على البيع بعد علمه بالعيب ثم صاح عن العيب لا يجوز إذ اشترى لرجل عبداً بثلث درهم، وقصده ثم بعه من غيره ثم طلع على عيب المشتري الأول فصالح البائع الأول على درهم فيه لا يجوز كذا في غلط، ولو رتب العيب في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الأول بقصد العيب، وليس له أن يرجع على بائعه لأن ذلك التقصص عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو صاح لا يجوز صحته وعندهما له أن يرجع به عليه، ولو صاح له يجوز صحته كذا في مقبول الصناديق، لو أن رجلاً اشترى ثوباً بقطعة قميص وحاطه ثم بعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب، ثم صاح من عيب على شراؤه كذا جائز، وكذا إذا صاح بصنع أحمر ثم يباعه أو لم يبعه حتى صاح من العيب، ولو قطعه ولم يبعه حتى بعه ثم صاح من العيب لم يصح وأمسود عذرة بقطع الفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما عذرة القصع مع احتياطه كذا في العيب، لو صاح من العيب على ركوب دابة في حوائجه شهراً جازاً، فلو أن ثوبه إذا اشترط ركوبه في المصرا، أما إذا اشترط ركوبه خارج المصرا أو أطلق فلا يجوز كذا في الدخيرة، لو اشترى شاة من امرأة فظهر به عيب فصالحه من ذلك على أن تروحه كان النكاح جائزاً وكان هذا إقراراً منها بالعيب، فإن كان يبيع ثوباً العيب عشرة دراهم فهو مهر، وإن كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج لو صاح، بد اشترى دابة فلم يقبضها حتى صاح البائع على شيء على أن يبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري أن يبرأه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي محمد رحمه الله تعالى أنه لو يبرأها كذا في الخواوي، لو صاح على ضرب من العيوب فقد اصاحن من المشاج أو الخروح أو الشعط فهو جائز وهو يبرأ من ذلك الصنف خاصة فإن ظهر عيب غيره كان أن يخاصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع حاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه إليه فالصلح جائز كذا في السراج لو صاح، لو صاح من الخمسة والعشرين والخمسة مئة على درهم مسمدة كان جائزاً، وهذا للعط عمارة عن عيوب اصطلاح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز لإبراء يده من سمية العيب فطر الحامسون^(١) وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة مئة وخمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المهدقات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحرر عن قول ابن أبي ليلى فإنه كان قاصداً كذا في الظهيرية، طلع المشتري بعيب في عين دابة اشترها فصالح من عيبها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى أمة بثمانين ديناراً وقد قطعت يدها المشتري فيها بعيب لم اصطلاحاً على أن يفسلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين ديناراً فإن أقر

(١) مائة مائة الحامسون جمع نحاس مائة المسمدة وهو دلال الدواب مأخوذ من اسحق وهو الصخر وفي

نسخة المطبع الهندية جاء في هامشه مواضع في عامة نسخ المصنفات وهو تحريف ابن جرير

البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي، وكذا إن كان عيباً يعلم أنه لا يحدث مثله في يد المشتري وإن قال لم يكن عندي أو لم يقر ولم يسكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة، ولو كان البائع أخذ من المشتري ثوباً وقبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزاً وهل يطيب للبائع الثوب الذي أحده من المشتري إن كان البائع مقرأً بالعيب والثوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويلزمه الرد على المشتري وإن كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وإن كان يحدث مثله فإنه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط، ولو اشترى دابة وتقاضى ثم طعن فيها بعيب وجعده البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يرد عليه ثمن فهو جائز، وإن استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قدر العيب فإن استحققت الدابة كان للمشتري أن يأخذ الثوب من البائع لأن الصلح والبيع كان باطلاً كذا في الحاوي، إذا وجد بالمبيع عيباً وصالحه على مال فقبضه للمشتري ثم وجد به عيباً آخر به أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في المصنوع العماديه، إذا اشترى أمة موجدتها مسكوكه فأراد أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلعها الزوج طلاقاً بئناً كان على المشتري رد الدراهم كذا في الدجيرة، وإذا اشترى من آخر ثوباً ففقطعه قميصاً وسم بخيطه ثم وجد به عيباً أقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدراً درهمين كان حائزاً ويحمل ما احتسب عند البائع بمقابلة ما انتقص بعمل المشتري كذا في المحيط، رجل اشترى أمة بألف وتقاضى وطعن المشتري بعيب فاصطلفح على أن يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذها رجل أجسبي رضي بذلك وأخذ بما وراءه المخطوط فالباع عن الأجسبي حائر وحط المشتري أمة حائز وحط البائع لا يجوز والأجسبي إن شاء أخذ الجارية بتسعمائة وتسعين وإن شاء ترك كذا في الخلاصة، إذا اشترى أمة بألف درهم وتقاضى ثم باعها من آخر بألفي درهم وتقاضى ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلفحوا على أن ردها اشترى الآخر على البائع الأول بألف وخمسمائة فهو حائز وهو يبيع مبتدأ ويس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط، لو أن رجلاً اشترى من رجل ثوباً بعشرة دراهم وتقاضى فطعن المشتري بعيب وجعده البائع فدخل رجل لهما يبهما على أن يأخذ الثوب بشمانية وعلى أن يحط البائع الأول عن البائع الثاني درهماً من الثمن فإن هذا جائز، ويكون الثوب للمشتري بيعاً بشمانية، فإن وجد الرجل بالثوب عيباً آخر رده على المشتري الأول وهل للمشتري الأول أن يرده على بائعه بهذا على وجهين إن قبله بغير قضاء لا يكون به الرد على بائعه وإن قبله بقضاء كان به أن يخاصم بئله هكذا في المحيط، لو اشترى رجل ثوباً بعشرة دراهم وتقاضى فسلمه المشتري إلى قصار فقصره وجاء به متخرفاً فقال المشتري: ما أدري أكان ذلك عند البائع أم عند القصار؟ فاصطلفحوا على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهماً ويرد عليه القصار درهماً ويأخذ منه القصار أجره فهو جائز، وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز، ولو لم يصطلفحوا وأراد الخصومة في ذلك قبل للمشتري: ادع على أيهما فإن ادعى على البائع برىء

انقصار بمقتضى المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه إلى المصارع وإن ادعى على انقصار بربى البائع بمقتضاه ان العيب حدث بعد انقصار، وكذلك لو كان قد مضى مع صباغ صبغه بمصفر فاصطبحوا على ان يأخذ الثوب أجني بشفعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الأول درهماً أيضاً فهو جائز كذا في المبسوط، لو أن رجلاً اشترى رجلاً فباع له الأمة وبتابصا فطعن الأمر فيها بعيب فصالح البائع الأمر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلاً في مقياس ولكني استحسن فاجبره كذا في الحاوي، إن أمره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب فصالحه الأمر على ان يعزل الشفعة على ان يحط عنه من الثمن شيئاً أو على ان أحر عنه الثمن وأبى البائع فهو جائز، وكذلك لو اشترى الأمر بالبيع والأمر بالشراء فاصطلحا من العيب على ان قبل منه المداخ على ان يحط عنه من الثمن طائفة وأحر عنه ما بقي إلى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط، إذا اشترى ابرجل عبداً بثمن مسمى فتفابصا ثم طعن بعيوب ورغم أن البائع قد دلّسه فصالحه البائع على ان يحط عنه من الثمن طائفة على ان أبراه عن كل عيب واقام رجل آخر بينة انه كان أمره ان يشتري هذا العبد له وقر لا أرضي بصلحه فإن اصلح يدرم المشتري ولا يلزم الأمر كذا في المحط، لو اشترى جارية فولدت عبد المشتري ثم وجدها عوراء واقتر البائع انه دلّسها له فصالحه على ان يردها وولدها وورثته ثوب على ان يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز، وكذلك هذا في بعض ساء الدار وريادة سائها هكذا في المبسوط، ادعى عيباً في جارية اشترها وأكر البائع فاصطلح على مال على ان يربى المشتري النذع من ذلك لعيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب أو كان وكفه قد رال للندع أن يسترد بدل الصلح كذا في المعصول العسادية، لمشتري إذا ضمن عيب في غير المدونة فصاحه عيباً أو حط عنه درهماً ثم ذهب المصارع بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح كذا الصلح في دعوى حبل المسح بنا بعد الصلح عدم الحبل يرد البذل وكذا إذا ادعى عيباً لإنسان مالا وصاحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البذل كذا في الوحيير للذكوري، رجل اشترى جارية وقبضها فلم تعص عنه فأراد ان يردها بالعيب بكونها منقطة الدم فصالح مع البائع بشيء ثم حصلت هل له ان يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في لتارحانية ماقلاً عن الشفعة، لو اشترى كراً حنطة بكر حنطة وتفايضا ثم وجد أحدهما مطعماً عيباً فصاحه الآخر على دراهم أو على فقير حنطة أو فقير شعير لم يجر فاما إذا اختلف لوعده ان يشتري كراً حنطة مكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل ثم صالح على الدراهم إلى آخر فإن كان صاحب الحنطة هو الذي طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وإن كان مستهلكاً لم يجر كذا في المبسوط، اشترى رجلاً شيئاً فوجد به عيباً فصالح أحدهما في حصته جاز وليس للآخر أن يحاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم الآخر على حضورته لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى برأيه أحدهما عن حصته بعد حق الآخر خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي، إذا اشترى ثوبين كل واحد بمشقة دراهم وقبضهما ثم وجد أحدهما عيباً فصالح على ان يرده بالعيب على ان يرد في نص الآخر درهماً فالترد جائز وريادة للبرهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحاوي، لو اشترى جارية بالف درهم وتفايضا فوجدها عوراء واقتر البائع بذلت

فصله منه على عبد وقبضه فوجد بالعبد عيباً فصالحه منه على عشرة دراهم حار فإن استحققت الجارية رجوع بحصنتها من النكاح وهو النصف ولو قامت البيعة أنها حرة رد العبد وأحد الألف هكذا في الميسود، إذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بحبيب فصالح على أن يحط عنه شيئاً من النكاح فإنه يجوز استحساناً ثم إذا حط شيئاً من النكاح للعبد إن كان ماحط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث يتعاضد الناس في مثله أو أقل فإنه يجوز عندهم جميعاً، أم إذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتعاضد الناس في مثله تكون المسألة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا في المحيط، والله أعلم

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق واخريه

إذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنه عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها إليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح حائر فإن أقام المدعى البيعة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل بيئته في إثبات الرق وتقتل في حق استحقاق الولاء وبدون البيعة لا يستحق لولاء، ولو أخذ المدعى منه كميلاً يمال صحت الكفارة كذا في المحيط، وبوقاف الجارية أنت أمي وقالت لا بل أن حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو حائر فإن أقامت البيعة أنها كانت أمته أعتقها عام أوّل أوائها حرة الأصل من المولى أو من العرب حرة الأبوس رحمت بالمدة عنده، ولو أقامت البيعة أنها كانت أمه لعلان فأعتقها عام أوّل لم تُلْ ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في الميسود، وإن كان مكان الأمة عند إقام عبده يعد الصلح بيعة على حرية الأصل أو على أن المدعى أعتقه وهو يملكه عام أوّل إن كان الصلح مع العبد عن إنكاره فبطلت بيعة العبد ورجع بالمال على المولى عندهم جميعاً، وإن مع بقرار للعبد بالرق للمدعى ثم أقام البيعة على ما قلنا أراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من مال فكذلك الخوات على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأن البيعة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عندهما فالمناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البيعة كما في الأمانة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لأنه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتفسد البيعة من غير دعوى والسنة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عندهم هكذا في المحيط، ولو أقام المدعى عليه البيعة أنه كان عبداً لعلان وأعتقه العام الأول والمسألة بحالها لم تقبل كذا في المحيط السرخسي، وإذا دعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة يدفعها للعبد على أن يترك من هذه الدعوى فالصلح باطل ومتى أقام العبد السنة على عتقه عتق وأمانة في هذا كالعبد كذا في الميسود، وأم الولد والمدران ادعى العتق عنى مولاهما وصاحبهما المولى عنى ما يعطيهما لبيعهما عن المدعى فهذا الصلح باطل وكذا إن ادعى أمومة الولد والمدير وصالحهما مولى علي ما يعطيهما لبيعهما عن المدعى هكذا في المحيط، لو دعى العبد عنى مولاه إعتاق صاحبها فبطل الصلح أعتق العبد على ما شئ درهم عنى أم أمضى لعتق فهو حائر، فإن وجد العبد بيعة أنه أعتقه قبل ذلك رجوع على مولاه بما أعطاه كذا في الميسود، إذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدي شيئاً فصالحه مولاه على أن يحط عنه

التصديق من المكتوبة وادعى التصديق فهذا الصلح جائز كذا في المحيط، ثم إن أقام البينة أنه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط، والله أعلم

الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به

إذا ادعى داراً في يد رجل فاصطلحا على بيت معلوم من الدار فإن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعى عليه فهو جائز، وكذلك إن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وحل تسع دهوراً بعد ذلك وحل تقبل بينته على باقي الدار فبمنا إذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه لا تسع دهوراً وهو ظاهر الرواية، وروى ابن سبابة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنها تسع وهكذا كان يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين وتفصّل الروايات على أن المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعى أنه يؤمر بتسليم باقي الدار إليه هكذا في المحيط، رجل دعى حقاً في دار في يدي رجل ولم يسمه وصاحبه على بيت معلوم من هذه الدار أو من دار له أخرى جار، وإن صاحبه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعى بينة أن جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته، وروى ابن سبابة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعى لم يقيم البينة لكن المدعى عليه أقر أن الدار للمدعى صح إقراره ويؤمر بتسليم الدار إلى المدعى كذا في الظهيرية، لو ادعى أفعلاً مسماً من دار رجل فصاحبه المدعى عليه على دراهم مسماة جاز عند الكل ولو صاحبه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك إن كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعاً لأنه لو اشترى نصيباً من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وإن كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب الدار أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصلح وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى داراً في يدي رجل وأنكر المدعى عليه فصاحبه المدعى على دراهم ثم أقر المدعى عليه فأراد المدعى أن ينقض صلحه وقال: إنما صاحبتك لأحل إنكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط، لو ادعى في دار رجل حقاً فصاحبه من ذلك على مسبق ماء أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جدها كان ذلك باطلاً إن لم يوقت لذلك وقتاً، وإن وقت لذلك وقتاً معوماً سنة أو أكثر خلت فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى: يجوز هذا الصلح وقال القفه أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حقاً فصاحبه على شرب نهر شهراً لا يجوز ولو صاحبه على عشر نهر بارضه جاز اعتساراً للصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا صاحبه على طريق في الدار المدعاة إن أراد بالطريق وقبة الطريق لا شك أنه يجوز الصلح وإن أراد به الممر فيه روايتان فبأشأ على الممر فإن في بيع الممر روايتان على الرواية التي يجوزته ينصرف إلى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط، لو ادعى في بيت رجل حقاً فصاحبه المدعى عليه م ذلك على أن يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ: هذا إذا كان السطح محجراً فإن لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز إجارة السطح وقال بعضهم:

بحجور الصلح على كل حال كذا في الظهيرية، لو كان بيت في يد رجل ودعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على أن يكون البيت لأحدهما وصاحبه للأخر لم يجر إذا لم يكن عليه بناء فإن كان عليه بناء فاصطلحا على أن يكون لأحدهما البعير وللآخر شمس كذا في الخوازي دعوى داراً فصاحبه المدعى عليه على خدمته عبده سنة جارية وأنه أن يخرج بالتعبد إلى أهله من الصلح الإمام الأجل شمس الأئمة الخوازي: ثم يرتد بعوله يخرج بالتعبد إلى أهله أن يسافر به إما أن يذهب أن يخرج إلى أهله في القرى وأمية البلدة وكان لشيوخ الأمام شمس الأئمة الشرحسي يقول لصاحب خدمته ها هنا أن يسافر بالعبد ولصاحب الخدمته أن يزوج جارية بعد تلخدمته كذا في المحيط، لو دعى رجل رجلاً في يد رجل فاصطلحا على سكنى بيت معاً من هذه الدار أبداً أو حتى يموت لا يجوز كذا في الخوازي فاصطلحا، لو دعى رجل رجلاً في يد رجل فاصطلحا على سكنى بيت معاً من هذه الدار مدة معلومة حتى - وهذا الصلح ثم إذا دعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع صلح فيه على دراهم من حافة يجوز كذا في غصن، دعى راجلاً في يد رجل فاصطلحا على أن يسكنه مدة سنة ثم يدفعها إلى المدعى بجور، وكذلك إذا اصطلحا على أن يسكنها مدعى سنة ثم يدفعها إلى صاحب الدار وإذا دعى على رجل بناءً فاصطلحا على دار على أن يسكنها الذي عليه التدين سنة ثم يسلمها إلى مدعى لا يجوز كذا في آية حيرة لو دعى أرباباً في يد رجل أنها له فاصطلحا على أن يزرعها في يده خمس سنين على أن تكون وقفه لأرض المدعى حال ذلت كذا في الخوازي فاصطلحا، إذا دعى رجل رجلاً في دار فصاحبه الذي في يده على أنه أن ياحل أو على شيء من الحيوان إلى أحل في الصلح دام سوء كذا الصلح عرفوا أو من أكثر وبعد هذا إن قال المدعى عليه وقت الصلح ما حدث من حدث ومن يصلح كان هذا الأمر منه فهذا قسم الصلح يفتان به بين ما أقرت للمدعى وإن كان من صاحبه أن دعواً لا يكون، فإن كان في الخطأ، لو اشترى دار فاصطلحا مسجد ثم دعى رجل فيها دعوى فصاحبه الذي معه مسجد أو يدين للمسجد بمرأطهم جاز الصلح كذا في حرائره لفتته، إذا كان دار في أيدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحبها على حالها واحتصموا فيها فبكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم اثلاثاً إذا اصطلحو قبل أن يقضى بينهم على أن لعلل نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين معها فهو حار وكذلك إذا شرطت خدمته لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه حار كذا في المستوط، إذا كانت الدار في يدي رجلين واحتصموا فيها وكل واحد منهم يدعيها فإنه يقضى بينهما نصفه قضاء ترك، فإن اصطلحا فيها قبل القضاء على أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذلك حائراً كذا في المحيط، لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال أحدهما الدار سوية ويملك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فبذلك دعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهم نصفين، فإن اصطلحا قبل القضاء على أن يكون لدار بينهما حصصاً على الثلث والثلثين فهو جائز، وكذا لو اصطلحا بعد القضاء فهو جائز، ولو كان أحدهما مالاً في يد رجل من الدار والآخر في يده ذلك المنزل دعى كل واحد منهما جميعاً فبكل واحد منهما

ب في يده والساحة بينهما نصيبين فإن اصطلاحا قبل انقضاء أو بعده على أن لصاحب السفل
العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفل ونصف الساحة جار كذا في المبسوط، احتصم
رجلان في حائط فاصطلحا على أن يكون أحدهما وللآخر موضع جدوعه وأن يبنى عليه
حائطاً معيном ويحمل جذوعاً معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي، إذا احتصم رجلان
في حائط فاصطلحا على أن يهدما وكان مخروفاً وإن يبنياه على أن لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثيه
ولشقيقة عبيهما على قدر ذنب وعلى أن يحملوا عليه من الجدوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في
الخواوي، لو ادعى في عتق رجل حقاً فصالحه على بيت معين من هذا العلو أو على بيت معين من
علو آخر فهو جائز لأنه صالح من المجهول على محكوم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى رجل
سواء در هي يدي رجل فصالحه من بيته على درهم مسماة فإن الصلح جائز، وكذلك لو ادعى
لنصف الساء به والنصف لغيره بأن كانا غاصبين فسيا، بخلاف ما لو ادعى بد شاة أو عينا في
عتق فصالح عنه فبها لا يجوز كذا في المحيط، لو أن رجلاً دعياً داراً في يد رجل وقالاً ورثها
عن أبينا وجعلتها الرجل لم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فارد
شريكة أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك، وليس للآخر أن يأخذ من الدر شيئاً إلا أن
يقسم البينة، ولو صالح أحدهما عن جميع دعواهما على مائة درهم وقسم به تسليم أحبه من
سلم الآخر ذلك له جار وأحد نصف المائة، وإن لم يحضر فهو على دعواه ورد لمصالح على ندي
في يديه ائدار نصف المائة كذا في المبسوط، لو أن رجلاً في يدي كل واحد منهما دار فدعى
كل واحد منهما في دار صاحبه حقاً فاصطلحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار
صاحبه كذا في المحيط، لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقاً ثم اصطلحا على
أن يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير تسمية ولا إقرار فهو جائز كذا في المبسوط،
إذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على أن يبرده الآخر كرم
حصة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعي ائدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرو من
عند المدعى عنه إن كان الكرو بعينه لا شك أن الصلح جائز وإن لم يكن بعينه وكان في الدمة
إن كان الكرو موصوفاً بأنه جد أو وسط أو رديء كان الصلح جائزاً أيضاً سواء كان الكرو حلالاً أو
مؤحلاً وإن لم يكن الكرو في الدمة موصوفاً كان الصلح في جميع ائدار باطلاً وإذا كان الكرو من
عند المدعي والدراهم من عند المدعى عنه إن كان الكرو بعينه كان الصلح جائزاً في الكل وإن
كان بعينه عنه في الدمة إن كان موصوفاً ووجد في ذنبه جميع شرط السلم بالاتفاق بأن كان
الكرو مؤحلاً، بين مكان الإبراء وبين حصة الكرو من ائدارهم كان الصلح في الكل جائز، إذا عجل
ائدارهم كلها في مجلس اصطلاح أو ما يخص الكرو وإن عرفا قبل قبض الدراهم كتبها بصل لصلح
في حصة الكرو وإن لم يوجد في الكرو جميع شرائط السلم بالاتفاق بأن لم بين مكان الإبراء أو
لم بين حصة الكرو من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد اصطلاح في الكل
عجل الدراهم أو لم يعجل وعندهما إن عجل راس المال حاز العقد في الكل وإن لم يعجل
الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرو لا غير وإن لم يضرب الأجل في الكرو فإنه تعدد حصة الكرو
من الدراهم عندهم جميعاً وهل تعدد حصة العقد فيما يخص ائدار بالمسألة على اختلاف

على قولهما بجور إذا كان المكر موصوفاً وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بجور وإن كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعي إن كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل وإن كان موصوفاً في الدمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما إذا كان الكر من عند المدعي والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا إذا وقع الصلح على أن يترك المدعي دعواه قام إذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعي الدار من مدعى عليه والمساألة بحالها فإن كان الكر والدرهم من عند المدعي أو كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعي فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الأول ثم هذا الذي ذكرنا إذا كان الأجل مضروب في جميع الكر فاما إذا كان مضروباً في البعض إن كان المؤجل من الكر قدر المسلم جاز للصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكر إلى الدرهم واحال إلى ما يخص الدار احتياطاً لمجاوز العقد إذا صاحبه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيده المدعي كره حنطه جيدة في الدمة ولم يكن مؤجلاً فإن لا بجور ويجب أن بجور وإن لم يكن الكر بعينه بعد أن يكون موصوفاً لأن المكيل في الدمة متى قبل بغير الدرهم والمدايير من لأعيان بصير ثماً والشرء بشئ ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفاً حالاً كان أو مؤجلاً هكذا في المحيط، وإذا صالح من دعواه في دار على كره حنطة وسط ثم صاحبه من ذلك الكر على كره صغير بعينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح، إذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم واقتراً قبل قبض بدل الصلح لا ينتقص الصلح كذا في المحيط، وإذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعانها الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بعينه ثم حاصمه في دار وعلم أنها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفاً وبراءة للصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط، رجل ادعى في حائط رجل موضع حديق أوادعى في داره طرفاً أو مسل ماء فوجد المدعى عنه ثم صالحه على درهم مسماة فهو حائر لأنه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاصيخان، رجل له باب أو كوة فخاصمه بداره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها إلى الجار ليترك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلاً وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليبس الكوة وباب كان باطلاً كذا في «تطهيرية»، رجل اشترى من آخر صبيحة ثم أن البائع باعها من رجل آخر ثم أن البشري الثاني أحد الصبيحة وأراد الأول أن يخاصمه فقال الثاني: صالحني على ما ل معلوم وأمره أنصصة في يدي ففعل بهما صلح حائر وتبصير الصبيحة من الثاني من جهة الأول ليس له أن يسترد ما أعطاه على هذا الشرط كذا في حرانة لمفتين، لو أن رجلاً ادعى رجلاً في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على دراهم مسماة فالصلح حائر ولو كانت أرض لرجلين فيها ربح بهما فدعاه رجل فوجداه فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف البرع للمدعي فإن كان البرع مدركاً كان الصلح جائزاً وإن كان غير مدرك فإنه لا يجوز للصلح إلا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على أن يسلم له نصف أرض مع البرع على مائة درهم كان جائزاً ولو كان البرع كله لوأخذ فجاء إنسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على أن يسلم له نصف البرع من غير أرض إن كان مدركاً فإنه يجوز وإن كان غير مدرك فإنه لا يجوز هكذا في المحيط، لو أن نهوا بين قوم

فاصطدحوا على كرهه أو تحصينه بمساةة أو قنطرة عليه على أن تكون النعقة عليهم بحصصهم بهذا جاز كذا في الميسوط، رجل له طلة أو كنيف شارع في الطريق لأعظم محاصمه يسار في رفعها فصلحه صاحب الطلة على دراهم معلومة يترك النعنة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذه المصالح أو بعبره من عرض النسي أن يحاصمه في رفعها سواء كانت لطفة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها من حاصمه الإمام فصاحبه على أن يعطي صاحب لطفه مالاً معلوماً عني أن يترك الطلة في موضعها فإن كانت حديثة ورأى الإمام مصبحة لمسلمين في أن يأخذ مالاً ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك إذا كانت النعنة لا تضر بالعمه كذا في الظهيرية، وإن كان المحاصم دفع مال لرفع النعنة جاز أن كانت قديمة وإن كانت حديثة لا يجوز وهو الصحيح وإن كان لا يعلم حالها فأعطاه المحاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب لطفه عني أن يعطي درهم إلى المحاصم لرفع الطلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي، وإن كانت الطلة على طريق خاص في سكة غير بعده فإن وقع الصلح على أن يأخذ المحاصم دراهم مساةة من صاحب الطلة ويترك النعنة لا يجوز إذا كانت الطلة قديمة وإن كانت حديثة إن لم يكن المحاصم من أهل تلك السكة وبمس له حق المرور تحت الطلة يتوقف الصلح على جاره من له حق المرور وأما إذا كان المصالح من أهل تلك السكة إن أصاب الصلح إلى جميع لطفه فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصة شركائه فإن أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وإن لم يجيزوا صلحه ورفعوا الطلة لا شئت أن الصلح يبطل في حصة شركائه حتى كان صاحب الطلة أن يرجع على المحاصم حصته شركائه إن كان دفع أية جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته، اختلف المشايخ فيه والأصح أنه لا يرجع عليه وأما إذا كان الصلح مضافاً إلى نصيبه خاصة فإنه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر إن تبرع شركاء بترك الطلة سم له جميع لندر وإن رفعوا لطفة هل يرجع صاحب الطلة على المحاصم بجميع البدل بالمساةة عني لاختلاف وإن كان لا يعرف حال الطلة لا يجوز الصلح وأما إذا وقع الصلح على الطرح والرفع إن وقع الصلح عني أن يأخذ المحاصم دراهم ويرفع لطفة فهو جائز على كل حال وإن وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الطلة من المحاصم دراهم ويرفع الطلة جاز إن كانت الطلة قديمة وكذلك إذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط، وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاصبحان، إذا كان لإنسان حصه في سكة فخرج سفعها إلى دار جاره فأراد التجار قطع السعف فصالحه وب السعة على دراهم مساةة عني أن يترك النعنة فإن ذلك لا يجوز وإن وقع الصلح عني لقطع فإن أعصى صاحب السعة حاره دراهم ليقطع كان جائزاً وإن أعطى التجار دراهم لصاحب السعة ليقطع كان باطلاً مؤكداً في المحيط، رجل ادعى حقة في أرض بأصلها وجمعه يدعى عليه ثم صلح عليه أن ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعي لا يجوز ذلك لأن هذا صلح وقع عني معدود مجهول يحتاج فيه إلى التسليم كذا في الظهيرية، دعى في أجمة في يدي رجل حقاً فصاحبه منها على أن يسلم صيدها للمدعي سنة فإن لم يكن الصيد الذي في الأجمة مملوك للمدعي عنه لا يجوز الصلح على كل حال وإن كان ملوكاً بأن كان أخوه وأرسده في الأجمة إن كان بحيث يمكنه لأحد من غير اصطيات يجوز الصلح وإن كان بحيث لا يمكنه لأحد إلا بالاصطيات لا يجوز الصلح كذا

في الصلح في متفرقات الصلح، رجل اشترى داراً لها شفع فصالح الشفع على أن يعطي للشفع دراهم مسماه ليسلم الشفع الشفعة بشفته ولا يجب المال وإن كان أخذ الدار رده على المشتري كذا في فتاوى قاصيحات، ولو صالح المشتري مع الشفع على أن أعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيك معلوماً فهو جائز كذا في المبسوط، وإن صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزاً فإن وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تأكيد حق الشفع بطلب المواثيق وطلب الإشهاد فإنه يصير أحد النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أحد الشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكاً في البيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفع بالشفعة وإن كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفع فإنه يصير أحد النصف بشراء مبتداً ويتجدد فيما أحد الشفعة هكذا في المحيط، لو صالح المشتري الشفع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بحصة من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا إذا كان الصلح بعد تأكيد حقه بالطلب فإنه قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي، إذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له داراً أخرى بدراهم مسماه على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط، اشترى دار فحاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يسلم من الدعوى حاز ولو صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي، اشترى أرضاً مسلم الشفع الشفعة ثم أرى الشفع حقد ليسلم فصالحه اشترى على أن أعطاه نصف الأرض بنصف الثمن على نصف الدار بنصف الثمن على أن يسلم من الدعوى حاز ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن حاز ويكون أحد الشفعة لا يباع مسداً كذا في فتاوى قاصيحات، إذا حصم في الشفعة شريكاً وحاصم فاصطاحا على أن يأخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري حاز كذا في فتاوى، والله أعلم.

الباب الحادي عشر في الصلح في البيع

ادعى على آخر مالاً فانكره فصالح المدعى على أن يحلف المدعى عليه وهو بريء من المال صحيف المدعى عليه فالصلح باطل والدعوى على دعواه أقدم البينة أحده بها وإن لم يجد به وأرد أن يستحلله إن لم يكن الاستحلال الأول عند القاصي يستحلله القاصي ثلث، وإن كان الاستحلال الأول عند القاضي لا يحلله ثانياً كذا في المصنوع العمادية، إن اصطاحا على أنه إن حلف فهو بريء عن الخصومة إلى أن يجد البينة فحلف هل يبرأ عن الخصومة إلى أن يجد البينة احتلت المشايخ منهم من قال: لا يبرأ عن الخصومة وهو الأصح حتى كان له استحلاله مرة أخرى عند القاضي كذا في الأخيرة، إن اصطاحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه إن حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فاقبى المدعى عليه أن يصمن به شيك أو يعطيه ثم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطاحا على أن يحلف لطلب

والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وإن اصطحفا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعي فإن مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى ليوم قيل أن يحلف فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصطحفا على أن يحلف المطلوب وإن لم يحلف لمطلوب فهو صابر للحال أو قال فادل عليه أو فقد أقر بذلك كذا في المبسوط، إذا دعى رجل على رجل مالا أو ماسواه فأنكر ولم يكن عليه بينة فطلب بمجه فأوجب القاضي دية عليه فصاحته على دواهم مسماة على أن لا يستحلف على ذلك بل يصح جائز وهو بذلك يرى من النيس، وكذا لو قال صاحبتك من اليمين التي وجبت لك علي أو دأى فتدبت منك بميثك بكذا فقصي لآخر بذلك حار الصلح ولو اشترى بمجه بكذا أو باعه منه المدعي ثم يجر كذا في لسرج الوهاج، ولو اصطحفا على أن يحلف الطالب أو المصنوع ونصف المال على المدعي عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أو انطوب اليوم على أنه لم يحلف اليوم فادل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أن ما يباحده حق بالصلح في الكل باطل لأنه على خلاف لشرع كذا في الوجيز للكردي، إذا اصطحفا على أن يحلف الطالب بعتن أو طلاق أو بحد أو بإيمان مؤكدة فإن حلف على دية فادل علي فإنه لا يبرم انطوب بذلك شيء ولا يبرم الطالب بطلاق ولحق إلا أن نعوذ للمطلوب بيه أنه أو فادله أو أبراه عنه فحيثه بعتن عبده ويطبق امرأته لأنه نسب حيث المدعي بالبينة العادلة وكذلك إن اصطحفا على أن يحلف المطلوب بيه على أنه يرى من هذه الدعوى إذا حلف فحلف فإنه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق إلا أن يعيم مدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحيثه يقع بطلاق والعناق لأن حيث المطلوب نسب بالشهادة العادلة كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدعاء والمخراجات

يجوز الصلح عن جنابه العهد والنكاح في النفس وما دونها، ولا أنه لو صالح في لعنه على أكثر من الذب جاز كذا في لاحتبار شرح مختار، ويمكن أن حالاً على شخصي في ماله دون العاقلة كذا في حاوي، وفي خطأ لو صالح على أكثر من الذب لا يجوز كذا في الاختيار شرح مختار، وهذا إذا صالح على أحد مفادير الذب أو إذا صالح على غير ذلك جازت إرياده إلا أنه يشترط القبض في المجلس كي لا يكون افتراضاً عن دين بدين إذا قضى القاضي عليه بالذبة بمائة بغير مصالح لقائل التولي من مائة بغير على أكثر من مائة بقره وهي عبده ودفع ذلك وبينة جار وإن صالح بشيء من الإبل على شيء من التكميل أو المورون سوى الدراهم والدينار إلى أجل ثم يجر لأنه عرض دين بدين وإن صالح من الإبل على مثل قيمته الإبل أو أكثر من ذلك قد يتعبد الناس به فهو جائز وما لا يتعبد به لم يجر وإن قضى القاضي عليه بالذبة ثم أو أنه لا يبرم مصالح التعامل على طعام أو شعير أو إبل أو بقر مما ليس عبده لم يجر وإذا دفعه إليه قبل أن يعارقه لأنه بيع ما ليس عند الإنسان وهو لا يجوز إلا في السلم وإذا قضى القاضي يلاً أو بقرأ فصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عبده ثم دفعه إليه قبل أن يعارقه فهو جائز فإن لم يدفع إليه الصمام أو الشعير حتى يدفعه ثم يجر هكذا في السراج الوهاج، ولو صالح غير الجاني

على أكثر من الدية وضمن بطلت للزيادة ولو صالح على حس آخر ولو قضى عليه بالدرهم فصالح على ألفي دينار وقضى في الخمس جاز ولو صالح قبل أن يقضي بشيء على مائتي إبل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فإن كان في الإبل بقصان من الأسان الواحية في الدية كان لطلال أن يرد الصلح كذا في الحاوي، رجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياؤهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحبه الخطأ الدية وما بقي فله صاحب العمد ولو صالح أولياؤهما على ديتين أو الثل منها كان بينهما تصفين كذا في محيط المرحسي، وبدل الصلح في دم العمد جاز محرر المهر مكل جهالة تحملت في المهر تتحملها هنا وما يجمع صحة التسمية بجمع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القود ويحب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح على ثوب كما يحب مهر لمثل في لئكح إلا أنهما يفترقان من وجه وهو أنه إذا تزوجها على خمر يحب مهر لمثل ولو صالح عن دم العمد على حمر لا يحب شيء كذا في الكافي، وفي الخطأ يجب الدية كذا في لاختيار شرح المختار، ولو صالح عن قطع اليد عمداً على حمر أو خرب لا تجوز التسمية ونكر يصح العمو ولا يرجع المقطوعة يده على القاصع بشيء ولو كان يقطع خطأ وبقي المسألة على حاله فلم تقطع يده أن يرجع على القاصع بالدية ولو وقع الصلح على حرهما وما لو وقع على حمر أو خنزير سواء كذا في المحيط، ولو صالحه يعفو عن دم على عمو عن دم آخر جاز كالمخلع كذا في لاختيار شرح المختار، جرح رجلاً عمداً فصالحه منه لا يخلو إما أن يبرأ أو مات منها فإن صالحه من الجراحة أو من الضرية أو من الشجة أو من القطع أو من البد أو من الحناية لا غير جاز الصلح إن برىء بحيث بقي له أثر وإن برىء بحيث لم يبق له أثر بصل الصلح فأما إذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية حلالاً بهما وإن صالحه عن الأشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز وإن مات منها وأما إذا برىء منها ذكرها هنا أن الصلح جائز وذكر في الركائز لو أن رجلاً شج رجلاً موضحة فوكل إسان ليصالح عن الشجة وما يحدث منها إلى النفس فإن مات كان الصلح من النفس وإن برىء يحب تسعة أعشار مال ونصف عشره ويسلم للمشخوخ نصف عشر مال وقال عامة مشايخنا اختلف لاختلاف الوضع فإن الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وعمما يحدث منه إلى النفس وهو معلوم فيمكن قسمة أسد عن القائم والحادث جمعاً وهذا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث وإذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بجزء القائم وأما إذا صالحه عن الحناية يجوز الصلح في الفصول كلها إلا إذا برىء بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط لمرحسي، إذا كانت الحناية عمداً فصالح المحروح للجراح على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وإن كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقائل وإن كانت الدية يجب على القائل أولاً والعاقلة تتحمل عنه كذا في المحيط، إذا صالح مريض من دم عمد له على ألف درهم حالة ثم أحرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في الميسوط، إذا قطع الرجل إصبع رجل عمداً أو خطأ فصالحه منها على مال ثم

شلت أخرى بحسبها فعلى القاطع إرشها في يباس قون أبي حبيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عدهما كذا في الحاروي، رجل قتل عمداً وله إيمان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركه لآخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك إلا أن يشاء الصالح أن يعطيه ربع الأرض هكذا في المسعودي، إذا صالحه عني وصيغ عن دم العمدة فهو جائز ويصرف إلى التوسط ولو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد حراً كان عني لقاتل أبيه، ولو وقع الإحتلاف بين العاتل وبين ولي القاتل فقال العاتل: صالحني على هذا العبد وقال ولي القاتل: لا بل عني هذا العبد فإن الصلح جائز والقول قول القاتل مع بینه هكذا في المحيط، صالح عن دم عمدة على عشرين قطهر أو أحدهم حر فأنعبد كل الحق عبد أبي حبيفة رحمه الله تعالى وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقسمه الآخر من كان عبداً وعبد محمد رحمه الله تعالى له العبد وعام أرضه من الدراهم كذا في النكافي، لو صالحه من دم عمدة على سكرى دار أو حذمه عبد سبه جار، وإن كان صالحه عبده أبداً أو عني ما هي بطر أمته أو على غلة محله سبى معلومة أبداً لم يجر كذا في النهاية، لو صالحه عن دم العمدة على ما في بطون غنمه أو على ما في ضررعها أو عني ما تجمل بحيلة عشر سنين لم تجب الدية عني لقاتل كذا في المحيط، لو صالحه على ما في بحيلة من نمره جار كذا في المسعودي، لو صالح ولي القاتل على أن يعده عن هذا الدم عني أن يعفو لقاتل عن دم وحب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عمو بغير بدل ثم إن عفا لقاتل عن لدم أبيه وحب له فلا رجوع له في القتل عليه بشيء، وإن لم يعف فهو على وجهين: إن كان القصاص الذي وجب للمقتل عني قريب للعافي نبيه أو سبه أو من تشبههم رجع للعافي عني القاتل بالدية وإن كان القصاص الذي وجب لقاتل على أحسي لا يكون للعافي أن يرجع عني لقاتل بشيء، كذا في المحيط، في المتنبي بن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: في رجل قطع يمين رجل فصالحه لمقصوع يده على أن يقطع يمين الماطع فقطعه بهذا عمر عن الأول ولا شيء على قطع يمين ولا شيء له على قاصح اليمين، وإن حصصاً قتل أو قطع يمينه وقد صالحه على ذلك فليس له أن يقطع يمينه ولكن رجع بدية عليه وإن صالحه على أن يقطع يمين الماطع ويرجعه أو على أن يقتل عمدة نقاصه يمين قطع يمينه ورجله رجع عليه بدية رجله وإن قتل عمده فله عليه قيمة عبده مفاضة منها بدية يده ويثرانان مفصل ولو صالح على أن يقطع يمين هذا الحر أو عني أن يقتل عبد فلان ففعل يعمر بدية هذا الحر الآخر وقيمة عبده ويرجع المقتطوعة يمينه على الماطع يمينه يده كذا في محيط المرحسي، ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا عفو مجازاً ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المسعودي، ولو صالح من قطع اليد عمداً على أن يقطع رجليه فإن الصلح باطل ولا يرجع عليه شيء وقد وقع العفو مجازاً هكذا ذكر في عامة رويات هذا الكتاب وذكر في بعض رويات هذا الكتاب أنه يرجع بالأرض ولو كان المقطع حراً يرجع بدية اليد على الزور ياب كلها وكذلك لو صالحه من دم العمدة عني كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد مائة النصف هكذا في المحيط، لو كان قتل عمداً فصالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء، وإن كان لقاتل هو

الذي أمره بذلك كان البديل على القاتل، ولو صالحه عنه عني عياله ولم يضمن له خلاصة جاز
 فإن استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته إن كان أمره بذلك وإن
 كان المصالح تبرع بالصلح عليه وضمن له خلاصة ثم استحق رجوع عليه بقيمته كذا في
 المبسوط، لو صالح الفضولي من دم العبد على ألف درهم وضمنها له فاستحق الألف رجوع
 ولي القاتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي إذا ضمن بدن الصلح وأدى لا يرجع بذلك على
 القاتل وإن كان القاتل أمره بالصلح ولم يأمره بالصمان فضمن وأدى كان له أن يرجع عما ضمن
 على القاتل هكذا في المخطوط، قتل العبد والحر رجلاً عمداً وأمر مولى العبد والحر رجلاً أن يصلح
 عنهما فصالح عنهما بألف يكون عندهما نصيبين وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل
 حطاً كذا في محيط السرخسي، إذا قتل العبد رجلاً عمداً وله وليان فصالح مولا أحدهما من
 نصيبه من الدم عني العبد القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصيبه إلى
 شريكك أو أدفعه بنصف الدية على أن يسلم لك العبد وبو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم
 يكن في العبد الآخر حق ولو صالحه على نصف العبد العاتل جاز وصار العبد بين المولى
 والمصالح نصيبين ثم انقلب نصيب الآخر مالا واستحق به نصيباً شائعاً من العبد في النصيبين
 جميعاً فبدفعان نصفه إلى المولى الآخر أو بعدلانه بنصف الدية وبو صالحه على درهم أو على
 شيء من المكمل أو الموروث حالاً أو مؤجلاً فهو جائز ولا حق بآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد
 القاتل حتى يدفع إليه مولا نصفه أو بعدله بنصف الدية والمديرة وأم الولد في الصلح عن
 قتل العبد سواء كذا في المبسوط، إذا قتل العبد المأذون له رجلاً عمداً لم يجر صلحه عن نفسه
 وإن قتل عبد له رجلاً عمداً فصالحه عنه جاز كذا في الكفر، إذا قتل العبد رجلاً حطاً فصالح
 المولى بعض أولياء الدم من فلتك على أقل من الدية أو على عروص أو على شيء من الحيوان
 بعينه فهو جائز وشركائه أن يشاركوه في ذلك المال كذا في المبسوط، عبد قطع يده رجل عمداً
 فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه للمقطوعة يده ثم مات من القطع فابعد صلح بأجاية
 وإن كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للأولياء اقتلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع
 الصغير للعبد الشهيد في باب أجاية العبد، إذا قتلت الأمة رجلاً حطاً وله وليان ثم ولدت
 الأمة لبناً فصالح المولى أحد الوليين على أن دفع إليه ابن الأمة يحقه من الدية فهو جائز وللآخر
 على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو عني أن دفع إليه ثلث الأمة يحقه من الدية كان جائزاً
 وبدفع إلى شريكه نصف الأمة أو يفديه بنصف لدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض
 اختياراً في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع
 في نصيب أحدهما يكون اختياراً في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية أصح وناريل ما ذكر
 هاهنا أن أحدهما صالحه على ثلث الأمة وذلك دون حقه فمن حجة المولى أن يقول للآخر: إنما
 اخترت الدفع في نصيبه لأنه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم
 جميع حقتك إليك من الأمة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف
 الأمة كان اختياراً منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط، إن قتل المذنب رجلاً عمداً فصالح
 عنه مولا بألف درهم وهي قيمته لذلك جائز وإن قتل المذنب بعد ذلك فتبلاً خطاً ذكر أن على

مولاه قيمة أخرى وإن كان الأول خطأ فصالح مولاه عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدير قتيلاً آخر فإن المولى لا يصمن قيمة أخرى بل يتشارك الثاني الأول في القيمة هكذا في الميسوط. إذا قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عن آخر خطأ فعلى مولاه قيمته بينهما اثلاثاً فإن صلح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وبيع المائة ولم يبرئه عن المائة الأخرى فإنهما يقسمان بينهما هذه مائة اثلاثاً على قدر حقيقتهم فإن أبرأه عن المائة الأخرى بعد القسمة لا تعتبر تلك القسمة وإن صلح على مائة وأبرأه عما بقي من النقص والقسمة بهذه المائة يضمن بينهما أحماً حسناً لصاحب العين وأربعة أحماً حسناً لولي الدم وإن بيع مائة ثم أبرأه عن المائة الأخرى قبل القسمة يعني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. يضمن هذه المائة بينهما اثلاثاً ثم رجع فقال لصاحب العين حصص المبرص وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الميسوط، إذا قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عن آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه إليهما فهو جائز فإن احتكما فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم ولا يبيعه لآخر منهما فاعيد بينهما نصفين فإن مال مولى المدير لأحدهما أنت وبني التصيل وقال للآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في الميسوط، إذا أقر المدير بقتل عمد بإقراره جائز كإقرار القس فإن صلح مولاه عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز وبالأخر نصف قيمة المدير على المولى إن قامت به يمينه أو أقر المولى بذلك وإن لم يتم بينة ثم يكن به شيء كذا في الميسوط، إذا جرح الرجل امرأته جرحه فصالحته على أن احتلمت منه بسك الجراحة كانت عمداً وقد احتلمت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز وتسمية حائره ويكون رشف بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح بلفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر وأما إذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجاًباً حتى لا يجب عليها رد شهر إلى الزوج وإن سمت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فأما إذا منعت من نكث الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلّة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقباس أن يجب التقصيص وفي الاستحسان تجب التدة في مال الزوج ثم يصبر إن وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائناً وإن وقع بلفظ الصريح يكون حجباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإن اخلع يقع مجاًباً حتى لا نكح على الزوج لدية ويكون عفو ثم ينظر إلى الطلاق إن وقع بلفظ الخلع يكون بائناً وإن وقع بالصريح ذكر في رواية نبي سليمان أنه يكون رجعياً وذكر في رواية أبي حنيفة أنه يكون بائناً هذا الذي ذكرنا إذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما إذا جرحها على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكبار كجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الجراحة عمداً وإن كانت الجراحة خطأ إن خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأ من ذلك وبقي لها أثر فالخلع حائزاً والتسمية حائرة ويكون الواقع بائناً وإن برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجاًباً ولا يلزمها رد شهر وإن منعت من ذلك فأجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كاجواب فيما إذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالخلع حائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ إذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون

الطلاق بائناً وقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال إن احتلت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وإن اختلعت والعالم من تلك الجراحة الموت فإن خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان رصبة للعاقلة فجازت وإن كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها بقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدونه الباقي إلى ورثتها ويعتبر من جميع المال إن اختلعت قبل أن نصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن العالم من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما إذا حالها على الجراحة فهو الجواب فيما إذا حالها على الصرية أو الشبهة أو على المصطح أو على اليد وإن حالها على الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما إذا حالها على الجراحة وما يحدث منها وإذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحها على أن تطلقها واحدة على أن عمت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا حالها على الجراحة وما يحدث منها كذا في المصطح، إذا جرح للرجل امرأة رجل حطاً فصالحها زوجها على أن تطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعمو من الثلث والطلاق بائناً وإن كان عمداً فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحها من اجنابة على أن تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائناً وإن أسودت السن أو سعلت أو سقط من ذلك من أخرى فلا شيء عليه كذا في الميسر، إذا قتل المكاتب رجلاً عمداً فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فإن عتق بعد أداء بدل للصلح فالصلح ماضٍ والأداء ماضٍ وإن عتق قبل أداء بدل الصلح فكما عتق يطلب بالبدل من ساعته وإن عجز بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماضٍ والأداء ماضٍ وإن عجز قبل الأداء فإنه لا يطلب حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يطلب المولى في الحال فيقال له: أما إن تدفع العمد أو تعديه وإن وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بعير عبه وأصرفا من غير قبض فالصلح على حاله فإن كمل عن المكاتب كعقل ببدل للصلح وببدل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح عيناً بدين كان عبداً أو ثوباً يبيعه هكذا في المحيط، فإن كان الذي صالح به عبداً وكمل به كعقل صاب العبد قبل أن يدفع كان لمولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فإن شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب وإذا كان العبد قائماً له أن يبيعه قبل قبضة كذا في الميسر، لو أن مكاتباً قتل رجلاً عمداً فقامت عليه بية بذلك فصالح من دمه على مال إلى أجل كان حائزاً كذا في المحيط، لو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت بإقراره أو بالبيعة وكمل إنسان بالبدل ثم عجز للمكاتب ورد في الرق، لم يكن للمصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان، إذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وبيان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها إليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء المولى الآخر للمولى بالخيار إن شاء دفع نصفه إلى المولى وإن شاء فداها بنصف الدية وإن لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء المولى الآخر فإنه يقضي له على المكاتب بنصف قيمته ديناً عنه ولو عفا أحد الوليين عن الدم بغير صلح فإنه يقضي على المكاتب أن يسمى في نصف قيمته للآخر فإن صالحه الآخر من ذلك على شيء يبيعه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وإن صالحه

على شيء بغير عيه وبغيرها قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صاحبه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته، جاز وكذلك انصره ولو صاحبه على دراهم أو دسبر أكثر من نصف قيمته سم بجز بمرة ما لو صاحبه من الذهب على أكثر من قدره من جسسه ولو كمل له رجل نصف القيمة جاز فإن صاحبه بكميل على طعام أو ثياب جاز ويرجع انكسرين على انكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه انكاتب رهناً بنصف قيمته فهلث انصره وجهه وفاء بنصف القيمة مهر بما فيه وإن كان لقيمته يصل بطل الفصل كذا في البسوط، والله أعلم.

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء

إذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فزاره فيه آخر وادعى أنه له فبطل المدعى عليه على درهم أو دينار حاة أو إلى أجل فالصلح باطل، وكذلك لو صاحبه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المسود، نه عطاء في الديوان، مات عن ابنه فاصطلى على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وبأحد العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان نه العطاء مالا معيناً فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل لإمام العطاء كذا في التوجيه للكردي، إذا ماتت امرأة فتتارح رجلان في عطائها وادعى كل منهما بها أمه أو أخته فاصطحا على أن يكتب العطاء لأحدهما باسم الآخر على أن أعطاه لآخر على ذلك جعلاً، فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطلى على أن يكتب العطاء باسم أحدهم على أن ما خرج منه فهو بينهما بصين فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتتب أخوها على عطائها فحاصمه ابنها فصالح الأخ على دراهم مسماه أو عرص بعينه على أن يسلم العطاء بلاح ثم يجر ما أخذ من الدرهم وما خرج من بعده والبرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان، وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبياً ليس بيه وبين المرأة قرابة وإذا ماتت امرأة ولها ولد مورث الإمام عطاءها ولها على أن يكون بينهما على امرأتين فهو مستقيم فإن قال يفترعون عبيها فأيهم خرج اسمه أثبت عليه فإذا أخذوا من ندي فرع في ذلك جعلاً فاجعل مردود فإن أصاب رجلاً ربه في عطائه فالحق عليه وبده على الديوان على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين أخيه نصين فالعطاء لصاحب الاسم فثبت في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بدلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج اليد بل في ذلك فاصابوا عتائهم فالسهم يكون لبيدين ويرد على المتخلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان سناجره أشهر معلومة بدراهم مسماة خرج عنه في بعث سم يجر ذلك هكذا في المسود، والله أعلم.

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير

إذا يصح صلح المفضولي إذا كان حراً بالعملاً فلا يصح صلح لعبد المأدود والنصي كذا في البدائع، رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل أجنبي فإن ادعى ربه ففكر ادعى عليه فصالح الأجنبي فإن قال الأجنبي للمدعي صالح فلانا عن دعوال على ألف درهم فقال

المدعي: صالحته، تتوقف الصلح على إجازة المدعى عليه إن أجاز جاز ويلزمه البذل وإن رد بطل ويخرج الأجبي من البيّن وإن قال: صالحتك من دعواك على فلان على ألف درهم، اختلف فيه المشايخ، قال بعضهم: هذا ولا أول سواء ودل بعضهم: هذا بمنزلة قوله: صالحتي من دعواك على فلان على ألف درهم ولو قال: صالحتي على ألف درهم أو قال: صالح فلاناً على ألف من مالي أو قال: عليّ ألف على أنّي ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة بعد الصلح على الأجبي ويلزمه الدل ولا يرجع بذلك على المدعى عليه، هذا الذي ذكرنا إذا كان المدعى عليه منكر. وصالح المصولي بغير أمره، فإن صالح بأمره وهو منكر فإن مال المأمور للمدعي: صالح فلاناً من دعواك على ألف درهم. بعد الصلح على المدعى عليه ويجب لنال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البيّن وإن قال المأمور للمدعي: صالحتك على ألف درهم، اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيخان، وإن قال: صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه إلا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب إذا قل: صالح فلاناً على ألف من مالي هكذا في الميخذ، وإن قال: صالح فلاناً على ألف درهم على أنّي ضامن، نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعي بالخيار إن شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وإن شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله إذا كان المدعى عليه منكر فإن كان مقراً بالدين وصالح الأجبي بغير أمره فإن قال لأجبي: صالح فلاناً على ألف درهم يتوقف الصلح على إجازة المدعى عليه وإن قال: صالحتك، اختلف المشايخ على الوجه الذي ذكرنا وإن قال: صالحني على ألف درهم بنفذ الصلح على الأجبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وإن قال: صالح فلاناً على ألف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحتي بنفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وإن قال: صالح فلاناً على أنّي ضامن، يتوقف ذلك على إجازة المدعى عليه هذا إذا كان المدعى عليه مقراً بالدين والأجبي غير مأمور بالصلح، فإن كان مأموراً، فإن قال: صالح فلاناً بعد الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وإن قال: صالحني، بنفذ الصلح على المدعى عليه ايضاً ويطالب المأمور بمال ثم هو يرجع بذلك على الأمر وكذلك لو قال: صالح فلاناً على ألف من مالي أو قال: على ألف على أنّي ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الأجبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الأمر قبل الأداء هكذا في فتاوى قاضيخان، وإن قال: صالحتك، قبل يلزمه العقد كما في قوله: صالحتي، وقبل لا يلزمه كما في قوله صالح فلاناً كذا في الفصول العمادية، هذا إذا كان المدعي به ديناً وإن كان عبثاً فإن كان المدعى عليه منكر فصالح الأجبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين إذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما إذا كان المدعى عليه مقراً فإن صالح بغير أمره، فإن قال: صالح فلاناً يتوقف على إجازة المدعى عليه ولا يعتمد على الأجبي وإن قال: صالحتك فيه اختلاف لمشايخ على نحو ما سبق، وإن قال: صالحتي أو قل: صالح فلاناً على ألف من مالي أو على ألفي هذه فإنه ينفذ عليه وتصور المير له ولو قال: صالح فلاناً على ألف على أنّي ضامن يتوقف إن أجاز صار كفيلاً كذا في فتاوى قاضيخان، وإن كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلاناً نفذ على المدعى عليه ويخرج المصالح عن الوسط وفي قوله: صالحتك، اختلف المشايخ وفي قوله: صالحني أو صالح فلاناً على ألف من

مالي ينفذ على المدعى عليه حتى كان هو المطلب بالتبديل وإن قال: صلح ملائاً على اتني ضامن
ينفذ الصلح على المدعى عليه ويصير كأن العقد جرى بين المدعي وبين المدعى عليه ويلزم
الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصل المباديء، إن كان المصالح صلح المدعي
على دراهم ثم قال: لا أؤديها، إن كان أضاف العقد إلى نفسه أو إلى ماله أو ضمن بدل الصلح
يجبر عليه وإن لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة، رجل ادعى قبل رجل
دعوى قصاله رجل بغير أمر للمدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدرهم زبواً أو الصلح
كان على عرض فوجد المدعي به عيباً فردّه ثم يكره على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه
كذا في المحيط، إن صلحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حراً أو مديراً أو مكاتباً عاد في دعواه
ولم يكن له على المصالح شيء ولو صلحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها إليه فاستحققت،
أو وجد منها زبواً أو ستوقه فله أن يرجع بذلك على الذي صلحه دون الذي في يديه الدار كما
لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط، ولو استحق المدعي به فللمصالح أن
يرجع ببديل الصلح سواء كان فضولياً أو مدعى عليه كذا في الحاوي، إذا وقع الصلح من المدعي
مع الفضولي على مال معلوم على أن تكون العين المدعى بها للفضولي لا للمدعى عليه والمدعي
عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف الفضولي الصلح إلى ماله أو لم يضاف وسواء
ضمن ذلك أو لم يضمن وإذا جاز ذلك قلمصالح أن يطالب المدعي بتسليم المدعي به فإن
أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم إليه وإن لم يمكنه كان للمصالح
أن يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فإن أراد المدعي أن يحاصم مع المدعى عليه ويقيم
البينة على أن المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو أراد أن يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد
صحت خصومته معه فإن أقر المدعي عليه أنه للمدعي ياحذه من يده ويسلمه إلى المتبرع وإن
خاصمه المتبرع فإن كان المدعي عليه جاحداً صحت خصومته وإن أقر للمدعي لا تسمع
خصومته كذا في الذخيرة، وإن وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على أن يكون المدعي به
للمدعي عليه على أن يبرئه للمدعي عن العين للمدعي بها وأضاف الفضولي الصلح إلى ماله أو
ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحداً أو مقراً
كذا في المحيط، لو صلح الاجتبي المدعي عليه على أن يسلم الدار إلى المدعي هكذا جاز، وكذا
على أن تكون الدار شراء له ولو كان مأموراً بالصلح فضمن وأدى المصالح أن يرجع كذا في
التنزيلية نقلاً عن العتبية، ادعى على رجل كبر حنطة قرصاً فوجدته وصاحه فضولي إن اشتراه
منه بعشرة دراهم ونقدها إياه، كان الصلح باطلاً ولو لم يشتره لكن صلح منه على عشرة دراهم
ودفعها إليه فهو جائز كذا في المبسوط، الوكيل بالخصومة إذا صلح لا يصح بخلاف ما إذا أمر
كذا في الذخيرة في المنفقات، إذا وكل الرجل وكيلاً بالصلح فيما ادعى في هذه الدار أو في
هذه فأما ما صلح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو
على فلان ولو قال: قد وكلته بالخصومة فيما ادعيت في هذه الدار أو الصلح فيها صح التوكيل
حتى إذا صلح قبل أن يحاصم جاز وإن حاصم فيها ثم أراد أن يصالح لم يجر صلحه وكذلك لو
قال وكلتك ببيع عيدي هذا أو بالصلح من دعوى قبل فلان فأما ما صلح فهو جائز وليس له أن

كتاب المصالح / باب صلح المورثة والرعي في ميراث

يحدث في الثاني شيئاً بعد الأول كذا في نسوط، وكله بالصلح عن الدعوى في ذل فاصلاح
الوكيل من في يديه امدار على مائة ولم يصفه في موكنه ولم يسمه جاز استحساناً كذا في
محيط السرخسي

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية

إذا كانت لركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها يجب أعطوه بهاء والركة عمار أو عروس،
صح قليلاً كان ما أعطوه أو كثيراً وإن كانت الركة ذهباً فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه
ذهب فهو كذا لث أنه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط الساوي ويعتبر التقابض في الجنس
فإن كان الذي في يده بقية الركة حاشاً يكفي بذلك انقبض وإن كان مفراً عبر مانع نصيبه
فلا بد من تعديد انقبض وهو أن يرجع إلى موضع فيه الميراث ويصفي وقت يتمكّن فيه من بعضه
كذا في الكافي، ولو تركه درهم وعروس وصولح على ترأهم قبل أن يأخذوا من الدرهم أكثر
من نصيبه من الدرهم جاز ويجعل مثل من الدرهم بالمثل والباقي براء العروس ويشروط قبض
البديلين في الجنس إذا كانت الورثة مقربين بالركة غير مانعين نصيبه وبه صار نصيبه مضمون
على الورثة بأن كانوا حاشدين بركة أو مقربين إلا أنهم كانوا من نصيبه من لركة لا يحتاج
إلى قبض نصيبه في الجنس وإن كان مالاً أخذ مثل نصيبه من ترأهم لا يجوز. وكذلك إذا كان
الكل من نصيبه قال الحاكم أبو الفصّل يتم يصلح على مثل نصيبه من الدرهم وعلى نصيب
منه حالة انصافاً أما حالة المذكرة فالصلح جائز وإن لم يسم مقدار نصيبه من الدرهم في
لركة به بجر الصلح وإن صوب على عروس أو دعاير جاز وبه وإن كانت الركة دماير
وعروصاً فصوب على الدماير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدرهم فإن صوب على درهم
حاز على كل حال هكذا في المحيط، وإن كانت الركة ذهباً وقصة وغيرها فصالحه على نصيبه
أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من استقباض جميعا يعطين
نصيبه من الذهب والقصة ولو كان بدل الصلح عرضاً صح مطلقاً لغواب الربا ولو كان في لركة
درهم ودنانير وبذل الصلح درهم ودنانير أيضاً صح الصلح كيفما كان، لكن يشترط لبعض
كذا في الكافي، ولو صالح عن نصيبه من العروس والعقار خاصة أو عن بعض الأعيان دون
البعض حار هكذا في فتاوى قاصصان، ولو لم يكن في لركة دين وأعيانها عبر معلومة فالصلح
على المكين والموزان قبل لا يجوز وقيل يجوز ولو كانت الركة غير المكين والموزون لكنه
أعيان غير معلومة الأصح أنه يجوز كذا في الهدية؛ إذا صولحت عن ثمنها وصداقتها والورثة
يقرون بتكاسها فإن كان في لركة دين على أساس فصولحت على الكل على أن يكون نصيبه
من الدين للورثة أو صولحت عن الركة ولم يصفوها بشيء آخر كان الصلح باطلاً وبه صوبوا
يجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين ثلوا ث مطبق ذلك أن تشتري لمرأه عبد من
أعيان الوارث بمقدار نصيبه من الدين ثم تحيل الوارث على عريم المثل بحصتها من الدين ثم
يعدون عقد الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطاً في الصلح كذا في الطهريّة، وإذا
صالحوها على أن تأخذ هي من الثمن الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باطلاً وإن لم

يدخلوا الدين في الصلح صلح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على العريم على مراثي الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط، إذا صلحت عن ثمنها وصادقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم تعلم به الورثة أو ظهر منها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخلين في الصلح اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يكون ذلك داخلاً ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب مواريثهم وقال بعضهم: يكون داخلاً في الصلح فعلى هذا القول إن ظهر للميت دين صد الصلح ويجعل كانه هذا الدين كان ظاهراً وقت الصلح وعلى قول من يقول: لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يعمل الصلح هكذا في فتاوى قاصيخان، إن كان عليه دين فصرحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن غل بمنع جواز التصرف فإن طلبوا الجوار مطريق ذلك أن يصير الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن اجنبي بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من ما آخر ثم يصلحوها عن ثمنها أو صادقها على نحو ما قلنا وإن لم يصير الوارث وبكر عرلوا عيماً فيها لدين الميت وفاء لم يصلحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز، فإن أجاز عريم لمست قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية، امرأة صلحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمها بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العسادية، إذا ماتت امرأة وتركته زوجها وأحاطا فصالح الأخ الزوج من مراثيها أجمع على دراهم مسماة ومتاع من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك إن اختلفا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يحد منكر الصلح وإن اختلفا على الصلح والمفقود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه الصلح بعدما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع ميمنه ولا يتحالفان وإن اختلفا في جسس المفقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويتراضان وإن اختلفا في صمته، إن اختلفا في صمته العين فالقول قول المنكر ولا يتحالفان وإن كان في الدمة يتحالفان ويتراضان الصلح وإن قامت لأحدهما ميمنة قبلت بيئته، ولو أقاما البينة فالسنة ميمنة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج للأخ: صلحتك على هذا المتاع إلا أنك غيرته وقطعته وقال الأخ: لم أفعل ذلك فالقول قول الأخ مع ميمنه كذا في المحيط، يكرى أو ورثة غائب است حاضر إن كان ميت راتخارج كردمد^(١) إن كان الخارج على ما لهم على أن يصيبها للحاضرين جاز ولو كان على بعض التركة على أن يبقى الكل على الشركة يكون موقوفاً على إحالة الغائب وقضاء القاضي كذا في الفصول العسادية، رجل مات وترك اثنين وعليه دين وللميت أراض وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الاثنين الآخر على دراهم معلومة على أن تكون النصيب له وعلى أن اندراهم التي هي دين لأبيهم على حاله بينهما وعلى أن الدين الذي على أبيهما هو صامر لذلك وهو كذا درهماً ذكر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي أن الصلح جائز وإن لم يسم ما على الميت من الدين يصل الصلح كذا في فتاوى قاصيخان، ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وأبكر الوارث فصالح على ما من من التركة وصم: كه اكر جاني ورثة رواد ارد

وارتوين مال كه من ارتركه دادم بخوانند^١ فاما ضمان صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية، رجل مات وترك بنين فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقر له أحد الابنين وقال: أنا أدفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هذا باطل وله أن يأخذ ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فإن ترى ما على الآخر أن يحلله رجع على الآخر ببقية الدين وكذلك إن كان الآخر عائباً فله أن يأخذ الخاصر بجميع الدين والصلح باطل كذا في صحيح المرحسي، إذا كانت الدار بين ورثة وهي في أيديهم جميعاً ادعى رجل بها حق وبعضهم عاتب وبعضهم حاضر فصالح حاضر هذا المدعي فإن وقع الصلح عن جميع ما دعاه المدعي في يد هذا المصالح وما في يد أصحابه بهذا الصلح جائز وبقي هو وأصحابه عن دعوى المدعي ولا يرجع المصالح على أصحابه بشيء وإن صالحه عما في يده لا غير صح الصلح أيضاً وكان المدعي على دعواه فيما في يد أصحابه، وإن وقع الصلح عن إيراد بان صدق الخاصر في جميع ما ادعى ثم صالح فإن وقع الصلح عما في يده وبقي أصحابه يجوز الصلح وبصير المصالح مشترين من المدعي ما في يده وبقي أصحابه برعهم فإن أمكنه أحد ما اشترى عما في يد أصحابه بان صدقه أصحابه في إقراره للمدعي لا خيار للمصالح وإن أنكر أصحابه حق المدعي بالمشتري بالخيار إن شاء مسح المصالح ورجع عليه بجميع البذل وإن شاء تبرع إلى أن ينسحب من الأحد يسوع حجة هكذا ذكر شيخ الإسلام جواهر راده وذكر شمس الأئمة المرحسي في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعي بحصة شركته التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الخاصر المدعي على أن يصير حقه له، وإن صالحه الخاصر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط، دعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الورث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجر الصلح فإن أثبت المدعي بالبيبة وأدى هذا الورث بدل الصلح من الشركة بأمر القاضي صح الصلح وإن أدى من مال نفسه بأمر القاضي له أن يرجع عليهم ولو دفع من الشركة من غير قضاء القاضي كان للغائب أن لا يجبر ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية، ولو أن رجلاً ادعى داراً في يدي رجل وأرضاً وقالاً هي ميراث ورثتها من أبيها وجحد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك، ولو كان صالح أحدهما من جميع دعوهما على مائة درهم وحسن للمدعي عليه تسليم نصيب أحيه فإن صاحبه بالخيار إن شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وإن شاء لم يسلم به ذلك فإن سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وإن لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعي عليه الخيار بين أن يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين أن يمسح ذكر في الريادات مسألة تشبه هذه المسألة فقال لو أن عبداً بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وحسن للمشتري يسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه، قال المشتري

(١) أنه إن لم تجزه باقي الورثة وطلبوا منك هذا المال الذي أعطيتك لك من الشركة.

بتعير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن شاء أجازته وإن شاء فسخ
وعسى قول محمد رحمه الله تعالى لا حيار ولا فرق بين العبد والدار، فإذا كانت مساهة العبد
على الخلاف فكذا مساهة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط، إذا ادعى الوارث
الكبير قبل الوصي ميراثاً من صاحب ورفيق وأمتعة فجدده ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد
أو ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال: أفدي منك بميتي بدت كذا في الميسوط، إذا ادعى الوارثان
قبل وصيهما عيماً أو ديباً فصالح الوصي أحدهما من غير إقرار فأراد الآخر أن يرجع على الوصي
بحصته لم يكن به فذلك وإن أراد الآخر الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أحاه فيما أحد من
الوصي، فإن كان قائماً في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أحاه فيما قبض من الوصي وإن كان
مستهلكاً حتى وجب ذلك ديباً على الوصي وصار مشتركاً بينهما فأراد الآخر أن يشاركه كان
به ذلك إلا أنه إن كان يدين الصلح عرصاً فإن المصالح يتحيز وإن كان بدل الصلح دراهم وكان
الدين مثلاً مائة درهم وقد صالحه على حصص درهمين لا يتحيز المصالح ولكن يعطيه ربع الدين
وذلك حصص وعشرون فإن كانت الورثة صغاراً أو كباراً فصالح الوصي الكبار عن دعوهم
ودعوى الصغار جمعاً على دراهم مسماة ومضاه الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من
ذلك فإنه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار أن يرجعوا بحصتهم على الوصي وهم يمل
يرجعون عليه بحصتهم في دعوهم أم يرجعون بحصتهم من يد المصالح وأجواب قد عسى
التفصيل إن لغوا فأجروا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح إن شازوا
وكان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء، وإن
انفقوا ذلك عليهم وإن ردوا المصالح رجعوا في الدعوى وكان للوصي أن يرجع على الكبار بما
دفع إليهم من حصصهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء، وإن انفقوا ذلك عنهم هكذا في
المحيط، رجل مات وترك ألف درهم ورجلين لكل واحد منهما على الميث ألف درهم حضر
أحدهما وصالح لوارث على خمسمائة وأحدها ثم حضر الآخر فإنه يأخذ الخمسمائة لياقية
التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أحدها المصالح فيكون، للثاني ثلاثة أرباع الألف
وللأول الربع ولو أن الأول حين حضر قضى بقاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فإنه لا يكون
للآخر إلا الخمسمائة لياقية في يد الوارث كذا في المذبذبة، رجل أوصى لرجل بعيد أو دار
وتركاً ابناً وبناتاً فصالح الوصي له من العبد عسى مائة درهم إن كانت المائة من مال الميراث والعبد
بيهما اثلاث وإن كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفين لأنه معاوضة بينهما كذا
في محيط السرخسي، وإذا أقر الوصي أن عنده للميت ألف درهم وللميت مائة ثم صالح
أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذا لو كان مع الألف مائة ولو
كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربعمائة كذا في الميسوط، رجل مات وأوصى لرجل
بثلث ماله وترك ورثة صغاراً وكباراً فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية عسى دراهم
مطلوبة على أن يسلم لهذا الوارث حق الوصية له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سوء
لم يكن في الشركة دبر ولا شيء من التقود بجور المصالح وإن كان فيها دين على رجل لا يجوز
وإن كان في الشركة نقد فإن كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وإن كان بدل

الصلح أكثر من ثلث الميراث إذا قصر الموصي له بعد الصلح قبل الاتفاق وإن اختلف قبل القبض بطل في النقص كذا في فتاوى قاصصنا، لو كان الميراث بين أربعة نفر ورثان كبيرين ورثان صغيرين وله وصي وموصي له فاجتمعوا واضطلحوا على أن يوزعوا ذلك فيما عدل فيما بينهم ثم قسموا لأحد الوارثين الكبيرين حلي بعينه وثياب وللورثة الكبيرين الآخر حلي بعينه وصناع ورعي وبنو وارثين الصغيرين وللوصي له مثل ذلك فهو جائز، لأن ما يخص الحلي من الحلي صرف وما يخص صناعات والعروض يكون مباحة من تفرق قبل القبض بطل بصلح فيما يخص الحلي ولم يطل فيما يخص الصانع والصلح في حصص الحلي لا يوجب بطل بصلح في حصص المتاع كذا في المحيط، ولو صلح ورثة من الوصية قبل موت الموصي به بجزء كذا في حصة المصنف، الأب إن كان عبداً أو مكاتباً وصي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الأب الكافر إذا كان له من مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير معصوم ويجوز لمرءه الصغير سواء بلغ مفقداً لم جن أو بلغ مجنوناً عبداً كذا في المحيط، إذا كان للمصنف دين على آخر فصاحه الأب على من قبل ولا يبيته له والآخر مسكر سديد حذر وإن كان له دين قاهراً ببيته وإمرواً فصاحه على من يدين الناس في مثله جاز وإن حط مقدار ما لا يعبئ الناس في مثله فإن كان له دين وحسب عليه الأب حاز على نفسه وصلى قدر الدين وإن لم يكن وجوبه ببيته الأب لم يجوز كذا في السراجين، وصي ادعى على رجل أنما سبته ولا يبيته له فصاح بحسمائه عن ألف عن إيكار له وجد بيته عادية عنه أن يمنحها على ألف وكذا إذا وجد نصبي بيته بعد النبوة وليس له أن يخلعاه حكاه في القصة، إذا كان للمصنف ذواً أو عبداً ادعى رجل فيه دعوى بعد أخيه أبو النصبي على مال النصبي بـ كان للمدعي بيته عادلة حاز النصيب بعد أن يكون يمثل البيته أو بأكثر مقدار ما يتغلب الناس فيه وإن لم يكن للمدعي بيته أصلاً أو كان له بيته غير عادلة لا يجوز الصلح، وإن كان شهوده مستورين فإن مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى به، على حوز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم إذا كان شهود المدعي مشهورين بسفي ثلاث أن يصالح المدعي على المشروط، وإن كان الأب صانع من مال نفسه جاز بصلح على كل حال كذا في الحديث، إن كانت الورثة بينهم صعداً وفضل نصيب الأب وفضلت المدعى بهم أو عليهم كانت المدعى في العقار أو المنقول أما إذا كانت الورثة كباراً كلهم وهم حصصهم فإيه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم، وقعت المدعى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بيته عادلة أو لم تكن كذا في المحيط، وإن كان أبياً كلهم إن وقع بصلح في دعوى عليهم فإنه لا يجوز سواء كان للمدعي بيته أو لم تكن كانت المدعى في العقار أو في المنقول وإن وقع الصلح في الدعوى لهم إن وقع الصلح في العقار فإنه لا يبعد صلحه عليهم من غير وجهتهم على كل حال وإن وقعت المدعى في المنقول بـ كان لهم على ذلك بيته فإنه يجوز صلحه عليهم إذا كان ما أحد من بدل الصلح مثل قبضة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتعاضد الناس في مثله وإن كان بحيث لا يتعاضد الناس في مثله فإنه لا يجوز وإن لم تكن لهم بيته يجوز كيفما كان كذا في التواريخ، وأما إذا كانت الورثة صعداً وكباراً فإن كان كباراً حضواً وقد

وقع الصلح في الدعوى عليهم فإنه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعاً وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك أو لم يكن ويجوز في حصة الصغير وإذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وإن وقع الصلح في الدعوى لهم إن وقعت الدعوى في المنقول فإنه يجوز صلحه على الصغير والكبير إذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز إذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك أو لم يكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في حصة الصغير إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فإنه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن، وإن كان الكبار غيباً إن وقع الصلح في الدعوى عليهم فإنه يجوز بحصة الصغير إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي بينة أو لم تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعاً وإن وقع الصلح في الدعوى لهم إن وقعت الدعوى في المنقول فإنه يجوز صلحه على الصغير والكبار عندهم إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كتب لهم بينة أو لم تكن وإن وقعت الدعوى في عقار فإنه يجوز صلحه على الصغير والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وإن كان عليهم في ذلك ضرر فإنه لا يجوز سواء كان لهم بينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغير إذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن والحد حال عدم الأب ووصيه بمحلة الأب كذا في النحيط، وكذلك وصي أحد ولا يجوز صلح الأم والأخ على الصبي ولا عنه مكده في المبسوط، صلح وصي الأم ووصي العم ووصي الأخ مثل صلح وصي الأب في تركة العم والأم والأخ إن وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثاً للصغير من جهة غير هؤلاء فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في الذخيرة، إذا ادعى رجل على الميت ديناً فصالحه الوصي من مال الميت على شيء فإنه لا يجوز إذ لم تكن للمدعي بينة وكذلك إن قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجز وكانت الورثة باختيار إن شأوا صحت الوصي وإن شأوا ضموا المقتضي بأن ضموا المقتضي لا يرجع بما ضمن على أحد وإن ضموا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان مقبض المقتضي قائماً في يده أو هائلاً كذا في المحط، لو صالح الوصي عن حق ياعني إنسان على ثلث أو على الصغيران كان للمدعي بينة على دعواه أو عن القاضي بذلك أو كان قصي بذلك جاز الصلح وإن لم يكن كذلك لا يجوز كذا في العصول العمادية، لو صالح الأب والوصي عن دم عمد وجب للصبي على مال حار إلا إذا كان عسي أقل من الذية كذا في التهذيب، إذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من لثته فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكى بيت أو على خدمة خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهراً فهو جائز استحباً وكذلك لو فعل ذلك وصي الوارث الصغير فإن مات العبد الوصي بخدمته بعدما قبض الوصي له ما صالحوه عليه فهو حائر وإن صالحوه على ثوب فوجد به عيباً كان له أن يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب بل أن يقبضه ولو صاحبه على دراهم كان له أن يشتري بها ثوباً قبل أن يقبضها ولو أن الوارث اشتري منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجوز ولو قال: أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو

عوضاً عن خدمتك أو بدلاً من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو على أن تترك خدمتك كان جائزاً ولو قال: اهب لك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزاً إذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له حذمه هذا الحادى خاصة دون شريكه لم يجوز وإنما جاز استحساناً إذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكر له في النكاح حق وكذلك لو دفع بجناية برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واحداً قيمته كان عليهم أن يشتروا بها عبداً فيعدهم صاحب الخدمة ولو صالحوه على دراهم مسماة أو صعام أجزت ذلك بطريق إسقاط الحق بعرض ولو قطعت إحدى يدي العبد فأخذوا أرضها فهو مع العبد يشب فيه حق الموصي له بالخدمة اختيار اليد التي تصرف ببدل النقص فإن اضطلحوا منها على عشرة دراهم على أن يسلم بهم جميعاً والعبد أجزت ذلك بطريق إسقاط الحق بعرض كذا في الميسرة، إذا أوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصي له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار أخرى أو على حذمه عيده سبب معلومة، ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على حذمه عيده مدة حياته لا يجوز ثم في القصص الأول إذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو مهدمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينقص الصلح ويعود حق الموصي له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنىها وكذلك الجواب فيما إذا أوصى بخدمته عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبد آخر سبب معلومة أو صالحه على سكنى دار سبب معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار إذا عاد حق الموصي له في سكنى الدار ذكر أنه إن كانت وصيته بالسكنى إلى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وجه الجواب محمول على ما إذا مات العبد المصالح عليه أو تهدمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المفعة فلما إذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فلما يعود حق الموصي له في السكنى بحساب ما بقي ويبان ذلك أنه إذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصي له سنة أشهر ثم مات العبد فإنه يعود حق الموصي له بالسكنى في سكنى نصف العمر فسكن الموصي له يوماً والورثة يوماً وإن كانت وصية لموصي له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فإن الموصي له بالسكنى يسكن الدار الموصي بها نصف السنة هكذا في المحيط، لو أوصى له بما في صرعه غنمه فصالحه الورثة على أن لا يأخذ منه أو أكثر لم يجوز وإن صالحوه على دراهم جاز وكذا الصرف على هذا كذا في الحاوي، إذا أوصى الرجل بقلعة عبده لرجل ومات الموصي ثم إن الوارث صالح الموصي له على دراهم مسماة يجوز وإن كانت عليه أكثر من ذلك، ولو أوصى له بقلعة العبد أبداً فصالحه الورثة على مثل قلعة شهر واحد وصفي ذلك يجوز وإن لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون القلعة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط، ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصي له بالخدمة والسكنى هكذا في الميسرة، وإذا أوصى له بقلعة نخله أبداً ثم أن الموصي له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج النخل فهو جائز وإن كان قد حرج ثمرة عام فصالحه بعدما خرجت وبلفت من الثمرة الحارفة ومن كل علة

تخرج في المستقبل من هذه النحلة تبدأ فهو جائز وما جاز هذا يصح كيف ينقسم البدل على المرحوم وعلى ما يحدث ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب، وقد اختلف المتأخرون فيه، كان الفقهاء أبو بكر محمد بن إبراهيم، سيدي أبي يعقوب، ينقسم بدل المصالح على النمرة الموجودة بالحل وعلى ما يخرج في المستقبل يصعب ببراء النمرة الموجودة للحل وينقسم بإزاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقهاء أبو جعفر النهدي يقول ينقسم بدل المصالح على النمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتهما فإن كانت قيمة المرحوم والنسيب تخرج على السواء ينقسم بدل عليهما نصفين وإن كانت اثلاثا ينقسم عليهما اثلاثا، وقائدة هذا الاختلاف بما يظهر فيما إذا صاحبه على عند مثلاً ثم استحق نصف العدة من يد الموصي له وعلى قول النعماني أبي بكر محمد بن إبراهيم يرجع الموصي له بنصف النمرة الموجودة وينصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول يعقوب أبي جعفر إن كانت قيمته على السواء فكذلك المرحوم، وإن كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقهاء أبو بكر محمد بن إبراهيم أن قسمته ما يخرج في المستقبل لا يمكن معرفة في الحل لأنه ما يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يريد الخروج في المستقبل على المرحوم في الحل وقد ينقص عنه فجعله من الموجود في الحل لأنه هو البدل وجه ما ذهب إليه يعقوب أبو جعفر أن قسمته ما يخرج في المستقبل بما تمكن معرفتها في الحل بأن ينظر إلى أن هذه حصته ولها عنة أبداً بكم تشتري ولا علة لها أبداً بكم تشتري فإن كانت تشتري ربحاً علة بالنف وحسناته وتشتري ولا علة لها إلا علة علم أن قيمة العلة سي تخرج حسمائة ثم ينظر إلى قيمة العنة الموجودة فإن كانت حسمائة علم أن قيمتها على السواء وإن كانت بقيمة المرحوم مائتين وخمسين علم أن قيمتها اثلاثاً يرجع بحساب ذلك هكذا في المخطوط قال يعقوب أبو جعفر وهكذا أجواب متى وقع المصالح عن مسيل ماء أو عن موضع جازع ينظر إلى قدر بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط المرحومي، ولو كانت الوصية بعلة نحلة بعينها أبداً فصالحه الورثة بعدد حرج ثمرتها ويلفت منها ومن كل غلة تخرج أبداً على حصة ونقصها حاز ولو صالحه على حصة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموروث نسيئة حاز ولو صالحه على ثمر ثم لم يجز حتى يعلم أن الثمر "كثيراً" في رؤس النحل وإلا صالحه من علة هذا النحل على علة حيل آخر أبداً أو سبيل مصنوعة لم يجز كذا في المبسوط، رجع الوصية بعلة نحلة لرجل ثلاث سنين والنحل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسمدة وقصصها منهم على أن ينقسم لهم حصته من هذه العلة وأبراهم منها ولم يخرج النحل شيئاً ثلث المسمدة الثلاث أو أخرجت من العنة أكثر من أغصانها فالصالح باص قباصاً ولكني استحسن أن أجد المصالح كذا في الفصول العمادية، إذ "وصى الرجل لغيره بما في نص أمه وهي حامل ومات الموصي فصالح نوارث الموصي له على دراهم مسمدة ودفعها إليه فهو جائز بطريق إسقاط حق الموصي به لا طريق التسلية ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له حصة لم يجز بخلاف ما إذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مضافاً ولو صالح عن بورثة غيرهم بأمرهم أو

غير أمرهم يجوز كذا في المحيط، لو أوصى لرجل بما في بطن أمته فصاحه الورثة على ما في بطن جارية أخرى لم يجوز كذا في المبسوط، لو أوصى له بما في بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية علماً منها فالصلح باطل ولو صرب إنسان بطنها فالتقت حينئذٍ منها كان الأرض للورثة والصلح جائز كذا في الخاوي، ولو مضت سنان قبل أن تلد شيئاً كان الصلح باطلاً كذا في المبسوط، إذا أوصى رجل لما في بطن ثلاثة بآلف درهم مصالح أبو المجل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صاحب أم أخت من الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط، لو أوصى لصبي بما في بطن أمته أو لمعتوه مصالح أبوه أو وصيه بورثة على دراهم جدر وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب مصالح وإن أوصى بشي، لما في بطن ثلاثة وكان أخت عبداً لمصالح مولاه عنه لا يجوز فإن مصالح موسى أخت أبي بعد موت الميراث على صلح ثم عتق المولى لأمه الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت علماً فالعلم حر ولا وصية به والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضاً وكذلك لو باع لأمه وكذلك لو تبرع في بطنها ولو كان الموصي حياً يوم اعتق المولى الأمة والولد أو عتق الأمة دون الولد ثم مات لموصي كتب الوصية للعلم دون المولى هكذا في المبسوط، والله أعلم

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر

لو كانت المكاتب ألف درهم فدعى المكاتب أنه قد أداها وجحد المولى ذلك فصاحه على أن يؤدي خمسمائة ويرثه عن الفضل كان جائزاً كذا في المحيط، إن صالح المولى مكاتب على أن يعمل بعض المكاتب قبل حلوله وخط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتب ألف درهم فصاحه بزيادة على أن أخره سنة بعد الحلول فهو جائز كذا في المبسوط، ولو صالحه بعدما حلت المكاتب على أن أخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزاً، ولو صالحه من المكاتب وهي درهم على أن يبيعها له كان جائزاً ولو صالحه على أن يبيعها له كان جائزاً كذا في المحيط، ولو اصطلاحاً على أن يبطل بدراهم وحمل الكتابة كذا وكذا دينراً فهو جائز، وكذلك لو جعلها على وصف مؤجل كذا في المبسوط، كاتب على وصيف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جدر كذا في محيط السرخسي، إذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فحجده الرجل فصاحه المكاتب على أن يخط عنه البعض واحد اسمع فإن كان للمكاتب على ذلك مائة فإن الخط لا يجوز ويأخذ منه الباقي وإذا لم يكن على ذلك مائة جدر هذا إذا خط المكاتب، فإما إذا لم يخطه قدر يجوز تأخيرها، إذا كان الدين من غير فرض هكذا في المحيط، لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فحجده المكاتب ثم صالحه على أن أدى إليه بعضه وحده بعضه حاز وأبى المكاتب مثل أبيه واصلح لمكاتب في وديعة تدعى قبله فحجدها مثل صلح الحر كذا في المبسوط، لو صالحه بعد ما رد في الرق بن لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق تولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق، لا أن تقوم عليه مائة قبل العتق فيجوز صحته، وإن كان في يده شيء من اكتسابه جاز صحته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي، إن دعى موسى لمكاتب عليه ديناً فصاحه المكاتب على أن يخط عنه بعضاً وأخذ

بعضاً فهو جائز وإن ادعى المكتاتب على مولاه ملاً وجعده المولى فصاحه على أن حط عنه بعضه وأحد بعضه إن كانت له بيعة على ذلك لم يجر، وإن لم تكن له بيعة جاز صلحه هكذا في المحيط، والعبد التاجر كالمكتاتب في لفظ التناخير والصلح كذا في محيط السر حسي، إذا صلح العبد للتاجر من دين به عسى بعضه جاز وإن لم تكن له بيعة وإن كان له بيعة لم يجر كذا في الخواص، لو ادعى رجل على العبد التاجر ديناً فصاحه العبد عن محمود أو عن إقرار على أن حط عنه الثلث وآخر الثلث رضى العبد الثلث فهو جائز، ولو جحد المولى عنه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بيعة فصاح العبد معه فإن لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في خان في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يبيع به بعد العتق وإن كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط، لو أن عبد محجور عليه ادعى رجل عليه ديناً فصاحه منه على أن حط بعضه وأجبه في البعض لم يجر ولو أسهلته آخر متاعاً في يدي عبد محجور عليه لمولاه فصاحه العبد من ذلك على درهم مسماة دون قيمة لم يجر ولو صاحه على صعام لم يجر وكذلك لو عصب دراهم فصاحه بها على دينار كذا في الميسود، لو أن عبد محجور عليه ادعى على عبد تاجر ديناً وصاحه على بعض ما ادعاه فإن كان للمدعي على ذلك بيعة لا يجوز الصلح وإن لم تكن له بيعة حار ولو كان للمدعي عبد تاجر أو للمدعي عبد محجور لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بيعة أو لم يكن له بيعة لا يجوز الصلح حتى يولي المدعي عليه لأنه السر ملاً بفروقه وهو محجور عليه ولكنه يبيع به بعد العتق. وإن كان للمدعي بيعة لا يجوز الصلح حتى يولي المدعي كذا في المحيط، والله أعلم

الباب لصايح عشر في صلح أهل الدمة والحربي

كل صلح جار بين المسلمين جار فيما بين أهل الدمة وما لا يجوز بين مسلمين لا يجوز بين أهل الدمة ما حلا حصنة واحدة وهو الصلح عن الحر والخير فإنه يجوز الصلح عليهما فيما بينهما كذا في المحقق، لو اشترى دمي من دمي عشرة دراهم بدرهم وثمة صدقة صطيحا على أن يرد عنه من العشرة خمسة فإن كانت العشرة وثمة بعينها لم يجر ثماني مائة إن كانت مسهلكة جاز الصلح بهرين الإسقاط وإذا عصب نصراني من نصراني جبرياً ثم صاحبه على شيء من المكين وموروث مولي لدرهم والدناخير، فإن كان الحرير قائماً بعينه فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معيناً أو موصوفاً في الدمة حالاً أو إلى أجل، وإن كان الحرير مستهلكاً لم يجر الصلح إذا صالح على مكين أو موروث بغير عينه، وإن كان بعينه أو بغير عينه حالاً وقبضه في المجلس فهذا يجوز وإن صاحبه على دراهم أو دناسير إلى أجل فهو جائز ولو كان الحرير قائماً بعينه فصاحه على حرير إلى أجل لم يجر وإن كان قائماً بعينها جاز كذا في الميسود، لو أن حربياً عصب من حربياً ملاً واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صاحبه لم يجر عندهم خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم للتاجر أو لذي أسلم هناك أو أثلف مال حربياً أو عصب منه ملاً ثم اصطفيحاً وانعصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهم

حلالاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في محيط السرخسي، وكذلك لو عصب حربى من مسلم هناك ثم يجز الصلح هكذا في انتارجاته بآقلا عن العصابة، ولو عصب رجل من جاز المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب ثبت فاصطفاً من ديث على صلح لم يجر في قولهم جميعاً ولو أذن أحدهما صاحبه ديثاً ثم صالحه على أن يحط عنه بعضه وأخر بعضه ثم أسمع الحربى فهو جائز كذا في المبسوط، إذا أسلم الحربى في دار الحرب ثم عصب أحدهما من صاحبه شيئاً أو جرحه جراحه ثم صالحه من ذلك على صلح لم يجر أن يحوز للصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي، إذا أذن مسلم الحربى في دار الحرب ديثاً ثم صاحبه على أن يحط عنه بعضه وأخر بعضه محل ما أخر عنه وجرح الحربى مستأنساً إلى دار الإسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع عما حط عنه ثم يؤاخذ بما عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربى هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم جرحا بأمان لم يقص القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء، وإنما إذا أسلما أو صارا دمة فبعضي لقاصي بذلك بعد الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجوز المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حصول الأمان وإذا دخل الحربى دار الإسلام بأمان وأذن أو سدد أو عصب أو عصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو حائر سواء كان هذه المعاملة مع مسلم أو مسلمة من داه أو من دار أخرى وكذلك لو لمعاه لهما ثم عادا مسلمين فذلك للصلح بعد عليهما هكذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بأن كان عبداً بعد الصلح يريدون إبطاله

لو أقام المدعي البينة بعد الصلح لا نسمع بيته إلا إذا ظهر بطل الصلح عيب وانكسر المدعى عليه فأقام البينة ليرده بالعيب فنسمع بيته كذا في البدائع، هشام عن محمد رحمه الله تعالى: لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل بصر بطله ليس له على فلان شيء فوصلح مامراً، وإن أقام البينة أنه أقر بذلك بعد فعل الصلح وما كان لقاصي عدم بأن الرجل كان أقر عبداً قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء بطل الصلح وعلم القاصي هاهنا بحسرة الإقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي، ادعى عليه لقا فأنكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الإبراء والإبراء لا تقبل وإن ادعى عليه المأ فادعى نقضاء أو الإبراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على أحدهما بطل وبطل الدل كذا في لوجيز للكردي، لو ادعى ديراً في يدي رجل فصالحه على ألف درهم على أن يسميها ديراً ثم أقام ذو الد البينة أنها له أو كانت لفلان ثم عاها سه أو كدت لأمه فلان مات وتركها مراثى به عيسى له أن يرجع في الألف، ولو أقام البينة أنه اشتراها من لطالب قبل الصلح فبطل بيته، وبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن أدام البينة على صلح صالحه وعسى دار قبل هذا أمضيت الصلح الأول وأبطلت للثاني كذا في محيط السرخسي، قل كل صلح وقع بعد صلح

فالأول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وإن كان شراء بعد شراء فاشترى الثاني أحق لأن كان صلحا ثم اشترى بعد ذلك أجرى الشراء وأبطلوا الصلح كذا في المحيط، ادعى دار في يدي رجل قاضي المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بيعة وقضى القاضي بالمدعى عليه وباعها مدعى من رجل ثم إن المدعى عليه لدار أراد أن يحلف المدعى بالله ما صاحني عن دعواي في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فإذا حلفه وبطل عن البيعة كان للمدعى عليه أخبار إن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء صممه كذا في التحريم، إذا ادعى دار في يدي رجل إن من أبيه ثم أصطفا على شيء ثم إن المدعى عليه أقام بيعة أنه كان اشترى الدار من أبي هذا المدعى حال حياته أو أقام بيعة أنه كان اشترى من فلان وفلان كان اشترى من أبي هذا المدعى لا يعين بيعة كذا في المحيط، لو ادعى عليه لدار ودارا فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم أمر المدعى بأن حدهما كان للمدعى عليه فاصلح جازر من الثاني ولا يرجع المدعى عليه شيء، وكذا لو أقام مدعى البيعة بعد الصلح على الألف والدار جميعا فالألف باطل وكان على حده في الدار بخلاف ما لو ادعى عبد رامة فصالح سهمها على مال ثم أقام البيعة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه ألف درهم ودارا فصالحه من ذلك على ألف درهم ثم أقام البيعة على نصف الألف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء، ولو أقام البيعة على ألف درهم ونصف الدار كان الألف قصدا بالألف وأخذ نصف الدار لأن هذا الصلح استيعاء لبعض حقه لإسقاط للثاني ولإسقاط لا يحتمل العود، ولو استحققت الدار من يد المدعى عليه ثم يرجع من الألف شيء كذا في محيط السرخسي، إذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه مدعى عليه على عبد وقضيه وأقام لعبد بيعة أنه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح، وكذا لو أقام البيعة أنه مدبر أو مكاتب أو كانت أمة فأقامت بيعة أبيه ثم ولد أو أنها مكاتبه أو مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم وأقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة درهم وهذا الثوب فأقام المطلوب البيعة أنه أبرأ منه فبيعة بين الصلح، ولو أقام الطالب البيعة أنه صالحه منه على مائة فقط كانت بيعة البراءة أولى كذا في محيط السرخسي، مدبر بالألف يره على أن الطالب صالحه على أربع مائة على أن أودعها إليه وأبرأني عن الباقي، وقال الطالب أبرأك عن خمسمائة وصاحب على خمسمائة وبرها وقتا وقتا واحدا أو وقتين أو لم يوقت فالبينة لم يطلب في جميع ذلك كذا في الوجيز بذكر دوي، لو كانت الدعوى فيما هو من دوات الأمثال بحر كره حصه أو كره شمير فصالح على نصفه ثم أقام المدعى البيعة على أن جميع ذلك له لا تصح دعواه ولا تسمع بيئته كذا في المحيط، ولو ادعى قبل رجل داراً أو ألف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البيعة على الخمسمائة والدار لا يقضى له شيء من الألف ويقضى البيعة الدار، وإن أقام البيعة على جميع الدار وثبتت الخمسمائة لا يقضى له شيء كذا في محيط السرخسي، لصح إذا وقع أقل من قيمة المستهلك على درهم أو دينار ثم أقام المستهلك البيعة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عنه الصلح يعين فاحش فأنسبه غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في لئنا، حاشية إذا ادعى

وجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يده الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرسي به منه ودفعه إليه فهو جائز وإن سم يسميا مقدارا ما وقع عليه الصلح، وكذلك لو سمي أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئاً أو شهدا جميعاً أنه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز، ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء بشاهدين فشهد أحدهما عني دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى أو تركا جميعاً تسمية، بدون ثم نقبل الشهادة فإن شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الإقرار بدلت فهو جائز كذا في المبسوط، وإن ادعى رجل في دار رجل دعوى فاحتلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح عني مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فإن كان المدعي لصلح هو المدعي للدار قست هذه الشهادة إذا كان المدعي يدعي أكثر المال، وإن كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهدا بالتقص على المدعي أو لم يشهدا هكذا في المحيط، والله اعلم.

باب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالإقرار

إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صاحبه من دنت على أن باعه بالألف الذي ادعى عليه عبداً فهو جائز ويصير مقراً بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عبداً فرده فإنه يرجع عليه بالألف وإذا قال: صاحبتك عن الألف الذي ادعيت عني هذا العبد فإنه لا يصير مقراً بالألف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عبداً فرده فإنه لا يرجع عليه بالألف وإنما يرجع بالدعوى في الألف هكذا في المحيط، لو اصططح الرجلان على أن يسلم أحدهما للآخر داراً ويسلم الآخر له عبداً لم يكن هذا إقراراً، وكذلك لو اصططحا على أن يسلم أحدهما هذا للعبد للآخر على أن يمرء الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا إقراراً منه بالعبد ولو اصططحا على أن يرئ فلان من هذه الدار ويرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس بإقرار، وكذلك لو اصططحا على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزاً ولم يكن إقراراً ولا إنكاراً وأيهما استحق فهما عني حجهنهما في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط، صالح عن دعواه حقاً في دار على عبد عين إلى أجل أو موصوف في الذمة لم يجر ثم إن صاحبه من حقه فقد أقر بالحق له، والقول في بيان الحق له لانه المجهل وإن صالح عن دعوى الحق لم يكن إقراراً كذا في الوجيز للكردي، رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه عني مال ليعترف له بالعين فإنه يجوز ويكون في حق المسكر كالبيع وفي حق المدعي كالزينة في الثمن هكذا في الاختيار شرح المختار، وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فوجدت ذلك فصالحها عني مائة درهم على أن تقر له بذلك فأنكرت فذلك جائز والمال لأرم فإن كان بمحض من الشهود يسمها المقام معه وإن لم يكن بمحض من الشهود لا يسمها المقام معه فيما بينها وبين ربه إذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط، لو ادعى عني رجل ألفاً فقال به المدعي أقرب لي بألف على أن أحط عنك مائة فأنكر جزأ الخط كذا في الظهيرية، رجل ادعى على رجل دماً أو جراحة فإن ادعى عمداً وأنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على أن يأخذ المدعي عليه مائة درهم

ويقر بذلك كان الصلح باطلاً والإقرار باطلاً لا يؤخذ بهذا الإقرار، وإن ادعى دماً حطاً أو جراحه حطاً فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيهان، لو ادعى قبل رجل حداً في قده وصالحه على مائة درهم على أن يمر بذلك فالصلح والإقرار باطلان، ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبراه من ذلك ثم يجر وإن كان صرب الحد على إقراره في الفصل الأول وشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر أو ربا فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل، ولو ادعى عليه سرقة مناع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبراه من السرقة جاز كما في المبسوط، رجل ادعى على رجل سرقة مناع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة فعقل فإن كان سرقة عروصاً وهي قائمه بعينها جاز الصلح وتعتبر السرقة ملكاً للمدعى بالثأمة التي دفعها إلى السارق وإن كانت مسهكة لا يجوز الصلح وإن كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قبلوا تأويل ذلك ما إذا لم يعلم مقدار الدراهم مسروقة، أما إذا علم أنها مائة فيجوز إذا قبض المائة في المجلس وإن كانت دهنماً فصالح على الدراهم يجوز سواء، كانت السرقة قائمة أو مسهكة لكن التأويل عند الاستهلاك إذا علم وزن الذهب أما إذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في التصهير، إذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما فاصطلحا على أن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فسمعاً حازر، وكذلك لو اصطلحا على أن أقر أحدهما للآخر ببيت معنوم وأقر الآخر ببلية الدار فهو جائز وإن استحق البيت الذي وقع عليه صلح كان للمدعي أن يرجع في دهنه في بقية الدار، وكذلك لو صالحه على عدد على أن أقر المدعي أن الدار للذي في يديه كان الصلح جائز وإذا استحق العبد رجع للمدعي في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير إقرار كذا في المحيط، والله أعلم

الباب العشرون في الأمور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح

لو صالح من دار على خدمة عبد سنة أو سكنى دار وكن ما جاز إجارته جاز وله حكم الإجارة حتى يبطل بموت أحدهما وبإحدا المدعي أو ورثته الدار إن كان عن إقرار وفي الإنكار رجع إلى الخصومة وإن استوفى بعض المفعة ثم مات أحدهما أخذ بقدره من الدار في الإقرار وفي الإنكار رجع بقدره في الخصومة كذا في التهذيب لو مات العبد أو الدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بصل الصلح وعاد المدعي إلى دعواه وإن مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعي إلى نصف الدعوى بالإجماع ولصاحب الخدمة أن يؤجره كذا في المحيط السرخسي، وبو أساجره المالك لم يحز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي، لو صالحه من دعوله في دار على خدمة عبد سنة فإن اعتقه المالك عتق ثم إن العبد بالخيار إن شاء خدمه وإن شاء لم يخدمه فإن كان خدمه لا يبطل الصلح وإن كان لا يخدمه يبطل ويرجع إلى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئاً لصاحب الخدمة وإن اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق وإذا قته صاحب العبد لا يضمن كما لو اعتقه، ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وإن قتله صاحب الخدمة تلزمه القبضة وينقص الصلح عند محمد رحمه الله تعالى،

وكذلك أم قتله أحبيبي خطأ وأحد قهسته لا يستقضى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله خيار
 إن سري بالقيمة عبد آخر يخدمه سنة، وإن شاء عاد إلى دعواه وعند محمد رحمه الله
 نفس الصلح وعاد إلى دعواه هكذا في محيط السرخسي، ولو كان رب العبد باع العبد
 المصالح على خدمته من رجل لم يحر بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز
 إعتاقه هكذا في المحيط، لا يجوز التصرف في بدل المصالح قبل القبض إذا كان معمولاً فلا يجوز
 للمدعي بيعه وهبه ونحو ذلك، فإن كان عبداً بجور عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله تعالى كذا في البدن، إذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه عني ثياب أو حيوان
 بعيته أو مكبل أو موروون بعيته وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وإن كان
 أو الموروون في الذمة حرم الاستبدال به قبل القبض، إلا أنه إذا وقع الاستبدال عن مكبل أو
 الموروون في الذمة على شيء بعيته ونحوها من غير قبض لا يطل الصلح، وإن كان حرم عيه
 يبطل الصلح ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل كذا في المحيط، صالحه عن دم عند على
 عند حار بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لأنه بيع المصح قبل القبض كذا
 في محيط السرخسي، ولو ادعى في دار في يدي رجل حقه فصالحه من ذلك على عبد من دفع
 إليه أحدهما ومات الآخر في يده فأندعي بالخيار إن شاء رد العبد الذي قبضه، وعاد في دعواه
 وإن شاء أمسك ورجع في حصة العبد الممسك في دعواه كذا في المسوط، وإذا ادعى رجل حقه في
 أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فعرفت الأرض التي وقع الصلح عليها
 قبل القبض كان المدعي بالخيار إن شاء نقض الصلح ورجع في أرضه إن كان الصلح عن إقرار
 ورجع في دعواه في الأرض إن كان عن إنكار وإن شاء تريض إلى أن يصب الماء عنه فإذا احتار
 تريض فإن أحدث الفرق نقصاناً في لأرض بخير وقع الصلح عن إنكار أو إقرار وإن لم يحدث
 الفرق نقصاناً لا خيار له، وإن عرفت لأرض التي وقع الصلح عليها إن وقع الصلح عنها عن إقرار
 وقد أحدث الفرق نقصاناً في الأرض فإن حصل الفرق عد ما ذهب المصالح إلى الأرض وتمكن
 من فضها فإنه لا خيار له، وإن أحدث قبل أن يذهب إلى الأرض ويتمكن من قبضها يتخير إن
 وقع الصلح عن إنكار لا خيار له سواء تمكن من قبضها أو لم يتمكن وهذا عند جميعاً هكذا
 في المحيط، ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على
 ألف خدمة عبده سنة فقبض العبد والألف ثم مات العبد قبل أن يخدمه، قال يعود عني
 دعواه وإن أقام البينة على حقه قسم حقه على الألف وقيمة الخدمة فما أصاب الألف جا
 فصاحب اليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي، وإن لم يقم سنة سلحت به الألف وبطلت حصه
 الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي، إذا كان الصلح عن إقرار واستحق بعض المصالح
 عنه جمع المدعي عليه بحصة ذلك من العوم وإذا استحق كل مصالح عنه عن إقرار جمع
 المدعي عنه على المدعي بكل العوم ثم يرجع بالخصومة على المستحق إن شاء وإن استحق
 بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً أو نحو ذلك رجع بالخصومة في ذلك القدر على المستحق
 هكذا في غاية البيان شرح الهداية، ولو وقع الصلح عن إنكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد
 المدعي بدل الصلح على المدعي عليه وحاصم المدعي مع المستحق، وإن استحق بعضه رد حصته

ورجع المدعي بالخصومة في ذلك القدر كذا في الكافي، رجل ادعى نصف دار في يدي بستان
 له، ثم يدي في يديه عني دراهم مائة ودفع الدرهم إليه ثم استحق نصف الدار فإن دعى
 بصلحاً شاعاً فإن دار المدعي النصف في النصف الآخر للمدعى عليه يرجع المدعي عليه على
 المدعي نصف الدار ولو قال النصف في ولا أدري أن النصف الآخر من هو أو قال: النصف لي
 وسكت ثم استحق نصف الدار شائع لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من الدار وإن
 قال المدعي النصف لي والنصف الآخر لفلان آخ غير المدعى عليه ثم صاحبه المدعى عليه
 فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه على المدعي بشيء من الدار، وإن كان المدعي دعى
 نصف معيناً لصاحبه المدعى عليه ثم استحق النصف لذي كان يدعيه المدعي يرجع المدعى عليه
 بجميع بدل على المدعي وإن استحق النصف لآخر لا يرجع بشيء وإن استحق نصف شائع من
 الدار رجع المدعى عليه بنصف الدار على المدعي هكذا في فتاوى قاصيحات، وإن ادعى حتماً في
 دار ثم يبيعه لصاحبه على دراهم ودفعها إليه ثم استحق بعض الدار ثم يرد شيئاً من الموصى فلعن
 دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعى عليه به أن يرجع بدرهمه
 كذا في الكافي، رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يصف في النصف الآخر شيئاً فامر
 بذلك أدري الدار في يديه ثم صاحبه بها عني مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل
 في النصف الآخر شيئاً فامر المدعى عليه له بدلت نصف ثم صاحبه المدعى عليه مع الذي نصف
 على درهمين منه ودفعها إليه ثم استحق نصف الدار ثم يرجع بقضي عليه عليهما شيء وإن
 استحق ثلاثة أرباع الدار رجع عليهما بنصف واحد، وكذلك لو يفر المدعى عليه لمدعي
 ثلثي شيء حتى أقام المدعي الثاني بية على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صاحبه
 المقضي به من ذلك عني دراهم معلومة، وكان ذلك قبل أن يقضى المقضي له ما قضى القاضي
 له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعي لأن
 ولا على الثاني شيء مما صاحبه عليه ولو أن المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم
 اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على
 المصالح لأن وعلى المستحق الأول بنصف ما صاحبهما هكذا في المحيط، إذا ادعى رجل داراً في
 يدي رجل لصاحبه منها على عيدين فاستحق العبد رجع المدعي على دعواه عداً إذ لم يجر
 المستحق الصلح أما إذا أجازه جاز ومنه العبد للمدعي ويرجع المستحق بقية العبد على
 المدعى عليه وإن لم يجر واحده بصلح ورجع المدعي على دعواه فإن كان الصلح عن إقرار
 رجع المدعي بما ادعاه وإن كان عن إنكار وسكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد
 فالمدعي بالخيار إن شاء رضي بالنصف الثاني وعاد في نصف الدعوى فإن شاء رد العبد وعاد
 على جميع الدعوى هكذا في شرح الصحاوي، إذا استحق بدل الصلح في خمس أو بعد
 لأفراق عن المجلس أو وحده ستوناً أو مائة أو رجباً أو بهرجة فإن وقع الصلح على حسن
 حقه بدل ادعى نصف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع مثل بدل الصلح وذلك
 مائة من الجناد ولا يرجع أصل دعواه، وإن وقع الصلح على خلاف حسن حقه أن ادعى مائة
 دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح موقوف فيرجع مثل بدل الصلح إن وقع
 لاستحقاق في المجلس، وإن وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع بأصل الدعوى كذا في لدخيرة،
 لو كان عليه كره حنطة فصاحبه من ذلك على كره شعير ودفعه إليه ومفرقا ثم استحق الكره الشعير

انتقض الصلح وإذا بطل الصلح رجع بأصل حقه وهو الخطأ فإن ورد الاستحقاق وهم في المجلس بعد فإنه يرجع عليه بشعير منه ويكون الصلح ماصياً كذا في المحيط، ولو صالحه من الدراهم على فنوس وقبصها ثم استخف يرجع بالدراهم كذا في الحادي، رجل ادعى على رجل ألف درهم ودار فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم فسحقت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشيء، لو أن رجلاً ادعى في دار في يدي رجل حفاً فصالحه من ذلك على عيد وعلى مائة درهم كان ذلك حائزاً فإنه استحق لعبد بكم يرجع المدعى في دعواه فإنه يظر إلى قيمة العبد فإن كانت قيمته مائتي درهم انتقص الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وإن كانت قيمته مائة انتقص الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى، ولو أن المدهي أعطى ثوباً للدي في يده الدار وأساقه بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فإنه يرجع المدعي على المدعى عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وإن استحق الثوب من يد المدعى عليه فإنه يرجع المدعى عليه على المدعي بنصف العبد ونصف المائة إن كانت قيمة العبد مائة درهم فإن وقع الاختلاف بين المدعي والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعه المدعي في الدار فدل المدعي - كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقي من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فإنه إذا استحق الثوب كان له الرجوع على نصف ما أعطيتني من العبد والمائة وما للمدعى عليه لا يلحق في الدار عشرينها وقيمها عشرون درهماً وقيمة الثوب مائة وقد انقسمت ذلك على العبد والمائة أسداساً فصار بإزاء الثوب خمسة أسداس العبد والمائة فإذا استحق الثوب كان لي الرجوع بحصة أسداس ما أعطيتك من العبد والمائة فإذا احتلفا على حد الوجه كان القور قور للمدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة أسداس العبد والمائة كذا في المحيط، ولو لم يسم مهرًا في أصل العقد لكنه صالحه من مهرها على أن يجعل العبد مهرًا لها أو مرضه لها بعد الكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف لم صالحها من الألف على عيد فاستحق العبد فإنها ترجع عليه بالألف هكذا في المبسوط، ولو كان المدعي داراً فصالح على دار وبني كل واحد منهما بناء بالدار كالأمانة والبناء كالولد في التزويج السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستحقاق كما في الولد احتلفا في ساحة يدعي كل واحد أنها له وهي يده لم يقض لأحدهما بملك ولا يد إلا بيئته فإن منهما أحدهما لصاحبه يعيد ويقضه وبني الآخر ويمكن فاستحق العبد أو وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما إلى دعواه وبني له أن ينقض بناء ساحته ولا يجمع من السكنى حتى يثبت بالبيئة ولو اشترى منه بعبد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في الكافي، والله أعلم

الباب الحادي والعشرون في المنفقات

الإمام أو القاضي إذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالاً ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيخان، لو قد فر امراته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالقه باللعان كان باطلاً وعموها بعد الرفع باطل وقيل - جائز كذا في الأصول العبادية، رجل زنى بامرأة رجل فمل الزوج وأراد

أحدهما فصالها معاً أو أحدهما على دراهم معنومة أو شيء آخر على أن يعفو عنهما كان باطلاً لا يجب الدرع وعفوه باطل سوء كد قبل الزرع أو بعده كد في فتاوى قاصصجان، ثم كانت المرأة المربى بها هي التي صلحها على درهم أحدها معاً أو دفعها إليه فهو باطل وإن كان واحد منهما أن يرجع بمائة لئلا يدفع هكذا في الميسر، لا يسمى بالقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يعرض ذلك إلى غيره من متوسطين وسهّل بقاضي أن لا يباشر في القصة من يرد الخصوم إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً إذا كان يرجع الاصطلاح بينهم بأن كانوا يعمدون إلى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما إذا صلحوا لقضاء لا محالة وأبوا الصلح إن كان وجه القضاء ملبساً غير مسبب للقاضي أن يردهم إلى الصلح وإن كان وجه القضاء مستتباً فإن وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضي بينهم ولا يردهم إلى الصلح حينئذ وإذا وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المخارم يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً وإن أبوا الصلح هكذا في المدحيرة، أو صالح من الدعوى في القسم على نصف أو ثلثيها على أن يسطوب الأولاد كلها سنة لا يحوز، وكذلك لو شرع الأولاد كلها للصلح ولو صالح على صرفها على أن يحوز من مدعته حار عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى قبل عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى إنما يحوز إذا صلح على صرفها وإن صالح على صرف غيرها لا يحوز كذا في محيط المرحسي هي باب الصلح الفاسد، وهو صالح على اللئ الذي في صرعه أو على الولد الذي في نصه لا يحوز بالاتفاق كذا في المحيط، لو دعى في عيّد دعوى فصاحه من ذلك على محتاسم دفعت معنومة من ذلك هذه الحصة أو على أرطال من خم مائة حبة لم يحوز، وكذلك لو صلح على عيّد أبقى كذا في الميسر في باب الصلح العائد، لو دعى إنسان على إنسان مائلاً أو حقاً في شيء ثم صلح على مال فثبت أنه لم يكن عليه ذلك مال وذلك الحق لم يكن شيئاً كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في حرائر الفتاوى، إذا قال المدعى بعدما صلح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل للصلح، بي كنت ميسراً في الدعوى كان للمدعى عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط، إذا ادعى على إنسان مائلاً وصالحه على مال ثم إن الحق على إنسان آخر يرد أيدل كذا في الوجيز للكردري، ادعى على آخر أن له خمسين ديناراً في يد من مال الشركة وعليه خمسون ديناراً فرفض وأدعى عليه مقر مال الشركة ثم اصطاحا على خمسين ديناراً لا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وإن أنكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطاحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جملة كذا في المدحيرة. المصنوب، إذا قضى حقه وأنكر الثالب ثم صاحبه مال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للثالب أحد مال الصلح كذا في التترخابة، إذا كانت الدار في مدي وحل فادعى أن فلاناً تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لث وأما أريد الرجوع فيها فاصطاحا على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطع الرجوع فيها بعد الصلح، وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنها مائة وأردت الوهاب أن يرجع فصاحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز وإذا جحدت الدار البهية والصدقة وأراد أحد داره فصالحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز وإذا اصطاحا على أن تكون الدار بينهما

بالتسوية يصير على أن يرد الذي في يديه الدرهم مائة درهم فالصلح جائز، وإن كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وجحدته الذي في يديه العبد ذلك وافترى منه الذي في يديه العبد بثوب فدفعه إليه وصاحبه على أن يرى من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط، صالح عن العشرة بالخمس ثم بقى الصلح لا يسع الصلح كذا في القصة، في بؤادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، في رجل باع عبد بألف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وصح رجل للمشتري بتسليم العبد وحطب المشتري العبد فصالح الصامس المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال: هو جائز وتبائع الثمن أي قبض والعبد للصامس فإن: إلا يرى أن رجلاً لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا بألف درهم وأنكر ذلك الذي العبد في يديه فصاحبه عن دعواه على أن رد عليه ثمن وقبضه ثم امر المدعى عليه بأن يبيع فاعبد له والثمن لم يدر قبض كذا في المحيط، لو صاحبه من اثنين على عبد وهو مفر به وقبضه لم يكن له أن يبيعه مرابحة على الذين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح، به على آخر الب دفع حذرون إليه تصعب من جهة الصلح فلا تنعكض بالصلح ثم أراد الاسترداد به ذلك وإن كان إعطاء عرضاً لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز لمكردري في الصلح على الأشياء بني ليست بمال، الكفيل بالنفس إذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه أو يتأن في روايه تسقط هكذا في البدائع، وبه معنى كذا في الدحيرة، والله أعلم.

كتاب المضاربة وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً

الباب الأول في تفسيرها وركبتها وشرائعها وحكمها

أما تفسيرها فموضوعاً فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بين من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر حتى وشرط بيع كله رب المال كان بضاعة أو شرط كله للمضارب كان قرصاً هكذا في لكبي، فهو نفس المضارب المال على هذا الشرط مبيع أو وضع أو هلك المال بعد ما فضله المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوصيلة والهلاك عنه كذا في المحيط

وأما ركنها فالإيجاب والقبول وذلك بالعاقدين، عنهما من لفظ المضاربة والقدار والمصلحة وما يؤدي معاني هذه الألفاظ بأن يقول رب المال حدد هذا المال مضاربة على أن ما رزق الله أو أعطاه الله تعالى منه من ربح فهو لنا على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة، وكذا إذا قال مخرصة أو معصنة ويعمل المضارب أحدث أو رخصت أو قست أو نحو ذلك يتم الركنان ههنا في اليد بيع، ولو قال حدد هذا الألف فاعمل بالنصف أو بالثلث أو بالعشر أو قل حدد هذا الألف وابتنع به متاعاً فما كان من فضل فمك المصنف ولم يرد على هذا شيء أو قال حدد هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يرد على هذا جاب استحصاناً وبرقاً اععمل به على أن رزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بيبي جارت مضاربة قنات واستحصاناً ههنا في المحيط، ولو قال حدد هذا الألف لشترى به هروياً بالنصف أو قال: تشترى به رقمياً بالنصف ههنا فاسد وما اشترى به يكون رب المال والمضارب آخر مثله فما اشترى وليس له أن يسع ما اشترى إلا بأمر رب المال فإن باع بغير أمره فتحكمه كحكمه ببيع العصبوني لا يجوز إلا بإجازة المالك فإن باع ما لم يقدّر على شترى منه رده فهو مبيع بغيره حتى باع واشترى أن يبيع به للمضارب فإن كان فيه فضل على القيمة لشيء عزم ببيع له أن يصدق به وإذا أجاز رب المال بيع المضارب فإن كان المبيع قائماً بيمينه بعد بيعه، وكذلك إن كان لا يدري أنه قدّم ثم حدث وشترى لرب المال فبطل لا يصدق منه شيء، كما لو كان أمره ببيع في لاسد، وإن عزم هلاكه عند الإجازة بإجازته باطية، وإذا بطلت الإجازة كان المضارب صاحباً للقيمة يوم باعه وشترى به بتصدق بالفضل إن كان فيه هكذا في البسيط، ولو قال حدد هذا الألف مضاربة واشترى به هروياً بالنصف أو قال رقمياً بالنصف هل يجوز مضاربة أم لا، لا روي لها في الكتب وكان انقبه أبو بكر محمد بن عبد الله الشلحي يقول بأنه يجب أن لا يجوز مضاربة كذا في سحيره، وإنما شرطها للصحيحة فكثيرة كذا في السهابة

منها أن يكون رأس المال ذواً له أو ذليلاً عند أبي حنيفة وبني يوسف وجمهورهم أنه تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى أو فلوماً رتبه حتى إذا كان رأس مال المضاربة ما سوى الدرهم والدينار والنفوس الرتبه ثم بحر مضاربه إجماعاً وإن كان رأس مال المضاربة فلوماً

والله لا تجوز على قولهما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تجوز هكذا في المحيط، والفتوى على أنه يجوز كذا في التناحر حية بقتل عن الكبرى، ولا تجوز بالذهب والمصنعة إذا لم يكن مصروبه في رواية الأصل كذا في فتاوى قاصصان، وفي الكبرى في المصاربه بالتبخر ورويت في كل موضع يروج التبخر وراج الأئمة تجوز مصاربه هكذا في التناحر حية وبالمسوط والبهائم، ويجوز بالتدريج المهرجه والبروف ولا تجوز بالتسوية فإن كانت التسوية بزوج فهي كالمعلوم كذا في فتاوى قاصصان، لو دفع إليه عرساً أو عبداً فقال بعه واقبض لئمه وأعمل به مصاربه فصاعه بدواهم أو تدانير وتصرف فيها جرت المصاربه كذا في محيط السرخسي، ولو دفع العبد ثمنه درهم قيمته ألف درهم وعمل به فهي مصاربه جائزه في ثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المسعودي، ولو دفعه بمكيل أو موزون جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون المصاربه فاسده لأنها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط، ولو قال: حذ عبيدي مضاربة على أن رأس مائي قيمته بالمضاربة فاسده، ولو قال: اشتر لي عبداً سيئه ثم بعه وأعمل بنمته مصاربه فاشتره ثم بعه بعد ثم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي.

ومنها أن يكون رأس مال معلوماً عند العقد حتى لا يقع في المارة في الثاني والعلم به إما بالتسمية أو بالإشارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى: إذا دفع الرجل دراهم مصاربه لا يدري واحد منهما بربها فهو جائز لأنه وإن لم يوجد تسعير رأس المال وقت العقد فقد وجدت الإشارة إلى رأس المال وقت العقد هكذا في المحيط، ويكون القول في قدره وصفتها قول المصارب مع بيمه كذا في فتاوى قاصصان.

ومنها أن يكون رأس المال عيت لا ديناً بالمضاربة بالدينون لا تجوز حتى أن من كان له على آخر ألف درهم فامر به صاحب الدين أن يعمل به مصاربه لا تجوز المصاربه كذا في النهاية، وهذا بالإجماع كذا في محيط السرخسي، فهو اشترى الدينون بعد ذلك وباع ورجع أو حصر كان الربح له والخسرون عليه وكان الدين عليه على حاته لرب الدين هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما دفع واشترى يكون جائزاً على صاحب الدين فالربح له والخسرون عليه وكان الدين بريئاً عن الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط، ولو كان الدين على ثالث فقال له: اقبض مالي على فلان فاعمل به مصاربه جاز كذا في الكافي، إذا كان لرجل على آخر ألف درهم دين فقال الآخر: اقبض ديني من فلان فاعمل به مصاربه أو ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه جاز ولو قال: اقبض ديني من فلان فاعمل به مضاربة أو ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضه وعمل فيه لا تجوز، وكذا إذا قال: اقبض ديني فاعمل به مصاربه أو ثم اعمل هكذا في المحيط، ولو قال رب المال للمعصب أو المستودع أو المستصحب اععمل بما في يديك مصاربه بالتسعة جاز عند أبي يوسف والحسن رحمهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي، في فتاوى وشيخ الدين أبو القاسم لمديونه: ادفع الدين الذي لي عليك إلى فلان يشتري فلان كذا ويبيع على أن ما يحصل من الربح يبتاع بيمين دفعه صبح ذلك مصاربه كذا في الفصول العمادية.

ومنها أن يكون المال مسلماً إلى المضارب لا يد الرب المال فيه من شرط أن يعمل رب المال مع المضارب تعبد مصاربه سواء كان أمثلك عائداً أو غير عائد كالآلات والوصي إذا دفعها

مال الصغير مضاربة وشرطاً عمل الصغير كذا في الكفاي، ثم أحر مثل لمضارب في عمله على الأب أو الوصي يؤديان ذلك من مال الأب كذا في المبسوط، ولو دفع أحد المتدوين أو أحد شريكه الصل مالاً مضاربة وشرطاً عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي، وإذا لم يكن العائد مالاً وشرطاً عمله مع المضارب فإن كان العائد ممن يجوز له أن يأخذ مالاً مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرطاً عمل نفسه مع المضارب بجره من الربح جرت المضاربة، وإن كان العائد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة وشرطاً عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد كالأدود يدفع مالاً مضاربة وبشرط عمله مع المضارب وإن شرط المادون عمل مولاه مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وإن كان عليه دين جرت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولو وكل رجلاً يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئاً مضموناً لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً كذا في فتاوى قاضيخان، والكتاب إذا دفع ماله مضاربة وشرطاً عمل مولاه معه لا يفسد مطلقاً لأنه كالأجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين، فإن عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فإن اشترى بعد ذلك وباعاً وربحاً فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباع الجارية بفلام ثم باع بالفلام بأربعة آلاف درهم فإن المولى يستوفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترط كذا في المبسوط، لو دفع ألفاً مضاربة فقال له: اعمل فيه برايك كان للمضارب أن يدفعه إلى غيره مضاربة فإن دفعه واشترط أن يعمل المضارب الأول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الأول ورب المال على ما اشترط في المضاربة الأولى ولا أجر لرب المال وإن عمل رب مال كذا في فتاوى قاضيخان، وبآخر آخر المثل كذا في محيط السرخسي

ومنها أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوماً على وجه لا ينقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط، فإن قال: على أن لك من الربح مائة درهم أو شرط مع النصف أو ثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي، ولو شرط للمضارب ربع نصف المال أو ربع ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لأحدهما ربع مائة درهم لا يعينها من رأس المال جاز ولو شرط لأحدهما ربع هذه المائة بعينها أو ربع هذا النصف بعينه من المال فسدت، وإذا اشترط لأحدهما نصف الربح إلا عشرة دراهم أو ثلث الربح إلا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط.

ومنها أن يكون المشروط للمضارب مشروطاً من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئاً من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي وأما الشروط الفاسدة: فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسها إذا قال رب المال للمضارب: بك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية، فإن عمل على هذا الشرط فربح فالربح على ما شرط ولا أجر للمضارب في ذلك، وكذلك إذا اشترط ذلك الآخر لعبد له يعمل معه في المضاربة أو لبيت

يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترطوا ولا أجر لعبد المصارف ولا بيته، وإن كان العبد لدى اشترط له الأجر عليه دين أو كان مكاتب المصارف أو ولده أو والده فهو جائز على ما اشترطوا ولدي عمل بالمال مع المصارف من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترطوا ولو اشترطوا أن يعمل عبد رب المال مع المصارف على أن للعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه عهد شرط فاسد والربح بينهما على الشرط، ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له أجر عشرة دراهم كل شهر أو اشترط ذلك لمكاتبه أو لاهله جاز كذا في المسوط، ولو دفع ألف مصارفة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه إليه ليرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فاشترط باطل والمصارفة جائزة، ولو كان المصارف هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضاً له ليرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة فسدت المصارفة كذا في النهاية، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى خمس دفع مالا مضاربة عسى أن يبيع المصارف في دار رب المال أو دار المصارف كان حائراً ولو شرط أن يسكن المصارف دار رب المال أو دار المصارف فهذا لا يجوز كذا في المغني، قال القدوري في كتابه: كل شرط بوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المصارف ولا يوجب شيئاً من ذلك لا بوجب فسادها نحو أن يشترطوا أن تكون الوصيفة عليهما كذا في المحبرة.

ولما حكمها. فإنه أولاً أمين وعند الشرع في العمل وكسب وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت فهو أجبر وإذا خالف فهو غاصب وإن أذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بصاعه ولو شرط كله للمصارف كان موصياً كذا في الكافي. المصارف إذا عمل في المصارفة لتعاضد وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمصارف أجر مثله فيما عمل لا يواد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن لم يربح لمصارف كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاصيخان، عدا جواب ظاهر الرواية كذا في المغني، ولو كانت صحفة فلم يربح المصارف لا شيء له ولو هلث المال في المصارفة الفاسدة عند المصارف لا يصمن المصارف كذا في فتاوى قاصيخان، وله أجر مثله فيما عمل كذا في المسوط، والله أعلم

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح

فيها نصاً وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز

لو قال رب المال للمصارف على أن ما رزق الله تعالى من الربح بين جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاصيخان، ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مضمّن الشركة يقتضي المساواة، وكذلك إذا دفع إليه مالا وقال: اعمل به بشركتي ولم يرد على هذا، فهذه مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال: على أن للمصارف شركاً والشركة وللشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد فهو بينهما نصفان، وقال محمد رحمه الله تعالى: المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة، ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فإن عمم

رب المال والمضارب بما شرط فلان لعلان من الربح تجوز المضاربة وإن لم يعلموا لا تجوز، وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط، ولو دفع إليه مضاربه على أن يعصي المضارب رب المال ما شاء من اربح فهذه مضاربه فاسدة كذا في المبسوط، ولو قال: على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال: عني أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لأنه شرط له أحد المصيبين كذا في محيط السرخسي، إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعزم لجانب رب المال فالمضاربة جائزه وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال، ولو قال: على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففي الاستحسان يجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط، ولو قال رب المال للمضارب: على أن ي نصف الربح ولت ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شرط في المضاربة بعض الربح لعبر المضارب ورب المال فإن شرط عمل الأجنبي فمضاربة جائزة والشرط جائر ويصير رب المال دافع مال المضاربة إلى رجليه وإن لم يشترط عمل الأجنبي فمضاربة حائزة والشرط غير جائر ويجعل المشروط للأجنبي كالمسكوب عنه فيكون لرب المال وإن شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فإن شرط عمل لعبد فالمضاربة جائزه والشرط حائر على كل حال وإن سم يشترط عمل لعبد إن سم يكر عني العبد دين صح للشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وإن كان على العبد دين، فبأن كره عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا للمشروط كالمسكوب عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويحب الوفاء به وإن كان عند رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف وإن شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادته مضارب له أو شهادة رب المال له تحوز الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعض الربح للأجنبي وإن شرط بعض الربح لفقهاء دين المضارب أو لفقهاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا في المحيط، لو شرط ذلك للمساكين أو للصح أو في الرقاب لم يصح للشرط لأنه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل له فصار كالمسكوب عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي، لو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاث من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال: له ثلث الربح من شاء رب المال فهو والمسكوب عنه سوء فيكون لرب المال كذا في المبسوط، لو دفع رجلان ألف مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لأحدهما والثلاثان للآخر، فعلم للمضارب وربع ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفين، ولو شرط للمضارب أن له الثلث ثلثه من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهماً خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثنوين وسعة للآخر كذا في محيط السرخسي، لو دفع رجلان إلى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح بينهما لعلان من الثنوين ثلث ذلك من نصيب أحد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر وعلان الآخر من الثلث ثلثاً، ذلك من نصيب أحد صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه، وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعلماً وريحاً فصف الربح بين

المضاربين على ما اشترط وانصف الآخر بين صاحبي مال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم والآخر خمسة كذا في المنسوخ، دفع القاع على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يحتل بالقاع من ماله فيعمل بهما فحظهما، وعمل وربح فهو على الشرط ربع ألف المضارب له حصة والثنان به من النصف الآخر بحكم عنه في مال الدافع ولو كان الدافع شرط نفسه ثلثي الربح وللمعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لأن الدافع شرط أن يكون ربع ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا ابتداءً مبتدأ لا مضاربة كذا في محيط السرخسي، ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يحتل بالقاع من قبله ويعمل بهما جميعاً على أن للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح القاع صاحبه ونصفه من ربح القاع خاصة وعلى أن ما بقي من الربح للدفع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما شرطوا والثلث لرب المال، ولو دفع إليه أثنى درهم على أن يحتل بهما بالقاع من قبله على أن الربح بينهما يصعب بهذا جائز، فإن كان الدافع شرط نفسه ثلاثة أرباع وللمعامل ربع فالربح بينهما أثلاثاً على قدر مالهما كذا في المنسوخ، دفع إليه القاع وقال: إن اشترى به برقه انصف ود اشترى به ذهباً، فله الربح وإن اشترى به شعير فله الثلث، صح وما شري يستحق الشرط وإن اشترى برّاً لا يملك بعده شراء شيء آخر لو وقع بشركة ولعقد عليه ولو شرط على أن تكون للبيعة على المضاربة، إذا خرج إلى السفر بعين بشرط وحارب كذا في الوجيز للكردي نادلاً عن المتنفذ، ولو قال له: إن عملت في المعسر ذلك الثلث، وإن سهرت فنت نصف، واشترى في المعسر رباح في سهر قال محمد رحمه الله تعالى: المضاربة على الشراء فإن اشترى في المعسر فله ما شرط في المعسر سواء باعه في المعسر أو غيره وإن عمل ببعض المال في المعسر وبالبعض في المعسر فربح كل واحد على ما شرط دفع إلى رجلين مضاربة على أن لأحدهما ثلث الربح والثاني لرب المال وعليه أجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بين الآخر دون الأول لأن المفسد وهو عدم الشركة في الربح وحده في حقه خاصة ولا يفردهما بالصرف لأن الإذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب الثالث في الرجل يدفع المال بمضاربة وبعضه لا

إذا دفع إلى رجل ألف درهم ليعال نصفه فرض عليك وتسعة معك مضاربة بالنصف فأجده على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة، فإن ملك المال قبل أن يعمل به فهو ضمن لنصفه ولو عمل به فربح، كان نصف الربح للمعامل ونصفه على ما شرط في المعسر بينهما وإن قسم للمضارب المدين بينهما وبين رب المال بعدما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محصر من رب المال فمضاربة باطلة، لأن الواحد لا يفردهم بالقسمة، فإن ملك أحد المتضاربين قبل أن يقضى رب المال نصيبه هت من ماله جميعاً، وإن لم يهت حتى حضر رب المال وأحار القسمة بأد قبض نصيبه بالقسمة جائزة، وإن لم يقض رب المال نصيبه لذي حصل له حتى هتك رجع بمصنف نصيب المضارب ولو كان هتك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشيء، وإن هتك النصيبين جميعاً بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال

على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط، ولو قال حد هذا ألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن يعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فإنه يجوز ويكره لأنه قرض جزئياً كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرحسي، فإن عمل مع حد فربح أو وضع فالربح والوصيعة بينهما نصيب كذا في المبسوط، ولو قال: حد هذا ألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال: على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب، ونصفه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة وإن هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فإنه ضامن بنصف المال حصة الهبة كذا في المحيط، ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة العائدة مضمونة إلا في هذا، ولو ربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوصيعة عليهما نصيبين ثم لم يذكر أن حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب، قال أبو حمزة رحمه الله تعالى: لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويتصدق بها، وقال العقيلي أبو اسحق الحافظ تطيب له بالإجماع ولا يصدق بها كذا في محيط السرحسي، ولو سمي نصفه بضاعة ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وإن هلك المال قبل العمل أو بعده فالحال على رب المال وإن ربح طرب المال ثلاثة أرباع الربح وللمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة، ولو دفعه على أن نصفه ودفعة في يد المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فإن تصرف في جميع المال كان ضامناً للنصف حصة الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وصيغته كذا في المبسوط، فإن نسم المضارب المال نصيبين ثم علم بأحد النصيبين على المضاربة ووضع والوصيعة عليه وعلى رب المال نصيبين وإن ربح فالربح بينهما نصيبين إلا أن ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ولو دفع إل رجل جراً هروياً فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فإن شرطاً على أن الربح بينهما نصيبين فالربح والوصيعة نصيبان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قولهما لمرب المال ثلاثة أرباع الربح وللمضارب ربعه والرضيعة كلها على رب المال وإن كان خلط لخالين فليس له أجر مثل عمله في نصف الذي فسدت فيه المضاربة، وإن لم يخلط أحدهما بالآخر له أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وإن شرطاً أن يكون للمضارب ثلثا الربح ولرب المال ثلثه فالربح بينهما على ما شرطاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوصيعة عليهما نصيبين وأما عدهما للمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه وإذا شرطاً لمرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصيبين وعنده للمضارب سدس الربح والباقي لمرب المال هكذا في محيط السرحسي

وما يحصل بهذا الباب: إذا دفع الرجل إلى رجل جراً هروياً فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره بأن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصيبان فباع للمضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها وبالحمسة التي عليه، فالربح والرضيعة نصيبان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. لو رب المال ثلاثة أرباع الربح ولل مضارب الربع والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط، ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمائة مضاربة على أن للمضارب ثلثي الربح فعلم بها كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط، وإن وضع كانت الوضيعة عليهما أنصافاً هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: للمضارب ثلث الربح إن عمل في المائة وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط، ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح والمضارب الثلث والسائلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط، هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لرب المال خمسة أسداس الربح والمضارب السدس هكذا في المحيط، وهل يستحق على رب المال أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت للمضاربة فيه ينظر إن حلف المالك فليس له أجر مثل عمله وإن لم يحلف أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه للمضاربة كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك

الأصل أن ما عمله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جعلته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهاج والإجارة والاستئجار والإيداع والإيضاع والسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه، إذ قيل له: أعمل برأيت وهو ما يحتمل أن يلحق به مطلق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى غيره وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله: أعمل برأيت إلا أن يصح عليه رب المال وهو الاستدانة وهو أن يشتري بالدرهم والدنانير بعدما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السعائج وكذا إعطاؤها والعق مال ويعبر مال والكتابة والإقراض والهبة والصدقة هكذا في الهداية، يجوز للمضارب أن يبيع بالتقيد والسيئة كذا في الكافي، وإن باع شيئاً من مال المضاربة وأخر التمس جاز على رب المال ولا يضمن شيئاً كذا في غاية البيان، وإن حلف شيئاً بحيب مشى ما يحلف التجار في مثل ذلك العيب أو يبالغين به الناس فذلك جائز لأنه من صبح التجار ولو حلف عنه شيئاً فاحشاً أو حلف بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعلم به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط، وله أن يشتري دبة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكربها وله أن ياذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من الرواية كذا في الكافي، وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وإنما العهدة على المضارب كذا في المحيط في التصرفات، ويملك المادون من جهته من التصرفات ما يملكه للمضارب دون ما لا يملكه، فإن اشترى العبد عبداً من تجارتها فجنى، لا يدفعه ولا يمد به حتى يحضر المضارب ورب المال وإن لحق عبداً من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضراً أو غائباً، ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لأن الرهن إبقاء دين حكماً وليس له

ان يعصي دية من مال المضاربة كذا في محيط السرحسي، فإن دونه بدليل من المضاربة وفيه فصل أو ليس فيه فصل فانهن جائز ولو لم يره ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة مباحة المضارب في تلك دون حصول رب المال أو دفعه عليه بهيمة أو عصي الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط، ولو حصل بمنس على الأيسر والأعسر جاز كذا في الكافي، وليس له أن يزوجه عبداً أو أمه من مال المضاربة كذا في محيط السرحسي، إن دفع المضارب مال المضاربة أو شيئاً منه إلى رب المال بصفة مشروى رب المال وباع، فهي مضاربة بحالها وبصور رب المال معيلاً للمضارب في العمل ويستوي في هذا إن يكون مال المضاربة ناصباً أو صار عرضاً، وإن كان رب المال أحد مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به، إن كان رأس المال ناصباً فهو نقص للمضاربة وإن صار رأس المال عرضاً لا يكون نقصاً بها ثم إذا كان مال المضاربة عرضاً وباع رب المال العرض بالقي درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالقي عرضاً آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وحصل للمضارب حصة من ذلك كذا في المحيط، ولو دفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة مثاليته ولا قصد المضاربة الأولى عندما ويكون الربح بينهما على عاشرًا في مضاربة الأولى كذا في الكافي، إذا باع رب المال من المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في مال فصل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بفصل مضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم يفسد المضاربة يكون رب المال بالخيار، إن شاء دفع الشئ إلى المضارب وبقيت المضاربة وإن شاء أمسك الشئ ونقص مضاربة كذا في محيط، وبه أن يستأجر أرضاً ببناء ويشترى ببعض المال طعاماً ليرزقها كذا في الخاوي، ولو استأجر أرضاً ببناء على أن يخرس فيها شجر أو أرضاً فقل. ذلك من مضاربة فهو جائز والتوصية على رب المال والربح على المضارب كذا في المبسوط، ولو أخذ الأرض مراعاة واستنبتها بضعاء أشباه بعض مال المضاربة يجوز، إن قال له عمل برأيتك وإن كان البذر والقر من قبل رب الأرض والعمل على المضارب، فما حصل يكون للمضارب كذا في حرفة المغنين، وكذا لو كان شرط الفقر على المضارب كذا في الخاوي، ولو دفع أرضاً بغير مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيتك أو لم يقل كذا في المحيط، ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال أن يطا حازية اشترها بالمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ويلبسها كذا في المبسوط، وإن أذن له رب المال في وطئها فذلك لا يحل له وطئها ولا ذواته كذا في محيط، ولو زوجها رب المال من المضارب فإن كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما قدمت وإن لم يكن فيها فصل جاز التكاح كما هو زوجها من أحسن كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر، ونعرج الخاوية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط، وليس بمضارب أن يبيعها بعد ذلك كذا في المبسوط، وليس بمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال بقرابة أو يبيح وكذا لم يحر له أن يشتري من يعتق عليه إن كان في مال ربح، فإن اشترى من يعتق على

وب ائال او من يعتق عليه صار مشترياً فنصفه دون المضاربة وضمن ان بعد الثمن من مال المضاربة وإن لم يظهر في ائال ربح حار ان يشتري من يعتق عليه فإنه رادته قيمته بعد اشتراؤه حتى ظهر ربح عتق حظه منه ولم يضمن لرب المال شيئاً وسعى بعبد في قيمته نصيب رب ائال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فصل فيه ونصفه بماله صح عيبه كذا في الكافي، وللمضارب في المضاربة لطفة ان يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة من وبحراً وليس له ان يسافر سراً محبواً بنحامي الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، وفي فتاوى ابي الليث إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له: عمل برأيتك، لا أن معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يحلفون وارباب الأموال لا يهونهم على ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس إن غلب التعارف بينهم في مثل هذا رجوت ان لا يضمن ويكون الأمر في ذلك محمولاً على ما تعاروه كذا في المحيط، إذا دفع المرحل إلى الصبي أو إلى العبد المحجور عليه مائة مضاربة فاشترى به فربح أو وضع بعمره إحداهما وله الصبي ومولى العبد جاز على رب ائال والربح سهماً على ما شرعه والعهد في البيع والشراء على رب المال ثم لا يستقل العهد إلى الصبي إن كسر وانتقل إلى العبد إذا اعتقه، ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعدما ربحا فإن مولى العبد يضمن ب ائال قيمة عبيده يوم عمل في ماله مضاربة بأمره فإذا ضمن قيمته هي ذلك الوقت يملكه بالمسكن فجميع ما ربح لعبد لرب ائال دون مولى العبد، وأما الصبي فعلى عاقلة عاقلة القاتل الدية، وإن شاء ورثه لصبي مملوك عاقلة رب ائال ثم ترجع عاقبته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة الصبي حصه من الربح كذا في المسوط، ولو اشترى لمضارب حمر أو حنبراً أو مدبراً أو أم ولد أو مكناً يضمن رأس المال عمن أو له يضمن كذا في محيط السرخسي، لو اشترى بيعاً فاسداً لم يملك إذا قبض فليس يحالط وما اشترى فإنه علي المضاربة لأن الأمر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والسائد كذا في المحيط، وإن اشترى شيئاً بما لا يتعاس فيه الناس يكون مخالفاً، قال له رب ائال: عمل به برأيتك أو لم يقض ولو باع مال المضاربة بما لا يتعاس فيه الناس أو بأجل غير متعارف حار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاصاً لصاحبه كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترى المضارب أو باع من لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك كمكاته ولعبد المديون فإن كان السع ولشراء يمثل القيمة جاز عندهم جميعاً، وإن كان بما لا يتعاس الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعاً، وإن كان بما يتعاس الناس في مثله لم يحز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز إلا من مكاته وعنده المديون هكذا في المحيط، أقر المضارب بدين في مضاربة من لا تقبل شهادته له أو مكاته أو عبده وعنده دين أو لأمره في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا ما أقر لعبد ولا دين عليه فإنه لا يلزمه وعندهما يجوز إقراره بهما إلا بعده أو مكاته هكذا في محيط السرخسي، هذا إذا لم يكن في مال المضاربة فصل عام إذا كان فيه فضل فيصح إقراره لهؤلاء في حصته من عليه في المضاربة الصمر كذا في المحيط في المتفرقات، إذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم ينفذ ثمنها حتى اشتراها لنفسه بمسألة لم يجر وكذلك لو كان المضارب معها بالعين وقبض ثمنها إلا درهم

ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الأول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي قولهم شراء هؤلاء جائزاً لا للمكاتب والعمد ولو وكل المضارب به اشتريها أو لم ير رب المال لم يجر الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للوكيل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريها به أو وكل كل رب المال للمضارب بذلك لم يجر كذا في الميسوق، يسري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلاً دعاه إلى رجل ألف درهم مضاربة بالمصنف وبهية عن أقره مائش الكيس الذي فيه الدراهم واحتضنه يدرهم للمضارب من غير فعنه قل أنه يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس به أن يحص نفسه ببيع شيء من ذلك المباح ولا يشتري بثمنه شيئاً لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئاً اشترى بمضاربه مدعاً بألف درهم وأشهد، ثم تقدم من المال ثم شري بنفسه مائة ألف درهم وتقدم من المال فهذا جائز كذا في المحيط، إذ اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم شهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراءً مستقبلاً بمثل ذلك مال أو يربح وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يادن فإن شراؤه لنفسه باطل ولا يبيح له أن يضاهها وهي على المضاربة على حالها كذا في الميسوق، وقول محمد رحمه الله تعالى أنه أشهد أنه يشتريها لنفسه بحمل على وجهين، أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الأول أو يربح أو يوسعها والثاني أن يشتري الجارية ثانياً من البائع الأول لنفسه بمثل الثمن الأول أو يكثر أو يوصيها فإن أراد به الوجه الأول فإنه لا يجوز سوك اشتراها بمثل الثمن الأول أو يكثر أو ياكل لأن الواحد لا يلي العقد من الخائين في البيع والشراء إلا الأب في ماله ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وإن راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه إشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لأن محمد لم يفصل وإن كان حين شراؤها عمل المضاربة أشهد أنه يشتريها بنفسه فإن كان رب المال أدن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو صانع ثوب المال ما قد وإن كان رب المال لم يادن له في ذلك فالجارية على المضاربة إلا أن يكون رب المال حاضراً فدل عد حضرته، إني اشتريها لنفسه هكذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى في إرياد إذا قل ارجل لغيره: خذ هذا الألف مضاربة فاحذد المضارب واشترى جارية بألف درهم جاز كذا اقتضاء مطلق تسمية الدراهم ثم مضر إلى الدرهم فإذا هي بهرجة أو ريف فإن لم يعمد بالمشار إليه وقت الدفع والأخذ أو علم به أحدهما دون الآخر أو عمداً إلا أنه لم يعمد كل واحد منهما يعلم صاحبه بحال المشار إليه فالشراء حلال على المضاربة فبعد ذلك إن أعطى المضارب ربح الخارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيف وإن لم يتجاوز بها البائع وردّها على المضارب يردّها للمضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجباة ويكون رأس مال المضاربة الجيد فإن كان المضارب نظر إلى الدراهم قبل الشراء وعلم أنها ريف فاشترى بها جارية بعد الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزيف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوقاً أو رصاصة فاشترى المضارب جارية بألف درهم حياض فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجه الثلاثة التي ذكرناها وللمضارب أجر مثل عمله ولو كانت

الدرهم جيداً إلا أنها تنقص من المسمى بأن كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية
بالب درهم نصف اجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في ارجوه الثلاثة، فإذا باع المضارب
هذه الجارية بعد ذلك وبيع نصفه لثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس
ماله والباقي ربح فيكون يبيع على الشرط وليس للمضارب اجر المثل فيما اشترى لرب المال،
ولو كان المضارب ورب المال يعلمان يكون الدرهم زيوفاً أو سبوقاً أو ناقصة ويعلم كل واحد
منهما يعلم صاحبه بذلك فانصورية تتعلق بالمشار إليه فإنه كانت بدرهم زيوفاً أو سهرحه فاشترى
بها جارية فالضراء للمضاربة ولو اشترى بـ جيداً يصير مشترى لنفسه، وإن كانت الدرهم سبوقاً أو
رصاصاً فاشترى بها شيئاً كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله، فإن كانت الدرهم
ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالب درهم والمقبوض خمسمائة نصف
الاجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الدحيه، وإذا اشترى المضارب بمال متاعاً
وفيه فضل أو لا فصل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فبقي للمضارب وأراد إمساكه حتى يجد ربحاً
فإن المضارب يجبر على بيعه إلا أن يشاء أن يدفعه إلى رب المال ولكن يقار له إن أردت
الإمساك فرد عليه ماله وإن كان فيه ربح يقال له: ادفع إليه رأس المال وحصه من الربح ويسلم
المتاع لك كذا في المبدائع، وليس لرب المال أن يابى ذلك عليه كذا في المسوط، وإذا اشترى
المضارب بمال متاعاً ثم قال للمضارب: أنا أمسكه حتى أجد ربحاً كثيراً وأراد رب المال بيعه
لهذا على وجهين، إما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال العا و اشترى به متاعاً
يساوي العين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى به متاعاً يساوي ألفاً ففي الوجهين
جميعاً لم يكن للمضارب حق إمساك المتاع من غير رضا رب المال إلا أن يعطي رب المال رأس
المال إن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق إمساكه
وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق إمساكه هل يجبر على البيع فإن كان في مال فضل
يجبر للمضارب على بيعه إلا أن يقول رب المال: أنا أعطيتك رأس مالك وحصنتك من الربح إن كان
في المتاع فضل أو يقول أعطيتك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل فإذا احتار ذلك فحينئذ لا
يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع
ويقار لرب المال المتاع كله خالص ملكك إما أن تأخذه برأس مالك أو تبيعه حتى تصل إلى رأس
مالك كذا في التمهيد، وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو إجارة أو
بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال
احصل برأيتك جاز له ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في المصنوع الصمدية والله أعلم

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين

إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبداً يساوي ألفي درهم
وقبضه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأحاز ذلك رب المال فذلك جائز
وتكون على المضارب العامل قسمة العبد ألف درهم ألف من ذلك لأحده رب المال ورأس ماله
والأخر ربحه يأخذ رب المال نصيبه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من

الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر ربع لحق رب المال فلا يتمتع
 لأجله نموذج إجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع العبد بأنفسه درهم وأجار ذلك رب
 المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من المشتري الأمان فيكون ذلك على
 المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعاً، ولو كان المضارب باع العبد بأقل من العين بقليل أو كثير بما
 يتصان فيه فأجار ذلك رب المال فإجارته باصلة، ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجار أحد
 المضاربين فإن كان باعه يمثل القيمة فهو جائز وإن باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى
 يجهزاه جميعاً، ولو كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاره المضارب
 الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز إن كان باعه بأقل من قيمته بما يتفاسد الناس فيه وإن كان بما
 لا يتفاسد الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو جائز في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعه جميعاً كذا في المبسوط، دفع انما إلى رجلين
 مضاربة بالنصف وقال: أحسباً برأيكما أو لم يقض لا يتفرد أحدهما بالبيع والشراء فإن عمل
 أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار صائباً لذلك النصف كذا في محيط
 السرخسي، وما يحصل يتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله له بسبب حرام كذا في
 المبسوط، وإن عمل أحدهما بأذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من
 كل واحد منهما وما بقي في يد العامل من ربح فهو من رب المال والمضاربين على شرطهم. فإن
 تولى ما عني المضارب المخالف أحد جميع رأس ماله من المضارب الموافق وإن بني ربح بأحد رب
 المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربحه والربح الباقي الذي هو نصيب المخالف يطر فيه، إن كان
 مثل ما عليه بحسب ما عليه من نصيبه من الربح، وإن كان نصيبه من الربح أكثر مما عليه
 بحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى به الباقي من الربح إلى تمام نصيبه من الربح وإن كان
 أقل مما عليه بحسب قدر نصيبه مما عليه ويرد الباقي إذا أيسر وصورته إن كان رأس المال ألف
 درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف وربع وخمسمائة رأس اذان وخمسمائة دين
 على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبقى خمسمائة ربح يضم إلى
 الخمسمائة الدين التي على المضارب المخالف فيصير الباقي يكون بينهم أربعة أسهمان لرب المال
 وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر أن نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون
 وعليه من الدين خمسمائة فيحسب ما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان
 وخمسون ويرد مائتين وخمسين إذا أيسر وإن كان في يد المضارب الموافق ألفا درهم وخمسمائة
 يضم إلى الخمسمائة ديني على المخالف فيصير الربح كله أنفي درهم فيكون نصيب المخالف من
 الربح خمسمائة وأنه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وإن كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف
 فالربح ألفا درهم فيضم إلى ما على المخالف فيصير الربح العين وخمسمائة فنصيب المخالف منه
 ربعه وذلك ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح ويرد
 عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب
 انوافق اثلاثاً على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي، ولو لم يهلك ما في يد المخالف
 ولكن هلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فإن رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله

ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبضا الألف مضاربة اقسامه نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبداً ثم أجاز صاحبه شراءه ثم يكن العبد من المضاربة بإجارته ولو اشترى جميعاً بالألف عبداً ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجاز صاحبه جراً، وكذا لو أجاز له رب المال كد في المضاربة اشترياً عبداً فباعه أحدهما بعرض أو جارية فأجاز صاحبه، لم يجر قياساً وجاز استحساناً ولو لم يجر صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالألف ثم أجاز لم يجر ويرد العبد على المضاربة ويكون في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجر صاحبه بيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي، وإن أبصر أحدهما بعض المال بعير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وبيع أو وضع مخرج دنت للمضارب الذي أبصر ووصيغته عليه ولرب المال أن يضمن إن شاء مستبضع ويخرج به للمستبضع على الأمر وإن شاء ضمن المضارب الأمر فإن ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء، فإن أدن كل واحد من المضارب لصاحبه في أن يبيع ما شاء من المال فابصر أحدهما رجلاً وأبصر الآخر رجلاً فذلك حائر عليهما وعلى رب المال وإن باع المضاربين عبداً من رجل في كل واحد منهما أن يبيع نصف اثنين من المشتري وإن لم يادن له شريكه في ذلك ولا يقصر أكثر من نصف اثنين إلا أنه يادن له شريكه فإن أدن به شريكه في ذلك فهو جائز، ونحو ذلك لهما حين دفع المال إليهما مضاربة لا تبضع المال فابصرهما فلهما ضمان له، وإن أبصرهما يادن رب المال فهو حائر على المضاربة كذا في المسوط، والله أعلم.

الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط

الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في انضباطه إن كان شرطاً لرب المال فيه فائدة فإنه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذا لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بعمر امره وإن كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فإنه لا يصح ويجعل كدسكوب عنه كذا في المحيط، إن خص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سعة بعينها سفيد به ولم يجر له أن يجاوز دنت وكذا ليس له أن يدفعه بصناعة إلى من يخرجه من تلك البلدة فإن أخرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعنده وصيغته وإن لم يشتر حتى رده إلى البلد الذي بعينه مريء من الصمد ورجع المال مضاربة على حاله وكذا إذا اشترى ببعينه في المصر ورد بعينه كان المردود بعينه ولم يشتر في المضاربة كذا في الكافي، وإن كان اشترى بنصف المال شيئا خارج الكوفة وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشترى خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وصيغته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسألة: يصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد ر جميعاً والله تعالى كذا في المحيط، ولو شرط أن يعمل في سوق لكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال: لا تعمل إلا في السوق فعمل في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي، وما يفيد التقييد من الألفاظ سنة دفعت إليك لأن مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة، أو لتعمل

بالكوفة مجزئاً أو مرفوعاً أو فاعلاً به بالكوفة أو قال: دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يقيد لفظان دفعت إليك مضاربة بالنصف وأعمل بالكوفة أو قال: أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال حتى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلغظ به ابتداءً ويمكن جعله مسياً على ما قبله يجعل مسياً عليه كما في الألفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ كما في اللفظين الآخرين وحسب نكون الريادة شوري، وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي، وفي القنوري إذا دفع إليه ألف درهم فقال: خذ هذا الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام وهذا على الحسنة ودققها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال: خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال: في الطعام بهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يهيب مخالفاً ضماناً، قال: وله أن يشتري به الطعام في المصروف وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجدة واحد ففي غير ذلك من المكان وأشباهه يقى على العموم ولو قال: خذ هذا الألف واشتر به الطعام وله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط، إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستاجر لنفسه دابة بما حرج في الطعام خاصة كما يستاجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري للتعامل وله أن يشتري أيضاً حمولة يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أوفى في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب، ولا يشتري سمية يحمل فيها الطعام إلا أن يكون في بلد اعتادت للتعامل فيه ذلك، فإن كانت المضاربة عامة جاز شراء السمية أيضاً كما في محيط المرحسي، وله أن يستاجر ببعضه بيتاً يجوز فيه الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط، إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصروف الذي دفع المال إليه وفي غيره، وله أن يضع في الرقيق أيضاً وله أن يستاجر دواب لحمل الرقبي وكذلك له أن يشتري بعض الدواب طعاماً أو كسوة للرقيق كذا في المحيط، لو قال: على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي، ولو دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى ويبيع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصيارفة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصيارفة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط، وإن وقت للمضاربة وقتاً يعينه بتقيد به حتى يطل العقد بمضيه كذا في الكافي، ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بال نقد ويبيع به فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالنقد كذا في المحقق، ولو أمره أن يبيع بالسمينة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا: وهذا إذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط، لو قال لاتبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لأنه حبر لصاحبه كذا في المحامي، لو كانت المضاربة مطلقة فحسبها رب المال بعد عقد المضاربة نحو أن قال له: لا تبع بالسمينة أو لا تشتري دقياً ولا طعاماً أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فإن كان التخصيص قبل أن يعمل المضارب أو بعد عمل المضارب أو ببيع الثمن وصار المال ماصاً

جار تخصيصه وإن كان التخصيص بعدما عمل وصار المال عرضاً لا يصح وكذا لو نهاء عن السفر فعلى الرواية التي يملك السفر في المضاربة المطلقة إن كان المال عرضاً لا يصح نهي كذا في فتاوي قاضيان، فإذا اشترى ببعض المال شيئاً ثم قال: لا تعمل به إلا في الحصة لم يكن له أن يشتري بالباقي إلا الحصة فإذا باع ذلك الشيء وصار نقداً لم يشتريه إلا الحصة كذا في خاوي، إذا دفع إليه مالاً مضاربة على أن يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جسس للملبوس في حق بني آدم فله أن يشتري به ماشاء من ذلك كالحل والحرير ونقر وثياب نقطن والكتان والأكسية^(١) والانبجانيات والطيالسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري لمسوح والستور والأقماع والومائد والطنافس ونحو ذلك، ولو دفعه عمى أن يشتري به البر فليس له أن يشتري من ثياب الحر والحرير والطيالسة والأكسية شيئاً وإنما يشتري ثياب نقطن ولكتان فقط كذا في المسوط في باب شراء المضارب وبيعه، والله أعلم

الباب السابع في المضارب يضارب

إذا دفع المضارب مالاً مضاربة بغير إذن رب المال لم يضمن بالدفع ماله يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في السبيلين، ثم رب المال باختيار إن شاء ضمن لأول راس ماله وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن الأول صحب المضاربة بين الأول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وإن ضمن الثاني رجع على الأول ما ضمن وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا وبطريق الربح للثاني ولا يطيب للأول كذا في البكافي، وإن اختار رب المال أن يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الأول ولا يضمن واحداً منهما شيئاً فليس به ذلك كذا في المسوط، وهذا إذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين، ولو كانت المضاربة الأولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الأول أجر مثله وللثاني على الأول مثل ما شرط من الربح، ولو كانت الأولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الأول أجر مثل وللاول ما شرط به من الربح وكذا إذا كانت فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الخاوي، ولو أسهللت المضارب الآخر ادخل أو وحيه كان الضمان على الآخر خاصة دون الأول لأنه في مباشرة هذا الفعل محذوف ما أمر به الأول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما إذا عمل بادل لأنه في مباشرة الفعل مثل أمر بالمضارب الأول فلهذا كان له أن يضمن أيهما شاء كذا في المسوط، ولو عصب مال من المضارب الثاني غاصب قيل أن يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في المحبرة، ولو أضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فله الربح المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء وأربح غاصب بين المضاربين على المشرط والوصيعة على المضارب الأول ولا ربح لرب المال فإن ضمن المضارب الأول صحب المضاربة الثانية وإن ضمن

(١) قوله والانبجانيات جمع انبجانيه بمعنى الهمة وكسرها تكون النود وكسر النوحدة وتعريف الجهم وبعد النون باء نسبة مشددة كسبه عيظ لا عيم له نسبة إلى موضع يقال له انبجان يقال كساه انبجاني كذا في شرح البحاري فحيث عطفه على الأكسية من قبل عطف خاص به بحراري

الثاني رجع به على الأول وإن ضمن المستضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الأول كذا في الميسوط، رجل دفع مائة مصرية وقال له: اعمل فيه برايت على أن ماروق الله تعالى من الربح يكون بيما أو قال: يكون بيما نصفين فدفع الأول إلى غيره مضاربة وشرط لكائي ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المار نصف الربح وللمضارب الأول سدس الربح وإن شرط لأول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني وانصف لرب المال ولا شيء للأول ولو شرط الأول لثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويعزم الأول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاصيحيان، ولو مال رب المال للأول، ما ربح في حد من شيء فهو بيما نصفين أو قال: على أن ما مال لك من فضل أو ربح أو قال: على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال: على أن ماروق الله فيه من شيء أو قال: على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيما نصفين، وروى له: اعمل فيه برايتك ودفعه إلى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة أسداس الربح كان كله صحيحاً وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الأول ورب المال نصفين كذا في الميسوط، في المسعى بشرى الربيد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة وقال: ما رزقي الله فهو بيما وببيك نصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين بكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط، إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال له: اعمل فيه برايتك فدفع المضارب إلى غيره مضاربة وقال له: اعمل فيه برايتك أن يدفع إلى الثاني أن يدفع إلى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الأول كذا في الذخيرة، ولو كان الأول دفع إلى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برايتك، فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط، إذا دفع الرجل مالاً مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برايتك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برايتك فدفعه الثاني إلى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الأول بريء من الضمان ورب المال بالخيار إن شاء ضمن الثاني رأس ماله وإن شاء ضمن الثالث، وإذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشيء وإن ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما شرطوا ولو كان المضارب الأول حين دفع المال مضاربة إلى الثاني بالثلث قل له: اعمل فيه برايتك فدفعه الثاني إلى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فلرب المال أن يضم أي الثلاثة شاء، فإن ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الأول وإن ضمن الثاني رجع على الأول وإن ضمن الأول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر المثل للأول صححت المضاربين جميعاً الثلاثة والثالثة والوضعية على الأول وأما الربح للمضارب الآخر سدس وللثاني سدس وللأول ثلثا الربح كذا في الميسوط، وللمضارب أن يشارك غيره شركة عند ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع، ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بمقدار عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضعية عليه والتوى من ماله

وللعامل أجر مثله على المضارب لأول ويرجع به الأول على رب المال وإن كان فيه ربح فإنه يعطى أجر مثل العامل أولاً من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يعمل به: عمل فيه برأيه عدمه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال هنا وعليه أجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول بمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرهن أو غيره قال محمد رحمه الله

تعالى في إجماع الصعيبر إذا باع المضارب المتاع مراجعة بعدما انفق حسب ما انفق على المتاع من الخسار وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسونه وطعامه وركوبه وذهبه وغسل ثيابه وما لا بد منه والأصل العقلي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو بمنى رأس المال فيضم إليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو بمنى رأس المال فلا يضم إليه وإذا وجب الضم بقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تحملاً عن الكذب كذا في المحيط، لو اشترى المضارب متاعاً بالقرض بقرضه بالقرض ثم قال للمشتري منه أبيعته مراجعة على رقبته فإن بين المشتري كم رقبته فهو جائز لا بأس به وإن لم يعلم المشتري كم رقبته فالبيع فاسد فإذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار، إن شاء أحذه وإن شاء تركه فإن قبضه بباعه ثم علم ما رقبته فقصى به، فرفضه باطل وعليه قبضته وتوليته في هذا كالمراجعة فإن كان المضارب ولده رجلاً برقبته ولا يعلم المشتري ما رقبته ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعاً صحيحاً جاز، إن لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول عدم برقبته فسكت حتى باعه المضارب من آخر بيعاً صحيحاً فإن رخصه الأول بعد ما علم برقبته ثم باعه المضارب من آخر بيعاً صحيحاً فالبيع الثاني باطل، ولو كان الأول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلاً، وإن عدم الأول بالرقم فمقص البيع لم يجر البيع الثاني أيضاً، ولو كان المضارب اشترى المتاع بالقرض ثم قال لرجل أبيعك هذا المتاع مراجعة بربح مائة على العي درهم ولم يسم رقماً ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بالقرض درهم فالبيع لارم بالقرض درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط، لو قال: حلت هذا بربح الدرهم درهمين يكون الثمن عشريين إذا شتره بعشرة ولو قال: بربح الدرهم درهمين يكون بربح الدرهم ثلاثين، ولو قال: بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر، وكذلك لو قال: بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال: بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين قياساً وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال: بربح العشرة أحد عشر ونصفاً كان الربح درهماً ونصفاً، ولو قال: بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في المحيط للمرخسي، لو اشترى ثوباً بعشرة دراهم من مال المضاربة وانفق عتده حتى يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهماً كان الثمن خمسة دراهم ولو قال: بوضعية الدرهم

درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثاً ولو قال: بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال: بوضيعة العشرة خمسة عشر، ولو اشترى المضارب عبد وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يمكن له أن يبيع الجارية مربحة على الثمن ولا تولية إلا من الذي يملك العبد، ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسميه ثم باعه المضارب بالجارية مربحة أو تولية، كان باطلاً، ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له العلام مربحة أو تولية جاز ذلك، ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد يربح عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وتأخذ المضارب العلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى العلام على المشتري بقيمة العلام، ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة قبضها بعلام وبقيصا ثم أن المضارب باع للعلام من صاحب الجارية يربح العشرة أحد عشر كان يبيع قاسداً ولو باع للعلام من رب الجارية بوضيعة العشرة أحد عشر كان البيع جائزاً ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً، ولو قال: أبيعك هذا العلام يربح عشرة دراهم كان جائزاً ويأخذ الجارية عشرة دراهم، ولو قال: أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في البسوة، ولو كان رأس المال ألفاً فبالبسوة فاشترى به عبداً ثم باعه بألف مروية قال اشترته بألف فبالبسوة وأبيعك بمربحة مائة فعلى المشتري ألف فبالبسوة ومائة مروية ولو قال: يربح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح فبالبسوة ولو قال يملك بوضيعة مائة كانت المائة فبالبسوة كذا في محيط السرخسي، وإذا دفع مالاً مضاربة إلى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بعلام وبقيصا فردت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب العلام من رب الجارية يربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في اليد أحد الجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أحد الجارية ومائة درهم وإن شاء نقص البيع ولا سبيل له على الولد والتبوية في هذا كالمربحة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وحمسمائة ثم اشترى بها ألفاً، باعها مربحة على ألف درهم عندهما وعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى على حمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكثر حصة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشترى بألف درهم لم يبيعها مربحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشترى بألف درهم لم يبيعها مربحة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من المكمل أو الموزون أو بمرص قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشترى بألف درهم منه لم يبيعها مربحة على الألف كذا في المبسوط.

الفصل الثاني في الرباحة من المضارب ورب المال: المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مربحة فإنه يبيع مربحة على أقل الثمن وحصة المضارب من الربح كذا في التتارخانية نقلت عن الإسيبي رحمه الله تعالى، إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبداً بحمسمائة فباعه من المضارب بألف فإن المضارب يبيعه مربحة على حمسمائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فبيعه كيف يشاء كذا في البدائع، وإن اشترى المضارب عبداً بألف وباعه من رب المال مربحة بألف ومائتين باعه رب المال مربحة بألف

ومائة كذا في انكافي، ولو كان رب المال اشترى العبد بألف مائة من المضارب بخمسمائة
 درهم من المضاربة مائة مضارب مربحة على خمسمائة كذا في المبسوط، لو اشترى رب المال
 بخمسمائة ومائة من المضارب بألف ومائة فإنه يبيعه مربحة على خمسمائة وخمسين ولو
 اشتراه المضارب بستمائة مائة مربحة على خمسمائة ولا يحتسب المضارب شيئاً من حصة
 نفسه حتى يكون ما بقى أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على ألف وعلى هذا
 القياس تجري المسائل كذا في الحاوي، ولو اشترى رب المال بألف وقبضته ألفان ثم مائة من
 المضارب بالثمن بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفاً فإنه يبيعه مربحة على
 ألف وخمسمائة، وكذا لو اشترى رب المال عبد بخمسمائة قيمته ألفان مائة من المضارب
 بالعين فإنه يبيعه مربحة على ألف كذا في محيط السرخسي، ولو كان رب المال اشترى بألف
 وقبضته ألف مائة من المضارب بالعين مائة المضارب مربحة على ألف وإن كان اشترى رب المال
 بخمسمائة وقبضته ألف مائة من المضارب بالعين مائة المضارب مربحة على خمسمائة كذا في
 المبسوط، ولو كان العبد يسوي ألف وخمسمائة فاشترى رب المال بألف مائة من المضارب
 بألف يبيعه المضارب مربحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي، ولو كان
 رب المال اشترى بالعين وقبضته ألف مائة من المضارب بالعين مائة المضارب مربحة على ألف
 كذا في المبسوط، لو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تسوي ألف وخمسمائة مائة من
 المضارب بألف وخمسمائة من المضارب يبيعه مربحة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر
 على وجهه كذا في المبدع، لو كان رب المال ملئ العبد بغير شيء مائة من المضارب بألف
 المضاربة لم يبيعه مربحة حتى يبين أنه اشترى من رب المال كذا في المبسوط، اشترى المضارب عبداً
 بخمسمائة قيمته ألف مائة من رب المال بألف فإنه يبيعه مربحة على خمسمائة كذا في محيط
 السرخسي، ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبداً من رب
 المال بألفي درهم مائة من رب المال مربحة على ألف وخمسمائة، ولو كان المضارب اشترى العبد
 بخمسمائة من المضاربة مائة من رب المال بألفي درهم فإنه يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة
 للثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب وي طرح عنه خمسمائة ربح رب المال
 وخمسمائة أيضاً يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم
 يحتسب به في ثمن هذا العبد ويسوي إن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه
 كذا في المبسوط، اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألفان ثم مائة من رب المال فإنه يبيعه
 مربحة على ألف هكذا في محيط السرخسي، ولو اشترى المضارب بألف مائة من رب المال
 بالعين ثم إن رب المال مائة من أجبي مساومه بثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من لاجبي بالعين
 لم يملك أب يبيعه مربحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن بين الأمر على وجهه
 وعندهما يملك يبيعه مربحة على ألف في الحاوي، ولو كان المضارب باع العبد من رب المال
 بألف وخمسمائة ثم مائة من رب المال من أجبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة
 حتى صار بالعين فاشترى بها العبد من أجبي فإنه يسعه مربحة في قولهما على العين وهو ظاهر
 وإن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه مربحة على ألف وأربعمائة كذا في

المسروط، اشتره المضارب بألف وولاه رب مال ثم باعه رب مال من أجسي مربحة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب بمربحة بألفين ثم حصه رب المال عن الأجنبي ثلاثمائة وهرم الخمس يحيط لأجسي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة وبيعته مربحة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يبين وعندهما يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة لأن ما حظ رب مال عن لأجسي ينقسم على الربح وعلى رأس المال أثلاثاً ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحض من الربح مائة وبيعاً أربعمائة ثم يجب على الأجسي أن يحيط عن المضارب مثلاً ذلك فيحيط الأجسي عن الثمن أربعمائة ثم يطرح أيضاً عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك أربعمائة فإذا طرح أربعمائة من ألف وخمسمائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط المرحسي، ولو كان المضارب حظ عن رب المال من الثمن الذي ولاه به انعقد ما في درهم، فإن رب المال يحيط المائتين وحصصها من الربح وهي مائة درهم عن لأجسي ثم يحيط الأجسي عن المضارب هذه الثلاثمائة وحصصها من الربح وهي مائة فسقى ثعبه في يد المضارب بألف وخمسمائة شراء من لأجسي، فإن أراد أن يبيعه مربحة بألف فيقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مربحة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة كذا في المسروط

الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبداً بخمسمائة من المضاربة فبيعه من المضارب الآخر بألف فأراد الثاني أن يسهه مربحة يبيعه على أقل الثمنين ولو باعه الأول من الثاني بألفين ألف مضاربة، ألف من من نفسه فإن الثاني يبيعه مربحة على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الأول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في مدني، ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الأول بألف المضاربة عبداً أو باعه من آخر بألفين الكثير في يده وقسمت ألفا درهم، فإن الثاني يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة، ولو كان الأول اشترى بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمائة على حالها بألف المضاربة على ألف وخمسمائة، ولو كان الأول اشترى بألف من ماله وخمسمائة من المضاربة وأمسأته بحالها بألف المضاربة مربحة على ألف وثلاثمائة وثلاث وثلاثين وثلث، ولو كان الأول اشترى بألف المضاربة وبخمسمائة من ماله فإن الآخر يبيعه أيضاً مربحة على ألف وثلثمائة وثلاث وثلاثين وثلث كذا في المسوط، لو دفع إلى أحدهما ألف وإلى الآخر ألفين فاشترى صاحب الألف عبداً به وباعه من صاحب الألفين بالألفين بألف المضاربة على ألف وخمسمائة ولو كان الأول اشترى بخمسمائة بألف الثاني مربحة على ألف، ولو اشترى الأول بألف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف أمان من المضاربة وألف من ماله بألف المضاربة على ألفين وسدس ألف ولو كان الأول اشترى بخمسمائة من المضاربة وأمسأته بحالها بألف الثاني مربحة على ألف وخمسة أسداس الألف كذا في محيط المرحسي، ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وإلى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الأول عبداً بألف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة

الآلاف الف من ماله والف في المضاربة فإن الآخر يبيعه مربحة على الفين وخمسمائة وستة وستون درهماً وثلاثي درهم هكذا في المبسوط، ولو اشتراه الأول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف في المضاربة والف من ماله باعه مربحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي، وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم، ألف من المضاربة والفين من ماله فإنه يبيعه مربحة على الفين وخمسمائة وثلاثمائة وثلاثين وثلاث فلذا قصص الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصة ألف درهم وكان ما بقي من المضاربة، فإن كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط، ولو اشترى عبداً بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة كان الدين عليهما نصفين، ولو رهن بقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لأن الإذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوحوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرطاً وما حصل بالاستدانة إن كان مطلقاً يقتضي التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين أو الثلثاً لأنه لا تعلق لأحدهما بالآخر كذا في المحيط، رجل دلع إلى رجل ألفاً مضاربة لم يكن للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بأكثر من ذلك المال، قال له رب المال: أعمل فيه برأيتك أو لم يقل فإن اشترى سلعة بأكثر من ألف كانت حصة الألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وخيبته وثمن الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخطأ كذا في فتاوى قاضيخان، ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك أن يشتري بعد ذلك شيئاً، ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كما مكيل والمورون ونحوه، كان مشترياً لنفسه لأنه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير أو دنائير فاشترى بالدرهم فخذ على المضاربة استحساناً لأنهما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا اشترى بالفلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا إذا اشترى بالبيض وهي يده السود والصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي، ولو اشترى بغير ذهب أو فضة مرضوضة يجوز أن يكون ثمناً كان مشترياً لنفسه وإذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بمائة دينار وقيمة الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة، ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً فاشترى بالدنانير بنوي من المضاربة ثم خلت الدنانير قبل أن ينقد فصارت ألفاً وخمسمائة فهذه وضعية دخلت على المال فاشترى بالألف ذهباً وينقده ثم يبيع للتاج فينقده بقيمة الذهب كذا في المحيط، إذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليها جارية خمسمائة كمرحلة وسط وقبض الجارية وملك الدراهم عند المضارب

فالمضارب مشتر للمضاربة لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان مشترها بحمسين ديناراً فبعضها رسم بنقد الثمن حتى صاعته لدرهم رجع على رب المال بحمسين ديناراً استحساناً فيعطيهما بائع للمضاربة بهذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر يستوفى رب المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال بعد بيعت المال فاشترى المضاربة بألف علفاً كذا في المبسوط، ولو اشترى رباً عبداً بحمسمائة لم يملك أن يشتري بعد ذلك إلا بعدد حمسمائة، وكذلك كل دين يبيع لئال لأن قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده حاربه أو عرض فاشترى جاريه للمضاربة ليباع العروص مؤددي ثمنه منها لم يجر سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلًا ولو باع ما في يده قبل مجيء الآجل لم ينتفع بذلك لأن الشراء حين انعقد وقع له فلا يصعب للمضاربة كذا في محيط السرخسي، ولو باع المضارب واشترى ونصرف في ماله المضاربة بحصل في يده صوب من لأموال من المكبل والموردون والمعدود وغير ذلك من سائر الأموال ولم يكن في يده دراهم ولا دينار ولا فلوس فليس له أن يشتري متاعاً يضمن ليس في يده مثله من جسمه وصفته وقدره بأن اشترى عبداً يكر حطة موصوفة من شترى يكر حطة وسط وفي يده ثوب وسط أو يكر حطة حيدة وفي يده لحيه حاربه كان في يده أحمود من اشترى به أو أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في ليداع، اشترى بحنة سبعة وفي يده حصه جاز كذا في محيط السرخسي، لو كان أمره أن يحصل في المضاربة برباه فاشترى بها ثياباً ثم صبعها بعصفر من عبده فهو شريث في ثياب ما راد العصفر فيها وأصل الثياب على المضاربة وأصبح فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط، ولو صبعها من ماله صبع يريد منها رسم يقل به عمل فيه برباكت فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار إن شاء أحد الثياب وأعطاه وريده أصبح وإن شاء صممه قيمة ثياب بيهض كذا في العصب، ولو لم يكن فيه فصل على رأس المال فإن باعها قبل أن يحد شئاً مساومة ومربحة جاز ويرى عن الضمان ويقسم ثمن في مساومة على قيمة الثياب غير مصنوعة وعلى ما زاد الصنع فيها فتكون حصة الصانع بمضارب وحصة ثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المربحة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصنع يوم صنع وإن كان فيه فصل ناك اشترى الثياب بثلف وهي تساوي الثمن حين اشتراها، إن شاء صممه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وإن شاء أحد ثلاثة أرباعه وأعطاه ما راد أصبح في ثلاثة أرباعه وإن هلك الثمن في يده لا ضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي، وإن كان صبعه أسود فتمتد هما لجواب فيه كالجواب فيما صبع أحمر وعند أبي حنيفة ورحمة الله تعالى السود هي الثوب بقصد فهو بمرة الحمل والمضاربة في أنه لا حصة بمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والأصح أن هذا في ثياب بقصد للمراد من قيمتها فأمّا في ثياب يريد السود في قيمتها فهو بمرة ما لو صبغها أصغر أو أحمر هكذا في المبسوط، لو اشترى ثياباً بجمع من المضاربة ثم استأجر على حملها أو فصارها أو قتلها أو فعل ذلك من ماله فهو متصرف لأنه يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه، قال له عمل فيه برباكت أو لم يقل كذا في محيط السرخسي، وكذا إن راد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو

يصوع منه ويلزم الريادة عليه في ملكه دون مال المضاربة ويبيعه مرابحة على الشئ دون الريادة كذا في الكافي، ولو أن المضارب سم بصنع الثياب وبكى قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يريد فيها أن يخلص منها فلا ضمان عليه في ذلك إن رادت أو نقصت، فإن باعها بربح أو وصيحه فهو متبرع فيما عزم من مال نفسه في قصرتها قبل هـ على قوله فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبي أن يكون الجواب في هـ كاجواب في مسألة الكراء لأن مؤنة القصاره حرج المرمم به حقه برأس المال يخرجه الكراء كذا في المصنوع، في المشتري رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاكسرى سبعة مائة درهم وأمال عنده على حاته ثم اشترى بالثمن كتبها طعاماً وحمله في القسمة فهو متبرع في الكراء، ولو كان شرباً بسعمنة منها طعاماً وبقيت في يده مائة فأراد في كراء لم يكن متطوعاً وباعه مرابحة على كراءه وكذلك لو بعد مائة في كراءه ثم اشترى بالسعمنة ولو كان قد ملأه في الكراء ثم اشترى بألف درهم مدعاً وقد أمره رب المال أن يعمل رابيه فإنه يبيعه مرابحة على ألف ومائة منها للمضارب ويبع على المضاربة كذا في المحط، وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بنصف، أمره أن يستدين على المال فهو حائر لا الاستدانة شراء بالسيف ونحوه بالشراء بسيفه على أن يكون اشترى كنه بالموكل جاز هكذا نصف، فإن اشترى بالمضاربة علماً ثم اشترى على مضاربة حارية بألف درهم فيه وقصها ثم باعها بألفي درهم فخلص مال ثم هنك ما قص منه يدفع ما باع فإن المضارب يلحقه نصف ثمن الحارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الحارية كانت بينهما نصفين يؤذيان من ثمنها ما عليه من الشئ والباقي بينهما نصفان فإن سم بيع مضارب الحارية وبكاه عتقها ولا فخل فيها على رأس المال فحقت حرة في نفسها، ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للنصف ثلثه وألزم المال ثلثة فاشترى المضارب بألف حارية تساوي ألفاً واشترى على مضاربة علماً بألف يساوي ألفين فباعهما جميعاً بأربعة آلاف فإن ثمن الحارية يستوفي منه رب المال رأس مائة، وما بقي فهو ربح بينهما على ما شرطاً ثلثه للمضارب وثلثه رب المال، وأما ثمن مائة فيؤذي منه ثلثه وأما الباقي بينهما نصفان فإن كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شيء فهو رب المال ثلثه وللمضارب ثلثه على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى المضارب بأربعة آلاف فحقت حارية المضاربة بأخذ منها رب المال رأس مائة ألف درهم والباقي بينهما نصفان على ما شرطاً وثلث الحارية مشتركة بينهما بالثلاث على قدر ملكيهما وشترط الناصرة في الربح في هـ، يكون إطلاقاً، ولو دفع إليه الألف مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء هنك مال ثلثه وللمضارب ثلثه وأمره أن يستدين على مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك أيضاً، فاشترى بالمضاربة حارية تساوي ألفاً ثم اشترى على مضاربة حارية بألف يساوي ألفين فباعهما بأربعة آلاف فحقت المضاربة تكون بينهما على شريعتهم بعد ما يستوفي رب المال رأس مائة وحقت الحارية بالدين بينهما نصفان، وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب

المال، ولو كان امره أن يستدين على نفسه كان ما اشترى المضارب بالدين له خاصة دون رب المال، ولو كان امره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها عبداً فهو مشتر لنفسه ونقرض عليه خاصة لأن الاستدانة هي لشراء بالسبقة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط، ولو قال له رب المال، استقرض علي ألفاً وابع به على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يردعه إلى رب المال لزمه ضمانه لأن الأمر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي، ولو دعي إلى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك براه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بثلث ثياباً فسلمها إلى صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئاً معروفاً فصبغها به ثم أن المضارب باع الثياب مرابحة بالقي درهم فإن رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم ويؤدي المضارب ثمرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهماً عشرة أسهم من ذلك حصه المضاربة بينهما اثلاثاً على الشرط وسهم حصه المدة تدين بينهما نصفان، ولو كان باع الثياب مساهمة معه الثمن على قيمة ثياب وعلى ما راد الصباغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو من المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله وينسب ثباتي بينهما اثلاثاً على شرطه، وما أصاب فيه صباغ يعطي منه أجر الصباغ مائة درهم وإياها بينهما نصفان، ولو اشترى المضارب بالمضاربة ثياباً واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصباغ به الثياب ثم باعها مرابحة على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالقي درهم فإنها تقسم على أحد عشر سهماً عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة، ولو باعها مساهمة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما راد الصباغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصباغ كان للمضارب وكان عليه أداء النقرض. ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم سبقة فصباغ الثياب به كان هذا والذي استأجر تصباغ بمائة ليصبغها سوء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط، أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب بحمته عليها بمائة درهم كانت ثلثه مشتركة، إن باع المتاع مرابحة معه الثمن على أحد عشر جزءاً عشرة مضاربة وجزء شراكة يكون بينهما بعد أداء الكراء مائة في محيط المرحسي وإن باعه مساهمة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم حرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكرى بها بأعيانها دواب فله أن يبيعها مرابحة على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع الثياب مرابحة على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصه الكراء وإن باعها مساهمة كان الثمن كله مضاربة وضمان الكراء في مال المضارب خاصة لأنه هو المستقرض فإن قال المضارب لرب المال: إنما استكريت الدواب بث حصص ثمنك، وقال رب المال: إنما استكريت بمالك لنفسك ثم حملت ثمنها عليها فأنقول قول رب المال كذا في المبسوط، دفع ألفاً مضاربة بالثلث وأمره أن يستدين على المضاربة فاشترى بألف المضاربة وبثلاثة آلاف حارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الألف الأولى والحارية ولثمتها في يده خمس تسعة آلاف يؤدي أربعة آلاف ثمن الحارية

إلى بالمها وخمسة آلاف إلى مشترها هكذا في محيط السرحسي، ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد وأربعين درهما وثلاثي درهم وعلى المصارب في ماله ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانية وخمسون وثلاث فإن هلكت الألف انصارية أولاً ثم هلكت احدىة والخمسة الآلاف بعد ذلك والمسألة على حالها فإنه يؤدي تسعة آلاف درهم كما بين ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهماً كذا في المبسوط، والله أعلم

الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية

من دفع إلى آخر ألف درهم مصاربة فاشترى بها عبداً ثم طعن المصارب بعيب في عبده كان الخصم في ذلك هو المصارب دون رب العبد وإذا أقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع فإنه يردّه عليه فإن ادعى البائع الرضا على المصارب فإنه يستجيب المصارب على ذلك بانه ما وصيت بهذا ولا عرضت على بيع فإن أقر المصارب أنه قد رضي بالعيب وأمره منه أو عرضه على بيع منه رآه فإنه لا يرد على بائعه كالتوكيل الخاص إلا أنه إذا لم يمكنه الرد على بائعه فإنه يكون ما اشتراه على المصاربة ولا يلزم المصارب وذكر في كتاب الوكالة في التوكيل الخاص أنه إذا رضي بالعيب إن كان قبل القبض يلزم الموكل وإن كان بعد القبض يلزم الوكيل إلا أن يشاء الموكل أن يأخذه معباً وفي المصارب لم يفصل بينهما إذا رضي بالعيب قبل القبض أو بعده فمن مثبحة من قال: الجواب في المصارب كالجواب في التوكيل الخاص وصيهم من يقول مصارب إذا رضي بالعيب فإنه لا يلزمه وإنما يلزم المصاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف التوكيل الخاص فإنه إن كان بعد القبض يزمه وإن ادعى البائع الرضا على رب المال وأبكر المصارب وأراد أن يستجيب رب المال والمصارب على ذلك فإنه لا يستجيب المصارب ولا رب المال كذا في المحيط، ولو اشترى المصارب عبداً لم يرد رآه رب المال فبالمصارب أن يردّه بخيار الرؤية ولو رآه المصارب ثم اشتراه لم يكن لو أخذ منهما خيار وإن لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم أنه أعور قبل أن يشره المصارب فاشتراه المصارب وهو لا يعلم به فله أن يردّه بالعيب والتوكيل بشراء عبده بعينه بألف درهم بمصرلة المصارب في جميع ما ذكر، ولو دفع إلى رجل مالا مصاربة على أن يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المصارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار بمصارب فيه، وكذلك لو كان المصارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمصارب أن يردّه ثمناً وكذلك التوكيل بشراء عبده بعينه إذا اشتراه وقد كمل الأمر وأنه أو علم بعينه فليس للتوكيل أن يردّه كذا في المبسوط، إذا باع المصارب عبداً من المصاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعدما قبضه وللعيب يحدث منه فافتر المصارب أنه كان عبده ورده عليه القفاضي بإقراره أو قبله المصارب بعينه بعينه قضاء أو استقنا المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال، ولو لم يقر المصارب بالعيب من أنكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء إن كان قبضة المصالح عليه مثل حصّة العيب من الثمن أو أكثر محض يتعاقب الباس منه يجوز، وإن كان بحيث لا يتعاقب الباس في مثله لا يجوز ذكر المسألة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في المدخيرة، والله أعلم

الباب الحادي عشر في دفع المائتين مضاربة على الترادف وحلط أحدهما بالآخر وحلط مال المضاربة بغيره

قال محمد رحمه الله تعالى: من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم آخر مضاربة بالنصف أيضاً فحبط المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل هي حتم هذه المسائل أن المضارب متى خلط مال رب المال بمال رب المال لا يصح ومن خلط مال المضاربة بمال نفسه أو بمال غيره يصح وهذه المسألة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما إن قال رب المال في كل واحد من المضاربتين: اعمل فيه برأيك أو لم يقل ذلك فبيها أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى وكل منهما أما إن خلط المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قيل إن يربح فيهما أو بعدما يربح في أحدهما دون الأخرى فرب قال له رب المال في المضاربتين أحدهما فيهما برأيك فخلط أحدهما بالآخر فإنه لا يضمن واحداً من المائتين سواء خلطهما قيل إن يربح في المائتين أو بعدما يربح فيهما أو بعدما يربح في أحدهما دون الآخر، وإن لم يقل له في المضاربتين جميعاً: اعمل فيهما برأيك فإن خلط أحد المائتين بالآخر قيل إن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئاً وإن خلطهما بعدما يربح في المائتين فإنه يضمن المائتين وحصة رب المال من ربح المائتين قبل الخلط واعتبر^(١) بما لو خلطهما المضارب بمال خاص بنفسه وهكذا يضمن المائتين جميعاً ويضمن حصة رب المال من ربح المائتين فكذلك إذا خلطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما إذا يربح في أحد المائتين دون الآخر فإنه يضمن مال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فإن قال له: اعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فحبط مال المضاربة الأولى بالثانية فمسألة لا تحلو عن أربعة أوجه أما إن خلط أحد المائتين بالآخر قبل أن يربح في أحد المائتين أو بعدما يربح في المائتين أو بعدما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية أو بعدما يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال: اعمل فيه برأيك أحدهما إذا خلط أحد المائتين بالآخر بعدما يربح في الأولى والثوجه الثاني إذا خلط أحدهما بالآخر وقد يربح في مال الأولى الذي قال له فيه: اعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا مال الثانية أحدهما إذا خلط أحد المائتين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المائتين وكذلك إن يربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها: اعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها: اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية: اعمل برأيك، ولم يقل ذلك في الأولى فالمسألة لا تحلو عن أربعة أوجه أيضاً على مبيتنا وهي الوجهين منها وهما إذا خلط أحد المائتين بالآخر بعدما يربح في المائتين أو في مال الثانية الذي قال له فيه: اعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له: اعمل برأيك يضمن مال الأولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما إذا خلط أحد المائتين بالآخر قبل أن يربح في المائتين أو يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية فإنه لا يضمن شيئاً لا مال الأولى ولا مال الثانية كذلك في المحبط، إذا دفع

(١) قوله واعتبر إلخ. الترجيح لا وجود له في النسخة المطبوعة بالهند اهـ

الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له حصل فيه برأيك فدفع المضارب المال إلى رجل وقال له: خلط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم حصل بهما جميعاً فأحده الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لأنه بمنزلة الوديعة في يده مالم يخلط والمضارب بمطلي المعد يملك الإيداع والإيضاع فلا يصير هو باندفع مخالفاً ولا القابض بمجرد انعقد منه عاصياً ما لم يحدث كذا في المبسوط، دفع أيضاً مضاربة بالنصف والفاً بالثلث ولم يقل فيهما: حصل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقتسمان نصف الربح نصيبين ونصفه ثلاثاً ولو ربح في أحدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لأنهما مضاربتان فإن خلطهما بعد ذلك صار صائباً للمال الذي وضع فيه ولا يصمن المال الذي ربح فيه لأن ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في محيط السرخسي، إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يحصل فيها برأيه مبيع ألفاً ثم دفع رب المال إلى آخر ألفاً آخر مضاربة بالنصف يحصل فيها برأيه فدفع المضارب الثاني الألف إلى هذا الرجل أيضاً مضاربة بالثلث يحصل فيها برأيه فحبط الألف بالآخرين فلا ضمان عليه، فإن ربح عن ذلك كله ألفاً أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين للمضاربين الأولين اثلاثاً باعتبار ما دفعوا إليه من المال فإذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع إلى رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي حارب المال نصف ما كان ربح المضارب الأول وذلك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال أيضاً ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع إلى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح قسماً في الربح ثلاثة أرباعه لرب المال وربعه له، ولو كان المضارب الأول لم يربح شيئاً حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يحصل فيها برأيه فعزل فربح ألفاً ثم دفع إليه المضارب الثاني الألف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يحصل فيها برأيه فخلطه بالآخرين ثم عمل مبيع ألفاً، فإن للربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحساب المال فيصيب الالف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفاً وانقسم ما بقي بينهما لرب المال ثلاثة أرباعه وللمضارب ربعه فذا أصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر من الالف الذي هي ربح الالف الأول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الأول ويأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة أرباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب ربعه هكذا في المبسوط، ولو دفع إليه ألفاً مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعزل فيه وربح ألفاً فدفعه ألفاً آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخلط خمسمائة من هذا الألف بالمضاربة الأولى فهلك بعد الخلط ألف فإلهالك ربح المال الأول وصار كأنه لم يربح وقال محمد رحمه الله تعالى: الألف بهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أحماسه من المال الأول وخمس من المال الثاني كذا في الكافي، وإن لم يهلك حتى عمل وقد ربح ألفاً آخر فخمس هذا الربح من المضاربة الأخيرة وأربعة أحماسه من الأولى كذا في محيط السرخسي، ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة فاشترى المضارب به وبألف من ماله جارية، ثم خلط الالفين قبل أن يتقدما

بعد الشراء ثم تقدمهما فلا ضمان عليه، فإن باعها بعد ذلك وقبض الثمن محتطاً فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصيبه على المضاربة حصّة ما اشترى من اجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصّة ما اشترى منها بمال نفسه وإن قسم المضارب المال بين محصر من رب المال قسمته باطله، ولو أن المضارب حين أخذ المال المضاربة وحلّطه بالف من ماله قبل أن يشتري به لم يشتري به كان مشترئاً لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة، ولو كان حلّط المال بعدما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامناً لألف المضاربة حتى يدفعه من ماله إلى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء، وإذا قبض الجارية كان يصقها على المضاربة ويصقها للمضارب كذا في المبسوط، وانتقضت المضاربة لأن من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرحسي، ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف للمضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودعا الألعين قبل أن يحطباها لم قبض الجارية فنصقها على المضاربة ونصقها لذلك الرجل، فإن باعاً بثلث واحد وقبض الثمن محتطاً فهو جائز ولا ضمان على المضارب فإن قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فإن حلّط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة، وإن شارك المضارب بمال المضاربة بإذن رب المال ثم قال المضارب للشريك: قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع يمينه كذا في المبسوط، وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل دفع إلى رجل مائة دينار فبعتها ألف وخمسمائة وقال له: اعمل بها وبالف من مالك على أن الربح بينهما نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما أخماساً على قدر المالين فإذا شرط المناصفة صار كأن صاحب الدينار شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وإن خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطاً من اجانبين إلا أنه لا يمكن تصحيحها شركة لأشتراطها العمل على المدفوع إليه المال، وفي الشركة يكون العمل مشروطاً عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير بالف من مالك انتفاء الضمان عن المضارب إذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولم صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها وإحضارها، فإن هلك أحد الدين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه إن هلكت الدنانير بطلت المضاربة، وإن هلكت الدراهم فالمضاربة على حالها فإن انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة أسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطاً والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة، ولو اشترى المضارب بكل مال مائة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدس بحكم الشرط، ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئاً فالربح كله لصاحب الدراهم، ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بهما عبداً فخمسة أنساع العبد للمضارب وأربعة أنساعه على المضاربة، فإن باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله، وأخذ المضارب

خمسه اتساع الربح حصة رأس ماله فيكون له حاصه وأربعة اتساع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوماً بينهما أساساً للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفاً ثم باعه بثلاثة آلاف درهم انقسم الثمن على تسعة أسهم خمسة اتساعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلاث حصة المضارب فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خمسة وأربعة اتساع الثمن وذلك ألف وثلثمائة وثلاث وثلثون وثلث حصة المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما أساساً هكذا في المحيط، والله أعلم

الباب الثاني عشر في نفقة المضارب

إذا عمل المضارب في المصر فليست نفقه في المال، وإن سافر طعامه وشراؤه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراء في مال المضاربة، فلو بقي شيء في يده بعدما قدم مصره رده في المضاربة، ولو كان حروجه دون السفر، وإن كان بحيث يمشي ثم يروح فيبيت بأهله فهو بمنزله للموتى في مصر، وإن كان بحيث لا يبيت بأهله صفتته في من انصارية كذا في الهداية، والنفقة هي ما يصرف إلى الحاجة للرعية وهي الطعام والشراب والكسوة وبراءات ينام عليه والركوب وعلف دابته، كذا في محيط السرخسي، ومن ذلك غسل ثيابه وأهله في موضع يحتاج إليه كالخجاز وأجره ولحماء وإخلاق، وإنما يصلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفصل إن جاوره هذا في الكفاي، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فعدل: كما كان يأكل كذا في الدجيرة، فأما الدواء، وأجنامه والكحل وسوا ذلك ففي ماله حاصه دون مال المضاربة، وكذلك جارية الوطء وأخدمه لا يحتسب بثمنها في المضاربة، ولو استأجر أجيراً يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه، فيحضره له ويطبخ ويغسل ثيابه ويعمل به ما لا بد له منه احتسب بذلك على المضاربة، وكذلك لو كان معه عسان له يعملون في المال كانوا بمنزله ونفقتهم في مال المضاربة، وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها متاع المضاربة إلى مصر من الأمصار كان عليها على المضاربة ما دامت في عملها كذا في المبسوط، ولو اعانته رب المال بعثمانه أو دوابه في السفر لا تعدد المضاربة، ونفقة علمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة، فإذا أتعى للمضارب عنهم بعير أو دابة أو مال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي، وإذا صدر ضماناً فإن ربح في المال ربحاً يبدئ برأس المال بأحد رب المال رأس المال كله، وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما اشترطوا، فما أصاب المضارب من الربح فإنه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه، فإن كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة، وإن كد نصيبه من الربح أكثر أحد الزيادة إلى تمام نصيبه من الربح، وإن كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط، وإن كان أسرف فيما أتعى على الرقيق، فإذا يقسم بين رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط، وسيل النفقة أن يحتسب من الربح إن كان، وإن لم يكن فهي من رأس المال لأن النفقة جزءها لك، والأصل في الهلاك أن

ينصرف أولاً إلى الربح كذا في المحيط، فإن أبقى المضارب من مال حصة أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بدلت ويبدأ برأس المال ثم بشي بالنفقة ثم بثالث بالربح، وإن هلكت مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشيء كذا في اندحيرة، فإن أبقى من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به، فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكفاله كذا في محيط السرخسي، إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة أو اشترى صاعاً للمضاربة فصاع مال قبل أن يتقدم فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط، ولو اشترى صاعاً وكسبه ودهسه أو استأجر ما يركب عليه فصاع مال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي، لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعاً فخرج بأهل من الكوفة يسجد فيه ببصرة فإن ينفق من مال مضربه في طريقه، فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها واجتمع إلى الكوفة أبقى من مال المضاربة في سفره، ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال لينجر فيه نفقته في طريقه، وببصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط، إذا دفع الزوج إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب، فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه، فإن سافر بمال مضاربة لم يعد إلى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام بالكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط، فإن تزوج مرة فيها واتخذها وطناً زالت نفقته عن مال مضاربه كذا في المبسوط، وإذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف لتجارته انتهى إلى ذلك الموضع، فأم يشتر شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصر وقد أتفق من المال، فإن تمت نفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط، وإذا دفع إلى رجل مالاً مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لأنه يجرله المضارب الأول كذا في المبسوط، ولو بوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته في مال المضاربة، وإن قبض نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصر أو في مصر يتجدها، فإن إقامة كذا في اندحيرة، لو أبعده المضارب مع رجل لم يكن للمستبضع نفقة في مال المضاربة، ولو أبعده المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرع ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط، المضارب إذا سافر بمال المضاربة وما من نفسه يورث النفقة على اثنين سواء أحدهما المدين أو سم يحلظه، قل له رب المال: اعمل فيه برأيتك أو لم يعمل له ذلك وانسفر وما ذوب السعر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيان، وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر مالهيهما وإن كان أحد دليل بضاعة فنفقته في مال المضاربة إلا أن يتفرع للعمل في بضاعة فينفق من مال نفسه دون لبضاعة إلا أن يكون صاحبها أدن له كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الرذائل رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالبصرة فاشترى المضارب بها حيازة تساوي ألفي درهم واحد جئت تجارية إلى استنفقه فإن النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكيهما هكذا في

المخيط، لو اشترى باللف حارية^(١) تساوي العبي فاحاصل من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ان يسقعه عليهما دل محمد رحمه الله تعالى النصفة على رب المال وعلى هذا الاختلاف إذا أثبتت الحارية ووردت بالخلاف في الجعل كالاختلاف في بيعته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويحرر كل واحد منهما على ١، يعطي حصته من الجعل وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يحتسب الجعل في بيع الربحية ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فإن كان هناك ربح فاجعل فيه ولا فهو أصبغة في رأس المال كذا في الخاوي وهكذا في المهيض، لو أتى مصرأ واشترى شيئاً فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصرأ آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هنك في الطريق وإن سئم المتاع جاز بيعه لبقائها في حق أبيه كذا في الوجيز للكوخري، ولو كان للمضارب حرج بالمتاع من ذلك المصير قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي إلى المصير ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط، لو كان المضارب في الطريق فمات رب المال برسول عن السفر أو مات فله أن يترجعه إلى أبي مصرأ حب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما إذا كان مال المضاربة ناصب وهو في مصر أو في الطريق فخرج إلى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي، ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الأمصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها إلى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة، وكذلك لو كان رب المال حياً فأرسل إليه رسولاً بجهاد عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به إلى مصر رب المال فإني لا أصح ما هنك من المتاع في سفره وأجمل نفقته في المال استحساناً، ولو كانت المضاربة في يده درهم ودينار فمات رب المال والمضارب في مصر آخر أو كان رب المال حياً فأرسل إليه رسولاً بجهاد عن الشراء ربيع فأقبل المضارب بالمال إلى مصر رب المال فله في الطريق فلا ضمان عنه وإن سلم حتى قدم وقد أتفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن النصفة كذا في المسعودي، إذا أسرى مائة المضاربة وبالف من عبده غيباً فأتفق عليه فهو مشطوع وإن رجع الأمر إلى القاضي فأمره بالسقعه عليه فمات، أتفق فهو عليهما على قدر رؤوس أموالهما قال أبو يوسف^(٢) وهذه فسخة من القاضي بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالنصفة كذا في الخاوي، كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فإن أتفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمه وأحد بما ردد إن كان مائتق منه أكثر من أجر المثل كذا في المسعودي، والله اعلم.

الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوى نسب ولد حارية المضاربة

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يحلوا إما أن لا يربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال أو منه فضل فإن لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه ولو اعتقه رب المال يصح ويكون مستوفياً رأس ماله فأما إذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمه

(١) قوله لو اشترى باللف حارية تساوي إلخ هذه الحارية إلى آخره ولا وجود لها في نسخة الطبع الهندي

(٢) قوله قال أبو يوسف إلخ هذه العبارة لا وجود لها في نسخة الطبع الهندي

يعيد بأن شترى عبداً بخمسمائة وهو يساوي ألفاً ورأس المال ألف فأعتقه المضارب لا يصح
 أيضاً لأن مال المضاربة متى كان جسرين محتجين بقيمة كل واحد مثل رأس المال فإنه يعتبر كل
 واحد من المالين مشمولاً برأس الدل كأنه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائع بينهما هكذا
 في محيط السرحسي، ولو كان رب المال هو الذي أعتق بعد حار إعاقته وصار ربه مستوفياً
 برأس ماله بتمامه بقي جسماله ربحاً فيكون بين المضارب وبينه نصفون كذا في المحيط، وإن
 كان في قيمة العبد فضل باء اشترى المضارب بخمسمائة عبداً يساوي ألفين فأعتقه جاز إعتاقه
 في الربح كذا في محيط السرحسي، فيستوفي رب المال الخمسمائة لتمامه في يد المضارب
 برأس المال وإذا استوعاها برأس ماله صار الأول شمولاً للمضارب من العبد قدر سبعين
 وخمسين درهماً فقد حدثت للمضارب زيادة مئة في العبد ثم بكل يوم أعس ولا يصح ما
 حدث له من زيادة في العبد فعول بين المضارب متى كان مؤسراً لرب المال حبرات ثلاثة إن
 شاء ضمن المضارب ألف ومائتين وخمسين درهماً ثم كان للمضارب أن يرجع على العبد بألف
 وخمسمائة إن شاء ويكون الولاء كنه للمضارب وإن شاء رب المال استسعى العبد في نف
 ومائتين وخمسين وللمضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين إن شاء وإن شاء عتق هد
 بقدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم
 للمضارب وإن شاء رب المال عتق نصيبه وعند ذلك يصح من العبد خمسة أسهم ويبقى
 للمضارب حبار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فإن شاء عتق وإن شاء
 استسعى وأي ذلك فعلى كل أن الولاء بينهما على ثمانية أسهم وإن كان المضارب مضمراً فرب
 المال حبار وإن شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وإن شاء أعس هذا بقدر من العبد
 ويكون للمضارب المحرر فما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم من
 وجه الذي ذكرناه وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما لله تعالى لما عتق المضارب العبد وأصبح مثله على كنه على رب المال والمضارب ثم
 يستوفي رب المال الخمسمائة لثبته في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب إن كان
 مؤسراً ألفاً ومائتين وخمسين ولا يرجع له المضارب على العبد وإن كان مضمراً فإن رب المال
 يستسعى للعبد في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط، لو
 شترى المضارب بألف أربعة عبيدين كل واحد منهما يساوي ألفاً فأعتقهما المضارب فعتقه
 باطل عندنا لأن ربه قيمتهما بعد ذلك كما العتق بطلاناً بعد كذا في المحيط، ولو أعتقهما
 رب المال بطل إن كان أعتقهما معاً عتقاً وضمن للمضارب خمسمائة مؤسراً كان أو مضمراً ولا
 سعاه على العبد وإن أعتق أحدهما بعد صاحبه عتق الأول كله وولاه له ويعتق من ثلثي
 نصفه كذا في محيط السرحسي، وإن أسرى عبيدين بألف درهم قيمة أحدهما ثلث درهم
 وقيمة الآخر ثلثا درهم ثم رب المضارب أعتقهما معاً أو منفرداً وهو مؤسراً فعلى قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى لا يصح إعتاق العبد الذي قيمته ألف درهم ويصح إعاقته في ربع العبد الذي
 قيمته ألف درهم فأنقصت المصا به به يعني العبد الذي قيمته ألف درهم على المضارب فإذا
 أراد رب المال أن يستوفي رأس ماله يبيعه العبد رب فيستوفي ثلثه ب دل فيصير العبد الذي

قيمته العنان فارغاً عن الشغل وكان : بفتح كـله بسهماً نصفان فقد أعتق المضارب عند الرب المال
نصفه هو موسر فيثبت الرب لمال حارث ثلاثة عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، أن شاء ضمن
المضارب الرب ثم يرجع المضارب على بعيد إن شاء باله وحسمائه ويكون لولاء كله
للمضارب ، وإن احتار مضاربة العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في
خمس مائة هي الربيع الذي ملكه بعد استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربيع لدى
كان ملكاً له يوم لعتق ويكون الولاء سهماً نصيب وإن احتار الإعتاق فإن المضارب أن
يستسعى العبد في الربيع الذي ملكه بعد استشفاء رأس مال وإن شاء عتق وأيد ما فعل كان لولاء
ببهما نصفان وإن كان المضارب معسراً فكذلك في جميع مذكرنا ، لا أنه يثبت لرب المال
الخياران الأخيران لا الأولى هكذا في النقص ، ولو لم يعتقهما مضارب وأعتقهما رب المال في
كله واحدة فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا مضاربة عليه وأما العبد الذي
قيمته العنان ثلاثة أرباعه حر من مال رب المال ، وأما الربيع الباقي فإن كان رب المال موسر
للمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار إن شاء أعتق ذلك مريه وإن شاء استسعى
العبد منه وإن شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على بعد وإن كان معسراً فإن شاء أعتق
وإن شاء يستسعى وهذا مذهبنا وضمن المضارب أيضاً رب المال تمام حصته من الربيع ودلاً
خمس مائة موسراً كان أو معسراً ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه
الخمس مائة الأخرى كذا في المتوسط ، وإن أعتقهما رب المال متعزقاً فإن أعتق أولاً الأعلى فإن
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول ثلاثة أرباعه ولا يعتق ربه عتق من الذي
قيمته ألف وقت الإعتاق النصف ثم للمضارب حارث ثلاثة في العبد ، إن كان رب المال
موسراً إن شاء ضمنه ربع قيمة الأول ونصف قيمة الثاني ، وإن شاء أعتق ربع الأول ونصف الثاني
وإن شاء استسعى العبد الأول في ربه والثاني في نصفه فإن احتار ضمن رب المال ويرجع على
العبد الأول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته وعلى ربه نصفه ، وإن كان ولاؤه كله
رب المال ، وإن احتار مضارب المضاربة أو الإعتاق يكون ولأه العبد الأول سهماً على أرباعه
أسهم ثلاثة أرباعه رب المال وربعه للمضارب ، ولأه العبد الثاني بينهما نصيب وإن أعتق عبد
الأثنى أولاً نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق بعد الأذى أولاً عتق كله ، من
غير مضاربة ونحن أعتق لأبي عتق منه نصفه فيكون أعزب منه كالأعزب في عبد مشترك بين
ثنين أعتقه أحدهما هكذا في النقص ، ولم اشترى بألف عبد من كل واحد منهم يسوى ألفاً
فأعتقهما المضارب معاً أو أحدهما قبل صاحبه ثم فقاً رب المال عن أحدهما أو قطع يده فقد
صار مستوفياً نصف رأس ماله ثم طهر الفصل في العبد الآخر إلا أن أعتق الذي كان من
المضارب قبل ذلك فيه باطل ، وإن أعتقهما المضارب بعد ذلك به بحر عتقه في العتق عليه لأنه
لا فضل فيه عما بقي من رأس المال وأما العبد الآخر فبعثت منه ربعه نصف الفصل على ما بقي
من رأس المال فيه ثم يرجع المحمي عليه فيدفع إلى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب إن كان
موسراً لرب المال بنصف قيمة العبد الذي حاز عتقه فيه لأنه صهر إن جميعه ربعه ونصفه رب
المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ، ويرجع له على العبد ويرجع عليه أيضاً بمقتضى

وخمسين درهماً في مائة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسر، إذا كاتب
 المضارب عبداً أو أمه من المضاربة فإن كانت القيمة مثل رأس المال فإنه لا يجوز كتابته وإذا أدى
 العبد الكتابة لا يعتق ويكون مائة من الكتابة على المضاربة، وإن كان في القيمة فصل على
 رأس المال بأن كانت القيمة ألفي درهم وكتبه على العبد ورأس المال ألف درهم فإنه يصح
 كتابته في حصته وهو أربع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصح الكتابة فيما كان منه
 نصيب رب المال إلا أن لرب المال أن يفتقر الكتابه من لم يفتقر حتى أدى العبد جميع بدل
 الكتابة فإنه يعتق حصة المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق الكل
 وما قبض المضارب من الكتابة فإنه يسلم له ربع ذلك وثلاثة أرباع الكتابة يكون على المضاربة
 عندهم جميعاً وإذا اعتق حصة المضارب لتعصب المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من
 ثلاثة أرباع الكتابة بقي حصصاته والعبد كله فيكون الخمسة بينهما نصفين والعبد بينهما
 نصفين عند حدث للمضارب زيادة شركة بمدر أربع لم يكن له يوم لأعناق فلا يعتق هذا
 القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما عرفت ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى حيدر ثلثه إن كان المضارب مؤسراً هكذا في المحيط، وإن مات ولم
 يؤد الكتابة شيئاً ومرك أقل من ثمانية آلاف مائة عبداً وطلبت الكتابة لأنه مائة عاجراً لأن ما
 هو ملكه وهو ربع كسبه لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال بما ترك رأس ماله ألف درهم
 والباقي بينهما نصفين وإن ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاة ويعنى ذهاب أحد المضارب من ذلك
 النصف ويعزم لرب المال أن يعا ويحسمه فيمده ثلاثة أرباع العبد لأنه بقي ذلك على منتهى المولى
 وقد أصدده المضارب فيصير ويكون الستة الألاف النامية من الكسب بين مضارب ورب المال
 نصفين وإن ترك المكاتب تسعة آلاف أحد المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فيموت حراً وأحد
 أيضاً لآل الرثدة يحق الإرث لأن الولاء له لأنه على كله عليه لأنه ملكه نصفان فإن كاتب
 فيمته يوم كاتب ألفاً ثم برداد ثم بعد الكتابه وإن كاتب فيمته يوم الكتابة ألفين ثم
 انتقضت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما هي المسألة الأولى لأن الربع كان ملكه فتعذر
 الكتابة فيه إلا أن المكاتب يضمن فيمته يوم الأداء فيعارف الأولى في وقت الصمد كذا في
 محيط السرخسي، إذا اعتق المضارب عبداً من المضاربة فيمته مثل رأس المال أو أقل على أن يفي
 درهم ورأس المال ألف درهم فإن عتقه باطل كما لو أعنته بعير مال وإن كانت قيمة العبد أكثر
 من رأس مال بأن كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فاعتقه المضارب على ألفي درهم عتق
 من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميعه انبعا
 وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد فلا يكون على المضاربة
 عندهم قسراً هذا إذا كان قال المضارب للعبد 'اعتقتك على ألفي درهم' فإن العبد ذلك حتى
 صار حراً ببعض القبول أو مكافئاً حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكنته أو كسب حر
 مديون فاما إذا قال المضارب للعبد 'إن أدبت إليّ العبد فأنت حر فأدى العبد ألفي درهم وعتق
 حصة المضارب من العبد فإن جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لأنه كسب عبد
 المضاربة فيأخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربع فيكون بينهما على ما شرطنا هكذا في

المضيط، إن كان مع المصاريب ألف بالنصف فاشترى المصاريب به أمة فبعتها ألف فوطتها المصاريب مولد ولداً يساوي ألفاً فادعى المصاريب أنه به ثم بلغت قيمة العلامة أمةً وحسمته والمصاريب موسراً فإن شاء رب المال استسمى العلامة في ألف ومائتين وخمسين وإن شاء اعتقه وإذا قبض رب المال ألف درهم من العلامة حسم المصاريب نصف قيمة أمة، موسراً كان أو معسراً هكذا هي الكفاية، إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فادعى المصاريب مدعوته باطله وهو صام لعقر الجارية وأنه أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب ها وهو عنى التقسيم فإن كانت جاءت بالثوب مد استراه لأقل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يرمه العقر وإن كانت جاءت به لأكثر من ستة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فإن استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته وثبت بمب الولد منه ومصاريب الجارية أم ولد له ثم يعزم رب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسون درهماً بما بقي موسراً كان أو معسراً وأم الولد فهو ربع كله ويمتن نصيب المصاريب منه وهو النصف ويسمى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المصاريب في ذلك وإن كان موسراً فإن لم يبيع واحداً منهما ولم يستوف رب المال عقرها حسم رادت الجارية فصارت تساوي اثنين فهي أم ولد للمصاريب وعليه قيمة ثلاثة أرباعها موسراً كان أو معسراً، وأم الولد فهو ربع عنى حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة أمة ويأخذه رب المال شيئاً من العقر وله أن يبيعه فإن لم يبعه حتى صار يسوي ألفاً فإنه يصير من المصاريب ويعنى منه ربعه كذا في المصطوف، ولا ضمان على المصاريب في الولد إنما عنى الولد السعاية وإن كان لمصاريب موسراً وإذا عنى من الولد ربعه عند أبي حنيفة رحمه الله يعني وعندهما كله حرب لمال يأخذ ألف درهم من المصاريب رأس ماله إذا كان لمصاريب موسراً لا من سعاية مولد، وإذا استوفى ذلك من المصاريب رأس ماله ما بقي من الجارية وعقرها على المصاريب يكون ربعاً وبقي الولد كله ربعاً فما بقي من قيمة أمة والعقر ويكون ربعاً يحصيه رب المال فإن كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي لمصاريب ذلك إلى رب المال فالخاص أن المصاريب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فصير رب المال مستوفياً من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفياً ألفاً ومائة ربعاً ثم يجعل للمصاريب من الولد مثل ما استوفى من الربح وذلك ألف ومائة فبعث من الولد بقدر ألف ومائة حصة المصاريب فبعث عنى المصاريب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربعاً فيكون بين رب المال والمصاريب نصفين للمصاريب من ذلك أربعمائة وخمسون فبعث من الولد بقدر أربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وبيع عشرة لأن قيمته ألفان وعشر الألف مائتان ويسمى الولد في أربعمائة وخمسين درهماً لرب المال فإذا أدى الولد ذلك إلى رب المال عنى كله وكان لرب المال من ولاد الولد عشرة وربع عشرة وللمصاريب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما الأولاء كله للمصاريب هكذا في المصطوف، ولو كان المصاريب معسراً لا يقدر على الأداء ما ادعى رب المال أن يستسعي للجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وإن أراد أن يستسعي الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم

رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم لرب المال ثلاثة أرباع ولأه الولد كد في الميسوط، وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي ذلك مني أمير فإن أدى الولد الجارية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط، ولو كانت الجارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فادعاه المضارب فخرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الأم تسعمائة وخمسين درهماً تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصته رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فإذا قبضها رب المال اعتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولأولاه بينهما نصيب وإن كان المضارب معسر وقد أدى العقر فلرب المال أن يستسعي الولد بتسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعي الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الأم ديناً على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط، ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفاً فولدت ولداً يساوي ألفاً فادعاه رب المال فإنه ابنه وتصير الجارية أم ولد له ولا يعز له للمضارب شيئاً إلا من قيمة الجارية ولا من مولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي ألفين، ولو كانت الأم تساوي ألفين فادعاه رب المال صحت دعواه وصارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب مولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسراً كان أو معسراً ومن بضمن من قيمة مولد شيئاً وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب، ولو كان المضارب هو الذي وصى الجارية رقيقها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعدد ولدته وقيمته ألف من الجارية تصير أم ولد له وبضمن قيمة ثلاثة أرباعها لرب المال وثلاثة أثمان العقر موسراً كان أو معسراً ولم بضمن من قيمة الولد شيئاً ويكون الولد عبد للمضاربة يسعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فإذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أثمان عقر الجارية يثبت نسب الولد واعتق نصفه وسعى في نصف قيمته لرب المال موسراً كان أو معسراً ولأه الولد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما: الولاء كله للمضارب كذا في المحيط، والله أعلم

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي، وما هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قبل المضاربة مع محبته لو استهلك المضارب رأس المال أو أنقصه أو أعطاه رجلاً فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئاً وإن أخذه من الذي استهلكه كان به أن يشتري به على مضاربة رواء الحسن من أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، روي عن محمد رحمه الله تعالى أن المضارب إذا أقرضها رجلاً فإن رجعت إليه الدراهم بعينها رجعت عيني مضاربه وإن أخذ مثله لم يرجع كد في الدخيرة، وإن كان مع المضارب ألف واشترى به عبداً قدم بمعه حتى هلك الألف يدفع إليه رب المال ألفاً آخر وإذا دفع إليه ألفاً آخر ثم هلك قبل الدفع إلى البائع له أن يرجع على رب المال

ثم وثم رأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي، لو أن المضارب أراد أن يبيعه مربحة بعد ذلك فإنما يبيعه مربحة على الألف وإن بين الأمر على وجهه وأراد أن يبيعه مربحة على الكل فله ذلك كذا في المحيط، ولو كان اشترى بالألف حرية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحلف فإن المضارب يرجع على رب المال مالف آخر فبدمعه إلى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتضا المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أصلي درهم كذا في المبسوط في باب المربحة في المضاربة، ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف واشترى به حرية فضاغ الألف قبل أن ينفقه فقال رب المال ضاع المال قل أن تشتري الجارية وإنما اشتريتها لنفسك، وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما شريتها فإنا أريد أن آخذك بالثمن ولا يعلم متى صاع المال فاقول لرب المال، وإن أقام جمعا لبيته فالبينة سنة المضارب، ولو كان ولي المال قال للمصدر قد اشتريتها قبل صباغ المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعد ما صاع المال ووقع الشراء بي فاقول قول المضارب كذا في المحيط، ولو لم يهلك الألف ولم ينفقه في نفس الجارية ولكن اشترى به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فانقد الثمن الأول فإنما اشترى حرية لحيوة لنفسه ولا تكون من المضاية ولو اشترى بالحرية التي قبض جارية أخرى جاز وكنت على المضاربة كذا في المبسوط، ولو اشترى بالألف حرية تساوي أصلي فضاغ قبل أن ينفقه ثم رب المال الألف كله كذا في الخاوي، ولو اشترى المضارب جارية تساوي ألفين بأمة تساوي ألفا وقبض التي اشترها ولم يدفع أمة حتى ماتت فإنه يفرم من قيمة التي اشترها خمسمائة والباقي على رب المال، ولو كانت قيمة التي اشترها ألفا والأمة التي كانت عنده قبعتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشترها ثم هلكتا ورجع على رب المال كذا في المحيط، وإذا كان مع المضارب ألف بالصف واشترى المضارب به برا وباعه بألفين ثم اشترى بألفين عمداً ولم ينفق الألفين حتى صاع الألف في يده يفرم رب المال ألفا وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب، وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين وخمسمائة ولا يسع العبد مربحة إلا على ألفين، فإن دفع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ومجا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي، ولو عمل بالمضاربة حتى صدرت ألفي درهم ثم اشترى بهما جارية فبعتها ألف من ألفين وبيعها فلهذا ذلك كله عده معاً فعلى المضارب أهما درهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في المبسوط، اشترى بألف المضاربة جارية فبعتها ألفاً ولم ينفق الثمن حتى باعها بألفين ولبص الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يحل من أربعة أوجه. أما إن هبكت الأموال كلها معاً أو هلك الألف الأول أولاً ثم هبكت الجارية والمال الثاني فهو الألفان معاً أو متعاقباً، أو هبكت الجارية أولاً ثم هبكت الجارية والمال الأول معاً أو متعاقباً، أما إذا هبكت الأموال كلها معاً ضمن المضارب ثلاثة آلاف، ألفاً لبايع الجارية وألفين لشريتها، ورجع على رب المال بألفين وخمسمائة، وأما إذا هلك الألف الأول أولاً ثم هبكت

الجارية والمال الثاني معاً أو متعاقباً فالثلاثة الآلاف كلها على رب المال، وأما إذا هلكت الجارية أولاً ثم المالاين معاً أو متعاقباً فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى المصارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولاً ثم الجارية والمال الأول الاصل أن المصارب بقدر ما كان عاملاً لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لأنه لحقه الضمان بسبب عهده له يرجع بالضمان على للمعامل له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فعليه تحليصه وإحرازه عنه ويعذر ما كان عاملاً لبعده يكون قرار الغرم على المصارب لأن عهده له، فيكون غرمه عنه كذا في محيط المرحسي، ولو دفع إلى رجل ألف درهم مصاربة بالنصف واشترى به جارية تساوي ألفاً فقبحص الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبحصها ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي ألفين فقبحصها، ولم يدفع الدرهم فهلك الدرهم كلها والجاريات جميعاً، فعلى المصارب أن يؤدي إليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية لأولى ثمنها ألف درهم، ويرد على مشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها، وذلك ألفا درهم لانقضاء البيع بانتهالك قبل التسليم، وعلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم لثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجارية الأولى بعد بيعها، وألف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية، ولو هلك الألف الأول ثم هلك ما بقي معاً يرجع بجميع الخمسة الآلاف على رب المال، ولو هلكت الجارية الأخيرة أولاً ثم هلك ما بقي معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلكت الجارية الأولى أولاً أو هلك الألفان أولاً ثم هلك ما بقي فهذا وما هو هلك الكل معاً في المعنى سوء هكذا في الميسوط، ولو اشترى بألف المصاربة جارية تساوي ألفاً وقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بجارية عبداً يساوي ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جواً هريباً يساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع بعد، فهلك عهده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه إن هلكت الأموال كلها معاً، فعلى للمصارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفاً وخمسمائة، وإن هلك الألف أولاً ثم الباقي معاً يرجع للمصارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة، وإن هلك العبد أولاً ثم الباقي معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة، وكذلك لو هلك الجراب أولاً ثم الباقي معاً، وإن هلكت الجارية أولاً ثم ما بقي معاً يرجع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين، ولو اشترى بألف جارية تساوي ألفاً فقبحصها ثم اشترى بجارية جاريين تساوي كل واحدة منهما ألفاً فقبحصها ثم هلك الجولري ورأس المال الأول معاً، فعلى المصارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم وألفان قيمة الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال، بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الأولى جارية تساوي ألفين وقبضها فهلكت الجاريات ورأس المال معاً فإن على المصارب ثلاثة آلاف درهم، ألف ثمن الجارية الأولى وألفان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة، وكذلك لو هلك إحدى الجاريين أولاً ثم هلك ما بقي معاً ولو هلك الألف الأول أولاً ثم هلك ما بقي معاً يرجع بالثلاثة الآلاف كلها على رب المال كذا في الميسوط، ولو دفع إلى رجل

ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفاً وقبضها ثم باعها بألفي درهم وقبض
 الثمن ولم يدفع الجارية، ثم اشترى بالالفين وبألف الأول وهو في يده جارية تساوي أربعة
 آلاف وقبضها، ثم دفع رأس المال لأول إلى صاحب الجارية الأولى ودفع الألفين إلى الذي اشترى
 به الجارية الأخيرة، فإن عليه ألف درهم من ماله الذي اشترى به الجارية الأخيرة، فإن لم يقد
 الألف الأول حتى هنك ويبيع الجارية الأخيرة بستة آلاف درهم كان به من ثمن ألف درهم
 حصّة لثلاثها الذي كان اشترى لنفسه، وتكون أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف
 درهم إلى الذي اشترى الأولى به ثم يأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم من الباقي، وما بقي
 وهو ألفا درهم ربح بينهما على الشرط، فإن كان المضارب لم يقد الألفين اللذين اشترى بهما
 الجارية الأخيرة حتى صاعاً والمساله بحالتها، فإنه يؤدي ذلك أيضاً من ثلثي الجارية الأخيرة ولا
 يبقى فيه ربح كذا في المبسوط، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 المضارب إذا اشترى بألف المضاربة متاعاً وقبضه ولم يقد الألف حتى هلث فأبرأه البائع به لم
 يمكن للمضارب أن يرجع على رب المال بشيء، ولتأخر على المضارب كذا في المحيط، فو عمل
 بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف الدين منها دين وألفين عين في يده واشترى بهدين الألفين
 جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها على رب المال، وإذا أخذ الجارية
 كان له ربحها من غير المضاربة فإن هبكت الجارية في يده ثم خرج الدين يعد ذلك كان كله
 لرب المال لأنه دون رأس المال فماله الدين وخمسائة ولا يرجع مضارب في هدين الألفين
 بشيء كذا في المبسوط، وما هنك من مال مضاربة فهو من أربح دون رأس المال كذا في
 الكافي، والله أعلم

الباب الخامس عشر في جعود المضارب مال المضاربة

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال المضارب لرب المال : سم تدفع إليّ شيئاً ثم قال
 قد دفعت إليّ ألفاً مضاربة فهو صامع للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : وإن اشترى به مع
 الجعود فهو مشتر لنفسه، وإن اشترى بعد الإقرار فالحق أن يكون مشتر لنفسه، وهي
 الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من الضمان كذا في المحيط، وعن محمد رحمه الله تعالى
 هي المضارب إذا قال : هذا الألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت، ثم قال : عليّ دين
 لفلان قبل توله، قال الحسن : إن كان وصل قبل قوله وإن فصل لم يقبل وهذا قيس قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخاوي، لو دفع إليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب
 أنه قد ربح فيها ألفاً وجاء بالدين ثم إنه جحد فقال : لم أربح فيها إلا خمسمائة فهلك الألفان
 في يده، وقامت البيه على إقراره بما قال من الربح، فإنه يضمن الخمسمائة لثني جحدها من أربح
 فاحدها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها، ولو كان أكبر أن يكون ربح في المال
 شيئاً والمساواة بحالتها ضمن الألف الربح كله فباحده رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في
 رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب، لو قال المضارب لرب
 المال : دفعت إليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال : لم ادفع ولكنه هلك فهو صامع كذا
 في الخاوي، والله أعلم.

الباب السادس عشر في قصة الربح

الأصل أن قصة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة، إن قبض رأس المال صحت القسمة، وإن لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح الفأ فاقسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حله، فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب خمسة مائة ثم ضاع ما أعد لأرأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده، فإن قسمتهما باطلة والخمسة مائة التي أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويقضي المضارب الخمسة مائة التي أخذها لنفسه من الربح إلى رب المال إن كانت قائمة بعينها، وإن هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والالف الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط، ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفاً من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويقضى له المضارب نصف الألف الذي أخذه، وإن استوفى رأس ماله ثم اقتسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله إلى المضارب وقال: اعمل على المضاربة التي كانت فإن ربح أو وضيع لا تنقص القسمة الأولى لأن هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الأولى انتهت بها مسمى اقتسما، وإما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الأولى هكذا في محيط السرخسي، لو اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراودا الربح الأول وهذه هي الحيلة فيما إذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين، وس دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالتصيف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقتسما فدفع المضارب إلى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم، وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى صاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده صاع منهما جميعاً، وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفه وذلك خمسة مائة هذا إذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض، فأما إذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعدما قبضها المضارب لنفسه، فإن القسمة لا تنقص ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط، فإن كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فإن الذي لم يقبضه رب المال يهلك من ماله وما يصير كان لم يكن لأن المضارب بقي أميناً في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفياً له بالقبض فيهلك مضموناً عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في اليسوط، دفع ألفاً مضاربة بالتصيف فاشتري به وباع ربح أولاً، أو اشتري عرضاً ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئاً أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسما عليه حصل الربح قبله أو بعده، ولو اقتسما ثم زاد أحدهما أو حط فكذلك وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي، إذا أخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين أو الخمسين والمضارب يحمل ببقية المال، فإن كان المضارب كلماً دفع إلى رب المال شيئاً قال:

كتاب المضاربة ، باب الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال
هذا ربيع يكون ذلك ربيعاً ولا يعيل قومه بعد ذلك : أي سم أربح وما أهدب صبي كذب من رأس
المال، ولو أن المضارب دفع إلى رب المال شيئاً ولم يقض هذا ربيع روي عن أبي يوسف رحمه الله
يعالي أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما، ولا يكون ما أخذ رب
المال من المضارب قبل الحساب مقصداً من رأس المال كذا في فتاوى قاصيحين، دفع إلى رجل ألفاً
مضاربة فربح فيها ألفاً فقال له رب المال : ادفع إليّ رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك إذا
كان المال قائماً بعينه لأني هبة مجهولة، وإن كان مسهوكاً فهو بركة له مما كان عليه وهي جثرة
كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

النوع الأول فيما إذا اختلفا في شئ من المضاربة هل هو للمضاربة من دفع إلى آخر ألف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبداً بألف درهم ولم يمل عند شراءه به اشتريه للمضاربة،
فلما قبضه قال : اشتريته وأنا أتوي أن يكون علي المضاربة وكذبه رب المال فقال : اشتريته
لنفسك، هل يصدق المضارب فيما قل؟ فهذه المسألة لا تحل من أربعة أوجه : إما أن يكون
مال المضاربة وللعبد فالتمين وقت إقرار المضارب، وإما أن يكون مال المضاربة أو كان من المضاربة قائماً والعبد هاتكاً، ففي الوجه الأول القول بمل المضارب
مع عبده، فإن هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم إلى البائع فإنه يرجع على رب المال يتمسه
ويسلمه إلى البائع، وفي الوجه الثاني : لا يصدق للمضارب من غير بينة ويضمن المضارب للذبح
ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء، وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع،
ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة إلى
البائع، وإذا هلك في يده وأرد أن يرجع على رب المال بألف آخر فإنه لا يكون مصدق كذا في
المحيط، ولو كان المضارب اشترى العبد بألف للمضاربة ثم قد ثمة من مال نفسه وقال : اشتريته
لنفسك وكذبه رب المال فالحق قول رب المال، ويأخذ للمضارب ألف المضاربة قصداً بما أداها،
ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال : اشتريته لنفسي فالحق قول
قوله كذا في المبوطه في باب شراء المضارب وبيعها، وإن اتفقا أنه لم يخصص للمضارب بية وقت
الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم القدران نقد من مال المضاربة كان الشراء
للمضاربة، وإن نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء وقفاً
للمضارب نقد من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل اخص على ما عرفت في كتاب
المبيوع كذا في المحيط، اشترى عبداً بألف ولم يسم، ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال
نويتهما على المضاربة ولم ينفذ المال بعد، فإن صدقه منهما فالأول على المضاربة دون الثاني،
وكذلك إن كذبه فيهما أو صدقه في لأول وكذبه في الثاني فأما إذا صدقه في الثاني دون الأول
فالحق قول رب المال والصد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كن، أحد بألف وقال :
نويتهما أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فإن صدقه فيهما كان نصف كل واحد على

لمصاربة والباقي للمصارب، وكذا ثبت أن كدته فيهما وإن صدره في أحدهما بعينه فقال.
 شترت هذا للمصاربة كان للمصاربة هكذا في محيط السرحسي، ولو قال مصارب اشترتنيها
 بالثمن من عندي وألف من المصاربة، فقال رب المال اشترت هذا بعينه بالثمن المصاربة فانقول
 قول المصارب ونصف العبد على المصاربة ونصفها للمصارب كذا في المبسوط

السوق الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المصاربة برادعي المصارب وعموم
 في كل تجارة وأدعى رب المصارب فانقول للمصارب كذا في الكافي، المصارب ورب المال إذا
 ختمتا فقال للمصارب دعوت لي مالا مصاربه بالنصف وبم بسم شيئا وقال رب المال إن أدبت
 بك في البر، أو قل في الطعام، إن كان قبل التصرف فانقول رب المال ويجعل يكره رب المال
 العموم بهما من مصرف، ولا يكون للمصارب التصرف في العموم، وما إذا كان هذا
 لاختلاف بعد التصرف فانقول قول المصارب مع يمينه سمحسان وعسى رب المال ليسه، وبه
 أحد عمالقه الثلاثة كذا في المحيط، وإن كان رب المال يدعي العموم فانقول قوله ههنا
 واستحسانا كذا في اند حيرة، ولو أداما به فبدا إذا ادعى أحدهما العموم والآخر الخصوص، رب
 وعقب البتة وقتا إحداهما قبل لأخرى فإنه يعصى بيمينه الذي يثبت آخر الأمرين، وإن سم
 سوف البتة وقتا أو وقتا والوقت على نسوة، أو وقت واحد هما وله يومه آخر يوم
 بعلم الأول من آخر فإنه يعصى حينه الذي يدعي الخصوص هكذا ذكر في الأصل، وفي
 القدوري إذا أقام ليلة والمصارب يدعي العموم فإن سم شهيرة أنه أعصاه مصاربة في كل تجارة
 فائنة بيمينه، وإن لم يشهدوا بهذا الحرف فائنة بيمينه وبالمال كذا في المحيط، وكذا إذا ختمتا
 في لمح من اسم كذا في القدوري، وإذا ائتمتا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه
 الخصوص بعد ما تصرف المصارب في المال، وأقام جميعاً أنه فالجواب فيه على المعصين العبد
 كبراً، فيما إذا جند في العموم والخصوص، إذا أقاما جميعاً سينة إن وقت البتة وقتاً
 واحد هما قبل لأخرى فإنه يعمل بهما وتكون أحدهما نسخة للأولى، وإن لم يعلم الأول من
 الآخر مال وقتنا على نسوة أو لم يوقد، أو وقت إحداهما يوم لأخرى كان ليلة المصارب
 أولى بالقبول كذا في ههنا، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أقل المصارب أمرسي أو أخرج
 لي جميع البلدان، أو قال: لم تأمرسي بشيء، وقال رب المال أمرت أن أخرج سي ليصره
 وحدها فانقول قول المصارب، ولو قال المصارب أمرسي أن أخرج إلى البصرة (الكوفة) وقال
 رب المال إلى البصرة وحدها فانقول قول رب المال كذا في اند حيرة، وقد المصارب أمرسي
 بالسند والسبنة، وقال رب المال أمرتك بالسند فانقول للمصارب كذا في محيط السرحسي.

السوق الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمصارب وفي مقدار رأس المال وفي
 اختلافهما في جهة قبض المال، إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مصاربة وبيع فيها ألف درهم
 ثم احتلما هذا المصارب شرعت لي نصف الربح، وقال رب المال: شرعت لك ثلث الربح
 فانقول قول رب المال، وإن أقام جميعاً أنه فائنة بيمينه المصارب كذا في المحيط، إذا ختمتا في
 الربح فقال رب المال شرعت لك الثلث، وقال المصارب شرعت لي النصف ثم هلث المال في
 يدي المصارب فإن المصارب يعصى للسند من لربح ويؤديه إلى رب المال من ماله خاصة، ولا

ضمنان عليه قيمًا سوى ذلك كذا في الحاوي، وإذا كان المضارب شرطت له نصف الربح، أو قال،
ثلثه، وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح، أو قال، له أشرطت شيك لك وفستت المضاربة
ولت أجر مثل عشت فلقون قول رب المال مع بمته، وكذلك إذا قال المضارب، شرطت لي
نصف الربح، وقال رب المال، شرطت لك ثلث الربح إلا عشرة فلقون قول رب المال، فإن أقاما
جميع البينة في هاتين أساتين فالبينة به المضارب كذا في الدحيه، ولو كان المضارب قال
شرطت لي ثلث الربح، وقال رب المال، شرطت لك ثلث الربح وريدة عشرة درهم ولك علي
: جر مثل عملك، فإن نقول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من
العساد، فإن أقاما جميع البينة على ما ادعى كذب البينة به رب المال كذا في النخيط، لو وضع
في المال قدر رب المال، شرطت لك نصف الربح وقال المضارب، شرطت لي مائة درهم أو دعت
إلي مضاربة ولم يشرط لي شيك فلي أجر مثل عملي فلقول قول رب المال، فإن أقام رب المال
البينة أنه شرط له نصف الربح وأقدم المضارب البينة أنه لم يشرط له شيك فالبينة به رب
المال، وإن كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربع مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له
نصف الربح فالبينة به المضارب كذا في المبسوط، مضارب معه ألفان فقال رب المال، دعت
إلي ثلثا وربحت المائة، وقال رب المال، بل دعت إليك ألفين مضاربة فلقول للمضارب، وإذا
احتجف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال، رأس المال اعلان وشرطت لك
ثلث الربح، وقال المضارب، رأس المال ألف وشرطت لي لنصف فلقول للمضارب في قدر رأس
المال ورب المال عينا شرط له من الربح وأبهما أقال البينة على ما ادعى من المفضل فبنت بينة
كذا في الكافي، وإن أقاما البينة فالبينة بمئة رب المال في مقد و ما سمع بكه من رأس المال ويأخذ
الألفين برأس مائة وإن كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بمئة المضارب فيما ادعى من الربح حتى
إن الألف تعاضل عن الألفين بينهما نصفان كذا في المبسوط، فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف
فقال، ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لآخر أو مضاربة لآخر أو بصاعة لآخر أو شركة
لآخر أو عني ألف دين فلقون في الوديعة والشركة والبصاعة ولدين قول المضارب في الأدويل
كدها كذا في البدائع، وإذا ادعى رب المال البصاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة
فلقول قول رب المال، وكذا لو ادعى رب المال مضاربة أو البصاعة وادعى الذي في يديه المال أنه
أقرضني وأل الربح كله بي، فلقون قول رب المال والبينة بمئة المضارب كذا في الدحيه، وإذا
دفع الرجل إلى رجل مالا فربح فيه ربحا فقال لعامل أقرضني هذا المال، وقال المدافع، دعت
إلي بصاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم أسم لك شيك أو قال، سميت لك مائة درهم
من الربح فلقون قول رب المال، فإن كان أقر بالبصاعة فلا شيء للعامل، وإن كان أقر به بربح
الثلث أعطاه ذلك وإن أقر بمضاربة ففسدة أعطاه أحر مثله كذا في المبسوط، وإن أقاما جميعا
البينة فالبينة بمئة المضارب كذا في البدائع، فإن هلك المال في يد المضارب بعد ما قال العامل
إنه قرص، وقال رب المال، إنه بعدة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا
قال رب المال، دعت إلي مضاربة بالثلث فإنه لا يضمن إلا ما وراء الثلث لو قال رب المال (١)

(١) قوله لو قال رب المال هو قرص إلح موضوعها بعد الهلاك ويسمى عنها بقرص النخيط به كره بعد امر

كل واحد منهما ثم إذا حلفا فتعنى الصمان عن المضارب بحلفه، ويسمى بعض رب المال رأس المال بحلفه أيضاً، فكان ألفاً من مال المضاربة قد هلك، فبصرف الهلاك إلى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال، والخمسمائة التي قصها المضارب من رأس المال أيضاً غيرها على رب المال إن كانت قائمة، وإن كانت هالكة عزمها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط، ولو أقاما البيئة كانت البيئة بيئة للمضارب كذا في فتاوى دسبحان

النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال: إذا دفع الرجل إلى وحيين مالاً مضاربة بالنصف فجاء بثلاثة آلاف درهم فقال رب المال: كان رأس مالي أربعين والربح انصافاً وصدقه أحد المضاربين، وقال الآخر: كان رأس المال ألفاً والربح انصافاً درهم، فإن رب المال يأخذ ألف درهم من رأس ماله من يد المضاربين، ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله، ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثاً لأن رب المال يزعم أن هذه الخمسمائة من رأس ماله أيضاً، ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حقي لأن حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح، فلذا يقاسم خمسمائة اثلاثاً ثلثها لرب المال يأخذها بحساب رأس ماله يزعمه فيجتمع في يده ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث، ثم يقسمون الألف الباقي رباً بينهم أرباعاً فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح، وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجتمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادق عليه، والباقي من الربح الذي في أيديهما بينهما اثلاثاً هكذا في المبرطة دفع إلى رجلين ألفاً مضاربة بالنصف فجاءا بألفين خمسمائة بيض وألف وخمسمائة سود فقال أحدهما: الخمسمائة لبيض وديعة لفلان عسدينا، أو يقول: هي دين له، أو يقول: ملكه والخمسمائة السود ربح، وقال الآخر: الألف كله ربح مهدد على أوجه: إما إن كان المال في أيديهما، أو كله في يد المنكر، أو كله في يد المقر، أو البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر، أو على عكسه، فإن كان في أيديهما يأخذ رب المال ألفاً من السود ويأخذ المقر له نصف البيض الذي في يد المقر، ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال اثلاثاً، سهمان لرب المال، وسهم للمضارب، وتقسم الخمسمائة السود أرباعاً نصفها لرب المال وكل مضارب ربح وكذلك إن كان المال كله في يد المنكر لأن المضارب للمنكر لئوديعه أقر أن جميع المال في يده مضاربة، فصار ذلك إقراراً منه بأن نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معنى، وأما إذا كان المال كله في يد المقر فيدفع الخمسمائة البيض إلى المقر له ويدفع ألفاً إلى صاحب المال وتقسم خمسمائة أرباعاً، وأما إذا كانت البيض في يد المنكر والمقر يعون. ثم يردعني بن أودع صاحبي فيأخذ المالك رأس ماله والباقي يقسم على أربعة أسهم، ثم يدفع المقر سهمه من البيض إلى المقر له، وإن كانت البيض كلها في يد المقر أحدها المقر له كذا في محيط السرخسي، وإذا دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأمرهما أن يحملوا في ذلك برأيهما فجاءا بألفي درهم في أيديهما جميعاً، فقال أحدهما: ألف منهما رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة وديعة لفلان حلفها بأدب بأمره فهو شريكاً في هذا المال بخمسمائة درهم، وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآخر: ذلك الألف كله ربح،

فإن رب المال بأحد رأس ماله ألفاً وبأحد المقر له بالشركة مائتين وخمسين بما في يد المقر ويقسم رب المال والمضارب مائتين وخمسين بما في يد المضارب الثلاثة، ثم يقسم رب المال والمضارب الخمسمائة الباقية لأرباعاً فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها إلى ما أخذ المقر له بالشركة، فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة أسهم سهم للمضارب، وأربعة للمقر له بالشركة، ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم أقر بها أحد المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال، وبأحد رب المال رأس ماله ألفاً والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال أرباعاً، ولو كان المال كله في يد المضارب للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم، واقتسم هو والمضارب الألف الباقية أرباعاً وما أخذه المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له أخماساً، للمقر خمسة وللقر له أربعة أخماسه كذا في المبسوط، وإذا جاء المضاربان بالملي درهم وقال أحدهما: كان رأس المال ألفاً فشاركنا فلان فجاء بخمسمائة فحلفنا وعمسا وربحتنا خمسمائة أخرى، وانكر الآخر ورب المال والمال في أيديهما أخذ رب المال ألفاً رأس ماله ويدفع إلى المقر له مائتين وخمسون، وبأخذ المقر له أيضاً بما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين وثلاثاً ربعاً ويدفع بما في يد الآخر مثل ذلك وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث، ويقسم بين رب المال والمضارب الثلاثة ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث أرباعاً نصيبه لرب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثمانون وثلاث إلى ما أخذ المقر له فيقسم به وبما المقر اتساعاً، تسع للمقر وثمانية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي.

النوع السادس. في اختلافهما في نسب المشتري المصارب متى اشترى بالمضاربة مالاً يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشترياً لنفسه، ولو اختلفا في الخلاف والوقاق والقبور قول من يدعي الوقاق، اشترى المضارب عبداً بالف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال للمصارب لرب المال. هو ابنيك وكذب بهذا على وجهين أما إن كان في العبد فضل على رأس المال، أو لم يكن، وكل وجه لا يخلو من ثلاثة أوجه: أما إن صدقه رب المال، أو كذبه، أو قال للمضارب لا بل هو ابنيك، أما إن كان في العبد فضل بل كان كانت قيمته التي درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب، وإن كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى لهما في قيمته أرباعاً، وإن قال للمضارب: لا بل هو ابنيك، فإنه عبد المضارب ويضم رأس المال لرب المال، وإن لم يكن فيه فضل بل كانت قيمته ألفاً فقال المضارب: هو ابنيك فإن صدقه رب المال ثبتت نسبه منه ويكون الغلام للمصارب ويضم رأس المال، وإن كذبه فهو عني للمضاربة، فإن صارت قيمته التي عتق وسمى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال، وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي، ولو قال رب المال: كذبت ولكنه ابنيك فهو عني للمضاربة، فإن لم يبعه حتى رادت قيمته فصار يساوي التي درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أرباعاً كذا في المبسوط، وإذا قال رب المال للمضارب: هو ابنيك فلا يخلو، أما إن كان في العبد فضل أو لا فإن كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضم رأس المال، وإن كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال، وإن قال المضارب لرب المال: لا بل هو ابنيك فاعمد للمضارب وحسن رأس المال، فأمّا إذا لم يكن

في العبد فضل، إن صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة، وإن رادت قيمته بثبت نسبه من المضارب وعق عليه، وسمى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب، وإن كدبه المضارب بالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي، وإن ردت قيمته حتى صار ثلثي درهم عتق ويسمى في قيمته بينهما أرباعاً كذا في المبسوط، وكذلك لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي، ولو كان اشترى عبداً يساوي الثمن، فقال المضارب، هو ابني، فقال رب المال: كذبت، ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تحرير فتكون بمنزلة الإعانة ورب المال في نصيبه بالخيار إن كان المضارب موسراً، وبين الإعانة والاستسعاء في لولاء بينهما أرباعاً، ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال، وإن لم يصدقه ولكنه ادعى بوثقه بعد ذلك فهو ابن مضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال، ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفاً فقال المضارب هو ابني، وكدبه رب المال لم يثبت نسبه وهو عبي حاله في المضاربة، فإن صار قيمته أربعين عتق ربه وثبت نسبه من المضارب ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال ولا ضمان على المضارب فيه، ولو كان صدقه رب المال وفيه ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة، فإن صار قيمته أربعين عتق ربه ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال، ولو رادت قيمته حتى صار أربعين قيل دعوة للمضارب، ثم ادعى أنه ابنه وكدبه رب المال ثم دعه ويكون هد بمنزلة إعانة ربه، فبنتحيز رب المال بين أن يضمن للمضارب ثلاثة أرباع قيمته، وبين الاستسعاء والإعانة إن كان موسراً، وإذا ضمن المضارب لم يرجع للمضارب بها على الغلام، وإذا اختار الاستسعاء أو الإعانة فرب المال ثلاثة أرباع ولأبيه، ولو كذب رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وإن بسعي الغلام أو يضمنه، ولو لم ترد قيمته على ألف فعلى المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت وبكته نسبه فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه، وإن لم يدعه واحد منهما حتى صار قيمته الثمن فقال المضارب هو ابني، وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب رقت عتق منهما جميعاً، والولاء بينهما أرباعاً ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه، ولو كان العبد يساوي الثمن يوم اشتراه ونقد ثمنه فقال رب المال هو ابني وكدبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلاثة أرباع العبد بدعوتيه إليه وانصارت بالخيار في الأربع كذا وصفاً في رب المال، ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام بين لرب المال وعيه للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال، ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني، فهو من المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال، ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكدبه المضارب فهو ابنه حر من ماله، ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو صانع رأس مال لرب المال، ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت وبكته نسبه فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان له أحد منهما على صاحبه، ولو لم يقل ذلك حتى صار قيمته ألفي درهم فقال رب المال هو ابني فقال مضارب كذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلاثة أرباعه ومضارب بالخيار في الربع، ولو صدقه المضارب لما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامناً لرب المال رأس ماله، ولو لم يصدقه رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام بين رب

الذي وعق ثلاثة أرباعه من قبله، ثم المضارب ادعى نسيبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسيبه منه ولكنه صار كالمعتق لنسيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط.

النوع السابع: في المتفرقات من هذا الباب: في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب: أعطيتني ألف درهم ربوا أو تنهجرة مضاربة صحيحة، وقال رب المال: أعطيتك جهاداً فإن كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الودعة فيصدق المضارب وصل أو فصل، وفي السوق لا يصدق إلا إذا وصل، وإن كان عمل به لم يصدق على الربوف والبهرجة وهو على الجهاد، وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة، وأقر المضارب أن الألف الذي عني فلان باسمي هو لرب المال، وكانت المضاربة بألف درهم فقال للمضارب بعد ذلك لرب المال: إن في يدي خمسمائة من المضاربة، الألف الذي أقررت هو المضاربة، وقال رب المال: الألف لي خاصة ليس من المضاربة، فنقول لرب المال، وإن كان المضارب وصل إقراره بذلك صدق كذا في المحيط، إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العتابة أنه قرض يتوكل بذلك حتى يجتهد للمضارب في جمع مال مخافة أن يأخذ رب المال بالقرص، فعمل المضارب بالمال وربح أو وصع، من تصادق أن القرص كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادق، وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال: كان القرص حقيقة ولم يكن تلجئة، وقال المضارب: لا بل كان القرص تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة، وأقام المضارب بينة على ما قال بهذا وما لو تصادق أن القرص كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة، وإن شهد شاهداً بالمضاربة وشاهدان بالقرص ولم يمسروا شيئاً غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعي القرص كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب، وإن شهد شهود المضاربة أن القرص كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم أولى كذا في الذخيرة، وإذا أقر رب المال للمضارب بصدق الربح وقال المضارب: لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح، وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فاشهادة باسطة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقربه رب المال وهو السدس، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الشهادة حائزة على ثلث الربح للمضارب، ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربح، فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة، ولو قال رب المال: إنما دفعت إليك من المال بضعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين شهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعي المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المائتين فالمسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما نقيل على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط، ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها وشاهد بمائة فيه أجر مثله عندهم جميعاً كذا في المبسوط، ومن دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة فعملوا به وربحاً وربحاً، فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح، وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث الربح،

وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان يقول قور رب المال، فإن أقاما شاهدين شهد أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فإن عباس قور أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة، ويكون لهما أجر مثل عمدهما بإقرار رب المال كما لو لم يقبما ليه أصلاً، وإن في قورهما بالذي دعى النصف يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعي الثلث له أجر مثل عمله بإقرار رب المال كذا في المحيط، والله سبحانه أعلم

الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي

تبطل المضاربة بموت رب المال نعم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة، ولا يملك السعر هكذا في فتاوى فاصيحات، وتبطل بحوث أحدهما إذا كان مصيقاً، ولو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة عدلت كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن رجع إلى الإسلام بعد ذلك عدلت كذلك وانقضت ردته بالعدم في جميع أحكام المضاربة، وكذلك إن لحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً قبل أن يحكم بمحله بدر الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصيرورته مبرئاً، فإن مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب بعد ما ارتد، ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم مل على ردة أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا، والمهنة في جميع ما دعى واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف ومحمد وحنيفة رحمه الله تعالى في تصرف بعد الردة كحالة قبل الردة فالعهدة عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في الميسود، ومات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة، فإن لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلماً فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك، وأما ردة المراه وعدم ردها فمساواة في قورهم جميعاً كذا قال بها أو كانت هي العاملة، والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في حاوي، فإن عثر رب المال للمضارب ولم يعلم بعثره حتى اشترى وباع فتصرفه حشر ويحرم بعثره بعثره، وإن علم بعثره والمال عروض منه أن يبيعها ولا يبعه البحر عن ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بتمسها شيئاً آخر، وكذا مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجر له أن يتصرف فيه وإن لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال فتدبير أو بالعكس له أن يبيعها بجنس رأس المال مستحباً، وعلى هذا موت رب المال وخوفه بعد الردة في بيع عروض وجرها كذا في الكافي، فإن كان مال المضاربة فلو لم ينفاه رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة ديناراً ورأس المال دراهم يعمل نهيه عن الشراء من كل وجه، حتى لو اشترى بالدينوس عرضاً لم يجر على رب المال ولا يحصل نهيه عما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع العلوس يندراهم يجوز كذا في المحيط، لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي، فإن لم يكن في مال ربح كان له أن يمنع عن التقاضي ويقال له أهل رب المال

على العرماء أي وكله، وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال مباحاً كذا في فتاوى قاضيهان، وعلى هذا كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحبل رب المال بالثمن على المشتري كذا استنبض كذا في الكافي، فأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسهم فلا بد من أن يجبر على الاستبراء ويجعل بمنزلة الإجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط المرحسي، وإذا صار مال المضاربة دهناً على الناس منها رب المال عن التقاضي وقال: أما انتقاضي صحابه أن يأكل المضارب، فإن كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب، وإن لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحبل رب المال على العرماء كذا في فتاوى قاضيهان، ثم إن كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل يكون بمقتضى حال التقاضي في مال المضاربة؟ إن كان الدهن في مصر للمضارب فلا وإن كان في مصر آخر فإن يمتنع سعره وبعده ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة، وإن كان سعر المضارب ومقامه حتى أسب السفة على جميع الدين فإن فضل على الدين حسب له النصف بمقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب التاسع عشر في موت المضارب وإقراره في المرض

إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس مال دراهم يدي، يرب المال قبل العرماء بأحد رأس المال كذا في المبسوط، وهل يأخذ الربح؟ إن كان الربح ظاهراً أو قد عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل العرماء، ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين عرمانه كذا في المحيط، فإن قال ورثه المضارب والعرماء. الدين الذي على المضارب من المضاربة وكدهم رب المال، فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه، وإن كانت المضاربة حين مات المضارب عروصاً أو دنائير فإراد رب المال أن يبيعها مبيعة لم يكن له ذلك، والذي يبي بيعها وصي المضارب، فإن لم يكن له وصي جعل القاضي له وصياً يبيعها فيوي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماءه، وقال في المضاربة الصغير^(١) يبيعها وصي الميت ورب المال، وما ذكرها أصبح كذا في المبسوط، فإن أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال، وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط، وإن كانت المضاربة لا تعرف بيمينها رب المال أسوة للغرماء في جميع تركته، كذا في محيط المرحسي، ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فمات المضارب عند موته أنه يباع بالمال واشترى، فربح أم لا ثم مات المضارب والمضاربة غير معروفة ولمضارب مال فيه وده بالمضاربة وبالربح، فإن رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله ألفاً لا شيء له من الربح، ومو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تمت يده على الربح يصير ضامناً حصته من الربح، ولو أن المضارب قال في مرضه: قد ربحت في المضاربة ألفاً ووصل إلي مضاع المال كله وكده رب المال وقال: لا بل عندك وقد صرفت ضامناً بالحدود فالقول

(١) قوله الصغير بالتذكير وما في السج من تأنيده فتعريف لأنه وصف للمكاتب كما لا يخفى اهـ

قول المضارب مع يمينه وإن مات قبل الاستحلاف فيه يستحلف الورثة على العلم فإن حلفوا برؤى، وإن نكل واحد منهم عن اليمين نؤمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة، وكذلك إذا قاتل المضارب في مرضه: قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصلته من الربح وكذبه رب المال فإن انقوت قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه، وإن مات المضارب قبل أن يستحلف ضرب المال أن يستحلف الورثة على ما يشاء في الفصل لا وكل إلا أن هذا بخلاف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في مرضه، فإن رب المال يأخذ منه رأس ماله فإن بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرط فإن كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن للمضارب قد ربح ألف درهم ووصل إليه من رب المال يحاسب العرء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاسبهم بمقدار رأس ماله وحصلته من الربح كذا في المحيط، لو أقر المضارب عند موته وعليه دين محيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأنه المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فإن أمر العرء يثبت فلا حتى لرب المال فيما تركه المضارب، ولكن يبيع رب المال المدين برأس ماله فيأخذه ويأخذ نصف ما بقي منه أيضاً حصته من الربح واقتسم نصفه عرء المضارب مع ماله، وإن كان عرء المضارب - إن مضارب لم يربح في الدين شيئاً وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين العرء ورب المال بالخصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب شيء من الربح كذا في المبسوط، وهذا إذا كانت المضاربة معروفة في الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله وأما إذ كانت غير معروفة ولم تعرف إلا بإقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع عرء الصحة كذا في المحيط، وإن قال: هذا لألف مضارب لفلان عندي وعلان عدي رديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدين بالمضاربة، وإن لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الرديعة وصاحب المضاربة بالخصص كذا في المبسوط، لو قل لفلان ألف مضارب وهو في هذا الصدوق وعلان أنف عني فلم يوجه في التصديق شيء فتركت بين رب المال والعرء بالخصصة وبوجد في الصدوق أنف كان هو أولى، وإن وجد في التصديق القاتل فرب المال أنف خاصة والثاني بين العرء محتلطين كان الأنف أو غير محتلطين، فإن علم أن المضارب هو الذي خبط المال بعير أمر رب المال كان بينهم بالخصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للعرء كذا في المحيط السرخسي، وروى قال: لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان وعلان علي ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال، ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينه ثم أقر بها بعينها ورديعة الآخر ثم أقر بدين ثم مات بدين بالمضاربة وبشخص صاحب الرديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط، دفع إلى رجلين ألفاً مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر: هلك المال، صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته، فإن علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه بصدق في الكل، ولو قال: دفعت ذلك إلى صاحبي كان مصداقاً مع يمينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في المحيط السرخسي، والله أعلم

الكتاب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه

من دفع ألفاً مضاربة بالنصف واشترى به عبداً يساوي ألفاً فحسب عنده خطأ فإنه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وإن كان مع العبد مال آخر لمضاربة فإن هذه المضارب من ماله كان مقطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة، وفي العبد على المضاربة كما لو فده أحسب، وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في لعبد فاحسب العبد، فإنه بطل هذه مضاربة، ولو كانا حاضرين بقدر ثوب المال دفعه أو فده فإذا احتار أحدهما انتقصت المضاربة، فإن أراد رب المال دفعه فقال للمضارب أن أهديه حتى يسبق على المضاربة فأبىه حتى أبيع فله ليس لرب المال الدفع، وأما إذا كان المضارب غائباً لم يكن لرب المال أن يدفع وإنما له أن يفدي هكذا في المخطئ، لو كان من المضاربة ألفاً واشترى عبداً قيمته ألفان فحسب حياءً لا يخاطب المضارب بالدفع والعداء إذا كان رب المال غائباً، وليس لأصحاب الجنابة على المضارب ولا على العلام سبيل، إلا أن له أن يستوفى من العلام بكفيل إلى أن يقدم المولى، وكذا لا يخاطب المولى بالتدفع إذا كان المضارب غائباً وليس لأحدهما أن يفدي حتى يحضر جميعاً، فإن فدى كان مقطوعاً في العداء، فإذا حضر دفعاً أو فدى فإن دفعاً فليس لهما شيء وإن فدى كان العداء عليهما أرباع وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما لله تعالى، فإن احتار أحدهما الدفع والآخر العداء لهما ذلك هكذا في المدفع، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا دفع ألف مضاربة واشترى مضارب به عبداً يساوي ألفاً أو أقل من ذلك أو أكثر فدعى أوبىء لقتيل على العبد أنه قتل أباهم صعداً ووجد العبد ذلك فادعى أوبىء لقتيل عليه به بذلك، فإن كان رب المال والمضارب حاضرين فإن أبيه على العبد مسموعة، فاما إذا كانا غائبين أو أحدهما ففي رواية أبي حنيفة لا تسمع بيئتهم على العبد ولم يهلك فيه خلاف وفي رواية أبي سليمان عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما لله تعالى لا تقبل البيعة على العبد متى كان غائبين أو أحدهما، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل كذا في المخطئ، ولا خلاف أن لعبد لو قر به قتل عمداً فإنه يقتضى عليه بالعود حصره ولو لم يحصره ولو أمر العبد بذلك وهما حصره يكذب به ويحسب ولبيان معنى أحدهما من حق المولى الآخر باطل، وكذلك لو كان المضارب صدقة بالعبد كنه مشعور من مال من مضارب كذا أحسب، فإن كان في العبد حصص وقد صدق المضارب بعد إلى حصته من لفصل لقتل له يدفع نصف حصته إلى المولى الذي لم يعرف أو فده فإذا احتار أحدهما بطلت المضاربة فأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح وأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المسموع، فاما إذا كذب المضارب وصدق رب المال فهذا على وجهين، إما أن تكون قسمة العبد مثل رأس المال أو أقل من كانت ألفاً أو أقل، أو كانت أكثر بأن كانت ألفين، ففي الوجه الأول أصبح تصديق رب المال ويقدر له يدفع نصف العبد بالجنابة أو فده نصف لديه، فإن احتار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقت في النصف، وكذلك إذا احتار العداء وفدى نصف العبد بنصف لديه، وإذا بقي النصف الباقي على مضاربة إذا تصرف المضارب فيه وبيع وأراد أن يقتسمه كم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي إن كانت قسمة العبد ألف درهم يأخذ رب

المال نصف رأس المال من الباقي، وإن كانت قيمة العبد أقل من ألف فإن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوعباً ثلاثمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله، ثم ما بقي يكون ربحاً فيقتسمانه على ما شرط وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له: ادفع نصف حصته وهو ثلاثة أثمان العبد أو لفته بنصف الدين، وإيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط، لو اشترى بديل المضاربة عبداً فقتله رجل عمداً، فإن كان فيه فضل لا قصاص فيه وتؤخذ قيمته في ثلاث مدين وتكون على المضاربة، وإن لم يكن فيه فضل يظن إن كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه، وإن لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي، فإن صالحه على ألف درهم كان لرب المال من رأس ماله وإن صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ثلث رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما اشترطه كذا في المبسوط، لو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عمداً لم يكن فيه قصاص ونجب القيمة كذا في الحاوي، والله أعلم.

الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة

إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى المضارب به داراً تساوي ألفاً أو أقل أو أكثر ورب المال شفعها بدور له فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب، ويدفع إليه الثمن فيكون على المضاربة، ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب الدار داراً لنفسه إلى جنبها فللمضارب أن يأخذ بها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط، ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن، ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة، فإن كان في يد المضارب من مال المضاربة ماله وفاء بتمس للدار، ثم تجب الشفعة وإن لم يكن في يده وفاء بتمس للدار فإن لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة، وإن كان فيها ربح فللمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط، لو أن اجنبياً اشترى داراً إلى جنب دار المضاربة فإن كان في يد المضارب وفاء بالتمس فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة، وإن سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه، وإن لم يكن في يده وفاء فإن كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعاً، فإن سلم أحدهما فلآخر أن يأخذها جميعاً لنفسه بالشفعة وإن لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع، ولو لم يعلم المضارب بالشفعة حتى ساقطت المضاربة وانقسمت للدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح، ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لأنفسهما فلمها ذلك فإن طابا جميعاً فهي بينهما نصفان وإيهما سلم أخذ الآخر الدار كلها، وإذا دفع الرجل إلى رجلين مالاً مضاربة فاشترى به داراً ورب المال شفعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر، وكذلك لو كان لشعيع اجنبياً ولو كان المضارب واحداً فأراد الشفع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشعيع رب المال أو اجنبياً، وإذا دفع الرجلان إلى رجل مالاً مضاربة فاشترى به داراً وأحد صاحبي المال

شميعها، فأراد أن يأخذ بعضها بالشفعة وليس له ذلك، إما أن يأخذها كلها أو يدع، وإذا وجبت الشفعة للمضاربة قسم أحد المضربين الشفعة بم يكن للآخر أن يأخذها، وإن كان رأس الدل ألف درهم فاشترى به المضارب درهماً مساوي ألفاً أو أقل أو أكثر وشميعها رب الدل بدار له والأجسي أيضاً شميعها بداره أخرى فلهما أن يأخذا بدار مضربين فإن سلم رب المال لشفعة وأراد الأجسي أن يأخذ فلقباس أن يأخذ الأجسي نصف لدار بالشفعة وليس به غير ذلك وفي الاستحسان للأجسي أن يأخذ الدل ركنها أو يدع كذا في المبسوط، والله أعلم

الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الإسلام وأهل الكفر

إذا دفع المسلم إلى النصراني مالاً مضاربة بالنصف فهو جائز إلا أنه مكروه، فإن انجر في الخمر والخمر فربح جار على المضاربة بي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسفي للمسلم أن يتصدق بخصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخمر لا يجوز على المضاربة، فإن اشترى حصة فقد فيه مال المضاربة فهو مخالف صانع عندهم جميعاً، وإن أربى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسداً ولكن لا يصير صانعة لدار المضاربة والربح بينهما على الشرط، ولأنه إن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فإن اشترى به حمراً أو خمر أو مهنه ونقد من المضاربة فهو مخالف صانع فإن ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه إن كان يعرفه وإن كان لا يعرفه تصدق به ولا يصحى رب ماله نصراني منه شيء ولو دفع المسلم ماله مضاربة إلى مسلم ونصراني جار من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وجهته، وإذا دخل الحربي دلت بأمان فدفع إليه مسلم مالاً مضاربة بالنصف فادعه الحربي مسلماً ثم رجع إلى دار الحرب ثم دخل دلتاً بعد ذلك بأمان وأخذ ماله من المسودع فاشترى به رباغ فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله، ولو أن الحربي دخل بماله دار الحرب فاشترى به رباغ هلك فهو به ولا ضمان عليه لأنه صار مستولياً على ماله حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال، وإن كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فإنه استحسن أن يجبر ذلك على المضاربة وأجعل لربح بينهما على ما اشترط، إن أسلم أهل الدار أو رجع المضارب إلى دار الإسلام مسلماً أو معاهداً أو بأمان كذا في المبسوط، وإن أسولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس الدل وحصة رب الدل من الربح رب مال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرحسي، وإذا دخل حربياً دار الإسلام بأمان فدفع أحدهما إلى صاحبه مالاً مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنقص المضاربة كذا في المبسوط، ولو دفع حربى إلى مسلم مالاً مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب بداره رب ماله فهو على المضاربة كذا في حربه المفتية، وهو دفع أحد الحربيين إلى صاحبه مالاً مضاربة على أن له من الربح مائة درهم فامضاربة

(١) قوله إذا دخل الحربى إلخ يوجد في عامة النسخ قبل هذه المسألة زيادة ونسبة، وإنما ارتداد المرأة وعدة ارتدادها نسوة هي مؤلفهم جميعاً كان الدل لها أو كانت هي الطامعة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو يلحق كذا في الخواص لانهاء والصواب إسقاطها لأنها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عرب المضارب المدعوى

فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين، وقد التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات حين دخلوا دارنا بأمان للتجارة، وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الإسلام سواء كذا في المبسوط، وإذا دخل مسلم أو دمي دار الحرب بأمان فمدح إلى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه إليه الحربي فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، والربح بينهما على ما اشترطا حتى إذا لم يربح إلا مائة درهم فهي كلها لمن شرط والوصية على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: المضاربة فاسدة وللمضارب أجر مثله، فإن لم يكن في المال من الربح إلا مائة فهي له، وإن كان أقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي، وإذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة إلى رجل قد أسلم هناك ولم يجر إلينا بربح مائة درهم أو أحذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، المضاربة فاسدة كذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب الثالث والعشرون في المتفرقات

لو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما تصمان، فهو جائز على ما اشترط لأن العمل المشروط عليه بما يصنع التجار على قصد تحصيل الربح، وكذلك لو قال له: علي أن يشتري به أجلود والادم ويحررها خفافاً ودلاء ورداء بيده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فمحذور شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب، لو دفع إليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما تصفاك، فإن المضاربة لا تجوز، وإن كانت الإجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزه كذا في المحيط، وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح ألفاً ثم مات رب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماله للمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض، ولو لم يكن سمي للمضارب ربها كان له أجر مثل عمله ودلت دين على المريض كسائر الدينون فيضرب به مع العراء في بركته ولا حق له في شيء من الربح، ولو دفع الصباحي ألف درهم مضاربة إلى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسمائة فربح ألباً ثم مات من مرضه وعليه دين كثير، فالمضارب عشر الربح لا يزيد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبه، وإذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له سبب جاز من دفع إليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه بعد أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الأجر المشروط، وقال محمد رحمه الله تعالى: له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لو دفع إليه غير المستأجر مالا مضاربة فإنها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي، ولو كان الأجير دفع إلى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز، والأجير على الإجارة والمستأجر على المضاربة، فإن استبضع رب المال الأجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الأجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما

اشترطاً في المضاربة والأجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة، ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال: هذا مضاربة عندك شهراً، فإذا مضى الشهر فهو قرص فهو كذلك، فإذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرصاً يعني إذا قبضه وإن كان عرضاً لم يكن قرصاً حتى يبيعه فيصير ورقاً ويكون قرصاً عنده كذا في المحيط، ولو أقرضه شهراً ثم بقي مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارحاتية ناقلاً عن الفتاوى العتابية، في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل عنده ألف درهم مضاربة ففعل رب المال: أقرضه ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال: إذا قبضه للمضارب بيده من بيته أو مملوكة أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرص عليه كذا في المحيط، رجل دفع إلى غيره مائلاً مضاربة، ثم إن المضارب شارك رجلاً آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيراً من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير ففلاّج^(١)، قالوا: إن اتخذ الفلاّج بإذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاّج وإلى قيمة العصير، فما أصاب حصة الدقيق فهو عني المضاربة، وما أصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا إذا كان رب المال قال له: اعمل فيه برأيك، فإن لم يكن قال له ذلك، وفعل للمضارب بغير إذن الشريك والفلاّج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال، ومثل حصة الشريك من العصير للشريك، وإن كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاّج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير، وإن كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلاّج يكون بينه وبين الشريك، وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا دفع الرجل إلى رجل فلوساً مضاربة بالنصف فلم يشتري حتى كسدت تلك الفلوس، وأحدث فلوس غيرها فسدت للمضاربة، فإن اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله فيما عمل، ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوباً، ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها، فإن باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة، فإن ربح ربحاً وأراد القسمة أحد رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقى بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض، وفي نوادر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية، ثم التقيا ببغداد قال: يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يختصمان كذا في المحيط، وإذا ربح المضارب في المال ربحاً فآثر به ورأس المال ثم قال: قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن اعمل وأربح لم يصدق، فإن هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعاً ولم يخلط المليون، ثم أراد أن يبيع حصته أو حصة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يحصن نفسه كذا في المحيط، ومن كتاب المضاربة الصغير قال: إذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خداماً، ثم هلك الألف فرجع بمثل على

(١) قوله ففلاّج: هو نوع من الخمر مغرب فلاله

رب المال ومعه، ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعاً فهلك قبل أن يقدها فإنه يرجع على رب المال بالعين وحسماته، ويؤدى من عنده حسماته، فإن باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن، والباقي ربح يبيع كذا في المبسوط، وفي نوادر من سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مصاربة بالنصف فاشترى المضارب به وباع وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم، ثم اشترى بالثلاثة آلاف ثلاثة أعبد فبعت كل واحد منهم ألف، ولم يبق له من المال حتى صاع كان ذلك على رب المال، ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم، ولو كان رب المال اشترى عبد بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المصاربه وليس في يديه غيره فصاعب قبل أن يبعده رب المال، فلا عزم على المضارب ويأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألف كذا في المحيط، وإذا اشترى المضارب بمال مصاربة جاريتين تساوي كل واحدة منهما ألف درهم ثم باع إحداهما بألف والأخرى بالعين وقبضهما المشتري ثم بقيه المضارب وقد ردي في ثمنهما فإداه مائة درهم وقبضه المضارب بمقابلتهما فصورع على قيمتهما كامل الثمن إذا سعى بمقابلتهما جملة وقبضتهما سواء، ولو كان المشتري طس فيهما بغير فصالحه المضارب على أن يخط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتي اشتراها بألف درهم عيباً ردها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث، ولو كان المضارب اشترى جاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد بإحداهما عيباً ردها بثمنها وحصلتها من الربح إذا قسمت على الثمنين، ولو كان المشتري اشترى إحدى الجاريتين بألف والأخرى بالعين ثم أراد أن يبيعهما مربحة على ثلاثة آلاف درهم منه ذلك، وإن باع كل واحدة منهما مربحة على حدة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحكما الله تعالى، فب رد في ثمنهما مائة درهم وأراد أن يبيعهما مربحة باعهما جميعاً على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم، وإن أراد أن يبيع إحداهما مربحة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بثمن واحد له أن يبيعهما جميعاً مربحة على الثمن، وليس به أن يبيع إحداهما مربحة على حصص من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع انتاع ثم يشتري نفسه بأقل من ذلك، وفي المسعى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مصاربة بالنصف فاشترى المضارب به عيلاً يساوي العي درهم منها رب المال أن يبيع إلا بالبعد وقال المضارب: أبيعها بالنسيئة، أو قال: أبيع حصني وهي الربح بالنسيئة، فليس له أن يبيع إلا بالنقد، فإن باع المضارب ثلاثة أرباعه بالبعد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن الثلاثة الأرباع ويومي من ذلك رب المال رأس ماله وربحه، ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة إن أحب كذا في المحيط، لو اشترى بألف المضارب جاريتين نسيئة لا يبيع مربحة على الألف مالم يبين هكذا في المبسوط، رجل دفع إلى رجل عرضاً مصاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال: رددت العرض عليك، فإن الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن القفيل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاصيحين، هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: ليس للمضارب أن يشتري على المصاربه إلا بالعين منها حتى أنه إذا باع متاع المصاربه ثم اشترى

عنى ذلك الذين 'على مضاربة سم يجر على المضاربة وإن اشترى علماً فوجده' حر ص ٣٦٩
 كذا في المحيط، وإذا دفع المكااتب مالاً مضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر أو أحد مالاً مضاربة فهو
 جائز وكذلك العبد المأدون له في التجارة وكذلك الصبي المأدون له في التجارة وإن دفعه لصبي
 معبر إذن أبيه أو وصيه وهو غير مأدون له في التجارة فعمل به المضارب فهو صامس له ومثلث
 المضمون بالصمد والربح له وينتدق به كذا في المفسر، ونو اشترى مضارب ذهباً من
 المص ربة فاعطاه رب المال دقيقتاً آخر وقال له احبط بهذا دقيقتين على سبيل ما توضع فحبط ثم
 باع الكحل قالوا مقدر ثمن دقيقتين مال المضاربة يكون على ما اشترط في عهد المضاربة، وأما
 مقدر ثمن دقيقتين الآخر فكله يكون لرب المال برحمة وعنه وصيغته وبالمضارب آخر منه فيما
 تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال النفية أبو بكر السجعي رحمه الله تعالى، وقال النفية أبو
 الميث رحمه الله تعالى إنما يكون للمضارب آخر منه إذا لم يكن حبط الدقيقتين مال المضاربة،
 أما إذا حبط فلا آخر له لأنه عمل في شيء هو شريعتاً كذا في ماوى فاصححان. بشرى
 الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى ثوب بمال المضاربة جارية وبها فصل على
 رأس المال، ثم إن المضارب استولدها ثم استحققت واحد منه عقره وقيمة وسه له يرجع
 المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المص، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا عمل
 الوصي في مال الميت فوضع أو ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مقسوق في حال الوصية
 فلو الربح إلا أن يشهد قبل العمل، ولو كان استقرضت، لا يصدق حتى يشهد قبله، كان
 فيه ربح وإن كان فيه وضيفة صر، وكذلك لو دفعه إلى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضاً
 عنه أو قال قرضاً عني فصدق الرجل، ولو قال دفعته مضاربة أو مبيعة وصدق الرجل فيه فإن
 كان فيه وضيفة فلا صمد، وإن كان فيه ربح يكون كنه يمشى إلا أن يشهد قبل الدفع كذا في
 محيط السرخسي، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا كانت المضاربة دليل
 فادعها لمضارب صد صيرفي فخصمها الصيرفي تمامه معبر امره، ثم اشترى المضارب متاعاً
 بدمائير فهو مخالف كذا في المحيط، وعن محمد رحمه الله تعالى فمن دفع إلى عبيد مالاً
 مضاربة والعبد مأدون به في التجارة واشترى نفسه بالمضاربة حار وصار محجوراً عنه وبيع
 ورأس المال لرب المال، وكذلك لو اشترى نفسه ولبنه وأمراته بالمضاربة على المضاربة كذا في
 المحيط، في بواقي ابن صباغة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع ألف درهم مضاربة
 بالنصف واشترى المضارب به حذوة وباعها من رب المال بألفين ثم إن المضارب اشتراها منه ألفي
 درهم ومائة فاجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضاً للمضاربة والمضارب فيها مائة خاصة
 كذا في المحيط، ولو اشترى رباح بألف المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بهما حذوة
 وقصبة ثم باعها بأربعة آلاف درهم بسبعة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل

(١) مؤلف. ثم اشترى على ذلك الذين. كذا في جميع النسخ وقد راجعت نسخة من المحيط فوجدت العبد
 هكذا ولا يحمى ما فيها من تركه وعمل فيها تحريماً فراجع نسخة من نسخة أخرى من حروبي

(٢) قوله وإن اشترى علماً بائع. هذه مسألة ساقطة من نسخة الطبع الهندى وهو جوده في غيره من النسخ
 وفي حيزة المحيط أيضاً وانظر أنها مسألة مستقلة بسند من اسمعيل بن أبي اسحق

فدفعها إلى المشتري ثم ملك الألفان الأولان قبل أن يتقدما بائع الجارية الأولى فإنه يرجع بالم
وحمسائه على رب المال فيؤديها مع خمسائة من ماله إلى بائع الجارية، فإذا خرجت الأربعة
الألف كان للمضارب ربحها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلاثة الأرباع رأس ماله العبر
وخمسمائة كذا في المبسوط، اشترى بمان المضاربة جارية يساوي العبر فحل الحول ولا مال له
غير ذلك فعلى رب المال ركاة ثلاثة أرباع جارية وعلى المضارب ركاة الربع وإن كان اشترى
جارية كل واحدة تساوي العا على رب المال ركاة ثلاثة أرباع الجارية ولا زكاة على
المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي العبر
فقتضت من عيب أو سعر حتى صارت تساوي أنفًا ثم رددت فحل الحول من يوم اشترى
وهي تساوي العبر فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال ركاة ثلاثة أرباعها، ولو صار
قيمتها فوق الألف فعليهما الركاة ولو اشترى بها حصة وشعر أو إبلًا وعملاً كل حسب يساوي
أنفًا، لم يكن على المضارب ركاة ولو كان حسب واحدًا يجب كذا في محيط السرخسي، إذا
أراد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل به منفعة الاسترباح قالوا: يقرض
المال من المضارب ويسلم إليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يصنع المضارب بعد ذلك فعمله
المضارب كذا في فتاوى قاضيهان، إذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة ينصف أو بائق
أو أكثر فهو جائز، وكذلك لو أخذه لنفسه مضاربة ولو أخذ الأب لأنه الصغير مال رجل
مضاربة بالنصف على أن يعمل به الأب للأمر فعمل به الأب فربح فالربح بين رب المال والأب
نصفان ولا شيء للابن من ذلك، ولو كان مثله يشتري ويبيع فأحده الأب على أن يشتري به
الغلام ويبيع وربح نصفان بالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والابن نصفان، وكذلك لو عمل
به الأب للابن بأمره وإن كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للامان والربح له يتصدق به
والوصي في جميع ذلك بمرة الأب كذا في المبسوط، وإذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة
أو أكثر حازه، وإن باع بأقل من قيمته لا يحوز سواء كان بما يتعاضد الناس فيه أو لا يتعاضد إلا أن
يجيزه المضارب، وكذا إذا كان المضارب اشترى فباع أحدهما بإذن رب المال لم يضر إلا بمثل
القيمة أو أكثر إلا أن يجيزه المضارب الآخر كذا في الحارثي، مضارب بزل حاداً مع ثلاثة من
رفقاء فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير
مغلق وملك مال المضاربة قالوا: إن كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب
ويضمن الربح، وإن كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا دفع إلى
رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشتري به من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما
يشتري به من البسابوري فربح كله لرب المال، وما يشتري به من الرطبي فالربح كله للمضارب
فهو عني ماسمي، فإن كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما لو اشترى، وإن اشترى به
البسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضعية عليه، وإن اشترى به الرطبي فمال
قرض عليه والربح له والوضعية عليه كذا في المبسوط، مَرَّ المضارب على السلطان فدفع إليه شيئاً
ليكف عنه يضمن وإن أحدها كله كرها لا ضمان عليه كما إذا عصب منه اليمص كذا في
محيط السرخسي، إذا مَرَّ المضارب على العاشر بمال المضاربة وأحبر به واحد من العاشر فلا

ضمان على المضارب بهما أخذ منه العاشر، وإن كان هو الذي أعطى العاشر بغير إنزاع من العاشر له فهو ضامن لما أعطى، وكذلك إن ضامه بشيء^(١) من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى قال الشيخ الإمام الأجل: الجواب في رماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعصى من مال المضارب إلى شاعر^(٢) طمع فيه وقصد أخذه بطريق الغصب وكذلك يوصي إذا ضام من مال المتيقن كلها هي المبسوط، والله سبحانه أعلم.

(١) قوله إن ضامه . المصانعة للرشوة كما هي تختار

(٢) قوله إلى شاعر . هو الذي أعيا خيشاً معذور أنه حروى .

كتاب الودیعة وهو مشتمل على عشرة أبواب

الباب الأول في تفسير الإيداع والودیعة وركبتها وشرائطها وحكمها

أما تفسيرها شرعاً: فالإيداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والودیعة ما يترك عند الأمين كذا في الكنز.

وأما ركنها: فنقول المودع أودعك هذا المال لو ما يقوم مقامه من الأقوال أو الأفعال والقبول من المودع بالقول والفعل أو بالفعل فقط هكذا في النیین، والودیعة قارة تكون بصريح الإيجاب والقبول ولارة بالدلالة فالصريح قوله: أودعك، وقول الآخر: قبلت ولا تتم في حق الحفظ إلا بذلك وتتم بالإيجاب وحده في حق الأمانة حتى لو قال للخاصب: أودعك المصوب برىء عن الضمان وإن لم يقبل، فأما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة إذا وضع عنده متاعاً ولم يقل شيئاً أو قال: هذا وديعة عنك وسكت الآخر صار مودعاً حتى لو غاب الآخر فضايع ضمن لأنه إيداع وقبول عرفاً كذا في خزانة المفتين.

وأما شرائطها: فأنواع منها كون المال قابلاً لإثبات اليد عليه حتى لو أودع الآبق والطيور الذي هو في الهواء والمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق، ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الودیعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل، وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الإيداع من الصبي المأذون وكذا حرته ليست بشرط فيملكه العبد المأذون، وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الودیعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط نصحة للعقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترتب عليه أحكام العقد، وأما العبد المحجور فلا يصح منه القبول كذا في الإيداع.

وأما حكمها: فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال أمانة في يده وجوب أدائه عند طلب مالكه كذا في الشمني، والودیعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر ولا ترهن وإن فعل شيئاً منها ضمن كذا في البحر الرائق، وضع في بيته شيئاً بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئاً وقال: اسقطه فصاح بأعلى صوته وقال: لا أحفظه فضايع، قال في المحيط: لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للمكدری، لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لأن الكل حافظون فإن قام واحد بعد واحد فلفضيان على آخرهم لأنه تعين الآخر حافظاً كذا في محيط السرخسي، من ترك باب حانوته مفتوحاً فقام واحد ثم واحد فضمنا ما ضاع على آخرهم كذا في المنتقى، رجل في يديه ثوب قال له رجل: أعطني هذا الثوب فاعطاه إياه، كان هذا على الودیعة كذا في الظهيرية، في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابته خائفاً وقليل لصاحب الخان: أين تربطها فقال هناك من عليها وذهب لم يرجع فلم يجد دابته فقال صاحب الخان: إن صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط، وإذا دخل رجل

الحتم وقال صاحب الحتم: أين أصبح الثياب فقد صاحب الحتم. ثم فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحتم صام، وإن وضع الثياب بمراى صاحب الحمام ولم يقل شيئاً وبأنى المسألة بحالها فإن لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقدر بالعارسية. جامة دار، فالصمان على صاحب الحتم، وإن كان له ثيابي وهو حاصر فالصمان على لثيابي دون صاحب الحتم إلا إذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بأن قال لصاحب الحمام أين أصبح ثيابي فحينئذ يجب الصمان على صاحب الحتم وإن كان له ثيابي وهو حاصر مكدا في الظهيرية، وإن كان لثيابي عاتياً ويضع الثياب بمراى الغير من صاحب الحتم كان استحفاظاً من صاحب الحتم حينئذ يصح صاحب الحمام بالتصحيح كذا في فتاوى قاصصيحان، دحل الحتم ووضع لثيابه وصاحب الحمام حاصر محرج آخر من الحمام وليسها وصاحب الحتم لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي، وقال الحمامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظلت أنها ثيابه خسر صاحب الحتم لأنه ترك الحفظ كذا في خزانة النص، وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراى غير صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام باثماً وقد سرق ثيابه فزاد قائداً فلا ضمان، وإن وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في الخيص، وفي مجموع التورل امرأة خرجت إلى الحمام ودفعت المفتحة إلى خنيرة وقالت ادفعيها إلى سبي وهي في الحمام فلما جاءت إليها قالت بها الميت: املي من لاء واحملها إلي فمالت مكسرت. إن كانت امرأة في عيان لأم لا تضمن، وإن كانت في بيت زوجها إن كانت أعارتها الأم فكذلك وكذا ما قالت: صبي على رأسك، وإن بعثت إلى الميت للحفظ ضمنت الميت إذا غيبتها عن بصرها كذا في الخلاصة

الباب الثامن في حفظ الوديعة بيد الغير

وللمودع أن يدفع الوديعة إلى من كان في عياله كذا المدفوع إليه روجه أو ولده أو ولده إذا لم يكن متهاً يحاف به على الوديعة هكذا في فتاوى قاضصيحان، وقال بكر رحمه الله تعالى لعاله أن يصعبا عد من في عياله كذا في الوجير للكردي، وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يساكن معه سواء كان في نفسه أولاً كذا في الفتاوى الصغرى، وهكذا في فتاوى قاضصيحان، والعمرة في هذا الباب لفمساكنة إلا في حق الزوجة والاب الصغير والعبد فالاب الصغير إذا لم يكن في عياله مدفع إليه لا يضمن ولكن بشرط أن يكون الصغير قادراً على الحفظ والزوج إذا كان يسكن في محلة والمرأة تسكن في محلة أخرى ولا يتعن عليها زوجها فدفع الوديعة إليها فلا ضمان عليه والعبد إذا لم يكن في عياله بمحلة لابن الصغير هكذا في الظهيرية، للمودع إذا دفعها إلى عبده أو أجيده مشهرة أو مساتحة مساكنة معه أو إلى ابنه الكبير في عياله أو ابنه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العنانية، والاب الكبير إذا لم يكن في عياله مدفع إليه ضمن كذا في المحيط، والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة وهذا الذي ذكرنا فيما إذا أودع عنده شيئاً ولم ينهه صاحب الوديعة عن حفظها من في عياله، أما إذا نهاه عن ذلك ودفعها إلى بعض من نهاه عنه فضاعت الوديعة يظن إن كان

المودع بجدد يبدأ ممن دفعها إليه صمس، وإن كان لا يجدد بدأ من ذلك ودفعها إليه وصاعب لا يصمن، وهذا كما إذا أودع عند رجل دابة وبها أن يمسها إلى امرأته وهو لا يجدد بدأ من ذلك فسلم الدابة إليها فصاعب عندها فإنه لا يصمن كذا في المصمرات، وبصمس يدفعها إلى من يجوز عليه الثقة كل شهر ولا يساكنه وبصمس. الجرحوار، ولا جبر الذي يعمل من الأعمال مودة كذا في العتوى العتابة، ذكر الإمام الترمذاني والإمام الحلواني عن محمد رحمه الله تعالى. المودع دفع لوديعة إلى وكيله وهو ليس في عياله أو دفع إلى أمين من أمانته عن يده في ماله وليس في عياله أنه لا يصمن لأنه لما كان موثوقاً به في ماله فكذلك في الوديعة ثم ذل عليه المصوى كذا في السهية. سوقتي قدم من الحانوت للصلاة وهي الحانوت ودائع وضعت الوديعة لا يصمن صاحب حانوت لأنه حافظ بحبره فم يكن مضيقاً ولم يكن هد منه إبداعاً للموديعة بل هو حافظ بعنه في حانوته وحانوته محرر كذا في فتاوى قاضيخان، ولو دفع إلى شريك له معاوض أو عتابة أو عيد مأذون به في التجاره أو عبد معتزل عن عمله فضاخ له يصمن وكذلك الصيرفيان، إذا كان شريك في فوض عند أحدهما وديعة فوضها في كيسه أو في صندوق وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضع، لم يصمن كذا في محيط للسرحي، ولو كان للرجل مرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فها في عياله لا يصمن كذا في الظهيرية، المودع إذا خاف على الوديعة العرق فغلها إلى سعيبة أخرى لم يصمن كذا في السراخبة، وإن أخرجها عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فحافظ عليها أخرج أو كانت لوديعة في سعيبة فحفظها عرق أو خرج الفصوص وحافظ عليها أو ما أشبه ذلك فدفعها إلى غيره لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان. قال الشيخ الإمام المعروف بحوهر راده إن أحاط لحرق العال بداره فدولها جراً له لا يصمن، وإن لم يكن أحاط صمس واشترط هد الشرط في معاوضي أحق وأنظر هكذا في الحائية، هذا إذا كان الدرع لضرورة، وإن كان الدرع غير ضرورة فهلك في يد الثاني إن هلك قبل أن يعارق الأول الثاني فلا ضمان على أحد بلا خلاف وإن هلك بعد ما عارق الأول الثاني فالأول ضامن بلا خلاف، وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يصمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصمن كذا في المحيط. فإن صمس الأول لا يرجع على الثاني وإن ضمن الثاني يرجع على الأول هكذا في المصمرات، ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالإجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار إن شاء ضمن الأول أو الثاني، فإن ضمن الأول رجع بها على الثاني وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول كذا في السراج الوهاج، ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى اجسي لضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر التدوير أنه لا يصدق إلا بيينة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، وفي الراد وهو الصحيح كذا في الفتنارحانية، وذكر في المنتقى أنه إن علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وإن لم يعلم لم يقبل قوله إلا بيينة كذا في المحيط، وأجمعوا أن مودع الغاصب بضمن إذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضم الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضم المودع ويرجع المودع عما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي، قال في الجامع الكبير إذا أودع عند محجور فدفع بعد الوديعة إلى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم الأول بعد العن أو

يضمن الثاني في الحال والأصح ان الثاني لا يضمن أبداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال إن بدا اعتق في الأول^(١)، ولو أودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الأول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال، كذا في النسيب، المودع إذا دفع الوديعه إلى مرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فله يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن، قال بعض المأخريين يضمن لأنه يجب عليه لاسترداد كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في وديعه الأصل إذا وقع الخريق في دار المودع فدفع الوديعه إلى اجنبي لا يضمن ولو فرغ من ذلك ولم يسردها حتى هلك في يده لأجنبي يضمن كذا في مسائلنا وهكذا أوجب صاحب المحیط رحمه الله تعالى، وقال قاضي حيدر: لا يضمن كذا في انفصoloč العمادية، في التجريد وإن أخرجها من يده إلى يد غيره أو أمر غيره بأسهلها كذا أو شفعها وادعى أنه كان يدار المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع، وفي السعدي من كاتبت الوديعه في بيت المودع وسحفظ المودع الوديعه في بيته بعيره بأن ترك الوديعه والعير في بيته وجرح هو نفسه ضمن كذا في السرخانية المودع إذا حفظ الوديعه في حجر غيره ليس فيه ماله يضمن وإذا استأجر حمار نفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وإن لم يكن فيه ماله هكذا في حزانة المغنير، وإذا دفع المودع عند موته الوديعه إلى جاره وليس بحضرته عند الوفاة أحد من عياله فلا ضمان عليه كذا في الملقط، المودع إذا أجر بيتاً من داره من رجل ودفع الوديعه إلى هذا المستأجر إن كان بكل واحد منهما غلق على حدة يضمن، وإن لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة، ولو ترك امرأته أو عبده في حالوته لا يضمن إن كانا أميين ولا يضمن كذا في التوضيح للكردي، ولو أحلس ابنته عياد في حالوته وفيه دنائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده فقد تلف للمعص مدع مولى الغلام إن كان سمودع جنة على ذلك فهو بالخيار، إن شاء أحاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع وباعه في دينه وإن لم يكن له بيتة فله أن يحلف مولاه على علمه فإن حلف له يثبت وإن شك فهو عسى وجهين إذا أقر المشتري كاذب هذه وما هو ثبت بالبيمة سواء، وإن أنكر ليس له أن ينقض البيع بل يأخذ الثمن من المولى كذا في حزانة المغنير، الوالي إذا حلف لغيره لنهر ووضع عند صيربي فصاع إن وضع باسم حجر النهر أو باسم الولي فصاع من مال الجميع وإن وضع باسم الرجل لذي أحده منه فصاع من مال الرجل خاصة كذا في الملقط، والله أعلم

الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعه ولا يجب

وإن قال: أحفظها في هذا البيت محفظها في بيت آخر من ثلث الدار لم يضمن وهذا استحسان والنقياس أن يضمن، وكذلك لو قال صعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من النقياس والاستحسان، قال في النسيب وهذا إذا لم

(١) قوله إن بدا اعتق في الأول كذا في جميع النسخ وقد راجع عبارة جامع التكميل المعنونة في السراج فلم أجدها فيها هذا التقيد فليراجع عبارة النسيب له بحراري

يكن البيت الذي حفظها فيه أنفس حرراً من البيت الذي أمره بالحفظ فيه ما لو كان البيت الثاني أنقص حرراً من الأول صحت، وبوقار صحتها في كسب هذا توصفها في غيره لم يصح كذا في السراج الرواج، وإن قال: صحتها في كسب توصفها في الصدوق لا يصح كذا في المعصوم العبادية، ولو قال: أحفظها في كسب ولا تحفظها في صدوقك أو قال: أحفظها في صدوق ولا تحفظها في البيت فحفظ في كسب لا يصح كذا في شرح الخامع الصغير لقاصصنا، وإن قال: حيثها في هذه مجاها في دار أخرى في تلك محلها فهو صام وإن كنت الثانية أحرر من الأولى هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الوديعة، وكذلك إذا دل بحقه في هذه الدار ولا تحبثها في دار أخرى فجهاها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كنت الدار التي جهاها فيها والدار الأخرى في الحر على سواء أو كانت التي جهاها فيها أحرر فلا صمان عليه سواء بهاء عن الخفاء فيها أو لم يجه كذا في المعص، ولو قال: أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في بلدة المسنة صحت بالاتفاق ولو قال: أحفظها في صدوقك هد ولا تحفظها في هذا الصدوق الأخر في ذلك البيت فحفظها في المهي لا يصح بالاتفاق كذا في العياشة، وأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا من كل شرط تمكن مرعاه ويعد فهو معبر وكل شرط لا تمكن مرعاه ولا يعيد فهو غير كذا في البدائع، ولو شرط عليه أن يحسبها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيمينه دون يساره أو ينظر إليها بيمينه اليسرى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا يتقل منها أو يحفظها في صدوق في بيت ثم يعبر كذا في التمرثاشي، وإذا لم يعين مكان الحفظ أو لم يسه عن الإخراج تصابيل أمره بالحفظ مطلقاً فسامر بها فإن كان الطريق محوفاً فهلك صحت بالإجماع، وإن كان آمن ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالإجماع، وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافة بها لا يضمن بالإجماع وإن كان به بد من المسافة بها فلا صمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نص، وإن بهاء نص وعين مكانه فسامر بها وله ما به نص كذا في الفتاوى للحنابلة، إن أمكنه حفظ الوديعة في المصير بذي أمر بالحفظ فيها مع السر بأن يترك عبداً له في المصير للمأمور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها وإخالة هذه صحت وإن لم يتمكن ذلك بان لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسامر فلا صمان كذا، في التتارخانية، الوديعة لو كانت طعاماً كثيراً فسامر بها فهلك الطعام فإنه يضمن استعسافاً كذا في المضمرات، وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في عية انسان، والأب والوصي سامر حال الصبي وهلك لا يضمن إلا إذا ترك زوجته ما هلك كذا في الوجيز للكردي، والوكيل بالبيع انطلق إذا سافر به لا يضمن إن لم يكن له حمل ومؤنة، وإن كان ضمن كذا في الخلاصة، وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة وقال له: لا تدفعها إلى امرأتك فإني أتبعها أو قال: إلى ابنتي، أو قال: إلى عبدك وما أشبه ذلك فمدفع يسه من كان لا يجد المودع بدأ من المدفع يسه بأن لم يكن له عيال سواء لم يضمن بالمدفع إليه، وإن كان يجد بدأ منه فهو صام كذا في التتارخانية، المودع إذا وضع الوديعة في حانوته فكان له صاحبها لا تصح في

الحائوت فإنه مخوف فتركها فيه حتى سرفت ليلاً إن لم يكن له موضع آخر أحرر من الحائوت لا يضمن، وإن كان له موضع آخر أحرر من الحائوت فهو ضامن إذا كان قادراً على الحمل كذا في خزانه المفتون، رجل دفع إلى آخر مراً وقال له: اسق به أرضي ولا تسق به أرض عمري فسقى أرض الأمر ثم سقى أرض الصبر فضاع المر، إن ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وإن ضاع بعدما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة، امرأة قالت لاكارها: لا تطرح أرنائي في منزلت موضع الاكار في منزله فجنى الاكار حسابه وهرب فوضع السلطان ما كان في منزله قال العقبة أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى: إن كان منزله قريباً من موضع البدر فلا ضمان على الاكار كذا في متاوي قاضيهان، قال أبو جعفر: سئل أبو بكر عما إذا قال المبيع للتاجر صعباً في هذا العدل وأشار إليه فروصها في الحقيقة قال ضمن وإن قال: صعباً في الجواز من غير إشارة فروصها في الحقيقة لا يضمن كذا في الخاوي للفتاوى، المودع إذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعه صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطي، ولو أودع عاصب المعصوب عند رجل وشرط لأجر على حفظه صح كذا في الوجيز للكردي، والله أعلم

الباب الرابع فيما يكون تضييماً للوديعه وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن

في التوارل إذا قال المودع: سقطت الوديعه أو بيعت أدار من^(١) لا يضمن، ولو قال: سقطت أو بالعارسة بفكككم^(٢) ضمن قال الشيخ الإمام ظهير الدين المرعياتي رحمه الله تعالى: لا يضمن في الرجوع لأن المودع لا يضمن بالإسقاط إذا لم يترك الوديعه ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة، ولو قال: لأدري أصاعت أو لم تضع لا يضمن، ولو قال: لأدري أصعبها أو لم أضع يضمن كذا في المصنوع للمعادية، رجل دفع إلى دلال ثوباً لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وصاع ولا أدري كيف ضاع، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا ضمان عليه، ولو قال: سميت ولا أدري في أي حانوت وصعت يكون صادقاً كذا في متاوي قاضيهان، وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر إلى رجل لبيعهها فقال القاض: أنا أربها تاجراً لأعرف قيمتها فصاعت الجواهر قبل أن يربها قال: إن صاعت أو سقطت بحركته ضمن، وإن سرفت منه أو سقطت لمزاحمة أصابته من غيره لم يضمن كذا في الخاوي للفتاوى، قال: لو قال المودع: وصعت الوديعه بين يدي ففقت ونسيتها فصاعت ضمن وبه يلتزم كذا في جواهر الاخلاطي، ولو قال: وضعت بين يدي في داري لم فقت ونسيتها فصاعت بنظر إن كانت الوديعه مالا يحفظ في عرصه الدار ولا تعد حرراً له كحصرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن وإلا فلا كذا في محيط السرخسي، إذا قال: دلت في داري أو كرمي ونسيت مكانها لم يضمن إذا كان للدار والكرم باب، ولو قال: دلت في موضع آخر ونسيت مكانها يضمن كذا في الخلاصة، وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال: سرفت الوديعه من المكان المدفون فيه فإن كان للدار والكرم باب لم يضمن وإن لم يكن لهما باب يضمن كذا في

المحيط، وإن قال: لا أدري وضعت في داري أو في موضع آخر بضم كد في المصنوع، سلم
المودع الدار التي هي بيت منها الوديعه إلى آخر لمحفظها إن كانت لودائع في بيت معلق حصص لا
يمكن فتحه بغير مشقة لا بضم ولا فيضم كذا في القية، وإذا لم تكن مودعة إن كانت
موصوعة في موضع لا يدخل فيه أحد إلا باستئذان لا بضم وإن لم يكن له باب كذا في
المحيط، وصح الوديعه في داره ويدخلها أس كثره فصاعت وإن كان شيئاً يحفظ في الدار مع
دحولهم لا بضم ولا فيضم كذا في القية، المودع إذا وصح الوديعه في الجبانة فسرت
لوديعه بضم كد في المحيط، ومن في أرض إن علم بعلامه لا بضم ولا بضم وفي معاره
بضم بكل حال كذا في الوجير للكردي، ولو توجهت للصوص بحر المودع مدس الوديعه
حتى لا تؤخذ من يده ومن خوفهم ثم رجع فلم يظهر بالمكان الذي مدس الوديعه فيه إن أمكنه
أن يجعل له علامه فلم يجعل صم، وإن لم يمكنه ذلك إن أمكنه العود في أقرب الأوقات بعد
انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولو يجد الوديعه كان ضامياً كذا في التمهيرة، وإن كان رب
الوديعه معه بذهب جملة فلم توجهت السراق قال له رب الوديعه: ادعها عدتها ثم ذهب
السرق وذهبوا أيضاً بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حصروا قسم يحد المدعوب لا
شك أن المودع لا يكون ضامياً في هذه العموره حيث مدس بأمر مالك، وأما إذا كان المودع وحده
ولم يرفعه وبرك ثمة مع الإمكان فهو ضامن، وأما إذا مكث السراق ثمة ولم يتمكن لقرار ثمة
خوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا عسى وحيث: إن جاء على قدر ما أمكنه ورل الخوف فلم
يجد لا يكون ضامناً، وإن آخر مع الإمكان كان ضامناً كد في المحيط، المودع إذا وصح الوديعه
في بيت حراب في زمان اقتته وإن وضعها على الأرض بضم وإن جعلها تحت ثوب لا
يضمن كذا في حراة لقين، أودع عند آخر قمقمه ثم طلبها منه فقال لا أدري كيف صعدت
قبل لا بضم هو الأصح هكذا في جواهر الاحلاطي، دفع إلى رجل قمقمه سدفعها إلى إنسان
ليصحبها فدفعها ونسي لا بضم كذا في الوجير للكردي، دفع إلى مراهق قمقمه لسقى الماء
فتعادل عنها فضاعت لا بضم كذا في القية، قال جعفر: سألت أسداً عمس له على آخر درهم
فدفع للصوب إلى الطالب درهمين أو درهماً ثم درهماً وقال: حددت فصاع الدرهمين قبل
أن يعين درهماً فإن هبت عسى المطلوب ولطالب درهمه ولو قال له حين دفع إليه الدرهم: لا أول
هذا حقت فهو مستوف ولا ضمان عليه بل درهم آخر كذا في لتتارخانه في عصب فتاوى أبي
الليث رحمه الله تعالى دفع إلى آخر عشرة دراهم وقال: خمسة منها هبة وخمسة وديعه
عندك فاستهدت انقبض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لأن الهبة
فاسدة لأنها هبة المشاع والمقصود بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالخمس التي هلكت نصفها
أمانة ونصفه مضمون فيجب ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها
كلها صارت مضمومة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصف ولو قال: ثلاثة من هذه عشرة
لك والسيعة الباقية سددها إلى فلان فهلكت الدراهم في طريق يضمن الثلاثة لأنها كانت هبة
فاسدة، ولو كان ذلك وصية من حيث لم يضمن شيئاً لأن وصية المشاع حاتره ولا يضمن

السبعة في المسألتين جميعاً كذا في المحيط، ولو دفع إليه عشرة وقار: خمسة منها لك وخمسة سلمها إلى فلان فهلكت اندرهم بضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاهما خمسة خمسة على حدة على أن به خمسة منها رسم بين أيهما فحلفتهما بقاوض بضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط السرخسي، للوديعة إذا أسدتها بقاره وقد اطع مودع على ثقب العثرة إن أحبر صاحبها أن هاهنا ثقب العثرة لا ضمان عليه، وإن لم يحبر بعدما أصبح عليه ولم يصد به بضمن كذا في القصول العسادية، وذكر سيد الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى أن الإنسان إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف ثم يبردها بالهواء حتى يقع فيه السوس ومسد لا يضمن كذا في الظهيرية، وفي فتاوى أبي القاسم رحمه الله تعالى إذا كانت الوديعة شيئاً يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة علق قبل رفع الأمر إلى القاضي حتى يبيعه جاز وهو الأولى وإن لم يرفع حتى مسدت لا ضمان عليه لأنه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط، وإن لم يكن في اليد قاصر باعها وحفظ تمسكاً لصاحبها كذا في لسراج الوهاج، إذا أصابه بحس أو قرص دار^(١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي يلتفتون، لو اجتمعت أعيان الوديعة أو ثمرتها في المصهر ولم يرفع حتى مسدت أو كان في المعارة ولم يبع حتى مسدت لا يضمن هكذا في التمرناشي، أو دعه حيوانات وغاب فحسب أبنائها معانف فسادها وهو في المصهر فيع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وإن كان في المعارة فإنه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي، الخفاف إذا ترك الخفاف لدى دفع إليه لبعضه في الخائبات فسرق شيئاً كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الإمام طهیر اندیس المرغينانی رحمه الله تعالى يعني بعدم الضمان، وإن لم يكن فيه حفظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف إن كانوا يتركون الخائبات من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عنه وإن كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في العينية، وكذلك قيل: لو ترك باباً كان مفتوحاً وكان في موضع ذلك عريفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحاً بانيوم وتعيق شيء على باب الدكان نحو انشبكة وأشياء ذلك وسرواية محفوظة فيما إذا ترك المالك الثوب الذي نسج بعضه والعزل في بيت الطراز رسم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق أنه لا ضمان على المالك كذا في لدحيبة، خفاف خرج وبى بقرى لحروز الخفاف فدفع إليه خف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل للسوق، فإن كان اتحد داراً للسكنى بأي طريق كان لا يضمن، ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جوهر الفتاوى، الإسكاف إذا أخذ خفاً أو جشكاً لبعضه فسلمه لإسكاف ضمن مادام لأبياً، فإذا نزعهما ثم ضاع لا كذا في حلقه، إذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع علق على الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى: كان ضمناً، قيل: لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال: إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمح الحس أصحاب أن يكون ضامناً وقال أبو نصر رحمه الله تعالى: إذا لم

(١) قوله بخس: نالها الوحدة ثم لها، للحمسة أي بعض وفي نسخة بضم بالون ثم اعلم وهو ثقب المتسع كما يستفاد من القاموس والبحراري

يكن أغلق الباب فسرق منه الودعة لا يضمن يعني إذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ربط دابة الودعة على باب داره وتركها ودخل الدار فصاحت إن كان بحيث يراها فلا ضمان، وإن كان بحيث لا يراها فإن كان في المصهر فهو ضامن، وإن كان في القرى فلا ضمان، وإن كان ربطها في الكرم أو على رأس المبطحة وذهب قبل أن غابت عن بصره فهو ضامن، وقيل: يعتبر العرف في هذا واجتاسه هكذا في الظهيرة، ولو جعل حمار الودعة في الكرم إن كان للكرم حائط وفتح بحيث لا يرى الحمار ما في الكرم وأغلق الباب لا يضمن، وإن لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر إن نام المودع ووضع جنبه على الأرض يضمن إن صاحت الدابة وإن نام قاعداً لا يضمن، وفي السفر لا يضمن وإن نام مضطجعا كذا في الخلاصة، أودعه سكيناً فجعلها في ساق حقه لا يضمن إن لم يتصر في الحفظ كذا في القصة، المودع إذا جعل دراهم الودعة في الخف فسقطت عنه إن جعلها في الخف المسمى فهو ضامن وإن جعلها في الخف اليسرى فلا ضمان عليه لأنه متى جعلها في الخف اليماني فقد عرصها لنضباع والسقوط عند الركوب على الدابة ولا كذلك إذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في حزانة المفتين، إذا ربط دراهم الودعة في صرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان، وكذلك لو شد دراهم الودعة على سنبيل ووضع في كفه فسرق منه فلا ضمان كذا في المحيط، دفع إليه ذهباً ليحفظه فالتقاها في فمه كعادة التجار فسبق إلى حلقه لا يضمن كذا في القصة، وإذا كانت الودعة ذهباً أو فضة فقال: قد حملتها في الكم فصاحت لا ضمان عليه كذا في الملتقط، مودع جعل دراهم الودعة في جيبه وحضر مجلس فسق فصاحت اندراهم بسرقة أو سقوط أو غيره، قال بعضهم: لا يضمن لأنه حفظ الودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه، وقال بعضهم: هذا إذا لم يزل عقله، أما إذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بمصير ضامناً لأنه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضطجعا أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيهان، وإن ظن أنه جعلها في جيبه فإذا هي لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط، ولو وضعها في كفه أو شدها على الكتفة فصاحت لا يضمن كذا في حزانة المفتين، المودع إذا جعل خاتم الودعة في الخنصر أو في النضر يضمن بعد التلف وإن جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الأحكام، وإن تختم به وعليه خاتم في ذلك الإصبع لا يضمن وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً أن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: إذا تختم وجعل القصر مما يلي الكف لا يضمن كذا في الدخيرة، ولو كان المودع امرأة ففي أي إصبع لسته تضمن كذا في الفصول العمادية، في فتاوى أهل سمرقند امرأة أودعت صبية من بنات سنة فاشتعلت بشيء مرقعت العصابة في الماء لا ضمان عليها مرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى، وفي الجواب نوع نظر ويسمي أن يقال: إن لم تغب عن بصرها فلا ضمان، وإن غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط، ومن أودع صبياً وديمة فهلك في يديه فلا ضمان عليه بالإجماع، وإن استهلكها إن كان ماذوناً له في التجارة ضمنها إجماعاً، وإن كان محجوراً عليه إلا أنه قبل الودعة بإذن وليه فإنه يضمن أيضاً بالإجماع، وإن نكح بغير إذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى لا في الحال ولا بعد الإدراك، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بمضمون في الخال كذا في السراج الوهاج، وإذا كانت الوديعة عبد فقله الصبي كاتب قيمته على عاملته في قولهم جميعاً، وإن جني عليه فيما دون النفس كان ارشده على عاقلة الصبي إن بلغ حسنة أو أكثر وإن كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج، وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجبايات، ولو أودع عبد العبد وديعه فهلك عندئذ فلا ضمان عليه بالانديد كذا في جواهر الأحلاطي، وإن استهلكها إن كان مادوناً أو محجوراً أو قبضها بإذن مولاه ضمنها إجماعاً تكون دية عليه إلى ما بعد العتق وإن كان محجوراً وقبضها بعير إذا مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق إذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمنها في الحال وبجاء بها كذا في المجمرة اسيرة، وإن كانت الوديعة عبد فقله العبد المحجور فإن كان عبداً قتل العبد كذا في السراج الوهاج، والوديعة لو كانت عبداً فجني عليه في النفس أو فيما دون النفس يحبر مولاه بين الدفع والبعد، ويضمن للمجان كذا في حراية المفتين وأم الولد والمدير عملة للعبد في جميع ما ذكر إلا أنهما إذا توجه عليهما الضمان سبياً في ذلك كذا في السراج الوهاج، ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغير أو عب له فعلى المستهتك ضمانه في الحال كذا في المبسوط، وإمكانه يضمن في الحال باستهلاك الوديعة كذا في الفتاوى العبدية، وإن مات المودع وحل الوديعة تحت راسه أو تحت حته فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك إذا وضعها بين يديه وهو الصحيح وإليه مال شمس الأئمة للسرخسي قالوا إنما لا يجب الضمان في الفصل الثاني إذا مات قاعداً، أما إذا مات مصطجعاً فعليه الضمان وهذا إذا كان في المحصر، أما إذا كان في السفر فلا ضمان، مات قاعداً أو مصطجعاً كذا في المحيط، مثل أبو القاسم عمن جعل ثياب الوديعة على دليبه فربل عن ديبته في حص الطريق ووضع الثياب تحت جبينه وندم عليها فسرقت الثياب قال إن أراد به الترفع حسن، وإن أراد به الحفظ لم يضمن، وإن كان مكان الثياب كيس فيه درهم لم يضمن كذا في المغاوي للفتاوى، وفي شرح أبي فراس وقع الحريق في بيت المودع، فتركها مع إمكان الدفع إلى غيره أو إلى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرناشي، وإن سرقت الوديعة عند المودع ولم يسرق معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي، وفي الجامع الأصغر سنن أبو القاسم عمن عنده وديعة فرفعها وحل فلم يضمن المودع إن أمكه معه ودفعه فلم يعمل فهو ضامن وإن لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف دماره وصره فلا ضمان كذا في المحيط، المودع إذا دل إنساناً على أخذ الوديعة إنما يضمن إذا لم يمسح المذلول عنها من الأخذ حالة الأخذ أما إذا معه لا يضمن كذا في الخلاصة، والمودع إذا فتح باب الإصطبل أو حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية، سنن عن مودع وضع الوديعة في حجرة في حان وفيه صحن لأقوام فربط سلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يخلقه وخرج فسرفت الوديعة هل يضمن، قال إن عد شد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقاً لم يضمن، وإن عد إعمالاً ضمن كذا في فتاوى السبكي، وحل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب إلى الجمعة وترك باب الحانوت معتقاً واجلس صبيّاً صغيراً لم يحفظ حانوته وذهبت الوديعة من الحانوت، قال لشيخ الإمام أبو بكر

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى : إن كان الصبي ممن يهبط الأشياء ويحفظها لم يضمن المردع وإن كان ممن لا يهبط صس، قال القاضي الإمام علي السعدي لم يضمن على كل حال لأنه ترك الوديعه في حرره فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان، غالب المودع وترك صاحبه عند غيره، فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح إلى غيره كذا في الوجيز للكوذري، رجل أودع عند فامي ثيابا فوضعها القمي في حانوته، وكان السلطان يأخذ الناس بما في كل شهر جعله وظفيعه عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفه ورعها عند غيره فسرقته، قالوا إن كان القاضي لا يقدر على منع السلطان من رعاها لا يضمن ويضمن المرتفع فيحبر صاحب الثوب إن شاء صس السلطان وإن شاء صس المرتفع كذا في فتاوى قاضيخان، أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نفل امتعه ونزل الوديعه وتواري فاعبر على بيته والوديعه يضمن، وإن ترك بعض أمعه في بيته كذا في الفتية، وسئل نعم الدين عمن عنده وديعه يساء وهي ثياب مملوكة في لعاف موضعها تحب رأس صيف له في الليل كالوساده ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثيابا وقد ذهب بعضها قال: ما لم يثبت أنها كانت كذا، وكذا وقد صاع منها كذا نكث الليلة بوضعها تحت رأس الصيف لا يمكن إيجاب الصمان بمجرد الوضع تحب رأس الضيف مادم المودع حاضرا فإذا غاب الآن بصير ضامنا كذا في المحيط، أودع عند رجل رسيلا فيه آلات السحارين ثم جاء واسترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قصت منك الرميبل ولا أدري ما فيه لا ضمان عليه ولا يمين عليه أبضا وكذا إذا أودع دراهم في كيس ولم يزل على المودع ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا يمين عليه إلا أن يدعي عنه الفعل وهو للتضييع أو الخيانة كذا في حرره المعين، المودع إذا أخذ وديعه رجل آخر من يد المودع وترك وديعته يضمن المودع إن عثر ذلك وإن لم يكن علما أن ما فوضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى، امرأة غسلت ثوب رجل بالأجر وعلقت على حصص سطحها للتجفيف، وطرف من الثوب من اجانب الآخر فصاع صممت كذا في الخلاصة، امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها لتجفف إن كان للسطح خص لا يضمن وقيل إن لم يكن الخص مرتفع يضمن كذا في الفصول العمادية، رجل في يده مال لإنسان فقال له سلطان حذر إن لم تدفع إليّ هذا المال حبستك شهرا أو صبرتك صبرا أو أطوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع، فإن دفع فهو ضامن وإن قال أقطع يديك أو صبرتك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان، سلطان هدد المودع بتبليغه ماله إن لم يدفع إليه الوديعه فددتها إليه صس إن بقي له قدر الكفاية، وإن أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزانة المفتين، المودع إذا قرأ من مصحف الوديعه وهناك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاحلاطي، ولو أودعه قراضيس فوضعه في الصندوق ثم وضع فوقه ماء لشربه فتقاطر الماء عليها هلكت لا يضمن كذا في الفتية، ولو قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت احتلف المتأخرون والأصح أنه لا يضمن، ولو قال ذهبت الوديعه وقضيت ثمنها لا يضمن ما لم يقل: دفعتها إليه كذا في الخلاصة، ولو قال للمالك. ذهبت لي الوديعه أو بعثتها مني وأكره رب الوديعه ثم هلكت لا يضمن كذا في

القصول العمادية، أودع طسناً عند غيره فوضع الودع بطسنت على رأس التور هي بيته فوضع عليه شيء فانكسر، إن كان وضعه على رأس التور ليعطي به تصور يصمن، وإن كان وضعه كما يوضع في العمادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في التحجير، أودع عند رجل طبعاً فوضع الودع الطبق على رأس الحب فضع إن كان الموضع على وجه الاستعمال يضمن، وإن كان الموضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وصرح معرفه ذلك أن يحظر إن كان في الحب شيء نحو ماء والدقيق أو نحو ذلك مما يعصي رأس حب لأجله كان استعمالاً، وإن كان الحب حالب أو كان فيه شيء لا يعطي رأس الحب لأجله لم يكن استعمالاً كذا في غيض، إذا سقط من يد الودع شيء فاقصد الوديعه صلبها الودع والودع إذا أشهد على نفسه أنه أحد الوديعه فربما يعبر محصر من رب مال فلا ضمان عليه إلا أن يحركها الودع كذا في التحجير، لوديعه إذا كانت مراً فأخذها الودع وصعد بها السطح ونسب بها فثبت بها الريح وأعادها إلى مكان الذي كانت فيه من التيب لا يبرأ عن الضمان لأنه لم يوجد منه القصد إلى ترك التعدي كذا في حرته انصمن، وفي التصير فيه وضع أمه عدل أمث من بدست حركة حواهي بفرض، فثبت على يد أمين وهلك في يده قال يضمن، وفي لا يضمن لأن قوله بدست حركة حواهي، معلوم والأمر عام بخلاف قوله ليعث على يد رجل هو يضمن لأنه مجهول فلا يصح الأمر كذا في السارحليه، وفي ماوى النسفي طردن خرج من نطاقه يظهر له فسرفت الحنطة إن ترك الباب مفتوحاً ويعد من الطاحونه ضمن كذا في اجلاصه، بخلاف مساله الخاد وهي حان فيها تناول ولكل منزل مفصل فخرج وترك الباب مفتوحاً فعد سارق واحداً شيئاً لا يضمن كذا في اوجير لتكريري، الذانة الوديعه إذا أصابها مرض أو خرج وأمر الودع إنساناً بصلاحها فعظم فصاحت بالخبر إن شاء ضمن الودع أو امسأح فإن ضمن الودع لا يرجع على أحد، وإن ضمن المصالح إن علم بها يثبت له لا يرجع عليه وإن لم يعلم بها غيره أو ضلها رجع عنه كذا في الجوهرة ليرة، وفي ماوى النسفي إن كان يفر المثلث في يد الأكار فثبت إلى الرعي لسرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي، والفر المسار والمستأجر على هذا فإن راحه لله تعالى وقد اصصرت الروايات من المشايخ في هذه المسألة معنى بهذا لأن الودع يحفظ الوديعه كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في سرح فكذلك الوديعه، ولو ترك البقر برعى فصاع، حلف لمشيح فيه قال رحمه الله تعالى والعنوى على أنه لا يضمن كذا في خلاصة في كتابه مراعاة في الفصل السادس في انضمام، أودع شاة فدفعها مع عمه إلى الراعي ليحفظ فسرفت النعم يضمن إذ لم يكن الراعي خاصاً للودع كذا في القية، رجل دفع حماراً إلى آخر فعاب الحمار فقال الودع لصاحب الحمار خذ حماري وانفع به حتى أرد عليك حماراً فصاع في يده ثم إن الودع رد حماره لا يضمن لأنه ما دون النقص كذا في الخلاصة، الودع إذا جر الثمار من بحين الوديعه فلا ضمان عليه استحساناً إذا جره كما يحجره غيره ولم يمشك فيه بقصر من عمه فإن تمسك بقصر من عمه فهو ضامن كذا في التحجير، وإذا تعدى الودع في الوديعه بأن كانت ذابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو عيد فاستخدمه أو أودعها عند غيره ثم أزل التعدي فردها إلى يده

زان الصمان، وهذا إذا كان المركوب ولا استخدام وليس لم ينقصها، أما إذا نقصها ضمن كذا في الجوهره الميرة، فالخاصة أن المودع إذا حالف في الوديعه ثم عاد إلى الوفاق إنما يبرأ عن الصمان إذا صدقه، فذلك في المودع، وإن كذبه لا يبرأ إلا أن يقسم البينة على العود إلى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الإسلام أبو بكر في شرح كتاب الوديعه، ورايت في موضع آخر المودع إذا حالف ثم عاد إلى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا هي العصور العمادية، وهو حمل الفعل على الوديعه فتحت ثم هكت من ديث صين والولد للمالك كذا في محيط السرخسي، المودع إذا لبس ثوب الوديعه يوماً ثم لبس ثوباً ثانياً صنف الثوب في حلاله يضمن كذا في جواهر الاختلاط، لبس ثوب الوديعه فدخل المشرة ليحوص الماء صرع الثوب ووضع على أبواب المشرة بعدما انقضى سرق ثوب لا يضمن كذا في حرانه لمعين، وقبل به نظر بدليل مسألة المحرم من المحرم إذا لبس الخمي ثم برعه ثم لبس ثوباً إن برعه على قصه وليس يتحد الجرم وإن برعه لا عني هذا المقصد يعتمد الجرم فعني هذا يعني أن لا يبرأ كذا في الظهيرية، وضع ثيابها مع ثيابه في صفه استبرأ ودخل ملاعنتال وليس ثيابه ونسي الوديعه أو سرقته حين انقضى في الماء يضمن كذا في الوجيز للمكردي، عن ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أودع رجلاً ألف درهم فاشترى به ودعها ثم استردها بيته أو شراء ورداها إلى موصفها فصاحت لا يضمن كذا في خزانة المعقب، وروي عن محمد رحمه الله تعالى إذا فصاها غيره بأمر صاحب الوديعه فوجدتها ربوفاً مردها علي المودع فهتك صمن كذا في الظهيرية، إذا كان عند رجل وديعه دراهم أو دنانير أو شيئاً من الكيل أو للوزن وانفق شيئاً منها في حاجته حتى صار صاماً لما انفق لا يصير صاماً لما بقي، وإن جاء بمثل ما انفق فحبط بالباقي صار صاماً بكل وهذا إذا لم يجعل على ماله علامة حين خلعه من الوديعه أب إذا جعل بحيث يتأني التمييز لا يضمن إلا ما يتفق كذا في الذخيرة، فإن أفتى بأنه صار صاماً لها كلها فباع الوديعه، ثم جاء رب الوديعه فصته إياها وفي ثمنه فصل منه منه بطيب به حصه ما حطه بها وتصدق بحصه الباقي من الوديعه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وهذا إذا كانت الوديعه شيئاً يباع فإن كانت دراهم فاشترى بها ينظر إن اشترى بها بعينها ونقدتها لا بطيب له انقص أيضاً، وإن اشترى بها ونقد غيرها أو اشترى بدراهم مصدقه ثم نقدها بطيب له الربح ها، وكذلك إن اشترى بها ما كولاً ونقدتها لم يحسن أن يأكل ذلك قبل أداء الصمان، ولو اشترى بدراهم مصدقة ثم نقد تلك الدراهم حل له أن يشتري بها كذا في المسوط، فإن أخذ بعضها على مية الإنفاق ولم ينفقه حتى خلعه بالباقي ثم هلك منه لا ضمان عليه كذا في المضمرات، إذا أودعه كيساً مشدوداً فحله لمستودع أو صندوقاً مقفلاً ففتح للقل ولم يأخذ منه شيئاً حتى ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع، وقد نال أصحابنا إذا أخرج الوديعه لينفقها والثوب ليس به فذلك فلا ضمان عليه كذا في شرح القدروري للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد البغدادي، المودع إذا خلط الوديعه بماله أو بوديعة أخرى بحيث لا تمييز ضمن كذا في الصراحية.

اخلط على أربعة أوجه أحدها. خلط بطريق محاورة مع تيسير التمسك كخلط الدراهم البيض مع الدرهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا يقطع حتى يملك بالإجماع، ولو هلك قبل التمييز هلك أمانة كما هو هلك قبل الخلط.

والثاني حبط بطريق المذورة مع نعدن التسيير كحط الحطة بالشعير وبهذا يتقصح حق المالك في بعض الروايات كذا في المصبرات، وهو الصحيح هكذا في جوهره النبوة .
والثالث: حط بطريق التمازجه للجنس بخلاف الجنس كحط الذهب بالعسل وبهذا أيضاً يتقطع حق المالك بالإجماع .

والرابع حط بطريق المارجه للجنس بالجنس كحط دهن النوز بدهن الخوراء ولا بطريق المارجه كحط الحطه بالخطه والتدريم النيس بالدرهم الأبيض وبهذا يتقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم اتصال عرقه إياه، وقال هو محبر إن شاء شاركه في مخلوط وإن شاء صممه مثله كذا في المصبرات، ونسرة لخلاف يظهر فيما إذا برأ الخاطئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالإبراء يتقطع حصة الصمان منعين الشركة في مخلوط وهذا إذا حط الدرهم بعير إياه فأما إذا خلصها بإدائه مجواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل من يتقطع حق المالك بكل حال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل تبعاً للأكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خلصه بحسنه يعتبر الأكثر وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول يمتطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي، وبو حنيفة المصنف بعد الإذنيه صار من المانعات لأنه مانع حقيقه عند الحط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين، وفي الفصول الثمانية وهو كان عنده حصة وشعر لواحد من حنطهما صممه كذا في المصبرات، وإن كان لدى حط الوديعه أحد من هو في عياله كزوجته وأبيه فلا ضمان عليه والصمان على الخاطئ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا سبيل للمودع والمودع على العين إذا حنطها الغير ويضمن الخاطئ وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن شاء صمما الخاطئ وإن شاء أحد العين وكانا شريكين سواء كان الخاطئ صغيراً أو كبيراً كذا في السراج الوهاج، حراً كان أو عبد كذا في الدخيرة، وقد قالوا أنه لا يسع الخاطئ أنكل هذه الدنانير حتى يؤدي منها إلى أولادها، وإذا عاب الذي حنطها بحيث لا يعذر عليه فإن تراضيا عني أن يأخذها أحدهما ويدهم قيمة مال الآخر جاز، وإن يب دنت و أبي أحدهما وقالوا يسع ذلك فباعها صرب كل واحد منهما في شعره بحصته فإن كان المخلوط حطة وشعيراً صرب صاحب الحطة يشتمها حطة مخلوطة وصرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج، وإن اختلطت ناله من غير فعله فهو شريك لصاحب، فإن لم يشرك الكيس في صدوقه فإن احتنطت بدهنهما فلا ضمان عليه وهما فيه شريكان، وإن هنك بعضها علك من مالهما جميعاً وينقسم الباقي بينهم على قدر ما كان لكل واحد منهما فإذا كان لأحدهما ألف وللآخر ألفان يقسم الباقي بينهما اثلاثاً قال أبو الوالي في عباؤه هذا إذا كانت الدراهم صحاحاً أو مكسرة فإن كانت درهم أحدهما صحاحاً ودراهم الآخر مكسرة لا شيب الشركة بينهما بل بمير مال كل واحد منهما فيدفع إلى المودع ماله ويمسك المودع ماله معه وإن كان مال أحدهما دراهم صحاحاً جيداً وفيها بعض الرديء ودراهم الآخر صحاحاً رديئاً وفيها بعض الجيد ثبتت الشركة بين المالين ثم كيف يقتسمان إن تضادق أن ثلثي مال أحدهما جيد

وللثمة رديء، وثلاثي مال، وآخر رديء، وثلاثة جيد يقتسمان الخياد من المال فلتطأ اثلاثاً والرديء،
الاثلاث على قدر ما كان لكل واحد منهما، وإن لم يتصادقا إن كان لا يعرف رادعي كل واحد
منهما أن ثلثي ماله جيد وثلثه رديء ومن صاحبه ثلثاه رديء، وثلثه جيد بأحد كل واحد
منهما ثلثت الخياد لانهما اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجيد فباحدان ذلك
واختلف في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك لثالث في أيديهما في يد كل
واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكس فيكون للقول قول كل واحد منهما فيما في
يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، فإن حلفا برأ عن الدعوى وترك المال في
أيديهما كما كان وإن نكلا فضي لكل واحد منهما بنصف الثلث وهو سدس الكل يدي في
يد صاحبه، وكذلك إن قامت لهما جميعاً البينة فإن حلف أحدهما وسكن الآخر برأ الخائف
ويرد التاكس نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده إلى صاحبه كذا في عناية البيان، فإن
كان المظنوحان أحدهما حنطة والآخر شعير فإن بهما أن يتفقا على شيء من لم يتفقا على شيء
يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوفاً بالشعير وضرب صاحب الشعير
بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع، والله أعلم.

الباب الخامس في تجهيل الوديعة

بومات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركته يساري دين المصلحة كذا في
الشهيد، هذا إذا مات ولم يعلم حال الوديعة، أما إذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم أنه
يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العمادية، فلو قال الوارث - أنا علمت الوديعة
وانكر الطالب إن فسر الوديعة وقال - كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلك صدق هذا، وما
لو كانت الوديعة عنده فقال - هلكت سواء إلا في خصصة وهي أن الوارث إذا دل السارق على
الوديعة لا يضمن والمودع إذا دل ضمن كذا في الخلاصة. إذا حلف الطالب ورثة المودع فقال
المودع مات مجهلاً وقال ورثة المودع - كانت فائنة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم
هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح، ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم
يقبل منهم إلا بينة والضمم وحجب في ماله فإن أقام الورثة البينة أن المودع قال في حياته
رددها يقبل وإذا مات المودع مجهلاً وادعى الوارث بضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا
في الفصول العمادية، ولو أن المودع لم يمت ولكن جنى جيناً مطبقاً به أموال فطلب
الوديعة فلم توجد وقد ينسو من أن يرجع إليه عقله كانت دينا عليه بي منه ويجعل القاضي له
ولياً يقبضه من ماله ويأخذ بها ضميماً ثقة من الذي يدفع إليه كذا في الدحيرة، فإن أبقى بعد
ذلك ودعى أنه ردها إليه أو ضاع عنه أو قال: لا أدري ما حالها يحلف عليها ويرجع ماله
كذا في البيع، فإن كان قد دفعها إلى امرأته ثم ماتت أحدث امرأة بها فإن قالت - ضاعت أو
سرق فتقول لها مع عيبتها ولا شيء علي أحد، وإن قالت - قد ردتها عني قبل موته فالقول
لها مع عيبتها وضارب دينا فصار دينا والمرأة من المروح كذا في محيط السرخسي، وإن سمع يعلم
أنه دفعها إلى امرأته إلا بقوله بأن قيل له قيل أن يموت ما فعلت بالألف الذي أودعه فلان

فقدن: دفعته إلى امرأتي ثم ماتت ثم سفلت المرأة فانكرت ان يكون دونه إليها فإنها تحذف ولا شيء عليها، وإن كان الميت ترك مالا فهي دهن فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط، إذا قال المصارف أودعت مال المصارية فلاناً الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فإن قال الصيرفي: ما أودعني شيئاً كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثته الميت كذا في خزائن المعتبرين، ولو مات المصيرفي قبل أن يكون شيئاً ولا يعلم أن المصارف دونه إلى الصيرفي إلا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة، وإن كان دونه إلى الصيرفي ببيعة أو إقرار من الصيرفي ثم مات المصارف ثم مات المصيرفي ولم يبيح كذا دينا في مال المصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التارحانية، وإن مات المصارف والصيرفي حي فقال الصيرفي رددته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط، الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم يبين إلا في ثلاث مسائل.

إحكامها: متولي الأوقاف إذا مات ولا يعرف حال علقها التي أحدها ولم يبين لا ضمان عليه.

الثانية: إذا خرج السلطان إلى الغزو وعسروا فأودع بعض الضبعة عند بعض العائدين ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه.

الثالثة: أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا ضمان عليه كذا في الصيرفي، القاضي إذا قبض أموال اليتيم ومات ولم يبين فهذا على وجهي إد وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وإن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة، لو قال القاضي: صاع المال عندي أو أنفقته على اليتيم لا ضمان عليه، ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في السابيع، في نواصر هشام وصي مات وفي يده مال يتييم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وإن عرف أنه دفعه إلى إنسان ولا يدري إلى من دفعه ثم يضمن لأن له أن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نواصر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال: صاع مال اليتيم عندي وأنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالמודع كذا في محيط السرخسي، شريكان شركة مفادضة أودع رجل أحدهما فمات المودع بلا بيان ضمانا فلو قال شريكه المحي: ضاعرت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة، وذكر في المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى: قاضي قبض ألف درهم لصبي في كيس وألف آخر لصبي في كيس وأنفق أحد الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان وإذا كبر كان لكل واحد منهما أن يدعي على صاحبه ما أنفق عليه ويحلف كذا في محيط السرخسي، من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد يدعي أنه أودعه إياه وقال المودع: أودعته أحدكما ولا أدري أيكما هو فالمدعيان إذا اصطلحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الألف بينهما فإن لهما ذلك وليس للمودع الامتناع من تسليم الألف إليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يجوز لهما على المودع وأما إذا لم ي اصطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فإذا أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لأحدهما وينكل للآخر فإن

حلف لهما قطع دعواهما وليس لهما إلى الاصصلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستحلاف
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقد محمد رحمه الله تعالى، لهما أن يصطدحا بعد
 الاستحلاف على أحد الالف بينهما وهذا إن حلف لهما وإذا نكل لهما عن اليمين بعصي
 بالالف بينهما ويضمنان أيضاً حر بينهما، وإن نكل لأحدهما وحلف بالأخر قصي بالالف للذي
 نكل له عن اليمين خاصة ولا شيء للذي حلف به منهما كذا في غاية البيان، وينبغي بتفاسي
 أن لا يقضي بالنكول للأول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم، فلو قصي القاضي للأول
 حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا بعد عصاؤه حتى لو حلفه للثاني بعده فمكل يكون الالف
 بينهما ويغرم العا آخر لهما كذا في الكافي، وهو احتياط مشايحنا هكذا في غاية البيان، ثم لا
 يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للأول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي
 بالإجماع وهل يحلف إذا ضم إليه القيسه بأن يقال له بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته
 وهو كذا وكذا لا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عبد محمد رحمه الله تعالى حلفاً لأبي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في التبيين، وإن ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فآثر به
 لأحدهما ودفع إليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للأخر أن يستحلفه وعبد محمد
 رحمه الله تعالى يستحلف كذا في الكافي، وفي القناري العنابية ولو أودعه كل واحد العا
 فهذا ألف ولا يدري مال من هلك فلا خصومه لهما حتى يدعي إذا ادعى كل واحد أن القائم
 ماله حلف المودع لكل واحد فإن حلف لهما أحدا القائم ولا سبيل لهما عليه، وإن نكل لهما
 أحدهما ونكل واحد حسماته أخرى كذا في التتارخانية، وإن أودع جاريه فمات المستودع ولم
 يبينها ثم رآوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع، وإن لم يروها حية بعد موته فماتت
 ورثته قد ردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يعبل قولهم في شيء من ذلك لأنهم
 يدعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط، وإن نكرت
 قيمتها بريادة أو بتقصير كانت قيمتها آخر ما رآوها حية دية في ماله بغضت قيمتها عما
 كانت أوزاها وكذا الجواب في العارية والإجارة كذا في الشايخ، صبي يعقل البيع والشراء
 محجور عليه أودعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدرك ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله
 إلا أن يشهد بالشهود أنه أدرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في
 الظهيرية، والحكم في المعتوه نظير الحكم في الصبي إذا أفاق ثم مات ولم يدرك ما حال الوديعه لا
 ضمان في ماله إلا أن يشهد بالشهود أنه أفاق وهي في يده وإن كان الصبي مأذوناً له في التجارة
 والمسألة بحالها فهو ضامن للوديعه، وإن لم تشهد بالشهود أنه أدرك وهي في يده، وكذا الحكم
 في المعتوه إذا كان مأذوناً له في التجارة كذا في الذخيرة، ولو أن عبداً محجوراً عليه أودعه
 رجل مالا ثم اعتقه أمولى ثم مات ولم يبين الوديعه فالوديعه دين في ماله سواء شهد بالشهود
 بقيام الوديعه في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وإن مات وهو في يده فلا شيء على مولاه إلا أن
 يعرف الوديعه بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية، وإن أدن له المولى في التجارة بعدما
 استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد بالشهود أنها كانت في يده بعد الأدن فإذا شهد
 بالشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك الدن كذا في المحيط، ولو أودع نكحاً أو

بصیحة أو عباً وغاب وابت أودع ثم قدم المودع بعد مدة یعلم ان تلك لودیعة لا یبقی ثمت
 المدة فهي دین فی ماله امت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع اتلفها کذا فی الفصول العمادیة
 وإن أقدم ورثة أودع البیة أنه ذاب أو سدد فی حال الخیاء فلا ضمان فی بركة المودع هکذا فی
 المنقط، وإذا مات الرجل وعلیه دین وعنده وديعة ومصاربه وبضاعة فإن عرفت بأعبائها فاربها
 أحق بها من العراء، وإن سم تعرف بأعبائها قسم الذن بينهم بأخصص وأصحب لودیعه
 والمصاربه والبضاعة بمرة العراء عند کذا فی المبسوط، والله اعلم.

الباب السادس فی طلب الودیعة والأمر بالدفع إلى العبر

إذا صلب الودیعة فقال . اطلبها غداً . ثم قال فی الحد صاعاً فإنه یسال إن قال صاعاً
 قبل قولی . اطلبها غداً یضمن، وإن قال . صاعاً بعده لا للتناقص فی الأول دون الثاني کذا فی
 الفصول العمادیة، فإن طلبها صاحبها فحسبها عنه وهو یقدر علی تسلیمها مسم، وما إذا لم
 یقدر علی تسلیمها حال ما طلبها بأن یكون فی موضع بناء لا یقدر فی الحال علی رده فإنه لا
 یضمنها کذا فی السراج الوهاج، إذا طلب المالك فقال لا أقدر علی إحضارها ساعة فترکه
 المالك وذهب إن كان عن وصا لا یضمن وإن كان عن غیر وص مسم وإن كان اطلب وکیل
 ادیک یضمن کذا فی الوجیر للکردري، ولو قال رب الودیعة للمودع . احمل إلیّ انیوم لودیعه
 التي عندک فقال . اعمل ولم یحملها إلیه انیوم حتی مضی انیوم وهلك عندک بعد ذلك لا
 یضمن کذا فی فتاوی السمی، إن طلبها صاحبها فجمد إياها ضمنها إن أقام المودع علیه بیة
 بعد الجحد هکذا فی الصبیح، فإن عاد إلى الاعتراف لم یبرأ عن الضمان إلا بالتسليم إلی
 صاحبها هکذا فی خزنة المفتی، جمد لودیعة بحضرة لودع أو بحضرة وکیلها ضمنها وإن
 جمدها بغیر حضرتهما قال أبو یوسف رحمه الله تعالی لا ضمان وبه یأخذ کذا فی
 الصبیح، وفي الاجناس الودیعة إن تضمن بالجحد إذا طلب من موصیها الذي کنت مبه حال
 إنکاره وهلكت فإن لم یتقدها وهلكت لا یضمن وفي المسمی إذا کتب الودیعة أو اعارة بم
 یحول یضمن بالجحد وإن سم یحول کذا فی الوجیر للکردري هکذا فی الخلاصة، إذا جمد
 الودیعة فی وجه المالك لا یبده علی الطلب من المالك بأن قال المالك . ما حال وديعتي لبدکره
 عنی . فحفظ حد . بس لك عدي وديعه لا یضمن فی قول أبي یوسف رحمه الله تعالی کذا
 فی عیة البیان، أنکرها فی وجه سدد بحيث یحلف النصف إن أقر ثم هلكت لا یضمن کذا فی
 الوجیر للکردري، إذا غاب المودع وضمت سراء العائب السعة من الودیعة فجمد الودیعة ثم أقر
 بها وقال قد صاعب کان صاماً وكذلك وصي الأیتام إذا اجتمع أولیاء الأیتام والمجیرن وقالوا
 للوصي ائبق بما عندک علی هؤلاء الأضغان من مالهم فجمد . وقاء مالهم فی بدی شيء ثم أقر
 بشيء . وقدر . قد صاع بعد لطلب کان صاماً کذا فی فتاوی صاحبنا، أنکرها ثم أخرجها
 بعیها أو أقر بها وقال مالکها دعها وریعة عندک فصاعب إن ترکها عنه وهو قدر علی
 حفظها وأحد إن شاء فهو برئ وإن لم یقدر علی حفظها فهو علی الضمان الأول، وكذا لو
 قال له اعمل به مصاربة وهذا کله فی السعول وفي العقار لا یضمن عند الإمام والثانی، وقال

الحسيني: فيه روايتان عن الإمام وبعض المشايخ على أنه يصح في العفار بالجمود إجماعاً كذا في الوجيز للكردي، سئل عن مودع قال له رب الوديعة إذا طلب أخي مرد الوديعة عنه فما طلب أخوه منه فقال: عد إلي بعد ساعة لا دفعه إليك فلما عد إليه قال: به كان هلك فقد يصح بمتناقص كذا في الخاوي للفتاوى، المودع إذا طلب الوديعة في أيام الغيبة فقال المودع لا أصل إليها الساعة فأعير على تلك الدخيلة وقال المودع: أعير على الوديعة أيضاً قال أبو بكر رحمه الله تعالى، إن لم يقدر المودع على ردها بعدها أو تصيب الوقت فلا ضمان والقول عربي فيه وإلا صح كذا في الفصول العمدية، وهو قال ادفع إلى أبي أو إلى أخت يا تبي به ففعل فصاع كذا من مال الطالب كذا في التدرجانية، ولو قال صاحب الوديعة للمودع: ادفع الوديعة إلى علامي هذا وطلب علامه تلك الوديعة فم يرفع إليه يصير ضماناً كذا في حاشية الفصول، قال صاحب الوديعة للمودع في أسر من أعيرك بعلامة كذا فدفعها إليه فجاء رجل ورغم أنه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها إليه حتى هلك فلا ضمان كذا في المحقق، رسول المودع صلب فقد: لا ادفع إلا إلى الذي جاء به فسرقت يصح عند التمس رحمه الله تعالى وفي ظاهر المذهب لا يصح كذا في الوجيز للكردي، رجل بعث ثوباً إلى القصار عني يدي تلميذه ثم بعث إلى القصار فلم يبعث إليه من جاءك به إن كان الذي جاء به إلى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعته إليك لا يصح القصار بالدفع إليه وإن كان قد ثوب فلان بعته إليك فإن كان الذي جاء بالشوب متصرفاً في أموره هكذا لا يصح وهو الوجه فإن لم يكن متصرفاً في أموره يصح هكذا في الظهيرية، رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له ادفعه إلى فلان بالري ثم مات ادفع فذبح المودع المال إلى رجل ليدهه إلى فلان بالري فأخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان يدفع حياً ضمن المودع إلا أن يكون الآخر في عياله فلا ضمان عنه كذا في مابى فاصحاب، أعطاه ألف وقال ادفعه اليوم إلى فلان فلم يدفعه إليه في اليوم وصاح لا يصح لأنه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردي، سئل عن إندي برك عمدته عند قروي خروف الطريق وقال له إذا بعثت إليك من نفص عماسي فدفعها إليه فم يدفع إلى من جاء يطلبها وأتى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرقت العمامة، هل يصح؟ قال نعم لأنه بالبيع صاعياً فلا إكراه كذب رسول أنه رسول له قال لا أعلم أنك رسول له لأنه لا يكون مانعاً بعد فطلب كذا في الخاوي للفتاوى، قال للمودع دفعها إلى أي وكلاهما شئت فصلها أحد وكلاهما فلم يعطه ليعطيها إلى وكيل آخر فإنه ضمن بالبيع من أحد وكلاهما كذا في الوجيز للكردي، وسئل عن المودع إذا وكل رجلاً بقبض وديعة محض من المودع فأنتهى إليه بوكس بعد أيام وظالمه بالدفع إليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يصح؟ فقال: نعم، قيل له وهل يفتقر الحال بين التوكيل محض منه وبين التوكيل في حائل غيبته مصدفه في التوكيل في حائل غيبته فقال: نعم هكذا هو عليه في الجامع كذا في التدرجانية، دفع عيت إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى فلان فأنه وقال: إن فلاناً ستودعك هذا فعينه ثم رده على الوكيل فهذه فلهما أن يصح إيهما شاء كذا في الفصول العمدية، رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك إلى عريم، إلا دفع العريم المال إلى صاحب المال

قبل مضي ثلاثة أشهر فقدم العريم إلى صاحب المال بدرهم بعد مضي ثلاثة أشهر فجاء المظالم يريد أن يسترد الصك إن كان المتوسط يعلم يقيناً أن العريم دفع المال لذي بي الصك بكامله إلى المصائب لا يدفع الصك إلى المصائب سوء دفعه قبل مضي لمدة أو بعدها لأن في دفعه إلى المصائب إغارة له على الصك كذا في المحبرة. ولو أودعت المرأة كتاب وصيتها رجلاً بحضرة زوجها وامرته بأن يسلمه إلى زوجها بعد وقائها ميراث من مرضها وأردت أن تأخذ الكتاب من كان في الكتاب إقرار للزوج بماله أو يقصر مهره أن يجمع وبأن كان الفرحان منكأ لها كذا في حرانه المقتضى، والعبد إذا استودع رجلاً وديعة ثم عاب لم يكن للمولى أن يأخذ الوديعة تحراً كان للعبد أو محجوراً كان على العبد دين أو لم يكن هذا إذا لم يعلم أن الوديعة كسب منه أما إذا علم أنها كسب العبد للمولى حق الاحتاد كذا في المحبرة، عبيد محجور أو ماديون مديون أو غير مديون أودع رجلاً مالاً وصات ليس للمولى أن يسترد إلا إذا علم أنه من المولى فإنه يسترد كذا في المحبرة، ذكر في وديعة الكافي أن العبد، محجور أو أودع بماله شيئاً فجدد مولاه وطلبه فسمع فحدث في يده لا يضمن لأنه ليس بمولاه ولا به استرداد ذلك وفي موائده رحمه الله تعالى أنه أو عبد اشترى عبد بماله اكتسبه في بيت مولاه فادعاه إنساناً قد علم بذلك فطلبه مولاه فسمع المودع أو سم يضمنه حتى حدث في يده ضمن لأن العبد المولى روقع لإيداعه بعبد إدنه فكان المودع غاصباً كذا في معاري اعتباريه، ومثل عن عبد أتى بموهر من حنطة إلى بيت إنسان ورب البيت عائب فسلمه إلى امرأة رب البيت وقال هو وديعة مولاي فلا يضمنه إني روجلت وعاب فيما حصر رب البيت أخيره امرأة بذلك فلامها بالقبول فأرسل إلى موسى ذلك العبد أن يبعث من يضمنه المودع فبكت إبنتي ما أقبلته فأجاب أنه يكون عبيد أي ما ثم أحجمه ولا يدفع ذلك إلى عبيدي ثم طلبه المولى فكان لا يدفع إلا إلى العبد الذي حمده إلى ثم سرق مع صاحبه رب البيت أو أعير عليه هل يضمن رب البيت لمعه عن رسول مولى العبد ثم لا يقال إن كان الرجل صدق العبد أنه حملها من مولاه ضمن بالمع وبأن لم يصدق أو غر لا أدري أحو لمولاه يضمن به على يديه أو هو في يد العبد بطريق غصب أو وديعة من غيره وتوقع في رد ليعلم ذلك لم يضمن بالمع كذا في فتاوى لسمي . والله أعلم

لباب السابع في رد الوديعة

إذا أتى بالوديعة ووضعها في حيز المودع فصاعقت ضمن المودع وكذا لو دفعها إلى من المودع أو إلى عبيده أو إلى أحد من بي عياله فصاعقت ضمن وكان يقاضي لإمام أبي عاصم العامري يعني به ومن المودع إذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وعمل استأجرون يضمن وعبه انفتري كذا في جواهر الاختلاف، وإذا ردها بيد من في عياله فلا ضمان كذا في التتارحانية، المودع بعثها على يد به الذي ليس في عياله إن كان الف يضمن ولا لأن التصغير وإن لم يكن في عياله فهو في ولايته وتذبيره إليه فالرد على يده كالرد على يد غيره الذي آخره من غيره كذا في التوحيز المذكور، قالوا إذا كان الأب عمر بائعاً إنما لا يضمن بالرد عنه إذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الأشياء، أما إذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط، إذا قال المودع

لصاحب الوديعة: بعثت بها إليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بأن قال له: مع امتي أو قال: مع عبدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التارخانية، ولو قال ودعتها بيد اجنبي ووصل إليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو صانع إلا أن يقر به رب الوديعة أو يقيم المودع بهمة على ذلك كذا في اعيط، مودع العاصب إذا رد المصوب على العاصب يبرأ من الصانع كذا في الذخيرة، المودع إذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا صانع على المودع مرق بين هذا وبين ما إذا أمر المودع المودع أن يدفعها إلى رسول مدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فإن المستحق بالخيار إن شاء صمس المودع وإن شاء صمن رسوله وإن شاء صمس المودع هكذا في الصعري، عاب المودع ولا يدري حياته ولا نمته يحفظها أبداً حتى يمعم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي، ولا يتصدق بها بخلاف للقطعة كذا في الفتاوى العتبية، وإذا مات رب الوديعة فالورث حصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط، فإن مات ولم يكن عليه دين مستغرق برد على الورثة وإن كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي، المودع إذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للمعمر ولا يبرأ بآرده على الورث كذا في حرة المعتن، والله أعلم.

الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد

إذا استودع رجلاً رجلاً وديعة من دراهم أو دينار أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حصر أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا، ولو حاصمه إلى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يأمره بأن يعسم ذلك ويدفع نصيبه إليه ولا تكون حسنة جائزة على العائب كذا في المبسوط، وفي الجامع الصغير: ثلاثة استودعوا رجلاً فعاث اثنان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقال: به ذلك ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال: الاختلاف فيما هو من دواب الأمثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من دواب الأمثال كالدكيلات والمورونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالإجماع كذا في الكافي، فإن دفع إليه نصيبه بعثت في يده ثم حضر الآخر منه أن يأخذ ما بقي في يد المودع، فإن هلك ما في يد المودع هلك أمانة بالإجماع كذا في القيايع، ولو هلك المعبوس في يد القايص فليس له أن يشارك العائب فيما بقي كذا في غاية البيان، وفي المستقى لو دفع للمودع إلى أحاصر نصيبها ثم هلك ما بقي وحصر العائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان الدفع بقصاة فلا ضمان على أحد وإن كان بغير قضاء فإن شاء الذي حضر اتبع الداع بصف ما دفع ويرجع به الدفع على القايص وإن شاء أخذ من القايص نصف ما قبض كذا في الذخيرة، ولو أن أحد المودعين يقيم لنبية على المودع على أن المودعة كلها له أو على إقرار صاحبه وقت الإيداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العتبية، ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحد المودعين: قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له أن يحضمه على ذلك بلا خلاف، فأبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان لا يرى حق استرداد الوديعة لأحدهما يرى حق الاستحلاف لأحدهما

رجلان بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما ثم قال أحدهما لصاحبه: حد نصيبك منه فاحذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون بينهما لأنه لا يكون مقدماً لنفسه فإن كان ضاع النصف الذي أخذ سمع الباقي للشريك كذا في المحيط، رجلا أودع العا ثم قال أحدهما: اودع إلى شريكي مائة أو قال مائتين إلى ما دون النصف فدفعه ثم صاعت البقية سلم المأخوذ للأحد حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه، وبوقار له. ادفع النصف إليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في القدرى العتابة، ولو قال له: اودع إليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط، رجلا أودع رجلاً ألف درهم فمات المستودع وترك أباه فدعى أحد للرجلين أن الابن ستهلك الودعة بعد موت أبيه وقدر الآخر. لا ادري ما حالها فالدعي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الأب منها حيث رعى أن أباه مات وشريكه قائمة بعينها فاستهلكها أبوه ودعى الصمان على الابن مصدق في حق الأب وله مصدق في حق الابن حتى لا يقضي له على الابن بشيء كذا في التتارخانية، وأما الآخر فنه حسمائة درهم في مال لميت لوجود تجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط، ثلاثة أودعوا رجلاً مالا ودعوا لا تدفع مال إلى أحد ما حتى يجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون صامتاً وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان لا يصم ولا يصم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ناصبجان، فإن ارد المودع أن يخرج عن الضمان فالمخينة به في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعدما دفع إلى الأول احضر حصصك حتى أدفعه إليكما ولا يبر بالدفع إليه كذا. في التتارخانية، ولو كانت المودع اثنين والودعة ثمانية المحتملة للقسمة^(١) كان لهما أن يقسماهما للمعط حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سم أحدهما جميع الودعة إلى صاحبه فصاعت صم المسلم نصف الودعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصم القابض شيئاً وعندهما لا يصم، ولو كانت الودعة ثمانية لا يحتمل القسمة بينهما

(١) قوله ولو كان المودع اثنين والودعة ثمانية المحتملة للقسمة إلى لوله كذا في شرح الفخاري كذا في النسخة لمصر منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة ما نصه: ولو أودع عند رجلين شيء مما يقسم ثم بخر أن يدفع أحدهما نصيبه إلى الآخر، سواء قسماه ثم سلمه إلى صاحبه أو لم يقسماه كذا في المسترسل، ويقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصيبه، وإن كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما بدون الآخر وقد قول أبي حنيفة وعندهما لا يحددها أن يحفظه بإذن الآخر كذا في الجوهره خيرة، وإذا كانت الودعة عند رجلين من ثياب أو غيرها فاقسماهما وجعل كل واحد منهما نصيبه في بيته فهلك أحد النصيبين أو كلاهما فلا ضمان عليهما، وإن رك أحدهما الودعة عند صاحبه إن كان شيئاً لا يحتمل القسمة لا يضمنان وإن كان شيئاً يحتمل القسمة اجتمع على أن المودع إليه لا يصم وأن الدافع فقد اختلعا فيه فإن لم يصم رحمه الله تعالى يصم نصف الودعة وقال لا يصم شيئاً كذا في المحيط، ولو أودع عند ليس بعداً أو نحو ذلك ما لا يقسم فهناك عسى أن يكون عند أحدهما شهراً وعند الآخر شهراً لم يصم كذا في السراجية، ولو بهايت عيب بمصر فقبض أحدهما صم المسلم النصف وقال لا يضمن ولا يصم القابض مطلقاً كذا في السراجية، أودع رجلاً دافع أحدهما نصيبه إلى

يتحايان في الحقد ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم إلى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوي، أودع رجلان فباع أحدهما بضعه لا تقبل شهادته البائع مع آخر أنه ملك المدعي لأنه يريد تقص ما عقده كذا في المتأخرانية، رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما بضعها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال بأحدها وعقرها وقيمه الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به، فإن لم يكر في قيمه الولد وفاء بالنقصان أحد عام ذلك من المشتري ثم يرجع للمشتري على البائع بالثمن ويصف قيمة الولد وإن شاء رب الجارية صم البائع نصف النقصان فإن لم يعلم أن الجارية لهذا الذي حضر إلا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهم في ذلك وبكى الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن شريكه نصف قيمتها ويصف عقرها فيودعه إلى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعه والشهادة فيها

في المتفق بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعه وجعدها المودع وأقام المدعي بيته على دعواه وأقام المودع بيته على المدعي أنه قال مالي على فلان شيء قال إن كان مدعي الوديعه يدعي أن الوديعه قائمة بعينها عند المودع فهذه البراه لا تبطل حقه كذا في العهد، إذا أقام رب الوديعه البيته على الإيداع بعدما جحد المودع وأقام المودع بيته على لصباح فإن جحد المودع الإيداع باليقول للمودع لم يودعني ففي هذه الوجه المودع صام وبهتة على الصباح بعد الجحود مردودة سواء شهد الشهود على الصباح قبل الجحود أو بعد الجحود، وإن جحد الوديعه بأن قال ليس بث عدي وديعه ثم أقام بيته على الصباح إن أدام بيته على الصباح بعد الجحود فهو ضام وإن أدام بيته على الصباح قبل الجحود فلا ضمان، وإن أدام بيته على الضياع مطلق ولم يتعرضوا لما قبل الجحود وما بعد الجحود فهو ضام وفي العدوي إذا قال المودع لعاصي حلف المودع ما هكت قبل جحدودي حلفه العصامي ويحلفه على العلم كذا في الدحيرة، ولو جحد الوديعه ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البيته قبلت وإن أدام البيته أنه ردها قبل الجحود وقال غلصب في الجحود أو سبب أو ظلمت أبي دعتته وأن صادق في قولي لم يستودعني قبلت بيته أيضا في عباس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تدعى كذا في الخلاصة، ولو طلب الوديعه فقال ما أودعني ثم ادعى لرد أو الهلاك لا يصدق ويؤثر قال ليس له علي ثم ادعى لرد أو الهلاك يسمع كذا في حراثة النعير، رجل أودع رجلا عبدا جحد المودع ومات في يده أقام للمودع بيته على الإيداع وعلى قيمه يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود، ولو قاترا لا نعم بقيمته يوم الجحود وبكى علمت قيمته يوم الإيداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الإيداع كذا في الدحيرة، إذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعصكها ونكسها ضاعت فهو ضام، ولا يصدق فيما قال، وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في المتأخرانية، ولو قل المودع إنها قد ضاعت، ثم قل بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكنني أوهمت لم يصدق، وهو ضام كذا في البدائع، ولو قال

المودع صاعته الوديعة منذ عشرة أيام فاقام المودع بينه انبا في يده منذ يومين فقل المودع وجدته ثم صاعته قبل منه كذا في الملتقط، فإن قال حين حوصم ليس به عدي وديعه ثم قال بعد ذلك. وجدتها فصاعته صمس كذا في عايه ابيان، رجل من بعلان عدي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك. قد صاعته قبل إقراره فهو صامس، وبر قال كان له عدي ألف درهم وصاعه فاقول قوله ولا ضمان، ولو قال له عدي ألف درهم وديعه قد صاعته ووصل الكلام صدق مستحباً وصار بعد هذه المسألة كانت له عدي ألف درهم وضعت كذا في التنازع، إذا قال ذهب الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فاقول قوله مع عيبه ولا ضمان عيبه وبه يأخذ كذا في الملتقط، ولو قال لبيد. لا ادري كيف ذهب فاقول قوله والصحيح انه لا يصح كذا في العتوي اعتابية، ولو قال: ذهبت الوديعة من سرلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عيبه كذا في حرية اعتين، وسئل عن قوم دفعوا إلى رجل دراهم ليدفع حراج من قبهم فأحد درهم وسدها على صديل ووصع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهب منه وهم لا يصدقونه فإن لا يقبل قوله ماله بين الذهاب كذا في الخاوي لفتوى، رجل أودع رجلاً عبداً مدعي المستودع هلاكه وكذبه مودع وأراد تحييه فمكّل من اليمين فمكّوه عن اليمين يكون بقراره بقاء العبد ويحسب إلى أن يضرها أو يثبت انها لم تنق كذا في جواهر الفتاوى، رجل قال لأخيه: أخذت منك ألف درهم وديعة فصاعته، وقال لأخيه: أخذتها عصباً صمس المهر ولو قال دفعها إلي أو أودعني وقال لأخيه: أخذتها عصباً لا يصح كذا في خلاصة، أحسنا وقال المودع: كانت وديعه زوال المودع بل فرضاً لا يصح كذا في الوجيز للكردي، وإن قال المستودع قد صاع الوديعة، صدق مع عيبه كذا في محيط مودع المستودع في ماله مع عيبه كذا في البيهقي، أودعه ألف درهم وأقرضه ألف فاعطاه المودع ألفاً ثم أحسنا فقال مودع هذا قرصك وقد صاع الوديعة، صدق مع عيبه كذا في محيط المرحسي، ولو قال لي عده ألف درهم وديعة ودفعته إلي وقد أقرضه كذبت وهو لي فاقول قول المقرنه كذا في الخلاصة، إذا أحسنا فقال المودع: هبكت أو قال: رددتها إنك وقال المذنب: بل استهلكتها فاقول قول المودع، وكذلك إذا قال مودع: استهلكك من غير بدني وقال المذنب: بل استهلكتها أنت أو غيرك بأمرك كان انقوت قول المودع كذا في البدائع، إذا أحسنا الطائفة وورثة المودع فقال للطالب: قد مات ولم يبين فصارت ذبته في ماله وقال الورثة: كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هبكت بعد موته فاقول للطالب: هو الصحيح كذا في الدحيرة، وبحسب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى فضيحة، ولو قال ورثته: قد رد الوديعة في حياته ثم يقبل منه ولا شبهة والضمان واجب في ماله لأنه مات مجهلاً، فإن أقام الورثة البيهق أن المودع قال في حياته: رددتها تقبل، رد المودع مجهلاً وأدعى الوارث الضمان حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الأصول المعادية، في الجامع وبر قال المستودع لصاحب المال: قد قبضت بعصر ودعيتك ثم مات المستودع ولا يدري في وقال صاحب المال: لم أقبض شيئاً وقال ورثة المستودع: قد قبضت تسعمائة ونحو مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال: لا بد أن نقر بقبض شيء منها ونحلف على ما بقي بملء فقبضت

منه ما قالت الورثة لأن إقرار المستودع بقبض صاحب الودعة بعض الودعة جائر لكونه مؤثماً من جهته، ولهذا موافق أن صاحب الودعة قبض جميع الودعة صح إقراره بهذا أولى، ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لأنه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في اليان كذا في محيط المرحسي، فإن قال: قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول لصالح مع يمينه لأنه ينكر الزيادة كذا في الكافي ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعد موته: قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه، وإن قال في حياته: دعت الودعة إلى صاحبها إلا شيئاً أنفقته في حياتي أو استهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البيهقي، ولو قال بعد موت المودع: رددته على الوصي كذا القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيه، ولو غصب من المودع وملك فأرد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قد رده عليّ وملك عندني، وقال المالك بل هلك عنده فالقول بوله كذا في التتارحاتية، إذا قل المودع: أودعته عند أحبي ثم رده عني فهلك عندني والمودع يكذبني في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع لأنه أقر بوجوب الصمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق إلا بيمينه يمينها على ما ادعى وحيث لا يضمن لأنه أثبت النسبة ارتفاع سبب وجوب الصمان، وكذلك لو قال: بعثت به إليك عني يدي أجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في المصنوع العمادية، رجل أودع رجلاً وديعة مفاتيح رب الودعة ثم قدم يطلب الودعة فقال المودع: أمرتني أن أنفقها على أهلك ولذلك وقد أنفقها عنهم ورب الودعة يقول: لم أترك بذلك فالقول قول رب الودعة والمودع ضمن كذا في المحطأ وكذلك لو ادعى أنه أمره بأن يتصدق به على المساكين أو يهبها لفلان كذا في المبسوط، المودع إذا قضى دين المودع من مال الودعة يضمن وإن كان الدين من جنس الودعة وقبل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين، مستودع قال للمالك: أمرتني أن أدفع لودعة إلى فلان وكذبه المالك ضمن إلا بيمينه أو باليمين كذا في محيط المرحسي، وإذا أمر صاحب الودعة المودع بالدفع إلى رجل يمينه فقال: دفعته إليه وقال ذلك الرجل لم أقبضها منك، وقال رب الودعة: لم تدفع إليّ أيها المودع فالقول قول المودع في حق براءته من الصمان لا في حق إيجاب الضمان على المدفع إليه كذا في الظهيرية، رجل أودع رجلاً ألف درهم ثم قال: إني أمرت فلاناً بقبضها منك ثم نهته عن ذلك فقال المودع: فلان أتاني ودفعته إليّ وقال فلان: لم آتني ولم أقبضها منه فإن المستودع بريء منها كذا في الهيبي، رجل أقام البيعة على المودع أن صاحب الودعة وكله بقبض الودعة منه ووثقت لذلك وقتاً ثم إن المودع أقام البيعة أن صاحب الودعة أخرجه من الوكالة قبلت بيئته، وكذا لو أقام البيعة أن شهود الوكالة عبيد قبلت بيئته كذا في فتاوى قاضيه، وإذا قال رب الودعة: أودعته عبيداً وأمة وقال المودع: ما أودعتهني إلا الأمة وقد هلكت فلاناً رب الودعة يمينه على ما ادعى ضمن مستودع قيمة العبد قال شيخ الإسلام: إنما ينقل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد إذا وصفوا العبد وصفاً للقاضي والقاضي يحرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد، وإن لم يحرف سأل المدعي حتى يقيم البيعة على مقدار قيمة العبد، وأب إذا لم يصفوا العبد وما شهدوا أنه أودعه عبداً للقاضي لا

يقبل شهادتهم كذا في المحيط، ولو أودعه رجل أمة وآخر عبداً ثم ادعى كل واحد أن الأمة له والعبد لآخر وقال المودع: ما أودعتماني إلا هذه الأمة حلف ما أودعه كل واحد إلا نصف الأمة، وفي فتاوى آهر: أودع أحدهما علماً والآخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام نفسه وأنكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية لأحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عبدي العلام وأعني أن أحدهما أودعه لكن لا أعرف من كان مسكماً يدفع الجارية إلى المقر له والعلام لهما جميع ثم يحلف المودع لكل واحد منهما أنه لم يودع عبده العلام ثم يحلف لهما قيمة العلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية، رجل في يده أمة وأب درهم فقال رجلان كل واحد منهما له: أودعتك هذه فقال المودع: لا أدري أيكما هذه وأبى أن يحلف لهما فالألف والأمة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا، في محيط السرخسي، إذا قال المستودع للمودع: وهبت لي الوديعه أو بعثتها مسي وأنكر رب الوديعه ثم هبكت لا يقتضئ المودع كذا في الخلاصة، أودع رجل رجلاً فراهم فجاء رجل وقال: أرسني إليك صاحب الوديعه لتدفعها إليّ فدفعها إليه فهبكت عبده ثم جاء صاحبها وأنكر ذلك فالمستودع صام، فإن صدقه المودع في كونه رسولاً ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وإن كذبه في كونه رسولاً ومع هذا دفع أو لم يصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع أو صدقه ودفع إليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا أن يقول المودع للرسول: أنا أعلم أنك رسول ولكن لا أفسر أن يحضر المالك ويجمع الرسالة ويضمنني فهل أنت صام لي أم تأخذ مسي، فإذا قال: نعم حصلت الكفالة بدين مضاف إلى سب الوجوب وإنه جائز يرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا في المحيط، وهو قال: ردهتها إليك على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في المنصور العبادية، مثل عرس أودع عند آخر أواني صفر ثم استردها بعد زمان مرد عليه ستة فقال المالك: كانت سبعة فأين السابع؟ فقال لا أدري أودعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي، وتارة يقول: لا أدري هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحصلها إليك أم لا، هل يضمن؟ قال: لا لأنه لم يقر بإصاعته فلا يتناقص كذا في فتاوى السمي، رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم مدفع المودع إليه ألف درهم ثم احتلفا بعد ذلك بأهم فقال رب مال: أحدث الوديعه والدين عنك على حله، وقال المودع: بل أعطيتك لقرص وقد صاعت الوديعه فالقول قول المودع لأنه لا عبرة لاحتلافهما في الألف المردود لأنه وصل إلى المالك أي شيء كان، وإن احتلفهما في الألف الهالك فمالك ما مالكت يدعي فيه الأخذ فربما والمدعى عليه يدعي الاحد وديعة وفي هذا يقول قول مدعي الوديعه كذا في المحيط، والله أعلم

الباب العاشر في المتعرفات

الوديعه إن كانت عبداً أو أمة فقتل المودع يقتضئ في العمد وفي خطأ يدفع أو يعدي وإن كانت أم ولد أو مديراً لحرم المولى القسمة، أودعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية، رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال: جعلتها فصاصاً بدينني إن كانت الدراهم في يديه أو قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت فصاصاً وإن لم تكن

قريبة منه لا تكون قصاصاً ما لم يرجع إليها كد في الخلاصة، وإذ جعلت مستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك رسخه إمساكه قصاصاً عما ذهب به من وديعته وكذلك إن كان ذلك عليه وأنكره ثم أودعه مثله فأبداً أودعه شيئاً من غير جنس حقه ثم يسمعه إمساكه عنده كد، هي المبسوط، وفي الأول إذا حلف يحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما أودعته كذا في التنازع، إذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند إنسان وللآخر عني المودع ألف دين فلصاحب الدين وهو العريم أن يأخذ تلك الوديعة من المودع إذا ظهر، وإن لم يكن للمودع أن يدفع الألف إلى عريمه كد، هي شاهان، إذا أودع عند رجل عبداً ثم إن المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحاضر فقيسه المستودع جاز ويتوب قبض وديعة من قبض الهبة ويعبر المستودع قابض بلعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل أن يحدد فهو له فيه قبضاً يهلك من من الموهوب له حتى لو لم يرجع كان يكف عنده فإن استحقه رجل فهو بالخيار إن شاء ضمن الوهاب وإن شاء ضمن الموهوب له، وإن كان الموهوب له قد جدد فيه قبضاً قبل أن يصحبه استحق لا يرجع عما ضمن على المودع وإن لم يحدد فيه قبضاً قبل ذلك يرجع هكذا في الدخيرة، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية بن سماعة في رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قصاصة بمالك علي فإن كان للمودع عني صاحب الألف ألف درهم فلم يرجع إلى مرله لقصصها حتى صاحت فهي من من المودع ما لو يقبضها أصل هذه المسألة أن قبض الوديعة لا يتوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض ضمان كد، هي المحيط، أنلف وديعة إنسان لمودع أن يحاصم ويقره القيمة كد في الوجيز للكردي، وإذا كان عند رجل ودعة أو عارية أو بضاعة فقصصها منه رجل فهو حصصه فيها عندما كذا في المبسوط، أودع رجلاً جارية فقصصها منه رجل فأنقب من بد العاصب كان للمودع أن يضم ما أصاب القيمة بقصاص أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة في يد المودع فإذا ظهرت الجارية فليملو الخيار إن شاء أحد اجبرية وإن شاء أخذت القيمة، بد أحد الجارية رجح العاصب عن المودع ما أخذ منه إن كانت قائمة وبمشها إن كانت هالكة، فإن كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلهما رجح بها على المالك، فإن كان مودع أقر أنه قبض القيمة من العاصب ولم يصم ذلك لا يقول براء العاصب من القيمة، فإن صهرت اجارية واختار المولى أحدها كان له ذلك ويرجع العاصب عن المودع بالقيمة التي أخذها منه إن كانت قائمة وبمشها إن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا عما حقه من القيمة كذا في الدخيرة، رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فمسا طيبها صاحبها ادعى أنها هلكة قالنكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل عن اليمين فأعطى مائة دينار إلى ذلك ثم ظهرت الوديعة في بد آخر فأراد المستودع أن يحاصمه ويأخذه يظهر إن دفع المائة يقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قد كانت قيمة الوديعة مائة وأقدم البيعة عليه فإن اعاصمته إلى المستودع يكن المستودع إذا سردها من صاحب اليد له أن يردّها إلى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لأنه ما كان راضياً بأن يملكها بهذا العذر وإن كان المستودع قد كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالحصومة إلى رب الوديعة كد في جواهر لفتاوى، بو نفع على الوديعة حال غصة المالك بعير أمر القاصي كان

متبرعاً كذا في السراجية، وإن رفع الأمر إلى القاضي سأله القاضي البيضا على كون الوديعة
عنده وعلى كون المالك عائناً فإذا أقام بيته على ذلك إن كانت الوديعة شيئاً يمكن أن يؤاجر
ويمنع عليه من عائلتها أمره القاضي بذلك وإن كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يؤاجر فالقاضي
بأمره بأن يمنع عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالإعناق
زيادة على ذلك بل بأمره بالبيع وأمسك الشئ، والمخاضل أن انقاضي يعمل بالوديعة ما هو أصح
وأنظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما يقع المودع
على الوديعة بأمر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر عبر أن في لدايه يرجع
بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك، وفي لعبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في عبط، وحل
استقرض من رجل خمسين درهماً فأعطاه عطلاً ستين فأحد عشرة لبردها فهسكت في الطريق
بضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والد في وديعة كذا في لسرح الواح، وهو
الأصح هكذا في التناخانية، وكذا لو هلك الباقي بضم خمسة أسداس كذا في فتاوى
قاضيخان، به على آخر خمسون فاستوفى عطلاً ستين فلما علم أحد عشرة لمرد فهسكت بضم
خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوحيز للكردي، استقرض
من رجل عشرين فأعطاه مائة فقال: خذ منها عشرين قرصاً والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد
العشرين التي أخذها في المائة ثم دفع إليه رب المال أربعين درهماً فقال: أحلضها بتلك الدراهم
ففعلي ثم صاحت الدراهم كلها لا بضم الأربعين وضمن بقيتها كذا في حرانة المفسين، ولو
أعطاه عشرة وقال: خمسة قرص وخمسة وديعة فلو ضاعت صحت الخمسة للقرض دون الوديعة
كذا في التناخانية، هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين
فأعطاه ألفين وقال: ألف منهما قضاءً من حقك وألف يكون وديعة فقبضها وضاعت قال: هو
قابض حقه ولا بضم شيئاً كذا في عبط، ولو دفع إليه ألف درهم يشتري ويبيع لرب المال
بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقد ترك رقيقاً أو ثياباً صار كله ديناً في
مال الميت، وكذا أرض دفعها مراعة واليذر منها أو من أحدهما فمات انراوع والزرع قد
احضر أو حصد ولم يدر بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل
الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت كذا في الصايغ، رجل أودع عند
إنسان ألف درهم ثم إن صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى: لا يخرج الألف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل
يده إليه لا بضم، وكذلك في كل مكان أصحه أمانة، وكذلك لو قال المودع لصاحبها: إئذن
لي أن اشتري بالوديعة شيئاً لبيع لأنه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان، إبراهيم بن رستم عن
محمد رحمه الله تعالى: رجل له على رجل مائة درهم قد دفع للمعلوب إلى العتال مائتي
درهم وقال: هذا مالك فخذها، فأخذها فضاعت والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى: لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى: عليه مائة درهم كذا في
الضبط، بحث إلى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري بها متاعاً فدفع لليعوث إليه أنفاً إلى سمسار
واشتري متاعاً ثم بحث إلى صاحبه فأصيب المتاع في الطريق لا بضم، ولو لم يقل صاحب

الآلف أنها بصاعه والمسانة بحالها يصمن إلا أن يكون السمسار اشترى بمحصر منه كذا في الطهريه، مثل نعم لدير السفي رحمه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابصعه رجل مالا يشتري به شيئا فذهب واشترى ثم لم يبق الرجوع عن سرعة، فبعث مال البصعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحبه للبصعة فبما من بسطة في الطريق أحد وأني تمتك البصعة هذا مال ظلماً منه هل يصمن المستبصع؟ قال نعم كذا في فصول الإسروشي في أسباب التامع وعشرين في أنواع لصائنات الواجبة، رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك لمسا فقيل الآن هذا لألف وديعه كان عبد أبي لعلان وحاء فلان يدعي ذلك وحذفه عرماً أثبت في ذلك وقلوا الآلف ملال فإن العاصي بعصي للعرماء بالألف قضاء عن الميت ولا يحمله خدعي للوديعه لكن لقاضي، إذا قضى ديون العرماء برجع المودع إليهم فيأخذ منهم بثمنهم أنها له وأجواب في انصارة والبصعة والعريه والإجارة والرهى كالوديعه كذا في حرية المعتق، إذا أودع وغاب فاقام له بيته أن أمه مات ولا ورث به غيره وأحد للوديعه ثم جاء أمره حياً يصمن الأب أو الشاهد بن ولا يضم المودع، ولو كان عصب يصمن كل واحد منهم كذا في العصور العمادية، رجل غاب فحاجت امرأته إلى القاضي وأحضر والد زوجها وأدعت أن للعتب وديعه في يده وتطلب السفقة من ذلك الأمر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العفص إن كان في يده والد المزوج درهم أو ما يصنع سفقة الروح من طعام والكسوة وأب مقربان ذلك في يده كان سحره أن تصلته ومقاضي أن يأمره بدفع ذلك إليها وليس لأب أن يدفع ذلك بعير أمر القاضي، فوب دفع بعير أمره كان صاماً وإن أنكر الأب كونه ذلك لما في يده كان القول قوله ولا يجز لها عيه، وإن لم تكن الوديعه مما يصنع لسفقة الزوجات فلا حضرة بينهما، ولو كان سائب من على رجل والعريم مقر يئال والسكاح فالدس بتسرة الوديعه كذا في فتاوى قاضخان، رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فاتفق ثلاثمائة رطل مائتين وخلف أنه لم يحبس شيئاً من الوديعه فالتقول قوله ولا يحنت كذا في خلاصة، وإن كانت الوديعه أمة فوضها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الأصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب لولد منه إلا أن يدعي شبهة نكاح أو شراء فحبس يقطع أحد عيه ويعزم العتق للشبهة كذا في المبسوط، ولو كانت الوديعه جارية فروجها المستودع فانسكاح فاسد ولو دخل بها فالتعز لصاحبها وبر أكثرها فالكره به خير ردها المستودع ثم استحققت لا يضم كذا في محط السرحسي، فإن كانت الوديعه جارية فروجها المستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت وبغضتها الولادة ثم جاء سدها، له أن يأخذها وولدها وله أن يمسك النكاح وإذا لم يمسك النكاح أحد عقرها ويضم المستودع نقصان الولادة إن كانت بتقضيها ولم يكن في الولد وفاء بها وإن كان في الولد وفاء بها بخر التقصان بالولد، وقد كان لنفسها من غير الولادة من شيء أخذته الروح من جماعها فالمستودع ضمن لذلك، وب كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد في المبسوط، المودع إذا باع الوديعه وسلمها إلى المشتري وضمن الثالث المودع بقدر بيعه في ظاهر الرواية كذا في التدخيرة، الوديعه إذا كانت مبيعاً فأراد المودع أحده ليضرب به رجلاً بعير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرد إليه كذا في

جواهر الاخلاطي، سئل القاضي بديع الدين عن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا ذلك الخط؟ قال: يجبر القاضي بتسليم الخط إليهم اودع صكاً وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك ابداً كذا في التتارخانية، وسئل أبو بكر عن خالص آخر بالف درهم وانكر الآخر ثم اخرج المدعي عليه ألف درهم ووضعه في يد إنسان حتى يأتي المدعي بالبيعة فلم يأت بالبيعة واسترد المدعي عليه الدراهم فقلبي ان يرد عليه ثم اغاروا على الساحية وذهبوا بالالف هل يصح المدعي والمدعي عليه عنه فلا يضمن إذ ليس له ان يدفع إلى أحدهما، وإن كان صاحب المال وصحه يضمن بالتمتع به كذا في الخاوي للفتاوى، رجل كان له عبد وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة إليك بمكة يوم كذا واقام رب الوديعة بيته ان اودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو اقام البيعة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الدخيرة، اودعه بقره وقال: إن أرسلت ثيرانت إلى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضاً فذهب بها دون ثيرانه فصاحت لا يضمن كذا في القنية، غصب فرساً من عمرو فقال المعصوب منه: إني اودعت فرسي على يد قلان يعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده يخبر صنته قبل ان يطالب المعصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي، رجل دفع بضاعة من كرمان إلى اصفهان فرجع إلى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى، أربعة سافروا ياكلون جملة ويمزلون ويرغفون كذلك ومع واحد منهم دنائير وديعة لشخص خاطها في ليلته فترك القباء عند أصحابه فصاع لا يضمن، وكذلك للمستضع إذا ذهب إلى الحمام وترك البضاعة في قباء قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفر ياكلون ويخامون جميعاً وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا والقباء قد نقص واحد الدراهم لا يضمن للمستضع كذا في جواهر الاخلاطي، مودع مالك راكفت من بياغ ميرزم وديعت ترابحاته همساية خویش فلان نهم مالك كفت به بهنادو بياغ روت وباز آمد ووديعت را از همسايه گرفت وبخافه خویش آمدونها دووديعت آرخلفه أو غائب شدنا وبن دارشود مودع اول يانی بايد كه نشود^(١)، كذا في الدخيرة، ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه إذا كره ذلك صاحبه كذا في الملتقط، اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم أبرأ ان يشهدوا حتى يبرأ خطوطهم فالقاضي بأمر المودع حتى يبرهم الصك لبرأ خطوطهم ولا يدفع الصك إلى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العثمانية، دفع إلى رجل مالاً يشتره على العرس فإن كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً ولو شره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي، وكذا ليس له ان يدفع إلى غيره لينشره هكذا في السراج الوهاج، المأمور بنشر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً ولا يدفع لغيره ان ينشر ولا يلتقط عند أبي بكر

(١) قال للمودع للمالك: أنا داهب إلى الفرقة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري يقال له أمالك: صحها فوسعها وذهب إلى الفرقة ررجع فاعدها من الحار وجاء إلى بيته ووضعها ثمة فصاحت من دارة هل يضمن المودع الأول لم لا يتنهي الصمان.

الإسكاف قال الصدر الشهيد بقول أبي بكر: فأخذ وعليه الصوى كذا في العيانية، عريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وحلف شئاً يسيراً يساوي حصه درهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله أن يأخذ لنفسه كذا في الجوهرة النيرة، رجل له على رجل ألف درهم فقال: أبعث بها مع فلان مضاعت من يد الرسول مضاعت من مال المديون كذا في الخميعة، مؤنه رد الوديعه على المالك لا على المودع كذا في السراجية، إن نقلها في بلدة من محلة إلى محلة كانت مؤنه الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العيانية، وإدساغر بالوديعه في الموضع الذي يجوز له السفر بها تكون الأجرة على المالك كذا في السراج الزهاح، أودعه أجنبياً وعاب ومات ولم يجد المودع ولرثاً له سوى بيت ابنته لمراهقة يعذر في الدفع إليها إذا كانت تقدر على الحفظ كذا في القنية في كتاب العارية، وسئل عن أمة اشترته سواريس بمال اكتسبته في بيت مولاهما فأودعتهما امرأة فمضت تلك المرأة ولم يكن ذلك بإذن مولى الجارية فهلك الوديعه هل تضمن فقال: نعم لأن ذلك ملك المولى ولا بداع بغير إذنه فصارب عاصبة كذا في الفتاوى السفيمة، ولو دفع المودع الوديعه إلى آخر بإذن المالك أو بغير إذنه فأجاز للمالك حرج المودع من البين كذا في الخلاصة.

كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب

الباب الأول في تفسيرها شروعاً وركناتها وشرائطها وأنواعها وحكمها

أما تفسيرها شروعاً: فهي تمليك المافع بعير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابه وهو الصحيح هكذا في السراج الراجح
وأما ركنها: فهو الإيجاب من المعير أما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحساناً والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو مسحتك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو مسحتك أو قطعتك هذه الأرض أو هذه الأرض نث طعمة أو أخدمتك هذا العبد أو حملتك على هذه الدابة إذا لم يتوبه الهبة أو داري لك سكنى أو داري لك عمري سكنى كذا في البدائع، والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه الألفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تمليك للمفعة دون المعير، وإذا أضافه إلى ما لا يتمتع به إلا باستهلاك عينه فهو تمليك للمعير فيكون مرصاً هكذا في السراج الراجح

وأما شرائطها: فأنواع منها: العقل فلا تصح الإعارة من المجنون والنسبي الذي لا يعمل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الإعارة من النسبي لأذن، ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فإن لم يمكن فلا تصح إعارته كذا في البدائع، قال الحاكم الشهيد في الكافي: وعارية الدراهم والدنانير والعلوس قرص، وكسحت كل ما يكال أو يوزن أو يعد عدداً مثل الحبوب والبيض، وكذلك الاقطان والصوف والإبريسم والمسك والكافور وسائر متاع العصر واصيدلة التي لا تقع الإجارة على منافعها فرض وهذا إذا أصحق العارية، فمما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها مبرأاً أو يربح بها دكاناً أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا يملك به عينها لا يكون قرصاً بل يكون عارية مملك بها للمفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غايه البيان، إذا استعار آنية يتجمل بها أو سباً محلياً أو سكنياً محلياً أو منطقة مخصصة أو حديقاً لم يكن شيء من هذا قرصاً هكذا في الكافي، ولو قال لآخر: أعزتك هذه القصعة من الشريد فآخذها وأكثها عليه مثلها أو قيمتها وهو قرص إلا إذا كان بينهما مباسطة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة، في العيون استعار من آخر رصة برقع بها قميصه أو خشبة يدخلها في بئله أو آجرة فهو مباح لأن هذا ليس بعارية بل هو فرض وهذا إذا لم يقل: لأردها عليك، أما إذا قال لأردها عليك فهو عارية كذا في المحيط

وأما أنواعها: فاربعة، أحدها: أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء، والثاني: أن يكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماها المعير إلا إذا كان خلافاً إلى حيز، والثالث: أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع، والرابع: عكسه فلا يتعدى ما سماه له المعير هكذا في السراج الراجح
وأما حكمها: فهو ملك المنفعة للمستعير بعير عوض أو ماهر منقح بالمنفعة عرفاً وعادة

عندنا كذا في الهدية، والعارية أمانة إن هلكت من غير تعد لم يمسسها، ولو شرد الصمان في العارية هل يصح؟ فاشايح مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قأل لأخر أعزبي فإن صاع فإن له صاس، ول لا يمسس وفي شرح الضحوي، ولو تعدى صمس بالإجماع نحو أن يحمل عبيها ما يعمم أنها لا تعمل مثله وكذلك إذا استعملها ليلاً أو نهار فيما لا يستعمل فيه الدرب في العرف والمعدة فخطب صمس قيمتها كذا في غاية البيان، والله اعلم

الباب الثاني في الألفاظ التي تعتقد بها العارية وما لا تعتقد بها العارية

تعتقد بلفظ التمسك كذا في الظهيرة، ولو قال: منكك مفعلة هذه لدر شهر، أو لم يفل. شهر بغير عوض كانت إعارة كذا في فتاوى فاضلحان، ولو قال: جمعت لك سكي دري هذه شهراً أو من. دري لك سكي أو قال: عمري لك سكي كانت عارية هكذا في الظهيرة، وتصح يقول: أقرصتك هذا لثوب تلبسه يوماً، أو: أقرصتك هذه الدار تسكنها سنة هكذا في ابتنا حانية، ولو قال: حملتك عبيها لي سبيل الله فهو إعارة هكذا في فتاوى فاضلحان، ولو قال: دري لك هبة سكي أو سكي هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة، ولو قال: دري لك حسي سكي أو سكي صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة، ولو قال: دري لك رقبتي أو حسي فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة، وقوله: رقبتي أو حسي باطل كذا في الهدية، ولو قال: دري رقبتي أو حسي لك عارية بالإجماع كذا في سنانيع في الهبة، ودفع إليك هذا الحمار يستعمله ويعلقه من عندك فهو إعارة كذا في النفية، وقوله: أطعمت هذه جرور عارية، لا أن يريد به لهبة كذا في لمرناشي، وإذا قال لأخر: أجرك هذه الدار شهر بغير شيء، أو لم يفل. شهر لا يكون عارية وهي هبة شيخ الإسلام وقد قيل خلافة كذا في الدخيرة، رجل استعار من رجل شيئاً فسكت فمالك ذكر شمس لائمة السرحسي أن الإعارة لا تثبت بالسكوب كذا في الظهيرة، وإذا استعار أرضاً لبني ويسكن وإذا حرق فاساء لرب الأرض فلو لم الأرض: أجر منها مقدار السكي والبناء للمستعير كذا في محيط السرحسي، استعار دابة عند إلى اللين فأحابه صاحب الدابة بعم شم استعارها عند آخر إلى الليل فأجابه يتعم فإن الحق يكون لما سبق منهم، وإن استعاراً معاً فهي لهما جميعاً كذا في حرانة الفتاوى، والله اعلم.

الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في الاستعار والتي لا يملكها

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وإن كانت لإعارة تملكاً عندنا كذا في الظهيرة، فإن أجز فمصب صمس حين مسحه إلى المستأجر كذا في الكافي، وكان لأخر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة: رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وإن شاء المير ضمن المستأجر فإن ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وإن ضمن المستأجر يرجع على المؤجر إذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وإن علم بكونه عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي، ولا يرهق

كأنه يدعيه كذا في التبيين^(١)، واختلف المشايخ في الإيداع فإن بعضهم لا يملك الإيداع وهو الصحيح هكذا في شرح إجماع الصغير لقاصيخان، والصحيح أن له أن يودع وعليه امتوى كذا في امتاوى المتأنية، وهو المختار كذا في محيط لسرخسي، وهذا لا اختلاف بينهم فيما يملك الإعارة أما فيما لا يملك الإعارة لا يملك الإيداع بالاتفاق كذا في الدخيرة، وله أن يعير غيره سواء كان شيئاً يتفاوت الدس في الانتفاع به أو لا يتفاوتون إذا كانت الإعارة مصنفة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه، فأما إذا شرط عليه ذلك فله أن يعير ما لا يتفاوت الدس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في حزمة مفتين، مثال. هذا استعار من آخر ثوباً بلبسه نفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له إلباس غيره ولا إركاب غيره، ولو استعار دار يسكنها بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية، ولو استعار ثوباً لبس ونم بسم الثياب أو دابة لمركوب ونم يسم الركاب فله إلباس غيره أو إركاب غيره كذا في الظهيرية، فإن لبس أو ركب بنفسه فأراد أن يعير من غيره أو ليس غيره أو ركب غيره أولاً ثم أراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد احتلوا فيه والأصح أنه لا يملك ذلك، ولو فعله ضمن كذا في الكافي، استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعصبت يضمن نصف القيمة كذا في غايه أبيان، هذا إذا أردف رجلاً فإن أردف صبيّاً يضمن قدر النصف هذا إذا كانت الدابة تطبل حملها فإن كانت لا تطبل يضمن جميع القيمة كذا في شرح إجماع الصغير لقاصيخان، المستعير أن يربط الدابة في ندر المستعارة كذا في المحيط، استعار كتاباً للقرأة فوجد في كتاب خطأ لم يسمه صاحب الكتاب يكره إصلاحه يعني أن لا يصححه وإلا فإن أصلحه جاز ولو سم يضمنه لا يثم عليه كذا في حزمة مفتين، في المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعزني ديتك في فرسخين أو قال في فرسخين، قل له. فرسخان داهب وحلها بمسير أربع فراسخ، وكذلك كل عارية تكون في مصر بحر تشبيع الحنافة وأشباهها وهذا استصحاب أحد به علموا كذا في المحيط، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استعار دابة ونم بسم بها موضعاً لمس له أن يخرج بها من مصر هكذا في فتاوى قاصيخان، وفي فتاوى رشيد الدين بن استعار دابة شهر فهو على المصير وكذا في عارية الخادم وستجاره وكذا الموصي له بالخدمة فهو على المصير كذا في المفصل بعددية، استعار دابة للحمل فله أن يركبها كالإجرة كذا في القنية، والله أعلم.

الباب الرابع في خلاف المستعير

شعر من آخر دابة ليحمل عليها شيئاً محملاً عليها غير ذلك فهذه المسألة على أربعة أوجه: إن حمل عليها غير مسماه المالك لا أنه مثل مسماه المالك في انصر على الدابة من جسمه بأن استعارها ليحمل عليها عشرة محائيم من هذه المخططة فحمل عليها عشرة محائيم من جهة أخرى، أو ليحمل عليها حصة بمس فحمل عليها حصة غيره لا ضمان عليه، وإذا خالف في الجنس بأن استعارها ليحمل عليها عشرة فقررة حصة فحمل عليها عشرة أفعرة شعير

(١) قوله كذا في التبيين فيه إن ما فعله عبارة الكبر لا عبارة للتبيين هـ

فهلكت فلا ضمان عليه استحساناً وأما إذا حمل عليها أكثر من عشرة محائيم من الشعر إلا أنه في الوزن مثل خمسة ذكر الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام لا يضمن استحسان وهو الأصح وإذا حالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استعارها ليحمل عليها حصة فحمل عليها آجرة أو حديد أو لباً مثل وزن الحطة فهو ضامن، وكذلك إذا حمل في هذه الصورة قصاً أو ثباً أو حصاً أو تمرأ وإن حالف في القدر بأن استعارها ليحمل عليها عشرة محائيم حطه فحمل عليها حصة عشر محتوماً فهلك الدابة يضمن ثلث قيمتها، وهذا بخلاف ما إذا استعار ثوراً ليطلق به عشرة محائيم وطلق أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة وهذا إذا كانت الدابة نطيق حمل خمسة عشر مخوماً فإن كانت لا نطيق يصير مدناً لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الضبط والذخيرة، وإذا استعار دابة مطلقاً فاستعير بحمل عليها ما نطيق وجر حمل عليها ما لا نطيق فعطبت ضمن وكذلك إذا استعملها إلى الليل من غير علف فإذا حمل وعلمها لا ضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كد في المنطق، استعار دابة ليحمل عليها حصة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حطة فحمل وكيله طعماً لنفسه ثم يضمن نص عبه في كتاب الشركة وهذا عيب هكذا في الصعري، ولو كانت مقيدة بالمكان فحكمها حكم المطلقه إلا من حيث المكان، فلو حاور ذلك مكان أو حالف يضمن وإن كان هذا المكان أقرب من المكان المذكور كذا في الوحيير لمكردري، فإن استعار دابة إلى موضع سواه فسلار بها في غير طريق ذلك الموضع فإن كانت ثلث النعير يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وإن عطبت فيه وإن كانت لطريق لا يسلك فيها، يني ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن كذا في السراج الزهراج، استعار دابة إلى موضع فسلكت بها طريق ليست بالمجادة فعطبت ضمن ولو عيى طريقه فسلكت طريقاً آخر إن كانا سواء لا يضمن وإن كان أبعد أو غير مسلولك ضمن. وكذا إذا كانتا متعاونتان في الأمر حتى أن لطريق يدي سلك فيه إذا لم يكن آمناً يضمن كذا في حرافة المفسر، رجل استعار من آخر حصلاً نيك مسوي أب أو دسه سبواورد^(١)، بثلاث دفعات وكان أحمار معيباً فرده كما كان فماتت الأحمار في يد المالك إن لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جوهر الفتاوى. وفي فتاوى الديناري، مردى خوى بهدريت خوست قال موضعها لرباً دهنده كفت كه زيادة فرحها ورور مدار وجها رورواين خرابايدمارده ورورداشت خر مرداين خربونده قيمت كدام روررضا من شود^(٢)، قال: رور بهجم از وقت هاريت، كذا في الفصول حسادية، وإذا استعارها ليركبها في حاجته إلى ناحية معينة من النواحي في الكوفة فأخرجها إلى الغرات يسقيها والساحة التي استعارها إليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها كذا في المنسوط، استعار ثور ليكرب أرضاً به وعين الأرض فكرب أرضاً أخرى فعطبت الثور يضمن لأن الأراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يكرب حتى عطبت ضمن أيضاً كذا

(١) لاجل أن يأتي عليه بقدره ماء فاني بثلاث قدر (٢) طلب رجل حملاً من آخر عذبه يأتي عليه بحمل من موضع مده للغير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهذه لا أربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوماً فمات الحمار فقيمة أي يوم يمسك ذلك المستعير؟ قال: اليوم الخامس من وقت العارفة.

في المصري، ستعد دابة إلى مكان كذا داهياً لا غير مجاوز بها عنه ثم عاد إليه فهو يبي ضمان عليه حتى يردّها على المالك بلا خلاف فإن استعاره داهياً وحائب ثم عاد إلى كوفى يبراً كالودع مطلق وهو الأصح واختار هكذا في المتأوى العنابية، ولو استعاره ليحمل عليها كذا من أس الحطة إلى البلد وهلكت لحصة في الطريق منه إذ يركبها إلى بلد وهي تعود أيضاً إلى منزل المعبّر كذا في القبية، ولو استعار فرساً ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فاستقطت جسيماً فلا ضمان عليه في الجبن وبكر إن استقصى لأن يسيب دث عليه نصف نقصان وهذا إذا كان لفرس بحال يركب أن يركبه إنسان وإنما إذا كان لا يركب فهو بلا ضمان بجميع النقصان كذا في الفصول العمادية، ولو استعار ملاءة شخصية ثم خرج منها إلى مكان آخر فتمزقت نقصان كذا في القبية، يعني عارية حوصلة كذا درج كذا كركب معبر مستعير راكبت كذا درجاً مكداً رويلاً جودياراً، فركب ثمة وسرق بعض كذا في حرة الخفين، استعار مراً يندى بمطحة قدمها ومرع ثم أعارها من غيره مضاعف بعض المالك أيهما شاء كذا في القبية، والله أعلم

الباب الخامس في نصيب العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا كان الرجل عسى دابة بمجازه أو عاربه ضرر عنها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فحلى عنها فهتك فهو ضامن ومن شايح رحمتهم الله تعالى من مال إذا لم يربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يعني شمس لأثمه سرحسي رحمه الله تعالى كذا في بدخيرة، ولو دخل المستعير الحمل في بيته وترك له به المستعارة في السكة فهتك فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربطها لأنه لما عيها عن بصره بعد صيغها حتى لو تصور أنه إذا دخل المسجد أو البيت والله لا يجب عن بصره لا يجب الضمان وعليه المصوى كذا في حزانة المصري، لو كان يصلي في الصحراء فربط عن الدابة وأمسكها فاعلمت منه فلا ضمان عليه وهذه المسألة دليل على أن المعبر أن لا يعيها عن بصره كذا في الطهيرية، جل استعار دابة لبشيع حذرة إلى موضع كذا فلم ينتهي إلى المقرة بعده إلى راء ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ضامناً كذا في ساور قاضيخان، وصار اعطى نفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في السرخاية، جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشية حتى لا تحرق فسرقت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي، رجل استعار ثياباً من رجل على أن يعيره ثوب يوم ثم جاء ليستعير ثوباً وكان الرجل غائباً فاستعار من امرأته فدفعته إليه فذهب به إلى أرضه فصاع صبي كذا في هيط، طلب من رجل ثوباً عارية فقال له انعير؛ أعطيتك عداً فلم كان بعد أحد المستعير الثوب بغير إده واستعمله فغضب الثوب في يده ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع البازل أنه لا ضمان عليه كذا في بدخيرة، ولو استعار بقر واستعمله ثم

تركه في المسرح ثم عني فضع إن عدم أن صاحبه يرصي يكون البقر في المسرح وحده لا يصح
 وإن لم يصح بذلك صحت كذا في فتاوى قاصيحين، وذكر الشهيد (إمام أبو يعقوب) رحمه الله
 تعالى في كتاب خلاصة الفصي استعارة دابة واستعملها إلى الظهر ثم تركها في الحبة فاكلها
 الدئب صحت وإن كانت الحبة مسرح هذا البقر للمستعير وكان المستعير يرصي بكونه فيها وإن عني
 فيها وحده لا يصح كذا في الفصول العنصرية، ولو استعار حملاً إلى موضع كذا فحبر أن في
 الطريق لصاحب فذهب فاحد لا ضمان عليه إذا كانوا يسكنون مثل هذا الطريق كالمسقط،
 استعار حملاً فخرج في العمل لا يصح كذا في الفقه، لو ربط احمار المسعر على شجرة
 بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في علفه ونحوه لم يصح كذا في الخلاصة، سعار ثور
 وسعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر إلى المسرح بضار احبل في علفه فشد
 ومات صحت كذا في حزمة فتاوى، رجل استعار من رجل دابة فمات المستعير في انهاره وموت
 في يده فجاء بهان ففقط انقود وذهب بدله لا ضمان عليه ولو مات المقود من يده وأخذ بدله
 وهو لم يضر بذلك صحت أن انصد الشهيد ويجب أن يكون قابلاً إذا لم يمسطحاً، أما إذا
 مات جالساً فلا فالو وإنما يصح باليوم مسطحاً، إذا كان في المحصر أما إذا كان في المسرح فلا،
 كذا في الظهيرية، إذا استعار دابة يوماً أو يومين فإذا مضت المدة لم يردّها مع إمكان الرد حتى
 عصت صحت فبمسها على رجة هلك كذا في الأصل من مشيخ من قال بأن هذا إذا
 سفع بها بعد الوقت فإن لم يتفع بها لم يصح وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته
 بضاً أو دالة حتى قبل أن من استعار قدوماً يكسر خطياً فكسره وانسك حتى هلك عبده
 ضمن هكذا في الفتاوى العنصرية، سورى عارية حواش وكس فرسان بالرد مع غير ما مور
 ستور ادراه رمشت^١، وهلك يصح ما مور ولا يرجع على الأمر، أنه يكس ما موراً من جهة
 وهذا إذا كانت تغد من غير ركوب فإن كانت لا تغد إلا بالركوب لا يصح كذا في الفصول
 العنصرية، مثل الفصي يبيع الدين عن استعارة حملاً، «أحارآرد»^٢، «أعطاه لأجير»^٣، «أحار
 آرد» وذهب به وعرب قال لو لم يكر لأجير معتمداً يصح المستعير وقد انقاضي حمال
 الدين، إن كان الأجير مازمة ضمن وقال لقاضي بديع الدين لا كذا في انتشار حاشية، إن
 أرسل رجلاً للمستعير دابة إلى موضع سماه فقال لصاحب الدابة يقول لك
 فلان أعربي ديتك إلى موضع سماه الرسول عبر الموضع الذي سماه المرسل فدفعها إليه ثم إن
 المرسل بدا له من الموضع الذي أرادته وسار بها إلى الموضع الذي سماه المرسل فدعشت فيه فلا
 ضمان عليه لأنه قد تناوله الإذن، فإن كبه إلى الموضع الذي سماه المرسل فمطلبت ضمن
 قيمتها لأنه قصد صاحب محصوراً ولا يرجع بما ضمن على الرسول لأنه ضمن بحالته فلا
 يرجع به على غيره، فإن كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول
 لصاحب الدابة مثل أن يقول له قل لفلان يعربي داتك إلى الموضع فيقول الرسول لصاحب
 الدابة، يقول لك فلان، أعربي داتك إلى سهم فدفعها إليه فتركها المرسل إلى المفقّر فمطلبت
 فلا ضمان عليه لأن المفقّر على طريق سهم وقد حصل لإذن فيه فهذا لم يصح كذا في

(١) طلب دابة استعارة وأرسل رجلاً ياتي بها من عند المستعير فتركها بالمور في الطريق (٢) ياتي بخوب

السراج الوهاج، رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكاناً ولا وقتاً ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى نخرة أو امسكها بالكوفة شهر فحمل عليها لمعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، استعار دابة وبعت غلامه إلى المعير ليأتي بها إليه فآخذ لعلام من المعير ليأتي بها إلى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في المصنوع العمادية، بعث الرجل أجيده إلى رجل ليستعير منه دابته فأعارها عليه عبادة فسقطت العبادة إن سقطت العبادة بعنف الأجير فهو ضامن وإلا فلا ضمان كذا في المحيط، رجل استعار حماراً في رستاق إلى اسد فلما أتى البيد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في التصريق قالوا: إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامناً بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقاً لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو استعار ثوراً ليستعمله فخره مع ثور يساوي صغفي فيسته فمضب الثور المستعار وكان الناس يعملون مثل ذلك ثم يضمن، وإن كانوا لا يعملون منه ضمن كذا في السبيع، استعار دابة متوجاً يعني حاملاً فإن ولقت من غير عنقه واسقطت للورد لا يضمن، ولو كبه بالوجه أو فقا عيبه بالعرب يضمن كذا في حزانة امتاوى، استعار حماراً قتل لي حمارن في الإصطبل حد أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك، ولو قال: حد أحدهما وأذهب به والبق يضمن كذا في حزانة المصير، أعاره دابة ليحمل عليها وقان: حد عذاره ولم يحله فإنه لا يستمسك ولا هكذا قلنا مضى ساعة خلى عذاره فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجه يضمن كذا في الوجير للكردي، دل اعرت دابتي أو ثوبي هذا ثقلان ولم يكن حاصراً ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع هو أو رسره أو أخبره فصولي قد سمع قال: ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التترجابه، رجل استقرض من آخر ثوراً يعني استعاره ليستعمله يوم يعير هو ثوره أيضاً فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامناً كذا في حرفه امتاوى، قروي استقرض ثوراً فأعار عليه، لا تترك لا يضمن كذا في المنقذ، عبد محجور عليه استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحد كذا في السراجيه، وإذا أعار عبد محجور عليه عبداً منه دابة فركبها فهككت تحه ثم استحقها رجل قلنا أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب ثم يرجع على المعير فإن ضمن المعير رجع به مولاه في رقبه الركب، وكذلك إن كانت الدابة ثوباً لمعير قلنا أن يضمن الراكب كذا في المبسوط، العبد المحجور لو استعار شيئاً فاستهلكه يؤاخذ به بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الأسعارة لم يضمن به الفتى أبو بكر محمد بن الفضل والمعتق أبو الميث وهو أحد حكام الدين كذا في السراجيه، رجل استعار قلادة ذهب مقلدها صبياً فموت فإن كان الصبي يصبط حفظ ما عليه لا يضمن وإلا يضمن كذا في محيط السرحسي، ولو زين المستعير في السراويل فتحرق لم يضمن كذا في السبيع، وفي فتاوى لديباري إذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يحب الضمان بسبب النقصان إذا استعمله استعمالاً معهوداً كذا في المصنوع العمادية، ولو استعار ثوباً ليسقطه فوقع

عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتعرق لا يكون صاماً كذا في فتاوى قاضيخان، استعار ثوباً للأذن ويقال العارسية: حوازه، فضاع لا يضمن المستعير إذا لم يترك حقه كذا في السخيرة، وفي الجامع الأصغر امرأة استعارة مائة موضعها داخل لدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد امرأة قيل لا ضمان عليها وقيل هي صامدة كذا في المحيط، رجل استعار من امرأة شيئاً مما كان عندك الزوج فأعارت مهلتك إذا كان شيئاً في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والعرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة، إذا وضع المستعير المستعار بين يديه وبان هذا لا ضمان عليه، وإن نام مصطجعاً وهو في المصير يضمن وإلا فلا كذا في خزانة المفتين، قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه أو جنبه ولم مصطجعاً لم يضمن كذا في الفتاوى لاعتدائه رجل استعار من رجل مراً ليسقي به أرضه فصنع بناء به ونام مصطجعاً ووضعه تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة ببخارى وأنتوا أنه لا يضمن كذا في الظهير، إذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسياً فصاحت صم كذا في سراجيه، رجل دخل الخدم فسقطت قصعة خدام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كور الفخاعي من يده قال أبو بكر البلخي لا يكون صاماً قبل هذا إذا لم يكن من سوء إصداقه فإن كان من سوء إصداقه يكون صاماً كذا في فتاوى قاضيخان، إذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عثره آخر فالضمان على الذي عثره دون الذي ركبها هكذا في الخلاصة، رجل أعار شيئاً وشرط أن يكون مصموراً لا يكون مصموراً هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى، قال لأجر أعرجي ثوبك فإن صاع فإني صامن فصاع، لا يضمن كذا في الوجيز للمكردي، أضر فرساً أو سيفاً فيقال فتلف لا يضمن كذا في التتارخانية، ولو استعار من رجل سلاحاً ليقبل به فصر به بالسيف فانقطع بصم أو ضحك بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وإن صر به حجراً فهو صامن كذا في السوس، سعار قدرا لفصل الثياب ولم يسمه حتى سرق ليلاً يضمن كذا في الوجيز للمكردي، صبي استعار من صبي شيئاً كالمدوم ونحوه فأعطاه ودبت أنثى، لعبر الدافع فهلك في يده إن كان الصبي الأول ماذون لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان ماذوناً صح الدفع وكان الهلاك بسببه، ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالأحد كذا في خزانة المفتين، استعار قات وصبره في الخطب، وصحت شدد رهيم وتبرد بكر كرفت ونهره أن سر رد^(١)، وانكسر يضمن كذا في أبقية، وه أفي القاضي جمال الدين، وقال القاضي بديع الدين أكررك معتد بوجه است^(٢)، فلا كذا في السراجية، أعار من آخر شيئاً وهلت في يده المستعير ثم استحقه مستحق منه الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعتبر فليس له أن يرجع على المستعير وبضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعتبر لأن المستعير في القبض عامل لنفسه، فمما ضمن بسبب عمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط، ولو استعار محلاً أو مسطاً لها وهو في المصير فسافر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة مسافر به يضمن كذا في المصير للعبادة. حل بحث رسولاً

(١) ويست في الخطب قال يمان ثمانية وصبر رأس تلك العاص (٢) إن كان الصرب معتاداً.

إلى رجل يستعير منه متاعاً مذهب الرسول فلم يجد صاحبه المتاع في بيته ووجد المتاع في منزله فأخذه وجاء به إلى المستعير وسم يخل له شيئاً وصاع في يد المستعير لمصاحب المتاع أن يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير، وأيهما ضل لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى، ولو استعار قدراً للمصباح فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكانون مع ابرقة أو أخرجه من البيت فوقعت من يده فانكسرت فالمصباح أنه لا يضمن بخلاف الحمار إذا زنى كذا في التقنية، والله اعلم.

الباب السادس في رد العارية

وورد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مسانئة لا مباومة أو مع عبد المعير أو أجير فضعت سم يضمن كذا في التمرشاشي، وإن ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية، وإن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهدها بغيراً عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هبكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان لعين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: وهذا استحسان وانقياس أن يضمن كذا في الظهيرية، رسم بمصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على ندابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسألة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال: يرى عن الصمان دلاجل ذلك، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال فخر الإسلام علي البيهقي: والصحيح أنها سواء لأن الذي لا يقو على الدابة قد يأخذها في بعض الأوقات كذا في هذه البيان، فإن رد المستعير الدابة مع علامة مفقودة الملام فهو ضامن لقبضتها بإع في ذلك أويؤدي عنه مولا كذا في الميسود، ولو ردها إلى منزل المعير أو مريضه فضاعت فالتقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قبل له في عاديهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد ومن: إن كان المرء خارج الدار لا يبرأ لأن الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولو ردها إلى أرضه لا يبرأ لأن المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمرشاشي، وإن كانت عقد جوهراً أو شيئاً نفوساً فرده إلى عبد المعير أو أجير يضمن كذا في الوجيز للكردي، وفي النتيجة سئل ولدي عس استعار شيئاً ثم جاء به إلى بيت المعير فقد للمستعير، صعه في هذا الجانب موقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال: لا يضمن كذا في التمرشاشية، ولو رد الثوب المستعار فسلع المعير ولا من في عباله فامسكه الليل وملك لا يضمن، ولو وجد من في عباله ولم يرده يضمن كذا في التقنية، والله اعلم.

الباب السابع في استرداد العارية وما يجمع من استردادها

وللمعير أن يرجع عيه أصله أو وقت كذا في الوحيز للكردي، ولو استعار أرضاً لمرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت أو لم يؤخذ لأن له بهية معلومة فترك باجر المثل لأن فيه مراعاة الخفين كذا في التبيين، فإذا استحصد المرء ذكر في بعض رويات الميسود أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الآخر ولم يذكر هنا في بعض الروايات وكان التقية أبو

باحسنه واستأجر الاخير بعشرين درهماً وكان ذلك بعير إذن رب الدار ثم إن صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير أن يرجع ما تمقل لانه فعل بعير إذنه، وهل به بعض الخلل إن كان قد بناء من تراب صاحب الدار؟ فليس له ذلك كذا في الخيط، رجل قال بعيره. بن في ارضي هذه لفست عني ان اتركها في يدك ابداً أو قال بن وقت كذا فإن لم اتركها فانا صامس عت ما تمقل في بناتك وبكود الباء لي، فإذا اخرجته من الارض يصمى بيمه الباء واستعير ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فوى وصيحاته، استعير وصاً بيبي ويسكن وإذا خرج مال الباء رب الارض فرب الارض اجر مثلها مقدار السكس و بناء للمستعير كذا في محيط المرحسني، وإذا طلب المستعير لعارية فصعها المستعير عنه فهو صامس وإن لم يصعها ولكن قال مصاحبتها دعها عندي إلى غدا ثم ترددها عندي فربي يذمت ثم صاعب لا صامس عليه كذا في الخيط، طلبها فقال نعم ادمع ومضى شهر حتى هبكت إن كان عاجزاً وقت الطلب عن الرد لا يصمى وإن كان قادراً أن صرح بالمعير بالكراهه والسحط في الإمساك وامسكت بصمى. وكذا إن سكت وإن صرح بارسا مان قال لا يمس لا يصمى وإن لم يطلب وهو لم يردده حتى صاعب إن كانت العارية مطلقاً لا يصمى بى قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يرددها صمى استعار كتب مضاع فعد ما سكه فلم يجبره بالتصباغ وعده بالرد ثم احبزه بالتصباغ إن لم يكن آيساً من وجوده لا ضمان وإن كان آيساً من وجوده يصمى وقال المصدر لشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإن إذ وعده الرد ثم ادعى التصباغ يصمى بتقصه إذا كان دعوى التصباغ قبل الوعد وبه يعنى كذا في الوجيز بشكر دوي، رجل ساعد من رجل أمة بصرع لها له فلم صار انصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير رد علي أمتي ليس به دنت وبه اجر مثل أمه إلى ان يعظم حسي كذا في حرمة المعير، وإذا استعير من آخر ردافاً وحمل فيها ديتاً وحده في انصحره فليس له ان يأخذ الردف وبه اجر مثلها إلى موضع يجد فيه ردافاً ليحول ربه كذا في اعيض، ولو استعير من رجل فرساً لمعرو عليه فأعده امة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد خسمين فأراد اخذه كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء والسرء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير حر من العرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه التركوب بكراء أو شراء كذا في الطهيرة، والله اعلم.

الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة به

قال محمد رحمه الله تعنى في الأصل استعار من رجل دابة ليركبها إلى حمام أعين فجاور بها حمام أعين ثم رجع إلى حمام أعين إلى الكوفة وألذنه عني حاله ثم عطس له فيه فقال رب الدابة قد حانقت ولم ترددها إلى الموضع الذي أدب لك فقال المستعير قد حانقت فبهما ثم رجعت بها إلى الموضع الذي ألفت لي فلا ضمان علي قال قول رب الدابة والمستعير صامس فإن أقام البيعة انه قد رددها إلى الكوفة أو إلى الموضع الذي اخذه إليه ثم سقطت معده

(١) قوله استعار أيضاً لبيبي إلح هذا المصراع قد تقدم في كتاب انساب النبى هذا وقد سقط من نسخة طبع الهندى والأحسن ذكره هنا استعير لوي

ردها قال. هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها، وتأويله أنه يستعاره إلى ذلك المكان ذاهباً لا جائياً وحتى كان كذلك كان ضامناً فاما إذا كان ذاهباً وجائياً فإنه يبرأ عن الضمان لأنه عاد إلى الوفاق والعقد قائم مبرراً عن الضمان كذا في المحيط، وإن أقام صاحب الدابة البيه أنه عصب تحتة في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البيه أنه ردها إلى يد صاحبها أحد البيه صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج، إذا تفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البيه أنها دابته بقضي القاضي له بالملك ولا يمسأل البيه أنه لم يبع ولم يهب فإن ادعى ذلك لذي أراد أن يمسكه أو قال. أدلى لي في عاريتها بحلف عني ذلك فإن بكل كان نكوه كبراره فلا يضمن المستحق أحداً وإن حلف كان له أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير لم يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لأنه ضمن بفعل بشره لنفسه كذا في المبسوط، إذا قال: أعرتني دابتي وهيكمت وقد لذلك. عصبتها مني فلا ضمان عليه إن لم يكر ركبها، فإن كان قد ركبها فهو ضامن وإن قال. أعرتني وقال للمالك أجزتكها وقد ركبها وهيكمت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط، إذا احتلف المعير والمستعير في الأيام أو في المكان أو فيما يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع بيه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أدلى له رجحده المعير ضمن للمستعير إلا إذا أقام بيه على الإدخال كذا في الفصول العمادية، وإذا قال المستعير في صحنه أو مرصه. قد هيكمت مني العارية فالقول قوله مع بيه كذا في المبسوط وفي استقنى رجل قد لمعره أعرتني هذه الدار وهذه الأرض لأبيها أو أغرم فيها مبد من السخل أو الشجر عمرسها هذا النخيل وبستها هذا البناء وقاء المعير أعرتك الدار والأرض وفيها هذا البناء والأعراس فالقول قول المعير، وإن أقام البيه البيه المعير أيضاً كذا في المحيط، جاء رجل إلى المستعير فقال: إني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكها وأمرني أن أقصها منك صدقه ودفعها إليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه، وإن كان قد كديه أو لم يصدق ولم يكتاب أو صدقه وشرط عليه الضمان فإنه يرجع عليه كذا في خزانة المفتين، وإن كان الذي جاء بقبض العارية منه حادماً للمعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط، رحلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً فطلب المعير بالرد فقال المستعير. وضعته في الطاق الذي في رازيتك وأنكر المعير فإن كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي، والله أعلم

الباب التاسع في المتفرقات

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المؤجر والمعصوب على الغاصب والمرهون على المرتهن والأصل أن مؤنة الرد على من وقع له القبض لأن الخراج بالضمان كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: نفقة المستعار على المستعير قال القاضي أبو عبيد الله حاكياً عن إسناده. إن المستعير لا يجبر على الإيفاء على العارية لأنه لا لزوم في العارية ولكن يقدل للمستعير أنت أحق بالمنازع فإن شئت فأنفق ليحصل لك

المنفعة وإن شئت فقل يدك عنه، أما أن يجبر على الإنفاق فلا كذا في الدخيرة، علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة المبد كذلك أما كسوته فعلى المعير كذا في خزنة الفتاوى، قال لأخر: خذ عهدي واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره اندفع إليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجير لمكردري، وصح التكميل برد العارية والغصب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل إلى منزله بل يدفعه إليه حيث يجده كذا في الكافي، رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير إذنه إن علم أن صاحبه الكرم لو علم لا يبالى بهذا أرجو أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة، إذ استعار أرضاً يبيضاء للزراعة يكتب المستعير أنك أضعتني أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يكتب أنك أعرتني كذا في التبيين، وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتني إحماءً ولا يكتب المسمى وأمكننتني هكذا في الكافي، وفي الجامع الأصغر أرض بين جماعة أدن واحد منهم للياقين أن يسموا فيه قصوراً فمنوا ثم أراد الأذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم يرفع قصورهم إذ العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى، وذكر شمس الأئمة في أول شرح الركاة أن الأب يعير ولده وهل له أن يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايحننا قالوا له ذلك وعامة للشيخ على أن يبس له ذلك كذا في الغيط، فإن فعل وهكذا كان ضامناً ونصبي المادون إذا أعار ماله صحت الإعارة كذا في فتاوى قاصيخان، وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط، للمبد المادون يملك الإعارة كذا في السراجية، استعار الوصي دابة لعمل نصبي وم يردّها بالليل حتى هلكت فالضمان على النصبي دون الوصي قال رضي الله عنه: وأنها عجيبة كذا في القبة، سئل برهان الدين: طشت عاريت حواست تطشت رآب داردياحامه شوبد مقيد شوبد يهيم آب دامش وبهيم حامه شش بالي^(١)، قال: ينبغي أن يتوقت وبه آفشي قاضي يديم الدين ومعناه، يكيار^(٢)، وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التارخانية، إعارة الجزء الثلث تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتلها من شريك أو أحسي وكذا إعارة الشيء من اثنين أجمل أو فصل بالتصنيف أو بالثلاث كذا في القنية، مات المعير أو المستعير نرد العارية كذا في محيط السرخسي، استعار سهماً إن استعار ليغزو إلى دار الحرب لا يصح وإن استعار لرمي الهدف صح كذا في التارخانية، أراد أن يستعد من محبرة غيره إن امتانده له ذلك وإن علم فكذلك إن لم يمه، وإن لم يفعل شيئاً من ذلك إن كان يسهما انبساط فلا بأس به أيضاً وإن لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجير لمكردري، رجل رهن عند رجل خاتماً وقال للمرتهر: تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لأنه صدر عارية، ولو تختم ثم أخرج الخاتم من إصبعه ثم هلك يهلك بالدين لأنه عد رهن، قالوا: هذا إذا أمره أن يتختم في حصره فإن أمره أن يتختم به في لسامة فهلك حاله التختم يهلك بالدين، ولو أمره بأن يتختم به في الخنصر ويحفل القصر في جانب الكف فجعل لقصر من الخارح على ظهر الإصبع كان إعارة وهو وما لو أمره بأن يتختم به في الخنصر ولم يأمره

(١) طلب طنتاً استعاره لصبح به ماء أو جعل به ثوباً فهو مقيد بوضع الماء وعسل الطوب هذا ام

أن يجعل المص في حجاب الكف سواء ويكون إعادة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان، وفي زمن الأصل لو رهن عبداً قيمته الف بانف ثم استعار للراهن ثم رده عليه وقيمته خمسمائة مهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الأول، ولو كان مكانه غصب فعلى الماصب قيمته حين غصب ثانياً كذا في الفصول العمدية، استعارة الشيء للرهن من غيره جائز وأنه معروف والاستعارة لغيره غير جائزة كذا في المحيط، وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر حنطة عفة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيداً فإن إن قال المقرض كنت حنطتي جيدة صدقه المستقرض ردد عليه جيداً ثم تصادقا أنها كانت عمة فله أن يرجع بما فضاء وإن لم يفعل شيئاً ليكره قضاءه جيداً جار وفي الجامع لأصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشتري منه أيضاً قفيز حنطة ممتعة ثم دفع إليه قراره وأمره أن يجعل فيها كلاً للقصرين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها: إن صب فيها المستقرض الحنطة المبيعة أولاً ثم القرضية فالحلاك على الأمر، وإن صب الحنطة القرضية أولاً فهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى، رجل وصع الجذوع على حائط رجل ياديه أو حفر سرداباً تحت داره بإذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب إلا إذا شرط الدئع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري إلا أن للوارث أن يأمره برفع السد والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمدية في المتفرقات من مسائل الخيطاء، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر غطارة بخاري فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال يؤجله فدر المسافة فأهياً وجائياً حتى يعطيه مثلاً ويستوفى منه كذا في الحاوي للفتاوى، استعار مئسراً فأنكسر في النثر بغير قدره إلى الحداد فوصله بغير إذن المعير بقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسراً وكذا الماصب إذا غصبه منكسراً كذا في التقنية في كتاب المعصب، نام قاعداً^(١) أو مضطجماً والمستعار تحت رأسه أو موضوعاً بين يديه وبحواليه بعد حفاظاً كذا في الوجيز للكردي، والله أعلم

(١) قوله نام قاعداً إلخ. نعدم هذا المص في الباب الخامس غير مرة وظاهره أنه بعد حفاظاً ولا ضمان عليه في النوم مضطجماً مطبقاً سواء كان في السر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العمدية، والذي في الظهيرية وجيزة المصير وإخلاصه أنه لا يضمن في النوم قاعداً مطلقاً وفي النوم مضطجماً يضمن إذا كان في الحضر ولا فلا، وبالمجملة فالأولى حذف هذا المص ولانحصار على ما تقدم لأنه تكرار بلا فائدة لم بحرادي

كتاب الهبة وفيه اثني عشر باباً

الباب الأول في تفسير الهبة وركنها وشوائبها وأنواعها
وحكمها وفيما يكون هبة من الألفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون

أما تفسيرها شرعاً فهي تمليك عين بلا عوض كذا في الكفر.
وأما ركنها فقول للراغب وهبت لأنه تمليك وإنما يتم بذلك وحده والقبول شرط ثبوت
الملك للموهوب له حتى لو حلف أن لا يهب فوهب ولم يقل الآخر حث كذا في محيط
السرخسي.

وأما شوائبها فتأنواع يرجع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى الواهب وبعضها
يرجع إلى الموهوب أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو أن لا يكون معقلاً بماله خطر الوجود والعدم
من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضافاً إلى وقت بأن يقول: وهبت هذا الشيء متى
هدأ أو راس شهر كذا في البدائع، والرقى باطلة وهي أن يقول: داري لك رقبتي ومعناه إن مت
فهي لي وإن مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار، وأما ما
يرجع إلى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكرته من أهله أن يكون حراً عاقلاً بالغا
مالكا للموهوب حتى لو كان عبداً أو مكاناً أو مديراً أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق
أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية، وأما ما يرجع إلى
الموهوب فتأنواع: منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد
بأن وهب ما تشتر نخيله العام وما تلد اغنامه السنة ونحو ذلك، وكذلك لو وهب ما في بطن
هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في صرغها وإن سلطه على القبض عند الولادة واحلب،
وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو دهنأ في سمس أو دقيقاً في حنطة لا يجوز وإن سلطه على
قبضه عند حدوثه لأنه معدوم للحال فلم يوجد محل حكم العقد وهو الأصح هكذا في حواشر
الأخلاق، إذا وهب صوفاً على ظهر غنم وجزه وسلمه فإنه يجوز، ومنها: أن يكون مالا متقوماً
فلا يجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالخمر والميتة والدم وصيد الحرم والخسير وغير ذلك، ولا هبة ما
ليس بمال مطلق كأم الولد ولقدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوماً كالخمر كذا في
البدائع، ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن
يكون الموهوب مقسوماً إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون الموهوب متميزاً عن غير الموهوب
ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع لنواهب دون الزرع أو
حكسه أو نخلأ فيها ثمرة لنواهب متعلقة به دون الثمرة أو حكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو
ظرفاً فيها متاع للنواهب كذا في النهاية، ومنها أن يكون مملوكاً فلا يجوز هبة المباحات لأن تمليك
ما ليس بمملوك محال، ومنها أن يكون مملوكاً للنواهب فلا يجوز هبة مال انعير بغير إذنه لاستحالة
تمليك ما ليس بمملوك للنواهب كذا في البدائع.

وهي نوعان. فملكك وإسقاط. وعليهما الإجماع كذا في خزائن لمعتين.

وأما حكمها. فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والعسخ وعدم صحة خير الشرط فيها ولو وهب على أن للموهوب له الخيار ثلاثة أيام صحت الهبة إن احتراها قبل أن يتفرقا وإنما لا تبطل بالشروط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق.

وأما الألفاظ التي تقع بها الهبة فأنواع ثلاثة. نوع تقع به الهبة وصماً، ونوع تقع به الهبة كناية وعرفاً، ونوع يحتمل الهبة والعارية مستوياً. أما الأول فمكثوله: وهبت هذا شيء لك أو منكته منك أو جعلته لك أو هذا لك وأعطيتك أو نحللتك هذا فهذا كله هبة، وأما الثاني فمكثوله: كمونتك هذا الثوب أو أعمرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قل هذا الدار لك عمري أو عمرك أو حياتي أو حياتك فإذا مت فهو رد عني جازت للهبة وبطل الشرط وأما الثالث فمكثوله هذه الدار لك رقبتي أو لك حبس ودفعها إليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أعطيتك هذا الطعام إن قال. فاقبضه فهو هبة، وإن لم يقبل فاقبضه يكون هبة أو عارية بعد احتلف لمشايخ رحمهم لله تعالى في شروحه كذا في المحيط، ولو قال. حملت على هذه الدار يكون عارية إلا أن يموي الهبة وقبل هو من السلطان هبة كذا في الصهرية، والأصل في هذه المسائل أنه إذا أتى بلفظ يسى عن عليك الرقبة يكون هبة وإذا كان صتماً عن عليك للسعة يكون عارية وإذا احتمل هذا وذلك يسوى في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع، ولو قال داري لك هبة نسكها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب لك تلبسه هبة وكذا لو قال: أحجروا فلاناً ولم يقل عني فإنه يعطى قدر ما يحججه وله أن لا يحجج وكذا لو أوصى أن يدفع فلاناً فلاناً ليحجج أو يعطى بحجة ألف ونحو ذلك كذا في التمرقاشي، رجل عبده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم أصرفه في حوائجك كان قرصاً، ولو كان مكان الدرهم حصة فقال له صاحب الحصة كلها يكون هبة كذا في حواشي المعين، لو قال: نحللت داري أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في شرح الطحاوي، ولو قال: جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة مكداً في ماوى قاصيص، قوله هذه الدار لك أو هذه الأرض لك هبة لا إقرار كذا في القنية، ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب يجوز كذلك إذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط، رجل قال لغيره: هذه الأمانة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها إذا قبضها ولو قال هي لك حلال لا تنكروا هبة إلا أن يكون قبضه كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال: وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها إذا قبض كذا في فتاوى قاضيهان، وفي هبة الأصل إذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط، عبيد هذا لعلان ولم يمل وصية ولا كان في ذكرها ولم يغفل بعد موثي كانت هبة قياساً واستحساناً كذا في القنية، وإن قال: وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في عامة البيان، قال آخر: ابن جبرئيل فهو هبة بشرط فيها القصد ولو قال: نزلت، فإقرار كذا في الوحيير المذكور، رجل قال لخنثه: ابني ربيعاً، فذهب فازرعها فإن قل الخنثى عندما قال

هذه المقالة: قبلت مزارت الأرض له فيتم بانقبول، ولو لم يقل الخن ذلك لا تصير الأرض له كذا في الصهيرية، وذكر في الزيادة إذا قل لجماعة من المسمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان، رجل قال لآخر: حد هذا المال واغرمي سبيل الله عز وجل فهو فرض كذا في الظهيرية، ولو قال: وهبت لك هذه العرارة الحسنة وهذا الزق السمن دخل تحت هذه الحسنة دون العرارة والسمن دون الزق، ولو قال: وهبت لك عرارة الحسنة ورق السمن دخل تحتها العرارة والزق دون الحسنة والسمن كذا في الظهيرية، ولو قال: جميع مالي أو كل شيء أملكه لفلان فهو هبة كذا في الاحتيار شرح المختار، ولو قال: جميع ما أملكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون الفيض ولو قال: جميع ما يعرف بي أو يسب إلي لفلان فهو إقرار كذا في فتاوى قاضيخان، أبو الصمير عرس شجرة أو كرم ثم قال: جعلته لابني فهو هبة، ولو قال: جعلته باسمه لابي فكذلك هذا هو الأظهر وعليه أكثر مشايخنا كذا في العياشي، وإن لم يرد الهبة يصدق كذا في المنقطة، ولو قال: أغرمه باسم ابني لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان، قال الأب: جميع ما هو حقي وملكي فهو ملك لولدي هذا الصمير فهذا كرامة لا تخليك بخلاف ما لو عبه فذل حائوتي الذي أملكه أو داري لابي الصمير فهو هبة وتتم بكونها في يد الأب كذا في النقية، رجل قال: جعلت هذا لولدي فلان كانت هبة ولو قال: هذا الشيء لولدي الصغير فلان جار وتتم من غير قبول كذا في التتارخانية، قال لابه: ابن مال ترا كردم^(١) أو قال: بنام يو كردم، أو آن يو كردم^(٢)، أو تكلم بكلام يجري مجراه فإنه تخليك من الابن كذا في جواهر الأخلاطي، رجل قال لرجل: قد منعك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة، وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها عني عبر مهر مسمى. قد منعك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي، عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان في يدي رجل ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب: أعصيه فقال: أعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية، وإن كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في الخيط، لو قال: منحت هذه الأرض أو هذه الدر أو هذه الجديرة، فهي إغارة إلا إذا نوى الهبة ونو قال: منحت هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عبه يكون هبة فإن أصابها إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء حملها على العارية لأنها لا تنس، وإن أضاعها إلى ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك حملها على الهبة كذا في محيط السرخسي، وفي فتاوى (آهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما من حصصه: خود را بنوار راني نداشتم^(٣)، قال: لا يكون هبة كذا في التتارخانية، ولو قال: في الدر هي لك هبة إغارة كل شهر بداهم أو قال: إغارة هبة فهي إغارة كذا في محيط السرخسي، رجل قال لآخر: هب مني هذا الشيء فقال: فدائي توياد^(٤) أو قال: ارتودربع بنست^(٥)، لم يكن هبة كذا في السراجية، رجل قال لامرأته: ابن كنيرك حويش مراتش^(٦) فقال: فدائي توياد^(٧) لا تصير ملكاً للزوج رجل قال لامرأته: مي بايدكه ابن علام مراتش تآراد كسمش^(٨)، فقالت: ارتودربع بنست، لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى، ذكر الحاكم

(١) جعلت هذا المال لك أو قال: جعلته باسمك (٢) جعلته بصحبك (٣) استسبب أن يكون حصتي لك (٤) يكون - مذك (٥) ليس بمنوعاً منك (٦) هي لي جارياتك هذه (٧) تكون مذك (٨) يلزم أن تهيشي هذا القلام لأعتقه.

في المنتقى إذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال: المودع لموسى العبد هبة لي فقال: هو هلك فقال: لا أقبل فهو هبة كذا في المحيط، امرأة ماتت وتركته ابليس من روج آخر فقال أحدهما عبد قبرها: وهبت لزوج أمي المهر اسدي كان عليه لامي فقبل لأبى آخر ما تقول أنت فقال: وي جنان بلحك نبردك وهرايزارم^(١)، لا يكون هذا هبة للمهر ولا إبراء فإن طلبه بحصته من ذلك لا يكون إبداء كذا في جواهر الفتاوى، قال المتفقه: اصرف هذه الخشبة إلى كتبتك فهو هبة والصرف إلى الكتب مشورة كذا في القنية، ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم: قد وهبت جاريتي فلأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له رجل دفع ثوبين إلى رجل فقال: إيهما شئت فلك والآخر لأبى فلان فإن بين الذي له قبل أن يتمرقا جاز وإن سم يبين لم يجز كذا في محيط السرخسي.

الباب الثاني فيما يجوز من الالهة وما لا يجوز

ونصح في محوز مرغ عن املاك المراهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتعماً به بعد القسمة من جس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى منتعماً به قبل القسمة وبمدها هكذا في انكافي، ويشترط أن يكون الموهوب مفصلاً ومفراً وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شائعاً ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم اكل تجوز كذا في الظهير، ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا يجوز وكلناهما فاسدتان هكذا في النهاية، ولا يتم حكم الهبة إلا مقبوضة ويستوي فيه الأجنبي والولد إذا كان بالعملاً هكذا في المحيط، والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض بإذن المالك والإذن نارة ثبت نصاً وصريحاً وناره يثبت دلالة للصريح أن يقول أقبضه إذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول أذهب وأقبضه إذا كان غائباً عن المجلس ثم إذا كان الموهوب حاضراً وقال له ابواب. أقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الإعتراق عن المجلس صح قبضه وملكه قياساً واستحساناً، ولو مهام عن انقبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الإعتراق عن المجلس وإن لم ياذن له بالقبض صريحاً ولم يسه عنه إن قبضه في المجلس صح قبضه استحساناً لا قياساً وإن قبضه بعد الاعتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض إن كان القبض بإذن الواهب جاز استحساناً لا قياساً وإن كان بغير إذنه لا يجوز قياساً واستحساناً هكذا في الذخيرة، وهب لآخر فرساً فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الأخلاطي، لو وهب شيئاً حاضراً من رجل فقال للموهوب له: قبضته صار قابضاً عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في اسراجية، وفي البقالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: أقبضه فقال: قبضت والموهوب حاضراً جاز إن لم يهرج الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبضت وإذا لم يعمل أقبضه وإنما القبض أن يقله فإذا لم يقل قبضت لم يجز وإن نعت إلا أن تكون الهبة بمسائه كذا في المحيط، ولو قال

لرجل: هب بي هذا العبد، فقال الآخر: وهبت تحت الهبة كذا في البايع، ذل لأخر هب
 نفلان لك درهم على أنني ضامن لها ففعل المأمور ذلك ونفطر الموهوب منه كانت الهبة جائزة
 والأمراض من المدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الأمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة
 للأمر دون المأمور كذا في حواهر الاختلاط، ولو قال لأخر على وجه المزاج هب لي هذا فقال:
 وهبت وقال الآخر: قبلت وسلم إليه جازت الهبة كذا في الظهيرية، ولو قال: وهبت منك هذا
 العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وإن لم يقل قبضت كذا في الملتقط، ولو كان العبد غائبا
 فقال له: وهبت منك عبدي فلاناً مذهب وأقبضه فقبضه، جاز وإن سم بقول قبضت وبه يأخذ كذا
 في الخلوي للفتاوى، ولو قال: هو بك وإن شئت بدعته إليه فقال: شئت عن الثاني رحمه الله
 تعالى أنه يجوز كذا في الوجير للمكرهين، إذا وهب غلامه من رجل والغلام يحضرتهما ولم
 يقل له الواهب: أقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له أن يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا
 في المحيط، وبو وهب لرجل غلاماً فلم يقبضه الموهوب له حتى وهب الواهب لرجل آخر ثم
 أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني، وكذا لو أمر لأول بالفحص فقبضه كان باطلاً كذا في حرمه
 المفتين، وفي بيع الفتاوى بو اشترى عبداً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو وهبه وأمره بقبضه
 فقبضه جاز كذا في الخلاصة، ولا تجوز هبة العبد المفقون من أجاره مولاه ولا دين عليه جازون
 كان عليه دين ثم يجر ذلك وإن أجاره أمولى والعراء كذا في الميسرط، قال لأخر: وهبت لك
 معيراً من الصبرة فاكنتال الموهوب له بحضور الواهب ثم يجر ولو قال: وهبت لك من هذه الصبرة
 فقبض فاكنتله وكذا له جاز كذا في السراجية، ولو وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع إليه
 الصندوق لم يمكن قبضاً وإن كان الصندوق مفتوحاً كان قبضاً كذا في محيط السرحسي، وإذا
 كانت العين لموهوبه في يد الموهوب له ودبحة أو عارية أو أمانة منكها بالهبة والتقبول وإن لم
 يجدد فيها قبضاً كذا في الكافي، ولو وهب المستاجر من الآخر والمعصوب من القاصب جاز
 وبرئ من المصمان كذا في محيط السرحسي، وبو كانت مصمومة في يده بالقبضة أو المثل
 كالتقبول على يوم البيع فوهب له صح وبشت المثل بمجرد العقد كذا في النكاحي، ولو كان
 الموهوب مرهوباً في يده ذكر في الجامع أنه يصير قابضاً ويترتب قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا
 صحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع الرهن بيده على الراهن كذا في البدائع، وتفسير
 القيص المستأنف أن يرجع إلى الموضع الذي فيه العين ومغضي وقت يمكن فيه من قبضها كذا
 في المستصفي شرح للنافع، والأصل أنه متى تجانس القبضات باب أحدهما عن الآخر وإذا اختلف
 باب المضمون عن غير المضمون ولا يوجب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة أسيرة،
 استودع أحده عبداً أو ثوباً أو متاعاً أو داراً أو دابة ثم قال: وهبت لك ودعيتني وهي في يد إبدوع
 يجوز إذا قال: قبلت وبو وهب عبداً لأخيه وقبضه في المجلس أو بعده بأمره بالعصص بصد صح
 بشرط التقبول في الأول دون الثاني كذا في العبد، وفي المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز من
 الشريك ومن الأجبي كذا في المصنوع للمصادقة، وفي المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سوء،
 كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضها هل تعبد للملك وذكر حسام الدين رحمه الله
 تعالى في كتاب الوقفات أن اغتثار أنه لا تعبد للملك وذكر في موضع آخر أنه تفقد الملك ملكاً

فاسداً وبه يقتضى كذا في السراجية، ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل انقسامه أن يكون قدر معلوماً حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لأنها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر برائى، وإذا علم الموهوب له نصيب الواهب يسفى أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخسي، هبة المشاع فيما يحتمل القسم من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما وفاسدة عند الإمام وليست بباطلة حتى تفيد ملك بالقبض كذا في جواهر لأحلاطي، ذكر الصدر للشهيد إذا وهب من رجلين ما يحتمل القسم حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضه يثبت ملكه فاسداً قل وبه يقتضى كذا في العناوى العنابة، لا يثبت ملك للموهوب به إلا بالقبض هو مختار هكذا في الفصول العمادية، والشيوخ من الطرحين فيما يحتمل القسم مانع من جواز هبة بالإجماع وأم الشيوخ من طرف الموهوب به فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الأخيرة، ولو وهب من اثنين إن كانا فقيرين يجوز بالإجماع كالصدقة وإن كان غير فوجب لكل واحد منهما نصف أو ابهم فقار: وهبت منكماً أو وهب على التفاصيل فقال لهذا شئها ولهذا ثلاثاً قل أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في نصيبين وهما إذا وهب ميهماً أو نصيبين ولا تجوز على التفاصيل وفي السرخسي قال ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا نصيبها ولهذا نصيبها حاز لأنه وهبها جملة وفسر به اقتضاه أصالة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصيبها ولهذا نصيبها لم يجز لأنه أفراد أحد النصيبين من الآخر بنفس العقد موقع العقد مشاع، وبوقد وهبت لكما هذه بدار ثلاثها بهذا وثلاثها بهذا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وجازت عند محمد رحمه الله تعالى فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى على بطلان هذا العقد من أصليين مختلفين، أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فأفسده بوجود الإشاعة في انقبض، وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى فقار، لما حالف بين نصيبهما دل على أن العقد لأحدهما غير العقد للاحق فصدر كانه أمرد بالعقد ولأن انقبض شرط في الهبة كالأرض كذا في السراج الوهاج، إذا وهب ثلثين من رجلين أو فإنه يصح بالإجماع كذا في بصيرات، ونفسه هو الشيوخ المتعارف لا الشيوخ الطارئ كما إذا وهب ثم رجع في بعض الشائع أو استحق بعض الشائع بخلاف الزهر فإن الشيوخ الطارئ مفسد كذا في شرح البوقايه، لو وهب مشاعاً فيما يقسم ثم أمرد وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج، ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز، ولو وهب الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التشرحية، قال ولو وهب نصف داره لرجل وسلمها إليه ثم وهب نصيبها الآخر لرجل آخر لم يجز شيء من ذلك، وإن لم يسلم النصف إلى الأول حتى وهب النصف الثاني لثاني ثم سلم لندر إليهما جازت الهبة لهما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بمعرفة ما لو وهب لدار لهما جملة كذا في المبسوط، ولو وهب درهمين صحيحاً من رجلين احتنفوا فيه والصحيح أنه يجوز ولديهم التصحيح فالو يسعي أن يكون بمنزلة الدراهم تصحيح كذا في فتاوى قاصحان، لو وهب بعض الدراهم من إسان جاز كذا في

السرخسي، وفي الفتاوى العتابة: ولو وهب أخربي المستأنس لمسلم وعاد إلى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحساناً ولو كان عليه مالا مختلفان فوهبه أحدهما صحح والبيان إليه كذا في التتارخانية، ولو وهب دراً فيها متاع لو وهب وسم الدار إليه أو سمها مع المتاع لم يصح والحيلة فيه أن يودع متاع أولاً عند الموهوب به ويحلى به وبه ثم يسلم الدار إليه فتصح الهبة فيها وبمعكسه ولو وهب المتاع دون الدار وحلى به وبه ثم صح وإن وهب له الدار والمتاع جميعاً وحلى به وبه وبينهما صح فيهما جميعاً هكذا في الجوهرة النيرة، وإن ترق في التسليم نحو أن يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم إن قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا يصح وفي المتاع تصح وإن قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعاً، ولو وهب الأرض دون الزرع أو الزرع دون الأرض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وحلى به وبه فذلك لم يصح الهبة في الوجهين لأن كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصار بمزلة هبة لمشاع فيما يحتمل القسمة، ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما إذا وهب لأرض ثم الزرع أو الزرع ثم الأرض إن جمع الأرض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعاً وإن فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما أيهما قدم كذا في السراج الوهاج، لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة جازت الهبة فيهما إذا وهب الجراب والجوارق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسم جملة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط، ولو وهب فارخاً وسم مشقراً لم يصح ولا يصح قوله التبييض أو سلمت إليك إذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية، هبة الشاغل تجوز وهبة الشغول لا تجوز والأصل في جس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بمثل الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط وأن اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يجمع تمام الهبة مثاله وهب جراباً فيه صمام لا تجوز، ولو وهب طعاماً في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في القصول العمادية، رجل وهب أمة لرجل وسلمها إليه وعليها حدي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي لواهب لا للموهوب له والصدق عليه لمكان العرف والعادة قل رضي الله عنه: فإن كان الثوب الذي عليها قدر ما يستر عورتها يبيعي أن يكون ذلك للموهوب له، ولو وهب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي إلى الموهوب له كذا في فتاوى فاضلخان، إذ وهب دابة وعليها سرج ولجام دون السرج واللجام وسلمها إليه فالهبة تامة، ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط، ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسمه معها، وكذلك لو وهب الماء في القمصة تجوز، ولو وهب القمصة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي، وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج حلز كذا في الوجيز المذكور، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز لرجل أن يهب لامرأته ولا أن يهب لزوجها ولا لجنبي داراً وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الدخيرة، ولو وهب زرعاً في أرض أو شراً في شجر أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والجراز والزرع والنقض والكيل ولعل صح استحساناً ويحصل كانه وهبه بعد الجوار والحصاد وبحرهما، وإن لم ياذن له بالقبض وفصل ضمن كذا في الكافي، ولو كانت الدار في

يده بإجارة فوهب له المياء جاز كذا في التناحرانية، ولو وهب دراً بمقتاعها وسلمها ثم استحق المتاع صحت الهبة في الدار كذا في الكافي، واشتعال الموهوب بملك غير الواهب هل يقع تمام الهبة ذكر صاحب المخط في الباب الأول من هبة الميراث أنه لا يقع فإنه قال لو أعار داره من إنسان ثم للمستعير عصب متاعاً ووضع في الدار ثم وهب للمعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار، وكذلك لو أن المعير هو لذي عصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وإن ثبت أن الدار مشغولة بما ليس بموهوب لما أنها لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية، لو أودعه متاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فإن حدث المتاع ولم يحوزه ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يصير للموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التناحرانية، ولو وهب حوائطاً بما فيه من المتاع وسلمه إلى الموهوب له أو وهب جزءاً فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الخرب والجوانق كذا في المخط، وكذا لو وهب حوائطاً بما فيه من لبنات وحلي بين الكحل ثم استحق الخوانق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان، وهب داراً وفيها متاع وسلم الكحل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وإن هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أولاً فإن شاء المستحق ضمن الموهوب له وإن شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا يصح وقيل هذا قولهم جسماً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، ولو وهب داراً لرجل فقبضها ثم استحق ببعضها بطلت الهبة كذا في البيهقي، ولو وهب أرضاً بما فيها من الزرع وسلمها أو وهب نخيلاً بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع ونشر بدونه السحيل والأرض فالحبة باضلة في الأرض والحل كذا في المخط، وهب أرضاً ورعى فيها استحصص وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي، ولو وهب سعية منها طعام بطعمها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم. وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تبطل في السعية كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال لغيره: وهبت لك هذين البيتين وأحدهما مشغول لا تجوز هبة في واحد منهما، ولو قال: وهبت لك هذا البيت وحصني من هذا البيت الآخر جازت الهبة كذا في حرمة المعين، في القباوى العمانية لو وهب داره لأمرأته وما في بطنها أو تصدق عليهما لم يجز، ولو وهب لحي وميت أو حائط جارك له لحي كذا في التناحرانية، وإن وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الأم والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط، ولو أعنتى ما في بطن جاريته ثم وهب لغيره جازت الهبة في الأم وذكر في عتاق الأصل لو ذر ما في بطنها ثم وهب الأم لم تجز قيل: فيها روايات في رواية لا تجوز الهبة في الإعناق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الإعناق والتدبير في الإعناق تجوز، وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان،

(١) قوله والصحيح هو الفرق إلخ هو أن التدبير لا يربط ملكه عن في السطن فإذا وهب الأم بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب ليكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة، وأما بعد العتق فما في السطن عبر مملوكة أنه يحاروي

رجل قبل لؤلؤة فوجدها لأخروسلطه على طلبها وقبضها مني وحده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هذه هبة دسدة لأنها هبة على حطر كذا في الظهيرية، إذا وهب مال ابتزازية للمصارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فإن قال: قبضها فهو جائز وإن كان في المال ربح فلا يجوز كذا في المحيط، أحد الشريكين إذا قال لشريكه: وهبت لك حصتي من الربح قالوا: إن كان المال قائماً لا تصح لكونها هبة لمشاع فيما ينقسم وإن كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لكونها إسقاطاً حيث كذا في الظهيرية، والله أعلم

الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل

ولو قال لأخرو: أنت في حل مما أكلت من مالي فله أن يأكل إلا إذا قدمت أمانة للمال كذا في الملتقط، رجل قال لأخرو: من أكل من مالي فهو في حل المئوي على أنه يحل كذا في السراجية، من ابن معاذ يمين له شجرة فقال: من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الفني والعقبر هذا هو المختار كذا في الفتاوى القباية، قال لأخرو: حللي من كل حل هو لك علي ففعل وأبراء إن كان صاحب الحق عبداً به بريء حكماً ودبابة، وإن لم يكن عبداً به بريء حكماً بالإجماع، وأما دبابة فمعد أبي يوسف رحمه الله تعالى ببرأ وعليه القوي هكذا في الخلاصة، دفع إلى أخرو شيئاً فحلطه بماله ثم استحل صاحبه وكان يعلمه أنه لا يمكنه تمييزه فجعله في حل وصحة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية، ولو قال لأخرو: أنت في حل من مالي حيثما أصبت فخذ منه ما شئت من أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدرهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكله أو لوره أو حلب بقره أو عسكه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية، ولو أخذ فأكله أو بهلاً أو غصناً لا يحل كذا في الخلاصة، رجل قال: أهدت لفلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الأكل كذا في المحيط السرخسي، فإن ناول فلان من ذلك باجهل فإنه يتناول حرماً ولا يسعه ذلك ما لم يعلم به إلا إذا والإباحة كذا في التتارخانية، رجل له على أخرو دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون: أبرئني مما لك علي فقال: في الدارين أبرأتك قال مصير: لا يبرأ إلا بقدر ما يتوهم أن له عليه وقال محمد بن سلمة: يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: لجواب في الفصاء كما قال ابن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الدحيرة، قال لأخرو: أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الأكل ولم يحل له الواحد والإعطاء كذا في السراج الوهاج، قال: جعنتك في حل الساعة أو في الدنيا بريء في انصاعت كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة، ولو قال لا أخاصك ولا أطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشيء وحقه عليه على حاله كذا في الخوي للمعنوي، وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سيب دابته بعله فأخذها إنسان وأصلحها لم تكن قد: لم سيبها، وإن قال: من شاء فلما أخذ فأخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث: الجواب هكذا إذا قال يقوم معين: من شاء منكم فلما أخذها، وإن لم يقم ذلك يقوم معين أو لم يقل ذلك أصلاً فالدابة على مالك صاحبها وله أن يأخذها أين وجدها وفي المعتوى ذكر المسألة مطلقة من غير تفصيل بين ما إذا قال ذلك

القول أو قال مطلقاً كذا في الغيط، ولو سبب دابته وقال: لا حاجة لي إليها ولم يعمل هي من أخذها فأخذها إنسان لا تكون له ولو أرسل طيراً مملوكاً فأرسل الصير بمنزلة سبب الدابة فقلوا في الطير: لا ينبغي أن يرسلها إذا كان وحشي الأصل إذا لم يقل هي من أخذها هكذا في فتاوى قاضيهان، وجب سبب دابته فأصلحها إنسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها وأمر وقال قلت حين حليت سبيلها. من أخذها فهي له أو أنكر فأقيمت عليه البيعة أو استخلف فتكل فهي للأخذ سواء كان حاضراً سمع هذه المقالة أو غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة، سأل أبو بكر عصم رضى ثوبه لا يجوز أن يأخذه أحد حتى يقول حين رماه. من أراد أن يأخذه: فليأخذه وفي الواقعات عمن رفع عنها مرعع الرابع أن الملقى قال. من أخذها فهي له وأقام البيعة عليه أو حلف المدعي فابى فإنها تكون للأخذ، وإن كان الملقى غير حاصر لكن أحبر بما قال للملقى وبسعه أن يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى، وفي الميون ولو أن رجلاً عصب من رجل داراً أو دراهم وهي في يد العاصب فقال المعصوب مه. أنت منها في حل فإنه يبرأ من ضمانها وهي على حاتها للمعصوب مه كذا في التتارخانية، عصب عبداً فحسبه مالكها من كل حق هو له قبله قال آتبه يلج التحليل يقع على ما هو واجب في الدمة لا على عين قائم كذا في القيمة، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على آخر مال فقار: قد حبلته لك قال: هو هبة وإن قال: حبلتك منه فهو هبة كذا في الدخيرة، ولو قال: تراجحل كردم^(١) وله عليه دين يبرأ للدين ولو قال: همه غريمان جو دراجحل كردم^(٢) يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحت هذا مال لإجدرة الطويلة كذا في الخلاصة، في بواذر هشام رحمه الله تعالى في سرقين الدابة في الخان إذا وهب صاحبها فهي لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا في التتارخانية، إذا وهب لمصغير شيئاً من المأكول قال محمد رحمه الله تعالى. يباح لوالديه أن يأكلا منه وكان أكثر مشايخ بخارى رحمهم الله تعالى: لا يحل كذا في السراجية، وأكثر مشايخ بخارى على أنه لا يباح كذا في جواهر الاختلاط، أهدى لمصغير المواكه يحل لوالديه أكلها لأن الإهداء بينهما وذكر الصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلاً اتحد وبسه للختان فأهدى إليهما الناس احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها قال بعضهم: هي للولد سواء قلوا هي للمصغير أو لم يقرؤا سلموها إلى الأب أو إلى الأم لأنه هو الذي اتحد الوليمة للولد، وقال بعضهم: هي للوالدين وقال بعضهم: إذا قالوا للولد فهي له وإن لم يقولوا شيئاً فهي للولد قال العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى: إن كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وإن كانت الهدية دراهم أو منابر أو شئ من متاع البيت أو الحيوان فإن أهده أحد من أقرباء الأب أو من معارفه فهي للولد إذا اتحد الرجل عذيرة للختان^(٣) فأهدى الناس هدايا ووصعوا بين يدي الولد فمروء قال المهدى هذا للولد أو لم يقل فإن كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكبر فهو للصبي لأن هذا تمليك للصبي عادة وإن كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كدراهم والدمانير ينظر إلى المهدى فإن كان من

(١) جعلتك في حل (٢) جعلت جميع غرمائي في حل. (٣) قوله عذيرة: بالعين المهملة ثم الدال المعجمة هي: طعام الختان وما في النسخ من رسمه بالعين المعجمة والدال المهملة فتشريف احمد بحر اوي

أقارب الأب أو معارفه فهي للأب وإن كان من أقارب الأم أو معارفها فهي للأم لا التحويل هما من الأم عرف وهناك من الأب فكان التحويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستند به على غيره، قلنا يعتمد على ذلك وكذلك إذا حدد ولحمة لزوجات أبيه فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله إذا لم يقل للمهدي شيئاً وتعد الرجوع إلى قوله أما إذا من أهديت للأب أو للأم أو للزوج أو للمرأة فالقول للمهدي كذا في التفسير، ورجل قدم من السفر وجاء بهدايا إلى من يرث عنه وقال له أقسم هذه الأشياء بين أولادك وبين امرأتك وبين بعض فتان كان المهدي قائماً يرجع في البيوت إليه وإن لم يكن قائماً فما يصح لستاء خاصة فهو لامراته وما يصح للصغار من الإناث فهو لهم وما يصلح للصغار من الذكور فهو بهم وما يصلح له فهو له فإن كان يصلح للرجل والنساء جميعاً ينظر إلى المهدي إن كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وإن كان من أقارب المرأة أو معارفها فلها فإذ التحويل على عادة هكذا في المحيط، رجل بحث إليه بهدية في بناء أو ظرف من يباح به أن يأكلها في ذلك الإثناء إن كان ثريداً أو محروم يباح له أن يأكلها في ذلك الإثناء لأنه مأذون في ذلك دلالة لأنه إذا جعله في بناء آخر ذهبت ثلثه وإن كان شيء من الفواكه أو نحوها إن كان بينهما البسط يباح به أيضاً وإن لا فلا ويقال: إذا بحث إليه بهدية في ظرف أو إناء ومن العادة رد الظرف والإثناء لم تملك الظرف والإثناء بذلك كالتقصير والحرب وما أشبه ذلك وإن كان من العادة أن لا يرد لظرف كقوسر الثمر فالظرف هدية أيضاً لا يرميه رده ثم إذا لم يكن الظرف هدية كان أمانة في يده المهدي إليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيه إذا لم تقتض العادة ترميه وإن اقتضت ترميه وتحويه عنه لرمه ترميه كذا في السراج الوهاج، سئل ابن مقائل عن قوم حالسين على خمران وتناوبوا شئفاً على خمران آخر ومن هو ليس بخالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو ماؤل من معه على خمران لا بأس قال الفقيه: هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان من تلك الصيغ إذا أعطاه جاز وبه يأخذ كذا في الخواص للمفتاوى، ولو كان لآخر أدخل كرمي وحد من الصب ولم يؤذ على هذا فاختار إن يأخذ منه شبعه كذا في معتاري الصايغ، وإن قال: حد من البر يأخذ متوجس كذا في المحيط، صبي أهدى وقفاً إن أبي أرسل إليك بهذه الهدية يحل له السؤال إلا أن يقع في قلبه أنه كادب كذا في المحيط، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لو اشتري ثوباً بعشرة فارجح له لا يعمل حتى يقول: أنت في حل أو هو ذلك كذا في الحري معتاوى، ولو قال الوكيل لا أسلم من تدول مثلك فقد الأمر أنت في حل من تدولك من مالي من درهم إلى مائة درهم قد حل في ذلك ليس له أن يأخذ جمعه مائة أو خمسة وله أن يشاؤن من ماله من المأكول والمشروب والدراهم ما لا بد منه كذا في المحيط، رجل أهدى إلى مفرضة شيئاً فإن كان لم يهد إليه شيئاً قيل الاستقر من كره القبول كذا في السراجية، غرة بين اثنين تراخيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوماً يحل لهما فهذه مهياة بأحده ولا يحل فصل اللين لأحدهما وإن حل في حل لا أن يستهتت صاحب الفضل فضعه ثم جمعه في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل بقسمة ثم يجر وإشائي هبة الدين لأنه يجوز وإن كان مشاعاً كذا في الفتاوى الحمدية، انتهى وسادة كرمي العروس وباعها يحل إن كانت وضعت لسهب كذا في المقنية، في معتاوى قبل لصاحب

الحق: إن غرمتك مات ودم يشرك شعباً فقال: فهو في حل فثبته ببراً وعلى هذا لو قيل كذا فقال: هو بريء ثم تبين بخلافه فإنه ببراً ولو قال: فهو بريء لا ببراً كذا في التترخانية، ولو بحث إلى غيره صقراً هدية لم يأن أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الأب بالعلاج حتى صار الدين صقراً وكذا لو عوضه المهدي إليه كذا في الفتية، والله أعلم.

الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين

هبة الدين عن عليه الدين جائزة قياساً واستحساناً وهبة الدين من غير من عليه الدين جائزة إذا أمره بقبضه استحساناً كذا في التترخانية، هبة الدين من عليه الدين وإبرأه يتم من غير قبول من المديون ويرتد برده ذكره عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو اهتار كذا في جواهر الاحلاطي، وهذا إذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما إذا كان بدل الصرف فإبراء رب الدين منه أو وهبه منه فإنه يتوقف على قبوله فإن قبله بريء وإن لم يقبل لا ببراً وفي سائر الديون ببراً قبل أو لم يقبل إلا أنه ترتد الهبة والإبراء في سائر الديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين من المكفيل وإبرأه عن الدين فالحق منه لا تتم بدون القبول وترتد بانوة وإبرأه يتم من غير قبول لا يرتد بالرد وإن وهب الدين الذي على الاصيل أو إبراء فمات قبل الرد فهو بريء، وكذلك لو كان مناً فإبراء منه وجعله في حل منه فهو حائر فإن رد الوارث هذا الإبراء يحصل رده ويفضي بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة، لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه إن قبل بريء الاصيل والكفيل وإن لم يقبل لا ببراً كذا في الخلاصة، وجعل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المديون صح سواء كانت الشركة مستمرة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو رد الوارث هبة ترتد بالرد خلافاً لحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالحق لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً كذا في الوجيز للكردي، وفي فتاوى آمو: ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزنة عقد أن يكون الموت بينهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المديون إذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية إذا لم يقبلها الموصي له حتى مات الموصي نجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتبية لو وهب الدين لأب من عليه الدين وهو صغير لم تجز هبة في التترخانية، ولو قال له العريم: أبرئني عما لك علي فقال: قد أبرأتك من ديني عليك فقال: لا أقبل فهو بريء كذا في الخلاصة، وهب أحد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي الشركة نقود وعروض صح استحساناً كالصلح قال رضي الله عنه: وهبة حصته من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يشتمل القسمة ولا تصح فيما يشتملها كذا في الفتية، وفي فتاوى آمو: ولو قبض المال من المديون ثم قال له: وامي كه مرابو ده است بتوبحشيدم^(١) صححت الهبة وإذا صححت الهبة كان للمديون أن يرجع على رب المال بما دفع إلى رب الدين كذا في التترخانية، وهب رب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرده حتى افترقا عن المجلس فجاء بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاحلاطي، وهل يشترط لصحة الرد مجلس الإبراء اختلف المشايخ

رحمهم الله تعالى فيه كذا في التارخانية، ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد التاجر من
 نه دين على عبد رجل فوهبه يولاه صح سواء كان العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد
 لمولى قبل: بانه يرتد إجماعاً هو المختار كذا في الغياثية، إذا كان الدين بين شريكين فوهب
 أحدهما نصيبه من لنديون صح وإن وهب نصف الدين مطلقاً ينعقد في الربع ويتوقف في الربع
 كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى، من عبه الدين إذا وهب مالا من رب
 الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في الغبطة، رجل قال لكتابه: وهبت لك مالي
 عليك فقال المكاتب: لا أقبل عني المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج، وفي فتاوى
 آهو: سئل برهان الدين عن مات مملوكاً وعليه دين فشرع إنسان بقضاء دينه هل يسقط دينه
 قال لا لأن إسقاط الماسقط لا يتصور لأنه سقط بموته مملوكاً ولا يعضل من انصافه في الآخرة كذا
 في التارخانية، سئل أيضاً عن المساجر إذا مات حتى انقضت الإجارة فقال: ورثه المساجر
 للأجر، مالزين حاتم يورلوشديم^(١)، هل يبرأ عن مال الإجارة قال: لا يبرأ بل يسقط إذا قال عبد
 القبر: أرادك كرددن من عريم ر^(٢)، فقال الورث: وي خود آرداست^(٣) لا يبرأ كذا في المنقطة،
 قلت: سئل القاضي بديع الدين عن امرأة متوفاة قالت: هشت بيت حويش وكليش معروفند ان
 ارزاني دشم^(٤) هل يبرأ عن التركة قال: لا كذا في التارخانية، لو قال لنديونه: تركت ديني
 عليك أو قال بالمأرسة، حق حويش بنوماندن^(٥) يكون إبراء حتى لا يملك أن يدعي ذنب كذا
 في الفصول العاصدية، وسئل القاضي جمال الدين رحمه الله تعالى عن شريع بقضاء دين رجل
 فابرا الطالب المملوك بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع عما أدى قال له: إن يرجع، ولو قال
 لآخر: كردن شوى مافرخودرا از حقى كه مادرلرلبر كردن وبودا رادكس^(٦)، فقال: أراد كردد
 اكردى مادر من بحل كسد^(٧)، فقال: كردد^(٨) هل يكون إبراء قال: لا لأنه نعلق بحصر وهذا
 باطل وكذا لو قال لرجل: مرايحل كس^(٩) فقال: يحل كردد اكومر ايحل كي^(١٠) فقال: يحل
 كردد^(١١) لا يصح إبراءه ويصح إبراء الثاني، ولو قال في الصورة الأولى: كردن أو يبرار كردد، أو
 قال أراد كردد ولكن تلمادر مرايحل كسد^(١٢) يصح هذا الإبراء قال أيضاً: ولو قال: مرايحل كس
 ماترايحل كسم^(١٣)، فقال: يحل كردد، فقال: من يزيحل كردد هرچه دين ست، يبرأ منه
 وهرچه عيب ست^(١٤) كالعصب والوديعه لا يبرأ منه كذا في التارخانية، والله اعلم.

الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع

في المناوى الميثاقية الرجوع في الهبة مكروه في الأحوال كلها ويصح كذا في التارخانية،
 يجب أن يعلم أن الهبة أنواع: هبة لذي رحم محرم، وهبة لأجنبي أو لذي رحم ليس بمحرم، أو

(١) سئلنا عنه الدلو: (٢) اعتق رقبة هذا العريم (٣) هو مستوفى (٤) استسخت أن يكون لسي وموري
 للأولاد (٥) أيقنت حقى لك (٦) اعتق رقبة زوج أمك من الحق الذي كان لأهلك عليه. (٧)
 اعتقتك إن جعلت أمي في حل (٨) جعلت. (٩) اجعلني في حل (١٠) جعلت في حل إن
 جعلتني في حل (١١) جعلت في حل (١٢) اعتقتك على أن يجعل أمي في حل. (١٣) اجعني
 في حل لأجعلك في حل فقال: جعلت في حل فقال: وأنا جعلت في حل من كل دين أيضاً (١٤)
 ومن كل عيب.

محرم ليس يدي رحمه وفي جميع ذلك للمواهب حق الرجوع قبل التسييم هكذا في الدحية،
 سواء كان حاضر أو غائب أدل به في قبضه أو لم يادن له كذا في المسوط، ليس له حق الرجوع
 الرجوع بعد التسييم في دي الرحم المحرم وهما سوى ذلك له حق الرجوع، لا أن بعد التسييم لا
 يتعذر الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه إلى القضاء أو الرضا أو قبل التسييم يعقد الوهب بدنه
 هكذا في الدحية، وللواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء كذا في الطهريّة، وانعاط الرجوع
 رجعت في هبتي أو رجعتها أو رددتها إلى ملكي أو أبطلتها أو نقصتها فإن لم يسمط بدنه
 ولكنه باعها أو رهنها أو اعتق العبد الموهوب أو دبره سم يكر ذلك رجوعاً وكذا لو صنع الثوب
 أو خلط الطعام بتمام نفسه لم يكر رجوعاً، ولو قال إذا جاء رأس الشهر فقد أرجعها لم يصح
 كذا في الجوهرة النيرة، أم العوارض المانعة من الرجوع ما نوع، منها: هلاك الموهوب لأنه لا سبيل
 إلى الرجوع في نيته لعدم انعقاد لعقد عيها، ومنها: خروج الموهوب عن ملك الموهوب به
 بأي سبب كان من البيع والهبة وبعوها وكذا بالمرث لأن الثالث يوارث غير ما كان لهباً
 للمورث، ولو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد لموهب أن يرجع فيها وكذا مكنت إذا
 وهب له هبة منقضيها، فللمواهب أن يرجع فإن عجز لمكانه ورد في الرق للمواهب أن يرجع عند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها: موت الواهب كذا في البدائع، ولو أخرج بعضها عن ملكه
 فله الرجوع فما بقي دون الزائل، ولو وهب الموهوب له لآخر ثم رجع فيها كان للأول أن يرجع
 فيها كذا في الجوهرة النيرة، ومنها الريادة في الموهوب وزيادة منقصة له سواء كانت بعمل
 الموهوب له أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير متولدة بغير ما إذا كان الموهوب جارية هريمية
 فسميت أو داراً بنى فيها أو أرضاً أعمر فيها عرساً أو نصيب دولاب أو غير ذلك مما يستتقي به
 وهو مبيت في الأرض ومبني عيها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية قبلاً كان أو
 كثيراً أو كان الموهوب ثوباً قصفه بعصر أو رعبان أو قطعة قميصاً وخاضه أو جبة وحشاه أو
 قباء، وإن صنع الثوب بصنع لا يريد فيه أو يقبضه فله أن يرجع كذا في البدائع، أخس من زيادة
 في الفرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب لرجل ثوباً قصيفه يسود فله أن يرجع به
 كذا في المحيط، وعند صاحبيه لا يرجع كما لو صبغه بشيء آخر وأبو يوسف رحمه الله تعالى
 كان يقول أولاً يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رجع وقال: ربما ينفق على السواد أكثر مما
 ينفق على صبغ أحمر وقيل: هذا إذا كان السواد لا يعب زيادة فإن كان بعد زيادة ترداد قيمته
 بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيه، ولزيادة منقصة هي الريادة في نفس
 الموهوب بشيء بوجوب الريادة في القيمة كالخمال والخباطة والصيغ رجوع ذلك وإن راد من
 حيث السعير فله الرجوع وكذا إذا راد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقده من مكان
 إلى مكان حتى اردادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أنه عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الرجوع ولو وهب عبداً كاهراً فاسم في يد الموهوب له أو
 وهب عبداً حلال لدم معد ولي الخاية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الخاية خطأ معد
 الموهوب له لا يجمع الرجوع ولا يسرد منه العدا كذا في السنين، وإن رجع قبل أن يمدية والجنة
 على العبد يدفعه الواهب بها أو يعديه كذا في المسوط، ولو قطعت يده وأخذ موهوب به أرضه

كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق، ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست ريادة في العين فأشبهت الريادة في السر كذا في التبيين، وإن كانت الريادة منقطعة فإنها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالنود واللبن والتمر أو غير متولدة كالأرض والعمر والكسب والعلقة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان. ومنها العوض: كذا في البدائع، ومنها أن يتمير الموهوب بأن كان حصة فطحها أو دفيماً فحيزه أو سويقاً فلتته بسمن أو كان لها فاتحده جباً أو سماً أو قطعاً هكذا في التارخانية، ومنها الزوجية سواء كان أحد الزوجين مسلماً أو كافراً كذا في الاحتيار شرح المختار، وإذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن انقطع النكاح بينهما، ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو وهبت لأجنبي ثم روجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في صاوى قاضيهان، ومنها القرابة المحرمة سواء كان القريب مسلماً أو كافراً كذا في المشعني، ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء والأمهات وإن علوا والأولاد وإن سفروا وأولاد البين والبنات في ذلك سواء وكذلك الإخوة والأخوات والأعمام والعلمات والمحرمة بالسبب لا بالقرابة لا تمنع الرجوع كالآباء والأمهات والإخوة والأخوات من الرضاع وكذا المحرمة بالمصاهرة كأمهات النساء والربائب وأزواج البين والبنات كذا في خزائن المفتين، قال حربي: دخل علينا بأمان وله عندما أخ مسلم فوهب أحدهما لصاحبه شيئاً وقبله فلا رجوع له فيه فإن لم يهب الموهوب له حتى يرجع إلى دار الحرب بطلت الهبة فإن كان الحربى أذن للمسلم في قبضه وقبضه وبعد رجوعه إلى دار الحرب جاز استحساناً وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط، وهب لوكيل أخيه لا يرجع في الهبة لأن الملك والعقد وقعا لأخيه بخلاف ما إذا وهب بعد أخيه^(١) ولورد الوكيل الهبة وقبلها للموكل صح كذا في القنية، وإذا وهب عبداً لأخيه ولأجنبي وقبضه فله أن يرجع في نصيب الأجنبي اعتباراً للبعض بالكل كذا في المبسوط، رجل وهب داراً فبنى للموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية: كاشانه، فنورا للخبز كان للواهب أن يرجع في هبته وكذا لو بنى أرباً أي معلطاً كذا في الظهيرية، ولو وهب له حماماً فجعله مسكناً أو وهب له بيتاً فجعله حماماً فإن كان البناء على حاله لم يزد فيه شيئاً فله أن يرجع وإن كان راد فيه بناء أو علق عليه بلماً أو حصصه وأصلحه أو طينه فليس له أن يرجع فيه كذا في المحيط، وإن هدم البناء رجع في الأرض، ولو استهلك البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الوجيز بذكر دري، رجل وهب داراً لرجل فجعلها أو طينها أو رحرها بالذهب أو اتحد فيها معتملاً أو أرضاً فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والخرقة المذهب هكذا في الظهيرية، وإن وهب

(١) قوله بخلاف ما إذا وهب بعد أخيه: أي فله الرجوع عند الإمام لأنها ليست صلة لأخيه من كل وجه والمنع من الرجوع في الصلة الكسنة دون القاصرة وذلك لأنها علة للعبد من وجه باعتبار أن العقد وقع له بدليل أنه يعتبر قبول ورده وألقت يقع له أولاً ثم ينتقل للمولى إن لم يكن عليه دين وهبة للمولى من وجه باعتبار أنها تستقر على ملكه فلا تكون صلة كاملة فلا تقع الرجوع وعندهما يمنع الرجوع نظراً لوقوع الملك للمولى وتقام تحقيقه في محيط السرحسي، وسباني ذكر هذه المسألة وبين الخلاف فيها في الصحفة التي بعد هذه لبحراري.

له داراً فيها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكره الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط، وإن وهب لأحر أرضاً بفضاء عابثت الموهوب به في ناحية منها نجلاً أو بئى بناء أو دكاناً وكان ذلك زيادته فيها فليس له أن يرجع في شيء منها من كان لا يعد زيادة أو يعد نقصاناً فإنه لا يمنع الرجوع حتى لو بئى دكاناً صغيراً بحيث لا يعد زيادة أصلاً فلا غيره به وإن كانت الأرض عقيمة لا يعد ذلك زيادته في الكل وإنما يعد زيادة في تلك لقطعة منه أن يرجع في غيرها كذا في الكافي، ولو كانت لزيادة بناء عابثت يعود حق الرجوع كذا في التتارحانية وإن باع بعضها غير مفسوم رجع في الباقي وإن لم يبع شيئاً منها به أن يرجع في بعضها لأن به أن يرجع في كلها فكذا في بعضها بالطريق الأولى كذا في الجوهرة البيرة، وإذا كانت الهبة داراً فهدم بناءها كان له أن يرجع في الأرض كذا في المبسوط، وإن كانت الهبة داراً فهدم البناء كان له أن يرجع في الباقي وكذلك إذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في المتبقي كذا في غاية البيان، وإذا وهب داراً فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التتارحانية، داوى العبد امريض أو الجريح حتى برى، أو كان أعمى أو أصم فسمع أو أبصر يصل الرجوع كذا في الخلاصة، ولو مرض عبده فداؤه لا يسمع كذا في البحر الرقيق، وهب عبداً فهدمه الموهوب به انقطع الرجوع وإن كاتبه فمحر ورده رفيقاً فله الرجوع، ولو رآه للزينة عن ملكه ثم عاد إليه بالمسح فللواهب الرجوع، ولو جنى العبد على الموهوب له فهدم الرجوع والجديّة باطله هكذا في محيط السرخسي، ولو وهب له وصفاً فشب وكبر ثم صار شخفاً فأراد الرجوع وقيمته السبعة أقل من قيمته حين وهب فليس له ذلك لأنه حين راد سقط الرجوع فلا يعود بعد ذلك كذا في السراج النواحي، ولو كان بحيث قسم أو دميماً فحسب لا يرجع فيه كذا في حرّاة سفتين، ولو كان طويلاً فوهبه درّاد طوله وهذا بطول بعضه فكان أصبح له وينقص ثمنه ولا يربيه حيراً فللواهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي، رحن اشترى عبداً وقبضه، ثم وهبه لإنسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد عبداً كان له أن يرده على بائعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء انقاضي كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا وهب العبد لغيره من صاحب دية بطل دية وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب أن يرجع في هته استحساناً وإذا رجع في هبته لا يعود للدين والحياة في قول محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الريدات صبي له علي مملوك وصية دين فوهب الوصي للمملوك للصبي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس به ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة، رجل وهب عبداً لرحل فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك جعل نصيب أحدهما عتقاً ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط، رجلان وهبا عبداً لرحل وسلموا ثم أراد أحدهما أن يرجع بحصته والآخر عائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وهب من غيره جارية فاعلمها الموهوب له

القرآن أو الكتابة أو المشط ليس لنواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات، وبز وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى دار الإسلام ليس له الرجوع كذا في سحر الرثاء، ولو ولدت الموهوبة ولداً كان لنواهب أن يرجع في الأم للحال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يرجع فيها حتى يستعني الولد منها ثم يرجع في الأم دون الولد كذا في الظهيرة، قال بشر قلت: وإن احتضنوا في الرجز والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل انماضي الرجوع له في الأمة قل: به الرجوع فيها كذا في الحارثي للفتاوى، ولو أوردت الهبة في يديها حبر ثم ذهبت لزيادة كان للنواهب أن يرجع في هبته كذا في الظهيرة، وهب لرجل جارية فإن لنواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات ولشعار وغير ذلك كذا في السباع، وإذا أراد النواهب الرجوع وهي حبلى فإن كانت قد أزدادت حبر فليس به أن يرجع فيها وإن كانت قد أزدادت شراً فله أن يرجع فيها واجباري في هذا تحصف قصص من إذا حبست سميت وحسن لوها فكان ذلك زيادة في عنها فبمستع الرجوع وصهن من إذا حبست أصغر لوها وددى ساقها فيكون ذلك نقصاً فيها لا يمنع النواهب من الرجوع كذا في المبسوط، ولو وهب أمه فحبست وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي، وإن وهب جارية حاملاً أو بهيمة حاملاً فرجع فيها قبل أن يوضع إن كان رجوعه قبل أن يمضي مدة يعدم فيه زيادته الحمل حار وإلا فلا وإن وهب له بهيمة قصار فروخاً ليس له أن يرجع في ذلك كذا في جواهره النيرة، وإذا وهب الأمة لزوجها بطل النكاح فإن رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزانة مصنف وضوى فاضحيان، وإذا وهب أسكوحه بزوجها حتى عسد النكاح ثم رجع النواهب يعود النكاح ذكره الصدر بشهد رحمه الله تعالى في اختلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود إلى النواهب قديم ملكه والمراد منه العود إلى قديم ملكه فيما يستعمل لا فيما مضى ألا يرى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل أن يحوّل وسلمه إليه ثم رجع في الهبة بعد أن يحوّل لا يجب على النواهب زكاة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عائداً إليه في حق زكاة ما مضى، وكذلك من وهب من حر داراً وسلمها إلى الموهوب له ثم بيعت دار بختها ثم رجع النواهب فيها لم يكن للنواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد إليه قديم ملكه فيما مضى وحمل كانه الدار له تزل عن ملكه لكن له الأحد بالشفعة كذا في الدخيرة، وإن وهب جارية موطئها الموهوب له قال بعضهم: به أن يرجع فيها ما لم تحبل وهو لأصح هكذا في جواهره النيرة، ولو وهب لآخيه وهو عبد لغيره فله أن يرجع ولو وهب لعبد آخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعاً ذوي رحم محرم من النواهب قال المقيي أبو جعفر الهذلي: ليس له أن يرجع في قوتهم جميعاً كذا في محيط السرخسي، وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضحيان، وبز وهب للمكاتب وهو ذو رحم محرم منه فإن أدى المكاتبية فعلى له أن يرجع وإن عجز فعند محمد رحمه الله تعالى لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع، ولو كان المكاتب اجنبياً ومولاه قريب النواهب فإن عتق المكاتب يرجع وإن عجز فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، رجل وهب لعبد رجل حارية فقبضها ثم أراد النواهب أن يرجع فيها

والمولى عائب فإن كان المال في يد المولى ليس له أن يرجع فيها وإن كان في يد العبد فإن كان العبد مآدوتاً به في التجاره فله أن يرجع كذا في حرانه لمعين، وإن كان محجوراً عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فإن قال العبد: أنا محجور وقال الوهاب: أنت مآدوت ولي أن أرجع فيها قبل حضور مولاي فالحقول قول الوهاب مع يمينه قالوا: وهذا استحسان والقبي أن يكون لقول قول العبد ثم إن حملنا الوهاب على العلم، ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بيمينه هذا كله إذا كان المولى عائباً وعبد حاضراً فإن حضر المولى وجاب العبد فأراد الوهاب أن يرجع في هبته فإن كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى حصصاً، وإن كانت الهبة عيباً في يد المولى كان المولى حصصاً فإن قال المولى: أودعني هذه جاربه عيدي فلان ولا أدري أوهبتها له أم لا فأقام المدعي بينة على الهبة فقبول حصص ردفه قصي لقضي بالجارية بلوهاب فقبضها الوهاب بؤادت في يدها في يد الوهاب ثم حضر الموهوب له وانكر أن يكون عبداً فالقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية له ليس للوهاب أن يرجع في الهبة وإن كانت اجاربه قد ماتت في يد الوهاب كان للموهوب له الخيار إن شاء صس الوهاب قيمتها وإن شاء صس المودع فإن صس الوهاب لا يرجع على مودع بما ضمن وإن ضمن المودع لا يرجع على الوهاب بما ضمن بضاً ثم وجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يثبت فيه خلاف وذكر الكرخي أن هذا هو محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضم وإن قال المولى: قد علمت أنك وهبتها بيدي أودعني إلا أنه ليس بيدي فادع بيمينه على أن فلاناً أعائب عبده لا تقبل هذه البينة وإن كان العبد حياً، وإن قال الوهاب: لبست لي بيمينه وصب بيمين المودع بالثقة أن الثغالب ليس بعد له ستحفه القاصي فإن حلف برىء من الخصومة وإن كل لزمته الخصومة ولو أقام المدعي بينة على إفراز المولى أن فلاناً عبده لا تقبل بيمينه وقضى بالرجوع وإن أقام المدعي بينة على أن الثغالب كان عبداً هذا الرجل وأنه قد مات فثبت بيمينته وصار ذو اليد حصصاً وإن أقام المدعي بينة على أن الثغالب كان عبداً وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وبينه فلان به بألف درهم لم تقبل بيمينه وإن أقام المدعي بينة على إفراز الذي في يديه الجارية أنه قد باع فلاناً لثغالب من فلان لم يقبل بيمينه على إفرازه أن الثغالب عبده فالقاصي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه حصصاً كذا في الذخيرة، ولو وهب كرتاساً ففصره الموهوب له لا يرجع لأنه ريادة متصلة وصفة منقومة ولو عمله يرجع كذا في محيط السرخسي، وإن قتله لا يرجع إذا كان يزيد بذلك في شمس كذا في الوجير بكردي، ولو بقت المصحف بإعراب فلا يرجع كذا في خزائن المفتين، ولو وهب به حديد ففصر منه سيف أو عزلاً ففسحه لم يكن له أن يرجع في شيء من ذلك كذا في بسوطه، ولو وهب حلقة لركب فيها فصاً إن كان لا يمكن برعه إلا يصور لا يرجع وإن أمكنه برعه بلا ضرر يرجع وإن وهب له ورقة فكسب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لأنه لا يريد بهد في نفسه، وإن قطعه مصحفاً وكتبه لا يرجع لأن كتابة المصحف تزيد في النفس وإن كانت دونه ثم كتب فيها فقهاً أو حديثاً أو شعراً كان يريد في نفسه لا يرجع وإن كان يقص يرجع كذا في محيط السرخسي، وهب له امرأة فصلها فله الرجوع كذا في المقبة، ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجير بكردي، وهكذا في المحيط، ولو وهب له

سيفاً فجعله سكيناً أو كسره وجعل منه سيفاً آخر لم يرجع فيه كذا في المهيض، ولو وهب لرجل
اجداً فكسرها الموهوب له وجعلها حطباً أو وهب له لبناً فجعله طيناً فله أن يرجع فيها وإن
أعاده لبناً لم يرجع فيه كذا في الظهيرية، ولو وهب له ثياباً قبله بالماء لا يرجع كذا في محيط
الصرخسي، ولو وهب له سويقاً فقلته بالماء فله الرجوع كما إذا وهب له حنطة قبلها بالماء كذا في
الجوهرة النيرة، ولو وهب بحسباً بمجمعه حلالكم يرجع ويحتاج المطبوع من ماء العنب الذي
ذهب لثائه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك
حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله: بحتة كذا في حزانة المفتين، رجل وهب شاة أو
بدنة أو بقرة فأوجبها الموهوب له لأصحية أو هدي أو جراء صيد أو ندر أو قند البدنة أو البقرة
أو أوجبها نظوياً للواهب أن يرجع في الروايات الطاهرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا
يرجع كذا في محيط الصرخسي، ولو وهب له شاة فذهبها فله أن يرجع فيها وعدا بلا حلاص،
لو ضحى بها أو ذبحها في هدي المذبة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يرجع فيها وتجزيه الأصحية والمذبة ولم ينص على قول أبي
حيفة رحمه الله تعالى واحتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: إنه كقول محمد
رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المهيض، ولو وهب درهماً ثم استقرضه من الموهوب له
فأقرضه إياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في حزانة المفتين، رجل وهب لرجل درهماً
فقضيه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فلولواهب أن يرجع فيه سالم يقبضه المنتصدق عليه
كذا في المبسوط، رجل وهب ديناً له عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخل وأمره بالقبض فقبض
كان له الرجوع كذا في السراجية، رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعها وانفق في القطع
كان للواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع
فيها وفي مكانها من الأرض هو الصحيح فلو أنه جعل الشجرة أبواً أو جدوياً لا يرجع الواهب
فيه وروى أنه يرجع في الجذوع كما إذا جعلها حطباً فإنه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
قاصيخان، إذا وهب الرجل عبده من رجل ثم إن الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد
ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول سبيل لا على الواهب الثاني ولا على
الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء ثم يرجع الواهب الأول على
الواهب الثاني كذا في الدخيرة، ولو وصل إلى الواهب الثاني بهبة أو صدقة أو يوث أو وصية أو
شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الأول أن يرجع فيه كذا في المهيض، لو باع الموهوب له
الموهوب من آخر مرده المشتري يعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين، وفي
الستغاثي ولو وهب ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو ره أو أودع أو أعار فهلك ضمنوا
قيمته ولا يرجع الموهوب له والتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع
والمترهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب
الغاصب كذا في التندراجانية، لا حلاص في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واحتلف
في الرجوع بالتراضي فمسائل أصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع بالقضاء فإنهم قالوا.
يصح الرجوع في المشاع الذي يحتمل الفسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع المشاع، وكذا لا

توقف صحته على القبض، ولو كان هبة مبنية بوقعت صحته على القبض وكذا لو وهب لإنسان شيئاً ووجه الموهوب له لا حر ثم رجع الكسبي في هبته كان للأول أن يرجع، ولو كان هبة مبنية لم يكن له الرجوع فهدى بدل عني أن الرجوع يعتبر بقضاء مسخ فإذا نكسح بالرجوع عاد الموهوب إلى قديم ملكه وبملكه الموهوب وإن لم يعبه لأن البعض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هنك لا يضمن، ولو لم يتراضيا على الرجوع ولم يقص القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الأول لا يملكه حتى يقبضه وإذا قبضه كان بمسرة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع، ابن سبابة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة مالم يحكم القاضي بقضائها فإذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، وإن حدث في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعدما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمنه إلا أن يكون مسعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب، ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب للموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد الحاكم كذا في الذخيرة، وإذا قضى القاضي بإبطال الرجوع دافع ثم رآه المانع عاد الرجوع كذا في المحيط، إذا وهب من الفقير شيئاً لا يملك الرجوع وقيل هذا إذا سوى الصدقة كذا في السراجية، وهب شيئاً لرجل ثم قال الواهب استغفرت حقني في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الأحكام، ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فإنه يصح ويكون عوضاً عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى، رجل وضع حبلاً في المسجد أو على قنديل له الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلاً للقنديل كذا في السراجية، ويستوي في الهبة حكم الرجوع إن كان الموهوب له مسلماً أو كافراً كذا في المبسوط، سئل عن رجل دفع خمسة دنانير إلى أم بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازاً ثم أراد الأب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لأنه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء أنه ذلك لأنه توكيل كما إذا قال: اشترى بها جهازاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الإسترشني، والله أعلم.

الباب السادس في الهبة للصغير

وهو وهب رجل شيئاً لأولاده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الأصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وإن كان سواء يكره وروى المعنى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا لم يقصد به الإضرار وإن قصد به الإضرار سوى بينهم يعطي الابنة مثل ما يعطي للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان، وهو اختار كذا في الظهيرية، رجل وهب في صحته كل المال لولده جاز في القضاء ويكون أنساً فيما صح كذا في فتاوى قاضيخان، وإن كان ولده غاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلاً يصير معيلاً له في المعصية كذا في خزنة المفتين، وبر كان ولده غاسقاً وأراد أن يصرف ماله إلى وجه الخير ويحرمه عن الميراث هذا

حبر من تركه كذا في الخلاصة، ولو كان الولد مشتغلاً بالعلم لا بالكسب فلا بأس بأن يفعله على غيره كذا في الملقط، وهبة الأب لفعله تتم بالمعقد ولا فرق في ذلك فيما إذا كان في يده أو في يد مودعه بخلاف ما إذا كان في يد العاصب أو في يد الميراث أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا لو وهبه أمه وهو في يدها والأب ميت وليس له وصي وكذا كل من يموت كذا في السبب وهكذا في الكافي، وإذا أرسل علاقه في حاجه ثم وهبه لابنه الصغير صحت الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات للوالد فالعبد للولد لا يصير ميراثاً عن الوالد كذا في الذخيرة، وإذا وهب الأب إلى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز، ولو كان في دار الإسلام يجوز ويصير ذبيحاً كذا في الصغير، ولو باعه بيعاً ماسداً وسلمه إليه أو باعه بشروط اختيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط، وانصدقه في هذا كانهبه كذا في الكافي، وصي الهبة إذا وهب عبده للصغير ولصغير عليه دين صحت الهبة ويسقط دينه فإن أورد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان، الأب إذا وهب عبداً لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضم الأب فالأب لا يرجع على كل حال وإن ضم الأب بعد البلوغ إن جدد الأب فيه قبضاً بعد البلوغ لا يرجع على الأب بما ضم وإن لم يجدد يرجع كذا في الذخيرة، الأب إذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فإنه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية، وفي المنتمى عن محمد رحمه الله تعالى رجع وهب داراً لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر قال لا يجوز ولو كان بعير أجرة أو كان هو فيها يعني الوهب قاله حائزة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية أبي سماعه ولو وهب لابنه الصغير داراً وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والهيض، ولو وهب داراً لابنه الصغير ثم اشترى بها داراً أخرى فأنابه لابنه الصغير كذا في الملقط، رجل تصدق على ابنه الصغير بدر والأب ساكنها جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراج، الحسن بن زهاد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل تصدق بداره عن ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بعير أجرة حازت الصدقة وإن كانت في يده رجل بإجارة لم تجز الصدقة وقيل: جوابه في الصدقة فيما إذا كان فيها ساكن بأجر أو بعير أجرة يوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما إذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة إذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكذا أن الهبة تقتصر إلى القبض فالصدقة تمتنع إلى القبض فيكون في المسائلين روايتان عنه كذا في الهيض والذخيرة، تصدق بأرض مروعة عن ابنه الصغير إن كان الرع له جاز وإن كان لغيره بإجارة لا كذا في الوجيز للكردي، قال صاحب كتاب الأحكام كتب إليّ شهير لدين في رجل له أرض مروعة بداره في يد مزارع وهبها رب الأرض من يده الصغير مع حصته من الرع هل يصح وهل يعترف أخال فيما إذا رضي المزارع بالهبة وبما إذا لم يرض أجاب لا يصح الهبة كذا في فتاوى أبي العتق محمد بن محمود بن الحسين لإسروشي، قال تولده الصغير، تصرف في هذه لأرض فأحد يتصرف فيها لا يصير ملكاً له كذا في أنفسه، وإذا وهب لابنه وكتب به على شريكه لما لم يقبض لا يمكنه ولو دفع

إلى ابنه مالا متصرف فيه الا ان يكون للاب ولا إذا دلت دلالة على التملك كذا في المتن، رجل دفع إلى ابنه في صحته مالا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب إن أعطاه هبة فالكل له وإن دفع إليه لأن يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى، رجل اتخذ لولده أو لتلميذه ثيابا ثم أراد أن يدفع إلى ولده الآخر أو لتلميذه الآخر ليس له ذلك إلا إذا بين وقت الإتيان أنها عارية كذا في السراجية، اشترى ثوبا مقطعه لولده الصغير صار واهيا بالمقطع مسلما إليه قبل الخياطة، ولو كان كبيرا لم يصير مسلما إليه إلا بعد الخياطة والتسليم، ولو قال اشترت هذا له صار ملكا له كذا في القمية، قال أبو القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فإن وصع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال العقبة وعندي أن الثياب لها مالم تفر المرأة عنها جعلتها ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقدار عشر سنين أو نحو ذلك فيسلطت كل ليلة فراشا وسلطت عليه ملحفة أو لحافا لم يصير للولد مالم تغل هذا له كذلك ها هنا وليس هذا بميراث ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز بهته في حال صغرها أو حال كبرها لكن سلمه إليها فإنه يكون لها إذا كان ذلك في صحته كذا في الثنايع، امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة إلا إذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد إذا قبض كذا في فتاوى قاضخان، الموهوب له إن كان من أهل القبض فحق القبض إليه وإن كان الموهوب له صغيرا أو مجبراً فحق القبض إلى وليه وولي أبوه أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصية ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح لطحاوي، فلو أن الأب ووصيه والجد أب الأب ووصيه عاب غيبة مفصصة جاز قبض المدي بتلوه في لولاية كذا في الخلاصة، وأما غير الأب والجد نحو الأخ والعم والام وسائر القرابات ففي الاستحسان يملكونه قبض الهبة إذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يملكه استحسانا إذا كان في عياله وكذلك الأجنبي الذي يعول لليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل إذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله إذا كان الأب ميتا أو حيا عائلا غيبة مفصطة فأما إذا كان حيا حاصرا والصبي في عيال هؤلاء هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا إلا أنه ذكر في الأجنبي إذا كان يعول لليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عنه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء إذا كان الأب حاصرا وذكر في الجدل أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير إذا كان الأب حيا ولم يفصل بيما إذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما اختلف يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة، فإن كان للصغير في حجر العم وعياله فوهب للصغير هبة ووصي الأب حاصر فقبض للعم قيل لا يجوز قبضه وإن قبض الأخ أو العم أو الأم والصغير في عيال أجنبي لا يجوز وإن قبض ذلك الأجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضخان، والصغيرة التي يجمع مثلها وهي في عيال الزوج إذا قبضت هي أو الزوج جاز للقبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة إذا كان يجمع مثلها ممن اصحابها من قال إذا كان لا يجمع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها ولصحيح أنه إذا كان يعولها وهي لا يجمع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة إذا لم ين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج

عليها ولكن يقبض الولي عليها هكذا في الذخيرة، ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو العم موهب لها هبة فقبض الزوج جاز كذا في التارخانية، فإن أمركت لم يجز قبض الأب ولا الزوج حبها إلا بإذنها كذا في الجوهرية النيرة، صغيرة في عيال أجنبي عالها برضا أبيها والأب غالب فقبض الأجنبي لها صحيح دون قبض الأخ كذا في السراجية، ولو كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو العم موهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والأب حاضرًا اختلف المشايخ فيه والصحيح لجواز هكذا في فتاوى فاضلخان، وبه يفنى هكذا في الفتاوى الصغرى، وإن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وإن كان أبوه حياً كذا في الوجيز للكردي، وهذا قول عمك الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة، وإن كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج، فبول الهبة من الصبي صحيح إذا تمحضت الهبة منعمة في حق الصغير، أما إذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى أنه إذا وهب رجل لصبي عبداً أعمى أو تراباً في داره قيل إن كان يشتري منه ذلك فإنه يصح قبوله ولا يرد وإن كان لا يشتري منه بشيء ويلزمه مؤنة التعل وتنفقة العبد فإن يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة، وذكر الحاكم وهب داراً لأبوين له أحدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير أنها باطلة وهو الصحيح لأن هبة الصغير متعددة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الأب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة إلى قبول مسبب عنه الصغير فتمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار إلى الكبير وبهية منها كذا في الوجيز للكردي، ثم كل ما يتحلص به عن الحرام ويتوسل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الأجبيين كذا في التمرناشي، والله أعلم.

الباب السابع في حكم العوض في الهبة

العوض نوعان: متاخر عن العقد ومشروط في العقد، أما العوض المتأخر عن العقد: فالكلام فيه في موضعين، أحدهما: في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضاً والثاني: في بيان ماهية هذا التعويض، أما الأول: فله شرائط ثلاثة الأول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة، نحو أن يقول: هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو بثلثك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلاً عن هبتك أو كذا أنتك أو جازيتك أو أنيتك أو ما يجري هذا المجرى حتى يروى وهب لإنسان شيئاً وقبضه الموهوب له ثم إن الموهوب له أيضاً وهب شيئاً للموهد ولم يقل عوضاً عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضاً بل كان هبة مبتدأه لكل واحد منهما حق الرجوع، والثاني أن لا يكون العوض في العقد مملوكاً بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضاً، وإن كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيراً يمنع الرجوع فإن بعض الموهوب يكون عوضاً عن الباقي هذا إذا وهب شيئاً واحداً أو شيئين في عهد واحد، فاما إن وهب شيئين في عهدتين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوض، وروى وهب له شيئاً وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضاً بالإجماع والثالث سلامة

العوض للواهب فإن لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضاً وله أن يرجع في الهبة إن كان الموهوب قائماً بعينه لم يهتك ولم يرد خيراً أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فإن كان قد هلك أو استهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك أو استهلكه قبل التعويض وكذا إذا رداً خيراً سم بضمن كذا في البدائع، وإن استحق بعض العوض مما بقي منه فهو عوض عن الهبة كلها، وإن شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها إن كانت قائمة سم تخرج من ملك الموهوب نه ولم يزد في يدها كذا في السراج الوهاج، وأما سلامة العوض وهو الموهوب بشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له أن يرجع في نصف العوض إن كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البدن أو نقص فيه كذا في أن يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع، وإن قال: أريد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يمكن له ذلك وإن كان العوض مستهلكاً ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج، وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك بضم كل قيمة العوض كذا ذكر في الأصل من غير خلاف كذا في البدائع، هذا إذا كان الموهوب أو العوض شيئاً لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه قائم إذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض إن كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة إن كانت هي المستحقة وإذا بطل العوض رجع في الهبة وإذا تبطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج الوهاج، الثاني: بيان ماهيته فالعوض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يحالفتها إلا في إسقاط الرجوع على معنى أنه يثبت حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية، فاما فيما ورده ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد للموهوب له بالموهوب عيباً فاحتشاً سم يمكنه أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب إذا وجد بالعوض عيباً لم يمكنه أن يرد العوض ويرجع في الهبة فإذا قبض الواهب العوض فليس لكن واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجسبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع، وبشروط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض واخيازة والإفراز كذا في خزائن المفتين، ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء، فلا يثبت للشميع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي، النوع الثاني: العوض المشروط في عقد الهبة، فإذ كانت الهبة بشرط العوض شرط بها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الخلل قبل القبض ولكل واحد منهما أن يمنع من التسليم وبعد التقايط يثبت بها حكم البيع فلا يكون لأحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمقتضى الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضيهان، وهب داراً من رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بعبارة جازئة بعد التقايط كذا في مقبة، ولو عوض عن جميع الهبة قليلاً كان العوض أو كثيراً فإنه يجمع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن منكه طه الرجوع لهما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الصحاوي، فإذا تصدق الموهوب له على الواهب

بصدقة أو نحلته أو أعمره مقال. هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغرى، ويجوز تعريض الأجسي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمر، وليس للأجسي الموصى أن يرجع على الموهوب له سواه عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له: عوض فلان عني عني أبي صامس وهو كما لو قال: هب لفلان عبدك هذا عني فإن المأمور لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أبي صامس هكذا في فتاوى قاضيهان، والأصل في جسد هذه المسائل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة لا يكون الأمر بإدائه سبباً للرجوع إلا بشرط التصام كذا في الظهيرية، ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على غير شرط فقبضه ثم استحق الموصى فله أن يرجع في الهبة إن كانت قائمه في ملك الموهوب له ولم تزد ولم يحدث فيها ما يمنع للرجوع فيها كذا في السراج الرواح، وإن استحق الموصى وقد أردت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة، وإن كانت الهبة قد ملكت أو استهلكها الموهوب له يصح فيها قهر قوتهم جميعاً كذا في السراج الرواح، ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهماً من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً عندنا وكان له أن يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة داراً فعوضه بها كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الفتاوى العتابة ولو وهب داره بشرط عوض وقيمته ألف فباعها بالعين قبل نقد الشمس أحدها الشفيع بالعين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حصر الشفع بعد ما دفع المشروط إلى الواهب أحدها به كذا في التتار حاشية، رجل وهب لرجل ثوباً وحمصة دراهم وسلم الكل إليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم يكن عوضاً صدقاً ستحساناً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقاً من تلك الحنطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصيغ منها ثوباً بصغير أو خاطه قميصاً وعوضه إياه كان عوضاً وكذلك لو وهب له سويقاً فلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة، ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم غمراً أو خمريراً لم يكن ذلك عوضاً ولدنصري أن يرجع في الهبة وكذا للرجل إذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر أنها ميتة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيهان، وهب لرجل ثوباً لغيره وسمه إليه وأجاز رب الثوب الهبة حازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب أو لم يكن ذا رحم محرم منه وإن عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المسوط، عبد ماذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما أن يرجع في الذي له والهبة باطلة وكذلك والد الصغير إذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط، الصغير إذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لأنه عوض من هبة بائنة كذا في فتاوى قاضيهان، إذا وهب لصغير هبة فعوضه الأب عنها من مال الصغير لم يحز تعويضه، وإن كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة السيرة، ومن وهب لرجل جاريتين فولدت إحداهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له أن يرجع فيهما كذا في السراج الرواح، مريض وهب للصحيح عبداً يسوي العا ولا مان له غيره فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض لم مات والمريض عنده فإن كان العوض مثل ثلث قيمة العبد أو أكثر فالهبة ماضية وإن كانت قيمة

العروض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الوهب في سدس الهبة وإن كان العرض شرطاً في أصل الهبة فإن شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأحد العروض، وإن شاء رد سدس الهبة وأمسك الباقي كلها في لبسوط، والله أعلم.

الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة

في البتالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لغيره: هذه المعين لك إن شئت ودعها إليه فقال، شئت بحجر وعن محمد رحمه الله تعالى في التمر إذا طبع فقال صاحب التمر لغيره هو لك وإن أدرك أو قال إذا كان عد فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة، لو وهب علماً أو شيئاً على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام إن أجاز قبل الإفراق حار وإن لم يجز حتى انقضى لم يجر ولو وهب شيئاً على أن الوهب بالخيار ثلاثة أيام صححت الهبة وبطل اختيار لأن الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاصحان، رجل له على آخر ألف درهم فقبل، إذا جاء عد فالألف لك أو قال، أنت بريء منه أو قال، إذا أدبني بصف المال فأتيت بريء من النصف الباقي أو قل علتك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير، وفي الفتاوى العتابة إذا قال أبرانك على أن تعتق عبدك أو قال، أنت بريء، على أن نعنه بإبراتي إليك عقد، قبل أو أعصت له يبرأ عن الدين كذا في السارحانية، وفي فتاوى أبي النيث رحمه الله تعالى مثل أبو نصر عن رجل قال لأخيه أبرانك عن الحق الذي لي عليك على أبي بالخيار حال، البراءة جائزة والخيار باطل إلا يرى أنه لو وهب له شيئاً على أنه باختيار جازت الهبة وبطل الخيار فإبراء أولى كذا في المحيط، وفي المنتقى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لغيره: وهبت لك هذه الأمة على أن يعوضني ألف درهم فدفع إليه الأمة فوطئها وودب له قال، أمره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة، قال أصحابنا جميعاً إذا وهب ماله وشرط فيها شرطاً فاسداً مالهبة جائزة والشرط باطل كس وهب لرجل أمة فاشترط عليه أن لا يبيعها أو شرط عليه أن يسحبها أم ولد أو أن يبيعها من فلان أو يردّها عليه بعد شهر فآلهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا السراج الوهاج، وإن وهب لرجل أمة على أن يردّها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يسولنها أو وهب له داراً أو بصدق عليه بدار على أن يرد عليه شيئاً منها أو يعوضه شيئاً منها فآلهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي، والأصل في هذا أن كل عقد من شرطه بعض من الشرط لا يفسده كلهبة والرهى كذا في السراج الوهاج، وجمله ما لا يصح تعليقه بالشرط وبطل بالشرط الفاسدة ثلاثة عشر البيع والقسمة والإجارة والرحمة والصلح عن مال والإبراء عن الدين والحجر عن المأدود وغزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعين إيجاب الاعتمكاف بالشرط والمزرعة والمعدمة والإقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون مطلق والخلع بدن وبغير مال والرهى والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمصارف والقضاء والإمارة والحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة والحيوة وإقاله والنسب ودين العهد في التجارة ودعوه الولد والصلح عن دم العمد والجراحة أي فيها نقصاص حالاً أو مؤجلاً وجباة اعصب ونوديحه

والعارية إذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وعقد الذمة وتعلق الرد بالعبث بالشرط وتعلق الرد بخيار الشرط وعزل القاضي والسكاح لا يصح تعلقه بالشرط ولا بصفته وبكسر لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الخمر على الماذون وكذا الـهبة والصدقة والكتاتية بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط وما تصح إصافته إلى رمان في المستقبل أربعة عشر الإجارة وفسخها والمزاولة والعمالة والمصارفة والموكالة والإيصاء والوصية والقضاء والإجارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا تصح إصافته إلى رمان في المستقبل تسعة البيع وإجدرته وفسخه والقسمة والشركة والـهبة والسكاح والرجعة والصنع عن مال والإبراء عن الدين هكذا في الفصول الإستروشنية، رجل ذهب لأخر أرضاً على أن ما يخرج منها من رزق ينفق الموهوب له ذلك على الزاهب قال أبو القاسم الصغار: إن كان في الأرض كرم أو شجر حدث الـهبة ويبطل الشرط وإن كانت الأرض قراصاً فالـهبة فاسدة كذا في فتاوى قاصيحات، ولو كان الموهوب كرمًا وشرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الـهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي، وفي الإسيجاني رجل ذهب برجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يرد عليه ثمنها أو ربحها أو بعضها فالـهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يعوضه بشيء كذا في انتشارخانية، وفي نعتي امرأة قالت لتزوجها تصدقت عليك بالألف الذي لي عليك على أن لا تنسرى علي أو قالت على أن لا تنزوج فقبل ثم تزوج أو تنسرى فلا رجوع في الألف كذا في المحيط، وهبت مهرها تزوجها على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجها عليها بيدها ولم يقبل تزوج واختار أن الـهبة تصح بلا قبول المديون وإن قبل أن جعل أمرها بيدها دللنا على ما في بعض النسخ من أنه يعود المهر وكذا أبو البراء على أن لا يصيرها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فإن لم يكن هذا شرطاً في الـهبة لا يعود المهر هكذا في الجوز لمكردي وللخلاصة، قالت امرأة لتزوجها تركت مهرتي عليك إن جعلت أمري بيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم يطلق نفسها لأنها جعلت مهر عوضاً عن الأمر باليد وهو لا يصح عوضاً كذا في المصبرات، امرأة قالت لتزوجها وهبت مهرتي لك إن سم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ضمن بعد ذلك أن يعفيه أبو بكر الإسكاف وأبو القاسم الصغار الـهبة فاسدة لأن هذا تعليق الـهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت: وهبت لك مهرتي على أن لا تظلمني فقبل صحت الـهبة لأن هذا تعليق الـهبة بالتقبل وإذا قبل الـهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وفيه: مهر عسى حاله إذا طهرها والفتوى على هذا القول، وإن صيرها الزوج بعد ما قبل الشرط إن صيرها بغير حق يعود المهر وإن صيرها الزوج بأدب مستحق عليها لا يعود المهر هكذا في الشهيرة وفتاوى قاصيحات، وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لتزوجها تنعذ بوثنيهما وقت جهاري فما تنفقها فانقص من مهرتي قال: يكون كما قلت له كذا في الحارثي دمنأوي، وإذا قال الرجل لامرأته: أبرأتني عن المهر حتى أهب لك كذا ففترته ثم أبرأت الزوج أن يهبها، قال بصير: يعود المهر عليه كما كان، وذكر في كتاب الحج لمرأة تركت مهرها على زوجها على أن يهبها ففعل به فلم يحج قال محمد بن مقاتل: إن مهر يعود عليه على حاله، قال أصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته الخمر للفتوى ما قاله بصير ومحمد بن معاذي رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المصبرات، امرأة قالت لتزوجها إنك تعيب عني كثيراً فإن مكثت عني ولا تعيب

فقد وهبت لك الخائط الذي في مكان كذا فمكث معها زماناً ثم طلقها فالمسألة على خمسة وجوه، الوجه الأول: إذا كانت عدة منها لا هبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون خائط للزوج، الوجه الثاني: إذا وهبت له وسلمت إليه ووعدتها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الخائط للزوج، وإن لم تسلم الخائط إلى الزوج لا يكون له الخائط، الوجه الثالث: إذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت إليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الخائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى، وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمهما الله تعالى وهو المختار لا يكون الخائط للزوج. الوجه الرابع: إذا قلت: وهبت لك إن مكثت معي فلي هذا الوجه لا يكون الخائط للزوج. الوجه الخامس: إذا صالحته عني أن يمكث معها على أن الخائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الخائط للزوج كذا، في المحيط، امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقتطع لها في كل حول ثوباً مرتين وقبل الزوج ذلك فمضى حولان ولم يقطع، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان ذلك شرطاً في الـهبة فمهرها عليه على حله وإن لم يكن شرطاً في الـهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك، وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن إليها فلم يحسن إليها كانت الـهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان، امرأة قالت لزوجها: كاهي، ترابحشيد حبك أرمس بدار^(١)، إن لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية، امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن لم تكن وقتت للإمسك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وإن وقتت وقتاً فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل إذا لم توفت لذلك وقتاً كان قصدها أن يمسكها ما عاش قال: نعم إلا أن العبرة لإطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها عني أن لا يطلقها فقبل الزوج، قال خلف رحمه الله تعالى. سحت الـهبة سلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان، وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عمن منع امرأته عن السير إلى أبيها وهي مريضة فقال لها إن وهبت لي مهرك أمثلك إلى أبيك فقلت المرأة: أفعل ثم قدمها إلى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت ببعض على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها إلى أبيها ومنعها قال: الـهبة باطلة قال الفقيه رحمه الله تعالى: لأنها بمنزلة المكروهة في لـهبة كذا في الخاري ليعتاري، امرأة قالت لزوجها المريص: إن مت من مرضك هذا فانت في حل من مهري أو قابس فمهرى عليك صدقة فهو باطل لأنها مخاطرة وتعلق كذا في الظهيرية، مريضة قالت لزوجها إن مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو فانت في حل من مهري فماتت من ذلك لمصر فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزانة المعين، المرأة إذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها: للطلق لا أتزوجك حتى تهينني ما لك علي فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم أتى أن يتزوجها^(٢) فالمرء باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها عوضاً عن النكاح، وفي النكاح الموصى لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيخان، لو أتى الاضطجاع عند

(١) أرفع يدك عني فقد وهبت لك المهر.

(٢) قوله ثم أتى أن يتزوجها. كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيخان على ما في يدي من النسخ والأولى خدمتها لأجل التمسيم المذكور بعده تأمل أديبنا

أمراته فقال لها: أبرئني من المهر فاضطجع معك فأبرأته قبل يبرأ لأن الإبراء مستوفى الداعي إلى اجتماع كذا في القضية، ولو قال لمدينه: إن لم تقصصني عليك حتى تموت فأننت في حق فهو باطل كذا في البحر الرائق، ولو قال رب الدين: إذ مت فأننت في حق فهو جائز كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: إن مت فأننت بريء من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقبوله إن دخلت اندر فأننت بريء مني عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي، أبرأه عن الدين ليصح مهمة عنه السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القصة، والله أعلم.

باب الفاسخ في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك

عبد في يدي رجل جاء ودعى أن صاحب الدار وهبه منه رهنه إليه وحده صاحب الدار بذلك فجاء المدعي ببيعة شهدت على إقرار الوهب بالهبة والتقصير كذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول: لا تقبل هذه الشهادة ثم وجع وقال: تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما لله تعالى وعلى هذا خلاف الرهن والصدقة، ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين مجمع قبول الشهادة بلا خلاف بأن شهد أحد الشاهدين على معينة لنفسه وشهد الآخر على إقرار الواهب بذلك، ولو كان العبد في يد الموهوب به فشهد الشهود على إقرار الواهب بالتقصير جازت الشهادة على قوله الأول ولآخر كذا في الدخيرة، وإن كان الواهب أقر بذلك عند القاضي والعبد في يده أخذ بقراره هكذا ذكر المسألة هاهنا ولم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول أول وآخر وذكر في كتاب لإقرار قوله لأول قال مشايخ رحمه الله تعالى: ما ذكره هنا أصح كذا في المحيط، إذا استدوع الرجل رجلاً وديعة ثم وهبها له ثم جحدوا فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالتقصير فهو جائز فإن جحد الوهب أن يكون في يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معينة التقصير ولا على إقرار الواهب والهبة في يد الموهوب به يوم يخاصم إلى القاضي فذلك جائز إذا كان الواهب حياً فو كان ميتاً فشهدتاهما باطلة كذا في المبسوط، رجل وهب لرجل متداً ثم قال: إنما كنت استدعتك فأنقول قول صاحب المتدا مع يمينه وإد حلف أخذ المتدا فجحد مالكاً فإن كان ذلك بعدما ادعى المستدوع الهبة فاستدوع ضامن لقيمته إن كان لهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط، وهب لرجل عبداً وقبضه للموهوب به ثم جاء رجل وأقام بيعة أنه كان اشتراه من الوهب قبل الهبة والتقصير بطلت لهبة وإن لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وإن شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك إن أرح شهودا شراء شراً أو سه وإن كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب به البيعة أنه وهبه به وقبضه قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل لهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في لدخيرة، في متفق بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض ولكن جحدوا في مقدار العوض فقال الوهب: العوض ألف وقال الموهوب له: خمسمائة وانعوض لم يتقصير بعد والموهوب قائم مقدمه بعينه فلو وهب الخبز إن شاء قبض خمسمائة وإن شاء رجع في الهبة وإن كان الموهوب مستهلك رجع بعينه إن شاء وإن احتلفا في أصل حوص فقال الموهوب له للواهب: ما شرطت لك العوض أصلاً فأنقول قوله ويكون للواهب أن يرجع إذا كان الموهوب

قائماً وإن كان مستهلكاً فلا شيء على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ها هنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به إذا كان الموهوب مستهلكاً كذا في المصنف، رجل في يده دار قال لرجل آخر: تصدقت بها علي وأدنت لي في قبضتها فقبضتها كان القول للمتصدق، ولو قال الذي في يده الدار: كانت في يدي فتصدقت علي فجارت وقال المتصدق: لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بعير إذني كان القول بمتصدق عليه ولو ادعى عبداً في يده وعزم أنه كان وهبه للذي في يده وكان العبد عائناً عنهما فقبضه الموهوب له بغير إداره وقال الموهوب له: وهبته لي وقبضته بهذلك كان القول بمتصوَّب له وإن قال الموهوب له: حرم وهبته لي كان في منزل لا يحصرنا فامرئتي بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضخان، في المنتقى إذا أراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له أنها هلكت فالحقول قول الموهوب له ولا يمين عليه بأن عين الواهب شيئاً وقال: هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المصنف، ولو قال الزوج: وهبت مهرها في صحته وقالت الورثة: بل في مرضه فالحقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى، احتلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر أن الهبة كانت في الصحة أو المرض فالحقول قول من يدعي الصحة لأن تصرفات المريض باعثة وإعما يستقص بعد الموت واحتلف فيه فالحقول لمن ينكر القبض وقيل القول لمن ادعى المرض لأنه يسكر لزوم العقد والمك كذا في الفتية في باب الدعوى والخصومات في الهبة، رجل اشترى حلياً ودفع إلى امرأته واستعملها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالحقول قول الزوج مع البين أنه دفع إليها عارية لأنه منكر للهبة وكذا في جواهر الفتاوى، ولو قال المدعى عليه: وهب لي وأندي هذه العين فلم يقبضها إلا بعد موته وقال الموهوب له: قبضتها في حياته والعين في يدي الذي يدعي الهبة فالحقول للوارث كذا في المدخيرة، وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له: أنا أخوك أو قال: هوَنتك أو إنما تصدقت به علي وكذبه الواهب فالحقول قول الواهب، وكذلك إن كانت الهبة جارية فقال: وهبتها لي وهي صميرة فكبرت عدي ورددت خيراً وكذبه الواهب فالحقول قول الواهب وهذا استحسان والقبول أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المصنف، وكذا هذا في كل زيادة متوعدة كذا في خزائن المفتين، ولو ادعى الموهوب له أنه سمن عدي وكذبه الواهب فالحقول للواهب عندنا كذا في الكافي، ولو كان الموهوب أرضاً فيها بناء أو شجر أو سويقاً وهو منتوت أو ثوباً وهو مصبوغ أو محيط فقال الموهوب له: وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال: وهبت لي وهو غير منتوت وغير محيط وغير مصبوغ فقلت أنا وصيغته وحطته أنا وقال الواهب: لا بل وهبت كذلك فالحقول قول الموهوب له وكذلك إذا اختلفا في بناء الدار وحبية السيف كذا في المصنف، في المنتقى من سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأودعها ثم أفلح الواهب بيته أنه كان دبرها قبل أن يهبها قال: يأخذها ويأخذ عقرها ولبسة أولادها، وكذلك لو مات الواهب وأقامت الأمة بيته أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المصنف وفي الفتاوى المتأخرة ولو استولدها الموهوب له فأقامت نحرية بيته أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها وفلدها حر بالقيمة كذا في

التتارحانية، رجل وهب عبد إنسان بغير إذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه هبته وأقام البيعة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز إجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للمستحق يكون فسحاً للمقود الماضية أما في ظاهر الرواية لا يكون فسحاً كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإذا لم يمسح البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فتصح إجازة المستحق والمتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لأحر. كنت وهبت لي ألف درهم ثم قال بعدما سكت: لم أنبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاحكام، ولو وهبت للمرأة شيئاً لزوجها وأدعت أنه استكرهها في الهبة تسع دعواها كذا في فتاوى قاصيخان، امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت: أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك: لم أكن مدركة وكذبت نفسها إن كان قدّمها قدّ للمدركات في ذلك الوقت أو كان بها علامة للمدركات لا تصدق أنها لم تكن مدركة وإن لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في حرة لفتاوى، في البغالي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بمعية المولى إن كان لعبد ماديّاً له ويصدق الواهب أنه ماديون ولا تغبل بيعة العبد على أنه محجور ولا أن تكون على إقرار الواهب ويحلل الواهب عند عدم البيعة على العلم ولو عاب العبد والهبة في يده فلا حصومة مع المولى وإن كانت في يده فهو الخصم إذا صدقه أو قامت عليه البيعة كذا في المحيط، رجل قال لغيره: وهبت لك هذا العبد أمس فلم تغبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاصيخان، والله أعلم

الباب العاشر في هبة المريض

قال في الأصل: ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت من الثلث وإذا مات الواهب قبل التسليم بعتت يجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لأبها وصية معنى لأن حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد سرح بالهبة فيلزم تبرعه بعذر ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف هبة عقداً شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط، إن كانت الهبة داراً قبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها ورد الثلثين إلى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في الميسود، مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق تردّ الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المعتق كذا في جواهر الاحكام، وروى إذا وطئ الواهب المريض الأمة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الأمة وثلث الولد وباقيها لورثة الواهب وبطلان قطع الواهب يدها فهي وجوب الأرض روايتان كذا في التتارحانية، إن كانت للهبة جارية مكانتها للموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها لورثة ولا ترد الكتابة فإن قضى القاضي عليه بثلاثي قيمتها لم عجزت للمكانة لم يكن للورثة عليها سبيل وإن عجزت قبل القضاء أخذوا بثلاثيها وكذلك إن كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم من أن يفض القاضي بثلاثيها للورثة فإن قضى للورثة بثلاثيها ثم اعتلها الموهوب له فهو كاحد الشريكين إذا اعتق

فبعد أبي حنيفة تحير الورثة بين التصمين والإعتاق ولا يستعاض إن كان الموهوب له موسراً ولم يذكر في الكتاب إن كان موسراً هل للورثة تضمينه ويجب أن يكون بهم تضمينه بالإجماع هكذا في محيط السرخسي، في المتأوى المتأبى، ولو وهب المريض عبداً هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وإن كان أقل فالموهوب له إن شاء أكمل الثلثين وإن شاء رد جميع الهبة وأحد عوضه وكذا إذا عوضه عن عبده شرط كفاً في انتزاعه، مريض وهب لآخر عبداً وسلمه إليه ثم الموهوب له قتل الواهب عبداً أو حصاً فإنه يرد العبد إلى ورثة الواهب كذا في النقية، رجل وهب لرجل عبداً في مرضه وقيمته ألف درهم وسلمه إليه ولا مال له غيره ثم إن العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه أو افده فإن اختار الفداء فدهه بمائة ألف وإن اختار الدفع فدهه ولا شيء عليه لأن الوصي يتخلص عن عبدة الحسابة يدفع الحامي يدفع ماله إليهم على وجه رد الهبة ويصفه على وجه الدفع بالجسدية هكذا في المبسوط، مريض وهب عبده ولا مال له غيره فباعه الموهوب به ثم مات المريض صح تصرفه وصمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراخية، مريض وهب عبده لرجل وعليه دين بحيث بقيته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية، مريض وهب لمريض عبداً وسلمه إليه فاعتقه ويسر لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فإن لعبد يسرى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسرى في ثلثي الباقي لورثة الموهوب له وإن كان على الموهوب له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم يسرى العبد في قيمته بصرف فيها غرماء الموهوب له بدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط، ولو وهب المريض داراً قيمتها ثلاثمائة عسى أن يعوضه عبد قيمته مائة وتقابضا فليشفع أن يأخذها بقيمة العبد فإن مات وأبى الورثة لإجارة حبر يشفع كالموهوب له أي رد الشفع ثلث الدر أو كل الدار وأخذ عبده وإن لم يكن العوض مشروطاً لا يأخذ بالشفعة كذا في الكافي، مريض وهب عبداً قيمته ثلاثمائة لرجل صحيح على أن يعوضه عبد قيمته مائة وتقابضا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة أن يجيروا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار إن شاء نقص الهبة ورد الموهوب كنه وأخذ عوضه وإن شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثه له ولم يأخذ من العوض شيئاً وإن كان الموهوب به: أريد في العوض بقدر الزيادة من المائة عسى الثلث لم يكن له ذلك كذا في حرمة المفتين، إذا وهب المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد للموهوب به ما ود عسى الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في النخعي، ولو وهب المريض كراً ثم قيمته ثلاثمائة عسى أن يعوضه الصحيح كراً ثم يساوي مائة وتقابضا ومات وهم يحترق الورثة رد كراً الهبة وأخذ كراً نفسه أو رد نصف الكراً وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض إن شاء رد الهبة وأخذ العوض وإن شاء رد ثلثها ولا يرجع شيء، كذا في الكافي، مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم إن العبد قتل المريض خطأ فإنه يقال للموهوب له ادفعه أو افده فإن اختار الفداء فدهه بالندية وسلم له العبد كله لأن الدية بدل نفس الواهب بحرفة مال خلقه فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفاً وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهما

نفذ الهبة في جميعه وإذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهوب له الدية كاملة
لنورثة باختياره فإن كان يساوي ستة آلاف درهم واختار العداء فإنه يرد على ورثة الواهب ريعه
وبغدي ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في المبسوط، وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله
تعالى رجل وهب عبداً في مرضه لرجل له على العبد ألف درهم ثم مات الواهب ولا مال له
عبره رجع إلى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد وأبو يوسف
رحمهم الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال: يعود ثلثا الدين فإن وهب الرجل
في مرضه عبداً لاهبه ولأهله على هذا الغلام دين قال: فإن صح فهو جائز وإن مات فصار للورثة
عاد دينه كذا في التارحانية، وإذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة
في الصحة فإن كان بقضاء ماض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لعزماء الموهوب له وورثته بعد
موته على الواهب، وإن كان ذلك بعبر قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع
فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث إن لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين
يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ورددت الهبة إلى تركة الميت كذا في المبسوط، مريض وهب
جاريته لمريض مردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له أن
يرجعوا في شيء، وكذا وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسألة فسحاً من كل وجه وأنه يوافق رواية
أبي حنيفة عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، مريض وهب عبداً لأمراته فقبضته
واعتقه ثم مات المريض فالتحق ناهد وبضمن للفيحة كذا في حرابة المفتين، مريض وهب
صداقها من زوجها فإن برأه من مرضها صح وإن ماتت من ذلك المرض فإن كانت مريضة غير
مرض الموت فكذلك الجواب وإن كانت مريضة مرض الموت لا يصح إلا بإجارة للورثة وتكسبوا
في حد مرض الموت والخيار للمعوي أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت
صاحبة فراش أو لم تكن كذا في المصبرات، قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن
يصلي قائماً وهو أحب وبه تأخذ كذا في الجوهرة البيرة، مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم
ماتت قال العقبه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إن كانت عبد للهة تقوم حاجتها وترجع من غير
معون على القيم فهي بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى فاصيحيان، والمقعد والمعلوح
والأشل والمسفل إن تطول ذلك ولم يحف منه الموت فهم من كل المال كذا في لنبين في
كتاب الوصايا، والمرأة إذا أخذها الطلق فما فعله في تلك الحالة يعبر من الثلث فإن سمحت
جاء ما ففعت من ذلك كله كذا في الجوهرة البيرة، ولو وهبت لمرأة مهرها من الزوج في حالة
الطلاق وماتت في أسفاس لم يصح كذا في السراحية، وهبت مهرها من زوجها في مرض موته
ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الإبراء مالم تمت فإذا ماتت منه فمورثتها دعوى
مهرها كذا في القنية، مريض مرض الموت صدق أمراته ثلاثاً وباع منها مثراً ووهب لها ثمة
وأوصى لها بألف درهم ثم مات وهي في العدة والنومية وهبة الثمن على قول من أحاز السع
بأطلاق، فإن أحاز سائر الورثة فهذا على وجهين: إن قالوا أحزنا ما أمر به الميت حازت الوصية
وبطلت الهبة، وإن قالوا أحزنا ما فعل الميت حازت الوصية والهبة جميعاً كذا في حرابة المفتين،
وإذا وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا

يصح ولا تنقب وصية أم دا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى، والله أعلم

الباب الحادي عشر في المتفرقات

في مجموع النوزل رجل وهب لرجل شيئاً وقبضه الموهوب له ثم احتلسه منه انه اذهب واستهلكه غرم قيمته تدموهوب به، ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم دبحها ان وهب بغير امره او وهب به ثوباً ثم قطعه بغير امره ففي انشاء باحد الموهوب له انشاء المدبوحة ولا يعزم الوهاب له شيئاً وهي الثوب باحد الموهوب له الثوب ويعزم الوهاب به ما بين لقطع والصحة كذا في المحيط، وفي فتاوى هو رجل له على آخر مائة وخمسون درهماً مائة حانة وحمسون مؤجدة فوهب رب الدين لعمدون خمسين فذلك الموهوب يصرف إلى المهر أم إلى المؤجل انتهى الإمام الاجل برهان الدبى المرفعياني رحمه الله تعالى بأنه يصرف إليهما وبه انتهى القاضي مديع الدين رحمه الله تعالى كذا في النشا حنيفة، لمريضة إذا قالت لئس لي على روعي صدق لا يبرأ عندنا كذا في حزانة الفتاوى، وسأل علي السعدي عن قال لامرأته هني لي جميع املاكك فقالت: وهيت، هل يدخل فيه المهر أم لا، فقال: لا كذا في انتشارحانية، رجل حبر استعالة ووجه الالة مع اجهاز إلى زوجها فماتت الالة فادعى الأب انه كان هاربة ووجه يذهي الملك احتلوا به قال بعضهم: انقول قول الزوج والسنة على الأب وبه قال الشيخ لإمام أنه مكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، وقال بعضهم القول قول الأب لأنه هو المدفع والمطل قال رضي الله عنه، ويبقى أن يكون الجواب على التفصيل إن كان الأب من الكرم والأشرف لا يقبل قول الأب لأن منه ينافى عن الإحقة، وإن كان من 'وسط الناس يكون القول قول الأب لأنه هو المدفع وليس بمكذب فيما قال' من حيث الظاهر كذا، في فتاوى قاصيخان، اعطى بزوجته دنابر لتتخذ بها ثياباً ونفسها عنده فدفعتها إلى معاملة فهي لها كتب تدفع لزوجها ورأى عند الحاجة إلى النفقة أو شيئاً آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها أن ترجع يدك عليه كذا في النفقة، امرأة قالت لم يكن لي على روعي شيء، هو براء عن مهر ولو جمعت زوجها في حل ببراء الروح عن المهر كذا في حزانة الفتاوى، قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهيت مهري منك عقدت وهيت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا ذكره على هبة فوهب لا تصح كذا في توحيد لكردي، ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وادعت انه اشكرها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا أرادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن يعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على النكاح أو على الثوب ولا تراه فمضى الزوج ثم رأت الشيء، مردته بختيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت ثم العقد وبطل خبر، الرؤية كذا في حزانة الفتاوى، وإذا أرادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها إن ماتت وإن لم تمت بقي في ذمته يسمى أو تشتري من زوجها ثوباً في مدبل بمهرها إن ماتت بطل المهر ورعاشت ترد الثوب بحار الرؤية كذا في حسب المفتي، هبة المهر من الزوج الميت تصح استحساناً كذا في سراجية،

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئاً إلخ، الأصوب حذف هذه المسألة بها لعدم يعبها بطل انباء العسراء بحراري

وابتعت لو وهبت مهرها من أبيها إن امرته بالقبض صح كذا في الخلاصة، قال في الأصل.
 الوكيل في باب الهبة في معنى الرهن حتى يجعل العقد هو موكل دون الوكيل وفي الجملي
 التوكيل بالهبة توكيل بالمسليم والموكيل بالتسليم أن يوكّل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا
 في المصنف، وفي المناوي العتابة: ولو وكل الواهب رجلاً بالتسليم ووكل الموهوب له رجلاً
 بالقبض وعلمنا صح التسليم من الوكيل فإن منع وكيل الواهب حاصصه وكيل الموهوب له
 وبفرد أحد وكيلي التسليم به بخلاف وكيلي القبض لا يفرد أحدهما كذا في انتشار حائنه، في
 فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز، وبو أنفق على معتقه العير على طمع أن يتزوجها بعد
 عدتها فابت أن يتزوجها فإن شرط في الإنفاق التزوج يرجع بما أنفق ولا فالأصح أن لا يرجع كذا
 قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى ومن الاستاد قاصصحان. الأصح أنه يرجع عليها ورجعت
 نفسها أو لم تزوج لأنها رشوة وبو أنكنت معه لا يرجع بشيء كذا في القضية، وسئل أبو العباس
 عمن أمر شريكه بأن يدفع ماله إلى ولده على وجه الهبة وكسب إليه كتاب بذلت وامتنع الشريك
 عن الأداء هل للابن المضمومة معه قال: هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له إلا بالقبض فيس
 للابن حصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولو سم بكس على وجه الهبة فلابن أن
 يحاصص إذا كان مقراً بالمال وبالوكالة كذا في المناوي للعتاوي، أمير وهب ج ربة لرجل فأحرقه
 الجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير^(١) واستولى عليها وتداولها الأبدي والموهوب له لا يجد
 ورقة المقتول وهو يعلم أنه لو حلاها صاحت وبر أمسكها ربما يقع في حسه فله أن يرفع الأمر إلى
 انقاضي لبيعها للعائب من ذي اليد حتى إذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في
 حواهر العتاي، وفي فتاوى أبي الفصّل سئل عن رجل وهب لرجل أرضاً كانت في يد أبيه مدة
 وبعد أنه كانت في يده فجاء مدع بخاصصه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى
 خصوصته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى إن أراد أحد الأرض
 فكذلك وإن أراد أحد القيمة حيث استهلكه بهمة كان له أن يحاصص الواهب كذا في الحاوي
 للعتاوي، فاصر أو غيره دفع إليه سحت لإصلاح المهم فاصبح ثم ندم يرد ما دفع إليه فأنعاشقان
 يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيء فهي رشوة لا يشت المالك فيها ولندفع استردادها حطب
 امرأة في بيت أخيها فابى أن يدفعه حتى يدفع إليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع في دفع لأبيها
 رشوة كذا في القضية، إذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأنه إذا أجاز
 ملك دار الحرب لرسول ملك دار الإسلام جزية فهي له ولو أهدى ملك العدو إلى أمير انعمسك
 فهي لجميع العسكر كذا في السراجية، وسأل ابن مقاتل عما يهدي أبو الصبي إلى المعلم أو إلى
 المؤدب في البيروز أو في المهرجان أو في عيد قال إذا لم يسأل ولم يلح عليه في ذلك فلا بأس
 به كذا في الحاوي للفتاوى، وسأل الخمولي عن علق كوره أو وضعه في سبحة فأمطر المسحات
 وأمثلا الكوز من المطر فجاء إنسان وأخذ ذلك الكور مع الماء هل يصاحب الكور أن يسترد الكور
 مع الماء فقل: نعم قال رضي الله عنه وجوابه في الكور لا يشكك فيه فاما في الماء فإنه يصر
 إن كان أعده بذلك حيث قل يسترده، وإن لم يعد له ذلك لم يسترده كذا في انتشار حائنه، ويون

(١) قوله في غير: بكسر العين المهملة المعادلة كما في العادوس نه بحراري

الهبة والصدقة على المنبسط إلى المنبسط وقبضه جازر استحسان كذا في المنبسط، لمبسط في يد منبسط فعلة وبعض غيره وبسبب بهذا الصغير أحد سواء جاز بلاحي أن يقبض ما وهب من الصغير، وإذا كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه ولهذا الأجنبي أن يستلم تعليم الأعمال وليس لأجنبي آخر أن يسترد منه نص غيره السرحسي في كتاب الهبة كذا في النصري، وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل رجل الحمام وقد دفع إلى صاحب الحمام لإخراجه فاعترف من الإماء ماء بهاء دفعه إليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك له ملك للمعترف أم يكون ذلك بصاحب الحمام ويكون منه إباحة للمدعي؟ فقال: صار أحسن به من غيره ولكن ما صارت ملكاً له كذا في السرحانية، دفع إلى جمعية عينا لإرادة الرضا فإن قال دفعته إليّ لا ربي لك فله الطلب وإن وهبها إرادة لرد وهي قائمة من الاسترداد ولا فلا كذا في القبي، وفي فوائد شمس الإسلام إن خوف مراة بالضرر حبس وهدت مهرها لا يصح إن كان قادر على الضرب كذا في الخلاصة، وسئل واسي عن حاصم روجه وأنها بالضرر وشبه حتى وهبت المداق منه ولم يوصفها هل لها حق الرجوع؟ فقال: هذه الترافة باطلة كذا في السرحانية، في فتاوى السمي سئل بمم اثنين عن مراه أعصبت روحها مالا حوثة ليسوع بالضرر فيه في معيشة فقصر بالروح بعض عزماء الروح و سئلت عني ذلك فقال هل لنفسه أن يأخذ ذلك من ذلك المعرم؟ قال: إن كنت وهبت من الروح أو أقرضته منه فلا، وإن كان أعطته ليتصرف منه على ملكه فلا كذا في المحبظة، هبة بناء مدون الأرض جائزه كذا في الدخيرة، ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الأشجار من غير ذكر وكذا في الصلح عني أرض أو عنها مدخل ولا يدخل الررع في الصلح من غير ذكر قال ذكر الإسلام الهبة عني الررع يدخل في الرهن والإداز والعقبة، بعير ذكر ولا يدخل في لبيع والقسمة، والبوصية والإحرة والكسح والوقف والهبة والصدقة، وفي القصة بالملك لمطلق ولا يدخل شدة والأوراق المتضمنة في هبة الأشجار بعد ذكر في المذكر ومنها شدة ورق هبة الهبة لأنه يمنع التسليم كذا في القبي، في القصة سئل واسي عن رجل قال: آخر دفع لي اصطبلك حتى تكوّن فيه دابتي فدفعه له من يكون السرقني قال: لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أحاط به علي بن الحسين السفدي، وسئل علي مرة أخرى فقال: هو لمن "قمر الحبش" سواء كان غاصاً بالاصطبل أو مستعراً أو غاصاً بذله أو مستعراً بها إلا أن يكون حمل ذلك موضعاً معروفاً، أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لي دابنتك حتى تست في اصطبلني فيحسد يكون لصاحب الاصطبل كذا في انتارحانية، وفي فتاوى السمي رجل قال: لامرأته بين يدي لشهود عمر الله لك حث وهبت لي المهر الذي بنت علي فقال: أرى بحسبكم، فقال الشهود: هل يشهد على هبتك؟ فقالت: هراتن كواه بالمشهد^(١)، فقال يعرف الرد والنصديق في أثناء كلامها فيحصل على ما يريد كذا في الدخيرة، إذا وهب ابنته من رجل كان نكاحاً، ولو وهب امرأته من نفسها كان ظلالاً، ولو وهب عبده من نفسه كان عتقاً كذا في حرة العتاري، وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد العزماء بقص للهبة فلعزماء

ذلك فلو مضى الواهب أو الموهوب له قبل النقص تقضي الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من عبوه كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم إلا أن يعتق العبد ولو أوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للفرع بقض الوصية بل ببيع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفصل لموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التتارخانية، وسأل أبو بكر عن هبة العبد المقادون من مال دفعه مولاه أو من كسبه قال: إن كان يعلم أنه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك وإلا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى، قال لمكاتبه: وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب: لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي، أقر أنه وهب من ماله داراً كان هذا إقراراً صحيحاً في الغائية الإقرار بالهبة لا يكون إقراراً بالقبض هو الأصح كذا في جواهر الأخلاطي، وفي الجامع الأصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة: لا يكون قابضاً حتى يقطعها ويسلمها إليه وفي الشراء إذا خلى بينه وبينها صار قابضاً لها كذا في الدخيرة، وأهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات إلا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعروض للخمر أو الذمي وإن صارت الخمر حلالاً في يد الفايض لم تصر عوضاً ويرده إلى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المباحة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط، وهب المرتد للتصرائي أو التصرائي له على أن يعرضه محرراً فذلك باطل كذا في محيط السرخسي، مسلم وهب لمرتد هبة فعرضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبعية فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوجه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علماً بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المستامن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستامناً فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته، وإن سبي وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة فإن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط، التصرائي وهب لمسلم شيئاً فعرضه محرراً له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي، قال: حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار الإسلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط، وفي اليتيمة مثل عمر النسفي حين أمر أولاده أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا يسلمهم وأراد به التملك فاقسموها وترضوا على ذلك حل يثبت لهم الملك أو يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب. ملكتكم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم: ملكتك هذا النصيب المقرر، فقال: لا، وسأل عنها الحسن فقال: لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس

في الهبة من الصغير، سئل عن امرأة باعت كريباً من زوجها وأجالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الأعمام والصدقة مماثل الابن فلمن يكون الثمن أحاب يكون كنه لعمارة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الإسدي، رجل وسع في المعارة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من الحق ببدء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الأب أن يسقي إياه وبه سقي أبه مات هو من العطش فيكون هذا منه إغارة على قلب نفسه، وإن شرب هو لم يضر الأب على قتل نفسه فعاد كره على أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم إثماً قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بعد سنة حياء يوم القيامة وهي يده ثلث الهدية يحيا بها يضر نفسه والوحىء الضرب بالنسكين وأصله يوحى كذا في الخط، قال رضي الله عنه لا سألته عن كذب فقصه إلى السلطان رسماً عنه فملك أرضاً محدودة وأمر السلطان بالتوقيع فكتب كذب السلطان على ظهر القصة أبي جعلت الأرض ملكاً له هل نصير ملكاً له أم يحتج إلى القول من السلطان في محسن واحد فبه فملك يحتج إلى القول في المحسن هذا هو القياس لكن لا تعدد الصور إليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقوله، فإذا أمره بذلك واحد منه التوقيع بتملك كذا في حواشر الفتاوى، قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا قسم الإمام العتائب في أرض الحرب بين الدعيين أو بعده من قوم من التجار دخلوا معه فلتحقهم العدو وعجزوا عن إخراجها إلى دار الإسلام فأراد المشترون والمذبح وقع ذلك في سهامهم أن يلقوا بامتاع يحرقوه فرموه به ثم بدا لهم فدلوه من أحد من ذلك شيئاً فهو به، فأخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخرجوه إلى دار الإسلام أو لم يخرجوه على محمد رحمه الله تعالى فقال لأن هذا تبرع الهبة منهم كذا في الدخيرة، وذكر في كتاب الصيد حديثاً يدل على أن الهدية مشتركة بين جسانه وبين الهدى إليه قال الصحاري إذا كانت الهدية لا تحتل القسمه كذئب أو مما يؤكل في الحار كسحج وسحرة لم يجمع لأصحابه منه شيئاً وإن كانت الهدية تحتمل القسمه وهو مهجة بلاكل ليدخل يجمع لأصحابه من ذلك حصاً ويسمى البقية لأهله كذا في التتارخانية، رجل مات فبعث رجل إلى ابن أخته بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أو يملكه في غيره ويملكه لنفسه إن كان الميت ممن يسمونه بملكهم له أو روح فإن لا يملكه، ولو كفه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وإن لم يكن كدس حار لابن أو غيره إلى حيث أحب كذا في السراج النواج إذا ذهب الأب بصدقة دار ولم يبر حدوده وحقوقها وكسب الدار وديعة عنه آخر وقت الهبة والمردع ساكنها ملك صغير بعق والصدقة في هبة مثل الهبة كذا في حواشر الأخلاطي، والله أعلم

الباب الثاني عشر في الصدقة

الصدقة بمرة هبة في الشاح وغير الشاح وحاجتها إلى انقباض إلا أنه لا رجوع في الصدقة إذ تم ويستوي أن يصدق على عبي أو صغير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابه رحمه الله تعالى من يقول الصدقة على انعمي والهبة سواء كذا في الخط، إذا صدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المصدق عليه فقيراً أو غنياً كذا في المصنفات، ولو دفع

إلى رجل ثوباً بنية الصدقة فأخذ المدفوع إليه ظناً أنه وديعة أو عارية فردّه على الدافع لا يحل للدافع أخذه لأنه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فإن أخذه لزمه رده كذا في السراج الوهاج، الهبة لا تصح إلا بقبول بالتول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقول لجريان العادة في كافة الأعصار بالتصدق على الفقراء من غير إظهارهم لقبول بالقول كذا في الفقيه، والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكرخي، ولو تصدق على غيبين جار في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جار بالإجماع كذا في السراجية، ولو تصدق بقطعة نقرة على فقيرين جاز اتفاقاً كذا في التهذيب، رجل وهب لمساكين هبة ونفعها إليهم لم يرجع فيها استحساناً وفي القياس يرجع كذا في المبسوط، وإذا أعطى سائلاً أو محتاجاً على وجه الحاجة ولم يهرع على الصدقة فلا رجوع فيه، استحساناً كذا في الدخيرة، رجل في يده دراهم فقال: لله عني أن أتصدق بهذه دراهم بتصدق بغيرها قال نصبر رحمه الله تعالى: جاز وإن لم يتصدق حتى هلكت الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في متاوي قاصيحيان، وفي المتاوي سأل ابن سلمة عن تصدق على امرأة وهي معسرة غير أن لها زوجاً موسراً قال: إن كان الزوج يرسع عليها الفقه فهي موسرة بمعنى الزوج كذا في الحاوي للمتاوي، وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل تصدق على رجل بمصدقة وسلمها إليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لأنها هبة مستقلة، وكذلك الهبة إذا كانت لذي رحم محرم وقيل: كل شيء، لا يفسخه القاضي إذا احتصم إليه فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي إذا احتصم إليه فأقاله الموهوب له فهو مال لنواهب وإن لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الإقالة والفسخ فيجعل إقاله لصدقة تليقاً أو هبة مبتدأة كذا في المحيط، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لو تناقضا لصدقة فمات المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فإن النافضة باطلة، ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أعطى رجلاً داراً على أن تصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لأن كل نصف على حدة والشيء لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرحسي، إذا تصدق بداره على امرأته وعلى ما في بطنها وهي حامل لم يحز شيء من الصدقة ولو قال لها: تصدقت عليك وعلى علامي أو قال: عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يحز، ولو قال: تصدقت عليك وعلى لرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد إنما هد بمنزلة رجل قال: تصدقت بهذه الدار على بني العصار لثلاثة وهو بطن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتاً وهو لا يحسم فالصدقة باطلة، ولو قال: هذا وهو يحسم يموت من مات منهم جازت لصدقة وكلها للمحي أشار إلى أن الإيجاب إذا وقع لمن يملك ولمن لا يملك بوجه من الوجوه كان الإيجاب بمكسالة لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيعيون أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فالإيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيعيون من أحد الخاتيين فيمنع حوار الإيجاب على قول من يرى الشيعيون من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المحيط، وإذا تصدق على رجل بمصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه واتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الإصالة بها كذا في الظهيرية، إذا

قد. جعلت عنة ذوي هذه صدقة في المساكين أو قال. ذري هذه صدقة في المساكين ما دام حياً يؤمر بالتصدق، وإذا مات بين يديه الصدقة فسد وألغيت ميراث عنه كذا في الدجيرة. وإن كان حياً وتصدق بقميصها أجراه كذا في المبسوط، ومن قال: مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على حال الركة ويدخل فيه جس ما يحب فيه الركة وهي نسوة والصدقات وعروض التجارة سواء بعثت بهداً أو لم تبلغ قدر صدق وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل التبريق بخدمته ولا العقار وأثاث المنزل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ويحذف ما ليس من أموال الركة ومن مشايخنا من قال: في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يحب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قيساً واستحساناً وبما للعباس والاستحسان في قوله: مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنه يستعمل استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي، ويملك من ذلك قوله هذا أصاب بعد ذلك تصدق بأمسك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يملك لأن ذلك يختلف بقيمة عاله وكثرتهم وقيل إن كان معترفاً بملك فوت يوم وإن كان صاحب علة أمست فوت شهر وإن كان صاحب صدق أمست فوت سنة كذا في المبسوط، وذكر في الاحتشام قال محمد رحمه الله تعالى: لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم لتصدق بها، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لو قال: مالي في المساكين صدقة وله: يور ولا بية دخل ودخل فيه أرضي عشر دور الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يتصدق بهما جميعاً فيه، ومن حذف أن يتصدق عما يملك دخل ذلك كله ومسكه وخدومه وثيابه ومحتاج البيت كذا في السامع، ولو قال: مالي صدقة هي المساكين إن فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يدخل إلا الثياب وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في المتقسط، قال المحمدي: إذا قال: لله علي أن أهدي جميع مالي أو جميع منكمي يدخل فيه ما يملك ولت أندر فيحب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوله إذا استعاد مالا آخر أهدي مثله هكذا في السراج الوهاج. ولو قال: لله علي أن اتصدق بهذا الثوب فعليه أن يتصدق بقيمته ويمسك الثوب وله أن يتصدق بثمنه كذا عن حلف وإعقابه وكذا لو أوصى بالتصدق بهذا الثوب كذا في المتقسط، وذكر هلال بن يحيى في وقعه لو قال: أرضي صدقة في المساكين لا تصير صدقة لأنها مجهولة ولو قال: أرضي هذه صدقة وأشار إليها ولم يحددتها تصير صدقة لأن الأرض بالإشارة صارت معلومة، وكذلك لو حددتها ولم يشر إليها لأنها بالتحديد صارت معلومة تستغنى عن الإشارة وتكون هذه صدقة التمسك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السرخسي، وفي فتاوى آهو رجل دفع إلى رجل عشرة دنانير تصدق بها على فلان لفقير فتصدق بعشرة من عبد نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي بديع الدين يضمن بالانفاق، رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم أو مائة من من حصة وفاد: دفع إلى فلان فقير فدفع إلى غيره في أهوي أنه يضمن وفاد فقير الدين رحمه الله تعالى: لا يضمن لأن المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية، محتاج معه

دراهم فالإتفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء، وإن آثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن التصير على الشدة، وإن خاف أن لا يصير يعق على نفسه كذا في الملتقط، وسأل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس إباحاً ويأكلون إسراراً قال: ما لم يظهر لك أن ما تصديق عليه يغني في المعصية أو هو عبي لأبأس بالتصدق عليه وهو مأجور عما نوى من صدقته كذا في الخاوي للفتاوى، الصبي إذا تصديق بماله بإذن الأب لا يصح كذا في السراجية، ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا تصديق بعد آبق له على ابنه الصغير لا يجوز، وروى المصنف عنه أنه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية، رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل فقصتها له ثم أخرجها من يده فبيع الصبي وأقام البيعة على قول الأب فالدور له كذا، في التتارخانة، التصديق بثمن العبد على المحتاجين أفضل من الإعتاق كذا في السراجية، رجل تصديق على الميت أو دعه له فإنه يصل الثواب إلى الميت إذا حمل ثواب عمله بغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية، تصديق على فقير بطارحة على ظن أنه مسكين ليس له أن يستردها ظهراً قال الفاضل عند الخيار إن كان قال: قد ملكت من فلاناً ثم ظهر أنه طارحة له أن يسردها وإن قال: ملكت هذا لا يسترد قال مسند السائبي لا يسترد هي الخالين كذا في القصة، رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الحسب فبذرها إلى مسكين ثم بدله فسم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية، ولو تصديق بادية ودفعها وعليها ثياب أو حبي حار ويكون الثوب والخبي للذي تصديق بها كذا في خروا للفتن، وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل مفعة تصل إلي من مالك فعلي أن أتصدق بها فإن ذهب له شيئاً وجب عليه أن يتصدق به وإن أدن له أن يأكل من طعامه فإنه لا يحل له أن يتصدق به وإنما يحل أن يأكل من طعامه كذا في الخاوي للفتاوى، وعن الحسن البصري فيمن يحرص كسرة إلى مسكين فلم يجدته قال: يضعها حتى يجيء آخر وإن أكلها أطلعهم مثلها قال إبراهيم النخعي مثله، وقال عامر الشعبي: هو بالخيار إن شاء قضها وإن شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة إلا بالقبض وقال مجاهد: من أخرج صدقة فهو بالخيار إن شاء أمسى وإن شاء لم يمس وعن عطاء مثله قال اعقبه أبو الليث رحمه الله تعالى. وهو مأجود به كذا في المحيط، احتلموا في التصديق على سائل المسجد فالوا لا يسمى أن يتصدق على أسائل في المسجد الجامع لأن ذلك إعانة على أذى الناس، وعن حلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال: لو كنت قاصياً لم أجعل شهادة من تصديق على سائل المسجد، وعن أبي بكر بن سماعة البراءد رحمه الله تعالى قال: هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين فلس لتكون بذلك سبعون كعرة عن الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل مسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيهان، وفي تحفيس الناصري إذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله فإنه لا يجب أن تعصبي كذا لا يجب عليه في الحكم ولا حس في الإبراء أن يعطيه، وعن بن المبارك قال: يعصبي إذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطي كذا في التتارخانة والله سبحانه أعلم

كتاب الإجارة وهو يشتغل على اثنين وثلاثين باباً

الباب الأول في تفسير الإجارة وركبها وألفاظها
وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها

أما تفسيرها شرعاً فهي عقد على المبيع بعوض كذا في الهداية .

وأما وكتبها : فالإيجاب والقبول بالألفاظ الموضوعة في عقد الإجارة .

وأما بيان ألفاظها : فنقول : الإجارة إما لتعقد بمغطين يعبر بهما عن الماضي نحو أن يقول

أحدهما : آجرت هذه الدار ويقرب الآخر : قبلت أو استأجرت ولا تعقد بلعنين أحدهما يعبر به

عن المستقبل نحو آجرتني فبقول لآخر : آجرت كذا في النهاية ، وذكر شمس الأئمة الحلواني في

شرح كذب الصلح أن الإجارة تعقد بمغط الإهبة والصلح ، وذكر شمس الأئمة السرخسي أن

الإجارة تعقد بلفظ الإجارة ، وأما إذا وهب مفعلة الدار من آخر شهراً بعشرة دراهم أو أعار عينا

بعشرة دراهم شهراً ، حكى أبو طاهر قدس الله عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يزمه قبل

استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر إجارة كذا في التمهيد في باب العطية من هبة

الأصل ، إذا قل : داري هذه لك هبة إحارة كل شهر بدرهم أو قال : إجارة هبة فهي إجارة في

الوجهين ولم يذكر في كتاب أن هذه الإجارة هل تكون لارمة ، ذكر الخصاص رحمه الله تعالى

أنها لا تكون لارمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون لكل واحد

منهما أن يفسخ قبل القبض وإذا سكنها يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط ، ولو قال : صيكتك

منفعة داري هذه شهراً بكذا كانت الإجارة جائزة ولو قال : آجرتك منفعة هذه الدار شهراً بكذا

يجوز على الأصح كذا في خزانة المعتمد ، وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقفاً من دار

فانكر المدعي عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشر سنين جاز فلو أن المدعي

آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول

محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان ، ولو باع المديني هذه السكنى بيعاً من رجل

لم يجر بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا : إنما لم يجر بيع السكنى لترك التوقيت وقام

بعضهم : لا يجوز بيع السكنى وإن كان موقفاً كذا في اندخيرة ، وإذا قال لغيره : بعث منك

سائق هذه الدار كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا ذكر في الميون أن الإجارة فاسدة كذا في

النهاية ، ذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الإجارة بنقض البيع اختلاف المشايخ والأظهر

أنها تعقد بلفظ البيع إذا وجد التوقيت كذا في النجاشية ، رجل قال لغيره : اشترى منك حذوة

عبدك هذا شهراً بكذا كانت إجارة فاسدة كذا في ساری قاضيهان ، عن محمد رحمه الله

تعالى أعطيتك هذا العبد سنة بحدسك بكذا جار ويكون إجارة كذا في الخلاصة ، ونعقد

الإجارة بالمعاصي بينه فيما ذكر محمد رحمه الله في إجازات لأصل في باب إجارة الشياح إذا

استأجر رجل من آخر قدوراً يعبر أعبانها لا يجوز للمتعاقب بين قدور من حيث النقص والكبر

فإن جاء بقدر وتقبلها المستأجر على الكراء الأول جاز ويكون هذا إجارة مستداه بالتعاطي كذا في الظهيرية، ولا تنعقد الإجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله. عن كروكردي^(١)، وقال الآخر. كردهم، وإن كان مرداهما الإجارة كذا في الخلاصة، وفي البيهقي سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يحتجم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب ماء من السفاء ثم يدفع الإجرة ويضمن الماء فقال: يحرم استحساناً ولا يحتاج إلى انعقد قبل ذلك كذا في التتارخانية، قال الآخر: هذه الدار يديار في سنة هل رصيته؟ فقال: نعم ودفع إليه مفتاح فهو إجارة، بعثت عبد عبيد بمنافع دارك سنة وقبل فهو إجارة كذا في القبة، رجل ذهب إلى الصكاك ليكتب له صك لإجارة الطويلة محدود له مع رجل وبين المحدود ومال الإجارة أمر الصكاك بالكاتبه وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآخر والمستأجر والحضور كتبه الشهادة ولكن لم يجر بينهما زيادة على هذا لا تنعقد لإجارة بينهما كذا في الخلاصة، إذا أصاب الإجارة إلى وقت في المستقبل بأن قال: أجرتك داري هذه عداً أو ما أشبهه فإنه جائز ولو أراد نقضها قبل مجيء ذلك الوقت فمن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان: في رواية قال: لا يصح النقص، وفي رواية قال: يصح كذا في المحيط، رجل قال بعيره. أجرت دابتي هذه عداً بدرهم ثم أجراها اليوم من غيره إلى ثلاثة أيام فجاء العد وأرد المستأجر لأول أن يفسخ الإجارة لثانيه فيه روايتان. عن أصحاب في رواية لأول أن يصح الإجارة الثانية وبه أحد نصير، وفي رواية ليس له أن يفسخ به أحد الفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى بن أبيان وعليه الفتوى، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي أن الإجارة المصافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الأول هذا إذا كانت الأولى مضافة إلى العد ثم أجر من غيره إجارة ناجزة ولو كانت الإجارة مضافة إلى العد ثم باع من غيره ذكر في المتن في روايتان. في رواية قال: ليس للأجر أن يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال: إذا باع أو رهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه بعد البيع وتبطل الإجارة المصافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني، ثم إذا بعد بيعه فإن رد عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيء وقت الإجارة عادت لإجارة على حلتها وإن عادت بمالك مستقبلاً لا تعود لإجارة كذا في فتاوى قاضيهان، وفي فتاوى أبي الليث إذا قال بغيره: إذا جاء رأس الشهر عند تجرئت هذه الدار أو إذا جاء العد عند احترقت هذه الدار يجوز وإن كان فيه تعليق كذا في المحيط، وبه يفتي كذا في القبة، وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحاب رحمهم الله تعالى. إضافة الفسخ إلى مجيء أشهر وعمر ذلك من الأوقات صحيح وتعلق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيهان، وأمر إذا قال بعث نفسي شهراً بكذا العمل كذا فهو إجارة صحيحة كذا في الظهيرية وهكذا في الخلاصة، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ثوباً ببيعة على أن يمزجها على كذا فهو له قال هذا على جهة الإجارة وهذه إجارة فاسدة، ولو ضاع الثوب من يده فسخ كذا في المحيط.

وأما شرائطها فأنواع: بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم، أما شرائط الانعقاد فثلاثة: العقل حتى لا تنعقد الإجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل، وأما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندما حتى أن لصبي العاقل لو أجر ماله أو نفسه فإن كان مآذوناً تنفذ وإن كان محجوراً نقب على إجارة الولي عندما وكذا لو أجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الأجر فيكون الأجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الإجارة ولا لفساها عندما فينعد عقد المملوك إن كان مآذوناً وينف على إجارة المولى إن كان محجوراً، وإذا سلم من العمل في إجارة نفسه أو إجارة مال المولى وجب الأجر المسمى ويكون الأجر للمولى ولو هلك الصبي أو العبد في يد المستأجر ضمس لأنه صار خاصاً من حيث استعمالها من غير إذن المولى والولي ولا يجب لأجره ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الأجر وللمكاتب أن يؤاجر ويستأجر وأما كون العاقد طائعاً مختاراً عامداً فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لفساها عندما لكنه من شرائط الصحة وإسلامه ليس بشرط أصلاً فتجوز الإجارة والاستئجار من المسنم والدمي والحربي والمستامن، وأما غلو العاقد عن الردة إذا كان ذكراً مشروط في قول أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط، ومنها الملك والولاية فلا تنفذ إجارة المضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنفذ مرقوفة على إجارة المالك عندما، ومنها قيام المقنود عليه فإذا أجر الفضولي فأجار المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز إجارته وكانت الأجرة للعاقد لأن المدبغ المقنود عيها قد انعدمت وإجارة الوكيل نافذة لوجود لولاية وكذلك الإجارة من الأب والوصي والقاضي وأمه باعده لوجود الإنابة من الشرع ولا تجوز إجارة غير الأب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوي الرحم المحرم إذا كان له أحد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كنه قبل انقضاء مدة الإجارة فله الخيار إن شاء أمضى الإجارة وإن شاء فسخ، ومنه تسليم المستأجر في إجارة المنازل ونحوها إذا كان العقد مطلقاً عن شرط التعجيل عندما حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئاً من الأجر ولو مضى بعض المدة لم يسم فلا أجر له فيما مضى، ومنها أن يكون العقد مطلقاً عن شرط الخيار فإن كان فيه خيار لا ينعذ في مدة الخيار، وأما شرائط الصحة، فمسها رضا المتعاقدين، ومنها أن يكون المقنود عليه وهو المصلحة معلوماً عاماً يمتنع المنازعة فإن كان مجهولاً جهالة منفية إلى المنازعة يمتنع صحة العقد وإلا فلا، ومنها أن محل المصلحة حتى لو قال أجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين العبدتين أو استأجرت أحد هذين الصانعين لم يصح العقد، ومنها: بيان المدة في الدور والمنازل والخوانيت وفي استئجار الظفر وأما بيان ما يستأجره في إجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جدر وأما في إجارة الأرض فلا بد من بيان ما يستأجره وفي إجارة الدواب من بيان المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل والركوب، ومنها بيان العمل في استئجار المضياع وكذا بيان المعمول فيه في الأجير المشترك بالإشارة والتعيين، أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصارة والحياطة وبيان الجنس والقدر في إجارة الراعي من الخيل والإبل والبقر والغنم وعندها، وأما في حق الأجير الخاص فلا يشترط بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وإنما يشترط بيان المدة

فقط وبيان المدة في استعجار الظفر شرط الجوار بمنزلة استعجار العبد للخدمة، ومنها أن يكون مقدور الاستيفاء حقيقة أو شرعاً فلا يجوز استعجار الأبق ولا الاستعجار على المنصبي لأنه استعجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعاً، ومنها: أن لا يكون العمل المستأجر له فرعاً ولا واجباً على الأجير قبل الإجارة، فإن كان فرعاً أو واجباً قبلها لم يصح، ومنها: أن تكون المنفعة مقصودة معتاداً استيفائها بمقد الإجارة ولا يجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز استعجار لأشجار لتجفيف الثياب عليها، ومنها أن يكون مقبوض المأجر إذا كان متقرباً فإن لم يكن في قبضه فلا تصح إجارته، ومنها: أن تكون الأجرة معلومة، ومنها أن لا تكون الأجرة من جنس المفقود عليه كإجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة، ومنها حلل الركن عن شرط لا يفضيه العقد ولا يلائمه، وأما شرائط اللزوم، فمنها أن يكون العقد صحيحاً، ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بحل بالانتفاع به فإن كان لم يلزم العقد، ومنها أن يكون المستأجر مريضاً للمستأجر، ومنها سلامة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فإن حدث به عيب بحل بالانتفاع به لم يبق العقد لازماً، ومنها: عدم حدوث عذر بأحد العاقلين والمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبطل العقد لازماً، ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عده سنة فلما مضى سنة أشهر اعتقه فهو بالخيار إن شاء مضى على الإجارة وإن شاء فسخ، ومنها عدم يلزم النصبي المستأجر آجره أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أميه هكذا في البدائع.

وأما بيان أنواعها: فنقول أنها نوعان: نوع يرد على منافع الأعيان كاستعجار الدور والأراضي والدواب والخيول والكتابة وما أشبه ذلك وما أشبه ذلك كذا في المحيط.

وأما حكمها: فوقع الملك في البدلين ساعة ساعة إلا بشرط تمجيل الأجرة

وأما كيفية انعقادها: فالإجارة عندما تنقضي بما بين المتعاقدين للحال وتنقضي ساعة فساعة في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي

وأما صفاتها: فهي عقد لازم إذا كانت صحيحة طارئة عن عار الشرط واسع وبشرطية عند عامة العلماء هكذا في السدائع، وما صلح أن يكون ثمنه في البيع كالنقد والكيل والمورون صلح أن يكون أجرة في الإجارة وما لا يصح ثمنه صلح أجرة أيضاً كالأعيان مثل العبد والحيوان كذا في السكافي، إن كان الأجر دراهم أو دنائير فلا يد من بيان القدر أنه كذا وبيان الصفة أنه جيد أو رديء ويلزم على نقد البلدان كذا في البلد نقد واحد كذا في النهاية، وإن كان في البلد نقود مختلفة فإن كانت في أرواح على السواء ولافضل للمعص على البعض فالعقد جائز ويعطي المستأجر أي النقود شاء، وإن كانت الأجرة مجهولة لأن هذه الجهة لا تنصبي إلى المنازعة وإن كانت النقود في أرواح على السواء وللعض صرف على البعض فالعقد فاسد وإن كان أحدهما أروج فالعقد جائز ويصرف إلى الأروج وإن كان بالأخر فصل عليه بحكم المعروف كذا في المحيط، وإن كان الأجر كينياً أو وزنياً أو عددياً متقارباً يشترط فيه بيان القدر والصفة وإن كان لحظه مؤنة بشرط فيه بيان موضع الإيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وعندهما لا يشترط وإذا كان للأجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الإبقاء فسدت الإجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الأرض والدار وفي الخصومة حينما وجب له يعني كلما حمل من المسافة بأحد حصته من الأجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فإن طالبه في موضع آخر لم يكف به يستوثق منه ليرفيه في موضعه، فإن لم يكن بها حمل ومؤنة أخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي، ولا يحتاج إلى بيان الأصل فإن بين صار مؤجلاً كالشمن في البيع وإن كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والمصلحة والأجل لأنها لا تثبت في الدمة إلا سلباً فيراعى فيها شرائط السلم وإن كانت من العبد وأجوري وسائل الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشاراً إليها وإن كانت مسعة فهي على الوجهين إن كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والرياسة باللبس ومحر ذلك للإجارة جائزة، وكذلك من استأجر دراً بخدمة عبد فهو جائز وأما إذا قبلت بجسها كما إذا استأجر داراً^١ بسكنى دار أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالإجارة فاسدة لأن الجنس بالتفراده يحرم النساء كذا في لسراج الوهاج، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت الأجرة فلماً فعلاً أو رخص قبل القصر للأجر الفلاني لا عبرة به كسد فعله قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع إذا استأجر بشيء منه وجعل أجره قبل انقضاءه فهو مثل الفلاني كذا في المحيط، لو استأجر عبداً بخدمة شهر بخدمة أمته فهذا فاسد لاتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج، ولو أعطى القتر وأخذ الحمار جاز لاختلاف الجنس كذا في التناحرانية، وفي فتاوى أبي نعيم رحمه الله تعالى لا حير في معاوضة القبران بالثيران للأكداس لأنها متشابهة متفقة من جسها ثم إذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت من جسها حتى فسد العقد واستوفى الأجر المنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية، ولو كان عبد واحد بين اثنين فمهاياً محدد أحدهما ولم يحدد الآخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعهم: إذا كان عبد واحد بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه يحبط معه شهراً على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهر فإنه لا يجوز في العقد الواحد وإن يحور في العامين لمقتضى إذا كان في عيدين كذا في المحيط، والله أعلم

الباب الثاني في بيان أنه متى تجب الأجرة وما يتعلق به من الملك وغيره

الأجر لا يحدث بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عبداً عيناً كان أو ديباً كذا في الكافي، وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجمع في كتاب التحري وعامة مشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في الهدية، ثم لأجرة تستحق بأحد معال ثلاثة إما بشرط التصجيل، أو بالتصجيل، أو باستيفاء المعقود عليه، فإذا وجد أحد هذه الأشياء الثلاثة فإنه يملكها كذا في شرح الطحاوي، وكما يجب الأجر باستيفاء المنافع يجب يستمكن من استيفاء المنافع إذا كانت الإجارة صحيحة حتى أن استأجر داراً أو حانوتاً مدة معلومة ولم يسكن فيها

(١) قوله كما إذا استأجر داراً إلخ. على حذف مصاب أي سكنى دار حتى يكون صريحاً في اتحاد الجنس وإلا فاستأجر فلاناً معه السكنى وغيرها تسمى له.

في ثلث أمداء مع تمكنه من ذلك يجب لأجره كذا في المحيط، فإن عرص في المدة ما يجمع الاستعاع كما إن غصبت الدار من المستأجر أو عرفت لأرض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبي سقطت الأجرة بقدر ذلك كذا في محيط المرحومي، وهل تمنع الإجارة قال صاحب الهداية: ينسخ ودل القاضي فحر الدين في فتاواه والمصلي لا تنقص كذا في التبيين، ولو أجر دار أو سلمها إليه فارغة لا يبتا مشعولا بمتاع الأجر أو سيم إليه جميع الدار ثم لم يربح بيتا منها من بهد ربح من الأجرة بحصة البيت ويشترط التمكن من سببها لمناقع في المدة التي ورد عليها العبد في المكان الذي أصيب إليه العقد كذا في الخلاصة، فأما إذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلاً أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أصيب إليه العبد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أصيب إليه للعقد خارج امداء لا يجب لأجر حتى إذا من استأجر دابة يوماً لأجل الركوب فحبسها لمستأجر في سربه ولم يركبها حتى مضى اليوم فإن استأجرها بركوب في المصر يجب عليه الأجر تمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أصيب إليه العقد وإن سآجرها للركوب خارج المصر إلى مكان معلوم لا يجب الأجر إذا حبسها في مصر وإن ذهب بالدابة إلى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الأجر، وإن ذهب إلى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب لأجر، وإن تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أصيب إليه العقد لأنه تمكن بعد مضى امداء كذا في لدحية، وإن قال له إنك دوست سول فسكنه إلا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد امداء لم أسكنه إن قدر عني الفتح فلا مؤنة يرمه الأجر وإلا فلا وليس لمؤجر أن يحتج ويقول هلا كسرت العنق ودخلت الدار ثم الأجرة لو معجلة طلقه بها وله حبس فقدر لاستيفائها ولو مؤجلة لا ما لم تمنع امداء ولو منحة يجب إذا مضى سبعم الوحد ولا تقضت الإجارة بعد ما قبض للمؤجر الأجر حظ من الأجرة قدر المستوفي من المنفعة ورد الباقي إلى المستأجر كذا في الوحز بلكردي، ودرج الدار والأرض حسب الأجر كل يوم وللقصير والناز والخطاط بعد ارفع من عمله وإذا عمل في بيت للمستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيء من الأجر على ما ذكره صاحب الهداية والتحرير وذكر في المسوط وشرح الجامع الصغير لغفر الإسلام وأضحيان أنه إذا خاض للعص في بيت المستأجر يجب له الأجر محاسبه هكذا في التبيين، إن استأجره ليحمله إلى موضع كذا يحمله بعض الطريق ثم طالبه بالأجر بمقدار ما حمل عليه ذلك وكان عليه أن يعطيه من الأجر حصته وبكده يحبر على أنه يحمل إلى المكان الذي شرط فإذ حمل يستوفي جميع الأجرة، ولو استأجر لحمل له محمولاً من مكان إلى مكان فحمل بعضه وحلب حصته من الأجر في ظاهر البروبة له أن يطالبه بالأجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الأجرة هكذا في شرح الطحاوي، ولو عمل الأجرة إلى رب الدار لا يملك الاسترداد، ولو كانت الأجرة عن فاعارها أو أودعها إلى رب الدار فهو كالتمجيل ولا يملك الأجرة بأشراط التجميع في الإجارة المضافة وملك بالتجميع كذا في العمالية، وفي فتاوى آهو قال آخر: أبي سبوي سركه رابرتابرواره عرج^١ بكذا محسبها فإذا هي حمر هل يجب الأجرة؟ قال لا عند أبي يوسف

رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك إن علم أنه حمر وإلا فله الأجر، إمام له
أجرة أرض فزرعها أو لم يحصدها أو لم يدرك الثمر ولم يأخذ من الأجر شيئاً حتى مات هل
لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بعد ما لازم بهم أفتى بكذا في انتشار حامية، ولو استأجر
حماً يربى به عروسه عشرة أدم ومبعض الخبي وبم يربى العروس قال: يلزم الأجر كذا في محيط
السرخسي، في بؤادر هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن أكرى محملاً ليركبه
إلى مكة فحمله في أهله من غير عذر وبم يركبه فلا أجر به لعدم التمكن من استيفاء القيمة في
مكان الاستيفاء وهو ضامن للمحمل إن أصابه شيء، وكذلك لو استأجر قميصاً ليلبسه إلى مكة
وكذلك لو استأجر يحمل شهراً ليركبه إلى مكة كذا في المدحورة، وفي الإجارة العسدية بشرط
حقيقة استيفاء القيمة لوجوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة إنما يجب الأجر إذا وجد
التسليم من المستأجر من جهة المؤجر، أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بيلانه فيما ذكر في
الجامع رجل اشترى من آخر عبداً فله يقبضه حتى تجزه من البائع شهراً كانت الإجارة باصه،
فإن استعمله البائع بحكم الإجارة لا يفرقه الأجر كذا في محيط، مثل علي بن أحمد عن
اشترى من آخر شجرة قائمة وبركها في موضعها خمس سنين فازدت الشجرة في تلك السنة ثم
أراد أن يقطعها فقال له صاحب الأرض ادفع إليّ أجرة هذه مدة هل به ذلك؟ فقال لا أجر له
في تلك السنة كذا في السارحامية، رجل استأجر قميصاً ليلبسه ويذهب إلى مكان كذا فلبسه
في منزله لم يذهب إلى المكان قال القاضي أبو بكر تليحي رحمه الله تعالى: لا أجر عليه لأنه
مخالف صمى، قال القفص أبو الليث رحمه الله تعالى عدي عليه الأجر ولا يكون مخالفاً لأن
الأجر مقابل لللبس لا بالذهب، قال القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى: إن كان لبس الثوب
في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في التصريح بثوب أو دونه فالجواب كما قال القاضي هو الثلث
رحمه الله تعالى، ولا فكما قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى، القصار إذا أكر
أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قبل الجحود قال: له الأجر وإن قصر بعد
الجحود لا أجر به كذا في خزانة المفتين، وفي الصاع إن صبغ قبل الجحود فلا أجر لأن صبغ
بعد الجحود قرب الثوب بخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه مراد الصبغ فيه وإن شاء ترك الثوب
وضمنه قيمة ثوبه أبيض، وفي السباح إن سح قبل الجحود الأجر لأن صبغ الثوب
للسباح وعليه عزل مثله كذا في الخلاصة، ولو استأجر دابة لم أكر في نصف الطريق قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى: يلزمه الأجر قبل الإنكار ولا يبرم بعد الإنكار وإن محمد رحمه الله
تعالى: لا يسقط عنه الأجر لأنه ليس بالمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتلقى في
يده بحكم الإجارة كذا في محيط السرخسي، ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فيما مضى نصف
السنة جمعت الإجارة وأدعه لنفسه وقيمة العبد يوم جحود أمان فصحت السنة وقيمتها ألف ثم
مات العبد في يد المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر
ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في نظهيرية، قال هشام. سألت محمداً كيف حتمت الأجر
والضممان؟ قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعا وفسر هشام ذلك فقال: الأجر واجب
لاستعماله العبد في السنة والضممان واجب بعد مضي السنة لأن بعد مضي السنة وجب عليه رد

العهد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاحتمل سبب وجوبهما واختلاف الرمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قبلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، يعني أن لا يلزمه الأجر قبل الإنكار ويسقط عنه بعد الإنكار كذا في المحيط، كل صانع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالإجماع كذا في الذخيرة، ومن لعمله أثر في العين يحبس العين بالأجرة إلا إذا كانت مؤجلة وللنسيج ومن خلق الشعر وكسر الخطب وكل من صارت العين بعينه شيئاً آخر بحيث لو فعله العاصب رأى ملك المعصوب منه فله حبس العين وهذا كله إذا عمل في دكانه ولو في بيت النساجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي، وأما الفصار إذا قصر الثوب فإن ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال الشاشج^(١) كان له حق الحبس، وإن لم يكن لعمله أثر إلا إزاحة الدرن احتلفوا فيه والأصح أن له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية، ثم الذي له حق الحبس إذا حبس وهناك الشيء في يده فإنه لا يضمن ولا يكون له الأجر أيضاً وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، ولو هلك الثوب في يد الأجير من غير صنعه ومن غير أن يحبسها بالأجر فإن كان لعمله أثر في العين كما في الخياط والصباغ يسقط الأجر وإن لم يكن لعمله أثر في العين كالحمال والكارى لا يسقط الأجر كذا في المحيط، فإن حبس العين من ليس له حق الحبس هلكت صحتها الضرب والمؤجر مجبر إن شاء ضمنه قيمته معمولة وأعطاه الأجرة وإن شاء ضمنه قيمتها غير معمولة ولا يعطيه الأجر كذا في المصبرات، إذا قال صاحب الثوب للمساخ اذهب بالثوب إلى منزلك حتى إذا رجعا من الجمعة سرت إلى منزلي وأومى لك أجرك فاحتبس الثوب من يد الخائن في الرحمة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى: إن كاد الخائن دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنته من الأخذ ثم دفعه إلى الخائن ليومي إليه الأجر يكون الثوب رهناً فإذا هلك هلك بالأجر وإن كان صاحب الثوب دفع إليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الخائن ويكون أجره على صاحب الثوب على حاله، ولو منعه الخائن بالأجر قبل الدفع احتلف فيه العلماء فإن اصطفا على شيء كان حسناً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان الأخير قصاراً فأمره بالإسك ليوفي له الأجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قبلي مسألة المساح يجب أن تكون هذه المسألة على التفصيل أيضاً كذا في المحيط، حالك عمل ثوباً للرجل فتعلق الأجر به ليأخذ به وأبى الخائن أن يدفعه حتى يأخذ الأجر فتخرق من مد صاحبه لا ضمان على الخائن، وإن تخرق من مدهما فعلى الخائن نصف الضمان كذا في الفصول العمادية، والسمار إذا باع مائة بيعة من الثياب وأمسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينفذه الأجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب المحمولة إذا قاتل للحمال أمسك المحمولة حتى أعصيك الأجر فسرقت المحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لأنه ليس لفعل السمار أثر في العين ومن لا أثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالأجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهناً كذا في فتاوى قاضيهان، إذا استأجر الرجل من آخر داراً بدين كان للمستأجر على الأجر يجوز وكذلك لو استأجر عبداً مدين كان للمستأجر على الأجر يجوز فإن فسح الإجارة فأراد المستأجر أن يحبس المستأجر بالدين السابق كذا في ذلك

(١) قوله الشاشج: في القاموس الشاوق قد يمد الشاشج معرب حذف شطره اهـ

كذا في المحيط، استأجر داراً من مديونه وقاص بعض للدين بالاجر فإذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه، ولو سكنها بعد مضي المدة لا أجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى، إذا أجر داره وعجل الاجرة ولم يسلم إلى المستأجر حتى مات الأجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المعجلة كذا في التتارخانية، وفي الإجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة، ذكر الحاكم استأجر عبداً للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الأجر عليه، وإن مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذه هكذا في المحيط، والله تعالى أعلم.

الباب الثالث في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالأيوم ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات، ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وإن لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي، لو أجر داره شهراً وهو المحرم ثم أحرها من آخر شهر صغر والعقد في المحرم فإنه يسلم الدار أولاً لصاحب المحرم فإذا انسلخ يسلمها إلى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الرواح، ولو أجر داره شهراً أو شهراً معلومة فإن وقع العقد في غرة الشهر يقع على الأهلة بلا خلاف حتى إذا نقص الشهر يوماً كان عليه كمال الاجرة وإن وقع بعد ما مضى بعض الشهر ففي إجارة الشهر يقع على ثلاثين يوماً بالإجماع وأما في إجارة الشهور ففيها روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهور كلها بالأيام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالأيام من الشهر الأخير والباقي بالأهلة كذا في البدائع، وإن وقعت الإجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالأيام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط، فإن استأجرها سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالأهلة اثني عشر شهراً، وإن كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالأيام ثلاثمائة وستون يوماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى يعتبر شهر بالأيام واحد عشر شهراً بالأهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، وإن أجر داراً كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وهصد في بقية الشهور وإذا تم الشهر الأول فلكل واحد منهما ان ينقض الإجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة للشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الأولى من الشهر الداخل وبومها هكذا في الكافي، والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في ملو قاصيحاك، ولو فسخ في أثناء الشهر لم يفسخ وقيل - يفسخ به إذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد أبو نصر، أو لو قال في أثناء الشهر: فسخت رأس الشهر يفسخ إذا اهل الشهر بلا شبهة، ولو قدم أجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل أجرتة كذا في التبيين، ولو فسخ أحدهما الإجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد وحسبهما الله تعالى وقيل: لا يصح في قولهم جميعاً كذا في محيط «سرخسي»، ولو قال:

أجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالإجماع لأن المدة معلومة والاجرة معلومة بتجدر فلا يملك أحدهما التمسك قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع، وإن استأجر داراً سنة بعشرة دراهم صبح وإذا لم يسم فسط كل شهر من الاجرة لأن المدة معلومة كذا في الكافي، رجل استأجر أجيراً يوماً ليعمل له كذا قالوا: إن كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس إلى العصر فهو على ذلك وإن كان لعرف أنهم يعملون من طلوع الشمس إلى غروب الشمس فهو على ذلك وإن كان العرف مشتركاً فهو على طلوع الشمس إلى غروبها اعتباراً لذكر اليوم كذا في متاوى قاصيخان، وحذمة الأجير في البيت أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأضي بالسجور إن كان يرمد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل الماء إلى البالوعة وإيفاد سار في الشتاء بالغداة والعشاء وعمر رجله وجميع يده إلى أن ينام وغير ذلك في حرارة الفتاوى، ولو استأجر دابة لمركوب يوماً كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني إلى غروب لشمس ولو استأجر ليلاً فإنه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في حرارة المفتين، وإن تكررت دابة بهاراً لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس إلى غروبها لأن النهار اسم للبياض وقال بعضهم: هذا إذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العموم فلا يفرقون بين ذلك فيكون أخواب فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاصيخان، وإن تكررت دابة من العذرة إلى العشي يرددها بعد زوال الشمس قالوا: هذا في عرفهم فاما في عرفنا بالإجارة لا تنتهي بزوال الشمس وإنما تنتهي بغروب الشمس لأن اسم العشاء في عرفنا إنما ينطبق على مبدع غروب الشمس وكذلك إذا قال بالفارسية: ابن جريدكم كرفتيم باشك مكانه، فهذا إلى غروب الشمس في عرف كذا في المحيط، مستأجر يجاراً ليعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال: عشرة أيام في الصيف لا يصح لأنه مجهول ما لم يعمل له عشرة أيام من أول شهر كذا، كذا في المحيط للمكردي، مثل أبو بكر عمن اعطى رجلاً درهمين ليعمل له يومين يعمل له يوماً وامتنع من العمل في اليوم الثاني قال: إن سمي له عملاً جازت ويجبر على العمل فإن مضى لا يطلب منه العمل بعد مصي اليومين ولو قال: مع تسمية العمل يومين من الأيام فسدت الإجارة وإن أجر مثله إن عمل كذا في الحاوي للفتاوى، وفي فتاوى الفصلي رحمه الله تعالى إذا استأجر رجلاً يوماً ليعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل إلى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة، وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: إن له أن يؤدي السنة أبصاً وانفقوا أنه لا يؤدي ثفلأ وعليه الفتوى كذا في الذخيرة، وفي عريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى: المستأجر لا يجمع الأجير في المصر من إتيان الجمعة فيسقط من الأجر بقدر اشتغاله بذلك إن كان بعيداً وإن كان قريباً لم يحط عنه شيء من الأجر فإن كان بعيداً فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الأجر فإن قال الأجير: حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال: يحتمل أن يشتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط، استأجر أجيراً شهراً ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف واعتدائه من صلاة الفجر كذا في حرارة الفتاوى، استأجر فجراً يوماً إلى الليل فأمره آخر أن يتخذ له دورة

بدرهم فانه إن علم انه أجير لا يعمل وإن لم يعلم لا بأس ويتنقص من أجر المجدد قدره إلا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي، وإذا وجد الأجير مكاناً خيراً من الأول من حيث الصالح ومجراً أو كان الأول بدرهم والثاني بدرهمين ثم يجزله أن يعمل لغيره، وإن كان يدفع له مائة درهم كذا في انتشارخانة، والله تعالى أعلم.

الباب الرابع في تصرف الأجير في الأجرة

إذا أبرأ المؤجر للمستأجر من الأجرة أو وهبها منه أو تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الأجرة في العقد لم يحز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عيناً كانت الأجرة أوديناً والإجارة على حالها لا تنسخ وقاب محمد رحمه الله تعالى إن كانت الأجرة ديناً حاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقضي الإجارة وإن كانت عيناً فوهبها وكان ذلك قبل أن يتقاضى فإن كان قبل الهبة تطل الإجارة وإن رد الهبة لم تبطل وعدت الإجارة على حالها كذا في المحيط، ولو أبرأ من الأجر أو وهب منه فإن كان ديناً وشرط التعجيل صح بالإجماع والمعد بحاله ولو أبرأ من الكل إلا درهمين صح بالإجماع لأنه بمنزلة الحظ ولو كانت الأجرة عيناً لا يصح الإبراء كذا في الغياثية، فإن كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط، ذكر أبو الليث في نوازه لو وهب المؤجر أجر رمضان من يجوز؟ قال علي قول محمد رحمه الله تعالى: إن استأجر سنة يجوز وإن استأجر مشاهرة يجوز إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي، وبه يأخذ كذا في الوجيز للكردي، وبه مضي من السنة نصفها ثم أبرأ من جميع الأجرة أو وهبها منه فإنه يبرأ من الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي، ذكر المحاكم الشهيد في المنقذ رجل أجر أرضه من رجل بدرهم معلومة ونقص الأجرة فلم يزرع للمستأجر الأرض حتى وهب الأجر الأجر للمستأجر ودفعه إليه ثم انتقضت الإجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الأجر بما أعطاه من الأجر إلا بحصة ما مضى من السنة والأرض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط، ولو اشترى المؤجر من المستأجر عيناً من الأعيان جاز في قولهم جميعاً ويتعلق العقد بمثل الأجرة ديناً في الدمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الأجرة كذا في ذخيره، فإن تعدد إبقاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الأجرة دراهم فاحد مكاتها دقيقاً أو زناً أو عوضاً آخر جاز كذا في الغياثية، وإذا تصارف الأجر والمستأجر الأجرة فأخذ بالدرهم فدبر فإن كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كان شرطاً للتعجيل في الأجرة حتى وجبت الأجرة جازت المقاصرة إجماعاً وإن كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسألة على خلاف على قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الآخر: الصرف باطل إذا فترقا قبل إبقاء العمل وهذا إذا كانت الأجرة ديناً، فأما إذا كانت الأجرة عيناً فإن كانت نفقة بعيها فأعطاه المستأجر مكانه فذاً لا يجوز منعه، كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في

الأصل إذا وقعت المصارفة بالإجارة وقد عقد الإجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل أن يحمل شيئاً أو بعد ما سار نصف الطريق فإنه لا يرد الأجر كله على المستأجر إن لم يكن حمل شيئاً وإن سار نصف الطريق يرد عليه نصف الأجر وذلك خمسة دراهم وهذا إما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله الأول وهو قول محمد رحمه الله وأما على قوله الآخر انصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يضر المستأجر موعداً بالإجارة فإن مات الحمل قبل أن يحمل شيئاً كان على ورثة أحمال رد الدينار على المستأجر لأن الأحمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمل من الأجر وإن مات في نصف الطريق فإن ورثة أحمال نرد الدينار على المستأجر ولورثة الحمل على المستأجر نصف الأجر هكذا في المحيط، ولو أجز داره من رجل فامى سنة بدرهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار أجر شهرين فأمى انقاضي أو يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من انقاضي الدين والربيت وغير ذلك حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للعامي على المستقرض شيء ولكنه قرص لرب الدار على مستقرض بمدة أو لو قرص بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط، ولو اشترى مستقرض من العامي بالإجارة دينار فإنه يجوز إذا اشترى الدينار بعد وجوب الأجر بأن مضت مدة أو شرط استحجيل عندهم جميعاً وإن لم يكن وجب الأجر بأن كان قبل مضي المدة وشروط التعجيل فعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ولو كان لعامي على الرجل للمستقرض دينار وإجارة ابنت عشرة دراهم كل شهر فصلى شهر فأمى رب البيت العامي أن يدفع أجر هذين الشهرين إلى هذا رجل قرصاً عليه ورصي الرجل بمثلث فهو جائز، فإن قصه بالدينار الذي له عليه وأخذ بالتفصيل فوائده قال فهو جائز لأن المقاصة في الجس المختلف إما لا يجوز إذا لم يوجد التراضي على المقاصة فإما إذا وجد يجوز إلا أنه يكون صرف ثم يجوز هذا الصرف بحصة ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعاً فإما بحصة ما لم يجب من الأجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسألة على الخلاف بجور عند محمد وهو قول أبي يوسف الأول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصرف بأجر لم يجب بعد وهو شهر لثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض والعامي هكذا في المحيط، ولو كان رب البيت مقرض الدراهم على أن يرد عليه ديناراً بعشرة دراهم لم يجر وإن أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقاصه بالدينار فإما للمقرض عن المستقرض عشرون درهماً وإن كدر عرضه أجر الشهرين من قبل أن يسكن شيئاً وأمره أن يعجله وضابت نفس العامي بثلث وأعطاه به دقيقاً أو ريباً أو ديناراً بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو أنهدم البيت أو سحر لم يرجع لعامي على المستقرض شيء، ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدرهم كذا في المبسوط، ثم إن يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد وإما على قول أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فإما ما يحضر الدينار فإنه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض بما حقه من الدينار لأنه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط، ولو استأجر دراهماً وسكن فاستحققت

فلا جرة للأجير ويتصدق بها لأنه ظهر أن المؤجر كان عاصياً للدار حتى أجراها كذا في محيط السرخسي، ولو استأجر بيتاً بثوب فأجره بدينارهم أكثر في قيمته الثوب صاب به الفصل وكذلك كل ما احتلف لجلس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفصل أيضاً لأنه لا يظهر أفضل بين الدراهم والدينار إلا بالتقويم كذا في المسوط، ولو أن رب البيت أراد التعجيل في الأجر كله قبل الهلاك نأى المستأجر أن يعطيه فإنه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فام حصه ما لم يسكن فلا يجبر على إيفائه كذا في المحيط، وإذا أجر داره من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروس والحيوان والكميل والورود وغير الذهب والفضة كذا في المسوط، وإن كانت الأجرة شيئاً من الكميل والورود بغير عينه موصوف فلا ينس بان بيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا إذا رحت بالاستيلاء أو باشتراط التعجيل كذا في المحيط، فإن ابتاع به شيئاً بعينه جاز بيعه في المجلس أو لم يقبضه وإن ابتاع به شيئاً بغير عينه فلا يخرجه حتى يقبض منه فإن عاره قبل أن يقبضه انتقص البيع وليس له أن يبيعه من غيره فإن بيعه من غيره من عليه الدين لا يجوز كذا في المسوط، وإذا استأجر داراً بعد بعينه منه واعتز رب الدار بعد قبل أن يقبض العمد من مستأجر رجل أن يسله للدار إلى المستأجر فعنفه بالطل لا الأجرة لا تملك إلا باستيلاء المانع أو بالتعجيل أو بإشراط التعجيل ولم يوجد شيء من ذلك وإن كان رب الدار قد قبض العمد إلا أنه لم يسلم للدار إلى المستأجر بعد حتى أعتق العبد إذا أعتقه كذا في غيصة. فإن قبض الدار وتمت التسليم فلا شيء عليه وإن أصبح العتق باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو عرق الدار أو انعدام التسليم من الانساع بإهداه فعلى المعتق قيمته العبد، ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهراً ثم اعتق جميعاً بعد وهو في يد المستأجر فإنه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وينتقص الإجارة فيما بقي كذا في المسوط، ولو سكن المستأجر في بقعة المدعى يجب أجر المثل كذا في الغرثية، ولو استكمل سكنى قبل قبض العبد فمات العبد أو ستحق كان عليه أجر مثلهما دعاهم يدع وفي الإجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يجاوز به لمسمى كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا رد الأجر العبد بغير عيب أو رؤية وقد سكن المستأجر للدار يجب أجر المثل لأن صاحب الأصل كذا في الغرثية، ولو رد المستأجر دفع العمد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعنفه بالطل لأن العبد خرج من ملكه بالتسليم إلى رب الدار فإنه أعتق ما لا يملكه كذا في المسوط، ولو سكن المستأجر الدار شهراً وهاك العمد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم إلى رب الدار فإن عني المستأجر أجر مثل الدار يعني بخصه الشهر بخلاف ما إذا كانت الإجارة فاسدة من الابتداء فإنه لا يرد أجر المثل على ما يخص لشهر من قيمة عيب كذا في المحيط، ولو نص الأجر لمدة بغير إذن المستأجر وهو عني وباعه ثم مضت مدة أصبح ولو فسخت الإجارة رجع المستأجر على الأجر ببقية تلك المدة ولو كانت لأجرة عبداً فعنفه فاعتقه الأحرار أو مات في يده لم يفسخت الإجارة رجع للمستأجر ببقية المدة وإن مضى نصف المدة لم يفسح رجع بنصف قيمته كذا في الغرثية، رجل أجر داره بعينه سنة فسكن المستأجر شهراً ولم يدفع

العهد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر ناصي أجر لمثل بالغاً ما بلغ ولنقص الإجارة فيما بقي وكذا لو استأجر داراً بعين فمكّن الدار ولم يسلم العين حتى هكت عليه أجر لمثل بالغاً ما بلغ كذا في فتاوى قاصصان، والله أعلم

الباب الخاص في الخيار في الإجارة والشروط فيها

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي، ويعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الإجارة كذا في السراج الوهاج، ولو شرط ثلاثة فمكّن في مدة الخيار سقط الخيار، ولو انهدم المبنى بالمسكن لا ضمان لأنه مكّن بحكم الإجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي، وإن كان الخيار لرب الدار فمكّن فيها فلا أجر ويضمن ما انهدم بمسكنه كذا في انبياثة، وإن كان بعد الإجارة فمكّن الأجر وخيار الرؤية ثلاث للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للكردي، وإن تكاثر دراً لم يرها فله خيار إذا رآها ولو كذا رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها إلا أن يكون انهدم منها شيء يضر بالسكنى فحينئذ يتخير بالتغير هكذا في المسوط، ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في المتناوي الصغير إذا استأجر الرجل رجلاً تابعاً ديك ورؤوس بسايد بيد^(١) معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع عن الباقي قال إن كان قد أراه القدر وقت الاستئجار يجبر على الباقي وإن لم يره لم يجبر وأصل هذه المسألة ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الإجازات أن من شرط فصاراً على أن يقصر له عشرة أثواب بمثل معلوم ولم يره اثني عشر ولم تكن عنده كان فاسداً وإن أراه اثني عشر كان جائزاً كذا في الدخيرة، وإذا سعى له جاساً من الثياب ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في شرحه أن هذا ظهير ما لم يره يعني يكون فاسداً وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه إن بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقدار عمله معلوماً فهو وإراة الثياب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسألة القدر والرتديحي كقوله في القصار فيتأمل عند الفتوى كذا في المحيط، وفي نوادر بن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على أن يقصر له ثوباً مروباً بدوهم فرخص به القصار فلما رأى القصار الثوب قال: لا أرضى به فله ذلك قال: وكذلك الخياط والأصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف العمل يثبت له خيار الرؤية عند رؤية العمل وكل عمل لا يختلف باختلاف العمل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية العمل والقصارة تختلف باختلاف العمل وكذلك الخياطة فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيهما قال: (شم) ولو استأجر رجلاً ليكسب له كراً حنطة فلما رأى الحنطة قال: لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلاً ليحتجم له بدانق ورضي به فلما كشف عن ظهره قال: لا أرضى به فليس له ذلك لأن العمل هنا لا يختلف كذا في الدخيرة، استأجر رجلاً ليحلب به كذا منا من القطر أو ليفصر به كذا ثوباً وليس عند الآجر ثوب ولا قطن ولا يجوز وإن كان عنده ولم يره فلا جبر بهار الرؤية في الثياب لا في القطر كذا في حرقه المتناوي، وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى: رجل استأجر غلاماً سه

يدار له فاستعمل الغلاء نصف المسعة ومثل أجر الغلام إلى الدوروم يمكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قل. به ذلك وله آخر مثل غلامه كذا في المحيط، رجل استأجر كرمًا لم يره وقد كان باع صاحب الكرم لأشجار قبل الإجارة حتى صحت الإجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم وهو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة، ولو أكل النمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لأنه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى فاصحان، وبثت خيار العيب في الإجارة كما في البيع إلا أن في الإجارة بمجرد المستأجر ما رد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع بمجرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج إلى انقضاء أو رد كذا في المحيط، استأجر داراً وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كأنكسر الجدوع وما يوهن البناء له الخيار وإن حدث عيب بعدها قبل قبضها بردها لأنه عقد يرد على سعة فحدث عيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في التوجيه للكردي، وعن إبراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لعمري، استأجرتك ليوم على أن تقبل هدئ ثقل إلى موضع كذا، وذلك لا يقبل إلا في أيام كثيرة قال: هذه على اليوم ولا يكون على العمل فحصل أن المسافر متى جمع بين العمل وبين الإضافة إلى الزمان في العقد ومثل ذلك تعمل بما لا يبعد الإجير على تحصيله في ذلك الزمان كذا العقد على الترميز ركن استحقاق الإجير معلوماً بمسليم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة، رجل قال: أجزتلك هذه الدار كل شهر بدرهم على أن أحب لك أجرة شهر رمضان أو دس، على أن لا أجز عليك شهر رمضان بالإجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي، أجز حماماً سه سكة، على أن يحط عنه أجرة شهرين للتعطيل والإجارة فاسدة ولو قال، على أن يحط عنه مقدار ما كان معصلاً بحجر ولو قال، على مقدار عصته لا أجز عليك وبين المدة جاز كذا في حرائة الفتوى، سافر حمامياً على أنه إن طاب نأيه فلا أجز به فسدت الإجارة كذا، في الخلاصة، حدثت حريق فاستأجره كل شهر بحمسة دراهم على أن يعمره على أن يحسب بمقتنه فعمره بهذه الإجارة فاسدة وإن سكن المسافر الحانوت فعليه أجز لمثل بالعمارة ما يقع وللمسافر استغنى التي انقضى على العمارة وأجز مثله في أيامه على العمارة كذا في الذخيرة، حال بعضه حراب وفيه حريق عماره استأجر رجل العمارة العائرة في كل شهر بحمسة عشر والخرب كل شهر بحمسة على أن يعمر الخرب ثلثه ويحسب بمقتنه من حمته الأجر دستجار الخرب يعمره ويستمتع به بعد ذلك فاسد إذا شرط أن يكون العمارة بلاجر وللمسافر على المؤجر بمقتنه وأجز مثله فيما عمل ولمؤجر، يسترد الخراب التي عمرها المستأجر منه وأما الخواصت العائرة بالإجارة فيها جائزة لعدم الفساد هكذا في المحيط، ولا يجوز أن يشترط على المسافر أن يرد العمارة إلى لأجر ولها حمل ومؤنة وإن لم يكن لها حمل ومؤنة جاز هكذا في العيانية، في الفتوى سأل عن استأجر مرحلاً شهر ليصبح فيه العصور واشترط رده على المسافر فسد العقد وإن لم يشترط فعنه آخر شهر فرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الخاوي للنعالي، وفي العيانية إذا مضى الشهر فلا أجز عليه وإن بقي مدة كذا في التارحاني، وهو قال، استأجرتك ملك كل يوم بكذا فإذا فرغ من عمله سقط الأجر عنه رده على المالك أو لا إذا فرغ في نصف اليوم يجب أن أجز اليوم كما إذا فرغ في نصف الشهر كذا

في خزنة الفتوى، استأجر حياً وكيزان فقل له المؤجر: ما لم تردا عني صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فإجارة في أحياء فاسدة ولهي الكيزان جائزة يعني إذا سمي للكيزان إجارة وللحياب كذلك فيجب في الكيزان حصّة ما سمي إلى وقت كسره وهي الحياب يجب أجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى، قال القاضي فخر الدين: الفتوى على أنه لا تفسد الإجارة في الكيزان إلا إذا علم أن لها حملاً وموثة تجري فيها المماسكة وكذا لو لم يسم إجارة الحياب وإجارة الكيزان فالعقد فاسد وإن لم يكن للكيزان حصن وموثة كذا في انتارخانية، وفي الأصل رجل تكارى من رجل داراً سنة علي أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام فإن رصدها أخذها بمائة درهم وإن لم يرضها أخذها بحصن درهم فذلك فاسد فإن سكنها وجب عليه أجر المثل في الثلاث الأيام وبعد ثلاثة الأيام ولا يضمن ما اتهدم من سكنه لا في مدة الخيار ولا بعد مضي مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطاً لصاحب الدار فإنه يضمن المستأجر قيمة ما اتهدم من سكنه في مدة الخيار وإن قل: أنا بالخيار ثلاثة أيام من رصيته أخذتها بمائة درهم كانت الإجارة جائزاً فإن سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمت الإجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما اتهدم كذا في هيضة ولو استأجر أرضاً عسى أنها كذا جريب وكانت ثلث أو أكثر فهي بالسعي وله الخيار في الأقل وهو قال: كل جريب بكذا يترجمه الآخر بحصنه كذا في الفتاوى القضائية، وهو استأجر داراً شهراً مسماة فم يسلّم إليه الدار حتى مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلّم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر أن يأبى ذلك وكذلك إذا طلبها من المؤجر فصعها إياه ثم أراد أن يسلّمها فذلك له وليس للمستأجر أن يمنع، فإذا استأجر دارين فسقط إحداها أو منه مانع من إحداها أو حدث في إحداها عيب فله أن يتركهما جميعاً كذا في البدائع، وهو استأجر بيتين فأتهدم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط، وفي فتاوى السمي صان عمن استأجر صاحبة على أن ما سمي من الأجر أهاج جرى الماء وانقصاعه أيضاً قال: هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع إذ الأجر لا يجب حراً انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي لفتاوى، رجل استأجر ثوراً من رجل على أن يطحن عيه كل يوم عشرين قعيراً فوجده المستأجر لا يطحن ولا عشرة اقفرة كان المستأجر بالخيار إن شاء رضي به كذلك وإن شاء رد، فإن رضي به برمه أحر كل يوم بتعامه وإن رد كان عليه أجر اليوم الذي استعمله بهه ولا يحط عنه شيء، بسبب النقصان عن الحصن لأن الإحارة وقعت على الوقت وهذا يستحق الأجر وإن لم يطحن عليه شيئاً كذا في الذريعة، ولو تكارى دابة إلى بعدد موجدتها لا تبصر بالليل أو جموحاً أو عثوراً أو بعضاً كان كانت الذابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعيه من الأجر بحساب ما سار لأنه استوعى المعود عنه بقدره وإن كانت بعير عيتها فله أن يبلعه إلى بعدد على دابة غيرها لأنه يترجم العقد في ذمته وهذا إذا قامت البية على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط، وفي الخلاصة للحائذ وتطبيق الإجارة بنفسها وإجارة أخرى باطل كما لو أجرة دابة من نسيب ثم قال لعيره إن المصحح الإجارة بيننا أحرث منك فإنه لا يجوز وفي جامع الصاوى ولو استأجره عني أن يضرب له من هذا الثوب أو من ثوب عدي في موضع كذا في كل يوم بضرب ألف لسة بهذا للفقير وسمى

ملبنة معروفا يجوز كذا في التناجزائية، ولو اشترط رب الدار على البناء وضع المذرع والهرادي وكس السطوح وتطبيته وسمى ذلك فهو جائز وإن استأجره ليهني به بالدين فعلى البناء انظون ونقله إلى الحائط إلا أن يكون مكاناً بعيداً فيكون بالخيار إذا علم ذلك فإن كان أراه المكان فلا خيار له وإن استأجره ليهني له حائطاً بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لأن العمل بما سمي يصير معلوماً عند أهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب إجارة البناء، وإذا استأجره ليهني له حائطاً بالرهص وشرط عليه الطول أو العرض لا تجوز الإجارة لأن العمل لا يصير معلوماً كذا في المحيط، والله تعالى أعلم.

الباب السادس في الإجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر

الأصل أن الإجارة إذا وقعت على أحد الشيئين وسمى لكل واحد أجر معلوماً بأن كان: أجر تلك هذه الأربعة أو هذه الأربعة بمسرة أو كان هذا القول في حائوتين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول: إلى واسط كذا أو إلى كوة كذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك إذا خيره بين ثلاثة أشياء وإن ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك هذا في أنواع الصبغ والخياطة إذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وإن راد عليها لم يجوز استدلالاً بالبيع إلا أن الإجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الفحيرة، إذا دفع إلى خياط ثوباً فقال له: إن خطته فارسياً فذلك درهم وإن خطته رومياً فذلك درهمان أو قال نصباغ: إن صبغت هذا الثوب بصلر فذلك درهم وإن صبغته بزعفران فذلك درهمان فذلك جائز، ولو قال: إن خطته أنت فأجرك درهم وإن خطته تلميذك فأجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سوله كذا في البدائع، وكذا، مو قال لراد الأبق: إن رددته من موضع كذا فذلك كذا وإن رددته من موضع كذا فذلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط: إن خطت هذا الثوب فذلك درهم وإن خطت هذا الثوب الآخر فذلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: إن سكنت في هذه الدار عطاراً فبدرهم وإن سكنت حداداً فبدرهمين أو قال: إن سكن فيها حياطاً فبدرهم وإن سكن فيها حداداً فبدرهمين فالإجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وإن استأجر دابة إلى الحيرة فبدرهم وإن حاور إلى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة ولم يحدث فيها خلافاً فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وإن استأجر دابة إلى الحيرة على أنه إن حمل عليها كثر شعير فأجره نصف درهم وإن حمل كثر حنطة فأجره درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي، إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم على أنه إن حمل منه الحنطة فبأجرة عشرة وإن ركبها فبأجرة خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر خلافاً لهما واختلف عبارة المشايخ رحمهم الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تحريج مسألة الدابة الدار أنه إذا سلم الدار ولم يسكن فيها وإذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئاً ولم يركبها بعضهم قالوا: يجب أقل الدسبين كذا في المحيط، وهو الصحيح هكذا في التبيين، ذكر الكرخي إذا استأجر دابة من بغداد إلى القصر بخمسة وإلى الكوفة بعشرة فإن كانت المسافة

إلى القصر نصف المسافة إلى الكوفة فالتقيد جائز، وإن كان أقل أو أكثر فالتقيد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالتقيد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المستنقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه إن أتى عليها الكوفة بم عشرة وإن أتى القصر وهو المنتصف قبضه فهو جائز قال، وإن قال وإن أتى القصر وهو المنتصف قبضه لا يجوز قال، لأن إذا أتى القصر لا يدري ما عليه سنة أو خمسة كذا في المحيط، ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل رطل وعدل هروي وقال: أحصل أي عشرين للعدلين شئت إلى منزلي على أنك إن حملت الرطل فلك أجر درهم وإن حملت الهروي فلك أجر درهم فحمل الهروي والرطل جميعاً إلى منزله فإجارة جائزة وأيهما حمل أول مرة فهو الذي لاقاه الإجارة وهو مطروح في حمل الآخر صام له إن ضاع في قولهم جميعاً وإن حملها جولة فعليه نصف أجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن ضاعا وعلى قولهما صميمهما إن ضاعا وفي نواذر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لغيره إن حملت هذه الخشبة إلى موضع كذا فلك درهم، وإن حملت هذه الخشبة الأخرى إلى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها جولة إلى ذلك الموضع منه درهمان أوجب أكثر الأجرين بكفاله وأنه يحال في رواية ابن سماعه في العدلي كذا في الدحية، إذا قال للمحيط إن حطته اليوم عند درهم وإن حطته غداً فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح للشرط الأول ولا يصح للشرط الثاني وقال صاحباه: يصح للشرط جميعاً وإن حاطه في اليوم الأول يجب المسمى في ذلك اليوم وإن حاطه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزداد على درهم^(١)، ولا ينقص عن نصف درهم وفي النواذر يجب أجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القسوري الصحيح رواية النواذر كذا في فتاوى قاصيدان، وإن حاطه في اليوم الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختصم الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل أيضاً فروي عنه أنه لا يرد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الأصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاور به نصف درهم وينقص عن نصف درهم إن كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما أيضاً كذا في الفتاوى الكبرى، هذا إذا جمع بين اليوم وللمعد قائم إذا أريد العقد على اليوم فإن قال: إن حطته اليوم فلك درهم في العقد قائم إذا أريد العقد على اليوم فله أجر له وقيل له الآخر كذا في محيط السرخسي، ولو حاط نضعه اليوم ونضعه غداً فله نضعه وفي المد أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزداد على النصف وعنهما ثلاثة الأرباع كذا في التمراتشي، وإن بدأ بالمعد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الأول فقط كذا في المتاوى المتنبية، لو قال: إن حطته اليوم فبدرهم وإن حطته غداً فلا أجر لك فإن حاطه في اليوم فله درهم وإن حاطه في المعد فله أجر مثله لا يزداد على درهم بالإجماع كذا في محيط السرخسي، ولو قال: ما حطته اليوم فبدرهم وما حطته غداً

(١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد يزداد على نصف درهم ومقابلته رواية النواذر المذكورة أنه لا يزداد على نصف درهم وصححها الريلمي وغيره كما أعاده ابن عبيد بن حمزة وروى

فبحساب نصف درهم يسد لأنه مجهول وكذا لو قال: ما غطت من هذه الشياطين رومياً هكذا وما غطته دارساً هكذا فهو فاسد لمجدلة العمل ولو قال: استأجرتك عدداً لتحيطه بدرهم فحاطه في اليوم فلا أجر له لأن الإحصاء صحيحه كذا في الغنيّة ولو استأجر يوماً بدرهم فإن بدا له مكل يوم بدرهم فالإجارة فاسدة نياتاً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط المرحسي.

وما يتصل بهذا الفصل إذا جمع في عقد الإجارة بين الوقت والعمل إذا استأجر رجلاً لمعمل له عملاً اليوم إلى الليل بدرهم صباغة أو حبراً أو غير ذلك فالإجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما: يجوز استحساناً ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى إذا فرغ منه نصف النهار فله الأجر كاملاً وإن لم يفرغ في اليوم فله أن يحسن في المد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة إلى بلد ثلاثه أيام بأجر مسمى فذكر للدة والمساغة وأعمل وكذلك لو استأجره ليقبل له طعاماً معلوماً من مرصع إلى موضع لليوم إلى الليل فهو على الخلاف الذي يساه في المد كذا في الميسوط، ولو استأجر رجلاً لمحيط له هذا الثوب فمبعض يوم بدرهم لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال: لمحيط لي قميصاً أو لحبر لي قميصاً ولم يقدّر حازر بالاتفاق ولو قال: لمحيط قميصاً من هذا الثوب في اليوم جار كذا في العسوي العتائبة، وفي إشارات الأصل إذا استأجر الرجل من آخر ثوباً ليطحن عليه كل يوم عشرين قميصاً فهذه الإجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: هذا الجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، يسمى أن يفسد هذه الإجارة على قاسم مسألة الحيز وسهم من قال: لا مل هذه الإجارة جائزة على قول الكل وفي الأصل أيضاً لو شرط على الخباز أن يخبز له هذه العشرة الخفافيم دقيقاً وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم نحو هذه الإجارة عندهم جميعاً وإن ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة: رجل دفع إلى خياط ثوباً لمقطعه ويخيطه قميصاً على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثرى من رجل إلى مكة على أن يدخلها إلى عشرين ليلة كان يغير بعشرة دنائير ولم يرد على ذلك روي عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز هذه الإجارة فإن وفي بالشرط كان له المسمى وإن لم يفرغ كان له أجر المثل لا يرد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من رجل أياماً مسمدة ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما، ولو قال للمحيط استأجرتك هذا اليوم لتحيط هذا القميص بدرهم أو قال: استأجرتك هذا اليوم لتحبر هذا القميص الدقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وفي الكرخي يس في المسألة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسألة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الإجارة فاسدة قدم العمل أو آخر إذا ذكر الأجر بعد الوقت والعمل، أم إذا ذكر الوقت أولاً ثم الأجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولاً ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيهان، ومتى فسدت الإجارة إن كان فسادها لمجدلة المسمى من الأجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالعام بلع كما لو استأجر داراً أو حائطاً سنة بمائة درهم على أن يرمها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالعام بلع لأنه لما شرط للزمة على المستأجر صارت للزمة من الأجر فيصير الأجر مجهولاً أما إذا كان فساد الإجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الطهيريّة، قال في

البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي، وإذا استأجر داراً وتبعضها ثم أجزرها فإن يجوز أن أجزرها بمثل ما استأجرها أو أقل من أجزرها بأكثر من استأجرها فهي جائزة أيضاً إلا أنه إن كانت الإجارة الثانية من جنس الإجارة الأولى فإن الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وإن كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة، ولو رد في الدار زيادة كد لو وثق فيها وقتاً أو حفر فيها بئر أو حياً أو أصلح أبوابها أو شيئاً من حوائضها طابت له الزيادة، وأما العكس فإنه لا يكون زيادة وله أن يؤأجرها من شاء إلا الحداد والقصور والطحان وما أشبه ذلك مما يصير بالنسبة ويوهبه هكذا في السراج الوهجي، ولو أجزع ما استأجر شيئاً من ماله مما يجوز أن يعقد عليه عقد الإجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط، وذكر الخصاص في كتاب الحيل أنه إذا كان المستأجر داراً فكسها من الثرب ثم أجزعها بأكثر من استأجر لا تطيب له الزيادة وإن أجزعها بأكثر من استأجر وقد عند الإجارة على أن أكس الدار يطيب له الفصل كذلك في الحيرة، ذكر شيخ الإسلام في كتاب شرح أخيل، وإن كان المستأجر أرضاً فصحب بها مساهمة فله زيادة ويطيب له التفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفصل وإن كثر أجزعها ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها زيادة توجب حيب الفصل قال القاضي لإمام أبو علي التستبي رحمه الله تعالى: أصحاب في هذا مترددون بعضهم يعدون هذه زيادة ولائها تسر على المستأجر إجماعاً وإنهاء بينها وتسهيل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدونها زيادة وفي نوادر بشر من أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر رجل شيئاً صفقة واحدة ورد في أحدهما شيء وزد في بعض أسخ لو أصلح في أحدهما شيئاً به أن يؤأجرهما بأكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس به أن يؤأجرهما بأكثر من استأجرهما كذا في المحيط. وكان الإمام أبو عبيد الله السلمي يحكي عن أستاذه أن المستأجر لو أجزع من مؤأجر لا يصح أن أجزع من غيره ثم إن الغير أجزع من مؤأجر يصح، وقال الإمام الحنولي: وروي عن محمد رحمه الله تعالى أن الإجارة من المالك لا تجوز مطلقاً تخلل الثالث أو لا وله قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي، وهل يسقط الأجر عن المستأجر الأول؟ إن كان الأجر قبض الدار من المستأجر بعد الإحالة الثانية يسقط الأجر وإن لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيه، ثم إذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقصاً للعقد الأول؟ فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهجي، وذكر الحنولي المستأجر إذا أجزع مستأجر من مؤأجر قبل تفسخ الأولى وأنه غير صحيح لأن الثاني فاسد والفاقد لا يقدر على دفع الصحيح والعمامة على أنه لا تفسخ إلا أنهم إذا دام على ذلك حتى تمت الإجارة بطلت الأولى لا لأن الثانية فاسدة الأولى بل لأن المدفع يحدث ساعة ساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسميم، يرى المستأجر فإذا استأجر لثالث منه ثاب واسترد منه ذلك بمنع عن تسميم المتفعة الحادثة إلى المستأجر فإذا دام على مضي المدة على ذلك فقد مضت قس التسميم من الاستثناء تفسخ الأولى ضرورة حتى لو أراد المستأجر الأول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليس له بقية مدة منه ذلك لأن العقد الأول إما يفسخ في قدر المتفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي، فإن سكتها الأجر يحكم هذه الإجارة لا أجزع

عليه كذا في الحاي للفتاوى، ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لا يسقط عنه الأجر بلا خلاف بين المشايخ كذا في المحيط، ولو أجز المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المديون يجوز ولا تنفسخ الإجارة الأولى باتفاق الروايات وإن لم يكن على العبد دين لا يجوز فإن سلمه إليه لا تنفسخ الإجارة الأولى كذا في التتارخانية، ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إليه الأجر مزارعة إن كان الميدر من قبل رب الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للإجارة في ظاهر الرواية وإن كان المديون من قبل رب الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للإجارة في ظاهر الرواية وإن كان الميدر من قبل المستأجر جاز لأن الأجر في الفصل الأول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير أجزراً كذا في الظهيرية، المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليحصل في هذه الأرض بشيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاصحان، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر داراً أو أرضاً وزاد المستأجر فيها بناء ثم أجزها من الأجر أو أعارها من كان هذا نقضاً للإجارة الأولى قال في فصل الإجارة في نوادر ابن سماعة: وعلى رب الدار حصّة بناء المستأجر من الأجر قال الحاكم للشهيد: في هذه المسألة دليل على جواز إجارة البناء وحده للعاصب إذا أجز للعصوب من عمره ثم أن المستأجر أجزه من العاصب وأحد منه الأجرة كان للعاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من الأجرة كذا في المحيط، أجز العاصب ثم أجزها المالك بعد مدة فلاجز السابق على الإجارة للعاصب لأنه للعائد وبعد الإجارة للمالك لأن للعاصب فضولي ولو لم يجر حتى تمت المدة فكلها للعاصب كما لو أجز المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة وأجز العبد الإجارة فالعاصبي للمولى والآتي نستعني وذكر القدوري أن الإجارة كسائر العقود فإن أجاز قبل استيلاء شيء من المفعة فالأجر للمالك وإن أجاز بعد استيلائها لم تعتبر والأجرة للعائد، وإن أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر للعاصبي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للمكردي، ولو أجز العاصب سبعين ومصمت السون ثم ادعى للمالك أني كنت أجزت عقده لا يقبل قوله إلا بيمينه، ولو قال: كنت أمرته بقبل كذا في التتارخانية، المستأجر إجارة فاسدة إذا أجز من غيره إجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى، وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه اتفق طهیر الدین المرغينانی كذا في التتارخانية، ثم على قول من يقول بأن المستأجر إجارة فاسدة يملك أن يؤجز من غيره إجارة صحيحة إذا أجز كان للأول أن ينقص الثاني كما إذا اشترى شيئاً فأسداً وأجز من غيره إجارة جلترة المستأجر إذا أجز من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم إن المستأجر الأول فسخ العقد الأول هل ينفسخ العقد الثاني؟ اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ المحدب المدة أو اختصفت كذا في المحيط، وتفسير اتحاد المدة أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في لأول كذا في الصغرى، استأجر من غيره موضعاً إجارة طويلة ثم المستأجر أجزه من عبد الأجر فإن كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس ماله وأما إذا كان العبد استأجر بإذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الإمام والصحيح أن يقال استأجر العبد بإذن المولى كما استأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاحلاطي، لو لم يكن عبده مديوناً كذا في الكبرى، رجل أجز داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى

على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع أنه إذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستاجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدواهم وأراد أن يجعل لأجر محسوباً من الثمن قالوا ما طلب المشتري الأجر من المستاجر كانت هذه إجارة مستقبلية فيكون المأجود من المستاجر ملك المشتري لأنه وجب بمعهده وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أنه يحسب ما قبض من المستاجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد، فإن أجز وعده كان حساً وإلا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وإن كانا شرطاً في البيع ذلك كان مقصداً سبيع كد في الظهيرة، وفي الإيانة استأجر حيمة إلى مدة له أن يؤاجر من غيره لأن هذه مما لا يختلف الناس فيه بمسئلة أبيت وإن اتخذها مطبخاً ضمن إلا إذا كان معداً لذلك كحيمة المسيح كذا في التارخاتيه، والله أعلم

الباب الثامن في انعقاد الإجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الإجارة وانعقادها مع وجود ما يتلفها

استأجر داراً شهراً فسكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي عن أصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهما يوفقان بين الرويعين بين المدة للاستغلال وغير المدة للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والأرض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يعني كذا في حزانة الفتاوى، إذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فإن كانت الدار معدة للاستغلال يجب الأجر، وإن لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الأجر إلا إذا تفاصاه صاحب الدار بالأجر وسكن بعدما تفاصاه لأن سكنه حينئذ يكون رصاً بالأجر قالوا. وفي المدة للاستغلال إنما يجب الأجر على الساكن إذا سكن على وجه الإجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة أما إذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كسكن أو حائثوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الأجر على الساكن وإن كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط، حان نزل فيه رجل فإنه يكون بأجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقيه أبو بكر والفقيه أبو الليث، قال فخر الدين العنوي على أنه سكن بالأجر إلا إذا عرف خلافه بقربة نحو أن يكون الساكن معروفاً بالظلم أو الغصب أو كان صاحب البيت يعلم منه أنه لا يستأجر مسكناً كذا في المضمرات، حوائثت مستعلة سكن واحد في حائثوت منها قال ابن سلمة: يجب أجر المثل وإن ادعى الغصب لا يصدق إذا كان مقرراً للملك للمالك وإن ادعى المثل لا يلزم الأجر وإن برهن للمالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول فغصب لا يسمع كذا في الرجوع للكردري، وإن كان المستعمل لصغير يصغر إلى أجر المثل وإلى ضمان النقصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون وأرجل فيها أحجار يؤجرها منهم فعمل بها قصر ولم يشارك صاحب الأحجار بشيء فإن لم يكن معروفاً عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الأجر فلا أجر عليه إذا عمل بلا إذن رب الأحجار، ولو كان معروفاً عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الأجر فعليه الأجر ثم إن كانت لها أجرة معروفة يجب ذلك وإلا فاجر المثل كذا في الكبرى، استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الأجر ليس له أن يسترد هذا الأجر قال رضي الله تعالى عنه:

والتخريج على الأصول يقتضي أن يكون له ولاية لاسترداد إذا لم تكن إدار معدة للإجارة كد
 في النسيئة، وفي المنقضى عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار إذا كان لمعاصب هذه
 داري فأخرج منها فإن برئتها فهي عليك بكحد مجدها الغصب ثم أقام ثلث عليه بيئة بعد
 أشهر فلا أجر به ولو كان مفراً بالدار للمدعي وبافي مسألة بحالها كان مكناه رصا بالإجارة
 ويجب الأجر كذا في المصنف، ولو أكثرى دلو سنة بالف درهم فلما نقصت السنة قد له رب
 الدار إن مرغتها اليوم ولا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يصر رصاً ولمستكرى مقرر له بالدار
 بمرمه ما سمي من الأجر قال هشام محمد رحمه الله تعالى: أهلاً تجعلها في مفار ما يقبل مائة
 منها بأجر مثلها قال. هذا حسن أجعلها بأجر مثلها فإن مرعها إلى ذلك الوقت وإلا جمعته بعد
 ذلك بما قد كل يوم كذا في حرفة لمعتين، رجل استأجر حائونا كل شهر بثلاثة درهم فلما
 مضى شهران قال له صاحب الحبوب: إن رصبت كل شهر بحمسه دراهم وإلا فصرع الحبوب
 وسم يقل المسأحر شيئاً ولكنه سكن فيه بمنزله كل شهر خمسة دراهم لأنه لما سكن فقد رصي
 بدلت ولو قال المستأجر: لا أرضي بخمسة وسكن لا يلزمه إلا الأجر لأول كذا في ماري
 قاضيهان، أراد أن يستأجر غلاماً فقال صاحب العلام: هو بمشربين ومال المستأجر بعشره
 واشترقا على ذلك فإنه يكون بمشربين ولو قال للمستأجر بل بعشرة وفيض العلام بالصحيح أنه
 يجب الأجر الذي صرح به المستأجر هكذا في جوهر الأحلاطي، رجل قال لأجر أجر لك هذه
 الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال: تقع الإجارة على ألف ومائتين قال إني
 البث هد إذا قصد أن تكون الإجارة كل شهر بمائة أما إذا عصى في التفسير لا يبرمه إلا ألف
 فهو ادعى الأجر أنه قصد العسخ وادعى المسأحر العلط في التفسير فالقول ثلث الأجر كذا في
 الخلاصة، ولو سكن الدار بعض لمدة ثم جردها وقال هي منكى أو قل غصبتها أو قال
 عارية وهي ليست بمشغنة ثم أقيمت عليه بيئة فلا أجر عليه من حين جرده في قول أبي
 يوسف رحمه الله تعالى لأنه غاصب وعد محمد رحمه الله تعالى يشيت الأجر لأنه ثبت أن
 الدار كانت في يده بأجر، ولو كان مكان الدار ذلية أو عين أخرى والمساألة بحالها كان رد على
 المستأجر بعد انقضاء المدة، ويضمن لو هلث قبل الرد لأنه غاصب برعمه، وإن رضى وارت الأجر
 أن يكون على الإجارة أو طلب منه الأجر فسكن يجب لأجره، والقول قول من يريد إبقاء
 الإجارة من المروثة أو الغرماء كذا في التتارخانية، قال لغيره: بكم تؤاجر هذه العرارة شهراً فقال
 بدرهمين فقال المستأجر: لا بل بدرهم وفضها ومضى شهر، فأنصحيح أنه يجب درهم هكذا
 في جواهر الأحلاطي، الراعي إذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى، فقال بصاحب الغنم
 لا أرضي غنمك بعد هذا إلا أن تعطيني كل يوم درهماً، فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك الغنم
 عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خربة المفتين، قال الراعي: لا أرضي غنمك إلا أن تعطيني
 يوماً درهماً، فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك غنماً يجب كل يوم درهم، وكذلك هو في
 إجارة الدور كذا في المنطق، رجل استأجر أجير ليحفر بهر كل شهر بكذا، ثم مات المستأجر
 فقال الوصي للأجير: اعمل عملك على ما كنت تعمل فانا لا أحبس عنك لأجر، فأنى على
 ذلك أباناً ثم باع الوصي الضيعة، فقال المشتري للأجير: اعمل عملك فانا لا أحبس

عنك الأجر بمقدار ما عمل الأجير في حياة الأول يجب الأجر في تركته ومن حوّن قال له الوصي، اعمل عملك يجب على الوصي ومن حوّن قال المشتري، اعمل عملك، يجب على المشتري إلا أن الواجب في تركة الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصي وعلى المشتري أجر المثل إذا لم يحدد مقدار المشروط من الميت أما إذا علما ذلك وأمره أن يعمل على ذلك المشروط فعليهما المسمى كذا في المحيط، رجل استأجر من رجل حماراً بعشرة بدعها حياض وبمحصها ربوف فقال المكاري في الطريق: أنا أطلب الكل حياضاً فقلل المستأجر بالمعاريه: جئت كنتم كه ترخواهي^(١)، بهذا وعد منه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزاده في الأجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة، قل في الأصل، وإذا استأجر دابة إلى مكان مسمى فمات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكري أن يركب الدابة إلى المكان المسمى بالأجر وإما لا تنقض لأن الحال حالة العذر والإجارة تعتمد ابتداء بالعذر فإن من استأجر سفينة شهراً فمضت المدة والمستأجر في وسط البحر فإنه تنعقد بينهما إجارة مبتدأة فلأن يبقى حالة العذر كان أولى وبين العذر أنه يحلف على نفسه وماله لأن لا يجد دابة أخرى في وسط المعارة ولا يكون له قاصر ليرفع الأمر إليه فيؤاجر الدابة منه ثمناً حتى قال مشايخت: لو وجد ثمة دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقص الإجارة وكذا لو كان الموت في موضع يجد دابة في ذلك الموضع تنقص الإجارة ثم إذا ركب المستكري الدابة إلى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان متبرعاً حتى لا يرجع على ورثه المكاري بذلك كذا في الذخيرة، وإذا انفق بأمر القاضي واثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة، إذا كان المستكري استأجر رجلاً يقوم على الدابة كان أجره على المستكري ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم إذا وصل إلى ذلك المكان، رفع الأمر إلى الحاكم ليقضي بما هو الأصلح لورثة الميت فإن رأى القاضي الصلاح في أن يؤاجر الدابة منه ثانياً بأن عرف المستأجر ثقة أميناً ورأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون إلى عين مالهم متى أجر منه فعل وإن رأى الصلاح في بيع الدابة بأن اتهم المستأجر أو رأى الدابة ضعيفة ظاهراً فعلم أن الورثة لا يصلون إلى عين مالهم وإن وصلوا بتحقيقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بيمه حقة للمال على العاتب، وإن كان المستأجر قد عمل الأجر إلى رب الدابة ومسح القاضي الإجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فللقاضي يأمره بإقامة البينة على دعواه وينصب القاضي وصياً على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط، ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبيرة مسألة السفينة إذا انقضت مدة الإجارة والسفينة في وسط البحر ومسألة الزرق الذي فيه الزيت إذا انقضت مدة الإجارة في المعازة ولا يجد المستأجر سفينة أخرى أو رفاً آخر وأبى الأجر أن يؤاجر منه وقد حصرهم الإمام إن كان الإمام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الإجارة من الإمام وقد ذكر ابن سماعه في بوارده هذه المسألة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤاجر هو الإمام بل شرط أن يقول المستأجر: ستأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤاجر واحد من أصحابه ورفقائه فإن أبى الأجر بعد ذلك أن يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزرق عليه إلى أن يجد سفينة أخرى ورفقائه

آخر وبهذه المسألة بين أن من سكن دار غيره لا يجب الإجارة إذا كان صاحب الدار يبنى ذلك وإن كانت الدار معدة للاستعلاء إلا إذا استأجر الساكن بنفسه بمقرون استأجر كل شهر بكذا ثم يسر في مسألة السقيفة والفرق اختلاف الروايتين وما ذكر في أسير محمول على ما إذا حصر الإمام وما ذكر في نوادر ابن سماعه محمول على ما إذا لم يحصر الإمام كذا هي الدجيرة، رجل استأجر أرضاً فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الإجارة كان على ورثته ما سمي من الإجارة يعني أن يدرك الزرع لأن الإجارة كما سبق بالأعداد تبقى بالأعداد وكذا لو مات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الإجارة إلى أن يدرك الزرع وإذا انقضت مدة الإجارة والزرع بعد في لحياس يؤمر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان بعد له، إن شئت فقلع بريح في الخار وإن شئت فتركه في الأرض إلى أن يدرك وغنيك لصاحب الأرض أجر مثل الأرض كذا في مساوي فضيحاء، وفي الأصل إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض رطب طلع وفي المسعى إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض رطب طلع فبطلت الإجارة وهو على قول جره بداراً بعد انقضاء الإجارة. ودل في الموت إذا مات المؤاجر وفي الأرض رطب طلع بالمسعى حتى تموت من هذا الجنس إذا استأجر من آخر رافقاً وحمل فيها حلاً ثم انقضت مدة الإجارة في الصحراء حمل بأجر مثله إلى موضع بعد فيه رافقاً ومات المؤاجر قبل قبلي لمدة لا يجعل بأجر مثله بكذا ترك على الإجارة الأولى كذا في المحيط، ولو استأجر أرضاً سنة فزرعها ثم اشتراها انشأ مع رجل آخر انتقصت الإجارة ويترك الزرع في الأرض حتى يستحصد ويكون بشرطه على صاحب الزرع مثل نصف أجر الأرض كذا في حراة المقيس، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو انتقضت المدة وزرع لم يخرج بعد فاحتصا فسحب الإجارة وردت لأرض إلى صاحبه وإن خرج بعد ذلك رددتها بأجر المستأجر ولو انتقص والزرع بطل ولم يحصروا حتى يستحصد يجب من الآخر بحساب ذلك ولا يتصدق بأربع بالفصل وكذا إذا احتصه فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في التمرقاشي ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به إذا زرع فيه المؤاجر أيضاً ثم خرج الزرع وتصادق بينهما سواء فصفاً وإن كان أحدهما غلب فهو لصاحبه انقلب ويضمن للأخر مثل ماله كذا في لفيفة، استأجر أرضاً وغرس فيها أشجاراً ثم انقضت وقتها فالصحيح أن الرب الأرض أن يطالب للمستأجر بشريع أرضه إذا كان فيها غرس خلاف ما لو كان فيها زرع حيث يبرأ بأجر وليس لرب الأرض أن يملك الأشجار غنى العارس بالقيمة إذا لم يكن في قلمها صر فاحش بالأرض هكذا في المحيط، فإن كان في قلع لأشجار صر فاحش بالأرض فحيث كان له أن يملك الأشجار وعليه قيمتها مقبوعة دفع للنضر عن غسه هكذا في حراة المقيس، استأجر من آخر حالوتاً ووضع فيه حبات خل فانقضت مدة الإجارة والمستأجر يبنى تفريغ الحانوت فإن كان الخل بطل معلماً لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وإن كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر، إن شئت فخرج الحانوت إن شئت فاستأجره منه إلى وقت ذواكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم بأجر مثل عليه لا الاستلحاق اشتد عدل مسير ولو مات المؤاجر أو للمستأجر قبل انقضاء المدة ولم يسر التفريق بحسب المسمى استحساناً والقبيل أن يجب أجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط، وإذا انقضت مدة الإجارة ورب الدار

غالب فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الإجارة وكذا لو انقضت أمدو والمساجر غائب واندار في يد امرأته لأن المرأة لم تسكنها بأجر كذا في فتاوى قاضيه، وفي الأماني عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى رجل استاجر أرضاً بديارهم معلومة سنة وورعها ثم مات المؤاجر قبل أن يستحصد الزرع واختار المستاجر انصبي على الإجارة حتى يستحصد الزرع وبالأجر كميل قال: لا يبرأ الكفيل من أجر ما بقي إلى أن يستحصد للزرع وكذا لو لم يمض الأجر وبسكن مات المستاجر واحتار ورثته ترك للزرع في الأرض حتى يستحصد لم يبرأ الكميل من تكفاله فإن قال المؤاجر: لا أرضي إلا أن يكون الأجر على ورقة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستاجر والزرع بقل واحتار ورثته ترك للزرع بأجر المثل فالأجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط، استاجر أرضاً بزرع فيها ورعاً ثم إنهما نقاسخا عقد الإجارة والزرع بقل هن ترك الأرض في يد المساجر بأجر المثل أي أن يستحصد الزرع فقد قيل لا ترك رقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بحديثه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزرعة وصورتها رجل دفع أرضه مزرعة إلى غيره وأجر المزرع للزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصد فأراد رب الأرض أن يمنع زرعه لا يمكن من ذلك ويشت بينهما إجارة في نصف أرض إلى أن يستحصد الزرع صالة لحن المزرع في الزرع ويعمر مزارع نصف أجرة مثل هذه الأرض ما من مصلح حقه في الزرع حيث أحر الزرع إلى آخر السنة مع هذا صدق لشرع حقه وأثبت الإجارة في نصف لأرض كذا في المدحرة، والله تعالى أعلم

الباب الخامس فيما يكون الأجير مسلماً مع الفراغ منه وما لا يكون

وإذا استأجر أجيراً يعمل به في بيته عملاً مسمى ففرع الأجير من المعص في بيت المساجر ولم يصنع من يده حتى قدس العمل في يد المستاجر أو حلت فيه الأجر كذا في المبسوط، رجل استأجر رجلاً ليحفر له فلما أخرج الخبر من التور احترق لا يصعبه كان له الأجر ولا ضمان عليه وهذا إذا حيز في بيت استأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، وإذا أخرج بعض الخبر من التور استحق الأجر بحسابه كذا في المبسوط، فإن لم يكن في بيته وحقق الأجر به كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، ولو لرقه في التور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده موقع في التور فاحترق فهو صائم وإن صام فبنت محبوراً أعطاه الأجر وإن صامه فقيماً لم يكن له أجره كذا في السراج النواحي، وإن احترق الخبر في التور قبل الإخراج لا أجر له سواء كان في بيت المستاجر أو في بيت الأجير كذا في النهاية، وإن سرق الخبر بعدة أخرجه فإن كان يحرر في بيت صاحب الطعام فله الأجرة وإن كان يحرر في بيت الخبز فلا أجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح كذا في تجوهر سيرة، لو استأجر رجلاً ليعطي له ثوباً في داره ففعل الثوب وقتل الخيط فسرق الثوب لا يستحق براءة ما عمل شئت، وإن وقع ذلك القدر مسلماً لأنه يعمل في داره لأن الأجر مشروط بمقبول الخياطة وما صنع لسر خياطة إنما هو عمل من أعمال الحياطة، كذلك إذا استأجر رجلاً ليحفر له بئراً ففعل الدقيق رعين ثم سرق قبل أن يحفره لا يستحق لأجر لأن الأجر مقابل بالحفر، ولم يوجد

الخيز إنما وجد عمل من أعماله كذا في المحيط، ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرها طيبها بالأجر وأجص فعلى منها ثم انهارت فله الأجر كاملاً وإن انهارت قبل أن يطر بها بالأجر منه لأجر بحساب ذلك كذا في المبسوط، إذا استأجر رجلاً ليس له بناء في داره أو يعمل له سائناً أو جناحاً أو يحفر له بئراً أو قناتاً أو نهراً وما أشبه ذلك في ملكه أو فيما في يده فعلى حصه منه أن يظفله بمقداره من الأجر لكنه يحبر عني أسقي حتى لو انهدم البناء أو انهارت البئر ووقع فيها الماء أو انتراب وسواها مع الأرض أو سعة السائيات فله أجر ما عممه بخصته ولو كدر عين ذلك في غير ملكه وبده ليس له أن يظف شيئاً من أجره من الفراع من عمله وسليمه فإنه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الأجر إذا أرى موضعاً من الصحراء يحفر فيه بئر فقال محمد رحمه الله تعالى إنه لا يصير قابضاً ولا مستحبياً وإن أرى الموضع وهو الصحيح وإن كان غير ذلك في ملك المسأجر وبده فعلى الأخير حصه والمسأجر مريب من الله من يحل لا جبر بينه وبينه فعلى المسأجر لا يقبضه ملك حتى يفرغ فله ذلك كذا في الدافع، وفي الأصل إذا استأجره ليحفر له بئر في طريق أحيائه فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى صاحبه قل مثابعتها رحمهم الله تعالى. إذا محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الإجارة ولم يستمر بيان موضع الحفر فقلو وهذه إشارة إلى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس شرط كذا في الدحيرة، ولو استأجر لئلا يصرب لئام في ملكه أو فيما في يده لا يستحق لأجرة حتى يحفر لئام أو يصعبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو أن يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى حتى يحفر ويصعبه ويشرحه لا خلاف في أنه إذا صر به ولم يفعله أنه لا يستحق الإجارة ولو ملك بعه فله الأجر وإن كان ذلك في غير ملكه وبده لم يستحق أجره حتى يسلمه وهو أن يحل الأجير بين الدين وبين المسأجر لكن ذلك بعد ما يصيبه عند أي حينه رحمه الله تعالى وعندهم بعدما شرجه كذا في المتن، فإن بلغ قبل تسليمه إلى المأجر فهو من مال الأخير سواء كان بعد الشرح أو قبله كذا في التبيين، وإن استأجره ليصرب له لئام لم يملك معلوم وطلح به أجراً على أن الخطب من عند رب اللئام فهو جائز وإن فعل اللئام بعد ذلك فله الأجر ويكسر ثم يترك له أجره ولو طبعه حتى يصح ثم كف لئام عنه فاحلف هو وصاحبه في الإخراج فاحرجه على الأخير بخرقه إخراج الأخير عن الثور وإن انكسر قبل أن يخرجه فلا أجر له وإن أخرج من الثور والأرض في ملك رب اللئام وجب له الأخير وهو من صمته وإن كان لا ثور في ملك اللئام فلا أجر له حتى يدمعه إلى صاحبه كذا في المبسوط، وفي التصوري خبط إذا حاطه في بيت المسأجر فإن حاطه بعضه لم يترك له أجر لأنه لا يتمتع به وإن هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الأجر بحياته بعض الثوب وإنه يخالف ما ذكر في الأصل فإن التصوري وإن فرغ منه في الآخر وعلى قريته إذا هلك قبل الفرغ من العمل أو بعده قبل التسليم إلى المالك فهو ضامن وأهل مضمون في يد الأخير عديهما فلا يخرج عن الضمان إلا بالتسليم إلى المالك فإذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار إن شاء صمته قيمة ثوبه ولا أجر له وإن شاء صمته قيمته محيطاً وأعطاه الأجر كذا في المحيط، والله أعلم

الباب العاشر في إجارة الظفر

يجوز استئجار الظفر بأجرة معنوية كذا في الهداية، وما جاز في استئجار العبد للمخدمة جاز في استئجار الظفر وما بطل هناك بطل هاهنا إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن جواز استئجار الظفر بطعامها وكسوتها وإن لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقالوا: لا يجوز والتأقيت شرط في استئجارها إجماعاً كذا في المتأوى الكبرى، وإذا شرطوا عليها الإرضاع في منزلهم فليس للظفر أن تخرج من عندهم إلا بعذر كمرض أو غيره وليس لهم أن يحبسوا الظفر في منزلهم إذا لم يشترطوا عليها ولها أن تخرج به إلى منزلها كذا في محيط السرخسي، وعذرهما من مرض بصيها لا تستطيع معه الرضاع ولهم أن يخرجوها إذا مرضت كذا في المبسوط، وإذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس أن الظفر ترصع الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك كذا في المحيط، وطعام الظفر وكسوتها على الظفر إذا لم يشترطوا في عقد الإجارة على المستأجر كذا في الخلاصة، ولو رضع الصبي في يدها أو وقع فمات أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظفر شيئاً كذا في المبسوط، ثم إذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وإن استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته وإذا استأجرها بثياب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط، فإن سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها فهو جائز بالإجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم أن يجعل الأجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها، ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضاً ولا يشترط تأجيله ويشترط بين مكان الإيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في السراج الوهاج، ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلحه من رضاة كذا في محيط السرخسي، وتغسل ثيابه من بوله وبجاسته لا من الدرن والوسخ وهو الأصح كذا في جواهر الاختلاط، وعليها غسل الصبي وإصلاح دهنه حكذا في متأوى قاضيخان، وعليها أن تصلح طعام الصبي بأن تمصغ له الطعام ولا تأكل شيئاً يفسد لبنها وبصره وعليها أيضاً طبع طعامه كذا في السراج الوهاج، فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والذهن فهو على الظفر في عرف دهاهم أما في عرف دهارنا فهر على أهل الصبي وعليه انعوى كذا في جواهر الاختلاط، فإن كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظفر أن تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها أن تهينه له كذا في غاية البيان، والأصل أن الإجارة إذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الأجير في الإجارة فالمرجع فيه إلى العرف كذا في المحيط، ليس على الظفر من أعمال تهوي الصبي شيء إلا أن تتبرع ولا تترك الصبي وحيداً كذا في الغياثية، وليس للظفر ولا للمستوصح أن يفسخ هذه الإجارة إلا بعذر والعذر لأهل الصبي أن لا يأخذ ليهن أو يتقيا لأن المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحانة وكذلك إذا حبست وكذلك إذا مرضت وكذلك إذا كانت سارقة وكذلك إذا كانت فاجرة بين مجورها وهذا بخلاف ما إذا كانت كفارة لأن كلرها في اعتقادها وإذا استأجر الرجل ظفراً ثم ظهر أنها كفارة أو مجنونة أو حمقاء كان له أن يفسخ الإجارة كذا في الظهيرية، والعذر من جانب الظفر أن تمرض

مرصاً لا نستطيع معه لإرضاع إلا بمشفقة تلحقها وكذلك إذا حبلت كذا في الدخيرة، وإن كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وإن أساءوا اخلافهم معها كلوا عنها فإن لم يكفوا عنها كان بها أن تحرج كذا في المبسوط، وإذا لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما إذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك أن تكون هذه أولى إجارة منها كذا في المضمرات، وتفسخ إن لم تعلم بمشفقة الظئرة ثم عدت هكذا في الغيائية، قد قالوا: في الظئر إذا كانت هي من يشبهها الإرضاع فالأهلها أن يفسحوا لأنهم يعيرون به وكذا إذا امتنع من الرضاع فلها ذلك إذا كان يشبهها كذا في الجوهرة النيرة، وإن كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظئرة كان لها الفسخ أيضاً في ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس لها الفسخ إذا كان يحاف على الصبي من ذلك، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: والاعتداد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى إذا كان الصبي يعالج بالعداء من الغائب والفسخ وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة، أما إذا كان لا يعالج بالعداء ولا يأخذ لبن غيرها فنجواب محمد رحمه الله تعالى كجواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط، فإن كان لها زوج فاجرت نفسها للظئرة بعير إدمه فلزوج أن يبطل عقد الإجارة قبل هذا إذا كان الزوج ممن يشبهه أن تكون زوجته ظئراً وإن كان لها زوج معروف فاجرت نفسها للظئرة بعير إذن الزوج فللزوج حق الفسخ سواء كان ممن يشبهه أن تكون زوجته ظئراً أو لا وهو الصحيح وإن كان زوجها مجهولاً ولا يعرف أنها امراته إلا بقولها فليس له أن يفسخ الإجارة هكذا في الدخيرة، الظئر إذا كان لها زوج معروف وقد استوجرت شهراً فأنقض الشهر وللصبي لا يأخذ لبن غيرها إن كانت أجرت نفسها بخير إذن الزوج فلزوج أن يأبأها وإن حيف موت الصبي وإن كانت أجرت نفسها بإذن الزوج فليس لزوج أن يفسخها إذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يقتضى كذا في جواهر الأحكام، وفي العمود وإن كان الزوج قد سسم الإجارة وأراد أهل الصبي أن يسموه عن عشيتها محقة الحبل وإن يصير ذلك بمصيبهم منهم أن يسموه عن ذلك في منزلهم وإن لقبها في منزله أنه أن يعاشها ولا يسح للظئر أن تنمعه عن ذلك كذا في الدخيرة، ولهم أن يمتنعوا أقرباءها من المكث في منزلهم كذا في الطهيرية ولهم منعها من رياره الأقارب وريارتهم إياها إذا أصغر بالصبي وإن لم يصير ملا كذا في محيط السرخسي، ولا يسح للظئر أن تطعم أحداً من طعامهم بعير أمرهم فإن زارها أحد من ولدها فلهم أن يسموه من الكمونة عندها كذا في المبسوط، وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج عن منزل الصبي زماناً كثيراً أو ما أشبهه فلهم أن يسموها عنه ومالا يصير بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها إلى ذلك ويصير ذلك القدر مستثني عن الإجارة كأوقاف الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لا محالة وأما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط، ولو مات الصبي أو الظئر انتقضت الإجارة كذا في محيط السرخسي، وهي الأصل استأجر الرجل ظئراً لولده الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض إجارة الظئر وكان العقبه أبو بكر السيلحي يقول إنما يبطل إجارة الظئر بموت الأب إذا كان للصبي مال أما إذا لم يكن له مال يبطل بموت الأب ومنهم

من قال: لا يمل في الحالين جميعاً لا تبطل الإجارة بموت الأب وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه الله تعالى: وأجر الظفر في ميراث النسي قبل إرادته به أجر ما يستقبل من المدة بعد موت الأب أما ما وجب من الأجر حال حياة الأب يستوفي من جميع التركة وقيل الكل يستوفي من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي التنزيل استأجر الرجل ظفراً لترضع ابنته الصغير فلما أرضعته شهوراً مات أبو الصغير فقالت عمة الصغير: أرضعته حتى أعطيتك الأجر فأرضعته شهوراً قال: إن لم يكن للنسي مال حين استأجرها الأب فمس يوم مات الأب الأجر على العمة ثم يظفر إن كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير وإلا فلا، وإن كان للنسي مال يوم استأجرها الأب فالأجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة، ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الأب ثم أصاب الصغير مالاً سأل والذي عن هذه المسألة قال: قيل: أجر ما مضى على الأب وأجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية، وإذا استأجر الرجل ظفراً لترضع صبيته له فمات أحدهما فإنه يرفع عنه نصف الأجر وليس لأبي الصبي إقامة صبي آخر مقام النسي كذا في المحيط، ولو استأجره ظفرين ترضعان صبيها واحداً بذلك جائز ويثورع الأجر بينهما على ليهما فإن كان ليهما واحداً فالأجر بينهما نصفان وإن كان متعاقباً فيحسب ذلك فإن مات أحدهما بطل العقد في حقها لقوات الموقوف عليه وللأخرى حصتها من الأجر كذا في المبسوط، وليس للظفر أن يأخذ صبياً آخر لترضعه مع الأول فإن أخذت صبياً آخر فأرضعته مع الأول فقد أساءت واثمت إن كانت قد أضرت بالنسي كذا في البدائع، ولها الأجر كاملاً على العريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزائن المفتين، والأجر طيب لها ولا ينقص من الأجر الأول إن أرضعت ولداهم في المدة المشروطة ويطرح من الأجر بقدر ما يختلف كذا في الغياثة، وإذا دفعت الظفر للنسي إلى خادمتهما حتى أرضعته فلها الأجر كاملاً استحساناً وإذا شرط عليها الإرضاع بنفسها فدفعتها إلى خادمتهما حتى أرضعته فالصحيح أنها لا تستحق الأجر هكذا في الذخيرة، والأوجه أنها تستحق كذا في الفتاوى الصغرى، ولو أرضعته حولاً ثم ييس ليهما فأرضعت خادمتهما حولاً آخر فلها الأجر كاملاً، وكذلك لو كانت ترضعه هي وخادمتهما فلها الأجر تاماً ولا شيء لخادمتهما، ولو ييس ليهما فاستأجرت له ظفراً كان عليها الأجر المشروط ولها الأجر كاملاً استحساناً وفي القياس لا أجر لها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط، وإن أرضعته بلبن شاة أو غدته بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وإن جمعت الظفر ذلك وقالت: ما أرضعته بلبن البهائم وإنما أرضعته بلبنني فالقول بلبنني قولها مع يمينها استحساناً، وإن أقام أهل النسي بيته على ما أدهوا فلا أجر لها، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: تأويل المسألة أنهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها، أما لو اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لأن هذه شهادة قامت على النفي مقصوداً بخلاف الفصل الأول لأن هناك النفي دخل في ضمن الإثبات وإن أقام البينة أخذت بيينة الظفر كذا في الذخيرة، وإذا استأجر الأب أم الصغير لإرضاعه إن استأجرها حال تمام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمتهما ومديرتها، ولو استأجر مكائبة لها جاز وإن استأجرها بمال الصغير روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز هذا إذا استأجرها

حلال قيام النكاح، وأما إذا استأجرها بعد الطلاق فإن كان الطلاق رجعياً لا يجرى، وإن كان الطلاق باتناً ففي ظاهر الرواية يجرى هذا إذا استأجرها لإرضاع ولده منها فلو استأجرها لإرضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط، ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لإرضاع ولده منها جاز، فإذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الإجارة قال والذي. لا رواية لهذه المسألة وسالت لشيخ الإمام الأجل طهبر الدين المرقماني قال. لا تبطل الإجارة كذا في الظهيرية، ولو استأجر أمه أو ابنته أو أخته ترصع صبياً له كان جائزاً وعليه الأجر وكذلك كل ذمت رحم محرم منه كذا في المبسوط، وإذا التفت لقطاً فاستأجر له ظفراً بالإجارة عليه وهو متطوع في المتنى رجل استأجر امرأته لترصع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي، ويجب رصاع المقيم على من تجب نفقته عليه، وإن كان للمقيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشيء مرضاعه على بيت المال وإن استأجر الأب الصغر لولده وأبنت الأم أن تسلمه وقالت: ترصعه الظفر عدي قبل للاب استأجر من ترصعه عندها كذا في السراج الموهاج، وفي فتاوى أهل سمرقند إذا استأجر ظفراً لترصع ولده سنة بمائة درهم على أنه إن مات الصبي قبل ذلك فالدراهم كلها للظفر بهذا شرط يفسد الإجارة فإن مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرصعت أجر مثلها وترد البقية إلى المستأجر كذا في الذخيرة، رجل استأجر ظفراً سنة بمائة درهم على أن يكون كل الأجر بمقابلة الشهر الأول وما بعده إلى تمام السنة ترصع بخير أجر فأرصعت شهرين ونصفاً فمات الصبي قالوا. يقسم أجر مثلها سنة على الشهور فمات أصاب شهرين ونصفاً كان لها ذلك ورد الباقي لأن هذه الإجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يراد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاصيخان، وللأمة لناذونة أن تؤجر نفسها ظفراً وللمكاتب أن تؤجر نفسها ظفراً أو أسنانياً من الكسب، وكذا للمكاتب والعبد المأذون أن يؤجر أمته فإن عجز للمكاتب لتقص عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تنتقص ولو استأجرت المكاتب ظفراً ثم عجزت انتقصت كذا في العباية، ولا بأس للمسلمة بأن ترصع ولد الكافر بأجر كذا في فتاوى قاضيخان، ولا بأس بأن يستأجر المسلم الظفر الكافرة أو التي ولدت من العجور كذا في المبسوط، ولو استأجر شاة لترصع جدياً أو صبياً لا يجوز كذا في السراج الموهاج

الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة

قال علماءنا رحمهم الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها لأن الخلوة بالأجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية، حرة آجرت نفسها فإياله لا بأس به وكره له أن يخلو بها قال صخر الدين قاضيخان: هذا تأويل ما جاء في الأصل وبه يقتضي هكذا في الكبرى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر بأجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها لعمل من أعمال البيت من الخبز والطبخ وإرضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس البيت كزعي دونه وما أشبه ذلك يجوز لأن ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط، ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة، وفي الصيرفة استأجر امرأة لتخبز له خبزاً فلاكل لا يجوز وللبيع جاز كذا في الفارحانية، ولو استأجرت المرأة

زوجها للخدمة أو لرعي الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة سعد بن معاذ المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية أن خدمتها غير مستحقة عليه ومما فيه ملاحظة به فحازت الإجارة بهذا الاعتبار، ولو خدمها استحق الأجر كذا في محيط السرخسي، وبه يعني كذا في جواهر الأخلاطي، ولو استأجر أبوه لم يجر حرين كذا أو عبيدين لغيره أو كافرين وله الأجر إذا عمل ولا ينقص الأجر متى كان أجر المثل أنقص من المسمى كذا في محيط السرخسي، وإن استأجر جده أو جدته للخدمة لا يجرور ولو خدم قلته المسمى ويستوي في ذلك أن لا يكون الأب حر أبداً مسلماً أو كافراً كذا في المحيط، ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها ليخدمها في بنتها لم يجر ولا يجب الأجر إذا خدم ولا إذا كان حر أو مكاتباً كذا في الخلاصة، وإن كان الابن حراً واستأجر أحد الأبوين يرهى غنماً له أو استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فإنه يجرور كذا في الذخيرة، وهي الفتاوى امرأة قالت لزوجها: غسر رحلي على أن لك ألف درهم بغسر الزروع رحلها إلى أن قالت: لا أريد الزيادة فالإجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي عصمة ويحالف ظاهر الرواية كذا في التتارخانية، ويجوز الاستعجار للخدمة فيما بين الأخوة وسائر القربات ومن مشايخنا من قال: إذا استأجر عمه للخدمة والمم الأكبر أو استأجر أخاه الأكبر للخدمة لا يجرور كذا في المحيط، للمسلم إذا أحر نفسه من كافر يخدمه حار ويكره، قال الفضلي: لا يجرور للخدمة وما به الإدلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة، إذا استأجر عبداً هديس الشهرين شهراً بأربعة دراهم وشهراً بخمسة دراهم فهو حائر الأول منهما بأربعة حتى لو عمل في الأول دون الثاني استحق أربعة دراهم وبو عمل في الثاني دون الأول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين، وإن استأجر ثلاثة أشهر شهرين بدرهم وشهراً بخمسة فالشهران الأولان بدرهم كذا في المبسوط، ومن استأجر عبداً للخدمة فليس له أن يسافر به إلا أن يشترط ذلك وهذا إذا استأجره في المصر ولم يكن على تهنة المصغر أما إذا كان على تهينة السفر ففيه اختلاف المشايخ وأما إذا كان مسافراً واستأجره قلته أن يسافر كذا في الجوهرة النيرة، إذا استأجر عبداً بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكاناً للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس به أن يستخدمه خارج الكوفة لأن الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو لست نصاً فإن سافر به ضمن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لمسألة في إجازات الأصل وذكر في صلح الأصل أن من ادعى قاراً وحالته المدعى عليه على خدمة عبده سنة إن به أن يخرج بالعبد إلى أهله قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخنواثي في شرح كتاب النصيح: سم يرد بقوله أن يجرور بالعبد إلى أهله أن يسافر به وإذا أراد به إلى أهله في القرى وأقضية البدة وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي يفرق بين مسألة الصلح وبين مسألة الإجارة وكان يقول في مسألة الصلح لصاحب الخدمة: أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد للمستأجر للخدمة كذا في المحيط، وقال محمد رحمه الله تعالى: وليس للمستأجر أن يضرب العلام كذا في الظهيرية، ولو دفع المستأجر الأجر إلى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برى عن الأجر وإن لم يكن عاقداً لا يبرأ وإن حصل الرد إلى من يده يد المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة،

والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت وبشره أو يحصل ثوبه أو
يحييه ويغير ويصنع [إد] كان يحسن ذلك ويعلف ذابته وبشره بمقتضاه من ظهر فيه أو يرمى إليه
ويحلب شاته ويستقي له من لبثه وبشره أن يعمده حباً ولا في صاعه من لصاعاب وإن
كان حادثاً في ذلك ونيس على استأجر صاعه إلا أن ينطوع بدنت أو يكون فيه عرف صاهر وله
أن يأمره بخدمة أصيده وإن يؤجره من غيره للمخدمة، وإن روج المستأجر امرأه فقل
أحمدى وعياني فيه دنت وكذلك المرأة إن كانت هي المستأجرة فزوجت فقدت خدمتي
وروجي فيها ذلك هكذا في المسود، في استقي رواية إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى
رجل جر عبداً له سنة ثم أبا العبد أيام بيته أن المولى كان أسفه قبل الإجارة فالأجرة بعد، وروى
ذلك العبد إني حر وقد فسحت الإجارة ولم يكن له بيته ودفعه لقصي بن مولاة وأجبره للمولى
على العمل ثم أقام بيته أنه حر وإن مولى أعفاه قبل الإجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى، وروى
بقل فسحت الإجارة كان الأجر للعبد وروى كذا غير بالغ فادعي لعبي وقد أجبره المولى وقال قد
فسحت ثم عمل وبقي المسألة بحالها فالأجر بسلام وهذا بمنزلة الملقطة في حجر رجل أجبره كذا
في الدخيرة، لو أجر عبده منه فلما مضت سنة أشهر أعنته فهو بالخيار إن شاء مضى على
الإجارة وإن شاء فسح لأن فسح بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر الأجر فيما بقي وكذا
أجر ما مضى للمولى كذا في البدائع، وهذا إذا لم يكن على العبد دين وإن كان صرفه إلى
عمرائه مما فصل يكون للمولى هكذا في العينية، وإن أجاز ومضى على الإجارة فالأجر فيما
يستعمل إني أقام السنة يكون للعبد فإن احتار الإجارة لم يكن له أن ينقصها بعد ذلك ونقص
الأجرة كتبها للمولى وبشر بلعبه أن ينقص الأجرة إلا بركاء من المولى هذا إذا لم يكن المستأجر
عجز الأجرة ولا شرط للمولى عنه التعجيل فإن كان عجل أو شرط عليه التعجيل فإن علق لعبد
واحتار مضى على الإجارة فالأجر كلها للمولى وإن احتار فسح يرد النصف إلى المستأجر
سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن بعبده أن يؤجر نفسه سنة بأجره ثم أعفاه المولى في نصف
خدمة إلا أن قبض الأجرة فاعداً للمولى، ولو كان لعبد محجوراً وأجر نفسه من بيتا بعرب
مولود فاعنته للمولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع. وروى أبا العبد عنه بعير [إد] المولى
سلم من العمل يصح رجعت الأجر وصح قبضه ونيس للمستأجر أن يسرد الأجر منه، وروى علق
لا خيار له لأنه باشر بنفسه وما يجب بعد العلق منه باتفاق الروايات وإن هلك من العمل قبل أن
يحق ثم نصح الإجارة وصح مستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في العينية، استأجر عبداً
شهر وقبضه ثم جاء آخر بشهر والعبد أبق أو مريض فقد المستأجر أبق أو مرضي حبر قبضه
وقال المولى لم يكن ذلك إلا قبل هذا بمدة منقو للمستأجر، ولو لم يكن حينئذ أبقاً أو
مريضاً فالقول للمولى كذا في معرشي، رجل عصب عبداً فأجر العبد نفسه وسلم من العمل
نصح الإجارة فمجنو بلعبه قصص الأجر بالإجماع قال قصص العبد ثم أخذ لعاصبه منه الأجر
فأكله فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى هو صميم، ولو وجد للمولى
الأجر قائماً أحد منه بالإجماع كذا في الجامع الصغير، انكأب [إد] أجر عبداً ثم عجز لا تبطل
الإجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتصل عند محمد رحمه الله تعالى، ولو استأجر

لمكاتب عبداً ثم عجز تيسر الإجارة في قولهم ويرأى المكاتب وعققت الإجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أجز الرجل عبداً له ثم استحق وأجاز المستحق الإجارة فإن كانت لإجارة قبل استيفاء لمصلحة جاز وكان الأجر للمالك وإن أجاز بعد استيفاء المصلحة لا يصير لإجارة والأجر للعقد، وإن أجاز في عقد بعض المدة فأجز ما مضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقول محمد رحمه الله تعالى، أجز ما مضى للمالك وما بقي للمالك كذا في الظهيرية، والأب والجد أبو الأب أو وصيهما إذا أجز الصغير في عمل من الأعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للمجد مع قيام الأب ووصى الأب مقدم على الجد فإن لم يكن للصغير أب ولا جد أب الأب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من الصغير وكان الصغير في حجره جاز، وإن كان الصغير في حجر ذي رحم محرم من ذبحه ذو رحم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره نحو أن يكون في حجر عمه فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وإن أجز ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له أن يفتق الأجر على الصغير إذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو ذهب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض إليه وليس له أن يفتقها على الصغير كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المباشرة ولا يتغل عليه إلا الأب والجد وقيل يجوز أن يفتق ما لا بد للصغير منه وإن كان أطلق القاضي يجوز مطلق كذا في انتشارحانية، وللأب والجد ووصيهما إجارة عند الصغير وعقاره أما غير هؤلاء ممن هو في حجره لا يؤجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى استحسن أن يؤجر عبده وكذا استحسن أن يفتق على الصغير ما لا بد له منه قال 'ستاد' رحمه الله تعالى، وبه يعني هكذا في الفتاوى الكبرى، أحد الوصيين يملك أن يؤجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤجر عبده، وقال محمد رحمه الله تعالى 'يؤجر عبده أيضاً لأن من ملك التصرف عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج، إذا أجز وصي أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو انقاضي أو أمسه منعت في المدة فهو عذر إن شاء أمضى الإجارة وإن شاء مسح ولو أجز واحد من هؤلاء شيئاً من ماله فبلغ في مدة لأجار له هكذا في البدائع، إذا أجز والده الصغير بالمسقة والشباب له سنة ومضت لسنة للاب أن يفتق باجر مثله لأن الإجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي فهو مشرع وهي الفتوى له أن يفتق، أكر أن مقدار حامه خرج بغيره بأشد^(١) كذا في التت خاتمة، قال قاضيهان يسترد اثوب ويعطي أجر امثل وهو لأصوب لأنه ما أعطاه محضاً كذا في الفقيه في باب مسائل متفرقة في الإجارة العائدة بيمين صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعنه أقرباء غير إذن القاضي وبصر الإجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يفتقهم بأجر مثله فيها كذا في الفقيه في باب يفتق الإجارة، ولو استأجر نفسه أو عبده لعمل ليمين لم يجوز كذا في المبسوط، وهو الصحيح هكذا في حواهر لأخلاطي والمهبط، ولو استأجر الوصي اليمين أو عبده بديل نفسه يعمل له قال 'يسمي أن يجوز عند أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر إذا كان باجرة لا يتعاضد الناس في مثله كذا في الكبرى، ولو كان وصي ليمين فاستأجر لأحدهما ما كان الآخر لا يجوز كما لو باع

مال أحدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضيهان، والآب إذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الإجارة كذا في الظهيرية، أما الآب إذا أجرة نفسه للصغير أو أجرة ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيهان، الصبي المحجور إذا أجرة نفسه لم يجوز، وكذلك الصبي المحجور إذا أجرة نفسه لم يجز فإن عمل من لم يعمل فقي الاستحسان يجب الأجر المسمى، وإن حدثك من العمل إن كان صبياً فعلى عاقلة المستأجر دينه وعليه أجر فيما عمل قبل الهلاك، وإن كان عبداً فعلى مستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له بعد هكذا، في المبيد، ولو استأجر القاضي رجلاً ليعمل لبيتهم بجور باجر مثل وإن راد على أجرة المثل لأوجب الزيادة ولو فعل متعمداً فالزيادة في ماله، ولو أجرة ذراً للصبي أو عبده بأقل من أجرة المثل لا يجوز ولو سكر المستأجر يجب أجر المثل بالعمى ما بلغ، ولو سكر ذره إنسان عصياً لا يجب الأجر وتقبل ينظر إلى نقصان الدار وإلى أجر المثل فأبها كان خيراً نصبي يجب ذلك كذا في النياثية، رجل أقعد صبياً مع رجل ليعمل معه فأنخذ له هذا الرجل كسوة ثم يده نصبي إن لا يعمل معه قال: إن كان أعطاه كريباً والصبي هو الذي تكلف الحياطة لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لأنه انقطع حقه بالحياطة كذا في فتاوى قاضيهان.

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة

إذا وقع عقد الإجارة صحيحاً على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دماً مدة الإجارة كذا في المحيط، وتسليم المفقود عليه في الإجارة هو التمكن من الانتفاع به وذلك بتسليم المثل إليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فإن عرص في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصبت الدار من المستأجر أو عوقت الأرض مستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أتت سقطت الأجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرحسي، تسليم المفتاح في المصريح السحلية بينه وبين لدار تسليم بدار حتى تحب الأجرة بمضي المدة وإن لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وإن حصر لمصر والمفتاح في يده كذا في بقية، أجرة من أجرة حيواناً ودفع إليه المفتاح فم يقدر المستأجر على فتحه وحصل المفتاح أياماً ثم وحده فإن كان يمكن فتح الخانات بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وإن كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة ولو تكرر مراراً في دار وهي الدار سكان فحسب به ومن مرر فلما جاء رأس الشهر طلب الأجر ففاز، ما سكنه حال يبي وبني النزول فيه فلائ الساكن وساكين مقر بذلك أو جاحد فإنه يحكم الحال فإن كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه، وإن كان العاصب فيه فلا أجر عليه والقول فيه قوله وإن لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر صامس بالأجر كذا في الميسرة، قال في المستقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر إذا جاء بالعبد للمستأجر مريضاً أو قال قد أتى بالعبد بية أنه كان عمل كذا وكذا، وأقام المستأجر أسبوعاً أنه كان قد أتى يومئذ أو كان مريضاً فالبية بية رب العبد كذا في المحيط، ولو كانت الدار مشغولة بمحتاج الأجر أو الأرض مروعة فللمصالحح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغاً أو يبيع ذلك منه ولو مرغ الدار وسلم بزم الإجارة ولو سلم كل الدار إلا أن مشغولاً بمحتاج سقط الأجر

بحصته وله خيار في الباقي لتتمرق الصفقة عليه فإن مرع البيت قبل الفسخ لرمت الإجارة كذا في القبنية، إذا تهدم بيت منها أو خالط منها وسكن مستاجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التنازخانية

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برود مستاجر على المالك

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل وليس على المستاجر رد ما استاجر على أمالك وعلى الذي أجر أن يقبض من سوان المستاجر وليس هذا كالمدينة كذا في الدخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا استاجر الرجل ربحي يضمن عليه شهر بأجر مسمى فحمله إلى منزله فمؤنة الرد على رب الربحي والمصرو غير المصرو في ذلك سوء في القبناس في الإجارة والعارية ففي الإجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير فدل مشايخنا وتاويل هذا إذا كان الإخراج بإذن رب المال في الإجارة والعارية ففي الإجارة تحب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تحب مؤنة الرد على المستعير فأما إذا حصل الإخراج بغير إذن رب المال فمؤنة الرد على الذي أخرجهم مستعير كان أو مستاجراً كذا في المحيط، الرد في الأخير المشترط نحو القصر والصاغ والنساج على الأخير لأن الرد لقصر القبض دائماً يجب على من كان منفعة المقتصر له ومنفعة القرض في هذه الموضع للأجير لأن للأجير عساً وهو لأجرة ولرب ثوب المنفعة والعرض خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو أجر عبد أو دبة وورع مستاجر فإنه يجب الرد على مالك لأن ثمنه للمستاجر منفعة وللأجر عساً كذا في الدخيرة في أحكامه الأخير الخاص والمشارك، استاجر دابة ليركبها في حوائجه في مصر وقد معلوماً فمضى لوقت فميسر عليه تسليمها إلى صاحبها وعلى الذي أجزها أن يقبض من منزل مستاجر حتى لو أمسكها أياماً هلكت في يده لم يصح سوء طلب منه المؤجر أو لم يطلب لأنه لا يبرمه الرد إلى منعه بعد الطلب فإن لم يكن متعدياً في الإمساك فلا يضمن فإن كان مستاجرها من موضع مسمى في مصر ذاهباً وجائياً فإن على المستاجر أن يأتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لأن الرد واجب عليه بل لأجر المسافة التي تناولها العقد لأن عقد الإجارة لا ينتهي إلا بالرد إلى ذلك الموضع، فإن حملها إلى منزله فأمسكها حتى عطبت صمق قيمتها لأنه تعدى في حملها إلى غير موضع العقد فإن قال المستاجر أركبها من هذا الموضع إلى موضع كذا وأرجع إلى منزلي فليس على المستاجر ردّها إلى منزل المؤجر لأنه ما عاذا إلى صبره فقد انقضت مدة الإجارة فثبت أمانته في السدائع، فلو أن المستاجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع أنه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق لا ضمان عليه، ولو ذهب مالك إلى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة بردها على مالك فهلكت في الطريق كان عليه انصاف فخصير بالإخراج عن البلد عساً كذا في المحيط، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فميسر مستاجر دابة من مصر إلى مصر فأمسكها في بيته فهلكت قال: إن أمسكها فمقدار ما يملك الدس يهزأ أموره فلا ضمان والأجر ثابت، وإن أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الإجارة وهي مفصولة عنه، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالانصاف من غير هذا التفصيل كذا في الدخيرة، وفي المتن: استاجر دابة ووردها

إلى منزل المؤجر وأدخلها مربوطها وربطها أو أعلق عليها فلا ضمان إذا هتك أو صاعت كل شيء بمثل يده صاحب إذا ردت عليه، وإذا فعله المستأجر يبرأ، ولو أدخلها دار صاحب أو أدخلها مربوطها ولم يربطها ولم يعلق عليها فهو صامس إذا هتك أو صاعت هكذا في عبط

الباب الرابع عشر في تجديد الإجارة بعد صحتها والزيادة فيها

وإذا راد الأجر أو المستأجر في المعقود عليه أو في المعقود به إن كانت الزيادة مجبوبة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الأجر أو من المستأجر، وإن كانت معقودة من جانب الأجر يجوز سواء كانت من جنس ما أجز أو من خلاف جنس ما أجز، وإن كانت من جانب المستأجر إن كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وإن كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الدخيرة، المستأجر إذا راد في الأجر بعدما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة وبصح لخط كذا في التنازح، إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى: استأجر من آخر أرضاً بأكبر حقله فراد رجل الأجر كراً فأجزه المؤجر منه فذهب مستأجر الأول فواده كراً أيضاً وجدد الإجارة بالإجارة هي الثانية وانفسخت الأولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرنا هذه المسألة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى عنها فريد إذا راد المستأجر الأول عن استأجر الثاني في الأجر وسلمها رب المزار الأول بهذه الزيادة وبالأجر الأول ذكرنا الإجارة الأولى لا تنقصر وهذه زيادة رادها في الأجر وحاصل الجواب أن صاحب المزار إذا جدد الإجارة بنفسه الأولى وإذا لم يجدد لا تنقصر الأولى وتكون الثانية زيادة كذا في التقييد، وسأل عمر غصب دار ثم جرد ثم اشتراها بآخرها باب قدر الإجارة ما فيه وإن استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا في الخواص للفتاوى، ولا بأس باستئجار الأرض إلى طويل المدة وقصيرها بعد أن تكون معلومة كما إذا استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا إذا كانت مملوكة وأما إذا كانت الأرض موقوفة فاستأجرها من افتقر إلى طويل المدة إن كان السعر بحاله لم يردد ولم يمتنع فإنه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى ساجر رجلاً شهراً ليعمل له عملاً مسمى بالجر معلوم ثم أمره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بجرهم مثلاً بالإجارة الثانية فاسحه للإجارة الأولى بالقدر الذي دخل في الإجارة الثانية حتى لا يكون له الأجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فداخ عن العمل الثاني ثمه آخره وذلك درهم ويعود الإجارة الأولى كذا في التقييد

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الإجارة

وما لا يجوز وهو يشمل على أربعة فصول

الفصل الأول فيما يعد انعقد فيه انعقاد يكون لهالة قدر العمل فإن لا معنى لمحل العمل وقد يكون جهالة قدر المنفعة أو لا يبين المدة وقد يكون لهالة قدر العمل بشرط وسد مخالف لمقتضى انعقد فانفسد يجب فيه آخر لمحل ولا يرد على المسمى إن سمي في العقد مائلاً معلوماً وإن لم يسم يجب آخر لمحل بالعماء ما يدغ وفي المباحل لا يجب الآخر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة هكذا في العائنة، سأل عمر

قال لأخر أجريت هذه الدر بحدودها وحقوقها بكذا درهماً موصوفاً بصفة كذا إلى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك إن شئت وذكر شرائط الصحة من تصح هذه الإجارة فعد. لأنه لم يبين أن المدة فكانت مجهولة فلا بد من أن يقرن من وقت كذا من هذه الساعة إلى وقت كذا لتعريف المدة معلومة كذا هي قدرى السببي، ولابد في إجارة الأراضي من بيان ما يستأجر به من الزراعة والحرس والسد وغير ذلك فإن لم يبين كانت الإجارة فاسدة، لا إذا جعل له أن يستعمل بها ما شاء هكذا في البدن، ولو سمى بغير ما يزرع فيها ولم يفسح على أن يزرع فيها ما شاء فسدت الإجارة كذا في التبيين، وفي إجارة الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان فإن سمى بغير أحدهما فسد ولا بد أيضاً من بيان ما يستأجر به من العمل والركوب وما يحمل عليه ومن يركبها وفي استئجار العبد لخدمة والشوب لنفسه ويقدر بفسخ لا بد من بيان المدة فإن احتصما حين وقعت الإجارة في هذه الأشياء قبل أن يزرع أو يسي أو يركب أو يحمل على إجابة أو يركب أو يركبها أو قبل أن يبيع الشوب أو يطبخ في المدر فإن الفسخ يفسخ الإجارة من زرع الأرض وحمل على لخدمة وبيع الشوب وصحح لي بقدر فمضت المدة منه ما سمى استحصاناً، ولو فسخ القضي الإجارة لم يزرع أو يحمل أو يبيع لا يجب شيء هكذا في البدن، ولو استأجر دابة للركوب ولم يبين أن يركب أو أرضاً ولم يبين أنه يزرعها وأي شيء يزرعها فإن على ذلك فسخ الصلح جاز كذا في الغائية، ولو استأجر أرضاً ليرفعها حصاة فزرعها رطبة ضمن ما ينقصها ولا أجر له هكذا في البدن، إذا استأجره دابة يحمل عليها كذا كذا من الدقيق والتسويق وما ينقصها من الخل والزيت وما يملأ بها من الغائبين من المطهرة وما تشبهها ولم يبين شيئ من ذلك فهو فاسد قساً، وفي الاستحصان يجوز كذا في الغائية، ولو أكثرى محملاً إلى مكة يحمل رجلاً بوطه ودفتر فلا بد أن يرى برحمن لأنه مقصود ولا حاجة إلى بيان الوفاء والدثار لأنه تبع وإن احتصا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج الدابة ولا ينفذ إلى من يريد الخروج قبل وقته بأية كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير مؤنة ركبه لا يلتزم إلى قول الحكاري إذا ذكر وقتاً يخاف فوت وقت الحج غالباً، ولو شرطاً شيئاً بجريد على موجب شرطهم ولا بأس بأن يفسد بكراء مكة قبل أيام الحج بشهر أو سنة لأنه في معنى إجارة مضافة كذا في الغائية، ولو تكاثر محملاً أو ملة وشرط محملاً معوماً على الملة فما أكل من ذلك الحمل ينقص من التكميل والتورن كان به أن يسه ذلك في كل من داهياً وحائياً وليس للحمال أن يسه من ذلك بخلاف الحمل فإنه اشترط فيه إثنين معينين فليس به أن يحمل غيرهما إلا برضا المحمل لأن لصير على المدة يختلف باختلاف التراكب كذا في المستوط، ولو بين وزن المعاليق والهدايا كان أحب إليها وإذا أراد الاحتياط في ذلك فسفي أن يسه لكل محمل قرتين من ماء أو دواوين من أعصم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب أن الحمل قد رأى الوفاء والدثار والتبرعتين والإداوين والخيمة والفقة فإن ذلك أوثق ويكفي للكتاب على أوثق الوجوه وأن اشترط عليه عقبة الأجير فهو حائر ويكسب قد أي لحسن الأجير وفي تفسير عقبة الأجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند لصاحبه والمساء وذلك معنوم فيركب أجيرو في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الأجير والثاني أن يركب أجيرو كل مرحلة

فرسخاً أو نحوه ما هو متعارف على غلبة خلف الحمل ويسمى ذلك عقبة الأجير وفي كتاب الشروط، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يرى أن يشترط من هداية مكة كذا ما كذا في الميسوط، استأجر إبلاً أو حملاً ليحمل عليها الحسنة ولم يبين مقدار الحسنة ولا أشار إليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف إلى المعتبر وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الأحكام، ولو استأجر دابة أو عبداً آخر ولم يبينها في العقد لم يجر إلا إذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العتبية، استأجر دابة إلى سمرقند يجوز لأنه اسم لعين البلدة وإلى بخارى لا يجوز لأنه من كرمينة إلى وردج واختار لفتوى أنه يجوز لأنه يراد به عند الإجارة المدينة عراً كذا في جواهر الأخلاقي، نكاري دابة إلى فارس بالإجارة عسدة لأن فارس وخراسان وخوارزم وشام وخراسان وسعد وما وراء النهر والهند والخط والدشت والروم واليمن اسم لولاية وبلغ وحرارة وأورجد اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية إذا بلغ الأدنى له أجر المثل لا يستأجر عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة إن وصل البلد بلم البلاع إلى ممره كذا في الوجيز للكردي، ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جار ويطحن عليها ما هو متعارف وإن جارو الخد ضمن، ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن لا يجوز، ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة أفقره حظه جار فإن وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في العيانية، رجل استأجر دابة لطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحسنة أو الشعير وسحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وإن لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ: قال الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بجواهر راده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعية العتوى كذا في الصهيرية وماوى قاضيهان، رجل استأجر داراً أو بيتاً ولم يسم الذي يريد ما له ففي الامتحان لا تقصد كذا في المحيط، إذا استأجر رجلاً لبيع له بكذا أو يشترى له بكذا فهي فسدة فإن باع وقبض الثمن فهو أمانه كذا في العيانية، وإن ذكر لذلك وقتاً فإن ذكر الوقت أولاً ثم لأجر بأن قال له: استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبني لي أو تشتري كذا جار وإن ذكر الإجارة أولاً ثم للوقت بأن قال له: استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبني وتشتري لا يجوز وإذا فسدت الإجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو المعروف في أهل ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله تعالى الخيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئاً معلوماً أو يبيع ولا يذكر له أجراً ثم يواسيه بشيء إما هبة أو جزاء للعمل فيحوز ذلك لمساس الحاجة وإذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده: يطيب له ذلك وهكذا عن غيره ولله أشار محمد رحمه الله تعالى في لكتاب هكذا في فتاوى قاضيهان، المستأجر في الإجارة لفاسدة إذا هتك فإنه لا يضمن كما في الإجارة للمصححة وسئل الحسن بن علي المرهماني عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الأسود ولا يصح في هذا العمل شيء غير الدم ويأخذ أجره بهذا العمل هل يطيب له هذه الإجارة فقال: نعم كذا في الثنرخانية، وإذا استأجر نهراً بابياً فيجري فيها ماء إلى أرض له أو إلى رعي ماء له أو استأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميراية فيه أو استأجر ميراية ليسيل فيه غسالته أو بالوعة ليصب فيها بوله والمجاسات لا يجوز كذا في المحيط،

لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهريّة، وروي عن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر موضع أرض معروف يسير ماء فهو جائز لأنه من عين الموضع ثالث الجهة كذا في محيط السرخسي، ولا يجوز إجارة ماء في بئر أو قدة أو بئرون استأجر الظهر ومقتاة مع الماء لم يجوز أيضاً لأن فيه استهلاك المثل أصلاً والغنوى على الجور لعموم البلوى، ولو استأجر مصاً مع الماء تجوز قبلاً كذا في التهذيب ولو استأجر عمود من لبني عليه لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما لأن أرض العمود بمنزلة أرض السمل، ولو استأجر أرضاً لماء عليها حذاء وإن كان قدر البناء مجهولاً فكذلك كذا في محيط السرخسي، ولو استأجر طريق يمر فيه أو يمر أساس فيه ذكر في الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز وهي العمود احتار قولهما كذا في خلاصة، ولو استأجر علو منقح ليمر فيه إلى حجرته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وكذلك إذا استأجر أسفل ليمر فيه إلى مسكنه لم يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الإمام أراهد أحمد الأصراوسي، ينبغي أن لا تجوز هذه الإجارة إجماعاً كذا في هيبة، لو استأجر ظهر بيت ليبيت عليه شهراً أو ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الأصل وذكر في بعضه أنه لا يجوز وفي بعضه أنه يجوز وهو الصحيح لأن المفقود عليه معلوم كذا في البدائع، ولو استأجر سقلاً وقتاً معلوماً لبني عليه عمود حار كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الإجماع الأصغر حذف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس للمستأجر أن يسي بيناً أو ربطاً في سائر المستأجرة إذا كان لا يضر بالدار قال أبو الليث الكبير: وبه يؤخذ كذا في فتاوى سقاية، ولو استأجر موضع أرض مدة معبومة أو السطح مدة معبومة ثم يسس فيها الداء جاز أجر أرضه من آخر ليكرى المستأجر فيها بئر وآجر حائط لبني عليه يستأجر بناء أو يصنع عليه خشية ذلك الإجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى، ولو استأجر ميراثاً يركبه في دره كل شهر بأجر معلوم حار ولو كان الميزاب مركب في حائط مؤجر لا يجوز كذا في الظهريّة، ولا يجوز إجارة الأجم والأبهار للسمل وغيره ولا تجوز إجارة الفرعى له يرد به إجارة الأرضي فإن إجارة الأرضي جائزة وإن أراد به إجارة الكلا والخيلة في جوارها أن يستأجر موضع من الأرض ليضرب فيه فسقاطاً أو يجمعه حظيرة لغنمه فتصح الإجارة ويبع مباح فرعى له لا تشفع بالمرعى كذا في المحيط، وفي جامع الفتاوى أنه أن منع من يرد أن يدخل هذه الأرض كذا في التتارحانية، ولو استأجر مرعى بعد بعينه فرعه في تلك السنة لم يصح ماعى ويأخذ عنده فإن كان المؤجر قد اعتقه أو دعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب، ولو آجره بكرة وحيلاً ودواً فيسقي بها غنمه فهو دست للجهالة فلا أن يسمى وقتاً ويجوز كذا في المبسوط في كتاب الإجازات، ولو استأجر حائطاً ليضع عليه حدوداً أو سترة أو كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا استأجر موضعاً معلوماً من لأرض ليمد فيها الأوتاد يصح بها الفحل كفي ينسح جدار لأنه من إجازات الناس ولو استأجر حائطاً ستد فيها الأوتاد يصح عليها الإرساء ليسيج به شعراً أو دهباً لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لأن هذا ليس من إجازات الناس وفي عرفه دياراً يسمى أن يجوز كذا، ذكره بعض مشايخنا لأن الناس

تعاملوا ذلك في الفصلين جميعاً وفي نواذر هشام استأجر وتداً يقد به جاري معاه. ميع بمرء كرفت قايخانه مردوبه ديوار خانه خود سحب كند كد في الدخيرة، يصح استئجار لوتد لودي يصلح عليها الإبرهسم استأجر وتداً لتعلق المئاع لا يجوز كذا في الوجيز للكردي. ولا يجوز إجارة الشجر على أن الثمر للمستأجر، وكذلك لو استأجر بقرة أو شاة ليكون الدس أو الولد له كذا في محيط السرخسي، ذكر للكرخي في مختصره أن من استأجر نخلًا أو شجر لبيط عليه ثيابه لا يجوز وفي المتن إذا استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا في المحيط، ولو استأجر شجرة لبيط عليه الثياب تتجف لا يجوز كذا في فتاوى لأضيخان، وإذا تكرر دابة إلى بغداد على أنه إن بلغ إليها فله ما يرضى من الأجر فالإجارة فاسدة جهالة البدل وكذلك إذا استأجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فإن قال: رضائي عشرون لا يزداد على عشريه وينقص عن عشريه كذا في المحيط، تكرر دابة تمثل ما تكرر به أصحابه إن لم يكن ما تكرر به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل محتجماً فسدت، ولو كان معلوماً بأن كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وإن كان مختلفاً بأن كان أجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الأحوال قد يكون عشرة أو أقل أو أكثر ينزج الرشد بغيراً للجانبين كذا في الوجيز للكردي.

الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط: والإجارة تفسدها اشروط التي لا يقتضيها العقد كما إذا شرط على الأجير الخاص ضمان ما تلف بفعله أو يعبر فعله أو على الأجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما إذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما إذا شرط على الأجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرية النيرة، ولو استأجر عبداً شهراً على أنه إن مرض أو مرض المستأجر يحبس من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي، وجعل استأجر عبداً كل شهر كذا على أن يكون طعامه على المستأجر أو دابة على أن يكون عليها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو الليث في الدابة: نأخذ بقول المتقدمين أما في رماننا فنعين بماكن من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية، وكل إجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة إلا في استئجار الظفر بطعامها وكسوتها كذا في المبسوط، تكرر من رجل بيتاً شهراً بعشرة دراهم على أنه إذا سكنه يوماً ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الإجارة فاسدة وإذا تكرر دابة على أنه كلما ركب الأمير ركب هو معه فهذا فاسد أيضاً لجهالة المفود عليه كذا في المحيط، ولو استأجر دراً بإجرة معصومة وشرط لأجر تطيين الدار وتمييق باب عليها أو إدخال حديد في سقفها على المستأجر فالإجارة فاسدة وكذا إذا أجر أرضاً وشرط كرى نهرها أو حفر بئرها أو ضرب مسدة عليها كذا في البدائع، دفع داره على أن يسكنها ويرمها ولا أجر عليه فهو عارية لأنه لم يشترط الإحرة فإن المزمة مئة الدار ومئة للمستأجر على المستأجر كذا في الفتاوى الصغرى والمبائية، وإن تكرر دابة إلى بغداد على أنه إن رزقه الله تعالى من بعدد شيئاً أو من فلان شيئاً أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيما يركب وإن تكرر إلى بعدد على أنها إن بلغت بعدد فله أجر عشرة دراهم وإلا فلا شيء له فالإجارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط إذا شرط الخراج على المستأجر قال: في الكتاب يفسد العقد من مشايحنا من قال

ذلك محمول على حراج المقاسمة أو على أرض صلحية يختلف حراجها إما إذا كان حراج
وظيفة فيكون الحراج والأجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقاً وبه معنى كذا في
الاصطري، ثم كانت أرضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الدخيرة؛
وقال: «أد خراجها ولا أجر عليك فهو إجارة فاسدة» وكذلك إذا شرط في الدابة إن يرد به أن
يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام لأجر أو شرط أنه إن سم يبلعه إلى موضع كذا اليوم فلا أجر
عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب، وكذلك إن شرط العلف على المستأجر، وإن لم يعلف
حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد لعين على الأجر ولها حمل ومؤنة وإن لم يكن
لها حمل ومؤنة جاز أو شرط عليه أن يردّها بلا عيب أو شرط عليه ضمان لعين لو هلكت أو
تعيبت ولا يجوز إذا شرط على الساء أن يدخل في البناء كذا عدد من أسان نفسه أو شرط على
الحياط أن يحيط قباهه وبسطه أو يحشوه من عنده، وهو عمل يجب أجره لمثل وقبحة لأنذر
والقطر والبطانة وهذا بخلاف النذاف والخلاج هكذا في العبدية، ولو استأجر رجلاً ليفتح به
أشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على أن أجره اندهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس
على المستأجر أجر اندهاب وأجر الرجوع، وإذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد ويسفي ن
يكون الجواب على التفصيل إن كانت الأشجار معلومة للمستأجر فكذلك وإن سم تكن معلومة
للمستأجر مالم يذكر الوقت لا تصح لإجارة وإن بين الوقت كان أجبر واحد في ذلك الزمان
وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه أن يسمى لا عبرة كذا في فتاوى قاصيحين، قال محمد
رحمه الله تعالى في اجتماع الصغير رجل استأجر أرضاً بدراهم على أن يكرها ويررعها أو
يسقيها أو يورعها فهذا جائز وإن شرط عليه أن يشيها أو يسقيها فهو فاسد وأصح في تفسير
التشيه قال بعضهم: إن يردّها مكروبة فإن كان تفسيرها هكذا فهو شرط محال بل العقد لانه
شرط تعود مفعلة إلى رب الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم: تفسير التشيه أن يكرها
مرتين ثم يورعها فإن كان تفسيرها هكذا فالفاسد يخص بديارهم لأنه في ديارهم سرح لأرض
ربها تماماً بالكر - مره وكذا في ديار سعد فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطاً لا
يفتضيه العقد ولا أحدهما فيه مفعلة وهو رب الأرض لأن مفعلة الكراب تبقى بعد مدة الإجارة
فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما إذا كانت الأرض في بند يحتاج
إلى تكرار الكراب فاشترط التشيه لا يفسد العقد، وكذلك إذا شرط عنه أن يسرقها فإن كان
اسرقها من عند المستأجر فقد شرط عليه شيء هو مال فإن كان تبقى مفعلة إلى العلم لثاني
بفسد العقد وإن كان لا تبقى مفعلة إلى العلم الثابت لا يفسد العقد كذا في المحيط، وذكر حواجر
رأه إذا شرط على المستأجر أن يردّها مكروبة يكراب في مدة الإجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح
أما إذا شرط أن يردّها مكروبة يكراب إلا في مدة الإجارة بل يردّها فهذا علم وجهين إن قال
أجرته يكدا وإن تكررها بعد انقضاء مدة الإجارة فهو صحيح، وإن كان بيد الماء قال: «في

(١) قوله وإن كان بيد الماء قال: «لخ كذا في نسخة الطبع النهدى وفي جميع نسخ الخط وإن كان بمراد
ولعل جميع ذلك تحريف وصوابه - وإن كان بيد ما قال في الكتاب يعني ما ذكر من حوار الإجارة
بيد ما قاله محمد في الكتاب وليجوز والله أعلم بحراوي

الكتاب. وإن قال: أجرتك بكذا عني أن تكرها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق ابتكراب إطلاقاً بصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستبعد هذه التفصيل من جهته وهي صحيحة وبه يعني كذا في الصعري، وإذا شرط كرى الأنهر عني المستاجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجداول والأنهار فقال: اشتراط كرى الجداول صحيح والأول أصح كذا في المحيط، وإذا تكرار دراً من رجل سه بمائة درهم على أن لا يسكنها بالإجارة فاسدة ولو استاجر داراً وشرط على المستاجر أن يسكن هو نفسه ولا يسكن معه غيره فالإجارة جائزه ويستأجر في هذا الشرط مائة فان شيع لإسلام في شرحه لا بد من التأويل إذ لا يجيء بينهما فرق فيقول: تأويل الصورة الثانية أنه سم يكر في الدار بشر بالوعة ولا بشر وصوء فإن سم يمكن فيها بشر فلا مائة بمؤاجر في هذا الشرط لأنه لا يصبر بإسكان غيره إذا كانت الحصة هذه لأن ما يجمع على ظاهر الدار فأجرح ذلك على المستاجر وكثرة لسكان لا توهم البناء فلا يفسد، وتأويل الصورة الأولى أنه كذا في الدار بشر بالوعة وبشر وصوء وإذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع مائة وأنه شرط لا يقتضيه العقد فوجب فسادها ثم إن فسدت الإجارة في الصورة الأولى فسكن فيها للمستاجر فعليه أجر المثل بالنوع كذا في المحيط، إن جعل أجر الدار أن يؤد لهم سنة أو بؤء فالإجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ب سكنها ولا حر له في الأذن والإمامة كذا في المسوط، رجل تكرار من رجل دار كل شهر عشرة دراهم على أن يبرئها هو بنفسه وأهله على أن يعمر الدار ويرم ما كان فيها من حراب ويعطي آخر حارسها وما نابها من جهة السلطان أو غيره فالإجارة فاسدة قالوا: وهذا الخراب صحيح في العمارة والنوائب لأن العمارة على رب الدار وأنها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط مشارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً فاما أجر الحرم فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجهولاً فلا يفسد العقد وإن لم يسكنها فلا أجر عليه وإن سكنها فله أجر مثلها بالذم ما بلغ لا يجاوز به لمسمى المعلوم فلا أصل أن العقد إذا فسد مع كون المسمى كله معلوماً فعني آخر يجب آخر المثل ولا يبرأ عني المسمى حتى أن المسمى إذا كان حصة وآخر المثل عشرة يجب حصة لا غير وإذا فسد العقد لجهالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب آخر المثل بالغاً ما بيع، وكذلك إذا كان بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً كما في مسألة المرممة والثانية يجب آخر المثل بالغاً ما بلغ هذا هو الكلام في طرف المرممة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول: إذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الأسباب ينقص عن المسمى حتى أنه إذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب حصة وإذا كان المسمى بعضه مجهولاً وبعضه معلوماً لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسألة الثانية والمرممة فإنه لا ينقص عن القدر للمعلوم حتى إن في مسألة الثانية والمرممة إذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط.

الفصل الثالث في فميز الطمان وما هو في معناه صورة فميز الطمان أن يستأجر الرجل من آخر ثوراً ليصحن به الحنطة على أن يكون صاحبها فميز من دقيقتها أو يستأجر بسداً ليطحن له الحنطة نصف دقيقتها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والحيلة هي ذلك من أراد

اجوار أن يشترط صاحب الخطه قفيزاً من الدقيق الخيد ولم يقل من هذه الخطه او يشترط ربع هذه الخطه من الدقيق الخيد لان الدقيق إذا لم يكن مصافاً إلى خطه بعينها يجب في الذمة والاخر كما يجوز أن يكون مشاراً إليه يجوز أن يكون ديناً في الذمة ثم إذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخطه إن شاء كذا في الخطه ولو استأجر أن يطلعن طعامه بقرص منه أو بدرهم وقصر منه أو يبيع شاته بدرهم ورجل من لحمها فهو فاسد كذا في العياثية، ولو دفع سمسماً إلى دهان ليعصره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبحها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في حرثه المقتنين، ولا تصح إجارة الرحى لبعض برة ببعض دقيقه كذا في شرح ابي المكارم، إذا استأجر رجلاً ليحمل له طعاماً بغيره منه أو استأجر حماراً ليحمل عليه طعاماً بغيره منه فإنه لا يجوز وإن حملة فله أجر مثله ولا يحاور بالآخر قفيزاً بخلاف مالو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الآخر وهذا بخلاف مالو اشترك في الاحتطاب فاحتطب أحدهما وجمعه الآخر فبِهِ يجب الآخر بالغاً ما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في النكافي، ثم الأصل فيه أنه متى حمل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له لأجر من المحمول فسدت الإجارة، فإذا عمل الأجير استحق الأجر ومتى جعل المحمول بعضه له ولباقى أجره بطلت الإجارة، وإن حمل لا يستحق شيئاً كذا في التبيين، لو استأجر رجلاً ليجني هد انقطع بعشره أسماء من القطن لا يجوز، ولو قل: بعشره أسماء من هذا انقطع ولم يقل من هذا انقطع جاز كذا في فتاوى قاضيه خان، دفع غراً إلى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب العمل ومشايع بلع جوروا هذه الإجارة فكان الصلوة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لأنه في معنى قفيز الطحان وللحائك أجر مثله لا يحاور به قيمة المسمى هكذا في شرح اجماع الصعير لقاضيه خان، ولو تكارى عبداً مادوناً أو غير مادون بصف ما يكسبه على هذه الدابة فالإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له إِنْ كان مادوناً أو استأجره من مولاه وإن كان غير مادون ولم يستأجره من مولاه فإن عطب الفلام كان ضماناً لقيمته ولا أجر عنه وإن سلم عليه الأجر استحساناً كذا في المبسوط، دفع أرضاً ليعرس شجرة على أن تكون الأرض والشجر بينهما بصلين لم يجر والشجر لرب الأرض وعيه قيمة الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه، ولو كانا أكلاً لعله حسب من أجر انقارص ما أكل كذا في محيط السرخسي، وإذا دفع الرجل إلى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن يورق الله تعالى من شيء فهو بينهما فإن أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الأجر كان لأجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وإن كان لا يؤجر الدابة من الناس وإنما يتقبل الأعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فإن الأجر يكون للعامل وعلى العمل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط، وإذا دفع الرجل إلى رجل بعيراً ليقضي به الماء ويمسح على أن يورق الله تعالى من شيء فهو بينهما فهذا فاسد وبعد هذا إذا استعمل البعير والرواية صياح الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العمل أجر مثلي البعير والرواية وهكذا إذا أعطاه شبكة ليعيد بها على أن ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصاد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة، وإذا تكارى الرجل بعيراً ليحمل عليه أمتعة نفسه ويبيعها من الناس هل أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا

فاسد وجميع ما اكتسب المستكبري فهو له وعليه لصاحب الصبر آخر مثل عمله كذا في التتارحاتية، وإذا دفع الرجل إلى رجل بيتاً لبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت ودفع فيه البر فاصدب مالاً فإن جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت، ولو كان صاحب البيت دفع إليه البيت بواجر وبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فإذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط، ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما عصيد فبيت فهو فاسد وما صاده قبل استأجر وللعامل أجر مثل عمله، ولو استأجر عبداً نصف ربح ما يشجر أو رجلاً يرضى عملاً بينهما أو بعض ليه أو صوفها ثم يجر ويحب أجر المثل كذا في التتارحاتية، دفع بكرة إلى رجل على أن يعملها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان بالإجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة بدرجل آخر قيمته وثيمته علمه إن علمها من علف هو ملكه لا ما سرحها في المرعى وبرذ كل اللبن إن كان قائماً وإن أنفق فالمثل إلى صاحبها لأن اللبن مثني وإن اتحد من اللبن مصللاً فهو للمتعبد وبعض من اللبن لا ينقطع حق المالك بالصناعة والحيلة في جوازها أن يبيع نصف البقرة منه يضمن ويتركه عنه لم يأمر باتحاد اللبن ويضمن فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو يزرع كذا في الوجير المذكور في، فلو أن المدعوع إليه دفع البقرة أو الدجاجة إلى رجل آخر بالنصف فهذا في يده فالدعوع إليه ذول صامس فلو أن المدعوع إليه بعث البقرة إلى أسرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط، دفع بر فليل على أن يكون إنفاقاً مما خرجت الذودة قال الشريفة كثرها ذلك فقال صاحب البرر ادفع إلي قمعة البرر وأنا بريء من الذود الشريك كان كاذباً في كله فالعقل كله لصاحب البزر وعليه أجر مثله لشريكه في صامه عليها وعليه قيمة وري انصراد كذا في الوجير المذكور في، ولو عصب من آخر ذود انقرأ أو يبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج البيض أو الفرج لم يكون الفرج والبيض حكلي عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال: إن خرج بنفسه فهو لصاحبه^١ واجله في خمس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيض وصادب الدجاجة نصف الدجاجة من مدعوع إليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فكون خارج بينهما كذا في المحيط، رجل له غريم في مصر آخر فقال لآخر اذهب إليه وخذ مالاً منه فإذا قبضت ذلك منه فبث عشرة دراهم من بئث الدراهم فذهب واحد بحب أجر مثل واشتراط العشرة مما يقبض ثمرة فاسد لأنه في معنى قصر النصب كذا في جواهر الفتاوى، وإن استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الآخر أو ساجر على دم أو مية لزم آخر المثل بالغا مبلغ وكذا إذا جعل عدداً من الداهم أجر ولم يبين ربحها وفي السلك بقود مختلفة وإن غلب واحد يصرف إليه كذا في الوجير المذكور في، رجل استأجر رجلاً ليعصده بقمصاً في أجمة على أن يعطيه له خمس حرمان من هذا النقص لا يجوز، ولو قال استأجرتك بهذه الحزمات الخمس لتعصده هذه لأجمة حرة، ولو قال استأجرتك على أن تعصده هذه لأجمة بخمس حرمان من النقص لا يجوز الإجارة لجهالة الحرمان كذا في فتاوى قاصيحات

(١) قوله والجله الخ هذه عين الخيلة المتقدمة قريباً في مسألة البقرة دلاولى الآية مدار على حدتها ما دل اه

الفصل الرابع في فساد الإجارة إذا كان المستأجر مشغولاً بغيره استأجر بيتاً هو مشغول بأتمه الأجر ذكر الكرخي في مختصره رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز وبؤمر بالتفريع والتسليم وعنده يعتد به إلا أن يكون في التفريع ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيخان، ولو استأجر أرضاً فيها ررع أو كرم يجمع الرعاة فهي فاسدة فإن قلع وسلمها إلى المستأجر جاز لأنه زال المانع ولو كان الررع قد أدرك لا يصره حصادة حازت لإجارة وبؤمر بالحصادة فإن مضى من مدة الإجارة شيء قبل أن يحتصم ثم قلع للررع فالمستأجر بالخير إن شاء قبضها ودفع عنه أجر مالم يقبض وإن شاء ترك بخلاف مالمو استأجر دار يسكنها وصنع المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي، ولو استأجر أرضاً فيها رطبة سنة فالإجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما لله تعالى فإن قلع رب الأرض الرطبة وقال للمستأجر: قبض الأرض بيضاء فهو جائز فإن احتصم قبل ذلك فابطل الحاكم الإجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح إلا بالاستئذان، وإن مضى من مدة الإجارة يوم أو يومان قبل أن يحتصم ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخير إن شاء قبضها على تلك الإجارة ويطرح عنه أجر مالم يقبض وإن شاء سم يقبض كذا في السراج الوهاج، ثم الررع إذا لم يدرك فأراد حوّل الإجارة في الأرض فالحيلة في ذلك أن يدفع الررع إليه معاملة إن كان الررع لرب الأرض على أن يعمل المدفوع إليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعبائه على أن يدرؤ الله تعالى من الحلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدمع وتسعة وتسعون سهماً للمدفع إليه ثم يأذن له الدافع أن يصرف السهم الذي له إلى مؤنة هذه الصبغة أو إلى شيء آخر، ثم يؤاجر الأرض منه وإن كان الزرع لغير رب الأرض يسمى أن يؤاجر الأرض منه بعد مضي السنة التي فيها الررع فيجوز وتصير الإجارة مضافة إلى وقت في المستقبل، وكذلك الحيلة في الشجر وأنكرم يدفع الشجر أو أنكرم معاملة كذا في المحي، وحيلة أخرى إن كان الررع لرب الأرض أن يبيع الررع منه بثمن معلوم ويتقاضى ثم يؤاجر الأرض منه وإن كان يعبه يؤاجر بعد مضي لمدة ولو أجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعدد فرع وحصد يتقلب جائزاً هكذا في الخلاصة، حل أجر أرضاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة فهي لمزروعة سددة وهي الفارغة أيضاً سددة لتسدها كذا في جواهر الفتاوى، وفي فتاوى الفصلي ضمن استأجر صياح بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال: يجوز في الفارعة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول لمؤجر كذا في المحيط، ولا يجوز استئجار الأرض السبخة والنبذة وهي لا تصلح لزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها منها عادة هكذا في البدائع، ولو اشترى رجل قصيلاً ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة لترك القصيل جاز، وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الررع بحسب الأجر للباقي وطابت الزيادة له لصحة الإجارة ولو كان المشتري بتفصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة معلومة فالإجارة فاسدة جهالة المدة فإن تركه في الأرض حتى أدرك يرمه أجر أمثل بخلاف التحميل حيث لا يجب الأجر هناك أصلاً قال: ويطلب به من الزرع بقدر الثمن وما عزم من الأجر ويتصدق بالتفصيل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطلب له الزيادة في الوجوه كلها

كذا في الدخيرة، وإذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليقيها فيها لم يحجر لأهلها ليست من إجازات الناس كذا في المحيط، ويرجع لأجر إن كان نقده يعطيه له ما أراد في الثمر كذا في الدخيرة، ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخل لم يحجر لأن لنخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المأجر والمستأجر مشمول بمسك المؤاجر، وكذلك إذا اشترى أصراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لإبقاء الرطبة لا يحجر لأن أصل الرطبة على ملك الأجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الأجر، ولو اشترى نخلة فيها ثمر بقلعها ثم استأجر الأرض ليعملها جارا، وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليعملها ثم استأجر الأرض ليعملها جارا. وبما استأجر الأرض في ذلك كله جاز كذا في المحيط، في النتيجة سأل والذي من رجل استأجر من رجل أرض لأجل البطحة بمقدار معلوم وعندهما من الثواب والسرقين لإصلاحها ولم يبين المدة ولا ثمن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا الاستجار بهذا القدر فقال: لا يصح، قيل له: لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع المال من اليدور وما يحتاج إليه في ذلك ثم تبين أن ذلك الاستجار فاسد هل تنعق بفقته أم لا أن يصمم رب الأرض فقال: نعم ولا يصمم له رب الأرض قيل: لو لم يكن له انضمام في الشرع هل به يد عسى إنلاف المظنن أو إفساد ما أصلح فقال له: يد عسى إنلاف المظنن فاما إفساد ما أصلح عسفه ونحيث فلا يمكن من ذلك كذا في التتارحانية، استأجر مشتري العبد المباع قبل قبضه شهرا يدرهم بتعظيم الخبر أو الحياطة جاز وله الأجر إن علم وإن مات في يد المبيع قبل الشهر أو بعده مات من مال المبيع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا مستأجرا ليعمله أو حياطة جاز وإن ملك من كان قبضه القمص أو العسل صر قابضا فيهلك من المشتري وإلا فمن المبيع، ولو استأجره لمشتري ليحفظ له كذا يكاد فلا يجزئه فسد أو حقه عسى ابتاع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر المراه المرتين لحفظ المراه ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر إنالك المصعب على التفصيل المذكور كذا في الفقيه، والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوخ في الإجارة والاستجار على انطاعات والمعاصي والأفعال المباحة

إجارة المشاع فيه يقسم وفيما لا يقسم فسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى ناصبها، وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وإن لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح^(١) وفي المعنى الفتوى في إجارة المساع على قولهما كذا في التبيين، وصورة أن يؤجر نصيبا من دار أو حصة من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤجر نصف عبد أو نصف دابة كذا في جواهر الأحكام، وأجمعوا أنه لو أجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتمل وسواء أجر كل نصيبه منه أو بخصه كذا في الخلاصة، وأنشؤ

(١) قوله وفي المعنى إلخ - رده العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المعنى شاذ مذهب القائل فلا يعمل عليه كذا في الدر المختار، بن المولى عليه ما في الخاتبة أن الفتوى على قول الإمام أنه جرم أصحاب المتن وأنشؤ فكان هو المذهب وعليه الفصل اليوم كذا في رد المحتار بقله مصححه البحراوي

الطاريء لا يفسدها إجماعاً كما لو أجزر كلها ثم تفاسحها في نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضها بقي في الباقي في البصاف والصعري وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه أو حكم الحكم إن تعدت المرافعة إلى القاضي أو يعقد العقد في الكل أولاً ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان يجوز كذا في النصرات، ولو أجزر من رجلين يجوز وكل واحد من المستأجرين يملك مفعة نصف شاتما كذا في الكافي، ولو أجزر البناء دون الأرض لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى في التواتر أنه يجوز قال القاضي الإمام الأجل أبو علي السمي: به كان يفتي شيوخنا، وكذا لو كان البناء منكاً والعمره وقها فأجزر البناء لا يجوز لأنه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو أجزر الدار وبعت منها في إجارة العمر جازت الإجارة فيما وراء البيت وفي الحيل لشمس الأئمة الجواني: ولو كان البناء لرجل والعمره لأخر أجزر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العمره احتلف المشايخ فيه قال: والمفتوى على أنه يجوز، ولو أجزر من صاحب العمره لا إشكال أنه يجوز، ولو استأجر العمره دون البناء يجوز كذا في الخلاصة، في المنيمة سأل الحسن بن علي عن مال لأخر أجزر ثمرت منك نصف هذه الدار مشاعاً وهذه الدار الفارعة بكما لها هل تصح في الفارعة أم لا تصح فيها فقال: يصح في الفارعة كذا في التتارخانية، في الأصل: لا يجوز الاستئجار على الطعاب كتعليم القرآن وسقته والآذان والتذكير والتدريس والجمع والعمره ولا يجب الأجر كذا في الخلاصة، يجوز الاستئجار على بناء المسجد والرباطات والفتاوى كذا في البدائع، ويجوز الاستئجار على تعليم اللغة والأدب بالإجماع كذا في السراج الرواج، ومشايخ بلخ جازوا الاستئجار على تعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعدم الاستئجار أصلاً أو عدم الاستئجار بدون المدة أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المهيض، وقد استحسنوا حبر ولد المصبي على الميرة المرسومة وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول: يجبر المستأجر على دفع الأجرة ويحسب بها قال: وبه يفتي وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه وبحوه للمفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنابية، ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو التحريم أو الطب أو التعبير جاز بالاتفاق وفي فتاوى الفضلي: ولو استأجر للمعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو الهجاء جاز ولو شرط عليه أن يحدقه ذكر في الأصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه أو علامه ليعلمه الحساب لا يجوز، ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الأشياء يجوز وفي الشروط أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر رجلاً ليعلم ولده حرفة من الحرف فإن المدة بان استأجر شهراً مثلاً ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على مدة حتى يستحق المعلم الأجرة بتسليم النفس علم أو لم يعلم وإن لم يبين مدة ينعقد العقد فاسد ولو عمله يستحق أجر المثل وإلا فلا، فالخاص أن فيه روايتين والخيار أنه يجوز هكذا في النصرات، دفع ابنه إلى رجل ليعلمه حرفة كذا ويحصل له الأجر نصف عام لا يجوز وإن علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي، رجل استأجر رجلاً ليعلم ابنه الأدب فحبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال: آتبه حواهد يدراروي مروت يدهد^(١) كذا في جواهر الفتاوى، وفي الفتاوى استأجر مؤقياً

مشاهدة كل شهر بنسبة دراهم يعلم الصبي أحدهما الأدب والآخر القرآن فقال: تعليم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً بما يعلمون الناس وأعطاه من أجره ففعل ذلك فأراد والد الصبي أن يجعل الأجر مناصفة قال الأديب: أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم أو درهم فإنا لا أوصي بما تعمل قال: هذا قريب من توكله إياه بذلك بحط أجره قدر ما استحق المعلم لدي صم إليه الصبي كذا في الخواص للفتاوى، وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبي يجوز كذا الملتقط، واختصموا في الاستئجار " على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم: لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز وهو المختار كذا في السراج لخواص، رجل دفع إليه الصغير إلى استأجره ليعلمه حرفة كذا في أربع سنين وشرط على الأب أن يحسبه قبل أربع سنين فلا استأجره عليه مائة درهم فحسبه بعد سنين لا يلزمه المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الخواص، في فتاوى آخر بحث صبي إلى معلم وبعث إليه أشياء كثيرة فعلم شهر فغاب هل لأبي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال: لو بحث ذلك لأجل الإجارة فما يكون فاضلاً عن إجارة الشهر يأخذ كذا في السراج، ولو استأجر كتباً ليقرأ فيها شعراً كان أو فقهاً أو غير ذلك لا يجوز ولا أجر له وإن قرأ، وكذلك إجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرمًا ليعتق له بابه فينظر فيه للاستئناس من غير أن يدخله واستأجر صبيحاً ليظهر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً ممدوماً من الماء ليظهر به إذا سوى عمامته فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط، ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعراً وبين الخط جاز، وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواص راده: أنه لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاصصان، ولو استأجر قلماً ليكتب به إن بين لذلك وقتاً صححت الإجارة وإلا فلا كذا في خزانة المعين، وصي أو متول أجر مرسل اليتيم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كإجارة فاسدة فيجب أجر المثل قبل للحصاف: اتفقتي بهذا، قال: نعم، قال بعضهم: جعل المثل المستأجر بالكونه فيها غاصباً فلا أجر عليه وكذا الأب، قال القاضي: أنا أفتي بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الحصاف كذا في الخواص للفتاوى، ولا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والنوح والرايمر والطبل وشيء من اللهو وعلي هذا الخداء وقراءة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في غاية البيان، لو استأجر لتعظيم الغناء أو استأجر الدمي رجلاً ليخصي عبداً لا يجوز وفيه في السفر والعرض: يجوز هكذا في الغياثية، إذا استأجر رجلاً ليحمل له خمرًا فله الأجر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا أجر له وإذا استأجر دمي مسلماً ليحمل له خمرًا ولم يقل ليشرّب أو قال: ليشرّب جازت الإجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإذا استأجر الدمي ذمياً لينقل الخمر جاز عندهم لأن الخمر عندهم كمثل عبداً كذا في المحرط، إذا استأجر دمي ذابة من مسلم أو سفيحة لنقل عليها الخمر جاز في قول أبي

(١) قوله واختلفوا في الاستئجار: على قراءة القرآن ردة في رد المختار وحقق وجزم بأنه مخالف لكلامهم فلا يقبل لأن الخلاف في الاستئجار على التعاليم، وأما الاستئجار على المرأة فباطل بالإجماع فراجعه أم

حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه: لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه إن استأجروه لينقله إلى مقبرة القلدة جاز عند الكل وإن استأجروه لبفل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى: إنه إن لم يعلم الحمار أنه حيمة منه الأجر وإن علم فلا أجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان، إذا استأجر الدمي من المسلم بيتاً يبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المصنوعات، ولو استأجر الدمي من دمي بيتاً يبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً كذا في الذخيرة، وإذا استأجر الدمي من المسلم داراً يسكنها فلا بأس بذلك وإن شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير ولم يمتنع المسلم من ذلك بأس، لأن المسلم لا يؤجرها لذلك إنما أجزاها بسكنى كذا في المخطط، دمي استأجر داراً من مسلم فأتخذها مصلى لنفسه لم يمتنع لأنه ليس في اتخاذه مصنى لنفسه إحداث بيعة ولا إظهار شيء من شعائر دينهم في أمصار المسلمين وإن اتخذا مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها مئة، وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لأن هذه أشياء يمتنع عن إظهارها في بلاد المسلمين، ولو كان بالسود لا يمتنع، وقال محمد بن سلمة المديني: ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العرق فإن عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الدمة وإن في سواد حراسان فإنهم يمتنعون من ذلك لأن العاصب فيه المسلمون، وقال غيره من مشايخنا لا يمتنعون من ذلك في سواد حراسان كذا في محيط السرخسي، وإذا استأجر الدمي مسلماً ليحمل له مئة أو دماً يجوز عندهم جميعاً، ولو استأجر دمي من دمي بيتاً يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلماً ليرعى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كذا في الخمر، ولو استأجره ليرعى له مئة لم يجز هكذا في الذخيرة، مسلم أجز نفسه من مجرسي ليؤخذ له النار لا بأس به كذا في الخلاصة، وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى: رجل استأجر رجلاً ليصور له صوراً أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاطاً فإني أكره ذلك وأجعل به الأجرة قال هشام: تأويله إذا كان الإصباح من قبل الأجر كذا في الذخيرة، ولو استأجر رجلاً ينحت له أصنام أو يحمل على أثوابه تماثيل والصيغ من رب الثوب لا شيء، له كذا في الخلاصة، استأجر رجلاً ليرخف له بيتاً بتماثيل والإصباح من المستأجر فلا أجر له كذا في اسراجية، وإن استأجره لينحت له طسوراً أو بربطاً ففعل طالب له الأجر إلا أنه ياثم به كذا في فتاوى قاضيهان، وإن استأجره ليكتب له عاء بالفارسية أو بالعربية فاختار أنه يحل لأن المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي، استأجره ليكتب له تعويد السحر يصح إذا بين قدر الكاغد والمط كمن استأجره ليكتب له كتاباً إلى حبيبته أو حبيبها جاز ويطلب له الأجر كذا في القية، ولو استأجر الدمي مسلماً ليس له بيعة أو كنيسة جاز ويطلب له الأجر كذا في المخطط، استأجر دمي من دمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجداً يصلي فيه كذا في محيط السرخسي، إذا استأجر من المسلم بيتاً ليجمعه مسجداً يصلي فيه المكتوبة أو النافذة فإن هذه الإجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمهم الله تعالى وكذلك الدمي يستأجر رجلاً من أهل الدمة ليصلي بهم فإن ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة، وسئل إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن أجر نفسه من التصاري ليضرب بهم الناقوس كل يوم خمسة ويعطى كل يوم خمسة

دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤاجر نفسه منهم لعصر العصب ليقعدوا منه خمرًا كذا في الحادي للمعادي، رجل استأجر رجلاً ليصرب الطبل إن كان للهو لا يجوز وإن كان للمعز أو القافلة يجوز كذا في عبة البيان، إذا استأجر صبلاً ليس بهو وذكر مدة يجوز ورجلاً يحمل الجمعة أو يقتل مريداً أو يذبح شاة أو ظهياً يجوز، ولو استأجر صبياً أو كحلاً أو جراحاً يداويه وذكر مدة جاز كذا في الغبائية، دفع الغلام إلى حائك على أن يقوم عليه الأستاذ ويعلمه النسيج سنة معلومة ويعضيه المولى كذا ويعطي الأستاذ للمولى كذا جاز وكذا في مسائل الأعمال ويستخدمة في أعمال نفسه كذا في الوجير للكردي، وإذا دفع عبده إلى عامل ليعلمه عملاً على وجه الإجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه أجر، ينظر إلى العرف إن كان عملاً يعطي صاحب العبد الأجر فالأجر عليه وإن كان عملاً يعطي الأستاذ الأجر فالأجر عليه لا المعروف كالمشروط كذا في محيط المسرحي، وفي الواقعة للناطقي إذا قال لرجل بيع هذا الخنازير ولك درهم أو قال اشترني هذا الخنازير ولك درهم فقله أجر مثله لا يجاور به الدرهم وفي الدلال وللمسافر يجب أجر المثل وما تراضوا عليه أن من كل عشرة دنائير كذا قدس حرام عليهم كذا في المدخيرة، دفع ثوباً إليه وقال: يعه بعشرة فما راد فهو بيني وبينك، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وإن تصب له في ذلك ولو باعه بأثني عشر أو أكثر منه أجر مثل عمله وعيه الفتری هكذا في العبيثة، وجن أريد أن يبيع بالمزايدة فأمر رجلاً ليهادي ثم يبيع صاحبه فادى ولم يبع قالوا إن يصر لذلك وقتاً حازب الإجارة وله الأجر المسمى، وكذا إن لم يكر الوقت ولكن أمره أن يتادي كذا صوتاً جاز أيضاً، قال العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى: لا شيء له لأن العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الأجر إذا لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الضهيرية، وهكذا في فتاوى قاضيهان، قال للدلال: اعرض صبعتي وبعها علي منك إذا بعته فقلت من الأجر كذا، فلم يقدر الدلال على إتمام الأمر ثم باعها دلال آخر قال أبو القاسم: لو عرضها لأول وصرف فيه رزقاً يعتد به فأجر مثله له واجب بقدر عبائه وعمله قال أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا هو القياس ولا يجب له استحساناً إذا تركه فيه فأخذ وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى، الدلالة في النكاح لا نستوجب الأجر به يعني للفصل في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يعني كذا في جواهر الأخلاطي، الدلال في البيع إذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلمت له الدلالة كالحياط إذا حاط الثوب ثم فتقه صاحب الثوب كذا في حزمة المفتين، استأجره ليقطع له اليوم^(١) حاصاً ففعل لا شيء عليه وإحاج للمأمور، قال نصر سألنا أبا سليمان عن استأجره ليحطب له إلى الليل قلل: إن سمي يوماً حار والحطب للمستأجر، ولو قال: هذا الحطب فالإجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه أجر مثله، ولو كان الحطب الذي عينه منك ألم مستأجر جاز، قال نصر: قلت: فإن استعان بإنسان يحطب له ويصعب له قال: الحطب والصيد للعامل وكذا ضربة القاض قال: أستاذنا ويسفي أن يحفظ هذا فقد ابتلي

به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ
الجمدة فيثبت الملك للأمران فيها ولا يعلم الكل بها فينقبونها قبل الاستيهاب بطريقة أو الإذن
فيجب عليهم مثلها أو ثمنها وهم لا يشعرون لجهنهم وغفبتهم أعادنا الله تعالى عن الجهل
ودققنا لعلهم والعمل كذا في القصة، لو استأجره ليصيد له أو ليفرن له أو استأجره للخصومة أو
لتقاضي الدين أو لقبض الدين لا يجوز، فإن فعل يجب أجر مثل، ولو ذكر مدة يجوز في
جميع ذلك وقيل إذا عين الصيد لا يجوز، وإن ذكر المدة وإن استأجره بقبض العين يجوز إلا في
رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في العبائية، عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال
لغيره: ائتني هذا الأسد أو هذا الأسد ولك درهم والدليل والأسد صيد فله أجر مثله لا يجاور به
درهماً والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي، وفي الأصل استأجره ليني له حائطاً
بالأجر والخصر وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كراً من الحصص ولم يسم الطول
والعرض كانت الإجارة فاسدة قياساً صحيحة استحساناً، ولو سمي كذا كذا عدداً من الآجرة أو
اللبنة ولم يسم المثل لم يره إناه إن كان مدين أهل تلك البلدة واحداً أو كان لهم ملاين مختلفة
إلا أن غالب عنهم على ملين واحد جازت الإجارة استحساناً، وإن كانت ملاينهم مختلفة ولم
يطلب استعمال واحد منها كانت الإجارة فاسدة كذا في الذخيرة، استأجره ليني له حائطاً
بالأجر والخصر وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي، ولو استأجره ليحفر له بئراً أو
سرداباً لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه
كذا في العبائية، ولو استأجره لحفر البئر لم يبين الطول والعرض والصق جاز استحساناً
ويؤخذ بوسط ما يملكه الناس كذا في اللوجير للكردي، ولو استأجره ليحفر له بئراً في داره
وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الإجارة فلما حفر بعضها وجد جبالاً أشد عملاً وأشد مؤنة
فإن كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار إلا أنه تلحقه زيادة مشقة وتعب فإنه يحفر
على العمل وإن كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق
الأجر يقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الكتاب وحكى فتوى
شمس الأئمة الأوزجدي: أنه يستحق إذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما إذا كان
يعمل في غير ملكه كذا في المحيط، ولو حفر بعضها فوجدها رجوة من حيث يخاف عليه
التلف لم يجز هكذا في شرح الضحاوي، وإن شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهلة بدرهم
وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء بثلاثة وبن مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو
جائز كذا في الذخيرة، ولو حفر بعضها وأراد أن يأخذ حصتها من الآخرة إن كان في ملك
المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئاً صار مسلماً إلى المستأجر حتى لو انهارت البئر فادخل
المسيل أو الريح فيها التراب وسواها مع الأرض لا يسقط من أجرته، وإن كان في ملك غيره ليس
للاحير أن يطالبه بالآخرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها إليه حتى لو انهارت فامتلات قبل
التسليم بالتراب لا يستحق الآجرة كذا في اليسيع، وإن لم يكن في ملكه فاستقسم بالتخلية
ولو حفر بعضها للمستأجر أن لا يسلم حتى يتمه كذا في الغيائية، ولو استأجره ليحفر له بئراً
في داره فظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فإن أمكنه الحفر في الدار بالآلة

التي يحفر بها الآبار أجبر على احفر وإن حنبح إلى اتحاد آلة أخرى لا يجبر عليه كذا في الدحيرة، والهر والقناة والسرداب والمبلوعة إذا صهر الماء فيه قبل أن يبيع ما شرط عليه فإن كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط، رجل استأجر حماراً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة عشرة دواهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الأجر في الشهرين، ولو استأجره ليكرى له نهراً أو قناة فأراه مفتوحاً ومصبها وعرضها وسعى له كم يمكن له في الأرض فهو جائز وإن اشترط طيبها بالأجر والجص من عند الأجير فهو فاسد، وإن شرط الأجر واجص من عند المستأجر وله يسلم عدد الأجر فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وإن سعى عدد الأجر وكيل شخص وعرض الطي وصوله في السماء فهو آوثق لأنه عن المتارعة أبعد كذا في المبسوط، وإن استأجر لحفر القبر إن بين الطول والعرض والعمق يجوز استحساناً وقليلاً وإن لم يبين الطول والعرض وانعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط ما يعمل الناس كذا في التتارخانية، وإن وصفو له موضعاً فوجد وجه الأرض ليساً فلما حفر درعاً وجد جيلاً أجبره على أن يحفر إن كان ذلك مما يحفر الناس وإن لم يسموا له الحد ولا شقاً فهو على عادة أهل تلك الساحة فإن كان بالكوفة فمعظم عميقهم على الثلج، وإن كان في بلد معظم عميقهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط، وفي السوار: سئل عن أجر القبر أيكون من جميع المال قال: هو بمسألة الكس من جميع المال كذا في التتارخانية، وفي التجريد رجل استأجر قوماً يحملون جنازة أو يفسلون ميتاً إن كان في موضع لا يجد من يفسله غير هؤلاء ومن يحسنه غير هؤلاء فلا أجر لهم وإن كان ثمة أماس فلهم الأجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع لا أجر لهم لو أحدوا الأجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة، وإذا استأجر الرجل رجلاً ليحفر له قبراً فحفر فأنهار أو دخن فيه إنسان قبل أن يأتي يستأجر بجناته إن كان ذلك في ملك المستأجر وله الأجر وإن كان في غير ملكه فلا أجر له كذا في الدحيرة، وإن جاء المستأجر فخلى الأجير بينه وبين القبر فأنهار بعد ذلك أو دخنوا فيه إنساناً آخر فله الأجر كاملاً لأنه قد سلم المقود عليه إلى صاحبه، وإن دفن فيه المستأجر مبته ثم قال للأجير: احث التراب عليه فأي الأجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر إلى ما يصنع أهل تلك البلاد فإن كان الأجير هو الذي يحثي التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وإن كان الأجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم أجبره عليه وإن أراد أهل الميت أن يكون لأجير هو الذي يضع الميت في طهده وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الأجير على ذلك كذا في المبسوط، ولو استأجره لبحر له قرأ ولم يسلم في أي المقابر جاز استحساناً وبصرف إلى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك اهله موتاهم، قال مشايخنا: هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فإن لكل محنة مقبرة خاصة يذهبون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم إلى مدفن محنة أخرى أما هي دياراً ينقل الموتى من محنة إلى مقابر محنة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعاً كان لأهل كل محنة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم إلى محنة أخرى أو كان موضعاً لهم مقبرة واحدة يجوز له الإجارة من غير تسمية المكان كذا في المهيضة، وإن أسروه بحفر القبر ولم يسموا موضعاً فحفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له إلا أن يدفعوا في حفرته فحينئذ

بمستوجب الاجر، وإن أرادوا منه تطهير القبر أو تجميحه فليس ذلك عليه كذا في المبرط، إذا وصفوا له موضعاً لحفر القبر فحفر في موضع آخر إن شاء أجاز بلوغه في الأصل، وإن شاء تركه للخلاف في الوصف وإن علموا بعدما دفنوا الميت فهو رصاً كذا في الخلاصة، وإن استقبل الحفار في حفر القبر أو القبر صحرة لا يراد له في أجره كما لا ينقص من أجره بسبب لبن المكان كذا في خزنة المفتون.

فصل في العقود: وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسيقي منها السقاوان وباحد منه الآخر فإن بني على ملكه إن أجرها منهم للاستقاء لم يجر وإن أجر ما ملكه لأن الإجارة وقعت على استهلاك المين مقصوداً، وإن أجرها ليقوم فيها السقاوان ويضعون القرب فيها ويونفون الدواب فيها حار وأما إذا بني المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاوان لا يجوز سواء أجر منهم للاستقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الدخيرة، ولا يجوز إجارة الدراهم والدنانير ولا تبرعها وكذا تبرع النحاس والرصاص ولا استئجار المكيلات والمورومات لأنه لا يمكن الانقفاع بالعين إلا بعد استهلاك أعيانها والداخل تحت الإجارة المضممة لا المين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزاناً أو ليعبر مكيلة أو حنطة ريثاً لمصر به أوطالاً أو أمناً وقتاً معلوماً، ذكر في الأصل: أنه يجوز، وذكر الكرخي: أنه لا يجوز للعقد شرط آخر وهو كون المضممة مقصودة كذا في البدائع، وهو استأجر الدراهم أو الحنطة يوماً مطلقاً ولم يبين ماداً استأجرها لم يذكر هذه المسألة في الأصل قال الشيخ الإمام المعروف بنحوه: أنه ولقائل أن يقول: يجوز ويحمل على الانقفاع بها وزن احتسلاً لحوار العقد، ولقائل أن يقول: لا يجوز العقد وإليه ما الكرخي كذا في المحط، ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزوين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المضمومات لشم لأنها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع، إذا استأجر ميزاناً ليرن بها يجوز لأنها مضممة مقصودة كذا في الفتاوى العتلية، استأجر حجر ميزان ليرن به من اليوم إلى الليل قال السرخسي: يجب الأجر، وقال الخصاص: إن كان له قيمة ويستأجر عادة يجب وإلا لا ويحمل البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل: يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي، في الميعون إذا استأجر أرضاً ليلين فيها فالإجارة فاسدة لأنها وقعت على العين واللين كله للبيان وعليه قيمة التراب إن كان له ثمة قيمة وأجر مثل الأرض وإن لم يكن لتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب مفعة للأرض فلا شيء عليه كذا في الدخيرة، وإن انتقصت الأرض ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها وإلا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي، إذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص أو أخذ قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي: إن لم يبين لذلك وقت لا يصح وإن استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو يقوم عليه في مجلس القضاء شهراً بأجر معلوم حازت الإجارة لأر المعقود عليه عند بيان المدة منافعة في تلك المدة فكان أن يصرف تلك المنافع إلى ما يحل له من إقامة الحدود وغير ذلك أما إذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فإن المعقود عليه مجهول لا بدري أنه متى يقع فإنما فسدت الإجارة وقص شيئاً من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو استصحبه على أن يجعل له رزقاً كل شهر فهو جائز أما إن بين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لأن

للمعقود عليه مناقعة وهو معلوم وإن لم يهر مقدار ذلك فهو في هذا كالقاضي والقاضي في شيء من عمله يأخذ رزقاً بمقدر كفايته من بيت المال فكذلك من يهرب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسم القاضي إذا استعجر ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط، ولو استأجر من له القصاص رجلاً ليقنص له فلا أجرة له وذكر في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز وكذا الإمام إذا استأجر رجلاً ليقول مرتداً أو أسارى أو لاستيلاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافاً له ولو استأجره لاستيلاء القصاص فيما دون النفس كقصاص اليد جاز بالإجماع كذا في محيط السرخسي، ويجوز الاستعجار على الدكالة لأن المقصود منها قطع الأوداج دون إهانة الروح وذلك بقدر عليه فاشبه القصاص فيما دون النفس كذا في السراج النواجر، أمير العسكر إذا قال لمسلم أو دمي: إن قتلته ذلك العارس ذلك مائة درهم فقتله لا شيء له فإن هذا من باب الجهاد وأطاعة فلا يستحق الأجر، وقال محمد رحمه الله تعالى: إن قال ذلك لدمي يجب لأجره، ولو كانوا قتلى فقال الأمير: من قطع رؤوسهم فله عشرة دراهم جاز لأن هذا الفعل ليس بجهد كذا في فتاوى قاصيخان، وهكذا في الصغرى، ذكر أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا قتل رئيس القوم فقال الأمير: من جاء برأسه حتى يصب فيعلموا أن رؤوسهم قد قتل فبغضهم منه كذا قد ذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له إذا كان المشركون قد تبعوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجيء برأس الرئيس إلى القتال، ولو كان الأمير عين واحداً من أهل العسكر فقال: إن خنتني برأسه أو قال الأمير للجماعة بأعيانهم أياكم جاءني برأسه فله كذا وجاء رجل برأسه فله أجر المثل، وإذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مصوره ليس فيها رجال يعاتلون وإنما كان فيها لنساء والصبيان والأموال وقال الأمير: من حفظ هذه المصورة النبيلة حتى يصبح فلنكل واحد حفظها قومه حتى أصبحوا فلكل رجل منهم مسمى له الإمام وبعض مشايخنا قالوا في مسألة حفظ الحصن الإجارة لا نعتقد حيث لم يحاطب قوماً معينين إنما يثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الإمام فهو في معنى الإجارة بالمعاطي وذلك جائز كذا في الترحائية، من صل له شيء، فقال: من دسي عليه فله كذا عدله واحد لا يستحق شيئاً وإن قال ذلك لوالده فذلك هو تكلام فكذلك وإن مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل، قال في السير الكبير قال أمير السرية من دسي على موضع كذا فله كذا يصح ويتمين الأجر بالدلالة فيجب الأجر كذا في الوجيز لمكردي، رجل استأجر كذا معلماً ليصيد لا يجب الأجر وكذا البازي وفي بعض روايات إذا استأجر للكلب أو البازي وبين له لك وقتاً معلوماً يجوز إنما لا يجوز إذا سم بين له وقد معلوماً، ولو استأجر مستوراً ليأخذ الفارة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز، ولو استأجر كذا ليحرم داره قالوا: لا يجوز ذلك، ولو استأجر فرداً لكنس البيت قال مولانا رضي الله تعالى عنه: يعني أن يجوز إذا بين لمدة لأن الفرد يضمرب ويعمل بالضرب بخلاف السمور كذا في فتاوى قاصيخان، قال في المنتقى: إذا استأجر ديكاً ليصيح لم يجز وذكر ثمة أصلاً فقال: كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الإنسان أن يضربه حتى يعمل فلا يجوز البيع فيه والإجارة كذا في المحيط، ولا يجوز أحد حسب

التمس وهو أن يؤجر محلاً ليرى على الإثبات والعيب هو الإجارة التي تؤخذ على ضرب من فعل كذا في سراج الوهاج، ولو استأجر ثوباً ليرى عليها في دره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليرى عليها لا يحوز وكذا لو استأجر دابة ليتجدها حسيبة كذا في الظهيرية، وحل استأجر دابة ليرى عليها على يابه ليرى الناس أن له فرساً أو آتية يصنعها في بيته ليرى عليها ولا يستعملها أو داراً لا يسكنها لكن ليرى الناس أن له داراً أو عبداً على أن لا يستخدمه أو دراهم يصنعها في بيته بالإجارة فاسدة ولا أجر له إلا إذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة، وهي المنقذ استأجر ثوباً أو كيثاً للدلالة بيسوق به العثم لا يجوز كذا في المحيط، وهكذا في مثاوى قاصحان، لو استأجر أرضاً ليرعى غنمه التفصيل أو شاة ليحز صومها فهو فاسد كله وعنه قيمة الصوف والتفصيل لأنه ملك الأجر وقد سترناه بعقد فاسد بخلاف ما إذا استأجر الأرض ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لأنه مناجح كذا في الغياثية، وفي المنقذ استأجر سبعا شهراً لينقله أو استأجر قوساً شهراً ليرمي به يحوز كذا في المحيط استأجر أرضاً ليضع فيها الشبكة ووقت يحوز كذا في الوحيز للمكردي، أمره ليشخذ له قمعة من الصبر المفصوب يكذا من الأجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب له الأجر كذا في القنية، السرق أو الغاصب استأجر ليجمعل السروق والمفصوب لم يحز لأن نقل مال الغير معصية كذا في محيط المرحومي، والله أعلم

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر

قال: نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الآجرة عيناً أو مفعة كذا في المحيط، وعلم الدابة المستأجرة وسبقها على المؤجر لأنها ملكه فإن علمها مستأجر بغيره منه مهر متطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرة البيرة، وهي إجارة الدار وعمارة الدار وتطبيسها وإصلاح الميراب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل ستره تركها بخل بالنسكي يكون على رب الدار فإن أسي صاحب الدار أن يفعل ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها إلا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رأها فحينئذ يكون راضياً بالعيب وفي عمدة الفتاوى لأوحد الدين النسفي رحمه الله تعالى رجع استأجر بيت وشحنه ثوباً ثم وكف الماء من استغف لا يجبر صاحب البيت على إصلاح سقفه لأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه كذا في الظهيرية، ولو استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها فليج وعنه به خيار له كذا في نفسه، وإصلاح بئر ماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك، وإن كان امتلا من قعر المسأجر وقالوا في المستأجر إذا انتقصت مدة الإجارة في الدار تراب من كسه فليطه أن يرفعه لأنه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وإن كان امتلا خلاؤها ومجاورها من بعله فالحق أن يكون عليه بعله لأنه حدث بفعله فبطلت كالكاسة والبرود إلا أنهم استحسنوا وجعلوا على ذلك على صاحب الدار المعروف والعادة بين الناس أن ما كان معيباً في الأرض فبطلت على صاحب الدار ففعلوا ذلك على العادة وإن أصلح المستأجر شيئاً من ذلك لم يحتسب له عما أتفق وكان مرعاً هكذا في التنازع، زجاج الكوة وإصلاح السلم على الآجر وفي رفع الثلج اختلاف مشيع والمفتين والمفسر فيه العرف كذا في القصة، كرى الأمهار وإصلاح المساة على الآجر كذا في خزنة الفتاوى، إذا استأجر داراً فيها بئر ماء كان له أن يستغني من ماء البئر للرصوء وغيره من غير

وإن صاحب الم دار لا ن له حقاً من ماء البئر قبل الإجارة على ما علم فبعد الإجارة أوى وإن وقعت في البئر قارة أو نزل بها آفة فليس على واحد منها إصلاحه كذا في الذخيرة، وفي إجارة حمام نقل الرماد والسرقة وسرقة موضع العسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهراً أو مستقماً فإن شرط ذلك على الآخر في الإجارة فسدت الإجارة وإن شرط على المستأجر حازت الإجارة والشريد فإن أكثر المستأجر أن يكون الرماد من عمله كان القبول قوله كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أكثرى حماماً في الطريق فامر المكتري رجلاً أن ينقل على الحمام بعض سامور إن علم المأمور أن الحمام لنغير الأمر لا يرجع بما اتفق على أحد لأنه صريح وإن لم يعلم سامور أن الحمام لنغير الأمر له أن يرجع على الأمر وإن لم ينقل الأمر على أبي صاحب كذا في حرانة المفتين.

وما يتصل بهذا الباب فصل التوايع والأصل فيه أن الإجارة إذا وقعت على عمل فكل ما كان من نوايع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الإجارة على الأجير فالرجوع فيه لعرف كذا في المحيط، وفي سبج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا استأجر حياطاً ليعيط نوباً كان المملك والإبرة على الحياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا المملك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حرير فالإبريسم الذي يحاط به لثوب يكون على صاحب لثوب وفي استئجار الثياب الملبس يكون على المالك والثوب على المستأجر وإخراج الخبز من سور يكون على الخبار وجعل ابرة في النضاع يكون على الطبايح إذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة وإن استأجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطبايح هكذا في فتاوى قاضيهان، وإذا تكاثر دابة للحمل ففي الأكاف والخيال والجرائن يعتبر العرف وكذا إذا تكاثرها للركوب، ففي للجند والسرج يعتبر العرف أيضاً كذا في المحيط، أسأجر دابة إلى سمرقند أو إلى بخارى فإذا دخل للمكاري البلدة يجب عليه أن يأتي إلى بيت المستأجر استحساناً كذا في حرانة الفتوى، ولو تكاثر دابة ليحمل عليها صاحب الدابة لحمل فإزالة الحمل عن الدابة يكون على المكاري وإدخال الحمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في حرانة المفتين، وإذا دخل الحمام في المنزل يكون على المالك ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو العرقة إلا أن يشترط ذلك عليه أو كذا صب الطعام في البحر لا يكون عليه إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيهان، وذكر أبو الفتح رحمه الله تعالى في لزور وكذا كرى مهر رحي الماء على المؤجر لأنه لا يمكن الإنقاذ بالرحى إلا بالماء والماء لا يجري إلا بكرى سهر إلا أن يكون شرط الكرى على المستأجر كذا في محيط المرحسي، ولو استأجر وراقاً فإن شرط عليه لحبر والبياض فاشترط الحبر جائز واشترط البياض فاسد كذا في حرانة المفتين، وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصداً يقتصر له الثوب فعلى من يجب حمل الثياب قال استحس أن يكون حمل الثياب على انقضاء إلا أن يكون القصار عدل يشترط على رب الثياب كذا في محيط المرحسي، وإن استأجر أحمالاً ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر والمحمل والجواني يكونان على المستأجر وقال الفقيه أبو الهيثم رحمه الله تعالى، في عرفنا جواني يكون على صاحب الحمل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على أحمال والمحمل على أحمال

لأن العمل يكون لصاحبه الحمل عن الوقوع، ولو أن رجلاً استأجر حملاً ليحمل له الأحماض إلى موضع كذا، فيما بلغ أحماض ذلك الموضع نزل في دار وأبرز الأحماض في موضع من الدار ثم ورد، على صاحبها وسلمته إليه فلم يرفعها صاحبها يوماً ثم خففهم في آخر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمال بالكراء قالوا: إن كان أحدهما استأجر ذلك الموضع موضع الأحماض فيه كان الكراء على من استأجر وإن وضع الأحماض من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الورق والتسليم يكون على صاحب الأحماض وقيل: دلت يكون على أحماض وإن طالب صاحب الأحماض من الحمال أن يرب ثانياً لا يجبر عليه كذا في دواوين قاضيه، وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن امرأة الكبد على من يجب قال: على البائع ورب الثمن على المشتري كذا في الخواص للفتاوى، وسئل أبو بكر عن رجل باع لعب في الكرم على من نطف البعب وورده قال: دافع محاربه فالقطع والجمع على المشتري وإذا باع موازنه فعلى البائع إلا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الورق فيقول: إنها بالورق كذا إما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الورق وإما أن يكذبه فيكلفه ورده كذا، في السارحية، وسئل أبو القاسم عن استعصر من آخر محترم حطة دساحر يعرض من يحمله على من يجب الكراء قال: على المستعصر إلا إذا كان المستعصر استأجر إلى من يحمل فالأجر على المقرض وأنه الرجوع على المستعصر بذلك كذا في الخواص للفتاوى، وسئل أبو نصر مديوني عن حمال وقف في الطريق يوماً حتى لزم صاحب الأحماض أجر الأوعية أجراً كثيراً على من يكون أجرة لأوعيه قال نصر: الحمال في وقوفه في الطريق محتال وعاصباً وعنه رد ما قبض من الأجر من هنا إلى مالك الأحماض وأجر الأوعية على صاحب الأحماض كذا في التتارخانية، والله أعلم

الباب الثامن عشر في إجارة التي تجري بين الشريكين واستئجار الأجيرين

في العيون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دية ليحمل نصيبه من الطعام إلى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام إلى ذلك المكان لا أجر له ولو كان أحدهما سفينة فآراد نقل الطعام إلى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة: أجرني نصف سفينتك أحصل عليها حصتي من الطعام وحصنتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا إذا أراد أن يطبخاه لأحدهما ربحي استأجر أحدهما نصف الرحى التي لشريكه، ولو قال: استأجرت منك عيدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجر لدخول فان محمد رحمه الله تعالى: كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز وإن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو حائز مثل الخوالب وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا خلاف رواية المبسوط فإنه قد في كتاب المضاربة: لو استأجر من صاحبه بيتاً أو حائطاً لا يجب لأجره، وذكر لقدوري أن كل شيء لا يستحق به أجرة إلا بإيقاع العمل في معنى لمشاركه فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر ليعمل لطعام نفسه أو بعلاله أو بدينه أو لقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الأجرة به غير إيقاع العمل في المال المشترك فالإجارة حائزة مثل أن يستأجر منه داراً ليحرق فيها

الطعام أو سعيه أو جوائفاً أو رحي، قال مخر الدين قاصيحيان القسوى على ما ذكر في العيوض
والقذوري كذا في الكبرى، وفي موثران سماعة أسأحر رجلين يحملان به هذه الخشبة إلى
منزله بدرهم فحملها أحدهما منه نصف درهم وهو مستطوع إذ لم يكون شريكين قبل ذلك في
الحس والعمل وكذلك لو استأجرهما لباء حائط أو حفر بنرونر كذا شريكين في العمل يجب
الأجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط،
ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب حار كذا في محيط السرخسي، وفي
الأصل إذا استأجر لرجل قوماً يحفرون له سردباً لإجارة صحبحة فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر
من عمل الآخر كان الآخر مقسوماً بينهم على عدد الرؤوس وإذا استأجر دابتين ليحملن عبيهما
عشرين محتوماً من الحقة نكداً لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة ولو حمل
على واحدة أكثر من العشرة فإنه يقسم الآخر عليهم على قدر أجر مثلهما لأن التعاوت بين
الدابتين تعاوت فاحش يحتجب الآخر مثله والنعوات بين الأجراء في عمل واحد تدفوت يسير فلا
يعتبر قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن النعوات بين الأجراء في العمل في هذه الصورة تعاوتاً
فاحشاً أما إذا فحش النعوات لا يقسم الآخر على عدد الرؤوس كما في مسألة الدابتين وإن لم
يعمل أحدهما لمرض أو عذر آخر إن لم يكن سهماً شركة بأن لم يشركا في تقبل هذا العمل
سقط حصته أجر المريض، وإن اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الأجر وتكون حصة
المريض له وهي فتوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما ثلثه فعمه من الآخر ثم
اشتركا فإن كانت لإجارة عمى كل شهر يجب الآخر في الشهر الأول ولا يجب بعد ذلك لأن في
الشهر الأول الشركة طرأت على الإجارة لصحته فلا سقطها وفي الشهر الثاني الشركة سقطت
لإجارة فمضت انعقادها فلا يجب الآخر وإن أجزأه عشر مسجى فالآخر واجب عليه في ذلك كله
لأن لإجارة قد صحب في كل المدة المسماة فلا يبطئها خريان الشركة عليها وعن محمد بن
سلمة الشركة توهن الإجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حائوتاً ثم اشتركا في عمل
بعملائه في ذلك الحائوت ويقول محمد بن سلمة يفسى ويسقط الآخر إن عملاً فيه لأنه لم
يسلم المفقود عليه كذا في المحيط، جرت دارها من زوجها ومكدها جميعاً ذكرها هذا به لا
أجر بها وهو بمنزلة استعجارها للصبح أو لغيره ويسمي أن يجور، فإن قاصيحيان، الفتوى على أنه
يصح كذا في الكبرى، وفي آخر باب إجارة الدور من حائوت الأصل إذا تَكَارَى داراً شهر فاقم
معه رب الدار فيها إلى آخر الشهر فعلى المساجر لا أعطيك الأجر لأنك لم تحل بهي وبين
لنار فعله من الأجر بحسب ما كان في يده اعتباراً ببعض بالكل كذا في المحيط، والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الإجارة بالعدر وبيان ما يصلح عدراً

وما لا يصلح وفيما يكون فسحاً وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسحاً

الأصل أن الإجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على
استهلاك الكاغد والخير وكرب الأرض في المرة إذ كان يمدد من قبله فله أن يفسخ الإجارة
والمراعى بغير عذر ويخرج على هذا لأصل جواب كثير من الوقاعات فيجب أن يحفظ كذا في

الندية، الإجارة تنقض بالاعداد عندنا وذلك على وجهين إما أن يكون من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل الموقوف عليه وإذا تحقق العدد ذكر في بعض الروايات أن الإجارة لا تنقض وفي بعض تنقض ومثابعتنا ومقوا مقالوا، إن كانت لإجارة لعرض ولم يبق ذلك العرض أو كان عدد منعه من المجري على موجب العقد شرعاً تنقض الإجارة من غير نقص كما هو استأجر إنسان بفضع يده عند وقوع لأكلة أو لقصع السن عند لوجع فترات الأكمة وإال يوجب تنقض الإجارة لأنه لا يمكنه المجري على موجب العقد شرعاً وإن استأجر دابة بعصها إلى بعداد لطلب عربة به أو لطلب عبد آتق له ثم حضر العربة وعاد العدد من الأتاق تنقض الإجارة لأنها وقعت لعرض وقد مات ذلك المتعرض وكذا لو ظل أن في بناء داره حلاً فاستأجر وحلاً تهدم لبنة ثم ظهر أنه سمر في البناء خلل أو استأجر حياضاً لولسة العرس فماتت العروس بطلت الإجارة كذا في فتاوى قاضيهان، وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعاً ولكن بتحقيق نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ كد في الدخيرة، وإذا تحقق العدد ومست الحاجة إلى النقص هل يتعذر صاحب العدد بالنقص أو يحتاج إلى القضاء أو الرضا، اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العدد إذا كان ظاهراً يتعذر وإن كان مشتبهاً لا يتعذر كذا في فتاوى قاضيهان، العيب إذا حدث بالعين المستأجر فإن كان عيباً لا يؤثر في ختلل ساقع لم يثبت للمستأجر حيار نحو العدد المستأجر لبعده إذا ذهب إحدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط حائط من دعار وذلك لا يضر بالسكنى وإن كان عيباً يؤثر في اختلال المنافع كان عدد إذا مرض والدابة إذا دبوت والدار إذا تهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فله المستأجر خيار فإن شاء استوفى المنفعة مع لعب ويقرمه بجميع البديل وإن شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي، فإن بنى الآخر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزول العيب كما لو بنى، أعيد قبل الفسخ وإذا أراد المستأجر نسخ العقد قبل ارتفاع العارض يلزمه أن يكون له الفسخ بحضرة رب الدار وإن كان غائباً ليس له أن يفسخ ولو غرح حال عيبة الآخر فعليه الآخر كما لو سكن لأن العقد باق وهو متمسك من استيفاء المنفعة مع التغيير كذا في الكبرى، وإن تهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الإجارة لا تنفسخ لأن الانتفاع بالعرصة ممكن إليه ذهب حواجر زده وفي إشارات شمس الألفة إذا تهدمت الدار كلها لصحیح انه لا يفسخ لكن سقط الآخر عنه نسخ أو لم يفسخ كذا في الصمري، إذا تهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الآخر ولو تهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الآخر وكذا لو أحر داراً على أن فيها ثلاث بيوت فإذا هي بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شيء من الآخر هكذا في محيط السرخسي، المزاجر إذا نقض الدار المستأجرة يرض المستأجر أو بغير رضاء كد مستأجر أن يفسخ الإجارة ولا تنقض الإجارة بغير فسخ ويسقط الآخر عن المستأجر وهو كما لو عصبه غاصب كان له أن يفسخ الإجارة ولا يلزمه الآخر ولا تنقض الإجارة إليه أشار في الأصل وعمر محمد رحمه الله تعالى إذا تهدمت الدار لمستأجرة وبها لأجر فأراد المستأجر أن يسكن بقية المدة لم يكن للأجر أن منعه أولاً به ثلث إذا بناها الآخر قبل أن يفسخ المستأجر الإجارة كذا في فتاوى قاضيهان، وقال محمد رحمه الله تعالى في أسفة: إذا انقضت فصولت التو حاً ثم ركنها

لم يجبر على تسليمها لأن المقدم قد انفسخ بهلاك السفينة فاما إذا اعيدت صارت سفينة أخرى،
 ألا يرى ان الغاصب إذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط المرحسي، وروي
 في الأصل إذا خرج المستاجر من الدار بعذر سقط عنه الأجر وفي رواية البريادات لا يسقط إلا إذا
 سكن الأجر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في النهاية، استاجر داراً فانهدم بعضها والأجر
 غائب أو متمرد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ ويصحب القاضي وكيلاً عنه فيفسحه كذا
 في القنية، ولو أراد رب العبد أن يسافر لا يكون ذلك عذراً في فسخ الإجارة كذا في المحيط،
 وإذا أجز عقاراً ثم سافر فليس بعذر إذ المستاجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد
 المستاجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر وإلزام الأجر بدون السكنى والانتفاع وهي
 ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج، وليس للمستاجر أن يفسخ الإجارة إذا وجد زيادة على
 الأجرة التي أجز بها وإن كان اضلاعاً كذا في غاية البيان، وإذا أراد أن يشتغل إلى حرفة أخرى مثل
 أن يترك التجارة ويأخذ في الزراعة أو استأجر أرضاً للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر
 كذا في البدائع، استاجر حائوناً ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فيه
 ففسخ الإجارة لأنه عذر كذا في القنية، اكترى إبلًا من الكوفة إلى بغداد ثم بدا له أن يكتري
 بغلا فليس بعذر، أما لو اشترى بعيراً أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى، ولو استأجر دابة إلى
 بغداد ثم بدا له أن يقعد عن السفر أو اكترى إبلًا للمعج ثم بدا له أن لا يحج من حاسب ذلك أو
 مرض وعجز عن السفر كان عذراً كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن
 منزل آخر فإراد أن يسكنه لم يمكن له أن ينقض الإجارة وكذلك إن أراد التحول من المصر لأنه لا
 يخرج من المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالمقد وإن كان هذا بيتاً في السوق
 يبيع فيه ويشترى فلحق المستاجر ديب أو أفلس فقام من السوق فهذا عذر له أن ينقض الإجارة
 وكذلك إذا أراد التحول من بلد إلى بلد فإن قال رب البيت: إنه يتمل ولا يريد الخروج حلف
 القاضي للمستاجر على ذلك، وكذلك إن أراد التحول من تلك التجارة إلى تجارة أخرى فهذا عذر
 كذا في الميسوط، استاجر حائوناً ليعمل فيه عملاً ثم أراد أن يتحول من تلك الصنعة إلى صنعة
 أخرى فإن تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحائون ليس له الفسخ وإلا فنه النقص لأنه
 تحقق العذر كذا في الكبرى، وإن وجد بيتاً هو أرخص منه لم يكن عذراً، وكذلك لو اشترى
 منزلاً فأراد التحول إليه، ولو استأجر دابة بعينها إلى بغداد فبدا للمستاجر أن لا يخرج فهذا
 عذر، ولو قال رب الدابة: إنه يتمل فالسبيل للقاضي أن يقول له: أصبر فإن خرج فقد الدابة
 معه لأن المقفود عليه خطوات الدابة فإذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المقفود عليه فيلزمه
 الأجر وإن لم يركب ولو مرض أو نومه غرم أو خاف أمراً أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا
 يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب في المقفود عليه وبعضه عذر للمستاجر في التحلف عن
 الخروج وإن عزم لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص من دابته لم تنقض الإجارة
 وكذلك لو حوسه غريم هكذا في الميسوط، رجل استأجر رجلاً ليذهب بحمولته إلى موضع كذا
 فلما سار بعض الطريق بدا له أن لا يذهب ويترك الإجارة وطلب من الآخر نصف الأجر قالوا: إن
 كان النصف الثاني من الطريق مثل الأول في السهولة والصعوبة كان له ذلك وإلا يسترد بقدره

كذا في فتاوى قاضيه خان، آجر دره ثم أراد نفع إيجارتها وباعها ذمه لانفعه له ولعياله فله ذلك
 كذا في الكبرى، وإذا لحق الآجر دين فادح لا ولاء له، لا من ثمن الدار المستأجرة أو من ثمن
 العبد المستأجر مهد عذر في فسخ الإجارة ربيعي للآجر أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ
 العقد وليس للآجر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط، ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم
 يصح مالم يرفع الأمر إلى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية، ثم إذا رفع الآجر الأمر إلى
 القاضي إن طلب من القاضي أن يرفع الإجارة بمقاضي لا يقصده وإن طلب من القاضي أن يبيع
 المستأجر بنفسه أو بأمر الآجر أو غيره بالبيع أجابه القاضي بـ: لا، فإذا رفع الأمر إلى القاضي
 وأثبت البائع الدين بالنسبة للقاضي عصى فليبع وبضم ذلك نفس الإجارة فيأخذ ثمن من
 المشتري وبسببه إلى العزم وبسبب القاضي القاضي يبيع بالآجر وجزء على المستأجر والآجر
 للآجر ويكون طيب به وكذلك لو أن الآجر باع الدار بنفسه قبل أن يتقدموا إلى القاضي ثم
 تقدموا إلى القاضي فعلى المستأجر إحقاق الحق حتى يفسخ القاضي الإجارة بإحضار البيع وتتميزه
 هذا إذا كان الدين على الآجر صاهراً معلوماً للقاضي وما إذا لم يكن صاهراً معروفاً وإنما عرف
 بقرار الآجر وصدقه لمقر له في إقراره وكذبه لمستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يبعث لأرض وتقصت لإجارة وعلى قولهما لاتباع الأرض ولا يفسخ الإجارة كذا في المحيط،
 وإذا باع القاضي يداً بدين المستأجر من ثمنها فما فضل للمعراء حتى لو لم يكن في الثمن
 فضل لم يفسخ ويعد الفسخ به أن يحبس الدار حتى يصل إليه ما عجز وقيل يجعل له السكنى
 في الدار لأن الآجر أذن له في السكنى مطلقاً مالم يصل لأجر إبيه ولو حدثت هناك الحسنة يهلك
 أمانة بحلوف الرهن، ولو مات الآجر وعليه ديون فالمستأجر أحق به من المعراء كذا هو في الرهن
 وهو كان لرضاً رجعاً لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك ثمنه ويرجع الأمر من السجس إلى أن
 يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصير حتى تنقضي مدة
 الإجارة ولو باعها الآجر بغير إذن المستأجر ورد للمستأجر لبيع هل يفسخ لبيع حتمه المشايخ
 فيه والأصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها بدون المستأجر انفسخت الإجارة ولو حبسها فإن
 رضي بالتسليم ثم رد على الآجر يعيب بفساد لا تعود الإجارة كذا في العينية، ولو أن
 المستأجر احتاج إلى مال لإجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ
 الإجارة كذا في الخلاصة، ومن آجر عده ثم باعه لم يفسخ بغيره في فسخ الإجارة لأنه لا ضرر عليه
 في إبقاء العقد ولا قدر ما التزمه عند العقد وهو المحرر حتى يفسخ من التصرف في المستأجر إلى
 انتهاء مدة كذا في النهاية، ولو أراد أن يبيع المنزل أدى آجره بريح ظهر له في بيع المنزل لم يكن
 أن يفسخ لإجارة كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل استأجر عبداً ليعلمه سنة ثمانية فوهبه ورثته
 من خمر وتغلبوا ثم أراد الآجر أن يفسخ عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا في التترخية،
 خياط استأجر غلاماً ليحيط معه فأفلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه عن المضي
 وانتقاه إلى عمل آخر لا لأنه بقدر عجز استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الآخر
 كذا في التمرقاشي، وإذا استأجر بسان ليقتصر ثوبه له أو ليحيط أو يقطع قميصاً له أو لبيبي
 بيتاً له أو يزرع أرضاً له يدر ثم بدا له أن لا يفعل كان ذلك عذراً وكذلك إذا استأجر محفر

النهر، وكذلك إذا استأجر لسحابه والعقد، ولو امتنع الأجير عن العمل في هذه الصورة يحبر عليه ولا يفسخ الإحارة كذا في المحيط، وإذا استأجر أرضاً فحطب عليها الرمل أو صارت سبحة بطلت الإحارة كذا في فتاوى فاضلحان، ولو غلب عليها ماء وأصابها برلاً لا يعدر عن الرأفة فهذا عذر وفي السوفول لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وإن كان في لأرض زرع تترك لأرض في يده بأجر المثل حتى يدرأ الررع فإن سقاء فهو رصاً هكذا في الخلاصة، استأجر أرضاً ليربعها ثم أراد أن يبيع أرضاً أخرى لم يكن عدراً وفي النوارل استأجر في قرية ثم يد له أن يترك ويرجع في قرية أخرى إن كان بينهما مسيرة سبعة ذلك وإن كان أقل فلا لأن ما دون المسير في كثير من الأحكام كالانتقال من محلة إلى محلة كذا في الترتاشي، وإن مرض المستأجر وعجز عن الرأفة فإن كان مما يرجع بنفسه يكون عدراً وإن كان ممن لا يرجع بنفسه لا يكون عدراً كذا في حرفة المعبر، وإن استأجر عند لخدمة فمرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الإحارة فإن رضى المستأجر بذلك ليس للأجير أن يفسخ كذا في فتاوى فاضلحان، وإن أتى العبد للمستأجر فهو عذر وإن لم يفسخ حتى عاد من الأذى سقط من الأجر بقدره ويبقى العقد لازماً في الباقي كذا محيط المرحسي، ولو كان سارقاً فله المستأجر أن يفسخ الإحارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في الموسط، ولو كان العبد غير صادق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عدراً للمستأجر في فسخ الإحارة فإن كان عمله فاسد كان له الخيار كذا في المحيط، وإذا وقعت الإحارة على دواب بعينها لحمل المباع فماتت لمفسخ الإحارة بحال ما إذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الأجر إليه فماتت لا يفسخ العقد وعلى الآخر أن يأتي بخير ذلك للمؤاجر كذا في الذخيرة، وإن أجز دابة بعينها فمهرت الدابة كان عذر، وإن أجز بعير عينا فمهرت دابته لم يكن عدراً كذا في فتاوى فاضلحان، ولو مات المستأجر في بعض الطريق عليه من الأجر بحساب ما سافر ويقتل بحساب ما بقي كذا في الخلاصة، قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم البحر قيل أن تطوف فاني الحمل أن يقيم معها قال هذا عذر وانقض الإحارة لأنها لا تقدر على الخروج مع فرد العراف ولا يمكن إتمام الحمل أن يقيم مدة النفاذ ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاذ كمدة الحبيب أو أقل أجبر الحمل على المقام معها كذا في لسراج الوهاج، إذا استأجر استأفاً يعلمه هذه العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فم يعلمه شيئاً للمستأجر أن يفسخ ما رأيت رواية في هذا لكن انتهى الشيخ الإمام علي الأسبجاني فاعتبت أنا أيضاً كذا في الصغرى، وإن اشترى شيئاً وأجزه من غيره ثم اطلع على عيب به منه أن برده بالعيب ويفسخ الإحارة كذا في المحيط، وفي اشترى بواحد من غيره ثم اطلع على عيب به كان لأهله أن يخرجوها من تحت الإحارة كذا في المحيط، وإذا أجزت المرأة نفسها مما يعاب به كان لأهله أن يخرجوها من تحت الإحارة كذا في فتاوى فاضلحان، وإذا انتقص الماء عن الرحي فإن كان النقصان فاحشاً فله المستأجر حق الفسخ وإن كان غير فاحش فليس له حق يفسخ قال القدوري إذا صار يطبخ أقل من نصف طبخه فهو نقصان فاحش، وفي واقعات الدطمي إذا قل الماء ويدور الرحي ويصحب على نصف ما كان

يطهر فليستأجر رقة أيضاً ولو لم يرده حتى طهر كان هذا رصاً منه وليس له أن يرده الرحي بعد ذلك وإذا انقطع ماء عن الرحي في بعض المدة نحو أن يستأجر رحي ماء كل شهر فاجر مسمى فاسقط الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فليستأجر لحب هكذا ذكر في الأصل فإن لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الإجارة حين بقي من الشهر لروايل الموحب بفسخ وسرع عند الآخر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما يقطع من الماء في الشهر حتى إذا انقطع الماء عشرة أيام يسقط بحصة عشرة أيام من الشهر وهو ثلث الحسمي قال شيخ الإسلام وهو الأصح هكذا في الذخيرة، حل مستأجر بـ منه رحي وذكر لكل حق هو له لا يد حل فيه الرحي ولمؤجر أن يبيع الرحي فإن استأجره بالرحي والمجبرين لله حقوق الرحي فإن انقطع ماء ولم يرده حتى مضت السنة فإن كان البيت لما يبيع به بدون الرحي يفسد الأجر عليهما ويسقط حصة المجبرين ويلزمه حصه البيت وإن لم يكن البيت مستعفاً به إلا منفعة الرحي لا شيء على مستأجر وإن لم يرده البيت كذا في فتاوى قاصيحد، وفي سواد ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رحن استأجر رحي ماء بآدتها وبينتها والماء جاز ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر مال وهو استأجرها والماء منقطع عنها وقال: إن أصرف ماء نهري إليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه لأجر صرف ماء إليه أو لم يصرف ولو كان سمي بذلك وحفر نهراً من نهريه إلى نهري رحي ومريه فقال: بدأ بي في حفرها كان له أن يترك الإجارة بأن حفر وأجرى الماء ثم بدأ به أن يصرف الماء إلى درعه ويترك الإجارة لم يكن له ذلك وبزعمه الآخر فإن جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه ريعه ويضر بماله فإسراؤه عصباً إن انقطع الماء عنه جعل هذا عذراً له أن يترك الإجارة كذا في العيظ رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء إن كانت الأرض تسمى ماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأخر عليه وإن استأجر أرضاً فعرفت قبل أن يزرعها مضت المدة فلا أجر عليه كذا في العيظ غاصب وإن زرعه فغاصب الررع آفة ههلك الررع أو عرق بعد بررع وبم بيت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه لأخر كمالاً رعه في رواية إذا استأجر أرضاً فزرعه ففقد ماؤها أو انقطع منه أن يحاصد الآخر إلى الفضي حتى يذو الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يذو الررع فإن سقى درعه بعد ذلك لم يكن له أن يفسخ الإجارة ويختار للمعنى أنه إن هلك الررع لم يكن عليه ما يفيء من الله بعد هلاك الررع أحر إلا إذا كان متعكفاً من أن يزرع مثل ذلك ضرر بالأرض أو فتن ضرراً من الأول وإن احتل بروع وبفقت عنه كان عليه الآخر كمالاً وإن لم يسمع إذا كان لم يزرعه بني عاتكم كذا في فتوى فاصحن وهكذا في المحيط، إن انقطع الماء فإن أمكه الررع بدون الماء لا يكون عذراً له لم يمكن يكون عذراً وإن لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وإن لم يفسخ وسقاء سقط حق البيع وإن كان الماء يكمي البعض دون البعض فيه الخيار وما مضى لزمه الآخر في حصة ما صار رويماً من الأرض كذا في العياثية، وإذا فسخ الآخر شجرة من أشجار الضاع مستأجرة فليستأجر حق يفسخ إن كانت الشجرة مقصودة كذا في المحبرة، وفي فتاوى آهو مثل لفاضي بديع الدين رحمه الله

أذن لمستاجر الأجر يبيع أشجار الطيبة قال: لا تنفسح الإجارة وسئل أيضاً قبل للمستاجر
 أن يشتري المستجرة بمشرة فقال: اشترى بها بنفسه فقال النافع: أبيعها بمشرة فقال: ذلك لا يكون
 فسخاً وسئل أيضاً: استاجر داراً بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفاً من عسكر حواريهم
 فأجرها للمالك غيره بعدما كان أخذ الأجر المصجل من الأول فحاش المستاجر الأول هل له أن يخرج
 الثاني ويأخذ الأجر بقدر ما سكن قال: نعم إن تركها لا على وجه الفسخ وأجار إيجارها غيره
 وإن لم يجر فمضى صاحب الدار فغاصب والأجرة له ولا شيء للمستاجر كذا هي التتار حذبه، رجل
 استاجر عبداً من رجل كل شهر بدرهم مثلاً فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل إلا
 أنه قد يعمل عملاً دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقص الإجارة وبه لم
 ينقضها حتى مضى الشهر لزمه الأجر وإن مرض مرضاً لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر
 عليه كذا في الدخيرة، رجل استاجر رجلاً ليحفر به بئراً في موضع أراه بهاء وأراه قدر ستره
 وشروطه عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع بكعب فحفر منها أذرعاً ثم مات فإنه يقوم ما حفر
 ويقوم ما بقي ثم ينقسم الأجر على القيمتين فبعض حصته ما حفر لأن كل ذراع منها شائع في
 استيفائها وأعلامها ومعنى هذا أنه ينظر إلى قيمة ذراع من الأعلى وإلى قيمة ذراع من الأسفل لأن
 في الأعلى الحفر يكون أرحس وفي الأسفل الحفر يكون أعلى فلا بد من تجمع بين القيمتين
 لتحقيق معنى العدد ثم إذا ظهرت قيمة الأعلى وقيمة الأسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل
 ذراع من الدرعين ويكون كل حصته من القيمتين كذا في الغبط، وفي العيون إذا استاجر من
 آخر أرض وررعها ولم يجد ماء ليسقيها فيبس البرع قال: إن كان استأجرها بعير شرب ولم
 ينقص ماء البئر الذي يرحى منه السقي فعليه لأجر وإن انقضب كان به الخيار وإن استأجرها
 بشربة فانقطع الشرب عنها فبس يوم فسد البرع من انقطاع الشرب فالأجر عنه ساقط كذا في
 الكبرى وهكذا في المحيطين، استأجر أرضاً للزراعة فحرب البئر الأعظم وعجز عن السقي كان به
 أن يفسخ الإجارة، وإن لم يفسخ حتى مضت أمدته كان عليه أجرها إذا كان بحال يمكنه أن
 يجد بحيلة بئر في موضعها شياً وإن كان لا يجد على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا
 لو لم ينقطع الماء ولكن سأل فيها حتى عجز عن رعاها فلا أجر عليه كذا في فتوى فاصبحان،
 استأجر أرضاً من أراضي جبل فزرعها فلم ينظر عامه ولم يصب حتى مضت السنة ثم أمطر
 ونبت ذكر لمن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أن البرع كله للمستاجر وبس عليه كراء
 لأرض ولا ينقصاتها قال أستاذ رحمه الله: أراد به أنه ليس عليه كراء أرض فمأجل الثبات
 أما بعد ما ثبت يجب أن يستبقى البرع في الأرض بأجر للثبات كذا في الكبرى، وفي المسقى لو لم
 ينظر ولم يجرح البرع في تلك السنة فلما مضت السنة خرج البرع هو للبرع ويعتدق
 بالفضل فإن كان رب الأرض أن أقلعه له ذلك كذا في الخلاصة، وفي فتاوى أبي الثابت رحمه
 الله تعالى رجل استاجر طاحوتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤجر عادة وأباح البئر
 إلى الكرى وصار بحال لا يعمل إلا يحدى الرحيين فإن كان بحال لو صرف الماء إليهما جميعاً
 عملاً عملاً فله الخيار لأخلال ما هو المقصود بالمقدد وعليه أجرهما إن لم يفسخ لتمكنه من
 الانتفاع بهما وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما لم يعمل فعليه أجر إحداهما إن لم يفسخ فإن

لفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما إذا كان كل الماء يكفيهما وإن كان في موضع يكون لأجر على المستأجر فعليه لأجر كاملاً كذا في (المعتمد) وبو استأجر حبيبة وانكسر أوتارها فالأجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لأجله وبو انقطع لأطرب فلا أجر كذا في (الدحيرة) استأجر حائكاً نبحوت له هذا الفرس وأنه يتمطع فلا يمكنه لحوق إلا بمدة طويلة وله فسخ إذا كان الانقطاع فاحشاً كذا في (الفتية) ولو أظهر المستأجر في قدر شيئاً من أعمال الشرب كشرب الخمر وأكل الرب أو الزنى أو اللواط فإنه يؤمر بالفحش وليس للأجر ولا لسجيران أن يخرجه من الدار وكذلك لو اتخذ داره مأوى للنصوص كذا في (حرارة المفتين) استأجر من آخر حذوت منه فظهر الحذوت إلى مسجد فمضت سنة وقد سرق من خزانة من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في (الدحيرة) ولو استأجر أجيراً يوماً للحمل في الصحراء كنحو الصين وسحوه فمطر ذلك اليوم بعدما خرج الأجير إلى الصحراء لا أجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المرعبي كذا في (انتواحياته) مثل شمس الأئمة عمن استأجر حماماً في قرية مدة معلومة فمر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الإجارة هل يجب الأجر قال: إن لم يستطع التفرق بالخاص فلا واجب ركز لإسلام علي السعدي بلا مضاعف وبو بقي بعض الدس وذهب البعض بوجب لأجر كذا أجاباً كذا في (دحيرة) وأما في مرأته عن المسكنة معه بهس بعدد كذا في (الفتية) كل من وقع له عقد الإجارة إذا مات تمسح الإجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وإن كان عاقداً يريد التوكيل والأب والوصي وكذلك المتولي في الوقف إذا عقد ثم مات كذا في (الدحيرة) والمقتضي لو آخر ومات لا يفسخ الإجارة هكذا في (الخلاصة) المستأجر إذا سكن بعد فسخ الإجارة يتأويل أن له حق المجلس حتى يستوفي الأجر الذي أعطاه عليه الأجرة إذا كانت معدة للاستعلاء في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر بالمخدر ليمتد حتى جواب الكتاب وهو عدم الأجر قبل طلب الأجر أما إذا سكن بعد طلب الأجر فليارم ولا فرق بين معدة للاستعلاء وغيره وإن افرق بين ابتداء الطلب، وفي المحيط. الصحيح لزوم الأجر إن كان معداً بكل حال هكذا في (الوجيز) للكركري، وإن مات المتولي في الإجارة إن مات قبل الإجارة بصل العقد وإن مات بعدما لا يبطل كذا في (حرارة المفتين) شرح لصحة إحارة العوضي قيام أربعة أشياء انعقدت ولذلك والمعقود عليه فإن كان الثمن عرض شرط قيامه أيضاً فتصير حسنة في هذه الصورة هكذا في (الصعري) ولا تبطل الإجارة بحصول الأجر أو المستأجر كذا في (الظهيرية) وإذا أريد الأجر أو المستأجر والعباد بالله ولحق يدار أعرب وقضى القاضي يلحقه بطلت الإجارة، وإن عاد مسلماً إلى دار الإسلام في مدة الإجارة عادت الإجارة كذا في (حرارة المفتين) إن أجر جلال داراً من رجل ثم مات أحد المؤجرين تبطل في نصيبه عندما وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك إذا استأجر رجلان من رجل داراً فمات أحد المستأجرين فإن رضي التوريث بالبقاء على العقد ورضي لعاقداً أيضاً جاز كذا في (البدائع) ورجلان استأجرا من رجل أرضاً ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الإجارة في حق الحي وتبقى على حالها ولا تمسح إلا من عذر وأما الربح الحاصل على نصف الأرض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الأجرة والربح الحاصل على النصف

الآجر، ولو كان الآجر اثنين واستأجر واحد ففسخ مع أحدهما انفسحت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط: وكذا لو دفع الفلاح إلى أحدهما وقبل هو انفسحت في حصته وإذا بعث المستأجر إلى الآخر فقبل الآخر، سبب فقد شده است بهاتين بكيري^١، فلما جاء المستأجر قال الآخر: قد انقلب الدراهم لا يفسخ الإجارة كذا في الخلاصة، ولو قال المستأجر للآخر عند الفسخ: فسخت الإجارة في الحدود الذي استأجرته منك صح لفسخ وإن لم يذكر حدود المستأجر ولا أضف للمستأجر إلى الآخر وكذلك إذا قال الآخر للمستأجر: فسخت الإجارة في حدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الحديث، ومن آخر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الإجارة فإن البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى أن المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري وليس له أن يمنع من الآخر إلا إذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الإجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فإنه لا يعود حائز لمصلي المدة كذا في شرح الطحاوي، وإذا باع الآخر المسأجر بغير إذن المسأجر بغير البيع في حق البائع والمشتري ولا يعد في حق المستأجر حتى لو سقط حق المسأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج إلى تعديده وهو الصحيح هكذا في المحيط، وإن أجاز المستأجر البيع بعد البيع في حق لكل ولكن لا يبرأ العين من يد المستأجر إلى أن يصل إليه ماله وإن رضي ببيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الإجارة لا للإشتراف من يده وعن بعض مشايخنا أن الآخر إذا باع المستأجر بغير رضاه المسأجر وسبب ثم أجاز المستأجر البيع ولتسليمه ظلل حقه في المجلس ولو أجاز لبيع دون التسليم لا يصح حقه في المجلس وإذا باع الآخر لمسأجر بغير رضاه المستأجر حتى انفسحت الإجارة أو تماسخا العقد أو انتهت المدة والبرق بطل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف أو كان بحال في جوار بيعه اختلاف المشايخ فهو للمستأجر فهو أيضاً المستأجر الآخر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم أدرك البرق ورفع الآخر العلة فجاء المستأجر وادعى العلة لنفسه وحاصم الآخر فيها من نصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لأن العلة خصمت بعد الإبراء وبو كان الآخر قد رفع الغنة ثم أن المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغنة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط، فلو باع للمستأجر يؤذن المستأجر حتى انفسحت ثم أن المشتري رد المستأجر على الآخر بعيب إن لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الإجارة ولا يشكل فإن كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الإجارة صارت واقعة الفتوى أمضى القاضي الإمام الرزنجري أنها لا تعود قال رحمه الله تعالى وأتى حدي شيخ الإسلام عبد الرشيد بن الحسين أنها تعود كذا في الخلاصة، أو تهمل داراً واستأجر دهنها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تفسخ الإجارة في التمهيد سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه كذا في الفقه، وإذا ذكروا في صحت الطويلة ولكن واحد منهما ولاية لفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وعيته قال القاضي الإمام أبو علي وعمره: إن انعقد فاسد مخالفة الشرط حكم الشرع، وقال الفصلي: لا يفسد العقد لأن مدة الخيار غير داخلة في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رويته عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد العقد كذا في التوجيه لمكودي، وفي فتاوى هو دل القاضي بديع بندين.

فصحاً إجارة رقبتي بعض ما الإجارة واجل في البعض قال: جاز وسئل القاضي جمان الدين باع الآخر مستأجر فلما بلغ الحجر إلى المستأجر جاء إلى المشتري وقال سمعت: كه ابن حائه رآكه وإجارة سبب توبخه يدي مرأسا ده دمال احاره حود حاصل كسم' ، فافتي بالفسخ وبعاد ابيع كذا في السارحانية، أجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتفضت الإجارة ورجع بما بقي من لأجر في تركة الميت كذا في عقبه، انعيد المادون له في انتجارة إذا أجر شيئاً من اكسبه ثم حجر عنه بطلت الإجارة ولو أجر لمكاتب بعه ثم حجر لا يطل الإجارة وكذلك العقد المادون له إذا أجر بعه ثم حجر عليه المولى لا تبطل لإجارة في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، والله أعلم

الباب العشرون في إجارة الثياب والأمتعة والحلي والمسطاط وما أشبهها

إذا استأجرت المرأة درعاً للبسة إماماً معلومة بيد معلوم فهو جائز ولها أن تلبسه انهار كله ومن انبيل أوله وآخره ولا يلبس فيها من ذلك إذا كان الثوب ثوب صباه وتكمل، وإن لم يكن الثوب ثوب صباه وتكمل بل كان ثوب بدلة ومعه كان لها أن تلبس الديالي كلها ثم فرغ على ثوب الصبابة فقال: إذا لبسه الليل كله فتحرق فإن تحرق في الليل فهي ضامه وإن تحرق في غير الليل فإن تحرق في العقد فلا ضمان وإن صار مخالفه باللبس في كل الليل وليس له أن تمام في ثوب الصبابة في النهار فإن مات فيه فمحرق الثوب من ذلك فهي ضامه وليس عليها أجر في تلك الساعة انتي تحرق فيها لأنها كانت عاصية حال لبسها دائرة ولا أجر على العاصب وعليها أجر ما قبله وما بعده لأنها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الإجارة باق فعمود أمينة وطريق معرفة أجر تلك الساعة الرجوع إلى من يعرف الساعة حتى يعسم الأجر على الساعة فيعرف حصة تلك الساعة من الأجر إذا كان الثوب ثوب صباه، فأم إذا كان ثوب بدلة كان لها اللبس حالة اليوم هكذا في المحيط، وهو استأجرته فخرج تحرج به يوماً بدهم فمسته في بيها فعلها الآخر، وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو أصابه قرض فأر أو حرق بأر أو لحس سوس ولو أمرت حادتها أو ابتها فلبسته فتحرق كانت ضامه كما لو انبسته أجنبية ولا أجر عليها كذا في المبسوط، ولو لبسته حاريتها بعير، فيها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي، ولو استأجرت ثوباً فخرج فخرج به يوماً بدهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا أجر عليها وإن احتلفا في الضاع فقال رب الثوب: لم يضع في اليوم وقالت: هي لا بل ضاع في اليوم فإنه يحكم الحال إن كان في يدها وقت المنازعة فالقول هو رب الثوب مع بيمه، وإن لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها إذا ضاع ثم وجد وإن لم يوجد لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وينبغي أن يكون القول قولها أيضاً وإن سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تحرق الثوب من لبسها فلا ضمان عليها وإن حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الدخيرة، ولو استأجر ثوباً للبسه مدة معلومة فلبس له أن يلبس غيره للتعاقب في اللبس ويصرف إلى اللبس المعتد في النهار وأول الليل إلى وقت النوم وآخره عند القيام لا ينام

فيه بالليل وإن فعل وتحرق ضمن وإن سلم حين جاء وقت لبسه برى، عن لقمان وإن كان ثوباً
ينام فيه في الليل يجوز أن يسم فيه ويجوز لأربده به لأنه ليس ولا يجوز الاضرار به ويضمن إن
تحرق ولو لبس عبده، بعهر إذنه فاضمان على العبد يقتضى برقيته، ولو استأجره لسحروج فليس
في بيته أو أمسه كونه ولم يلبس لا يضمن ويجب الأجر وعلى انعكس يضمن ولو استأجره للبسه
كل شهر بدرهم فحبس في البيت سبعين فعليه لكل شهر درهم إلى أن يبعده أنه لو لبسه محرق
في تلك المدة ولو استأجر ثوباً يوماً إلى الليل على أنه إن بدا له لم يرده فلم يرده عشرة أيام
فعليه أجره كل يوم استحساناً ولحلي كالثوب والعسائط وأخيمه والمبة كالثوب عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كالثوب ولو استأجر قبةً لينصبها في بيته
فنصبها في الصحراء ضمن وليس له أن يعطيها غيره بعاريه أو يحرقه كالثوب عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى كذا في العمائشة، رجل استأجر من آخر مسطاطاً وقصه كان له أن يؤجره من
غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو استأجر قبةً لينصبها في بيته ربيبت فيها شهراً
فهو جائز وإن لم يسم البيوت التي يبيعها فيها فالتقيد جائز أيضاً وإن سمي بيتاً فنصبها في
غيره شهراً فهو جائز وعليه الأجر فإن نصبها في الشمس أو نطروا وكان عليها في ذلك ضرر فهو
ضمن ما أصابها من ذلك وإن سمعت القبة كان عليه الأجر استحساناً كذا في المسوط، ولو
اشترط أن ينصبها في دار فنصبها في دار أخرى من قبيلة أخرى ولكن في ذلك الموضع فلا ضمان
فإن أخرجها إلى مصر أو إلى السواد فلا أجر عنه سلمت القبة أو هلكت، ولو استأجر مسطاطاً
يخرج به إلى مكة ليستظل به فإنه يجوز وله أن يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس به
وإن أخرج في الخيمة أو في المسطاط أو القبة أو علق به فتديلاً فافسد فلا ضمان عليه وإن اتعد
فيه مطبخاً فهو ضمن لأنه صنع مالا يصنع الناس عادة، لا أن يكون معداً لذلك العمل كذا في
الهيض، ولو استأجر مسطاطاً يخرج به إلى مقره ذاهباً وجائياً ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو
جائز وإن لم يبين متى يخرج فإن لم يكن لخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم
عليه ولا يتأخر بالإجارة فاسدة قبض واستحساناً، وإن كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا
يتقدم ولا يتأخر فالإجارة جائزة استحساناً كذا في المدحرة، وإن تخرق المسطاط من غير عنف
ولا خلاف فلا ضمان وإن لم يتحرق وبكى قال المستأجر لم استظل نعمته ولم أضرب به وقد ذهب
به إلى مكة فعليه الأجر، ولو انقطع أطنابه أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو
اختلفا فيه فهذا على وجهين: أما إن اختلف في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع
ولم يحد الوجه القول قول المستأجر وإن اختلف في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه
أنه يحكم لحال فإن كان المستأجر اتخذ أطناً من عند نفسه أو عموداً من عند نفسه ونصه
حتى رجع فعليه الأجر كله كذا في الهيض، ولو انكسرت الأوتاد فلا عبرة به لأن الأوتاد تكون
من المستأجر عادة إلا إذا كانت حديدية فهي كالعמוד ولو أخرجها مع نفسه ولم ينصبها مع
المكان يجب الأجر كذا في الفيدلية، وإذا أوقد ناراً في المسطاط كان كالإصرار إن أوقد مثل
ما يوقد الناس عرفاً وعادة في المسطاط فافسد المسطاط أو احترق المسطاط فلا ضمان وإن
جاوز المتعارف فهو صامس فبعد ذلك ينظر إن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا

أجر عليه وإن أفسد بعضه لزمه ضمان نقصان وعليه الأجر كاملاً إذا كان قد سفع باليدى وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جاور المعتاد فإلصاقه على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الأجر وفي الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المسافر أن لا يوفد فيه ولا يسرج فيه فعلى فهو صاس وعليه الأجر كاملاً إذا سلم القسطاط كذا في المحقق، وإذا سافر بركبة بالكوفة كل شهر باجر معلوم لهوفد فيها وببيت فهو جائر ولا ضمان عليه إن حرق من الوفود فإن أبات بها عبده أو صهفه فلا ضمان وإن تكرى قسطاطاً بخرجه إلى مكة فحمله بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء عليه والقول بوله مع يمينه بأنه ما أخرجته وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول، وكذلك لو حرق ودفع القسطاط إلى علامه فقال: ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل ذول، ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب القسطاط فأبى أن يقبله براء جميعاً، وإن أبى صاحب القسطاط أن يقبله فليس به ديث من ذلك القسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن على قون أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: صاحب القسطاط باخبار إن شاء ضمن المستاجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قائله وبني على قوته أن يقال إن كان المستاجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستاجر غاصباً بأن أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يرغل ويروي أمسيه إذا كانت الحاجة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه انودع الثاني لا يضمن إنما يضمن الأول فاما إذا أمسك المستاجر القسطاط ويده على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصباً ضامناً به ثم دفع إلى الثاني بغير مالئث إن شاء ضمن ذول وإن شاء ضمن الثاني من ضمن المستاجر والمستاجر لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستاجر كذا في المحقق، وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال: مؤجر للمستاجر أحمله إلى منزلي فليس به ذلك على المستاجر ولكنه على رب المتاع وإن لم يخرج بالقسطاط وحممه بالكوفة فضمته وسقط عنه الأجر فأخموه على المستاجر كذا في الميسر، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والأخر كوفي فسطاط من الكوفة إلى مكة داهياً وجائياً باجر معلوم وذهب به إلى مكة واحتجاً فقال البصري: يبي أريد أن تأتي لبصرة وقال الكوفي: إني أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصده من ذهب البصري بالقسطاط إلى بصره إن ذهب به بغير أمر صاحبه البصري ضامن للقسطاط كنه ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما أجر الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي البصري ضامن لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليهما، وإذا ذهب الكوفي إلى الكوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه يضمن نصف القسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة وإذا ذهب به إلى الكوفة بأمر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله تعالى

سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بأن قال : انتفع به يوماً في ممتلك وأحفظها به يوماً في ممتلكي ،
واما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب إن أودعها من الكوفي وإن كان أعار
نصيبه من الكوفي أو أجر يجب أن ينضم البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي بضمير الكلام في وجوب الضمان على البصري
وعليهما الأجر كمالاً أن أودع البصري نصيبه لأن إمسك الكوفي كإمسكه وإن كان أعار منه
لا أجر على البصري لأنه صار محالفاً وإن رتبعنا إلى القاضي وفصا عليه القصة واحتصنا في
ذلك فإن لقاضي إن شاء لم يلتفت إلى ما عالا منهم بعينه على ذلك وإن شاء القاضي
صدقهما فيما قالاً ثم هو بالخيار إن شاء برك ذلك في أيديهما وإن شاء مسح الإجارة من رى
القاضي للنظر للمعاقب في فسح الإجارة من مسح الإجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من
الكوفي إن رغب في إجارة نصيب البصري حتى يصل إلى العتق عن التصطاط مع الأجر
ويكون هذا أولى من الإجارة من غيره ويجوز هذه الإجارة عندهم جميعاً وإن أجر اشاع وإن لم
يرغب الكوفي في إجاره ذلك يؤجر من غيره إن وجد ويجوز هذه الإجارة وإن أجر اشاع وإن لم
يجد أحداً يؤجر نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي إن رآه ثقة حتى يصل إلى الدلك وإن
شاء برك ذلك في أيديهما هكذا في المحبط ، نكاري التصطاط إلى مكة داهياً وجاتياً وحلعه
بمكة فعليه الكراء داهياً وعليه قيمة التصطاط يوم حلعه والتصطاط به فإن لم يحصا حتى
خرج من قابل ورجع بالتصطاط فلا أجر عليه في الرجوع كذا في محيط السرحسي ، وذكر عن
الحسن رحمه الله تعالى أنه قال : لا بأس بأن يسافر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي
الفضة بالفضة وبه يأخذ كذا في المبسوط ، وهذا إذا سافر دراً فيها صفائح ذهب بذهب فإنه
يجوز هكذا في المحبط ، ولو سافر حلب مهنوماً يوماً إلى الليل يبدل معلوم لنصيبه فحسبه
أكثر من يوم وليلة صارف غاصبه قالو وهذا إذا حسبه بعد الصب أو حسبه مسجلة فاما
إذا حسبه للمحبط فلا تصير عاصبه قبل الصب واحداً لماصل بين الإمسك للمحبط ورج
الإمسك للاستعمال أنه إذا أمسك العبي في موضع يملك للاستعمال فيه فهو استعمال وإن
امسكها في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا إذا سورت بالتحال أو
تحللت بالسور أو تعمم بالمقيصر أو وضع للعمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس
باستعمال وإن انبسه غيرها في ذلك اليوم صحت يعني في هذه الإجارة لأن الناس يتناوبون
في لبس الحلي كذا في الفصول العسادية ، وإن سافرت كل يوم بأجر مسمى فعليه شهر ثم
جاءت به فعليها أجر كل يوم حيسه وإن أسافرت يوماً إلى الليل فبها ثلث حيسه كل يوم
يدلك الأجر فلم تزد إلى عشرة أيام والإجارة على هذا اشترط فما عدا اليوم ففسدة فيسا وفي
الاستحسان تجوز كذا في الدخيرة ، وكل مسافر عيّن أو حيوان أو ماع أو دار إذا عسدت دنت
بعيّن لا يمكن الاستماع به سقط الأجر ويجب أجر ما انتفع به فإن احتلها في فساد في الرمان
لحاصي في جميع المدة يحكم الخال وانقول في المناصبي قول من شهد له الخال ، وإن كان سالماً في
الحال وانفقاً على فساد في بعض المدة واحتل في مقداره فالثقون قول المستأجر مع عيّن أنه
يسكر بعض الأجر كذا في الغيائية ، والله أعلم .

الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يوجد فيها تسليم المقرود عليه إلى المستاجر

رجل دفع إلى خياط ثوباً ليحيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سبيمان الجورحاني : له أجر القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية ، قال القاضي فخر الدين وعبد الفتوى هكذا في الكبرى ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ممن استأجر دابة يذهب بها إلى منزله ويركبها إلى موضع قد سماه فدفعها إليه وذهب بها إلى منزله ثم بدا له ذلك فردّها عليه من الأجر بحساب ما ذهب إلى منزله وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر للخياط ولا يحبر الخياط على أن يعيد العمل لأنه لو أجر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى بتمام العمل : وإن كان الخياط هو الذي فتن فعليه أن يعيد العمل لأن الخياط لما من الثوب فقد نقص عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الإسكاف ، وكذلك المكاري إذا حصل في بعض نظرين مخوفوه مرجع وأعاد الحمل إلى الموضع الأول لا آخر له كذا ذكر في الصاوي ولم يذكر الجير وبسعي أن يحبر كما في أسئلة المتقدمه ومسألة السبيبة التي بعد هذا وكذلك الملاح إذا حمل الطعام إلى الموضع المسمى في العقد فضررب الريح السفينة ورددتها إلى مكان العقد فلا أجر للملاح إن لم يكن الذي أكرى معه لأن العمل لم يكن مسلماً إليه وإن كان معه عمله الكراء لأن العمل صار مسلماً إليه وإن كان الملاح هو الذي ردّ أسفبه أجزه على الإعادة إلى الموضع المشروط وإن كان الموضع الذي رجعت إليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح أن يسببه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وإن قال : الذي أكرى السفينة بعدما ردّها الريح لا حاجة لي في سبيبت أنا أكرى غيرها فنه ذلك رواه هشام كذا في الدخيرة ، ولو اشترى بعلاً إلى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمح به فرده إلى موضعه فعليه الأجر بقدر ما سار فإن قال المستاجر للقاضي : مر صاحب البعل عليه فليسلمني إلى حيث ستأخرته وله على الذي شرطته عليه قال : إن شاء الأجر فعل ذلك وإلا قيل للمساجر استأجره إلى ذلك المكان الذي بلغ ثم هو يحمده من ثمة إلى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال : وعنى هذا السفينة كذا في المحيط ، وإن استأجره ليجيء بعباله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله أجره بحسابه قال القسّ أبو جعفر الهندواني : هذا إذا كان عياله معلومين حتى يكون الأجر مقبلاً بحملتهم وإن كانوا غير معلومين يجب الأجر كله كذا في التبيين وهكذا في الكافي والتهذبية ، ولو ذهب ولم يحمل أحداً منهم لم يستوجب شيئاً كذا في التتارحانية ، وإن استأجره ليذهب بكتابه إلى فلان ويحجيء بحوايه فذهب بالكتاب فوجد فلاناً قد مات فترك الكتاب ثمة أو مرقه ولم يردّ كان له أجر الذهاب في قولهم لأنه لم ينفذ عمله وقيل : إذا مرقه يسفي أن لا يجب الأجر لأنه إذا ترك الكتاب ثم انتفع بالكتاب وارث المكتوب إليه فيحصل له الغرض بخلاف ما إذا مرقه هكذا في فتاوى قاضيخان ، ولو استأجره ليذهب بكتابه إلى فلان بالبصرة ويحجيء بحوايه فذهب فوجد

فلاناً ميتاً فرد الكتاب لا اجر له عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى: له اجر اندهاب وإن لم
 يرد الكتاب لكنه دفعه إلى وارثه أو وصيه يجب الاجر بالإجماع ولم يذكر أنه إذا وجد فلاناً
 غائباً فتروك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال: هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم
 من قال: هاها يجب اجر الدهاب بالاتفاق هذا إذا شرط عليه المجهيء بالجواب وإن لم يشترط
 عليه المجهيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فتقول: إذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يرسل
 إليه إذا حضر بأن كان غائباً أو إلى وارثه إن كان ميتاً فإنه يستحق الاجر كاملاً وكذا لو وجد
 مدفع الكتاب إليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كاملاً لأنه أتى بما في وسعه ولو لم
 يجده أو وجدته لكن لم يدفع الكتاب إليه بل رد الكتاب لا اجر له وقال محمد رحمه الله
 تعالى: له اجر الدهاب ولو نسي انكتاب هاهنا لا يستحق اجر الدهاب بالإجماع كما في
 الخلاصة، وأجمعوا على أنه لو ذهب إلى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا اجر له وفيه
 إذا شرط عليه المجهيء بحمله إذا دفع إلى فلان وأتى بجواب فله الاجر كاملاً كما في المحيط،
 استاجر رجلاً لنيل رسلته إلى فلان بعداد موجدته ميتاً أو غائباً قبل الرسله إلى ورثته إن كان
 ميتاً أو إلى أحد ليوصل إليه إن كان غائباً أو لم يبقها إلى أحد وعاد استحق الاجرة بالإجماع
 هكذا في الصمري، ثم الأخير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل إليه كما في المحيط،
 وأجمعوا على أنه إذا استاجر ليدفع بطعم إلى البصرة إلى فلان فذهب ولم يجد فلاناً أو وجدته
 ولكن لم يدفع الطعام إليه من رده أنه لا اجر عليه كذا في الدجيرة، هشام عن محمد رحمه الله
 تعالى. وجل نكاري سعية ليدفع بها لموضع فيحمل كذا ويحيى به فقد ذهب بالسعية فلم
 يجد الذي أمره بتقنه يرجع قال. يلزمه كراء السعية في الدهاب فارغة وإن قال. أكثرها ملك
 على أن غسل لي طعاماً إلى ما هنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من النكراه كذا
 في محيط المرحسي، استاجر دواب إلى بلدته ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري
 ذهب فوجدت هناك حمولة إن صدقه المسكري فيه لزمه اجر الدهاب وفي مجموع البرزور
 استاجر دابة من بعداد ليدفع بها إلى بلدته ويحمل عليها طعاماً من المدائن فذهب بها ولم
 يجد الطعام يلزمه اجر الدهاب ولو استاجر ليحمل عليها من المدائن ولم يستاجر من موضع
 العقد لا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي، استاجر رجلاً ليحمل له عنفا وطعاماً من مطموره
 سماها له فذهب فلم يجد شيئاً فسد الاجر على دهايه وحمولة ورجوعه ويلزمه مقدار دهايه
 لأن الدهاب كان للمستاجر هذا إذا سمي المظمورة فإن لم يسم بظرف إلى اجر مثله في دهايه ولا
 يجاوز به ماسمي له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى، وهي تتأوى الفصلي استاجر دابة
 في المصر ليحمل الدقيق من المصاحونة أو ليحمل حطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحطة
 طحنت أو لم يجد الحطة في القرية فعاد إلى المصر يظن إن كان قال استأجرت منك هذه
 الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر، فام إذا كان قال
 استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فماها لا يجب الآخر في
 الدهاب كذا في المحيط، ولو استاجر رجلاً ليدفع إلى موضع كذا ويدعو فلان إليه بأجر مسمى
 فذهب إلى ذلك الموضع فلم يجد فلان فله الاجر كذا في حزمة المفتين، والله أعلم

باب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآخر

إذ استأجر داراً أو بيتاً ولم يسمه الذي يريد له حتى حارب لإجارة استحساناً كان للمستأجر أن يسكنها وأن يسكنها وله أن يصنع متاعه فيها وله أن يعمل فيها ما بدا له من العمل بما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وعمل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحى والحدادة والعصرة فليس له ذلك إلا برضا صاحبه بعض مشايخنا قالوا - أراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشايخنا قالوا - إن كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وإن كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه وإلى هذا مال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الحنوفى رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط، والمستأجر أن يربط فيها ذابته وبمembre وشابه فإن لم يكن هناك مربط ليس له اتحد المربط وهي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف سكوفة أم المنازل بمحاريق فتضمن عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره، وبو صيرت الدابة إنساناً فمات أو هدمت حائطاً لم يصح كذا في الخلاصة، رجل تكارى منزلاً من دار وهي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار وأوقعها على بابه فصرير إنسان فمات أو هدمت حائطاً أو دخل صيف له دابة في الدار وأوقعها على بابه فصرير إنساناً من السكك فلا ضمان على الساكن ولا على الصيف إلا أن يكون هو على الدابة حين وطئت إنساناً فحينئذ يضمن كذا في المبسوط، ولا يمنع من كسر الحطب للمتاع للطبخ وغيره لأنه لا يوهن البناء وإن أراد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك إلا برضا صاحب الدار وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق على هذا التفصيل فإن القليل منه لا يضمن عنه وقد جرت العادة بأن يدق أهل كل دار ثيابهم في حناجرهم ولا يوهن ذلك العذر منه البناء هكذا في التبيين، فلو أنه أقعد فيها حدادا أو قصارا أو عمل ذلك بنفسه فاهدم شيء من البناء ضمن قيمته ذلك لأن الأهدم أثر الحدادة والعصرة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية، ولم يعمل في الكتاب أنه هل يجب الأجر فيما لم يضمن وهو المباح ويصح أن يجب لأجر كذا في الذخيرة، وإن سم يهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والعصرة لا يجب الأجر مباحاً ويجب الأجر اسمى استحساناً فإن اختلف لأجر واستأجر في ذلك فعاد مستأجر. ستأخرت للحدادة وقال الأجر أجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول لأجر وكذا إذا أكر الإجارة في نوع دون نوع وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية، إذا استأجر الرجل من حر داراً على أن يعقد فيها حداداً فأراد أن يعقد فيها قصر فله ذلك إن كانت مضربهم واحدة وكانت مصره انقصر أقل وكذلك الرحى على هذا كذا في المحيط، رجل تكارى منزلاً أو داراً من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعام من حنطة أو شعير أو تمر وغير ذلك فليس برب الدار أن يمنع من ذلك كذا في لظهيرية، رجل استأجر داراً وحفر فيها بئر ماء لم يوصا فيها فمطلب فيها إنسان يظن أن كان حفر بئراً وب الدار فلا ضمان كذا لو حفر رب الدار بئراً وإن

كان قد حفر بغير إذن رب الدار فهو حاس كذا في الدخيرة، وبو استأجر حديقاً من رجل وحديقاً من آخر فنقب أحدهما إلى الآخر ليرتق بذلك فإنه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحائزتين بتدمه كذا في الفصول العمادي، وإذا سكارى صرلاً من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكروا من المنزل بيتاً أو نزلوا إنساناً بغير أجر فأنهدم السب الذي استكنوه فيه بهذا على وجهين إما أن يهدم من سكنى الساكن أو من غيره وهي الخدين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الأهل والساكن إن حصل الأهدم لا من سكنه فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فإن ضمن الأهل فالأهل لا يرجع على الساكن، وإن ضمن الساكن فالساكن يرجع على الأهل وإن أنهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالإجماع وهل له تضمين الأهل فالمسألة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحقق، وإذا سكارى صبأ ولم يسم ما يعمل فيه فسكنه واستسكن معه فيه غيره فأنهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في الميسوط، وليس للأجر أن يربط دايه في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف به إلا إذا دخل بدون المستأجر بخلاف ما إذا أعاد دهره ثم أدخل الدابة بلا إذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عصب به هد إذا أجره كل الدار أما إذا كان لم يؤجر صحبه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي وإذا سكارى داراً من رجل شهراً بدرهم وفي الدار بئر فأنهدم الآخر مستأجر أن يكتس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فالتقاها في صحن الدار فعطب به إنسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بإلقاء التراب في صحن الدار أو لم يأذن هد إذا كس المستأجر البئر وألقى التراب في صحن الدار وإن فعل الآخر ذلك وألقى التراب في صحن الدار فعطب به إنسان إن فعل ذلك بدون المستأجر فلا ضمان وإن فعل بغير إذن للمستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير جواب فيما إذا وضع متاعاً آخر له في الدار المستأجرة فعطب به إنسان هذا إذا حصل إلقاء التراب في صحن الدار وإن حصل الإلقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطب به إنسان فالتلفي حاس الأجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط، مستأجر الدار لمسبلة إلقاء ما اجتمع من كس الدار من التراب إن لم يكن له قبة وله أن يثد فيه وتدا ويستحي بجداره ويشهد فيها بالوعة إلا إذا كان فيه ضرر بين كذا في القنية، وجعل استأجر أرضاً ليروع فله لشرب والطريق إن لم يشترط ذلك وكذا إذا استأجر داراً كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، استأجر أرضاً سنة على أن يزرع فيها ما شاء فله أن يروغ فيها ورعين ربعها وخريفاً كذا في القنية، رجلا استكروا بيتين في دار كل واحد منهما بيتاً على حدة فعمل كل واحد منهما وأعطى صاحبه بيته وسكن به صاحبه فأنهدم أحد البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وإن سكن كل واحد منهما بيتاً صاحبه من غير إذن صاحبه فإنه يضمن كل واحد منهما ما أنهدم من سكنه عندهم جميعاً كذا في المحيط، رجلا استأجرا حائزاً ممللاً فيه بأنفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أجيراً فأنهدم معه في الحائز وأبي الآخر أن يدعه فدل له أن يتعد في نصيبه من شيء مالم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيتاً إلا أنه إذا أدخل ضرراً

على شريكه فحيث يمنع من ذلك وكذلك إن كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وإن أراد أحدهما أن يسيّر وسد الخانوق حائطاً لم يكن له ذلك كذا في السقوط، ولو استأجر جانباً وشربه فيما بينهما أن يسكن أحدهما معدم الدار وآخر مؤجرها فهذا أمر لا يلزم شيئاً وإن كان هذا الشرط مع الآخر فقد انعقد هكداً، في العيائية، استأجر جانباً مسيلاً لدى الأقرنه ذلك إن لم يصير بالبناء وليس المستأجر الدار المسيلة أن يجمعها اصطفاً كذا في الفقيه، وإذا سمي المستأجر نورا أو كثرنا في الدار المساجرة فاحرق بعض بيوت الجيران أو احترق بعض الدار لا ضمان عليه فعل ذلك بإذن رب الدار أو بغير إذنه فإن صح المستأجر في نصب النور شيئاً لا يصعب الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد ناراً لا يوقد مثله في النور كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية. ومن استأجر أرضاً أو استأجرها فاحرق الحصائد فاحرق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه فإن هذا نسيب ليس بمباشرة والضمان في التسيب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لأنه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً أو تبنياً في أرضه فدهست الريح بالشرايات إلى أرض جاره فاحرق روعه إن كانت النار سعة من أرض الجار على وجه لا يصل إليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لأن ذلك يعمل النار وإن كانت يقرب أرضه على وجه يصل شرار النار عالياً فإنه يضمن ذلك لأن له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره إلى أرض جاره هكداً، في عاية البيوت، استأجر دية بعينها ليحمل عليها حملاً مقدراً فأراد المكارى ليحمل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر أن يمنع للمكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع ويبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما إذا استأجر فاراً وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من لاجر بحصته كذا في الصمري، ذكر في شرح الطحاوي أن للمستأجر أن يعبر ويودع ويؤجر ذكر المسألة مطلقة وتأويلها إذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الاستفاح به أما إذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الاستفاح به فليس له أن يؤجر ولأن بغير حتى إن من استأجر دابة لمركبها بنفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعيره كذا في الذهبي، ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح إلى الآخر فله أن يتخذ فيه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير إذن الحاكم كذا في الفقيه، وفي فتاوى آهو مثل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رهناً لقرينه فاجرة المدة التي كانت في يد لقرين على من تجب قال: لا تجب على المستأجر لأنه دخل في ضمانه له رهناً وإذا وجب الضمان عند الهلاك لا يجب الآخر وإن سلم إليه سليماً ولم أحدهما منه بغير رضاه يجب الآخر لأن له ولاية لاسترداد كذا في المتأخرانية، والله أعلم.

الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أحرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكداً في جواهر الاحكام، وإذا استأجر الرجل حماماً شهوراً معلومة بأجر معلوم فهو جائز فإن كان حماماً للرجل وحماماً للنساء وقد حددتهما جميعاً إلا أنه سمي في الإجارة حماماً فالقياس أن لا يجوز هذه الإجارة

وفي الاستحسان تجوز، قال مشايخنا: هذا إذا كان باب الحمامين واحداً والذهليز واحداً أما إذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يستحبها كذا في المحيط، استأجر حماماً يحدوده فدخل في العقد توابعه من غير ذكر الحفرق نحو بئر الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقبه لأنه لا ينتفع به بدونه وعمارتة على صاحب الحمام من الصاروخ وعمارة حوضه ومسيل مائه وبشره وقدره، ولو شرط لهذه الأشياء على استأجر عشرة درهم في كل شهر بمرمته مع الأجر وأذن له أن ينمقها عليه جاز وهو أخيلة ويكون هو نائباً عنه في الإنفاق كما لو أمر رب ابتداء المساجر أن ينفق على ثابتة ببعض الأجرة يجوز استحساناً أو يعون بركتك أجر شهرين لمرمته الحمام بجور، ولو قال: أنفقت في مرمته كذا ثم يصدق إلا بحجة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في العيانية، وإن أراد المساجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالخيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام إليه وبأمره يدفعها في مرمته الحمام فيكون أمناً وحيلة أخرى لإسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل لمعدله المرمته عدلاً حتى يكون القول قول العدل فيما ينص لأن العدل أمين كذا في المحيط، ولو جعلاً بينهما رجلاً يقصدها وينفقها على الحمام فعلى المستأجر دفعها إليه وكذبه رب الحمام فإن أمر العدل بقصدها يرى المستأجر وإن كان للعدل كميلاً بالأجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط، وإن أسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمساجر حق المنسح كذا في العيانية، وعلق الحمام ورماده عند مصبي المدة للمستأجر ويؤمر بالتعليل، ولو بكر المستأجر كون الرماد من فمه فالقول قوله كذا في المحيط السرخسي، وفي إجارة الحمام نقل الرماد والسرخسين وتفرغ موضع البساتنة يكون على المستأجر سواء كان مسيل طاهراً أو مسفهاً فإن شرط ذلك على الأجر في الإجارة فسدت الإجارة وإن شرط على المستأجر جوارب الإجارة وبشرط كذا في فتاوى قاضيهن، ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائع والإجارة فاسدة كذا في المبسوط، ولو امتلأت البناية من جهة المستأجر فعلى الآخر تعريضها كذا في محيط السرخسي، وإذا استأجر حمامين شهراً مسماً كن شهر بكذا فأنهدهم أحدهما قبل قبضهما فله أن يترك الباقي وإن هدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحضه من الأجر كذا في المبسوط، إذا استأجر حماماً ستة بكذا فلم يسم إلى مستأجر شهرين ثم سم في الباقي وأنى استأجر فإنه يجبر على قبضه كذا في المحيط، وإذا استأجر حماماً واحداً فأنهدهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط، وجعل أجر حماماً ستة ثم إن الأجر أجز في أثناء السنة من آخر فإنه لا تصح الإجارة الثانية حتى يأخذ للمستأجر بعد انقضاء المدة فيه يصح إضافة العقد إلى زمان ثم يأت بعد كذا في حواهر العناوى، استأجر حماماً وعبداً ليقوم على الحمام فأنهدهم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وإن هلك العبد فليس به ترك الحمام وإن كان استأجره لا تقوم عليه له يكر له تركه كذا في محيط السرخسي، وجعل استأجر حماماً ستة غير قدره واستأجر القدر من غيره فأنكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهراً فلصاحب الحمام أجره لأنه سم الحمام إليه كما التزمه بمقد الإجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع به بأن استأجر قدره أخرى فعليه الأجر لرب الحمام بخلاف ما إذا كانت القدر لرب الحمام فأنكسرت فإن هلك

المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الإجارة ما لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمككه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غير عمله المعتاد كذا في الميسوط، دخل يداين على أن يؤجر صاحب الحمام أو يفلس عني أن يختل فهو فاسد قياساً وجائز استحساناً للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي، رجل استأجر حماماً سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الفلة قدر الأجرة وأراد أن يرد الحمام قال: إن لم يعمل الحمامية فله أن يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى، ولو استأجر حماماً شهراً فحصل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروي عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالترجيح وهكذا روي في الدرر وحكي عن الكرخي ومحمد ابن سلة أنهما كانا يوققان بين الروابيتين وقالوا: من قال لا يجب الأجر محمول على دار وحمام لم يعد للاستغلال، فاما إذا كانا معدين للاستغلال فإنه يجب الأجر كذا في محيط السرخسي، ولو استأجر حماماً فوجده خراباً فيه أن يصسخ وفي المدة التي مضت إن كان أصل المنفعة حاصلًا يجب الآخر بقدر ما مضى، ولو استأجر حماماً ودخل الآخر مع بعض أصدقائه الحمام فإنه لا يجب عليه الأجرة لأنه يسترد بعض العقود عني وهو مبيعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الأجرة لأنه ليس معلوم كذا في جواهر الفتاوى، وفي مجموع النوار استأجر حماماً بتدل معلوم على أن عليه الآخر حال خرابه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا استأجر الرجل رحى بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر ثم صحن فيها طحيناً ثلاثين درهماً في الشهر فربح عشرين هل يطيب به الزيادة؟ فهذا عني وحده، بما أن أصلح شيئاً يستفيع به في الرحى بأن كرى نهرها أو مقب الحجر أو لم يصلح فإن لم يصلح حين كان يلي الطحن بنفسه تطيب به الزيادة فاما إذا كان رب الطعن هو الذي يلي الطحن بنفسه فإنه لا تصيب له الزيادة وإن كان أصلح شيئاً فإنه تطيب له وإن كان لا يلي الطحن بنفسه كذا في المحيط، إذا استأجر موضعاً عني نهر بيني عليه مياه ويتحد عليه رحى ماء على أن الإجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز فإن انقطع ماء النهر فله بطحن وسم يصسخ الإجارة فالأجر لارم كذا في الميسوط، وإذا خالف رب الرحى أن ينقص الماء فتفسخ الإجارة فاكترى البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فإن انقطع الماء يكون هدراً وكذا لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط، طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر مصيب كل واحد منهما رجل ثم اتفق أحدهما المستأجرين في مرمة الحمام بإذن مؤجره فأراد أن يرجع عما اتفق على المثل لم يؤجره فإنه يكون ما اتفق على أن يرضى له في الإنفاق وهو مؤجرها لأنه أنفقها بإذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وإنما يرجع على الشريك في الطاحونة إذا كان الإنفاق والمرمة بإذنه أو بأمر القاضي فإن القاضي يأمره أولاً بالمرمة فإن لم يفعل يأذن لشريكه بالإنفاق والمرمة ليرجع على شريكه بصيبه كذا في جواهر الفتاوى، استأجر رحى لطحن الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة أو دونها ضرراً لا يصير محالفاً وإن فوقها صدر مخالفاً غاصياً كذا في الوجيز للكردي، قال رضي الله عنه لما سأله عن طاحونة بين رجلين

الثلاثاً فأجر صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل فإزاء صاحب الثلث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لأنه غاصب في نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن يمنعه من الانتفاع أو إجارة نصيبه لأن إجارة للشاع لا تصح وإن حكم حاكم من حكام المسلمين بصحة ذلك فحيث كان للمستأجر أن يستفع بها يوماً ويفترق الانتفاع بها في يوم حتى يستفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث أن يقول: أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبي لأن ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجزأ أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بصحة الإجارة لم يمكن لصاحب الثلث أن يغلّق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لأن ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغي أن ينتهياً فينتفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والآخر يغلّق بالشهر أو ينتهياً أكثر من الشهر كيلاً يسقط الحمام عن الانتفاع فإن في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يتمكن أحدهما بما يضره كذا في جواهر الفتاوى، وإذا أساجر الرجل رحي من رجل وبيتاً من آخر وبعيراً من آخر فاستأجر الكمل صفقة واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجروا ذلك فهو جائر كذا في المحيط، وإن كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهبت وجاء آخر يرحى أخرى ومناعهما فتصبيها في البيت واشتركا على أن يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فيطحنهما فما كسبه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلاه وطحنه فآجره بينهما نصفان وليس للرحى ولا للبيت أجرة ولو أجزأ الرحي بأجر معلوم على طعام معلوم كان الأجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي إذا كان قد عمل في ذلك قال: ولا أجوز به نصف أجر مثل أجر الرحي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، قال: وإذا كان لرجل بيت ونهر ورحى ومناعهما فانكسر الحجر الأعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجراً بغير أمر صاحبه وجعل يطحن للناس بأجر معلوم وينقل الطعام بالأجر فهو مسيء في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهما نصفان وعلى أن يعملأ بأنفسهما فمضى أجر الحجر الأعلى كان جميع الأجر لصاحب الحجر الأعلى وإن تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط، طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لأحدهما خاصة يعني الأحجار أجزأ من رجل بأجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الأجرة قال: له ذلك كذا في جواهر الفتاوى، ولو أن رجلاً بنى على نهر بيتاً ونصب فيه رحي بغير إذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب ويصير عاصياً لأمره فيعتبر فيه أحكام العصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الأرض ولكن لا يضمن الماء كذا في الدخيرة، ركب المستأجر في الطاحونة حجراً أو حديدأ أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها إن بأمر المؤجر على أن يرفع من العملة يرجع ويكون له وإن بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الرجيز للكردي، والله أعلم.

الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه

قال: وتجوز الكفالة والحالة في جميع الإجازات بالأجرة في عاجلها وآجلها سواء كانت الأجرة واجبة وقت الكفالة باستئجار المسافر أو باشتراط التعجيل أو لم تكن واجبة ويكون على

الكفيل مثل ما على الأصح إن لم يشترط خلافه في معجل أو تأجيل وإن عجز الكفيل بالآخر لم يرجع على الأصح حتى يحل الأجل كذا في المحيط، وليس للكفيل أن يأخذ المساجر بالآخر حتى يؤديه ولكنه إن لزمه به صاحبه منه أن يلزم الكفيل عنه حتى يعكفه أو يؤديه عنه كذا في المبسوط، ولو احتلف الأجر والكفيل والمستاجر في مقدار الآخر فقال للكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستاجر هو نصف درهم فالقول قول المستاجر لإبكاره الريادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستاجر إلا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً البيعة فالبية للآخر كذا في المحيط، ولو أقام العالين بية يأخذ ابهما شاء كذا في الموجز للكردي، وإن كانت الإجارة شيئاً بعيه بأن كانت ثوباً بعته وكفيل به كفيل فهل جائز وإن فذلك الثوب عند المستاجر يرى الكفيل ويقضى على المستاجر بأجر المثل كذا في المحيط، لو استاجر حياطاً ليحيط به ثوباً وشرط عليه حياته بنفسه فكفل به إنسان إن كفل بتسليم نفس الحياطة صح وإن كفل بحياته لا يصح وإن لم يشترط عليه حياته فكفل إنسان بالحياطة صح ثم في مسألة الحياطة إذا لم تصح الكفالة بالحياطة وخاط الكفيل وجع على صاحب الثوب يأجر مثل عمله وإذا صححت الكفالة وخاط الكفيل وجع على الكفيل عنه بأجر مثل عمله بالعمى ما بلغ إذا كانت الكفالة بأجره هكذا في المحيط، لو استاجر منه شيئاً بغير أعيانها يحمل عليها مثلاً مسمى إلى بلد معلوم وكفل له رجل بالحسوة جاز ولو استاجر بئلاً بأعيانها وكفل رجل بالحسوة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا عمل مستاجر الأجر وكفل له رجل بالآخر إن انتقضت الإجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط، والله سبحانه وتعالى أعلم

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستاجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين

الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستاجر في البذل أو في البذل أو بين الشاهدين: وإن اختلفا بعد انقضاء مدة الإجارة في تسليم ما استأجره في مدة الإجارة فالقول قول المستاجر مع يمينه وليمة بية الآخر ولو اتفقا أنه سقم في أول المدة أو للساعة واختلفا في حدوث العارض فقال المستاجر عارض لم يمنع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو أذى وجحد للمؤجر ذلك فإن كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستاجر مع يمينه البينة وإن لم يكن قائماً فالقول للمؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المانع واختلفا في مدة بقاء المانع فالقول قول المستاجر كذا في المحيط، ولو اختلف في قبض الأجرة قبل القبض أو في مدة الإجارة بتحالفاً وتفسخ الإجارة كذا في التهذيب، اختلفا في مصي لمدة فالقول للمستاجر كذا في القنية، وإذا اختلف شهدا الإجارة في مبيع الأجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر أو المستاجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعى المدعي والآخر بأقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن أصحهما من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لأن الحاجة إلى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة إلى لقضاء

بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضى بالآقل كما في دعوى الدين إذا ادعى المدعي ستة وشهد بها أحد الشاهدين والآخى بخمسة قال رضي الله عنه: والأصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعاً ما هنا لأن الأجرة بدل في عقد للمعاوضة كالثلثين في البيع فلا بد أن يكون مكذباً أحد شاهديه فيمتنع قبول شهادته وإن لم يكن لهما بيعة وقد تصادقا على الإجارة واختلفا في الأجرة قبل استيفاء للمفعة تحالفا وتراداً وكذلك إن كانت دابة فقال للمستكري: من انكوفة إلى بغداد بخمسة وقال رب الدابة إلى الصرة بعشرة والصرّة النصف تحالفا وبعدما حلقا إن قامت البيعة لأحدهما أخذت ببيئته وإن قامت لهما بيعة أخذت ببيعة رب الدابة على الأجر وبيعة المساجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أولاً إلى بغداد باثني عشر ونصف وإن اتمقا على المكان واختلفا في جنس الأجر فالبيعة بية رب الدابة وإن كان قد ركبها إلى بغداد وقال: قد امرتني للدابة وقد قال صاحبها: اكربتنيك سلك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا أجر فإن اقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والآخى بدرهم ونصف فإنه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط، أنكر الصباغ دفع الثوب إليه فشهد شاهد أنه دفع إليه ليصبغه أحمر وشهد الآخر ليصبغه أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً ادعى قبل رجل أنه أكراه دابتين بأعيانتهما بعشرة دراهم إلى بغداد وأقلم على ذلك البيعة وأقلم رب الدابتين البيعة أنه أكراه إحداهما بعينها إلى بغداد بعشرة دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً: بأنه يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بخمسة عشر درهماً إذا كان أجر مثلها على السواء ثم رجع وقال: يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هذا الذي ذكرنا إذا اختلفا على جنس الأجر وأما إذا اختلفا في جنس الأجر بأن قال صاحب الدابة: اكربتنيك أحدهما إلى بغداد بدينار وأقام البيعة على ذلك وأقام للمستكري البيعة أنه استكراهما جميعاً إلى بغداد بعشرة دراهم فإنه يقضى بإجارة الدابتين إلى بغداد بدينار وبخمسة دراهم إذا كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط، ولو اكترى دابتين أحدهما بعينها إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية فجاوز بهما إلى القادسية فنفتت أحدهما واختلفا فقال المكري: التي نفقت قد اكتريتها إلى الحيرة وقد خالعت فعليك الضمان وقال المستكري: هي التي اكتريتها إلى القادسية فالقول قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الفياضة، وإن ادعى المستاجر الإجارة وجعدها صاحب الدابة فشهد شاهد أنه استأجرها ليركبها إلى بغداد بعشرة وشهد الآخر أنه استأجرها ليركبها ويحمل عليها هذا الملتاع والمستاجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك إن اختلفا في حاملين كذا في المبسوط، رجل ركب سفينة رجل من ترمذ^(١) إلى آمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب: حملتك إلى آمل بخمسة دراهم وقال الراكب: استأجرتني لأحفظ السكان إلى آمل بعشرة دراهم يحذف كل واحد منهما وليسبت البدائة بيمين أحدهما بأولي من الآخر مكان القاضي أن يبدأ بأيهما شاء وإن أفرع كان حسناً فإن حلقا لا أجر لأحدهما على صاحبه وإن أقاما البيعة فالبيعة بينة الراكب وهو الملاح

(١) قوله إلى آمل: في القاموس آمل كناية بلدة بطبرستان وبلدة على ميل من جيحون اهر بخراري.

ويقضي له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه بمصاحبة السفينة لأنهما لم أقاما البيعة
 يجعل كان الأمرين كأنما فيبطل إجاره صاحب السفينة من الراكب لأنه لا بد للملاح من أن يكون
 في السفينة رجل قال لأجر. إني أركبتك بعلاً من قمر إلى بلح بمشرة درهم وإن ادعى عليه.
 لا بل استأجرتني لأبني إلى فلان بسبع خمسة دراهم فإنه يحلف كل واحد منهما بغير حلف لا
 يجب شيء وإن أقاما البيعة فبيعة بينة صاحب بعل لأن حفظ البعل واجب على مسافر فلا
 يجوز الإجارة على ذلك كذا في الظهيرية، قال المستأجر. كترت بي العادسية بدرهم وإن
 الأجر. إلى موضع آخر وقد ركبها إلى العادسية فلا كراه عليه لأنه حالف كذا في السراجية، وإن
 قال المؤجر. إنما أجزت الدابة إلى هذا الموضع وقال الراكب. لا بل أعزني كدبة وجاور لموضع
 فهلكت الدابة فإنه يصح كذا في الدحية، ولو ركب رجل دابة رجل إلى خيرة فدل رب
 الدابة. كرمها إلى الخيرة بدرهم فجاءت ذلك وقار الذي ركب. أعزتها وحلف على ذلك
 فهو بريء من الأجر فإن أقام رب الدابة شاهدين أنه أكره إلى خيرة بدرهم لم يعمل إلى ذلك وإن
 ادعى رب الدابة أنه كرمها إلى المساحين بدرهم ونصف وشهد أنه شاهد بذلك وآخر شهد بأنه
 أكرها إلى المساحين بدرهم فإنه يقضي له عليه بدرهم إذا كان قد ركبها كذا في النيسوط، وإن
 أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فإنه يقضي له بدرهم
 واحد ولو كان الأجر يدعي الإجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا
 يعمل في مورد في حبيبه رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ناصبجان، رجل استأجر دراهم
 فادعى مسأجر أنه سألها أحد عشر شهراً بدرهم وشهراً تسعة وادعى الأجر أنه أجرها ستة
 عشرة دراهم وأهم كل واحد منهما بينة على ما اتفق روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
 يقضي بينة رب الدار وإن أحسها في هذه الوجوه بعد ما نصب منه الإجارة أو بعد ما وصل إلى
 المكان الذي يدعي إليه الإجارة فالقول قول المسأجر مع بينة ولا يتحلفان بعدهم وإن احتكما
 في الأجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض المسافة فلهما يتحلفان وإذا حلفا فصح
 لإحدهما فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في خمسة ما مضى كذا في الظهيرية، وعنه أيضاً
 رجل أقام البيعة إلى استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بمشرة درهم وأقام رب الدار
 بينة أنني أجرتها منه شهر بمشرة دراهم فإنه أقل سنة وبالدرا على الأجر وأجعلها شهراً
 بمشرة وأجعل على المسأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحط، وفي جامع البعالي،
 ولو قال. أجزت منك هذا الشهر بمشرة دراهم وقار الأجر. سألته هذا الشهر وشهراً آخر
 بخمسة ففي الشهر الأول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا في
 التتارحانة، رجل أقام بينة أنه أجر بيته هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر بثلاثة دراهم
 وأقام الآخر بينة أنه استأجره ستة أشهر كل شهر بدرهم فعليه ثلاثة أشهر تسعة دراهم وثلاثة
 أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسي، هشام قال. سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن
 رجل في يده دار سكنها شهر فاقدم رجلاً كل واحد منهما بينة أنها داره أجرها منه يعني من
 صاحب ليد هذا الشهر بعينه بمشرة دراهم ولدي في يده الدار يسكنه يدعوهم، قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى. الدار بين المسكينين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم استحسنهما

والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط، وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلي حياض ثوباً ثم قال رب الثوب. أعطيتك الثوب على أجرة درهم وقال الحياض: لم تسم لي أجراً فالقول قول رب الثوب، وإن قال رب الثوب لم اسم لك أجراً وقد أحذقه على سبيل الأجر وقال الحياض: سميت لي أجراً فإنه يحلف رب الثوب وله أجر مثله كذا في الدخيرة، ذكر في الأصل رجل دفع إلي صباغ ثوباً لمصبغه أحمر فصبغه أحمر على ما وصف له بمصفر ثم احتلما في الأجر فقال الصباغ: عملته بدرهم وقال رب الثوب: بدانقين فإن قامت لهما بيعة أخذت بيعة الصباغ وإن لم تقم لهما بيعة فبي بيعة إلى ما راد المصفر في قيمة الثوب فإن كان درهماً أو أكثر أعطيته به درهماً بعد أن يحلف لصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزداد عليه وإن كان ما راد في الثوب من المصفر أقل من دانقين أعطيته دانقين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته إلا بدانقين ولا ينقص عنه وإن كان يريد في الثوب نصف درهم فإن أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع وإن كان الصبغ سواداً فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته بي بغير أجر فالقول قوله، وكذلك كل صبغ يتقص الثوب قائم كن صبغ يريد في الثوب فقال رب الثوب: صبغته بي بغير أجر وقال الصباغ: صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بتخالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي ثمنه درهماً على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما راد الصبغ في ثوبه ولا يجاور به درهماً كذا في المبسوط، إن اختلفا في أصل الأجرة فقال رب الثوب: للقصار عملت لي بغير أجر وقال القصار لا بل عملت لك بأجر فإن اخسما قبل العمل يتحالفاً ويبدأ يمين المستأجر وإن اختلف بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وإن تصادقا على أنه دفع إليه ولم يسم الأجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالاً ثلاثة، وقال محمد رحمه الله تعالى: إن اتحد دكاً وتنصب لعمل القصار فإنه يجب الأجرة وإلا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي، ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الأجرة فإن لم يكن أخذ في العمل تحالفاً وتراضاً وإن كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعدما أقام بعض العمل ففي حصة ما أقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفاً اعتساراً للبعض بالكل كذا في المبسوط، إذا اختلفا في جنس الأجر أنه دراهم أو دنانير أو في صمته أنه جيد أو رديء يتحالفاً إذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فإن كانت الأجرة عيناً إن اختلف في جنسه أو في قدره يتحالفاً ولو اختلفا في صمته لا يتحالفاً والقول قول المستأجر بخلاف ما إذا كانت الأجرة ديناً، ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفاً كما في بيع العين فبعد ذلك إن كان الاختلاف في الأجرة يبدأ يمين المستأجر وإن كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وإن أقاما البيعة فالبينة بيمينه المؤجر إن كان الخلاف في الأجرة وإن كان الخلاف في

المسعة بالبيئة بيئة لمستاجر، ولو دعى فضلاً فيما يستحقه من أجر وادعى المستاجر فضلاً فيما يستحقه من المسعة فالأمر في التحالف على ما بينه، وإن أقام لبيته قبض بيته كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو أن يدعي الآجر شهراً بمشروه والمستاجر شهرين بحمسه وأقاما البيه بفحصي بشهرين بمشرو، وإن لم تكن لو حد منهما بيته وقد ستوفي بعض المسعة فالقول بول المستاجر فيما مضى مع بيته ويتحالفان وبفسح العقد فيما بقي، وإن كان اختلافهما في الأجره في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والآجر دناير فالأمر في التحالف والمخول وإقامة أحدهما البيه على ما بينا، وإن أقام البيه دنييرة بيته الآجر، وإن احتلفا في المدة مع ذلك أو في المسعة بأن قد المؤجر، أجزتلك في القصر بدينار، وقال المستاجر، بل إلى الكوفة بعشره دراهم وأقاما البيه يعني إلى الكوفة بدينار أو خمسة دراهم كذا في محيص، وإن احتلفا في اجسسين عدل الآجر، أجزتلك الدية إلى القصر بدينار وقال المستاجر، بل إلى الكوفة بعشره دراهم فإنهما يتحالفان وأيهما بكل برئته دعوى لآخر وأيهما أقام البيه قبضت، وإن أقام البيه فإنه يخصي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم، إذا كان القصر على النصف من بعد د إلى الكوفة بفحصي إلى القصر بدينار بيته الآجر ومن القصر إلى الكوفة بخمسة دراهم بيته المستاجر كذا في فتوى قاضيهان، وإن احتلفا في الأجر والمدة جميعاً أو في الآخر وأفساه جميعاً فقال الآجر، أجزتلك إلى القصر بعشره دراهم وقال المستاجر، لا إلى الكوفة بخمسة دراهم فإنهما يتحالفان، وإذا حلما فسح العقد بينهما وأيهما أدام البيه قبضت بيته، وإن أقام بفحصي بالبيتين جميعاً بفحصي بزيادة الآجر بيته الآجر وبزيادة المدة والمسعة بيته المستاجر وأيهما يبدأ بدعوى يحلف صاحبه أولاً كذا في حوزة النقيب، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى حده معللاً ليحصفها فقال الحده، أمرني بدرهمين وقال الآجر، أمرت بدرهم يظن أن كان يستطيع أن يبرعها من غير ضرر فالقول بول حده وبرعها وإن كان لا يستطيع أن يبرعها إلا بضرر لله أجر مراد فيه كذا في محيط السرخسي، ولو احتلف الخياط ورب ثوب فقد رب ثوب أمرتلك أن تقطعه ثياباً وقد حطته فميص وقال الخياط، لا بل أمرني أن أقطعه فميص فالقول قول رب الثوب مع بيته وهو بالخيار إن شاء أحد القميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء صممه فميص ثوبه غير مقصوع كذا في الظهيري، وقال شيخ الإسلام علاء الدين الإسفنجاني في شرح الكافي، وإن أقام البيه قلبية بيته حياد كذا في عابه البيان، ولو احتلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب، أمرتلك بالعصر وقال الصباغ، بالرغرة فانقول قول رب الثوب في قولهم جميعاً كذا في البدائع، دفع ليصنع بقميص عصر قد صبغته بقميص وقال رب الثوب، بربع قمر يرى أهل المسعة فإن قالوا مثل هذا يصعب عد يكون بربع فقير فالقول بول رب الثوب والبيه للصباغ كذا في محيط السرخسي، وفي إختلاف الأصل لو أمر حجماً أن يصنع منه قطع ثم اختلف قال، أمرتلك بأن يقطع غير هذه النسب وقال الحجاج، أمرني بقطع هذه فالقول قول الأمر ولو قطع ما أمره فكس من أخرى متصنة بهذه النسب فأنقطع لأيهما كذا في الخلاصة، ولو أمره أن يقطع شيئاً من جسده أو يبط فرحته ثم احتلفا فانقول للأمر مع بيته لأن الأمر يستفاد من قبضه هكذا في محيط السرخسي، قال، ولو دفع لي بأكف ثوباً قد غلبه قطعاً وأمره أن يبرد من عنده ما رأى وقد دفع عشرين ديناراً فقد رب الثوب، دفعت خمسة عشر ديناراً وأمرتلك

أن يريد فلم يرد، ولا خمسة وقال لنداف: دفع إلي عشرة وأمرني أن أريد عشرة وقد ورد
القول من النداف وعني صاحب العباء أن يدفع إليه عشرة أساتير من قطن، ولو احتسب فيها امر
به أيضاً فقال صاحب الثوب: دفع إليك خمسة عشر وأمرتك أن تريد خمسة عشر، ومن
النداف: دفع إلي عشرة وأمرني أن أريد عشرة مرب، فصاحب الثوب بخير، ب شاء
صدقه ودفع إليه عشرة أساتير، وإن شاء أخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب
لنداف، كذا في المحيط، أعطى حياطاً ثوباً ليقطعه فيه محشو ودفع إليه البطانة والفطس فقصه
رحاطه وحشاه واقف على العمل والأجر، غير أنه رب ثوب يقول: أتيانة ليست بخاتي
فالقول للحياط مع يمينه أن هذه بطانته، فلو حلف بيمين البطانة لرب الثوب وبهسه أن يأخذها
ويلبسها، هكذا في الكبرى، وبو دفع إلى قصار ثوباً يقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوباً، وقال
هذا ثوبك فقال صاحب الثوب: ليس هذا ثوبي، كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، ولا أجر للقصار، كذا في الخلاصة، وكذا في نو
كان القصار يدعي رد الثوب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه أمر على قوله، وكذا في نو
أجير مشترك، والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان، فإن قال رب الثوب هذا ثوبي ولم
أمره يقصره والذي دفعته إليك ليقصره غير هذا الثوب فإنه يأخذ الثوب ولا أجر عليه، وبو كان
هذا في القطار والخياصة لم يأخذ، لكن يصير الخياط قسمته، ويركه على الخياط وله يثبت هذا
الخيار في القصار، ولو لم يكن هكذا لكنه جاء القصار فقال: قصرتك وغسفتك وعلئت لأجره
وقال رب الثوب: نعم تقصره أنت ولكني أنا مقصره عندك أو في بيتك أو قال: قصره علامي هذا
عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار، وكذا ما أشبهه من الأعمال إذا كان في يد
صاحب العمل إذا احتسبها، فإن كذا جارحون أو في يد لثالث القول قوله، فإن طلب القصار
يمينه لم أحلفه ما مقصره ولكن أحلفه ما به عيبك كذا في قصرة هذا الثوب، كذا في الخلاصة
ولو أن القصار أعطاه ثوباً، فقال: هذا ثوبك وهو يكره فأخذ وبو أن يكون عوضاً عن ثوبه
قال محمد رحمه الله تعالى: لا يسمع أن يلبس ثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول يقصره - حده
عوضاً عن ثوبي، فيقول القصار: نعم كذا في فتاوى قاضيخان، في العداوى أرسل صاحب
الكرايس إلى القصار رسوماً يسرد ثوبه الأربعة فلما أتى بها مرذا هي ثلاثة، فإن القصار
دفعته إليه أربعة، وقال الرسول: دفع إلي ولم بعد، فإن يسأل صاحب الثوب أيهما صدق برئ
عن حصومته، وأيهما كذب فإن حلف برئ وإن أبى لزمه ما دعي، فإن صدق القصار وجب
أجر الثوب الرابع وإن كذبه وحلف القصار فليقصر على صاحب الثوب اليمين على الآخر، فإن
حلف برئ عن خصومة الآخر بمحضه الثوب الرابع كذا في الفتاوى لفتاوى، وفي متعرفات فتاوى
مدياري، كذا في راجاه وسيم ددكه مصر ب أن كسى هم دورورر يس دهي مكرود دشت

(١) قوله: ولا أجر للقصار لأن الأجر إنما يسحق بإقامه العمل في المحل المذكور فيه وقد أحلفنا به فحاصل
أن القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الأجر، والقول قول القصار في أن هذا ثوبه لأنه
اختلاف في تعيين الملبوس، والقول قول القاصر في ثمنه انقصوه كذا في المحيط نقله البحر

جندنا كه هلاك شد^(١)، قال: ضامن شود ولو اختلعا فقال رب الثوب: بذهاب شرط دله ام كه ده روزور اقام كسي^(٢)، وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عيبك الضمان قال انقصار: لا بل ديمت إلي مطلقاً لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون القول للقصر لأنه ينكر الشرط ثم إذا شرط عليه أن يبرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام هل تجب الإجارة كانت واقعة الفتوى أيضاً وينبغي أن لا يجب الأجر لأنه لم يبق عقد الإجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية، ولو أعطى حملاً متاعاً ليحمله من موضع إلى موضع ثم اختلعا فقال رب المتاع: هذا ليس متاعاً، وقال الحمال: هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لأنه أمين ولا يكون على الأمر أجر إلا أن يصدقه وبأخذه لأنه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا لو حمل طعماً فقال الحمال: هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام: كان طعامي أجود من هذا فإنه يحتمل أن يكون القول قول رب الطعام وبطل الأجر ويحس أن يكون القول قول الحمال وباحد الأجر وإن كان لوجهين مختلفين بأن جاء به شعيراً وقال رب الطعام: كان طعامي حنطة لم يجب الأجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي، رجل استأجر حملاً ليحمل متاعه إلى بلد كذا ويسميه إلى السمسار فسم ووزن فقال السمسار للحمال: وزن الحمولة انقص ٤ كنب في: البارجمه أولى البار نامجامه^(٣)، وإما لأعطيت من الأجر بقدر النقصان ثم اختلعا بعد ذلك فقال السمسار: أوفيتك الأجر وقال الحمال: ما استوفيت للقول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه وإنما الخصومة بين الحمل وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة، وفي العمود عن محمد رحمه الله تعالى فمس دفع إلى ملاح أكرار حنطة أن يحمل كراً بكدا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام: نقص طعامي وقد كاله عنى الملاح، وقال الملاح: لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام: كله حتى يأخذ منك من كل كراً مقدار ماسى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الأجرة فالقول قول الملاح إن الطعام والى ويقال لصاحب الطعام: كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال: هاهنا يقال لصاحب الطعام: كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحمل أنه أراد به حتى تمتد من الأجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فإن كان المراد به الأول فظاهر على قول الكل وإن كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمن الملاح إلا بحياة أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات.

الفصل الثاني فيما إذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالأجرة المؤجر إذا وجد بالأجرة عيباً وأراد أن يردّها على المستأجر إن كانت دية بأن كانت درهم أو دينار أو مكياً أو موروثاً هي الذمة سوى الدرهم والدينار أو عيباً كثوب بعينه أو حطة بجميعها فإن صدقه المستأجر كان له أن يردّها عنى المساجر سواء كانت الأجرة ديناً أو عيباً وإن كذبه لمستأجر

(١) أعطى للقصر ثوباً ودفع إليه الأجر ليضمه في يومين ويرده إليه فلم يقصره ولمسكه عنده إلى أن هلك قال بعضهم: (٢) أعطيته بشرط أن نكحني في عشرة أيام (٣) البارجمه: موع من الجوالق

وقال: ما أعطيتك هذا إن كنت لأجرة ديناً ولم يكن أقر المزجر بقبض الجهاد ولا بالاستيفاء، وإي أقر بقبض الدراهم لا غير، فالقياس أن يكون القول قول المردود عليه وهو المستاجر، وفي الاستحسان يكون القول قول إراد مع يمينه وهو المؤجر، وإذا أقر بقبض الجهد بأن قال: قبضت الجهاد أو قال: قبضت لأجر أو استوفيت فإنه لا يصدق ولا يقبل بيمينه المزجر على ذلك هكذا في الحيط، ولو كان لأجر ثوب بعينه فقبضه ثم جاء برده يعيب فقال المستاجر ليس هذا ثوبي فاقول قول المستاجر فإن أقام رب الدار أيبية على العيب رده سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً ثم يمسح العقد برده فقول انقبض المستحق بالعقد فباحث منه فبيعة لسكنى وهو أجر مثل الدار وإن كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من أجر مثل الدار كذا في المبسوط، ولو استاجر فاسي من رجل ببناء فباع فيه رماناً ثم خرج منه واحتلف فيما فيه من الخرف واشتبهها بقتل رب البيت كان هذا في يمين حين استأجره وقال مستاجر لا بل أنا أحدثه فالقياس أن يكون نقول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان نقول قول المستاجر وهكذا الجواب في الطحمان وسائر الصناعات إذا ختلفا فيما يحدثه للصانع في العرف والعادة دون الأجر فالمسألة على القياس والاستحسان والحاصل في جميع هذه المسائل أن كل شيء يحدثه مستاجر عادة حاجته إليه فالقول قول المستاجر ولو احتلف رب الدار والمستاجر في ساء الدار غير مذكراً أو في باب أو في حشبه أودعها في السقف فقال رب الدار أنا أخرجت ردها فيها وقال المستاجر أنا أحدثت فإن القول قول رب الدار مع يمينه كذا في الحيط، والأحرار هم الموقوف والفنق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتحدد ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع أو أجر أو حصص أو حديق أو باب موضوع هو للمستاجر فإن أقام أيبية دفعي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستاجر فالبيعة بيمينه رب الدار ولو كذب في الدار بيمينه مطلوبة أو بائعة محفورة فقال مستاجر أنا أحدثتها وأنا أقطعها فالقول قول رب الدار وكذلك الجعي والسرة والخشب ليس في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنياً فأما ما يكون موضوعاً فيه كالسقف فالقول قول مستاجر كذا في المبسوط، ولو أقر رب الدار أن لمستاجر حصصها أو فرشها بالأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً فمستاجر قلعه فإن أصبر المقنع الدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة، وإن احتجنا في الآتون من بناء فقول للمستاجر لأن الظاهر أن المستاجر هو الذي بناء حاجته إنه كذا في محظ السرحسي، ولو كان في الدار كؤارات محل أو حمامات فذلك كله للمستاجر كالمناخ الموضوع كذا في المبسوط، ولو خرج مستاجر من الدار لم ختلفا فيما في الدار فما كان مركباً نحو الباب والسيرير وغلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصلاً نحو الغرض والأواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول مستاجر كذا في العياشي، ولا في أحد مصرعي الباب إذا كان موضوعاً والأجر مركباً أو سرج يعلم أنه سقط من السقف فهو الأجر وفي الشور يعتبر العرف ولو تهدم بيت من الدار فاحتجنا في بقية بيت إن كان يعرب أنه من بيت تهدم فهو لرب الدار وإن لم يعرف ذلك وقال المستاجر: هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار أمره بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الأجر فاتفقا على البناء وختلفا في مقدار السعة

فالقول قول رب الدار والبيته بيمينه المستأجر وذلك لو قال رب الدار. ثم تبن أو ببيت بيمين إدمي
فالقول قول رب الدار كذا في البسطة فقلوا: هذا إذا كان مشكك الحال بأن أحسب في ذلك
أهل الصاعه فقال بعضهم: كما يقول رب البيت: إنه يذهب في نفقة مثل هذا لبياء قدر
ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم: لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعدد معرفة قول
أحدهما من جهة لغيره فيعتبر حينئذ الدعوى والإنكار والمستأجر يدعي زيادة إيماء الأجر ورب
الدار ينكر فيكون القول قوله فأما إذا أجمع أهل تلك الصاعه على قول أحدهما فاقبول قوله
كذا في المخطوط، ولو كان على باب منها مصراعان أحدهما ساقط والآخر معين بالباب واحتلها
في الساقط فاقبول قول رب الدار إذ عرف أنه أحق وإن كان مقولاً فاقبول قول المستأجر في
المقول ولو كان بيتاً سفعه مضمون بمشروع مصورة فسقط جدد منها وكان مطر وحامي البيت
واختص رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار: هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر: هو
لي ونهين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فإن العمود في ذلك قول رب الدار مع يمينه كان
مقبولاً كذا في الدحيرة، إذ تكرار سؤلاً من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم
فادخله في الدار وحلى بيمينه وبين المنزل وقال: أسكنه فله جاء رأس الشهر طلب رب المنزل
الأجر فقال المستأجر: ما سكتته حال بيبي وبين المنزل فيه الذي كان يسكن في الدار أو عاصب
ولا يمين له بدت والسكن مقر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول
الساكن بقي الاختلاف بين الأجر والمستأجر فيظهر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في
الدار حالة المنازعة فاقبول قول رب الدار عليه الأجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر
فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه، رجل تكري من رجل بيتاً كل شهر بدرهم فلما جاء رأس
الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر: إنما أعرضه أو أسكنه بيمين غير أجر وصاحب
البيت ينكر ذلك ولا يمين لهما فاقبول قول الساكن. مع يمينه وإن أقام جميع البيعة فالبينة بيمينه
صاحب المنزل وكذلك إذا قال الساكن: إن الدار داري ولا حق لك فيها فاقبول قول الساكن مع
يمينه وإن قال الساكن: لدر لفلان وكلني بالقيام عليها فاقبول قول الساكن ويكون حصص
للمدعي وإن قال المستأجر: إنك وهبت لي المنزل فلا أجر لك وقال الأجر: أجرتك فاقبول قول
المستأجر في الأجر وإن أقام جميعاً البينة يؤخذ ببينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقر
الساكن بأصل انكراه فأما إذا أقر بأصل انكراه ثم ادعى الهبة أو العارية فإنه لا يصدق وعليه
الأجر إلا أن يقيم بينة وللمستأجر خيار الرؤية إن لم يكن رأى مستأجر فإن احتلها فقال
صاحب الدار: قد كنت رأيت وقال المستأجر: لم أراه فاقبول قوله فإذا حلف أنه لم يرها رده إلا
أن تقوم بينة أنه رآها كذا في المخطوط. ولو استأجر داراً شهر ثم ادعى المستأجر أن الأجر باعها
منه بعد الإجارة وأنكر الآخر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا: الإجارة تكون لأمره فيما مضى
لأنهما تصادقا على الإجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاصحان، رجل تكري منزلاً من
رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤنتهم مادام في الدار فإذا أجرة فاسدة فإن

(١) قوله بالإجارة فاسدة لأن الأجر مجهول فإنه لا يدرى قدره يكفيهم وجهاله الآخر لما يوجب ساد
الإجارة كذا في المخطوط بعد تصحيحه

سكن كان عليه أجر المثل كما في سائر الإجازات الفاسدة وإن قال المستاجر: انقضت على عيالك وقال صاحب المنزل: لم تمتق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البيعة فالبينة بيته المستاجر رجل تكاوى داراً شهراً بعشرة دراهم فسكنها يوماً أو يومين ثم غوى إلى دار أخرى كان للأجر أن يعالجه بأجر جميع الشهر فإن قال: إن استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وإن أقام البيعة فالبينة بيته الأجر كذا في الدخيرة، وإذا استأجر من آخر داراً شهراً بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الأول دون الشهر الثاني فإن تهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن ولا ضمان فيما تهدم من سكناه في الشهر الأول فإن احتلعا فيما تهدم فقال المستاجر: إنما تهدم من سكناي في الشهر الأول وصاحب الدار يقول: إنما تهدم من سكناك في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستاجر مع يمينه والبيعة بيعة صاحب الدار كذا في المحيط، وإن زاد على الشهر الأول يوماً أو يومين فقال مستاجر: إنما تهدمت في الشهر الأول فالقول قوله لأنه غاصب كذا في المبسوط، تكاوى بيتاً أو داراً على أن يسكنها شهراً فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالأجر فقال المستاجر: لم أقدر على فتحه وقال الأجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بيعة لهما فإنه ينظر إلى المفتاح الذي دفع إليه للحال إن كان مفتاحاً يلائم القفل يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستاجر في قوله لم أقدر على فتحه وإن كان ما دفع من المفتاح لا يلائم القفل ولا يمكن فتح الباب به فالقول قول المستاجر وبه يغنى وإن أقام البيعة فالبينة بيعة رب المنزل وإن كان المفتاح معاً لا يلائم القفل كذا في جواهر الاختلاط، أجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستاجر: كانت لي فيها دراهم فكسستها ورميتها فلو صدقه رب الدار في ذلك صمسها وإن أنكروا فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى، إذا استأجر الرجل من آخر حماماً مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستاجر فالقول قول صاحب الحمام وبر انتقض مدة الإجارة وفي الحمام رماذ كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام: السرقيين لي وقال المستاجر: هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستاجر إذا لم يعرف كون ادعي به في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرماذ فإن كان ذلك من عمل المستاجر وكان مقراً بذلك فعليه أن يبقله فإن جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط، وإن استأجرت المرأة حديقاً معلوماً لثلاثين يوماً إلى الليل فهو جائز فإن البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا أجر عليها وإن اختلفا فقال رب الحلي: لبسته وقالت: لا بل البست خيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي، معنى هذا أنهم اختلفا في الأجرة فقال رب الحلي: لبسته بنفسك فعليك الأجر وقالت المرأة: البست خيري فلا أجر علي قالتا: يجب أن يكون الجواب به على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال إن كان في يدها وقت المراجعة فالقول قول رب الحلي وإن كان في يد غيرها فالقول قولها فإن هنك الحلي كان لرب الحلي أن يصدقها ويضمنها ولا أجر له كما لو ثبت الإلزام معاينة وإن كذبها فقد أبرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي إذا اختلف رب الدابة والمستاجر ولم يركب بعد فقال المستاجر أكرمني من الكوفة إلى بغداد بعشرة وقال رب الدابة: بل أكرمتك من الكوفة بعشرة دراهم إلى قصر والقصر هو المنتصف إن لم تقم لأحدهما بيعة فإنهما يتحالان ويترادان وإن قامت لأحدهما بيعة فإنه يقضي بنته وإن أقام جميعاً البيعة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً

يقول يقضي إلى بعداد بحمسة عشر دوهماً ثم رجع ودن: يقضي إلى بعداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في الغبط، وإن أساجر الدابة إلى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليه فإن احتصموا ردت لإجارة وإن حمل عليها أو ركبها إلى ذلك مكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استاجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في الغبط، وإن استاجر الرجل من آخر دابة ودفعها إليه بعير سرج ولا جدم وقال: أكرمتك عريداً ولم أكرتك بسرج ولا جدم ودل المستكري، استكركت بسرج وجام كان يقول قول صاحب الدابة كذا في الغبط، إذا تكارى ثلاث دواب من بغداد إلى مدينته الري بأعانتها كانت الإجارة جائزة وإذا جرت الإجارة قبل أن المكاري يبيع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو آجر أو أعار أو أودع وجاء المستكري ووجه الدواب في يد غيره فإراد أن يبيع الدابة على إجارته هل تقبل بيئته؟ هذا على وجهين: أما أن يكون المكاري حاضراً أو غائب فإن كان المكاري حاضراً فإنه يقبل بيت عليه وإن كان يقر أنه آجرها منه وإذا سمعت بيعة للمستاجر وكان المكاري يبيع من غيره فإن كان يباعه بعذر فإن كان عليه دين مدح سم بكس للمستاجر سبيل على الدابة وإن يباعها بعير عذر كان المستاجر أحق بها إلى أن تنقضي مدة إجارته وإن كان آجر من غيره أو وهب أو تصدق كان المستاجر أحق بها إلى أن يستوفي إجارته ثم يحوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما رداً يباعه بعير عذر هذا الذي ذكرنا إذا كان للمكاري حاضراً فإما إذا كان غائبا فإن بيعة المستاجر تقبل إذا كان الذي في يده الدابة مشترى أو متصدقاً عنه أو موهوباً له لأنه يدعي للملك لنفسه فيما في يده فيستصحب خصماً لكل من يدعي حقاً في يده وبعد هذا إن كان يباعه أمكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وإن كان يباعه بعير عذر أو وهب أو تصدق كان المستاجر أحق به إلى أن يستوفي الإجارة فإما إذا كان الذي في يده الدابة مستعيراً أو مستعيراً أو مردداً وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بيئته عليه ثم يقول في الكتاب: والمستاجر أحق بها حتى يستوفي إجارته ولم يذكر أن للمستاجر الأول أحق بها أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على السبيل أن كذا المكاري حاضراً فالمستاجر الأول أحق بها وإن كان غائبا فالمستاجر الثاني أحق بها لأن المكاري إذا كان حاضراً فبيعة المستاجر الأول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبيعة للمعادلة كالثابت معاملة ولو عاين القاضي إجارته أولاً جعل الأول أحق بها فكذا إذا ثبت بالبيعة وأما إذا كان المكاري غائبا فبيعة المستاجر الأول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق بها إلى أن يستوفي إجارته ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواهر رآه المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستاجر الثاني خصماً للمستاجر الأول وذكر شيخ الإسلام الراهد أحمد الطحاوي يسمي والشيخ فخر الإسلام عني اليزدوي أن بيعة المستاجر على صاحب اليد إذا كان مستأجراً مقبولة وجعلناه خصماً له وفرق بين مستاجر وبين المستعير والمودع كذا في المحرقة، ولو استكري الدابة فقال به المكاري: استكر غلاماً بعتك ريتبع الدابة وأعط نفقته وبعته الدابة من استكراء جاز ذلك فإن أعطى الغلام نفقته وبقية الدابة صرفت منه إن أقر صاحب دابة يمدت برىء المستكري، وإن اختلف في الأمر باستكراء الغلام أو في الأمر بدفع النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الطهريّة، وعلى المستكري البيعة أنه استاجر الغلام وإن كان

المستكري وكيلًا بالاستئجار فإن أقيم المبيعة على أنه استأجر الغلام بعد هذا وأقر المعلن أنه قبض منه السفقة إلا أنه ضاع أو سرق منه وتكرر للمكاري كان القول قوله لأنه ما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيلًا من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء مقدار السفقة والوكيل يقبض الدين إذا قال: قبضت وملك عبدي كان القول قوله مكداً هذا كذا في الذخيرة، فإن أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع السفقة إلى المعلن وتكرر الدفع فأقر المعلن أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية، رجل استأجر دابة فذهباً وجائياً فماتت المكاري في الطريق فإن الإجارة لا تنقص من استأجر رجلاً حتى يقوم على الدابة جازر وكان أجره على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فإن احتلت الورثة والمستكري فماتت الورثة: إنما أجرك أبونا هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأبكر المستكري ذلك فالقول قوله وإن أقاماً بيعة فالبينة بيعة الورثة فإذا استأجر رجل دابة من رجلين فذهباً وجائياً إلى بعدد فقال أحدهما: أكرها كما بعشرة دراهم وقال الآخر: بحمسة عشر فإن احتلها قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهية وأما إذا كان كذب كل واحد منهما ويدعي الإجارة بحمسة فإنه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما بهذا تحالفاً فصح القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وإن كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعي العقد بعشرة فإنه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعي العقد بحمسة عشر فإذا تحالفاً وطلب أحدهما للمسيح من القاضي، أو طلباً جميعاً فإن القاضي يفسخ العقد في حصته ويبقى الإجارة في حصة الآخر بحمسة دراهم عندهم جميعاً كما لو مات أحدهما وإن وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع عبه وإن أقاماً جميعاً البينة فإنه يقضي لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الأجر فنقصي لدعي خمسة عشر بسبعة ونصف ويقضي للآخر بحمسة دراهم هذا إذا اختلف في بدل المعقود عليه، وأما إذا اختلفا في قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما: أكرها كما إلى الدائر وقال الآخر: إلى بعدد واقصفاً على الكراء فإن كانا اختلفا قبل المسير والمسأجر يكذب كل واحد منهما يدعي ويدعي مكان آخر بعد ما يقرآن فإنه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فإن خلف وطلباً للمسيح من القاضي فصح القاضي العقد في جميع الدابة وإن كان المستأجر يصدق أحدهما فيما يدعي فإنه لا يجب التحالف في نصيبه إنما يجب التحالف في نصيب الآخر، فإذا حلف يفسخ العقد في نصيبه ويبقى الإجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعاً هذا إذا اختلفا قبل المسير وإن اختلفا بعد المسير إلى أحد المكانين فالقول قول الأجر مع عبه وإن أقاماً جميعاً البينة فالبينة بيعة المسأجر إذا كان يدعي زيادة مسير على ما بقولان كذا في المحيط، نكاري شق محمل فقال الجمال: عشت عيدين اععمل وقال المستكري: بل غنيت الإبل إن كان الكراء مثل ما يشكركم به خشب محمل فالقول للجمال وإن كان مثل ما يشكركم من الإبل فالقول للمستكري لأن اسم المحمل كما يطلق على العبدان يطلق على الإبل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولاً فوجب استئذان المراد من الملقوظ بالمسمى كذا في المحيط استرخسي، وإذا استأجر الرجل دابة وغلاماً ليذهب له بكتاب إلى بغداد واختلف المستأجر والأجير فإن اختلفا في أبعاد العمل والمرسل يسكر فيكون القول قوله كالتابع إذا ادعى تسليم المبيع واشتري يسكر وإن اختلفا

في إيعاء الأجر فالقول قول العلام هكذا في المحيط رجل تكارى غلاماً ليذهب له بكتاب إلى بعدد قتل الغلام: قد ذهبت بالكتاب وقال له الذي أرسل إليه الكتاب: ثم نأتي به فعلى لعلام البيعة على ما يدعي لأنه يدعي إيعاء المعقود عليه فإن أقام البيعة أنه دفع الكتاب إليه كان الثابت بالبيعة كالثابت بإقرار الخصم وله الأجر على المرسل دون من حمل الكتاب إليه وإن قال المرسل إليه: أعطيت أجره عشرة دراهم فعليه البيعة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي إيعاء الأجر وإن أقام العلام البيعة أنه قد أتى بعدد بالكتاب فبمجرد الرجل وله الأجر كذا في المحيط، رجل تكارى دابة من رجل ولم يسم بعللاً أو حماراً فجاء بحمار فاختلعا فقال المستكري: إنما استكرت منك هذا البغل بخمسة دراهم وكان المكاري: لا بل أكرتت هذا الحمار بخمسة دراهم فإن اختلعا قبل الركوب وليس لأحدهما بيعة فإنهما يتحالفان وإن اختلعا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بيعة فالقول قول المستاجر فأما إذا أقاما جميعاً البيعة إن وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فإن اختلعا قبل الركوب فالبيعة بيعة المستاجر وإن وقع لاختلاف بينهما في الأجر فإن اختلعا قبل الركوب فالبيعة بيعة المكاري كذا في المحيط، وإذا تكارى دابة من الكوفة إلى فارس وسمى مدينة معنومة بالإجارة جائزة من اختلعا في العقد فقال المستاجر: أعطيتك نقد فارس لأن سوجوب كان بفارس ونقد فارس أنقص وقال المكاري: لا بل عليك نقد كوفة لأن العقد كان بكوفة ونقد كوفة أريد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الدخيرة، استعمله في الرستاق بإجارة فاسدة واختصما في البلد وأجر مثل ذلك العمل بتفاوت في المكانين يجب آخر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القية، إذا استأجر الرجل الدابة بى، الخيرة فقلد رب الدابة هذه الدابة دونك فأركبها فلما كان بعدما رجع من الخيرة اختلعا فقلد المستكري: لم أذهب بها إلى الخيرة فلا أجر عليّ وقال صاحب الدابة: لا بل ذهبت بها إلى الخيرة وبني عليك الأجر فإن لم يعلم خروجه وتوجهه إلى الخيرة فالقول قول المستاجر وإن علم خروجه وتوجهه إلى الخيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط، فإن تكارى يوماً إلى السيل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال: أركبها إذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فإن كانت الدابة دفعت إلى المستاجر فعليه الأجر وإن كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البيعة أنه قد ركبها كذا في المحيط، رجل استأجر عبداً يخطب معه مشاهرة كل شهر بأجر مسمى بمجدد الخياط الإجارة ودهى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البيعة على الإجارة فاختلعا إلى القاضي في ذلك شهر أ ثم زكى الشهود وقد استعمله قبل المحمود وبعده فعليه أجر جميع ذلك ولو عصب لعبد في حال المحمود في الخياطة فلا شيء على المستاجر وإنما عليه الأجرة وكذلك لو قال المستاجر: هو عبده ولكن غصبت والمسألة بحالها كذا في محيط السرخسي، وإذا استأجر الرجل ربحى ماء فانكسر أحد الحجرين أو الدوراة فهذا عذر وله أن يمسح الإجارة وكذلك إذا انكسر البيت فإن اختلعا فهذا على وجهين إما أن يختلعا في مدة الانكسار بعدما إتفقا على الانكسار أو يحتلعا في أصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما إذا اختلعا في قدر مدة انقطاع الماء أو في أصل الانقطاع كذا في الدخيرة، أكثرى إبلاً إلى بهداد واختلعا في وقت الخروج فالأمر إلى المستاجر

ابناء فهو لصاحب البعء كذا في الذخيرة، قال أبو بكر استأجر دابة وذهب إلى سمرقند فجاء آخر وأدعاهما لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للأجر أن يرجع على بائعه قبل، لا وإنه أشار في الباب الذي من الريادات فيه قال: جارية في يد عبد الله يقال امرئيه همد هذه الجارية بعثها منك وسلبتها إليك وقد عصبها منك عبد الله وصده محمد فلا إبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق إنسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس محمد أن يرجع على إبراهيم فإن كان المدعي لئذاه ادعى فعلاً على الذي في يده الدابة بأن كان هذه لديه ملكي عصبته مني ينتصب هو حصماً ويسمع عليه البيعة ويكون للأجر حق الرجوع على بائعه وإذا ادعى على آخر أني استأجرت هذه الدار التي في يديك من فلان باريح كذا قبل أن تستأجر هل ينتصب صاحب اليد حصماً للمدعي في حق إثبات الإجارة عليه؟ حتى يبرأه ببيعة على الإجارة هل يسمع بيته؟ فهذا على وجهين إما أن ادعى على صاحب اليد فعلاً بأن قال: استأجرت هذه الدار من فلان وعصبها فأخذتها مني بغير حق أو عصبها مني بسمع بيته، وأما إذا قال: استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سمع إليك ولم يدع عليه فعلاً لا تسمع بيته كذا في الغيط، المستأجر إذا ادعى أنه ساجر لأرض وهي دارعه وادعى مؤجر أنها كانت مشغولة ومروغه يعتبر لحال إن كانت الأرض فارغة فالقول للمستأجر وإن كانت مشغولة فالقول للأجر وهو المختار كذا في حراة المصون، باع الدلال صبيعه رجل بأمره فعزل صاحب انضمامه: بعثها بغير أجر وقال الدلال: بل بأجر فإن كان هذا الدلال ممرور بأنه يبيع أموال الناس بالأجر لا يصدق الأمر على دعواه ويجب أجر المثل كذا في جواهر لأخلاصني، وهو قال لراعي: جمعت الموت عدبعتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البيعة كذا في توحيد المنكرين، وفي فرائد صاحب الغيط أحلف للراعي مع ادانك يقال الراعي: ذبحها وهي مية وقال المالك: ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي، وفي صيد النوار: أم الأحسبي إذا قال: ذبحت شاتك وهي مية هل يكون مثل الراعي؟ قال: يسعي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع بيته وهكذا قاله بعض الفقهاء رحمهم الله تعالى لأن في صفته شكاً بخلاف ما إذا ذبحت شاتك ببدلك وأنكر لذلك إذا كان حيث يكون القول قول المالك، وهو قال الراعي: ذبحها لأنها مريضة وقال صاحبها: ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن لراعي كذا في أصول العمادية، دفع الأحرابي المؤجر، مات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقد مؤجر: أجرتها بهذه الأجرة شهرين وأباحت له السكينة بقية السنة وقالت الورثة: بل أجرتها سنة فالقول للمؤجر لأنه ملك الأجرة وأدعت الورثة ليطرد منه كذا في القمية، والله سبحانه أعلم.

الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يحوز استئجار الدواب للركوب والحمل فإن أحلف ركوب حمار أن يركب من شاء كذا في لهدية، وإذا ركب نفسه أو ركب واحداً ليس له أن يركب غيره كذا في الكهي، فإن ركبها للمشأجر أو غيره بعد ما تعين راكبها فعمطت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة سيرة، فإن قال: على أن يركبها فلان فأركبها غيره فعمطت ضمن كذا في الكهي، (١) تكاثر من رحل بدلاً

مسألة بغير عينها من كوفة إلى مكة فالإجارة حائزة قال الشيخ الإمام خواهر راده: ليس تفسير المسألة أنه استأجر إهلاً بغير عينها لأن استئجار إهلاً بغير عينها لا يجوز لجهالة المتعقد عليه بل تفسيرها أن يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكري: أحملني إلى مكة بكذا، فيكون المتعقد عليه الحمل في دية المكاري وأنه معلوم والإهليل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الإجارة كما في الخياط والعصار وما أشبه ذلك قال الصدر الشهيد: ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتاداً ولو لم يكن كذلك لا يجوز هكذا في الخياط، ولو استأجر دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نحت الدابة وضعت عن السبر فأن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر اختيار إن شاء بقص وإن شاء مريض إلى أن يقوى الدابة وليس له أن يطلبه بداهة أخرى وإن كان المستأجر تكاري حمولة بغير عينها ليجعل إلى ذلك المكان إذا صنعت الأولى كان له أن يطلبه بداهة أخرى كذا في خروجه المفتوح، في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم ولم يمتد بها إلى ذلك المكان وعد استعمالها فلا أجر عليه، وإن امتد بها إلى ذلك المكان وجب الأجر ركب أو لم يركب وهذا إذا امتد بها إلى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث بغير أن مكث مثل ما يكون انتظار خروج القامة فعليه الأجر لذهابه إلى ذلك المكان ركب أو لم يركب، ولو مكث كثيراً مقدار ما لا يمكث في انتظار القامة وقد تقرر عليه الصمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الأجر كذا في التتارخانية، رجل استأجر دابة يوماً وانتفع بها فيه واستسكنها تلك الليلة وقد ورم بطنها وعلمت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت بضم كذا في جواهر الفتاوى، ولو دفع المكاري الدابة إلى المكثري لا يجب عليه أن يبعث لتعيده أو علامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في العمائيه، وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكاري عنى غيرها قال: لا يستحق الأجر ويكون منبرعا كذا في التتارخانية، ولو تكاري من لعرات إلى جمعي وجمعي فيلثان بالكوفة ولم يسم أي القبيبتين هي أو إلى الكناسه ولم يسم أي الكاستين هي الظاهرة أو الباطنة فعليه أجر مثلها ومثله ببحارى إذا تكارها إلى السهبة ولم يسم أي السهلتيين هي سهلة قوت أو سهلة أمير أو تكارها إلى حبوب ولم يسم أي القريتين والسهبة ريكستان وسهلة الأمير ووب سمرقند كذا في الصهيرية، استأجر دواب من حوارزم إلى بحارى بعشرين ديناراً ولم يسم السعد ولا الورب فالمعتبر مقد حوارزم ووربه خكان العقد به كذا في الغنية، تكاري دابة بأربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لأنه صانف في الرجوع كذا في الرجوع للكردي، استأجر بعيراً إلى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي العاربة على الذهاب والمجيء كذا في الدحية، في فتاوى آخر استأجر دابة ليجعل عليها مائة من من الحنطة فحرضت فلم تفلح إلا حمسين فحمل عليها من يرجع على المكاري بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين: لا لأنه رضي بذلك كذا في التتارخانية، وإذا تكاري دابتيين إحداهما إلى بغداد والأخرى إلى حلوان فإن كانت التي إلى بغداد بعينها والتي إلى حلوان بعينها جاز العقد وإن كانت بغير عينها لم يجر وعليه فيما ركب آخر مثله ولا ضمان اعتباراً للعقد الفاسد بالجائز كذا في المبوط، ولو تكاري دابتيين من رجل صفقة واحدة

بقسم الأجر على أجر مثلهما^(١) لا على قدر حملهما وكذا إذا استأجر غلامين للحياطة ونحوهما كذا في العياشة، وإذا تكاثر قوم مشاة إبلاً على أن المكاري يحمل عنه من مرض منهم أو من أعيانهم فهذا فاسد، ولو شرط عليه عقبة الأجير وتفسيرها أن يركب واحد منهم ثم يتركه يركب الآخر ثم يتركه فذلك جائز كذا في خلاصة، وإذا أجرة الرجل دابة إلى أحيائه أو إلى الجارة فهذا لا يجوز قالوا: إما لا يجوز إلى الأحياء في سدة لأهلها جبايات إحداها بعدة والأخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رحمه الله تعالى جبايتان إحداها بعدة والأخرى قريبة ولا يدرى إلى أيتهما أجر، أما إذا كانت جباية واحدة بجور ونفع الإجارة على أول حدود من تلك أحيائه وفي الجارة إما لا يجوز إذا كان المصلي اثنين أو ثلاثة ولا يدرى إلى أيتهما أجر، أما إذا كان المصلي واحداً أو أكثر إلا أنه يعلم أنه إلى أيتهما أجر بجور كذا في الذخيرة، وإن استأجر دابة يشيع عندها رجلاً أو يتعلمي عندها رجلاً لا يجوز إلا أن يسمى موضع معلوماً كذا في الظهيرية، إذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بد له من ليل أو نهار حاجته ركبها فإن كان يسمى بالكوفة فاحبة من بواحيها فهو جائز وإن لم يسم مكاناً معلوماً لا يجوز كذا في محيط، وإن تكنزها من بلد إلى كوفة ليركبها فيه أو يبيع عندها منزله بالكوفة استحساناً وفي العياش ليس له ذلك وكذلك لو استأجره ليحمل عنده متاعاً فإن حصد متاع في ناحيته من الكوفة ونال، هذا حربي، وإذا هو قد أحصاه فأراد أن يحمله مرة ثانية إلى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكاثر حملاً من الكوفة ليركبها إلى خيرها ذاهباً وجائئاً فله أن يبيع عنده إلى أهله من كوفة إلى أخيرة وإن تكاثر دابة بالكوفة من موضع كذا في الدابة إلى الكفاية ذاهباً وجائئاً فأراد أن يبيع في رجعه إلى أهله لم يكن له ذلك إما له أن يرجع إلى الموضع الذي تكاثر فيه الدابة كذا في المبسوط، وفي التفتي لو تكاثر دابة على دخول عشرين يوماً إلى موضع كذا فادخله تكاري في خمسة وعشرين يوماً قال يحط عنه من الأجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى فيجوز أن يفسد الإجارة كذا في الخلاصة، وإن تكراه من الكوفة من بعدد على أنه إن ادخله بعدد في يومين فنه عشرة وإلا فله درهم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى التسمية الأولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما يصح التسمية كذا في المبسوط، ولو اكترى إبلاً من كوفة إلى مكة لمصلحة ذاهباً وجائئاً كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم نحر وثلاثة أيام للتشرين كذا في حرة المصنفين، ولو اكترى الدابة رجلاً فمات أحدهما في بعض الطريق أجر المكاري على أن يكاري للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الآخر وله أن يحمل معه مثل ندي مات، ولو استأجروا سعيه ليحملهم فيها فمات بعضهم حمل الذين يحضرونه وإن يحمل مثل من مات أو أكثر منهم يضرب كذا في سائرهم المشروط فإن مال أحدهم فله ما في ذلك، كان في بعض البيادبي أجر إلى أن ينتهي إلى أقرب المعمر كذا في العياشة، رجل استأجر بعيراً من الكوفة إلى مكة ذاهباً وآيماً ثم مات مع ما قضى استأجره فأنما عليه من الآخر

(١) قوله لا على قدر حملهما يعني لا ينظر إلى قدر ما تحمله كل دابة منها لأن أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها وسرعتها وقوتها كما في المحيط والبحراوي

بحساب ذلك فإن العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الأجر محاسبه ويجب في تركه بحساب ما استوفى ثم بين فقدان ما يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف وبطل عنه أربعة أعشار ونصف وهذه مسألة عجبية قال شمس الأئمة الرحسي، ويبان تحريج هذه المسألة أن من الكوفة إلى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء للمسافر يكون في ستة أيام في يوم التروية يخرج إلى مي دمي يوم عرفة يخرج إلى عرفات وفي يوم النحر يعود إلى مكة بصواب الزهرة وثلاثة أيام بعده لرمي ويحسب كل يوم مرحلة فإذا جمعت ذلك كله كان ستة مراحل فذلك عشرة أيام مات بعد قضاء المسافر والرجوع إلى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءاً من الأجر سبعة وعشرون جزءاً للذهاب إلى مكة وسبعة أجزاء لقضاء المسافر وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى: وما يشترط الممر على المدينة فبرداء ثلاثة مراحل فإن من الكوفة إلى مكة على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فإن كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءاً ويتفرع عليه ستة وثلاثون جزءاً من ثلاثة وستين جزءاً من الأجر ثلاثون للذهاب وستة بقضاء المسافر، فإن كان اشترط الممر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءاً من ثلاثة وستين جزءاً من الأجر للذهاب سبعة وعشرون جزءاً وقضاء المسافر ستة أجزاء، وإن كان اشترط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءاً وإنما يتفرع ستة وثلاثون جزءاً للذهاب ثلاثون وقضاء المسافر ستة فحاصل ما يتفرع عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من الآخر ولم يحتسب السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لأن ذلك لا يمكن صيطه، والوعورة الصعوبة هذه مسألة يمتحن بها من يمتحن في عدم اتفاقه معكم كان يحكي والذي عن أئمة الشيخ الإمام ظهير الدين المرعشي كذا في التمهيد، ولو أراد المكبر أن يصب على المحمل كيسة أو قنة لا يملك ذلك ولا يثبت أن يبدل من حسنها ما هو أعظم منها وإن كان دونها أو مثنها حاراً، ولو أراد مكبر أن يبدل لسير من الأول حاراً ولو يكسر المحمل فركب على الزائلة يجب الأجر بكسره، وإن عرق المحمل فامنع المكبر على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع عما اتفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الإصاق إلا ببيعة كذا في العباثية، وإذا تكاوى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان بشيعة إلى مكان معلوم حتى جارت الإجارة فحسبها من بعد إلى انتصاف النهار ثم بدأ للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن هذا الحارس؟ إن حسبها قدر ما يحسن الناس لاقتصار حروخ ذلك الرجل لا يضمن وإن كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة، وإذا استأجر دابة لنحمل فله أن يركبها وإذا أسأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها وإذا حمل عليها لا يستحق الآخر وفي البغالي إذا استأجر دابة بحمل عليها فحمل رجلاً عليها لا يضمن كذا في المحيط، وسئل تكملي دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بعد ولم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكراء ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لأنه لا بدري منقاة رجوعه من بغداد فكان الأجل مجهولاً فإن مات المستأجر في بغداد الآن يا أحد صاحب الدابة أحرر الذهاب من تركه كذا في التمهيد، والله أعلم.

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان باختلاف والاستعمال والضمان والتلف وغير ذلك

استأجر دابة إلى موضع كذا فركبها في المهر ولم يذهب إلى ذلك الموضع يضمن، ولو كان هذا في اثوب لا كذا في السراجية، وعن محمد وحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المهر يوم فخرج عليه، ثم ردها في ذلك اليوم إلى المهر يرى عن الضمان كذا في السراجية، استأجر دابة ليحمل عليها شعير كذا معلوماً فحمل عليها برأ مثل كيمه فعليه قيمة الدابة إن هلك ولا آخره في قولهم جمعاً لأن الحصة اثنين من الشعير وهي أصب وأشد إندماجاً من الشعير مضار كما لو حمل عليها حجارة أو حديدًا بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفزة من شعير فحمل عليها أحد عشر فقيراً من شعير حيث يضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمتها إذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لأن المحمول من جس المسعى ولو سعى عشرة أقفزة من حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سعى حنطة ورأى فحمل عليها شعير مثل ورد الحنطة لا يضمن إذا لم يجازر المحمول عن موضع الحمل من الدابة وإن سعى شعيراً فحمل عليها ورد الشعير حنطة يضمن والأصل أن المسعى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضاً في موضع الحمل وقد استويا ورأى إلا أن المحمول بأحد من موضع الحمل أقل من يأخذه يسمى ضمن لأن المحمول حينئذ يكون أصراً بالدابة من المسعى كما لو سعى حنطة أو شعيراً فحمل عليها حديد أو حجرًا مثل ورد المسعى من كان المحمول بأحد من وضع الحمل أكثر مما يأخذه المسعى لا يضمن لأنه ليس على الدابة فلا يضمن باختلاف إليه إلا إذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سعى حنطة فحمل بورها خطأ أو ثباً أو قطعاً بحيث جاوز موضع الحمل بهذا يعني كذا في الصهيرية، ولو نكأها فحمل عليها شعير كذا معلوماً فحمل عليها برأ مثل كيمه يضمن، وإن حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى: يضمن وقال لإمام حواضر راده لا يضمن استحسان قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عاربه الأصل هو ذبح كذا في الخلاص، ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوالين حنطة وفي الآخر شعير فعصبت فإن أصحبا، يجب عليه نصف الضمان ونصف الإجارة كذا في السراجية، والأصل أن المستأجر إذا خالف إلى مثل المشروط أو أحف فلا شيء عليه لأن الركب بأعني الضررين رضا بالآذني وبملكه دلالة وإن خالف إلى ما فوقه في المهر فعصبت الدابة فإن كان من خلاف جس المشروط يضمن الدابة ولا أجر عليه وإن كان من حسه ضمن بعدد برزاده وعليه لآخر لأنها هلك يضمن ما ذور وسير مادون فيقسم على قدرهما إلا إذا كان قدراً لا يطيقه الدابة فيضمن بكونه غير معتاد فلا يكون مادون فيه وإنما يدأصر من قطع لأنه يجمع في موضع واحد من ظهر الدابة ولقص يمس كذا في الاحتيار شرح مختصر، ولو حمل الأكسة أو لطاسة مكان اثوب الرطبي ضمن كذا في الغاشية، كثرى بعمر لحمل فحمل راملة يضمن وإذا حمل رجلاً مكان الحمل لا يضمن لأنه أحف كذا في محيط السرخسي، استأجرها لركب فأركب غيره ثم أتركه

وركب لا يبرأ من الضمان، ولو استأجرها أن يحمل إلى موضع كذا ففادها إلى هناك وله ركبت ولم يحمل وجب الأجر، ولو لم يركب ولم يحمل يعدر في الدابة لا يجب الأجر كذا في القتر حذبية، وإن استأجر سرجه ليركه شهر فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا أجر عليه وبـ
 استأجر إكاف يقف عليه حطته شهراً فهو جائز وحطته وحصة غيره سواء والخوف كذا كذا
 في الميسوط، وإذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها غيره فلا ضمان، ولو استأجر
 محملاً بركبه فليس به أن يحمل غيره كذا في القتر حذبية، ولو استأجر دابة على أن لا حذبية
 ثلثها وللآخر ثلثها فحمل عليها الأول سبعه والآخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلاث من سبعة عشر
 لأن المأذون له خمسة وثلثان كذا في النعنية وإذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة
 محتمل حصة فحمل عليها أحد عشر محتملاً فعطيت الدابة من دية بعد ما بلغت ثلثها من
 المشروط فعليه الأجر كاملاً ويضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمة الدابة وله يملك شيئاً من
 المستأجر قالوا: تأويل المسألة من وجهين أحدهما إذا كانت الدابة مصيق حمل مائة فكانت
 تسير مع الحمل أما إذا كانت لا تصيق بضمن جميع قيمتها على قياس مسألة تأتي بعد هذا،
 والثاني أن يحمل عليها أحد عشر محتملاً دفعه واحدة أو إذا حمل عليها عشرة محتمل فضمنه
 ثم حمل عليها محتملاً وعطيت الدابة بضمن قيمتها بتمامها هذا إذا حمل الحادي عشر في
 المكان الذي حمل العشرة أما إذا حمل في مكان آخر، فحذبه بقتراك برأوى حذبه بضمن قدر
 الريادة على قياس مسألة تأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى كذا في شحيد، برق بين هذه مسألة
 وبما إذا استأجر ثور ليطحن به عشرة محتمل فطحن أحد عشر محتملاً وتضمنت له به
 أو استأجرها ليكرّب جريباً فكرّب جريباً وبضعاً وحدث ثور فإنه يضمن جميع قيمته إن
 انطعن بكون شيئاً فشيئاً فلما طحن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر
 مخالف من كل وجه فضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها فقيراً بهذا، وأما حمل فبكون
 بدعة واحدة وبعض المحمور مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الدجيرة، قال الإمام استأجر
 دابة ليحمل عليها عشرة محتمل فطحن فحمل عشرين فإن سمعت عليه قدم الآخر وإن سمعت
 بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتمام الآخر ويضمن سداً الثاني كذا في الوحيز بذكر ربه، ولو
 استأجرها ليحمل عليها عشرة محتمل فطحن فحمل عليها خمسة عشر محتملاً من حصة
 وجاء بالحمار سليماً فهلك قبل أن يردّه إلى صاحبه إن كان يعلم أن الحمار يتعيبه سكت كان عليه
 ثلث القيمة وكما الآخر المسمى وإن كان لا يطبق بضمن جميع القيمة ولا يجب لأجر كذا،
 في فتوى قاضيها، وهو أمر المكتري لرب الدابة أن يحملها فحملها وهو يعلم أنه ريادة أو لا
 يعلم لا يضمن المكتري وهذا حيلة كذا في الغنائية، وإن أكرها ليحمل عليها عشرة فحمل في
 جواله عشرين فأمّر رب الدابة أن يضمه عليها ففعل وهكذا لا ضمان، وإن حمل مع ضمن ربع
 القيمة ولو كان في عشرين فحمل كل واحد منها عدلاً أو حمل المستأجر أولاً ثم رب الدابة لا
 ضمان أصلاً، ولو حمل ربه أولاً ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوحيز المذكور، واستأجر
 دابة بركبها إلى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حملاً بضمن قدر الريادة إن عطفت الدابة

نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع إلى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا إذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع الحمل في موضع آخر، أما إذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى، وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه إن سميت الدابة فعليه الأجر كاملاً ولا ضمان وإن هدكت الدابة من ركوبها بعدما يبلغ المكان، لمشروط فعليه الأجر كاملاً وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار إن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الغير فإن ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجراً كان أو مستعيراً وإن ضمن ذلك الغير رجع على المستأجر إن كان ذلك الغير مستأجراً وإن كان مستعيراً لا يرجع عليه ثم هي حق الضمان يستوي أن يكون ذلك الغير أخف أو أثقل قالوا: وإنما يصح نصف قيمة الدابة إذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما إذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم أن محمد رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة مطلقاً وذكر في الجامع الصغير ليس استأجر دابة إلى القادسية فأردف رجلاً فهدمته فعطيت الدابة ضمن بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير أيضاً بعد مسألة القادسية بكثير واعتبر فيها الحزر والطن وفي القندوري يقول: المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الإمام الزاهد محرر الإسلام علي القندوري: وحاصل ذلك أن يعتبر الحزر والطن لأن أشكل يعتبر العدد وإن حمل عليها مع نفسه صعباً لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصريفها ضمن بحسب ما زاد ثم إذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملاً إلى يضمن بقدر ما زاد إذا ركب في غير مكان الحمل فأما إذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة على قياس هذه المسألة يقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا إذا كانت الدابة تطبق أن يركب عليها مع الحمل أما إذا كانت لا تطبق ذلك يجب الضمان في الأحوال كلها كما هي الخط، ولو استأجر دابة ليركبها فليس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فإن ليس من ذلك مثل ما ليس الناس إذا ركبوا لم يضمن، فإن كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كما في البسوط، رجل استأجر دابة فمما انتهى إلى الدار ساقها إلى الدار ودخل لئلا يترجع لباساً رقد عليه فخرجت من الدار ومريت وخرج الرجل ولم يلدقها لا يضمن لأنه ما ترك حفظها كد في حوزها فتناوى، ولو استأجر ليركبها في المص عشرة أيام فحبسها ولم يركب شيئاً فعليه الأجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر للزيادة ولو أتفق عليها كان مبيعاً كد، في الترخيب، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا استأجر دابة ليزف عليها عروساً إلى بيت زوجها ليلاً فإن كان العروس يعبثها ويمسكها فإنه يحوز الإجارة وإن كان العروس يعبث عينيها فلا إجارة فاسده، فإن أركب عروساً في الاستحسان يعود العقد جائزاً وعليه المسمى فإن حبسوا الدابة حتى أصبحوا من القدر هل يجب الأجر إن كان ستأجر هذه الدابة لركوب عروس يعبثها في مصر فإنه يجب الأجر وإن استأجرها لركوب عروس يعبثها خارج للمصر فإنه لا يجب الأجر وهل يصير ضامناً بالحبس إن وقعت الإجارة على الركوب خارج المصر يصير ضامناً بهذا الحبس، وإن وقعت الإجارة على أن يركبها في المصر لا يصير ضامناً بهذا الحبس، وإن كانوا استأجروها لركوب

هروس بغير عينها فإنه يجب الأجر متى حبسوها سواء استأجرها للركوب في المصر أو خارج المصر، فإن استأجر لحمل هروس بغيرها فارتكب غيرها صار ضماناً ولا يجب الأجر سلمت الدابة أو هلكت وإن كان لحمل هروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط، تكثر ليحمل إنساناً فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لأن اسم الإنسان يتناولها وإن كانت ثقيلة بحيث لا تعملها الدابة يضمن لأنه يكون إقلاقاً لا حملاً كذا في محيط السرخسي، لو استأجرها ليركب فارتكب صبياً يستملك ضمن الكل وكذا إذا لم يستملك كذا في القبايية، اكترى دابة ليحمل عليها امرأة مولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو وددت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وإن كان ولد الناقة ملكاً لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي، وإذا استأجر حملاً بسرج فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمر فهو ضامن بقدر ما راد باتفاق الروايات، وإن كان السرج الثاني أخف من الأول أو مثله فلا ضمان، وكذلك لو استأجره بإكاف فترع ذلك الإكاف أو كفه بإكاف هو أخف من الأول أو مثله فلا ضمان وإن لو كفه بإكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة وإذا استأجر حملاً بإكاف ليركبه فترع الإكاف وأسرجه فلا ضمان، ولو استأجر حملاً بسرج ليركبه فحمل عليها مكان السرج إكافاً وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا. وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: هو ضامن بقدر ما راد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الأصح أنه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا إذا كانت دابة توكف بمثل هذا الإكاف أما إذا كانت دابة لا توكف أصلاً أو لا توكف بمثل هذا الإكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعاً كذا في المحيط، ولو استأجر حملاً عربياً فأسرجه وركبه فهو ضامن قال مشايختنا. إذا استأجر من موضع إلى موضع لا يمكن الركوب إليه إلا بسرج سحر أن استأجره من بلد إلى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربياً فلا ضمان وبشبه الإذن في الإسراج في حقه دلالة فإن كان المستأجر ممن يركب في المصر عربياً فعليه الضمان ثم إذا ضمن هل يضمن جميع القيمة أو بقدر ما راد؟ لا ذكر لهذه المسألة في الأصل قال بعض المشايخ: يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط، وإن استأجر دابة بغير لجام فلبسها أو كانت ملجمة فترع وأبدله بلجام مثله وركب لا يضمن، وإن كانت تتركب بغير لجام فلبسها بلجام لا تلجم مثله كان ضماناً كذا في خزانة المفتين، وإذا كبح الدابة بلجامها أي جذبها إلى نفسه بعنف أو صربها فعطيت ضامن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في إجمهرة النيرة، وعن إسماعيل الزاهد قال: لو استأجرها ليركبها فضر بها فماتت إن كان يضر بها بإذن صاحبها وأصاب الموضع المعتاد لا يضمن إجماعاً وإن أصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالإجماع إلا أن يكون مأذوناً له في ذلك للموضع بعينه كذا في المضمرات، فإن عتف في السير يضمن إجماعاً كذا في القبايية، رجل استأجر دابة للركوب إلى الكوفة فجاور بها عن الكوفة فقدر ما لا يسمع فيه الناس وركب في تلك الزيادة أو لم يركب ثم ردها إلى الكوفة كان عليه الأجر إلى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها إلى صاحبها حتى لو هلكت في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الأجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو

قول صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو هلك المستاجر في يد المستاجر فاستحقه رجل فضمن المستاجر قيمته رجع على الأجر بما ضمن كذا في المباح، جامع الفتاوى إذا استاجر ليحمل عشرة أفقصة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فغيرها فحمل فعطيت الدابة بتخير المالك في التضمن، فإن ضمن الثاني رجع على الأول، وإن ضمن الأول لا يرجع على الثاني لأنه هو الذي قرره ولو استاجر إلى ههنا فعطيت الدابة في نصف الطريق والذي بقي أشد بقسم الكراء على السهولة والشدة لأنه رب مرسخ كراؤه درهم ورب فرسخ كراؤه درهماً كذا في التارخانية، ولو استاجر دابة ليركب إلى موضع كذا داهياً وجائياً بملقها حتى فسدت ثم رجع وأردف غيره يجب أجر مثل الذهاب ونصف أجر مثل الرجوع لأن في الرجوع صار غاصباً في النصف وفي النصف فاسد، ولو هلكت ضمن نصف قيمة الدابة وإن علقها بحسب ذلك ما عليه من الأجر كذا في العيانية، ولو استاجرها ليركبها إلى مكان عينه فركبها إلى مكان آخر يضمن إذا هلكت وإن كان الثاني أقرب من الأول كذا في البدائع، وإذا استاجر دابة ليهرب إلى مكان كذا فذهب بها إلى مكان آخر وسلمت الدابة أو هلكت فلا أجر عليه والأصل في جنس هذه المسائل أن استيفاء العقود عليه بموجب الأجر على المستاجر إذا تمكن المستاجر من استيفاء ما هو للعقد عليه أما إذا لم يتمكن فلا، ألا يرى أن من استاجر من آخر ثوباً بعينه ليلبسه وغصب هذا المستاجر من هذا الآخر ثوباً آخر ثم أن المستاجر لبس الثوب المعصوب دون الثوب المستاجر فإن كان في بيته فإنه يجب الأجر على المستاجر في الثوب المستاجر وإن لم يكن متمكناً بأن كان غصب رجل الثوب المستاجر من المستاجر لا أجر على المستاجر أصلاً كذا في الذخيرة، استاجر دابة ليحمل عليها حملاً معيناً إلى موضع معين في طريق بعينه أو استاجر حملاً ليحمل متاعه في طريق بعينه فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك أو المتاع لم يضمن وإن بلغ فله الأجر لأن الطرفين لما لم يتفاوتا لم يعد تعيينه حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه أو هو مخوف ضمن لأن تعيينه مفيد وإن حمّله في البحر ضمن لأن الهلاك فيه غالب وإن بيع فله الأجر ولا غيره بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الخواب في البضاعة كذا في التمرتاشي، رجل استاجر حملاً ليحمل عليه إلى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمارة وضاع إن لم يغب الحمارة عن بصره لا يضمن فإن غلب ضمن كذا في فتاوى قاضيهان، استاجر دابة من القرية إلى المصر فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستاجر فتشاعل المبعوث في الطريق بأمر من الأمور وذهب المستاجر وحده بالدابة فضاعت في يده لا ضمان على الرجل المبعوث كذا في خزنة المفتاح، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيس استاجر دابة إلى مكان بعينه فلما سار بعض طريق أدعاهما لنفسه ووجد استئجارها وصاحبها يدعي الإجارة فلو نفقت من ركوبه لا ضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن، ولو انقضت المسافة نجاة بها ليردها على صاحبها فتلفت يضمن وذكر القدوري أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل جحوده وسقطت عنه أجرة ما بعد جحوده وقال محمد رحمه الله تعالى: عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى، قال: وإذا عطيت الدابة للاستئجار أو العبد المستاجر عند استئجارها من غير تعد ولا خلاف

ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الإجارة لأنه من المنقرد عليه كذا في شرح الطحاوي، وإذا استأجر دابة ليحمل صاعاً إلى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقهر من الملح بعير إدا صاحب الدابة فحانت فعليه الضمان كذا في المسقط، وفي السوارن رجل دفع إلى رجل بعير وأمره أن يكرمه ويشتري له شيئاً بالكرء، فعصى البعير في يده فدفعه وأخذ الثمن فهلك في الطريق قال القاضي أبو جعفر: إن باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول إلى الحاكم فبأمره بالبيع لا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه، وإن كان في موضع يقدر أن يستصيح بمساكه أو يستصيح رده أصح فهو ضمان لقصمه كذا في الخلاصة، وسئل عن أجرة دابة من آخر ليحمل شيئاً معلوماً إلى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة نكس أساجر رجلاً ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له: يرجع بها إلي مع البعير فوصل إلى الموضع المقصود ورجع لغيره وتجلف هد الأجير فاستعمل هذه الدابة أبداً في عمل نفسه ثم يرجع بها مع غير أخرى فاعير على هذه الدابة هل يضمن الأجير؟ قال: نعم لأنه أجير حلف حين استعمالها يضمن والأجير إذا حلف ثم عد إلى الوفاق لا يبرأ عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى، فإن لم يستعملها لم يضمن وإن لم يرجع مع البعير الأولى لأنه قال له: مع البعير ولم يمل. هذه البعير هو يجب إجرؤه على إطلاقه وقد يرجع مع البعير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي، ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم إلى منزله يوم إلى الليل وكان يحمل الحنطة إلى منزله وهي تذهب إلى موضع اختطه ثانياً بركه بدابة فعطب يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن إن لم نكس لعادة من كانت عادته الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في حزمة المصنفين، استأجر حمداً ليحمل عليه عشرين وقرأ من التراب إلى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن وكسما عاد حمل عليه وقرأ من لبن فإن ملك في العود صبر قيمته ولا أجر، وإن سمح حتى تم العمل فعليه ثلث الأجر كذا في الوحي للمكردي، استأجر حماراً ليحمل كذا حملاً فرد على ماسمي وحمل الحنطة إلى مكانها وجاء بالحمار سبيحاً فصاع قبل رده إلى صاحبه نظر إلى ما زاد فنضمن من قيمة الحمار ثلث القدر هكذا في الكيرى، وسئل عن ساجر حماراً ليحمل عليه للسرقي بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر: إنه لا يقوى على الحمل وقار الأجر بل يقوى وأحمل عليه حمل مثله فبعث فاصليت رجله أفة قال: لا يضمن كذا في فتاوى النسفي، وفي منسقى استأجر غلاماً شهراً بعشرة في الخيطة فاستعمله في اللبن ليسه بعشرة فعطب في ثلث ضمن وإن لم يعطب في دنت حتى رده إلى الخيطة فعطب فيها فلا ضمان ولا بشبه هذا ما إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم فجاوز دنت لمكان كذا في الدحيرة، في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء بدابة إلى بيطار وقال انضر فيها فإن بها عدة فتضر فيها فقال: تحت أذنهما عدة يقال لها فارة يعني موش، فأمره صاحب الدابة بإخراجها فأخرج ذلك فأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البيطار لأنه مادون في ذلك كذا في المحيط، صبر في أفقد درهم رجل يأجر يوماً فيها، ربرف أو سقوة لا يضمن للصيرفي شيئاً لأنه لم يشفع حذ على صاحب الدراهم وإنما أومى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من الأجر بحساب دنت حتى لو كان لكل ريوفا يرد كل الآخر،

فإن كان الموقوف نصفاً فيصنف الأجر ويرد الزبوف على الدافع فإن أنكر لدافع وقال: هذا ليس ما اتحدت متى كان القول قول أحد مع يمينه لأنه ينكر أحد غيرها وهذا إذا لم يكن لأحد امر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فإن أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بعيب البريافه وأنكر الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاصصحات، وسئل عن استاجر ورافاً له كتب له مصحفاً وينقطه ويمشره بكذا وبمجمعه فاحطاً في بعض النقط والمواشر قال أبو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار إن شاء أحد وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وإن شاء رد عليه واحد ما أعطاه وإن وافقه في البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق في المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاروي، ولو أمر رجلاً ببيع ثوبه بالبرعفران أو ببيعهم فصبغه بصبغ من جسي آخر كان لرب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أبيص وترك ثوبه عليه وإن شاء أحد الثوب وأعطاه أجر مثله لا يرد على المسمى، وإن صبغه ما أمره به إلا أنه خالف في الوصف بأن أمره أن يصبغه برهبق فصبغه بصبغه بغيره فصبغه بغيره فصرف وأقر بذلك رب الثوب خير ب الثوب إن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيص وإن شاء أحد الثوب وأعطاه مزارد من العصم مع لأجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاصصحات، ولو دفع إليه حائماً وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم غيره عمداً أو خطأ إن شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وإن شاء أحد وأعطاه مثل أجر عمله لا يزداد على المسمى وكذا إذا دفع إلى نجار باب وأمره أن ينقشه كذا فعمل غير ما أمره فله الخيار وإن وافق أمره إلا قليلاً فلا عبرة به كذا في الفياضية، وإذا أمر رجلاً أن يحفر له بئراً فحفره قال محمد رحمه الله تعالى: أعطاه ما رادت الخصرة فيه ولا أجر به ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي راد في البئير كذا في البدائع، وإن أمره أن ينقش بابه أو جداره أحمر فنقشه أخضر فإن شاء ضمنه وإن شاء أحد وأعطاه مزارد الصبغ فيه ولا أجر له، ولو أمر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الأجر ولا ضمان عليه وإن سقط كما قام من عمله وتكسرت الأجداع فلا ضمان ولا أجر كذا في العياضية، رجل استاجر أرضاً ليررعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير، ولو قال: أقطعه قميصاً فحاطه قباء أو أمره أن يخبئه رومياً فخاضه فارسياً فإن شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه، وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله ولا يرد على المسمى ولو حاط سراويل ينقطع حق المالك إلى الضمان وانصحح أن له الخيار لأنه وافق أمره في أصل الخياطة كذا في الفياضية، روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فبمس دفع إلى رجل^(١) شياً لتضرب له طستاً موصوفاً فضرب له كوزاً قال: إن شاء ضمنه مثل ما شبهه ويصير لكوز للمعامل وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به ما سعى كذا في البدائع، وإذا دفع إلى حائك عملاً يصبغه سبغاً في أربع فحاكه أقل أو أكثر فله الخيار لأنه يعسر شرطه، وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل عمله والقول قول الحائك في مقدار المعبوض وإن شاء أحد الثوب أعطاه الأجر سكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئاً لأنه نسح بغير أمره وفي النقصان يعطيه أجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصته من المسمى وتفسيره أنه أمره سبغاً في أربع ومكسره ثمان

(١) قوله شيئاً: كذا في الأصل ولعلها محرفة عن شبهها كما يدرك ما يأتي بعد هذه موصفاً

وعشرون وما جاء به سبع في ثلاث وهو أحد وعشرون فالتقصان بالربح ينقص عن المسمى ربحه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يراد به على ثلاثة أرباع يسمى وإن احتلما في مقدار امره فانقول قول رب الثوب وينخير إن حالقه في الشرط كذا في الغيائية، مردى ريسمان قريباً منه دأدا كبراس يافد بالنده بعضي رين ريسمان فزهر داشت وريسمان ينه دراورد^(١) فلو سيج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب بلحائك وحدا ودر ريسمان أو بافنده مثل ريسمان خود طلب كند^(٢) لأن الحائك يصير غاصباً حيث حط عزله بقول الآخر حط لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فبضم غزل ذلك الرجل ويكون الثوب به كذا في خزائن المفتين، دفع إلى حائك نوعين من العزل وامره أن ينسج احدهما ارق والآخر اعبط فحط الحائك حطاً ونسجهما واحداً بضم غزل والمسوج له كذا في لوجير للكردي، رجل دفع إلى نساج نوعين من العزل احدهما ارق من الآخر، وممودش كه بن باريت راششدي باف واین سطر رها نصدي^(٣) فخط النساج ونسج احدهما في الآخر صدر الكرياس للنساج باختلاف وبضمن الحائك مثل عزله كذا في خلاصة، في السوار مثل أبو بكر عن أكار دل له صاحب الضبعة: أخرج هذه الحطة إلى الصحراء وهذا الخور فيه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قل، إن قبل الإكار من صاحب الضبعة هذا ولم يعمل حتى فسد ضمن في الجور وإن كانت حصة يعرف قيمتها والفساد له قال الفقيه إذا سم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وإن كان يقدر على أن يثقل عليه مثله كذا في التتارخايه، ولو جاء إلى حياص بثوب فقال لمخياط: انظر إلى هذا الثوب إن كفاي فميصاً واقطعه وحطه بدرهم فقال نعم قال: اقطعه فإذا هو لا يكفيه لم بضمن كذا، في السراج الوهاج، ولو دل: انظر إلى هذا الثوب ايكفمي قميصاً؟ فقال: نعم فقال صاحب الثوب: واقطعه أو قال: اقطعه إذا عسا قطعه إذا لا يكفيه لا ذكر لهذه المسألة في الكتب وحكي عن ائمة أبي بكر البيهقي أنه دل لا بضمن كذا في الذخيرة، إذا دفع إلى حياص ثوباً وقال: اقطعه حتى يصيب القدم وكفه حصة أشبر وعرضه كذا فجاء به ناقصاً قال: إن كان قدر إصبع ونحوه فليس بشيء وإن كان أكثر منه بضمنه كذا في الخلاصة، ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ حطب الحمار وصاح إن لم يخب عن بصره لا صمان وإن عاب إن موضعاً لا يعد تصحيحاً كان كانت اسكة غير نافذة أو بعض القرى لا بضمن، فإن عد تصحيحاً ضمن، ربط الحمار على بابه ودخل الدار ليأخذ شيئاً أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيصم في المختار ذكره السرخسي كذا، في الوجيز للكردي، استاجر حماراً فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتعل به فذهب الحمار المستاجر أو هلك إن كان يحال أو اتبع الحمار المستاجر لهلك حماره أو متاعه لا بضمن وإلا فيصم اسدلاً لأن البقرة إذ نذت من السرح وترك الأجير اتباعها فلا يضيع الباقي فهلك التي نذت لا بضمن، قلت، وفي إجارة الذخيرة ولو كان المستاجر

(١) وجل دفع إلى النساج فرل فر ليسجه كبراساً فاخذ النساج بعضه ووضع بدله فرل قطر، (٢) ورب المنزل يطلب من النساج مثل غوره، (٣) وامره بأن هذا الرميح ينسجه في سمنائه وهذا الغليظ في حصة.

حصارين فاشتعل بحمل أحدهما فضاع الآخر إن غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة إن غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في حروية المشرق، وفي فتوى الأصل استاجر حماراً فضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال، إن ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فإذا عدم فطره ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يصبه وكان آمناً من وجوده ولو طلب بالعرب في حوالي المواضع التي ذهب منها لا ضمان، وإن ذهب وهو يراه لم يضمنه فهو ضامن يريد به إذا غاب عن بصره وعلى هذا مستاجر الحمار إذا جاء بالحمار إلى الحمار وترك الحمار واشتعل بشرائه الخبز فصاع الحمار إن غاب عن بصره فهو ضامن، وإن لم يجب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط، ولو ربط الحمار على آري في سكة باعده ونسي له سرل في تلك السكة ولا يفرضه إن ستأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقاً ولم يبر من يركب وهناك قوم يهاجمون في عهد المستاجر ولا من أجرت إن لم يستحفظهم ضمن إن ضاع وإن استحفظهم أو بعضهم ومثلوا جملة وكان الأغلب في مثل ذلك الموضع أن يوم من يحفظ الدواب إصاعه ضمن يعني إذا لم يستحفظهم فأما إذا استحفظهم ومثلوا جملة فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على مستاجر كذا في الخلاصة، رجل ستاجر حماراً واستاجر رجلاً يحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الأجير إن كان المستاجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وإن سم يسم الراكب فلا ضمان كذا في اندجيرة، استاجر حماراً فوقعه ليصلي العجر فذهب الحمار أو انتهبه إنسان فإن رآه سلب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن كذا في القصول العمادية، إن اشتعل بالصلاة في الطريق والحمار بين يديه فصاع فإن غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وإن لم يجب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنانية، وسئل أبو بكر عمن أمر آخر أن يستكري حماراً ويذهب إلى موضع كذا حتى يوفي الأمر الآخر فعرض المأمور ذلك وأدخل المأمور في الطريق الحمار في رباط فهجم القصوص وأسروا على الحمار قال لا ضمان عليه إن كان الربط على الطريق الذي كان يمر المستاجر عليه وعليه الأجر إن كان فرع من استعماله كذا في الخاوي، ساجر رجلاً ودفع له حماراً وحمسين ليشتري شيئاً للمجارة في موضع كذا فذهب واشتري واحد لظالم حماراً فذهب بعض البعض فذهب الحمار ولم يذهب البعض والأجير ضمن ذهب بعضه أسرد والبعض لا فإن كان الدين استردوا يلومون الدين لم يذهبوا ضمن وإن كان الدين ذهباً لا يلومون فيه من عمل المتاعب لا ضمان وإن توجه إلى القفلة القطاع فأنسى تذكاري المتاع وذهب حماره فاحد المقطاع القماش إن كان يعلم لولا الفرار بالحمار لاحدوا الحمار مع القماش لا يضمن وإن أمكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في التوجيه للكردي، رجل استأجر دابة ليذهب بها إلى موضع معلوم فأحر أن في الطريق لصواً فعم يمتعت إلى ذلك فذهب فاحده القصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو بكر، إن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الآخر يدولهم وأموالهم فلا ضمان وإلا فهو ضامن كذا في الظهيرية، جماعة آجر كل واحد منهم

حصاره من إنسان رسلوا إليه ثم قالوا لواحد منهم: اذهب أنت معه لتعاقد الحمر فذهب معه فقال له المستاجر: فف هـا من حمر حتى أذهب بحمار واحد واحد اجزائي فذهب بالحمار لا ضمان على المتعاقد إن لم يقدر على الواحد منه لأنهم أمروه بتعاقد ما في يد غيره كد في حرارة المفتين، رجل أكرى حمار من كثر إلى بخاري فمضى الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان ببخاري فامر أمكثري رجلاً أن ينفق على الحمار في علمه كل يوم مقداره معلوماً وسمى له لأجر إلى أن يصل إليه صاحب حمار، فأمست الأجير الحمار يوماً فانفل عليه وهلك في يده قالوا: إن كان أمكثري أكثره تركوب بمسه حسس وإن أكثره ولم يسه تركوب لا يصحس كد في فتاوى قاصيخاء، وإذا دفع الرجل فرسه إلى رجل يذهب به إلى قريته ويرصنه إلى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم أنه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من أهل تلك القرية عمر على الرباط يعرف الفرس فاستأجر رجلاً ليذهب به إلى تلك القرية فذهب فذهب به بغير فهدك الفرس في الطريق فضا من الفرس عني من يحب؟ قال: لا شك أن الأول ضامن بسببه وأما مسافر لأجير الذي ذهب بالفرس إلى منزله إن كان لم يحدد الفرس فلا ضمان عليه وإن أخذ ثم دفعه إلى الأجير فإن شهد أنه إنما أحده ليرده عني صاحبه وكان لأجير من في عياله لا ضمان يض، وإن ترك الإشهاد أو شهد لكن الأجير لم يكن في عياله ضمان، وأما الأجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب في حق الأجير مشكك إذ كان المسافر أشهد عني أنه أخذ يرد عني المالك والأجير في عيال المستاجر وإن سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط إلى من أحس صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان وإذا صم الأجير لا يرجع بما صم عني المسافر كذا في المحط، وفي بعض فتاوى، حريري سورة فذكرى كبره رقت وحرمانه حد وبد حرياً حرثوداً فاحد المصوح الحمار وذهب به فلا ضمان عني مسكري وكذلك إن كان المكاري مع الحمار لا أن المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فاحد المصوح الحمار فلا ضمان عني المكاري قالوا: هذا إذا لم يكن للمكاري حمل فبيع عني دابة أخرى وأما إذا أمكه فلم يحمل كان عليه ضمان كذا في الدخيرة، استأجر حمار وذهب مع حماره إلى اسد فأخذ للعوان حماره المملوك فاشعل به حبيبه من يده وترك المسافر وصاح لا يصحس إن كان لا يعرف العوان قال قاصيخاء: لا يضمن مطلقاً قال القاصي بديع الدين، يضمن كذا في القية، استأجر حماراً لينقل الثوب من حرة فأخذ في البعنة فهدمت الحرة وهلك الحمار إن الهدمت من معالجة المسافر يضمن قيمة الحمار إن الهدمت من غير معالجه من لرجاؤه فيها ولم يعلم المستاجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية، رجل استأجر حماراً لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فها بهر حمار فباع موضعاً ضيقاً فصر الحمار فوقع في البئر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الخيل فهلك الحمار قالوا: إن كان الموضع ضيقاً لا تسير فيه الحمر وعليها أحمالها كان صاماً وإن كان موضعاً تسير فيه الحمر وعينها أحمالها ويتجاوز فإن عرف عليه المستاجر حتى وثب الحمار من صربه كان صاماً وإن وقع لا من صربه وتعلقه لا يضمن كذا في الظهيرية، استأجر حماراً لينقل عليه الخطب من الكرم وكان ينقل عليه الخطب ويرقره

كما يوقر مثله فصدد الحمار على حائط ووقع في السهر وهلك إن لم يعف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وإن كان بخلافه فهو ضمان كذا في المدخيرة، ولو حمل عليه الخطب إلى انصره فصدد حمار حائطاً موقع في السهر فخطب فإن كان يمر وقر لخطب سائلاً غالباً لم يضمن وإن كان يعلم أنه فلما يسد صحنه وكذا إذا ساقه حتى قطره صفة كذا في الغياثية، مستأجر الحمار قطعه وأرمه في كرمه مع بردعته فسرق البردعة وأثر فيه الرد ومعه (١) ومات منه في يد المالك إن كان كرمه حصياً بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على الكرم وله باب مغلق فإن عداه واحد لم يكن حصياً والبرد لا يصره مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وإن كان يعال بصره مع البردعة صد قيمة الحمار لا البردعة وإذا لم يكن حصياً وبصره مع البردعة ضمن قسمتهما وإن كان يعال لا بصره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمار ويضمن بقصان الحمار إلى وقت رد إلى المالك كذا في أوجيز للكردي، غصب الحمار المستأجر والمستأجر يفتر أن يأخذ منه بعد التبين للمعمل حتى صاع لم يضمن كذا في القصة، ررع بين ثلاثة حصوده ثم ستأجر واحد من الثلاثة حمار من رجل يسقل عليه الحصاد فبصر المسأجر الحمار ودفعه إلى شريكه ليسقل عليه الحصاد فعطب الحمار عند المستعمن وكان المعتاد فيما بينهم أن يسأجر أحدهم الحمار أو اليقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر كذا في حراثة لمعتين، ستأجر قداماً برون به أحسن وكان في عسوده عيب ولم يعلم به مستأجر برون به وانكسر إن كان برون مثل ذلك الحمل يمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن وإلا يضمن وهذا إذا لم يعلم لأجر المستأجر بذلك العيب، أما إذا أعلم فقد أدل له بأن برون به القدر الذي برون فيه بون ذلك اللعب إذا ورد ذلك بقدر لا يجب الضمان كذا في الوخير للكردي، قال محرر الدين وبه يعني هكذا في الكرى، وفي بيوع المتقضى استأجر قداماً فبصره نقصت مدة الإحارة ردها إلى المالك فهتك في انصريق لا يضمن، وإن لم يردها يضمن كذا في الفصول العمادية، رجل ستأجر قداماً فلما خرج حمله على الحمار وذهب به إلى بيت صاحبه فارتقت رجل الحمار فانكسر لا يضمن إن كان حماراً يطلق ذلك، وإن كان لا يطبق يضمن كذا في حراثة معتوى، ستأجر قداماً فبصره يصره فأنزله ليخرج به إلى الدكان فانارتقت رجله فوقع فانكسر ضمن كالحمار إذا ارتقى وقيل يسمى أن لا يضمن كمن استأجر ثوباً بالنسي وتخرق من يسه قبل وهو الصحيح (٢)، وكذا في مسألة القصعة لا يضمن إن سقطت حد الانقاع بها هكذا في القصة، رجل استأجر حماراً ورفع به إلى الأخير ليكسر الخطب له فذهب به الأخير ولا يرى أي يذهب إن استأجر الأخير، لا لا يضمن لأنه استأجر ليذهب إليه وعلى القبان يضمن والخمسة أنه لا يضمن مطلقاً كذا في الخلاصة، والأصح أنه إذا ستأجر لأقاصي أولاً لمعمل لا يحتلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن إلا أن يكون

(١) لموت ومات منه في يد المالك أي بأن رده لمستأجر إلى مالكه بعد الدرس لمات من المهر في يد المالك كذا في المحيط لأبهرري.

(٢) بونه وقدا في مسألة نقصت أي للمعتم ذكره في عبارة القبان حيث قال استأجر قصعة فوقع من يده وانكسر يضمن أم دفعه لمولوي

الأجير مبروراً بالخيانة وإن استأجر العاس لما يختلف فيه الناس فإن استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع إلى غيره، وإن استأجر العاس ولم يمين المستعمل فدفعه إلى الأجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وإن استعمل هو أولاً ثم دبع إلى الأجير ضمن كذا في فتاوى قاضيهان، استأجر قاس العصاب فأحده منه العون بالحيازة ولم يخصصه بدرهم حتى صاع لم يضمن كذا في الفسقة، استأجر من رجل مراً وجعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا أجيراً له ولم يهرج عن مكانه ذلك ثم نظر إلى المرأة هو قد ذهب به فار، إن كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضمياً لسر لا ضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه إن كذبه لأجر، وإن طال السعانة فهو ضامن كذا في الغبط، وإذا استأجر مراً فجعله في الطريق ثم أعرض عنه فسرق إن طال الإعراض ضمن إن لم يطل الإعراض لا يضمن كذا في المنقط، سبى باع ماله بيمينه فأمسك الشخص عنده بأمر صاحب المصونة فسرق لنفسه لا ضمان عليه بالإجماع كذا في محيط السرحمي، الحمال إذا جاء بالخل فقد صاحبه. أمسكه فهدت عنده لا ضمان عليه، أما القصار والتخياط ومن به حق الخس لا استيعاء الأجر إذا أمسك بأمره بعد العمل فهلك إن قبض الأجر فهو على ما ذكرنا، وإن لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانية، وإذا قصد القصاد أو برع البراع ولم يجاوز الموضع المصاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك لأن مجاوز الموضع اعتداد ضمن وهذا إذا كان البرع بدون صاحب الدابة، أما إذا كان يبيع إداه فهو ضامن سواء تجاوز الموضع اعتداد أو لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج، إذا حطم المخدم أو حن إختان فمات ثم يضمن بخلاف القصار لكن هذا إن لم يجاوز موضع العمل فإن كان قد قطع الحشمة ذكر في السوادق إن مات عليه نصف بدن العسر وإن برى، فكما لا بد من العسر وفي باب شرح الطحاوي لو قطع الحشمة عليه لقصاص ولو قطع بعض الحشمة لأقصاص عليه لم يذكر أنه مدد ما يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الدباب يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة، ولو استأجره ليقطع يده أو أصبعه أو يبرع سه حار وهو مات لا يضمن كذا في البارخانية، استأجر خياراً ليصنع له طعاماً في ولصة فأفسد الطعام فأحرقه أو لم يصنعه كان ضامناً ولو لم يفسد الخيار شيئاً ولكن رتب الدار اشترى راوية من ماء وأمر صاحب العسر فأدخلها الدار فساق العسر فخر عن القذور فكسره وأفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئاً ولا ضمان على الخيار فيما فسد وكذا لو سقط البعير عن ولد صغير أو عد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيهان، لو امتنع خلقوه الطاحونة وضاعت الخطه ضمن الطحان كذا في السراجية، والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشترك، وهو مشتمل على فصلين

الفصل الأول في بيان الحد الفاصل بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما اختلاف عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم قالوا: الأجير لمشترك من يستحق الأجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والأجير الخاص من يستحق الأجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط

العمل في حقه لاستحقاق الأجر وبعضهم قالوا: الأجير المشترك من يتقل العمل من غير واحد والأجير الخاص من يتقل العمل من واحد وإنما يعرف استحقاق الأجر بالعمل على العبارة الأولى بإيقاع العقد على العمل كما لو استأجر حياطاً ليحيط به هذا الثوب بدرهم أو استأجر نصاراً ليقصّر له هذا الثوب بدرهم وإنما يعرف استحقاق الأجر بتسليم النفس وعمضي المدة بإيقاع العقد على المدة كما لو استأجر إنساناً شهراً ليعمل له والإجارة على العمل إذا كان معلوماً صحيحة بدون بيان المدة والإجارة على المدة لا تصح إلا ببيان نوع العمل وإذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل أولاً نحو أن يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو أجيراً مشتركاً إلا إذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم أجير الواحد بأن قال: عني أن لا ترعى غنم غيري مع غنمي وإذا ذكر المدة أولاً نحو أن يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو أجير واحد بأول الكلام إلا إذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الأجير المشترك فيقول: وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الدخيرة، والأوجه أن يقال لأجير المشترك من يكون عقده وارداً على عمل معلوم^(١) ببيان عمله والأجير الخاص من يكون العقد وارداً على منافعه ولا يصير منافعه محصورة إلا بذكر المدة أو بذكر المسافة كذا في الشين، وحكم أجير الواحد أنه أمين في قولهم جميعاً حتى إن ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه إلا إذا حالف فيه والخلاف أن يأمره بعمل فعمل غيره فيضس ما تولد منه حيثك كذا في شرح الطحاوي، وحكم الأجير المشترك أن ما هلك من يده من غير ضمه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والخمس وإنه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرر عنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كالخرق العالب والغارة الغالية والمكايبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن هلك بأمر يمكن التحرر عنه فهو ضامن وإن هلك بأمر لا يمكن التحرر عنه فلا ضمان كذا في المهيض، وبعضهم أفتوا بالصالح عملاً بالقويين والشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب المدة: فقلت له يوماً من قال منهم: يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع؟ قال: كنت أفتي بالصالح في الاستداء فرجعت لهذا وكان القاضي الإمام فخر الدين قاضينان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية، وفي الإبانة أحد الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أتى كذا في انتشارحانية، ويقولهما يفتي اليوم لتعير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في العيين، ثم عندهما وإنما يضمن إن كان المتاع المستأجر عليه محدثاً فيه عمل إما لو أعطاه مصحفاً ليعمل له حلاقاً أو سيفاً ليحس له جهراً أو سكناً ليعمل لها نصاب قضاع المصحف أو السيف أو السكن فإن لا يضمن إجماعاً كذا في السراج الوهاج، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع إليه مصحفاً ينقطه بأجر قضاع غلامه لم يضمن وكذلك لو دفع إليه ثوباً ليرموه في سديل مضاع السديل وكذلك إذا دفع إليه مبرناً ليصلح كفتيه قضاع العمود الذي يكون فيه المبران كذا في المهيض، وفي الخلاصة الخانية فإن شرط عليه الضمان في العقد إن شرط عليه ضمان ما هلك من يده بسبب لا يمكن الاحتراز

(١) قوله ببيان عمله الصواب ببيان عمله كما هو عبارة الشين اهـ بحراري.

عنه كالموت فسدت الإجارة في قولهم، وإن شرع عليه ضمان ما هلك في يده بسبب تمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح اشتراط والعقد كذا في التفارحية، ثم إذا وجب الضمان على الأجير المشترك عندهما فإن هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الأجرة شيء وإن هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه قيمته معمولاً ويعطى له لأجرة ويحذف الأجرة من الضمان، وإن شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه أجرة كذا في السراج الوهاج، وما هلك في يده بعمله كالقصر إذا دق الثوب فتخرق أو انقاع في السورة فاحترق أو احترق إذا تضرع فهو ضامن عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط، حالف أو لم يحالف كذا في ليبابيع، ثم لأجير المشترك إذا تضمن بما جنت يده عندنا إذا كان محل العمل مسماً إليه تسليماً يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتركاً والمضمون ما يجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الأجير دفعه كذا في التفارحية، ثم إذا وجب الضمان على الأجير مشترك ي جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً وعليه أجر المثل كذا في الدخيرة، وفي التجريد إذا احترق بيت الأجير بسراج ضمن كذا في التفارحية، ومن استأجر رجلاً على حياطة ثوبه أو على قصاره ثوبه فقصه فتلف في يده بعير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي، والأجير المشترك كالخياط والقصار مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في حرمة المعين، ولو كان الأجير المشترك راعي بقرا أو غنم أو غيرها فللعامة ما تلف من سوقه وضرره بخلاف العادة ضمن قيمته وهو ساق الدواب على الشريعة فأردحموا على القنطرة فدهق بعضهم بعضاً فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في البنابيع، هناك المتاع في يد الأجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية كذا في القبة، لأجر المشترك إذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضاً أو وهنت بعضها بعضاً ضمن، وإن كان أجير وحيداً لا، ثم إذا فعل على الشيء فعطبت لم يضمن كذا في السراجية، المستأجر لحفظ المكان إذا سرق منه لا ضمان عليه لأنه حافظ للأبواب والأموال في أيدي الأرباب وكذلك الخدم لا يضمن إذا سرق سلاً كذا في المنقط، وفي الناصري أكار ترك اللبنة ترعى فسرفت لا يضمن كذا في فتاوى فاضلحان وانتارخاتبة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر حملاً ليحمل له دفاً من الثمرات إلى مكان معلوم فأجر معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر بدن فإن شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حمل له ولا أجر له، وإن شاء ضمنه في المكان الذي انكسر وأعطاه من الأجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا إذا انكسر في وسط الطريق، فأما إذا سقط من راسه أو زلق رجله بعدد انتهى إلى المكان المشروط فانكسر بدن فله لأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد رحمه الله تعالى آخر، فأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً فالجمال يجب أن يكون ضامناً إذا حصل التلف بحماية يده وأما إذا حصل لا بحماية يده إن حصل ناصر لا يمكن التحرر عنه لا ضمان عليه بالإجماع وبه الأجر وإن

هناك بأمر يمكن التحرز منه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وله الأجر بحساب ذلك، وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل النقص بجنايه يده كذا في الدخيرة، فإن سرق المتاع من رأس الخمال فإن كان صاحبه معه فلا ضمان عليه إجماعاً وإن أوجب الضمان على الأجير مشترك، وإن لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على أصلهما وكذلك انقطاع الحبل الذي يشد به مكاري الحمل إذا كان انقطاعه في سوفه للدابة فهو ضامن وإن كان انقطاعه من غير سوفه مثل أن تكون الدابة واقفة فتجيء بهج فتعثره فتسرع من ذلك فيقطع الحبل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج، ولو أحمل بحبل صاحب المتاع فيقطع لا يضمن كذا في الغيائية، استأجر حملاً ليحمل عنه رداً من سمن مرفعه لثالث والخمال حتى يصنع على رأس الخمال وتحرق لا يضمن الخمال، وفي المتن ولو وضعه خمال في طريق ثم أراد رفعه فاستعان برب برق فذهبها يصعته فوقع وتحرق ضمن الخمال لأنه صار في ضمانه وإن بلغ صرل صاحب الزق وأمره الخمال وصاحبه ووقع من أيديهما يضمن الخمال والقباس أن يضمن النصف وبه أحد العقبة وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي، ولو قال له: أحمل أيهما شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معاً فله نصف أجرهما ويضمنهما إن هلكا ولو حمل أحدهما أولاً فهو مطروح في الباقي ويضمنه إن هلك لأنه حمل بغير إدارته، ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فذهبها وهلك أو أتلغها فلا أجر ولا ضمان لأنه ليس بحال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم إلى فلان فأنقصها في نصف الطريق ثم دفع مثلها إلى فلان فلا أجر له لأنه ملكها بإداء الضمان كذا في التتارخاتية، وبه استأجر حمالين فحمل أحدهما كله إن كانا شريكين يجب الأجر كاملاً بينهما، وإن لم يكونا شريكين فله نصف الأجر لأنه في حمل النصف متسع ولو حمل إلى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الحمل: أمسكه فأمست فصاع لم يضمن ويجب الأجر ولو حبسه لاستيفاء الأجر حين طلب منه صمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يطالب بالأجر مالم يصنع عن رأسه ولو حمل إلى دار المساجر وأدخله معتر مسعط أو أراد أن يضع عن رأسه فسقط صمن ولو كسره إنسان آخر لم يضمن هو ويجب له الأجر كذا في الغيائية، وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى الخمال إذا مرل في معارة ونهيا له بالانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقه أو مضر فهو ضامن وماويله إذا كانت السرقه أو المضر عبثاً كذا في المنصور العمادية، استأجره ليحمل حقيبة إلى مكان فانشقت بنفسها وخرج ساقها قال أبو بكر ضمن كحمال انقطع حبله، وقال أبو الليث: في قبس قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن قال صحر الدين. وعليه الفتوى وبه تأخذ هكذا في الكبير، وفي المتن الخمال إذا كان يحملها على عقه فمضر وأهرق وصاحبه معه فهو ضامن ولو رجمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالإجماع ولو أنه هو الذي رجم الناس حتى انكسر فإنه يضمن وصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه وقت الكسر ويحط عنه من الأجرة بإزاء ما حمل وإن شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملة كذا في الخلاصة، المكاري كان ينقل الدبس من لقرية إلى المصر فمرل في الطريق وباع وخرق الكلب الزق فصاع الدبس لا يضمن إن لم حال كذا في القبية، في الشيعة مثل أبو حامد عن رجل استأجر إنركماناً ليحمل له هذ الدبس من مرو إلى طنج فمضا

بمع وسط الطريق كان هناك مطره وفيها حجر فمما أراد أن يمر به النحير سقطت رحله فيه وتلف الدبس وتشتت القطره ثم يسلك مع هذا الحجر هل يضمن اشركمان أم لا فقال يجب الصمان على الشركمان الذي كان يستعمله وسكن عنها يوسف بن أحمد فأجاب به كذلك كذا في التارخانية، وإن تعذر ادبته فسقط متاع لا يضمن، وإن عثر بسوق رب المتاع أو بقوده لم يضمن المكاري وكذا إذا كان يسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معه لم يضمن المكاري وهذا انقسم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثر وسقط لا يضمن صاحب الدابة وإن لم يكن راكباً يعني معه ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في القينانية، ولو أصابه الشمس أو نظر بعينه لا يضمن وعندها يضمن ركبه لو سرق من ظهره ولو عليها عبء فساق رب الدابة فعثر بهلك العبد لا يضمن لأن في بد نفسه بخلاف المدع وهو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة إذا هلك بسوقه كذا في الوحير للكردي، والصحيح أن لا يفرق فلا يضمن العبد بالعقد كالخمر كذا في التمرناشي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان على الدابة ثمنون صغير رب المتاع استأجر الدابة بجمعها فعثر ثلث به قوده ضمان الثمنون وقد حمل فإنه لا يضمن الثمنون ويضمن الحمل وإن كان الهلاك من جناية يده ثم إنما يضمن متاع إذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع وإن كان يملك يملكه المتاع فحينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط، مثل أبو يقاسم عمن سزجر ليحمل عصيراً على دهنه إلى موضع فحملة فحجر أرد أن يصعه أحد أحد العديين ورمى بالعدل الآخر ونشئ الرق من رمية فلحقه نقصان الرق والعصير كذا في الخاوي للمصاوي، وفي فتاوى لفصلي إذا دفع حلاً إلى حامل فحملة إلى موضع كذا وشركه عليه أن يسير بيلاً وصاحب الحمل معه يسيرك مضاعت الدابة مع الحمل إن كان المكاري يصيب الدابة يترك الحفظ ضمن فلا خلاف وإن كنت صاعته من غير نصيبه لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما ويسمي أن لا يضمن إن كان رب المتاع يسير معه فلا خلاف ولكن الله كور في أول هذا الجنس وشروط لمريماني رواية صريحة في وجوب الصمان عام بالإجماع كذا في الفصول اعتمادية، ولا يضمن ملاح ما عرق من موح أو ريح أو صله حين فوج عرق من مده أو معاقته ضمن وإن تكسرت فعرفت فإن كان من عمل الملاح ضمن وإلا فلا وإن كان رب المتاع في السفينة أو دكيه لا يضمن ملاح إلا بالتعدي لأن المتاع في يده وهو كاتنا سعيين وهو في إحداهما ومتاعه في الأخرى لم يضمن الملاح شيئاً بالتعدي كما في الدائين ركبه لو خرج صاحب المتاع لصلاة العرض أو لحاجة ولم يحب عن بصره لم يضمن الملاح إلا بسعيه ولو بلغت السفينة إلى موضع ثم أعادها للريح أو ماء أو حدث له من بعض بصرين فإن كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب لأخر ولا يضاف بالعود إلا أن يودها للريح إلى موضع لا يمكن قبضه منه فيبحره على عوده، لأخر وإن لم يكن صاحب المتاع أو دكيه مع المدع يجبر على العود بالأخر الأول كذا في القينانية، وإن احترق السفينة من نار أدخلها ملاح حاجة لم يضمن، وإن لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرناشي، استأجر سفينة معينة ليحمل عليها

استمتعته هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطوق ذلك وعرفت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القصة، وسئل علي بن أحمد عن ركاب سفينه مومنة حاصو العرق وقد أمتكت سفينتهم على أرض فخرج بعض الركاب وأسسأجروا سفينه ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الأحمال وجعلوا ذلك مرة بعد أخرى فحبست السفينة وجرت وانفقوا في الأجرة خذراً من الداسير ان يكون تلك الأجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع ركاب وصاحب الأحمال وقد كانوا راضين بما فعل أولئك فقال على المتأقدين يجب الآخر و موافقة أولى كذا في التدرجانية، وهي لمستقر لو كانت سفين كثيرة وصاحب الملاح أو الموكيل في أحد ما فلا ضمان على الملاح قيم ذهب من السفينة التي فيها صاحب الملاح أو وكيله وضمن مسوى ذلك قال: هذا كله قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يعني قال نعمة ولأبي يوسف رحمه الله يعني فيما إذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقار إذا كانت السفن تسير معاً ومسيرة معاً حتى يكموا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وإن تقدم بعضها بعض وكذلك القطار إذا كان عليها حمولة ورب الحمولة عبي بغير فلا ضمان على الخمال كذا في الغبط، فلا ضمان من أمتعة الناس رشتها في لشدة ليللا عظمها فيها ثعب واصلات ماء وغرقت وهكذا الأمتعة لا يضمن إن كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الأمتعة للملاح شد سفينه ها هنا فلم يشد وأجرها حتى عرفت من موج يضمن إن كانت تشد في هذه الحالة كذا في القصة، سأل كان ساكناً مع صهره ثم أكرى داراً وانفصل مع مساعه إليهم وترك غزلاً هناك فصاع إن لم يقبل العمل من حيث كان إلى بيت ثان من در صهره ولا أودعه صهره ثم يكس عليه صدى من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهم يضمن على كل حال كذا في الكسرى، وهي انه أول رجل دفع غزلاً إلى رجل لم يسجد كريباً يدفع هو إلى آخر ليسجد مسروق من يده إن كان ثلثي الأخير لا يضمن واحد منهما وإن كان الثاني أحباً ضمن قول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصدهد: في الأول ضامن مطلقاً وهي الاجبي إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الآخر كذا في خلاصة، وفي جامع الفتاوى، وكذلك في الصانع إذا دفع إلى مثله كذا في السارحانية، رجل أحد عرن إنسان ليسجد موصع في بيت الأسد فعاب بعبد عليه نعمان كذا في جواهر الفتاوى، سأل ترك الكريبان في بيت الط أو فسرق الكريبان إن كان بيت للظفر حصص يملك فيه مثل هذا الساع لا يضمن وإن كان يجرل لا يملك فيه مثل هذا مناع إن كان أرباب الكريبان رخصوا بدت لا يضمن وإن لم يرضوا بذلك ضمن وليس عنه أن يبيت في بيت انصراز لكن إذا أعلق الباب في اللبس وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت لظفر مرة أو مرتين لا يخرج من الـ يكون حصياً إلا إذا فحش كذا في الخلاصة، يافنده كريبان رادو كاربانه ماسدوشب يعانه رفت ود رست^١، وذلك في وثت غلبة السراق فسرق الكريبان إن كان يترك مثل دت الكريبان في ذلك امكان في هذا الزمان لا يضمن وإلا يضمن كذا في حرة المفتين، يافنده كريبان باحت ودرخانه نهده وبذلك ردكرده در دردا^٢، هل يضمن لحائث؟ فعلى قول من يقول

(١) ترك الساج الكريبان في محل عمله وذهب إلى بيته بلا علق الباب

(٢) سيج الساج الكريبان ووصفه في البيت وله يرد إلى مالك مسرقه النص

مؤنة الرد على الأجير المشترك يصح إذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول - مؤنة الرد ليست عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية، بإفاده كرباس بافت وحصم راكفت كه كرباس واهرون كردم بهاتا بهري وي كفت نوديك توب شد مردا بيايم وهرم شب فزدير باعده تاوان داريناشد^(١)، لانه يصير مودعاً بقوله - توديك توباشد^(٢)، وإذا لم يقل توديك توباشد، وهناك بعد ما تم العمل قبل يضمن إذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي أن لا يضمن إذا جبر بالأجرة لانه لا يجب عليه الرد حيث كذا في خزانة المفتين، رجل دفع إلى نساج كرباساً بعضه مسروج وبعضه غير مسروج فسرق ذلك عند النساج ذكر في التوازل أن على قور من يضمن الأجير المشترك ماهلك في يده بهير صنعه يضمن النساج كل الثوب لأن المسروج مع غير المسروج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان مسروجاً فكان النساج في الكل أجيراً مشتركاً فيضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى منها هذه ومنها رجل دفع إلى حياط كرباساً محاط قميصاً وبقي قطعه من الكرباس فسرق قالوا: يضمن الحياط ومنها رجل دفع صرماً إلى حفاف ليخبر له حفاً فقصص شيء من الصرم فسرق قالوا: يضمن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو دفع إلى حائك ثوباً بعضه مسروج وبعضه غير مسروج ليسج الباقي فسرق فعند أبي حيفة رحمه الله تعالى لا يضمن شيئاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن غير المسروج ولا يضمن المسروج لانه فيه مودع وعند محمد رحمه الله تعالى يضمنهما كذا في العنائية، ريسان بيافته داد وشرط كردكه دوروز بياهد بيافت^(٣)، وحدث الثوب بعده يضمن على ما خارخه شيخ الإسلام لأورخدي وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية، ولو استأجره شهر لعمل الخياطة فهو أجير وحده ثم إن استأجره ليخيط له ثوباً بعينه في يوم من الشهر يدرهم جاز ويرفع عنه أجر ذلك اليوم وهو درهم من أجر الشهر كذا في العنائية، جاء الخياط بالثوب إلى المالك فحديه المالك من يده وتخرق من مذ المالك لا ضمان وإن كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي، مثل أبو القاسم عن قصار وضع ثوباً على الخشب في الحانوت وأفعد من أخته حانطاً وغاب القصار فدخل ابن أخته الحانوت الأسفل فطرق القطار الثوب فان - إن كان البيت الأسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فإن كان ابن الأخت ضمه إليه أبوه أو أمه أو ضمه الخال عند موت أبوه فالضمان على القصار، وإن كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فإن كان للصبي متضمناً إليه فلا ضمان على واحد منهما وإن لم يكن متضمناً فالقصار ضامن كذا في الخاوي للفتاوى، قصار سلم ثياب الناس إلى أجيره لشمسها في المقصرة ويحفظها تمام الأجير ثم عاد بتياب وضاع منها خمس قطع ولم يدر كيف ضاعت ومتى ضاعت قال أبو جعفر: إذا لم يدر أنها ضاعت في حال نومه فالضمان على القصار دون الأجير ولو علم أنها ضاعت في حال نومه فالأجير ضامن بترك إهمال الواجب عليه، ولو شاء

(١) نسج النساج الكرباس وقال للحصم قد أخرجت الكرباس فأتناحده فقال له - دعه عندك وعداً أنني وأخذ فسرقه اللص في الليل لا يضمن النساج - (٢) دعه عندك (٣) دفع الثوب إلى النساج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه.

صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعاً قال أبو الهيثم رحمه الله تعالى، إني قال له ب
 ضمن القصار لأنه كان يأخذ في مسألة الأجير المشترك يقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى، أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فلا ضمان على القصار وبه يأخذ قول الأستاذ
 وعنه المتأخرون هكذا في الكثير، فقصاره يقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما لعمل ودفع
 الثياب إلى الآخر وذهب بضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا صاع لأيهما كان شريك
 وكان أحد أحدهما كأحد صاحبه كذا في حربه امتنع، فقصار رهن ثوب قصاره بذنه عند
 رجل ثم اتت الرهن وقد أصاب الثوب نجاسة عند الخرفس فما نظر إليه صاحب الثوب كلف
 القصار بتطهير الثوب وإذا لم تنجس فامتنع لقصار عن ذلك فحاراً وترك الثوب عند القصار
 فهلك الثوب عنده قالوا، إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لأشياء على القصار وإن
 كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويحدث الثوب أمه كذا
 في فتاوى قاضيهان، ذكر في كتاب الصمان من فتاوى الدهبائي، يبرأ من ربحته بكار رداد
 ويكف عن ربحه است كازر يبرأ من ربحه نهدي ويبرأ من سرحه وكذا ربحه است كذا سرحه
 است كذا، يضمن القصار لأنه هلك بفعله والجهل ليس بمدر كذا هي لفصول العمادية، قصار
 شمس ثوب القصار فاحترق كذا صاماً وكذا إذا عسر الثوب فاحترق وإن فعل ذلك أجير
 القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الأجير ويضمن الأستاذ كذا في حرائر المصنف، وعن محمد
 رحمه الله تعالى إذا أحل القصار سراحاً في حقوقه فاحترق به ثوب بعير فعنه ضمن لأن هذا
 مما يمكن الإحراز عنه في الجنة وإيها لا يضمن في الحرق العال الذي لا يمكن إطفائه وهذا
 قولها فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بعير صعه كذا في المصنف
 العمادية، وتسمى القصار أو أجيرو الخاص إذا حلل بأمر السراح وأمر الأستاذ فوئعت شرارة على
 ثوب من ثياب القصار وأصابه دهن السراح لا يضمن الأجير ويكون الضمان على الأستاذ لأنه
 أدخل السراح بإذنه فصار فعل الأجير كفعل الأستاذ، ولو فعل الأستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى
 قاضيهان، نعمد الأجير مشترك إذا وقع من يده سرح فاحترق ثوب من القصار فضمن على
 الأستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الأجير كذا في الخلاصة، أضاع السراح في الخلفوت
 وترك المصرة في الخلفوت ويقتب شرارة فوئعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يعني
 كذا في الوجهين المذكورين، وفي التحريد تلميذ القصار وسائر الصانع وأجيرهم لا ضمان عليهم
 إلا بالتعدي ويضمن الأستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التناوختية، أجير القصار إذا وصى ثوباً
 في بيت القصار إن كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن، وإن كان مما لا يوطأ كان رفق يضمن
 سواء كان ثوب مقصورة أو غيره كذا في الصغير، وبشرط الضمان على المشترك إن هلك ليل
 يضمن إجمالاً والفتوى على أنه لا أثر له وبشرطه وعدمه سواء كذا في لو خير للمكرهين، ولو
 حمل شيئاً في بيت الأستاذ برونه فمقط على ثوب فاحترق إن كان من ثياب القصار لا يضمن
 الأجير ويضمن الأستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الأجير كذا في المصنف العمادية،

(١) أعطى ثوباً ربعاً بقصار ولم يفعل له أنه رفق موصيه القصار في الخلفوت واحترق الثوب ولم يضمن القصار
 أنه احترق

وإن حمل الأجير شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن، ولو سقط على ودبغة عنه فأنفدها كان صاماً لها، وكذلك لو عثر فسقط عليها فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للسلط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجيرو كذا في المبسوط، ويضمن القصار ما تلف بدقة المعتاد أو احترق بالنسوة في الحب أو بالشخص قرب الثوب إن شاء صممه فبعتة معمولاً وأعطاه الأجير من شيء صممه غير معمول ولا يعضى الآخر ولو قال رب الثوب لا يَحْتَمِلُ هذا الثوب لدق أو قال جل لمرحاجي أقطع هذه لمرحاجة فقد صمما بسلم من القصع فقال إن احترق أو انكسر فلا شيء، عليك دق الثوب وقطع مرحاج فحرق الثوب أو أقطع الرحاج فإن كان لا يسلم مثله غالب فلا يضمن له لأنه رصي به وإن كان يسلم أحبال صمى كذا في المعياينة، ولو أن أجير القصار دعا يداً من الثياب بعثت منه المدقة وقعت على ثوب فحرق فإن انفعت على ثوب القصاره فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الأستاذ وإن وقعت غير ثوب ليس من ثوب القصاره فإن الأجير يضمن ما إذا انفلت المدقة عندما وقعت على الخشبة التي يداً عليها ثياب بقصرة فأصاب ثوباً آخر ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يضمن إلا تفصيل من أن يكون ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حكى عن أبي بكر التميمي أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت بدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هو كذا في الدحيرة، في اللوامة ولو أصاب ذلك الإنسان فقتله كان صاماً على الأجير دون الأستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بحرر راده هذا في الوجه الأول وهو ما إذا أصاب إنساناً قبل أن تقع المدقة على الخشبة أم في اللوحة الثاني وهو ما إذا أصاب إنساناً بعدما وقعت المدقة على الخشبة فكذا الجواب عن قول بعضهم قام على ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير سديد وتصحيح هو الأول كذا في ستارخانية، ولو انكسر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يداً به أو يداً عنه لا يضمن للتلميذ وإن كان مما لا يداً به ولا يداً عليه صمى التلميذ كذا في الفصول العمادية وفنوى قاضيها، ولو دعا رجلاً قوماً إلى ممره فمشوا على بساطه فاحرقوا أو جلسوا على وساده فاحرقوا أو كان النصف منقداً سيم فلما جلس شيء سيم بساطاً أو وساده فلا ضمان عليه ولو وطىء على آنية من أواني أو ثوباً لا يضمن منه ولا يوعا فهو صام كذا في المبسوط، ولو حرق القصار الثوب على حبل فمترت به حمولة فحرقته لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائو صام كذا في الدحيرة، ولو استعار القصار ثوباً من الثوب عداه فاحرق ولا يضمن من فعل أيهما فحرق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في المعياينة، قال القاضي بحر الدين رحمه الله تعالى يعقوب على أنه لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى، وإذا لم ياحرق الثوب هل يسقط من الأجر مقدراً ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد بصاحب نفسه أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وحده بعض الثوب في هذا الحيث أو سح بعض ثوبه في به التمساح فإنه يسقط من الأجر حصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية، وإذا أراد صاحب الثوب أن ياحد ثوبه من القصار

فتمسك به بقصر لا مشقة إلا جرح فحده صاحب الثوب فخرق الثوب كان على القصر صمدان نصف الخرق كذا في لتدحانية، وفي القصارين إذا حدث يد أحدهما فالتصمان عليهما بأحد صاحب الثوب أيهما شاء، بجميع ذلك كذا في حرمان الفتاوى، فصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال أبو نصر: لا يملكه القصار كذا في الخاوي للفتاوى. ذكر في إجازات لعدة إذا دفع الثوب إلى قصر وقال: اقصره ولا تضع عن يده حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو عد منه يفعل وطال به صاحب الثوب موات ففرط حتى سرق لا يضمن واستتمت أئمة بحار من القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فم يفرغ، وهلث في المد هل يضمن^١ أجابوا: نعم يضمن كذا في لمصنوع (المعادية)، وفي سوال مسلم ثوباً إلى قصار أو حائط ثم وكل رجلاً بقبضه فدفع إليه للقصار عبر ذلك الثوب لم يلزم ذلك وبالثوب ولا صمدان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه إذا كان الثوب مدهوع إلى الوكيل ثوب القصار وإن كان ثوب عبر القصار كان لصاحب الثوب الجرح إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن القصار فإن ضمن القصار فالتصمان لا يرجع على الرسول وإن ضمن الرسول جع على القصار لأنه معرور من جهته كذا في الدحيرة، القصار له دفع إلى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كذا صامداً كذا في حرمان الفتاوى، ولو دفع القصار ثوب إنسان إلى غيره خطأ فقصمه وحاصه رب الثوب يضمن أيهما شاء فإن ضمن القصاص لا يرجع على أحد وإن ضمن القصار رجع هو على القاصع وبأخذ القاصع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في ثياب إلى إنسان ولم يعلم بقصمه أحد ضمن الواحد للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الوديعة على ظن أنه له، ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك وهل يحل الانتفاع إن أحده عوضاً عن ثوبه يحل ولا فلا ولا آخر عليه إن أكر ثوبه، وكذلك إذا قال القصار: وسجوه دفع الثوب يثبت يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق إلا بحجة كذا في العبدية، ولو حبس القصار بأمر المالك بهلك إن لم يقصر إلا جرح لا يضمن عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإن قص فهلث حيث أمانة بالإجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الخبس فإن حبسه وهلك ضمن كذا في حرمان الفتاوى، رجل بعث ثوباً إلى قصار بيد تلميذه ثم قال للقصار: إذا تصدقته فلا تدفعه إلى تلميذه فلما أصحبه دفعه إلى تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال: إن كان التلميذ حين دفع الثوب إلى القصار لم يفعل له. هذا ثوب فلان بعث به إليك لا يضمن فإن كان قال: ذلك للقصار فإن صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن ولا فلا كذا في النخبط، وذكر صاحب النخبط في إجازات خذوا رجل دفع ثوباً إلى قصار ليصيره فجاء صاحب الثوب بضم الثوب فقال له القصار: دفعت ثوبك إلى رجل ظنت أنه ثوبه كذا القصار صامداً كذا في لمصنوع المعادية، دفعت دفعه في زمان صوريها قوم من السراق أمروا باب قصار بالليل وحطب واحد منهم من القصار ماء بالشرب وقال: أنا رجل رستاقى محتاج إلى الماء حاجه شديده وبقي السراق قد حسموا فتبع القصار الباب وأخرج الماء فحبس طالب الماء على العبد واشتعل بالشرب فحصر ساقون ودخلوا الخروب

واخذوا القصار من ماله وشدوهم وذهبوا بكربيس الناس فانفتحت أخوية الفقاوي إن هذا لا يكون سرقاً غالب ويحب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقعت من المراح إن ذلك لا يعتبر حرقاً غالباً من قبل أنه يمكن إطفاء ذلك لو علم به في الابتداء واحرق القنايب عدي لا يمكن تمهيداً كما هو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكنه استدراكه موقع المصم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والقصور عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الدخيرة، وفي الخاتمة، وهو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخلف فيه شرعه لأن ذلك مقدور له كذا في التتارخية، القصار إذا ليس ثوب القصار ثم نزع فصاع بعده لا يضمن وكذلك الإسكاف إذا أخذ حماً ليس فيه يضمن ماذام لا يضمن إذا نزع ثم صاع لا يضمن كذا في المصنوع العمادية، وإذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه إلى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان إذا تلف كان العقيه أبو بكر يقول: صمس الحماسي إجماعاً وكان يقول: إنما لا يضمن الأجير لمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم يشترط عليه الضمان أما إذا شرطه يضمن وكان العقيه أبو جعفر بسوي يوجب شرط الضمان وعدم الشرط، وكان يقول بعدم الضمان فإن العقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: وبه يأخذ ونحن نفتي به كذا في الدخيرة، رجل دخل الحمام ودفع الثوب إلى صاحب الحمام ليحفظه فصاع لا يضمن إجماعاً لأنه مودع لأن كل الأجر بإزاء الانتفاع بالحمام لا أن يشترط الأجر بإزاء الحفظ، ولو قال: الأجر بإزاء الحفظ والانتفاع بالحمام فحينئذ يكون على الاختلاف، فإن دفع إلى من يحفظ بأجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا في المصنوع، دخل الحمام وقال للحمامي: أيس أصح لثياب فاشترى صاحب الحمام إلى موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يجد صاحب الحمام فطلبه صاحب الثياب صمس صاحب الحمام هذا قول ابن سبته وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والأول أصح هكذا في الغلط، فام الثيابي مسرقت الثياب إن نام فاعداً لا يضمن وإن نام مضطجعا يضمن كذا في التوجيه للكردي، الثيابي إذا خرج من الحمام فصاع ثوب إن تركه صائماً صمس وإن أمر الخلاق أو الحماسي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة، لو نزع الثياب بين يدي الحماسي ولم يمس بلسانه شيئاً وتركه عنده ودخل ثم خرج منه بجدها فإن لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحماسي لا يضمن المودع لأن الموضع بين يديه استحقاق كذا قال محمد بن مسلمة قال شيخ الإسلام جواهر رآه وبه يفتي كذا في الفقاوي العتبية، وإن كان للحمامي ثيابي إلا أنه لم يكن حاضراً فكذلك الأجواب أيضاً وإن كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الدخيرة، ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقن الجالس ولم يرد عليه بأن قال لا يصح عدي صمس عند الهلاك للتعارف كذا في الفقاوي لفتاوى، امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المبلع والعمامة نظرت إليها فدخلت العمامة في الحمام بعد المرأة لشرح الماء لتغسل حبي ابنها وبسها مع صبيها في دهبير الحمام بمراى منها فصاحت ثياب امرأة قالوا إن عابت الثياب عن عيب الحماسية وعن عيب بنتها صمس الحماسة وإلا فلا يضمن كذا في فتاوى قاصحان، خرج من الحمام وقال: كان في كيسي درهم

فضاعت إذ لم يقر به للثاني لا ضمان عليه وإن أثر به إن تركه ضامناً ضمن وإن لم يضمنه ذكرناه في مسألة القصار كذا في الفصول العسادية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل - الراعي إذا كان أجير وحده ومات من الأغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الأجر بحبها وكان للأجر أن يكلفه رعي أعنام آخر، ولو هلك منها شيء في استقبي أو الرعي لم يضمن هذا إذ كان الراعي أجير واحد فاما إذا كان أجيراً مشتركاً فإنه لا يضمن ما مات من الأغنام عندهم جميعاً وهذا إذا أثبت للموت بتصدفها أو بالبيعة فاما إذا ادعى الرعي للموت وحده رب الأعنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الرعي فلما عندهما يقول قول رب الأعنام ولو سافها إلى الرعي فعطيت منها شاة لا من سوقه بأن صعدت الجبل أو سكناً مرتفعاً فتردت منه فعطيت فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما ضمن وكذلك لو أوردها بهر يمسفها ففرت شاة منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها فأنشأه عنى الخلاف ولو سافها وعطيت شاة منها من سوقه بأن استعمل عليها ففترت وفكسرت رحلها أو اندق عققها فعليه الضمان عند عدينا الثلاثة كذا في المحيد، ولو أكل الذئب الغنم والراعي عسها إن كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وإن كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي، وإن ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضاً في سوقه فإن كان البقر أجير وحده لرحل لا يضمن وإن كان مشتركاً كالقوم شتى فهو ضامن، وكذلك لو كان البقر لقوم شتى وهو أجير أحدهم يكون ضامناً ما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيخان، الراعي إذا ضرب شاة فعقها عنها أو كسر رحلها أو تلف شيء منها يضمن قال مشايخنا، هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قولهما إن ضربها في موضع المعتاد ضرباً مباحاً ينبغي أن لا يضمن وقد بعضهم: ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جمساً كذا في الظهيرية، فإن ضربها باخشنة كان ضامناً عند الثكل والراعي أن يرعى بنفسه وأجيره وتصبده ومن هو في مبيته، ولو دفع إلى غير هؤلاء ليحفظه فضاع ضمن كذا في العيانية، والراعي أن يبعث بالأعنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله فإن هلك في يده في حالة الرد فإن كان الرعي مشتركاً فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعندهما إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وإن كان الراعي أجيراً خاصاً فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده حالة الرد وذكر الشيخ الإمام الراعي أحمد الطلواني أن للأجير المشترك أن يرد بيد من يس في عياله وليس بخاص ذلك وإنما كره مهروية سوى بينهما وقال: يس بينهما ذلك كذا في المحيط، الرعي المشترك إذا حلط الأعنام بعضها ببعض من كان يمكنه لتبهيحها كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيير الغنم لكل واحد وإن كان لا يمكنه التمييز بأن كان يقول لا أعرف غنم كل واحد فهو ضامن قيمة الأعنام والقول قول الرعي في مقدار القبة وتعتبر قبة الأعنام يوم الحلط وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشكل رعي قريتها خلف المتابع رحمهم الله تعالى بعضهم قال: تعتبر القيمة يوم القبض وقال بعضهم يوم الحلط وهو صحيح

وإذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فإن الراعي يحلف ما عده غنم هذا لأنه يدعي عليه معنى لو أقر به يلزمه فإذا أنكر يستحلف فإن حلف برئ، وإن نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الخديعة، مثل عمن خلط اغنامه في قطع رجل وأتى على ذلك مدة وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بهير أجر قال: إن كان الحافظ معروفاً أنه يحفظ بأجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام حفظه كذا في الخاري للفتوى، لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسنت بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا كان بحيث يتحقق موثها أو إذا كان يرجى حياتها ذكر المصدر الشهيد في الباب الأول من شركة وقمانه أن من ذبح شاة إنسان لا ترجى حياتها يضمن والراعي لا يضمن، والفرق بين الأجنبي والراعي والفقهاء أبو الليث سوى فقال لا يضمن الأجنبي كما لا يضمن الرعي والبقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة، ولو رأى رجل شاة إنسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحساناً واختار للفتوى أنه يضمن وإن اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم: ذبحتها وهي حية، وقال الراعي: لا ذبحتها وهي ميتة كان القول قول الراعي كذا في خزائن المفتين، ولو قال له مالك: ادسها إن لم يكن في بطنها ولد فقال الراعي: ليس في بطنها ولد أعلم بيقيناً فذبحها فإذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة، إذا مرضت بقرة فغالب انفار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن أيضاً كذا في السراجية، ولو أراد رب الغنم أن يزيد في الغنم ما يطيق الراعي كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فإن استاجر الراعي شهراً على أن يرعى له لم يحط عنه شيء من الأجر وإن استأجره شهراً يرعى له هذه الغنم بأعبائها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس ولكنه استحسنت فقال له: أن يكفئه من ذلك بقدر طاقته ولكن لا بكلمة عدلاً آخر ثم قال: لو ولدت الغنم لم يكن عليه أن يرعى أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهراً ولكنه دفع إليه غنماً مسماة على أن يرعى له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وإن باع طائفة منها فإنه ينقصه من الأجر بحساب ذلك وإن ولدت الغنم لم يكن عليه أن يرعى أولادها فإن اشترط عليه حين دفع الغنم إليه أن يولدها ويرعى أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسنت ذلك فاجازوه والإبل والبقرة والحيل والحمير والبغال في جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط، وليس للراعي أن يذروا على شيء منها بهير أمر صاحبها وإن فعل ذلك ضمن ما عطف بها، ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم تروا على واحدة منها فعصيت فلا ضمان على الراعي في ذلك بالإجماع إن كان الراعي أجيراً خاصاً وإن كان أجيراً مشتركاً فكذا الأجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعدمها هو ضامن، ولو بذلت واحدة منها وترك أسباعها حتى لا يصبح الباقي فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما بذلت بالإجماع إن كان الراعي خاصاً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان أجيراً مشتركاً وإن كان ترك حفظ مائدة والأمن يضمن بترك الحفظ لأن الأمن إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بهير عذر وعدمه يضمن لأنه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورايت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما بذل إذا لم يجد من يتبعها ليردها أو يبحثه ليحير صاحبها بذلك، ولو تكررى من يجيء بالواحدة فهو متطوع، ولو نكرت الغنم والبقرة عليه عرفاً عدم بقدر

على اتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لأنه ترك حفظ البعض بعدد وعلى قولهما يضمن لأنه معدر بمكر الاحتراز عنه في لحظة كذا في الذخيرة، ولو استأجر من يجيء بالبار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي، استأجر راحةً وسم يبين مكان الرعي فإن كان مشتركاً فرعاهما في موضع فهلكت واحدة بفرق أو انقراض سبع ونحو ذلك فقال صاحبها: شرحت لك أن ترعى غنمي في غير هذا موضع فقال الراعي: بل شرحت هذا فالتقول قول صاحبها بالإجماع والبينة بين الراعي وإن كان أجير وحده واختلف كما قلنا فالتقول قول صاحبها، وإن أقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالإجماع كذا في الفتاوى العتبية، وإذا خالف الراعي فرعاهما في غير المكان الذي أمره فعطبت فهو ضامن ولا أجر له وإن سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب الأجر كذا في محيط، مثل جمع الأئمة الحلبي عمن سلم أقراسه إلى الراعي ليحفظها مدة معومة ودفع إليه أجرة الحفظ والراعي واشتعل الراعي بمهمة وترك الأقراس فضاعت فهل يضمن، فقال: لا إن كان ذلك متعارفاً فيما بين رعاة الخيل ولا منعم كذا في القنية، راعي الرماح إذا توهق رمكة فوقع الوهق في عندها فجدبها فعطبت فهو ضامن فإن فعل ذلك بدون صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في لأصل قال بعض مشايخنا: هذا إذا كان الراعي أجير وحده فإما إذا كان أجيراً مشتركاً فهو ضامن وعامتهم على أنه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة، وفي الوبالجية وهو الصحيح كذا في التتارخانية، إذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بمعله جاز ولا يفسد به العقد كذا في الفتاوى العتبية، إذا شرط على الراعي ضمان ما مات منها إن كان اشترط في العقد يفسد العقد وإن شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح انقضاء لعقوى كذا في جواهر الاحكام، إن كان للراعي مشتركاً برعى في الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم أن يأبه بسمة ما يموت منها وإلا فهو ضامن فهذا اشترط غير معتبر ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انقول قوله وإن لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وإن أتى بالسمة ولا أن يقيم البينة على الموت ولا يسمع للمصدق أن يصدق عنهما مع لراعي حتى يحضر صاحبها فإن أخذ المصدق الزكاة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط، وإذا قال رب الغنم للراعي: دفعت إليك مائة شاة فقال الراعي: لا بل تسعون فالتقول قول الراعي وإن أقام البينة فالبينة بينة صاحب الغنم وليس للراعي أن يسقي من ألبان الغنم وأن يأكل كذا في المحيط، وفي مجتنب حواهر راده ولا يبيع فإن فعله ضامن كذا في التتارخانية، وليس للراعي إذا كان خاصاً أن يرعى غنم غيره بأجر ولو أنه آخر نمسه من غيره لعصل الراعي ومضى على ذلك شهر ولم يعلم الأول به فله لأجر كملاً على كل واحد منهما لا يتصدق بشيء من ذلك ولا أنه يأثم كذا في الذخيرة، وفي الزلواجية بخلاف ما إذا استأجره يوماً للحصاد أو للخدمة فحصد في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق لأجر كملاً ويأثم كذا في التتارخانية، قال: ولو كان يحصل يوماً أو يومين من الشهر أو مرض سقط الأجر بقدره كذا في الذخيرة، وإن اشترط عليه شيئاً معلوماً وسمياً لمسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كمن فسد والراعي ضامن لما أصاب من ذلك وله أجر مثله كذا في المبسوط، قال: وإن دفع الراعي غنم رجل إلى غيره فاستهلكها

المدفوع إليه وأقر بذلك الراعي فإن لصاحب الغنم أن يضمن الراعي وليس له أن يضمن القابض إذا لم يقر أن القابض ملك المدعي ولم تقم للمدعي بينة فإن أقام المدعي البينة أن ما قبض كان له أو أقر القابض بذلك إن كان ما قبض قائماً بعينه في يد القابض كان للمدعي أن يأخذه وإن كان مستهلكاً كان المالك بالخيار إن شاء ضمن القابض وإن شاء ضمن الراعي كذا في أصحابه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع إليه إن كان الراعي أقر وقت الدفع أنها بتمدوع إليه كذا في القاصص العبادية، بقار لأهل قرية وهم مرعى منقطع بالأشجار لا يمكنه النظر إلى كل بقرة وضاعت بقرة لا يضمن كذا في خزائن اللغتين، الأجير للمحفظ يضمن بترك المحفظ، وذلك أن يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغبائية، قال عن الأئمة الكرامسي وأبى حماد بن محمد بن محمد بن السفار المشترك: لا أدري أين ذهب الثور فهذا إقرار بالتضييع في زماننا كذا في القنية، وفي الخدمع الأصغر: سئل الديوسي عن البقار يدخل المرح في السمك وأرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولا يضمنها إلى صاحبها وكذا يفعل الراعي إن ضاعت بقرة أو ضاع قس أن تصل إلى منزل صاحبها أيضاً ما دام قائماً لا ضمان على السفار والراعي وقال بكر بن محمد: إذا لم يعد ذلك حلاق منه لم يضمن كذا في إصاوي للغتوي، رجم السفار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجدتها صاحبها فيها ثم وجدت بعد أيام قد هلكت إن اعتاد أهل القرية أن يكونوا راغمين بالإدخال في القرية من غير أن يذهب بها إلى بيت كل مالقول للبقر أنه أدخلها فيها فإن أبي أن يحلف ضمن ولا لا يضمن وكذا لو أدخل البقرة في مريضها ثم خرج وحده وضع لا يضمن إلا إذا شرد تسديم كل نور إلى صاحبه كذا في الوجير للذكوري، بقار شرد على أصحاب بقرة^(١) أني لو أدخلت البقرة القرية في مكان مسمى فانا بريء منها بشرط حائره وهو بريء فلو مات بقر أحدهم فجدد بمثلها إلى المكان المسمى فهو على الشرد الأول ولا يدرمه تحديد شرط كذا في اللهم، يعني ببراء الراعي إذا أدخلها في القرية كذا في التناوحيات، وفي المتنقي اشترط البقار على أصحاب البقر أني إذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع فانا بريء منها بشرط حائره وهو بريء فإن مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها إلى موضع البقر الذي جتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرد الأول ولا يستني أن يشترط الناس وإن عدت رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمح بالشرد الذي كان به وبأهل القرية ثم يبرأ البقار حتى يرد عليه وإن كان سمح بالشرد فبشرط جائز استحياساً قال القاصي محو الدين، والغتوي على ما ذكر في التامني هكذا في الكبرى، وفي التنازل مراة بعثت ثور إلى نادر ثم جاء الرسول إليه وقال: ثور لي وأحد منه فهلك الثور، إن قامت بها به فلتأ أن يرجع على البقار ولا يرجع البقار على لرسول إن كان يعلم أنه لها ومع ذلك دفع إليه وإن لم يكن علم بذلك يرجع كذا في غيظ، وفي فرائد صاحب الغيظ رجل بعث بقرة إلى البقار على يدي رجل فجاء إلى البقار بهذه البقرة وقال: إن فلاناً بعث إليك بهذه البقرة فقال البقار: اذهب بها فإني لا أقبلها فذهب بها فهكمت فالبقار صدمن لأنه إذا جاء بها إلى البقار فقد انتهى الأمر فيصير البقار أميناً وليس بتمودع أو يودع كذا،

(١) قوله بلفظ شرط على أصحاب فرائد هذه العبارة موجودة في جميع النسخ بإسقاطه من النسخة المجموع منها وهي حينئذ بعدها بالصواب إسقاطها لعدم ثقل التكرار اهـ

في الفصول العمادية، أهل قرية دفعوا خمرهم إلى رجل ليرعاها فيعثرها معه رجلاً من القرية فقالوا: لا نعرف الراعي فقال الراعي لرجل من الخمر حتى أذهب بهذا الخمر فأحسن عليه كذا مذهب يا خمر ولا يدري أين ذهب لا يضم الرجل كذا في بغيانية، يقار غاب عن الباقورة فوعدت الباقورة في روع رجل وأنشدت الزرع لا يضم البقا، لا أن يكون بقاء أرسل الباقورة في روع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وعدت الباقورة في الررع أو أنشدت مال ربح في سوقها يضم البقا كذا في غرة العاوى، رحله معه يرى بد كان وراس درآمد راغي درآمد تايرون رباح هاشكست، ضم الراعي لأنه سائقه كذا في الفصول العمادية، أهل قرية يرعون دوابهم باللوب فذهبت منه بقرة في نوبة أحدهم قال إبراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضم الأجير المشترك وهو الصحيح لأن لغتوى غنى أنه لا يضم لأجير المشترك إلا ما تطلب بصنعه هكذا في الكسرى، وسئل عن أهل قرية انعموا على أن كل واحد منهم يحفظ يوم سرحهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر ليحفظها فأخرجها لأجير إلى المدازة ودخل في بيته فلاكل بضاع بعضها على من يحب صامها فقال: إن صاع عند غيبة الأجير فالأجير ضامن لترك الحفظ وإن صاع بعدما عاد إليه من الأكل فلا ضمان لأنه ترك الخلاف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب ليوم بحال كذا في فتاوى السبني، هذا إذا لم يشترط عليه الحفظ نفسه أما إذا شرط عليه الحفظ بنفسه صر باندفع إلى غيره وإنما يضم الأجير في هذه المسألة إذ لم يترك مع الدواب أحد من أهله أن إذا ترك مع الدواب حفظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في حزانة الحنفين، بقار يحفظ بأخر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تحبف أو الحاجة نفسه فضاع بعض من كان خارجاً قالوا: إن لم يكن الحفظ في عياله صر ولا فلا كذا في فتاوى قاصيحيان، البقا إذا ترك الباقورة على يد أجنتي ليحفظها هل يكون صاماً؟ قال: إن تركها مده بسيرة مثل أن يبول أو يأكل أو يتوصا أو نحو ذلك لا يضم لأن هذا العذر عمو كذا في الفصول العمادية، بقار ترك البقر مع صبي ليحفظه فهلك بقرة وقت استفي رافة إن كان المصبي قدره الحفظ لم يضم وإن لم يكن به فدية الحفظ فقد ترك فلا حفظ فيضم كذا في جواهر الفتاوى، الباقورة مرب على قطرة فدخل رجل حدة في القنب وانكسرت، وقعت بقرة في الماء وعابت وهلكت ضم البقا وإن لم يكن من سوقه إذ أمكنه حفظ كذا في الوجيز للكردي، كواره بان كواره، مانند بدست كسى وكرار كوسائله راحورد صام بدوچون بدست عبال خودش مانده برد كواره بان كواره ر صانع ماسو حدة وقت ورن، هر ساد نكاه دشت تلفش بانكاه كاوي عائب سب وعيد، ندكه چه وقت عائب شده است؟ يضم البقا كذا في حزانة الحنفين، وإن سافر أحارس واحد من أهل السوق حل بالحارس مائة منهم إذا استأجره وليسهم وينعد عقد الرئيس عليهم وإن كرهه كذا في الطهيرة

(١) دخل جدي من القطيع في دكان لراعي، ودخل الراعي ليخرجه فكسر حراث

(٢) بقار ترك الباقورة في يد أحد فاكل الدلب الضم لا يضم لأنه ترك في يد عياله بعار، ترك الباقورة

صانعه وذهب إلى بيته وأرسل مرأته ليحفظها وهي للبل غلب بقره ولا يضم من عابت

الفصل الثاني في المتفرقات - في سوارل دفع ميماً إلى عيني بصفيه ودفع لحقن معه فسرق لا يضمن الحنص كذا في المحيط، وفي نوائل جددي شيخ الإسلام برهان الدين دفع مصحف إلى وراق ليحجده فسأربه وأحده النصوص من بعض أجاب نعم قال عني بضم الدال وقد اجبت أنا أنه لا يضمن معتمد على ظاهره أفقه أن مودع إذا سافر بأن الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لأن الأجر ليس على الحنص إلا أنه أشار إلى دفعه حسن وكان يجب أن يضمن لأن الوديعة إذا كانت بعير أجره لا يضمن لأنه ليس ثمة عقد حتى ينعين مكان لعقد للمحفظ وفي الوديعة بأجر إنما يضمن لأنه يعنى مكان العقد لنقصه وهما ما أمره بالخفظ مقصوداً وإنما أمره بالخفظ صحت في الاستئجار وفي الإجارة يعتبر مكان لعقد فكذا في صحتها فكذا يضمن كذا في الفصول لعنادة، أعطى صائغاً ذهباً ليتخذ منه سوار مستوجاً ولم يكن من عمله يسج فضول الذهب وأعطاه من يسجحه فسرق منه فلو أعصاه الأول الثاني بعير أمر مالكه ولم يكن الثاني أجبره أو تلميذه حبر مالكه وضمن أيهما شاء عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الأول ولو ذكر شئني أنه سرق منه بعد عمله ثم يضمن أما مادام في عمله فيده يد ضمان مكده عني الكسرى، الرد في الأجير المشترك نحو النقص والخياط والنساج على الأجير وهذا بخلاف مالو أجرة عبد أو دابة وبيع المسافر فيه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط، يتهم بـ^(١) أجير مشترك حتى لو صاع شيء من الصمغ يضمن عندهما وهذا إذا صاع من خارج الحجرة فإن صاع شيء من داخل للحجرة فإن تعيب الصمغ لا يضمن عني الأصح كذا في حزانة المفتين، المحاسن أجير مشترك حتى لو صاعب جارية أو صاعب غلام منه لا يضمنه لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الدلال أجير مشترك فلو دفع أدلالي النوب إلى رجل ليراه ويشتري فذهب بالثوب ولم يظفر به فلا ضمان عني بدلان ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل - هذا مالي سرق مني فدفع له لأن ذلك إلى من أعصاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة، رجل دفع إلى صباغ إبريسم ليصبغه يكدا ثم قال - لا تصبغ إبريسمي وردة علي كذا فذلك فلم يدفعه ثم هلكت ثم يضمن لصباغ كذا في حزانة المفتين، شككالي إذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحنان إلا إذا غلط فإن قال رجلان إنه ليس بأهل وهذا من حرق فعله وقال رجلان: هو أهل لا يضمن وإن كان في جانب ككحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جبايات مجموع السوارل لو قال الرجل للكنعان دو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة، والله أعلم

الباب التاسع والعشرون في التركيل في الإجارة

إذا وكل الرجل رجلاً بأن يستأجر له داراً يبيعها به ل معلوم ففعل فالآخر يطالب التركيل بالإجارة والتوكيل يطالب التوكيل وللتوكيل أن يطالب التوكيل بالإجارة وإن لم يطالبه الآخر وإذا وهب الآخر من التوكيل صبح وللتوكيل أن يرجع بالآخر عني الأمر كذا في الذخيرة، ولا يضمن التوكيل

(١) يتهم بأن هو الوصي أو القيم على البيع، قوله يسم بأن مبتدأ وقوله أجير مشترك حبره وإنما كان أجيراً مشتركاً لأنه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

في الإجارة العائمة ويجب أجر المثل على المستاجر والوكيل بالإجارة الطويلة مطالب بمال الإجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة، والوكيل بالإجارة إذا استاجر الدار من المستاجر لا يجوز لانه يصير أجراً أو مستأجراً وقيل: كان يفتى به أولاً ثم نقل عنهم الرجوع والإهداء بالجوار كذا في جواهر الاحكام، الموكل مع المستاجر إذا تفاسحا بفسخ وهل يرجع المستاجر على الوكيل بمال الإجارة قل القاصي الإمام بدمع الدين - لا لأن الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة مثل على بن أحمد عن رجل أجر أرض رجل فسمع ذلك لمالك فدل: لا أجبر هذا العقد ثم قال بعد أيام: أجرته هل يجوز أم لا، فدل: لا، رده ليس له أن يجبره من بعد حال رضى الله عنه هذا ليس بجواب للمسؤال والجواب أن هذا ردة العقد عندما كذا في السارحانية، الوكيل باستحقاق دار بعينها بعشره إذا استأجرها بحسبة عشر ودعمها إلى الموكل وقال: إنما استأجرتها بعشرة فلا أجر على الأمر وعلى الوكيل لأجر لرب الدار وهذه المسألة دبل على أن الإجارة لا تنقذ بالتعاطي كذا في المذحيرة

الباب الثلاثون في الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى

الإجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارى أنهم يؤجرون الدار والأرض ثلاثين سنة متواليه عبر ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة أجراً قليلاً وبقيته الأجر للسنة الأخيرة واحتسبوا في جوارها قيل: لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها إجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الإجارة وقيل: يجوز عندهم جميعاً وهو الصحيح لأن هذا ليس بشرط الخيار في الإجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الإجارة على أن هذه الأيام لم تدخل في الإجارة ولم يثبت حكم الإجارة في هذه الأيام المستثناة كذا في محيط السرخسي، ثم اختلف المشايخ لذين قالوا بجواز هذه الإجارة إنها تعبير عقد واحد أو عقود محبلة بعضهم قالوا: تعبير عقوداً حتى لا يزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا يعتبر عقداً واحداً لأنها لو اعتبرها عقوداً لما سوى للعقد الأول بكرب مصافاً وفي الإجارة المضاعفة لا تملك الأخيرة بالتعجيل ولا بالشرط والعرض من هذه الإجارة تملك الأخيرة كذا في المحيط، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا أجر أرض البني^(١) ثلاث سنين وكانت الأجرة في السنة الأولى والثانية أقل من أجر مثله وفي الأخيرة بأكثر من أجر المثل وفي الاستحجار للبيتم وكانت الأجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثله ففسد الإجارة في الأول من البيتم الأوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويمتدنى الفساد إلى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يمتدنى كذا في خزانة المفتين، قال الصبوري الإمام الأجل الشهيد الصحيح عندي أنها تعتبر عقوداً في حق سائر الأحكام وعقداً واحداً في حق ملك الأجرة بالتعجيل أو باشتراط التعجيل والمحيلة خيار استحجار الدار إذا كانت للتصغير أن يجعل مال الإجارة بشماه

(١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقوداً كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره فامل كذا إفاده في ردة الخياراء بحراري

للسنة الأخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو أجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد المصير المستأجر عن أجر السنين المتقدمة ويصح إجراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن أراد أن يصير مجعلاً عليه يحلن به حكم الحاكم والمخيلة فيما إذا استأجر الأب للمصير عقراً أو صيداً أو بقالاً . إذا كان من الإجارة ألف درهم مثلاً وأجر مثل هذه الدر لكل سنة مائة يجعل بمقابلة عشرين سنة من أول تلك السنة شيء قليل ويجعل بمقابلة العشرين سنة المتأخرة ألف إلا شيئاً قليلاً فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية، وإن كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشرين سنة بحيث لا يتعابن الناس فيه لا تجوز هذه الإجارة وكما تجوز الإجارة الطويلة في العقار والصناعات تجوز في الدواب والمنازل وكل شيء يستمتع به مع بقاء عبده كذا في التناحرانية، وفي فتاوى العسلي لإجارة النصب للملك النصب لا تجوز كذا في الخلاصة، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط: في رجب أجرة من رجل داراً عشر سنين فحالف المستأجر أن يخرجها منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالمخيلة أن يستأجر كل شهر من الشهور الأربعة شهرين والأجر بمئة لأجر فإن معضم الأجر إذا كان للشهر الأخير فمهما لا يخرجها من الدار ومن هذه المسألة استخرجوا الإجارة الطويلة المرسومة ببجاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعلوا معظم الأجر للسنة الأخيرة كذا في المحيط، وفي الولوالجية قال: أجرة هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز، ولو قال عسى أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التناحرانية، في الإجارة الطويلة إذا جمعوا أيام المصير في آخر كل سنة والإجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالأيام وعندهما يعتبر الشهر الأول والأخير بالأيام والياضي بالأهلة فإذا كان المعتبر السنة بالأيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما آخر لسنة فاحيله أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير إبداء المستأجر حتى إذا جاءت أيام المصير يمسح وحيله أخرى يمسح مصافاً ببعض المشايخ أصروا بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى دفعاً لمخرج كذا في الخلاصة، رجل دفع أرضه مراوعة عسى أن يكون البذر من العام ثم إن صاحب الأرض أجرة لأرض إجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لأن في مزارعه إذا كان البذر من العام كان العامل مستأجراً للأرض فيصير كأنه أجرة ثم جاز من غيره فلا تجوز إجابته وإن رضي العام وهو المزارع بذلك أفسحت لإجارة وتعد الإجارة الطويلة بخلاف ما إذا أجرة ثم أجرة غيره مرضي به الأول حيث تعد الثانية على المستأجر الأول إذا كان بعد قبض الأول وهذا لا تعد الإجارة على المزارع لأن في المزارعة مع الإجارة يختلف المقصود فلا تعد الثانية على الأول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لعمري أجري دارك هذه إجارة طويلة بكذا فقال: أجرة وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصنت فكسب عسى الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الإجارة إلى الأجر لا يكون بينهما بهذا إجارته ولا يجب الأجر على المستأجر نسكني الدار وإن كانت الدار معدة للاستئجار كذا في حزمة المعتن، إذا استأجر مفعلاً من الأوقاف من المتولي مدة طويلة فإن كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة بجور شرطه لا محالة وإن كان شرط أن لا يؤجر أكثر

من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يقضي بجواز هذه الإجارة أكثر من سنة إلا إذا كانت إيجاريتها أكثر من سنة أبيع للفقراء فحيثما يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخاتية، وإن كان لم يشترط شيئاً نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة وحده وقال الفقهاء فهو جعفر. أما أجور في ثلاث سنين ولا أجور فيما زاد على ذلك والصادر للشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع: يقضي بالجواز في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهي غير الضياع تعني بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم إذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت إيجاريتها لا يفسخ الإجارة وإذا إرداد أجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند: أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح القضاوي أنه يفسخ العقد ويجدد على ما إرداد وإلى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى، ولو كانت الأرض بحاله لا يمكن فسخ الإجارة فيها بأن كان فيها ررع لم يستحصل بعد وإلى وقت الرهانة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة إلى تمام السنة يجب أجر مثلها وريادة الأجر إذا تعرف إذا إرداد عبد الكل ذكر القضاوي هذه الجملة في كتاب المراجعة وأما في الأملاك فلا يفسخ العقد رجس أجر مثلها أو علا باتفاق الروايات كذا في المحيط، رجل أجر مراً كان والده وقفه على أولاده أبداً ما سلسلوا، فأجره هذا الرجل إجارة طويلة وافق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر للمزجر إن لم يمكن للمزجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوياً يكون المؤجر عاصياً وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الأجر ولا على غيره لأنه كان متطوعاً وإن كان متولياً كان على المستأجر الأجر المسمى إن كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المسأجر في عله الوقف بما أنفق على العمارة كذا في حزانة المفتي، رجل أجر أرض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم بائناً لواحد من المسلمين وإن حاكماً حكم بصحة ذلك فالإجارة صحيحة إذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا تنفسح بموت أحدهما بعد إقرارهما بأن العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالاً له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى، وإذا استأجر من آخر داراً أو أرضاً مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلاً ثم إن الأجر أجرها من غيره إجارة طويلة مرسومة لأشك أن الإجارة الطويلة لا تجوز في مدة الإجارة القصيرة وهل تجوز فيها وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول: لا تجوز ومن جعلها عقداً متفرقة يقول: تجوز كذا في المحيط، رجل استأجر من آخر كرمًا إجارة طويلة وقبضها وأجرها من غيره مقاطعة كل سنة شهراً بهذين معنوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الأشجار قد احترقت من البرد وبم يجد أجره لبردة عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الإجارة وطلب مال مقاطعة وأبى المسأجر الثاني واعتل بعله أن الأشجار احترقت سبب منه وسقط عنه مال المقاصة إذا لم يحصل في الكرم عملاً يدل على الرضا ولو كان أجره حاضراً حتى أمكنه الرد ولم يرد لا يسقط مال المقاطعة وعليه هذا إذا أجر دوره وأراد المسأجر رده بختيار رؤية أو عيب إن لم يمكنه الرد بأن كان المزجر غائباً كان له الرد إذ حضر المؤجر ولا يجب لأجره أن لا يمكن عمل في الرد عملاً يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات، الأجر إجارة طويلة إذا باع مستأجر ثم جاء مدة الخيار هل

ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه يتعد وهو كما لو أجر إجارة مصافة ثم باع قبل مجيء وقت الإضافة وكان الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول: عهدي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاصيحيان، أجر الدار إجارة طويلة بخمسة دنانير وببعضها وسلم للدار ثم باعها بغير إذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن وماب ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الإجارة لأن بالموت بطلت الإجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشرى لكنه يحير إن شاء أدى الإجرة وقبض الدار وإن شاء ترك وإن أجاز بيعها ومال الإجارة عشرة دنانير وخمسة دنانير فله المستأجر لأجل الخمسة الباقية ولاية الحبس أيضاً وقال القاضي بدمع الدين: ليس به ذلك كذا في الفقيه، رجل استأجر من آخر داراً إجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً فمات الأجر حتى انفسخت الإجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم إن وارث الأجر أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على موته إجارة طويلة ثم انفسخت هذه الإجارة بين وارث الأجر وبين المستأجر، فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة إلا أن تركه الميت هذه الدار وقيمتها خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة في الدخيرة، وفي الفتاوى الصغرى إذا أجر داراً من رجل إجارة طويلة ثم أجر من آخر إجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعدما انفسخت الأولى بفسخها وإنه مشكل وبمجيء أن تكون المسألة على روايتين لأن في الإجارة الطويلة بعض الموقوف عليه مضاف وفي صحة فسخ الإجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف إليه روايتان والإجارة الثانية دليل فسخ الإجارة الأولى كالمبيع فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المخطط، رجل استأجر داراً إجارة طويلة ثم إن الأجر تقضى براءها برضا المساجر ثم جدد بناءها كاتب الإجارة بباقي ببقاء الأصل كذا في الظهيرية، فلو أجر للمستأجر بالإجارة الطويلة من غيره بين الأيام المستثناة في الإجارة الثانية أتته اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الإجارة الثانية نصاً لثنتين الداخل من الأيام في العقد الثاني من غير الداخل هكنا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا إذا كتب ذكر الإجارة الثانية على حدة أما إذا كتب في الذكر الأول أو على ظهره فذكر فيه سوى الأيام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المخطط، وإذا استأجر شيئاً إجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم تلفسها العقد فالأجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم، ولو كان العقد فاسداً وباقى المسألة بحالها يطالب الأجر بأعطاه الدراهم كذا في الدخيرة، وإذا غرس الأجر في الأرض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لأنه ليس له ملك اليد والتصرف وإذا قلع الأجر الأشجار أو كسر الأعصان لا يملك المستأجر المنع لأن اعتبار هذا البيع^(١) يظهر في حق الشمس لا في حق الشجر، ولو احتطب

(١) قوله لأن اعتبار هذا البيع إلخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل لغير مذكور إذ لم يسر للبيع ذكر هنا وأصل المسألة مذكور في المخطط وغيره، وحاصله أن الأرض إذا كانت مشغولة بالأشجار لا تجوز إيجارها ولقد ذكرنا لجواز الإجارة حياً منها أنه يبيع الأشجار ممن يريد الاستئجار بثمن معلوم ثم يؤجره الأرض فهذا البيع صحيح على قول أحكام الإمام عبد الرحمن الكاتب والشيخ الإمام إسماعيل الزاهد وغيرهم من المشايخ، إلا أن المستأجر يحسب من قلع الأشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يحس الإنسان عن التصرف ملكه كما يحس عن بيع السلاح في أيام الفتن من أهل الفتن وتحمه في المخطط.

المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي، استأجر أرضاً إجارة طويلة واشترى الأشجار لمصح الاستئجار ثم انصرفت الأشجار ثم فسخها فالتزم على ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم تفاسخا فهي للأجر ولو انتفها المستأجر فعليه قبضتها لأنه بيع ضروري لجره الإجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو انتلف الأجر الأشجار في مدة الإجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يحير المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الإجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاصيخان والقاضي بدمع الدين: لا يضمن النقصان لكنه يحير الأجر كذا في الفقيه، استأجر الكرم إجارة طويلة ثم دفعها معاملة إلى الأجر إن كانت طويلة بطريق بيع الأشجار جائز للماملة وإن كانت بطريق المعاملة ثم دفعها إلى المالك معاملة للأجر كذا في الوجيز للكردي، ولو استأجر كرمًا ثم برده وقد كان صاحب الكرم باع الأشجار قبل الإجارة حتى صحت الإجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف للمالك بطل خيار الرؤية ولو أكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزنة المفتي، إذا مات الأجر إجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر يشخص للمستأجر أحق من سائر المزماء كالمزمن بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان، الإجارة الطويلة إذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزنة المفتي، إذا وهب المستأجر الإجارة في الإجارة الطويلة من الأجر قبل انقضاء الإجارة لا تصح لأن الإجارة صارت ملكاً للأجر بائناً للمعجل فلا تصح لأنه يكون هبة ملك الأجر من الأجر كذا في الصعري، استأجر سفناً لينشد له سعيه من خشيه في عرض اثني عشر شهراً بإجارة معينة فقال السفان: إن خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شهراً أو أنقص فاذن له أن يزيد فأنخذ ثلاثة عشر شهراً يستحق الأجر بالزيادة كذا في الفقيه، المستأجر إجارة طويلة إذا أجز من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم إن المستأجر الأول مع أجره تفاسخ الإجارة الأولى هل تبطل الإجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء اتخذت أيام الفسخ في العقد أو اختلفت بأن كانت أيام الخبار في الإجارة الأولى ثلاثة أيام من آخر ستة ثمانية وأيام الخبار في الإجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، والله أعلم

الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل

يجوز الاستصناع استحساناً لتعامل الناس وتعارفهم في سائر أعمار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي، والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما إذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإنه يكون إجارة ولا يكون استصناعاً كذا في المحيط، وفي تجسس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئاً ويستصنع الباقي فيه مثل أن يشتري الأديم ويأمر البائع أن يتخذ له خفا يصعب له قدره وعمله فهذا جائز استحساناً، وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل كية الزجاج والنحاس والخشب والفرد وغير ذلك من الفلسفة وأشياءها إذا تبين صلته وقدره كذا في التتارخلية، والاستصناع بيع هو الأصح والمستصنع بالخيار إذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أولاً وعليه المعنى كذا في الخلاصة، ثم إذا

رضيه للمستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه استصنع كذا في التمهيد، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أسلم للرجل إلى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسعى طوله وعرضه وجنته ورقعته والعزل من الحائك حتى كان استصناعاً فلقبى أن يجوز ولكن استحسن وقال لا يجوز وإن ضرب لذلك أجلاً بصير مسلماً ذكر المسألة في كتاب الإجازات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الإسلام أن الاستصناع فيه للناس فيه تعامل بصير مسلماً بضرب الأجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا بصير مسلماً وفيما لا تعامل للناس فيه بصير مسلماً بضرب الأجل بالإجماع وفي القدروري وإن ضرب في الاستصناع أجلاً فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه إلى قبض اليد في المجلس ولا حيار لواحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس مسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه وذكر المسألة في كتاب الإجازات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه بصير الاستصناع سلم بضرب الأجل بالإجماع كذا في الدخيرة، رجل دفع إلى آخر منوب من الإبريسم ليصم إليه موبس من عند نفسه وينسجه ويرفع آخر النسج والفصل بينهما مناصفة من الربح إن لم يخلط ونسج كل واحد منهما بأجر مثله وإياقي لرب الإبريسم وإن خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب أجر المثل لأنه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى، رجل سلم عملاً إلى حائك ليصنعه وأمره أن يريد في العزل رطلاً من عبده وقال: أمضني رطلاً من عزلك عني أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوباً عني صفة معلومة بإجارة معلومة فإنه جائز استحساناً سواء كان الاستعراض مشروطاً في عقد الإجارة أو لم يكن وإن قال: زدي رطلاً من عزلك عني أن أعطيك عملاً مثل عزلك فإنه جائز ويكون مرضاً وإن قال: زدي عملاً وسكت فإنه يجوز أيضاً ويكون قرضاً ثم إن لم يكن مشروطاً في عقد الإجارة جازت الإجارة قياساً واستحساناً وإن كان مشروطاً فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فإن وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعدما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئاً وقال الحائك لا بل ردك والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم ورثه فالقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه أنه ما يعلم أن الحائك راد في العزل وعلى الحائك البينة فإن بكل رب الثوب عن اليمين يشب ما ادّعاه الحائك فيهرم رب الثوب ذلك وإن حلف برى عما ادّعاه حائك فإن كان الثوب قائماً سباني للكلام فيه بعد هذا إن شاء الله تعالى وإن قال: زد رطلاً من عزلك عني أن أعطيت نسج العزل وأجر عملك كذا درهماً فلقبى أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وإذا جاز هذا فإن احتلوا بعد الفراع من الثوب فعلى رب الثوب، لم ترد فيه شيئاً وقال الحائك ردك فيه ما أمرني أبص فإن كان مستهلكاً ذكر أن انقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه فإن بكل رب اليمين ثبت الريادة وكان عليه جميع ما سعى للحائك بعض بإزاء العمل وبعضه بإزاء نسج الثوب وإن حلف لم تثبت الريادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه نسج العزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم النسج على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من

ونصف وعلى قيمة العرن المشروط على الحادث لأنه قيل المسمى بالعزل وبالعزل من نصف لأن من العزل إعطاء المستاجر ونصف من اشتري منه فيطرح عنه نفسه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى أنه إن كان المسمى مثلاً ثلاثة درهم براء العرن وببراء العمل وقبعة العرن درهم وأجر مثل عمله دية أمر به درهمان من المسمى بطرح عنه درهم ثمن العرن فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيما لم يعمل ويطرح عنه حصه أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتصرف حصه ما لم يعمل في الزيادة من لأجر مما عمل احتلف فيه المشايخ قال بعضهم: يتصرف باعتبار الورث إن كان ما دفع إليه ما من عرن وشرط عليه نصف من ينقسم الباقي من المسمى بعد ثمن العزل وذلك درهمان اثلاثاً ثلثاه ببراء ما عمل وثلثه ببراء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم: بأنه يعرف قدر السقط من نقائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لأن العمل قد يسهل على أحدهم بطول الثوب ويصعب بصره فإنه متى قصر يحتاج إلى الوصل وإلى عمل تدقبي مراراً ومنه حين يحتاج إلى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الأجر بسبب صغر الثوب وتقصيره بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما وإذا وجب اعتبارهما يجب أن ينقسم حاقى من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فإن كان أجر مثله عمله في من ونصف درهمين ونصفاً وفي من درهمين يكون ببراء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصه ما لم يعمل إلا أن يكون التفاوت بين التصغير والتطويل بدراع أو دراعين حيث لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الأجر وتقصيره ثم ماذا يجب آخر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم آخر المثل لا يجاوز به حصه من المسمى وعلى قول بعضهم: إن رضى بالمعيب فعليه المسمى وإن لم يرض بالمعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الأجر في هذه المسألة مصدقاً ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسألة الأولى، فأما إذا كان فاشماً إن كان لا يعرف مقدار ما دفع إليه صاحب العرن فالجواب فيه كالأجواب فيما إذا كان هلكاً من أوله إلى آخره إلا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمه غرضاً مثل عرنه فأما إذا كان ثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع إليه من العزل فإن تصدقاً على أن ما دفع إليه من فإنه يورث الثوب ولا يتبعث إلى قور واحد منهما فإن ورث فإذا هو من واحد ثم تثبت زيادة يبقين فيكون القول قول صاحب ثوب من غير عمن وإن كان متوهم فالقول قول الحادث إن لم يدع وبالثوب أن الزيادة من المدقق وإن ادعى أن الزيادة من المدقق فإنه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة، فإن قالوا: قد يربى المدقق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه، وإن قالوا: المدقق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهداً للحادث فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحط، وتو دفع سمسماً وقال: انشره وربى بينفسج ولك درهم كان فاسداً لأن البنفسج مجهول قدره لأنه قد يقل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فإن كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار حاز لأن المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع

ثوباً إلى صباغ ليصبغه بعصر جازون لم يبر قدر العصف كد في محيط السرحسي، وإذا دفع
 حديداً إلى حداد ليصنعه عباءة سمى بآجر مسمى فجاء به لحداد على ما أمر به صاحب الحديد
 فإنه لا خيار لصاحب الحديد ويحجر على القبول، ولو خالفه فيما أمر به فإن خالفه من حيث
 الجنس بأن أمره أن يصنع منه عباءة يصنع له مرأصم له حديداً مثل حديدته والإبقاء له ولا خيار
 لصاحب الحديد وإن خالفه من حيث الوصف بأن أمره أن يصنع له قدوماً يصنع لتجاره فصنع له
 قدوماً يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار إن شاء صممه حديداً مثل حديدته وترك
 القدوم عليه ولا أجر له وإن شاء أحد القدوم وأعطاه الأجر، وكذلك الحكم في كل ما سئلته إلى
 كل صانع ليصنع به شيئاً سمى كاجلد يسلمه إلى إسكاف ليصبغه حفين وما أشبه ذلك كد
 في حرانة المعين، وسئل عمن دفع إلى سراج بعض آلات السرح وأمره بأن يتخذ سرجاً بهذه
 الآلات وبآلات أخرى يحتاج إليها لإتقان السرج من عند نفسه على أن يدفع إليه أجرة عمله ونسب
 ما جعله في سرجه من مال نفسه فعمل السراج ذلك وذكر جماعة أن أجره عمله وقيمة الآلات
 ثلاثون درهماً فرضي الأمر بذلك وانفقا على أن يعطيه هذا بعد خمسة من ذلك ثم استؤني
 بعض أعيان السلطان ولا تراه عني ذلك السراج وعييه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر أن يصنع
 السراج قيمة سرجه فقل له أن يسترد ما دفع إليه لأن العمل غير مسلم به والآلات مسممة إليه
 قال ومع هذا إذا فرغ من السراج فاقصلت الآلات بعضها ببعض وانفقا وتراصيا على مال يعطيه
 على ذلك فعال هو كابتداء بيع يجوز كذا في فتاوى السمي، وإذا دفع للرجل حديداً إلى
 الإسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يحرق له حفين وسمى له مخدر وانصفاً على أن يعمل
 الإسكاف ويبطئه من عمله ووصف به اسطوانة والسعل فهو حائر اسطوانة وانقياس أن لا يحرق
 وكان مخدراً ما لو دفع ثوباً إلى حياض ليحيط له حبة على أن يحشوه ويبطئه من عمله بأجر
 مسمى فإنه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الحبة في الأصل على هذا الوجه وفي
 المنتقى ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع إلى حياض طهارة وقال يبطئه لي من عندك
 فهو حائر وقامه على ما إذا اشترى حفاً وقال للبائع انعه يعمل من عندك فصار في مسألة
 روايتان، ولو دفع إليه بطلانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم إن محمداً
 رحمه الله تعالى حوّر هذا التصرف وإن لم ير صاحب الجلد السرح والبطلانة وصرفه إلى رجل
 وبطلانة يمينان يذلل الخف وكذا إذا أمر الرجل إسكافاً أن يحرق على حفيه ومكعبيه أربع قطع
 من صرح يكده ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحساناً وكذا أن يرفع الخرق في الخفاف يجوز من
 غير أن يرى الإسكاف الرفاع، وفي نوادر أبي سماعة شرح الإرياء في السعل وهكذا في لقطع
 لأربع وهكذا في ترفيع الخرق فإذا فيه روايتان وإذا عازت هذه الإجارة استحساناً فإذا عمل
 للإسكاف وأتى به إن كان عمله صالحاً مقارياً لا يصاد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم
 يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة بمرور لا حقيقة الموقعة من كل وجه وليس لصاحب الجلد حار
 رؤية لا في حق العمل ولا في حق العمل هذا إذا عمل عملاً مقارباً صالحاً فأما إذا أفسد بان
 خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار إن شاء ترك الخف عليه وصممه قيمة
 جنده وإن شاء أحد الخف وأعطاه الأجر، فإن ترك الخف عليه وصممه فلا أجر عليه وإن أحد

الخف فإنه يعطيه أجر مثل عمله في حرر الخف غير منعم ثم بعد ذلك يعطيه قيمه ما راد بعمل فيه ومعرفته قيمة ما زاد العمل فيه أن ينظر إلى قيمة الخف محرراً غير منعمل إلى قيمته معللاً، فإن كانت قيمته غير منعمل عشرة وقيمتها معللاً ثنى عشر عمم أن قيمه ما راد فيه درهمان فيكون درهماً قدر ما زاد العمل فيه ثم ينظر إلى أجر مثل عمله في حرر الخف غير منعمل فإن كان ثلاثة مثلاً يضم إلى قيمة ما راد فيه خمس ثم يقابل المسمى فإن كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا إسكاف ذلك وإن كان المسمى أقل من خمسة بأن كان المسمى أربعة مثلاً يعطى له أربعة وإذا اعتبر قيمة ما راد العمل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله في حرر العمل وفرق بين هذه المسألة وبين ما إذا دفع حراً محرراً إلى إسكاف ليعمله بعمل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الإجارة استحساناً للتعامل فعمله بعمل لا يعمل به حتى أقصد الخف بذلك ونسب لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسألة واختار الأخذ فيه يعطيه أجر مثل عمله وقيمه ما اتصل به من العمل مزيلاً غير مذكور لا يجاوز به ما سمي وما أوجب مع أجر المثل قيمة ما راد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة العمل والبطانة مزيلاً غير محرر والمتصل بحقه للإسكاف في الموضعين حين مال وعمل ثم في أحد التوضيحين أوجب قيمة ما زاد العمل فيه وفي الموضع الآخر أوجب قيمة العمل مزيلاً غير محرر ومن مشايخ من قال: لا فرق بين المسألتين مذكر في ثلث المسألة يكون ذكراً في هذه المسألة أو صاحب الخف إذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في حرر الخف والعمل والبطانة ثم قيمة العمل والبطانة مزيلاً فله ذلك كما في تلك المسألة ومنهم من فرق وقال في مسألتنا: يمكن إيجاب قيمة ما راد فيه العمل والبطانة وفي ثلث أسأله لم يمكن إيجاب قيمة ما زاد العمل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المسألتين جميعاً لا يجاوز به ما سمي فمن مشايخنا من قال: أراد بقوله لا يجاوز به ما سمي قيد يخص للعمل، فاما ما يخص العمل فإنه يجب بالعمى ببلغ ومنه من قال بأنه لا يجاوز به ما سمي في حق منعمل والمعمل جميعاً كذا في الخيف، وكذا إذا دفع إلى فلان قصعة وأمره أن يتخذ له فلسوة ببطانة فهو على ما وصفنا فإن جاء به غير جيد فلا حيار له إلا إذا شرط عليه الجيد فيحبر كذا في العتبية، وإذا استصنع الرجل حفاً عند إسكاف فعمله وصرع منه فقل المستصنع. هذا ليس على المقدور والخيرز والتقطيع الذي أمرتك به وقال الإسكاف: بل بهذا أمرني وأراد الإسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ إذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد استحلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الدحية، ولو دفع إلى إسكاف ثياباً ليقطع له حفاً ويحرره بأربعة دراهم فدفعه إلى آخر بدرهمين إن أعطاه وأداه من عنده أو عمل بعض الاعمان طابته به الريادة وإلا يتصدق بها كذا في التندوحانية، ولو أن رجلاً دفع حفاً إلى رجل ليعمله من عنده بأجر مسمى فعمله بعمل يشبه الخف فهو جائز عليه وإن لم يكن جيداً ولا حيار له وإن شرط الجودة فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد أجبر على قبوله ولا حيار له كذا في الدحية، وبشرط عليه جيداً فعمله بغير جيد فإن شاء ضمنه قيمة الخف وإن شاء أحد الخف وأعطاه أجر مثل عمله وقيمه ما زاد فيه لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع، قال: وبو احتساف في قدر لأجر بأن قال الإسكاف. شرطت لي درهماً وقال رب الخف: شرطت لك دافقين وقد حرره على ما

وصف له ولم يختلف في ذلك وأقاما جميعاً القيمة المالية بنية العامل ولم يذكر الجواب فيما رآه
 لم يتم لهما قيمة ويجب أن يحكم في ذلك قيمة العمل مراًياً ويحمل القول قول من يشهد به
 قيمة للعمل كان في الصبح فإن كان قيمة العمل درهماً كما يدعيه الإسكاف فالقول قوله مع
 يمينه وإن كانت قيمة العمل تشهد لأصحابه بأن كانت دقيقين كما يدعيه صاحب الخلف حين
 القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وإن كانت قيمة العمل لا تشهد لأحدهما بأن كان نصف درهم
 فإنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا إذا حلف في مقدار الإجارة، فأم إذا حلف
 في أصل الإجارة قال صاحب الخلف: عمنه لي بعمر آخر وقال الإسكاف: لا بل عملته لك بأجر
 إنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فإن حلفا ولم يشك واحد من الآخرين ذكر أن
 صاحب الخلف يعزم قيمة ما زاد العمل فيه قال: ولو عمل لحف كنه من عنده حتى كان
 استصاعاً ثم احتسب ثل النقص في مقدار الأجل كان القول قول الإسكاف ولا يتحالفان هكذا
 في الذخيرة، قال سراج: ابن أبي بزة، يفتيه يقوم المقومون فما يقولون بدفعه إلى قرصه
 وبه وقومه رجل بالتعاقب وأن الصانع هله آخر مثله وقال: أبو حامد وحمير البوري هو عماله
 المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في الصفة، رجل دفع إلى صانع عشرة دراهم فصفه
 وقال: رد عليها درهمين يكونان قرصاً علي وصعه ثلثاً وأجره درهم بصاعه وجاء به محسوباً
 وقال: زدت عليها درهمين وقال صاحب الفصة: لم ترد عليها شيء فإنه يحلف كل واحد
 منهما فإن حلفا يحير الصانع إن شاء دفع القلب إليه واحد منه خمسة دراهم آخر عشرة
 وإن شاء دفع إليه عشرة دراهم فصفه واحد القلب لأن الصانع يدعي على صاحب الفصة قرص
 درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصانع استحقاق ثلث يعبر شيء وهو ينكر
 فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاصصهم، دفع مصحفاً إلى مذهب يذهبه مذهب من
 عنده وأراه المذهب المودجاً من الأعشار والأخماس ورؤوس لأي وأوائل المسور فأمره رب المصحف
 أن يذهب كذلك بأجرة معلومة لا يصح لأن مقدار هذه الأشياء مجهول كذا في الفية، وإن
 اشترى ثوباً على أن يحيطه بالبحر عشرة فهو فاسد ولو حده إلى حده شراكين وبطل استأجره
 على أن يحذرهما له بأجر مسمى حار وإن اشترط عليه الشراكين فأرهب إياه ووصفه ثم حذاهما
 له كان جائزاً استحساناً كذا في المبسوط، وإذا دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه بعصر من عنده
 فصبغه بما سمي إلا أنه حلف في صبغه ما تعين به فإن أشبع أو قصر في الإصباغ حتى تعيب
 الثوب فصاحبه باختيار إن شاء ترك الثوب عنه وصبغه فيمعه ثوبه أبين وإن شاء أخذ الثوب
 وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاور به المسمى كذا في حرانه المعين، ولو شرط على أحباط أن يكون
 كم القميص من عنده كان فاسداً لعدم اعرف فيه وكذلك لو شرط على الباء أن يكون الأجر
 والحص من عنده وكل شيء من هذا الجنس بشرط فيه على العامل شيء من قبله بعبر عليه فهو
 فاسد فإذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل أجر مثله مع قبضة ما رآه كذا في المبسوط

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

إذا قال آخر آخرتك فاري هذه يوماً واحداً بكذا والمئة محلاً أو قال: جردت دوي
 هذه سنة يوماً بكذا وبالي السنة محلاً فسكها سنة كان عنه آخر مثله في يوم واحد ولا شيء،

له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان، استأجر مسجداً لعمل فقال: لا أريد الأجر بل
تعمل لي مفسداً للمسجدة من الخشب ثم طلب الأجر إن كان ما طلبه له قيمة يجب أجر مثل
والأفلا كذا في الوجيز للكردي، جل استأجر دأ مدة معلومة في محلة ثابتة ائدة راية
حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من الناقبة قاتلاً لا يجب
الأجر وهكذا كان أئني والذي كذا في الصهريفة، الخياط إذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على
يدي به وهو ليس ببالغ بطر منه في الطريق فإن كان النسي عملاً صانعاً يمكنه حفظه لا
يضمن وإن لم يكن صانعاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط، دفع إلى خياط ثوباً ليخيط له
عبه أو حبه ولم يشارحه الأجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب ريباده على آخر مثله قال
القفيه أبو اسبت رحمه الله تعالى: عدي أن الريادة جائزه في فوهم جميعاً وبه يعني هكذا في
الكبرى، إذ قال للحمال، حمل هذا بي بيبي أو من لخياط حظه إن كان خياط معروفاً بأنه
يخيط بأجر وإخما كدلك يجب الأجر وما لا فلا كذا في المحيط، قال للخياط حظه بأجر
فقد، لا أريد، الآخر فحاضه لا يستحق الأجر كذا في الوجيز للكردي إذا دفع إلى خياط ثوباً
صاحبه ولم يشترط لأجر له الإجارة إلا إذا كان لا أريد من الأجره كذا في السراجيه، رجل
أقرض إنساناً دراهم أو ديناراً وأرد أن يسكن دار المنقرض بعير جر يستأجر المنقرض دار
المنقرض مدة معلومة به وأكثر بأجر معجل ثم يبيع من المنقرض شيئاً يسير بثلث الأجره
حتى يصير الأجر مضافاً بشئ منافع من المنقرض كذا في حواشي القفي، قال رب الدين
مديونه، أكره بي هذه الأرض^(١) بجهة المراجعة فكرها فله أجر منه لأن لمديون إذا دفع حماره
أو أرضه لرب الدين يستفح به ما دم عليه لدين فعليه أجر انش هذا أئني كذا في القفيه، رجل
استقرض من رجل دراهم ودفع إلى المنقرض حماره يستعمله المنقرض ويكون عنده شيء أن يوهي
المنقرض دبه ببعثه المنقرض إلى سرح وسلمه إلى غار يبعثه فعقره اندب ضمن المنقرض قيمة
الحمار كذا في فتاوى قاضيهان، بو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن جانيبي هذا
من لم أرد غلبت دراهمك لا أصالك بأجره، جانيب التي حب غلبت هبه لك دفع
المنقرض الدراهم وسكن لجانيب مدة قال، إن كان ذكر ترك لأجره عليه مع استقرضه منه لئلا
ولا حرة واحدة على المنقرض بربك به أجز انقل وبك كان ذكر ترك لأجره من الاستقرض وبعده
فلا أجز على المنقرض والجانيب عنده عارية وفيل التصحيح به يجب جر لئلا في توجيه كذا
في النصير به، قال بحر بدين وعليه لقوى حكمه في الكبرى، رجل أقرض إنساناً دراهم ثم
إن المنقرض جر حجر المنقرض من المنقرض كل شهر لدهم قال أبو القاسم، لم يمكن الحجر
الغيران قيمة ولا يستأجر حادة لا يجب على المسأجر شيء كذا في فتاوى قاضيهان، مستأجر
المنقرض بقرض على حقه عن مضمون مضم الأجره كالسكين والنشط والمنفعة كل
شهر بكذا حسب منه الأئمة المختلفون، فليل يجره لا كراهة منه الإمام محمد بن مسلمة
وإمام صاحب الكامل مولانا حسام المدين عياض، ورجال الدين أبو فتح محمد بن علي
وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أئمة الأئمة ولم جعل المنقرض العين لمسأجر في قبالة

(١) حربه بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل ربحاً أقرب الدين ريباده به على دبه به بحراري

المقرض وحفظهما معا يجب الأجر، وفي الفتاوى: أنه لو حفظ العين مع القالة لا أجر له لأنه يحفظ القالة لنفسه لا لغيره والعين ها هنا تبع وقد رأيت فتوى الأستاذ في هذه المسألة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي، ولو دفع المقرض إليه قبالة^(١) واستأجره على حفظ الخط لم يجز لأن حفظ الخط له لإحياء حقه ولو هلك الخط أو السكين مثلاً واحتلفا بعد السنة فقال المقرض: هلك بعد السنة وقال المقرض: هلك منذ سنة فالقول قول المستأجر المقرض لأنه ينكر زيادة الأجر ولو دفعه الأجير إلى امراته أو إلى من في عياله ليحفظه يجب الأجر، ولو دفع إلى اجبي لا شيء له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط حائر ويصير الثاني وكهلاً بالحفظ ولو أدن له المستأجر أن يمنع بهذا السكين بفعل المقرض لا أجر له زمان الانتفاع هكذا هي الفقية، استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب إليه حثك الإقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المجهود كل ذلك فعل المقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع إلا أربعمائة وخمسين ديناراً ونفى على ذلك شهر والمقرض معترف بصحبه ذلك تجب الأجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بنسبة الخمسين التي لا يدفع إلى المقرض بخلاف ما إذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فإن المقرض لا يتمكن من مطالبة الأجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف والمقرض عقداً عقد لإجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في ذكائك الصكاك وأمره المقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبذل الإجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعدما قبضه من المقرض عند الكاتب ليكتب ما عينه وأوصافه مستقصي في الوثيقة فنمضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهة من الزمان والعين عنده هل يجب الأجر بالحفظ لتلك المدة أم لا أحاب بعض الأئمة يجب لأن الشروط على الأخير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل من يعتمد وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وإنه يعلم المستأجر ورضي إذا دفع المقرض العين المستأجر على حفظه إلى من ليس في عياله وأمره بالحفظ وحفظه زماناً يجب له لتلك المدة أجر على المقرض كذا في حزانة المفتين، ستقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط أخي كذا في الوجيز للكردي، ولو وكل المقرض رجلاً يستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدينار لم يعر على الموكل مالم يعين الأجرة أو يعين بأن يقول: عني أية أجرة شئت، ولو استأجره حفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسخها قبل مضي المدة وإن لحقه ضرر لكن ضرر يقابله مفعة الحفظ كاستئجار خياط وانقصر والطحان بخلاف المكتتب إذا حضر من أريد الكتابة إليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض، ولو استأجر رجلاً أو ثلاثة حفظ السكين فحفظها أحدهم فعليه كل الأجر إذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل وإلا فنصيبه كمن استأجر رجلاً يحملان حشوة إلى منزله بدينار فحفظها أحدهما كذا في الفقية، قال رضي الله عنه: «العين المأخوذة في الإجارة» بده يارده^(٢) كذا في حواهر الفتاوى، إذا

استقرض الوصي أو المتولي لأجل التصير والوقف وعقد الإجارة المرسومة هل يتعدى التزامها إلى مال الوقف والتصير، قال بعضهم: إن لم يجد بد منه يتعدى إلى مال الوقف ومال التصير كما إذا أمق بمس مال الوقف أو التصير على العالم لتحلص ماله كد في التوجيه للكردي، دفع إلى آخر مالا وأمره بأن يدفعه إلى فلان قرضا ويعقد له عقد الإجارة المرسومة مدع الوكيل المال إلى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عبداً دفعه إليه كل شهر بكد ثم مات المستأجر لوكيل لا تنفسح الإجارة بموته لأن من عقد له الإجارة باق وهو الموكل وهذا لأن لتوكيل بعقد الإجارة من مقروض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ واسوكيل بقبول الأعمال صحيح كذا في حزمة المعتن، ولو وكله بأن يستقرض ويعقد لإجارة المرسومة على أن يحرص موكل عن عهدة كل ما لزم عليه لفعل فالأجر، الاستمرار على الوكيل كد في التوجيه للكردي، رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطي رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضا لرب الدار على القاصر، ثم انتقضت الإجارة بسهما بموت أحدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فيعد ذلك أن كان المستأجر قد استقرض أودا من أجرة الدار رجع على الآخر ما أعطى وإن بقى الفصل لم يرجع على الآخر إلا مثل ما أمره بالأداء ويرجع الآخر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الدجيرة، وإذا وجب للأجر على المستأجر من يانقرض أو يحوه فقد استأجر للأجر، احتسب هذا من مال الإجارة وفارسته، فرور ولو مال إجارة^(١) فقل الأجر: فرور^(٢) فقد انفسخت الإجارة بغيره كد في المحيط، لو كان للمستأجر على الأجر دينار والأجرة دراهم فتباعد بجور وإن كان أحسن مختلفا بتراضي كد في التوجيه للكردي، رجل ستأجر أرضاً موقوفة على مسجد إجارة شرعية فعمرها وورعها وحصل له من مالها أكثر من الأجرة إن كانت التي سألها هي أجرة مثله في وقت انعقد طاب له بفضل كذا في حواهر الفتاوى، جاء بالمال، بي بغيره ليؤديه وتنفسخ الإجارة المصهودة فتوارى المقرض أو كمل بنفسه على أنه إن لم يوفه عبداً فعليه دفعه به فتورى المكفون به أو حلف بطلاق امرأته إن لم يؤده لليوم الألف فجهد بمال فتوارى ابتاع إن عدم القاصي تمتعه وقصده الإضرار ينصب له وكيلاً يسلم له المال وتنفسخ الإجارة ولا يكون كميلاً بالمال ولا نسلق امرأته فإن لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا ومسمه بيه تمت الأحكام المذكورة وينعد القضاء لكونه محتمداً بيه كد في التوجيه للكردي، ساحة بين يدي حدوث لرجل في لشارع فأجره من رجل يبيع العاكهة كل شهر درهم فما بأحد من الأجرة فهو لعاقد لأنه عاصب قال الثعقبه أبو اللث: رحمه الله تعالى هذا إذا كان ثمة بناء أو دكان لأن يدلك بغير عاصباً أما بدونه لا يصير عاصباً، وعندي أن الصحيح هو الأول كذا في المحيط، وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انقضت مدة الإجارة هل يأمر برفع ذلك قال: يؤمر بذلك قبل قبضته أو كثرت إن لم يأخذ خائلك بالقيمة فيل، فإن كان حصل يادن مالك قال: وإن كان فعل بإذنه قال: وذكر في الشرب أن من ضي بإجره غيره بناء في أرضه أو بمروره في أرضه فهاهنا له ذلك لم بدا له أن يسع من ذلك يكون له الميع لأنه غير لازم كد في السلمي،

وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة قال: فله الأجر الذي سمي، ولو قد: كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط، رجل أجرة أرضاً من جيلة قرية معظمة متفرقة سهامها فقص ماء فئاتها واحتيج إلى بقاء راتده وطلب أربابها التفتة فتفتة هذه الأرض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب التفتة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب التفتة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية مفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فقص ماء فئاتها وطلب المستأجر من لأجر تفتة القضاة لم يرد في مائها ليس له أن يلزمه الإنعاق لا محالة ولكن ينظر في القصاص فإن كان نقصاً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الأرض التي وقعت عليها الإجارة فإن الإجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الأرض أنه تنفسخ الإجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي إن شاء أمسك بحصنه وإن شاء فسح وإن كان نقصاً يسيراً بحيث يصل الماء إلى الأرض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يمكنه ولا يشبهه ويدخل فيه سرور فاحش فهو بالخيار إن شاء فسح الإجارة وردها، وإن شاء مضى على الإجارة بما سمي من الأجرة عدا هو الجواب في هذه المسألة فيما أرشدنا ميدياً واستاداً شيخ الإسلام القاضي أبو المعالي نور الله مريجه ووصاه به ولم يذكر في الكتاب ولو أجرة القرية وماء فئاتها يسفي عشرون جريباً في، شلقه روز^(١) فقصر وعاد إلى عشرة تنفسخ الإجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتحريم في الباقي على قول أستاذي شيخ الإسلام: هكذا ذكر وهو الصحيح، رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجد من مولوي للمسجد سنة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الأرض إلى رجل مراعه بالنصف على أن يزرعها بيد الدافع فما حصده قال أهل المسجد: إن الأجر لم يمكن متولياً ولا نصح لإجارة يأخذ ثلث العلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فإن أقام المستأجر البيعة إن الأجر كان متولياً فإنه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية العلة بيته وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وإن لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يحب عليه آخر المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في حواهر الفتاوى، قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار: استأجر أرضاً وقعاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الإجارة فللمستأجر أن يستقيها بأجر المثل إذا لم يمكن في ذلك ضرر قبل بها ولو أمي لمؤخرف عليهم إلا القلع هل لهم ذلك فقالوا لا كذا في القنية، قرية فيها أرض سبيل أجراها أهل القرية سنين معلومة إن كان فيه مصلحة للقرية يجوز تصرفهم فيها كذا في حواهر الفتاوى، ونكره إجارة أراضي مكة لقوله عليه السلام من أكل أجور أراضي مكة فكأنما أكل الربا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان، رجل استأجر أرضاً مفزعة أكثر مما كان في ملكه إن لم يرضى المالك وفسخ فقد انتسخ في حقه وإن لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر أن يقسخ بقدر ذلك وإن لم يقر الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنعه من

الاستدفاع فليس بالمستأجر حتى يفسح في ذلك القدر من عدم أنه ملئ العير وكيل المستطاب قد
 آخر قرية من رجل إجارة شرعية فزرعها استأجر ثم رد آخر في لاجره فأخذ منه وأجر من بحر
 لا يجوز شراء من هذه القرية يعني في علاتها وحبوبها لأنه ملئ الأول هكذا في جواهر
 الفتاوى، مزارع بالثلاث كرب الأرض مراراً ثم جره مع رب الأرض لا يجد المستأجر له الشئ من
 الأجر بعقده لأن لم يستحق شيئاً بمجرد التكرب كذا في لسانه، عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى آخر عقده من رجل وسلمه إليه ثم باعه من غير عذر وسلمه إلى المشتري ومات في يده
 فليس للمستأجر أن يصح للمشتري فمته فاستأجر في هذا يحالف الأرض كذا في لسانه
 ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أكرى من رجل دراً بعده سنة فسكن المساجر
 الدار ثم باعها الإجارة في العبد فإنه يرد العبد ويعطيه أجر مثله الدار وإذا عصب رجل لدار
 مساجرة من المستأجر ثم تركها فباعها فإراد المساجر أن يتنفع عن قبضها في باقي مدة وإراد
 الآخر أن يمسح عن التمسيم فليس للمساجر أن يمسح عن قبض في باقي السنة ولا الآخر أن
 يمسح عن التسليم قال بعض من يباح هذا والله يمكن في السنة وقد يرغب في الاستئجار
 لأجله ولم يسم في ذلك الوقت فإن المستأجر يمحبر وفي الأصل رد ساجر عشر من الإيجل إلى
 مكة بعد بعينه أو يعير غيره فإن كان العبد بعينه بالإجارة جائزة، وإن كان غير بعينه بالإجارة
 فاسده ثم إذا كان لعبد بعينه حتى حارث لإجارة فهلك العبد قبل تسليمه بعد استأجره
 لمعقود عليه كان على المساجر أجر مثل الدار، وإذا كان لعبد يعير عليه حتى فسدت الإجارة
 كان على المساجر أجر مثل مات العبد أو لم يمت كذا في المحط، ساجر مشتري العبد يباح
 قبل قبضه شهراً يدرهم لتعظيم العبد الخبز أو لحياطة حارث وله لأجر إن علم، وإن مات في يده
 البائع قبل الشهر أو بعده مات من دون البائع ولا يكون هد قصداً، وكذا لو كان ثوباً فاستأجره
 لعبد أو حياطته حارث وإن هلك فإن كان بقصه لقطع أو العسل صار فاصداً فهبت من مال
 المشتري ولا فمن مال البائع ولو استأجر المشتري ليحفظه نه كذا هكذا، والإجارة طلة لأن
 حفظه على البائع حتى يسمه إلى المشتري كذا في القصة في باب استئجار مستعرض لمقصود،
 رهن دار غيره وهي معدة للإجارة فسكنها المرنهون لا شيء عليه لأنه لم يسكنها منتمياً بالأجر
 كما يرونها لمالك فسكنها المرنهون كذا في القصة في باب بقاء الإجارة، استأجر نراهن المرنهون
 لحفظ الرهن لم يجر استأجر المودع للحفظ حارث كذا في السرجية، وسئل عن استأجر دار
 مشاهرة وخرج منها وخلف مرائه ومتاعه فيها فإراد المأجر إخراجها وفسخ الإجارة قال ليس له
 ذلك بعير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في بعض الشهر فمضى مضي هذا الشهر
 فقد انتقضت الإجارة الأولى ودخل الشهر الثاني في إجارة الثاني ثم بخرها وباعها بتولية له
 وتسلم الدار إلى الثاني كذا في الحاوي بفتاوى، رجل تكرر منزلاً كل شهر بدراهم معلومة
 فطلق الرجل المستكرمي المرأة وخرج من العير وذهب هل لصاحب المنزل سبيل على المراد قال لا
 وليس لصاحب الدار أن يخرج امرأة من المنزل حتى يهل بهل الهلام فإن جاء انهلال والزوج عاتب
 هل لصاحب الدار أن يفسخ الإجارة ويخرج امرأة من الدار يجب أن تكون المسألة على
 الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى له ذلك كذا في المحيط، وإذا تكرار متزلاً كل شهر بدرهم على أن يمر به ولا يبرل غيره فتزوج امرأة أو امرأتين فله أن يبرلها وليس لصاحب الدار أن يأنى وهذه أمثاله مؤولة وتاويلها أن لا يكون للمبرل بئر بالوعة ولا بئر وضوء كذا في الدخيرة، رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء عسكت معها سنة فيه ثم حطب صاحب المنزل للكراء وقد احببت المرأة الزوج أن المنزل معها بكراء أو لم تحبها فلا جرة على المرأة دون الرجل فإن كان قال بها. نكث علي مع نفقتك اجر المنزل كذا وكذا وصمته لرب المنزل فهو عليه وإن أشهد بها به ولم يصمته لرب المنزل ثم لم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط، امرأة عسكت بيت احتها بغير رضاها سنين وكانت تنفخ على بالجرة عليها اجر المنزل كذا في القصة، قال في الاصل أيضاً رجلان استأجرا منزلاً من رجل كل شهر بدرهم وشرطاً فيما بينهما على أن يبرل أحدهما في أقصى الخائوت والآخر في مقدمه ولم يشترطاً ذلك في أصل الإجارة قال: الإجارة حائزها ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب أن الإجارة لا تصد إذا لم يكونا شرطاً ذلك في أصل الإجارة ولم يذكر أنهما إذا شرطاً ذلك في أصل الإجارة هل تصد الإجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولغاثل أن يقول بأنه تصد الإجارة وساقط أن يقول بأنه لا تصد الإجارة كذا في الدخيرة، منزل بين غائب وحاضر قد تسم فللمحاضر سكنى نصيبه لا جميعه وللقاضي أن يؤجر كله إذا خيف عليه الخراب وأمسك الأجر وإن لم يفسد سكن الشريث قدر حصه وعن محمد رحمه الله تعالى يسكن الجميع إذا حطب عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي، دار معده للإجارة صارت إرثاً بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الآخرين مدة لا يحب عليه أجر كذا في القصة، رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها مناعه وأقفلها وعاب فجاء متفعل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها ووضع في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد مناعه إلى الحجرة وأقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الأجرة من وقت إخراج المتاع كذا في الخلاصة، في التيممة مثل أبو ذر عمن استأجر داراً سكنها غاصب في مدة يمكن إخرجه فقال لا اجر لمدة انقصب وسألت أبي الفضل الكرماني عن رجل عصب صبرة ودفع إلى لصانع لتعده له قمقمه بكدا من الأجر والصائع يعلم أنه غاصب هل له لأجر على الأمر فقال نعم قلت له لو عصب صبرة والتخذ قمقمه ثم جاء المالك هل له أن يأخذه؟ فقال ليس له أن يأخذه قلت لو عصب ثيراً فجعله سوار فجاء المالك فقال له: أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل علي بن أحمد رحمه الله عن رجل له دكان وحدث الدكان في يد رجل آخر فطع قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال: لا أؤجره منك لأنه لا حق لي فيه اليوم لأنني أجزته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فأخروا عليه وقالوا: أجره من وإذا دفع ذا اليد وخرجته منه فأجره منهم هل يصح إقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الإجارة منهم بعد هذا الإقرار فقال: لا تصح فيما بقي من المدة الأولى كذا في التنازعانية، أجرها المصعب ورد أجرتها إلى المالك تطيب له لأن أخذ الأجرة إجارة للإجارة قال رضي الله عنه فحمل أخذ الأجرة إجارة من غير فصل قال القدوري: الأجر للمالك إن أجاز قبل المصل وإن أجاز بعده فلهامه كذا في القصة في باب الإجارة المضافة، سكن رجل دار الوفاء بأهله وأولاده وحدهم فاجر لمثل عليه ولو غصب

داراً معدة للاستعلان أو مرفوعة أو للتيقن وأجرها مده معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر^١ يلزمه المسمى لا أجر المثل قبل له. وهل يبرم العاصب الإجارة من له الذر فكيف لا يمكن يرد ما بهن على الثالث وهو الأولى ثم مثل يلزم المسمى لمخالته أم للعائد^٢ فعاد للعائد ولا يطيب له من يردّه على الثالث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصق به كذا في العيب في باب بناء الإجارة، ولو أساحر صنائط ليرين العروس فأنوا لا يطيب لها الإجارة إلا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا ثمة من قبل يسعى أن تحوز الإجارة إذا كانت مؤقته أو كان جعل معلوماً ولم ينقش التمثيل على وجه العروس ويطيب لها الآخر لأد تزين العروس مباح كذا في الظهيرية، في الكبرى أهل بدة ثقلت عليهم مؤنات فعمل فاستأجرو رجلاً بأجره معلومة فذهب ويرفع أمرهم إلى السلطان الأعظم سحفت عنهم بعض الخف واحد الأجرة من عدهم غنيتهم وفقرهم ذكرها هـ أنه إذا كان حال لو ذهب إلى يد السلطان لها به إصلاح الأمر يوماً أو يومين جازت الإجارة وإن كان بحال لا يحصل ذلك إلا بعدة فإن وقتوا للإجارة وقتاً معلوماً بالإجارة حادثة لا أجر كنه له وإنه به يؤقوا فهي فاسدة وله أجر مثله والآخر عندهم علم لدر مؤمنهم ومنافعهم في ذلك قال القاسمي محر لدين هذا منه توسيع وموع استحسان أم على جواب النكتة فلا تجوز هذه الإجارة إلا مؤقته وبه يقتضي وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من سوغيت وإن كان بده إصلاح الأمر يوماً أو يومين كذا في المصنوعات، عن مـ لعرب أساحر بعض أهل العربية نجير يقطع الأحجار ويحفر الجبل ويكسح النعم فريد الماء فزيادته لجميع أهل العربية وكذا لو حفر عبد أخرى في حريم هذه العرب أو زاد في سعة هذه النعم أو سملها ليظهر ربادة في أيها فهي لجميع أهل العربية لا يستحق المستأجر فلو حفر عبد أخرى في غير حريم هذه العرب فلهاء كذا في الصغرى، والآخر عليه كذا في الخاوي للعناني، وليس له أن يحفر تلك الريدة في بحر أهل العربية إلا رخصه جميعاً من يحفر نهراً آخر في أرض الموات، في ملك نفسه كذا في الصغرى، رجل سناحر من رجل عشرة أيام كل يوم بدوهم ثم إن المستأجر أودع المزرعة عند الآخر خمسة أيام من عده بعثه كذا على المستأجر أجر العشرة الأيام لأن بد المودع كشد المودع، ولو كان مكان بوبعة عديه وباقي المسألة بحالها ففي وجوب الأجر في مدة العارية أو بنان كذا في مدحيرة، وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً ليبني له حائطاً أراه موضعه وسمي طوبه في السماء وهو له على وجه الأرض وعرضه على أن يبني كل انفع آخره بكدا وكذا من جعل بكدا وكذا من الدرهم عيسى في لسن فادخل الف آخره بأجره المسمى بها ثم مات بناء، فإن لأجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بقي ليخصي بخصه ما بقي على نفسه كذا في المحيط، استأجر داراً وبني فيها حائطاً من رب كان فيها بعير أمر صاحب الدار ثم راد خروج وتراد نقص الحائط هل به ذلك يصح إن كان أحد من الرب بناء وبني الحائط من الذين فله ذلك وعليه قيمة السراب ولا كان مني الحائط من الصبي، كذا به حصة رده باسداً^٣ فليس له أن يخصص

(١) قوله يلزمه المسمى لا أجر المثل إلخ قال العلامة السبكي الصواب إن هذا مفرغ على قول من ذهب إلى أن على ما عساه القاصرون فعلى العاصب جر مثلي أهائي إن كان ما بهن من مستأجر أجر المثل أو دونه فهو كثر يرداً رتد أيضاً لعدم فيه له كذا حريم الحمري ووه أبو تميم كذا في رد المحتار بطله المصحح

(٢) المعجزة بالعناء اهـ

اخلف كذا في الدخيرة، في عهد عن شمس الأنمة الأوزجندی قال لضيان اصنع لي هذا
 اخرب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخرب وأصلح الكل فلا شيء له سوى عشرة كذا
 في النقية، في جامع الفتاوى وبو استاجر رجلاً نيسياً به مائة حولها كذا وعرضه كذا فلما بى
 بعضها انهارت بهجب لأجر بحسابه، وبو استاجر بيحمر بئراً عشرة ادوع فحفر خمسة ادوع ثم
 قال: لا اقدر ان أحفر ليقبه من غير عدد أحيسه حتى يحفره ولو دفع إلى رجل مالا يدفع إلى
 فلا في مصر كذا بأجر مائة فعال لرسول دفعت وأنكر المرسل، قال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى: بضمن، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا بضمن كذا في انتشارحانية، قال محمد
 رحمه الله تعالى: بضمن عصب من آخر أرضاً وأجرها من رجل بعينه فله بعدم انانث حتى
 مضى بعض السنة ثم علم وأجرها قال: أجز ما مضى من الإجارة للعاصب وما بقي لرب الأرض
 وبى وقت الإجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فلا أجر كذا للعاصب كذا في الفتاوى
 وفي الفتاوى لو استاجر من آخر دارين فانهدمت إحداهما أو عصبت أو ما أشبه ذلك فله ان
 يترك الأخرى كذا في المحيط، إذا ادعى ثلث عينا أحدهما يدعي الإجارة والأخر الشراء فأنكر
 المدعي عليه فليستاجر فأراد مدعي الشراء ان يحلله على دعوى الشراء به دلت، ولو ادعى
 الإجارة فمر به لأحدهما فأراد الآخر ان يحلله ليس له ذلك كذا في القصرى، في انبئته سئل
 علي بن أحمد عن رجل دفع داراً لسكى لإمام هل به ان يؤجرها من غيره فقال: بى له ان
 يؤجرها ويثقل عليها والذي فأنجب كذلك كذا في انتشارحانية، ولو دفع إياه عبداً على أنه بى
 شاء فبسه بالشراء بألف درهم وبى شاء أجره ستة بكد فقبض وهلك عبده بعد الاستعصان فهو
 على الإجارة فلو قال: أردت انك بى كانت قيمته مثل الآخر أو أكثر قبل فوته وإن كان لأجر
 أكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في انتشارحانية، وإذا اشترى شيئاً
 وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كذا بى باعه رهنه إذا كان مقبلاً فإن كان عقاراً فقبل هو
 على الخلاف في بيع وجب، لا تجوز الإجارة إجماعاً كذا في المحيط، تعيب حيوانات عبيداً لا
 يصلح للعمل فأصبح المثلث بعهده وترك نصف حتى تمت السنة فعليه اجر كل الحيوانات ما لم
 يرد له لكونه معيباً وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في النقية، رجل دفع بى حر عحولاً
 يربها فإذا كثرت باعها ففاضل الثمن بينهما فبها بصاحبها وتحافظ أجره فحفظ مستأجر
 حيوانات أفسس وعاب بى لاقر بأنه ان يردو لحياتوت إلى مالكها ويقسحو الإجارة، ولو بقي
 انعقد وبقي المستأجر عائلاً حتى تنفسي لمدة فإن كان في تصرف مستأجر وعقله غيب لأجرة
 بشامها كذا في جواهر الفتاوى، استأجر رجلاً ليحمل له حشيشة معينة من كرمية إلى بحارى
 على لعجلة فجاء بها على الماء قبل له أجر مثل كذا في الدخيرة، قال محمد رحمه الله لو
 أكثرى من رجل لئلا على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه لحمل مائة رطله فامرته مستكري
 فحمل وقد أخبره مستكري، انه ليس في كل حمل إلا مائة رطل فحمل إلى ذلك الموضع وقد
 غضب بعض الإبل لا ضمان على مستكري، وبو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد أنه
 لرجل الآخر فقبل شهدتهما وبو استأجر طحناً فبصح به بديره فصحر وعجز واحد وأكل بى
 شاء صممه التديق والمعامل الأجر وبى شاء صممه الحصة ولا أجر عليه في ذلك. رجلاً استأجر

شيئاً ودفع أحدهما إلى صاحبه يمسكه فلا ضمان عليه إذا كان شيئاً لا يحتل القسمة كذا
 في الظهيرية، رحن تقبل من رجل طعاماً على أن يحملته من موضع إلى موضع بدائي عشر
 درهماً اليوم فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الأجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن
 يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فهذه الإجارة وقعت جائزة يجب
 الأجر المسمى كذا في الدخيرة وفي فتاوى أهو قال: مثل القاضي بديع الدين - درماع مستأجر
 خارهايرست - هل للمستأجر أن يأخذها كأحد الثمار قال: نعم كذا في التتارحانة، أجرة
 الأديب والخنث في مال الصبي إن كان له مال ولا معنى إليه وأجرة القنطرة على من دعاها من
 أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القنطرة وأجرة سحان سحر القاضي لا تجب على
 العيوس قال ظهير الدين التمرشتي قيل في رمانا أجرة السحان تجب على رب ليس لأنه
 يحمل له كذا في القبة، وسئل القاضي بديع الدين صاحب لأرض اتحد فالحير، بيذره أو بدر
 أرضه بيذره هل للمستأجر حصه ما يحصل منها قال: لا، ولو أخذ كان به أن يأخذ منه إن كان
 قائماً وقيمه لو كان هالكا كذا في التتارحانة، ستاجر رجلاً ليذهب محموله به إلى موضع
 كذا بكدا فلما سار نصف الطريق بدا للمحمل أن يذهب إلى أمر آخر فترك المحملة على
 المستاجر ثمة وطلب نصف الأجر قال: له ذلك إن كان الباقي من الطريق مثل الأول في السهولة
 هكذا في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستمتاع أن العبرة في حصة الأجر بمقدار المراحل لا
 السهولة والصعوبة فيشمل عند الفتوى كذا في المحيط، وفي مجموع البوارل مثل شمس الإسلام
 الأورجندي عن رجل استأجر رجلاً ليوقد النار في المظمورة ليلة فمضى يوم في بعض الليل
 وحترقت المظمورة وما فيها هل يصير الأخير قال: لا، بل له بأن أوقد النار ثلثي يومه، هل
 يضمن قال: نعم كذا في التتارحانية، رجل دفع إلى آخر عشرة أسماء من بحار واستأجره بربيع
 درهماً ليدققه فصار بعد التدقيق تسعة أسماء يجب عليه أجرة عشرة أسماء أو تسعة أسماء قال:
 يجب عليه أربعون درهماً كما شرط كذا في الخلاصة، وفي مجموع البوارل رجل يبيع أشياء
 في السوق فاستعان بواحد من السوق على بيعه فأعانه ثم طلب منه الأجر دون العبرة في ذلك
 عادة أهل السوق فإن كانت عادتهم أنهم يحمون باخر يجب أجر المثل، لا فلا وما توضح عليه
 الممارسة من المقادير في بيع الأشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى أجر المثل كذا في
 الظهيرية، وإذا استأجر رجلاً ليس له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين أو ذوي سقف واحد وبيرو
 حوله وعرضه وما أشبه ذلك، ذكر في فتاوى أبي النيث رحمه الله - أنه لا يجوز وبقي أن يجوز
 إذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط، في البوارل سئل أبو بكر عن رجل أجرة من رجل
 داراً له كل شهر بدوهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري النافع إن رد عليه الثمن ترد عليه داره ويحسب
 عليه ما أخذ من المستأجر فجاء البائع بالدواهم فأراد أن يحسب الآخر من ذلك قال: لما طلب
 مشتري الأجر من المستأجر جاز له ذلك إجارة منه وصار بمزولة إجارة مستقبله وجميع ما أخذ
 من الآخر فهو للمشتري وليس للبائع من ذلك الأجر قليل ولا كثير، ومواضعه رب لدرمه

وعد فإن لم يفعل فلا شيء عليه وإن كان الشئ في البيع فالباع فاسد كذا في التتارخانية،
 ومثل شمس الأكمة الأوزجدي عس دفع إلى طبيب جارية مريضة وقال له: عالجه بما لك مما
 يزاد من قيمتها بسب الصحة فالتزادة لك فعلم لطبيب ذلك وبرئت الجارية فسطيب على
 المالك أجر مثل المعالجة وثمن الأدوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط، دفع
 جارية مريضة إلى طبيب وقال: عالجه فإن برئت فما أراد من قيمتها بالصحة بيضا فعاجها حتى
 صحت له أجر المثل وقدر ما اتفق في ثمن الأدوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لاستبعاد
 أجر المثل كذا في الوجيز للكردي، معلم طب من الصبيان ثمن الحصر أو الفص أو شي
 آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدراهم مغلطها المعلم بدراهم نفسه أو صرف بعضها إلى حاجة
 نفسه أو اشترى حصيراً وبعد استعماله رمان رفعه وجعله في بيته فله ذلك كذا في جواهر
 الفتاوى، الصغير يدفع إلى المعلم شيئاً من المأكول يحل آكله في الأصح كذا في الوجيز
 للكردي، قال للكرخي قال أصحابنا جميعاً في المعلم والامتاد اللذين يسلم إليهما نصبي في
 صناعة: إذا ضرباه بعير إذن أبيه أو وصيه فمات ضمنناه، وأما إذا ضرباه بادن الأب أو لوصي لم
 يضمنناه وهذا إذا ضرباه ضرباً معتاداً يضرب منه أم إذا لم يكن كذلك ضمننا على كل حال كذا
 في الجوهرة النيرة، وفي التوارث سئل عن رجل له أجير غير مدرك هل له أن يؤذيه إذا رأى منه
 بطلاة قال: لا، لا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن حلف من أيوب أنه سلم ابنه إلى
 رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل إلى خلف وقال: يؤذيه فقال: نعم ثم ذل له: أن
 يؤذيه، وقال المحسن رحمه الله تعالى: لا يؤذيه كذا في التتارخانية، رجل دفع علامة أو ابنه إلى
 الساج واستأجره ليعلمه عمل النسخ فأراد النسخ أن يسلم الغلام إلى ساج آخر ليعمله ذلك
 العمل فقد قيل: له ذلك وقيل: ليس له ذلك وهو الأصح كذا في الذخيرة، نو قال: أريد إنسان
 يكتب لي صكاً فقال رجل: ادفع إلي شيئاً^(١) فإني أجده فدفعه إليه وكتبه بنفسه لا يحل له
 أخذ ذلك الشيء كذا في النقية، وقيل: في الصك إذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه
 فإن لم يصلحه فلا أجر له وإن أصلحه فلا أجر الخبار إن رضي به فبذلك أجر مثله كذا في
 المحيط، أمر صكاً فكتب به صك الشراء فافنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر كذا
 في النقية، يجوز للمفتي أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البعدة غيره
 أو لم يكن لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب أما باللسان أو بالكتابة
 ونفط بعضهم إذا حكم وطب الأجرة^(٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا لمعتي إذ كان في تلك
 البعدة غيره كذا في فتاوى الفرائد، ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات
 والمحاضر والمواثيق وما أخذ قدر ما يجوز أحده لغيره كذا في الملتقط، سئل شيخ الإسلام أبو
 الحسن السخدي رحمه الله عن مقدار أجرة الصكاكين فقال: التريفة إذا كانت بمال يبلغ ألفاً
 ففيها خمسة دراهم وإن بلغ العين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف حتى يحب

(١) قوله فإني أجده بالخيم والدال المهملة المشددة أي أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة امر مصححه .

(٢) قوله ليكتب شهادته . لعل المراد به خطه الذي يكتب على الوثيقة وإلا فالكلام في القاضي لا الشاهد .

خمسون درهماً في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم، درهم يصم إلى الخمسين الواجبة في عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف إن لحقه من المشقة مثل ما يدحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم، وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الريادة والتقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هذا ذكر لنا السيد الإمام الأجل الأستاذ أبو شجاع رحمه الله تعالى قال شيخ الإسلام، هكذا كانه مروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحاب المتقدمين رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة، وأما أجر كاتب القاضي وقسامه فإن رأى القاضي أن يجعله على الخصوص له ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة له ذلك وأجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة الشهود إن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك وإلا جعله في بيت المال وسئل بعضهم أجرة السجل على من؟ فقال: على المدعي، وقال برهان الدين، على المدعي عليه، وقال قاضيان: على من استأجر الكاتب وإن لم يستأجره أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجرة^(١) الرجال فعلى من يصور له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصير من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجرة المشعر في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق إذا لطمحت يده فأجره اجلاء والدهن الذي يحسم به العروى على لسارك لأنه المسبب لو أمر القاضي رجلاً بخلاصة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى موكلاً بمؤنه على المدعي عليه وقيل على مدعي هو الأصح أنزكي يأخذ الأجر من المدعي، وكذا المبعوث للمتعدلين ورايت في بعض المواضع أن القاضي إذا بحث إلى المدعي عليه بعلامة تعرضت عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنيت عند القاضي يبحث إليه ثابت فتكون مؤنة الرحالة ثانياً على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالخلاصة أن مؤنة الرحالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع واحتجج إليه أنه يكون على المدعي عليه وكان هذا استحصال مال إليه لنزجر وإلا فالقياس أن يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء لحصول النفع به في الحالين، وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلوز وهو الذي نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقبضهم ويقعد الشهود ويقبضهم له ويخرج من يمينه الأدب فإنه يأخذ من المدعي شيئاً لأنه يعمل له بإقعاد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين زائعين من الدرهم الرائحة في زمان كذا في احتواي الزهدي، وهكذا في فتاوى الفرائب، أجرة القسمة على عدد الرؤوس الصغير والبائع سواء قال ظهير الدين المرعيسي وشرف الأئمة المكي. القاضي، إذا تولى قسمة التركة لأجر له وإن لم يكف مؤنقه من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي درة: له الأجر إذا لم يكف مؤنقه من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال استاذي رحمه الله تعالى: وما أجاب به ظهير الدين المرعيتاني وشرف الأئمة المكي حسن في هذا الزمان لفساد لقصة رد لو أطلق لهم في ذلك لا يصحون بأجر المثل كذا في القسمة، رجل ستاجر أجبرين يعملان له عمل الزراعة يتقرر له عي

(١) قوله الرحالة بمعنى البراء وشديد المجه جمع راجل وهو الذي لم يكن له ظهر بركبه كما في القاموس

لا أحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير ما عين له فذلك ضمن المستعمل قبضته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل . يضمن وهو الأصح وبه جواب ظاهر الرابطة وبه كان يقتضي شمس الأئمة السرحس وفي مجموع النوازل رجل أودع عند رجل أحمالاً من الطعام بصرع المودع الضروف وجعل فيها طعاماً له ثم إن المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماله حتى يحمل إلى مكة فدفع إليه طعام نفسه ولم يمسسه به فحفظه المودع على إهله حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه كذا في المحيط، متولي الوقف أو الوصي إذا أجرة مال البيتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتعاضد الناس فيه قال الشيخ لإمام الأجل محمد بن الفضل رحمه الله: يجب أجر للمثل بالعماء ما بلغ عند بعض عماتنا وعنده الفتوى الوصي إذا أنفق من مال البيتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الإمام: ما أعطى الوصي من مال البيتيم على وجه الإجارة لا يضمن مبدل أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكره صامتاً كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن سكن دار الوقف أو البيتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل للتبوع كذا في الوجيز للكردي، من أجره أجره بأقل من أجر المثل حازت الإجارة من جميع المال ولا تعتبر من الثلث كذا في النظيرية، استأجر حائناً موقوف على الفقراء وأراد أن يبني عليه عرفة من ماله ويستمتع بها من غير أن يريد في أجرة الحائنة على قدر ما استأجره فإنه لا يطلق له البناء إلا أن يريد في أجره فحجب يبني على قدر ماله يحاف على البناء القديم من صوره وإن كان هذا حائناً يكون معصلاً في أكثر الأوقات وإن رغب فيه استأجر لأجل استاء عليه فإنه يطلق له ذلك من غير زيادة في الآخر كذا في المحيط، رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسر فيها بالخطب بالقدوم والجيران لا يبرصون بذلك والمتولي يبرص به قالوا: إن كان في ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصر والمعاد والمتولي يجد من يستأجرها بنقل الأجرة كان على المتولي أن يمنع عن ذلك فإن لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجره من غيره وإن كان لا يجد من يستأجرها بنقل الأجرة فللمتولي أن يترك الحجرة في يده إلا إذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيه خان، في جامع الفتاوى ولو استأجر حماراً كل شهر بمئة فأجره شهراً مع سرج المستأجر يعشرين درهماً طالب له حصص السرج كذا في التتارخانية، رجل استأجر لحمل مائة من رطب إلى بلد كذا فجفف في العريق وعاد إلى حمسين فإن كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الأجرة، وإن كان استأجر لحمل مائة من هذا إلى بلد كذا يسقط الفصان من الأجرة كذا في جواهر الفتاوى، رجل دفع إلى رجل ثلاثة أوقار ذهب ليشتغل منها صابوناً ويجعل القلي من عمله وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون يرب الدهن وعليه أجر مثل عمله وحرمة ما جعل فيه كذا في الخلاصة، ولو استأجر غلاماً شهراً يحمل له عملاً مسمى ثم قال له: بلغ هذا الكتاب إلى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له أجران ولكن كأنه فاسخه الإجارة في قدر ما يبيع الكتاب وبه درهمان وإذا بلغ الكتاب ورجع عاد إلى الإجارة الأولى ويرجع عنه من الأجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التتارخانية، استأجر حائنة وأجرها من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الأول لثاني: أنفق في عمارة هذه الضاحية فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الأول إن علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك

لا يرجع وإن علمه ما كان فيه ووافيه في رواية لا يرجع عالم يشترط الرجوع وهي رواية يرجع بدون
الشرط كذا في المحيط، مثل أبو انعماس عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لأخر وربما يعنى باب
الدار رب الاصطبل أراد رب الحجرة أن يعمه هل به أن يعمه قال له أن يعلى الباب في الوقت
الذي يعنى الناس فيه أبو انعماس في تلك النسخة كذا في التترجئة، رجل أساجر موصفاً ليعمل فيه
اندياعة والجيران يعمونه من ذلك قال إنه صر عام، بارداريد^١ كذا في جوهر الفتاوى، ثلاثة
استأجروا على عمل بالشركة فمرض أحدهم وعمل الآخرون ذلك يعمل فالآخر بينهم وكان
منطوقين في نصيبه كذا في السراجية، مردى سب بمردى أجاره يهادهم أجر كندهم مرستاد
بمرديت همين مساجر با آرد كند آرد كرد مزدواجب بشود واكر كنه باشد آجره بهمين اسب
اردكس مزدواجب شود^٢ كذا في السراجية، مردى وار عنه دارد وكن حويش عنهاي
كداشيه مييايست وعله دارد كذا ردن عنهاي كداشيه بما طلب ميكرود جدا ويددوكان
بفاضي مرعوب كرد قاضي دوكان مهر كرد دريستد كه مرس دوكان مهر جوده باشد عله واجب
شود ياني جواب آست كه بي حه عله دار مهر فاضي وسواندا ميكدان^٣ عصب شموع عن
الانتفاع بدكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب أنه تجب العلة، بالعدة شده بفسد كي
مرد گرفته است هرور بدن معلوم ودي بعده در معاك وقف بفسد كي ميكرود متولي شانه ر
ارجهت عنه دوكان كزوربرد چند روربداشت مرد شانه دران مدت كه دردت متولي بوه ست
و حب شود جواب آست كه اكر بالعدة واقوف معاملة تامولي وسالند شانه ازمولي ميست
مي^٤ وفيه نظر والصواب أنه تجب كذا في الدخيرة إذا استأجر ا حناً لمرة فرج فاصطلمه آفه
كان عليه آخر كما مضى وسقط عنه أجر ما بقي من المدة بعد الإصطلام كذا في حرة المص،
إذا باع الآخر المساجر من أحسن ثم أن المشتري دفع الثمن إلى المساجر جهة مال الإجارة بنظر
إن كان الآخر حاضراً كن منطوقاً وإن لم يكن حاضر لا يكون منطوقاً كذا في السراجية،
العاصب إذا أجز الدار أو لعد ثم قال للمعصوب مه^٥ أو أمرتك بالإجارة فقال العاصب أمرتني
كان يقول قول المعصوب مه، وبو آخر العاصب قلما نقصت مدة لإجارة قال المعصوب مه
كث أحزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله إلا بينة كذا في فتوى قاضيخان، ولو عصب
دراً فآجره ثم اشترها من صاحبها بالإجارة ماضية، وإن استقبلها كان أفضل العاصب إذا أجز
من غيره ثم إن المستأجر آخر من العاصب وأخذ الأجرة من العاصب كان للعاصب أن يسرد

(١) بصور له (٢) رجل آخر حوطة لآخر وارسل لأجراني عدا المساجر بر^٦ يصححه فطحه لا يح
لأجر وإن قال الآخر اطعمه بهذه الرخي يجب الأجر (٣) طلب الرجل من مستقر دكانه علقه
المسحقة فطاطله للتميل في أداء ما استحق من العلة فترافع معه صاحب الدكان إلى القاضي فحكم
بماضي على الدكان بهل تجب العلة في مدة التي تكون فيها الدكان معصومة أم لا؟ الجواب لا، لأن
المستعمل لا يقدر على رفع حتم القاضي (٤) يساح أساجر كه اصبح بيدل معلوم في كن يوم وهو
بهمل في موضع من محلات الومف فأخذ الثتولي آله السج رهأ على عه الدكان وحبسها عنده بانما
مهل نعد الأجرة في تلك المدة التي تكون فيها الآلة عه لصولي^٧ الجواب إن لم يكن للساج عوه
معالجة مع الثتولي ولا يقدر على أحد الآلة مه فلا

الأجرة من المستاجر كذا في خزانة المعتز، اخذ الأبق رجل وآجره فالأجرة للعاقِد ويَتَصَدَّقُ بِهَا فإن سلمها الآجر مع العبد إلى المولى وقال: هذه علة عبدك وقد سلمت إليك فهي للمولى ويحل له أكلها استحساناً لا قياساً كذا في الوجيز للكردي، رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستاجر أرضاً لوضع فيها الأشجار حتى تبيس والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد يشتري الأشجار أن يمر في الأرض التي فيها طريق إلى لأرض المستأجرة بحشبه وحمولانه وأراد صاحب الأرض أن يمنعه عن ذلك ليس له أن يمنعه كذا في المحيط، رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه وآجره من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري عن يمالك المشتري البائع بأجرة ما مضى من المدة فقد قيل يسمى أن لا يطالب كذا في «دخيرة»، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وهنا تنتهي الجزء الرابع من الفتاوى العاتكة، المشهورة بانقتاوى الهندية في مذهب السادة المحتمة ويتلوه الجزء الخامس أوله، كتاب المكاسب.

فهرس الجزء الرابع من الفتاوى المالكية

٣	كتاب لدعوى وهو مشتمل على أبواب
	الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنها وشروط جوازها وحكمها وأثرها ومعرفة
٣	المدعى من المدعى عليه
٤	الباب الثاني فيما يصح به دعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول
٤	الفصل الأول فيما يتعلق بالدين
٧	الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى تعين المفعول
١١	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى التعاقب
٦	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول
١٦	الفصل الأول في الاستحلاف والكول
١٩	الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف
	الفصل الثالث فيما يتعلق بيمين عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الإفادة
٢٧	عنى اليمين ومن لا يحل
٣٦	الباب الرابع في التحالف
	الباب الخامس فيما يصلح حصصاً بغيره ومن لا يصح وليس مشروط حصركه
٤١	ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل نقضه
٤٦	الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به
٦٨	الباب السابع فيما يكون جواً من المدعى عليه وما لا يكون
٦٩	الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع
٨٠	الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة فصول
٨٠	الفصل الأول في دعوى ملك المطلق في الأعيان
	الفصل الثاني في دعوى المثل في الأعيان بسبب لأثر أو بشر أو الهبة أو
٨١	ما أشبه ذلك
٨٨	وما يتصل بذلك مسائل
٩٦	مسائل متفرقة
٩٩	الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مجتمعة
١٠١	الفصل الرابع في تنازع الأيدي
١٠٦	الباب العاشر في دعوى الحائط
٣	الباب الحادي عشر في دعوى الضريق والمسبل
١١٥	الباب الثاني عشر في دعوى الدين

- الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة ١٢٠
- الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً ١٢٢
- الفصل الأول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوى ١٢٢
- الفصل الثاني في دعوى البائع واشترى ١٢٥
- الفصل الثالث في دعوى الرجل ولد جاريه به ١٢٩
- الفصل الرابع في دعوى ولد الجارية المشتركة ١٣٠
- الفصل الخامس في دعوى اختارج وذئ اليد ودعوى اختارجين ١٣٤
- الفصل السادس في دعوى التزوجير والولد في ثبة يهما أو في يد أحدهما .. . ١٣٦
- الفصل السابع في دعوى نسب ولد أمة للمعبر يحكم للسكاح ١٣٨
- الفصل الثامن في دعوى الولد من الرأ وما في حكمه ١٣٨
- الفصل التاسع في دعوى المولى بسبب ولد أمته ١٣٩
- الفصل العاشر في دعوى الرجل الولد لعمه بعد الإقرار له بطلاق .. . ١٤١
- الفصل الحادي عشر في تحمل النسب على العبر وما يثبت ذلك ١٤٢
- الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعدة عن براء ١٤٤
- الفصل الثالث عشر في عي أحد الأعمام بولد وأدعاء لأخيه ١٤٥
- الفصل الرابع عشر في دعوى العمد التاجر والمكاتب ١٤٨
- الفصل الخامس عشر في المشتقات ١٥٠
- الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق .. . ١٥٣
- الباب السادس عشر في دعوى العور ١٦٠
- الباب السابع عشر في المشتقات ١٦٣
- كتاب الإقرار هذا الكتاب يشتمل على أبواب ١٦٠
- الباب الأول في بيان معناه شرطه وركبه وشرط حواره وسكبه ١٦٠
- الباب الثاني في بيان ما يكون إقراراً وما لا يكون ١٦١
- الباب الثالث في تكرار الإقرار ١٨٢
- الباب الرابع في بيان من يصح له الإقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الإقرار .. ١٨٤
- الباب الخامس في إقرار المجنون وعلى المجنون والمجهول وبألسنتهم .. ١٨٦
- الباب السادس في إقرار المبعوض وأفعاله ١٩١
- باب السابع في إقرار المولود بعد موت أمه ٢٠١
- باب الثامن في الاختلاف لواقع بين المقر والمقر له ٢٠٣
- الباب التاسع في الإقرار بأحد الشيء من مكان ٢٠٧
- الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع ٢٠٨
- الباب الحادي عشر في إقرار الرجل بما وصل إلى يده من رجل آخر وإقرار ما له على آخر غيره ٢١٣

- ٢١٥ . الباب الثاني عشر في إسناد الإقرار إلى حاله بإقني صحته وثبوت حكمه
- الباب الثالث عشر فيما يكون إقراراً بالشركة وما لا بد من وهي الإقرار فيما يكون
- مشتركا بينه وبين غيره والإقرار على نفسه وعلى غيره والإقرار بشيء نفسه وبغيره
- ٢١٦ . الباب الرابع عشر فيما يكون إقراراً بالبراءة وما لا يكون وهي الإبراء صريحا
- ٢٢١ . وما يصل بذات
- ٢٢٣ . الباب الخامس عشر في إقرار بالتدخل
- ٢٢٤ . الباب السادس عشر في إقرار بالسكك والطلاق والنفق
- ٢٢٨ . الباب السابع عشر في إقرار بالنسب وأمواله بولده واعتق وانكيايه والدمير
- ٢٣٢ . الباب الثامن عشر في الإقرار في نكح والشرء وهي الإقرار بتعيب في النكح
- ٢٣٧ . الباب التاسع عشر في إقرار المضارب والشريك
- ٢٤١ . الباب العسرون في إقرار الوصي بالتقص
- ٢٤٢ . الباب الحادي والعسرون في يد مال الميث إذا تر بورث أو موصى له
- ٢٤٤ . الباب الثاني والعشرون في إقرار بالعلل والخدمة
- ٢٤٥ . الباب الثالث والعشرون في المعرفات
- ٢٤٩ . كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين بابا
- ٢٤٩ . الباب الأول في تفسيره شرعا وركه وحكمه وشروطه وأمره
- ٢٥٢ . الباب الثاني في الصلح في تدن وفيما يتعلق به من شرط قص مدل الصلح في المجلس وغيره
- ٢٥٦ . الباب الثالث في الصلح عن المهر والكاف والمخلع والطلاق والنفقة . لسكنى
- ٢٥٩ . الباب الرابع في الصلح في بديعة والهناء والإجارة والفضاية والرهن
- ٢٦٣ . الباب الخامس في صلح في العصب والمعرفة والإكرام والتهدي
- ٢٦٦ . الباب السادس في صلح العمد
- ٢٦٧ . الباب السابع في الصلح في البيع والمسلم
- ٢٧١ . الباب الثامن في اختيار في الصلح وفي الصلح عن العيب
- ٢٧٣ . الباب التاسع في الصلح عن دعوى امرق والخربة
- ٢٧٧ . الباب العاشر في الصلح في لعقر وما يتعلق به
- ٢٨٢ . الباب الحادي عشر في الصلح في التميم
- ٢٨٣ . الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
- ٢٨٩ . الباب الثالث عشر في صلح في العطفاء
- ٢٨٩ . الباب الرابع عشر في الصلح عن العبر
- ٢٩٢ . الباب الخامس عشر في صلح ابورثة والوصي في أمير ثمة بوصية
- ٣٠٠ . الباب السادس عشر في صلح الكائنات والعيه التحر
- ٣٠١ . الباب السابع عشر في صلح أهل الدمة والخربي

- الباب الثامن عشر في مهنة بقيمتها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بأن كان
 عبداً بعد الصلح يريدون إبطاله ٣٠٢
- الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالإقرار ٣٠٤
- الباب العشرون في الأمور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح ٣٠٥
- الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٠٨
- كتاب المضاربة وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً ٣١١
- الباب الأول في تفسيرها وركناتها وشروطها وحكمها ٣١١
- الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصاً وما لا يجوز
 وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز ٣١٤
- الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعهض مضاربة وبعضه لا ٣١٦
- وما يتصل بهذا الباب ٣١٧
- الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك ٣١٨
- الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين ٣٢٢
- الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط ٣٢٤
- الباب السابع في المضارب يضارب ٣٢٦
- الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول ٣٢٨
- الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره ٣٢٨
- الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال ٣٢٩
- الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين ٣٣١
- الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٣٣٢
- الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية ٣٣٦
- الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الشراف وغلط أحدهما بالآخر
 وغلط مال المضاربة بخيره ٣٣٧
- الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٣٤٠
- الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوى نسب ولد جاربه
 المضاربة ٣٤٢
- الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده ٣٤٧
- الباب الخامس عشر في جمود المضارب مال المضاربة ٣٥٠
- الباب السادس عشر في قسمة الربح ٣٥١
- الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين
 وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع ٣٥٢
- النوع الأول فيما إذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٣٥٢
- النوع الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة ٣٥٣

٣٥٣	النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط لمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٥٥	النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل تقاسمهما للربح أو بعده
٣٥٦	النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٥٧	النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٥٩	النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٦٠	الباب الثامن عشر في عزل المضارب واستناعه عن التقاضي
٣٦١	الباب التاسع عشر في موت المضارب والقراره في المرض
٣٦٣	الباب العشرون في جناية عهد المضاربة والجناية عليه
٣٦٤	الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة
٣٦٥	الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الإسلام وأهل الكفر
٣٦٦	الباب الثالث والعشرون في المتفرقات
٣٧٢	كتاب الوديعة وهو مشتمل على عشرة أبواب
٣٧٢	الباب الأول في تفسير الإيداع والوديعة وركبتها وشرايطها وحكمها
٣٧٣	الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير
٣٧٥	الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب
٣٧٧	الباب الرابع فيما يكون نصيباً للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن
٣٨٦	الباب الخامس في تجهيل الوديعة
٣٨٩	الباب السادس في طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير
٣٩١	الباب السابع في رد الوديعة
٣٩٢	الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد
٣٩٤	الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها
٣٩٧	الباب العاشر في المتفرقات
٤٠٣	كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب
٤٠٣	الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركبتها وشرايطها وأنواعها وحكمها
٤٠٤	الباب الثاني في الإنفاذ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية
٤٠٤	الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها
٤٠٥	الباب الرابع في خلاف المستعير
٤٠٧	الباب الخامس في تطبيع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن
٤١١	الباب السادس في رد العارية
٤١١	الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها
٤١٣	الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه
٤١٤	الباب التاسع في المتفرقات

٤١٧	كتاب الهبة وفيه اثنا عشر باباً
٤١٧	الباب الأول في تفسير الهبة وركبتها وشرائطها وأنواعها وحكمها وفيما يكون هبة
٤١٧	من الألفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون
٤٢٠	الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز
٤٢٦	الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل
٤٢٩	الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه الدين
٤٣٠	الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع
٤٣٧	الباب السادس في الهبة للمصمير
٤٤٠	الباب السابع في حكم العوض في الهبة
٤٤٣	الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
٤٤٦	الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك
٤٤٨	الباب العاشر في هبة المريض
٤٥١	الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٥٥	الباب الثاني عشر في الصدقة
٤٥٩	كتاب الإجارة وهو يشتمل على اثنين وثلاثين باباً
٤٥٩	الباب الأول في تفسير الإجارة وركبتها والألفاظ وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها
٤٥٩	وكيفية انعقادها وصفتها
٤٦٣	الباب الثاني في بيان أنه متى تجب الأجرة وما يتعلق به من المالك وغيره
٤٦٧	الباب الثالث في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة
٤٦٩	الباب الرابع في تصرف الأجير في الأجرة
٤٧٢	الباب الخامس في الخيار في الإجارة والشرط فيها
٤٧٥	الباب السادس في الإجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر
٤٧٧	وما يتصل بهذا الفصل إذا جمع في عقد الإجارة بين الوقت والعمل
٤٧٨	الباب السابع في إجارة المستأجر
٤٨١	الباب الثامن في انعقاد الإجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الإجارة وانعقادها مع
٤٨٥	وجود ما يناقبها
٤٨٧	الباب التاسع فيما يكون الأجير مسلماً مع الفراغ منه وما لا يكون
٤٩٠	الباب العاشر في إجارة الظئر
٤٩٤	الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة
٤٩٥	الباب الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة
٤٩٦	الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برّد المستأجر على المالك
٤٩٦	الباب الرابع عشر في تجديد الإجارة بعد صحتها والزيادة فيها
٤٩٦	الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الإجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على
٤٩٦	أربعة فصول
٤٩٦	الفصل الأول فيما يفسد العقد فيه

٥٠٠	الفصل الثاني فيما يقصد العقد فيه لمكان الشرط
٥٠٢	الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو في معناه
٥٠٥	الفصل الرابع في فساد الإجارة إذا كان المستأجر مشغولاً بغيره
٥٠٦	الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الإجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والأفعال المباحة
٥١٣	فصل في المتفرقات
٥١٥	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر
٥١٦	وما يتصل بهذا الباب فصل التوابع
٥١٧	الباب الثامن عشر في الإجارة التي تجري بين الشريكين واستئجار الأجيرين
٥١٨	الباب التاسع عشر في فسخ الإجارة بالعذر وبيان ما يصلح عذراً وما لا يصلح وفيما يكون فسخاً وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخاً
٥٢٨	الباب العشرون في إجارة الثياب والأمتعة والغني والفسطاط وما أشبهها
٥٣٢	الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يرجع فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر
٥٣٢	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر
٥٣٦	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى
٥٣٩	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر وبالمعقود عليه
٥٤٠	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٥٤٠	الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر في البديل أو في المبدل أو بين الشاهدين
٥٤٦	الفصل الثاني فيما إذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالإجارة
٥٥٤	الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للمركوب
٥٥٤	الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك
٥٥٨	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين
٥٦٩	الفصل الأول في بيان الحد الفاصل بين الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما
٥٨٥	الفصل الثاني في المتفرقات
٥٨٥	الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الإجارة
٥٨٦	الباب الثلاثون في الإجارة الضويلة المرسومة ببخارى
٥٩٠	الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل
٥٩٥	الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات